

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ
اللَّهُ يَجِيبُ إِلَيْهِمْ مِنْ تَشَأْتِهِمْ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ

سُبْحَانَكَ

مُحَمَّدٌ عَبْدُكَ
وَرَسُولُكَ

مكتبة رشیدیہ سرکاری

نمبر: ۶۶۲۲۳۶

النَّصِيفِ الْكَلَامِ كَالْمِلْحِ فِي الظُّلَمِ

الحمد لله والممنة على ان الكتاب المستطاب اعني
حاشية شرح الجبامي من تصنيف عالم اجل وفاضل اكل
اعني مولانا وسنيم گل الباسولي عليه رحمة ربه الباري المشهور

سوال کا جواب

حاشیہ ۱۴۰۹
شعب

مِلّٰلِ حَبَابِی

المكتبة الرشيدية

سرکی روز کوئٹہ

[illegible][illegible]

في خلتهم ولم
يفرق في كتاب بين الملك
والنوت والمفرقة والتشبيك والجمع والاختلاف
لا يخطئ على اقل من الاربع والاربعون
مسألة من المسائل

بسم الله الرحمن الرحيم

و چون که زیاده از حد و از حد اعتدال
معاظرت است و از حد اعتدال
و چون که زیاده از حد و از حد اعتدال
معاظرت است و از حد اعتدال

الحمد لله الذي جعل الانسان متكلماً بالكلمة والكلام : وخص الخويين بمعرفة احوالهما والاشتمال
والصلوة على من اُغلى سلايم الاسلام : وعلى اله واصحابه القاضين الازمان : وبعد فلما تمسك
بعض التلاميذ العزيز حاشية سرية في الفهم وجيزة في العبارة جامعة لمعاني التقديس والتكامل
بحيث لا تغادر صغيرة ولا كبيرة لشرح الجاهل فشرعت فيها وسميتها **بالتحقيق مئة العاشرة** **قلت**
مستعينا بالله المعين قوله لوليه **فان قلت** لا يعجز اضافة الولي الى ضمير الحمد لان الولي عبارة عن
الناصر والنصير وناصر الحمد ومتصرفه ليس الا العبد لانه صدق منه فلا يحصل للرام وهو كون الحمد
لواجب الوجود **قلت** ان حمد العبد راجع الى الله تعالى بناء على ان خالق العبد وافعاله هو الله
تعالى عند كل سنة والجماعة فكأنه صدق من الله تعالى **او نقول** ان الولي ههنا بمعنى المولى الاولق و
لا يشك ان الاولق بالحمد ليس الا الله تعالى **فان قلت** ان العبد ايضا الاولق للحمد بافعاله الجميلة كما
يقال فلان جواد وفلان شجاع فلخذ المولى من الولي لا يعنى من جموع **قلت** المراد من الحمد جنس الحمد
الى المولى **جنس الحمد** لا يشك ان المولى **جنس الحمد** ليس الا الله تعالى كذا قال مولانا عبد المغفور لكن في كلام
المغفور قد فرغ لانه قال سابقا اللام في الحمد **الجنس** ولا استغراق وقال ههنا المولى **جنس الحمد** فلم منه ان اللام **الجنس**
قط قلنا ان ما **الجنس** ليس الا الاستغراق فذكر **الجنس** ذكر الاستغراق كما قال الفاضل المذكور اى كل حمد من الحمد الى
شارة الى انه لا فرق بين **الجنس** الاستغراق فاقول البعض ان اللام في الحمد **الجنس** والبعض اعفوا عنها لا استغراق
الترام بينهما **الفظ** **او نقول** المقصود ههنا دفع اعتراض الجواد والشجاع لا استيفاء جميع للعاني **فان قلت**
قال لوليه ولم يقل لله مع انه دأبهم **قلت** له اجابة كثيرة واظهرها ان الولي لفظ غريب والصنفون يفتخرون
بعضهم على بعض بايراد الفاظ غريبة في الخطبة **فان قلت** الغرابة لا يختص بالولي لان لله تعالى اسماء غريبة
كثيرة كالحنان والذيان **قلت** انصار الولي من بينهم رعاية للسمع بقوله نبيه **فان قلت** رعاية الجمع
فما يكون مع التقديم لا مع التأخر **قلت** ان قولك ان قولك لوليه واكان متأخر في الخارج ولكن
كنه مقدم في الذهن **فان قلت** ان الولي كما هو مقدم على النبي في الخارج كذا لك في الذهن

[illegible]

الاشارة الى المعاني لانها باعتبار زيادة تمكن الشارح عليها كانها موجودة قبل الخطبة قوله وانما اقامة
 فاز قلت للناسب للشارح هضم النفس وفيه علو النفس قلت ليس المراد منه علو النفس بل المراد
 منه دغية الطلبة قوله بجل مشكلات الكافية فاز قلت لا يصح اضافة الحل الى المشكلات لانها
 جمع للمشاكل فيعلم منه ان الشارح بجل لمشكل ولا يجل غير المشكل وقابل لا زكما بجل المشكل كذا في محل
 الخفي والجل والكنائي قلت المشكل من الاشكال يعني الاشتباه وهو صادق على الكل فاز قلت
 الاشتباه من الشبهة وهو ما يشبه الحق وليس محقق فيعلم منه ان في الكافية مسائل يشبه الحق وليس محقق
 وذا باطل قلت الحق اذا خفي فهو بمنزلة الباطل فكما ان الباطل لا ينتقل اليه الذهن لبطائه كذا في
 الحق لا ينتقل اليه الذهن لخفائه فيصم اطلاق الاشتباه على الحق الخفي قوله الكافية فاز قلت الكافية
 علم للكتاب النصوص وهو مذكور فلا وجه لتأنيته بالتاء وايضا الكافية صفة الكتاب فيجوز المطابقة
 بين الصفة والموصوف في التذكير والتانيث قلت التاء ليست للتانيث بل للمبالغة ونقول ان التاء
 باعتبار انها صفة الرسالة قوله للعلامة فاز قلت العلامة صفة ابن الحاحب وهو مذكور فلا
 وجه لتأنيته بالتاء قلت التاء للمبالغة فاز قلت لم يطلق لفظ العلامة على الله تعالى مع انه
 اليتى بالمبالغة قلت عدم اطلاقه عليه لتوهم التانيث وهذا التوهم في غير الله تعالى غير متمنع فان
 قلت ان قوله للعلامة لا يخلو اما صفة الكافية او حال منها لا سبيل الى الاول لعدم المطابقة لان
 الكافية معروفة وقوله للعلامة باعتبار المتعلق نكرة ولا الى الثاني لان الجملة ما بين هيته الفاعل والمفعول
 والكافية ليست بواحدة منهما بل هي مضاف اليها ولا يصح الحال من المضاف اليه قلت انه حالها
 والمضاف اليها اذا صح اقامته مقام المضاف اليها حالها منه اذا كان للمضاف فاعلا او مفعولا وهما
 كذلك لان المشكلات مفعول الحل بحسب المعنى او نقول انه صفة لها ولقد المتعلق معروفة في
 الكاشفة للعلامة فاز قلت فعل هذا يلزم حذف الوصول مع بعض الصلة لان العامل مع
 للمحل صلة اللام الموصول قلت اللام اذا دخل على اسم الفاعل انما يكون موصولة اذا كان مع
 الفاعل بمعنى الحدوث واما اذا كان للدوام والاستقرار لان كينونة الكافية ثابتة للعلامة
 على الدوام والاستقرار غير منفكة عنه فاز قلت ما الفرق بين ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى
 الحدوث تكون اللام الداخلة موصولة واذا كان بمعنى الدوام لا تكون موصولة قلت ان اسم الفاعل اذا
 كان بمعنى الدوام والاستقرار تكون بمنزلة الجوامد واللام الداخلة على الجوامد تكون غير موصولة فكذا
 هذا وسبب تحققة في محب الالف واللام فاز قلت لا يصح اطلاق العلامة على ابن الحاحب لان العلامة

في بيان ان العلامة هي صفة الدوام والاشارة

<p>له قيل واثير اي كافي وقيل الواقي من وفي بعده كان الشارح وفي جملتهم له العلامة في اللغة سبيلان وفي الاصطلاح عالم المنقول والمفعول له والله تعالى منزعه عن التانيث فان قلت كما قال الله تعالى منزعه عن التانيث كذلك منزعه عن التذكير قلت</p>	<p>م ولم يطلق عليه من اوصاف المذكور لغير الواجب معطو عن الاطلاق والبيان من التذكير لان التانيث عن الاوصاف الشرعية له وهو غير جائز لان الوصول مع الصلة بمنزلة كلمة واحدة فيلزم حذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة وهو غير جائز منه رحمه الله تعالى</p>
--	--

فازقلت ان فی قوله نظمتها علو النفس والمناسبت المضم قلت ان الشارح قال وما توفيقى الا بالله تعالى
 خاتم العلو بهذا القول اعلم ان التوفيق عبادة عن جعل لتدبير موافقا للتقدير وقيل جعل الامساك بفتح
 المطلوب فازقلت ان فاعل التوفيق هو الله تعالى ومن قاعدتهم ان خوف الجبر لا يدخل على الفاعل
 او كلمة من نحو الضرب من زيد فلا يصح دخول الباء على الله لا نهات دخل على الالة نحو الضرب بالسيف
 قلت لما وقع في كلام الله تعالى فلذلك انقاد الشارح ههنا تبركا لكلامه فازقلت لم وقع في كلام الله
 هكذا قلت ان المراد من الباء في كلام الله تعالى كلمة من اى ما توفيقى الا من الله تعالى كذا قال عصمة الله
 قوله وهو حجبى ولنعم الوكيل فازقلت ان نعم الوكيل لا يجلو ما عطف على حجبى او على حجبى فعلى الاول
 يلزم عطف الجملة على المفرد وعلى الثانى يلزم خلوف فعل المدح عن المخصوص بل المدح وهما باطلان قلت
 انه عطف على حجبى فوجد المخصوص وهو قوله هو وقوله حجبى بمعنى حجبى لان المضارع كما يكون بمعنى
 المصدر كذا يكون المصدر بمعنى المضارع فيكون عطف الجملة على الجملة فازقلت لا يصح العطف
 ههنا من وجه آخر وهو انه يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان افعال المدح من الانشاءات
 قلت تقديره هو مقول فى حقه نعم الوكيل فيكون كلاما جريئا او نقول انه عطف على حجبى المحصور
 بالمدح محل وثق بقرينة المعطوف عليه اى هو نعم الوكيل او نقول لا نسلم انه اى الواو للعطف لم لا يجوز
 ان يكون الاعتراض اى مدخولها جملة معترضة فان قلت الجملة المعترضة انما يكون بين الكلامين
 وههنا فى الآخر قلت كونها بين الكلامين ليس متفقا عليه بل هو مختلف فيه كذا فى حاشية عبد
 واعلم ان الفرق بين الاخبار والانشاء ان الاخبار عبارة عما يحتمل الصدق والكذب والانشاء بخلافه
 وقيل الاول اخبارا وجد والثانى ايجادا لم يوجد وههنا بحث من وجهين الاول يرد على
 التعريف الاول وهو انه يلزم اجتماع المتنافيين فى شئ واحد لان الصدق والكذب متنافيان
 والىضا ينتقض بقولنا الله الهنا وادم ابونا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبينا لانه ههنا تعين للصدق بقولنا
 السماء تحتنا والارض فوقنا لانه ههنا تعين الكذب والثانى يرد على التعريف الثانى وهو ان اخبارا
 وجد انما يستقيم فى الماضى دون المستقبل مع انه ايضا من الاخبارات واجيب عن الاول ان
 احتمال الصدق والكذب بطريق البدلية لا بطريق الاجتماع وتعين احدهما فى موالد النقص بل بل
 اخرى لا بنفس الخبر وعن الثانى ان فى المستقبل ايضا حكاية عما وجد لذلك اذا قلت يضرب زيد فلما
 فهذا انما نقول اذا علمت ان زيدا وقع منه الضرب فى الغد بدليل من الدلائل فانك صحت
 عما وجد فى علمك فان قلت هذا انما يستقيم فى المستقبل الغائب والمخاطب دون التكلم لانه لا يحكى
 عن شئ قلت انه ايضا يحكى عما فرض فى الذهن فان قلت فلهذا ينبغى ان يكون الامر ايضا من الاخبارات
 لذلك اذا قلت اضرب فقد اشرت ما فى ضميرك قلت سلمنا ان الامر ... اخبارا ثبت فى الضمير

مراد من الباء في كلام الله تعالى كذا قال عصمة الله قوله او نقول لا نسلم انه اى هو نعم الوكيل او نقول لا نسلم انه اى الواو للعطف لم لا يجوز ان يكون الاعتراض اى مدخولها جملة معترضة فان قلت الجملة المعترضة انما يكون بين الكلامين وههنا فى الآخر قلت كونها بين الكلامين ليس متفقا عليه بل هو مختلف فيه كذا فى حاشية عبد واعلم ان الفرق بين الاخبار والانشاء ان الاخبار عبارة عما يحتمل الصدق والكذب والانشاء بخلافه وقيل الاول اخبارا وجد والثانى ايجادا لم يوجد وههنا بحث من وجهين الاول يرد على التعريف الاول وهو انه يلزم اجتماع المتنافيين فى شئ واحد لان الصدق والكذب متنافيان والىضا ينتقض بقولنا الله الهنا وادم ابونا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبينا لانه ههنا تعين للصدق بقولنا السماء تحتنا والارض فوقنا لانه ههنا تعين الكذب والثانى يرد على التعريف الثانى وهو ان اخبارا وجد انما يستقيم فى الماضى دون المستقبل مع انه ايضا من الاخبارات واجيب عن الاول ان احتمال الصدق والكذب بطريق البدلية لا بطريق الاجتماع وتعين احدهما فى موالد النقص بل بل اخرى لا بنفس الخبر وعن الثانى ان فى المستقبل ايضا حكاية عما وجد لذلك اذا قلت يضرب زيد فلما فهذا انما نقول اذا علمت ان زيدا وقع منه الضرب فى الغد بدليل من الدلائل فانك صحت عما وجد فى علمك فان قلت هذا انما يستقيم فى المستقبل الغائب والمخاطب دون التكلم لانه لا يحكى عن شئ قلت انه ايضا يحكى عما فرض فى الذهن فان قلت فلهذا ينبغى ان يكون الامر ايضا من الاخبارات لذلك اذا قلت اضرب فقد اشرت ما فى ضميرك قلت سلمنا ان الامر ... اخبارا ثبت فى الضمير

لكن الاخبار غير مقصود فى الاصل المقصود الضرب المحمى
 ما هو دخول الباء على اسم الله تعالى م
 وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليراثيب بنفى عبد الوهم
 ما هو فى كلام الله تعالى حيث قال الله تعالى
 ما هو فى كلام الله تعالى حيث قال الله تعالى
 ما هو فى كلام الله تعالى حيث قال الله تعالى

کما فی ما نحن فیہ وعن الثانی ان الہضم بالضاد المحجمة عبارة عن الانکسار والمراد ہنا بالصاد الہملة
 وهو عبارة عن الکسر والکسر فعل لفاعل وعن الثالث ان لم یجئ ترک کذا قال مولانا عبد الغفور ومن
 قال انہا بیغنی النفي فقد ضل ضلولا بعيدا لعدم اتحاد الفاعل بین النعل والمفعول لہ قوله حتی یصدک
 علی ستمہا ہذا المعطوف علی جزاء محذوف تقديرہ ان کان کتابہ ککتب السلف فیعمل فیہ ما عمل فیہا فقوله
 یصد عطف علی قوله یعمل قوله ولا یلزم من ذلک جواب سئل وهو انه یلزم من عدم جعل الحمد جزءا من
 کتابہ ترک الاصل بالحدیث المشہور الذاری باللسن فلا یغنی لترك الواجب او السنة لا یجمل ہضم النفس فانما
 الشارح عنہ بقوله ولا یلزم محصل الجواب ان الابتداء فی الحدیث اعم من ان یكون بالمعنی او القول او بالکتاب
 فیجمل ان یأتی المصر بالقول لان استفاء الاخص لا یستلزم استفاء الاعم فان قلت دفعا اعتراض الحدیث
 قد مر بقوله بان جعلہ جزءا فلا حاجة الی دفعہ ثانیاً بقوله ولا یلزم من ذلک قلت الواو فی قوله ولا یلزم
 بیغنی الفاء فیکون تفریعا علی قوله بان جعلہ جزءا او نقول ان دفعہ سابقا بطریق الاشارة وہنا بطریق
 التصریح كما ہو باب الشارح فی غیر موضع واحد فان قلت ان الابتداء لما أخذ فی حدیث التسمیۃ ایضاً اعم فلم
 جعلہا جزءا قلت ان جزئیہا ثبت بدلیل اخر وهو قوله علیہ الصلوۃ والسلام الا من کتب منکم کتابا
 فلیکتب فی اولہ بسم اللہ الرحمن الرحیم او نقول النکتۃ للامانة بقوله حتی یكون بترکہ اقطع عطف
 علی جزاء شرط محذوف تقديرہ وان لزم فیکون مغالفا من الحدیث حتی یكون بترکہ اقطع اعلم انه لا بد
 لكل من یشعر فی العلم من معرفة ثلثة امور الاول تعریفہ لانه لولم یعرف تعریفہ لکان طالبا للجهول والثانی
 غرضہ لانه لولم یعرف غرضہ لکان سعيہ عبثا والثالث موضوعہ لانه لولم یعرف موضوعہ لم یکن مہذباً بین
 ما شرع فیہ و بین غیرہ لان تائم العلوم بحسب تائم الموضوعات فان قلت التميز حصل بالتعریف فما الحاجة
 الی التميز بالموضوع قلت التميز بالتعریف من حیث الذات وبالموضوع من حیث العوارض فلا یکنی
 احدهما عن الآخر فتعریف علم الفہو علم باصول یعرف بہا احوال واخر الکلم الثلاث من حیث الاعراب البنا
 وکيفية ترکیب بعضہما مع بعض فان قلت لا یعم اطلاق العلم علی النحول والنوع عبارة عن القواعد
 الكلية للذکوة والعلم هو حصول صورة الشئ فی العقل قلت للعلم ثلثة معان الاول حصول صورة
 الشئ فی العقل والثانی القواعد للذکوة والثالث ما یحصل بہ القواعد وہی الملكة الحاصلة للانسان
 والمراد بالعلم ہنا المعنی الثانی فم لا یرد ما ذکرہ فان قلت الکلم فی الحقيقة تميز الثلاث لان العدد
 لیتضمن التميز فینبغي ان یقال الثلاثۃ بالثلاث لان الکلم مذکور والتمیز اذا کان مذکوراً یكون العلم مونثا
 قلت الامر كذلك الا ان ہذا التركيب خرج من باب التميز لانه یكون مؤخر او انتقل الی التركيب
 التوضیف والمطابقة شرط بین الصفات والموصوف وغرضہ صيانة ذهن المستدعی

لہ قوله ولا یغنی علی الفطن الطارف ان لم حوت غیر مستقل بالمفہومیۃ وترک فعل مستقل بالمفہومیۃ فیکف یكون غیر للتعلل
 للتعلل كما هو الظاهر فالحق فی الجواب ان یقال ان قوله هذا قید للفعل للثبت اللازم للفعل المنفی اعنی ترک كما اشار الیہ مولانا
 عبد الغفور ای ترک ذلک الجعل کسر لنفسہ ۱۲ منہم جملة منہم ای لیس فیہم ترک لیس فیہم ترک

توضیح
 علم لایستلزم
 فہن
 منہم

عن الخطاء اللفظي في كلام العرب فأقلت هذا خطأ لأن الذهن غير متلفظ بل المتلفظ هو اللسان قلت
 المتلفظ في الحقيقة هو الذهن واللسان مترجم له أو نقول ان العبارة بمحدث المضاف الى صياغة مترجم
 ذهن المبني وموضوعه الكلمة والكلام فأقلت تعد الموضوع يستلزم تعد العلم فينبغي
 ان يكون النوع علمين قلت نعم لكن هذا اذ لم يكن للموضوع المتعدد جهة واحدة وهما جهة واحدة
 وهو كون كل واحد منهما لفظا موضوعا للمعنى كموضوع اصول الفقه الكتاب والسنة واجتماع الامة
 والقياس لاكن له جهة واحدة وهو كون كل واحد منهما دليلا شريفا فأقلت فعلى هذا ينبغي ان يكون
 كل العلوم علما واحدا لا شتر كما في انه يذكر فيها لفظ موضوع قلت ان ذلك فيما اذا كان الجهة
 مقصودة في ذلك العلم ولفظ الموضوع غير مقصود في غير النعم من $x \times x$ العلوم لان المقصود فيها المعاني
 فقط ثم هذه البادى المذكورة خاصة والخاص يتوقف العلم به على العلم فمطلق التعريف في اللغة ما يعطى
 به الشئ وفي الاصطلاح ما يميز به الشئ عن جميع ما عداه كتعريف الانسان بالحيوان الناطق او عن
 بعض ما عداه كتعريف الانسان بالحيوان هذا على مذهب التقديس واما على مذهب المتأخرين فما
 يميز به عن جميع ما عداه والغرض في اللغة لسانه وفي الاصطلاح ما $x \times x$ يكون باعثا على الفاعل ويكون
 الفعل لا محله والموضوع في اللغة نهاده كرده شده وفي الاصطلاح ما يبحث فيه عن احواله وخواصه
 الذاتية ثم العرض الذي يلحق الشئ لذاته مثل الانسان مدرك او بواسطة المساو وهو اجزؤه
 او خارج عنه مثال الاول الانسان متكلم فانه يلحق بالانسان بواسطة المساو الذي هو الناطق
 وهو جزء منه ومثال الثاني الانسان متجه فانه يلحق بالانسان بواسطة المساو الذي هو المذهب
 وهو خارج عنه ويقابله العرض القريب وهو ما يلحق الشئ بواسطة الاسم سواء كان جزءه او خارجا
 مثال الانسان ماش فانه يلحق بالانسان بواسطة الحيوان وهو اسم من اجزاء منه ومثال الثاني مثل
 الابيض متحرك فانه يلحق بالابيض بواسطة الجسم وهو اسم من اجزاء منه او بواسطة الاخص مثل
 الحيوان ضاحك فانه يلحق بالحيوان بواسطة الانسان وهو اخص من الحيوان او بواسطة المبائن مثل
 الماء حار فان الحرارة تلحق بالماء بواسطة المبائن وهو النار قوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام جواب
 سوال وهو ان المقصود في هذا العلم المرفوعات والمنصوبات والمجرويات فالاشتغال بتعريفها اشتغال
 باللا يعني فيجب ان يبدأ بها لا بتعريفها فأقلت لا نسلم انه بتعريفها بل بدأ بالمعرف بل بالتمية
 فلا يرد الاعتراض قلت مراد المعتراض بالابتداء الاضافي وهو ما يكون بالنسبة الى المقصود فقط
 لا الابتداء الحقيقي وهو ما يكون بالنسبة الى المقصود وغيره فيرد الاعتراض فأجاب السائل عن
 اصل الاعتراض بقوله وبدا الخ محصل الجواب انه انما بدأ بتعريفها لانه يبحث في هذا الكتاب عن
 احوالها لم يعرف فكيف يبحث عن احوالها لان البحث عن الجواهر المطلق مستبعد قطعا وهما بحث
 بوجه الاول المناسب ان يقول وبدا بتعريف الكلمة والكلام بتقسيمها اليه والثاني انه كما يبحث في هذا الكتاب
 عن احوالها كذلك يبحث في هذا الكتاب عن سائر المركبات من التوسيف والاضافي والامتراجي والتعدي

نوعه من العلم

بين في التعريف

بين في التعريف

تعريف العرض الذاتي

تعريف العرض الغير

والصوتى فينبغي ان يذكرها ايضا في المصداق الثالث ان قوله عن احوالها شامل للاحوال الملحقة بذات الكلمة
 اليه مثل كيفية حروف زيد من تركيب كراء والياء والدال وتقديم بعضها على بعض مع انه لا يبحث في هذا
 الكتاب عنها والرابع ان قوله عن احوالها شامل للاحوال العامة لها ككونها عرضا ومسموعا وغير قار
 الذات مع انه لا يبحث في هذا الكتاب عنها والخامس ان بعضا من الاحوال الاعراب والبناء وهما
 غير ثابتة لنفس الكلمة والكلام بل للاسم والفعل والحرف اجيب عن الاول ان العبارة بمحذوف
 المعطوف اى بدئ بتعريف الكلمة والكلام وتبقيهما **فازقلت** لما كان العبارة بمحذوف المعطوف فقوله
 لانه يبحث ^{لما لا يصح} ان يكون دليلا لمجموع المعطوف والمعطوف عليه قلت دليل المعطوف محذوف ^{كما هو الظاهر}
 كالمعطوف وهو ان التقسيم من تمام التعريف لانها لا يضام وان التعريف تصوير الشئ من حيث المفهوم
 والتقسيم تصوير الشئ من حيث الانطباق على الافراد فيشتد كان في التصور وعن الثاني ان البحث عنها
 راجع الى بحث الكلمة لانه اما ان يكون عن اعراب الجزئين او عن بناءهما او عن اعراب حدهما وبناء آخر
 وذلك كلها ليس لا بحث الكلمة **فازقلت** البحث عن الكلام ايضا راجع اليها فينبغي ان لا يذكر الكلام
 ايضا قلت البحث عن الكلام قد يكون عن مجموعه وعن الاجزاء كما اذا وقع الخبر جملة فلا بد فيها من
 عائد وكما اذا وقع الجملة حالا فلاسمية بالواو والضمير معا او بالواو وحدها او بالضمير وحدها ^{لث} وعن الثالث
 ان المراد من الاحوال الاحوال المنسوبة اليها وهي تقضية المغايرة وذلك للاحوال باعتبار الحاقها بالذات الكلمة
 لم يسم منسوبة لدقة التخصيص بينهما وبين الذات وعن الرابع ان المراد من الاحوال ما يكون فحصة بها وعن
 الخامس ان اضافة الاحوال اليها اسم من ان يكون لانفسها او لاقسامها اما حاله نفس الكلمة فمثل
 العاطية لان الكلمة عاطية سواء كانت في ضمن الاسم او الفعل او الحرف والمحال الاقسام فمثل
 الاعراب والبناء مثلا **فازقلت** فلهذا ينبغي ان لا يصح اضافة الاحوال الى الكلمة والكلام
 فقط بل ينبغي ان يضاف الى اقسامها ايضا قلت الاقسام لما اعتبرت من حيث انها اقسامها
 كانت كأنها نفس الكلمة والكلام فالاضافة اليها اضافة اليها ايضا ولو اعتبرت الاقسام لاصح حيث
 انها اقسامها كانت مستقلة لورود الاعتراض المذكور كذا يصح من الغفور... **فازقلت** ان قوله
 عن احوالها لا يصح لان كلمة عن للمجاوزة فيكون معناه ان البحث في هذا الكتاب يجاوز عن احوالها
 وليس الامر كذلك قلت ان كلمة عن بمعنى من اى من احوالها قوله فيتم ليرى **فازقلت**
 ان قوله لم يعرف الا لا يخلو اما من التعريف او من المعرفة فعلى الاول لا يصح الملازمة لان البحث عن
 لا يتوقف على التعريف بل على المعرفة بوجهها وعلى الثاني لا يتم التقريب لان المدعى بتقديم التعريف والدليل على
 المعرفة بوجهها قلت انه من التعريف لكن المراد من البحث على وجه البصيرة وذلك الاول اوبا للتعريف فهم الملازمة ونقل
 تلك المعرفة وانما اتى بالتعريف لتعصيلها هو الواجب المعرفة ليرى لا يوجد الاقوى ضمن الجزئيات التعريف جزئى من
 جزئيات لانه اختار هذا الجزئى لكما **فازقلت** الواجب صل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شئ على التصور
 بوجهها لان توجه الذهن الى المجهول المطلق محال قلت ذلك التوقف بالنسبة الى العلم الممكن

لا الى المتعلم لانه لا حاجة الى التصور بل هو مكتفى بالمعرف الذي قرع عليه استاذة **فان قلت** المتعلم الغيا علم بالمعرف قبل التعريف لان اوم التعريف في الكلمة تشير الى ما يعلم المخاطب قلت لا يلزم من علم المخاطب علم للتعليم لجواز ان يكون للتعليم سامعا غير مخاطب فاذن التعريف بالنسبة اليه يفيد اصل النسبة وبالنسبة الى المخاطب يفيد زيادة المعرفة كذا قال مولانا عبد الغفور **فان قلت** ان قوله فمتى لم يعرفوا الايهم ان يكون نتيجة لقوله لانه بحيث في هذا الكتاب اذ حاصل الدليل ان الكلمة والكلام ما يبحث في هذا الكتاب عن احوالها وكل ما يبحث في هذا الكتاب عن احوالها
 لا بد من الابتداء بتعريفها في هذا الكتاب فيتم ان الكلمة والكلام لا بد من الابتداء بتعريفها في هذا الكتاب قلت ان قوله فمتى لم يعرفوا وان لم يكن عين النتيجة لاكن يكون لازم النتيجة فلذا رتبته الشارح على الدليل السابق فافهم اعلم انه لا بد ههنا من سبعة امور لتحدها الشكل والثاني الصغرى والثالث الكبرى والرابع الحد الاصغر والخامس الحد الاكبر والسادس الحد الاوسط والسابع النتيجة فالشكل عبارة عن القياس المركب من المقدمتين والصغرى عبارة عن المقدمة الاولى التي ليست مستعملة بحرف السور والكبرى عبارة عن المقدمة الثانية التي تكون مستعملة بحرف السور والحد الاصغر عبارة عن الجزء الاول من الصغرى والحد الاكبر عبارة عن الجزء الاخير من الكبرى والحد الاوسط عبارة عن الجزء المكرر الذي هو محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى والنتيجة عبارة عما بقى بعد استفاضة الحد الاوسط من الصغرى والكبرى كقولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعلم فشكل فيقول لانه متغير وكل متغير حادث والصغرى فيه قوله لانه متغير والكبرى فيه قوله وكل متغير حادث والحد الاوسط فيه قوله لان العلم لان الضمير في انه راجع الى العلم والحد الاكبر فيه قوله حادث والحد الاوسط فيه قوله متغير لانه مكرر بين المقدمتين والنتيجة قوله فالعلم حادث لانه الباقي بعد استفاضة الحد الاوسط وهو قوله متغير قوله وقدم الكلمة على الكلام جواب سوال وهو انه لما كانت الكلمة والكلام موضوعين للفرد فوجه تقديم الكلمة على الكلام فلجواب بقوله وقدم وحصل الجواب ان الكلمة جزء من الكلام بحسب الافراد والمفهوم والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبعي لان مخالفة الوضع عن الطبع في قوة الخطا عند المحققين وفيه بحث من وجهين الاول ان الضمير في افرادها ومفهومها لا يخلو اما راجع الى لفظ الكلمة او الى مفهومها فلي الاول يصح اضافة الافراد الى ضمير الكلمة لان الافراد ليست للفظ الكلمة بل لمفهومها وعلى الثاني لا يصح اضافة المفهوم الى الضمير لانه يلزم للمفهوم مفهوم وذات باطل لانه يفضي الى التسلسل والاضافات المطابقة لان الراجح مونت والمرجح مذكور كما لا يخفى والثاني ان مفهوم الكلمة لفظ وضع لمفهوم مفرد ومفهوم الكلام بالضم كلمتين بالاسناد وليس الاول جزءا من الثاني اجيب عن الاول ان الكلام من قبيل الاستخدام لان الكلمة لها اعتباران لفظا ومفهوما فاضافة الافراد باعتبار المفهوم واطافة المفهوم باعتبار اللفظ والمفهوم تابع اللفظ في التذكير والتانيث فلما كان لفظ الكلمة مؤنثا فكذلك مفهومها فلا يفتقر المطابقة وعن الثاني ان المراد من المفهوم ماصدا على الكلمة ولا شك انه جزء ماصدا على الكلام لان مرادنا لكان جزي

لانه لا بد من الابتداء بتعريفها في هذا الكتاب فيتم ان الكلمة والكلام لا بد من الابتداء بتعريفها في هذا الكتاب قلت ان قوله فمتى لم يعرفوا وان لم يكن عين النتيجة لاكن يكون لازم النتيجة فلذا رتبته الشارح على الدليل السابق فافهم اعلم انه لا بد ههنا من سبعة امور لتحدها الشكل والثاني الصغرى والثالث الكبرى والرابع الحد الاصغر والخامس الحد الاكبر والسادس الحد الاوسط والسابع النتيجة فالشكل عبارة عن القياس المركب من المقدمتين والصغرى عبارة عن المقدمة الاولى التي ليست مستعملة بحرف السور والكبرى عبارة عن المقدمة الثانية التي تكون مستعملة بحرف السور والحد الاصغر عبارة عن الجزء الاول من الصغرى والحد الاكبر عبارة عن الجزء الاخير من الكبرى والحد الاوسط عبارة عن الجزء المكرر الذي هو محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى والنتيجة عبارة عما بقى بعد استفاضة الحد الاوسط من الصغرى والكبرى كقولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعلم فشكل فيقول لانه متغير وكل متغير حادث والصغرى فيه قوله لانه متغير والكبرى فيه قوله وكل متغير حادث والحد الاوسط فيه قوله لان العلم لان الضمير في انه راجع الى العلم والحد الاكبر فيه قوله حادث والحد الاوسط فيه قوله متغير لانه مكرر بين المقدمتين والنتيجة قوله فالعلم حادث لانه الباقي بعد استفاضة الحد الاوسط وهو قوله متغير قوله وقدم الكلمة على الكلام جواب سوال وهو انه لما كانت الكلمة والكلام موضوعين للفرد فوجه تقديم الكلمة على الكلام فلجواب بقوله وقدم وحصل الجواب ان الكلمة جزء من الكلام بحسب الافراد والمفهوم والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبعي لان مخالفة الوضع عن الطبع في قوة الخطا عند المحققين وفيه بحث من وجهين الاول ان الضمير في افرادها ومفهومها لا يخلو اما راجع الى لفظ الكلمة او الى مفهومها فلي الاول يصح اضافة الافراد الى ضمير الكلمة لان الافراد ليست للفظ الكلمة بل لمفهومها وعلى الثاني لا يصح اضافة المفهوم الى الضمير لانه يلزم للمفهوم مفهوم وذات باطل لانه يفضي الى التسلسل والاضافات المطابقة لان الراجح مونت والمرجح مذكور كما لا يخفى والثاني ان مفهوم الكلمة لفظ وضع لمفهوم مفرد ومفهوم الكلام بالضم كلمتين بالاسناد وليس الاول جزءا من الثاني اجيب عن الاول ان الكلام من قبيل الاستخدام لان الكلمة لها اعتباران لفظا ومفهوما فاضافة الافراد باعتبار المفهوم واطافة المفهوم باعتبار اللفظ والمفهوم تابع اللفظ في التذكير والتانيث فلما كان لفظ الكلمة مؤنثا فكذلك مفهومها فلا يفتقر المطابقة وعن الثاني ان المراد من المفهوم ماصدا على الكلمة ولا شك انه جزء ماصدا على الكلام لان مرادنا لكان جزي

ذیذا قائم كان مفهومه ايضا جزء من مفهومها ونقول ان المفهوم الاجمالي للكلمة موجود في المفهوم التفصيلي
 للكلام لان المأخوذ في تعريف الكلام لفظ الكلمة ولفظ الكلمة يدل على مفهومها لانه غير منفك عنها فلما
 كان لفظ الكلمة مأخوذاً في مفهوم الكلام وجزءاً منه فكذلك مفهومها مأخوذ فيه وجزءاً منه اجمالاً لان
 المفهوم الاجمالي هو الذي يؤدي بلفظ العرف لا في تعبير عن الامور المتعددة بلفظ واحد والتفصيل تعبير
 عن الامور المتعددة بالفاظ متعددة فان قلت المفهوم الاجمالي لا يثنى ولا يجبر فكيف يصح
 قوله كلمتين في قوله بالضم كلمتين قلت لما اعتبار ان احدهما اعتبار من حيث هو هو والا
 اعتبار من حيث الاطلاق على الافراد وهو لا يثنى باعتبار الاول دون الثاني فان قلت لك
 لا يخلو اما تقديم تعريف الكلمة فقط او تقديم تعريفها وتقسيمها فله الاول الدليل الثاني كاف
 والاول مستدرك لان التعريف ليس الا باعتبار المفهوم وايضا لا يكون مثبتاً للمدعى لان كون افراد
 الكلمة جزءاً من افراد الكلام لا يقتضي التقديم باعتبار التعريف لان افراد المفرد جزء من افراد المركب
 من ان مفهوم المركب مقدم على مفهوم المفرد حيث قالوا في كتب الميزان للمركب ما دل جزءه على جزء معناه
 والمفرد بخلافه وعلى الثاني الدليل الثاني ايضا كاف والاول مستدرك لان التقسيم ايضا لا يكون الا
 باعتبار المفهوم قلت سلنا ان الدليل كاف لهما لكن الاستدراك ممنوع لان الدليل الثاني للمدعى
 الاول والاول للثاني بطريق اللف والنشر الغير بالترتيب فان قلت التعريف كما يكون باعتبار المفهوم
 فكذلك التقسيم باعتبار المفهوم فكيف يصح قوله ان الدليل الاول للمدعى الثاني قلت سلنا ان التقسيم
 ايضا باعتبار المفهوم لاكن المنظور فيه انطباق على الافراد فان قلت الدليل لا يطابق المدعى لان تقديم
 الكتب والدليل يدل على التقديم الخارج لان تقديم الجزء على الكل في الخارج قلت ان التقديم
 بحسب الوجود الخارجى اذا تقدم في الكتابة توافق في التقدم الوجودات الاربعة الكتب واللفظ والذات
 والخارجى اما الخارجى والكتب فظاهر واما اللفظ فلان التلفظ غالباً يكون على وفق الكتابة واما الذات
 فلان التلفظ غالباً يكون بعد الذهن قوله فقال الكلمة فان قلت ان الفاء للتعقيب ومدحها
 معطوفة على ما قبله وهو قوله وقدم وهذا الباطل لا يصح لوجهين الاول ان العطف يقتضى اللغزوة
 ولا مغايرة بين التقديم والقول والثاني ان العطف بالفاء يقتضى الترتيب ولا ترتيب بين التقديم
 والقول لان زمان التقديم بعينه زمان القول وبالعكس قلت الاول لان سلم ان الفاء للتعقيب
 بل للتفصيل وان سلم فالارادة مقدرة في جانب التقديم فان قلت لا بد للمقدمة من القرينة وهو غير
 موجودة قلت القرينة موجودة وهوان التقديم فعل اختياري وكل فعل اختياري مسبق بالادلة
 قوله الكلمة فان قلت ان الالف واللام في الكلمة لا يخلو اما للتعريف او لا فعلى الثاني يلزم تنكير
 المبتدأ وعلى الاول يلزم تحصيل الحاصل لان التعريف قد حصل بالحد قلت التعريف باللام
 راجع الى لفظ الكلمة والتعريف بالحد راجع الى مفهومها ونقول ان التعريف باللام راجع الى الافراد
 والتعريف بالحد راجع الى الماهية فلا يلزم

تفصيل محاصل فان قلت هذا انما يستقيم في الاستغراق والعهد دون الجنس لان الجنس ايضا
 عائد الى الماهية قلت الفرق المذكور مختص بالاستغراق والعهد وامام الجنس فهو ان
 باللام الجنس اشارة الى الماهية بطريق الجمال وبالحداشارة الى الماهية بطريق التفصيل فافترا
 كما لا يخفى فان قلت ان البحث عن الكلمة محال لاستلزامه الدوران في الحروف لا يتلفظ بها الا بعد
 الحركات للزوم الابتداء بالسكون والحركات لا يتلفظ بها الا بالحروف لعدم استقلالها في التلفظ المدور
 والموقوف على الحال محال قلت هذا الدور معنى وهو غير باطل اعلم ان الدور توقف الشيء على ما يتوقف
 عليه ذلك الشيء وهو على نوعين معنى ومهروب فالمعنى توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء
 بلا تخل زمان بينهما ويكونان معلولين لشيء ثالث كتوقف الابوة على البنوة وبالعكس لان فناءهما
 وكلاهما معلولان للتولد وهو جائز لان علة امتناع الدور جعل العلة معلولا والعلول علة وهذا الجواب
 في المعنى لانه ليس احدهما علة والاخر معلولا بل هما معلولان لثالث فيكونان مثل اللذين لشيء والمهروب
 توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء مع تخل زمان بينهما وان قل ويكون احدهما علة والاخر
 معلولا وهو باطل فهو على نوعين مصرح ومضمر فالاول توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء
 مع تخل زمان بينهما بلا واسطة شيء اخر كتوقف آ على ب وتوقف ب على آ والمضمر ما يكون بواسطة شيء
 اخر كتوقف آ على ب وتوقف ب على ج وتوقف ج على آ قوله قيل هي والكلام فان قلت لو قالها
 مشتقان لكان اخصر قلت الكلام غير مذكور سابقا والكلمة مذكرة سابقا فلذا اورد احدهما ظاهرا
 والاخر ضميرا فان قلت الكلام ايضا مذكور سابقا في قوله وبد بتعريف الكلمة والكلام قلت
 مرادنا انه غير مذكور في شرح هذا المتن اي الكلمة لان الذكر في غير هذا الموضوع غير كاف للارجاع
 ثم اعلم ان ههنا مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض فذهب الجمهور انها غير مشتقين بل
 هما كلمتان براسهما لان جعلهما اصلا اولى من جعلهما اصلا بعد المناسبة في هذا الاشتقاق كما ستعرف
 ومذهب البعض انها مشتقان من الكلم قوله بتسكين اللام جواب سؤال وهو ان الكلم جنس الكلمة
 والكلمة فرد منه والفرد لا يشق من الجنس في موضع من المواضع فاجاب الشارح بقوله بتسكين اللام
 وما هو الجنس فهو بكسر اللام فافترا قوله لتاثير معانيهما في النفوس كالجهر جواب سؤال وهو انه اذا
 كان الكلم بتسكين اللام فالصحيح الاشتقاق لان الاشتقاق هو وجدان المناسبة في اللفظ والمعنى
 وههنا وان وجد المناسبة في اللفظ لكنه لم يوجد في المعنى لان معناه ما يتكلم به ومعنى الكلم الجهر
 فاجاب الشارح بقوله لتاثير معانيهما في النفوس كالجهر فحصل الجواب ان المناسبة في المعنى اهم
 من المطابقة والتضمني والالتزامي وههنا وان لم يوجد الاو ولكن لاكن وجد الالتزامي وهو التاثير
 لتاثير معانيهما في النفوس كالجهر فان قلت تحقق المناسبة في المعنى الالتزامي ايضا غير مسلم لان المعنى
 الالتزامي لها هو التاثير في الحواس الباطنة ومعنى الالتزامي للكلم هو الالم في البدن قلت المناسبة
 وان لم يتحقق في جميع الكلمات لكنها متحققة في بعض الكلمات وهي الكلمات السيئة لانها ايضا تفيد الالم

وتوقف
 الدور
 المعنى
 المعنى

ون

في البتة وفي هذا الجواب بحث من وجهين أحدهما ان المناسبة انما تكون بين الكلم والكلام لا بين الكلم والكلمة لأنها غير مفيدة للتأثير كما لا يخفى والثاني ان هذه المناسبة بصية عن الفهم لخصا فاما لا
 مناسبة باعتبار بعض الافراد وهي الكلمات السيئة والاشتقاق يجري في كل الافراد على ان هذه
 المناسبة غير لازمة مع ذلك البعض ايضا لان التأثير يختلف باختلاف الاشخاص لان كثيرا ما لا
 يؤثر الكلمات السيئة في بعض الاشخاص فالتشبيه بقوله لتأثير معانيها في النفوس كالجرح عن
 غير صحيح على الإطلاق **أجيب** عن الاول ان تأثير الكلمة وان لم يكن بذاتها لكن يكون بواسطة
 الكلام لكونها جزءا منه وعن الثاني ان التشبيه وان لم يصح باعتبار الاثر المعنوي لكن يصح باعتبار
 انفسها وهو القوة والشدّة لان كل كلمة اذا شتمت على الكاف واللام والميم فهي تنبئ عن القوة والشدّة
 لا توجب ان لفظك والبالك والملك والملك يدل على القوة والشدّة لان الكاف من الحروف
 الشديديّة واللام والميم من الحروف المجهوريّة واللازم معها القوة والشدّة اعلان الاشتقاق في
 في الفنة بانه كرون وفي الاصطلاح ان تجد بين اللفظين تناسباً في احد الملالث الثلاثة واشتركا
 في جميع الحروف الاصلية مرتباً نحو ضرب من الضرب او غير مرتب نحو جند من الجند واشتركا
 في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب في المخرج نحو غنق من الغنق كذلك في الغفور وفي هذا التعريف بحث
 بوجه الاول ان حمل ان تجد على الاشتقاق لانه صفة اللفظ وان تجد بتاويل المصدر بمعنى
 وجدان المناسبة صفة التكلم فيلزم حمل صفة المتكلم $\text{كلمة} \text{كلمة} \text{كلمة}$ على صفة اللفظ وهو باطل
 والثاني انه على هذا ينبغي ان يجري الاشتقاق بين الضارب والمضروب لصدر التعريف عليه
 لا بينهما ايضا وجدان المناسبة بين اللفظ والمعنى والاول ليس كذلك والثالث ان المناسبة مساوية
 من الجانبين فلم يشق الكلم من الكلمة والكلام لهذا المناسبة بعينه والرابع لم يشق الكلام من
 الكلمة وبالعكس مع وجود المناسبة بينهما في اللفظ وهو الحروف الاصلية والمعنى وهو ما يتكلم به
 عن الاول ان وجدان المناسبة صفة المتكلم لكن لا نسلم ان الاشتقاق صفة اللفظ بل هو الصفة المتكلم
 لان معناه بانه كرون فيلزم حمل صفة المتكلم على صفة المتكلم وما هو صفة اللفظ هو كون اللفظ مشتقا
 وامن هذا من ذلك وعن الثاني ان الاشتقاق وجدان المناسبة بين اللفظ والمعنى بحيث
 يكون يرد احدهما الى الآخر بعد حذف الزوائد وهما ليس كذلك لان ضارب بعد حذف
 الزوائد لا يرد الى المضروب وبالعكس بل يرد الى الضرب وعن الثالث انهما مشتقان
 على الزيادة من حيث الحروف والسكنات ولا يكون هذا الاشتقاق الكثير من القليل
 وعن الرابع ان الاشتقاق يقتضي المغايرة ^{المعنى} بحيث لا مغايرة بينهما لانهما باعتبار المعنى اللغوي مترادفان فان قلت هذا
 مخالف لما قال في الفصحى قال في احد الملالث الثلاثة لانه يعلم منه انه اذا كان المناسبة مطابقة فيهم
 الاشتقاق ايضا واليقر ينقص باشتقاق الجند من الجند لانهما مترادفان قلت الاشتقاق لا يجري
 في المترادفين اذا كانا متساويين في الشرح والغرابية كما فيما بين الكلمة والكلام واما اذا كانا

مشهور والأخر غريباً فيهم اشتقاق الغريب المشهور كما في الجبذ كذا في الزبد قوله وقد عبر بعض الشعراء أي هذا التشبيه علاقة معتبرة ولهذا عبر بعض الشعراء فأنقلت نقل عن الشيخ الكاروني أن قائل الشعر على ابن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه فلا يصح إطلاق الشاعر عليه لا تركي الأدب قلت لعل الشارح لم يطلع على ذلك كذا في العصمة قوله عن بعض تأثيراتها فإن قلت لا يصح إضافة البعض إلى التأثير لأن التأثير لا يتجزى ويدخل البعض لا يكون إلا مما يقبل التجزى قلت هذا التأثير مما يقبل التجزى لأنه ذو جزئين أحدهما فهم البعض والأخر هو الالم في البدن ولوسم فهو محمول على القلب أي عن تأثيرات بعض أفرادها وهي الكلمات السيئة قوله ما جرح اللسان فإنه ذكر الجرح وأما منه تأثير اللسان مجازاً والمجاز لا يكون بدون العلاقة فلم أن التشبيه المذكور بينهما علاقة معتبرة فلذا يصح الاشتقاق قوله والكلم بكسر اللام إنما قال هذا المقابلة قوله بتسكين اللام ولما كانت الكلمة مركبة من ثلاثة أجزاء الألف واللام والكلم والتاء أشار الشارح إلى بيان كل واحد منها بقوله والكلم الخ والغرض في بيان الجهم الأول إظهار الخلاف الواقع بين الجمهور والبعض والغرض في بيان الجزء الثاني والثالث دفع السؤال الأتية كما سنده إنشاء الله تعالى فأنقلت لم قدم بحث الكلام مع أن المقدم في لفظ الكلمة اللام قلت الكلام معروض واللام والتاء عارضتان والعروض مقدم على العوارض طبعاً فقدم وضعا ليوفق الوضع الطبع ثم في الكلام مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور أنه جنس فأشار الشارح إلى بيان مذهب الجمهور بقوله جنس لا جمع فإن قلت ذكر قوله لا جمع مستدرك لأنه إذا كان جنساً فلا يكون جمعا قلت ذكره لمرد الصريح على مذهب البعض فإنهم جعلوه جمعا لا جنساً قوله كثر وتمررة فإن قلت ذكر تمررة لا يخلو أما للتشبيه أو لا مراً خوفاً فكان الأول فالتشبيه حاصل بالجزء الأول وإن كان الثاني ضليك البيان قلت إيراد التشبيه لأن الأول لتشبيه المذكور والثاني لتشبيه للمخاوف تهديده أن الكلام بكسر اللام بدون التاء جنس كثر والكلمة مع التاء فزده كثره قوله بدليل قوله تعالى إليه إلى العرش يصعد الكلام الطيب ولو كان جمعا لقال طيبة أو طببات لأن المفرد لا يقع صفة للجمع لعدم المطابقة بينهما وبدليل تصغيره بكلم بلا رد إلى الأصل ولو كان جمعا لرد إلى الأصل لأن تصغير الجمع لا يصح لم لا يلزم اجتماع الفرعين الجمع والتصغير وبدليل وقوعه تميزاً للعدد الأوسط مخوفات احتشاً كلما ولو كان جمعا لما وقع تميزاً للعدد الأوسط لأن تميزاً للعدد الأوسط لا يكون إلا مفرداً فأنقلت الدليل لا يخلو أما لإثبات الجسمية أولئقي الجسمية يجوز أن يكون اسم الجمع وعلى الثاني بقى أصل المتن بلا وعلى الثالث لا يتم التقريب قلت أنا اختار الشق الأول ولئقي الجمعية ليتنازمت إثبات الجسمية لعدم القائل بالجمع ومذهب البعض أنه جمع وأشار الشارح إلى بيان مذهب البعض بقوله وقيل جمع لا جنس حيث لا يقع إلا بالثلاث فصاعداً ولو كان جنساً لوقع على ما تحت الثلاث أيضاً لأن الجنس يقع على القليل والكثير قوله والكلم الطيب مؤل ببعض الكلام لأن الصاعد إلى محل العجاجة ليس إلا البعض وهي الكلمة المحسنة والتصغير كلمة لا كلم والتهميز كلمة لا كلم والجواب أن الأطلاق على الثلاث فصاعداً محبب استعمال لا محبب الوضع ولا

حاجة الى تقدير البعض لان البعضية يعلم من توصيف الكلم بالطيب والتصغير والتميز مجزئ التحكم فقلت
فليكن للبعض ان يقول ان ما قال الجمهور حكم فلا ترجح ثم قلت الترجيح ثابت باعتبار عدم وجدان
الكلم من اوزان الجمع كذا قال مولانا عبد الغفور عاشر ان الالف واللام في اللفظة في الاصطلاح
كلمة تحلى بها كلمة اخرى سواء كانت للمعريف او للتحسين او لامر اخر ومعنى التحسين التخييم في اللفظ
والكتابة وهي على قسمين اسمي وحرفي فالاسمي ما تدخل على اسم الفاعل والمفعول اتفاقا وعلى الصفة
الشبهة اختلافا وانما صار اسما اذا دخل على اسمي الفاعل والمفعول لانهما مؤلفة بكلمة الذي والحق وما
من الموصولات هي قسم من الاسماء وانما خص الاسمى باسمي الفاعل والمفعول لان الاسمى مشابهة
بالحرف في صورة فيقتضى ان يكون مدخولها مفردا صورة لان مدخول الحرفي لا يكون الامفردا وفي بعض
موصولة فيقتضى ان يكون مدخولها جملة لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وليست كلمة في كلام
العرب مفرد صورة جملة معنى الاسم الفاعل والمفعول لانهما ذو شبهين لانه ان نظرا الى انهما لا
يختلفان بالغنية والخطاب والتكلم فيكون كالاسم الجامد لانهم قالوا هو ضارب انت ضارب
انا ضارب كما قالوا هو زيد انت زيد انا زيد ولو كان كالفعل لاختلف بالضمائر وان نظر الى انهم
يتداول الفعل لان اللام اذا دخل على اسم الفاعل والمفعول يكون اللام بعينه الذي واسم الفاعل
والمفعول يكون بعينه الفعل فيكون كالجملة وانما كان بعينه الفعل لان اسم الفاعل حامل للمضمر كما
فعل فقلت فعلى هذا ينبغي ان يقال لاسم الفاعل جملة حقيقة لاستوائه مع الفعل في تحمل الضمير
قلت بينهما فرق لان النسبة في الفعل الى ذات خارج عن مفهومه والنسبة في اسم الفاعل الى ذات
داخل في مفهومه فيكون مفردا فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يكون للصدر مع الفاعل جملة -
حقيقة لان الذات غير داخل فيه قلت كما ان الذات غير داخلية فيه فكذا النسبة غير داخلية فيه
فلا يكون كالفعل لان النسبة داخلية في الفعل وانما في الصفة الشبهة فقال بعضهم انه اسمي حملا على
اسم الفاعل لمشابهته له في الاشتقاق والقيام والافراد والتشبه والجمع وقال بعضهم انه حرفي
لان اسم الفاعل يدل على الحدث والصفة الشبهة تدل على الثبوت فبينهما منافاة فيشبه الجوامد
وفي الجوامد حرفي فكذا في الصفة الشبهة ثم الحرفي هي التي دخلت على غير اسم الفاعل والمفعول
وهي على نوعين زائد وغير زائد فالزائد هي التي لا يتغير المعنى بسقوطها كما في قول علي كرم الله وجهه
شعير ولقد امر على التميم يسبني فمضيت ثم دقلت لا يعنيني فاللام في التميم زائدة والا
فيكون معرفة فلا يصح توصيفه بقوله يسبني لانه جملة وتوصيف الجملة بالمعرفة لا يصح فان قلت
فليكن قوله يسبني حالا منه قلت ان زيادة اللام على تقدير جعل يسبني صفة لا مطلقا فان
قلت فعلى هذا يكون المثال متروكا فلا بد من مثال يقيني قلت المثال اليقيني قول العرب
جاءني الرجل عالم بدون اللام في الصفة ثم الزائد على نوعين لازم وغير لازم واللازم على نوعين

مؤنة

له قوله اخرى لكونها موضعا من الصفات اليه ثم علمه وانما في الصفة الزائدة اللام الداخلة في الصفة ثم

وغير عوضی فمثال الزائد اللازم العوضی كما في لفظ الله اما كونه زائداً فلان التعريف قد حصل بالعلمية واما كونه لازماً فلا حاطة العلمية واما كونها عوضاً فلا بها عوض عن المنة المحذوفة لانه في الاصل الالة فحذفت المنة وعوض عنه اللام ثم ادغم اللام فصار الله ومثاله الزائد اللازم الغير العوضی كما في النجم والمصق والثريا اما كونه زائداً فلان التعريف قد حصل بالعلمية واما كونها لازماً فلا حاطة العلمية واما كونها غير عوض فلعدم كونها عوضاً عن الشيء وكذا لك غير اللازم على نوعين عوض وغير عوضی فمثال الزائد الغير اللازم العوضی كما في يا الناس اما كونه زائداً - - - - - لان التعريف قد حصل بحرف النداء واما كونها غير لازم فلعدم لحاطة العلمية بها واما كونها عوضاً فلا بها عوض عن المنة المحذوفة لانه في الاصل اناس فحذفت المنة وعوضت اللام عنها فصار الناس ومثاله الزائد الغير اللازم الغير العوضی كما في قول الشاعر في الغلامان الذان فراء ايا كما ان تكبان شراة اما كونه زائداً فلان ليس قد حصل بحرف النداء واما كونها غير لازم فلعدم احاطة العلمية بها واما كونها غير عوض فلا بها عوض عن شيء واما غير الزائد فهو على اربعة اقسام جنسی واستغراقي وعهد خارجي وعهد ذهني وجه المحصر ان اللام انما يكون للاشارة الى مفهوم مدخولها فاذا كان اشارة الى مفهوم المدخول من حيث هو فهو لام الخبر وان كان اشارة الى مفهوم المدخول باعتبار تحققه في ضمن جميع الافراد فهو لام الاستغراق وان كان اشارة الى مفهوم المدخول باعتبار تحققه في ضمن فرد معين فهو لام العهد الخارجي وان كان اشارة الى مفهوم المدخول باعتبار تحققه في ضمن الفرد الغير المعين فهو لام العهد الذهني فالجنسی هو الذي يشير بها الى حقيقة الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن ملاحظة الافراد نحو الرجل خير من المرأة فاللام في الرجل جنسی لانه يشير بها الى حقيقة الرجل فقط وهو مذکور من بني آدم يتجاوز عن حد الصغر الى حد الكبر من غير ملاحظة الفرد او الافراد فان قلت هذا الحد لا يصدق على آدم عليه السلام لانه كبير من الابتداء قلت بنى التعريف على الاعم الاغلب لا على الشاذ والناصر فان قلت لم لا يجوز ان يكون استغراقياً او عهداً خارجياً او عهداً ذهنياً قلت لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان استغراقياً لزم الكذب لان كثير من افراد النساء خير من افراد الرجل ولا يجوز ان يكون للعهد الخارجي لانه لا يتناسب المقام لان المقصود من هذا القول مدح الرجل ولا يجوز ان يكون عهداً ذهنياً لانه يستلزم تنكير للبطلان لان قوله الرجل مبتدأ والاستغراق هو الذي يشار به الى حقيقة الشيء مع ملاحظة جميع الافراد نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فاللام - - - في الانسان للاستغراق لانه يشار بها الى حقيقة الانسان وهو حيوان نالقي مع ملاحظة جميع الافراد فان قلت لم لا يجوز ان يكون جنسياً او عهداً خارجياً قلت لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان جنسياً لايصح الحكم عليه بالخير ان

نلاحظ

له قوله الاعلام لا تنغير يم كله قوله ان يكون استغراقياً الى الالف واللام في الرجل خير من المرأة وهذا خلاف الواقع لان كثيرا من النساء خير من الرجال كذا اقبل به بهرزن زنك ست ودر مرد مرد ودر پنج گشت يك كن كورد وكن اقبل به فاطمة هم امهات المؤمنين فضل ميلند برادران جنين ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰ ۱۰۱ ۱۰۲ ۱۰۳ ۱۰۴ ۱۰۵ ۱۰۶ ۱۰۷ ۱۰۸ ۱۰۹ ۱۱۰ ۱۱۱ ۱۱۲ ۱۱۳ ۱۱۴ ۱۱۵ ۱۱۶ ۱۱۷ ۱۱۸ ۱۱۹ ۱۲۰ ۱۲۱ ۱۲۲ ۱۲۳ ۱۲۴ ۱۲۵ ۱۲۶ ۱۲۷ ۱۲۸ ۱۲۹ ۱۳۰ ۱۳۱ ۱۳۲ ۱۳۳ ۱۳۴ ۱۳۵ ۱۳۶ ۱۳۷ ۱۳۸ ۱۳۹ ۱۴۰ ۱۴۱ ۱۴۲ ۱۴۳ ۱۴۴ ۱۴۵ ۱۴۶ ۱۴۷ ۱۴۸ ۱۴۹ ۱۵۰ ۱۵۱ ۱۵۲ ۱۵۳ ۱۵۴ ۱۵۵ ۱۵۶ ۱۵۷ ۱۵۸ ۱۵۹ ۱۶۰ ۱۶۱ ۱۶۲ ۱۶۳ ۱۶۴ ۱۶۵ ۱۶۶ ۱۶۷ ۱۶۸ ۱۶۹ ۱۷۰ ۱۷۱ ۱۷۲ ۱۷۳ ۱۷۴ ۱۷۵ ۱۷۶ ۱۷۷ ۱۷۸ ۱۷۹ ۱۸۰ ۱۸۱ ۱۸۲ ۱۸۳ ۱۸۴ ۱۸۵ ۱۸۶ ۱۸۷ ۱۸۸ ۱۸۹ ۱۹۰ ۱۹۱ ۱۹۲ ۱۹۳ ۱۹۴ ۱۹۵ ۱۹۶ ۱۹۷ ۱۹۸ ۱۹۹ ۲۰۰ ۲۰۱ ۲۰۲ ۲۰۳ ۲۰۴ ۲۰۵ ۲۰۶ ۲۰۷ ۲۰۸ ۲۰۹ ۲۱۰ ۲۱۱ ۲۱۲ ۲۱۳ ۲۱۴ ۲۱۵ ۲۱۶ ۲۱۷ ۲۱۸ ۲۱۹ ۲۲۰ ۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵ ۳۲۶ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۲۹ ۳۳۰ ۳۳۱ ۳۳۲ ۳۳۳ ۳۳۴ ۳۳۵ ۳۳۶ ۳۳۷ ۳۳۸ ۳۳۹ ۳۴۰ ۳۴۱ ۳۴۲ ۳۴۳ ۳۴۴ ۳۴۵ ۳۴۶ ۳۴۷ ۳۴۸ ۳۴۹ ۳۵۰ ۳۵۱ ۳۵۲ ۳۵۳ ۳۵۴ ۳۵۵ ۳۵۶ ۳۵۷ ۳۵۸ ۳۵۹ ۳۶۰ ۳۶۱ ۳۶۲ ۳۶۳ ۳۶۴ ۳۶۵ ۳۶۶ ۳۶۷ ۳۶۸ ۳۶۹ ۳۷۰ ۳۷۱ ۳۷۲ ۳۷۳ ۳۷۴ ۳۷۵ ۳۷۶ ۳۷۷ ۳۷۸ ۳۷۹ ۳۸۰ ۳۸۱ ۳۸۲ ۳۸۳ ۳۸۴ ۳۸۵ ۳۸۶ ۳۸۷ ۳۸۸ ۳۸۹ ۳۹۰ ۳۹۱ ۳۹۲ ۳۹۳ ۳۹۴ ۳۹۵ ۳۹۶ ۳۹۷ ۳۹۸ ۳۹۹ ۴۰۰ ۴۰۱ ۴۰۲ ۴۰۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ ۴۰۷ ۴۰۸ ۴۰۹ ۴۱۰ ۴۱۱ ۴۱۲ ۴۱۳ ۴۱۴ ۴۱۵ ۴۱۶ ۴۱۷ ۴۱۸ ۴۱۹ ۴۲۰ ۴۲۱ ۴۲۲ ۴۲۳ ۴۲۴ ۴۲۵ ۴۲۶ ۴۲۷ ۴۲۸ ۴۲۹ ۴۳۰ ۴۳۱ ۴۳۲ ۴۳۳ ۴۳۴ ۴۳۵ ۴۳۶ ۴۳۷ ۴۳۸ ۴۳۹ ۴۴۰ ۴۴۱ ۴۴۲ ۴۴۳ ۴۴۴ ۴۴۵ ۴۴۶ ۴۴۷ ۴۴۸ ۴۴۹ ۴۵۰ ۴۵۱ ۴۵۲ ۴۵۳ ۴۵۴ ۴۵۵ ۴۵۶ ۴۵۷ ۴۵۸ ۴۵۹ ۴۶۰ ۴۶۱ ۴۶۲ ۴۶۳ ۴۶۴ ۴۶۵ ۴۶۶ ۴۶۷ ۴۶۸ ۴۶۹ ۴۷۰ ۴۷۱ ۴۷۲ ۴۷۳ ۴۷۴ ۴۷۵ ۴۷۶ ۴۷۷ ۴۷۸ ۴۷۹ ۴۸۰ ۴۸۱ ۴۸۲ ۴۸۳ ۴۸۴ ۴۸۵ ۴۸۶ ۴۸۷ ۴۸۸ ۴۸۹ ۴۹۰ ۴۹۱ ۴۹۲ ۴۹۳ ۴۹۴ ۴۹۵ ۴۹۶ ۴۹۷ ۴۹۸ ۴۹۹ ۵۰۰ ۵۰۱ ۵۰۲ ۵۰۳ ۵۰۴ ۵۰۵ ۵۰۶ ۵۰۷ ۵۰۸ ۵۰۹ ۵۱۰ ۵۱۱ ۵۱۲ ۵۱۳ ۵۱۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶۰۸ ۶۰۹ ۶۱۰ ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۳ ۶۱۴ ۶۱۵ ۶۱۶ ۶۱۷ ۶۱۸ ۶۱۹ ۶۲۰ ۶۲۱ ۶۲۲ ۶۲۳ ۶۲۴ ۶۲۵ ۶۲۶ ۶۲۷ ۶۲۸ ۶۲۹ ۶۳۰ ۶۳۱ ۶۳۲ ۶۳۳ ۶۳۴ ۶۳۵ ۶۳۶ ۶۳۷ ۶۳۸ ۶۳۹ ۶۴۰ ۶۴۱ ۶۴۲ ۶۴۳ ۶۴۴ ۶۴۵ ۶۴۶ ۶۴۷ ۶۴۸ ۶۴۹ ۶۵۰ ۶۵۱ ۶۵۲ ۶۵۳ ۶۵۴ ۶۵۵ ۶۵۶ ۶۵۷ ۶۵۸ ۶۵۹ ۶۶۰ ۶۶۱ ۶۶۲ ۶۶۳ ۶۶۴ ۶۶۵ ۶۶۶ ۶۶۷ ۶۶۸ ۶۶۹ ۶۷۰ ۶۷۱ ۶۷۲ ۶۷۳ ۶۷۴ ۶۷۵ ۶۷۶ ۶۷۷ ۶۷۸ ۶۷۹ ۶۸۰ ۶۸۱ ۶۸۲ ۶۸۳ ۶۸۴ ۶۸۵ ۶۸۶ ۶۸۷ ۶۸۸ ۶۸۹ ۶۹۰ ۶۹۱ ۶۹۲ ۶۹۳ ۶۹۴ ۶۹۵ ۶۹۶ ۶۹۷ ۶۹۸ ۶۹۹ ۷۰۰ ۷۰۱ ۷۰۲ ۷۰۳ ۷۰۴ ۷۰۵ ۷۰۶ ۷۰۷ ۷۰۸ ۷۰۹ ۷۱۰ ۷۱۱ ۷۱۲ ۷۱۳ ۷۱۴ ۷۱۵ ۷۱۶ ۷۱۷ ۷۱۸ ۷۱۹ ۷۲۰ ۷۲۱ ۷۲۲ ۷۲۳ ۷۲۴ ۷۲۵ ۷۲۶ ۷۲۷ ۷۲۸ ۷۲۹ ۷۳۰ ۷۳۱ ۷۳۲ ۷۳۳ ۷۳۴ ۷۳۵ ۷۳۶ ۷۳۷ ۷۳۸ ۷۳۹ ۷۴۰ ۷۴۱ ۷۴۲ ۷۴۳ ۷۴۴ ۷۴۵ ۷۴۶ ۷۴۷ ۷۴۸ ۷۴۹ ۷۵۰ ۷۵۱ ۷۵۲ ۷۵۳ ۷۵۴ ۷۵۵ ۷۵۶ ۷۵۷ ۷۵۸ ۷۵۹ ۷۶۰ ۷۶۱ ۷۶۲ ۷۶۳ ۷۶۴ ۷۶۵ ۷۶۶ ۷۶۷ ۷۶۸ ۷۶۹ ۷۷۰ ۷۷۱ ۷۷۲ ۷۷۳ ۷۷۴ ۷۷۵ ۷۷۶ ۷۷۷ ۷۷۸ ۷۷۹ ۷۸۰ ۷۸۱ ۷۸۲ ۷۸۳ ۷۸۴ ۷۸۵ ۷۸۶ ۷۸۷ ۷۸۸ ۷۸۹ ۷۹۰ ۷۹۱ ۷۹۲ ۷۹۳ ۷۹۴ ۷۹۵ ۷۹۶ ۷۹۷ ۷۹۸ ۷۹۹ ۸۰۰ ۸۰۱ ۸۰۲ ۸۰۳ ۸۰۴ ۸۰۵ ۸۰۶ ۸۰۷ ۸۰۸ ۸۰۹ ۸۱۰ ۸۱۱ ۸۱۲ ۸۱۳ ۸۱۴ ۸۱۵ ۸۱۶ ۸۱۷ ۸۱۸ ۸۱۹ ۸۲۰ ۸۲۱ ۸۲۲ ۸۲۳ ۸۲۴ ۸۲۵ ۸۲۶ ۸۲۷ ۸۲۸ ۸۲۹ ۸۳۰ ۸۳۱ ۸۳۲ ۸۳۳ ۸۳۴ ۸۳۵ ۸۳۶ ۸۳۷ ۸۳۸ ۸۳۹ ۸۴۰ ۸۴۱ ۸۴۲ ۸۴۳ ۸۴۴ ۸۴۵ ۸۴۶ ۸۴۷ ۸۴۸ ۸۴۹ ۸۵۰ ۸۵۱ ۸۵۲ ۸۵۳ ۸۵۴ ۸۵۵ ۸۵۶ ۸۵۷ ۸۵۸ ۸۵۹ ۸۶۰ ۸۶۱ ۸۶۲ ۸۶۳ ۸۶۴ ۸۶۵ ۸۶۶ ۸۶۷ ۸۶۸ ۸۶۹ ۸۷۰ ۸۷۱ ۸۷۲ ۸۷۳ ۸۷۴ ۸۷۵ ۸۷۶ ۸۷۷ ۸۷۸ ۸۷۹ ۸۸۰ ۸۸۱ ۸۸۲ ۸۸۳ ۸۸۴ ۸۸۵ ۸۸۶ ۸۸۷ ۸۸۸ ۸۸۹ ۸۹۰ ۸۹۱ ۸۹۲ ۸۹۳ ۸۹۴ ۸۹۵ ۸۹۶ ۸۹۷ ۸۹۸ ۸۹۹ ۹۰۰ ۹۰۱ ۹۰۲ ۹۰۳ ۹۰۴ ۹۰۵ ۹۰۶ ۹۰۷ ۹۰۸ ۹۰۹ ۹۱۰ ۹۱۱ ۹۱۲ ۹۱۳ ۹۱۴ ۹۱۵ ۹۱۶ ۹۱۷ ۹۱۸ ۹۱۹ ۹۲۰ ۹۲۱ ۹۲۲ ۹۲۳ ۹۲۴ ۹۲۵ ۹۲۶ ۹۲۷ ۹۲۸ ۹۲۹ ۹۳۰ ۹۳۱ ۹۳۲ ۹۳۳ ۹۳۴ ۹۳۵ ۹۳۶ ۹۳۷ ۹۳۸ ۹۳۹ ۹۴۰ ۹۴۱ ۹۴۲ ۹۴۳ ۹۴۴ ۹۴۵ ۹۴۶ ۹۴۷ ۹۴۸ ۹۴۹ ۹۵۰ ۹۵۱ ۹۵۲ ۹۵۳ ۹۵۴ ۹۵۵ ۹۵۶ ۹۵۷ ۹۵۸ ۹۵۹ ۹۶۰ ۹۶۱ ۹۶۲ ۹۶۳ ۹۶۴ ۹۶۵ ۹۶۶ ۹۶۷ ۹۶۸ ۹۶۹ ۹۷۰ ۹۷۱ ۹۷۲ ۹۷۳ ۹۷۴ ۹۷۵ ۹۷۶ ۹۷۷ ۹۷۸ ۹۷۹ ۹۸۰ ۹۸۱ ۹۸۲ ۹۸۳ ۹۸۴ ۹۸۵ ۹۸۶ ۹۸۷ ۹۸۸ ۹۸۹ ۹۹۰ ۹۹۱ ۹۹۲ ۹۹۳ ۹۹۴ ۹۹۵ ۹۹۶ ۹۹۷ ۹۹۸ ۹۹۹ ۱۰۰۰ ۱۰۰۱ ۱۰۰۲ ۱۰۰۳ ۱۰۰۴ ۱۰۰۵ ۱۰۰۶ ۱۰۰۷ ۱۰۰۸ ۱۰۰۹ ۱۰۱۰ ۱۰۱۱ ۱۰۱۲ ۱۰۱۳ ۱۰۱۴ ۱۰۱۵ ۱۰۱۶ ۱۰۱۷ ۱۰۱۸ ۱۰۱۹ ۱۰۲۰ ۱۰۲۱ ۱۰۲۲ ۱۰۲۳ ۱۰۲۴ ۱۰۲۵ ۱۰۲۶ ۱۰۲۷ ۱۰۲۸ ۱۰۲۹ ۱۰۳۰ ۱۰۳۱ ۱۰۳۲ ۱۰۳۳ ۱۰۳۴ ۱۰۳۵ ۱۰۳۶ ۱۰۳۷ ۱۰۳۸ ۱۰۳۹ ۱۰۴۰ ۱۰۴۱ ۱۰۴۲ ۱۰۴۳ ۱۰۴۴ ۱۰۴۵ ۱۰۴۶ ۱۰۴۷ ۱۰۴۸ ۱۰۴۹ ۱۰۵۰ ۱۰۵۱ ۱۰۵۲ ۱۰۵۳ ۱۰۵۴ ۱۰۵۵ ۱۰۵۶ ۱۰۵۷ ۱۰۵۸ ۱۰۵۹ ۱۰۶۰ ۱۰۶۱ ۱۰۶۲ ۱۰۶۳ ۱۰۶۴ ۱۰۶۵ ۱۰۶۶ ۱۰۶۷ ۱۰۶۸ ۱۰۶۹ ۱۰۷۰ ۱۰۷۱ ۱۰۷۲ ۱۰۷۳ ۱۰۷۴ ۱۰۷۵ ۱۰۷۶ ۱۰۷۷ ۱۰۷۸ ۱۰۷۹ ۱۰۸۰ ۱۰۸۱ ۱۰۸۲ ۱۰۸۳ ۱۰۸۴ ۱۰۸۵ ۱۰۸۶ ۱۰۸۷ ۱۰۸۸ ۱۰۸۹ ۱۰۹۰ ۱۰۹۱ ۱۰۹۲ ۱۰۹۳ ۱۰۹۴ ۱۰۹۵ ۱۰۹۶ ۱۰۹۷ ۱۰۹۸ ۱۰۹۹ ۱۱۰۰ ۱۱۰۱ ۱۱۰۲ ۱۱۰۳ ۱۱۰۴ ۱۱۰۵ ۱۱۰۶ ۱۱۰۷ ۱۱۰۸ ۱۱۰۹ ۱۱۱۰ ۱۱۱۱ ۱۱۱۲ ۱۱۱۳ ۱۱۱۴ ۱۱۱۵ ۱۱۱۶ ۱۱۱۷ ۱۱۱۸ ۱۱۱۹ ۱۱۲۰ ۱۱۲۱ ۱۱۲۲ ۱۱۲۳ ۱۱۲۴ ۱۱۲۵ ۱۱۲۶ ۱۱۲۷ ۱۱۲۸ ۱۱۲۹ ۱۱۳۰ ۱۱۳۱ ۱۱۳۲ ۱۱۳۳ ۱۱۳۴ ۱۱۳۵ ۱۱۳۶ ۱۱۳۷ ۱۱۳۸ ۱۱۳۹ ۱۱۴۰ ۱۱۴۱ ۱۱۴۲ ۱۱۴۳ ۱۱۴۴ ۱۱۴۵ ۱۱۴۶ ۱۱۴۷ ۱۱۴۸ ۱۱۴۹ ۱۱۵۰ ۱۱۵۱ ۱۱۵۲ ۱۱۵۳ ۱۱۵۴ ۱۱۵۵ ۱۱۵۶ ۱۱۵۷ ۱۱۵۸ ۱۱۵۹ ۱۱۶۰ ۱۱۶۱ ۱۱۶۲ ۱۱۶۳ ۱۱۶۴ ۱۱۶۵ ۱۱۶۶ ۱۱۶۷ ۱۱۶۸ ۱۱۶۹ ۱۱۷۰ ۱۱۷۱ ۱۱۷۲ ۱۱۷۳ ۱۱۷۴ ۱۱۷۵ ۱۱۷۶ ۱۱۷۷ ۱۱۷۸ ۱۱۷۹ ۱۱۸۰ ۱۱۸۱ ۱۱۸۲ ۱۱۸۳ ۱۱۸۴ ۱۱۸۵ ۱۱۸۶ ۱۱۸۷ ۱۱۸۸ ۱۱۸۹ ۱۱۹۰ ۱۱۹۱ ۱۱۹۲ ۱۱۹۳ ۱۱۹۴ ۱۱۹۵ ۱۱۹۶ ۱۱۹۷ ۱۱۹۸ ۱۱۹۹ ۱۲۰۰ ۱۲۰۱ ۱۲۰۲ ۱۲۰۳ ۱۲۰۴ ۱۲۰۵ ۱۲۰۶ ۱۲۰۷ ۱۲۰۸ ۱۲۰۹ ۱۲۱۰ ۱۲۱۱ ۱۲۱۲ ۱۲۱۳ ۱۲۱۴ ۱۲۱۵ ۱۲۱۶ ۱۲۱۷ ۱۲۱۸ ۱۲۱۹ ۱۲۲۰ ۱۲۲۱ ۱۲۲۲ ۱۲۲۳ ۱۲۲۴ ۱۲۲۵ ۱۲۲۶ ۱۲۲۷ ۱۲۲۸ ۱۲۲۹ ۱۲۳۰ ۱۲۳۱ ۱۲۳۲ ۱۲۳۳ ۱۲۳۴ ۱۲۳۵ ۱۲۳۶ ۱۲۳۷ ۱۲۳۸ ۱۲۳۹ ۱۲۴۰ ۱۲۴۱ ۱۲۴۲ ۱۲۴۳ ۱۲۴۴ ۱۲۴۵ ۱۲۴۶ ۱۲۴۷ ۱۲۴۸ ۱۲۴۹ ۱۲۵۰ ۱۲۵۱ ۱۲۵۲ ۱۲۵۳ ۱۲۵۴ ۱۲۵۵ ۱۲۵۶ ۱۲۵۷ ۱۲۵۸ ۱۲۵۹ ۱۲۶۰ ۱۲۶۱ ۱۲۶۲ ۱۲۶۳ ۱۲۶۴ ۱۲۶۵ ۱۲۶۶ ۱۲۶۷ ۱۲۶۸ ۱۲۶۹ ۱۲۷۰ ۱۲۷۱ ۱۲۷۲ ۱۲۷۳ ۱۲۷۴ ۱۲۷۵ ۱۲۷۶ ۱۲۷۷ ۱۲۷۸ ۱۲۷۹ ۱۲۸۰ ۱۲۸۱ ۱۲۸۲ ۱۲۸۳ ۱۲۸۴ ۱۲۸۵ ۱۲۸۶ ۱۲۸۷ ۱۲۸۸ ۱۲۸۹ ۱۲۹۰ ۱۲۹۱ ۱۲۹۲ ۱۲۹۳ ۱۲۹۴ ۱۲۹۵ ۱۲۹۶ ۱۲۹۷ ۱۲۹۸ ۱۲۹۹ ۱۳۰۰ ۱۳۰۱ ۱۳۰۲ ۱۳۰۳ ۱۳۰۴ ۱۳۰۵ ۱۳۰۶ ۱۳۰۷ ۱۳۰۸ ۱۳۰۹ ۱۳۱۰ ۱۳۱۱ ۱۳۱۲ ۱۳۱۳ ۱۳۱۴ ۱۳۱۵ ۱۳۱۶ ۱۳۱۷ ۱۳۱۸ ۱۳۱۹ ۱۳۲۰ ۱۳۲۱ ۱۳۲۲ ۱۳۲۳ ۱۳۲۴ ۱۳۲۵ ۱۳۲۶ ۱۳۲۷ ۱۳۲۸ ۱۳۲۹ ۱۳۳۰ ۱۳۳۱ ۱۳۳۲ ۱۳۳۳ ۱۳۳۴ ۱۳۳۵ ۱۳۳۶ ۱۳۳۷ ۱۳۳۸ ۱۳۳۹ ۱۳۴۰ ۱۳۴۱ ۱۳۴۲ ۱۳۴۳ ۱۳۴۴ ۱۳۴۵ ۱۳۴۶ ۱۳۴۷ ۱۳۴۸ ۱۳۴۹ ۱۳۵۰ ۱۳۵۱ ۱۳۵۲ ۱۳۵۳ ۱۳۵۴ ۱۳۵۵ ۱۳۵۶ ۱۳۵۷ ۱۳۵۸ ۱۳۵۹ ۱۳۶۰ ۱۳۶۱ ۱۳۶۲ ۱۳۶۳ ۱۳۶۴ ۱۳۶۵ ۱۳۶۶ ۱۳۶۷ ۱۳۶۸ ۱۳۶۹ ۱۳۷۰ ۱۳۷۱ ۱۳۷۲ ۱۳۷۳ ۱۳۷۴ ۱۳۷۵ ۱۳۷۶ ۱۳۷۷ ۱۳۷۸ ۱۳۷۹ ۱۳۸۰ ۱۳۸۱ ۱۳۸۲ ۱۳۸۳ ۱۳۸۴ ۱۳۸۵ ۱۳۸۶ ۱۳۸۷ ۱۳۸۸ ۱۳۸۹ ۱۳۹۰ ۱۳۹۱ ۱۳۹۲ ۱۳۹۳ ۱۳۹۴ ۱۳۹۵ ۱۳۹۶ ۱۳۹۷ ۱۳۹۸ ۱۳۹۹ ۱۴۰۰ ۱۴۰۱ ۱۴۰۲ ۱۴۰۳ ۱۴۰۴ ۱۴۰۵ ۱۴۰۶ ۱۴۰۷ ۱۴۰۸ ۱۴۰۹ ۱۴۱۰ ۱۴۱۱ ۱۴۱۲ ۱۴۱۳ ۱۴۱۴ ۱۴۱۵ ۱۴۱۶ ۱۴۱۷ ۱۴۱۸ ۱۴۱۹ ۱۴۲۰ ۱۴۲۱ ۱۴۲۲ ۱۴۲۳ ۱۴۲۴ ۱۴۲۵ ۱۴۲۶ ۱۴۲۷ ۱۴۲۸ ۱۴۲۹ ۱۴۳۰ ۱۴۳۱ ۱۴۳۲ ۱۴۳۳ ۱۴۳۴ ۱۴۳۵ ۱۴۳۶ ۱۴۳۷ ۱۴۳۸ ۱۴۳۹ ۱۴۴۰ ۱۴۴۱ ۱۴۴۲ ۱۴۴۳ ۱۴۴۴ ۱۴۴۵ ۱۴۴۶ ۱۴۴۷ ۱۴۴۸ ۱۴۴۹ ۱۴۵۰ ۱۴۵۱ ۱۴۵۲ ۱۴۵۳ ۱۴۵۴ ۱۴۵۵ ۱۴۵۶ ۱۴۵۷ ۱۴۵۸ ۱۴۵۹ ۱۴۶۰ ۱۴۶۱ ۱۴۶۲ ۱۴۶۳ ۱۴۶۴ ۱۴۶۵ ۱۴۶۶ ۱۴۶۷ ۱۴۶۸ ۱۴۶۹ ۱۴۷۰ ۱۴۷۱ ۱۴۷۲ ۱۴۷۳ ۱۴۷۴ ۱۴۷۵ ۱۴۷۶ ۱۴۷۷ ۱۴۷۸ ۱۴۷۹ ۱۴۸۰ ۱۴۸۱ ۱۴۸۲ ۱۴۸۳ ۱۴۸۴ ۱۴۸۵ ۱۴۸۶ ۱۴۸۷ ۱۴۸۸ ۱۴۸۹ ۱۴۹۰ ۱۴۹۱ ۱۴۹۲ ۱۴۹۳ ۱۴۹۴ ۱۴۹۵ ۱۴۹۶ ۱۴۹۷ ۱۴۹۸ ۱۴۹۹ ۱۵۰۰ ۱۵۰۱ ۱۵۰۲ ۱۵۰۳ ۱۵۰۴ ۱۵۰۵ ۱۵۰۶ ۱۵۰۷ ۱۵۰۸ ۱۵۰۹ ۱۵۱۰ ۱۵۱۱ ۱۵۱۲ ۱۵۱۳

لان التحران لا يصد عن الحقيقة بخلاف ملاحظة الافراد ولا يجوز ان يكون للعهد الخارجي والذهني
 لانه لو كان للعهد الخارجي والذهني لا يصح الاستثناء بقوله الا الذين امنوا لان الاستثناء يقتضي عموم
 المستثنى منه وايضا لو كان للعهد الذهني يلزم تنكير للبتداء لان اسم ان في الاصل مبتدأ والعهد
 الخارجي هو الذي يشار به الى حقيقة الشيء مع ملاحظة فرد معين معلوم بين المتكلم والمخاطب
 الخارج بقوله تعالى فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فان اللام في الرسول للعهد الخارجي لانه يشير به الى
 حقيقة الرسول وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق للتبليغ مع ملاحظة فرد معين معلوم بين
 المتكلم وهو الله تعالى والمخاطب وهو النبي عليه السلام فان قلت فلم لا يجوز ان يكون جنسيا واستغراقا
 او عهدا ذهنيا قلت لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان جنسيا ياتي عنه عصيان فرعون لان
 عصيان فرعون انما يتصور من الفهم المعين لا من الماهية الخالصة ولا يجوز ان يكون استغراقا اذ
 لا يمكن عصيان فرعون عن جميع افراد الرسول لعدم وجودهم في زمانه ولا يجوز ان يكون عهدا ذهنيا لان
 عصيان فرعون من موسى عليه السلام وهو معلوم بين المتكلم والمخاطب في القصص موجود في
 الخارج والعهد الذهني هو الذي يشار به الى حقيقة الشيء مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن
 المتكلم نحو قوله تعالى حكاية عن حال يعقوب التي اخاف ان ياكله الذئب فان اللام في الذئب
 ذهني لانه يشار به الى حقيقة الذئب وهو حيوان مفترس مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن
 المتكلم وهو يعقوب عليه السلام فان قلت فلم لا يجوز ان يكون جنسيا واستغراقا او عهدا خارجيا
 قلت لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان جنسيا لزم الحكم بالاكل من الماهية الخالصة والاكل
 انما يتصور من الفهم لا من الماهية الخالصة ولا يجوز ان يكون استغراقا لانه لو كان استغراقا لزم الحكم
 بالاجتماع جميع افراد الذئب على اكل شخص واحد وهو محال بالبداهة ولا يجوز ان يكون عهدا خارجيا
 لانه لو كان عهدا خارجيا يلزم الحكم بالاكل من افراد المعين للعلوم في الخارج وهو محال لان الله
 حرم لحوم الانبياء على كل احد قوله واللام فيها للجنس والتاء للوحد فان قلت بالشاهد
 انه ذكر قوله فيها في قوله واللام فيها للجنس ولم يذكر في قوله والتاء للوحد بان يقول والتاء فيها
 للوحد قلت انما ذكر في قوله واللام فيها للجنس للتعين لانه لو قال واللام للجنس لم يعلم ان المراد باللام
 الكلمة اولام الكلم بخلاف التاء فانها متعين للكلمة فلا حاجة الى قوله فيها للتعين وهذا جواب
 سؤال وهو ان اللام في قوله الكلمة لا يخلو اما مميته او حرفية لا سبيل الى الاول لان الكلمة ليست باسمي
 الفاعل والمفعول وان كانت حرفية فهي اما نائدة او غير نائدة لا سبيل الى الاول لانه يلزم على هذا
 تنكير للبتداء وان كانت غير نائدة فهي على اربعة اقسام لا سبيل الى الجنس لانها لاهية من
 حيث هي هي والتاء للفرد فتبايان ولا الى الاستغراق لانها ليست لزم الكثرة والتاء للوحد
 ولا الى العهد الخارجي لانه ليس هناك كلمة معينة حتى يشار بها اليها ولا الى العهد الذهني

لانها في قوة التذكير فيلزم تنكير المبتدأ وذا باطل فاجاب الشارح بقوله واللام فيها للجنس محصل الجواب
 ان اللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لانه يحتمل توصيف الجنس بالوحدة والوحدة
 بالجنس لانه يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس وفيه بحث من خبيرين الاول ان
 اوصاف الجنس بالوحدة انما هو بالوحدة المجنسية ومدلول التاء الوحدة الفردية والثاني انه كيف يحتمل
 قوله هذا الجنس واحد في مثال التوصيف لانه مبتدأ وخبر لا صفة وموصوف اجيب عن الاول
 انه لما نقلت الكلمة من المعنى اللغوي وهو ما يتكلم به الى المعنى الاصطلاحي نقلت الوحدة الفردية الى
 الوحدة الجنسية ايضا فالتقلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون نسبة الكلمة الى الكلم كنسبة المرة الى
 القرون الوحدة فيها فردية قلت التشبيه في نفس الوحدة ولا شك ان نفس الوحدة موجودة فيها
 وعن الثاني ان المراد من الاتصاف التصادق فلا اشكال او نقول ان الفرق بين المبتدأ والخبر
 وبين الصفة والموصوف ليس اليا اعتبار قبل العلم او بعد العلم بناء على ما قالوا ان الاوصاف قبل العلم
 بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي جواب ثان عن
 الاعتراض المذكور محصل الجواب ان التاء للوحدة ولا تسلم ان اللام للجنس حتى يلزم المناقاة بينهما
 بل اللام للعهد الخارجي قوله بارادة الكلمة المذكورة على السنة الفخاة جواب سوال وهو ان الشرط في
 العهد الخارجي سبق ذكر المعلوم والكلمة التجارية على السنة الفخاة ليست بمذكورة سابقا محصل الجواب
 انه لا يشترط في العهد الخارجي سبق ذكر المعلوم بل الشرط فيه العلم بالمعروف وهو حاصل لان المعلوم
 المعروف ههنا الكلمة النحوية للبحرثة عنها في العلم النحوي المذكورة هي السنة الفخاة بالبحث عنها بالفاعلية
 والنفعولية والاضافة وغيرها على ما بين في علم النحوي فالمعنى الكلمة التي هي مصطلح الفخاة ومبحوثة
 عنها في علم النحوي فان قلت بالقرينة على ان المراد هذه الكلمة لا غيرها قلت القرينة عليه
 ان العلم نحوي والمتعلم نحوي والكتاب مصنف في النحوي فان قلت العهد الخارجي لا يصح من وجه
 اخر وهو انه لا يتلزم تعريف الفرد والتعريف لا يكون الا للجنس بالجنس وايضا يلزم تعريف الاخص
 بالاعم قلت التعريف للماهية التي هي في ضمن الفرد فان قلت بالشارح انه عبر عن هذا التوجيه
 يمكن معرانه يدل على الضعف قلت ههنا نفس لان هذا التوجيه منقول عن الشارح فقط بخلاف
 الاول فانه منقول عن الشارحين السابقين ومشهور فيما بينهم ولا يصح ان يكون اللام فيها للعهد
 لانه في قوة التذكير وفيه بحث لان جعل العهد الذي هو في قوة
 التذكير دون الجنس تحكما لانه لو نظر الى الذهن فكلاهما معلومان ولو
 نظر الى الخارج فكلاهما غير معلومين لان الماهية معلومة في الذهن معدومة في الخارج
 اجيب عن ان الماهية كانت معدومة في الخارج لاكن تحققها في الخارج في ضمن
 الافراد بخلاف الذهني لانها لا يمكن تحققها في الخارج لا بالذات ولا في ضمن الافراد لانها موجودة

لهزد معین فی الذهن من الخارج فان قلت هذا يخالف لما ذكر في بحث العروة والنكرة لانه قال الشارح ثم العهد مطلقا من المعارف قلت المراد من العهد المذكور في قول الشارح العهد الخارجي ذكر المطلق والاد منه المقيد قوله اللفظ في اللغة اي الرمي المطلق سواء كان من الفهم او من غيره وقد جاء بمعنى الرمي من الفهم او بمعنى التكلم قوله يقال اكلت التمرة ولفظت النواة جواب سوال وهو انه ما القرينة على ان المراد من اللفظ الرمي محصل الجواب ان القرينة عليه قول العرب اكلت التمرة ولفظت النواة قوله اي رميتها جواب سوال وهو ان المثال لا يطابق المثل لان المثل الرمي المطلق والمفهوم من المثال رمي الفهم بقرينة الاكل فاجاب الشارح بقوله اي رميتها محصل الجواب ان المراد من لفظت الرمي المطلق والاكل لا يكون قرينة عليه لان من عادة العرب وقت كل التمرة ان يخرج النواة باليد من التمرة او الفهم ثم يلقونه فلا يدل الاكل على الرمي من الفهم وههنا نظري في الاعتراض والجواب اما في الاعتراض فلان المثال ليس جزء للمثل ورمي الفهم ليس الاجزاء من الرمي المطلق فمن اين قلت المثال لا يطابق المثل واما في الجواب فهوان قول الشارح اي رميتها افاد عين افاد قوله لفظت النواة فكيف يكون جوابا عن السؤال بل دفع السؤال بقوله والاكل لا يكون قرينة عليه لان من عادة العرب الخ وذلك غير مذکور في الشرح اجيب عن الاول ان اللفظ في اللغة على معان ثلاثة الرمي المطلق ورمي الفهم والتكلم ومختار الشارح المعنى الاول فقال المعنى المثال لا يطابق المثل لان مختار الشارح ان المثل الرمي المطلق والمثال لا يدل على ما هو المختار عنده بل يدل على المعنى الثاني وهو الرمي من الفهم بقرينة الاكل وهو غير مختار عنده فلا بد ان يأتي بمثال مطابق لما هو المختار عنده وهو الرمي المطلق فوجد الاعتراض المذكور عليه لان بين العام والخاص مغارة بالذات وعن الثاني ان اعتراض السائل مركب من جزئين احدهما ان معنى لفظت رمي الفهم والثاني بقرينة الاكل وجواب الشارح ينعم المقدمتين اي لا نسلم ان معنى لفظت رمي الفهم بل الرمي المطلق حيث قال اي رميتها مطلقا ولا يكون الاكل قرينة عليه بقرينة عادة العرب فمنع الجزء الاول مذکور في عبادة الشارح واما منع الجزء الثاني فغير مذکور في قول الشارح وهذا غير قبيح عند الشارحين فان قلت لما كان اللفظ في اللغة على معان فلم يختار الشارح المعنى الاول قلت لو كان موضوعا لواحد من المعنيين الاخيرين يكون استعماله في الرمي المطلق على سبيل الاشتراك والمجاز وكلاهما خلاف الاصل اما اذا كان موضوعا للرمي المطلق فان استعماله فيها على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق في الافراد فان قلت استعمال المطلق في الافراد ليس الاستعمال المطلق في المقيد وهذا ايضا مجاز صرح به المولى يعقوب

له بان المثال لا يطابق المثل لان المثل الرمي وهو عام والمثال رمي الفهم هو خاص وبين العام والخاص تغاير بالذات
 منه رحمة الله تعالى عليه
 اهـ
 رحمت حق بر کسی باد که کاتب را با محمدي کند یاد

قلت هذا مذهب البعض واما عند الاكثرين فيسمى هذا حقيقة قاصرة صرح به المحقق الذي
 قوله ثم نقل جواب سؤال وهو ان الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والخبر محمول على المبتدأ وهما لا يعبر
 الحمل لانه يلزم حمل صروف الوصف على الذات البحت فلجواب الشارح بقوله ثم نقل الخبر محصيل الخبر
 ان الحمل لا يعبر اذا كان اللفظ بالمعنى اللغوي وهو الرمي للطلق وهما انتقل من المعنى اللغوي الى
 المعنى الاصطلاحي اعني ما يتلفظ به الانسان فصار من قبيل المشتق على الذات قوله ابتداء
 او بعد جعله الجواب سائلا وهو ان النقل على قسمين ابتداء وثنوى فهذا النقل من اي قبيل محصل
 الجواب ان في هذا النقل خلاف فقال بعضهم انه ابتداء اي من غير تاويله بالملفوظ فيكون
 من قبيل تسمية السبب باسم السبب لان الرمي سبب لما يتلفظ به الانسان وانما نقل ابتداء
 مختصرا عن مؤنة نقل المستلزم للنقل وقال بعضهم انه نقل بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون
 من قبيل تسمية الخاص باسم العام لان مطلق الملفوظ عام وملفوظ الانسان خاص وانما نقل
 بعد جعله بمعنى الملفوظ ليحصل قرب العلاقة لان بين الخاص والعام قرب العلاقة لان العام
 يصدق على الخاص اذ يقال الانسان حيوان دون العكس والسبب يصدق على السبب اذ
 لا يقال الصلوة وقت فان قلت ما السر في ان حمل العام على الخاص يعبر وبالعكس لا يعبر اذ
 يعبر ان يقال الانسان حيوان ولا يعبر ان يقال الحيوان انسان قلت السر فيه ان الحمل يعيد
 حصر المسند اليه في المسند والمحصر يستقيم في الاول دون الثاني قوله الى ما يتلفظ به الانسان
 وفي هذا التعريف بحث من وجه الاول ان هذا التعريف مستلزم الدوران معرفة اللفظ
 موقوف على معرفة ما يتلفظ لتوقف معرفة للحد وعلى معرفة للحد ومعرفة ما يتلفظ موقوف
 على معرفة اللفظ اما لانه مبتداء ما يتلفظ فيكون جزء منه والكل موقوف على الجزء واما لانه محم
 ويتلفظ مزيد ومعرفة للمزيد موقوف على معرفة للجزء والثاني ان هذا التعريف يصدق على
 الانسان لانه ايضا يتلفظ به الانسان والثالث ان الحركات والحروف الاعرابية لا يخلو اما ان
 يكون لفظا او لا فعلى الاول ينبغي ان يكون نزيده من المركبات فلا يكون اسما مع انه اسم بالاتفاق
 وعلى الثاني ان لا يكون التعريف مانعا لانه دخل فيه الاعراب اجيب عن الاول ان
 الهمزة مغير من حيث الاصطلاح واللغة وعن الثاني ان الباء للتعدية لا للاستعانة اي ما
 يتلفظ به الانسان او نقول ان الباء بمعنى على وعن الثالث انها ليست بلفظ واخراجها عن اللفظ
 بقيد الاستقلال اي ما يتلفظ به الانسان بالاستقلال والتلفظ بالحركات والحروف الاعرابية
 ليست بالاستقلال او نقول انما لفظ ولا يكون نزيده من المركبات لان المركب ما يكون اجزائه
 مرتباً في السمع وليس بين الاسم والاعراب ترتيب في السمع بل يقع كل واحد منها في السمع معا
 ثم في قوله واخراجها عن التعريف بقيد الاستقلال نظر من وجه الاول ان بقيد الاستقلال
 خرجت الحركات الاعرابية عن التعريف دون الحروف الاعرابية لانهما مستقلة

في التلفظ والثاني ان بقيد الاستقلال خرجت التنوين عن التعريف لانهما ايضا غير مستقلة
 في التلفظ كما دل عليه تعريفه مع انه لفظ والثالث ان بقيد الاستقلال خرجت عن التعريف
 الضمائر المتصلة لانهما ايضا غير مستقلة في التلفظ كما دل عليه تعريفه مع انها لفظ اجيب ^{عن} لا
 ان الحروف محمولة على الحركات وعن الثاني ان الاستقلال اعم من ان يكون بشخصه او بنوعه فمفعول
 التنوين يتلفظ به بالاستقلال لانهما من نوع الحرف وهو مستقل في التلفظ وعن الثالث ان
 الاستقلال اعم من ان يكون بنفسه او بمصادفه ومرادف المتصل هو المنفصل وهو مستقل في التلفظ
 قوله حقيقة او حكما جواب سؤال وهو ان التعريف غير جامع لان الضمير المستتر لفظ ولهذا
 يحرم عليه احكام اللفظ مع انه لا يتلفظ به الا لسان فاجاب الشارح بقوله حقيقة او حكما قوله
 مهمل كان او موضوعا جواب سؤال وهو ان اخذ الوضع في التعريف مستدرك لخروج المهمل بقيد
 اللفظ لان المتبادر من اللفظ الموضوع فاجاب الشارح بقوله مهمل كان او موضوعا قوله مفردا
 كان او مركبا جواب سؤال وهو ان اخذ الافراد في التعريف مستدرك لخروج المركبات عن التعريف
 باللفظ لان المتبادر من اللفظ هو اللفظ المفرد فاجاب الشارح بقوله مفردا كان او مركبا فازقلت
 لم قدم المهمل على الموضوع مع انه اشرف قلت ليدل على انه المقصود بالدخول في التعريف من هذا التعميم
فازقلت فعلى هذا ينبغي ان يقدم حكما لانه مقصود ايضا بالدخول من هذا التعميم قلت ان
 في حكما نظرا الى الاشرفية وفي مهمل نظرا الى المقص والوجهان جائزان اعلم ان الظاهر ان تلك التعميمات
 الثلاثة في الموصولة وفيما يتلفظ ولا يجب ان يجعل التعميم الثاني اعنى قوله مهمل كان او موضوعا لما
 يتلفظ به الا لسان حقيقة اذ الملقوظ الحكى لا يكون مهمل ويجعل التعميم الثالث بالنسبة الى اللفظ الموضوع
 اذ المهمل لا يتصف بالافراد والتركيب فان قلت لم خالف الشارح من العبارة الشهيرة بين الجهل
 وهي مهمل كان او مستعملا قلت لا يلزم الواسطة بينهما بان يكون موضوعا ولم يكن مستعملا كما هو
 الاشارة موضوعة لمفهوم كل ولا يستعمل الا في الجزئيات فازقلت فعلى هذا لا يصح عبارة القوم قلت
 المراد من المستعمل في عبارة القوم هو الموضوع فلا يلزم الواسطة او المراد من المستعمل يصح استعماله قوله
 واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكى كالمضى في زيد ضرب هذا شروع في تفسير اللفظ الحقيقي والحكى
 وترك تفسير المهمل والموضوع والفرد والمركب لظهورها فان قلت لم ترك الشارح مثال الحروف
 قلت اكتفى الشارح بكاف القليل والواو العاطفة لانهما حرفان او نقول انه ليس بموقع الشرح
 استيفاء جميع اقسام الكلمة حتى يجب عليه ذكر مثال الحروف ايضا بل مقصوده ذكر مثال اللفظ
 الحقيقي والحكى فان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يذكر زيد ايضا لان ضرب كاف
 لهما لان لفظ ضرب مثال اللفظ الحقيقي والمستتر فيه مثال اللفظ الحكى قلت في
 الجواب لا بد من ذكر لفظ زيد ليكون هو مرجعا للضمير فان قلت في
 الاعتراض الحكى علم من قوله وضرب

له قوله تلك التعميمات المذكورة اي المذكورة في الشرح من قوله حقيقة ١٢ ضيق عبد الرحيم

لان المستوفيه حكى فما الحاجة الى قوله في زيد ضرب قلت ان قوله في زيد ضرب ظرف لمجموع
قوله واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمه لا الثاني فقط فلا يكون ذكره عبثا قوله اذ ليس من
مقولة الحرف والصوت جواب سوال وهوان المنوى من جهة ليس من الالفاظ الحقيقية
فاجاب الشارح بقوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت فحصل الجواب ان اللفظ الحقيقي ما هو
من مقولة الحرف والصوت والمنوى ليس من مقولة الحرف والصوت فلا يكون لفظ حقيقى فاز قلت ان ذكر
الصوت بعد الحرف مستدرك لان الحرف فتم الكلمة وهى قسم اللفظ والصوت لازم مع اللفظ فلما
لم يكن من مقولة الحرف لم يكن من مقولة الصوت قلت ذكر الاعم بعد الاخص جائز دون العكس
قوله اصلهاى في وقت من الاوقات بخلاف المحذوف لانه قد يتلفظه في بعض الاحيان كما سيأتى
او نقول معنى قوله اصلهاى لا عقلا ولا نقلا ولفظ القول في قوله ليس من مقولة الحرف والصوت
عبارة عن المحمول عليه يعنى لا يصح على المنوى حمل الحرف والصوت اذ لا يقع المنوى حرف او صوت
بخلاف اللفظ الحقيقي فان يقال اللفظ الحقيقي حرف او صوت وأعلم ان المدعى مركب من جزئين
احدهما ان المنوى ليس لفظ حقيقى والاخر ان المنوى لفظ حكمى فقوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت دليل للمدعى
الاول وقوله واجروا عليه احكام اللفظ دليل للمدعى الثانى قوله ولم يوضع له لفظ جواب سوال وهوانا لانهم
انه ليس من مقولة الحرف والصوت لانهم قالوا ان المنوى في زيد ضرب هو وفي اضرب ولا تضرب فت
فاجاب الشارح بقوله ولم يوضع له لفظ فحصل الجواب ان لفظ هو وانت ليس موضوع للمنوى بل هما ضميران
الاخران قوله وانما عبروا عنه باستعارة الجواب سوال وهوانه اذ لم يوضع له لفظ فلم عبروا عنه
هو وانت فاجاب الشارح بقوله وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المتفصل له فحصل الجواب ان التعبير عن
هو وانت بطريق الاستعارة لا بطريق الوضع فان قلت لا سلم انه لم يوضع له لفظ لانه يقال المستر
والمنوى فيكون له لفظ لا يخفى قلت المراد من اللفظ لفظ خاص به والمستر لا يختص بالمنوى بل
يطلق على المستور مطلقا وكذا المنوى قوله واجروا عليه احكام اللفظ لكان المسمى مركبا من جزئين
احدهما ان المنوى ليس بلفظ حقيقى والاخر ان المنوى لفظ حكمى فلما اثبت الجزء الاول بقوله
اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اذ ان يثبت الجزء الثانى بقوله واجروا عليه احكام اللفظ فكان
جواب سوال وهوان المنوى لما لم يكن لفظ حقيقى فبات وجه يقال له لفظ حكمى فلا يلزم من اختص
اللفظ الحقيقي اثبات اللفظ الحكمى فاجاب الشارح بقوله واجروا عليه احكام اللفظ الحقيقي وكلما
عليه احكام الغير فله حكم الغير قوله فكان لفظا حكميا تفريع على قوله واجروا عليه الخ وقوله لا
تفريع على قوله ليس من مقولة الحرف والصوت فان قلت لم يأت الشارح باللفظ
والنشر المرتب بان يقال فلا يكون لفظا حقيقى بل حكميا قلت انما لم يأت
له تقديره واللفظ الحقيقي كزيد وضرب الحكمى كالمنوى في زيد ضرب فلا يكون ذكره عبثا منه رحمة الله تعالى
سأله من كونه مستدركا عليه ومؤكد او كمالا جمعت في قوله تعالى يا ادم اسكن انت وزوجك الجنة ١٢ منه

الشاعر باللف والنشر المرتب لان قوله فكان لفظا حكما وجردى وقوله لاحقيقة عند والوجود
اشرف بالنسبة الى لعدم لان الوجود صفة البارى والعدم صفة الشريك ولا شك ان صفة
البارى اشرف من صفة الشريك وايضا فيه قرب بعض النتيجة الى الدليل وايضا الحكيم مقصود والمقصود
مقدم فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يقدم دليل هذا الجرح ايضا على دليل الجزء الاول بان يقال
واجروا عليه احكام اللفظ وليس من مقولة الحرف والصوت الخ قلت الدليل غير مقصود فقد عني
المقصود في موضع غير المقصود والمدعى مقصود فقدم المقصود في موضع المقصود قوله والمخذوف
لفظ حقيقة جواب سوال وهو ان المخذوف مثل المنوى في عدم التلفظ والثبوت في الدية فمن اين علم
في الاول بالحقيقة وفي الثاني بالحكمة فاجاب الشاعر بقوله والمخذوف الخ محصل الجواب ان المخذوف
ليس كالمنوى لانه يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا فا
فترقا وايضا فيه رد على المصنف حيث قال في الايضاح ان المنوى من قبيل المخذوف يعني لا فرق بينهما
لكن عبر عن المخذوف الذي هو الفاعل بالمنوى صونا للسان عن حذف الفاعل لما كان هذا غير مضمي
لشاعر فمد عليه بقوله والمخذوف لفظ حقيقة وحاصل الرد ان المنوى ليس من قبيل المخذوف
لانه يتلفظ بالانسان في بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا اي في حين من الزمان
فان قلت هذا الجواب انما يستقيم في المخذوف الجائز دون الواجب لانه لا يتصور به التلفظ
في وقت من الاوقات كالمنوى قلت المخذوف بالمخذوف الواجب على تقدير وجوده في الخارج
يتلفظ به الانسان فان قلت فعلى هذا المنوى ايضا قد يتلفظ به على تقدير وجوده في الخارج
قلت لا يصح تقدير وجوده في الخارج لانه ليس له لفظ موضوع فباي شئ عبر عنه في الخارج
اعلم ان الفرض على نوعين فرض متمم بالاضافة وهو جائز والثاني فرض متمم بالتوصيف وهو
غير جائز والمخذوف من قبيل الاول والمنوى من قبيل الثاني فان قلت ان المنوى من
حيث انه منوى مغير من البارز من حيث انه البارز فلذا لا يكون هو است حقيقة فيه بل مستعلا
له فكنا المخذوف من حيث المخذوف مغير من المنطوق من حيث المنطوق فلذا لا يكون القرينة في قوله
نقله واستل القرينة بعد التكمير به لا يكون عين المخذوف بل مستعلا له ففرق الشاعر بينهما لا
يكون صحيحا قلت ان جعل المنوى من قبيل الحكمي والمخذوف من قبيل الحقيقة بناء على مجرد
اصطلاح النحويين ولا مناقشة في الاصطلاحات كجعل الناطق ذاتي الانسان والضاحك من ا
العرضي بناء على مجرد اصطلاح المنطوقين قوله لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان فان
قلت ان لفظ قد يعيد ما يعيد قوله بعض الاحيان لانها للتقليل فيكون احدهما مستدركا قلنا
ان قد لتقليل المفعول اي يتلفظ الانسان ببعض المخذوف او لتقليل الفاعل اي يتلفظ به بعض الاش

له المنوى ميت اسم مفعول من نوى نوى كرى يرى سبحة نيت كره شده ۱۲ اللهم تَبَّ عَلَيْنَا قُبُلُ الْمَوْت طرحة
يا رحيم الرحمن ۱۰ بتصحيح : مولانا غلام نبی نورسوی

فلا يكون لحدتهما مستدركا قوله وكلمات الله تعالى داخله فيه جواب سوال وهو ان اللفظ بما
بالفهم ولذا لا يقال لفظ الله بل يقال كلمة الله فيكون تعريف الكلمة باللفظ تعريف الاعم بالاختصاص
ان قيد الانسان في تعريف اللفظ لا يصح لانه يخرج كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن
محصولا للجواب ان كلمات الله تعالى داخله فيه لانها ما يتلفظ به الانسان فان قلت
ان تلفظ الانسان انما يستقيم فحين له علم بالقران واذا لم يكن له علم بالقران فكيف يتلفظ به
قلت معناه من شأنه ان يتلفظ به الانسان او يمكن ان يتلفظ به الانسان او نقول ليس
المراد من التلفظ تلفظ جميع افراد الانسان بل المراد البعض فان قلت ان كلمات الله تعالى
اذا كانت الفاظا وداخله في اللفظ فما الفائدة في ذكر الانسان مع انه هم لاجل ان قلت ان ذكر
الانسان للاشارة الى ان لفظية جميع الكلمات باعتبار تلفظ الانسان ولهذا يقال كلمات الله
تعالى ولا يقال الفاظ الله تعالى فان قلت ان ما يتلفظ به الانسان مفاتيح بالشخص مما يتكلم
به الحق سبحانه وتعالى لاختلاف المحل وتعدد فقلت هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الادباء
فان اختلاف المحل عند الادباء كاختلاف المكاني في شخص واحد وهو لا يغير الشئ فكذا هذا فان
زيد في السوق هو بعينه زيد في المسجد وبالعكس فان قلت ان اعتذار الشارح من كلمات
الله تعالى لا يخلو ما من التي نزلت اليها ومكتوبة في القران او من الكلمات التي هي
قائمة بذات الله تعالى او من الكلمات التي هي في علم الله تعالى او من كلمات التي اظهرها الله
تعالى على لسان غير العقلاء فيلزم الاول لا حاجة الى الاعتذار لانها من المعلوم انها تجري على
لسان الانسان فتكون من الفاظ الانسان وان كان الثاني والثالث فهي غير موجودة لان
الكلمات التي هي قائمة بذات الله تعالى والكلمات التي هي في علم الله تعالى هي المعاني دون
الالفاظ وان كان الرابع فهي ليست من محض النحوي قلت الكل مرادة لانه مقام التعريف وهو
يقضي الجمعية والشمول لانها من شأنها ان يتلفظ به الانسان او يمكن ان يتلفظ به
وان لم يكن من محض النحوي قوله والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود الخ هذا رد على الشارح
وصاحب المتوسط حيث جعل اللفظ في تعريف الكلمة قيد الاخراج الدوال الاربع فنرد الشارح
عليه بقوله غير داخله في اللفظ وجبر الورد ان الخروج يقتضي سبب الدخول والدخول هنا
فان قلت الرد غير صحيح لجواز ان يكون مراده الاحتراز عن الدخول لا الاخراج بعد الدخول
قلت للناسب بالجنس الشمول لا الاحتراز فان قلت فلم لا يجوز ان يكون الجزء الاول
مقدار في التعريف اي الكلمة شئ ملفوظ قلت التقديم في التعريف غير جائز لان
التصريح بالقيود واجب عند ارباب التعريف والجواب عن جانب الهندي وصاحب
المتوسط انه اذا كان بين الجنس والفصل

التي رحم كن كاكود كاسيم : بخون دل جگر باورد كاسيم

عموم وخصوص من وجه يصح الاحتراز به لانه يمكن ان يقدر كل واحد جنسا ووصلا وهما
 كذلك فيمكن ان يجعل الوضع جنسا لشمول الد والاربع واللفظ وصلا لاجزائها وان يجعل
 اللفظ جنسا لشمول المهمات والوضع فصلا لاجزائها فان قلت الد والجمع دالة والمخط
 والعقد مذكروا لا يستقيم جعلها جمع دال لان الفاعل المذكور لا يجمع على فاعل قلت
 انه من قبيل التغليب لان المخط والعقد وان كان مذكرا لكن النصب والاشارة مونث
 فان قلت فيه تغليب المونث على المذكور وذال يجوز كما صرح به العلامة
 التفتازاني رحمه السعدية وايضا نسلم ان النسبة مونث لانه فعيل والفعيل اذا كان للجنس
 المفعول يستوي فيه المذكور والمونث فالتاء فيه ليست للتانيث بل للنقل من الوصفية
 الى الاسمية كما في الذبيحة والحقيقة اجيب عن اصل الاعتراض ان فاعلا اذا كان من
 غير ذوى العقول يجمع على فاعل كروابع جمع رابع كذا في المداق اعلم ان المخطوط كالنقوش
 دالة على الالفاظ والعقود كالمفاصل للاصابع دالة على الحدود والنصب كالعلامات في
 الطريق دالة على تعيين الطريق والاشارة دالة على المحسوسات وقيل المخطوط عبارة عن
 اثلا اقدام دالة على الماشي والعقود عبارة عن العلامات في الاشجار والنصب والغشيش
 او غيرها دالة على تعيين الطريق والنصب عبارة عن العلامات بين قطعات الارض دالة
 على تميز الاملاك فقلت المراد باللفظ الد والاربع او ماصدق هو عليه فعلا الاول
 فهي ليست الا من الالفاظ فكيف يخرج باللفظ وعلى لتاني لا يصح جعل زيد كلمة لان ما
 صدق هو عليه ليس بلفظ قلت لاقتبال ماصدق هو عليه ان كان ماصدق هو
 من الموضوعات والا فلا اعتبار باللفظ في المخطوط مثلا اعتبر ماصدق هو عليه لانه
 موضوع لشيء وفي زيد مثلا اعتبر لفظه لان ماصدق هو عليه ليس بموضوع لشيء اصلا
 كذا في جمال قوله وانما قال اللفظ الجواب سؤال وهو ان الكافية مأخوذة من الفصل وصاحب
 الفصل قال لفظة فلم قال لمصنف رح لفظ محصل الجواب ان صاحب الفصل قصد الوحدة
 والمصنف لم يقصد الوحدة الا ترى ان عبد الله عند المصنف رح حين العلمية كلمة معناه
 لفظتان وعند صاحب الفصل ليس بكلمة فان قلت لانسان الم لم يقصد الوحدة لان
 التاء في الكلمة تدل على الوحدة قلت لانسان

له والجواب عن جانب الشارح لو جاز جعل كل واحد من اللفظ والوضع جنسا ووصلا يلزم كون الشيء الواحد علما وليس هو لا ذابا
 ١٢ منه ١٤ بل لما يجوز تغليب المذكور على المونث ١٥ منه ١٦ اعلم ان اللفظ الواحد مالا يصلح للتلفظ به مرتين في حين
 من الاحيان فقل عبد الله علما ١٧ فارجع الى ما يصلح اللفظ حين فصل المصنف رح في الاضافي وان يصلح التلفظ به مرتين حين
 قصد الشيء ١٨ منه رحمه الله تعالى ١٩ لانه لم يقصد الوحدة منه رحمه الله تعالى ٢٠ الى آين
 رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنْ سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مِنَ الْآبِرَارِ

ان التاء في الكلمة للوحدة لان اللام الجنس فيها ينم الوحدة فان قلت هذا مخالف لما
قال لشارح رح واللام فيها الجنس والتاء للوحدة قلت مراد الشارح من قوله والتاء للوحدة في
الاصول في الحال فان قلت لا نسلم ان الوحدة غير مراد للشارح في الحال بل مراد له لان قول الشارح
ولا منافات بينهما ينادى بالصوت الاعلى من الوحدة مراد له في الحال قلت ان قوله ولا منافات بينهما
جواب بطريق التمثيل والتسليم كما عرفت سابقا قوله والمطابقة غير لازمة الخ جواب سؤال وهو ان
المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتانيث شرط وهذا لم يوجد لان الكلمة مؤنث واللفظ
مذكر محصل الجواب ان المطابقة غير لازمة لعدم كون الخبر مشتقا فان قلت قد مر ان اللفظ
بمعنى اللفوظ فيكون مشتقا قلت الاعتبار للاصل وهو في الاصل مصدر غير مشتق
فان قلت فعلى هذا لا يصح حمل على الكلمة لكونه وصفا محضا قلت حمل على الكلمة
باعتبار المعنى الاصطلاحي كما عرفت فحاصل لمقام ان وجوب المطابقة مشروط بستة شروط
الاول ان يكون مشتقا فلا ينقض بقوله الكلمة لفظ والثاني ان يكون الخبر حائلا لضمير المبتدأ
فلا ينقض بقوله وزين وسقرو ما وجور لان الضمير في متمم راجع الى لصرف والثالث
ان يكون المبتدأ والخبر اسمين ظاهرين فلا ينقض بقوله وهي اسم وفعل وحرف والرابع ان لا يكون
الخبر صفة خاصة للمؤنث فلا ينقض بقوله المرأة حائض والخامس ان لا يكون الخبر اسم تفضيل
مستعمل بمن فلا ينقض بقوله الصلوة خير من النوم والسادس ان لا يستوي فيه المذكور والمؤنث
فلا ينقض بقوله المرأة جريح لان الفاعل بمعنى المفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث كما ان الفاعل
بمعنى الفاعل يستوي فيه المذكور والمؤنث نحو امرأة صبور قوله مع كون اللفظ اخصر جواب سؤال
وهو ان المطابقة مع كون الخبر غير مشتق وان كانت غير لازمة لكن لا شك انها امر مستحسن فلم
ترادهم المستحسن محصل الجواب ان قوله لفظ اخصر من لفظة لفظ لفظ لفظ لفظ لفظ وسمعت و
معودة بالتاء في الكل ولا شك في طوالة قوله الوضع في اللغة نهان او جعل الشيء في حيز اخر
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق واحس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
فان قلت لم تعرض الشارح للمعنى اللغوي للوضع قلت المعنى اللغوي غير مقصود
في العلوم فلذا لم يذكره الشارح رح فان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يتعرض للمعنى اللغوي
للفظ قلت انما ذكر ليبيان النقلين احدهما ابتداء والاخر بعد حمله بمعنى المفعول
الى ما يتلفظ به الانسان فان قلت المذكور في المتن لفظ وضع بصيغة الفعل
فلم يذكر الشارح الوضع بصيغة المصدر قلت تعين المشتقات وابها ما باعتبار تعين المبادئ وابها
فلذا بين المبادئ دون المشتق فان قلت ان لفظ وضع بصيغة الفعل مشتمل على ثلاثة معان
المحدث والزمان والنسبة فالوجه للشارح حيث بين الاول وامل الاخيرين قلت
النسبة يعلم بمقالاته المحدث

وجوب مطابقة المبتدأ مع الخبر مشروط بستة شروط

لان تعيين النسبة بتعين الطرف واما الزمان فلا حاجة الى بيانه لانه لم يرد بصيغة الفعل الواقع في التعريفات الزمان لانه يفيد تقييد الماهية باحد الازمنة الثلاثة فان قلت التخصيص لا يخرج ما تخصيص اللفظ بالمعنى او تخصيص المعنى باللفظ فعلى الاول يخرج المشترك وعلى الثانى يخرج المراد قلت للتخصيص جزئين وجودى وسلبى فهو على كلا التقديرين يخرج عن الجزء السلبى فان قلت لا يصدق تعريف الوضع على زيد اذ لم يعلم لمخاطب به او علم ولكن لم يسمع او سمع لكن عرض له الموت او الجنون او السكر لعدم فهم الشئ الثانى عند الاطلاق قلت ان فهم الثانى مشروط بعلم المخاطب وسمعه وعدم عرض العارض وانما لم يصح به اكتفاء بالظاهر فان قلت اذا قدر السمع مع الاطلاق فحينئذ يلزم الاستدراك لان احس من الاحساس وهو يتناول السمع قلت معناه احس من غير السمع فان قلت لو قال من احس بدون ذكر قوله اطلق كان كافيا لان احس من الاحساس وهو يتناول السمع والسمع يتناول الاطلاق لان السمع لا يكون بدون اطلاق قلت انما ذكرهما للاشارة الى قسمي الوضع لفظي كما في الالفاظ وغير لفظي كما في الدلال لا ربع ونفا السلطان فانها تدل على ركوبه فان قلت ان كلمة ما لعموم الاوقات وهو يفيد الكلية ولا يكون كلية لعدم صدقها عند الاطلاق ثانيا او ثالثا للرفع تحصيل الحاصل قلت قيد ان لم يفهم من الاول مراد في التعريف اى فهم منه الشئ الثانى ان لم يفهم من الاول او نقول لا يلزم تحصيل الحاصل لان المراد من الفهم الالتفات فان قلت فعلى هذا يلزم الالتفات الملتفت وهو ايضا تحصيل الحاصل قلت المراد بالفهم ثانيا هو الالتفات الجديد وان قلت فلم لا يجوز ان يكون المراد بالفهم الفهم الجديد فلا يلزم تحصيل الحاصل قلت التكرار في الالتفات مفيد دون الفهم لان الالتفات عبارة عن النظر بالبادى والفهم عبارة عن النظر الدقيق والتكرار في الالتفات مفيد لانه يفيض الى النظر الدقيق فلا تحصيل الحاصل بخلاف التكرار في الفهم فانه يفيض الى تحصيل الحاصل فافهم فانه من منزلة الافعال فان قلت يلزم في تعريف الوضع الدوراد فهم الشئ الثانى موقوف على الوضع والعلم بالوضع موقوف على العلم بالشئ الثانى اذ الوضع نسبة وهى موقوفة على لطرفين قلت العلم بالوضع موقوف على معنى قبل الوضع والمعنى موقوف على العلم بالوضع بعد الوضع فتتفى الجهة او نقول العلم بالشئ الثانى من الشئ الاول موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف على شئ الثانى فقط من غير تقييد بقوله من الشئ الاول فان قلت تعريف الوضع فيرد ما لصدقته على المنخرقات كالشمع لتسريبه والقلع للقل لانه يفهم منها الجسم المحض مع انهم عدوا المنخرقات من المهمات قلت الوضع انما وقع في المنخرق عنه اعنى الشمع والقلع لكن فهم الشئ الثانى من المنخرق يتوهم الوضع فان قلت لا يصح ليراد كلمة

اوفي تعريف الوضع لانها للتشكيك والترويد والتعريف للمعرفة قلت انها للتتبع والتقسيم
 الى اللفظي فان قلت الاولى ان يقول متى سمع مكان اطلق ليزيد حسن المقابلة مع قوله او
 احسن اذ احساس فعل المستفيد والسمع ايضاً فعل المستفيد فتناسبا بخلاف الاطلاق فانه فعل ^{المفيد}
 المستفيد قلت الاطلاق تصرف اوفى وكذا احساس فتناسبا بخلاف السمع لانه تصرف تنوي
 لانه يقتضى سبق الاطلاق فان قلت تعريف الوضع غير مانع لصدقه على الجاز لانه يفهم منه الشئ
 الثانى مع انه لا وضع فى الجاز قلت المجاز وان لم يكن فيه وضع شئخصى لكن الوضع النوعى موجود
 والتعريف اعم منها اولقول ان اخرج المجاز باعتبار القيد بنفسه وفهم الشئ الثانى فى الجاز لا بنفسه بل
 باعتبار القرينة فان قلت فعلى هذا لا يصدق التعريف على وضع الحرف لان فهم الشئ الثانى فيه
 لا بنفسه بل باعتبار ضم الضميمة قلت المحتاج فى الحرف الى ضم الضميمة هو الدلالة والفهم لا التخصيص
 لانه بنفسه فان قلت ان الفهم ايضا جزء من مفهوم الوضع وهو محتاج الى ضم الضميمة قلت
 احتياج الفهم الى الضميمة للجان المراد من الاطلاق هو الاطلاق الصحيح ولا يصح الاطلاق بدون
 الضميمة فالضميمة من شروط الاطلاق والشرط لا يعد الا من الاعيان فلا يخرج الحرف من
 نفسه فان قلت المشهور عندهم ان المركبات موضوعة مع ان الواضع لم يضع الا المفردات
 لان التركيب انما يحصل بعد الوضع اى بعد وضع المفردات قلت ان المركبات ايضا موضوعة لا
 وان لم يكن موضوعة بنفسها لكنها موضوعة بواسطة وضع اجزائها والتعريف اعم منها اولقول ان
 المركبات وان لم يكن فيها وضع شئخصى لكن الوضع النوعى موجود فيه بواسطة قاعدة كلية وهي ان كل
 ما شتمل على المبتدأ والخبر والفعل والفاعل فهو موضوع للاسناد وكذا كل ما شتمل على المضاف
 والمضاف اليه فهو موضوع للاضافة وقس على هذا فان قلت لما كان فهم الشئ الثانى مانعاً
 فى تعريف الوضع خرجت عنه حروف الهجاء لانه ليس فى حروف الهجاء فهم الشئ الثانى فاخرج حروف
 الهجاء عن التعريف بقيد المعنى ليس الا اخرج المخرج قلت ان ذلك المعنى بعد الوضع اشارة الى تجريدي الوضع
 عن الشئ الثانى فبقيت حروف الهجاء فى التعريف فاخرجها من التعريف بقيد المعنى فلا يلزم اخرج
 المخرج قوله قتل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق فان قلت حق العبارة ان يقول
 متى اطلق واحسن لان قيد احسن اليع معتبر فى تعريف الوضع قلت قيد احسن ليتناول لتعريف غير
 اللفظ كالدوال الاربع والحرف من الالفاظ فلا حاجة الى ذكره قوله بل اذا اطلق مع ضم ضميمة قتل
 حق العبارة ان يقول بل اذا اطلق مع ضميمة بدون ذكر الفهم لان لفظ الضميمة تدل على الفهم اجيب ان الضميمة
 محمولة على التجريد بل اذا اطلق مع ضم كلمة اخرى فلا استدراك قوله اجيب ان المراد متى اطلق اطلاقاً صحيحاً
 والاطلاق الصحيح هو الذى يدل على المطلوب من غير حاجة الى احوال اطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير
 صحيح لانه لا يدل على المطلوب بدون ضم الضميمة وهذا الجواب من الشارح المعنى قوله ولا يبعد ان يراد
 باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم والحال ان اهل اللسان لا يتعملون

لان فهم كل كلام لا يستعمل فى غير ذلك من المعنى بل هو نوعى

الحرف في محاوراتهم وبيان مقاصدهم بدون ضم الضميمة وهذا الجواب من الشرح المجاني قدس سره
 قوله فلاحاجة الى اعتبار قيد زائد هذا رد على الشارح الهندي فحصل الرد ان في جواب الهندي اعتبار
 قيد زائد وهو قوله صحيحا واذا صح الكلام من غير التقيد فلاحاجة اليه الى التقيد فان قلت
 في كلام الشارح رحمه الله ايضا اعتبار قيد زائد وهو تاويل لاطلاق بالاستعمال المذكور قلت ان قيد استعمال
 بيان لقوله متى اطلق والبيان لا يعيد من القيود فان قلت فعلى هذا كان للشارح الحق في
 ان يقول ان قيد صحيحا بيان لقوله متى اطلق ايضا فلا يعيد قيدا قلت ان اخذ الاستعمال من الاطلاق
 شائع ومتبادر بخلاف اخذ الصحيح فانه ليس بمبادر من لفظ الاطلاق فان قلت من اين علم
 هذا المتبادر قلت الدليل على تبادره عدم اعادة التوصيف مع الاستعمال بخلاف الاطلاق
 الصحيح لان مع اعادة التوصيف حيث قال متى اطلق اطلاقا صحيحا او لقول ان معنى الاطلاق
 ليس الا استعمال فلا يكون هذا قيدا بخلاف قوله صحيحا لانه ليس بمعنى الاطلاق بل
 لغت له فيكون قيدا فان قلت لما كان جواب الشرح اقوى فلا يعبر بقوله ولا يعيد لان عدم
 استعمال في موضع الضعف قلت انما قال ذلك لخصم نفسه وان كان قويا في نفس الامر فان قلت
 اذا قلنا ان من حرف او مركب من حرفين فهذا الاطلاق صحيح ومستعمل في محاوراتهم مع انه لم يفهم
 منه معناه فالاشكل المذكور باق على الشارح بحاله قلت المراد بالاطلاق الصحيح ما يكون لاداء
 المعنى وهذا الاطلاق لاجل ارادة لفظ من اعلم ان الوضع على اربعة اقسام الاول ان يكون الموضوع
 والموضوع له كلاهما ملحوظان بخصوصه كوضع لفظ زيد لذات مشخصة والثاني ان يكون الموضوع والموضوع
 له كلاهما ملحوظان بعمومه كوضع المشتات مثلا كلما كان على وزن فاعل فهو موضوع لمن قام به الفعل
 والثالث ان يكون الموضوع ملحوظا بعمومه والموضوع له ملحوظا بخصوصه كوضع اسماء الاشارة
 والمضمرات عند المتأخرين والرابع ان يكون الموضوع ملحوظا بخصوصه والموضوع له ملحوظا بعمومه
 ولا نظيره في كلام العرب قوله المعنى ما يقصد بشئ فان قلت بالشارح رحمه الله حيث قال ما يقصد
 بشئ ولم يقل ما يقصد من اللفظ مع انه المقصود ههنا قلت انما قال ذلك ليشمل نه تعريف لما يقصد من
 غيره كالد والاربع فانها يقصد منها المعنى مع انها ليست من الالفاظ والمقصود في التعريف العموم
 فان قلت ان ما يقصد لا يخلو اما مطابقي فقط او اعم من المطابقي والمقضي والالتزامي لا
 سبيل الى الاول لانه على هذا لا يكون التعريف جامعاً ولا الى الثاني لان المقصد لا يعم التضمن
 والالتزامي لانه يذكر في مقابلة ما يقال هذا الشئ مقصد وهذا الشئ معنى فكيف يكون متما منه اجيب عنه
 ان المراد من المقصد الارادة من قبلة كرا الخاص وارادة العام والارادة بعم الكل فان
 قلت تعريف المعنى غير جامع لانه خرج من التعريف المعنى الذي لم يقصد كما في المضمرات
 واسماء الاشارات عند من قال ان معانيها مفهومات كلية واستعمالها في الجزئيات فانه لا يقصد

ان الموضوع على اربعة اقسام

منها المفهومات الكلية بل قد ادها وجوباً تاماً

مع انه لا يسهل هذه القياس قلت الباعث عليهم الميل الى جانب المعنى لانه على هذا التقدير يثبت
القرب بين المعنى اللغوى والاصطلاحى ما ليس فيه غيره فان قلت لا يصح مقابلة قولك ومخفف
معنى مع قولك امام فعل لانه على تقدير يكون المعنى مخفف معنوى ايضا يكون على وزن مفعول فلا يكون
عدله ومقابله قلت المقابلة باعتبار الاصل لان الاصل في الاول مفعول وفي الثانى مفعول
او نقول لان سلم ان الوزن في كل واحد منهما مفعول لانه اذا كان مخفف معنوى يكون على وزن
مفعول افا كان المحذوف هو الياء الزائدة فلم لا يجوز ان يكون المحذوف هو الياء الاصلية التى هي
لام الفعل فيكون الوزن حينئذ مفعول لام فعل قوله ولما كان المعنى مأخوذاً في الوضع جواب
سؤال وهو ان ذكر المعنى بعد الوضع مستدرك لذكوره في الوضع لان المراد من الشيء الثانى هو المعنى
فاجاب الشارح بقوله ولما كان المعنى مأخوذاً في الوضع فذكر المعنى بعد مبنى على تجريد ^{الشيء} ^{الشيء}
الثانى فان قلت ان ذكر اللفظ قبل الوضع ايضا مستدرك لان المراد من الشيء الاول في تعريف
الوضع هو اللفظ فلم يتعترض الشارح الى تجريده من الشيء الاول قلت تجريد الوضع من المعنى
لا يحصل الا ترتيباً طينهما لان تعلق الجارين من جنس واحد بشيء واحد لا يصح مخوررت ^{بشيء}
ببيل وهما كذلك لان تقديره تخصيص شيء بشيء ^{بشيء} ^{بشيء} بمعنى لان اللام بمعنى ابا لان المقصود منه
هو الا لصاق والا لصاق ليس الامدلول الباء والارتباط بين الوضع واللفظ حاصل من غير التجريد
فان قلت لان سلم ان التجريد للارتباط بلدفع الاستدراك والاستدراك كما كان في جانب المعنى
كذلك في جانب اللفظ قلت الاستدراك ممنوع لانه تصريح بما علم ضمناً وهو جازم في التجريد ليس الا
للارتباط فان قلت التجريد خلاف الاصل فما النكتة في ارتكابه فينبغي ان لا يذكر قوله لمعنى
بل الكفى بذكر المعنى ضمناً في الوضع لانه لا يحتاج حينئذ الى التجريد مع انه اخصر قلت انه قوله لفظ
وضع لمعنى مفرد تعريف الكلمة وفي التعريف لا بد من القيود والتصريح بالقيود واجبت عند
ارباب التعريف او نقول ان ذكر المعنى في التعريف ليسم جل قوله مفرداً صفة للمعنا ولو
لم يذكر قوله لمعنى لم يذهب الذهن الى انه صفة لمعنى لخصائه فان قلت ان ذكر المعنى في
تعريف الوضع لا يستلزم دخوله في مفهومه فلا يستلزم الاستدراك فلا حاجة الى التجريد
الا ترى انه ذكر في تعريف الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل مع ان الفاعل خارج
من مفهوم الفعل والا فينبغي ان يكون قوله ضرب نريد محمولا على التجريد ولم يقل بواحد
قلت ان ذكر المعنى في تعريف الوضع يستلزم دخوله في مفهومه والفاعل ايضا
داخل في مفهوم الفعل وانما لم يقل بالتجريد في ضرب نريد لان ذكر الفاعل في ضرب نريد
وظهار الفاعل المخصوص لاظهار اصل الفاعل او نقول ان التجريد ههنا للارتباط
ولا حاجة في ضرب نريد الى الارتباط فان قلت ان جعل الوضع مجرداً عن المعنى محض
وجعل الوضع بمعنى الموضوع

له ایضا مجاز فلم اختار الشارح الاول دون الثاني مع انه اختاره الرضى قلت لا نسلم ان
الاول مجاز بل يقال حقيقة قاصرة فان قلت المجاز اولی من الحقيقة القاصرة لان في المجاز
عمل بكل الموضوع له لان الايتان بالعوض كالإيتان بالمعوض عنه وفي الحقيقة القاصرة عمل
ببعض الموضوع له قلت سلمنا ان المجاز اولی من الحقيقة القاصرة لكن في غير موضع التعريف
واما في موضع التعريف فالاحتراز عن المجاز واجب بقدر الامكان قوله تخرج به المهمات و
ههنا بحث بوجه الاول ان المناسب ايراد هذه العبارة بعد الوضع قبل المعنى لخرجهما بقيد
الوضع فقط والثاني اننا لا نسلم ان المهل خارج بقيد الوضع لانه موضوع لما لا معنائه والثالث ان
حروف الهجاء ايضا من المهمات كما صرح به صاحب الكواشي مع انه غير خارج بقيد الوضع كما قال
الشارح ولقيت حروف الهجاء داخلته فيه في الوضع اجيب عن الاول انما اورد ههنا الشيء
على انه ليس فيها وضع اصلا اي لا يخرج يدي ولا غير تجريدي وعن الثاني ان المراد بالمهل
ما صدق عليه المهل مثل ديز وحبق وعن الثالث ان المراد من المهمات بعض المهمات
قوله والالفاظ الدالة بالطبع قوله بالطبع متعلق بمحذوف اي الالفاظ الدالة على وجع الصلابة
صادرة بالطبع اي من غير اختيار فان قلت ان يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا اذ
هي ايضا خارجة بقيد الوضع كلفظ ديزن المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ قلت
انه اكتفى بالمهمات عن الالفاظ الدالة بالعقل لان المراد من المهمات ليس بموضوع والالفاظ الدالة
بالعقل ايضا ليست بموضوعه فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يكتفى بالمهمات عن الالفاظ الدالة
بالطبع لانها ايضا غير موضوعه قلت النكتة للفار لا للقار ونقول انه تخصيص بعد التعميم فان قلت
التخصيص بعد التعميم ليس الى انهما فضل المخصوص في الفضل فما الفضل ههنا قلت تخصيصها بالذكر لزيادة
الاهتمام بشانها لكثرة مشابهتها بالكلمة في كثرة الاستعمال قوله اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا
وههنا بحث من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال بهما الصفة التشبة لان المذكور فيما سبق ايراد
المهمات والالفاظ الدالة بالطبع والثاني ان ذكر التخصيص بعد الوضع مستدرك لان الوضع
ليس الا التخصيص اجيب عن الاول ان الضمير يرجع الى الثاني اي الى الالفاظ الدالة
بالطبع فقط لزيادة الاهتمام بشانها وعن الثاني ان في ذكر التخصيص بعد الوضع اشارة الى انها
ليس فيها وضع تجريدي ولا غير تجريدي فان قيل فعلى هذا الحلجة الى قوله اصلا قلنا ايراد
قوله اصلا ليرد تميم اخر وهو انه ليس فيها وضع عام ولا خاص او انه ليس فيها وضع للمعنى ولا
لغير المعنى كحروف الهجاء فانها موضوع لغرض التركيب لا بازاء المعنى قوله ولقيت حروف
الهجاء الموضوع لغرض التركيب او بازاء المعنى فان قلت حروف الهجاء موضوع لغرض التركيب فاما معنى قوله
لغرض التركيب قلت ايضا الغرض الى التركيب بيانية فان قلت لما كانت موضوع لغرض التركيب فكان هذا
الغرض معناها فكيف تخرج بقيد المعنى قلت المعنى ما يفهم من اللفظ والتركيب غير مفهوم من حروف

الهجاء لان الهجاء عبارة عن الحروف بالاسماء والالف لام ميم ولا يفهم منها التركيب فان قلت
 لانسم ان حروف الهجاء داخلية في الوضع لان الوضع تخصيص شئ بشئ والمراد من الشئ الذي
 هو المعنى والتركيب بحروف الهجاء ليس بمعنى قلت المراد انها داخلية في الوضع التجريد واعلم ان
 الحروف اذا عك بالاسماء يسمى بالهجاء كالباء واللام والميم والنون واذا كانت جزء من الكلمة
 يسمى بالبيان كالباء في ضرب زيد واذا كانت للمعنى يسمى بحروف المعاني كالباء في مؤثر زيد
 قوله وخرجت بقوله معنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت ان قوله
 الموضوع لغرض التركيب لا بازاء المعنى دليل لقوله ولقيت حروف الهجاء وقوله اذ وضعها لغرض
 التركيب لا بازاء المعنى دليل لقوله وخرجت بقوله معنى فيلزم الاتحاد بين دليلي البقاء والخروج
 وهو باطل لان بين البقاء والخروج منافاة فكذا يلزم ان يكون بين دليليها ايقافا منافاتا واليقاف
 ان قوله لا بازاء المعنى لا يصح ان يكون جزءا من دليل البقاء لان البقاء يثبت بقوله الموضوع
 لغرض التركيب فذكره بعد لا يصح قلت لانسم ان قوله الموضوع لغرض التركيب الخ دليل لبقاء
 بل هو جواب سوال مقدّم وهو ان بقيد الوضع لما خرجت المهملات فكذا حروف الهجاء لا يها
 ايقاف من المهملات فلا يصح قوله ولقيت حروف الهجاء فاجاب الشارح بقوله الموضوع لغرض
 التركيب فحصل الجواب ان المهمل مقابل للموضوع وحروف الهجاء موضوع لغرض التركيب
 فلا يكون من المهملات وما قيل انها من المهملات فبالنظر الى المعنى واما قوله لا بازاء المعنى
 فايضا وقع جواب سوال وهو انها لما كانت موضوعا فدخلها واجبي التعريف فلا يجوز اخراجها عنه
 فاجاب الشارح عنه لا بازاء المعنى وما كان دخوله واجبا فهو ما كانت موضوعا لمعنى لا الموضوع
 المطلق فان قلت ان قوله لا بازاء المعنى يدل على انها خرجت بقوله معنى فلا حاجة الى قوله
 وخرجت بقوله معنى فيما بعد بل ذكره مستدراك قلت الواو في قوله وخرجت بقوله معنى بمعنى
 الفاء فيكون تفرعا على قوله لا بازاء المعنى فان قلت لما كان قوله وخرجت بقوله معنى
 تفرعا على السابق فلا يصح قوله اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى لانه محض اعادة
 التفرع عليه بلا فائدة اللهم الا ان يحمل على التفسير واجيب عن اصل الاعتراض ايقاف ان
 قوله الموضوع لغرض التركيب الخ دليل لقوله وخرجت الخ قدم على المدعى كما هو دأبه في كثير
 من المواضع وقوله اذ وضعها لغرض التركيب الخ تفسير الدليل وانما احتاج الى التفسير
 لان الدليل وقع في غير موضع لان موضع الدليل موخر عن المدعى وهما وقع مقدما
 على المدعى فاحتاج الى التفسير قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر
 كلفظ الاسم موضوع لزيد وعمر ولفظ الفعل لضرب لضرب ولفظ الحرف لمن والى فكيف
 يصدق عليه انه موضوع لمعنى قلت للمعنى ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظا او
 فان قلت كيف يورد على هذا اعتراض لان الشارح في المعنى سابقا لما يقصد لشيء كقوله ما يتناول

والمعنی جیہاً فلا یحتاج الی الجواب قلت ان الشارح اختار الاغراض عن عموم کلمۃ ما ومنشاء
 الاغراض کثرۃ استعمال المعنی فی مقابله اللفظ فصرفت کلمۃ ما ہما سوی اللفظ فورد الاعتراض
 فاحتاج الی الجواب فانقلبت ما الوجه للشارح حیث فسر المعنی سابقاً بما یقصد بشئ وھنا
 فسر بما یتعلق بہ القصد قلت بعض الشارحین فسر وبالاول ولعظمتہم بالثانی فجمع الشارح
 بینہما تنبیہا علی ترادف التعریفین فان قلت ما یتعلق بہ القصد اعم من ان یکون بشئ
 او بنفسہ بخلاف ما یقصد بشئ فانه مختص بما یکون مقصودا بشئ فلا یکونان مترادفین
 قلت عموم ما یتعلق بہ القصد ممنوع اذ لقد یوہ ما یتعلق بہ القصد من الشئ لا لقصد المطلق
 فیکون مال التعریفین واحداً فیکونان مترادفین قوله فانقلبت قد وضع بعض الکلمات المفردۃ
 بازاء الالفاظ المركبۃ کلفظ الجملة والخبر فانہما موضوعان لزيد قائم فکیف یکون موضوع المفرد
 قلت ہذا الالفاظ وانکانت بالقیاس الی معانیہا مرکبۃ لان جزء ہا یدل علی جزء المعنی ککنہا
 بالقیاس الی الفاظہا الموضوعۃ بازاہما مفردۃ لان جزء لفظ الجملة لا یدل علی جزء المعنی فیکون زید
 قائم بالقیاس لفظ الجملة معنی مفرد وبالقیاس الی معنایہ لفظ مرکب فانقلبت ہذا الاعتراض
 انما یورد علی قید الاقرار فلم قدم الشارح علی محله واورده فی بحث المعنی قلت لما کان ہذا السؤال
 ناشئاً من السؤال الاول وکان اعتراضاً علی جوابہ وکان شریکاً مع السؤال الاول فی جواب النعم
 اورده فی ذیل السؤال الاول وقد مد علی محله قوله وقد اجیب عن الاشکالین بانہ لیس ہنا لفظ
 وضع بازاء لفظ اخر مفرد اکان او مرکباً بل بازاء مفهوم کلی افرادہ الالفاظ کلفظ الاسم والفعل والجملة
 وغیرہا لان الاسم موضوع لما دل علی معنی فی نفسه الخ افرادہ الفاظ وکذا الفعل والحرف والجملة
 والخبر وغیرہا فانقلبت ہذا الجواب منعی والاول تسلیم فالمناسب تقدیمہ علی التسلیم لان الاشکال
 بعد الاقرار باطل قلت ان جواب النعم اذا کان محققاً مجوزاً لآخرہ عن جواب التسلیم لانه لو قدم
 یلزم العدول عن الحق بالتسلیم وهو باطل فانقلبت ہذا المفہوم الالفاظ مرکبۃ بد اہت لان الام
 مثلاً موضوع لما دل علی معنی فی نفسه الخ فالعدول عن اللفظ الی المفہوم لا یمن ولا یغنی عن جرم
 قلت المفہوم اسر معنوی لانه عبارة عما حصل فی العقل وھذا الالفاظ المركبۃ تعبیر عنہ فیقال لہا
 مفہوم من قبیل لسمية المعبر باسم المعبر عنہ سے التي وضعت لکلمات المفردۃ وہی زید قائم

س۱ فان قلت ان یتعلق بہ القصد صادق علی فرض الترتیب من حروف البجاء لانه شئ یتعلق بہ القصد فینبغی ان یکون معنی وذا باطل قلت فرض الترتیب
 لیس بمقصود من حروف البجاء بل یطلق حروف البجاء ولیقصد بہ الترتیب اکثر ما یطلق حروف البجاء ولا یلزم من الترتیب احد فلا یکون فرض الترتیب معنی حروف
 البجاء کما لا یغنی ۱۱ منہ رحمہ اللہ ۱۲ س۲ کما قل الشارح ودرسد علی لیس ہنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفرد اکان او مرکباً بل بازاء مفہوم کلی ۱۳
 منہ رحمہ اللہ تعالیٰ ۱۴ قد ذكرت الاشکال اربعاً المفرد للفظ بانائہ والثانی التفرید جزوا کلاً ۱۵ اللهم اغفر لی ولوالدی وللمؤمنین
 یوم یقوم المحاب ۱۶ کتبہ لیتقر الخدمۃ لیطلبتہ علم الیدین لقیب احمد الیدو بندی الغریب الیوبد اسمی ۱۷

قوله فان قلت هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الاربعة الى اللفاظ مخصوصة او مركبة فليس
 ههنا مذهبنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة قلت هذا الجواب مبني على مذهب
 المتقدمين وعندهم للوضوح والموضوع له كلاهما ملحوظان بعمومه في امثال الضمائر وما ذكر
 من الاعتراض بان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فمبني على مذهب المتأخرين
 وابن هذا من ذاك قوله الى اللفاظ مخصوصة او مركبة فان قلت كان الظاهر ان يقوله الى اللفاظ
 مخصوصة مفردة كانت او مركبة كما في بعض نسخ هذا الشرح ليصح التقابل اذ لا تقابل بين
 الالفاظ المخصوصة والمركبة قلت ان النقص الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة
 النقص الالفاظ من حيث انها اللفاظ من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال مخصوصة بخلاف
 الثاني فانه بالنظر الى قيد الافراد لمعتبر في مادة النقص الالفاظ للمركبة فلذا جعل المركبة في
 مقابلة المخصوصة فما وقع في بعض النسخ هكذا الى اللفاظ مخصوصة مفردة كانت كما هو مادة
 النقص الاول او مركبة كما هو مادة النقص الاول هي الالفاظ المخصوصة المشخصة من غير نظر
 الى افرادها وتركيبها والمعتبر في مادة النقص الثاني هي الالفاظ للمركبة فقط لان الاعتراض الثاني
 انما يورد على قيد الافراد فقط كما عرفت فانهم قوله وهو اما مجرور الى فان قلت ان مفردا
 لا يخلو اما مقروبا بالكسر او الفتح والضم فاي منها يراى لا يصح الاخر فكيف يصح الترتيد بقوله
 وهو اما مجرور او مرفوع او منصوب قلت ضمير هو راجع الى نفس المفرد من حيث هو مفرد
 مع قطع النظر عن الاعرابات الثلاثة فان قلت كلام الشارح لشعربان جعل المفرد صفة
 للمعنى اولى من جعل المفرد صفة للفظ لتقدم مبيانا مع ان المشهور في اصطلاح المنطقين وبعض
 النحويين ان المفرد والمركب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى
 قلت جعل المفرد والمركب من صفات اللفظ في المشهور ليعارضه قرب المفرد بالموصوف اي للضم
 واذا تعارضا فتسا قاطبة اصطلاح بعض النحويين الاخرين بلا معارض مرجح الجانب المعنى
 فجعل المفرد صفة للمعنى فان قلت ذكر المفرد بعد المعنى مستدرك لان المعنى صيغة المفرد وهو
 لا يدل الا على الواحد كرجل لا يدل الا على الرجل الواحد لا على الرجلين قلت المعنى مصدر
 من معنى يعنى والمصدر يقع على القليل والكثير فان قلت لم يبق المعنى على المعنى المصدر
 بل نقل الى المفعول كما مر قلت وان لم يبق على المعنى المصدر لكن صيغة المصدر باقية فيه
 وهي كافية لارادة ما ذكرنا وهو الاطلاق على القليل والكثير او نقول ذكر المفرد بعد المعنى
 تصريح بما علم ضمنا قوله وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فان قلت لم عدل الشارح عن
 تعريف الشارح الهندى حيث قال وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه قلت انما
 عدل عنه لئلا يلزم المعنى للمعنى فان الضمير في معناه يرجع الى كلمته ما وعبارة عن المعنى
 فان قلت فليكن اضافة المعنى الى الضمير بيانية في عبارة الهندى فلا يلزم المعنى للمعنى قلت

الثاني فقد سئى صوابنا اذا اعتبر في مادة النقص

انها خلاف المتبادر لان المتبادر من الاضافة هو الاضافة اللامية لكثرة استعمالها وحمل الالفاظ على المعاني المتبادرة ولجب خصوصاً في التعريفات **فان قلت** سلماً ان الاضافة لامية لكن لا نسلم انه لا يكون للمعنى معنى لان النقوش موضوعة للالفاظ فهي معنى النقوش والالفاظ موضوعة للمعاني ايضاً فيكون للمعنى معنى **قلت** مرادنا بقولنا ليس للمعنى معنى اي ليس معنى الالفاظ معنى والنقوش ليست من الالفاظ بل من الدوال الاربعة **فان قلت** هذا منقوض بالضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة فهي معنى المضمرات ولهذا الالفاظ ايضاً معنى فيلزم ان يكون معنى الالفاظ معنى مثلاً ضمير هو راجع الى زيد فهو معنى الضمير ولزيد ايضاً معنى فيلزم معنى اللفظ معنى **قلت** مرادنا بقولنا يلزم ان يكون معنى الالفاظ معنى اي يلزم ان يكون لكل معنى الالفاظ معنى لانه موضع التعريف فلا بد فيه من الشمول وهو باطل لتخلفه في كثير من المواضع اذ معنى ضرب يضرب معنى وليس له معنى كما لا يخفى **او نقول** لا نسلم ان الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة موضوعة لمفهوم كلي كما ذهب اليه المتقدمين واما عند المتأخرين فالضمائر وامثالها وان كانت موضوعة للمجزئيات المخصوصة لكن مرادنا بقولنا ليس معنى الالفاظ معنى اي في المواضع الاتفاقية والضمائر وامثالها من المواضع الاختلافية **فان قلت** هذا التعريف سالبته وهي لا تقتضي وجود الموضوع فيجوز ان يكون عدم دلالة جزء اللفظ على جزء معنى المعنى باعتبار ان لا يكون للمعنى معنى **قلت** فحينئذ لا يكون التعريف مانعاً لصدقه على المعنى المركب لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معنى المعنى باعتبار ان لا يكون للمعنى المركب معنى ايضاً كما للمعنى المفرد فم لا يكون التعريف مانعاً قوله رقيه انه يوهم ان الغرض منه الاعتراض على جعل المفرد صفة للمعنى وحاصله ان جعل المفرد صفة للمعنى باطل لانه يوهم منه ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل الوضع بمنزلة قاعدة مشهورة وهي انه اذا نسب الفعل او شبهه الى شئ متصف بصفة اخرى فلا بد ان يكون ذلك الشئ متصفاً بتلك الصفة قبل النسبة الى ذلك الشئ كما اذا قلت ضربت زيداً قائماً فلا بد ان يكون زيداً متصفاً بالقيام قبل نسبة الضرب اليه وليس الامر كذلك لان اتصاف الشيء بالافراد والتركيب انما يكون بعد الوضع لان الافراد والتركيب يكونان بالدلالة وعدمهما وهما لا يكونان الا بعد الوضع **قوله** فينبغي ان يرتكب فيه تجوز هذه الاشارة الى الجواب عن الاعتراض المذكور وحاصله ان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب مجاز بطريق المشاركة اي باعتبار ما يؤول اليه كما في قوله عليه السلام من قتل قتيلاً فله سلبه وفي كل واحد من السوالين الجواب محض اما في الاعتراض فلان هذا الاعتراض وارد على اليقين بسبب قاعدة مذكورة فلم قال شارح يتوهم واما في الجواب فلان ارتكاب المجاز ضروري ههنا فلم قال شارح فينبغي اجيب عن الاول اننا قال يوهم لان جواب هذا الاعتراض ظاهر واذ كان كذلك كان الاعتراض ضعيفاً فلذا قال يوهم وعن... الثاني انه قال فينبغي اشارة الى انه له جواب خائب يقال

وضع لمعنی مفرد باعتبار هذا الوضع فلا إشكال حينئذٍ فالقيل اخذ المجاز في التعريف غير جائز فلم ارتكب ههنا قلنا هذا اذا لم يكن القرينة الواضحة موجودة وههنا موجودة وهي ان من البين ان الافراد والتركيب انما يكون بعد الوضع قوله كما يرتكب جواب سوال وهو ان ارتكاب المجاز خلاف الظاهر فلا بد من شاهد في كلام فصيح فاجاب الشارح بما ترى كما يرتكب الخ محصل الجواب ان الشاهد موجود في كلام فصيح وهو قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلًا ظله سلبه اي ثوبه وسلاحه فان النبي عليه الصلوة والسلام حكم بالقتل باعتبار ما يؤول اليه لان الكفار يقرءون الى الموت لان الصحابة رض غالبون والكفار مغلوبون والصفوف قائمة فكذا حكم ههنا بالافراد لانه متى تحقق الوضع فبا لفور يتصف المعنى بالافراد والتركيب لانه ان كل جزء لفظه على جزئه مفرد والافراد مركب قوله او مرفوع على انه صفة اللفظ فان قلت ان لرفعه احتمال اخر وهو ان يكون خبر مبتدا محذوف اي هو مفرد فلم يلتفت الشارح الى هذا التوجيه قلت انما لم يلتفت الى هذا التوجيه لاستلزامه الحذف في التعريف فان قلت لا يهم ان يكون المفرد صفة لللفظ لان المعنى قريب اليه والعدول من القريب الى البعيد خلاف الظاهر قلت كما ان القرينة للرجحة موجودة في جانب المعنى وهي القرب كذا في جانب اللفظ وهي ان الافراد والتركيب او لا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى فان قلت لا يجوز ان يكون المفرد صفة لللفظ من وجه اخر وهو وجود الفاصل بينهما اعني وضع لمعنى ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لان الاصل في الصفة ان يكون في جنب الموصوف قلت الفصل بينهما لا يجوز بالاجنبى والفصل ههنا ليس بالاجنبى لان قوله وضع صفة الاول للفظ وقوله لمعنى متعلق بوضع وقوله مفرد صفة ثانية له فلا يلزم الفصل بينهما بالاجنبى قوله ومعناه ح ما لا يدل جزئه على جزء معناه فان قلت هذا التعريف ليس مجامع لانه خرج عنه همزة الاستفهام لانه ليس له جزء حتى لا يدل جزء على جزء معناه قلت ما لا يدل لجزئه على جزء معناه سائلة وهي لا تقتضى وجود الموضوع فان قلت هذا التعريف لا يكون جامعاً من وجه اخر وهو انه لا يصدق على ما لا دلالة لجزئه على جزء معناه لان الزام يدل على السبعة والياء على العشرة والدا ل على اربعة مع انه لفظ مفرد قلت التعريف بناء على قانون العرب وما ذكرته على قانون الحساب فان قلت التعريف لا يكون جامعاً من وجه اخر وهو انه لا يصدق على عبد الله علما لانه يدل لجزئه على جزء معناه لان العبد يدل على العبودية والله يدل على الالهية مع انه لفظ مفرد قلت المراد عن ذلك هي الدلالة على جزء المعنى المراد وهي العلية ولا شك ان جزء عبد الله لا يدل على جزء المعنى العلى وهو الحيوان الناطق مع هذا الشخص

الشخص مع انه لفظ مفرد قلت لاشك ان جزؤه يدل على جزء المعنى المراد وهي العلمية لكن
 للمعنى العلمي اجزاء ثلاثة احدها الحيوان والثاني الناطق والثالث مع هذا الشخص والمقصود
 فيها هو الجزء الاخير فالحيوان الناطق يدل على الجزئين الاولين ولا يدل على الجزء المقصود الذي هو
 الشخص **فان قلت** التعريف لا يكون جامعاً من وجه آخر وهو انه لا يصدق على الحيوان
 الناطق مع هذا الشخص اذا جعل المجموع علماً لان مجموع اجزائه يدل على مجموع اجزائه
 للمعنى المقصود من المعنى العلمي اعنى الحيوان الناطق مع هذا الشخص مع انه لفظ مفرد
قلت علمية المجموع باطل لانه يجب ان يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة ولا نظيره في كلامهم
فان قلت التعريف لا يكون جامعاً من وجه آخر وهو انه لا يصدق على الناطق مع هذا
 الشخص اذا جعل علماً بدون لفظ الحيوان لانه يدل مجموع اجزائه على مجموع اجزاء المعنى
 المقصود من المعنى العلمي ولا يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة مع انه لفظ مفرد **قلت** هذا ايضا
 زائدة على الكلمتين لان الناطق كلمة وهذا كلمة والشخص كلمة اخرى **فان قلت** التعريف لا يكون
 جامعاً من وجه آخر وهو انه لا يصدق على هذا الشخص اذا جعل علماً لانه يدل مجموع
 اجزائه على مجموع اجزاء المعنى العلمي ولا يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة بل كلمتين
 مع انه لفظ مفرد **قلت** هذا ايضا زائدة على الكلمتين لان الشخص كلمة وهاء التنبيه
 كلمة وذا كلمة من الاسماء الاشارة والحق ان يقال في الجواب من الاشكالين الاخرين
 بانه ليس مجموع اجزاء هذين اللفظين يدل على مجموع اجزاء المعنى العلمي اعنى الحيوان
 الناطق مع هذا الشخص لانه ليس في مجموع اجزاء اللفظ الاول لفظ الحيوان حتى يدل على الحيوان
 الذي هو جزء المعنى العلمي وليس في مجموع اجزاء اللفظ الثاني لفظ الحيوان الناطق حتى يدل
 على الحيوان الناطق الذي هو جزء المعنى العلمي كما لا يخفى على ذوي الافهام **فان قلت**
 التعريف لا يكون جامعاً من وجه آخر لانه خرج منه الفعل فانه اي الفعل يدل كل يومه على
 الحدث وبهية على الزمان **قلت** ان المراد من عدم دلالة جزئه على جزء معناه المرتب
 في السمع وههنا ليس كذلك بل يقع في السمع معاً لا يخفى قوله ولا بد من بيان نكتة هذا
 اعتراض على المصنف على تقدير جعل المفرد صفة اللفظ وحاصله انه لما جعل المفرد صفة للفظ
 فما النكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخرى مفرداً **قوله** وكان النكتة - فيه
 تقديم الوضع على الافراد هذا جواب عن الاعتراض المذكور ومحصل الجواب ان النكتة في ايراد
 احد الوصفين جملة فعلية والاخرى مفرداً هي التنبية على تقديم الوضع على الافراد **فان قلت**
 كلمة كان للشك وهذه النكتة ثابتة على الجرم واليقين **قلت** انما اورد كلمة كان اشارة
 الى ان له اجوبة اخرى مذكورة في المطولات **فان قلت** كما انه لا يدل من بيان نكتة في
 ايراد احد الوصفين جملة والاخر مفرداً كذلك لا يدل من بيان نكتة في تقديم الصفة

الجملة على الصفة المفرد فلم لم يتعرض الشارح رحمه اليها **قلت** التنبيه المذكور نكتة مشتركة بينهما كما تشعر به عبارة عبد الغفور حيث قاله وكان النكتة في تقديم الصفة الجملة على الصفة المفرد قوله ولهذا الى بصيغة الماضي جواب سوال وهو ان التنبيه المذكور من ان شئ يفهم يحصل الجواب ان التنبيه المذكور يفهم من ايراد صيغة الماضي **فان قلت** ان صيغة الماضي تدل على التقديم الزماني والقصود ههنا هو التقديم الرتبي **قلت** التقديم الزماني ههنا مستعار للتقدم الرتبي **فان قلت** ان صيغة الماضي وان دل على التقديم الزماني لكنه مهجور في التعريفات فكيف يستعار للتقدم الرتبي **قلت** ان الزمان وان كان غير مقص في التعريف لكن اللفظ يدل عليه فاستعير للتقدم الرتبي **فان قلت** فلم لم يورد شئ هو يدل على التقديم الرتبي بالذات حتى لا يحتاج الى الاستعارة **قلت** التنبيه المذكور كما يحصل بايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا لانه الاول ماض والثاني مضارع بان يقال الكلمة لفظ وضع ... لمعنى مفرد **قلت** ان الفعل صل في العمل ولما كان معمول الصفة الاولى متعددا احدهما الضمير المستكن في وضع الراجع الى اللفظ والاخر قوله لمعنى واختير فيه صيغة الفعل والوصف الثاني ليس بهذه المثابة مع ان الاصل في الصفة الافراد فافرده وفيه بحث وهو انه يمكن ايراد الصفة الاولى على وجه لا يكون له معمول متعدد بان يقال الكلمة لفظ موضوع المعنى مفرد فيكون المعنى مضافا اليه والعامل فيه حرف الجر المقدر ولا يكون المضاف عاملا في المضاف اليه عند المصنف **قوله** واما نصبه وان لم يساعده رسم **فان قلت** فاذا لم يساعده رسم الخط فلا معنى لا يراد النصب وايضا ما الوجه للمصنف انه لم يكتب الرسم وايضا ما الوجه للشارح انه غير الاسلوب لانه قال سابقا وهو اما مجرور واما مرفوع وقال ههنا واما نصبه ولم يقل واما منصوب **اجيب** عن الاول ان معناه وان لم يساعده رسم الخط في المشهور واما في غير المشهور فلا يلزم رسم الخط بالالف في اخر المنعول كما هو مذهب المتأخرين والمصنف منهم وعن الثاني انه انما لم يكتب الرسم لانه ذهب الى كل مذهب ممكن فانه لو كتب الالف في اخره لا يخص الاعراب بالنصب وزال الاحتياج الاولين او نقله انما يكتب الالف في اخر المنصوب بالقطعية والنصب في اخر المفرد احتمالي لانه

ما شبه متعلقه به ^{له} منها اذا كان معمول الصفة الاولى متعددا احدهما الضمير المتكسر في الراجح اے اللفظ والثاني قوله المعنى فاختير فيه
مبتدأ الفصل الذي هو الاصل في العمل والوصف الثاني ليس بهذه المثابة اذ ليس له معمول متعدي ان الاصل في الصيغة الافراد فلهذا الفرده ^{منه}
(ما شبه مع هذه) ^{له} كما يشعر به عبارة آه حيث قال اه واد علم ان ما ذكره الفاضل الباسوني ليس بعبارة عبد الغفور بل بعبارة غيره وكان التسمية ايضا
في تقديم الوضع على الاقوال الخ واصل ما ذكره المحقق الباسوني حاصل بعبارة الغفور واسد اعلم ^{عبد الرحيم} ^{له} قوله ولا يكون المضاف
اقول هذا بناء على ما ذهب اليه الجمهور وعندهم للمضاف عامل في المضاف اليه فيسلم من حينئذ ايضا تعدد المفعول فلا بد من قوة العامل ^{به}

پہ کہ کاتب را با محمدی کند یاد و

✽ نذرانِ حمیت حق برسی باد ✽

ولجر الیہ وعن الثالث انه انما غیر الاسلوب عن السابق لانہ یخالف رسم الخط الشہود
فنبہ علیہ بتغیر الاسلوب قوله فعلى انه حال من المستکن فی وضع فان قلت
لحال ما یبیین ہیئۃ الفاعل او المفعول بہ والضمیر المستکن فی وضع لیس بواحد منهما بل
مفعول لم یم قلت انه فاعل حکى عند المصنف وفاعل حقیقی عند من المفضل فقلت
لا یمحی الحال من الضمیر المستکن فی وضع من وجه اخر وهو ان الحال یجب ان یکون جنباً للحال
لئلا یلبس بغيره قلت انما یجب ذلك اذ المرکن قرینۃ علی تعین ذی الحال وهما القرینۃ قائمۃ
على تعین ذی الحال وهو ان الافراد والتركيب اولاً وبالذات من صفات اللفظ وثانیاً وبالمرکز
من صفات المعنی قوله او من المعنی فان قلت لا یمحی ان یکون للمفرد حالاً من المعنی لقول
الشرط لان شرحها ان تكون الحال نكرة وصاحبها معرفة او نكرة مخصصة والمعنی لیس بواحد منهما
بل نكرة مخصصة قلت ان الشارح هنا ذهب الی ما ذهب بعض النحویین فانهم جوزوا الحال
عن النكرة المخصصة قوله فانه مفعول به بواسطة اللام جواب سوال وهو انه لا یمحی الحال من المعنی
لان الحال ما یبیین هیئۃ الفاعل او المفعول بہ والمعنی لیس بواحد منهما ومحصل الجواب ان
المفعول علی نوعین احدهما للفعل المتعدي والاخر للفعل اللازمی فمفعول الاول یکون
بلا واسطۃ حرف الجر ومفعول الثاني یکون بواسطة حرف الجر فان قلت ان وضع
فعل متعدي فینبی ان یکون مفعول بلا واسطۃ حرف الجر قلت انه متعدد بالنسبة الی المفعول
الاول ولان بالنبیۃ الی الثاني فقوله وقوله لمعنی مفعول الثاني لان مفعول الاول هو الضمیر
المستکن فی وضع الذي صار مفعول لم یم فاعله فان قلت ان ذی الحال اذا کان
نكرة وجب تقدم الحال علیہ كما فی قولهم جاءنی راكباً رجل وهما لم یوجد قلت
هنا اذا لم یکن ذی الحال محجوراً وأجر حرف الجر او الاضافة وهما محجور وجر حرف الجر وهو اللام
فان قلت لا نسلم ان ذی الحال اذا کان محجوراً لا یقدم الحال علیہ بل یقدم كما فی قوله تعالى
وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ فان قوله كافة حاله عن الناس ومقدم علیہ قلت لا نسلم
انه حاله عن الناس بل هو حاله عن الضمیر المنصوب فی ارسلناک وهو الکاف والتاء فی کافة
للبیانة لا للتانیث فلا یرد انه اذا کان حالاً من الکاف فی فانت المطابقة بین الحال وذیها فی
التذکیر والتانیث معاً انه واجب بینهما عندهم فان قلت ان الشرط فی الحال ان یکون
عامل الحال وذی الحال واحداً وهما لیس كذلك لان عامل الحال الفعل وعامل ذی الحال
هو حرف الجر فلا یوجد الاتحاد بین عامل الحال وذی الحال قلت انه مفعول الفعل بواسطة
اللام ای اللام واسطۃ فی کونه مفعولاً فأتحد عامل الحال وعامل ذی الحال قوله ووجه صحة
ای وجه صحة وقوع المفرد حالاً وهذا جواب سوال وهو ان الشرط فی الحال ان یکون ذی الحال

والمعنی لیس بواحد منهما بل مفعول لم یم قلت انه فاعل حکى عند المصنف وفاعل حقیقی عند من المفضل فقلت لا یمحی الحال من الضمیر المستکن فی وضع من وجه اخر وهو ان الحال یجب ان یکون جنباً للحال لئلا یلبس بغيره قلت انما یجب ذلك اذ المرکن قرینۃ علی تعین ذی الحال وهما القرینۃ قائمۃ على تعین ذی الحال وهو ان الافراد والتركيب اولاً وبالذات من صفات اللفظ وثانیاً وبالمرکز من صفات المعنی قوله او من المعنی فان قلت لا یمحی ان یکون للمفرد حالاً من المعنی لقول الشرط لان شرحها ان تكون الحال نكرة وصاحبها معرفة او نكرة مخصصة والمعنی لیس بواحد منهما بل نكرة مخصصة قلت ان الشارح هنا ذهب الی ما ذهب بعض النحویین فانهم جوزوا الحال عن النكرة المخصصة قوله فانه مفعول به بواسطة اللام جواب سوال وهو انه لا یمحی الحال من المعنی لان الحال ما یبیین هیئۃ الفاعل او المفعول بہ والمعنی لیس بواحد منهما ومحصل الجواب ان المفعول علی نوعین احدهما للفعل المتعدي والاخر للفعل اللازمی فمفعول الاول یکون بلا واسطۃ حرف الجر ومفعول الثاني یکون بواسطة حرف الجر فان قلت ان وضع فعل متعدي فینبی ان یکون مفعول بلا واسطۃ حرف الجر قلت انه متعدد بالنسبة الی المفعول الاول ولان بالنبیۃ الی الثاني فقوله وقوله لمعنی مفعول الثاني لان مفعول الاول هو الضمیر المستکن فی وضع الذي صار مفعول لم یم فاعله فان قلت ان ذی الحال اذا کان نكرة وجب تقدم الحال علیہ كما فی قولهم جاءنی راكباً رجل وهما لم یوجد قلت هنا اذا لم یکن ذی الحال محجوراً وأجر حرف الجر او الاضافة وهما محجور وجر حرف الجر وهو اللام فان قلت لا نسلم ان ذی الحال اذا کان محجوراً لا یقدم الحال علیہ بل یقدم كما فی قوله تعالى وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ فان قوله كافة حاله عن الناس ومقدم علیہ قلت لا نسلم انه حاله عن الناس بل هو حاله عن الضمیر المنصوب فی ارسلناک وهو الکاف والتاء فی کافة للبيانة لا للتانیث فلا یرد انه اذا کان حالاً من الکاف فی فانت المطابقة بین الحال وذیها فی التذکیر والتانیث معاً انه واجب بینهما عندهم فان قلت ان الشرط فی الحال ان یکون عامل الحال وذی الحال واحداً وهما لیس كذلك لان عامل الحال الفعل وعامل ذی الحال هو حرف الجر فلا یوجد الاتحاد بین عامل الحال وذی الحال قلت انه مفعول الفعل بواسطة اللام ای اللام واسطۃ فی کونه مفعولاً فأتحد عامل الحال وعامل ذی الحال قوله ووجه صحة ای وجه صحة وقوع المفرد حالاً وهذا جواب سوال وهو ان الشرط فی الحال ان یکون ذی الحال

وإذا كان عامل الحال متحداً وهما لم یوجد ذی الحال ووجه صحة وقوع المفرد حالاً وهذا جواب سوال وهو ان الشرط فی الحال ان یکون ذی الحال

لان الوضع مقدم على الافراد والتركيب كما مر سابقا تحصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان لان الوضع علة الافراد والعلّة وان كان مقدما على العلول بالذات لكنه مقارن له بحسب الزمان الا ترى ان حركة اليد علة لحركة المفتاح مع ان زمانها واحد **قوله** وهذا القدر كاف لصحة الحالة **فان قلت** الكفاية تدل على ان الشرط زائد عليه مع انه ليس كذلك لان الشرط هو الاقتران بحسب الزمان فقط **قلت** ان قوله كان بمعنى محقق او بمعنى شرط فلا اشكال حينئذ كما لا يخفى اعلم ان التقديم بحسب الاستقرار على ستة اقسام الاول تقدم ذاتي وهو الذي يكون المتأخر محتاجا في التأثير الى المقدم بان يكون علة له كتقدم الوضع على الافراد كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح والثاني تقدم طبعي وهو الذي يكون المتأخر محتاجا الى المتقدم واكن لا يكون علة له كتقدم الواحد على الاثنين والثالث تقدم رتبي وهو الذي يكون المتأخر اعلى درجة من المتقدم كتقدم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على سائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام والرابع تقدم زماني وهو الذي يكون زمان وجود الآخر متقدما على زمان وجود الآخر كتقدم الابن على الابن والخامس تقدم مكاني كتقدم الامام على المأموم اى المقتد والسادس تقدم وضعي وهو الذي ذكره المتكلم بان يكون احدهما مقدما على ذكر الآخر باى وجه كان كتقدم البسملة على التحييد والتحييد على الكتاب وغيرها مما دلت في كتب المعتمدات **قوله** وقيد الافراد لاخراج المركبات **فان قلت** اخراج المركبات بقيد الافراد لا يصح لانها خرجت بقيد الوضع لان الواضع لم يوضع الا للمفرد لان التركيب انما يكون بالاستعمال بعد الوضع **قلت** انما دان لم يكن فيها وضع بالذات لكن الوضع فيها موجود باعتبار الاجزاء **اول قول** ان المركبات وان لم يكن فيها وضع شخصي لكن الوضع النومي موجود فيها كما مر **قوله** فيخرج به مثل الخ جواب سوال وهو ان تعريف الكلمة لم يكن جامعا ولا مانعا اما الاول فلان الرجل وقائمة مثلا كلمة لا نأوجدنا فيها امارات الكلمة وهو كونه معربا باعرابا وبقا ويقال له لفظ واحد مع انه لم يتناول له تعريف الكلمة لان المأخوذ في تعريف الكلمة معنى مفرد ومثل الرجل موضوع لمعنيين لان اللام دال على التعريف والرجل دال على معناه واما الثاني فلان عبد الله علما مركبا لا نأوجدنا فيها امارات المركب وهو كونه معربا باعرابا بين و لا يقال له لفظ واحد مع انه داخل في تعريف الكلمة لانه موضوع لمعنى واحد وهو الحلية محصل الجواب ان خروج الرجل مثلا غير مضر بل التزامنا خروج لانه ليس بكلمة بل هو كلمتين لكن لشدة الامتزاج اعرب باعراب واحد ويقال له لفظ واحد واما دخوله عبد الله فليس بمضر بل التزامنا دخوله لانه موضوع لمعنى مفرد واما كونه معربا باعرابا بين فباعتبار انه قد يجتري في الاعلام الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان **قوله** وامثالها عطف على قوله قائمة المعطوفة على

بيان ان التقديم ستة اقسام

مثل الرجل

في الوضع السابق قبل الحلية

له وهو ان ان طر من هذه الشخص

لا على الرجل والا لقا قوله وامثالها وهما بحث من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال وامثالها لا
 المذكور شيئا ن قائمة وبصري والثاني ما الباعث على الشارح انه ذكر قوله وامثالها ولم يعطف
 قائمة على الرجل حتى دخلت تحت مثل الذي دخل على الرجل **اجيب** عن الاول انه لما كانا
 متحدين في الحكم اتفقي بذكر امثال قائمة فلذا قال وامثالها **ولقول** ان الضمير راجع اليهما
 لكن لما اتحد حكمهما صار كما شئ واحد فلذا قال وامثالها ولم يقل وامثالها وعن الثاني انه انما لم
 يدخلها تحت مثل واحد اشارة الى انها نوعان متباينتان فان اللام من جرووف المعاني اتفا قاولا
 تاء التانيث وياء النسبة فقد ذهب جماعة من النحويين الى انها من جرووف المعاني وذهبت جماعة اخرى
 الى انها من حروف الباء لان تاء التانيث في قائمة لما جرى الاعراب عليها صارت كما انها خرجت
 من المعنى وصارت كالجزء من الكلمة كالميم في قائم بخلاف اللام فانها لا تخرج عن اعتبار بيت
فان قلت ان التاء لما كانت من حروف الباء فنن اين ثبت التانيث في ضاربه مثلا
قلت الدال على التانيث هو مجموع الصيغة لا التاء فقط **فان قلت** لما كان الدال على
 التانيث مجموع الصيغة فلم نسب التانيث الى التاء فقط **قلت** انما نسب التانيث الى التاء
 لانها كانت تلك الدلالة بزيادة التاء لنسب التانيث اليها كما نسب الطلب الى سين الاستقبال
قوله واعرب باعراب واحد **فان قلت** يعلم منه انه لو اتفقي الامتزاج اعرب باعرابين وليس
 الامر كذلك بل احدهما معرب والاخر مبني **قلت** معنى قوله اعرب باعرابين اي كيف
 بكيفيتين **فان قلت** انه منقوض بقائمة لانها في حال الامتزاج ايض كيف بكيفيتين
 كما كان قبل الامتزاج لان التاء جرى عليها الاعراب وما قبل التاء مبني على التعم **قلت**
 المراد منه عدم بقائه على الحال اللائق لان اللائق بحال عدم الامتزاج اعرب قائم وانعكس الامر
 في حال الامتزاج **فان قلت** هذا منقوض بقوله الرجل لانه باق على الحال اللائق في حال
 الامتزاج ايض **قلت** اعتبار الحال اللائق باعتبار بعض الافراد والنسبة الى الكل مجاز قول
 مع انه معرب باعرابين **فان قلت** ما توجيه الاعرابين لكلمته ولحقه والحال ان تعدد
 الاعراب ليس لا لتعدد المقضى ولا تعدد للمقتضى في كلمة واحدة في الاطلاق **قلت**
 قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان او قول
 انه ليس لعبد الله علما الاعراب واحد وهو في دال عبد الله واما كسرة الله فبناء على الحكاية
 لانه كان قبل العلمته مضافا اليه كما في تابطشرا فالتقلت ان عبد الله ليس الا كلمة واحدة
 فالدال في عبد الله في وسط الكلمة فنن اين يجري الاعراب عليها **قلت** ان الاجراء عليه للضرورة لانه
 كان الاخر مشغورا بالحركة الحكائية والاول فادغم في الجزء الخالي كما خطر اعرب ما بعد غير في الاستثناء
 في الغير **فان قلت** هذا مخالف لما قاله الشارح لانه يقول معرب باعرابين وانت تقول باعراب
قلت معنى قول الشارح رحمة الله عليه انه كيف بكيفيتين لمقابلة السابق

قوله ولا يخفى على الفطن العارف الخ اشارة الى الاعتراض على صا الكافية والمفصل حاصله ان
 في عبادة الكافية خلل من وجهين احدهما دخول عبد الله والاخر خروج مثل قائمته ولصري
 والاسبغ لغرض علم النحو الامر بالعكس لان فيه اجمال جانب اللفظ كانه في اللفظ كلمتان الا ترى
 انه كيف بكيفيتين وميل الى جانب المعنى وهو مخالف لغرض النحوى وحاصل الثاني ان في
 عبادة المفصل خلل من وجه واحد وهو خروج قائمته ولصري وفيه ايضا ميل الى جانب المعنى
 اجيب عن الاول انما جعل الامر كذلك تنبيها على ان رعاية المعنى ليس بمتروك في النحوى
 بالكليته والالتوهم ان مجتبه عن الالفاظ المهمة ايضا ومن الثاني ان عبادة المفصل النسب
 لان فيها رعاية اللفظ والمعنى جميعا لانه لما خرج مثل عبد الله عمل اللفظ ولما خرج مثل
 قائمته عمل بالمعنى **فان قلت** لما كان عبارة النسب لا يعجز عدول المعنى عن عبارته
قلت ان في عبادة المفصل انما عمل باللفظ والمعنى بالنظر البادى واما بالنظر الدقيق فلم
 يعمل بواحد منهما لانه لما خرج مثل عبد الله لم يعمل بالمعنى ولما خرج مثل قائمته لم يعمل
 باللفظ **قوله** لو كان الامر بالعكس كان النسب **فان قلت** هذا انما يستقيم في مثل
 قائمته ولصري لا في مثل الرجل فان الجزء الاول منه مبنى على حاله والجزء الثاني معرب كما هو المثل
 لانه كيف بكيفيتين مثل عبد الله فالحكم بانعكاس الامر في جميع ما ذكر ليس على ما ينبغي **قلت**
 ان النسبة الى الجيم مجاز باعتبار الاكثرية **قوله** فانه لا يقال له لفظة واحدة **فان قلت** انه
 ان اريد باللفظة ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الانا دارة من
 الكلمتا وان اريد ماله نوع وحدة لم يخرج من التعريف مثل عبد الله علما لانه واحد بنوع الوحدة
 وهو المعنى العلمي وان اريد خصوص الوحدة بان يعرب باعراب واحد فلا يدل اللفظ عليه **قلت**
 المراد بالوحدة العرفية عند ارباب اللسان فانه لا يقال لمثل عبد الله لفظة ويقال لمثل زيد لفظة
اول قول اللفظة للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة اى لا يجوز فيه الوقف فلا يزد شئ **فان قلت**
 لاشية في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به دفعة من غير الوقف **قلت**
 المراد بالمرق ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين اى فيه لحاظ دفعتين فعبد الله وان
 وجب التكلم به دفعة واحدة بلحاظ العلمية لكن يجوز فيه التكلم دفعتين بلحاظ الاضافة فوجد
 فيه ما يتكلم به مرتين **قوله** وبقي مثل الرجل وقائمته داخل فيه **فان قلت** ان البقاء
 يقتضى سبق الدخول ولا دخول فيما سبق على اللفظة **قلت** انه مسامحة معناه ان اللفظة
 شاملة له **فان قلت** ان الشمول ايضا غير صحيح لان قائمته ولصري ليس لفظة حقيقة
 بل عتبارى باعتبار شدة الامتزاج **قلت** المراد من اللفظة اعم من الحقيقة والمجازى **قوله**
 ولولم يخرج به بتركه النسب **فان قلت** لو ترك المفرد في تعريفه فلا يخرج المركبات
 عن تعريفه مثل ضربوا وضربوا **قلت** انها خارجة عن التعريف لقوله لفظة واحدة

فان قلت فليكن المراد من قوله مفرد اعم من ان يكون حقيقة او مجازا فاخراج صاحب
 الفصل مثل قائمة بقيد المفرد ليس على ما ينبغي **وايضاً** ان قول الشارح لو لم يخرج بتركه
 الخ ليس على ما ينبغي **قلت** لا فائدة في بقيد الافراد مع تعميمه عن الحقيقة والحكمة **فان**
قلت فليكن المراد بالمفرد ما يقابل الجملة فخرج مثل ضرباً وضربوا ودخل مثل قائمة ويخرج
 فاخراج صاحب الفصل مثل قائمة بقيد الافراد وقول الشارح رح لو لم يخرج بتركه الخ ليس
 على ما ينبغي **قلت** هذا غير متبادر من العبارة وحمل اللفاظ على المعاني للتبادر واجب
 في التعريفات **فان قلت** لو ترك لفظ المفرد فلا يخرج الامر نحو ضرب لانه داخل في
 لفظه واحد **قلت** لا يدخل الامر في لفظه لان المنوي لما اسند الفعل فصار كأنه مفعول
 فخرج بقوله لفظه **قوله** واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الخ جواب سوالين احدهما ان
 الكافية مأخوذة من المفصل وصاحب المفصل اخذ الدلالة في تعريف الكلمة فلم يخرجها
 المص رحمه في تعريفها والثاني ان الدلالة اما ان تكون معتبرة في تعريف الكلمة اولا فان كان
 الاول فيلزم ان يكون تعريف المص رحمه قاصراً لعدم اعتبارها في تعريفه وان كان الثاني فذكر
 في تعريف صاحب المفصل لغو فاجاب الشارح عنهما بقوله واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة
 فحصل الجواب ان الدلالة معتبرة في تعريف الكلمة لكن المص اكتفى بالزوم **فان قلت** لا يستلزم
 ان الوضع يستلزم الدلالة لما مر ان الوضع يستلزم حدود الجاء مع انه لا دلالة لها على المعاني
قلت المراد ان الوضع للمعنى يستلزم الدلالة يعني ان البلام في الوضع للمعنى **قوله** لان
 الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر **فان قلت** فليعني هذا يثبت الاتحاد بين
 الدلالة والوضع فكيف يثبت الزوم بينهما **قلت** الاتحاد ممنوع لان المأخوذ في تعريف الوضع
 هو التخصص دون الفهم مطلقا **قوله** لكن الدلالة لا تستلزم الوضع جواب سوال وهو
 كما ان الوضع يستلزم الدلالة كذلك الدلالة تستلزم الوضع فذكر الوضع بعد الدلالة
 في تعريف المفصل مستدرك محصل الجواب ليس بينهما لزوم مساوات بل بينهما لزوم اعم
 لان الدلالة اعم من الوضع فلا تستلزم الوضع لا مكان ان تكون بالعقل او بالطبع **فان**
قلت ان الدلالة وان لم تستلزم الوضع لكن في تعريف المفصل شيء اخر يستلزم الوضع و
 هو قوله مفرد لان الافراد والتركيب فرع الوضع كما مر فذكر الوضع بعده مستدرك **قلت**
 دلالة قوله مفرد على الوضع بطريق الاستلزام وهي مجورة في التعريفات **فان قلت**
 ان دلالة الوضع على الدلالة ايضاً التزامية ومجورة في التعريفات فلم اكتفى صاحب الكفاية
 عن الدلالة بالوضع **قلت** ان الدلالة الالتزامية على نوعين احدهما غير معتبر
 كدلالة المفرد على الوضع لانه دلالة الفرع على الاصل لان الافراد فرع الوضع والاخر معتبر
 كدلالة الوضع على الدلالة لان الوضع ليس فرع الدلالة فالمجور في التعريفات

صحت ترك لفظ المفرد في تعريفه بان يكون في لفظه حاله

هو الاول دون الثاني كما لا يخفى قوله كدلالة لفظ ديز السمع من وراء الجدار على
وجود الالفاظ **وهنا بحث** من وجبت احدهما ان ذكر للمهل بلا فائدة لان
الدلالة على وجود الالفاظ كما يكون بلفظ ديز كذلك بلفظ زيد كما لا يخفى والثاني ان
قيد وراء الجدار يكون لغوال لفظ ديز كما يدل على وجود الالفاظ وراء الجدار كذلك يدل
عليه بلا واسطة **اجيب** عن الاول انه اختار اللفظ المهمل ليتضمن الدلالة العقلية
ولم يختلط بالدلالة الوضعية وعن الثاني انما قال من وراء الجدار لان عند المشاهدة
يكون الدلالة العقلية غير ظاهرة وذلك لانه اذا دل مجموع المشاهدة والعقل على وجود
الالفاظ لا يكون الدلالة العقلية ظاهرة لوجود المشاهدة التي هي اقوى من الدلالة
العقلية والاضعف لضمحل عند وجود الاقوى لان العلم اذا حصل بطريق المشاهدة
كان بداهيا والبداهي لا يمكن استفادته من النظر **فان قلت** عدم وجود الدلالة
العقلية باطل لان العقل علة لوجود علم السامع على وجود السامع فلو لم يكن الدلالة
العقلية موجودة مع وجود العلم يلزم تخلف للعلول عن العلة **قلت** المتجمل تخلف
العلول عن العلة الشخصية والعلة هنا ثبوتية لان العقل كما يكون علة العلم كذلك
المشاهدة علة له **اعلم** ان الدلالة على ثلاثة اقسام وضعية ان كان بسبب جعل المجاعل
وطبيعة ان كان بسبب صدور الدال عند عروض حالة مقتضية له وعقلية ان كان لغير
ذلك كدلالة الاثر على المثر **قوله** وهي اسم وفعل وحرف **فان قلت** الكلمة لا
تخلو اما موجودة او معدومة فان كان الاول فيكون الكلمة على اربعة اقسام وان كان
الثاني فيلزم انقسام للمعدوم الى الوجود **قلت** انها موجودة في الذهن معدومة
في الخارج فلا يلزم شئ مما ذكر **فان قلت** ضمير لا يخلو اما راجعة الى لفظ الكلمة
او الى مفهومها لا سبيل الى الاول لان لفظها اسم بدليل دخول اللام عليها فيلزم انقسام
الشئ الى نفسه والى غيره ولا الى الثاني لان مفهومها مذكر لا تابع للفظ في التذكير
الراجع والمرجع **قلت** الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم باعتبار المفهوم او
نقول ان الضمير راجع الى المفهوم ولا نسلم ان المفهوم مذكر لانه تابع للفظ في التذكير
والتانيث فاذا كان لفظ الكلمة مؤنثا فكذلك مفهومها **فان قلت** المفهوم ح وقم
محموما عليه والمحكوم عليه من خواص الاسم فيلزم المحل والمذكور وهو الانقسام الى
نفسه والى غيره **قلت** المحكوم عليه في الاصطلاح هو اللفظ المعبر عن ذات العلوم
عليه وهو هنا ضمير وهو ليس بمقيم **قوله** اي منقمة وهذا جواب سؤالي الاول ان المطابقة بين
المبتدأ والخبر من وان لم يكن الخبر مشتقا وهما لم يوجد لان المبتدأ مؤنث والخبر مذكر وهما اسم
والثاني ان كلمة من حيث هي ليست باسم لا فعل لا حرف بل هي اعم منكوا احد منها كيف يستقيم الحمل الثاني

ان الالفاظ في ان الضمير اذا دل برين المرجع والخبر في غاية التجرد والى معنى ان يقال هو موضع في اوتقال اسمة

موضع اسم والرابع ان الجمع مجزئ الجمع كالجمل بلفظ الجمع فعلم منه ان الكلمة هي مجموع هذه الاقسام الثلاثة وليس لامر كذا ذلك والخامس ان لا يصح حل اسم على قوله هي لانه يلزم حل الخاص على العام وهو باطل والسادس ان قوله هي مبتدأ فخبيره لا يجزئ اما قوله اسم فقط او مجموع قوله اسم وفعل وحرف فعلم الاول يلزم حل الخاص على العام وعلى الثاني يلزم حل المتعدد على الواحد فاجاب الشارح بقوله اي منقمة الخ بمحصل الجواب ان قوله هي مبتدأ وخبيره محذوف اي منقمة فحصلت النقطة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتانيث وكذا حصل رعاية الخبر لان الخبر مونث وكذا لا يلزم حل الخاص على العام لان قوله اسم ليس مجزئ وكذا لا يرد الباقي **فان قلت** من اين علم ان خبره منقمة **قلت** انه علم من ذكر الاقسام وهي اسم وفعل وحرف **فان قلت** من اين علم انها من اقسام الكلمة فلتكن حكما من احكامها **قلت** انه علم من باب المصداق لان المصنفين ان يذكروا التقسيم بعد التعريف فعلم انها اقسام وليست بحكم من احكامها ويمكن ان يجاب عن الثالث انه انما عدل عن رعاية الخبر لنكتة وهي الاشارة الى ان الاقسام انما هي للكلمة ولو ذكر الضمير لتوهم انها اقسام اللفظ لا للكلمة مع ان اللفظ غير منحصر فيها **فان قلت** اللفظ للوصف بالوضع لا يكون الا كلمة فتلك النكتة حاصلة على تقدير تذكير الضمير ايضا **قلت** جاز ان يتوهم عود الضمير الى مطلق اللفظ لان المبتدأ اذا كان مذكورا كان المطلق ايضا مذكورا **ويمكن** ان يجاب عن الرابع ان قولهم الواو والجمع لا يريدون ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معاني حالة واحدة بل ارادوا انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما او في كونهما حكيتين او غيرها **قوله** الى هذه الاقسام الثلاثة وهذا جواب سوالين احدهما انه لما كان كلمة هي مبتدأ محذوف والخبر فالاشتغال بقوله اسم وفعل وحرف اشتغال بما لا يعنى والثاني ان التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الجزئيات كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والبقرة والثاني تقسيم الكل الى الاجزاء كتقسيم السكبين الى الماء والخل والصل فهذا التقسيم من اي قبيل فاجاب الشارح عنها بقوله الى هذه الاقسام الثلاثة بمحصل الجواب انه ليس اشتغال بما لا يعنى بل بيان الاقسام ولما اطلق الشارح عليها الاقسام علم انه تقسيم الكل الى الجزئيات لان اطلاق القسم لا يكون الا على الجزئ **فان قلت** لا بالاقسام لا يخلو اما ان يراد الاقسام الاولى او الاهم من الاولى والثانية فاما كان الاول فلو ان كان الثاني فارقت الاثنان حصلا من التقسيم الاول والاثنان من الثاني **قلت** ليس المراد الاولوية ولا الثانية بل المراد الاقسام المختلفة والاختلاف بين القسم الاول من التقسيم الاول وبين القسمين من التقسيم الثاني كما لا يخفى على ذوي الافهام **قوله** ومنعصر فيها جواب سوال

له يعني على تقدير تذكير الضمير ان يكون الاقسام الكلمة لان اللفظ الموصوف بالوضع ليس الا الكلمة ٢٠ منه

٢١ اي بالنسبة الى ما بعدهما ٢٢ من رحمة الله تعالى عليه ٢٣

٢٤ بالنسبة الى ما قبلها ٢٥ من رحمة الله تعالى عليه ٢٦

وهو ان الدليل المذكور في عبارة المصنف رحمه لا يخلو اما ان يكون للحصر او للتقسيم لا سبيل
 الى الاول لان دعوى الحصر غير مذكورة في عبارة المصنف فكيف التي يدل عليه ولا الى الثاني
 لان التقسيم ضم قيود مختلفة الى امر مشترك فهو ليس لا التصوير المحض فلا يحتاج الى الدليل
 وايضا ان اللام في قوله لا هنا جارة وهو مقتضى المتعلق فتعلقه لا يخلو اما من الافعال العامة
 او الخاصة فعلى الاول فسد المعنى وعلى الثاني يثبت الاهتمام في المتعلق يحصل الجواب ان
 الدليل للحصر ودعوى الحصر وان لم يكن مذكورا صريحا لكن مذكورة ضمنا اي منحصرة فيها
 والقراءة عليه انه محل التقسيم والغالب فيه الانحصار وهو يصلح لتعلق الجار والجرور فلا يثبت
 الاهتمام في المتعلق وهنا بحث وهو ان الحصر عبارة عن الامر الدائرين النفي والاثبات ولا
 يكون مجزئا القسم اخرو هذا التقسيم ليس بدائرين النفي والاثبات فكيف يصح قوله منحصرة فيها
 الحصر غير مستقيم لان الحرف هو ان لا تدل على معنى في نفسه بل تحتاج الى ضم كلمة اخرى مع ان
 العقل يجوز ان تكون كلمة لا تحتاج الى ضم كلمة اخرى في الدلالة على مضاهيل تحتاج الى قرينة
 عقلية او غيرها من الامور العقلية لا الى كلمة اخرى اجيب عن الاول ان قولهم دائرين النفي والاثبات
 اي يصح فيه ان يكون دائرين النفي والاثبات وهناك ذلك لان تقديره وهي لما اسمها وليس باسم
 فاما فعل او ليس بفعل وعن الثاني ان القسم المذكور المفروض داخل في الاسم والفعل فان المراد
 من قوله في نفسه هو ان لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى اليه سواء كان محتاجا الى ضم غير الكلمة من
 الامور العقلية او لا ولكن الواقع انه لا يحتاج الى شئ اصلا ولكن التقسيم لا دخال الامر العقل
 لا عباس فيه واعلم ان الحصر في اللغة المنع ولهذا سميت القلعة حصارا لانها ممانعة عن غلبة
 العدو وفي الاصطلاح على اربعة اقسام عقلية ان كان الجزم بالا فحصر حاصل لا بجزم ملاحظة
 الاقسام من غير استعانة امر اخر كحصر الشئ في الوجود والمعدوم فان من البين ان كل شئ
 اما موجود او معدوم وقطعي ان كان مستقادا من دليل يدل على امتناع ضم اخر كحصر الشئ
 في الواجب والسكن والممتنع فالعقل يجوز قسم اخر من اجتماع الاقسام الثلاثة لكن الدليل
 يبطله وهو اجتماع النقيضين واستقالي ان كان حاصل بالتبعية والاستقراء كحصر ابواب التنكر
 المجرد في الستة وجعل ان حصل من ملاحظة التمايز التي اعتبرها القاسم قوله لما كانت موجودة
 جواب سوالين احدها ان قوله اولاً منقسم الى قسمين احدها ما لا يدل على معنى في نفسها
 والاخر ما لا يدل على معنى اصلا فلا يصح قوله الثاني الحرف لان الثاني ليس بحرف من كل
 وجه بل القسم الاول من الثاني هو الحرف وهو ما لا يدل على معنى في نفسها والثاني ان
 الدلالة غير مذكورة في تعريف الكلمة فايراد الدلالة في الدليل غير صحيح فاجاب السامع
 عن الاول بقوله لما كانت موضوعة فالقسم الذي لا يدل على المعنى اصلا خارج عن المقسم لعدم الوضع
 فيها وعن الثاني بقوله والوضع يستلزم الدلالة فتكون الدلالة مذكورة التزاما قوله في جواب سوال

فان

في الحصر على اربعة اقسام

وهو ان قوله لما كانت موضوعه شرط وقوله اما ان تدل جزمه والجزء لا يكون الا جملة وان تدل بتاويل
 الدلالة مصدق وهو مفرد محصل الجواب ان قوله ان تدل بجزم للبنداء تقديره في اما ان تدل
فان قلت لما كان قوله ان تدل خبر المبتداء المحذوف وهو قوله في فعله هذا لا يعلم حل قوله
 ان تدل على قوله هي لانه بتاويل المصداق نسبة بين الدال والمدلول وضمير هي راجع الى الكلمة وهي
 طرف النسبة فيلزم حل النسبة على الطرفين وذا باطل **قلت** ان قوله ان تدل خبر مبتداء
 اخذ تقديره اما من صفتها فالمبتداء مع الخبر خبر المبتداء الاول اعني قوله في واليه اشار الثاني
 بقوله اما من صفتها **فان قلت** ان كلمة من بمعنى البعض مضاف الى الصفة مبتداء وقع موقع
 الموضوع والوصف اذا وقع في موضعه اريد منه الذات فلا يعلم حل قوله ان تدل عليه فيم **قلت**
 هذا فيما اذا وقع ما صدق عليه الوصف في موضعه واما اذا وقع لفظ الصفة في موضعه فلا يراعى
 الذات **فان قلت** الموضوع ليس لفظ الصفة بل لفظ البعض لان من بمعنى البعض **قلت** لفظ
 البعض اذا اضيف الى الشئ له حكم المضاف اليه **فان قلت** الموضوع والمحول لما كان كلاهما من
 الصفات فلا يعلم حل هذه الجملة على قوله هي لانه يلزم حل الوصف على الذات **قلت** الجملة اذا وقعت
 خبر لا يحل على المبتداء بل لا بد فيه من عائد فقط بل المحل في الخبر المفعول وقال البعض ان قول الشارح
 من صفتها جواب سوال وهو ان كحرف من الحروف المشبهة بالفعل وها اسمها وان تدل خبرها
 ولا يعلم المحل في حمل ان تدل على اسم ان لانه يلزم حل الوصف على الذات لكن هذا نظر الباء
 واما بالنظر الدقيق فليس كذلك لان الضمير في لانه اسم ان وخبرها قول الشارح لما كانت موضوعه
 الخ وقوله ان تدل جزاء لقوله لما كانت موضوعه لانه لو لم يكن جزاء للشرط لم يجز ان تدل في ان ذكره
 لاجل ان جزاء الشرط لا يكون الا جملة **فان قلت** ما الوجه للشارح انه عدل في صحة حل ان تدل
 على قوله في من اجوبة الشارح الهندس وغاية التحقيق والرضى حيث قال الهندس معنى قوله في
 اي فخالها او دلالتها وقال صاحب غاية التحقيق ان تدل بتاويل المصداق والمصدق اسم الفاعل
 وقال الرضى ان بمعنى ذودلالة وقال الشارح اما من صفتها **قلت** ان في اجوبتهم خلا

ح اب سوال وهو انه لما كان قوله ان تدل خبر مبتداء محذوف اعني قوله في فعله هذا لا يعلم حل قوله ان تدل على قوله هي لان ضمير
 هي راجع الى الكلمة وهي ذات وان تدل بتاويل الدلالة وصف فيلزم حل حرف الوصف على الذات محصل الجواب ان قوله
 ان تدل خبر مبتداء اخر اعني من صفتها فالمبتداء الثاني مع الخبر خبر المبتداء الاول اعني قوله في **فان قلت** فعله هذا
 لا يعلم حل ان تدل على المبتداء الثاني اعني من صفتها لان من بمعنى البعض وهو الذات فيلزم حل حرف الوصف على
 الذات **قلت** لفظ البعض اذا اضيف الى الشئ يكون له حكم ما اضيف اليه **فان قلت** لفظ البعض الموضوع والمحول لما كان
 كلاهما من الصفات فيلزم حل الوصف على الذات اعني في قلت الجملة المركبة من الوصفين قوة يعيها على الذات لا الجملة
 المحلوطة من الشرط **قلت** قوله فلا يراعى منه الخ لان المقصود من الوصف بتاويل الوصف فلا كان المراد منه الذات فكيف يمكن
 الوصف **قلت** من جزم الله تعالى **قلت** بمعنى البعض الخ وهو ليس بصفة بل هو ذات من جزم الله تعالى
قلت قوله له حكم المضاف اليه الخ والمضاف اليه هنا صفة فيكون لفظ البعض هنا صفة باعتبار ما اضيف اليه **قلت** من جزم الله

اما فی جواب السئد فلانه لا یناسب بالتقسیم لانه للکلمة لالحالها وصفتها والیض لا یصح قوله الثاني الحرف
 لانه علی هذا الثاني لیس مجرد بل حال الحرف والیض لا یصح حصر حالها فی الدلالة وعدمها لوجود الوجود
 الاخری کالاتزان وعدمه بخلاف ما قال الشارح الجامی لان من التبعض فی قوله من صفتها والیض
 علی هذا یلزم التقدير قبل الاحتیاج لان الخلل جاء من حل الخبر علی المبتداء قال انشأ هو التقدير
 فی جانب الخبر لا فی جانب الاسم فهو کتعمد الحذف قبل الوصول الی الماء واما تقدير الشارح فهو فی جانب
 الخبر بقریة ذکر قوله من صفتها بعد کلمة اما واما فی جواب الغایة فلانه یلزم المجاز فی الجواز لان ان
 تدل بمعنى الدلالة والدلالة بمعنی الدال واما فی جواب الرضی فلان تقدير ذو مخالف من متعص
 زیادة ان لان ان لتاویل الذات بالمصدر واذ اقترب المصدر بلفظ ذو ویکون المراد منه ذوالدلالة
 بمعنی صلا الدلالة وصاحب الدلالة هو الذات **فان قلت** لاحیطة الی تقدير الشارح ولا الی
 غیره فانه فرقی بین المصدر الصریح والمصدر التاویلی بان الاول مجرد عن الذات والثانی غیر مجرد
 لانه عبارة عن الحدث واللبنة الی الفاعل فیعم الحل **قلت** لا نسلم انه غیر مجرد عن الذات والا یلزم
 كون الشئ الواحد مسندا الی الفاعل ومسندا الیه فی مثل قولهم اعجبنی ان ضرب ب زید عمر واد
 ذاباطل **فان قلت** ان فی تقدير الشارح الیض خل لان مقصودنا تقسیم الکلمة الی اسم وفعل و
 حرف ولما قدر قوله من صفتها یكون التقسیم لصفتها **قلت** مقصودنا تقسیم الکلمة اما باعتبار
 نفسها ولما باعتبار صفتها لان مقصودنا تقسیمها باعتبار نفسها کما لا یخفى **قوله** کاشن في
 نفسها **فان قلت** ما الوجه للشارح رحمه الله انه عدل من الرضی حیث قال ان قوله في نفسها
 متعلق بتدل **قلت** ان في ما قاله الرضی ارتکاب المجاز وهو کون في بمعنى الباء او بمعنى علی
 لان کلمة في لا تقع صلة للدلالة **فان قلت** ان التقدير ایضا خلاف الاصل فلم یختار الشارح
قلت ان متعلق الجار والمجرور اذا کان من الافعال العامة فتقدیریه شائع حتی کاد الی الوجه
 کما لا یخفى **فازقلت** لم عدل لشارح رحمه الله عن الهمدی حیث قال کاشن برسم خط النصب وهو
 اللف ولم یات الشارح رحمه الله باللف **قلت** لو کان منصوبا لکان حالاً من المعنی والحال قید للعامل
 والاصل فی التعریف العموم والاطلاق **فازقلت** علی تقدير الجار ایضا قید لان الصفة قید للمفرد
قلت المراد بالقید هو القید الاصطلاحي وهو ما یكون ما خذ في مفهومه ولا شک انه ما خذ
 فی تعریفه حیث قال لشارح رحمه الله ما یبین هیئة الفاعل والمفعول به من حیث هو فاعل ومفعول
 والحیثیة للتقید **ونقول** الحال قید للعامل وهو الدلالة ههنا فیکون الدلالة مقیدة
 باعتبار المعنی فی نفسها مع انها غیر مقیدة بخلاف الصیغة لانها لیست قید للعامل
 لانه بخلاف تقدير الهمدی لانه قدر فی جانب المبتداء فیکون تقسیم الحال کلمة وتقدر الشارح رحمه الله فی جانبنا تقسیم الکلمة لکنها اعم
 من ان یكون باعتبار الذات او باعتبار الصفة ۱۲ منه رحمه الله

فارقلت لما قال على معنى والمعنى ما يقصد بشئ فينفي ان يتلق الجار والمجرور يقصد
المفهوم من المعنى قلت ان قوله في نفسها صفة والمجرور لا يقع صفة لشئ الا
باعتبار المتعلق فلا يصح تعلقه بالمعنى قوله والمراد بكون المعنى في نفسها جواب سؤال وهو انه
لا يصح ظرفية الكلمة للمعنى لان الظروف على نوعين زمان ومكان والكلمة ليست بواحدة منهما
محصل الجواب ان كلمة في بمعنى الباء كما قال لشارح رح ان تدل عليه بنفسها فان قلت
هذا مخالف لما مر ان ان فيه ارتكاب المجاز وهو خلاف الاصل قلت ارتكاب المجاز لا يجوز الا
عند الحاجة والحاجة سابقا للمكان متعلق اخر وهو كائن وهنا مست الحاجة اليه لعدم صحة
الظرفية فان قلت لا حاجة هنا الى المجاز لصحة الظرفية بان يراد من الظروف ظرف اعتباري
لا حقيقة قلت ارادة الظروف الاعتباري ايضا مجاز فلا ربحان للمجاز على المجاز فان قلت
كون المعنى في نفسها صفة المعنى ودلالة الكلمة عليه بنفسها صفة الكلمة فيهما تباين فلا يصح تمييز
احدهما بالآخر لقوله والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها قلت هذا الوصف
باعتبار حال متعلق الموصوف لا باعتبار حال نفس الموصوف او نقول ان كوز المعنى وان كان
صفة للمعنى لكن كوز المعنى وان كان صفة للمعنى لكن كوز المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة
كما صرح به العلامة التفتازاني في المطول فان قلت هذا مخالف لما قال السيد السند في
حواشي المتوسط حيث قال ان كوز المعنى في نفسها ايضا صفة المعنى قلت هذا على تقدير
ان يكون معنى قوله ان تدل عليه بنفسها اي كوز المعنى مدلول عليه بنفس الكلمة اي ان يكون
المصدر مبنيا للمفعول فيكون صفة المعنى فان قلت يفهم من قوله ان تدل عليه بنفسها
ان الدلالة على المعنى اعتبار نفس الكلمة لا باعتبار الوضع وليس الامر كذلك قلت ليس
للمراد من قوله ان تدل عليه بنفسها الاحتراز عن الوضع بل عن انضمام كلمة اخرى اليها
فان قلت انه يلزم التكرار في عبارة للمدلول ان المراد بكون المعنى في نفسها كوز المعنى مدلول
عليه وهو بعينه معنى قوله ان تدل على معنى وايضا ان الغرض من قوله في نفسها الاحتراز عن
الحرف ولما كان معنى قوله في نفسها كوز المعنى مدلول عليها لا يحصل الاحتراز عن
الحرف قلت ان التكرار ممنوع لان معنى قوله ان تدل على معنى كوز المعنى مدلوله
الكلمة مطلقا سواء كان في نفسها او بانضمام امر اخر ومعنى قوله في نفسها كوز المعنى
مدلول عليها بنفسها اي من غير حاجة الى انضمام امر اخر فلا يلزم التكرار في عبارة للمدلول
وبهذا ظهر الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا فتأمل قوله او من صفتها ان لا تبدل فان قلت

له اي الدلالة بمعنى المدلول وهو صفة المعنى ١٢ منه معنى عنه ١٢

له لانه لما كان معنى قوله في نفسها كوز المعنى مدلول عليها بنفسها من غير حاجة الى انضمام امر اخر ثبت

الاحتراز عن الحرف ١٣ منه رحمه الله تعالى ودر عليه شايب غفر الله له يا اله العالمين ١٤

لا حاجة الى ازياء قوله ومن صفتها هنا لان ازديادها سابقا ليصل الحمل والحمل هنا صحيح لانه
سالبة وهو غير على الذات نحو زيد لا يجرو زيدا لا عالم قلت ازدياده لمجرد الموافقة لما سبق
لا لصحة الحمل قوله بل على معنى يحتاج الى انضمام كلمة اخرى ^{في الدلالة عليه} فاز قلت لوقالوا انضمام امر اخر لكان
اشمل فان همزة الاستفهام يحتاج اليه انضمام الكلام ^{في الدلالة عليه} وكذلك ا حروف الشرط قلت انه ان كان باقل
المتيقن او نقول ان المراد بالكلمة اعم من ان يكون مستقلة او في ضمن الكلام قوله القسم الثاني جواب
سؤال وهو ان الثاني صفة الكلمة وهي مؤنث فالمناسب ان يقول المصرح الثانية فحصل الجواب ان
ان موصوفه القسم لا الكلمة فان قلت لمقدم الحروف مع انه مؤخر في المدعى والدليل جميعا
قلت انه عدمي والعدم مقدم على الوجود او نقول انه مفرد والمفرد مقدم على المركب قوله
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها فاز قلت العدم لا يقع مفهوما للماهية قلت هذا تعريف
رسمي لا حقيقي فاز قلت الفعل ايضا لا يدل على معنى في نفسها لان الماخوذ في النسبة وهي
محتاجة الى الطرفين قلت معناه ما يدل على معنى في نفسها صلا على معناه المطابق ولا
على معناه التضمني والفعل دال على معناه التضمني بنفسه اعني الحدث فاز قلت فخله هذا تحقق
المعنى التضمني للفعل بدون المطابق قلت لا نسلم انه تحقق التضمني بدون المطابق لانه كما
كان للفعل معناه التضمني كذلك يكون للفعل معناه المطابق وهو الحدث والزمان والنسبة لكن
اختلفت في الصفة وهي الدلالة في نفسه وهو غير مفضل ^{في الدلالة عليه} ونقول انه وان لم يوجد معناه المطابق
على هذا التقسيم لكن للفعل تقسيم اخر باعتبار وجوده وجد المطابق وهو ان الفعل دل على الحدث باعتبار ما له
وعلى الزمان باعتبار صفة ^{في الدلالة عليه} المعنى المطابق المدلول عليه في نفسه قوله اعني الابتداء والانتهاؤ
فاز قلت ان كل واحد منهما اسم فيكونان مستقلين فلا يكون معنى من والى قلت اللام للهد
اي الابتداء والاضاف فلا يكون مستقلا قوله سرت من البصرة الى الكوفة فان قلت ان الدال
على الابتداء والانتهاؤ لا يخلو اما من والى او البصرة والكوفة او المجموع فان كان الاول فلا يكونان
حرفين لا استقلالهما في الدلالة وان كان الثاني فلا يكونان معنى هما بل البصرة والكوفة وان كان الثالث
فكذلك لا يكونان معنى هما بل المجموع او المجموع غيرهما قلت الدال من والى لكن بواسطة البصرة والكوفة
فاز قلت لم يسمي هذا القسم حرفا قلت الحرف في اللغة الطرف يقال جلست حرف الوادي اي طرفه
وهو ايضا في الطرف فاز قلت هذا منقوض بقولنا زيد في الدار لان كلمة في وقعت في الوسط قلت
المادة من الطرف جانب مقابل للاسم والفعل فان قلت فخله هذا ينبغي ان ليس الاسم والفعل
ايضا حرفا لانها ايضا في جانب مقابل للحرف قلت لا يشترط الاطراد في وجه التسمية فان قلت
ان الحرف كما يقع مقابل الاسم والفعل كذلك يقع مقابل الكلام فينبغي ان يقول الشاعر

له وهو ايضا في الطرف آه المراد من وقوعه في الطرف مع كونه مستقلا كسندك اليه لا انه لا يقع في وسط الكلام ١١ نقيب احمد غفرله الديوبندي ١٢

مع بدون المطابق وتحقق التضمن بدون المطابقة مستحيل ١٢ كما حققه في ١١ مع عدم ١١ نقيب احمد غفرله ١٢

من غیر نظر الی کونه تضمینا او مطابقتیا قوله ای حین یفهم ذلك المعنى فان قلت ان
الذهن امر بسیط فكيف یفهم الحداث والاقتران جميعا والیض المتبادر من الباء فی قوله باحد
الازمنة السببية بقربانية قوله فی بحث الكلام بالاسناد فعلی هذا یقترن به شئ اخر غیر الزمان
قلت فی الجواب عن الاول الفهم لاحد هو الآخر مقارن له وعن الثاني الباء للمصاحبة
بقربانية المتعلق لانه یتعلق بیقترن والباء اذا وقعت صلة الاقتران يكون بمعنی المصاحبة
قوله الثاني الاسم فان قلت لم یسم هذا القسم بالاسم قلت انه مأخوذ من السم وهو
العلو ولا شك انه عال علی اخویه فان قلت لم یترک عن المتماثلین بالآخرین قلت لان بین
الآخرین مماثلة من حیث انهما من اب و ام واحد فکذا بین المتماثلین لانهما من قسم واحد
قوله حیث یترب من الكلام فان قلت لا یترب الكلام من الاسم الواحد قلت معناه
یترب من الكلام ای من نوع الاسم وحدث نحو زید قائم قوله وقيل من الوسم یعنی
انه مثاله واوی لانه ناقص وهو من ذهب الکوفیین وانما اوردہ بلفظ القیل اشارة الى ضعف
مذهبهم ووجه الضعف ان الفعل الیضا علامة علی معناه ووجه التسمية وان لم یجب ان يكون
مطرودا ولكن الاولى ان یمتاز عن مقابله والیض ان ابنية اشتقاق الاسم نحو سمي لیسمی
اسماء تدل علی انه ناقص لامثال لانه لو كان مثالا لقیل فی امثلة اشتقاقه وسم لیسم سما
فان قلت فیکن فی ارتکاب القلب بان يكون فی الاصل وسما ثم نقل الواو الى موضع
اللام فصار سمو ثم حذفت الواو وعوض عنه المزة فی الاول فصار اسم قلت القلب خلا
الاصل فلا یعتبر للعارضته قوله والاول الفعل فان قلت لم یسمی هذا القسم بالفعل قلت
الفعل فی اللغة عبارة عن المصدر فیسمی الفعل الاصطلاحی باسم المصدر التسمية الکلی بهم
الجزء اول تسميته الدال باسم المدلول اول تسميته المتضمن باسم المتضمن فان قلت یمخرج عنه الافعال
الناقصة لانها منسجمة عن الحدث والیض لیشکل بالمشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول الجید
عن الاول انه تضمنت الفعل باعتبار اصل الوضع وعن الثاني انه لا یشترط الاطراف فی وجه التسمية
وهنا بحث وهو ان الكلمة حبش الاسم والفعل والحرف ففصل کل واحد منها لا یخلو اما كلمة
اولا كلمة اذ لا واسطة بينهما لا سبیل الى الاول لانه یزید الشئ بما یساویه ولا الى الثاني لامتناع
اجتماع النقیضین قلت مفهوم الלא كلمة كما یصدق علی نقیض الكلمة کذا لا یصدق علی شئ اخر
نقیضها فالاقتران مثلا فصل فان قلت مورد القسم كلمة وكل كلمة اسم وفعل وحرف فالمراد
اما اسم او فعل فیلزم تقییم الفعل لنفسه والی غیر قلت ان اردت قولک كل كلمة كل فرد
من الكلمة فلا یثبت اتحاد احد الاوسط لان الكلمة فی الصغری کلیة وان اردت ان الاعم فلا
سئل صدق الکبری لان الكلمة من حیث هی لیت باسم ولا فعل ولا حرف فان قلت
لا یجوز حکم هو بان الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة لان الكلمة اعم من الاسم والفعل والحرف

فلو كان الاسم كلمة يلزم ان يكون الخاص لفسر العام قلت انما يلزم لو كان معنى الحرف ان الموضوع
 لفسر المحمول او بالعكس وليس الامر كذلك بل معناه ان ما صدق عليه الموضوع يصدق عليه المحمول و
 لا يتمتع ان يصدق الخاص والعام على شيء واحد فان قلت لا شئ من الكلمة التي هي مورد
 القسمة مشخصة لانها كلية وكل موجود مشخص فلا شئ من الكلمة موجودة في الخارج ولكن الكلمة
 جزء من افرادها للوجود في الخارج فيكون الكلمة موجودة في الخارج ولا موجودة فيه قلت لا
 نعم ان الكلمة التي هي جزء من افرادها هي الكلمة التي كانت مورد القسمة فان الجزء حقيقة الكلمة
 فقط والمورد هو الحقيقة مع قصد الكلية وبنيها تغاير فان قلت كل واحد من الاسم والفعل الجزئ
 يجب ان يكون منقما الى الاقسام الثلاثة لان الانقسام الى الاقسام الثلاثة لازم للكلمة والكلمة
 لازمة لكل واحد منها لزوم الجزء لكل ولازم لازم الشئ لازم لذلك الشئ قلت لانهم ان
 الانقسام لازم للكلمة التي هي جزء منها وانما هو لازم للكلمة الكلية التي هي حقيقة الكلمة مع قصد
 الكلية فان قلت الكلمة صادقة على الفعل ولا شئ من الاسم بصادق على الفعل ينتج
 من الشكل الثاني لاشئ من الكلمة باسم وهو صادق فان قلت يجب ان يصدق الفعل
 على جميع اقسام الكلمة لانه لو لم يصدق عليه لصدق عليه نقيضه لامتناع التلوه عنهما فيصدق
 لا فعل على الفعل وهو محال قلت لا نسلم امتناع التلوه عنهما لانه ان يصدق الفعل على بعض الكلمة
 والا فلا فعل على بعض الآخر على ان نقيض الوحدة الكلية انما هي السالبة الجزئية وهو ان كل فعل
 يصدق على اقسام الكلمة ونقيض ذلك بعض الفعل ليس بصادق على اقسام الكلمة قوله وقد
 علم بذلك كل واحد منها وانما قال علم ولم يقل عرف لان جرت العادة باستعمال العلم لا العلم
 الكلي والمركب والمعرفة لا ادراك الجزئي والبيسط وهما ادراك المركب لانه مركب من الجلس وفصل
 والواو للعطف على المنصرفة بصيغة المجهول للفهوم من سكوة المصدر قبل دليل الحصر والعطف على
 العلم بالاخصار الذي يفيد الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير
 محتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحالية على هذا التقدير لا اتحاد الزمان بين
 الحال وعامله لان زمان العلم بالحد ومقارن بزمان العلم بالاخصار بخلاف التقدير الاول و
 هو قد يرفض الانحصار لان زمان العلم بالحد وموخر من نفس الحصر ووجهه
 فان قلت ان الاشارة لا يكون الا الى المحسوس ووجه الحصر ليس منه واليها الاشارة بذلك
 لا يكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينفي ان يقول بهذا موضع ذلك واجيب عن
 الاول انه لما اتفق بكسالة الوضوح فكانه المحسوس وعن الثاني انه لعظمة شأنه كانه بعيد
 لان اللازم مع العظام البعد بالنظر الى الابتداء كقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه
 اشارة الى الفاتحة فان قلت ان الدليل من جملة التصديقات والمحد من جملة
 التصورات فيلزم حصول التصور من التصديقات وذا باطل قلت هذا انما لا يجوز

ان قوله ان يكون الاسم كلمة يلزم ان يكون الخاص لفسر العام قلت انما يلزم لو كان معنى الحرف ان الموضوع لفسر المحمول او بالعكس وليس الامر كذلك بل معناه ان ما صدق عليه الموضوع يصدق عليه المحمول و لا يتمتع ان يصدق الخاص والعام على شيء واحد فان قلت لا شئ من الكلمة التي هي مورد القسمة مشخصة لانها كلية وكل موجود مشخص فلا شئ من الكلمة موجودة في الخارج ولكن الكلمة جزء من افرادها للوجود في الخارج فيكون الكلمة موجودة في الخارج ولا موجودة فيه قلت لا نعم ان الكلمة التي هي جزء من افرادها هي الكلمة التي كانت مورد القسمة فان الجزء حقيقة الكلمة فقط والمورد هو الحقيقة مع قصد الكلية وبنيها تغاير فان قلت كل واحد من الاسم والفعل الجزئ يجب ان يكون منقما الى الاقسام الثلاثة لان الانقسام الى الاقسام الثلاثة لازم للكلمة والكلمة لازمة لكل واحد منها لزوم الجزء لكل ولازم لازم الشئ لازم لذلك الشئ قلت لانهم ان الانقسام لازم للكلمة التي هي جزء منها وانما هو لازم للكلمة الكلية التي هي حقيقة الكلمة مع قصد الكلية فان قلت الكلمة صادقة على الفعل ولا شئ من الاسم بصادق على الفعل ينتج من الشكل الثاني لاشئ من الكلمة باسم وهو صادق فان قلت يجب ان يصدق الفعل على جميع اقسام الكلمة لانه لو لم يصدق عليه لصدق عليه نقيضه لامتناع التلوه عنهما فيصدق لا فعل على الفعل وهو محال قلت لا نسلم امتناع التلوه عنهما لانه ان يصدق الفعل على بعض الكلمة والا فلا فعل على بعض الآخر على ان نقيض الوحدة الكلية انما هي السالبة الجزئية وهو ان كل فعل يصدق على اقسام الكلمة ونقيض ذلك بعض الفعل ليس بصادق على اقسام الكلمة قوله وقد علم بذلك كل واحد منها وانما قال علم ولم يقل عرف لان جرت العادة باستعمال العلم لا العلم الكلي والمركب والمعرفة لا ادراك الجزئي والبيسط وهما ادراك المركب لانه مركب من الجلس وفصل والواو للعطف على المنصرفة بصيغة المجهول للفهوم من سكوة المصدر قبل دليل الحصر والعطف على العلم بالاخصار الذي يفيد الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير محتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحالية على هذا التقدير لا اتحاد الزمان بين الحال وعامله لان زمان العلم بالحد ومقارن بزمان العلم بالاخصار بخلاف التقدير الاول و هو قد يرفض الانحصار لان زمان العلم بالحد وموخر من نفس الحصر ووجهه فان قلت ان الاشارة لا يكون الا الى المحسوس ووجه الحصر ليس منه واليها الاشارة بذلك لا يكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينفي ان يقول بهذا موضع ذلك واجيب عن الاول انه لما اتفق بكسالة الوضوح فكانه المحسوس وعن الثاني انه لعظمة شأنه كانه بعيد لان اللازم مع العظام البعد بالنظر الى الابتداء كقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه اشارة الى الفاتحة فان قلت ان الدليل من جملة التصديقات والمحد من جملة التصورات فيلزم حصول التصور من التصديقات وذا باطل قلت هذا انما لا يجوز

اذا كان بطريق الكسب والنظر بخلاف ما اذا كان بطريق اللزوم بان كان التصور لازم للتصديق
 او نقول ان التصديق ههنا حصل من التصديق لان قولنا حد الاسم كذا واحد الفعل
 كذا اشتمل على الحكم فان قلت العلم يقتضي المفعولين فما مفعولاه ههنا قلت احدهما قوله
 بذلك والاخر قوله حد كل واحد جعل مفعول مالم يسم فاعله لعلم فان قلت انه يتعدى
 الى المفعولين بنفسه فلا يصح ازدياد الباء في قوله بذلك قلت انها زيدت لتقوية العمل فان
 قلت ان زيادة حرف الجر لتقوية العمل جائز في معمول شبه الفعل لا في معمول الفعل كما قال
 عبد الخفور اجيب عن اصل الاعتراض ان المراد من قوله علم حد كل واحد منها انه علم ان اسم
 كذا والفعل كذا والحرف كذا فيكون قوله حد كل واحد منها قائم مقام المفعولين لان اسم ان و
 خبرها يقوم مقام المفعولين كما قال الشارح في بحث افعال القلوب فان قلت اضافة الكل
 الى واحد لا يخلو اما لامية او بيانية او ظرفية لا سبيل الى الاول لانه يقتضي للفاصلة ولا مغايرة
 ههنا لان الكل لاحاطة الافراد واحد وايضا انه يقتضي صحة اظهار اللام ولا يصح ههنا لان الكل
 لازم الاضافة فلو ظهر اللام الفاعل عن الاضافة ولا سبيل الى الثاني لانه يقتضي صحة الحمل ولا يصح
 المحل لان الواحد جزء الكل ولا يصح حمل الجزء على الكل ولا الى الثالث لانه يقتضي الظرف
 ولا ظرف ههنا لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا قلت انها لامية لان الكل يبعث الافراد
 افراد واحد منها فيكون الواحد كلياً لانه صادق على الاسم والفعل والحرف ولا شك في التعاطف
 بين الكلى والجزئى وايضا يصح اظهار اللام ههنا لان الافراد ليست بلازمة مترا الاضافة وايضا
 لا يجب صحة اظهار اللام في الاضافة اللامية بل يكفي ثبوت الاختصاص الذى هو معنى اللام
 ولذا قال المصنف في بحث الجردات اللامية ما يكون بمعنى اللام اى يصح فيه معنى اللام وهو
 الاختصاص قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن بالخ فان قلت ينبغي
 ان يقال ومقترن بالواو لان كلمة لكن للاستدراك ولا يتوهم من كون الفعل دالا على معنى
 في نفسه انه غير مقترن قلت المتبادر من المعنى هو المعنى المطابق مع انه غير مقترن فلشار
 بقوله لكنه مقترن الى ان المراد من الفعل معناه التضمنى لان المقترن ليس الا المعنى التضمنى
 قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال فان قلت لما قال الحرف ممتاز عن اخويه بعدم
 الاستقلال فعلم منه استقلال الاسم فلا حاجة الى ذكره قلت اللازم من قوله والحرف ممتاز
 ليس لا كون الاستقلال معتبرا في الاسم ولا يلزم منه ان يكون الاستقلال معتبرا في مفهوم الاسم
 ويفهم ذلك من قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال ونقوله انه تأكيد لقوله والحرف ممتاز عن اخويه
 بعدم الاستقلال قوله وليس المراد بالحد ههنا الخ جواب سؤال وهو ان اطلاق الحد على هذه المفردات
 غير صحيح لان الحد ما اشتمل على ذاتيات المحدود وذلك في الفعل مستقيم واما امتياز الحرف
 عن اخويه عدمى وهو عدم الدلالة و امتياز الاسم عن الحرف والفعل عدمى وهو عدم الاقتناء

العدمی لیس نہ قوام و حصول فی نفسہ فکیف یکون ذاتیا لغيره وایضا اطلاق الحد علی هذه المفهومات غیر صحیح لان الحد ما اشتمل علی الجنس والفصل وهذه المفهومات غیر مشتملة علیہما بوجہ الاول انہما من الامور الحقیقیة کالحيوان والناطق فی تعریف الانسان وهذه المفهومات امور اعتباریة حاصلہ باعتبار اهل الاصطلاح والثانی انہما من المفردات وهذه المفهومات والثالث ان ما فرضت انہ جنس محتمل العرض العام وما فرضت انہ فصل محتمل الخاصة لان الفرق بین الجنس والعرض العام دقیق جدا غایة ما فی الباب انہ ان ما وقع فی جواب ما هو فنو جنس وما لا تقع فنوع عرض عام وکذا حال الخاصة والفصل فحصل الجواب ان المراد بالحد عند الغوی لیس الا المعروف الجامع المانع لاما هو اصطلاح اهل المعقول او نقول ان العدم لا يقع ذاتیا لشيء واما العدم المضاف یکن ذاتیا لشيء وهو هنا مضاف الی عدم الدلالة وعدم الاقتناع قوله والله در المصنف جواب سوال وهوان هذه الحد واما علم قبل قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها أولا فخط الاول يلزم تحصيل الحاصل وعلى الثاني يلزم الكذب وايضا يلزم التكرار في قول المصنف الاول بقوله وقد علم والآخر بقوله فيما بعد الاسم مائة على معنى في نفسه ان حصل الجواب ان التحصيل والتكرار لا يلزم اذا كان الكل صريحا وهما الاول اشارة والثاني تنبيها والثالث تصريحا قوله بناء على تفاوت مراتب الطبائع جواب سوال وهوانه وان لم یکن تکرار لکن لا یخلو عن استدلک فیما الباعث علیہ بذالك تحصل الجواب انہ جنس علی تفاوت مراتب الطبائع فاز قلت لا یصح اضافة الذی الی المصنف رجحان لای عبارتة عن اللین ولا لکن للمصنف قلت انہ اراد منه الخیر الكثير مجازا ذکر الخاص واردة العام او نقول المراد منه اللین حقيقة لکن المراد من اللین لبن امر واصله الی اعتبار شریبه والمعنی تعجب من لبن رقیب بہ کمالی فی العلم قوله ثم صرح بها فیمبعد فاز قلت لم اورده کلمة بعد ولم یکتف بتم قلت انما اورده لبيان الی وجود الفاصلة بین تعريف الاسم والتنبيه قوله الكلام انما لم یعط على ما سبق لکن دابة فی هذا الكتاب اراد المسائل المنفصلة عما قبلها بترك العاطف لانه لو عطف لتوهم تبعية للكلمة مع انه موضوع مستقل فاز قلت یلین ان یفصل بایراد الباب والفصل قلت فیما اختصار قوله فی اللغة ما یتکلم بہ فان قلت ان المعنی اللغوی غیر مقصود فی العلوم فلم اورده الشارح قلت ان هذا المعنی اللغوی منظور النظر لانه مشترك بین الكلمة والكلام فلذا ذکره فاز قلت فلما کان مشترکا فلم لم یدکر فی بحث الكلمة قلت انہ كثيرا ما یکتفی عن السابق باللاحق فاز قلت لانہ انہ فی اللغة ما یتکلم قلت انہ فی اللغة ما یتکلم بہ کلمة یتعل استعمال المصداک علی اعطاء مع اسم لما یعط قوله وفي اصطلاحنا فاز قلت التعریف لا یصدق علی کلام الله تعالى لانہ یطلق علی ما بین الدفتین قلیلا کان او کثیرا قلت للعرف الکلام الذی هو اصطلاح الغوی قوله ای لفظ تضمن جواب سوال وهوان انقرطاس والجدار اذا کتب فیہ نید قائم یصدق علیہ

الکلمتين وليس بكلام ^{ان} ما عبادة عن الشيء فلا يصح جعله جنساً لان الجنس في التعريف هو القريب وذلك بعيد وايضاً ان المتبادر من كلمة ما انها موصولة لقلة الاستعمال وهي معرفة والمبتدع والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل بينهما ^{فصل} محصل الجواب ان كلمة ما عبادة ^{مخالفة} النكرة فان قلت ان الاعتراض الاول غير وارد لان القرطاس لا يتضمن الكلمتين بل يتضمن ^{للمعنى} النقش وهو ليس ^{بلفظ} بالكلمة لفظ قلت المراد من اللفظ ما كان مشابهاً ان يتلفظ به والنقش من هذا القبيل لانه دال على اللفظ ^{فان قلت} فاعلى هذا لا يصح دفعه بالتعبير عن كلمة ما بلفظ لانه عبارة عما من شأنه ان يتلفظ به وايضاً لا يخرج الدوال الادوية بقيد اللفظ في تعريف الكلمة لان بعض منها نقوش اجيب عن اصل الاعتراض ان جواب لشارح اى التعبير عن كلمة ما بلفظ جواب بعد التسليم الى لو سلم ان النقش لفظ نجوابه هذا ^{فان قلت} المقصود لغيره وهو محصل بقوله لى لفظها الحاجة الى ان يداد قوله تضمن قلت ان ذكر الموصول والموصوف بدون الصلة او الصفة مستكره ^{فان قلت} فعلى هذا ينبغي ان يفسر الشارح كلمة ما قبل قول المصنف تضمن فحصل ذكر الصفة او الصلة مع الموصول ^{فان قلت} قلت على هذا يلزم الفصل بين الصلة والصفة وبين الموصول والموصوف وهو مستكره لشدة الاتصال بينهما حتى صارا كأنهما كلمة واحدة ^{فان قلت} لما كانت كلمة ما عبارة عن اللفظ قد اخل فيه المهملات فلا يكون التعريف مانعاً قلت دخولها في التعريف غير مضر لانه جنس يتناول المهمل والموضوع ثم خرج المهملات بقوله كلمتين ومن قال في الجواب ان المراد باللفظ هو الموضوع فقد ضيق على النفس مع الوسعة لان الشارح قال فيما بعد ان اللفظ يتناول للمهمل والموضوع قوله حقيقة او حكماً جواب سوال وهو ان التعريف غير جامع لانه خرج منه جنى مهمل لان المحقق ليس بكلمة وايضاً خرج منه مثل زيد قائم ابوه لانه لا يتضمن كلمتين بل احدهما كلمة والاخر جملة وايضاً خرج اضرب ولا تضرب لان المتنوى فيها ليس بكلمة محصل الجواب ان الكلمتين اعم من ان تكونا حقيقة او حكماً والحكمة عبادة عما يصح وضع اسم الحقيقة في موضعه فيكون تقدير الاول هذا اللفظ مهمل وتقدر الثاني زيد قائم الاب باخذ المضمون وانما كان قائم الاب مفرد لان الركن في المركب اضافى هو المضاف والمضاف اليه قيله وهو خارج ^{فان قلت} المقصود ليس مطلق القائم بل القائم المضاف الى الاب فكيف قال المضاف اليه امر خارج قلت المضاف بالمحاذ الاضافة ركن لا مطلقاً والمضاف اليه خارج ^{فان قلت} قد تبين في الصفة الشبهة انه اذا ارتفع بعد فلا ضمير فيها واذا انتصب او انجز ففيه ضمير الموصوف ففي قائم ايضا ضمير فيكون مركباً قلت ان القيام ليس الا صفة الاب فكيف يكون فيه ضمير زيد وما قال في الصفة الشبهة فيما اذا تدل بصفة السبب على صفة السبب كما في زيد من الوجه ^{فان قلت} يخرج عنه الاسناد الذى في الجملة الشرطية لان الاسناد فيها بين الشرط والجزاء مع انه لا يصح تاويلها بالمفرد لانه يخرج الكلام من نوع الى نوع اخر لانه لو اول قوله ان كانت الشمس طلعت فالنهار موجود

بقوله هذا اذا خرج الكلام من الشرطية الى المحمية وايضا المقصود في الشرطية تعليل الحكم بالحكم بطريق التفصيل ولهذا لا يعلم من المفرد قلت الحكم في الجزاء عند النحوي والشرط قيد له فالتقت
 هذا الصم عند النحوي فما تقول في قول المنطقي وميرسيد شريف لان عندهما الحكم بين الشرط
 والجزاء قلت تقدير التعريف عندهما مجذوف المعطوف اي ما تضمن الكلمتين او محلتين قوله اي
 يكون كل واحد منهما في ضمنه جواب سؤل وهو ان الهيئة التركيبية لاجزاء من الكلام اولا فقط
 الاول يلزم تركيب الكلام من اللفظ وغيره وعلى الثاني يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن يحصل
 الجواب باختيار الشق الثاني وانه لا اتحاد بينهما لان المتضمن بلحاظ الاجتماع والمتضمن بلحاظ الانفراد
 فان قلت ان الكلمتين لا تكون الا بلحاظ الاجتماع فكيف يصح فيهما لحاظ الانفراد قلت ان التثنية
 لاختصار اللفظ اي كلمة وكلمة اي تضمن كلمة مع قطع النظر عن الاخر وتضمن كلمة اخرى مع قطع النظر
 عن الاول ونقول باختيار الشق الاول والهيئة ولا يمكن لفظا في نفسها لكنها لفظيا اعتبارا للمادة فان
 قلت هذا الاعتراض انما يرد اذا كان الباء في قوله بالاسناد للسببية ولما اذا كان للاستعانة فلا
 يرد ذلك لان الباء تجعل المدخول خلا في صدور الفعل كان الفعل صد من الفاعل والمعاون معا
 فيكونان بمنزلة الفاعلين فكان المتضمن شيئين احدهما كلمة ما والاخر الاسناد فيكون اعم من الكلمتين
 ولما اذا كانت للسببية فلا يكون مدخولها بمنزلة لانه ليس له دخل في صدور الفعل بل هو باعث على
 الفاعل بان يفعل فلا يكون بمنزلة المتضمن فما الباعث على الشارح انه حر الباء على السببية دون
 الاستعانة قلت ان باء الاستعانة يستعمل في المحسوسات غالبا كما في قولك كتبت بالقلم فلذا
 لم يحمل عليه فان قلت فليكن الباء بمعنى المصاحبة مع الكلمتين فيكون المتضمن امورا ثلثة فلا
 يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن قلت على هذا يلزم هذا والاخر هو تضمن الاقل للاكثر فان
 قلت فليكن الباء لصاحبة كلمة ما فيكون تضمن الاكثر للاقل قلت فلهذا يلزم تركيب الكلام
 من اللفظ وغيره فان قلت فكما ان السبب خارج كذلك السلسلقة خارج فلم يحمل الباء على
 الاتصال والترجيح للسببية عليه قلت على هذا ينقض التعريف بمثل غلام زيد في غلام زيد فان
 لانه لصدق عليه انه تضمن كلمتين حال كونه ملصقا باسناد قائم اليه قوله فلا يلزم اتحادهما فان
 قلت انه علم من انه لولم ياول يلزم الاتحاد بينهما مع انه غير لازم الاترى الى قولنا ضربت زيدا
 قائما فالمتضمن مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين فلا اتحاد بينهما قلت ان قوله فلا
 يلزم الاتحاد فيما اذا تركب من الكلمتين فقط فالتقت بتقيد ما لكلمتين يوهم انه لا يتركب
 من الاكثر مع انه يتركب منه كقولنا ضربت زيدا قائما قلت التقيد لاجل الاكتفاء
 باقل مراتب قوله بالاسناد فان قلت لم قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة قلت فعل
 هذا لا يكون الحد مانعا لوجود النسبة في الاضائة وهما بحث من وجوه الاول
 ان التعريف غير مانع لصدقه على نعم في جواب من قال اقام زيد اقامه .. لفظ تضمن

الکلمتین بالاسناد مع انه ليس بكلام بل حرف الثاني انه لو قال ما تضمن الاسناد أو ما فيه الأول
 لكان اخصر الثالث انه لم قال ما تضمن ولم يقل ما تركب مع انه الأولى لان المستعمل بينهما
 المقدر والمركب الرابع انه لو قال ما تضمن الاسمين أو الاسم والفعل لكان اخصر فما فائدة
 الاطنباب ^{المراد} آجب عن الاول ان المراد من التضمن تضمن الكلمتين مجزئيه ^{لأن} وهذا ان الكلمتين
 لیتا ^{لأن} مجزئیه بل هو قائم مقامهما وعن الثاني انه لو قال ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء لان
 الاسناد يتعلق بكل جزء وعن الثالث ان التضمن اخصر من التركيب لاستغنائه عن صلة
 من لانه متعدي بنفسه بخلاف التركيب لانه لازمي ^{والا} وان التركيب يستعمل فيما اذا كان
 الجزاء ان ملفوظين والتضمن اعم وهو المراد ههنا وعن الرابع ان كلام المصنف ^م اصوب
 لانه مشتمل على الاجمال والتفصيل وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن فانقلبت
 يصدق قولها كلما كان الكلام موجودا كان الاسم موجودا وكلما كان الاسم موجودا لا يصح
 السكوت عليه ^{لأن} بل كان الكلام موجودا لا يصح السكوت عليه وهو باطل قلت ان الضمير
 المجرود في الكبير يعود الى الاسم فتكون النتيجة كلما كان الكلام موجودا لا يصح السكوت
 على الاسم فانقلبت كل كلام مركب وكل مركب اما ان يصح السكوة عليه واما ان لا يصح
 السكوة عليه فيلزم انقسام الكلام الى ما يصح السكوة عليه والى ما لا يصح السكوة عليه وهو باطل
 قلت انما يلزم انقسام الكلام الى القسمين للذين كان صدق القسمين مستلزما لصدق
 كل واحد من جزئيهما وليس كذلك قوله اي تضمننا حاصل بسبب اسناد جواب سوال من
 وجهين الأول ان المتقرر عندهم ان قوله بالاسناد مفعول مطلق ولا يصدق عليه حذف
 والثاني ان قوله بالاسناد جار ومجرور والمجرور مع الجار اذا وقع في الكلام لا بد لهما من الاعراب
 المحل فما هو ههنا قلت تحصل الجواب انه مفعول مطلق باعتبار موصوف المتعلق فانقلبت
 لم ^{لأن} يتعرض السناد الى قوله يتضمن حتى لا يحتاج الى تقدير متعلق آخر وهو حاصل قلت
 ان البناء لا يقع صلة التضمن لان صلتها ^{لأن} اما لام أو الي وايضا ان قوله بالاسناد صفة لقوله تضمننا
 والجار والمجرور لا يقع صفة لشيء الا باعتبار المتعلق قوله والاسناد نسبة احدي الكلمتين فان
 قلت ان النسبة في عرفهم عبادة عن الثبوت والانتقاء وهما صفتان للمدلول فكيف يصح
 اضافته الى الكلمة قلت المراد من النسبة المعنى اللغوي وهو الظم ^{لأن} ضم احد في
 الكلمتين او نقول انه محذوف المضاف اي نسبة مدلول احد الكلمتين قوله حقيقة ^{لأن} كما
 وانما لم يقل الى الاخرى حقيقة او حكما مع ان كلمة اخرى ايضا اعم لانه لما ذكر حكم كلمة الاولى
 في ما ذكر الثانية بلفظ الاخرى فلا بد ان تكون الثانية من جنس الاولى فان قلت ما
 الحاجة الى هذا التعميم مع انه مذكور سابقا قلت التعميم الاول في تعريف الكلام وهذا
 التعميم في تعريف الاسناد ولا يخفى من قيد في تعريف شئ بقيد في تعريف شئ آخر قوله

بحيث تفيد المخاطبة يرد عليه انه يدخل فيه التركيب الاضافي لانه ايضا يفيد المخاطب فاجاب
 الشارح رحمه بقوله فائدة تامة **فان قلت** انه يخرج من تعريف الاسناد الاسناد الذي
 وقع في الجملة التي وقعت خبراً عن المبتدأ فانه لا يفيد فائدة تامة لانه ليس بمقصود بل المقصود
 هو الاسناد الى المبتدأ وكذا يخرج الصلة والجملة التي وقعت خبراً عن المبتدأ فانه لا يفيد
 فائدة تامة لانه ليس بمقصود بل المقصود هو الاسناد الى المبتدأ وكذا يخرج الصلة والجملة التي
 وقعت صفة وكذا يخرج الكلام الذي علم للمخاطب نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وكذا
 يخرج الكلام الذي لم يسمع المخاطب قلت معناه من شأنه ان يفيد للمخاطب فائدة تامة
 او نقول ان معناه انهم السكوة عليه اي لو سكت التكلم لم يكن لاهل العرف مجالاً لتخطيته
 ونسبته الى القصور في باب الفائدة قوله ويقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات فان قلت
 ان اريد من لفظة ما اللفظ الموضوع فيخرج المهملات فلا يحتاج الى اخراجها بقيد الكلمتين و
 ان لم يرد منها اللفظ للموضوع فلم يخرج المركب من كلمتين ومهملاً مثل مزيد قائم حتى لا
 يصدق عليه انه تضمن الكلمتين قلت المراد من قوله خرجت المهملات اي المهملات
 الصرفة والمركب من الكلمتين ومهملاً كلام فلا ضير في عدم خروجه قوله مثل اضرب
 ولا تضرب يرد عليه ان مثل اضرب ولا تضرب كلمة واحدة فكيف يكون كلاماً فاجاب الشارح
 بقوله فان كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية ثم يرد عليه ان الكلمتين
 في لا تضرب كلاهما ملفوظتان احدهما كلمة لا والاخر تضرب فلا يصح قوله احدهما ملفوظة
 والاخرى منوية فاجاب الشارح بقوله وبينهما اسناد اي ليس المراد من الكلمتين مطلق الكلمتين
 بل المراد الكلمتين بينهما اسناد قوله اسناد يفيد للمخاطب فائدة تامة **فان قلت** الاولى
 ان يقول نسبة تفيد المخاطب ان ذكر الاسناد يغني عن قوله يفيد للمخاطب فلا فائدة في
 التوصيف قلت انه محمول على الصفة الكاشفة قوله وحيث كانت الكلمتان اعم فان قلت
 لا يحتاج الى هذا التعميم لادخال الامثلة المذكورة لان قوله ما تضمن الكلمتين بيان الاقل
 فيكون مركباً من اكثر الكلمتين ايضا قلت ليس في هذه الامثلة الا كلمة واحدة فضلاً عن
 اكثر الكلمتين لان فيها امرين احدهما كلمة والاخر جملة فان قلت هذا انما يصح اذا كان الخبر
 مجموع ابوه قائم لا يجوز ان يكون الخبر هو قائم فقط وكان ابوه من متعلقات الخبر فلا
 يكون الكلام مركباً من كلمة وجملة بل من كلمتين قلت الخبر هو المجموع حقيقة ومن جعله
 خبراً فلظهور الاعراب فيه لكن هو ليس لاجل انه خبر بل لاجل ان الصالح لا عراب ليس الا هو
 فان في ابوه اعراب الفاعل قوله مثل مزيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه اي ابوه او ابوه او ابوه
 الثلاثة لا الاول مثلاً لكان الخبر جملة اسمية والثاني فعلية والثالث شبه جملة قوله لكنها في حكم الكلمة
 المفردة لان النسبة في تلك المركبات اجمالية ليست مقصودة لذاتها فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال

انما هو المجموع حقيقة ومن جعله خبراً فلظهور الاعراب فيه لكن هو ليس لاجل انه خبر بل لاجل ان الصالح لا عراب ليس الا هو فان في ابوه اعراب الفاعل قوله مثل مزيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه اي ابوه او ابوه او ابوه او ابوه

ذكر المفردة مستدرك لان الكلمة لا تكون الامفردة قلت المراد من المفردة الكلمة الحقيقية اى فى حكم الكلمة الحقيقية قوله فانه فى حكم هذا اللفظ **فان قلت** ان هذا اللفظ ايضا مركب من لفظ هذا ومن اللفظ قلت ايراد اللفظ لجدا هذا الاجل تعين المشار اليه لهذا اى يؤل الجسق بهذا اى هذا اللفظ مهمل قوله مع ان السند اليه فيها مهمل لان السند فيها غير مهمل لان قوله مهمل مفعول بمعنى وهو ما لا معنى له وههنا بحث من وجوه الاول ان جسق لما كان غير موضوع لمعنى لا يصح ادخال التنوين عليه مع انه يصح كما صرح به الرضى والثانى انه لما كان لفظ المهمل موضوعا لمعنى كان صادقا هو عليه هو ايضا موضوعا فيكون جسق ايضا من الموضوعات لان وضع الكل وضع الجزء والثالث انه لا نسلم ان ديز وجسق غير موضوعين لانها موضوعون لانفسهما لان يز وضع لفظ ديز وجسق لفظ جسق واجب عن الاول ان ادخال التنوين لاجل انه اسم حكمه او نقول انه يجوز ان يكون هذه الخاصة اضافية بالنسبة الى الفعل والحرف وعن الثانى انه لا نسلم ان وضع الكل وضع الجزئى لانه لو كان كذلك لا متحد معناها وليس كذلك لان فى الكل عدم التعيين وفى الجزئى تعيين وعن الثالث ان الوضع للنفس غير صحيح لان الوضع نسبة بين الموضوع والموضوع له وهى تقتضى التغير بين الطرفين قوله ثم اعلم ان كلام المصنف ظاهر اشارة الى الاعتراض على المص وهو انه لم يخالف عن مأخذه لان كلام المصنف ظاهر فى ان ضربت زيد اقامتها بمجموعة كلام لان هذا المجموع تضمن الكلمتين وهو ضربت بخلاف كلام صاحب الفصل حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين فانه صريح فى انه ان الكلام هو مخوضب والمتعلقات خارجة عنه لان الضمير فى قوله هو المركب للفصل فيضد حصر السند اليه فى السند واجب عنه انه لا مخالفة لجواز ان يعتبر المصرد قيد فقط فى تعريف الكلام اى ما تضمن الكلمتين فقط او نقول ان الكلمتين فى تعريف الفصل هم من ان يكون حقيقة او حكما بان يكون السند مع توابعه كلمة واحدة فلا مخالفة قوله ان كلام المصنف ظاهر وههنا بحث وهو ان لفظ ظاهرا اذا ذكر بدون الالف واللام يكون بمعنى الهداية والصريح فلا يصح مقابلة مع قوله فانه صريح لان كلاهما صريحان وايضا يرد عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام فى ضربت زيد اقامتها يعنى يفهم من التعريف ان ضربت زيد اقامتها مفيد لثلاثة افراد من الكلام مع اتحاد الاسناد لان ضربت فرد من افراد الكلام وضربت زيدا فرد اخر منه وضربت زيدا قائما فرد اخر والاسناد فى الكل واحد ولا نظير له اوجب عن الاول ان لفظ ظاهرا عبارة الشارح متلبس مع اللام اى الظاهر وما وقع فى بعض النسخ بدون اللام فهو موهوم من قلم الناسخ وعن الثانى ان قيد فقط مراد فى اللفظ او نقول ان هذا التركيب وان تعدد افراد الكلام فيه لكن لا تعدد الاسناد فيه ايضا من حيث الاعتبار لانه اذا اسند ضرب الى التام فوجد فيه اسنادا اذا اسند ضربت الى زيد فوجد فيه اسنادا واللام كين الجزئى جزئيا لانه لا يبدل عنه بهذا اللفظ منه لانه واذا ذكر مع اللام يكون فيه احتمال خمسة عشر فتح مباحته مع المصنف اذنى المصنف لا يكون احتمال اقول بل يكون قطعا كما لا يخفى منه رحمه الله تعالى بفضله امين ١٢ ١٣ ١٤

اخر واذا اسند ضربت زيدا الى قائم فوجد فيه سنادا آخر قوله ثم اعلم ان صاحب الفصل وخصا
 الباب ذهبا الى ترادف الخ جواب سوال وهو انه لم يعرف المصريح الجملة كما عرف الكلام مع
 استوائهما في انه يبحث عنهما محصل الجواب ان صاحب الفصل واللباب ذهبا الى ترادفهما فيكون تعرف
 تعريفها ثم يريد عليه از الجواب غير مطابق للسوال لان الاعتراض على المصريح ايضا ينظر الى
 ذلك لانه ذكر الاسناد مطلقا ولم يقده بكونه مقصودا لذاته ^{سواء كان مقصودا لذاته ام لا} اعلم ان الاسناد المقصود لذلك
 هو الذي يكون لنفسه واما الاسناد الغير المقصود لذاته فهو الذي يكون موقوفا على سناد آخر
 قوله على الجملة الخبرية فان قلت الاولى ترك قوله الخبرية لان الانشائية الواقعة خبر ايضا
 جملة مثل زيد اضربه قلت الانشائية انما يكون خبرا بالباء ولاي مقول في حق اضربه فهي لرجعة
 الى الخبرية فان قلت ان قوله هذا البعض مخالف لما قال المصريح في بحث الاستفهام ان للهرة
 صد الكلام مع انه ليس المراد بالكلام ثم ما يكون اسناده مقصودا لذاته قلت ان مخالفتها
 البعض عن المصريح غير مضر لانهم قصدوا المخالفة عننا ونقول المراد من الكلام ثم الجملة ^{التي هي} انما ذكر
 الخاص واردة العام قوله وفي بعض الحواشي المراد منه شرح الهندي وانما عبر عنه بالحوشي
 لانهم كانوا يكتبون الشرح المذكور من قبل في حواشي الكافية لانه في بياضها والغرض في نقل الحواشي
 ورود الاعتراض عليه لوجهين الاول ما اشار اليه بقوله وحينئذ يكون الخ حاصل لما كان الكلام
 ما يكون الاسناد فيه مقصودا لذاته فيكون اخص من الجملة فلا بد من تعريف الجملة ايضا والثاني
 ان التقيد بالمقصود مما لا قرينة عليه وهو غير جائز في غير الحد ففي الحد اولى لكن هذا الاعتراض
 ظاهر فلذلك لم يتعرض الشارح اليه اجيب عن الاول ان تعريف الجملة والكلام واحد في
 جميع الاجزاء الا ان فيها قيد الاطلاق فالتقي بشهرة وعن الثاني ان القرينة عليه القاعدة
 المشهورة وهي ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله اي لا يحصل جواب سوال وهو انه لا يعبر
 اسناد الاتيان الى الكلام لانه يستعمل في ذوي العقول والكلام ليس منهم ومحصل الجواب ان
 المراد من قوله لا يتأني لا يحصل من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم لان الحصول لازم الا
 قوله اي الكلام فان قلت لم يجعل لاشارة بذلك الى الاسناد او التضمن مع انهما
 قريبان ومع ان مال الكل واحد قلت البحث مسوق للكلام لان التقسيم ليس لا للكلام
 بقدرية التعريف لان التقسيم لا يكون الا لما يكون التعريف له فان قلت لم يكتف بالضمير
 المستتر في لا يتأني ولم يقل ولا يتأني الا في اسمين او اسم وفعل بدون ازدياد قوله ذلك
 قلت لو لم يذكر ذلك لتوهم ان الضمير راجع الى الاسناد ولما ذكر قوله ذلك لا
 يتوهم ما ذكر لان ذلك من الاشارات البعيدة والكلام ايضا بعيد فان قلت
 لم اخبر المسند اليه وقال لا يتأني ذلك ولم يقدمه بان يقول وذلك لا يتأني
 كما فعله صاحب الفصل قلت ان المصريح اخبر الكلام على مقتضى الظاهر لان السامع

و ثبت الترادف من وجهين الفصل و صاحب الفصل لا يثبت الترادف من كلام المصريح

خالي الذهن لا يحتاج الى التقوى وقد مره ضا للفصل لاعلم مقتضى الظاهر تنزيلا لغير المتردد منزلة المتردد قوله الافى اسمين فان قلت اذا كان ذلك اشارة الى الكلام وليس الاسمين الاعين الكلام فيلزم الاتحاد بين الظرف والمظروف قلت انه ظرفية الاختصاص للاسم لان الاسمين اخص من الكلام وذلك جائز لما بينهما من التغاير او نقول ان كلمة في بمعنى الباء لكن يريد عليه انه يلزم حصول الشئ من نفسه وذلك لا يجوز قلنا الباء للملازمة وهو ما يكون مدخولها دكنا عما قبله مثل قوله بُكِنْتُ بالحجر والمدر وينعقد باليجاب وقبول فان قلت ان نزيلا وعسروا اسمين وليس بالكلام قلت المراد ان احدهما مسند والاخر مسند اليه فان قلت لم قدم المسند على المسند اليه مع انه مقدم في الجملة الاسمية قلت ان المسند جزء من المسند اليه والجزء مقدم على الكل قوله ادنى اسم وفعل فان قلت ما للبرهان انه ذكر كلمة في ههنا ولم يكتف بالعطف قلت ليدل على ان كل واحد من الصيغتين مستقل في الكلامية قوله وفي بعض النسخ ادنى فعل واسم وانما قدم التركيب الاسمين لشرفه وانما قدم الاسم على الفعل لشرفه ايضا واما وجه بعض النسخ لان تقدم الفعل لازم فيما ركب الكلام من الفعل والاسم اى في الجملة الفعلية قوله فان التركيب الثنائي العقلية لم اعلم ان قيد الثنائي اتفاني فان قلت لم اورد ادوات الحصر ههنا ولم يورد في الكلمة قلت ان في الكلمة لا يقتضى العقل قسما فلا يحتاج الى ادوات الحصر هناك وههنا العقل يقتضى قسما اخر لان التركيب الثنائي العقلية يرتقى الى ستة اقسام فاحتمل الى ادوات المحصر يخرج ما عداها او نقول انه اكتفى في الكلمة بوجه الحصر فان قلت لم لم يعكس الامر بان اورد ههنا وجه الحصر ونسب ادوات الحصر قلت انما اختص الكلمة بوجه الحصر ليشير الى حدود الاقسام لان اقسامها مشتملة على ابحاث كثيرة فيكون منظور النظر فاسب تأكيدها في الحدود بخلاف اقسام الكلام لانه ليس فيها بحث فضلا عن الكثرة قوله المسند اليه مفقود فان قلت المسند ايضا مفقود لانها متضائفان فيوجدان معا وينتفيان معا قلت المراد بالمسند اليه ما يصلح ان يكون مسندا اليه وهو ذاته بدون الوصف فان قلت انه ينقض بقولنا مرجح جرائد يتركب الكلام من حرف واسم قلت ان من اسم لمن التي هي حرف جر فيكون الكلام مركبا من اسمين فان قلت هذا منقوض ببياننا ان لا يتركب الكلام من الاسم وحرف النداء قلت يا زيدا بمعنى ادعوني زيد فيكون الكلام مركبا من فعل واسم قوله بل من تركيب الفعل والاسم فان قلت ينبغي ان يقال من تركيب الفعل والاسمين اجملا منوي والاخر مذكور قلت للنأدي خارج من الكلام فيكون الكلام مركبا من فعل واسم فان قلت ان اقامته يا زيدا مقام ادعوا لا يصح لان يا زيدا جملة انشائية عند النخاة وادعوا جملة خبرية قلت ان اقامته يا زيدا مقام ادعوا لجد نقل ادعوا من الاخبار الى لادعوا

كما نقلت بعث واشترى من الاخبار الى الانشاء قوله اي كلمة دلت وهما بحث من جهين
الاول ان ما لا يخلو اما ان يكون عبارة عن اللفظ او عن الشئ او عن الاسم لا سبيل الى الاول
فان زيدا قائم لفظ مع انه ليس باسم بل جملة وايضا يصدق على نفس التعريف لانه اللفظ لفظ
مع انه ليس باسم لانه ليس بكلمة لانه ليس بمفرد ولا الى الثاني لان دوال الاربعة شئ مع انها
ليست باسم ولا الى الثالث فانه على هذا يلزم اخذ المحدود في المحد وهو باطل والوجه الثاني
ان المتبادر من كلمة ما موصولة لكثرة استعمالها فلهذا هذا الابد من ضمير الفصل لتعريف المبتدأ
والخبر والضم لم يوجد الجنس في التعريف لان الوصول مع الصلة شئ واحد فيكون المجموع فصلاً
اجب عنها ان المراد من كلمة ما كلمة فلا يرد شئ ولما فسر بالنكرة علم انها موصوفة لا موصولة
فانقلت ان كلمة مشتركة بين الامور الكثيرة فاخذ احد معانيها لا يكون الا بالقرينة قلت
القرينة موجودة وهي ان البحث مسبق لتقسيم الكلمة وايضاً ان الجنس في تعريف القسم ليس ^{بالمفرد} القسم
وهو ليس الكلمة فانقلت لما كان المراد من ما كلمة لا يصح توصيفه بديل لان المطابقة شرط
بين الصفة والموصوف في التذكير والتانيث قلت لما كان ما عبارة عن الكلمة كان دل بعني دلت
قوله في نفس مادل فانقلت الضمير في نفسه لا يخلو اما راجع الى الكلمة او الى المعنى او الى الاسم
لا سبيل الى الاول فانه على هذا فانت للمطابقة بين الراجع والرجع وايضاً ثبت المخالفة من لانه راجع في
الايضاح الى المعنى ولا الى الثاني فانه يلزم الظرفية للنفس وايضاً لا يطابق للفصل مع المجل لان الضمير
في وجه المحصر راجع الى الكلمة وايضاً يلزم الاتحاد بين الدال والمدلول لانه اذا نسب المعنى الى شئ بكلمة في
لا بد ان يكون ذلك الشئ دالا على المعنى فالضمير في نفسه اذا كان راجعاً الى المعنى يلزم ان يكون المعنى دالا على
نفسه ولا الى الثالث فانه يلزم اخذ المحدود في المحد وايضاً فانت للمطابقة بين الاجمال والتفصيل وايضاً يكون
المخالفة من المصريح قلت الضمير في نفسه راجع الى مادل ولا يلزم المخالفة من ^{البيان} لان ما لهما واحد وهو لا
بالفهرمية فانقلت لما كان ضمير في نفسه راجعاً الى مادل فانت للمطابقة ايضاً لان مادل مشين والضمير مفرد
وايضاً فانت للمطابقة بين الاجمال والتفصيل فاجاب الشارح عنه بقوله يعني الكلمة اي المراد لفظ ما بدون
قوله دل ولما كان المراد منه الكلمة حصل المطابقة بين الاجمال والتفصيل فانقلت لما فسر لفظ ما بكلمة
لا يصح تذكير الضمير لانهما مؤنثة فاجاب الشارح بقوله قد ذكر الضمير بناء على لفظ الوصول
فانقلت انه يلزم للتدافع في كلام الشرح لانه علم ما سبق ^{ان} موصولة ^{تكم} ^{هنا} ان ما موصوفة قلت ان في كلمة
ما احتمالين فنبه اولاً باحتمال وثانياً باخر فانقلت لما ثبت احتمال الوصول فلا بد من ضمير الفصل ^{بالمفرد} اي لم يوجد
كما مر انفا قلت انما يلزم ضمير الفصل لو كان موصولة قطعاً وهما محتملة وايضاً لا ينتفي الجنس باحتمال قوله قال المصنف
في الايضاح اشارة الى التدافع بين قول المصنف وقول الشارح ثم اجاب الشارح عنه في اخر المقالة
بقوله وما لهما واحد قوله الضمير في مادل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى وهما بحث
وهو انه من اين علم ان المراد المصنف في الايضاح من الضمير الضمير البارز في نفسه فلم لا يجوز ان يكون مراد

بالضمير هو الضمير المستتر في الطرف اعني في نفسه لان قاعدكم انه اذا حذف متعلق الظرف فضمير ينقل الى الطرف لان الطرف قائم مقام المتعلق وايضا فليكن مراده هو الضمير في دل فلا يلزم التامع وايضا ينبغي ان يقول الشارح الضمير في نفسه يرجع الى المعنى فيما فائدة في ازدياد قوله فيما دل على معنى اجيب عن الاول ان كون رجوع الضمير المستتر في الطرف الى المعنى ظاهر لا يحتاج الى البيان لان الضمير المستتر في الطرف هو الضمير في كائن وهو لا يرجع الا اليه وما يحتاج الى البيان هو الضمير البادئ لما عرفت من لزوم ظرفية الشيء لنفسه وعن الثاني انه لو كان مراده الضمير في ما دل لا يصح قوله يرجع الى المعنى لانه يلزم الاضمار قبل الذكر وعن الثالث ان ذكر المتعلق طريق عندهم فلا بد من ازدياد قوله فيما دل على معنى في عبارة الفصل قوله اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وههنا بحث بوجه يرد على المصنف بارجاع الضمير الى المعنى الاول يلزم ظرفية الشيء لنفسه والثاني انه يلزم الاتحاد بين الدال والمدلول والثالث انه على هذا يكون تقدير تعريف الحرف هكذا الحرف ما دل على معنى في غيره اي غير المعنى ولا معنى له لانه يلزم الغدام معناه والرابع انه لا يطابق الفصل الجمل فاجاب الشارح عن الاولين بقوله اي باعتبار في نفسه اي ليس فيه ظرفية المعنى للمعنى بل ظرفية المعنى باعتبار المعنى بتقدير لفظ الاعتبار فيه ولا ضمير فيه وكذا لا يلزم الاتحاد بين الدال والمدلول لانه لا ينسب المعنى الى الشيء بل ينسب اعتباره فلا تنطبق القاعدة المذكورة فيه واجاب عن الثالث بقوله ولذلك قيل الحرف انه حاصله لانه لما قدر الاعتبار فيه فيكون تقديره الحرف ما دل على معنى باعتباره في غيره ولا شك ان اعتبار معنى الحرف في غيره معناه واجيب عن الرابع ان وجه المحصر غير مذکور في الفصل فلم يوجد الجمل فان قلت لما قدر الاعتبار فيه يلزم فساد المعنى لان الاعتبار عبارة عن القياس كما قال الله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار فاجاب الشارح عنه بقوله وبالنظر اليه يعني ان الاعتبار ههنا بمعنى النظر دون القياس فان قلت لما قدر الاعتبار فعلى هذا ايلزم التقدير في التعريف وهو غير جائز فاجاب الشارح عنه بقوله كقولك الدار الخ يعني اذا نسب الشيء الى النفس بكملة في فتقدير الاعتبار فيه شائكم كما في قولك الدار في نفسها حكمها كذا مع قطع النظر عن القرب الى المسجد الجامع والسوق قيمتها كذا وههنا بحث من وجه الاول ما وجه الشارح انه قدر المتعلق في قوله في نفسه بكائن وقدس قوله في غيره بمحصل في غيرها والثاني انه لا حاجة الى قوله اي باعتبار متعلقة لا باعتبار في نفسه بل خص اشتغال بها لا يعني كما ترى والثالث ان تعريف الاسم لا يكون جامعا لخروج الاسماء اللازمة لاضافة والموصولات لان الكل باعتبار الغير والرابع ان تشبيه المعنى بالدار غير صحيح لان قوله على معنى في نفسه يستعمل في مقابلة قوله على معنى في غيره المعنى تابع للغير ولا يقال الدار في غيرها حكمها كذا بل يقال الدار لا في نفسها حكمها كذا الا الغير تابع للدار والضمير في قوله لا للغير لان الغير ليس لا المعنى الاسم وهو قوي فنجعل متبوعا واما في الدار فالغير وصف للدار فيكون تابعا لها

آجیب عن الأول ان كل واحد من كائن وحاصل من الفعال لعامة فيصم تقدير كل واحد في
 كل واحد من قوله في نفسه وفي غيره وعن الثاني انه ليس اشتغال بما لا يعنى بل بيان لشار اليه
 قوله ولذلك قيل واجاب الشارح عن الثالث والرابع بقوله ومحصوله ان حاصل الجواب عن
 الثالث ان معنى قوله في نفسه اى لا يكون الة لتعرف الغير ولا شك ان الاسماء اللازمة الاضام
 ليست بالة لتعرف المضاف اليه بل المضاف اليه الة لتعرفها وكذا حال الموصوت كما اشار الشارح
 اليه في اخر الحاشية بقوله وبما ذكرنا من التحقيق لا يخلط حد الاسم جمعا الى وحاصل الجواب عن
 الرابع انه لا يشرط في التشبيه الاشتراك في جميع الوجوه بل في بعضها وهو موجود كما اشار اليه
 الشارح رح بقوله لانه كما ان في الخارج موجودا قائما في ذاته وموجودا قائما في غيره كذلك
 في الذهن معقول الخ اعلم ان الموجود على قسمين خارجي وذهنى وكل واحد منهما على
 قسمين قائما بذاته وقائما بغيره والموجود الخارجي القائم بذاته عبارة عما يكون الموجود غير متغير
 في المكان الى شئ اخر كالجسم والموجود الخارجي القائم بغيره عبارة عما يكون الموجود محتاجا في
 المكان الى شئ اخر كاللون ومعنى الموجود الذهنى القائم بذاته ان يكون الموجود مدركا مقصدا
 كالمعنى الاسم والموجود الذهنى القائم بغيره ان يكون الموجود مدركا تبعا كالمعنى الحرف في معنى
 الاسم مشابه للموجود الخارجي القائم بذاته ومعنى الحرف مشابه للموجود الخارجي القائم بغيره
 قلت ان قوله قائما بذاته باطل لانه يستلزم قيام الشئ بنفسه وهو باطل لان القيام نسبة
 يقضى المغايرة بين الطرفين قلت معنى قوله قائما بذاته لانه لا يكون تابعا للغير كما قال مولانا
 عبد الغفور الارى قوله كذلك في الذهن معقول قلت ان قوله كذلك مستدرك لان المقصود
 من التشبيه وذا حاصل من الكاف في قوله كما ان في الخارج الخ قلت ان قوله كذلك تأكيد لك
 الاول وانما اكد الجهد النقصان الحاصل من تقديم التشبيه على المشبه في الذكر قوله هو مدرك
 قصد فقلت ان قصد الشئ على نوعين احدهما ان يقصد الشئ لحصول شئ اخر كالوضوء
 للصلاة والثاني ان يقصد حصول نفسه كالصلوة فائى معنى مراد ههنا فاجاب الشارح رح بقوله
 ملحوظا في ذاته لانه المراد ههنا ما يكون لحصول النفس قوله يصح ان يحكم عليه وبه تفريع على قوله
 ملحوظا في ذاته والواو بمعنى او فلا يرد ان الفعل لا يصح لان يكون محكوما عليه قوله ومعقول هو مدرك
 تبعا فقلت ان المدرك تبعا على نوعين احدهما ان لا يكون ملاسما بالقصد اصلا والاخر ان يقصد
 لحصول شئ اخر فائى المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح بقوله والتملاحظة غيره اى المراد ههنا التوجه
 فقلت ان المعنى الحرفى لما كان الة للملاحظة غيره فهو منقوض بقولنا سرت من البصر الى
 الكوفة واكرمت زيد الان من ليس الة الاكرام قلت المراد من الغير المتعلق قوله فلا يصح
 لشيئ منهما فان قلت ما للشارح رح انه ذكر الغاء ههنا ولم يذكر في قوله يصح لان يحكم
 عليه وبه قلت ان الشارح كثيرا ما يكتفى من السابق باللاحق اشارة الى التقنين فقلت

ان المدرك قصداً وتبعاً من الكلمات وهي تقتضيه الجزئي اى المثال والشاهد فها هو فاجاب
 الشارح بقوله فالابتداء مثلاً اذا لاحظ العقل قصداً ثم يرد عليه ان القصد على نوعين كما مر انفاً
 فاقى المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح به بقوله وبالذات اى من غير اضافة الى شئ اخر من الممكن
 وغيره وكان هذا معنى الاسم لان الابتداء بهذا المعنى اغاز كرون فيكون مصداقاً وهو من
 الاسماء قوله مستقلاً بالمفهومية اى بسبب فهمه من اللفظ فانقلبت انه يخرج منه المدلول
 التضمنى لانه غير مستقلاً بالمفهومية مع انه معنى اسمى بالاتفاق فاجاب الشارح بقوله بل هو
 في ذاته اى لا يكون الة التعريف الغير ولا شك ان المدلول التضمنى ليس بالة لتعرف الغير فان
 قلت ان الابتداء من جنس النسبة بين المبدأ به ومنه وتوقف تعلّقها على متعلق ضرورى فلا
 يكون معنى مستقلاً فاجاب الشارح به بقوله ولزومه تعلّق متعلقه اجمالاً ليعنى ان توقف الابتداء
 على قسمين احدهما على فعل ما و مكان ما كترى والفعل على فاعل ما وتاينهما على فعل معين ومكان
 معين كتوقف من على السير والبصرة والتوقف بالاجمال لا يضرب الاستقلال لانه غير متعلق لعدم الاحتياج
 الى ذكره قوله مدلول لفظ الابتداء فقط فان قلت المحصر باطل لان الابتداء بهذا الاعتبار كما
 يكون مدلول لفظ الاعتبار كذلك يكون مدلول لفظ الاول ايضا فاجاب الشارح بقوله فلا حاجة
 في الدلالة عليه الى الضمام كلمة اخرى اليه ليعنى ان المحصر بالنسبة الى الكلمة التى تحتاج الى ضم
 كلمة اخرى نحو من فان قلت لا نسلم ان الابتداء بهذا المعنى لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى بل
 يحتاج لانها لا تفيد فائدة تامة الا بالضمام كلمة فلجا الشارح بقوله ليبدل على متعلقه اى المراد
 بالاحتياج وعدمه ههنا الاحتياج الى المتعلق واما الاحتياج فى الفائدة فتايت في كليهما فان قلت
 انه يلزم التكرار فى تعريف الاسم لان معنى قوله كائن فى نفسه اى كون المعنى مدلول الكلمة
 هذا بعينه معنى قوله دل على معنى وايضاً يدخل فيه الحرف فاجاب الشارح بقوله وهذا هو المراد
 بقولهم الخ يعنى المراد بقوله دل على معنى كون المعنى مدلول الكلمة مطلقاً سواء كان فى نفس الكلمة
 اولاً والمراد بقوله فى نفس الكلمة كون المعنى مدلول الكلمة المقيمة بعدم الاحتياج الى كلمة اخرى
 قوله كائناً فى نفس الكلمة فان قلت لا نسلم ان معنى الاسم والفعل فى نفس الكلمة لان نفس
 مثلاً كلمة مع انه ليس فيه معنى ضرب فاجاب الشارح عنه بقوله الدالة عليه اى ان معنى الكلمة
 لا يثبت فى نفس مطلق الكلمة بل فى الكلمة التى هي الدالة على ذلك للمعنى قوله حالة بين السير
 والبصرة فان قلت لا نسلم ان الابتداء حالة بنفسه بل تثبت الحالة فى غيره وهو جعل
 البصرة مبدأً منه والسير مبدأً به فاجاب الشارح عنه بقوله وجعله الة لتعرف حالهما ليعنى
 ان اطلاق الحالة على الابتداء باعتبار ادنى ملائمة وهو الة لتعرف حالهما الخ فان قلت
 ان عدم الاستقلال على قسمين احدهما بالنسبة الى التصور والاخرى بالنسبة الى الذكر فافى
 المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح رحمه الله تعالى عنه بقوله ولا يسكن الخ

ولأن يدل عليه يعني ان المراد كليهما فاشارة الى الاول بقوله ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
 فان قلت المحتاج اليه في تعقل المعنى المحرفي تعقل المتعلق لا ذكره لانه محتاج اليه اللفظ لا التلفظ
 قلت ان الذي ذكره مقروء بضم الذال وهو عبارة عن التعقل فلا يرد واشارة الى الثاني بقوله ولا
 ان يدل عليه ^{لأنه لا يتعقل الا بذكر متعلقه} وههنا بحث وهو ان الضمير في لاحظه الاول اذا كان راجعا الى الابتداء
 كان في لاحظه الثاني الضمير يرجع الى الابتداء فلم يمتد ان الفرق بين المعنى الاسمي والمحرفي
 ثابت في الحافظ دون الذات وهذا يخالف عما قال العلامة التفتازاني في المطول من ان الفرق
 بينهما في الذات فاجاب الشارح بقوله والحاصل يعني ان قوله فالابتداء محمول على الاستعمال
 لان الابتداء يطلق على المعنى الاسمي والمحرفي ^{جميعا} فالضمير في لاحظه الاول راجع الى المعنى الاسمي
 وفي لاحظه الثاني راجع الى المعنى المحرفي فالاول من قبيل الكليات والثاني من قبيل الجزئيات
 فثبت الفرق بينهما في الذات فان قلت ان قوله والحاصل مبتداء وقوله ان لفظ الابتداء
 موضوع خبره والحال ان حمل وضع لفظ الابتداء لا يعم على الحاصل لانه اسم الفاعل فيكون
 صفة للشارح فكيف يحمل عليه وضع لفظ الابتداء لانه صفة للفظ قلت المحصول لازمي فيصير كونه
 صفة للفظ فقلت فعلى هذا لا يعم قوله ومحصوله لان الاسم للمفعول لا يعمي من اللازم
 قلت المراد من المحصول الحاصل كما قال العلامة في بحث الحاء قوله ولفظة من موضوعه
 لكل واحد من جزئياته فان قلت من اين تقول لفظة من موضوعه لكل واحد من الجزئيات
 قلت ان الوضع يعلم من الاستعمال لان من يستعمل في الجزئيات فان قلت لا نسلم ان الوضع
 يعلم من الاستعمال فان العلامة قال ان الضمائر والموصولات موضوعات لمفهوم كلي بشرط استعمالها
 في الجزئيات فيكون استعمالها في الجزئيات بدون الوضع فليكن لفظة من موضوعه للاستعمال
 المطلق بشرط استعمالها في الجزئيات فلم يكن الاستعمال مستلزما للوضع قلت مرادنا ان الاستعمال
 علامة الوضع لاعلة له فيجوز التخلف عنه في بعض المواضع فان قلت ان وضع من للابتداء
 الجزئي مستقيم على رأي من قال بان الوضع عام والموضوع له خاص في الحرف وامثالها
 من الضمائر واسماء الاشارة واما على رأي من لم يقل به وجعل تلك الالفاظ موضوعات
 لمفومات كلية فالفرق بين الابتداء الاسمي والمحرفي صعب قلت الفرق عند هذا البعض
 وان لم يثبت في الوضع لكنه في الاستعمال لان المعنى المحرفي يستعمل في الجزئيات والاسمي لا
 يستعمل فيها فان قلت ان الابتداء لا يثبت الا بالمتعلق لانه نسبة تقتضي الطرفين فكيف يكون
 لحد معنيه جزئيا والاخر كلياً فاجاب الشارح عنه بوجهين أحدهما بقوله لمخصوصته على
 التفصيل للمدعى الاجمال والثاني بقوله للعلقة الخ أي الجزئي ما يكون الة للغير والكلي ليس كذلك

له قوله جزئيا أي غير مستقل ومستقل منه شيء واحد فيكون الكلياً والجمعي ثانياً لا يكون مجعوماً منه رحمه الله

سنة يعني ان الابتداء الجزئي ثابت بالمتعلق تفصيلاً والكلي اجبالاً فالاول غير مستقل والثاني مستقل منه رحمه الله تعالى شانه

فان قلت انه لا نسلم ان اذا ذكر المتعلق على التفصيل يكون جزئياً الا ترى انه لو قيل ابتداء البصرة
لا يكون جزئياً بل كلياً لان البصرة تصدق على الدور والكثيرة فكيف يكون جزئياً قلت
المراد بالجزئي هو الاضافي ولا شك ان البصرة بالنسبة الى المكان المتعلق جزئي وان كان بالنسبة
الى الدور والكثيرة كلياً فان قلت لا نسلم ان الابتداء الجزئي غير مستقل لان الابتداء الكلي
موجود في ضمن الجزئي والدلالة على المعنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقاً او تضمنياً قلت
كون ذلك الابتداء المطلق الذي في ضمن الجزئي مستقلاً ممنوعاً اذ يلزم منه كون الابتداء الجزئي
ملحوظاً قصداً او ملحوظاً تبعاً في حالة واحدة وهو باطل فان قلت ان هذا من جهتين فلا يضر
قلت كون الشئ الواحد ملحوظاً قصداً وتبعاً في تركيب واحد بمنزلة الجهة الواحدة عند الفهمين
قوله من حيث انها حالات لمتعلقاتها فان قلت ان الضمير في انها راجع الى الجزئيات وهي السير
والبصرة مثلاً والمتعلقات ايضا ليست الا السير والبصرة فكيف يصح قوله الجزئيات حالات
لمتعلقاتها قلت ان التغاير ثابت لان الجزئي ابتداء السير مثلاً والمتعلق نفس السير فان قلت
لا يصح ان تكون لفظة من موضوعه لكل واحد من الجزئيات لانهما غير متناهية قلت الطمان
الجزئيات ممكن بلحاظ المفهوم الكلي قوله وذلك المعنى الكلي الخ فان قلت المفهوم من الجمل
ليس الا الكلية والجزئية ولا يفهم الاستقلال وعدمه وهو مقصود ايضا فاجاب الشارح
عنه بقوله وذلك للمعنى الكلي الخ يعني الاستقلال وعدمه مع ما قوله اذ لا بد في
كل واحد منهما ان يكون ملحوظاً فان قلت ان كل في كل لسان كاتب محكوم عليه مع انه ليس
ملحوظاً قصداً بل للاحاطة الافراد قلت ان جعله للاحاطة باعتبار الاستعمال لا بالوضع
قوله لم يكن ان يعتبر النسبة بغيره وبين غيره لان النسبة ليست الا المعنى الحر في وتمام للمعنى الحر
لا يكون بمعنى حر في آخر لان المعنى الحر في غير مستقل في نفسه فكيف يعتبر غيره فان قلت
ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابق محكوماً عليه وبه فعلى هذا
يلزم ان لا يقع شئ من المقدم والتالي والجملة محكوماً عليه وبوجود النسبة فيها قلت الاحتياج
في نسبة الفعل الى الفاعل وهو خارج من الفعل بخلاف القضايا فان النسبة فيها احتاجت
الى الطرفين وهما داخلان في القضية فكانا لا تحتاج الى الغير قوله بل تلك الجزئيات قلت
ان كلمة بل للاعراض وليس هنا شئ حتى يكون معرضاً عنه قلت انها ليست للاعراض
بل للعلاوة على قوله ولا يصح ان يكون محكوماً عليه وبه فان قلت ان تعقل الفعل ايضا
لا يكون لا يكون الا بالفاعل والمفعول كما قال الشارح في بحث مفعول ما لم يسم فاعله حيث
قال كما ان الضرب يتوقف تعقل فهمه على ضارب كذلك على مضروب قلت ان
توقف الفعل على فاعل ما وهو لا يضر بالاستقلال فان قلت هذا
انما يستقيم على مذهب من قال بذلك واما على مذهب من قال ان توقف الفعل

على فاعل معين غير مستقيم فاجاب الشارح عنه بقوله ليكون الة الملاحظة حالها يعني ان الفعل قد
توقف على فاعل لكن ليس بالة لتعرف حال الفاعل بخلاف ابتداء الجزئ **فان قلت** ان الفعل ايضا الة
لتعرف حال الفاعل لان معنى الفاعلية في الفاعل يثبت بالفعل **قلت** ان الة في الكلام غير مقصود
والفعل مقصود فكيف يكون الة قوله وهذا هو المراد بقوله **فان قلت** ان تعريف الحرف غير صحيح
لان معنى قوله مادل على معنى في غيرها ان يكون المعنى مدلولاً للغير الكلمة وهو فاسد فاجاب الشارح
بقوله وهذا هو المراد الى اي ليس معنى قوله في غيرها ان يكون المعنى مدلولاً للغير الكلمة بل معناه انه
الة لتعرف الغير قوله فمرجع كينونة المعنى الى **فان قلت** انه يجوز ان يكون المعنى غير مستقل مع انه
لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى بل يدل على معنى في نفسها كالنسبة في اسم الفاعل غير مستقل مع انه لا يحتاج
الى ضم كلمة اخرى لان توقف تعقله على لداة الذي هو داخل في الفاعل فلم يكن مرجع كينونة المعنى
في نفس المعنى وكنيونة المعنى في نفس الكلمة الى امر واحد **قلت** ان النسبة في اسم الفاعل مستقل
لاحتياجه الى ذات مبهم وهو غير مضر في الاستقلال قوله ففعل لا متبلة تفريع على قوله ما لهما واحد
قوله وهذا هو الظاهر هذه العبارة في الواقع مؤخر من قوله تنبيهها على صحة ارادة كلا المعنيين فيكون
فيه قلب كما لا يخفى **فان قلت** انه لما ثبت صحة ارادة كلا المعنيين فلم قال الشارح انه راجع الى
الكلمة حيث قال سابقا في نفس مادل ولم يرجع الى المعنى فاجاب الشارح عنه بقوله
هذا هو الظاهر لانه على طبق ما سبق في وجه المحصر **فان قلت** لما كان هذا فراجع المصنف
في الفصل الى المعنى **قلت** ان عبارة الفصل ظاهرة في المعنى الاخير لان وجه المحصر غير مذكورية
فان قلت اذ لم يذكر وجه المحصر فيكونان مستويين فكيف يكون ظاهر في المعنى الاخير **قلت**
ان ظهوره لوجه اخر وهو القرب **فان قلت** ان القرب يعارض الوجه المحصر في الكافية فتساقطا
فلا يكون عبارة الكافية ظاهرة في الاول **قلت** ان في الارجاع الى المعنى تكلف وهو تقدير الاعتبار
فرعاية وجه المحصر مرجع يخلو عن تكلف قوله ولهذا جزم المعنى **فان قلت** الاولى ان يقال
ظن موضع جزم لان الارجاع الى المعنى ظاهر لانه واجب **قلت** ان حمل الالفاظ على لظاهر واجب
في التعريفات فيصح به قوله جزم **ولقول** ان صاحب الفصل رجل عقيدته ان يعمل بالمتبادر
لا بغيره فلما عمل بالمتبادر فجزم به فذلك المعنى جزم به لموافق جزمه على قصد صاحب
الكشاف قوله لان معانيها مفهومات كلمة مستقلة بالمفهومية **فان قلت** لو كان
كذلك يصح الاخبار عن فوق وقدام وتحت والاخبار بها مع انها لا تفرق الظرفية وهو فضيلة لا يقع
احد طرفي الكلام **قلت** المفهوم المستقل يقتضيه صحة الحكم عليه وبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدر
في استقلاله امتناع الحكم عليه وبه ما يعارضه من معنى الظرفية **فان قلت** ان معنى الظرفية
التي هي للمعنى الحرفي داخل في مفهوم ممتنع فيكون معناه في حد ذاته غير مستقل بالمفهومية
لان معناه الوقت المقيد بالظرفية لا الوقت المطلق فالظرفية جزم مدلوله فلا يكون عارضة
سواء ليس هذا القول قول الشارح بل مائل قول فمرجع كينونة المعنى "معنى جزم الراجح"

وأيضاً يجوز أن يقال عدم صحة الاخبار عن انحراف لأجل العارض وهو الاحتياج اجيب عن الأول
ان الجزء الاول من المعنى وهو الزمان مستقل بالمفهومية لانه اعم من ان يكون مطابقاً او تضامياً
لكن فيه قائل وعن الثاني ان هذه الاسماء وان توقفت على الغير لكن الغير تابع لها بخلاف
الحرف فان قلت لما كان معاني هذه الاسماء مستقلة فلم لم يستعمل بدون الاضافة فاذا لم
يستعمل بدونها علم انها غير مستقلة قلت لما جرت العادة باستعمالها مضافة الى متعلقاتها
لزم ذكرها فان قلت ما السر في هذه العادة قلت لان الغرض من وضعها قوله غير
مقترن باحد الازمنة الخ فازقلت ان ذكر قوله غير مقترن مستدرك لانه اوردته لاخراج الفعل
وهو خارج بقوله ما دل على معنى في نفسه لان الفعل عبارة عن حدث والنسبة والزمان فعل
هذا يحتاج الى ضم كلمة اخرى وهو الفاعل لان النسبة يحتاج اليه قلت المراد من المعنى في
في قوله ما دل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقاً او تضامياً ولا شك ان الفعل باعتبار
المعنى التضمني ايضا دال على معنى في نفسه فان قلت ان الزمان ايضا مدلول تضمني
للفعل والحال انه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لان الشيء لا يقارن نفسه فيصدق عليه ان
الفعل كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فلم يخرج بهذا القيد فاجاب
الشراح بقوله اعني المحث يعني ان الاقتران الفعل باحد الازمنة الثلاثة في حد لفعل معتبر
بطريق الواجب الجزائي وعدم الاقتران في حد الاسم معتبر بطريق السلب الكلي فحينئذ خرج الفعل
عن تعريف الاسم فان قلت لا شك ان المتبادر من المعنى اذا اطلق هو المعنى المطابق والفعل
باعتبار معناه المطابق لا يدل على معنى في نفسه فلو حمل التعريف على المتبادر مخربا للفعل بقوله
في نفسه ويحمل قوله غير مقترن على التاكيد فلم حمله على خلاف المتبادر حتى دخل فيه الفعل و
احتاج الى اخراجه بقوله غير مقترن قلت الباعث عليه ان قوله على معنى في نفسه حمل قبل هذا
في دليل الحصر على المعنى الام لان اعتباراته كونه مقارناً فجعله معنى الفعل وتارة كونه غير مقتراً
فجعله معنى الاسم فسلك الشارح رحمه الله تعالى مسلك المصنف فان قلت المتبادر من الباء
في قوله باحد الازمنة الثلاثة انها للسببية لكثرة استعمالها ولقرينة قوله بالاسناد فعلى هذا لا يجوز
مقترن معه فاجاب الشارح عنه بقوله مع احد الازمنة اه يعني ان الباء بمعنى مع بقرينة قوله
صلة الاقتران قوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فازقلت ان تعريف الاسم
غير جامع لخارج الاسماء الافعال وغير مائة لدخول الافعال النسخة عن الزمان قلت المراد بعدم الاقتران
ان يكون ذلك لعدم بحسب الوضع الاول وتحقيقه ما قال الشارح فان قلت خرج منه زيد وعمرو لانه
ليس فيها وضوء اول لان الوضع الاول يقتضي الوضع الثاني والوضع الثاني غير موجود فكذلك الوضع الاول
وايضاً خرج عنه شمر وضرب علمين لانهما بحسب الوضع الاول افعال اجيب عن الاول ان معناه
ان لا يكون فيه وضوء وعن الثاني ان المراد بعدم الاقتران ان يكون المعنى الحالي غير مقترن بحسب الوضع

فدخل فيه شمر وضرب علمين لان معناهما العلم غير مقترون بحسب الوضع الاول وهو وضع الفعل و
دخل فيه اسماء الافعال لان معانيها المقترنة بحسب الوضع الثاني غير مقترون بحسب الوضع الاول و
هو وضع الاسم وخرج عنه الافعال المنسلخة كافعال المدح والذم لان معانيها غير مقترنة بحسب
الوضع الثاني ومقترنة بحسب الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانشائية
لانها المدح والذم في نعم وبئس وتلك المعاني الانشائية غير مقترنة بحسب الوضع الاول
عنه ان الضمير في قوله غير مقترون راجع الى المعنى المستقل فيكون الضمير في قوله مقترون المذكور
في تعريف الفعل ايضا راجعا الى المعنى المستقل والمعنى المستقل في هذه الافعال كما يوجد في الحال
يوجد في الاول والانشائية والخبرية من اوصاف المعنى المستقل ولا اعتبار للاوصاف بل للذات
وهو غير متغايرة كذا قال مولانا عبد الغفور وههنا بحث وهو انه يشك بانفعال المنقولة
فان ضرب مثلا اذا نقل من معنى الضرب الى معنى القتل لمناسبة بينهما فكلاهما معنى الفعل
فيكون اسما اذ يصدق على معناه وهو القتل انه غير مقترون بحسب الوضع الاول لان معناه الثاني
اعنى القتل لم يكن في الوضع الاول اجيب عنه ان معنى قوله غير مقترون اى يكون معنى الاسم
غير مقترون باحد الازمنة الثلاثة نوعا فلا يصدق على معناه وهو القتل انه يكون نوعا في الوضع
الاول غير مقترون لان كلا المعنيين من نوع واحد وهو معنى الفعل بخلاف نوع شمر وضرب
علمين لان الاسم من نوع والفعل من نوع اخر فان قلت هذا الشكل بما اذا جعل ضرب علما
للبحث فيلزم ان لا يكون اسما لانه لم يصدق عليه انه لم يكن المعنى الحادث في الوضع الاول لوجوده
فيه قلت لا نسلم كون هذا المعنى في الوضع الاول لعدم كون المعنى العلمى حال كونه موصوفا
بوصف العلمية في الوضع الاول في الوضع الاول قوله فيدخل فيه اسماء الافعال فان قلت
لما كان معنى اسماء الافعال افعالا فمن اين علم انها اسماء ولم يكن عين الافعال قلت الذى علم
على ان قالوا انها اسماء وليست بافعال مخالفتها للافعال صيغة قوله لا نسلم ان جميعها منقولة
من المصدر او منقولة جميعها من الظروف بل بعضها من ذلك وبعضها قلت ان قوله جميعها
اسم ان وخبرها محذوف وهو قوله منقولة فقد يره لان جميعها منقولة ولا يخلو اما منقولة او
فلا يرد شئ قوله سواء كان النقل فيه فان قلت ان قوله لان جميعها لا يخلو اما موند او
فان كان الاول فلا يصح قوله فيه بل ينبغي ان يقال فيها وان كان الثاني فلا يصح قوله منقولة بل ينبغي
ان يقال منقول قلت انه مذكور وتانيث قوله منقولة باعتبار المضاف اليه اعلم ان النقل
الصريح هو الذى استعمل مصدرا مخورا ويد كما في قوله تعالى امهلهم ثم ويدا ثم نقل من المعنى
المصدق الى اسهل فان قلت ان استعماله في المعنى المصدق ينافى كونه منقولا اذ لا بد

لان جميعها اسماء موصوفة

له كونه موصوفاً الوصف على نوعين لانه اما ان يحمل به صفة الذات او لا الاول بمنزلة الثاني غير مستبر منه رحمه الله تعالى ١٢ له وقوله لما يقبل
الافعال كالتعريف ولا م التعريف وكون بعضها ظرفا وجارا مجزورا ١٣ له فان روي في الآية المذكورة بمعنى الاممال ثم نقل الخ ١٢ منه رحمه الله

في المنقول من هجران الاستعمال في المعنى الاصل قلت معناه انه لا يستعمل الناقل في المعنى الا
 سواء استعمل غير الناقل فيه اولا الا ترى ان لفظ الصلوة يستعمل في الدعاء ولكن الناقل وهو اهل
 الشرع لا يستعمل فيه **فان قلت** في ادخال هيئات في المصادر الاصلية نظرا لانها ليست بمصدر في الاصل
 قلت المصدر الاصل اعم من ان يكون حقيقة او حكما واعلم ان اصل هيئات وقوات هيئية
 وقوقية مثل دخرجة ابدال الياء بالالف لتحركها والفتاح ما قبلها قوله مخصوص فانه في الاصل
 صوت ثم نقل الى المعنى للصدي وهو السكوت ثم نقل من السكوت الى اسكت قوله او عن الظرف
فان قلت لو قال او عن الظرف مع ما اضيف هو اليه كان اولي لان قدم معنى المركب وهو امامك
 لا معنى الظرف وهو امام فقط قلت انما لم يقل مع ما اضيف اليه التفاء بالمشاء وهو امامك قوله
 الافعال المنسلخة عن الزمان **فان قلت** لا يصح نسبة الانسلاخ الى الافعال لان الانسلاخ يكون للزمان
 من الافعال لا الانسلاخ الافعال منه قلت لهذا مسامحة مشهورة منهم اصله السليخ عنها الزمان
 فيكون بالقلب قوله وخرج منه المضارع **فان قلت** تعريف الاسم غير مانع لصداقة على المضارع
 لانه ايضا غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بل بالزمانين اعني الحال والاستقبال قلت لا نسلم
 انه مقترن بالزمانين بل بالزمان الواحد لانه جاز ان يكون حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال او
 بالعكس وان سلم انه مشترك فدخل الواحد في الزمانين ضروري لان احدا الازمنة اعم من ان يكون
 قصدا او ضمنا **فان قلت** ان الذهن بسيط فاذا دل المضارع على زمان في الذهن فكيف يدل في
 هذه الحالة على زمان آخر قلت لا يقدر في الدلالة على المعين الدلالة على آخر والا لبطال الشرط
 كالعين مثلا **فان قلت** فعلى هذا ينبغي ان لا يقدر في ارادة المعين ارادة ما سواه قلت بين
 الدلالة والارادة بعد لان الدلالة صفة اللفظ وهويدي على الكثير والارادة صفة الذهن وهو بسيط
 وايضا الدلالة فهم المعنى من اللفظ سواء كان مرادا اولا بخلاف الارادة فانها تقيد بكون المعنى
 مرادا ومقصودا والارادة والقصد لا يكونان الا بالذهن وهو بسيط قوله ولما فرغ من بيان حد
 الخ وههنا بحث من وجهين الاول ان دابه ان يذكر التقسيم بعد التعريف فلا يصح الفصل
 بينهما بذكر الخواص لكونها اجنبية والثاني ان قوله ومن خواصه اشتغال بما لا يعنى لان المقصود
 بيان للرفوعات والمنصوبات والمجندات فالاصل ان لا يذكر تعريف الاسم لكنه ذكر بناء على ان
 البحث عن الشيء مسبق بتعريفه واما الخواص فلا وجه لذكرها اجيب عنهما ان الخواص من
 تامة التعريف فليست بالاجنبى ولا اشتغال بما لا يعنى **فان قلت** ان التقسيم ايضا من تامة التعريف
 فلما وجه فقد لم الخواص عليه قلت ان الخواص غير مختصة بشئ من قسم الاسم نعم لو كانت مختصة بالمعرب
 او المبني لينبغي تأخيرها وليس كذلك لا بعضها مشتركة مثل الاضمار والاسناد اليه قوله اراد ان يذكر

له قوله لا يستعمل في الازمان المقصود به معنى عبد الرحيم **له** ان هيئت وغيره وان لم يكن مصدرا حقيقة لكنها مصدران حكاه على وزن
 فوات **له** اي الرمي في الحال او الاستقبال **له** معنى عبد الرحيم **له** وهو بسيط **له** لا يقدر على ارادة الكثير **له** مشتركة بين المعرب والمبني

بعض خواصه **فأقلت** لم خالف الشارح عن العبارة الشهيرة ههنا وهي لما فرغ من حد الاسم شرع في الخواص يعني لم زاد الشارح لفظ الإرادة قلت لو لم يذكرها لايترتب الجزاء على الشرط لأن الشرع في الخواص غير لازم مع الفراغ عن حد الاسم وأما الأدلة الشارحة في الخواص فلازم مع الفراغ من حد الاسم لأنها من تمة التعريف ولا شك أن كل متكلم أراد اتمام كلامه وأما تحققه في الخارج فقد يكون وقد لا يكون **فأقلت** فعلى هذا لا يترتب الجزاء في العبارة للشهيرة على الشرط قلت ان المراد من اللزوم الاعتباري أو نقول ان القضية اتفاقيّة لا لزوميّة كقولنا ان كان الانسان ناطقا فانه ناطق قوله ومن خواصه خبر قدم للاهتمام لان البحث عنها باعتبار الخواص لا باعتبار ذات هذه الاشياء والا لا يصح البحث عنها أو مبتدأ باعتبار ان من بمعنى البعض فان قلت لما كان في قوله ومن خواصه احتمالين فلم جزم صاحب الكشاف بالابتدائية قلت لا اجل انه يفهم منه ان المذكور اقل من المتروك وهو المراد لان في العرف اذا اضيف البعض الى الكل يراد من البعض الأقل واذا كان قوله من خواصه خبرا لا يحتاج الى تاويل من البعض فلا يضاف البعض الى الكل صريحا وان استفاد التبعض ضمنا **فأقلت** ان المصنف ذكر خمس خواص وليصدق عليه جمع القلة فالمناسب ان يذكر صيغة جمع القلة وادناه افعال كافراس وأفعلة كادغفة وفعلة كغلمة وصيغة الخواص ليس بشئ منها فلا يصح اطلاقه على الخمس قلت انما التي بصيغة الجمع الكثرة اشياء الى انها كثيرة غير منحصرة بهذا الخمس لان ثناء التانيث المتحركة وياء النسبة وبناء التصغير وغير ذلك ايضا من خواصه حق قال بعضهم لخواص ترفعي الى ثلثين وأما اورد البعض لان المقصود ايضا هو الترفعي وهو يحصل بعد الخمس وانما خص الذكور بالشهرتها او لعظمتها لان كل واحد منها يتناول خواصا كثيرة لان اللام مثلا يتناول جميع الازياء المعروفة والجر يتناول جميع حروف الجارة والتنوين يتناول جميع الازاءة والاضافة تتناول الاختصاص وكونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه يتناول الاختصاص وكونه موصوفا ودل حال لانها في الواقع مسند اليها ومفعول مالم يسم فاعله والتميز لان التميز اذا كان عن النسبة يكون في المعنى فاعلا **فأقلت** لما كانت كثيرة لا يصح اطلاق هذا الجمع على الخمس المذكور بل اطلق البعض على الخمس لانه نبيه بذكر من على ان المذكور بعض منها وههنا بحث من وجه الأول ان التنبيه على التبعض حاصل بدون لان المذكور في المتن ليس الا البعض فلا يصح قول الشارح نبيه من التبعضية على ان المذكور هو البعض والثاني ان من التبعضية لا يصح ان يكون منها على ان ما ذكره بعض منها لانه لو كان منحصرا فيها ايضا يصح ايراد من التبعضية على كل واحد منها بان يقال بعضها كذا وبعضها كذا والثالث انه يفهم من قوله ومن التبعضية على ان آه انه لو لم يأت بمن لكان الحكم صحيحا لکن يكون عاريا عن التنبيه المذكور مع انه لا يصح لان مرتبة الاقل في جهة الكثرة مع ان ما ذكره من الخواص خمسة كما لا يخفى **أجيب عن الأول** ان معناه انه ملية اي في اول الوهلة **وعن الثاني** انه

أَنَّ هَذِهِ التَّبْيِيهَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَقْدِيمِ الْعُطْفِ عَلَى الرِّبْطِ لَا الْعَكْسَ فَانْقَلَبَتْ أَنْ تَقْدِمَ الْعُطْفُ عَلَى الرِّبْطِ
 غَيْرِ شَائِعٍ بَيْنَهُمْ بَلِ الشَّائِعُ هُوَ الْعَكْسُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ السَّيِّدُ السَّنْدُ كَمَا فِي قَوْلِهِ وَهِيَ اسْمٌ وَفَعْلٌ وَحُوفٌ
 لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعُطْفُ مَقْدَمًا فِيهِ عَلَى الرِّبْطِ لَمَا قَالَ الشَّامِيُّ أَنَّ الْخَبْرَ مَحْذُوفٌ كَأَنَّهُ مَنْقُصَةٌ قُلْتُ
 الْقَرِينَةُ هُنَا عَلَى خِلَافِ الشَّائِعِ ظَاهِرٌ لِأَنَّ مِنَ الْبَيِّنِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ خَوَاصِهِ وَعَنْ الثَّالِثِ
 أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَقُومُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَقَامِ الْآخَرِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ثَلَاثَةُ قُرُورٍ فَانْقَلَبَتْ
 مِنْ أَيْنَ عَلِمَ أَنَّ مِنَ التَّبْعِيضِ قُلْتُ دَخَلَهَا عَلَى الْجَمْعِ دَلِيلُ التَّبْعِيضِ قَوْلُهُ وَهُوَ جَمْعٌ خَاصَّةٌ هَذَا
 مُتَوَطِّئَةٌ لِتَعْرِيفِ الْخَاصَّةِ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَكُونُ لِلْجَمْعِ بَلِ لِلْوَاحِدِ فَإِنْ قُلْتُ لَمْ قَالَ خَاصَّةٌ وَلَمْ يَقُلْ
 خَاصٌّ بِدُونِ التَّاءِ قُلْتُ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ الشَّيْءُ فَانْتَهَى لِهَذَا قَوْلُهُ مَا يَخْتَصُّ بِهِ وَلَا يَجِدُ فِي غَيْرِهِ . وَ
 هُنَا كَيْفَ يُوجَّهُ الْأَوَّلُ أَنَّ قَوْلَهُ وَلَا يَجِدُ فِي غَيْرِهِ مُسْتَدْرِكٌ لِأَنَّ مَعْنَى الْاِخْتِصَاصِ هُوَ مَا لَا
 يَجِدُ فِي غَيْرِهِ وَالثَّانِي أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ دَوْرِيٌّ لِأَنَّ الْخَاصَّةَ تَوَقَّفَتْ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ وَهِيَ مَا
 خُوِذَ مِنَ الْخُصُوصِ فَلَمَّا تَوَقَّفَتْ الْخَاصَّةُ عَلَى التَّعْرِيفِ فَلَمَّا مَبْدَأُهَا تَوَقَّفَ عَلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّعْرِيفُ
 تَوَقَّفَ عَلَى الْخُصُوصِ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَا يَخْتَصُّ بِهِ لَكُنْهُ جُزْءُهُ وَالشَّيْءُ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْجُزْءِ وَالْخُصُوصُ
 مَبْدَأٌ يَخْتَصُّ فَيَتَوَقَّفُ التَّعْرِيفُ عَلَيْهِ أَيْضًا وَمَا قَالَ الْبَعْضُ أَنَّ الْمَزِيدَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْجَمْعِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ
 لِأَنَّ الدَّوْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاتِّحَادِ الْجَهْتِ وَلَا اتِّحَادِ هُنَا وَالثَّالِثُ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ يَقُلْ مَا يَجِدُ فِيهِ وَلَا يَجِدُ فِي غَيْرِهِ
 مَعَ أَنَّ فِيهِ تَقْنِيهِ عَلَى الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَالْاِصْطِلَاحِيَّةِ بِأَخْذِهِ فِيهِ لِأَنَّ الْخَاصَّةَ فِي اللَّغَةِ
 مَا يَجِدُ فِي الشَّيْءِ وَمَعَ أَنَّهُ يَخْلُوعٌ عَنِ الْاِعْتِرَاضِ الْأَوَّلِيِّ ^{أَيْ تَوَرُّدِ التَّحْجِيرِ وَوَجْهُ تَحْجِيرِهِ} أُجِيبَ عَنْ الْأَوَّلِ أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِمَا
 يَتَضَمَّنُهُ قَوْلُهُ يَخْتَصُّ وَهُوَ جُزْءٌ سَلْبِيٌّ وَتَصْرِيحٌ بِمَا عَلِمْنَا أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى تَحْرِيدِ الْاِخْتِصَاصِ مِنَ الْجَمْعِ
 السَّلْبِيِّ وَاسْتِعْمَالِهِ فِي الْجُزْءِ الْاِيجَابِيِّ وَعَنْ الثَّانِي أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَوَّلِ اِصْطِلَاحِيٌّ وَمِنْ الثَّانِي لَغَوِيٌّ
 وَعَنْ الثَّالِثِ أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَهُ لِسَانٌ وَجَّهَ التَّسْمِيَةَ فَإِنْ قُلْتُ أَنَّ تَعْرِيفَ الْخَاصَّةِ غَيْرُ مَا نَحْنُ لَصَدَقَ
 عَلَى الْفَصْلِ الْقَرِيبِ كَالنَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْاِنْسَانِ وَعَلَى لَا لَمْ يَكُنْ الشَّيْءُ كَالْكِتَابَةِ وَالْفَحْكَ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ
 بِشَيْءٍ مِنْهَا خَاصَّةٌ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ عَنِ الْخَارِجِ الْمَحْمُولِ وَالْفَصْلُ لَيْسَ بِخَارِجٍ وَالْكِتَابَةُ لَيْسَتْ بِمَحْمُولَةٍ قُلْتُ
 اِصْطِلَاحِيٌّ لَغَوِيٌّ فِي الْخَاصَّةِ غَيْرِ اِصْطِلَاحِيٍّ لِنُطْقِهِ وَلَقَوْلِ الْمُرَادِ مِنْ كَلِمَةٍ مَا هُوَ الْخَارِجُ
 الْمَحْمُولُ فَإِنْ قُلْتُ لِمَا كَانَ كَلِمَةً مَا عِبَادَةٌ عَنِ الْخَارِجِ
 التَّحْمِيلُ لَا يَصِحُّ هَذَا لِأَنَّ مِنَ الْخَوَاصِّ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَحْمُولٍ عَلَى الْأَسْمِ
 قُلْتُ أَنَّهُ مَسَامُحَةٌ مَشْهُورَةٌ وَهِيَ ذِكْرُ الْمَبْدَأِ عَنِ الْاِخْذِ
 وَارَادَةُ الْمَشْتَقِ عَنِ الْمَدْخُولِ ^{أَيْ قَلْبِ الشَّيْءِ} قُلْتُ أَنَّ تَعْرِيفَ الْخَاصَّةِ
 غَيْرُ جَامِعٍ لِحَدِّمْ صَدَقَ عَلَى الْخَاصَّةِ الْاِضْطِافِيَّةِ كَالْمَشْيِ بِالْقُوَّةِ لِأَنَّ الْاِنْسَانَ لِأَنَّهُ يَجِدُ فِي غَيْرِهِ قُلْتُ

١٥٠ هـ فِي قَوْلِ الْمَذْكُورِ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ تَعَالَى ١١ هـ عَلَى مَا قَالُوا أَنَّ جَمْعَ الْكُفْرَةِ بِالطَّلُقِ عَلَى مَا نَزَلَتْ فِيهِ مِنَ الْاِبْتِهَاجِ

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ آمِينَ

المراد بالغير في التعريف بقوله ولا يوجد في غيره اعم من ان يكون كل الاغيار او بعضه فيشتمل الاضافة
 قوله هي اما شاملة اشارة الى وفق داب للصنف لانه اني بالتقسيم بعد التعريف فكذا الشارح
 اني بتقسيم الخاصة بعد تعريفها **فان قلت** ان للخاصة جزئين ايجابى وسلبى فهذا التقسيم باس
 اعتبار قلت انه باعتبار الجزء الايجابى لانها ان كانت موجودة في جميع الافراد فهي شاملة وان كانت
 في بعضها ... فهي غير شاملة اما تقسيمها الى الحقيقية والاضافية فباعتبار الجزء السلبى لانها
 ان لم يوجد في شئ من الاغيار فهي حقيقية وان لم يوجد في بعضها فهي اضافة كالماشي بالنسبة
 الى الانسان لعدم وجوده في الجمادات **فان قلت** هذا التقسيم لا يجري في الخاصة التي اذا كان ذو
 الخاصة جزئيا حقيقيا كما اذا تعرض خاصة لزيد وكذا لا يجري في الخاصة التي اذا كان ذو الخاصة كلياً
 ذا فرد واحد كالشمس لانها كوكب نهائى مركز في الفلك الرابع فتكون كلياً ذا فرد واحد وكذا
 لا يجري في الكل الذي لا فرد له كالعقلاء وذلك لان الشمول وعدمه يقتضى الافراد ولا افراد لهما
 قلت هذا التقسيم مختص بما اذا كان ذو الخاصة ذا افراد قوله كالكتاب بالقوة **فان قلت** لا يلزم
 ان الكتابة خاصة الانسان لانها موجودة في الملكة ايضا قلت انها خاصة اضافة له **فالقلت**
 هذا يخالف مما قال في القطع من انها خاصة حقيقية قلت عن اصل الاعتراض ان كون الكتابة
 خاصة للانسان بناء على مذهب الحكماء لا يلزم لا يقولون بوجود الملكة **فان قلت** مثال الكتابة
 الشاملة بالكتاب بالقوة غير صحيح لان الكتاب بالقوة مقابل للكتاب بالفعل فلا يجتمع القوة
 مع الفعل فلا يوجد الكتاب بالقوة في افراد الذي هو كتاب بالفعل فكيف يكون شاملاً لجميع
 افراد الانسان قلت المراد بالقوة ما يكون بالامكان وهو يجتمع مع الفعل لانه عبادة عملاً
 يلزم من فرض عدم وقوعه وقوع المحال فلا ينافى القوة ولا الفعل قوله فمن خواص الاسم بيان
 المرجع الضمير في قوله ومن خواصه والفاء لمرجع التعقيب الذكري اول بيان المرجع قوله دخول
 اللام **فان قلت** حمل قوله ومن خواصه على الدخول غير صحيح لانه يلزم حمل الذات على الوصف
 وايضاً المتبادر من عبارته ان الدخول المضاف الى اللام خاصة الاسم دون اللام لان اللام
 الية من الخواص مع ان الخاصة نفس اللام لان تخصيص هذا الخاص الخمس باعتبار عظمتها
 والعظمة لانفسها لا لدخولها قلت عبارة للصنف محولة على القلب اى اللام باعتبار الدخول
 فيصم الحمل **فان قلت** لم لم يكتف بقوله اللام مع انه اخصر واظهر قلت المتبادر من الحكم
 باختصاص شئ بشئ ان يكون المختص وصفاً للمختص به والوصفية لا يثبت الا بالدخول
فان قلت ان حمل دخول اللام من الاسم لا يصح لانه يدخل في غير الاسم ايضا كلام الابتداء واللام
 الامر بخولي يقوم وليضرب قلت المراد من اللام لام التعريف فقط لا التاكيد والامر بالتعريف
 جميعاً اى اللام في قوله دخول اللام عوض عن المضاف اليه اول العهد كما اختلف عباراتهم فيه **فالقلت**
 لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملاً للميم في قوله عليه الصلوة والسلام ليس من اهل
 سه على احوث انه خبر مقدم لقوله دخول اللام ١٢ سه والصبر عند من خواص الاسم ليس اللام تعريف ١٣

امصيا في امسفر قلت لم تعرض له لعدم شهرته ^{بشهرته} و ^{بشهرته} ههنا بحث من وجوه الاول انه
 لو لم يقل دخول حرف التعريف كان حرف التعريف ايضا شاملا للميم فلا يصح الشرطية في قول
 الشارح ولو قال دخول حرف التعريف كان شاملا للميم يعني ان الضمير في قوله كان لا يدخل
 اما راجع الى اللام او الى حرف التعريف لا سبيل الى الاول كما هو الظاهر ولا الى الثاني لانه على
 هذا لا يترتب الجزاء على الشرط لان شمول حرف التعريف لا يتوقف على القول والثاني ان ما
 قال الشارح في بحث البنيات من ان الميم بدل حرف التعريف ينافي بقوله ولو قال دخول حرف
 تعريف والثالث انه لو قال حرف التعريف كان شاملا بحرف النداء ايضا كما يكون شاملا للميم
 فلم لم تعرض الشارح لدخول حرف النداء والرابع ان عدم شهرته لا يقتضي تركه بل لا بد من
 ذكره حتى يصير الى مرتبة الشهرة اجيب عن الاول ان هذا انما يريد اذا كان الضمير في كذا
 راجعا الى حرف التعريف وليس كذلك لان الضمير راجع الى مدخول الدخول فيترتب الجزاء
 لان شموله مدخول الدخول للميم يتوقف على القول وعن الثاني انهم يطلقون حرف التعريف
 عليه مسامحة فبناء السؤال عليه **فان قلت** فعلى هذا ينبغي ان يقال في الجواب ان الميم ليست
 للتعريف بل بلحرف التعريف قلت مال قوله لعدم شهرته ليس الا ذلك لان مضاه ان كونها
 للتعريف غير مشهور بل المشهور انه بدل منه **وعن الثالث** انهم لم يتعرضوا له لان كونها من خارج
 الاسم ظاهر لا يحتاج الى البيان لان المنادى لا يكون الا مفعولا به وهو ليس من الاسماء **وعن**
الرابع ان هذا التصنيف للمبتدى لا للنتهى فما هو مشهور اسهل للمبتدى او نقول ان المراد
 من عدم شهرته الندرة اى انه نادر **فان قلت** لم عدل المص عن دخول الالف واللام الى اللام
 فقط قلت فيه اشارة الى ان المختار عند ما ذهب اليه سيبويه من ان ادات التعريف حرف
 واحد لا يقابل التنكير واداة التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذلك ادات التعريف وانما كان
 ذلك الواحد هو اللام دون الهزة لانها تسقط في الدرج والعلامة لا تسقط **فان قلت** لما كان
 ادات التعريف هي اللام وحدها فما الحاجة الى الديداء الهزة قلت زيد عليها هزة الوصل لتعد
 الابتداء بالمساكن لان اللام ساكنة وانما كانت ساكنة لمقابلة التنوين اولها ان الفتحة لا تلبس
 بلام الابتداء وان انكسرت لا لتبست بلام الحارة وان انضمت يلزم الثقل في الامر الكثير الحاجة
 اليه في الاستعمال وانما خص الهزة لان التكلم قوى في الابتداء والهزة ايضا حرف قوى فتناسبا
 اولها حرف زيدت في الابتداء في كثير من المواضع وانما فتحت مع ان هزة وصل مكسورة
 لان الفتحة مطلوبة فيها لكثرة الاستعمال **فان قلت** ان قوله ان ادات التعريف هي اللام
 لا يصح لان ضمير المنفصل معيد الحصر مع انه لا حصر في ادات التعريف

في اللام وهذا اعلم انه كان ادات التعريف

له قوله عدل المصنف اه اى ان المناسب ان يقول دخول الالف واللام لان الدخول على الاسم كلامها لا ادعها فلم عدل المصنف عنها لى واحمد
 قلت ههنا سيبويه بانه حرف جسد اللهم اغفر لى ولوالدى امين

نقيب احمد غفر له

محذوف نول

الموصولات مثل الذي والتي فانها في الاصل لذي والتي اجيب عز الاول ان المراد من حرف
التعريف اللام فقط بقربية البحث وعز الثاني ان هذا مذهب البعض فليس يمتنع عليه قوله
وكذا سائر الخواص الخمس يعني هنا مثل اللام في انها غير شاملة لاني انما لا تدخل على الضمير والمثالها
فان قلت ان الاسناد اليه خاصة شاملة للاسم فلا يصح قوله وكذا سائر الخواص الخمس
قلت لا نسلم انها شاملة لان اسماء الافعال لا يصح الاسناد اليها كما يأتي فيما بعد واما قدم
اللام على الجرو والتنوين لان اللام في الصدة وهما في الآخر واما قدم الجمر على التنوين لان الجمر
مقدم على التنوين في الوجود كما ترى في قوله يزيد واما قدم الثلاثة على الباقي لانها لفظية وهي
اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما قدم الاسناد اليه على الاضافة لان ۲۲۲
الاسناد اليه مدالكلام قوله ومنها دخل الجمر فيها إشارة الى ان قوله الجمر عطف على اللام لا
على الدخول قوله وفي الجمر ورده تقديره اعلمان لفظا وتقديرا قيدان لحرف الجمر لا الجمر ورده
كما يدل عليه قوله كما في الاضافة المعنوية واما اعادة الجمر ورده ليعلم انه نوع آخر قوله يختص
بالاسم فكذا يختص اثره مثلا يخالف الاثر عن المؤثر فان قلت ان الشمس مثلا تؤثر في الضوء
والمؤثر في السماء فينبغي ان يكون اثره ايضا في السماء وايضا ان النصب اثر الناصب وعوان ولن
مثلا وهذه الحروف مختصة بالفعل فينبغي ان يكون اثرها ايضا مختصا بالفعل مع ان النصب
يوجد في الاسماء ايضا **عز الاول** ان المؤثر على قسمين طبعي بان يكون ذلك الاثر
مركزه وقالبه والكتابي بان يكون الاثر باعتبار الغير كاحوال الخفية والاول اقوى فيجوز الخلف عنه
وعز الثاني ان النصب في الاسم يؤثر اخر لا يؤثر الفعل قوله فينبغي ان يدخل الاسم ولا يجوز الاضافة
الى الفعل بوجه ثلاثة الاول انه لو افضى الفعل الى الفعل يلزم الاضافة الى الفعل الى النفس والثاني
انه يلزم اضافة العرض الى العرض والثالث ان مدخوله يصير مفعولا به والفعل لا يقع مفعولا
به فان قلت ان الهزة والتضعيف لافضاه معنى الفعل الى الاسم مع انها لا تدخل على الاسم
قلت مرادنا بالافضاه افضاء الغير الى المدخول وهذا المعنى لا يصدق على الهزة والتضعيف لانها
لا اضافة المدخول الى الغير فان قلت ان حرف الجر لا يكون في الاضافة اللفظية عند الجمهور لا لفظا
ولا تقديرا فالدليل المذكور يقيد اختصاص الجمر الذي هو حرف الجر مع ان المدعى اختصاص مطلق الجمر
بالاسم سواء كان بحرف الجر بالاضافة ولا فينبغي ان يخرج في الاضافة اللفظية في الفعل نظر الى هذا الجواب
قلت الاضافة اللفظية فرع الاضافة فينبغي ان لا يخالف الاصل واما كانت فرعا لان فوائد الاضافة
المعنوية كثيرة وهي التعريف والتخصيص والتخفيف وفي الاضافة اللفظية التخفيف فقط فان
قلت هذا يخالف لما قال المصنف في الجرويات ان حرف الجر ثابت في الاضافة اللفظية ايضا فلا
قلت الاعتراض يرد على مذهب الجمهور لا على مذهب المصنف قوله بان يختص بما يخالف ما
يختص به الاصل قوله بان يختص قيد المنع وبيان المخالفة وكلمة ما في قوله بما عبارة عن الفعل

والضمير المرفوع في قوله يخالف واجعل الى كلمة واو كلمة ما في قوله ما يختص عبارة عن الاسم يعني ان لم
يوافق الاصل فالفرع لا يخلو اما ان يختص بما يختص به الفعل او يعبر عن الاسم والفعل فكل واحد منهما
ليس الا مخالفة من الاصل قوله اعني الفعل **فازقلت** ان المخالفة كما يحصل بالفعل كذلك بالحرف
فينبغي ان يقال **عنه** الفعل والحرف **قلت** انما يصحوب بالفعل لان من البين ان الحرف لعدم استقيل
معناه لا يصلح لذلك **فازقلت** هذا صريح في اختصاص المضاف اليه بالاسم فيخالف لما سبقت
في شرح الاضافة ان المراد بها كوز الشيء مضافا فعلم من ان المضاف اليه قد يكون اسما وقد يكون
فعلا **قلت** المذكور ههنا مذ **هيب** **للم** **رح** لانه قال المضاف اليه **كل اسم** **الح** **والذكر** في شرح الاضافة
مذهب الجمهور فلا تخالفة قوله ومنها دخول التنوين اعلم ان التنوين في اللغة جعل الشيء ذالون
وفي الاصطلاح هو لون تتبع حركة اخر الكلمة لا لتأكيد الفعل وهو على خمسة اقسام للتمكن والتكثير والعوض
والمقابلة والترنم واما للتمكن فهو ما يدل على امكانية الكلمة لاهراجات الثلاثة فلا يجري في غير النون
وجمع المونث السالم واما للتكثير فهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين
بخصوصة اسكت سكوتا مآ واما صه بدون التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن وانما لم يكن للتمكن
لان صه ليس من المعربات بل من المقييات لكونه من الاصوات وانما لم يكن للعوض لان صه ليس
بلازم الاضافة حتى يكون بدلا من المضاف اليه وكذا البواقي واما للعوض فهو ما يكون عوضا عن
المضاف اليه نحو يوم مثني اي يوم اذ كان كذا فاذا مضافه الى الجملة فلما حذف الجملة للتصنيف عوض عنها
التنوين لاتمام الكليته وانما لم يكن للتمكن لان اذ ليس من المعربات وانما لم يكن للتكثير لان اذ لا
الاضافة فيكون معرفة ابدا لان الاضافة الى الجملة اضافة الى مضمونها في الواقع فلا يريد ان الجملة
ليست من المعارف فكيف يكون مضافها معرفة واما للمقابلة فهو ما يقابل وزن جمع المذكور السالم
كسلمات فان الالف فيها علامة اجمع المونث السالم كما ان الواو في مسلمون علامة اجمع المذكور
السالم ولم يوجد فيه ما يقابل لتون في ذلك فزيد التنوين في اخره ليكون مساويا معه في
الحروف **فازقلت** ان النون في جمع المذكور لا يخلو اما ان يكون عوضا عن تنوين المفرد او
الامكنية واما ان يكون عوضا عن تنوين المفرد لاجل ثبوت المناسبة بين اجمع والمفرد لا سبيل
الاول لانه كما يكون مسلمات اسم متمكن كذا في مسلمون لان في كليهما النصب بالجمع ولا
الثاني لان من المناسبة مع المفرد كما لا بد في اجمع المونث فينبغي ان يكون تنوين مسلمات ايضا
لمناسبة المفرد فمن اين علم انه للمقابلة **قلت** ان التنوين في اجمع المونث انما يكون للمقابلة
اذا كان النون في اجمع المذكور عوضا عن حركة الواو والياء كما ترى وكما قال الشارح في

له اي الاضافة الفعلية فعلم ان الاختصاص منه **رح** **س** لان المضاف اليه في الاضافة الفعلية مجرور والجر مختص
بالاسم **رحمة الله تعالى الهى رحمة من عنك ذروني في اليدين والاشارة** **رح**
تنوين مخففة اي ياء من غير اول تكسرت ووزن ثلث تكسرت ووزن ثلث تكسرت ووزن ثلث تكسرت ووزن ثلث تكسرت

ببحث النجم واما اذا كان عوضا عن تنوين المرفع للمناسبة كما هو راي البعض فليكن تنوين
 مسلمات ايضا للتناسب وليس للمقابلة وانما لم يكن للتمكن لان مسلمات ليس اسما متمكنا
 كما هو الظاهر وانما لم يكن للتبكي لوجوده فيما كان علما كعرفات وانما لم يكن للعوض لان مسلمات
 ليس بلازم الاضافة حتى يكون تنوينها عوضا عن المضاف اليه وانما لم يكن للترنم لوجوده
 في غير اواخر الابيات واما للترنم فهو الذي في اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الصوت لانه
 حرف ليس سهل به تردد الصوت في الخيشوم وذلك التردد من اسباب حن الغناء واختص
 التنوين بالاسم لانه يجب الانقطاع عما بعد والفعل يجب الاتصال بما بعده وهو الفاعل فتنا في
فاز قلت ان الصفات ايضا يقتضي الاتصال بالفاعل فينبغي ان لا يدخل عليها قلت ان
 اقتضاءها الفاعل ليس الا فرعيا وايضا ان بالتنوين في الفعل يلزم الثقل وهو موضع الحقة
 قوله وهو بالرفع عطف على الدخول **فاز قلت** ان للتبادر من قوله والاسناد انه معطوف
 على اللام بناء على النمط السابق فعلى هذا يكون الاسناد ايضا مدخول الدخول وهو غير صحيح
 لان الدخول عبارة عن الذكر في الاول او اللحق في الاخر وهما من خواص اللفظ والاسناد
 من الامور المعنوية قلت انه بالرفع عطف على الدخول لا على الدخول والاتبان على النمط
 السابق فيما امكن وههنا غير ممكن قوله لان المتبادر من الدخول **فاز قلت** ان
وحيث الاول انه لم قال المتبادر مع ان الدخول لا يستعمل الا في الذكر الاول والاخر
 والتبادر انما يكون فيما اذا كان له معنى آخر والثاني ان الدخول هو الذكر في الاول فقط فلا يصح
 قوله او اللحق في الاخر كما ترى انه قال لمص في بحث الفعل ومن خواصه دخول قد والسين وسوف
 ولحق تام فعلت اجيب عن الاول انه انما قال للتبادر لان الدخول في الحقيقة هو النسبة
 بين الداخل والمدخول فيه كالاسناد وعن الثاني ان القوم قد يستعملوا الدخول في الذكر الاخر ايضا
 كما قالوا ومنها دخول التنوين مع ان التنوين في الاخر قوله وكذا في الاضافة انما قدم الشارح الشرح
 على الشرح للاختصار قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه **فاز قلت** ان قوله ومن خواصه
 لا يصح ان يكون خبرا من قوله والاسناد اليه لان الشرط في الخبر ان يفيد ما لا يفيد للبنداء و
 خواصه كون الاسم مسندا اليه مستفاد من قوله اليه فلا فائدة في قوله ومن خواصه فاجاب
 الشارح بقوله والمراد به كون الشيء خاضعا للجواب **بوجوه الاول** انه انما يريد
 الاعتراض اذا كان الضمير في اليه راجعا اليه لا سم و
 اما اذا كان راجعا الى الشيء فلا يريد والثاني ان الضمير في قوله اليه راجع الى الاسم لاكن

له فانه التام تكون في الاسم فذكر اللحق سادون الدخول منه مرارته تعالى سله يحصل الجواب ان الدخول معنى حقه ايضا هو النسبة بينها

فلهذا قال المتبادر منه رحمه الله ١٢ اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ١٣

ان حصر المواضع المعدودة لنصب المضارع لا يجعله مضارعاً في حذف ان لجعل المضارع
مصدراً غير مشروط بشرائط قوله لان الفعل قد وضع وان يكون مسنداً فقط ايلاً فان قلت
لا نسلم ان الفعل وضع مسنداً بل موضع للحدث والزمان والنسبة وايضاً ان كونه موضوعاً لذلك
لا ينافي وقوعه مسنداً اليه على سبيل المجاز مع انه لا يصح كون الفعل مسنداً اليه على سبيل المجاز ايضاً
وايضاً ان قوله فقط مستدرك بعد قوله ايلاً وايضاً لا نسلم اختصاصاً بالاسم لان الجملة ايضاً
يقع المسند اليه عند المنطقيين نحو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الحكم بين الشرط والمجاز
عندهم اجيب عن الاول ان الاقوى قوله لا يكون للغرض اي الغرض من وضع الفعل ان يكون
مسنداً ايلاً فلا يرد الاعتراض الثاني ايضاً لانه لو وقع مسنداً اليه ولو مجازاً يلزم خلاف ما هو الغرض
من وضعه فان قلت لما كان اللام للغرض لا يصح قول الشارح يلزم خلاف وضعه لانه علم منه
ان اللام صلة للوضع قلت انه مجزى المضاف اي يلزم خلاف غرض وضعه وعن الثالث
ان قوله فقط قيداً لمسند وقوله ايلاً قيداً لوضع الفعل اي وضع الفعل ايلاً لان يقع مسنداً فقط
لا مسنداً اليه وعن الرابع ان هذا الاختصاص ضاف وهو عدم كونه في الفعل والحرف قوله ومنها
الاضافة فان قلت الاضافة نسبة فذاتهما غير مرادة بل تكون خاصة باعتبار الطرفين فالمراد
بها لا يخلو اما المضاف واما المضاف اليه او كليهما لا سبيل الى الاول لانه ينقض بقوله مرتب بزيد
ولا سبيل الى الثاني لانه ينقض بقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم ولا سبيل الى الثالث لانه يرد
المحدوران قلت المراد كون الشيء مضافاً لكن بتقدير يعرف الجرف فان قلت ان ذكر الشيء في لونه
اليه لاجل رجاء الضمير فافادته هنا قلت انما زاده ههنا لان ازيد الكون لازم الغرض لكذا
سابقاً وهو يقتضي الاسم والخبر فزاده لياكون اسماً للكون قوله من التعريف والتخصيص والتخفيف
فان قلت ان التخصيص كما يوجد في الاسم كذلك يوجد في الفعل لانه عبارة عن التقيد وهو
يجد فيه كما يقال ضرب في السرق قلت ليس المراد من التخصيص التقيد بل المراد منه فله
اشتراك الافراد ولا افراد للفعل لانه عبارة عن الطبيعة اي المفهوم من حيث هو بمنزلة الجرحي
الحقيقي لا يلاحظ معه الافراد ولهذا قال الفقهاء ان قال لا اكل لا يقبل التخصيص بطعام دون الطعام و
قال المنطقيون القضية الطبيعية بمنزلة التخصيص فان قلت لما كان المراد تقليل الافراد فينبغي ان لا يصح
القول بالتخصيص في قوله ضرب اليوم لان المصدر ايضاً عبارة عن الطبيعة قلت جريانه فيه باعتبار
المعنى المصدر وهو من الاسماء فان قلت المعنى المصدر اي سواء كان في قالب المصدر او الفعل ههنا
لذلك التخصيص كيف لا والمعنى المصدر المدلول عليه بالفعل مظهر للزمان الذي هو مدلول عليه
للفعل فتخصص بالماضي والاستقبال قلت التخصيص معتبر مع التخفيف وهو سقوط التنوين او ما
يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع ولا تخفيف في المصدر الذي هو في قالب الفعل فان قلت
ما يقوم مقام التنوين من نوني التثنية والجمع يوجد في الفعل ايضاً مثل يضربان و يضربون

فان قلت في حذف ان لانه لا ينافي وقوعه مسنداً اليه على سبيل المجاز مع انه لا يصح كون الفعل مسنداً اليه على سبيل المجاز ايضاً

يلزم حمل المتعد على المفرد وذا لا يجوز قلت حمل المتعد على المفرد لا يجوز اذا لم يكن المفرد صالحا لتحمل ذلك
 المتعد والافيجوز نحو زيد عالم وعامل وهنا كذلك اقول ان الخبر في الاصل منقسم الى
 قسمين لكن حذف الخبر اختصارا واقام المتعلق مقامه وهو قسمين وابدل الخبر بالرفع فصلا وقسمان
 وانما ابدل ليصح اقامته مقام الخبر وما قال بعضهم الخبر في الاصل قسم قسم فبعيد لانه ايضا ير عليه
 ما يرد على معرب ومبني فان قلت لم يشر الى اخصار الاسم في تسميتهما اشار اليه في تقسيم
 الكلمة والكلام بدليل المحصر في الاول وبادات المحصر في الثاني قلت الكتي المص بما جده النحاة
 اسلوبا في التقسيم من المحصر غالبا قوله لانه لا يخلو اما مركب مع غيره ام لا الخ فان قلت لم
 على الشارح عن دليل المحصر للشهور وهو انه اما ان يختلف اخوه باختلاف العوامل او لا
 قلت ان التعريف اللازم من دليل المحصر للشهور لا يكون مساويا للمعرف لانه اذا اتصل
 العامل ابتداء بالاسم وجد المعرب ولا يوجد الاختلاف وايضا انما عدل لموافقة تعريف المصنف
 حيث قال فالمعرب هو المركب الذي لم يشبه فان قلت لم قدم للمعرب على المبني مع ان تعريف
 المعرب عدمي اي لم يشبه وتعرف المبني وجودي اعم ناسب فالاولى تقديمه قلت الغرض
 الاصولي في هذا الفن معرفة الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك لا يحصل الا بالاغواب
 والاعراب لا يظهر الا في احوال المعرب فلذا قدمه وايضا علم من وجه المحصر ان المعرب قسم واحد
 والمبني قسمان والواحد مقدم على المتعد قوله الذي هو قسم من الاسم فان قلت ان احوال
 المعرب غير جامع لانه يخرج عنه المضارع لان المركب صفة الاسم كما قال الشارح والمعرف اعم
 وايضا ان قسم الشئ ليس الاخص منه والمعرب اعم من الاسم لانه يتناول المضارع ايضا
 فاجاب الشارح بقوله اي الذي هو قسم من الاسم اي ليس المراد مطلق المعرب بل المعرب هو
 الاسم للمعرب يعني ان اطلاق القسم عليه باعتبارانه قيد للقسم وهو الاسم اي القسم هو الاسم
 المعرب لا المعرب فقط لانه ذكر احوال الاسم واقسامه فان قلت المعرب والمركب كلاهما
 معرفتان فلا بد بينهما من ضمير الفصل قلت المعروف لا يكون الا مسندا اليه والمعرف لا يكون
 الا مسندا فلا يلتبس بالصفة فلا حاجة الى ضمير الفصل قوله اي الاسم وهنا اعتراض وهو
 ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه الامر نحو اضرب فانه مركب مع غيره وهو المنوي ولم يشبه
 مبني الاصل لانه يلزم التشبيه بالنفس اجيب عنه ان المعرب اذا لم يكن مشابها لمبني
 الاصل فعدم كون مبني الاصل معربا او الى فخرج الامر واجاب الشارح عنه بقوله الاسم ان
 المركب صفة تقتضي الموصوف وهو الاسم فخرج الامر فان قلت ان الاعتراض غير وارد لانه لا
 نسلم لزوم مشابهة الشئ لنفسه لان له اقسام ثلاثة فجاز ان يكون للماضي مشابها بالامر والامر
 بالماضي وايضا كما ينعدم الاعتراض بقيد الاسم كذلك ينعدم بقوله تركيبا تحقق معه عامله اذا عامل
 للمبني الفصل اذ ليس اعراب لفظا ولا تقديرا ولا محلا فلا حاجة الى مزيدا والى اجيب الاول ان المراد بالمشابهة المنية

انما هو ان يكون المفرد صالحا لتحمل ذلك المتعد
 على ان لا يكون المفرد صالحا لتحمل ذلك المتعد
 على ان لا يكون المفرد صالحا لتحمل ذلك المتعد
 على ان لا يكون المفرد صالحا لتحمل ذلك المتعد

الذي هو الاصل في البناء قلت انما قال الشارح رحمه ذلك لبيان المراد لانه مقدور في نظم الكلام
فان قلت الاضافة اليانية يكون فيما اذا كان المضاف حاصل من المضاف اليه ويكون هو
 اصلا له مثل خاتم فضة كما ذكره الشارح رحمه في بحث المجزورات وفيما نحن فيه ليس كذلك قلت
 انما ذكره في بحث المجزورات بطريق التغليب لا بطريق الكلية قوله وهو الملصق والامر بغير اللام
 والحرف اشارة الى الرد على صاحب المفضل لان عدل الجملة ايضا وزيادة تحقيقه في المبنيات فان
 قيل لا حاجة الى قوله بغير اللام لان الامر باللام يسمى بالمضارع المجزوم عند الحاجة قلنا ايراد
 لرعاية المبتدى لان الذين يرايهم ان الامر مع اللام ايضا امر لان الان خرج من الصرف فان
 قلت ان الكافية مأخوذة من المفضل وفيه لم يذكر التركيب في التعريف فلم ذكره المع قلت
 ان العلامة اعتبار مجرور صلاحية لاستعمال الاعراب ولمس رحمه اعتبار مع ذلك الصلاحية
 الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريف العرب يعني ان العلامة اعتبار الاعراب بالقوة
 البعيدة والمصرح اعتبار الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله جعل الاسماء المعدودة الغاية
 عن المشابهة معربة فان قلت لا يصح حمل المعربة على الاسماء المعدودة لان المعربة
 اسم مفعول وهو ما وقع عليه الاعراب وهو غير واقع على الاسماء المعدودة
 لانه لا يكون الا بالعامل ولا عامر فيها قلت لانزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول الى الاعراب
 بالفعل فانه غير معتبر عند الفريقين بل الخلاف في المعرب الاصطلاحى قوله واعتبر المعرب
 مع الصلاحية حصول الاستحقاق فان قلت الحاجة الى ذكر الصلاحية اذا استحقاق بالفعل
 لا يتحقق بدون الصلاحية قلت فائدة التصريح بان مقابلة منقسم المستمين احكاما
 ما ينتفي فيه القابلية كذا وهو دانت والاخر ما ينتفي فيه الاسباب مع وجود القابلية
 كاسماء المعدودة فاخرج كل واحد من المعرب قصدا فان قلت اذا وجد الصلاحية
 بالفعل فوجد الاعراب بالفعل ايضا فانه معنى قولهم ان وجود الاعراب بالفعل لم يعتد به احد
 قلت وجود الاعراب بالفعل معارض مفارق الا ترى اذا قلت جالوني زيد لسكون زيد وجلس في
 ولم يوجد الاعراب بالفعل فان قلت لم يعد المصرح عن تعريف الجمهور حيث قالوا هو ما
 اختلفت فيه باختلاف العوامل قلت ان في تعريفهم يلزم تقدم الشيء على نفسه لان الاختلاف
 لما كان غرض المعرب كان موضعه اخر للمعرب ولما كان الاختلاف تعريفه كان موضعه مقدم
 المعرب وهو ليس الا تقدم الشيء على النفس ونقول ان تعريفهم لا يكون مساويا للمعرب لانه لا
 يتناول ما اذا ركب زيد مثلا مع عامله في لا يوجد الاختلاف فان قلت فلهذا لا يصح تعريفهم
 فكيف اختلفوا قلت انه لا يلزم ذلك وانما ان من جعل الاختلاف تعريفه لم يجعل وسيلة الى هذا الحكم
 له فخرج بقيد الصلاحية ما ينتفي فيه القابلية بقيد حصول الاستحقاق بالفعل خرج ما ينتفي في الاسباب كالاسماء المعدودة
 فتأمل ١٢ منه ١٣ لان معرفة المعرب مقدم على معرفة المعرب ١٤ منه ١٥ لان رسم الشيء ملاك لا حقيقة له ١٦ منه ١٧

بإلى احكام أخرى فان قلت لما صح تعريفهم لا يصح عدو المصراع قلت ان صحته بتكليف
وصحة ما قاله لا يصح بتكليف قوله لان الغرض من تدوين الخ فان قيل ان الغرض لا ينحصر في
ذلك لان معرفة ما في الهيئة التركيبية من تقديم ماحقه التأخير وبالعكس من جملة الاغراض
قلنا المراد من الغرض هو الغرض الاصيل (وهو معرفة اول وآخر الكلم من حيث الاعراب) وتيقن
ذلك تسميتهم الغرض بعلم الاعراب كما قال صاحب الشافية في صدر الكتاب مقدمة في الاعراب
ومقدمة في التصريف ومقدمة في الخط ^{استعملوا الاصل} فان قلت لا نسلم ان الغرض من تعريف العرب ان
يعرف به انه مما اختلف اخره لجواز ان يعرف ذلك الحكم من استعمال العرب قلت هذا بالنسبة
الى من لم يعرف الاحوال بالتتبع والاستعمال فان العارضة بالتتبع مستغن عن الغرض فان قلت
لا نسلم انه مستغن عن النحو لجواز ان يكون له فائدة التاكيد وايضا الاستغناء ممنوع لانه وان
لم يحتج الى الاحكام لكن احتاج الى معرفة اصطلاحاتهم من التعريفات والتقييمات قلت المراد
المراد بالاستغناء انه لا فائدة له معتدا بما هي الفائدة الاصلية قوله فالمقصود من
معرفة العرب اشارته الى انه ليس في نفس التعريف فسادا بل الفساد في المقصود من التعريف لانه تعرف
بالتحارج المحمول ولا يتوقف معرفة مفهوم الاختلاف على معرفة مفهوم العرب حتى يلزم الدور
فقال ان الدور في المقصود قوله ان يعرف انه مما يختلف اخره فان قلت ان الضمير في انه
لا يخلو ما راجع الى مفهوم العرب اولى ما صدق عليه العرب لا سبيل الى الاول لان مفهومه ليس بمتغير
الاخر ولا الثاني لانه خارج عن البحث قلت انه راجع الى الثاني لكن من حيث انه معرب ولا يخلو
عن المفهوم قوله وحكمه ان يختلف اخره فان قلت لا نسلم ان حكم العرب ان يختلف اخره
لان بعض الاسماء المعدودة اذا ركبت مع عامله ابتداءً فحكمه حدوث الاعراب لا الاختلاف
فاجاب الشارح بقوله من جملة الخ يعنى ان العبارة بزيادة كلمة من التبعية لم يرد عليه
انه لما كان العبارة بتقدير من لا يصح دخوله على الحكم لانه مفرد ومن التبعية لا تدخل الا
على الجمع فاجاب الشارح بقوله احكامه يعنى ان المفرد بمعنى الجمع وانما زاد قوله جملة ليكون
عبارة المصراع على طريقة الفصحى لانهم يفضلون بعد الاجمال ^{المراد من المصراع} فان قلت انه من بعض الحكماء
لكن ما الوجه في اختيار هذا الحكم قلت ان في تخصيصه اشارته الى وجه العدل عن تعريف
الجموع للعرب كما لا يخفى فان قلت حكم الشئ خاصته وهي لازمة للشئ فالاسماء المعدودة اذا
ركبت مع عامله ابتداءً او بعد العرب ولم يوجد لخاصة قلت انه خاصة غير شاملة كما مر فان قلت
انه مع عدم الشمول اليه غير صحيح لان الاختلاف يتحقق في الضار وايضا كيف يكون خاصته قلت انه
خاصة اضافية بالنسبة الى البنية فان قلت الحكم يحث على معاني كثيرة احدها الاثر وثانيها بنية
خطاب الله تعالى متعلقا بافعال المكلفين بالاقتضاء والتخير وثالثها بمعنى نسبة احد الكلمتين الى الآخر
ايجابا وسلبا فهذا الحكم

ايجابا وسلبا فهذا الحكم كوجوب تقديم ما هو متضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تأخير الفاعل من المفعول في بعض الاحوال

من ای قبیل فلجواب الشارح بقوله واثره ثم يرد عليه لما كان المراد الاثر لا يصح اضافة الحكم الى ضمير المعرب لان الاختلاف اثر العامل لا اثر المعرب فلجواب الشارح بقوله المرتبة عليه يعني ان الاضافة الى الاثر الى ضمير المعرب لعلاقة المحلية لا لعلاقة العليا فان قلت لان الحكم الاختلاف لا يثبت في فرد من افراد المعرب لان الفاعل معرب مع ان حكمه رفع وكذا المفعول معرب مع ان حكمه نصب وكذا غير المنصرف معرب مع ان حكمه منع الكسرة والتنوين قلت ان حكم الاختلاف لا يثبت من حيث هو فاعل او مفعول او غير ذلك قوله ان يختلف اخوه ^{منه} فان قلت يخرج عنه التثنية واجمع فان اخوه النون وهو لا يختلف باختلاف العوامل وايضا ان الاخر مقابل الاول والاوسط فلما اختلف الاخرين في ان يصير اولاً او اوسطاً وليس الامر كذلك اجيب عن الاول المراد حرف اخر للمعرب والنون كلمة مستقلة واما الضمائر فلشدة الاتصال كالجزم وعن الثاني ان المراد من الاخر الحرف الذي يختلف الحرف الذي فان قلت لما كان المراد الحرف فلم اطلق الاخر عليه قلت لاجل ان هذا الحرف ليس اخر المعرب فيكون مجازاً مرسلأ فان قلت هذا الحكم منقوض بقوله جاء في يد ورايت زريدا ومررت بزريد فان الحرف الاخر هو الدال ولم يختلف مع انه معرب قلت المراد من الاختلاف اعم من ان يكون ذاتاً اذا كان الاعراب بالتحرف او صفة اذا كان الاعراب بالحركة بان يتبدل الحركة فان قلت ان اطلاق الصفة على الحركة لا يصح لان الصفة قائمة بالوصف والحركة ليست قائمة بالحرف بل قائمة بمن قام به الحرف وهو التكم ولان الصفة محمولة على الوصف ولا يصح حمل الحركة على الحرف قلت المراد بالصفة التبعية له في التلفظ ولا شك ان التلفظ بالحركة محال بدون التلفظ بالحرف بخلاف العكس لانه قد يتلفظ بالحرف بدون الحركة كالحرف الساكن فان قلت الاعراب في مثل رايت مسلمين ومررت بمسلمين بالحرف مع انه لم يختلف اخوه وهو الياء باختلاف العوامل وايضا الاعراب في رايت احمد ومررت باحمد بالحركة مع انه لم يختلف اخوه باختلاف العوامل قلت الاختلاف اعم من ان يكون حقيقة او حكماً وهما وجد المحكي لان الياء والفتحة بعد العامل الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر قوله اي بسبب اختلاف لما كان الباء مخي لعمان فرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال اي بسبب اختلاف فان قلت ان الاختلاف بسبب اختلاف العوامل يوجد في المبنيات ايضا لانه يجوز عند ضمة من وفتحة وكسرة فيما اذا قال السائل جاء زريد فقال للجيب في الجواب من اے كست زيد بضم النون لمتابعة ضمة زريد او قال السائل رايت زيدا فقال الجواب من بالقم او قال السائل امرت زيدا فقال في الجواب من بالكسر فانه اختلف اخوه باختلاف العوامل وهي حركات الدال فلا يكون حكم المعرب من الخواصل ايضا

والمعرب لا

والمعرب لا

سأله قبل ان يخرج بقوله اخوه اي اخر المعرب لان من الاستغناء مية مبنية والجواب ان
من الضمير في قوله المعرب لا مخصوص بل باعتبار لونه كما قال في قوله والاسناد اليه كما مر
سأله لان عرض من التنوين ۱۲ يعني ان من الحكم المراد هنا المفعول الاول وهو الاثر المذكور في التنوين ۱۲ او صفة في الامثلة المذكورة
اختلاف اخر زيد بافتحة المصنف ۱۲ يعني ان البلدة مسيكية والمراد من السبب السبب فان المعرب هو الاعراب كما سبق في ۱۱

الاختلاف موجود في قوله من الرجل ومن الرجل ومن امرأة مع اختلاف العوامل وهي سكن اللام
 في الاولين لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر او الفتح وشفوية اليم في الاخر فيقتضي ضم ما قبله
 وايضا ينقض بقوله جاء ورايت وب فان اختلاف العوامل موجود مع انه لم يختلف بها الخ والعرب
 فلجواب الشارح بقوله الداخلة عليه فلا يرد الاول لان حركات الدال غير داخلة على من لان زيد
 مذكور في قول الجيب لا يرد الثاني لان سكن اللام وشفوية اليم غير داخلة على من لانها من المعاني
 والدخول من خواص الالفاظ وايضا لا يرد الثالث كما لا يخفى **فان قلت** ان قيد الدخول يخرج العوامل
 المعنوية فانها غير داخلة **فان قلت** ان خواص الالفاظ قلت ان خروجها غير مضر لانه ذكر
 البعض من الاحكام لاجمعيها **فان قلت** العوامل جمع عامل والحال ان الفاعل لا يجمع
 على فاعل قلت لان سلم انه جمع عامل بل جمع عاملة لان موصوفها الكلمة لان العامل
 لا يختص بالاسم ونقول ان فاعل الصفة لا يجمع عليها والعامل جعل سماعا عند النحوي لما
 اشياء كما قال فاعلم العوامل **فان قلت** انه ينقض بقولنا ان زيدا مضروب وضربت زيدا
 واتى ضارب زيدا فان العوامل في هذه الصور مختلفة بالاسمية والفعلية والحمفية مع ان
 الخ والعرب لم يختلف باختلافها في العمل والاختلاف في العمل غير موجود في هذه الصور **فان**
قلت الاختلاف في العمل ايضا موجود ههنا لان عمل الحرف والاسم لمساواة الفعل لا بالذات
 وهما الفعل بالذات وايضا ان اختلاف العوامل سبب لاختلاف الاواخر والسبب مطلقا لا
 يستلزم السبب لان السبب قد يكون ناقصا غير مستلزم للسبب كما قال هل الميزان فليكن
 الاختلاف في العوامل ولا يكون الاختلاف في الاخر وايضا ان الخاصة قد تكون غير شاملة و
 الاختلاف من هذا القبيل فليكن وجود للعرب وهو زيد مثلا في الامثلة المذكورة ولم يوجد
 الاختلاف في اخره باختلاف العوامل فلا حاجة الى جواب الشارح بقوله في العمل اجيب عن
 الاول ان مرادنا باختلاف العمل ان يعمل بعض منها خلافا لما يعمل البعض الاخر من الرفع و
 النصب والجر وعن الثاني ان القائل يكون السبب نوعا مستلزما وغيره هو هل للميزان و
 اما عند الادباء فالسبب لا يكون الا مستلزما للسبب وعن الثالث ان الاصل ان يعمل الخ
 على التمول الى غاية ما يمكن قوله لفظا وقد يراد لما كان جهات النصب كثيرة فقال الشارح النصب
 على التميز ولما كان التميز عن النسبة فاعلا في المعنى وكان الفاعل الظاهر مضافا اليه فلذا
 فسر الشارح بقوله اي يختلف لفظا **فان قلت** لم لم يجعل الشارح قوله لفظا او قد يراد تميزا
 عن نسبة الاختلاف الى العوامل مع انه قريب قلت الكلام مسبق لبيان حكم العرب وهو اختلاف
 الخ العرب فالمناسب تعميم امر الخ الذي ليس من حكم العرب فان قلت التعميم في العمل
 يستلزم تعميم حكمه ايضا **له** قبل التقيد بالدخول يخرج عامل للتبدل والخبر لانه معنى والدخول انما يتصور في الالفاظ والجواب

في قول السالكين من قوله

ان ذلك التقيد بطريق التخليص فقط منه **له** فاعلم مفتي والفتوى من الذكر **له** كذا من نسبة الى القول
 من قول الحق

كما لا يخفى قلت ان التعميم الاول في نفس المقصود وهذا في الوسيلة فلا يتساويان اقول عن
 اصل الاعتراض ان المتعارف في امثال تلك التعميمات انحصار الشئ العم في الاقسام المفهومة
 من التعميم والعامل غير منحصر في اللفظي والتقدير فانه قد يكون معنويا ايضا فان قلت المراد من
 العوامل ههنا العوامل الداخلة عليه وهي منحصرة في اللفظي والتقدير فان المعنوي غير داخلة
 عليه كما مر انما قلت التعميم في العوامل لا يناسب من وجه آخر وهو ان قول الله بالتقدير فيما
 تعذر كعصا وغلام مطلقا واللفظي فيها اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا لان الاشارة
 في الالفاظ بطريق التفصيل وهو يقتضي الاجمال فقوله لفظا او تقديرا اجماله قوله او على الصديق
 فان قلت ان في المفعول مطلقا لا بد ان يكون بمعنى الفعل السابق من قبيل اشتغال الكل على الجزء
 وههنا ليس كذلك قلت انه مفعول مطلق بحذف المضاف اي اختلاف لفظ وانما لم يجعل بحذف
 الموصوف لانه احتاج الى خلاف الاصلين احدهما حذف الموصوف والاخر جعل اللفظ بمعنى
 المفعول ليعلم المحل وانما لم يتعرض الى نصبها على الحالية لانه احتاج الى خلاف الاصل وهو جعل لفظا
 بمعنى المفعول ليعلم المحل فان قلت ان النصب على المصدرية ايضا محتاج الى خلاف الاصل وهو
 هو حذف المضاف قلت ان في الحال محذول اخر وهو لزوم الفصل بين الحال وصاحبها بقوله بان اختلاف
 العوامل وجوذه فختلف فيه قوله والاختلاف اللفظي والتقدير اعم فان قلت ان هذا هو
 مر سابقا الفائدة في احادته قلت ان في ذكره سابقا اشارة الى دفع الاعتراض وههنا صرح في
 دفعه لذكر الاعتراض معه بقوله لئلا ينقض الخ قوله رايت احمد ومهرت باحد فان قلت انه
 لا انتقاض بها ذكر وان لم يجعل اختلاف العوامل اعم لان المراد باختلاف العوامل في العمل وقوله
 رايت والباء ليسا مختلفين في العمل اذا دخلهما على غير المنصرف قلت هما مختلفان في سائر التسميات
 وان لم يختلفا في غير المنصرف بعرض قوله متنى او مجموعا فان قلت ان قوله مسلمين في
 امامتهم وبالقسم او بالكسر فكان الاول لا يكون مجموعا وان كان الثاني لا يكون متنى فلا يصح قوله
 متنى او مجموعا قلت المراد احدهما وتناول الاخر باعتبار المثل المذكور سابقا بقوله بمثل قولنا او
 نقول المراد هذا النقش قوله فانه قد اختلفت العوامل فيه فان قلت ان العوامل جميع عامل فلا
 يتحقق اختلاف العوامل في رايت احمد ومهرت باحد بل يتحقق فيه لاختلاف العاملين قلت
 قد يراد بالجمع ما فوق الواحد فان قلت هذا في الجمع القلة والعوامل جمع كثر وهو لا يقع على الاثنان
 قلت قد يستعمل الكثرة موضع القلة استمالا شائعا قوله افاكب بعض الاسماء المعودة ابتداء
 مع عاملة فان قلت ان اطلاق قوله اذا ركب مع العامل ابتداء غير مستقيم لانه يفهم منه ان في حال
 التركيب مع العامل ابتداء لا يوجد العوامل صلاحا مع انه ليس كذلك لان التركيب مع العامل لا يكون ابتداء
 لان العامل لفظيا لان التركيب لا يجرى الا في الالفاظ فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب
 له واذا اصاب التعميم للعوامل فلا يوجد الاجمال منه رحمه الله تعالى ١٢ اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

فيتحقق الاختلاف في آخر العرب في العوامل قلت ان العوامل جمع ولا يتحقق ههنا الا علملان فان قلت
 قد مر ان المراد بالجمع ههنا ما فوق الواحد وايضا ان محل الاعتراض فيما اذا وقع للعرب مبتدا او جدي فيه
 العامل المعنوي ثم وقع ذلك للعرب خبرا فوجد العامل للمعنوي الاخر ثم ركب مع العامل للفظي فلو شك
 ان ههنا وجد العوامل الثلاثة قلت ان اخذ ما فوق الواحد مع الجمع الكثرة بعيد فاعتراض الشبهة
 واردم حيث الظاهر واجيب عن الثاني ان المراد باختلاف العوامل اختلافها من حيث العمل وهذا
 لا يوجد في العاملين المعنويين لان عمل عامل المعنوي ليس الا الرفع فلا يثبت الاختلاف قوله
 لا يتحقق الاختلاف لا في العرب ولا في العوامل ^{فان قلت} ان انتفاء اختلاف العوامل في مورد ^{للتغير}
 مسلم لكن انتفاء اختلاف ^{في} الاخر ممنوع فانها بعد التركيب قبل حدوث الاعراب معربة واخرها ساكن
 فاذ حدثت الاعراب في آخرها اختلفت لم يقد بهذا الاختلاف لان المتبادر من الاختلاف
 هو الاختلاف بسبب العوامل وهو لم يوجد قوله قلت هذا حكم اخو لم يحصل ان حكم الشيء
 لا يلزم ان يكون لازما له مجازا ان يكون له حكم اخر فان قلت يجوز ان يقيده الاختلاف بالعوامل
 باحد الازمنة لانه في حال التركيب وفيما اذا ركب مع العامل ابتداء وان لم يوجد العوامل في حال
 التركيب ولا قبله لكن يوجد بعد هذا التركيب الابتداء في فلا يرد اعتراض الشارح فلا حاجة الى
 جوابه قلت فية صرف الكلام عن الظاهر لان الظاهر ان المراد باختلاف العوامل في حال التركيب
 لانه معناه الحقيقة وايضا انه بعد ذلك التقيد ايضا غير لازم مجازا ان يتحقق معرب ولم يتحقق
 معه عوامل في المستقبل بان ركب مع عامل واحد ابداء كقولك ضرب علي رضي الله عنه الا
 لانها لا يكونان مفعولين في الاستعمال فان قلت فليكن المراد باختلاف العوامل في المستقبل
 قابلية الاختلاف لا الاختلاف بالفعل فيكون الحكم من لوازمه فلا يرد الاعتراض فلا حاجة
 الى الجواب قلت المتبادر فعلية الاختلاف فلذا لم يتعرض له قلت فليكن المراد من قوله ان
 يختلف اخوه اي اختلف من البناء الى الاعراب والمراد من قوله باختلاف العوامل اي لو وجدت
 العوامل بطريقتي التجريد عن بعض للعاني لان الاختلاف عبارة عن الوجود مع التغير عن الحال
 السابق وقد عبر عنه بالاختلاف لمشكلة السابق اي لموافقة الاختلاف الاول والمراد بالعوامل
 جنس العوامل لان الالف واللام يبطل معنى الجملة فعلى هذا يكون الحكم من لوازمه فلا يرد الاعتراض
 فلا حاجة الى الجواب قلت انها بعيدة اما الاول فلان المتبادر من قوله ان يختلف اخوه اي اخر
 المعرب بالاختلاف باعتبار طرفيه بعد صيرورة معربا واما الثاني فظ واما الثالث فلا لية الا الى

مرصع هذا القول الى قوله لم يوجد معلوم على قوله اذ لم يلب الى قوله فلا يثبت الاختلاف ولعل المحقق اخوه افترض ادسوزام
 اي الاعتراضات المذكورة او التوجيهات المذكورة ١٢ مفتي

س ١٢ لان الاعتراض لم يرد بالجمع الكثرة الجم الا صيغة وهو الثلاثة بل لواء الاثنين اعني ما فوق الواحد وهو مجوز بعيد ١٢ س ١٣ جواب سؤال لما كان
 المراد من الاختلاف الوجود فلم يقل المعرب فاجبا الشارح ر ١٣ بابتدى ١٣ س ١٤ لان المذكور في هذا الحكم لاختلافان احدهما قوله ما اختلفت
 والاخر قوله باختلاف العوامل ١٣ س ١٤ جواب سؤال وهو انه لما كان المراد من قوله ان يختلف اخوه لم يثبت الاختلاف الى الاعراب ليعلم منه
 ان الاختلاف يوجد بدون العامل فلا يعبر عن العامل لانه يحصل بعامل واحد فاجاب بقوله والمراد بالعوامل ١٣ ١٢ ١٣

ينادي على اداة الجمعية فكيف يحكم بطلان الجمعية وان دخلت اللام عليه لان الاختلاف لا يتصور
 في المقدم قوله الاعراب لما فرغ من تعريف العرب وحكمه شرع في بيان الاعراب باعتبار الوجهين
 احدهما ان العرب مشتقى ومعرفته موقوف على معرفة المبدأ والثاني ان اختيار مذهب البعض لان
 في الاعراب خلافا عند البعض عبارة عن نفس الاختلاف لانه مقابل البناء وهو عبارة عن القدر
 دون الحركة لانها مابه البناء فكذلك الاعراب عبارة عن الاختلاف دون مابه الاختلاف وعند البعض
 عبارة عما يتحقق به الاختلاف وهو الحركة لان الاعراب يدل على المعاني للعترة والحال ان المعاني
 مابه الاختلاف دون نفس الاختلاف فكذلك اما دل عليها وهو اختيار المصنف قوله بالحركة او حرف
 فان قلت تعريف الاعراب غير ما تم لصداقه على العامل بالمعنى المتقضى للاسناد والتكم والتكم
 لان كل واحد منها سبب لاختلاف الاخر قلت للراد بكلمة بالحركة او حرف فان قلت للراد من
 كلمة لا يخلو اما الحركة فقط او الحرف فقط او للجموع فعلى الاول لا يكون جامعا وعلى الثاني ايضا كلف
 وعلى الثالث لزم اداة افراد مختلفة للماهية من لقب واحد وذا غير جائز قلت للراد بكلمة ما بالحركة
 لكن على حذف المعطوف اي حركة او حرف قول الشارح بالحركة تصرفا وقوله او حرف بيان المعطوف
 وكلمة اول التقسيم لا لترديد فلا يرد الاعتراض وان قلت ان كلمة مشتركة بين الامور الكثيرة ولادة
 احد معانيه بداون القرينة لا يجوز قلت القرينة موحدة وهي شهرة امر الاعراب بان حركة او حرف
 فان قلت الشهرة ممنوعة لان في الاعراب خلافا عند البعض عبارة عن نفس الاختلاف فهو ليس المقصود
 التردد والشك لانه موضع الشهرة قلت الشهرة وان لم تكن قرينة لكن وجد القرينة الاخرى وهي ما
 سيد كرهه في ضبط اعراب الاسماء بقوله فالمفرد للنصرف الى غيره لان المفهوم منه الاعراب ليس الا
 الحركة او الحرف فان قلت التعريف لا يكون مانعا واجامعا اما الاول فلانه دخل فيه الحرف والحاجة
 لونه حرفا اختلف به لغير العرب واما الثاني فلان غير مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذا اختلف
 هو النون اجيب عن الاول ان المراد من الحركة او الحرف في الاخر وحرف الجار في الاول ومن
 الثاني بان النون فيهما كالتنوين في المقدم في سقوطها بالاضافة والحال ان التنوين لا تتمم الاخرية
 فكذلك النون فان قلت لا نسلم انه كالتنوين لان يسقط بدخل اللام دون النون قلت المراد بقوله
 كالتنوين انه في بعض الاحوال هو السقوط بالاضافة لا في جميع الاحوال قوله ذاتا او صفة تميزا
 عن النسبة في اختلف اخره فان قلت ذات الاخر في صورة الاعراب بالحرف هو الحرف الاخر الذي
 هو الاعراب فيلزم القول باختلاف الحرف الاخر بسبب نفسه في الاعراب بالحرف قلت
 ذات الاخر لمحو خط على الوجه الكلي والسبب هو خصوصية الواو والياء والالفية قوله بتلك الحركة
 او الحرف فان قلت فعلى هذا فالتطابقة بين السراج والمرجع لان
 الضمير في قوله به مذكور والحركة موحدة
 قلت الضمير في به راجع الى كلمة ما لكن عدل الشارح

الى معناه لبيان احتمال كون موصولة ولهذا عرف الحركة باللام دون سابقا لان فيما سبق بيان
 احتمال الموصوفية وانما زاد قوله بتلك لان الوجود مع الاسم الاشارة اوقع في الذهن قوله وحين
 ياد بها الموصولة انما قال موصولة مع انه فسر سابقا بالنكرة فعلم منه انهما موصوفة تنبها على انه يجوز
 ان يكون موصولة لكن الاول والى لان الاصل في الخبر التذكير قوله والعامل للمعنى المقضى من الاسباب
 البعيدة لانها من الاسباب بالوسائط وذلك لان العامل سبب الاختلاف بثلاث وسائط الاول الاسماء
 والثاني المقضى والثالث الاعراب والاسناد بواسطتين الاول المعنى المقضى والثالث عراب والمعنى المقضى
 بواسطة وهو الاعراب والاعراب سبب بلا واسطة فان قلت ينقض التعريف حينئذ بالعلة التامة
 للاختلاف فانما سبب قريب وهي ما اجتمع فيه الكل من العامل والمعنى المقضى والاعراب قلت
 ليست للعلة التامة سببية الاسمية الاجزاء واجزاؤها مركبة من قريب وبعيد لغم لو ثبت
 سبب قريب سوى الاعراب يصح النقض به فان قلت لو كان المراد السبب القريب لزمن
 لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف مع ان السبب القريب عبارة
 عما يقرب السبب والقرب لا يكون الا عند تحقق السبب أولا فان قلت فغلب هذا فالعبارة الصحيحة
 ان يقوله ما يختلف بدلا ما يختلف يعنى لما لم يشترط تحقق للسبب في حال وجود السبب يجب على المعنى
 ان ياتي بصيغة المضارع لا بصيغة الماضى لانه يدل على تحقق السبب حال وجود السبب قلت لم
 يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان لان الزمان فيها يجزأ بالمعرفة لانه يقيد الماهية باحد الزمان
 الثلاثة قوله وبقيد الحيلية خرج حركة غلامى فان قلت لا حاجة الى قيد الحيلية لان حركة
 نحو غلامى خرج بقيد المعرب لان الضمير في اخره راجع الى المعرب لانه مبني مع ياء المتكلم
 قلت انه معرب على اختيار المصنف فلا يخرج بقيد المعرب اعلم ان في لفظ الغلام خلافا عند البعض
 عليه لانه شديد الامتزاج مع الياء لان بين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال وكذا بين
 الضمير وما اتصل به شدة الاتصال فصلا اخر الغلام في الوسط والاعراب في الوسط وعند المصنف
 معرب لانه مضاف والاضافة من اعظم خواص المعرب فان قلت هذا منقوض باذو حيث
 لانها لازم لاضافة مع انها مبنيان قلت مرادنا ان الاضافة للمفرد من خواص الاسماء وهما
 مضافان الى الجملة فان قلت لما كان الغلام معربا عند المصنف فلا يخرج حركته لان حركة
 المعرب ليس الا الاعراب قلت لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث
 انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم الا ترى انه مكسور قبل عامل الجار بل مكسور قبل
 مطلق العامل كذا قال مولانا عبد الغفور الارسل فان قلت لما كان مكسورا قبل مطلق
 العامل كان اختلاف حركة غلامى قبل مطلق العامل فعلى هذا يختلف بهذا الحركة اخر
 بل يختلف بها اخر المبني لان قبل مطلق العامل ليس الا غلامى وهو مبني لان الاسماء قبل
 التركيب مبنية فيخرج نحو غلامى بقوله اخره في قوله ما اختلف اخره لانه لم

قلت السبب القريب في سبب القدر علة العلة بين وبين ذلك الشيء الى العلم ان السبب القريب عبارة عن ذكره التعريف بل هو عبارة عن ما يكون مبني من السبب على مطلق السبب

يختلف آخر المعرب بل آخر الجنب قلت انه اختلف به آخر ما هو معرب في وقت ما وان لم يكن
 في زمان كونه معربا في هذا الاعتبار بدون قيد الحيثية فيخرج بها قوله وبهذا القدر لم حد
 الاعراب اشارة الى رد قوله بعض الناحيين لانهم قالوا ان الاحتراز عن حركة غلامه بقوله
 ليدها على المعاني ثم يرد عليه انه كما انما لم حد بما سبق فالاشتغال بقوله ليدها اشتغال بمال
 فاجاب التاخر بقوله لكن المصريح اراد ان ينبه الخ ثم يرد عليه انه من اين علم ان المصريح اراد
 ان ينبه على فائدة اختلاف الاعراب وحاد الاعراب ثم بقوله ما اختلفت افره فاجاب
 بقوله فكانه اراد هذا المعنى اي انه علم من قول المصريح في الامالي حيث قال ان قوله ليدها ليس
 من تمام الحد قوله لانه خارج عن الحد اشارة الى الرد على التاخر الهتد لانه قال ان قوله
 ليدها لانه ليس من تمام الحد ككلمة يتعلق بالحد لا يتعلق بما خارج له بمقدور وهو قوله وضع
 الاعراب ليدها لما قال المصريح ليس هذا من تمام الحد علم منه انه لم يتعلق به ايضا بل بوضع
 المقدور المفهوم من فحوى الكلام لانه في كموضوعات وجه الرواية بعيد غاية البعد اما نفس البعد
 فلانه لا نظر للوضع ههنا وما غاية البعد فلان الظاهر المتبادر ههنا الى الفهم انه متعلق بقوله اختلف
 لانه المذكور فلا يسبق الذهن الى المقدور قوله ليدها للاختلاف او ما به الاختلاف اشارة الى التاخر
 الى المذهبين في الاعراب لان عند البعض الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف كما هو سابقا
 انما قدم التاخر في الاختلاف على ما به الاختلاف مع ان الظاهر عكسه لان الاعراب عند المصريح عبارة
 عما به الاختلاف لان الاختلاف جزء ما به الاختلاف وهو مقدم على كل قوله وانواعه
 فاز قيل ان حصر الفروع الاعراب في الثلاثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم
 قلنا المحصر بالنسبة الى اعراب الاسم والجزم من اعراب الفعل فان قيل ان قوله والنواع مبتدأ
 وقوله رفع ونصب وجرحه وهو محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لان حمل الجزء على الكل لا يجوز
 قلنا العطف مقدم على الربط يعني الخبر هو المجموع لا كل واحد منها فاز قيل لما كان الخبر هو المجموع
 ينبغي ان يكون الكل اعرابا واحدا ولم يكن كل واحد اعرابا على حدة قلنا نعم لكن لما لم يكن اجزاء الاعراب
 على المجموع اجزى على اجزائها فان قيل لم قال المص والنواع رفع ونصب وجرح ولم يقل ضم وفتح وكسر
 قلنا الضم والفتح والكسر مستعملة في اللبنيات وكلامنا في العربيات فاز قلت لم لم يقل ضم وفتح
 بالناء مع انها مستعملة في العربيات ايضا قلت الضمة والفتحة مشتركة بين المعرب
 والبنى والرفع وانحرته فخص بالمعرب وكلامنا في المعرب فقط فان قلت

له فان قيل لما حصر اعراب الاسم في ثلثة قلنا الاعراب وضع للدلالة على المعاني وهي الثلاثة فكذا الدال والا لزم الاشتراك
 لو كان الاعراب اقل من المعاني او لزم الترادف لو كان الاعراب اكثر من المعاني وكلها خلاف الاصل ١٣ ١٢ ١١
 منه حمزة الله تعالى عليه النبي آية من غنك مددك
 مع ان كل الكل لان كل واحد من طرفه نصب وجرح من الاعراب ١٢ اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ١٣ ١٤

لم قال ههنا اذاعه ولم يقل والقابه كما قال في البني والقابه ضم وقم وكسر قلت الرفع واخواته يدل
 على الاول من المعاني اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة فلما كان مدلولاتها اذاعه سمي الدال ايضا
 اذاعا بخلاف الضم والقم فان كلا واحد منهما دال على امر واحد وهو البناء فلذا قلتم والقابه
 ولم يقل والواحه وسمى الرفع رفعا لانه يحصل بانضمام الشفتين وهو مستلزم لرفعها وسمى
 النصب نصبا لانه يحصل بانفتاح الشفتين وهو مستلزم لنصبها وسمى الجرح جرحا لانه يحصل
 بالكسار فك الاسفل قوله يعنى الفاعلية ثم اشارة الى الرفع على الرضى لانه قال للمعنى كون الاسم
 عمدة وفضلة واسطة حرف الجر وبلا واسطة كما في المفعول وجه الرد ان ما قال الشارح موافق
 لقول المصنف ثم فالرفع علم الفاعلية والنصب على المفعولية لانه علم منه ان المعاني هي الفاعلية
 والمفعولية ثم وايضا ان كون الاسم عمدة ليس من المعاني بل من صفات القم قوله على صيغة
 اسم الفاعل في اشارة الى الرفع على الشارح الهندي لانه قال على صيغة اسم المفعول باعتبار الوجهين
 الاول الاعتوار متعدد بنفسه لانه بمعنى الاخذ وهو متعدد بنفسه فلا حاجة الى تعديته بكلمة
 على بقوله عليه والثاني ان كلمة على لا تقع صلة الاعتوار لانه بمعنى الاخذ وكلمة على لا تقع
 صلة الاخذ بل الباء واللام يقال اخذ به اوله لانهم قالوا اعتور زيدا درهما بيد فلا بد ان
 يكون على صيغة اسم المفعول بان يتعدى الى المفعول الاول بنفسه وهو الضمير الراجع الى المعاني
 فيكون مفعول ما لم يسم فاعله ويتعدى الى المفعول الثاني بواسطة الصلة لان المتعدى
 الى المفعول الواحد صار لازما ميا باقتضاء اسم المفعول منه لانه جعل للمفعول قائما مقام الفاعل
 فلم يبق له مفعول فاذا اراد تعديته الى شئ اخر لابد من الصلة فيكون معنى المتن اى اخذ
 للمعاني على العرب واستقر عليه كما يقال اخذ زيدا على الفرس وكذا يقع صلة كلمة على
 لان في اسم المفعول معنى الوقوع وكلمة على تقع صلة الوقوع وجه الرد ان مقصود المص من قوله
 للعتورة توصيف للمعاني بهذه الصفة اى المعتور بان يكون احد المعاني ظاهرا على الاخر اى طريان
 بعض للمعاني على البعض يتعاقب وذلك كما يكون اذا كان المتن على صيغة اسم الفاعل ولو
 كان على صيغة اسم المفعول لكان معناه طريا على العرب على المعاني فلا يدل على البدلية بين المعاني
 في نفسها وايضا للمعاني اعراض والعرب من الذواة والناسب طريان العارض على الذات
 دون الذات على العارض ولما ايراد كلمة على على تضمنين مثل معنى الورد والاستيلاء وهذا
 يتعديان على وايضا يقع كلمة على صلة لهما قوله كما يقال اعتوروا الشئ وتجاوزوه هذا
 جواب سؤال وهو انه لم يعيد ال واو بالالف في قوله معتورة وفي قوله اعتور مع ان
 الواو متحركة ما قبلها مفتوح فلجواب بقوله انه بمعنى تجاوز وفيه لا يبعد لعدم انفتاح ما قبلها
 فكذا لا يبعد في اعتورا وانما كان بمضاه لان الورد والاستيلاء يتضمن الاتصال اى الاتصال
 كلا واحد بالآخر اى بايكر غير متصل كرون

والمعاني هي الفاعلية والمفعولية
 والمعاني هي الفاعلية والمفعولية
 والمعاني هي الفاعلية والمفعولية

وهو لا يؤدى الا بياب تفاعل اعلم بان التضمنين في اللغة جزء من قبل كرفتن وفي الاصطلاح
 ان يقصد معنى الحقيقة مع انه اراد معه معنى فعل آخر مناسب له ثم يجوز ان يجعل المتضمن
 بالكسر في مكانه وجعل المتضمن بالفتح حالاً منه او لغتاله ويجوز ان يجعل بالعكس فتقدير التضمن
 هكذا يدل على المعاني المعتورة لبعض على بعض حال كونها واردة عليه او تقديره يدل على المعاني
 الواردة على العرب حال كونها واردة عليه او تقديره يدل على المعاني الواردة على العرب حال كونها
 معتورة قوله في اخذ جماعة والغرض فيه توطئة الى بيان وجه الاختلاف للاعراب قوله في
 بسببها في سبب المعاني اختلاف في اعراب العرب فيه فعل هذا يلزم التنازع بين كلام الصنف
 والشارح لان قول الصنف يدل على المعاني للمعتورة صريح في ان اختلاف الاعراب سبب لدلالته
 على المعاني وقول الشارح فوقع بسببها ثم صريح في ان المعاني سبب لاختلاف الاعراب قلنا
 اختلاف الاعراب سبب حقيقة لدلالته على المعاني واختلاف المعاني علة غائية لاختلاف
 الاعراب فلا تنازع قوله فوضع اصل الاعراب جواب سؤال وهو ان الاعراب من الاعراض
 والاصل فيها القلة فينبغي ان يكون الاعراب واحدا فلجواب بقوله فوضع ثم جواب سببها في
 الاول ان الاعراب اثر العامل فينبغي ان يكون في اول الاسم ليكون الاثر على وفق المؤثر لانه
 في الاول والثاني ينبغى ان يكون الاعراب في الوسط قياسا على الفعل لان التميز في الافعال
 بحركة العين لانهم قالوا الماضي اذا كان مفتوح العين والمضارع يكون مكسور العين فاجاب
 بقوله وانما جعل الاعراب الى قوله فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال
 عليه فان قلت الحركات الاعرابية الاولى والحروف الاعرابية نفس الاولى فلم يتأخر الدال
 على الصفة عن الدال على الموصوف بل يكون معه قلت المراد من التأخير التأخير الحكيم فان
 التأخير عن الاكثر في التأخير عن الكل **فان قيل** هذا يشك بقوله جاء في اخ ومرتج باخ
 لعدم تحقق الاكثرية فيه قلنا المراد من التأخير عن الاكثر في غالب المواد وايضا الحركة حالة
 في الحرف الاخر وهو محل لها والحال متأخر عن المحل قوله وهو مأخوذ من اعربه اشارة
 الى بيان المعنى اللغوي للاعراب يعني انه في اللغة عبارة عن الاظهار والايضاح فان
قيل ان اشتقاقه من اعربه لا يصح لانه يلزم اشتقاق المصدر من الفعل والامر بالعكس
 قلنا معناه الاعراب مأخوذ من مصدر اعربه **فان قيل** فعلى هذا يلزم اشتقاق الاعراب
 من الاعراب وهذا باطل قلنا المراد من الاعراب الاول اصطلاحى ومن الثاني لغوي اى الاظهار
 قوله لانه يزيل ضادا لا لتباس لانه لو قلت ضرب زيد عمر وبالسكون فيهما لا يعلم ايها فاعل
 ومفعول قوله هذه الاسماء الثلاثة جواب سؤال وهو انه لم يزل المصدر رفع ونصب وجر
 بالواو والياء والالف والياء لم يختار الرفع واخواته على الضمة والفتحة والكسرة فلجاء بقوله انها شاملة للحرف ايضا
 وعن الثاني ان كلامنا في الاعراب ماذكرة لا مختص بالاعراب بل هو مشترك بين الاعراب والبندام

قوله ولا تطلق على الحركات البنائية هذا تأكيد النفي للاستفهام في له فخصته بالحركات قوله اصلا اى لا غالباً ولا قليلاً اعلم ان النسبة بين الرفع واخويه وبين الضمة واخويها عموم وخصوص من وجه لان الاول يصدر على الحروف والحركات جميعاً بخلاف الثاني فانه يصدر على الحركات فقط وكذا الثاني يصدر على الحركات البنائية والاعرابية جميعاً بخلاف الاول فانه لا يصدر على البنائية والنسبة بين الضمة واخويه وبين الرفع وعموم وخصوص مطلقاً كما هو الظاهر والنسبة بين الرفع واخويه وبين الضمة واخويه البانية لان الاول مختص بالاعراب والثاني بالبناء قوله فالرفع حركة كان او حرفاً دفع وهم وهوان المراد بالرفع الحركة لانها اصل في الاعراب كما سيأتى فلا يعلم حال الاعراب في قوله اى علامة جواب اسئلة ثلثة الاول ان علم الشيء محمول على الشيء كما يقال هذا الشئ رابيد ولا يصح حمل الرفع على الاسم والثاني انه لا يصح اطلاق العلم على الحركات الاعرابية لان العلم قسم من الاسم كما قال المصنف في بحث المعرفة والنكرة وهو قسم من الكلمة والمعتبر في مفهومها الوضع ولا وضع في الحركات الاعرابية ولا وكان ترديد مركباً من الاعراب والاسم ولا يقول به احد بل هو لفظ بالاتفاق والثالث ان العلم عبادة عن الامور الثلاثة احدها الاسم كما قال المصنف في بحثه والثاني العلامة كما هو المشهور والثالث الجمل كما قال المصنف و قوله الجوار المشاة في البحر كالأعلام فافهم المعنى مراد ههنا فاجاب بقوله اى علامة لعدم استقامة المعنى الآخر قوله كون الشيء فاعلاً اشارة الى امرين أحدهما جواب سوال والخود دفع وهم اما الاول فهو ان لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشيء لا تنفك عنه والرفع ينفك عن الفاعل كما يقال جاء زيد ثم يقول ما ريت زيدا فان ذات الفاعل موجود ولا علامة معه فليضا يرد ان الاصل في البناء ان يجاز فينبغي ان يقول علم الفاعل بدون الياء فاجاب بقوله كون الشيء فاعلاً يعنى ان الرفع علامة كون الشيء فاعلاً لا علامة ذاته فاعلاً فلو انفك عن الذات لا بأس به وكذا لا يرد الثاني لوقاله بدون الياء لتوهم انه علامة لذات الفاعل والامر ليس كذلك ولما دفع الوهم فهو ان الياء في الفاعلية ياء النسبة فيكون تقديره فالرفع علامة شئ منسوب الى الفاعل والامر ليس كذلك لان الرفع علامة عين الفاعل لا انه علامة شئ وهو منسوب الى الفاعل لعدم وجود شئ ثالث قد فرغ بما حصله ان الياء مصدرية فارقيل ان ههنا وجد شئ ثالث فاستقام ياء النسبة ايضا لان الرفع علامة الفاعلية والمنسوبة الى الفاعل قلنا سلمنا ان ههنا استقامت النسبة لكن اختار المصدرية لموافقة المقابل اعني قوله وانما علم الاضافة لان الاضافة مصدر لا محالة فينبغي ان يكون الفاعلية مصدراً ايضا اعلم ان علامة ياء النسبة ان يعبر عن الياء بلفظ منسوب وايضا ان الى لمحق الياء نحو بصري اى منسوب الى البصرة وعلامة ياء المصدرية ان يعبر عن الياء بلفظ الكون ثم الكون يقتضى الاسم والخبر فاسم مقدّم وهو لفظ شئ مثلاً ولمحق الياء خبره فارقيل ان الرفع علامة كون الاسم فاعلاً فكيف يصح ايراده فيما ليس بفاعل من المرفوعات لان علامة شئ مختصة بشئ قلنا الفاعل اعم من الحقيقي والحكمي والمبتدأ والخبر مثلاً في حكم الفاعل لان للفاعل خاصيتين

احد من اجزاء ثانی الجملة والاخر كونه مسند اليه في المبتداء وجد الجزء الثاني وفي الخبر وجد الاول او نقول
 لا نسلم ان علامة شئ مختصة به بل العلامة اعم منه كما قال الشاعر في داس الجهورات ان المضاف اليه
 وان كان مختصا بيا عرفة لكن علامة اعم منه لكن خص الفاعل بالذكر لصالته كما قال علي كرم الله وجهه
 الفاعل مرفوع الخ قوله اي علامة كون الشئ مفعولا **فان قيل** ان النصب علم المفعول لانه كما
 وجد في المفعول كذا يوجد في غيره كالحال والمستثنى والتميز قلنا المفعول اعم من الحقيقي والحكمي لما للحقيقة
 فظاهر واما الحكم فهو ما يوجد فيه خصلة للمفعول وهي ان الفعل كما وقع في الموضع الثالث لان
 الاول الفعل ثم الفاعل ثم المفعول فكذا هذه الاسماء تقع في الموضع الثالث **فان قيل** هذا يستقيم
 في الحال والمستثنى ولا يستقيم في القسم الاول من التميز لانه ليس هناك فعل حتى يكون التميز في الموضع
 الثالث منه قلنا الاسم التام جعل بمنزلة الفعل التام بالفعل قوله والجر علم الاضافة فالقلت
 الغلام في مثل غلام زيد مضاف وجد الاضافة فيه لان المبدأ موجود في الشئ مع انه ليس بجر و
 ايضا المصعدة والخالفة اذا وقعت في كلامه ليدل به من النكتة والحال ان هنا وقع المخالفة منه
 لانه قال فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية بذكر الياء فيها ولم يذكر الياء في قوله والجر علم الادة
 والاضافة لم يقل حقيقة او حكما هنا كما قال في اخويه **اجيب** عن الاول ان المراد من الاضافة كون
 الشئ مضافا اليه لا المضاف فان قيل للمصراع ذكر الاضافة مطلقا من اين علم ان المراد منه
 للمضاف اليه قلنا الاضافة وقعت في مقابلة الفاعلية والمفعولية فينبغي ان لا يجتمع الاضافة
 معهما وهذا اما يصح اذا كان المراد من الاضافة هو للمضاف اليه لان المضاف قد يقع فاعلا كما
 تقول جاءني غلام زيد او مفعولا وللضاف اليه لا يقع شئ منهما **واجيب** عن الثاني انه
 لما كانت الاضافة مصدرا بنفسها لم يحج الى الحاق ياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية
فان قيل انه علم من قول الشاعر لم تحج الى الحاق الياء انه لو ذكر الياء كان صحيحا لكن لم يحج اليه مع ان
 الحاق الياء بالاضافة غير صحيح قلنا انما قال لم يحج الكفاء بادي للراب ^{بغير} واليف ان قوله لم يحج سالبة هي
 لا تقتضي تحقق للوضوع **واجيب** عن الثالث انما لم يقل حقيقة او حكما لان الحكمي غير موجود واما
 قوله بحسبك زيد فالباء من الادة فالجر ايضا لانه كان لم يعتد عليه فان قيل لم اختص الرفع بالفاعل
 والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه ولم يعكس قلنا انما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر
 بالمضاف اليه لان الرفع ثقل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقل للثقل والرفع للرفع بالفاعل
 لا يخلو اما فاعل حقيقي او اعم من الحقيقي والحكمي كالمبتدأ مثلا فعلى الاول لا يصح قوله وانما اختص الرفع بالفاعل
 لانه غير مختص بالفاعل لانه موجود في المبتداء واليف وعلى الثاني لا يصح قوله والفاعل قليل لانه واحد
 لانه كثير واليف الاولى ترك اللام في قوله فاعطى الثقل للثقل لان باب اعطى يتعدى الى
 المفعولين بغير واسطة حروف الجر وايضا ان المراد بكون الفاعل

والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانه خمسة فاعطى الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه غير الجر جعل علامة له اعم

قليل لا يخلو اما ان يراد ان افراد الفاعل قليل او يراد ان نوعه قليل والاول ممنوع لان افراد الفاعل كثير
من المفعول به لان الفاعل ثابت للمفعول المتعدي واللازمي جميعا ولا يثبت للمفعول لللازمي والثاني مسلم
لاكن لا يوافق الذي لان الذي كون الرفع لغرض الفاعل لا لنوعه لانه عبارة عن المفهوم وليس الرفع للمفهوم
والثاني ان قلة النوع لا بد على قلة الافراد لانه قد يكون لنوع واحد افراد كثيرة ليس لغيره من الازواج
اجيب عن الاول ان المراد من الفاعل المحيطة فيهم قوله لانه واحد ولو قلت لا يضم الاختصاص
قلت الاختصاص بالنسبة الى الفاعيل والمضاف اليه لا بالنسبة الى ملحقات الفاعل واجيب
عن الثاني ان اللاحق في قوله لتقليل ليس من الشارح بل من الكاتب او تقول ان الاعطاء بمعنى
المجعل اعم بمعنى لازم لجعل وهو الوضع اي وضع الثقل للقليل واجيب عن الثالث
ان المراد منه قلة النوع لكن الفاعل لما كان قليلا باعتبار النوع فيظن ان افراد النوع الواحد ايضا قليلة
بنسبة الى افراد الازواج فان قيل للمضاف ايضا قليل قلنا الفاعل عمدة فيكون اقوى فوضع له
الحركة الاقوى او تقول الفاعل لا يوجد في الكلام الواحد الا واحد بخلاف المضاف اليه فواخذت
لجام قرص غلام نريد وفي بعض الشروخ وجها آخر وهو ان الفاعل عمدة والمفعول فضلة والمضاف
اليه بينهما الواقعة دكنا في الكلام فيما اذا كان المضاف كلمة كل لانه ليس بمقصود منه احاطة
افراد المضاف اليه وقد يكون فضلة فلتخصر الاقوى بالا قوى والاضعف بالاضعف والمتوسط بالمتوسط
قوله العامل لفظيا كان او معنويا دفع وهم وهو ان المراد من العامل هو اللفظ لقوته قوله اي يحصل
اجواب سوالين احدها ان التعريف غير مائة لانه دخل فيه للعرب لان قيام المعنى ليس لا بالعرب
والثاني ان يقوم مشتق من القيام وهو عبارة عن الاستواء وهو لا يجي الا في ذوى الارواح والعاقل
ليس من ذوى الارواح واجاب بقوله اي يحصل يعني ان العبارة بذكر الملزوم ولادة اللازم
لان الحصول لازم التقوم فان قيل لما كان المراد الحصول فالتعريف ايضا غير مائة لانه دخل فيه الاسباب
والضاغ غير جامع لانه خرج منه كلمة لم في قوله لم يضرب لانها عامل مع ان بسببه لا يحصل المعنى المتخ
للأعواب والضاغ خرج منه العامل في قوله بحسبك درهم لانه لا يحصل به المعنى لان الباء من ائدة
لعدم متعلقه والضم لم قدم الجار والمجرور في قوله على المتعلق اي يقوم والضاغ ان التعريف لا يكون لها
لصدقه على حرف المضارعة لانه شئ يحصل للمعنى وهو المشابهة باسم الفاعل المقصود اعراض
المضاد مع انه ليس بعامل اجيب عن الاول ان الباء للسببية فيكون العامل سببا لاجل
الاسناد لانه شرط لان اشارة السببية الاضافة هي في العامل دون الاسناد وعن الثاني
المراد بالعامل عامل الاسم بقرينة البحث وعن الثالث المراد بالعامل مالا يكون
من ائدة والباء فيه من ائدة او تقول انه شهادة لا ينقض به التعريف وعن الرابع انما قدم
ليقرب الضمير الى المرجع فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يقدم في تعريف الاعواب ايضا ليقرب الضمير

الى المرجع قلنا النكتة للفار لا لقار ولقول اذ الاعراب سبب الاختلاف والاختلاف غير محصور
 فى الاعراب فلا حاجة الى التقدير لان تقدير الجار والمجرور فيه لا فائدة محصور ولا حصص هنا ولما
 العامل فهو سبب الحصول للعاني وهو منحصر فيه فقدم الجار والمجرور فيه للتنبيه على المحصور وعن
 الخامس المراد من المعنى هو المعتورة على العرب اعنى الفاعلية والمفعولية الخ والشابهة المستفادة
 من حرف المضارعة ليست من المعاني المعتورة قوله اى معنى من المعاني انما فيه النكرة اشارة
 الى ان اللام فى المعنى المذكور فى قول الماتن للعهد الذهبى وهو فى قوة النكرة لان المراد منها ليس
 معنى معين بل المراد معنى من المعاني الثلاثة وانما وصف المعاني بالاعتوار اشارة الى ان مقتضاها
 للاعراب سبب اعتوارها على العرب قوله وفى رايت زيد رايت عامل هذا موافق لمذهب
 الكوفيين حيث قالوا بمجموع الفعل مع الفاعل عامل فى الفعل وعند البصريين العامل هو الفعل
 فقط فيكون معنى قوله الشارح عندهم ان زكى فى رايت عامل فى زيد قوله وفى مرتين زيد بالما
 عملة فى لفظ زيد والعامل فى محله هو الفعل لانه مفعول فيكون منصوبا محلا قوله فالسفر
 المنصرف الفاء لتفسير محل الرفع والنصب والمجرور وقيل هذا الفاء تسمى فصحية لان شرط محذوف
 واذا كان شرطه مذكورا تسمى بالفاء الجزائية قوله اى الاسم المفرد انما زاد الاسم لان المفرد صفة
 تقتضى الوضو قوله الذى الذى اشارة الى موافقة عبارة المتن مع القاعدة المشهورة هى ان الالف لا
 اذا دخل على اسم الفاعل او اسم المفعول يكون بمعنى الذى وهما بمعنى الفعل فلذا افتر الشارح من ذلك
 واللام بالذى ومن المفرد بالفعل اعنى قوله لم يكن مثله ولا مجموعا وانما لم يفسر بفعل بفضل اسم
 المفعول اى فردا وفردا لقصر المسافة لانه لو قال الذى يفرد فليس السائل ان الافراد يقع فى مقام
 امر كثيرة لانه يطلق على مقابل المركب وعلى مقابل الجملة وعلى مقابل المضاف وعلى مقابل
 المثنى والمجموع فلا يعلم المراد فلا بد ان يفسر الافراد بما لم يكن مثله الخ فيطول البيان فقال
 الشارح ابتداء الذى لم يكن مثله ولا مجموعا فان قيل ينبغى ان ينفى الاسماء الستة
 ايضا بان قال لم يكن مثله ولا مجموعا ولا اسماء ستة لانها مفردة بهذا المعنى مع انها لم تكن مفردة
 بهذا النوع من الاعراب قلنا الاسماء الستة اخذت فى المثنى لانها وان كانت مفردة تالفظا
 لكنها ليست مفردة تا معنى لانها منبئة عن التعدد قوله ولا غير منصوف اشارة الى عدم
 ما يقال ان قوله منصوف قيد وهو منقسم الى الاختلازى والاتفاقي فبالسائل انه من قبل
 قد تم بقوله ولا غير منصوف يعنى انه قيد اختلازى قوله وكذا الجمع وفى ازدياد لفظ
 كذا اشارة الى انه ليس عطفا المساوى على المساوى كما يقتضيه العطف بل عطفا للشبه على الشبه
 به لان جمع المكسر مشبه بالمفرد كما استعمل قوله اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما
 جواب سوال وهو ان المكسر ما خذ من الكسر وهو عبارة عن النقصان فلا يتناول الجمع الذى يكون
 بالزيادة كرجال فاجاب بقوله اى الذى لم يكن بناء الواحد الخ يعنى ليس المراد من المكسر

الغوى وهو الكسر والنقصان بل المراد معناه الاصطلاحى وهو الذى لم يكن بناء الواحد
قوله ولم يكن غير منصروف إشارة الى ان قيد المنصرف في المتن احترازي قوله كرجال امثال
الجمع بزيادة قوله وطلبته مثال الجمع بالنقصان والتاء فيه للمبالغة كنصرة فلا يرد انه ايضا بزيادة التاء
فلا يكون مثال النقصان وههنا بحث وهو ان توصيف الجمع بالكسر لا يصح لان مدار توصيف الشئ
بالاسم المشتق على قيام المبدء بذلك الشئ والكسر ليس قائما بالجمع بل بالمفرد واليضا ان هذا الحكم
منقبض بسنين وضربات لان الاول مكسور بحذف التاء وبابد التاء السين بالكسر والثاني مكسرة
..... بابد ال سكن ال راء بالفتح مع انها ليسا معربين بهذا النوع من الاعراب وايضا خرج
عنه فلك لانه معرب بهذا النوع من الاعراب مع ان الواحد فيه سلم لان فلك جمع فلك واليضا
ينبغي ان يقال فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه اخصر اجيب عن الاول بان توصيف الجمع
بالمكسر باعتبار حال المتعلق لا باعتبار حال نفس الموصوف مثلا جامعي رجل حسن غلامه وعن
الثاني ان المراد بالمكسر ما كسرفيه بناء الواحد ولم يلحق بالخره الواو والنون والالف والتاء مثل
رجال وعن الثالث ان المراد بعدم بقاء الواحد اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب اعتبار
وههنا مغير بالاعتبار كما استعمل في موضع وعن الرابع ان لم يقل للمفرد منصرفان لانه قصد تو
تلقب اي نام نهادن لكل واحد منها او نقول على هذا يلزم الفصل بين الصفة ولحد الموصوفين
بالاجنبي وهو المعطوف او نقول ان فيه توهم التخليل قوله فالا عراب في هذين القسمين إشارة
الى وجه تقدير هذين القسمين على الآخر فان قلت ان اصناف الاعراب كثيرة فلم يخص هذا
النوع من الاعراب بهذا النوع من العرب قلت المفرد المنصرف اصل من وجهين أحدهما انه مفرد
ولاشك انه اصل بالنسبة الى التنشئية والجمع والآخر انه منصروف وهو اصل بالنسبة الى غير التنشئية
والجمع للكسر لانه مشبه بالمفرد في ان صيغة كل مفرد يغاير لصيغة المفرد الآخر وكذا اجمع المكسر يغاير
عن صيغة المفرد وكذا اكل جمع مكسر يغاير عن المكسر الآخر وهذا النوع من الاعراب ايضا اصل
باعتبار الوجهين اما الاول فلانه اعراب بالحركة وهو اصل بالنسبة الى الاعراب بالحرف الخفة
الحركة واليضا الحركات العاض الحروف فيكون بمنزلة الاجزاء والجزء اصل وايضا الاصل في الاعراب
ان يكون عارضا خارجا ليكون قريبة على المعاني وهي من العواض فينبغي ان يكون دالها ايض من
العواض ليطابق الدال مع المدلول والحركة من العواض واما الثاني فلان الاعراب فيه بالحركة
في الا حوال الثلثة وهو اصل لان الاعراب دال على المعاني وهي مختلفة فلا بد ان يكون الدال عليها
مختلفا قوله فالاعراب فيما بالضمته وفي ازدياد لفظ الاعراب إشارة الى بيان المتعلق لقوله بالضمته و
ههنا اعتراض غفل عنه فحول هذا الفن وهو انه قوله فالمفرد المنصرف مبتدأ وقوله فالاعراب
بالضمته خبر ودحون الفاء في الخبر انما يصح اذا كان المبتدأ اسما موصوليا صلة جملة فعلية وههنا

ليس كذلك كما ترى اجيب نعم لكن ههنا المبتدأ واسم موصول لان قوله فالرفع معناه الذي لم يكن متنى
 كما قال الشاعر فلا يرد شئ وانما زاد قوله دفعا بعد قوله بالضمته لئلا يتوهم ان المراد منها حركة بناءية لان
 الضمة بالتاء مشددة وانما لم يكتب بقوله دفعا فقط من غير قوله بالضمته لانه لا يعلم منه تعيين الرفع
 في هذين القسمين بالحركة فقط لان الرفع اعم من الحركة والحرف قوله والفتحة ايضا لهذا التركيب
 من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل ههنا الباء وضمة
 عطف على رفا والعامل عليه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بعد انقسام الاعراب
 ومحلها لكن المعمول لمقدم مجرور وذا جاء قول في حالة الرفع جواب سؤال وهو ان نصب فعله
 رفا وضمة الزم لا يخلو اما على الظرفية او الحالية او المصدرية لان احتمال النصب بطريق اخر ههنا
 غير ظاهر وكل واحد لا يجوز اما الاول فالظرف على نوعين زمان ومكان والرفع واخويرة ليس بها
 ولا ما الثاني فان الحال محمول على ذم الحال والحال لا يصح ههنا لان الرفع ليس بمفرد منصرف
 ولا جمع مكسر واما الثالث فلان المفعول المطلق ما هو بمعنى الفعل مثلا شتما الكل على الجزء وههنا
 ليس كذلك فاجاب بما حاصله ان الكل صحيح اما الظرفية بتقدير المضاف اى حالة الرفع والحالة عبارة
 عن الزمان واما الحالية فيصح ايضا بان يكون الرفع بمعنى المرفوع فان قيل على هذا لا يصح
 حمل المفرد على لتثنية لان ذوالحال وان قلنا المرفوع محمول بالتثنية اى للرفعين اى
 هذين القسمين حال كونهما مرفوعين قوله او المصدرية اى اعراب اعراب رفع فاقم المضاف اليه
 مقارن المضاف وانما اطلق الاحتمال على التوجيهين الاخرين معرانه يدل على الضعف لان معهما با
 التاويل بخلاف تقدير الظرف لانه شائم لانه بمنزلة المحارم والفيضان في صحة الحالية تكليفين
 احدهما جعل الرفع بمعنى المرفوع والاخر جعل المرفوع بمعنى المرفوعين ليعم الحمل على الاسمين
 قوله جمع المؤنث السالم لما فزع المص عن بيان الاسم الذي اعرابه بالحركات الثلاثة اى
 ان يبين الاسم الذي اعرابه الحركتين وهو نوعان احدهما بالضمة والكسرة وهو
 الجمع المؤنث السالم والاخر بالضممة والفتحة وهو غير المنصرف وانما قدّم جمع المؤنث
 السالم لكونه اوضح من غير المنصرف اذ معرفته يحصل بالالف والتاء بخلاف غير المنصرف
 فانه يحتاج الى بيان على التام اولان النصب فيه تابع للجر وهو شائم كماله في جمع المذكر
 السالم والتثنية اولان حكمه لا يغير بخلاف غير المنصرف فان حكمه يتغير بالضرورة و
 لتناسب ويدخل اللام والاضافة اولان اكثر خلافا لاصل من جمع المؤنث السالم حيث ان
 فيه احدهم الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولا نهما مقابلا بل بمفرد منصرف
 يعني ان قوله فالمفرد المنصرف ذو جزئين احدهما مفرد والاخر منصرف والجمع المؤنث مقادير
 للجزء الاول وهو مقدم فكذا هذا وغير المنصرف مقابل للجزء الثاني وهو مؤخر ونسب
 هذا وقال الشاعر رح في الحاشية ان قوله السالم مرفوع علانه صفة للجمع انتهى وههنا

في قوله
 فان قيل

في قوله
 فان قيل

بوجهین احدهما انه ينبغي ان يكون قوله السالم هو ولا على انه صفة للفظ المؤنث لان السلا
 صفة له حقيقة وانما وصف الجمع به باعتبار انه وصف بحال المتعلق اي سالم مفردة والثاني انه لا
 يعبر توصيفا لجمع السالم لان تعريف الصفة ازيد من تعريف الموصوف لان الجمع اكتسب التعريف
 من في اللام وهو المؤنث وموتبة المستعير دون من مرتبة - ^{هنا على التقدير المذكور} العبار ^{منه} اجيب من الاول ان الثم
 انما جعل لفظ السالم فو عارعاية للاصطلاح فانهم قسموا الجمع الى السالم والمكسر وجعلوها
 نعتا للجمع وعن الثاني انه جاز توصيف المضاف الى ذى اللام بذى اللام عند الجمهور لا
 في درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه اقص
 ومثله يكون بدلا عنده لانها قوله وهو ما يكون بالالف والتاء جواب سؤال وهو
 ان اعراب بعض جمع المذكور ايضا بالضم والکسرة فهو فوعات ومنصوبات فافائدة تقيد
 بجمع المؤنث فاجاب بقوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان مفردة مذكرا ومؤنثا
 او تخريفاً كذا ان المراد بجمع المؤنث لا يخلو اما ان يراد به الحقيقة وهو ما يكون مفردة مؤنثا
 او المجازي وهو ما يكون مفردة مذكرا وكلاهما فعلى الاول دخلفه مسلمات وخرج عن الرقوع
 والنصوبات مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب وعلى الثاني دخلفه الرقوعات واخويه وخرج
 عن مسلمات وعلى الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فاجاب بقوله وهو ما يكون بالالف والتاء
 إشارة الى ان المراد عن عموم المجاز وهو المعنى الاعم وهو ما يحصل بالالف والتاء سواء كان مفرد
 مؤنثا او مذكرا او تخريفاً كذا ان قول الماتن لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فلانه خرج عن الرقوع
 واخويه لان مفردهما مذكور واما الثاني لانه دخلفه سنين لانه ايضا جمع للمؤنث مع انه ليس معرب بهذا
 النوع من الاعراب فاجاب بقوله وهو ما يكون انه فيكون جامعا ومانعا قوله واحترزه عن الكسر لان
 قد علم فارقيت الاولى ان قال ان حكم مخالف من حكم لان الاحتراز ليس من جهة انه قد علم بل
 من جهة ان حكمه مخالف من حكمه قلنا العلم مسند الى الكسر باعتبار حكمه لا اليه باعتبار نفسه قوله
 رفعا جواب سؤال وهو انه لا نسلم ان جمع المؤنث بالضم والکسرة والا لزم اجتماع الحركتين على حرف
 واحد فاجاب بما حاصله انه في زمانين وانما لم يذكر الماتن قوله رفعا ونصبا وجرا بثلاثة اوجه
 الاول لامتحان للتعليم والاختصار ولاكتفاء بما سبق قوله اجراء للفرع كذا فان قيل المخالفة على
 هذا التقدير لا يثبت لان الجمع المذكور معرب بالحروف وجمع المؤنث بالحركات فيلزم زيادة الفرع
 على الاصل قلنا الاعراب بالحرف يكون في الجمع اصلا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحرف
 ايضا فرع ولعل الفرع للفرع اصلا فصار الاعراب بالحركة في الجمع فرع خلاف اصلا فلا يلزم زيادة
 الفرع على الاصل ونقول انما جعل الاعراب جمع للمؤنث بالحركة للضرورة لعدم وجود حرف صالح للاعراب
 في اخره فارقيت ان قوله اجراء مفعوله لقوله تابع والشرط في حذف اللام منه اتحاد
 الفاعل وهو مفقود ههنا لان فاعلا تابع هو الضمير الراجع الى النصب وفاعلا اجراء هو الحكم قلنا

وله انما جعل لفظ السالم فو عارعاية للاصطلاح فانهم قسموا الجمع الى السالم والمكسر وجعلوها نعتا للجمع

معناه ان النصب فيه يحكم عليه بالتبعية اجزاء والفرع اه فالفاعل فيها المتكلم فاحفظه فانه
ينفعك في مواضع كثيرة قوله اخوك والواو لما فرغ من بيان الاعراب بالحركة شرع في بيان الاعراب
بالحرف وانما قدم الاخ على الاب مع ان الاصل تقديم الاب رعاية لقوله تعالى يوم يغفر له من اخيه
وامه وابيه وصاحبه وبنيه وانما قدم في الآية رعاية لاسلوب الترقى من الادنى الى الاعلى في الغرض
قوله وحموك بكسر الكاف دفع وهم وهوان يتهم انه مقروء بالفتح والحال انه لا يصح اضافة الحم الى الخطاب
لان الحم قريب للمرأة وقوله لان الحم دليل لتعين الكسر هنا قوله والهن الشئ النكر قوله الذي فيهن
صفة كاشفة له قوله كالعورة كان فلانا طويلا الذكر او واسم الدبر قوله والصفات الذميمة كان فلانا
ماؤن او عاري الرأس او قصير الالف او كبير الرأس قوله والافعال القبيحة كانه سارق اذن قوله
وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واويرة اشارة الى بيان اللغة والى ان هذه الاسماء الستة ليست على وتيرة
واحدة وانما كانت واوية لقولهم ابوان واخوان وحموان وهوان قوله لان اصله فوه بدليل قولهم افواه قوله
فوه بفتح الفاء وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والا صل السكون فان قيل لا سلم انه لا دليل على الحركة
لانه قد جاء جمعه افواه فدل على التريك اذ لا يجمع ساكن العين على فقال قلنا هذه القاعدة مسلمة
لكن لا مطلقا بل في الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجمع عليه نحوبيت وايات ولوب واتوب ثم علم
انه لما كان اصله فوه حذفت الهمزة فاقير قياس وايدلت الواو ميم لانها مشغوبتان وحرفا لئلا يفسد
بيان المناسبة واما بيان القرينة فهي انه لو لم يبدل لورد الهمزة على العين كما في يد ودم فيجب ابدالها
الفاء لثقلها وانفتاح ما قبلها فيجئ حرف واحد عند اجتماع الساكنين اذا ضيف اليه ياء المتكلم وعند
اضافتها الى غير ياء المتكلم يبقى على ابدالها ميم وهو خوف الحذف عند التقاء الساكنين فيقولون
فقال فوه بضم الفاء تبع اللغات وتبع الواو وايضا الاعداد عند الاضافة بالاسمعة من العرب
كما قال الشاعر
قوله اذا صله ذووهم نقضمة الواو الثاني له ما قبله وحذف التنوين دون
الواو لا يلزم اجفاف الكلمة فان قيل لم قدم الناقص على الاجوف واللين قلنا الناقص اكثر
منها والعزة للتكاثر وان قيل الميم رعمة والمخالفة اذا وقعت من العمة لا بد من النكته والحال
ان ههنا وقع المخالفة لانه اضاف ذوالى الظاهر والباقي الى الصنير قلنا انما اضاف ذوالى الاسم الظاهر
دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس لان ذواته وضعت لتوصيف شئ باسم الجنس
فهو لك رجل ذوالى فان ذل وصف الرجل بالمال وان لم يكن بين الرجل والمال لفظ ولم يعم الرجل قوله فلو
اشارة الى بيان التعلق لقوله بالواو الخ قوله هذه الاسماء الستة جواب سوالين احدهما انه
يلزم اللغو والاستحالة في قول الميم اما اللغو فهو ان الشرط في الخبر ان يفيد ما لا يفيد للمبتدأ والواو
يعلم من المبتدأ اعانه قوله اخوك لانه ملفوظ فيه فما الحاجة الى قوله بالواو وما الاستحالة
فهو انه لما ذكر الواو في اخوك واخوانه فكيف يحكم عليه بالالف والهاء والثاني ان المذكور في قوله
الما من الحكم على الجوز وهو كونها مضافة الى الصنير والمقصود هو الحكم على الكل سواء كانت

مضافة الى مضمرا ومظهر فلجواب بقوله هذه الاسماء الستة مع قطع النظر عن الخصوصيات وانما
 اتى المصرح بالاضافة الى الضمير لمقابلة قوله ذومال ثم يرد عليه ان قوله الشارح لا يدل على العموم
 بل يدل على ما يدل عليه قول المصرح لان الشارح ذكر في عبارته كلمة هذه حيث قال هذه الاسماء ...
 فيكون اشارة الى ما هو المذكور في المتن فلجواب صواب الغفور عنه بقوله وحاصله ان الاسماء الستة حكم
 كذا يعني ان لفظ اسم الاشارة مقحم وزائد وانما دخل لفظة قوله فاعراب هذه الاسماء مع
 ان البيت ايسر سم موصولي المتابعة قوله سابقا فالاعراب فيها بالضممة التي لا اشتراكها في اللفظ
 وههنا اعتراض وهو انه يلزم اجتماع الواو والالف والياء على اعراب واحد وهو الرفع او النصب
 حيث قال بالواو والالف والياء ايضا لما كان الرفع هذه الاسماء مع قطع النظر عن الخصوصيات دخل
 فيه المصغر والمثنى والجمع منها فذم الاول بقوله بالواو ورفعا والالف والياء وعن الثاني بقوله
 ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معرفة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا لثلاث
 يلزم التقاء الساكنين ولما تحركت لا حاجة الى الاعراب بالحروف لوجود الاصل وهو الحركة ثم يرد ان
 في الحذف لا بد من القرينة اعني حذف قوله مكبرة وموحدة فاجاب انما يصح لهذين
 القيدين اكتفاء بالتهثلة وانما لم يكتف عن شرط الاضافة بالامثلة لثلاثتهم اشتراط اضافتها
 بكونها الى لكات محمولة ولم تكن مضافة اصلا الى لا الى النظر ولا الى المصر قوله فاعرابها
 بالحركات لانها اذا لم تكن مضافة لم يظهر حرف الاعراب لانه يحذف لالتقاء الساكنين بيته
 وبين التنوين وههنا بحث لطيف وهو ان قوله مضافة حال من الضمير المستكن في الظروف
 اعني قوله بالواو والياء لانه اذا حذف المتعلق انتقل القا على منه واستقر في الظروف في يلزم تقيد
 الحال على العامل المعنوي وهو لا يجوز كما قال المصرح في بحث الحال ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي
 قلت الظروف عامل لفظي على مذهب الشارح اذا عامل اللفظ عنده ما يكون ملفوظا او مقدرا و
 متعلق الظروف وان لم يكن ملفوظا لكنه مقدم في نظم الكلام فان قيل هذا الجواب انما يستقيم على
 مذهب الشارح لكن لا يستقيم على مذهب المصرح لان الظروف عامل معنوي عنده لان عنده
 ما لا يكون له حصته في اللفظ قلنا عبارة المصرح محمولة على القلب ولذا قدم الشارح قوله بالواو و
 الالف على قوله مضافة مع ان قوله مضافة الى غير اية المتكلم فيا كفاية مقدم على قوله بالواو والالف
 فان قيل هذا الاعتراض غير وارد على المصرح فلا حاجة الى القلب لانه قال في بحث الحال ولا
 يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظروف اى بخلاف ما اذا كان العامل المعنوي ظرفا
 فانه يتقدم له الحال عليه قلنا سلمنا لكن عند سبويه لا يجوز تقدم الشارح ان يكون غائبا
 المصرح صحيحا عند الكل فان قيل حمل العبارة على مذهب الكل لا الى من الحمل على مذهب
 البعض فلم قدم المصرح قوله مضافة قلنا انما قدم المصنف رحمه قوله مضافة
 ليدفع ذهن الى كلا المذهبين لانه لما قدم مصرح على مذهب الملك انه حال من البيت

الظفر في قوله هذه الاسماء الستة مع قطع النظر عن الخصوصيات وانما اتى المصرح بالاضافة الى الضمير لمقابلة قوله ذومال ثم يرد عليه ان قوله الشارح لا يدل على العموم بل يدل على ما يدل عليه قول المصرح لان الشارح ذكر في عبارته كلمة هذه حيث قال هذه الاسماء ... فيكون اشارة الى ما هو المذكور في المتن فلجواب صواب الغفور عنه بقوله وحاصله ان الاسماء الستة حكم كذا يعني ان لفظ اسم الاشارة مقحم وزائد وانما دخل لفظة قوله فاعراب هذه الاسماء مع ان البيت ايسر سم موصولي المتابعة قوله سابقا فالاعراب فيها بالضممة التي لا اشتراكها في اللفظ وههنا اعتراض وهو انه يلزم اجتماع الواو والالف والياء على اعراب واحد وهو الرفع او النصب حيث قال بالواو والالف والياء ايضا لما كان الرفع هذه الاسماء مع قطع النظر عن الخصوصيات دخل فيه المصغر والمثنى والجمع منها فذم الاول بقوله بالواو ورفعا والالف والياء وعن الثاني بقوله ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معرفة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا لثلاث يلزم التقاء الساكنين ولما تحركت لا حاجة الى الاعراب بالحروف لوجود الاصل وهو الحركة ثم يرد ان في الحذف لا بد من القرينة اعني حذف قوله مكبرة وموحدة فاجاب انما يصح لهذين القيدين اكتفاء بالتهثلة وانما لم يكتف عن شرط الاضافة بالامثلة لثلاثتهم اشتراط اضافتها بكونها الى لكات محمولة ولم تكن مضافة اصلا الى لا الى النظر ولا الى المصر قوله فاعرابها بالحركات لانها اذا لم تكن مضافة لم يظهر حرف الاعراب لانه يحذف لالتقاء الساكنين بيته وبين التنوين وههنا بحث لطيف وهو ان قوله مضافة حال من الضمير المستكن في الظروف اعني قوله بالواو والياء لانه اذا حذف المتعلق انتقل القا على منه واستقر في الظروف في يلزم تقيد الحال على العامل المعنوي وهو لا يجوز كما قال المصرح في بحث الحال ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي قلت الظروف عامل لفظي على مذهب الشارح اذا عامل اللفظ عنده ما يكون ملفوظا او مقدرا و متعلق الظروف وان لم يكن ملفوظا لكنه مقدم في نظم الكلام فان قيل هذا الجواب انما يستقيم على مذهب الشارح لكن لا يستقيم على مذهب المصرح لان الظروف عامل معنوي عنده لان عنده ما لا يكون له حصته في اللفظ قلنا عبارة المصرح محمولة على القلب ولذا قدم الشارح قوله بالواو و الالف على قوله مضافة مع ان قوله مضافة الى غير اية المتكلم فيا كفاية مقدم على قوله بالواو والالف فان قيل هذا الاعتراض غير وارد على المصرح فلا حاجة الى القلب لانه قال في بحث الحال ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظروف اى بخلاف ما اذا كان العامل المعنوي ظرفا فانه يتقدم له الحال عليه قلنا سلمنا لكن عند سبويه لا يجوز تقدم الشارح ان يكون غائبا المصرح صحيحا عند الكل فان قيل حمل العبارة على مذهب الكل لا الى من الحمل على مذهب البعض فلم قدم المصرح قوله مضافة قلنا انما قدم المصنف رحمه قوله مضافة ليدفع ذهن الى كلا المذهبين لانه لما قدم مصرح على مذهب الملك انه حال من البيت

وَمَحَّ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْقَرْبِ وَآخِرُ الشَّارِحِ أَنَّهُ نَظَرُ إِلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ فَقَطْ
 قَوْلُهُ لَا يَنْبَغُ إِذَا كَانَتْ مِضَافَةٌ إِلَى يَاءٍ التَّكْمِيلِ فَحَالُهَا كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْمِضَافَةِ إِلَى يَاءٍ التَّكْمِيلِ كَصَادِ عَرَابِهَا
 تَقْدِيرُهَا كَمَا قَالَ الْمَصْرِفِيُّ فِي مَا تَعَذَّرَ كَعَصَا وَغَلَامِي قَوْلُهُ وَأَمَّا جَعْلُ عَرَابِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَعْلَمُ
 أَنَّ الْمَدْعَى مُرَكَّبٌ مِنْ أَمُورٍ ثَلَاثَةٍ الْأَوَّلُ جَعْلُ عَرَابِ بَعْضِ الْأَحَادِ بِالْحُرُوفِ وَالثَّانِي جَعْلُ أَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ
 مِنَ الْأَحَادِ وَالثَّلَاثُ جَعْلُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ دُونَ غَيْرِهَا إِشَارًا إِلَى دَلِيلِ مَدْعَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ وَ
 أَمَّا جَعْلُ النِّحْ وَالْثَّانِي بِقَوْلِهِ وَأَمَّا اخْتَارُوهَا إِلَى الثَّلَاثِ بِقَوْلِهِ وَأَمَّا اخْتَارُوهَا هَذِهِ الْأَسْمَاءُ أَوْ تَحَرَّجَ
 هَكَذَا **فَالْقِيلُ** الْأَصْلُ فِي الْمَفْرَدَاتِ هُوَ الْأَعْرَابُ بِالْحِكْمَةِ فَلَمْ أَعْرِبْتُ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ بِالْحُرُوفِ قَلْنَا
 لِمَا كَانَ عَرَابُ الْمَفْرَدَاتِ بِالْحُرُوفِ وَأَعْرَابُ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ بِالْحُرُوفِ الْأَدَوَانِ يَجْعَلُونَ عَرَابَ بَعْضِ
 الْيُسُوبِ بِالْحُرُوفِ لِمَا تَكُونُ بَيْنَهُمَا وَحْشَةٌ وَمَنَافَرَةٌ تَامَةٌ مَعَ أَنَّ بَيْنَهُمَا مَنَاسِبَةٌ وَهِيَ كَوْنُهُمَا مَأْخُذًا وَخُفَا
 مِنْهُ فَلَا يَدْرِي أَنْ يَكُونَ فِي عَوَارِضِهِمَا أَيْضًا مَنَاسِبَةٌ **فَالْقِيلُ** أَنَّهُ عِلْمٌ مِنْهُ أَنَّ التَّثْنِيَةَ وَالجَمْعَ مُقَدَّمٌ
 فِي الِجُودِ عَلَى الْأَحَادِ عَلَى مَا يُشْعِرُهُ جَعْلُ الْجَمْعِ **الثَّانِي** مُسَبِّحًا عَنِ الْأَوَّلِ قَلْنَا لِلرَّادِّ مِنْ قَوْلِهِ لِمَا جَعَلُوا
 عَرَابَ التَّثْنِيَةِ إِرَادَةَ عَرَابِ التَّثْنِيَةِ فَلَا يَرِيدُ **فَالْقِيلُ** لِمَا تَحْصُرُ فِي السَّنَةِ قَلْنَا عَرَابَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
 التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ ثَلَاثَةً فَجَعَلُوا فِي مَقَابِلَةِ كُلِّ عَرَابٍ اسْمًا **فَالْقِيلُ** لَمْ اخْتَارُوا هَذِهِ السَّنَةَ قَلْنَا
 لِشَبَاهَتِهِمَا التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ فِي كَوْنِ مَعَانِيهِمَا مُنْبِئَةً عَنِ التَّعَدُّ أَمَّا التَّثْنِيَةُ وَالجَمْعُ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ السَّيِّئَةُ
 فَلِأَنَّ الْأَبَ وَالْآخَ أَيْضًا ظَاهِرٌ وَأَمَّا الْجَمْعُ فَيَتَوَقَّفُ تَعَقُّلُهُ عَلَى الصِّفَاتِ الدَّامِيَةِ وَالْعَوْرَةِ وَالْيُسُوبِ
 هُوَ التَّثْنِيَةُ الْمُنْكَرُ يَتَلَزَمُ الْمُنْكَرُ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ يَتَدَعَّى اللِّسَانَ وَالتَّخَصُّصَ **فَالْقِيلُ**
 الْأَنْبَاءُ عَنِ التَّعَدُّ مَوْجُودٌ فِي سَائِرِ الْأَسْمَاءِ كَالْوَالِدِ وَالْوَلَدِ وَالْأَبْنِ وَالْعَمِّ وَالْعَمَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ قَلْنَا لَوُجُودِ
 حُرُوفِ صَالِحٍ لِلْأَعْرَابِ فِي أَوَاخِرِهَا بِخِلَافِ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَهِيَ نَبْأٌ مَحْتَشٍ مِنْ وَجْهِينِ أَحَدُهُمَا
 أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي آخِرِهَا حُرُوفٌ صَالِحَةٌ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْطَى حُرُوفٌ صَالِحَةٌ بِأَنْ يَزِيدَ الْحَرْفُ فِي أَوَاخِرِهَا وَالْآخَرُ
 فِي آخِرِهَا وَدَمٌ أَيْضًا وَجَدَ الْحُرُوفَ الصَّالِحَةَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ أَحْيَابَ عَنِ الْأَوَّلِ
 أَنْ أَرْتَكِبَ خِلَافَ الْأَصْلِ لِأَجْلِ خِلَافِ الْأَصْلِ غَيْرَ جَائِزٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ خِلَافُ الْأَصْلِ وَالْأَعْرَابُ
 بِالْحُرُوفِ أَيْضًا خِلَافُ الْأَصْلِ وَغَنَ الثَّانِي أَنَّهُ لَا يَدْرِي مِنَ الْحُرُوفِ الصَّالِحَةِ حِينَ الْأَعْرَابِ وَلَا وَجُودَ حُرُوفِ
 صَالِحَةٍ يَزِيدُ وَدَمٌ حِينَ الْأَعْرَابِ **فَانْ قِيلَ** مَا الْوَجْهُ أَنَّهُ أَعِيدَ فِي الْأَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ دُونَ يَدٍ وَ
 دَمٌ مِمَّا نَهَى عَنْهُ فِي الْكُلِّ قَلْنَا لَوُجُودِ سَمْعٍ مِنَ الْعَرَبِ عَادَةً فِي الْأَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ دُونَ يَدٍ وَدَمٌ **وَاقُولِي** فِي الْجَوَابِ
 عَنْ يَدٍ وَدَمٍ بَوَاحٍ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ الشَّرْطَ فِي إِعْلَاقِ الْحَذُوفِ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْحَذُوفِ مِنْ آخِرِهِ هُوَ الْوَاوُ لِمَا
 انْقِلَابُ الْأَخْفِ إِلَى الْأَثْقَلِ لِأَنَّ يَدًا **وَاقُولِي** عَرَبٌ بِالْحُرُوفِ الْقَلْبِ الْيَاءُ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَوَاوُ الثَّلَاثِيَّةِ
 انْقِلَابُ الْأَخْفِ إِلَى الْأَثْقَلِ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ **فَانْ قِيلَ** هَذَا مُنْقُوضٌ بِكَافٍ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ يَكُونُ
 بِالْوَلَفِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ وَالْجَمْعِ يَكُونُ بِالْيَاءِ عِنْدَ الْمِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ فَيَلْزَمُ انْقِلَابُ الْأَخْفِ

غير موجود فكيف قال ان اخوه الف قوله فلذلك قيدناهم بنا بحث وهو انه لا حاجة الى هذا الباء
 لان قوله لان كلا باعتبار الخ تعليل لقوله وانما قيد بذلك فلا وجه لتعليله به ثانيا اجيب عنه
 بان عدم الحاجة منه لان فيه فائدة ^{بأن} مشار اليه قوله انما قيد بذلك يعنى ان المشار اليه بذلك
 كون اعرابه بالجمع وبكونه مضافا الى مضمرة قوله وكذا استبان اشار بازيديا لفظ كذا الى انه ليس
 عطفا للساوي على الساوي كما هو مقتضى العطف بل هو عطف المشبه على المشبه به قوله فان هذه اللفظة
 الجواب لسؤال وهو ان هذه اللفظة مفردة لانه لم يكن لها مفرع من لفظها فلا يصح إلحاقها بالمشبه
 قد فر بقوله فان هذه الخ اعلم ان المشبه بالحق اخف منه الف وتون آويا وتون واما اثنان فليس
 يشبه بل كمن اسماء الاعلاء لانه ليس له مفرع حتى يلحق باخوه الف وتون قوله المفتوحة ما قبلها انما ذكر
 هذا للفرق بين المشبه والجمع قوله والراد به ما ييسر به جواب تسوال وهو ان مثل سنون وارضون
 يعربان بالواو والياء مع انهما ليسا بجمع مذكوران لانهما يكون مفردة مذكرا ومفردة هامة أو تحرير التو
 هكذا ان جمع للذكر السلم لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فانه خرج منه نحو سنين وارضين واما
 الثاني فانه يدخل فيه نحو اللزوعات مع انه اعرابه بالحركة أو تحرير السوال هكذا ان المراد بجمع المذكور لا يخلو
 اما حقيقة او مجازا او اعم منهما فعلى الاول خرج منه نحو سنين وارضين لان مفردهما ليس بمذكر مع انها
 اعرابا باعراب هذا النوع وعلى الثاني دخل فيه سنين وارضين لكن خرج منه نحو مسلمون ومشركون
 وعلى الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فاجاب بقوله ييسر به اصطلاحا يعنى ان المراد منها
 عموم الجواز فارقيل ان قيد ما ييسر به اصطلاحا كما هو مراد ههنا كذلك مراد في قوله باللفظ
 والتاء في جمع المونث فلم لم يقيد به ثمة قلنا ربما يكتفى الشارح بالقييد الذي ذكر في اللاحق من السابق
 قوله جمع ذو فارقيل لم قدم الو على عشرين مع ان مناسبة عشرون نالذ بجمع المذكور في الصورة
 قلنا لانسلم ان مناسبة عشرون انيدا بالجمع بل الامر بالعكس لان الجمع ذو ونحوه عشرون فانه
 ليس بجمع اصلا فان قيل فلهذا ينبغي ان يعد الو من عين الجمع لا من اللغات قلنا ان الجمع ذو
 ولاكن لا من لفظه والجمع المذكور الذي كان مفردة من لفظه فان قيل ان اولات جمع ذات لا من لفظها
 فينبغي ان يذكر اولات مع الجمع المونث السلم ملحقا به قلنا ان اولات قليلة الاستعمال فيكون له ادنى
 تعرض وهو ثابت لانه لما قال انه مذكور لمحق بجمع المذكور علم ان مونث لمحق بجمع المونث فان قلت
 لانسلم ان عشرون من اللغات بل من الجمع لانه جمع عشرة وكذا اخواته قلنا لانسلم انه جمع والاصل
 اطلاق عشرون على ثلثين اى ثبت من اهل اللغة وسمع منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود
 كان يطلق في اصل على كل ما فيه سواد ثم غلب على الحية السوداء لاكن لم يثبت منهم ذلك فعلم
 انه ليس بجمع فانه لم يثبت ان ما ذكره لا يثبت ان العشرين اعم بجمع في الاصل بل يكون جمعا
 في الاصل ثم غلب على العدد للعين قوله وانما جعل اعراب المتن الخ فان قيل لانسلم

لان قوله كذا استبان اشار بازيديا لفظ كذا الى انه ليس

لما في اولات لفظ عشرون وبنى ثلثون واربون

له قوله ان ما ذكره اعم ما ذكره الشارح من قوله والمراد الخ مفعول جسد الرحيم مفعول من الله اغفر لي ولوالدي يوم يقوم الحساب

ان اعراب التثنية بالالف والجمع بالواو لانه يلزم على هذا توارد الموثرين على اثر واحد وذاباطل لان الالف
اعراب للتثنية وكذا علامتها ليس بالالف فيكون الفاعلية مؤثرة في الالف وكذا النفس التثنية
عاملة في الالف لتكون عاملة قلنا توارد للوثر على اثر واحد باطل اذا كانا من جنس واحد وهما
ليس كذلك لان احدهما حقيق وهو التثنية والاخر اصطلاح وهو الفاعلية فالقول الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركات فلم اعرّب للتثنية والجمع بالحروف قلنا انهما فرعان للواحد فالقول
الفرع للفرع والاصل للاصل **فان قيل** ان جمع المونث اليف فرع فلينبغ ان يعطى له الاعراب **فان قيل**
قلنا ان في اخوها حرف صالح للاعراب بخلاف الجمع المونث لانه ليس في اخوه حرف صالح فاعرب
بالحركة ايضا ضرورة وههنا بحث من وجهين الاول كيف يكون الالف والواو في الاخوة كون
النون بعدها والثاني ان علامة التثنية لا تغير مع ان الاعراب يتبدل فكيف يصح اطلاق الاعراب
على العلامة **اجيب الاول** ان النون فيها كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة
فلا يكون من كلمة وعن الثاني ان العلامة غير متعينة حيث قالوا الياء والواو علامة الجمع
بلا تعين احدهما فلا تغيرا صلا ويمكن ان يجاب ايضا ان معنى قولهم لا يجوز التبديل في العلامة
انه لا يجوز تبديل العلامة بامر اخر غير العلامة واما تبديل العلامة بالعلامة فجاز فلو ذهب الواو
وجاء في بدله الياء فهو تبديل العلامة بالعلامة قوله ولما جعل اعرابها بالحروف الى قوله فوعت
لا يخلو عن خدشة لانه انما يتصور لو كان الحروف محلبة للاعراب بعد تمام التثنية والجمع وليس كذلك
بل الحروف موجودة فيها قبل الاعراب علامة لها فجعل ذلك الحروف الموجد اعرابا كما يدل عليه قوله
فناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابا لانه من الاوصاف فعلى هذا لا معنى لقوله فلو جعل ولو خض
اجيب لعل ذلك يبيّن الوضع اي ان المجل المذكور صدر من الواضع **فان قيل** ان الاعراب
لا يلاحظ عند الوضع بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتامها **اجيب** ان لهذه الحروف اعتبارين
احتما اعتبارا كونها علامة للتثنية والجمع والاخر اعتبارا كونها اعرابا ولا شك ان بالاعتبار الثاني
لا توجد الا باحاطة الجواب ان لهذه الحروف اعتبارين احدهما اعتبار الذات وهو نفس
الالف والواو والاخر وصف الاعرابية فاعتبار الاول مقلون مع الكلمة والاعتبار الثاني بعد كلمة
قوله ولما جعل اعرابها بالحروف **فان قيل** ان اراد بالحروف الحروف التي وجد في اخوها ووزعت
التثنية والجمع عليها فقوله وكان حروف الاعراب ليس على ما ينبغي لانها لما كانت حروف بناء التثنية
والجمع لا يصح اضافتها الى الاعراب وان اراد الحروف للجلوبة الاعراب فعلى هذا يصح قوله وكان
حروف الاعراب اي يصح اضافتها الى الاعراب لكن يخالف من قوله وفي اخوها حروف صالح
للاعراب **اجيب عنه** ان المراد بالحروف التي في اخوها حين الوضع لكن اضافة الحروف
الى الاعراب باعتبار ما يتولد اليه قوله فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقم الاولتين
بان جعل الواو علامة الرفع في الموضعين والالف علامة النصب في الموضعين والياء علامة الجر في

له في الحروف السراي
شبه ان التثنية في قوله فلو جعل اعرابها بالحروف
من قوله فلو جعل اعرابها بالحروف

الاستنباط
نما

لقد قم ثلاثاً او جعل كل واحد من الحروف في كل واحد منها اعراباً اخرى بان جعل الواو علامة الرفع في التثنية وعلامة
النصب في الجمع مثلاً **فان قيل** يمكن في الالتباس جعل اعراب من اللفظ والافتقار اليها قلنا الاعراب لا يتغير
لا يجوز الا اذا تعدل الاعراب للفظي واستقل ولم يتحقق ذلك فيما قوله فوزعت عليها فالقيل لا يترك الفاء في
التعارف في جواب لما هو الفعل لما خفي بدون الفاء قلنا الفاء ليس من الشارح بل من قلم الناصح قوله نحو
يضر بان وضرباً اي انه قيام على الفعل انما كان كذلك لان الالف خفيفة للتثنية كثيرة لانها غير مختصة بها
ذوي العقول **فان قيل** هذا الوجه مجرى في الاسماء ايضا فالجاجة الى القيا في الافعال قلنا الاسماء خفيفة
فلما وجد وجه اخر من غير ثقل وخفة لا يصير اليه او نقول ان الشارح اختار ترخيم العنا قوله نحو يضر بان
لان اعراب المفرد بالضم والواو مناسب بالضمته قوله حال الجرح على الاصل لان اعراب اللفظ مناسبة للكثرة
قوله وفرق بينهما بما فتحوا ما قبل لياو وكسر والنون في التثنية لكونه تنويناً مسكناً في الاصل والاصل في فتح
الساكن الكسر وكسر ما قبل الياء في الجمع لتوضيح الفرق وهم هنا بحث وهو ما حصل الفرق بينهما قبل
الياء في التثنية وكسر ما قبل لياو في الجمع فالجاجة الى الفرق الاخر وهو كسر النون في التثنية وفتحها في الجمع
اجيب بان في بعض المواضع لا يحصل الفرق بفتح ما قبل الياء مثل مصطفىين لانه جمع مع ان
ما قبل الياء مفتوح فيه فلذا كسر والنون في التثنية وايضاً انما كسر والنون في التثنية لوجه اخر
وهو ثلاث تتوالي الفتحات الاربعة في حالة الرفع احدها ما قبل لالف والثاني من الالف والرابع
فتح النون وفتح في الجمع لعدم التوالي مع ان الفتح خفيفة فما قبل ان الفتح في الجمع للتعديل لا يتبادر
فئة المجموع وكثرة التثنية قوله وقلة المجموع لانه مختص بذكر ذوي العقول وايضاً جمع المذكور لما
مشروط بنبذة وكثيرة كما استعلم في بحث الجمع وكلما كان كذلك فهو قليل قوله ولما فرغ دفعهم وهو
ان يتوهم ان قولاً التقدير في الضايفان مواضع نفس الاعراب كما ان السابق بيان لمواضع نفس الاعراب
بقوله ولما فرغ يعني انه تقسيم اخر قوله المختلفة لان بعضها بالحركات الثلاث والحروف الثلاثة فاعلم
بالحركات والحرفين قوله الذي اشيل الى تقسيمها اي تقسيم الاعراب جواب سؤال وهو ان بيان
المواضع يقتضي بيان نفس التقسيم الى اللفظ والتقدير ولم يوجد قاجاب بفتحها الذين ومنشأ السؤال انهم
يوجد بذكر القصد ودفعه بانه موجود بذكر الضمن اي في ضمن بيان حكم العرب حيث قلنا يختلف
اخره باختلاف العوازل لفظاً وتقديراً قوله ولما كان التقدير جواب سؤال وهو انه ينبغي ان
تقدم اللفظ على التقدير باعتبار الوجه الاول نه اصر لانه غير محتاج الى التقدير والثاني انه قدم اللفظ في
الاجمال في بيان حكم العرب والثالث ان من جهة العلامة الظهور فاجاب بقوله ولما كان التقدير اقل
وكما كان اقل فنبطه سهل قوله اي تقدير الاعراب جواب سؤال يرد على المعنى وهو انه يلزم الحذف في البحث
لان كلامه في الاعراب لا في التقدير المطلق فاحاديث الشارح الهندى انه بتقدير الموصوف في الاعراب
التقديري واجاب بالشارح بقوله اي تقدير الاعراب لانه بتقدير المضاف اليه لكن ما قاله الشارح اولى من
قول الشارح الهندى لان في كلام الشارح لا يحتاج الى الحذف لان الالف واللام عوض عن المضاف اليه

في ان الالف والنون في التثنية لكونه تنويناً مسكناً في الاصل والاصل في فتح الساكن الكسر وكسر ما قبل الياء في الجمع لتوضيح الفرق وهم هنا بحث وهو ما حصل الفرق بينهما قبل الياء في التثنية وكسر ما قبل لياو في الجمع فالجاجة الى الفرق الاخر وهو كسر النون في التثنية وفتحها في الجمع

في ان الالف والنون في التثنية لكونه تنويناً مسكناً في الاصل والاصل في فتح الساكن الكسر وكسر ما قبل الياء في الجمع لتوضيح الفرق وهم هنا بحث وهو ما حصل الفرق بينهما قبل الياء في التثنية وكسر ما قبل لياو في الجمع فالجاجة الى الفرق الاخر وهو كسر النون في التثنية وفتحها في الجمع

في ان الالف والنون في التثنية لكونه تنويناً مسكناً في الاصل والاصل في فتح الساكن الكسر وكسر ما قبل الياء في الجمع لتوضيح الفرق وهم هنا بحث وهو ما حصل الفرق بينهما قبل الياء في التثنية وكسر ما قبل لياو في الجمع فالجاجة الى الفرق الاخر وهو كسر النون في التثنية وفتحها في الجمع

وفي كلام الهندي يجتاز الى الحذف الذي هو خلاف الاصل ولو سلم ان في كلام الشارح الضم حذف لكن هو قليل وهو حذف الضم اليه وفي كلام الهندك الحذف وهو تقدير الموصوف وبقاء النسبة ليحتمل الصفة على الموصوف قوله اي في الاسم جواب سؤال وهو ان كلمة ما في قوله فيما عداه يتناول الاسم والفعل جميعا فعلى هذا ينبغي ان يقدّر في الفعل لما والا مراً للحاضر مع انهما من البنيات فاجاب بقوله اي في الاسم يعني ان كلمته كما يحكي للعموم كذا الذي يحكي للخصوص كما قال صاحب المنار من ما للعموم تارة وللخصوص تارة لتعريف عليه ان اسماء الاشارات والضمائر من الاسماء فينبغي ان يقدّر فيها الاعراب مع انهما من البنيات فلجاب بقوله العربي المراد من الاسم الاسم العربي او نقول انما زاد الاسم لبنيا للموصوف ثم اول الشارح كلمة ما بالذي اشارة الى الرد على الشارح الهندك حيث قال كلمة ما ههنا مصدرية اي في تقدير الاعراب لانه لو كانت موصولة فهو يقتضي العائد في الصلة وهو غير موجود فقال الشارح ثم اعليه ان كلمة ما موصولة والعائد محذوف وهو قوله فيه وجبه الرد ان في قوله احتياجه الى تقدير الوقت قبله ليصح الظرفية او جعل في بمعنى الاسم الا جعله والا فيفسد المعنى وايضا مكنت الحاجة الى تقدير تقدير في الامثلة اي عصا وغلومي والاولم ليصح الحمل واليضا لما كان كلمته ما ههنا مصدرية كان في قوله فيما عداه ايضا مصدرية ويكون في بمعنى الاسم فيفسد المعنى لان معناه الاعراب اللفظي لاجل ما هو المغائر للتعذر والاستتقال وهو قائل لان المغائر من التعذر ثابتة في جميع الاشياء والحال ان الاعراب اللفظي ليس لاجل جميع الاشياء بل لاجل العامل مع انتفاء التعذر فيكون في كلامه كثرة خلاف الاصل بخلاف ما قال الشارح لان في كلامه حذف العائد فقط وههنا بحث وهو انه ما الباعث على الشارح انه جعلها موصولة مع ان الظاهر كونها موصوفة لانه قائم مقام الخبر والاصل في الخبر التكرير **جيب** ان حذف الضمير من الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها بخلاف الصفة فانها ليست من ضروريات الموصوف ثم في الصفة احسن منه في خبر مبتدأ لانها مع الموصوف جزء الجملة وزيادة التحقيق في بحث عائد الخبر اذا كان جملة فطالعه ان شئت قوله تقدير الاعراب **جواب** **سؤال** وهو ان الضمير في قوله تعذر لا يخلو اما ان يجر الى الاعراب او الى كلمة ما فعلى الاول لم يوجد العائد في الصلة وعلى الثاني فاستقامة المعنى قد تم بما حاصله ان الضمير عائد الى الاعراب والعائد محذوف ثم للتعذر معنيان احدهما ما لا يمكن الوصول اليه اصلا والثاني ما يمكن الوصول اليه بتكليف فتروم المعنى الثاني فعلى هذا لا يحسن مقابلة مع قوله واستشقل فدفع بقوله اي امتنع اي المراد المعنى الاول ثم يريد عليه لما كان امتنع فلا يعبر قول الشارح في الاسم للعرب لان الاشتغال لا يكون الا في المعنى واليضا ان تقدير **جيب** في الشيء فرع لوجوده فاذا امتنع فكيف يعبر اطلاق التقدير عليه فاجاب بقوله ظهوره في لفظ وههنا بحث وهو ان في الجنب ايضا امتنع ظهوره في اللفظ **جيب** ان للمعرب لفظين احدهما قبل الاعلال والاخر بعد

له قول الغرض الهندك ان كونه من جنس صفة ثم ان في تقدير الاعراب لكل ذلك فلو كان لاجل ذلك بغير غطاء لتعذر ما م اي قبل تقديره فيكون ظنه التعذر في وقت تقدير الاعراب

الفصل بين المضاف والمضاف اليه بخلاف كسرة الاعراب لانه من العامر وليس بين العامر والمعمول
 شدة الامتزاج خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكتابة ليجوز تقديره بخلاف ما نوقله من ان كسرة
 الملازمة فانه يفوت جانب رعاية الياء بالكتابة فان قيل لم لا يجوز ان تجعلها علامة الاعراب فيمن
 قيل توارى المؤثر في اثر واحد كما في علامتي التثنية والجمع كما مر انفا قلنا ان هذا يلزم توارى المؤثرين
 من جنس واحد وهذا لا يجوز بخلاف التثنية والجمع لان ثمة ليس من جنس واحد كما هي بانه قوله في
 الاحوال ثلث اشارة الى بيان نصب قوله مطلقا قوله يعني كون الاعراب اشارة الى ان قوله مطلقا
 ليس متعلق بباب غلامى كما هو الظاهر لقربه بل هو متعلق بالبابين قوله واستقل على صيغة الجوز
 لانه متعدى بخلاف تعدد لانه لا زنى قوله عطف على تعدد جواب سوال وهو ان كلمة او للعطف
 يقتضى المعطوف والمعطوف عليه فاما قوله اي تقدير الاعراب اشارة الى الحاصل بالعطف قوله وذلك
 اذا كان محل الاعراب ليس هذا الاشارة الى ضابطة الاستشغال مطلقا كما في بحث التقدير بهو بيان اخذ
 وبيان قسم الثاني فيما سبقت قوله كما في الاسم الذي اشارة الى الامرين كما في عصا قوله الذي في آخر
 ياعاى الياء الذي هو جزء الكلمة فلا حيلة في تقديره بغيره المتكلم لانه ليس جزء الكلمة قوله اي في حالة
 الرفع اشارة الى بيان نصب قوله دفعا وخروفا وهذا اعتراض مشهور وهو ان تقدير الاعراب في مثل هذا و
 واستشغاله في قاض لا يخلو ما قبل الاعلال وما بعد الاعلال فعلى الاول ينبغي ان يكون الاعراب في كليهما
 مستثغلا اذ في اخر عصا هو الواو قبل الاعلال وهو يقبل الحركة وعلى الثاني يلزم ان يكون في كليهما
 متعذرا لان الياء غير مفوظ في قاض اجيب المراء ان في عصا بعد الاعلال وفي قاض قبل
 الاعلال او نقول ان الياء المقدمة في قاض كالمفوظ قوله عطف على قوله كقاضى اشارة
 الى الامرين احدهما دفع وهم والثاني الرد على الشارح المعنى اما الاول فهو ان قوله ونحو مسلم
 معطوف على قاضى لا على كقاض فيلزم استدراك قوله ولما الثاني فهو ان الشارح الهندى قال انه
 عطف على قاض وحده ودخل تحت الكاف اي كقوس مسلم ولا يلزم الاستدراك لانه يفيد بالكا
 اشتراك مسلم في تقدير الاعراب لقاض في الاستشغال ويفيد بفحو كلمة مسلم يعنى المراد بهو مسلم
 كل جملة المذكور السالم مضافة الى ياء التشكم يكون عرابه في حالة الرفع مقدما لهما فاحدهما مغاير من
 الاخر وجه الرد ان كلمة مسلم يعنى من لفظة هذه مثال والمقصود فيه ليس خصوصية المذكور بل ان
 منه ذكر المذكوريات والحق انها جميعا قوله يعنى تقدير الاعراب جواب سوالين احدهما ان الاصل في
 العبرة الايجاز والاختصار فلا بد للمصنف ان لا يدركه وعطف مسلم على قاض والاخر ما لوجه
 ان للم ذكر تقدير الاعراب من جهة التقدير مثالين كلاهما الحركة وذكر الاستشغال مثالين احدهما غير
 بالحركة والآخر بالحرف فاما بقوله يعنى لم حاصل الاول انه ذكر نحو يتبينها على انه نوع اخر يعنى ان التقدير في
 قاض من قبيل الحركة وفي مسلم من قبيل الحرف وحاصل الثاني ان تقدير الاعراب من جهة التقدير
 مختص بنوع واحد فلذا ذكر مثالين من نوع واحد واما التقدير من جهة الثقل ليس مختص بنوع واحد

نحو

لا يبين فاعلى هو مستغفل

نحو

كلمة كايظن به من جهة ان يكون له كسرة

له نور الله ای معنی قول العطف غیر المنصرف

لیس منها فلم عرفه والثانی ان للذکر فیما بعد تفصیل غیر المنصرف وهو یقتضی الاجمال ولا یجوز ان
 فاجاب بقوله ولما ذکر قوله وكان غیر المنصرف جواب سوال وهو انه ما الوجه للمعنی انه عرف غیر المنصرف
 وکتبه به عن تعریف المنصرف ولم یکن فاجاب بقوله وكان غیر المنصرف اقل لانه مشروط بشرطاً وکما
 کان كذلك فهو اقل وجوداً قوله وبعرفته تعریف المنصرف جواب سوال وهو ان تعریف المنصرف وان لم
 یدکره فی الاول لکن ینبغی ان یدکره فی الاخر فاجاب بقوله وبعرفته تعریف المنصرف وهو الیس
 فیه علتان او واحدة تقوم مقامها فلا حاجة الى تعریفه قوله علی قیاس الخ متعلق بقوله اقل قوله والتعریف
 بتعریفه وانما لم یکتف عن الاعراب اللفظی بالاعراب التقدری بل صرح به حیث قال واللفظی فیما عداه
 لان النکته للفار لا للمقار وهو قدر فی اللفظی فالقیل ان الاكتفاء انما یصح اذا کان الاعراب مخصصاً
 فی المنصرف و غیر المنصرف و لیس كذلك لان ههنا امر ثالث وهو التثنية والجمع لانها غیر داخلون فی
 التعریف الذی تعلل الجمهور للمنصرف و غیر المنصرف حیث قالوا بان الذی یدخل تحت الحركات الثلاث والتثنية
 و غیر المنصرف الذی یسلب عنه الجر والتثنوی قلنا العرب ان لم یکن مخصصاً فی القسمین عند الجمهور
 لکن مخصصاً فی القسمین عند المصکم كما یعلم من تعریفها عند المصقول قوله ای اسم جواب اسئلة الاول
 ان لفظ غیر مبتدأ نكرة لتوغلها فی الابهام لا یصیر معزقاً بالاضافة وان صارت نكرة مخصصة
 والمتبادر من کلمتها ما موصولة لغلبة استعمالها فی الموصول فیلزم تنکیر المبتدأ المخصص مع تعریف
 وذلك یجوز والثانی ان الموصول مع الصلة شیء واحد فلو فرضت الجنس لا یوجد الفصل فی التعریف
 ولو فرضت فصلاً لا یوجد الجنس فیه والثالث ان کلمة الموصول عامة فمعناه غیر المنصرف الذی
 ای الشئ فیه هذا الا یوجد الجنس لان الجنس فی تعریف القسم لیس المقسم ذلك القسم ومقسم غیر المنصرف
 اسم معرب لا الشئ لانه جنس بعید والواحد ان الشئ یتناول الفعل فیلغی ان یتوحد بکوناً غیر منصرف
 لان فیه الوصفية والثانی فاجاب بقوله ای اسم یعنی انه لما عبر عن کلمتها بنكرة علم انها موصولة لا
 موصولة فلا یرد شیء وههنا بحث من وجه الاول انه انما یلزم تنکیر المبتدأ المخصص مع تعریف
 اذا کان لغير المنصرف اضداد وههنا ضد واحد وهو المنصرف واذا کان له ضد واحد یصیر معزقاً
 فلا یلزم تنکیر المبتدأ فلا یرد السؤال الاول والثانی ان المراد بغير المنصرف معناه المعرفی وهو
 مفهوم محصل لم یلاحظ فیه معنی الغائبة ای ما فیه علتان من تسع فیکون غیر المنصرف علم لهذا الجنس
 وعلم الجنس لیس من النکرات والثالث فلیکن قوله غیر المنصرف خبر وقوله ما فیه علتان مبتدأ
 فلا یلزم تنکیر المبتدأ احیاً عن الاول هذا انما یتقن علی قول المص واما عند الجمهور لیس
 بمنصرفین ولا غیر منصرفین كما عرفت الفا وعن الثانی انه بهذا المعنی نكرة ایضاً لان الظاهر
 انه اسم جنس لا علم جنس لانه ضروری ولا ضرورة ههنا لان علم الجنس انما یفرق فیما وجد
 احد السببین لمنه الصرف دون الاخر وعن الثالث ان جعل الحد مبتدأ غیر
 صحیح لان الخبر اوضح من المبتدأ والحد اوضح
 ای وههنا الحدا

لا یجوز عن المنصرف

به ضرورة لان التثنية والجمع

وهو قوله ما فیه علتان

من المبدء فكيف يكون الحد مبتداء قوله معرب جواب سوال وهو ان التعريف غير ما لم لا انه دخل
 فيه حضار و تار علمين لكونين لوجود علتين في العلمية والتائيت فاجاب بقوله معرب و حضار و
 و تار من البنات والحقيق في بحث العيني قوله ما فيه علتان فاعل ظرف او مبتداء و قدم خبره و
 الجملة صفة ما قوله توثران جواب سوال وهو ان التعريف غير ما لم من وجدا خرو وهو انه دخل فيه مثل
 قائمة لوجود التائيت والوصفية فيها مع انما التكن غير منصرف فاجاب بقوله توثران والتائيت فيها
 غير موثر لان شرطه ان يكون علما وهي ليست بعلم لانه لا يما مع مع الوصفية او ان قوله توثران
 اشادة الى ان مثل حبل ومصاير علمين خارج من الجني ثم الاول و داخل في الجزء الثاني وهو قوله
 او واحدة تقوم مقامها لانه وان كان فيها ملتان لكن المؤثرة واحدة وهي التائيت في الاول
 والمجموع في الثاني لا العلمية ولهذا لو انكر الم ينصرفنا ايضا قوله باجتماعها امثلة لان المؤثر مجموع
 علتين لا كلا واحد منهما بانفراده قوله واستجباء شرطها جواب سوال وهو ان التعريف غير
 مانع لصدقه على نوح وعلى ما دخله اللام الواضيف كالاحمر والاحمر كرم فانه منصرف مع صدق التعريف
 عليه ولا يندفع النقص به لان من شرائط تاثير علتين امتناع ما يعاد منها وقد وجد المعاض فيما
 ذكرنا في الاول فلان سكون الوسط يعارض السببين لزيادة اختصاصهما بالاسم فان قيل ان
 المشارح ر لما قال توثران فلا حاجة الى قوله واستجباء شرائط وايضا يد ما الفرق بين نوح و
 هند ان الاول منصرف قطعا والثاني يجوز صرفه وعدمه على السواء وايضا يد المنصرف ما دخله الكسر
 والتثنية للضرورة او للتناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عند وايضا يد المنصرف
 بمبليات علم الموث لصدق التعريف عليه مع انفراده لدخول الكسرة والتثنية اجيب عن الاول
 انما ذكر قوله واستجباء شرائط لظلاله وهم وهو ان يتوهم ان معنى قوله توثران ان يجتمع علتان
 لمنع الصرف فقط سواء كان معهما شرائط او لا وهذا صادق على نوح فاجاب الى حذوجه بقوله
 واجتماع شرائطها وعن الثاني بما قال الشارح في بحث نوح فليظفر به وعن الثالث للرد من
 الصرف ما في حكم الصرف لا عينه كما قال الشارح ثم وعن الرابع ان الاسم تحقق التائيت في سلك
 لان هذا التاء ليست متحضرة للتائيت لدلائلها على الجمعية قوله اثر مفعول مطلق لقوله توثران
 اشادة الى دفع سوال وهو ان الاسم ان تحرك الاوسط او الزيادة على الثلث من شروط الجمعية لان
 وجود الشروط بدون الشرط محال وهما وجد الشروط وهو الجمعية في مثل نوح بدون الشرط وهو
 تحريك الاوسط او الزيادة حاصل الجواب ان هذا الشرط شرائط التاثير لا شرائط الوجود قوله من مثل
 تسع وانما المختار التركيب التوصيف لم يختار الاضافي بان يقال من تسع على ليطابق مع قوله او علة
 واحدة لان التركيب الاضافي فيه غير مستقيم لانه لا يتأتى التميز للواحد والاثنين قوله با توثر
 وحدها جواب سوالين الاول ان اقامة الواحد مقام الاثنين غير متصور لان المصطلح لا يقوم
 به لانه ان المراد من الاسم للمذهب حضار و ر كنه يعني ان المراد من علتان المؤثران و كنه كنه فان فيه ملكان مؤثرا
 باجتماعهما وهما العلية والجمعية مع انه منصرف ر كنه بان قال من واحدة حلة لانه على هذا يكون قوله علة متميزا لراحدة والحال انه لا يتأتى

ما يضاف الى حلال السببين واما في الاخير فلان اللام والاضافة

ما يضاف الى حلال السببين واما في الاخير فلان اللام والاضافة

مقام التعلیل والثانی ان القيام عبادة عن الاستواء وهو لا يتصور الى من في الاديان فاجاب بقوله بان ثور قوله مجموع ما في هذين البيتين جواب عن اسئلة التي مرفوعة قوله اسم وفعل وحرف فلنظرفيه فلا فائدة في الاعداد والمجموع بعبارة الجماعة فوجد المطابقة بين المبتدأ والخبر في التانيث يرد عليه ان المذكور في البيت الاول وثم وتقريب فعمل منه انها ايضا من العلل فاجاب بقوله من الا مورا التسعة قوله لكل واحد متعلق بقوله مجموع قوله هي عدل الخ جملة مستأنفة وقعت في جواب سوال السائل وهو ان يقول ما العلل التسعة ثم علم ان قوله هي من المصروف وقوله عدل ووصف الخ من الشاعر وهو ابو سعيد الانباري اوله موافق المصروف تسع

كلما اجتمعت ثمان منها فالصرف تصويب + عدل ووصف الخ قوله عدل مرفوع اما خبر من البيت الاول بدل من التسع الذي هو المذكور في البيت السابق فان قيل لم يأت في المصروف بهذا معناه لوقال هذا البيت لم يجز الى التعريف لان ذكره يستغنى عن تعريف غير المصروف قلنا فيه قصور لانه لم يتناول بما يقوم مقامها فان قيل على هذا لا يصح ذكره من الشاعر قلنا انه نظر الى ان المراد بالاثنتان اعم من ان يكون حقيقة وحكما فان قيل لما هم قول الشاعر لا يصح عدل المصروف عن قلنا انما عدل المصروف عن لان محته بتكليف قوله والعدل جواب سوالين الاول ان كلمة تملأ الخ فعمل من ان عليه الجمع عقيب العلل الاول والاخر ليس كذلك والثاني ما الوجه للشاعر انه عدل من الواو الى ثم مع ان الواو اخيرة واصلة فالعطف فاجاب بقوله لم يجز الى فظنا في العدل المذكور مجرد عن الترتيب قوله على الوزن لان نصف بيت الاول خمسة اسما ونصف بيت الاخر ثلثة اسماء فزاد ثم مرتين ليقيم مقام الاعمين لان ثم ثلاثي فيكون بمثابة الاسم واجاب بعض الشارحين ان ثم قد يستعمل فيما اذا كان المعطوف مزية على المعطوف ولا شك ان الجمع مزية على ما يقتضيه قائم مقامها وانما عدل الشاعر عن ذلك لانه لا يقيم في قوله ثم تركيب قوله فقوله زائدة منصوب اشارة الى المدح على الشاعر الهنكي حيث قال ان قوله زائدة مرفوعة لانه صفة النون والالف واللام في النون زائدة بقرينة تنكير اخواته فلا يلزم توصيف المعروفة بالنكرة وان اللام للبعد الذهني والمعروف بالبعد الذهني يجوز وصفه بالنكرة صرح به الرضي او يحذف الموصول اي النون التي هي زائدة لاكن على هذا يلزم حذف الموصول مع الصلة وهذا لا يجوز وايضا ان قوله والنون مؤل بالكتابة فلا يلزم توصيف المذكر بالمؤنث فزد الشاعر في قوله بقوله منصوب وجه المرح ان في كلامه تكليف كثير بخلاف ما قال الشاعر لانه ليس فيه تكليف ثم يرد على الشاعر انه لا يكون الحال الا من حال المفعول والنون ليس بها خبر والحال لا يصح منه اتفاقا فاجاب عن بقوله المعنى وتمنع النون القرينية على قوله وتمنع البيت السابق وهو قوله موانع الصرف اه قوله الف فاعل الظروف هذا قول غاية في الغرض في نقل قوله ورود الا عتراض عليه بقوله ولا يخفى ثم ان كان الف فاعل الظروف فيكون قوله من قبلها الف جملة فعلية وكان مبتدأ فيكون اسمية وعلى التقديرين يكون حالا فان كان حالا من النون

سؤاله في النون بالرفع على ان النون فاعل في ظرفها يكون قوله زائدة حاله الغالب على ان في ظرفها يكون قوله زائدة حاله الغالب على ان في ظرفها يكون قوله زائدة حاله الغالب

فيكون من الاحوال المترادفة وان كان حالاً من الضمير في قوله زائدة يكون من الاحوال المتداخلة قوله ولا
انه لا يفهم من هذا التوجيه للم. الالف واللام في قوله التوجيه للضمير اي جمل التوجيه فلا يراد به ينبغي ان يقال
توجيهين احدهما كونه فاعلاً لظرف والاخر كونه مبتداً قوله ولجعل المحل محلاً للغة اشارة الى تأكيد
الاعتراض قوله وهذا كما اذا قلت جواب سؤال وهو ان هذه الارادة بعيدة لا تقتضيه وضع ولا
قاعة فالجواب بمحاصله ان هذا اللفظ مفهوم عرفاً كما يفهم من هذا المثال اجيب من جانب صاحب
الغاية انما صرح بزيادة النون دون الالف لان الهم في عدم زيادة النون واما الالف فلا وهم في زيادته
لانه من حروف العلة والاصالة فيها قليلة قوله وقوله هذا القول تقريب قوله وقوله مبتداً وهذا القول
تقريب بيان له وقوله يعنى خبر المبتداً فان قيل كيف يفهم كونه خبراً ولا رابط فيه قلنا تقديره يعنى خبر
المبتداً بالمفرد اي وقوله مفسر بان ذكر الخ قوله او القول بان كل واحد منهما مائة لان المذكور في نظم ابى
سعيد هو المائة لا العلة قلنا انه قال في النظم مائة وهو جمع مائة وقائشه باعتبار ان موصوفه ملة
فكانه قاله الطل المواتم قوله تقريبي اي اعتباري ومجانبي ذكر الكل ولزادة الجزء فيكون المحل وقت منه ياء
النسبة قوله اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية ووزن الفعل فان منه الصورت فيه بطريق الحكاية من الفعل
يعنى كما لا يدخل الكسر والتنوين عليه قبل من الفعل الى الاسم كذلك لم يدخل بعد المنقل ولما التركيب في التباين
اي ثبت فيه التركيب من العلتين اعلم انه جاء عبد الرحمن الى مدبرته فخرجوا وسأل علماءها عن عدد
مواتم الصورت فقالوا في جوابه اثنان الحكاية والتركيب فقال ان في وزن الفعل ايضاً لا يؤثر احد العلتين بل ان
التركيب الى الامور ينبغي ان يكون علة للنم هو التركيب فقط فخرجوا عن جوابه اقول للحكاية وان
دخل في التركيب ولكن افروده للاهتمام بشانه لان النم فيه الكثرة عين الفعل باعتباره كان والبراق
مشابه بالفعل في الفرعتين لا عينه قوله وقال بعضهم احد عشر متهم منها هذه والعاشر مراعات للاكل
في نحو اخر اذا سمع به ثم نكر والحل اي عشر ما هو مشابه لالف التانيث وهو كل الف ليست للتانيث دليل
في نحو الاسم الذي كاد لي ملحق مجبض وهو الشعر الذي يدانم بها الجلود اولم تكن للاحق كالف قبعثني
والدليل على ان الف اطلق وقبعثني ليست للتانيث هي اربعة وقبعثات بالناء والدليل على ان الف
اطلق وقبعثني ليست للاحق عدم مجي اصدده سنداً حتى يلغيه اقول في الجواب ان دل
في الرصف الاصل عند من اعتبره والثاني في الف التانيث قوله ثم انه ذكر قوله ثم اي بعد
بيان المثل قوله انه اي الثاني قوله ذكر اي المصمم والغرض في هذه العبارة جواب سؤال وهو
ان المقصود بيان المثال لا اشتغالا بالامثلة اشتغالا بما لا يفي فالجواب بقوله ثم انه ذكر امثلة العلة
يعنى ان المثالات كثيرة فكثر الامثلة باعتبار كثرة المثالات قوله على ترتيب جواب سواليين احد
انه لم قدم عمر على الباقي وكذا احرى الى اخوها والثاني ان الف والشر الغير لم يتب اولى عند البعض
لانه فيه الاتصال بعد الامثلة بالمثل فتوهم انه غير مرتب على هذا لا يطابق المثال مع المثل قوله
وفي ايلا من ينسب جواب سؤال

الضمير في قوله
يعنى كونه خبراً
لا رابط فيه

وہو ان ذکر میں یلب بعد طلحة مستدہک لان المثال کاف لہما حاصل الجواب سلنا انہ کاف لہما لکنہ
 ذکر تنبیہا علی قسمی التانیث اللفظی والغنی قولہ ومعد یکر اسم صحابی ومضاء الافراد ان
 معک صیغۃ اسم مفعول کرہی وکرہ صیغۃ الماضی ومضاء اثارة الاوض قولہ واحمد مثال لوزن الفعل
 فاز قیل ان ہنا ایضاً کاف لہما فلا حاجۃ الی قولہ احمد فی صیغۃ ان یعتذر الشارح لہنا ایضاً کما
 ذکر فی زینب قلنا ان قیاسہ علی زینب غیر صحیح لان ثبوت کواحد کاف لہما واما ہنا فاحرک کاف
 لہما واما احمد فغیر کاف لہما بل للوزن فقط دون الوصف قولہ واثرہ المرتب لما کان للحکم معان
 کثیرۃ فلرفع الابهام ولعین ما هو المراد قال واثرہ المرتب قولہ من حیث اشتمالہ جواب سوالین
 احدهما ان اضافة الحکم الی غیر المنصرف غیر صحیح لان الحکم اثر العلتین لانه اثر غیر المنصرف والاخر ان
 حکمکما ہو هذا کذا الرفع والنصب بحر فی صیغۃ ان یذکرہا ایضاً فاجاب بقولہ من حیث اشتمالہ
 علتین والرفع والنصب بحر من حیث اشتمالہ علی الفاعلیۃ والفعولیۃ والاضافۃ فاز قیل ان
 قید الحیشیۃ محیی علی معنیین احدهما للاطلاق والاخر للتعقید وہنا لم یصح من قبیل الاول لان
 ذلک انما لیتفاد اذا کان القیدی الحیشیۃ فہن للتعقید کما فی قولہ الانسان من حیث ہو انسان و
 الموجود من حیث ہو موجود ولا من قبیل الثانی اذ الاشتمال علی العلتین معتبر فی مفهوم غیر المنصرف
 عند المصنف فلا فائدۃ فی التعقید بقولہ من حیث اشتمالہ قلنا قید الحیشیۃ ہنا ببعثہ التعلیل
 لا للتعقید واما لم یقل من حیث انہ غیر منصرف مع افادۃ ما افادہ ہذا القول علی وجہ الاختصار
 للتصريح ببناء ترتیب ہذا الحکم قولہ ان لا کسر اعلم ان قولہ لا لانیۃ الجنس لیتقنۃ الاسم والخبر فقولہ
 کسر کلا وخبرہ محذوف اعنی فیہ ثم یرد علیہ ان قولہ ان حوت من الحروف للشہر بالفعل لیتقنۃ الاسم
 والخبر ثم لا مع الاسم والخبر ان فرض اسم ان فلا یوجد خبرہ وان فرض خبر ان فلا یوجد اسمہ
 اجیب عنہ ان قولہ ان مخفف من المثلث فضیر الشان المحذوف مع اسمہ ولا مع الاسم
 والخبر خبرہ تقدیرہ انہ لا کسر فیہ فاز قیل الجملة خبر المبتدأ وهو قولہ وحکمہ ولم یوجد
 العائد الیہ لان الضمیر فی قولہ فیہ راجع الی غیر المنصرف لا الی المبتدأ وهو قولہ وحکمہ قلنا الجملة
 بتأویل للرفع أو ان ہذا الجملة مفعول للمبتدأ فلا حاجۃ الی العائد فان قیل لم ذکر المصنف
 انتفاء الکسر ہنا مع ان انتفاءہما قد علم من قولہ وغیر المنصرف بالضمۃ والفتحة قلنا للفراد
 الاجتماع بین الحکمین فانہ اقرب الی الضبط یعنی انہ علم فیما سبق نفی الکسرة لافنی التنوین وہنا جمع
 بینہما قولہ فی شبہ الفعل اعلم ان مشابہۃ الاسم الفعل علی ثلاث مراتب الا علی والمتوسط والادنی
 الاول یوجب البناء لانه یثبت بثلاث علل کما فی حضارہ وتما کما ذکرہ الشارح فی بحث المبنى والثانی
 یوجب منہ الصرف لانه یثبت بعلتین والثالث یوجب کون الاسم عاملاً لانه یثبت بمشابہۃ قولہ
 وهو بحر والتنوین فقولہ والتنوین عطف علی الاعراب لا علی البحر قولہ الذی ہو علامۃ جواب سوال
 وهو انہ منقوض بسکناً علماً لانه غیر منصرف مع انہ لا ینع منہ التنوین فاجاب ببلحاصلہ

لہ والجملة اذا وقعت خبراً لا یلزم من الفاعل والواجب الی المبتدأ ولم یوجد

و غیر المنصرف فیصد صرفہ با دخال التنوين والكسر ايضا لان التنوين لما كان التمكن ومعناه امكانية الكلمة لا عبارات التثنية فلا بد من ادخال الكسر حال الجمع لتحقيق معنى التمكن والا يلزم الكذب قوله كما يحكم به سلامة الطبع الخ كانه قيل ان يبين كيف يخرج عن السلاسة فدفع بقوله كما يحكم به سلامة الطبع وان لم يظهر على السنتا قوله ولا احتراز عن الزحاف المراد من الزحاف ليس مطلق الزحاف بل الذي يخرج الشعر من السلاسة بقرينة الفاء في قوله فالاحتراز لا يترتب على قوله زحاف يخرج عن السلاسة فالتفصيل في هذه الحاجة الى ازدياد لفظ البعض في قوله الاحتراز عن بعض الزحاف لان المراد من الزحاف الذي يخرج الشعر من السلاسة فلا حاجة الى ازدياد لفظ البعض اجيب هذا التصريح بما علم ضمنا قوله ليحصل التناسب لما كان قوله للتناسب مفعولا له يجوز وهو على قسمين احدهما حصول مدخول اللام بالسابق مثل ضربت تاديبا والآخر حصول السابق بمدخول اللام مثل قعدت من الحرب جنبا فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال ليحصل التناسب قوله لان رعاية التناسب جواب سوال وهو ان رعاية التناسب ليس بضروري فكيف يثبت جواز صرفه للتناسب قوله مثل سلاسلنا نصب سلاسلنا على الحكاية لانه مفعول به لقوله تعالى انا اعتدنا للكافرين الخ فلا يرد بانه ينبغي ان يكون مجرورا لانه مضاف اليه لمثل قوله مثال الجموع جواب سوال وهو ان المقصود ليس الا صرف سلاسلنا فينبغي ان يدل كرسلا سلاسلنا فقط دون اغلا لا فاجاب بقوله مثال الجموع وههنا بحث من وجه الاول فينبغي ان يجعل المنصرف غير منصرف بتبعية غير المنصرف والثاني بالوجه للمع انه مثل للتناسب لم يمثله للضرورة والثالث ينبغي ان يقول المع او التناسب من غير ذكر اللام فيه لانه معطوف على قوله للضرورة اجيب الاول ان للضرورة عندهم رد الاشياء الى اصولها وفي جعل منصرف غير منصرف اخراج عن الاصل ولذا لم يجعل الفرق المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة ويجعل الممدودة مقصورة وعن الثاني انهم يذكروا امثلة الضرورة كثيرا كما تعلم بالاشعار التي ذكرها الشارح وعن الثالث انما ذكر اللام تنبيها على انها نوعين مختلفين من المفعول له لان الاول من قبيل قوله قعدت من الحرب جنبا والثاني من قبيل قوله ضربت تاديبا قوله وما يقوم مقامها فان قيل الا لا يقدم على الحكم لانه بيان لما اهم في تعريف غير المنصرف قلنا ان ذكر الحكم ايضا بيان لما اهم في الشرط لان العلة في التعريف مقيدة بكونها موثرة ولقوله وحكمه بين اثر العلتين فجمع ما ذكر بعد التعريف لبيان ما اهم في التعريف قوله التي تقوم لما كانت كلمة مشتركة بين الموصول وبين الموصوف والاولى ههنا لانه وقع موضع المبتدأ والاصل فيه التعريف فلذا اول كلمة ما بالتي ثم الموصول يقتضيه المعتمد عليه فلذا ازاد قبله لفظ العلة ثم العلة اسم جنس يقع على القليل والكثير والكثير خير من القليل فلذا نادى الشارح قوله الواحد ولما كان المعتمد عليه موثرا اول كلمة ما الموصولة للفت اعني التي واول يقوم بتقوم قوله مقام العلتين وبيان المرجع الضمير قوله مقامها قوله من الطل البتة قيد للعتين او للعلة الواحدة او كل منها قوله طتان اشارة الى ان العطف مقدم على الربط فلا يلزم حمل الاخر

على التبع قوله طتان اشارة الى ان العطف مقدم على الربط فلا يلزم حمل الاخر

لأن اسباب منصرف ليس الا من الاوصاف قلنا الباطنة احتراز عن رجال ومسلمون قوله منتهى المجموع المراد منه
 ما فوق الحد لان الجمعية لا يتلقى الامرتين قوله فانه قد تكرر الخ دليل الاشتراط صيغة منتهى المجموع قوله
 حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان التكرار في مساجد ومصاييم غير متحقق فلجواب بقوله حقيقة او حكما
 قوله كالكالب جمع كلب قوله اساور جمع اسورة وهو جمع سوار قوله لنا عجم جمع انعام وهو جمع نغم قوله
 مساجد نظير الكالب واساور قوله مصاييم نظير انعيم قوله وثانيها التانيث جواب سوال وهو ان
 اسباب منصرف ليس الا من الاوصاف والفت التانيث من اللذات فاجلب بقوله وثانيها التانيث
 اي تانيث الالف فعبارة المصنف محمولة على القلب قوله للقصور والمدودة فان قيل ان اسناد التانيث
 الى المدودة غير مستقيم لان المدودة في حرام وليست للتانيث بل لمد القصور والاهتمر المنقبة عن القصور
 الحق في اخوه ففي التانيث كما بين الشارح في بحث التانيث قلنا انه لما لم يفارق احدهما عن الآخر ليعم
 اسناده اليهما قوله اي كلا واحد منهما قدم وهم ظاهر قوله لانها لازمتان الخ اشارة الى الفرق بين التاء
 والفت التانيث قوله لا تفارق الخ بيان لقوله لازمتان قوله فلا يقال الخ تعليل لقوله لازمتان قوله
 فجعل الخ تفريع على قوله ولا يقال قوله فصاراه تفريع على قوله بمنزلة تانيث آخر والغرض في التفريع بيان
 دليل لاقامة الف التانيث مقام العلتين قوله اصلا اي لا في الوضع ولا في الاستعمال اما في الوضع فانه
 بين الشارح دم بقوله وضعا واما في الاستعمال فابين بقوله فلا يقال في جملة جل لا للمذكور ولا للموث قوله
 بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة لانه يقال ضارب في ضاربة يعني ان ضارب موضوع للمذكور
 والموث ثم هيدت التاء للفرق قوله فلو عرض جواب سوال وهو ان التاء ايضا قد تكون لازمة
 للكلمة فيدعي ان يقوم مقام العلتين فاجاب بقوله فلو عرض فان قيل هذا الكلام يشعر بانه ليس في
 اسم العلم وضع وليس كذلك قلنا للوارد من الوضع وضع اولي لا الثاني ولهذا قال الشارح بحسب اصل الوضع
 ولا شك انه ليس في العلم وضع اولي قوله العدل لما ذكر العلل التسع مجازا في تعريف غير المنصرف اراد
 بيانها فادخل الفاء في التفسير في قوله والعدل فان قيل ان التفسير قد مر بقوله مثل هو اسم وطاعة
 فلا حاجة الى التفسير قلنا اجاب صاحب الفقرة عنه المراد من التفسير تفسير المفهوم لا تفسير الامة
 اعلم ان العدل في اللغة محي على خمسة معان احدها بعض الميل اذا وقعت صلته كلمة الى كما يقال عدل
 اليه اي مال اليه وثبغى الاعراض اذا وقعت صلته كلمة عن نحو عدل عنه اي اعرض عنه وهو معنى الضرف
 اي المنصرف والاعراض بوجه واحد وثبغى البعد ان وقعت صلته من نحو عدل البعيد من الجبال
 اي بعد منه وثبغى المساواة ان وقعت صلته بين نحو عدل الامير بين كذا وكذا اي ساوى الامر
 وفي اصطلاح الفقيه عبارة عما قال الله وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن الاستقامة على الامور الشارحة
 وانما قدم العدل على الوصف لان العدل ليس مقيد بشرط فيكون بمنزلة للطلق من القيد والطلق مقدم
 على المقيد اعلم بان الفرق بين العدل والاستتاق ان الاستتاق تغير في اللفظ والمعنى جميعا والعدل تغير
 في اللفظ دون المعنى قوله مصدر جواب سوال وهو ان العدل وزن فاعل وهو من اوزان صفة الشبهة

لأن اسباب منصرف ليس الا من الاوصاف قلنا الباطنة احتراز عن رجال ومسلمون قوله منتهى المجموع المراد منه ما فوق الحد لان الجمعية لا يتلقى الامرتين قوله فانه قد تكرر الخ دليل الاشتراط صيغة منتهى المجموع قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان التكرار في مساجد ومصاييم غير متحقق فلجواب بقوله حقيقة او حكما قوله كالكالب جمع كلب قوله اساور جمع اسورة وهو جمع سوار قوله لنا عجم جمع انعام وهو جمع نغم قوله مساجد نظير الكالب واساور قوله مصاييم نظير انعيم قوله وثانيها التانيث جواب سوال وهو ان اسباب منصرف ليس الا من الاوصاف والفت التانيث من اللذات فاجلب بقوله وثانيها التانيث اي تانيث الالف فعبارة المصنف محمولة على القلب قوله للقصور والمدودة فان قيل ان اسناد التانيث الى المدودة غير مستقيم لان المدودة في حرام وليست للتانيث بل لمد القصور والاهتمر المنقبة عن القصور الحق في اخوه ففي التانيث كما بين الشارح في بحث التانيث قلنا انه لما لم يفارق احدهما عن الآخر ليعم اسناده اليهما قوله اي كلا واحد منهما قدم وهم ظاهر قوله لانها لازمتان الخ اشارة الى الفرق بين التاء والفت التانيث قوله لا تفارق الخ بيان لقوله لازمتان قوله فلا يقال الخ تعليل لقوله لازمتان قوله فجعل الخ تفريع على قوله ولا يقال قوله فصاراه تفريع على قوله بمنزلة تانيث آخر والغرض في التفريع بيان دليل لاقامة الف التانيث مقام العلتين قوله اصلا اي لا في الوضع ولا في الاستعمال اما في الوضع فانه بين الشارح دم بقوله وضعا واما في الاستعمال فابين بقوله فلا يقال في جملة جل لا للمذكور ولا للموث قوله بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة لانه يقال ضارب في ضاربة يعني ان ضارب موضوع للمذكور والموث ثم هيدت التاء للفرق قوله فلو عرض جواب سوال وهو ان التاء ايضا قد تكون لازمة للكلمة فيدعي ان يقوم مقام العلتين فاجاب بقوله فلو عرض فان قيل هذا الكلام يشعر بانه ليس في اسم العلم وضع وليس كذلك قلنا للوارد من الوضع وضع اولي لا الثاني ولهذا قال الشارح بحسب اصل الوضع ولا شك انه ليس في العلم وضع اولي قوله العدل لما ذكر العلل التسع مجازا في تعريف غير المنصرف اراد بيانها فادخل الفاء في التفسير في قوله والعدل فان قيل ان التفسير قد مر بقوله مثل هو اسم وطاعة فلا حاجة الى التفسير قلنا اجاب صاحب الفقرة عنه المراد من التفسير تفسير المفهوم لا تفسير الامة اعلم ان العدل في اللغة محي على خمسة معان احدها بعض الميل اذا وقعت صلته كلمة الى كما يقال عدل اليه اي مال اليه وثبغى الاعراض اذا وقعت صلته كلمة عن نحو عدل عنه اي اعرض عنه وهو معنى الضرف اي المنصرف والاعراض بوجه واحد وثبغى البعد ان وقعت صلته من نحو عدل البعيد من الجبال اي بعد منه وثبغى المساواة ان وقعت صلته بين نحو عدل الامير بين كذا وكذا اي ساوى الامر وفي اصطلاح الفقيه عبارة عما قال الله وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن الاستقامة على الامور الشارحة وانما قدم العدل على الوصف لان العدل ليس مقيد بشرط فيكون بمنزلة للطلق من القيد والطلق مقدم على المقيد اعلم بان الفرق بين العدل والاستتاق ان الاستتاق تغير في اللفظ والمعنى جميعا والعدل تغير في اللفظ دون المعنى قوله مصدر جواب سوال وهو ان العدل وزن فاعل وهو من اوزان صفة الشبهة

كصب هذا لا يصح حمل الخروج عليه لا وصف محض الصفة المشبهة ذات المعنى فجا بقوله مصدريه لئلا يعد وزن فعل لاكن لا
ان فعل من الاوزان المختصة بالصفة المشبهة بل مشترك بينهما وبين المعدول ولما دهننا المعدول من اسباب منع الصرف ليس من
قوله مبنى للمفعول جواب ال وهو انه لا يصح حمل الخروج على المعدول من غير ان يكون المعدول من اسباب منع الصرف ليس من
مبنى للمفعول يعني ان التعدى انما يكون صفة للتكم اذا كان مبنيا للفاعل وهما مبنى للمفعول فيكون صفة للفظ
قوله اى كون الاسم معدولا وجواب اسئلة ثلثة الاولى انه على هذا لا يصح حمل الخروج على المعدول كما هو الظاهر
والثاني ان عد المعدول من اسباب منع الصرف لا يصح لانها من الاوصاف والمعدول من الذوات والثالث ان
المعدول متعد والخروج لازم ففى هذا يلزم تفسير التعدى بالذوى فاجاب بقوله كون الاسم معدولا والكون
من الاوصاف وايضا يكون لازما قوله اى كون الاسم مخرجا جواب سوال وهو ان كون الاسم معدولا
من قبيل الحاصل بالمصدر لانه اذا عبر عن الشئ بالكون فالمراد منه هو الحاصل بالمصدر والخروج من الصفا
فيلزم حمل المصدر على الحاصل بالمصدر فاجاب بقوله اى كون الاسم مخرجا وانما فسر الخروج باسم للمفعول
المزيد لدفع اعتراض الشئ الرضى من ان المعدول اخراج الاسم لا الخروج لان المعدول متعدد بشرط الاعتبار فيه
كما سيذكر الشارح فتعريفنا بالخروج ليس ما ينبغي فقوله خروج الاسم تفسير للمضاف اليه وهو الضمير فى خروج
وقوله اى كون الاسم مخرجا تفسير للمضاف وهو الخروج واذا قدم تفسير للمضاف اليه مع تقدم المضاف عليه
لانته وان كان مقدما فى اللفظ لكن العلم بالمضاف اليه مقدم على العلم بالمضاف فان العلم بريد مقدم على العلم
بالغلام فى غلام زيد فالقول ان الضمير فى خروج لا يخلو اما الى الاسم او الى المعدول ففى الاول يلزم الاضمار
قبل الذكر على الثانى يلزم اخذ الحدود فى الحد قلنا الضمير راجع الى الاسم الذى يعلم من لفظ المعدول لانه
اسم صفة يقتضى الموصوف فان قيل لفظ هذا يلزم اخذ الحد وفى الحد لان الصفة من الحدود فكذلك الموصوف
منه قلنا الاسم معلوم من البحث لانه فى الاسماء قوله عن صيغة اى صيغة الاسم اى خروج الاسم من صيغة
هذا الاسم قوله اى عن صورته جواب سوال وهو ان الاسم عبارة عن الصورة والمادة معا والصيغة الغير
عبارة عنها كما قال علماء الصرف ان ضرب صيغة ما ضى فيلزم خروج الكل عن الكل وهو باطل فاجاب بقوله
اى عن صورته اى المراد من الصيغة هي الصيغة عند النحاة وهي عبارة عن الصورة فقط فلا يلزم الخروج عن الكل
فان قيل على هذا يلزم خروج الكل عن الجزء قلنا العبارة مجازية المضاف اى خروج مادة الاسم فان قيل
على هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء قلنا خروج الجزء من الجزء ليس بباطل مطلقا بل اذا لم يكن احد الجزين
مستلما على الآخر قوله التى يقتضى الاصل لما كان الياء فى قوله اصلية للنسبة وهي تقتضى النسبة بين النسب
اليه اشار الى النسبة بقوله التى يعنى انها نسبة المتقضى الى المتقضى ثم كان لفظ الاصل محبى على معان الفا
والدليل والراجح والسابق فلزم الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح والقاعدة وقوله ان يكون متعلق بقوله
يقتضى قوله عليها الضمير فيه راجع الى الموصول اعنى قوله التى فان قيل لا يصح التعريف على المعدول بقوله لعمري

له بصيغة اسم الفاعل ١٢ ١٣ بصيغة اسم للمفعول ١٤ ١٥ اى المناسبة ١٦ ١٧ الاصل فى اللغة ما يبتنى عليه غيره
سـ يا آلئى بروى ياك نبى ١٨ بحال محمد عربى ١٩ صلى الله عليه وسلم ارحم علينا وارحم على با

القاعدة فيه قلنا هذا لتعريف للعدل الحقيقي فقط قوله ولا يخفى عليك جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه يدخول في المشتقة لاخراجها عن صيغة الاصلية وهو المصدر مع انها لا تسمى معدلة ولا ينبغي ان يكون ضارب غير منصروف للعدل والوصفية فاجاب بقوله ولا يخفى عليك بمعنى المصدر ليست صيغة المشتقات فان قيل هذا الجواب غير اتم لانه كما ان صيغة المصدر غير صيغة المشتقات كذلك صيغة المعدل غير صيغة المعد ولعن قلنا المتغير في المشتقات تام لانه كما كان في اللفظ كذلك في المعنى بخلاف العدل لان التعريف بين المعدل عنه من وجه وهو في اللفظ فقط دون المعنى كما ترى واجاب مير جمال خيالي رحمه الله تعالى عليه الفرق بينهما بالنظر الى العرف لانه لا يقال في العرف ان لفظا لعدلا متمايز من لفظ المعدل عنه بخلاف المشتقات قوله وان المتبادر الخ جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه اسماء محدودة لا يجازيها ودم فانها مخرجان من يد ودعما فاجاب بقوله وان المتبادر الخ عطف على قوله ان صيغة المصدر اي ولا يخفى عليك ان المتبادر اه وانما كان متبادرا لان الماتن تعرض الى خروج الاسم عن السبقة وسكت عن المادة فعلم انما باقية يرد عليها انه يخرج منه عمرو وثلاث لان المادة ليست باقية فيها قلنا المراد ببقاء المادة بقاء حروف الاصلية التي تقابلها بالفاء والعين واللام وفي هذه الامثلة حذف الزوائد وهو الالف في عمر والتاء في الثلاثة الاولى جميع حروف العلة الثانية قوله والتغير انما وقع في الصورة فقط فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لانه يخرج منه مجموعنا اي معرف لانه معدول من السور المعروفة باللام لانه غير مخرج عن صيغة الاصلية بل يرد اليها قلنا الصورة اعم من الحقيقي والحكمي وهو حكمي لان الالف واللام يعيد من الصورة الحكمي لان اللام كالجزء من الكلمة الاخرى انه لا يجوز الفصل بين اللام ومدخوله فازقلت في هذا لا يبقى المادة قلنا المراد من المادة ما كان مقابلا بالفاء والعين قوله محذوفة العجاز قيدا للعجاز اتفاقا لان مثله محذوفة الاولى كعدة اصله وعد وكنا محذوفة الوسط كقول اصله مقول ولكن في العجاز ابدال حرف بحرف لعدم بقاء المادة فيها وان خرج جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه مغيرات قياسية اي مغيرات صرفية مثل حرمي لانه مخرج عن مرموي مع انه لا يسمى عدلا ولا ينبغي ان يكون مرموي غير منصروف للعدل والوصف فاجاب بقوله وان خرج الخ عطف على قوله وان للتبادر اي ولا يخفى عليك ان خرج اه قوله اي مغائرة جواب سوال وهو ان اخر اسم تفضيل ومعناه اشد تاخا وهو غير موجود ههنا فاجاب بقوله اي مغائرة يعني سلمنا انه اسم تفضيل لكنه نقل الى معنى المغائرة قوله لا يوجد جواب سوال وهو ان المغائرة ثابتة في المغيرات الصرفية لان مرموي مغير من مرموي فاجاب بقوله لا يوجد والمحصل ان الشرط في العدل ان يكون صيغة المعدل عنه موافقا مع ان عدل وصيغة المعدل غير موافق مع القاعدة الا ترى ان ثلثة ثلثة موافق مع القاعدة لانه اذا كان المعنى مكولا لا بد ان يكون اللفظ كذلك وثلث غير موافق مع القاعدة لا مضافا لا تكرر في لفظه واما في المغيرات الصرفية فكما ان الصيغة الاولى داخلية في القاعدة كذلك الصيغة الثانية الا ترى ان مرموي دخل تحت القاعدة كذلك مرموي فلان اسم المفعول من المرمي يكون على وزن مفعول

لا يرى التعريف في المشتقات مع انه ليس بفعال بل هو لان اصله ثلثة ثلثة

والمعنى فلان الزوائد الباء والذال اجتماعا كان

ولهما ساكننا ابدال الواو بالياء وادغمت الياء في الياء فيكون مرعى داخل تحت هذه القاعدة فان قيل يخرج بهذا القيد جميع ما يخرج بالثاني اى بقوله وان المتبادر من محذوقه الاعجاز لان يدوم الصيغة الاولى فيهما قياسيه والصيغة الثانية غير قياسية لانها بقيا ثنائية وما لا يخرج به كما المدحمة مثل مرعى فالاولى الاكتفاء به ولا حاجة الى القيد الثاني فلم اعتبره الشارح قلنا ان القيد الثاني متبادر كما قال الشارح وان المتبادر وهذا القيد ليس لمتبادر فلا يصار اليه الا لضرورة فلما وجد وجه اخر لا يصار اليه قوله واما المغيرات الشاذة جواب سؤالا وهوانه ينقض بالمغيرات الشاذة كاقوس وانيب فانها مخرجان من اقواس وانيب مع ان صورة الاولى داخلية تحت الاصل والثانية بخلافه لان الاجوف لا يجمع على فعل بل على افعال كالثوب على الثوب والبيت على ابيات حاصل الجواب نسلم ان اقوس وانيب مخرجان عن اقوس وانيب بل جميع القوس والنايب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس ولهذا سميت بالجموع الشاذة ولو كانا مخرجين من الاقواس والانياب فما سميت بالشاذة قوله فان الظاهر ان هذا سند للمنع والاصل كيف وان الظاهر على هذا الاول والواو دون الفاء كما قال جمال الدين الجواليقي اوجب الفاء للتعليل بمعنى لام الا على قوله واخراج اقوس الى حاصله ان انيبا بل انيب لكن لم يعتبر اخراج انيب من الانياب واعتبار الاخراج من الاصل شرط في العدل كما سيأتي قوله وقال بعض الشارحين والغرض فيه ورود الاعتراض على المم لان الاموية المذكورة في قول الشارح منقول من المم في امالى الكافية قوله تميز العدل عن سائر العلل فان قيل لا نسلم المقصود هذا بل المقصود تميز غير المنصرف عن المنصرف وذا لا يحصل بتعريف الاعم قلنا التمييز بين المنصرف وغير المنصرف يكفي باستعمال العرب فما لا يدخله الكسر والتثوين فهو غير المنصرف وما يدخله فهو منصرف وما لا يعلم حاله باستعمال العرب مع وجود السببين كالجموع الشاذة اذا سمى لشخص لم يعلم انها منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرف لتحقق العلمية والعدل فيحكم بعد الامتناع فان الاصل في الاسماء المنصرف قوله فحيث مكانية او تعليل لقوله لا باس لكن قدم عليه الفاء في قوله فحيث من دخل لا باس اى فلا باس لكن الفاء بقي في موضعه واخر مدخله عن موضع قوله فم لا حاجة الى هذا من مقولة بعض الشارحين فان قيل المذكور في الجواب الاول لفظ لا يخفى وفي الجواب الثاني لفظ التبادر وهو ليس من التكليف بل الاصل ان يحل للفظ على التبادر قلنا التبادر لا ينافي التكليف لا كل قيد اذا قدر في التعريف فهو تكليف او يقول ان التبادر اذا ذكر بلا دليل فهو ليس بالتكليف **حيث** ان في قول الشارحين تكليف واحد فوق من هذه الكلمات كلها وهوان العدول من المذهب المختار الى غير المختار تكليف ظاهر ولا شك ان التعريف بالاعم لا يجوز على المذهب المختار وهو مذهب التوفيق مع ان للمصنف منهم قوله واعلم انا اعلم اشارة الى الرد على المتوسط والرضواذ قالوا ان اعتبار العدل مقدم على منع الصرف يعنى ان العدل قد يكون تحقيقا وتارة تقديرا كما في عمر وانهم قالوا ما ثبت سابقا لا انهم الشئ واعتبروا فرد عليها بان العدل باعتبار نشوء النفاة واعتبارهم بعد منع الصرف يعنى ان العدل تقديري

انظر النسخة

انيب

في الحل قوله لا يجوز

غیر منصرف ای لما وجدوا اعراضها كاعراض غير منصرف فلا يرد انهم لما وجدوها غير منصرف وهو
عبارة عما فيه علتان فلا يصح قوله فلم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوضعية قوله ولم يصح للاعتبار الا
العدل لان الاسباب الاخرى لها دلائل ظاهرة في اللفظ فلا يجرى الغرض فيها بخلاف العدل واليضا ان
اعتبار الوضعية ينافي علمية عمر واعتبار التائيد ينافي تذكره واعتبار التركيب ينافي افراده و
كذا الجمع والالف والنون الزيدتان في ثبوت يد عمر عنهما اذا كان باعتبار شرط الاشئ فالمانع موجود عن
صلاحته الكل واما العدل فلا يعلم من اللفظ فيصح الغرض فيه وههنا اعتراض وهو انه على هذا يلزم
الدوران من الصرف موقوف على العدل والعدل موقوف عليه اجيب سلبنا ان العدل موقوف على
من الصرف لكن من الصرف ليس بموقوف على العدل بل موقوف على سبب الاسباب التسم قوله
وانهم شبهوا اي لان النكات فخيروا عن العدل التحقيق الذي هو موجود سابقا لما قال صاحب المتوسط
الرضى بل فرضوا ابتداء قوله فيما صد اعراض ان في عمل العدل غير سابق على من الصرف بالاتفاق قوله
فجعله غير منصرف للعدل وسببا خربا ليس كذلك قوله ولا يكن لا بد جواب سوال وهو ان لما كان
العدل فرضي واعتباري في جميع المواد فلي هذا لا يصح تقسيم العدل الى التحقيق والتقدير لانه يلزم تقسيم الشئ
الى النفس الى الغير فاجاب بقوله ولا يكن لا بد حاصل الجواب ان تقسيم العدل الى القسمين باعتبار المعدل
عنه يعني المعدل عنه على قسمين حقيقة وتقدير وههنا بحث وهو ان غرض الشارع من هذا العبارة
يعني قوله ولا يكن لا بد آه دفع سوال لا يكن يكفي لدفع السؤال بينا امر واحد وهو بينا الاصل واما بينا امر اخر وهو
اعتبار الاخراج فلا دخل له في الدفع فلا حاجة الى بينا الامرين بقوله ولا يكن لا بد في اعتبار العدل من مرتبة
اجيب عنه انه وان لم يكن له دخل في الدفع لا يكن كثيرا ما يذكر الشئ بالتبعية لبيان ضابطة قوله
محقق بلا شك الشك عبارة عن تساوي الطرفين فنفية كما يصدق مع اليقين يصدق مع الظن الذي
هو الطرف الراجح فاندفع ما قيل ان وجوب دليل غير منصرف على وجود اصل المعدل عنه لا يستلزم
تحقق وجوده بلا شك لجواز كون مقداماته ظنية كذا قال مير جمال الدين الجناي قوله وفي بعضها
لا دليل غير منصرف اي مغاير عنه بالذات بقرينة المقابلة فاندفع ما قيل فيه نظرا لان الدليل عليه
كما يكون من الصرف كذلك عدم السببية فيه غير العلمية ووجود سببا خرفيه وعدم وجوب
صلاحية اعتبار غير العدل دليلا على وجود اصل المعدل قوله فانقسام العدل الى التحقيق
والتقدير انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محتمقا او مقدما فان قيل اذا كان ثبوت الاصل
محتمقا فخرج ايضا محقق لان الاصل انما كان اصلا بخروج الفرض عنه قلنا ليس المراد بالاصل
ههنا الى القياس اي لا يكون الاسم عليه سواء كان ثم خرج او لم يكن والخروج لا يتحقق الا ان يكون الاسم
عليه ثم خرج فمحقق ثبوت الاصل لا يستلزم تحقق الخروج قوله واما اعتبار اخراج المعدل وههنا بحث
غفل عنه فحول هذا الفن وهو ان غرض الشارع من هذا البيان الرد على صاحب المتوسط
والرضى في اعتبار العدل لا في اعتبار اخراج المعدل فلا يصح قول الشارع واما اعتبار اخراج المعدل

القول

فلا دليل عليه ولو قيل انها متحدا فلا يعجز قوله ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين لانه علم منه انها مغايرة
 اجيب ان اعتبار العدل واعتبار الاخراج متحدا في حق قوله واما اعتبار اخراج المعدل فلا دليل عليه
 واما قوله لابد في اعتبار العدل من امرين فمعناه لابد في وجود العدل من امرين فالاعتبار بمعنى الوجود
 ثم اضافة الوجود الى العدل بيانية ولا شك ان نفس العدل مغاير عن اعتبار الاخراج يعني ان اعتبار العدل
 واعتبار الاخراج متحدا واما - - - اعتبار الاخراج فمغايرة قوله فلا دليل عليه لا دليل قصده
 عليه وان كان دليل الاصل دليل العدل لكنه ضمنى معنى العدل تقديرى في الكل قوله فلهذا
 على ما ذكر من ان التقسيم في الاصل قوله معناه خروجها فيه اشارة الى امور ثلاثة احدها ان قوله
 تحقيقا مصدا مبنى للمفعول والثاني انه صفة للمصدر المحذوف اى خروجه عن صيغة خروجها ويجوز
 المفعول المطلق من المصدر والثالث ان توصيف الخروج بهذه الصفة باعتبار التعلق وهو الاصل لا
 باعتبار حاله فمعه الا فروع قول الرضى قوله يكون اللفظ ايضا مكررا وهما بحث بوجه الاول
 ان التثنية والجمع معناه مكررا ولا تكرر في اللفظ والثاني انه لا نسلم ان ثلث معدل من ثلثة ثلثة
 لان ثلث يقع صفة للوث كما في قوله تعالى مثني وثلاث وحكم موصوف اسماء الاعداد حكم تميزها فعلم ان ثلث
 معدل عن ثلث ثلث بدون التاء والثالث انه لو عدلوا ثلث واخراته عنها ينبغي ان يصح تكام ما فوق
 الاربعة ايضا لقوله مثني وثلاث وبيع اجيب الاول لا نسلم ان التكرار في اللفظ غير موجود لان الالف
 في التثنية قائم مقام اللفظ وعن التاء ان النساء اسم الجمع لامراة لا جمع لها فهو مذكور بهذا الاعتبار
 وعن الثالث ان التكرار لا يستلزم التعدد لان الثاني بدل عن الاول او تأكيد له ليفيد التفرّد قوله
 والدليل لما قال الرضى ان ثلث معدل عن ثلثة ثلثة لا اتحاد معنيهما فزد الشارح عليه وقال والدليل
 وجه الرد ان اتحاد المعنى لا يدل على عدل احدهما من الاخر والا فليكن احدا مترادفين معدولا
 عن الاخر قوله ثلثة ثلثة بالنصب جاز من القوم مأول بلفظ واحد اى مفصل بهذا التفصيل فلما
 كان كلا اللفظين عبارة عن ذى الحال اجزى اعرابه عليهما قوله الى رباع كلمة الى بمعنى مع فلا يريد
 ان الغاية لا تدخل واليضا لا يريد الاظهر ان يقال درباع بالعطف لان الواسطة بين مثني ورباع ثلث
 والحال ان ثلث مشبه به فلا وجه لادخاله تحت المشبه قوله بخلاف لانه مسموع كما في قوله تعالى
 مثني وثلاث ورباع قوله خلاف عند البعض لا يجوز لان ما وراءها غير مسموع وعند البعض وان
 لم يسمع لكنها ملحق بالاول قوله والسبب منع صرف اشارة الى المرد على البعض لانهم قالوا ان منع صرفها
 لتكرار العدل حيث عدل عن التكرار وعن الاسمية الى الوصفية وجه المرد ان اعتبار العدل امر
 اضطرارى فيجب ان يقصر على قدر الحاجة ولا يكثر لو كان كذلك لكان العدل قائما مقام
 العلتين كالجمع ولم يقل به احد قوله لان الوصفية العارضية جواب سؤال وهو ان
 الاضراف بالعدل فيها مستقيم واما بالوصف فغير مستقيم لان الوصف فيها عارض

لونهما معدولان من ثلاثة ثلاثة وهما من اسماء العلة ولا وصفية فيهما لانها موضوعة للوحدات لا لماله
الوحدات حتى تكون اوصافا قبل الوصفية انما عرضت لهما بالتركيب كما في قوله مهريت بنسوة اربع
فيكون المراد منها ماله الوحدات لا الوحدات والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصل حاصل
الجواب ان الوصفية والكانت عارضة في ثلاثة ثلاثة اي بعارض التركيب لاكن صارت اصلية
في ثلث وثلث لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة التي في حالة التركيب مع القوم في قوله حائي القوم ثلاثة
يعني ان ثلث ليس معدولا من ثلاثة ثلاثة في حال الافراد بل معدول منهما في حال التركيب مع الموصوف
قوله فيما وضع الهمزة كلمة اعبارة عن الوضع له والضمير في له لارجع الى ما والضمير في وضعا الى ثلث
ومثلث و ههنا بحث من فهمين الاول ان الوصفية لما كانت عارضية في المعدول عنه واصلية
المعدول يلزم خروج الاصل عن الفرج وهو باطل والثاني لما كان المعدول والمعدول عنه مختلفان
في الاصلية والعارضية لم يوجد الاتحاد في المعنى وهو شرط في العدل اجيب عن الاول ان فوعته
بجهة لا ينافي اصلته بجهة اخرى وهي تكرارها لفظا ومعنى وعن الثاني الاتحاد شرط في اصل المعنى
وهما متحدان فيه قوله واخر فالقيل العدل كما يكون في اخو كذا لك يكون في سائر الجموع المونثة
مثل نصر وضرب جمع لضري وضربي فلا وجه للتخصيص وايضا العدل كما يكون في جمع المونث مثل
اخرى وكذا في مذكرها مثل اخوان لان الكل معدول من ما تلبس بلام او من فلا وجه للتخصيص
اجيب عن الاول سلمنا ان العدل ثابت في الكل لاكن تخصيص اخر لدفع وهم وهو ان معنى
التفضيل ذال عنه لانه يستعمل في معنى غير فلا يشترط فيه خواص اسم التفضيل وهو الاستعمال باللام
او كلمة من واما صيغة الاخرى فباقية على معنى التفضيل فلا شبهة فيها وعن الثاني انما خصن الجمع
لان المفرد لا حاجة له الى العدل لان في الاخرى وجود الالف المقصور واما في الاخر فلو وجد سين
غير العلة احدها وزن الفعل والاخر الوصف الاصل قوله اخرجهم اخرى وهو مونث اخر شاء
الى بيان دليل على اصل اخر غير منع الصرف ليكون المعدول عنه تحقيقا قوله لان معناه في
الاصل جواب سوال وهو ان لا نسلم ان اخا سم تفضيل لانه بمعنى غير كما يقال جاءني اخو زيد
غير زائد واجاب بقوله لان معناه لم فان قيل ان كونه بمعنى اشد تاخرا لا يدل على اسم تفضيل
لانه جاز ان يكون صيغة المبالغة وايضا ان اخر مستعمل بمعنى غير فمن اين علم انه في الاصل اسم تفضيل
قلنا انما جزمنا بكونه اسم تفضيل لانه صيغة صيغة اسم تفضيل يقال اخر اخوان اخرون قوله نقل الى
معنى غير قالوا وان استعمل بمعنى غير لاكن ليس بمعناه من كل وجه لان غير يستعمل في الجنس وفي
غير الجنس جميعا مجازون اخر لانه لا يستعمل الا في الجنس كما تقول جاء زيدا واخرى رجل اخر لا حار
اخر او امرأة اخرى قوله رقياس اسم التفضيل فان قيل ان اريد به ما وضع للزيادة وان
لم يستعمل فلا نسلم القياس لانه لا يقتضي المفضل عليه فلا حاجة الى احد الامور وان اريد منه ما
استعمل فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى غير قلنا باختيار الشرح الاول لا الاصل في كل اسم تفضيل ان

باحد هذه الوجوه الثلاثة وان استعمل في اللفظ المجازي لانه اريدك المعنى المجازي ما اريدك اللفظ الحقيقي الا ترى
 ان لفظ الحقيقة اذا كان عاما يكون الجان ايضا عاما وان كان خاصا فخاص قوله علم انه معدول من احدها
 وهما بحث من وجهين الاول انه لا مدخل للوم وكلمة من في جوهر حروف احواس التفضيل المستعمل
 باحد هابل جوهر المهتم والخاء للتعجبه والراء فلا يكون فيه الخروج من الصيغة ولو جعله داخل فيه يلزم عدم
 بقاء المادة في المعدل والثاني ان الشارح استعمل حيث ^{نظم} الشرط ههنا مع انه لم يحج للشرط بغيا اجيب
 الاول ان الصيغة اعم من الحقيقة والحكمة وعن الثاني ان حيث ههنا لم يستعمل للشرط بل استعمل للزمان
 ظرف القول علم فان قيل هذا القياس يستدعي ان يكون اخر ايضا معدولا عن الامر المستعمل مع
 مع ان فيه وزن الفعل وسيجي ان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان قلنا قد سبق انه لا يكفي
 في العدل محي دكون القياس ووجود الاصل بل لا بد من اعتبار الاخراج وههنا لا حاجة اليه لوجود السبين
 وزن الفعل والصيغة قوله اي عن الاخر لويده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتنسية وجمعا وتذكيرا
 وتانيثا يقال رجل اخر ورجلان اخران ورجال اخرون وههنا بحث من وجه الاول ان لزوم المطابقة
 في المفرد المذكور في اخر لا في اخر لانه جمع غير متشبه والكلام في اخرى في الجمع لا في اخرى في المفرد
 المذكور والثاني انه لو كان معدولا عن الاخر لوجب ان يكون معرفة اذا العد تغير الصورة دون المعنى
 والثالث ينبغي ان يكون مبنيًا لتضمنه معنى اللام كامس فانه معدول عن الامس فكان مبنيًا اجيب
 عن الاول لمراد هذا الباب لا اخرى الجمع بخصوصه وعن الثاني لا ضير في اختلافهما تعريفًا وتنكيرًا لبقاء
 الاصل المعنى وعن الثالث ان امس مبني لتضمنه معنى اللام ولهذا يكون معرفة بخلاف اخر لانه غير متضمن
 ولهذا يكون نكرة والحاصل ان الفرق بناء على المحاط والاعتبار فان لاحظ اللام كان مبنيًا والا كان
 معربًا قوله عن اخر من انما جعل المعدول عنه مذكرا لان اسم التفضيل المستعمل من ليس الا مفردا
 مذكرا ولويده قول هذا البعض موافقة للمعدول والمعدل عنه تعريفًا وتنكيرًا وههنا بحث من
 وجهين الاول انه ياتي عنه ان اسم التفضيل المستعمل من لا يثنى ولا يجزم وههنا نجزم والثاني ان اخر
 بضم جمه واخر لفتح مفرد ولا يجوز ان يكون الجمع معدولا عن مفرد اجيب عن الاول ان هذا
 مختص باستعماله في معنى التفضيل او المراد من الجمع جمع السالم كما ياتي في جملة انشاء الله تعالى و
 عن الثاني ان اخر من بعض الجمع تساوي الجمع والمفرد فيه كافضل في قولك علمائنا افضل من علماءهم
 قوله وانما لم يذكر ههنا اي البعضان للذكور ان وفي بعض النسخ بصيغة المجهول اي لم يذكر ههنا
 لانها اي الاضافة حال كونها قاطعة عنها قوله او اضافة اخرى اي اذا حذف للمضاف اليه لا بد في
 المضاف اليه من احد الامور الثلاثة اما التنوين في عوضه او البناء او اضافة اخرى لكن الشرط
 ان يكون للمضاف اليه في الاضافة مثل المضاف اليه في الاول اي عين الاول ولا يشترط ذلك
 في المضاف لكن الشرط في المضاف في الاضافة الثانية ان يكون تابعا للمضاف الاول سواء
 كان تأكيداً

او معطوفاً والاول مثل یاتیم یتیم عتد و الثاني مثل البوی و الخوی ای البویه و اخویه مجذوف المضاف الیه
 قال المعطوف علیه فی حکمه قوله عن احد الامرین ^ن احد الامرین المغايرین عن الاضافة و فی بعض النسخ بلفظ
 امرین قوله جمع جمعاء اشارة الى بیادلیل علی اصل جمع غیر منهم الصرف لیکون المعدل عنه محققاً قوله و قیاس
 فعلاء مونث افعل الواو و الحال ای قیاس سم التفضیل المونث الذی علی وزن فعلاء و مذكوره علی وزن فعل فالتفیل
 فعلاء افعل لیس الا صفة فلم یم معها الاسم بقوله و انکانت اسما قلنا فیہ اشعار علی ان فیہ احتمال الاسمیه
 باعتبار الغلبة فی باب التکید كما قال الشارح قوله ان تجمع علی افعل اعترض علیه بان فعلاء
 اسما انما تجمع علی فعل اذا کان مذكوره مجوعاً علی فعل ایضاً و اجمع مجموع علی اجمعون لا علی جمع کذا
 قال غفور احیب هذا اذا لم یکن مذكوره فی الاصل اسم تفضیل و هو فی الاصل اسم تفضیل
 كما یأتی قوله و انکانت اسما یرد علیه ان جمعاء لو کان اسماً لکان اجمع ایضاً اسماً فجمعه اجمعون لا یصح
 اذا تجمع بالواو و النون الا العلم او الوصف احیب انه علم جنس و فیہ بحث اذا الشرط کون الاسم
 علماً لذكر عاقل لا کونه علماً مطلقاً قوله یجمع علی فعالی ای یجمع جمیع التکسیر قوله او فعلاوات ای
 جمیع جمیع السلامة قوله کصحاء لا یخفى ان افعل فعلاء لیس من الصحاء فهو نظیر لا تمثیل قوله
 فاصلاً یعنی اذا کان جمع بضم الفاء و فتح العین غیر قیاس فی اجمع جمعاء اسماً و صفة فاصله لما جمع
 بضم الفاء و سکون العین او غیره مما هو القیاس فیہ من جماعی او جماعات اعلم ان وضع المعدل
 غیر وضع المعدول عنه فلا ضیق فی کون التکسیر معدولاً عن السلامة فلا یرد انه کیف یکون القیاس
 فی جمع جماعات مع احدهما جمع التکسیر و الاخر جمع السلامة قوله یتحقق العدل ای وجد العدل قوله
 العدل التحقیق یعنی باعتبار العدل لان العدل محقق بنفسه قوله و الاخر الصفة الاصلیه فالتفیل الصفة
 لا یخلو اما فعل الصفة ای الصفة المشبهة کاحمر او افعل التفضیل کا فضل لا یصح واحد منهما اما الاول فلا نه
 لو کان من باب افعل الصفة لما جاء جمعه اجمعون لان افعل الصفة یجمع علی فعل کحمر لا علی افعلون و اما الثاني
 فلا نه لو کان من باب افعل التفضیل لما جاء مونثه فعلاء بل فعله کفضل قلنا المراد افعل الصفة و جمعه
 علی اجمعون شاذ او المراد افعل التفضیل و اما مونثه فعلاء فتشاذ قوله و فی اجمع اه لما کان فی مونث اجمع
 احد السببین العدل توهم ان فی اجمع ایضاً احد السببین العدل فعله هذا اجمع فیہ العدل و وزن الفعل
 و ذاباطل قد فم بقوله و فی اجمع فان قیل ان اجمع لو کان معدولاً عن فعلاء الاسمی لا یتقیم منه
 من الصرف لعدم وجود سبب اخر غیر العدل قلنا ان فعلاء الاسمی محمول علی فعلاء الصفتی لقلة
 الاسمی و كثرة الصفتی قوله و علی ما ذکرنا اعنی قوله فاذا اعتبر اخر اجماع عن واحد منها تحقق العدل
 و قوله لا یندر فی اعتبار العدل من امرین جواب سوال و هو كما ان الدلیل موجود علی اصل
 فی هذه الامثلة کذلک موجود فی اقوس و انیب و هو ان الاجوف لا یجمع علی افعل بل علی افعا
 فلم انما معدولان عنهما و لیس کذلک فاجاب بقوله و علی ما ذکرنا یعنی ان مجرد وجود الاصل ۶ ۶

الاعمل

لا يكفي في الاصل بل لابد من اعتبار الخارج **فان قيل** ذكره في هذا السؤال كونه مذكور فيما سبق قلنا ان ذكره ههنا لا يرد على الدليل واما سابقا فقد ذكره في سؤال يرد على التعريف فلا تكرار وايضا فيه فائدة نرائدة وهو قوله كيف ولو اعتبر الخ قوله فامشذ وذجاب لو كان المتعارفين في الجواب هو الماضي مثبتا كان منفيما مع اللام او بدونه ولا يحجى جوابها جملة اسمية ولعل الشارح لم يطلع على ذلك قوله ولا قاعدة جواب سؤال وهو ان اطلاق اسم الشاذ على المجموع الشاذ لا يتوقف على ما ذكره سابقا لانه جازان يكون شذ وذها لخالفتهما القاعدة للاسم المخرج لا بما ذكره سابقا في كون الضم على الواو والياء ثقيلًا فاجاب بقوله ولا قاعدة وثقل الضمة عليها فيما اذا لم يكن ما قبلها ساكنًا في الاسماء وههنا وجد لساكن وهو القاف والنون قوله ومن ههنا تبين الفرق وهو ان الشاذ هو الذي لا يكون موافقا للاصل والمعدل هو الذي يكون موافقا له **فان قيل** فلهذا يكون الشاذ ايضا موافقا للاصل باعتبار الاصل قلنا الاصل لازم مع المعدل ولا يلزم الاصل مع الشاذ لانه بما يكون شاذًا ولا اصل له قوله اي خرجا اشارة الى ان تقدير منصوب باعتبار الموصوف للقد اي خرجا وهو مفعول مطلق لقوله خرجا عن صيغة الاصلية ويجوز المفعول المطلق من المصدر **فان قيل** المفعول المطلق جزء من العامل والمصدر مساوي مع المفعول المطلق فلا يثبت الكلية والجزئية بينهما قلنا المصدر العامل يكون بمعنى ان مع الفعل فيكون المفعول المطلق جزءه بهذا الاعتبار قوله عن اصل انما ذكر الاصل ههنا مع ان العدل التقديري يصح بدون اعتبار الاصل لمقابلة مع قوله تحقيقا قوله مفروض لما كان للتقدير مشترك بين التقدير فلرفع الابهام و تعيين ما هو المراد من بقوله مفروض اي المراد منه للتقدير ثم الفرض على قسمين قد يكون مع الداعي وقد يكون مع غير الداعي فلرفع الابهام قال الشارح يكون الداعي الى تقديره ثم التقدير قد يطلق على الحذف كما هو المشهور فلدفع هذا الالهام قال وفرضه قوله منع الصرف لا غير **فان قيل** الداعي الى التقدير ههنا امور ثلثة احدها منع الصرف والثاني عدم وجدان علة اخرى سوى العلوية والثالث عدم صلاحية علة اخرى للاعتبار سوى العدل قلنا الداعي ليس الامر وجودي ومنع الصرف وجودي باعتبار المفهوم وهو ما فيه علتان من تسع واما الامورين الاخرين فمن الاعدام فكيف يكون داعيا فان قيل الداعي ايضا غير منحصر في منع الصرف فانه قد يكون تقدير العدل للبناء كما في تارة حضار وقد يكون العمل على النظائر كما في قطام عند بني تميم قلنا المراد بالداعي الذي يكون سببا لمنع الصرف والعمل والبناء ليسا من اسباب منع الصرف قوله وكذلك زفر وانما لم يكف بالعطف فقط للتنبيه على ان زفر متا مستقل ولا يتوهم انه مع غيره مثال واحد قوله اعتبر فيها العدل هذا غير مختص بالتقدير بل مشترك بينهما قوله قد فيها ان ههنا عام جزاء لما وبهذا التقدير امتان العدل التقديري عن الحقيقة يرد عليه ان الشرط الذي قدم لا يستدعي تقدير يخصص عامه ولا يزيل يستدعي مطلق الاصل الا ان يحمل على حذف عبادة اخرى وهي ولم يجزها فيها اصلها كمالا عامرا زافرا قد فيها قوله ومثل باب قطام انما زاد قوله ومثل مع ان في كمر تضيد

للتنبية على ان هذا العدل ليس كعدل اعتبار منصرف وهذا العدل باعتبار الحمل على النظائر وانما زاد لفظ
 الباب مع انه يعنى عنه بلفظ المثل لان هذا التركيب الاضافى كناية عن كماله وفعال الخ فلذا ذكر الباب
 مع قطام ومجمل ان يكون ذكر الباب من الكتب لا من المصنف قوله عن قاطبة اى التى عضت بالاشارة
 حين المنازعة مع امره اخى قوله اراد بها جواب سؤال وهو ان الباب مضاف الى قطام والمضاف
 اليه خارج من الكلام لا يتعلق به حكم فعلى هذا لا يعلم حال قطام فاجاب بقوله والمراد بها بياهاكل ما هو على
 فعال ولا شك ان قطام ايضا على وزن فعال فلم يخرج من الحكم فكما يتناول غلاب كذا يتناول قطام
 ثم يدعى ان فعال صادق على اسم الفعل مثل نزال وتراكى وعلى الصفة مثل فساق بمعنى فاستقه وعلى
 المصدر مثل فجار بمعنى الفجور مع انها من المبنيات وكلامنا فى العربيات قد فم بقوله علما للاعيان الخ تعيد
 بالعلم احترازا عن الصفة مثل فساق بمعنى فاستقه والتقدم بالا عيان احترازا عن المصدر كنجار بمعنى
 الفجور والتقيد بالمونث لبيان الواقع كما قال الشارح فى بحث اسم الفعل والتقيد بقوله من غير ذوات
 الرام ليصح التقيد ببني تميم لانه لو كان من ذوات الرام يكون مبنيا عندهم ايضا كحضر وطمار وودفار
 اعلاما للكوكب والمكان المرتفع والارض فى اليمن **فان قلت** ينبغى ان يقال للعين بالافراد دون الاعيان
 لان ما هو على فعال شرطه ان يكون على اليم لانه علميا لم يجمع قلت انه يجذف عبادة اخرى اى العين من
 الاعيان كما قال الشارح فى موضعه **قوله** فى لغة بني تميم **جواب سؤال** وهو انه لا يصح ظرفية بني تميم
 لباب قطام لان الطرف على قسمين حقيقة كالزمان والمكان واعتبارى كظرفية الصفاة للموصوفات
 كقولهم نريد فى العلم ونريد فى الكرم وبني تميم ليس بواحد منها فاجاب الشارح بازد ياد لفظ لغة ولا شك
 ان اللغة صفة لباب قطام لانهم قالوا باب قطام الذى هو لغة بني تميم قوله فانهم اعتبروا العلم اه
جواب سؤال وهو ان العدل لا يكون الا للحاجة والحاجة هنا اليه لوجود سببين فى قطام العلمية
 والتأليف فاجاب بقوله فانهم اعتبروا اه يعنى ان عدل بني تميم فى قطام ليس بمنصرف بل للحمل
 على النظائر لان الحمل طريق شائع عند اهل العربية **قوله** فى الاعلام الموشة هذا علة جامعة
 للحمل اى كما ان باب قطام علم للاعيان الموشة كذلك ذوات الرام علم للاعيان الموشة فاللام فى الاعلام
 عوض عن مضاف اليه وهو العين اى فى الاعلام الاعيان الموشة قوله مثل حضار وطمار وفى بعض النسخ
 زاد قوله وبار الحضار علم لكوكب وهو مونث سماعى وقيل جيل بين النجاة والبصرة وطمار المكان المرتفع
 وبار ارض فى اليمن **قوله** فانها مبنيتان جواب سؤال وهو ان العدل فى باب قطام للحمل على ذوات الرام
 فسأل السائل ان العدل فى ذوات الرام من اى سبب قد فم بقوله فانها مبنيتان يعنى ان العدل فيها للنسبة
 لان البناء يثبت بثلاثة اسباب ومنه الصرف يثبت لسببين قوله وليس فيها الاسباب وهما اعتراض
 وهو انه لو اريد انه ليس فيها شئ الاسباب فهو ممنوع لوجود وزن فعال فيها ولو اريد انه ليس فيها موجب البناء
 الاسباب فيه ان سببين ليسا موجب البناء احبب عنه المراد من قوله وليس موجب البناء بالكلية ثم اثبت
 موجب البناء بقوله الاسباب ثمرها بقوله والسببان لا يوجبان البناء والنسبة بهذا الطريق يفيد النسبة بطريق الباء

نالحل
 لان ما هو على فعال شرطه ان يكون على اليم لانه علميا لم يجمع قلت انه يجذف عبادة اخرى اى العين من الاعيان كما قال الشارح فى موضعه قوله فى لغة بني تميم جواب سؤال وهو انه لا يصح ظرفية بني تميم لباب قطام لان الطرف على قسمين حقيقة كالزمان والمكان واعتبارى كظرفية الصفاة للموصوفات كقولهم نريد فى العلم ونريد فى الكرم وبني تميم ليس بواحد منها فاجاب الشارح بازد ياد لفظ لغة ولا شك ان اللغة صفة لباب قطام لانهم قالوا باب قطام الذى هو لغة بني تميم قوله فانهم اعتبروا العلم اه جواب سؤال وهو ان العدل لا يكون الا للحاجة والحاجة هنا اليه لوجود سببين فى قطام العلمية والتأليف فاجاب بقوله فانهم اعتبروا اه يعنى ان عدل بني تميم فى قطام ليس بمنصرف بل للحمل على النظائر لان الحمل طريق شائع عند اهل العربية قوله فى الاعلام الموشة هذا علة جامعة للحمل اى كما ان باب قطام علم للاعيان الموشة كذلك ذوات الرام علم للاعيان الموشة فاللام فى الاعلام عوض عن مضاف اليه وهو العين اى فى الاعلام الاعيان الموشة قوله مثل حضار وطمار وفى بعض النسخ زاد قوله وبار الحضار علم لكوكب وهو مونث سماعى وقيل جيل بين النجاة والبصرة وطمار المكان المرتفع وبار ارض فى اليمن قوله فانها مبنيتان جواب سؤال وهو ان العدل فى باب قطام للحمل على ذوات الرام فسأل السائل ان العدل فى ذوات الرام من اى سبب قد فم بقوله فانها مبنيتان يعنى ان العدل فيها للنسبة لان البناء يثبت بثلاثة اسباب ومنه الصرف يثبت لسببين قوله وليس فيها الاسباب وهما اعتراض وهو انه لو اريد انه ليس فيها شئ الاسباب فهو ممنوع لوجود وزن فعال فيها ولو اريد انه ليس فيها موجب البناء الاسباب فيه ان سببين ليسا موجب البناء احبب عنه المراد من قوله وليس موجب البناء بالكلية ثم اثبت موجب البناء بقوله الاسباب ثمرها بقوله والسببان لا يوجبان البناء والنسبة بهذا الطريق يفيد النسبة بطريق الباء

يعنى ان النسبة بعد الاشارة اليها بالاعتبار كالمونث والاثبات بعد النسبة

یغید الاشیات بالمبالغة كما في الكلمة الطيبة ^{وهنا اعتراض} وهو ان باب قظام اذا اعتبر فيه
العلل يكون كذوات الرام في تحقق ثلثة اسباب فلما اوجب لذلك بناء في ذوات الرام ينبغي ان يوجب
البناء في باب قظام ايضا اجيب ان وجوب البناء في ذوات الرام ليس باسباب ثلثة فقط بل
بسبب الرام ايضا لان الرام حرف ثقيل لتكريره في الخرج فناسبه الخفة والبناء اخف لان سلوك طريق
واحد اخف من سلوك طرق مختلفة ولا راء في باب قظام فلذا اولى البناء فيه قوله فاعتبار العلة
فيه انما هو المحل انما اعاده لافادة المحصر كما يدل عليه قوله انما فان كلمة انما وضعت للمصر فلا يراد بهما ^{للمحصر}
قوله ليس محله لكون ذكره ههنا لا شتر اكه مع عمرو في تقدير العلة فقط او للتنبيه على ان تقدير
العلل غير منصرف في منع الصرف بل قد يكون للمحل قوله فلا يكون مما نحن فيه وههنا اعتراض وهو ان
ذكر بني تميم امامنا حيث ان في كلامهم تقدير العلة فقط او تقدير العلة لمنع الصرف فان كان الاول فهو محلي
في كلام المجازين ايضا لكن في كلامهم باعتبار البناء وفي كلام بني تميم باعتبار المحل وان كان الثاني فهو
كما لم يوجد في كلام المجازين كذا لم يوجد في كلام بني تميم فقوله فلا يكون مما نحن فيه ليس موضع حجب
عنه ان قيد بني تميم لاجل ان باب قظام غير منصرف عندهم فناسب للمحل قوله الوصف وههنا
بحث وهو انه لم يعرف المصنف غير العلة في هذا الباب ^{اجيب} ان ما سأل العدل من الاستدلال امامه
في هذا الكتاب في محله لان لكل واحد موضع على حدة ولما مستغن عن البيان لشهرته اولادنا على في العلة
من تعريف السلف وهو الاخراج الى الخرج وسائر الاسباب متفق مع السلف فلذا لم يتعرج لبيانها
وهو كين الاسم اعلم ان الوصف قد يطلق على الصفة وهو اسم دال على ذات الموصوف والوصفية وهو كين
الاسم دال على ذات أه ولما كان اسباب منع الصرف من الاعراض فلذا قال كون الاسم ولم يقل وهو
الاسم قوله على ذات احتراز عن المصادر قوله مبهمة لفظا القياض فانه ماخوذ من القياض الذي هو
كثرة الماء على ماء كثير لا على ذات ما لها الكثرة المائنة وكذلك للصغير يدل على ذات معينة متصفة
بالحقارة مع انه وصف مثل دكر مصغرا ورجع دار يدل على ان ادور متصفة بالحقارة وهو ليس ^{بالقصر}
الذاة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في للكبر فان
التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احد الزوائد ^{عجب} هذا من الشواذ فان قيل اذا كان المصغر
وصفا فكيف يصح منه كونه بالتصغير بالعلية والتانيث لانه يلزم اجتماع المتضادين الوصفية والعلية
قلنا هذا من باب توسعاهم حيث لم يفرق بين المصغر والكبراي لما اعتبر في المكبر العلية اعتبر
في للصغر ايضا فالقيل ان قولهم ان الوصف مادل على ذات مبهمة منقوض برجح ودجيم فانها من ^{الصفات}
مع انها يدلان على ذات معينة قلنا المراد بالابهام باعتبار الاصل اي الوصف
وان صار بالنسبة لمعين يرد عليه فلي هذا الاحتياط الى قوله وشرط ان يكون في الاصل وايضا
لا يصح قول الشارح سواء كانت الدلالة بحجب الوضوح او بحجب الاستعمال لانه يصوت باعلى صوت
له انما قدم الوصف على التعريف لان م ان الوضوح غير ماخوذ في التعريف م الوصف اصل في الذكر والذكر قسم على النوع م انتهى

بما كان في باب قظام
انما هو المحل انما اعاده لافادة المحصر كما يدل عليه قوله انما فان كلمة انما وضعت للمصر فلا يراد بهما

الوضوح

اجیب عن اصل الاعتراض ان الرحمن والرحیم ایضا داخل فی الشاذ فلا تنقض القاعدة قوله سواء
 كانت جواب سوال وهو ان الوضوح ماخوذ فی مفهوم الوصف فلا حاجة الى قول المصنف بشرطه ان يكون فی
 الاصل وانما كان الوضوح ماخوذا فيه لان المذکور فيه لفظ دل والوضوح لازم على الدلالة فاجاب باحصله
 ان المراد من الوصف هنا الوصف لبعض اللغوی وهو اعم لا الاصطلاحی قوله هي الحرة فی احمر قال
 عصام الدين ان الذکوة فی احمر ایضا وصف فلم يذكره الشارح بان قال وهي الحرة والذکوة ^{عنه} ^{عنه}
 ان الذکوة والاذیثة لو كانت من الصفات ينبغي ان يكون رجل بل جميع الاسماء من الاوصاف لا هنا
 لا يخلو من الذکوة والاذیثة فلذا لم يتعرض الشرح اليه قوله فانه لما جرى ای الربيع قوله ای فی
 المثال المذکور قوله علم ان معناه ای معنى الاربعة لسوة موصوفة بالاربعة یعنی ان المراد من الاربعة الاربعة
 قوله لاصالته دليل لا اشتراط الوصف الاصل لانها اذا كان الوصف اصليا فالفرعية كملت قوله
 فلذلك ای تقیم الوصف الى القیمن وللمعتبر هنا هو الوصف الاصل قوله فی سببیه من الصرف
 جواب سوال وهو انه لما كانت الاصلیة شرطا فی الوصف لا یجوز تقیم الشارح الوصف الى القیمن
 ای الاصل والعارضي فاجاب بقوله فی سببیه الم فان قيل لا بد ان یضم مع هذا الشرط شرط
 اخر وهو ان لا یلزم منه اعتبار المتضادين كما تم بان قال ان لا یصیر علما لان بین الوصف والعلمیة
 تضاد قلنا انما تركه لانه لیس مما بعد من قوله وخالف سببیه الا خفى فی خواص علما قوله وصفا
 الاصل قوله وصفا بیان لم يتعلق الجار والمجرور اعنی قوله فی الاصل یرد علیه انه يجوز ان یجمل فی الاصل
 خبر القوله ان يكون ويتعلق بالوصف الذی هو اسم يكون فلا حاجة الى تقدیر الوصف ثانيا او یجمل
 متعلقه قوله يكون مع ان فی تعلقه بالوصف جمل الاسم والخبر امر واحد اجیب عن الاول ان
 الجار والمجرور لا یصل الخبر بنفسه بل باعتبار المتعلق فلو جمل متعلقه الوصف الذی هو اسم يكون فیکون
 من الاسم لا من الخبر وعن الثاني لا یجوز تعلقه بكون لانه لا بد لفعل ناقص ان الخبر المستقل
 فی نفسه ولا نسلم ان فيه جمل الاسم والخبر امر واحد لان الاسم وصف مطان والخبر وصف
 مقید باصاله حیث قال وصفا فی الاصل یرد علیه انه على هذا یلزم حمل الاخص على اعم
 وذا لا يجوز بل الجائز حمل اعم على الاخص لانه يجوز ان یقال الانسان حیوان ولا يجوز ان
 یقال حیوان انسان كما مر فی تعریف اللفظ اجیب ان بالنظر البادی وانما ان الوصف
 الاول مطلقا واعم والثانی مقید واخص لكن بالنظر الدقیق لا یجوز العکس یعنی ان الوصف الاول
 مقید بالوصف الذی هو سبب من الصرف والثانی مطلق هذا موضع تخیر فحول هذا الفن فلا
 تغفل عنه قوله الذی هو الوضوح جواب سوالین الاول ان القاعدة المشهورة هذه ان المعرفة
 اذا عینت معرفة كانت الثانية عین الاولى والوارد من الاصل فی قوله خروج عن صیغته الاصلیة القا
 فالمراد من الاصل هنا ایضا القاعق ففی هذا یلزم فساد المعنی والثانی ان الاصل اذا ذکر فی مقابلة
 الوصف فالمراد منه الموصوف فیکون المعنی وشرطه ان يكون فی الموصوف وهذا المعنی موجود فی الوصف

العارضی ایضا معانہ لم یکن سبباً منصرفاً فاجاب بقوله الذي هو الوصف ما قلنا القواعد الثرية لا كلية وانما كان
 الوضع امراً اصلياً لانه ما ينبغي عليه شئ ولا شك ان على الوضع ايضا بين الدلالات الثلاثة قوله بان يكون وضعه على الوصفية
 جواب سوال وهو ان الوضع لا يعلم الظرفية للوصف لان الظرف لا يكون الا زماناً او مكاناً والاضان الوصف العارض
 ايضا مظروف في الاصل اى في المعنى الاصل فاجاب بقوله بان يكون وحاصل الجواب الثاني ما بين الشارح والجواب
 من قوله فهو انه كما ان الظرف مشتق من المظروف كذلك الوصف مشتق من الوصف فيكون مجازاً مستقلاً قوله بان يكون هو طبعاً الى الجواب
 ولا نسلم ان الزوال لا يضر لان الوصف اذا صلح لم شخص كتم لا يتبدل بقوله الشارح على الاطلاق ليس ينبغي اجيباً ليس المراد
 بالازالة الازالة بالكلية كما في علم الشخص بل المراد ان الله من جهة كماله في علم النوع كاسود كما يعلم من قول الله تعالى
 الغلبة اى غلبة الاممية لان الغلبة تقتضي للغلوب قوله بان يخرج عن السببية جواب سوال وهو ان لا نسلم عدم
 الغلبة لان فيه نقل من الابهام الى التعيين ليس الاضطرار لغومه فاجاب بقوله بان يخرج عن قوله اى غلبة الآلة
 اشارة الى ان اللام بد عن المضاف اليه قوله ومعنى الغلبة الخ دفع وهم وهو ان المراد بالغلبة ان يختص
 ببعض افراده بقرينة فعله هذا ينبغي ان يسمى المعنى المجازى من قبيل غلبة الاسمية فدفع بما ترى قوله
 فلذلك فاقبل الفاء تد على عليه ما قبلها لما بعدها واللام كذلك فما الفائدة في ايرادها قلنا اجاب صاحب الغيبة
 بان الفاء لتفريع العلم بهذين الامرين على العلم بذلك الامر واللام لتفريع العلم على العلوم قوله للذكر
جواب سوال وهو انه فاء المطابقة بين اسم الاشارة والشار الىه لان ذلك من اسماء الاشارة
 يشار به الى المفرد المذكور سابقاً امران اشتراط الاصلية وعدم مضرة الغلبة فاجاب بقوله بان
 المذكور ثم يرد عليه المذكور امور كثيرة من ابتداء الكتاب الى هنا وهي غير مرادة هنا فدفع بقوله من اشتراط
 الاصلية وههنا اعتراض وهو ان الانسب ان يجعل قوله فلا تضرة الغلبة لتفريع الاشارة الاصلية لانه
 ليس امر مستقل بل من تفريعاته ويجعل قوله فلذلك اشارة الى اشتراط الاصلية فقط فخلى هذا الاحتجاج
 الى التاويل بالمذكور **اجيب** ان ما قلنا الشارح جواب بعد التسليم اى لا نسلم انه فاء المطابقة لان
 الاشارة الى اشتراط الاصلية فقط وان سلم الاشارة الى الامرين فهو متاويل المذكور قوله في قولهم لما كان
 حوت البحر لا يدخل الاعلى الاسم وقوله مرثا جملة من اذ الشارح قوله قولهم وقوله مرثا مقولة القول وهو ليس
 الاجلة فان قيل من اين علم ان صرفه لا فتفاء الاصلية الوصفية التي هي شرط الوصف لم لا يجوز ان يكون
 صرفه لا فتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وادبع يقبل التاء قلنا المراد من التاء هو تاء التانيث
 وتاء اربع ليس تاء التانيث كما عرفت في اسماء الاعداد وان كانت للتانيث بالنظر الدقيق كما ذكر في
 بحث اسماء الاعداد قوله من الصرف جواب سوال وهو ان لا نسلم ان اسود واخواته ممنوع
 لانه موجود في كلام العرب وفي الخارج فاجاب بقوله من الصرف فان قيل كيف يتنعم اسود اذ
 ليس فيه سببان سوى الوصف الاصل لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل
 التاء حيث يقال للجمعة الانثى اسودة فكيف يصح تفريع الثاني قلنا المراد من التاء التاء القيا^{سته} وفي
 اسودة التاء غير قياسية اذ --- القياس ان يقال في مؤنثه سودة قوله حيث مكانية قوله لم يجر

نه بمنزلة المهرين اى كون المهرين سبباً صريحاً لثبوت الزمان في قوله بان يخرج عن السببية جواب سوال وهو ان لا نسلم عدم الغلبة لان فيه نقل من الابهام الى التعيين ليس الاضطرار لغومه فاجاب بقوله بان يخرج عن قوله اى غلبة الآلة اشارة الى ان اللام بد عن المضاف اليه قوله ومعنى الغلبة الخ دفع وهم وهو ان المراد بالغلبة ان يختص ببعض افراده بقرينة فعله هذا ينبغي ان يسمى المعنى المجازى من قبيل غلبة الاسمية فدفع بما ترى قوله فلذلك فاقبل الفاء تد على عليه ما قبلها لما بعدها واللام كذلك فما الفائدة في ايرادها قلنا اجاب صاحب الغيبة بان الفاء لتفريع العلم بهذين الامرين على العلم بذلك الامر واللام لتفريع العلم على العلوم قوله للذكر جواب سوال وهو انه فاء المطابقة بين اسم الاشارة والشار الىه لان ذلك من اسماء الاشارة يشار به الى المفرد المذكور سابقاً امران اشتراط الاصلية وعدم مضرة الغلبة فاجاب بقوله بان المذكور ثم يرد عليه المذكور امور كثيرة من ابتداء الكتاب الى هنا وهي غير مرادة هنا فدفع بقوله من اشتراط الاصلية وههنا اعتراض وهو ان الانسب ان يجعل قوله فلا تضرة الغلبة لتفريع الاشارة الاصلية لانه ليس امر مستقل بل من تفريعاته ويجعل قوله فلذلك اشارة الى اشتراط الاصلية فقط فخلى هذا الاحتجاج الى التاويل بالمذكور اجيب ان ما قلنا الشارح جواب بعد التسليم اى لا نسلم انه فاء المطابقة لان الاشارة الى اشتراط الاصلية فقط وان سلم الاشارة الى الامرين فهو متاويل المذكور قوله في قولهم لما كان حوت البحر لا يدخل الاعلى الاسم وقوله مرثا جملة من اذ الشارح قوله قولهم وقوله مرثا مقولة القول وهو ليس الاجلة فان قيل من اين علم ان صرفه لا فتفاء الاصلية الوصفية التي هي شرط الوصف لم لا يجوز ان يكون صرفه لا فتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وادبع يقبل التاء قلنا المراد من التاء هو تاء التانيث وتاء اربع ليس تاء التانيث كما عرفت في اسماء الاعداد وان كانت للتانيث بالنظر الدقيق كما ذكر في بحث اسماء الاعداد قوله من الصرف جواب سوال وهو ان لا نسلم ان اسود واخواته ممنوع لانه موجود في كلام العرب وفي الخارج فاجاب بقوله من الصرف فان قيل كيف يتنعم اسود اذ ليس فيه سببان سوى الوصف الاصل لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل التاء حيث يقال للجمعة الانثى اسودة فكيف يصح تفريع الثاني قلنا المراد من التاء التاء القياسته وفي اسودة التاء غير قياسية اذ --- القياس ان يقال في مؤنثه سودة قوله حيث مكانية قوله لم يجر

استعمالها جواب سوال وهو ان الوصف الاصل غير كاف في المنع الا ترى ان الوصف اذا صار علما لشخص
 كحاتم لا يكون سببا للمنع فلجواب ^{بقوله} لم يجز يعني انه لم يزل ههنا بالصفة الكلية لانه علم لنوع قوله واما
 استعمالها جواب سوال وهو انه يعلم مما سبق انه لو استعمل في الوصف في الحال فهو منصرف لان التخصيص
 في الروايات يدل على نفي الحكم فيما عداه فاجاب بما حاصله ان التخصيص في الروايات انما ينفي ما عداه
 اذ لم يكن ما عداه ثابتا بطريق الاولى وههنا ثابت بالطريق الاولى قوله وضعف منه افعى وههنا اعتل
 وهو ان هذه الاسماء منصرفة عند المصنف قطعا فكيف يصح قوله وضعف لان الضعف يدل على جواز
 منه الصرف مع انها لا يجوز منعها عند المصنف ^{عني} معناه وضعف منه الصرف من منه افعى من الصرف
 المنع ... مسند الى الغير لا الى المصنف قوله على زعم متعلق بقوله منه افعى فيكون علة له لاعلة للضعف ما ذكره
 بقوله وضعف وههنا اعتراض وهو ان الزعم عبارة عن الطرف الراجح والوهم عبارة عن الطرف المرجح
 فالدليل غير مثبت للمدعى ^{عني} الزعم ههنا بمعنى ادراك المرجح في تساويان قوله ووجه
 ضعف فان قيل المرجح في ان اعتبار الوصفية في افعى واخواته مع جواز اصلتها يوجب
 ضعف منه صرفها وتقدير العدل في عمر وامثاله مع الجزم بعدم تحقق صيغتها الاصلية والخروج
 عنها لا يوجب ضعف منه الصرف فيها مع اننا ادلى بالضعف قلنا تقدير السبب بعد تحقق
 منه الصرف في استعمال العرب لا يوجب ضعفه قوله فانما يقصد بها جواب سوال
 وهو انه لا يلزم من عدم جزمك عدم كونها اوصافا في الاصل لم لا يجوز ان يكون اوصافا
 لو كن انت لم تعلم به فاجاب بانها لو كانت اوصافا لظهر وصفيتها اما في الحال واما في الاصل
 والحال انه لم يظهرهما اما عدم ظهور الثاني فظهر لا بد لم يثبت الوضع فيه واما الاول فلان المستعمل لم
 يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وان كانت في نفسها
 متصفة بتلك الالفاظ ^{فان} قوله مع ان الاصل جواب السؤال وهو ان اللازم مما سبق ليس الا كون هذه الاسماء مسماة
 في منه الصرف وعدمه ولم يلزم منه كون الصرف اقوى واغلب من منه الصرف حتى يكون المنع ضعيفا
 فاجاب بقوله مع ان الاصل قوله التانيث اللفظي وانما قيد باللفظ للتقابل بالمعنى ثم يرد عليه
 ان التقابل معلوم من التاء فاي حاجة اليه فاجاب بقوله الحاصل يعني ان المراد التانيث ^{الحاصل}
 بالتاء والمعنى ايضا حاصل بالتاء التقديري فلا يعلم التقابل من التاء فاجتمع الى التانيث ^{اللفظي}
 قدر المتعلق اي قوله الحاصل معرفا والكان المشهور تقدير النكرة سر عايرة لجنس المعنى لانه اذا كان
 باللام يكون صفة التانيث ولو كان بدون اللام يكون حالا منه ومعنى الصفة جارية من معنى
 الحال لان ثبوته في زمان ثبوت العامل فقط فخرجوا عن زيارتها فان الركوب مختص بزمان المحي
 فقط بخلاف الصفة فانها لا تختص بوقت العامل فقط فخرجوا عن رجل عالم فان العلم لا يختص بزمان
 المحي فان قيل في هذا يلزم حذف الموصول وهو الالف واللام مع بعض الصلة وهو قوله حال
 وبعض اجزائه باق وهو قوله بالتاء قلنا الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل انما كان موصولة

لا يوجب

لا يوجب

فلا اشكال في دلالة على الجواز حقيقة فان شرطاً واحداً من الثلاث التي هي شرط الوجوب شرط الجواز وهو العلمية لان هذه الثلاثة
 لا تكون سبباً للوجوب بل بان العلمية فان قيل ان توالي لاضافات يخل بالفصاحة فلما اوردته المصنف بقوله وشرط محتم
 تاثيره قلنا لا نسلم انه محتم لانه جاء في افصح الكلام قال الله تعالى مثل داعب قوم نوح وكذاب آل فرعون
 ثم يرد عليه انه لا يفهم من ظاهر عبارة المصنف ان العلمية شرط مع احدها هذه الامور الثلاثة مع انه شرط
 اجيب ان المصنف في قوله تاثيره راجع الى التأثير المعنوي الذي اعتبر فيه العلمية قوله اي شرط وجوب اشارة الى
 تفسير غير المشهور بالشهور وايضاً اشارة الى ان باب تفعل هنا يبعث المجرى فيكون محتم ببعث المحتم فلذا افترى بالوجوب
 لانه مجرد وايضاً ان محتم قد يجي ببعث تجرد وقد يجي ببعث توجب فلزم الايهام وتعين ما هو المراد فسر بالوجوب قوله
 في منع صرف احد الامور الثلاثة اشارة الى ان كلمة اوليست للتوديد بل لما نعت الخلق قوله الزيادة حروف
 الكلمة دفهم وهو ان يتوهم ان المراد بزيادة الحركات على الثلث ضلّي هذا ينبغي ان يتم زيب لعدم زيادة
 الحركات فيها على الثلث فدفع بقوله زيادة حروف الكلمة قوله او تحرك الاوسط وفي ازدياد لفظ حروف
 اشارة الى بيان للوصف ثم المراد من التحريك تحرك في الحال لا في الاصل فالدار مثل هذا قوله من
 حروفها الثلاث قيد به لانه لا حاجة في الزيادة على الثلث الى تحريك الاوسط والا فحركة الذي هو احد الامور
 الثلث اعم منه وكذا العجّة لا يحتاج اليها في الزيادة على الثلث فكلمة اولمنم الخلق ابراهيم اذا سمع به امرارة
 يتحقق فيها امور ثلاثة جميعاً قوله مثل ماء وجور وفيه بحث وهو ان شرط تاثير العجّة العلمية مع تحريك الا
 او مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحداً من هذين الامرين فكيف تؤثر العجّة فيه اجيب ان هذين
 الامرين شرطاً للعجّة اذا كان سبباً موثقاً في منع الصرف وهنالم يعتبر سبباً بل اعتبر لترجيح التانيث
 لتعارض الخفة قوله عن الخفة التي لان الكلمة اذا كانت ثلاثياً ساكن الوسط عربياً تكون في غاية الخفة قوله
 ثقل السبين فيه بحث وهو انه يفهم من هذا الكلام ان اسباب منع الصرف لا تخلو عن الثقل وهذا غير ظاهر في العلم والو
 والعلم اجيب ان الثقل اعم من ان يكون على اللسان او على القلب كما في الفعل او نقول ان البعض محمول على
 البعض كما هو طريق عندهم او نقول الاغلب في الوصف ان يكون الزائد على الثلث لانه اما اسم الفاعل والمفعول
 او الصفة المشبهة او اسم التفضيل والكل نازد على الثلث واما العدل فيعتبر بعد وجود الكلمة غير منصرف
 في كلام العرب فان قيل ان منع الجر والتنوين لاجل ان الاسم الغير المنصرف مشابه بالفعل في
 الفريعتين فوجود ثقل سبين لا مدخل له في منع الصرف قلنا لا نسلم انه لا مدخل له في المنع لان
 للمساومة بالفعل من وجهين احدهما من حيث الفريعتين والاخر من حيث الثقل لانه كما ان الفعل ثقل
 لدلالة على الحدث والزمان والنسبة كذلك الاسم اذا اشتمل على السبين الذين فيها الثقل شابه الفعل
 قوله ويجوز عدم صفة اشارة الى ان المراد بالجواز هو الامكان الخاص قوله نظراً الى وجود السبين
 وفيه بحث وهو انه قد عرفت ان المعتبر ليس مطلق السبين بل السبين المستجمعان للشرائط
 على ما ذكره الشارح ومن الشرائط عدم وجدان العارض فيه اجيب ان استثناء الشرائط للوجوب لا يجوز
 قوله علم لطبعة اشارة الى وجه تانيث قوله لبلدين اشارة الى وجه تانيثها قوله متمر صر فيها

جواب اسئلة ثلثة احدها عدم صحة حمل الخبر على لبته لانه متعدد والثاني انه فات المطا
 بين الراجع والمرجع لان زيب مؤنث والضمير في متمم ذكر والثالث انه لا يصح الحكم بالامتناع على
 كل واحد منها لانها موجودة غير معدومة فاجاب بقوله صرفها يعني ان فاعل متمم محذوف و
 هو الصرف وهذا اعتراض ^{فان لم يصرح بالاعتراض} وهوانه على هذا يلزم حذف الفاعل وهو غير جائز من غير مسد
 اجيب انا لا نسلم انه من غير مسد المسد لان الصرف في الاصل مضاف الى الضمير حذف والمضاف
 واقيم المضاف اليه مقامه وجعل مستترا في متمم ^{اي حذف المضاف} ونقول عن اصل الاعتراض ليس مراد الشر من
 قوله صرفها ان الفاعل هنا محذوف بل مراده ان الضمير في متمم راجع الى صرف مقدر مضاف الى
 زيب يعني صرف زيب واخواتها متمم والقرينة على المقدر قول المصم يجوز صرفه وانما لم يقل
 مستتم من الصرف كل واحد منها كما قال وامتنع من الصرف اسود لموافقة قول المصم فمتمم يجوز
 قوله فان سمي به الفاء للعطف حذف العطف عليه اي هذا المسمى به مذكوران سمي به مذكر
 الخ اعلم ان بابي يقتضي المفعولين فقوله به مفعوله الثاني وقوله مذكر مفعوله الاول لان المفعول
 الاول بمنزلة المبتدأ والجار والمجرور لا يصح المبتدأ قوله فشرط اي شرط التانيث مطلقا لا بشرط تانيث
 المعنوي لانه قد لا بالعلمية للمذكور والتانيث المطلق وان زال اليقن لكن يعود باعتبار الحرف الرابع
 بخلاف المعنوي فنرجع ضمير شرطه مغاير لرجع ضمير سمي به ثم اعلم ان ههنا شروط تركها المصم احل
 ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا يجب الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكور فاسمي به مذكر
 صرف كدباب اسم امرأة فانه قبل التسمية كان مذكرا بمعنى السحاب فافاسمي به رجل صرف وكذا نحن
 فانه في الاصل لمذكر وهو الشخص اي شخص حائض لان الاصل في الصفات ان يكون المجرم من التاء
 منها صيغة المذكور تانيها ان لا يكون تانيته محتاجا الى تاويل فيلزم كرجال فان تانيته بتاويل الجماعة
 وهو غير لازم لجواز تاويله وتاثيرها ان لا يغلب استعماله بمعنى الجنس في المذكر كالقوم فانه غلب
 استعماله في الرجال اجاب في زبدة الحواشي ان اختصاص المصم بشرط الزيادة من بين الشروط
 الثلاثة المذكورة اعني الزيادة والحرك والجملة لان الاختصاص بالنسبة الى سائر الشروط لكن هذا
 الجواب لا يصلح جوابا عن الترك كما لا يخفى لكن يصلح جوابا عن شبهة المحصر بان قال ان حصر المصم
 لا يصح بشرط الزيادة لان ههنا شروط اخرى اجيب عن اصل الاعتراض ان قوله فان سمي به
 مذكور بيان لحكم التانيث بعد تسمية المذكر وهو يقتضي بقاء التانيث وفي الاقسام الثلاثة لم يبق
 التانيث ونقول المراد منه ما كان التاء فيه مقدرة صرح به الرضي وهو بهذا المعنى اذا سمي
 به مذكرا لا يحتاج الى شرط اخر غير ما ذكره المصم فان نحو رجال تانيته بالتاويل لا بالتاء قوله لان
 المجرم الرابع اي الرابع في الرابعي وكذا الخامس في الخامس وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة
 سادس التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة واما شبهة ان كانت بمعنى الجماعة فحذف
 اللام واصلا ثابتة وان كانت بمعنى وسط الحوض فحذفه العين واصلا ثبوتية واما شاة فاصلا

فان لم يصرح بالاعتراض
 فانه مستترا في متمم

شهادة بالهاء ثم حذف الهاء على خلاف القياس قوله باعتبار معناه الجنس دفع وهم وهوانة مؤنث
 سماعي مطلقا سواء كان جنسا او جعل شخصا فدفع بقوله باعتبار معناه الجنس اعني الرجل الى الكعبين
 ان المقدم معينين جنس اعني الرجل الى الكعبين اعني اذا جعل العدم علما للشخص قوله منصروف
 لهواة التانيث بالكلية اما لفظا لكوننا خاليا عن علامة التانيث واما حكما فلكون حرف الرابع الذي هو
 حكم التانيث واما معنا فكونه اسما للمذكر فان قيل ينبغي ان يكون غير منصروف لوجود التانيث كما
 ان حركة الـ وسطى في حكم حرف الرابع الذي هو في حكم تالفا نبت قلنا تحرك الوسط لم يعتبر هنا
 لان اعتبارنا ثب التانيث بعيد بخلاف السابق لان المقصود منه مقابلة الخفة وهو يحصل به قوله
 غير ان يقوم جواب سؤال وهو ان التانيث زال في عتق ايض فلم لم ينصرف فاجاب بقوله من
 غير ان يقوم الى قوله اذا سمي به رجلا تزول معناه الجنس فتزول التانيث المعنوية يرد عليه انه اذا سمي
 مؤنثا ايض تزول معناه الجنس لحصول معناه الشخص في فيه فاذا زال المعنى تزول التانيث المعنوية ايضا
 فلا بد ان يشترط الزيادة ايضا على هذا التقدير احيب ان اذا جعل علما للمؤنث فزال التانيث المعنوية
 باعتبار معناه الجنس لكن تحقق فيه التانيث المعنوية باعتبار عليية للمؤنث قوله متمم صرفها واما
 لم يقل من الصرف كما قال وامتنع من الصرف اسوة لمناسبة قوله فمند يجوز صرفه قوله كما يقتضيه
 قاعدة التصغير واما ظاهر التالفي المصغر فلا يلزم اجتماع فروعيتين لان المصغر فرع المكبر وكذا التقدير الثاني
 فروع ظهور التاء قوله اي التعريف او انه يتقد يضاف اي تعريف المعرفة او المراد المعرفة من حيث
 انه معرفة ولا يخفى اولوية ما ذكره الشارح رح لمرافقة سائر الاسباب في عدم تقدير المضاف ثم علم
 انه ذكر المعرفة واراد منها التعريف اما بالحقيقة بان يكون المعرفة مشتركة بين المصدر المسمى وبين
 اسم حامل موضوع لما فيه تعريف واما بالجار من قبيل ذكر المحل واردة الحال وهو الاظهر واما لم يقل
 التعريف حتى يكون صريحا في المقصود لانه عري في اجمال العلل التسم المذكورة في البيتين بالمعرفة لضرورة
 التعرف لم يتغير في التفصيل ليرافق التفصيل الاجمال ويمكن جعل هذا نكتة في اختيار المعرفة على
 العلمية ايض قوله هو وصف التعريف اضافة الوصف الى التعريف بيانية كاضافة الناة الى المعرفة
 بيانية قوله اي كون هذا النوع جواب سؤال وهو ان الياء في قوله لا يتنقد معنى المصدرية بل
 كوننا علما وان المصدرية في قوله ان يكون ايض لا يتنقد معنى المصدرية فيكون معناه شرطها كونها علما
 فيلزم تكرار الكون وهو شنيع عندهم وايض لا يصح حمل علما على الضمير الذي هو اسم الكون
 لانه راجع الى المعرفة باعتبار التعريف وهو وصف فيلزم حمل لداة على الوصف فاجاب
 الشارح رح بوجهين الاول ان العلمية مؤولة بهذا النوع فلا تكرار في الكون ويصح حمل هذا النوع
 على التعريف والوجه الثاني لان سلم الياء مصدرية بل للنسبة وهما بحث بوجهين الاول انه
 لا يصح حمل هذا النوع على التعريف لانه يلزم حمل الاخص على الاعم وهذا لا يجوز بل يصح حمل المساك على
 المساك واما حمل الاعم على الاخص والثاني انه لم لم يقل المعرفة شرطها علمية لتلا ميحتاج الى التاويل احيب

يعني ذكر المعرفة والاداء التعريف من قبيل افعال الاداء الى الابدان

عنه وهو المعنى الذي عليه القادر على ان يتركها

بأن المعرفة

كونها

ليس المراد من التعريف مطلق التعريف بل المراد به التعريف الذي هو سبب منع الصرف فيكون مساويا
وعن الثاني المراد من المعرفة التعريف ولا يصح حمل العلم على التعريف لان معناه شرطها كونها علما فجلد
ما اذا ذكر ان تكون لانه على هذا لول العلمية بدل النوع فيصير الحمل اى حمله هذا النوع على التعريف فان
قيل يجوز ان يراد من العلمية علمية ما فيه التعريف كما يراد من قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية علمية
ما فيه التانيث قلنا هناك لام عوض من المضاف اليه وليس ههنا لام حتى يعوض فان قيل لم يأت
باللام ههنا حتى يكون عوضا وتكون العبارة اخصر قلنا انما لم يأت للزوم التكرار لان السابق في
التانيث لفظ العلمية باللام فلو كان ههنا ايضا باللام يلزم التكرار لفظا وهو شنيع ايضا لانه يفوت
في العبارة الذي هو طريق البلغاء فان قيل اذا كان بغير اللام فعلى هذا يلزم التكرار مع العلمية
التي ذكرت في العجبة بغير اللام حيث قال العجبة شرطها ان تكون علمية قلنا لا يلزم التكرار
لزيادة قوله في العجبة اى التغير حاصل بزيادة لفظ العجبة وان لم يحصل باللام بخلاف السابق كما قال
مولانا عبد العفو **اللام** قوله بان تكون حاصلة الإشارة الى ان المناسبة بين المنسوب والمنسول اليه
الجزئية والكلية والظاهر ان يقال بان تكون حاصلة فيه من جهة حصول الصفة في الموصوف ليعرف الفرق
بين التوجيهين اذ على تقدير المصدرية حصول الكل في الجزئي ولهذا قال هذا النوع وعلى تقدير النسبة
حصول الصفة في الموصوف لا يقال العلم عبارة من ذات موضوعه بالعلمية فحصول العلمية في حصول
الجزء في الكل لا حصول الصفة في الموصوف لانا نقول العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق
عليه العلم ولا شك في كونها صفة له **اجيب** عنه ليس مراد الشارح من قوله حاصلة في ضمنه انه حصول
في الجزئي بل مراده ان العلم قسم من اقسام التعريف قوله فلم يبق الا تعريف العلم هنا بحث وهو انه
بقي ههنا تعريف المادى فالمناسب التعرض اليه بانه لا يصلح لسببية منع الصرف لان بعض انواعه من
البيانات وبعضها مضاف او مشبه به **اجيب** عنه هو داخل في تعريف اللام لان قولنا يا رجل في قوة قولنا
يا ايها الرجل قوله وانما جعل المعرفة جواب سؤال وهو انه لم يجعل العلمية سببا ابتداء مع ان فيه قسما
كما فعله صاحب الكشاف فاجاب بقوله وانما جعله حاصلا ان سببية الاسباب للفرعية وفرعية
التعريف للتكثير اظهر من فرعية العلمية للتكثير لانهم قالوا العلمية غير نكرة لانها من المعرفة وهو
نكرة فكذا العلمية غير نكرة فتقابل التكثير بالذات للتعريف **اعلم** ان العلمية شرط تحقق المعرفة
لالتاثير لانه لا يتحقق **الكل** الا في الجزئي بخلاف ما سواها لان العلمية شرط لتاثيره فقط فلا بد ان
في كل موضع اذا كانت العلمية شرطاً فهي ايضا قائم مقام سبب اخر في المعرفة ليس كذلك ههنا
بحث وهو ان في كلام المصنف تدافع لانه ذكره في اخره وما فيه علمية مؤثرة الخ حيث جعل
العلمية مؤثراً اى سبباً وههنا جعل شرطاً **اجيب** عنه لعل ما ذكر في الاخر على اصطلاح الغير او نحو ذلك
ذكر العلمية واداد منه التعريف العلم من قبيل ذكر الملزوم وادادة اللزوم قوله وهي كون النظم
سوال وهو ان عد العجبة من اسباب منع الصرف لا يصح لانها اوصاف والعجبة من الذات لانها كلمات

ما اذا ذكر ان تكون لانه على هذا لول العلمية بدل النوع فيصير الحمل اى حمله هذا النوع على التعريف فان قيل يجوز ان يراد من العلمية علمية ما فيه التعريف كما يراد من قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية علمية ما فيه التانيث قلنا هناك لام عوض من المضاف اليه وليس ههنا لام حتى يعوض فان قيل لم يأت باللام ههنا حتى يكون عوضا وتكون العبارة اخصر قلنا انما لم يأت للزوم التكرار لان السابق في التانيث لفظ العلمية باللام فلو كان ههنا ايضا باللام يلزم التكرار لفظا وهو شنيع ايضا لانه يفوت في العبارة الذي هو طريق البلغاء فان قيل اذا كان بغير اللام فعلى هذا يلزم التكرار مع العلمية التي ذكرت في العجبة بغير اللام حيث قال العجبة شرطها ان تكون علمية قلنا لا يلزم التكرار لزيادة قوله في العجبة اى التغير حاصل بزيادة لفظ العجبة وان لم يحصل باللام بخلاف السابق كما قال مولانا عبد العفو **اللام** قوله بان تكون حاصلة الإشارة الى ان المناسبة بين المنسوب والمنسول اليه الجزئية والكلية والظاهر ان يقال بان تكون حاصلة فيه من جهة حصول الصفة في الموصوف ليعرف الفرق بين التوجيهين اذ على تقدير المصدرية حصول الكل في الجزئي ولهذا قال هذا النوع وعلى تقدير النسبة حصول الصفة في الموصوف لا يقال العلم عبارة من ذات موضوعه بالعلمية فحصول العلمية في حصول الجزء في الكل لا حصول الصفة في الموصوف لانا نقول العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق عليه العلم ولا شك في كونها صفة له **اجيب** عنه ليس مراد الشارح من قوله حاصلة في ضمنه انه حصول في الجزئي بل مراده ان العلم قسم من اقسام التعريف قوله فلم يبق الا تعريف العلم هنا بحث وهو انه بقي ههنا تعريف المادى فالمناسب التعرض اليه بانه لا يصلح لسببية منع الصرف لان بعض انواعه من البيانات وبعضها مضاف او مشبه به **اجيب** عنه هو داخل في تعريف اللام لان قولنا يا رجل في قوة قولنا يا ايها الرجل قوله وانما جعل المعرفة جواب سؤال وهو انه لم يجعل العلمية سبباً ابتداء مع ان فيه قسماً كما فعله صاحب الكشاف فاجاب بقوله وانما جعله حاصلاً ان سببية الاسباب للفرعية وفرعية التعريف للتكثير اظهر من فرعية العلمية للتكثير لانهم قالوا العلمية غير نكرة لانها من المعرفة وهو نكرة فكذا العلمية غير نكرة فتقابل التكثير بالذات للتعريف **اعلم** ان العلمية شرط تحقق المعرفة لالتاثير لانه لا يتحقق **الكل** الا في الجزئي بخلاف ما سواها لان العلمية شرط لتاثيره فقط فلا بد ان في كل موضع اذا كانت العلمية شرطاً فهي ايضا قائم مقام سبب اخر في المعرفة ليس كذلك ههنا **بحث** وهو ان في كلام المصنف تدافع لانه ذكره في اخره وما فيه علمية مؤثرة الخ حيث جعل العلمية مؤثراً اى سبباً وههنا جعل شرطاً **اجيب** عنه لعل ما ذكر في الاخر على اصطلاح الغير او نحو ذلك ذكر العلمية واداد منه التعريف العلم من قبيل ذكر الملزوم وادادة اللزوم قوله وهي كون النظم سوال وهو ان عد العجبة من اسباب منع الصرف لا يصح لانها اوصاف والعجبة من الذات لانها كلمات

محسوبان من العربي قلنا في التعريف فصور تقديرهما وضعه غير العرب فقط فخر لا يرد لانهما
 وضعه العرب ايضا فصارا مشتركين قوله ولتاثيرها جواب سوال وهو اننا لانعلم ان العلمية شرط
 العجبة لان اللجام عجمة وليس نعلم فاجاب بقوله ولتاثيرها الم يعني انها شرط لتاثيرها لا لوجودها قوله
 شرطان اشارة الى امرين احدهما جواب سوال وهو ان الشرط منحصرة في اثنين فلم ياتي باوالة الشرط
 وما قالوا ان التخصيص في الروايات يفيد المحصر فوالاكثرية لا كلية فدفع بقوله شرطان يعني ان العطف
 مقدم وهو مفيد المحصر والثاني طوية لقوله الاول والثاني وانما يحتاج اليها لئلا يتوهم ان قوله او
 الزيادة على الثلاثة عطف على قوله علمية فيكون التوريدين العلمية والزيادة وهو غير مراد قوله اي
 منسوبة جواب سوال وهو انه يلزم تكرار اللفظ كما في جواب بقولنا ان الماء للنسبة لا للمصدر
 انما يتعرض الى الجواب الاول وهو التاويل بهذا النوع لانه غير مستقيم لان العلمية نوع المعرفة
 وليس نوع العجبة بل اعم منها لان العلمية يوجد في العرب ايضا قوله في العجبة متعلق بالعلمية
 قوله في اللغة جواب سوال وهو انه لا يصح ظرفية العجبة للعلمية لان الظرف على قسمين حقيقة
 وهو الزمان والمكان واعتباري وهو ظرفية الصفات مخزني في العلم والكرم والعجبة ليست بواقع
 منها فاجاب بقوله في اللغة ولا شك ان اللفظ من الصفات قوله بان تكون متحققة اشارة الى
 لمناسبة بين المنسوب المنسوب اليه قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو انك قلت شرطان
 تكون علما في العجبة فهذا منقوض بقا لوان لانه غير منصروف مع انه ليس علما في العجم بل اسم جنس مع
 جيد فدفع بقوله حقيقة اه قوله احد ووات اي احد تليزات قرأ سبعة كنا فع اسم قاري وعيسى
 اسم تلميذه فقالون اسم عيسى قوله فضعف فيه وتاينث الضمير في قوله فيها وتذكيره في قوله فيه
 مع اتحاد المرجع بملاحظة الكلمة واللفظ قوله مثل تصرفاتهم في كلامهم كادخال اللام والاضافة ثم اذالم
 يتصرف فيه بما لم يتصرف فيه بالتون والكسر قوله فعلى هذا اي على اشتراط العلمية لما ذكر الم
 تقريع الشرط الثاني ولم يذكر تقريع الشرط الاول فقد ذكر الشارح رحمه تقريعه فقال فعلى هذا قوله
 بمثل اللجام لا يثبت معرفه لانه تغريفه لان اللجام في الاصل لكلام ثم الكاف ابدال بالجيم كركان اللجام
 قوله في العجبة لا حقيقة كما هو الظاهر لاحكاما لان العرب لم يجعله علما وعلى تقدير علم الجنس وحيد
 منهم فيه قوله على ثلاثة احرف دفع وهم وهوان المراد بالزيادة الزيادة على ثلثة حركات فاعلى
 هذا يبين ان يكون شتر منصرفا لعدم زيادة حركاته على ثلث فدفع بقوله على ثلثة احرف قوله
 لئلا يعارض الخفة فان قيل لا نسلم بان اللغة متحقق وانما يتحقق لو لم يكن عجميا لان لسان كل قوم
 ثقيل على غيرهم كما ذكرتم في ما وجور قلنا لا شك في حصول خفة ما في ثلاث ساكن الوسط مطلقا
 لكن اذا كان عجميا يعتبر ثقل عجمة مفاد لخفته اذا كان العجبة فيه لا مر الخروا ما اذا كانت العجمة فيه سببا
 فلا يعتبر لانها سبب ضعف لا يصلح لامرين معا قوله احد السببين انما قال احد السببين لان معار
 الفتي الواحد مع امرين غير قوله هذا تغريف بالنظر لما كان السابق شرطين فوفهم الابهام وتعين ما هو

المراد قال هذا لتفريع الخ ثم رد عليه ان الشرط الثاني غير موجود في نوح فكيف يكون متفردا على الشرط الثاني فاجاب بقوله فانصرف اه قوله وهذا اختيار المصنف وذهب الزمخشري الى ان نوح كمنه قوله لانه امر معنوي اي لعلامة له في اللفظ والافاسباب منع الصرف كلها امور معنوية قوله واما التانيث المعنوي الخ اشارة الى فرق قياس زمخشري او جواب سوال وهو ان التانيث المعنوي ايض لم يكن له علامة في اللفظ فاما وجه الفرق بين نوح وهندان في هذين يجوز منع الصرف دون نوح قوله في بعض التصرفات كالتصغير قوله لتقوية سيبين اسم واحد السبين فلا يرد ان تقوية العجمة للتانيث فقط لا للعلمية قوله وهو اسم حصن الخ وانما لم يفسر سيدة لان غير منعه باعتبار العلمية والعجمة لا بالتانيث كما ذهب اليه البعض ففسره ببدة قوله صرفها جواب سوالين احدهما ان الحكم بامتناعها غير صحيح لانها موجودة ان والثاني انه قات المطابقة لا المرجع شيان والراجع مفرد فدفع بقوله صرفها قوله لوجود الشرط الثاني واما نوح فهو بناء على انتفاء الشرط الثاني اعلم ان الشرط الاول صار كانه داخل في الشرط الثاني لا يبقى بدونه العجمة لان العجمة لا يتصرفون في الاعلام بخلاف ما اذا لم يكن علما لانهم يتصرفون فيه بل يصير كانه عربي بخلاف الشرط الثاني اذ بدونه يقع العجمة ولكن لا يكون سببا ووجود الشرط لا يكون مراد في نفسه بل هو الشرط فوجود الشرط الثاني كناية عن وجوده مع الشرط فالمنع في الحقيقة متفرد على الشرطين فلا يرد ان منع الصرف فيها كما هو بناء على وجود الشرط الثاني كك بناء على وجود الشرط الاول قوله وانما خص التفريع بجواب سوال وهو ان المصنف يتفرعين احدهما فخص بالشرط الثاني وهو نوح والثاني مشترك وهو شتر وابراهيم ولم يأت بتفريع فخص بالشرط الاول وان يقال الجام منصروف حاصل الجواب ان عرضه التيه على ما هو الحق عند المصنف يعني ان فيه خلافا بخلاف الجام لانه لا خلاف فيه قوله من انصرف نوح الاول ان يقال عدم انصرف نوح شتر ايض فان في عدم انصرفه ايض خلاف والتخار عن المصنف انه غير منصروف اجيب عنه ان الخلاف في نوح مع الزمخشري وهو معتد عند المصنف لان كتابه ماخذ كتابه بخلاف شتر لان الخلاف فيه مع غيره وهو غير معتد به فلذا لم يلتفت اليه قوله واعلم ان اسماء الانبياء الخ اشارة الى قاعدة مشهورة مذكورة في الكرتيب الخ ولكنها منقوضة بثبوت وعزها فانها منصرفان كما يدل عليه المنصوص اجيب عنهما ان المراد من هذه الستة اوزانها ولا شك ان عزها بوزن شعيب وشيث بوزن قوله قرنه معه حيث قال محمد وصالح وشعيب نوح وهود ووط ففرت هود ابنو لا لشعيب فلو كان هود عربيا لقدمه على نوح وجعله مقارنا لشعيب اجيب انما قال الشارح رح ان هود عربي اي في رواية غير مشهورة قوله ومن كان قبل ذلك فان قيل ان اسماعيل ايض عربي فكيف يهر هذا القول قلنا ان قوله ذلك اشارة الى اسماعيل لا الى ولد له فقط وايضا ان في اسماعيل اختلاف فعند البعض عربي وعند البعض لا والسوفى ذلك ان اسماعيل

اتيت له حور من الجنة تزوج معها في الدنيا والحال ان لسان اهل الجنة عربي فاولادها ايضا تعلمون
العربية واما اسمعيل فقد قيل انه ايضا تعلم منها العربي فكان عربيا وقد قيل لا فليكن عربيا قوله
فيما يذكر من احوالهم في التواريخ قوله الجمع اي جمية الجمع لان اسباب منع الصرف من الاوصاف
قوله وهو سبب قائم وهذا القول وان كان مذكورا سابقا بقوله وما يقوم مقامها الجمع لكن
فان تدفع وهم وهوان يتوهم المراد بالجمع ههنا غير ما هو مذكور سابقا فلهذا مخالفة بين التفسير
والاجمال فدفع بما حاصله ان هذا الجمع بعينه ما هو المذكور سابقا قوله اي شرط قيامه ^{عليه} يرد
انه يلزم الاضمار قبل الذكر لان القيام غير مذكور فكيف يرجع القهيري في شرطه اليه اجيب عنه
يجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي الجمع الذي يقوم مقام السبيين وههنا بحث وهو انه
ينبغي ان يقال شرط تأثيره في منع الصرف ليوافق الاغوات ولان مذكوره لوهم ليس بشرط في
اصل التأثير في قيامه مقام السبيين فتوهم انه يؤثر بدون هذا الشرط اجيب عنه انما خالف
المص عما سبق لانه لو قال شرط تأثيره لوهم انه شرط التأثير ناقص وهو تأثير احد السبيين
كما فيما سبق فلذا قال قيامه مقام السبيين ليعلم انه شرط التأثير كاملا **ولقول** في ارجاء الضمير
الى القيام دون التأثير اشارة الى المطابقة مع قوله وما يقوم مقامها الجمع **الخ** قوله صيغة منتهى
الجموع مصدر ميمي على صيغة اسم المفعول من المزيد قوله اولها مفتوحا فان قيل كما
ان اولها ما يكون مفتوحا كذلك تانيه يكون مفتوحا فلم يتغيرض اليه قلنا ان فتح الثاني يعلم
من قوله وثالثهما الف لان الالف يقتضي فتح ما قبلها فان قيل احد الجمع غير مالم يدخل فيه كما
صحارس لان فيما بعد الالف ايضا حرفين مع انه لا يسمى بصيغة منتهى الجموع اجيب
عن كالات بان المراد من الجمع صيغة جمع التكسير وكالات جمع سالم وعن الصحاري انه لا بأس
بدخوله لانه لا يلزم بدخوله الا منع الصرف وهو غير منصرف لالف
الثانيث وايضا المراد ان يكون بعد الالف حرفان اولهما مكسور وليس في مادة النقص الكسر قوله
او ثلثة اوسطها ساكن فالنقل فعلى هذا الضمير قوله بغيرها لان كل ما كان الهاء فيه نحو حرفان
بعلامة ثلثة احرف اوسطها متحرك فخرج بقيد صيغة منتهى الجموع قلنا هذا الصريح بما علم ضمنا مع
ان المبتدئ لا يهتدى اليه بمجرد تعريف صيغة منتهى الجموع قوله وهي الصيغة التي لا تجمع الخ ^ب التبر
الاول للفظ الجمع والثاني لمعناه فلا يراد به يلزم كون الشئ الواحد محددا واحدين وذابا ^ل لثمة
يرد عليه انه ينقض التعريف بخورجال لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى مع انه لا يطلق عليه صيغة
منتهى الجموع اجيب عنه المراد وجه التسمية ولا يشترط الاطراف فيها **ولقول** ان لم يجمع رجالا ^ل انحصار
مرة اخرى لكن جمع مرة اخرى ما كان على وزنه كخارجي جمع على جمع وكتاب على كتب قوله لانها جمعت
الخ وهو تعليل للعلية الاستفادة من قوله ولهذا التبريد عليه انا الاسلام ان هذه الصيغة جمعت
موتين بل جمعت مرة واحدة كما ترى **اجاب صاحب الغفور** معناه انها صيغة جمع جمع ولا شك

لا شك

يجوز دفع ذلك الحورم على اي ما اردت بذلك لان آه ام

انما كذلك ^{أي من غير} فإن قيل ان الجمعية مرتين لا يخلو ما من المفرد ومن الجمع فان كان الأول فهو غير مسلم لان الجمع من الجمع لا من المفرد وان كان من الثاني فهو ايضا غير مسلم لان الجمع من المفرد قلنا ان جميعتهما مرتين من المفرد لكن لا بداته بل بواسطة الجمع قوله فاما جمع السلامة اشارة الى الآخرين احدهما بيان فائدة قوله لا تجمع التفسير الى الثاني جواب سوال وهو انه لا يجر سمية هذه الصيغة بمنتهى الجوع لانه يقتضي انتهاء الجمعية فيها وليس فيها انتهاء الجمعية لانها تجمع جمع السلامة كما يجمع ايا من على يامين وصواب على صوابات فأجاب كما حاصله ان جمع السلامة لا يمنع فيها لانه لا يغير الصيغة فتكون مصونة بما لها فلا يقع الفتور في جمعية بخلاف جمع الكسرة لانه مغير للصيغة قوله كما يجمع ايا من الأولى ان يقال كما جمع بصيغة المافى لكن في العرف يعبر عما كان عادى الوقوع بصيغة المضارع قوله جمع ايم جمع يمين قوله عن قول التغير فان قيل ان الصيانة عن التغير لا يستدعي ذلك فانما يحصل بالعلمية ايضا فلم يشترط ذلك كافي الاخرات لهذا الغرض قلنا المراد صيانتها مع حفظ معنى الجمعية ليظهر قيامه مقام السبين قوله بغيرها والباء للملازمة لعدم استقامة معنى الاخرى للباء ههنا والغير بمعنى التغير اذ ليس المقصود التلبس بغيرها والباء للملازمة لانه رائد على غرضهم والمعنى بغيرها بل الالباء اذ ليس المقصود التلبس بعدم الهاء لانه ايضا رائد على غرضهم لان المقصود نفي الهاء كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بما لانه كنت بما يغاير المال قوله منقبة جواب سوال وهو ان هذه القاعدة لا تكون جامعة ولا مانعة اعماد الجمعية فلا يخرجه منة فواردة لانها بالهاء مع انها غير منصرفة واما عدم الملعية فلا يخرجه فواردة لانها بغيرها مع انها منصرفة فأجاب بقوله منقبة الخ فالجواب الاول الطريق الحقيقة والثاني بطريق المجاز قوله جمع فارحة وانما كان جمع فارحة لا فاره لان اسم فاعل مذكر لا يجمع على فواعل في الصراح فاره مرزيرك قوله على نية المفردة فان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها قلنا انها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغير الوزن كما في وزن الفعل ولهذا شرط فيها ايضا كونه غير قابلا للتاء قوله بمعية الكراهة اشارة الى انها من المفردة قوله ولا حاجة الى اخرج نحو مداني جواب سوال وهو انه ينبغي ان يقال بغيرها والباء نسبة ليجوز نحو مداني اسم بل فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجوع فاجاب بقوله ولا حاجة الى اخرج نحو مداني الخ اي كل اسم هو جمع ثم صار علميا ثم انضما بيا نسبة لان ياء النسبة انما دخلت على الجمع اذا صار علما لا يقال ان مداني صيغة منتهى الجوع لان ما بعد الفة ثلثة احرف وههنا اربعة احرف لان ياء النسبة مشددة ولا جمع لانه جعل علما فلا يكون محل الوهم اصلا فلم تعرض الشارح اليه لانا نقول المراد مداني في مداني وهو بوزن صيغة منتهى الجوع لا يقال هو في الاصل جمع وان صار علما بالبدلة والجمع الاصل ايضا معتبر كما قال الشارح جواب حضا جروا ايضا قوله لا في الحال ولا في المال وايضا اذا كان مداني في مداني مفردا

عنه فانه مغفول لان معناه بالقدسية بغير غرضه كمن شذبه شراد هذا معنى اللفظ الخرجا بيا سة ببلدة معينة

يبني ان يكون مدائن بدون الياء ايض مفرد الاله عين هذا مع انه كما قال الشاعر وانما الجمع
مدائن لانا نقول ان مدائن جمع فاذا صار علما لم يزل عنه اعتبار الجمعية لان الجمع الاصل معتد
فاذا اقل بذلك العلم بانه نسبة ضعف معنى الجمعية بوجوه فلم يعتبر جمعية وايضا ان الجمعية الاصل
لما لم يعتبر فكانه ليس في الاصل جمع فاصح قوله ولان في الهاء قوله ولان في الهاء وهو عبارة عن
مخرج الشيء فتنال الاصل يعني لاني الحال ولا في الاصل قوله هو لفظ اخر الاول ان يقال هو لفظ
آخر لا يجوز اخراجه لانه جمع شئ الجموع وغير منصرف اذ مجرد كونه لفظ اخر لا يوجب عدم
التعرض له اجيب ان اخر معنى غير اي غير منصرف قوله بخلاف فوازنة قال في المذهب
الفرزين اسم حصات من حصات نرد وشطرنج واسمه بالفارسية وزير القليل ان فوازنة تليق
على اوزاننا لان فيها حرف الوسط ساكن وهما متحرك قلنا المراد فوازنة في فوازنة قاز قيل
ان فوازنة بدون التاء مثل مدائن في الجمعية ومع التاء والياء ليسا بجمع فكيف حصل هذا
بالاخراج دون الاخر قلنا انه مستعمل في الجمع مع التاء دون مدائن قوله نعم فمما سبق جواب
هوان كلمة اما في قوله واما فوازنة لا يخلو اما ان يكون للاستيناف او للتفصيل ولا استقامة الاول
لانه يذكر في صدر الكتاب قال صاحب الجمل اما بعد حمد الله على نواله ولا الثاني لانه يقتضيه سبق
الاجمال لا اجمال ههنا فاجاب بقوله فغلم الخ يعني كلمة ههنا للتفصيل والاجمال موجود سابقا وهو
قوله بغير هاء قوله فاما ما كان بغير هاء جواب سؤال هوان اما التفصيل يقتضي العديل ولا
عديل ههنا فزعم بقوله فاما ما كان اه قوله مثال لما بعد الفتح حرفان بحول سؤال هوان المثال للايضاح
وهو يحصل بالواحد فما الحاجة الى المثالين وما يقال ان المثال بمنزلة الشاهد ولا بد فيه من التعدد فكذلك
في المثال من التعدد غلط لان الشاهد للاشبات والمثال للايضاح لا للاشبات فالشاهد نظير الدليل لان كل واحد
للاشبات لانه نظير المثال فالمثال بمنزلة التحقيق في الدعوى لان كل واحد للايضاح فاجاب بقوله مثال لما
بعد الفتح الخ يعني ان تعدد المثال باعتبار تعدد المثال قوله واما فوازنة وتكبيبه كذا واحرفها طفر
اما شرطية فوازنة مبتدأ فاجزأه من غير خبر المبتدأ والمبتدأ مع الخبر جواب ما هذا باعتبار الظاهر واما
باعتبار الواقع فتقديره هكذا اما ان يكن شئ من الاشياء موجودا في الدنيا فوازنة منصرف ثم حذف
الفعل ثم نقل الفاء من اول الجزء الى الثاني لتلايق بين حرف الشرط وفاء الجزئية قوله واما
جواب سؤال هوان تخفصه من لا نفراد فوازنة غير صحيح لانه كما ينصرف فوازنة ينصرف صياغة
ايضا فاجاب بقوله واما ما قوله فنصرف انما لم يقل منصرفه مع ان الخبر اذا كان مشتقا وجب
مطابقة مع المبتدأ اولان منصرف خبر مبتدأ محذوف تقديره واما نحو فوازنة فنصرف كما
يشعر به قول الشاعر واما لها اول قول المراد من فوازنة مجرد اللفظ يعني ان فوازنة
بتاويل اللفظ هو مذكرفان قيل الكلمة اذا اراد بها مجرد اللفظ يكون علما فيكون فوازنة
ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف لتحقيق العلمية والتأنيث وقد سمع ههنا منونا قلنا

تدبر في شرح
وهو اي للمؤلفات وهي كراهية وطوعية بحسب الكراهة والطاعة
في فوازنة الحرف الوسط وهو الالف ساكن
مختلفة منه يحذف ان الكلام على حذف الحذف ١٢

لأنه علم الجنس ومعاملة علم شخص كما مر قوله بعد التذكير منصرف مع انه غير منصرف لانه
 بعد التذكير عاد اليه الجمعية الاصلية فلم ان الموثر فيه الجمعية دون العلمية قوله والتانيث
 اي تانيث حضاجر قوله لانه علم لجنس الضبع لا لنفس الضبع حاصله ان الجواب بالنعم لا يقال
 انه على هذا يلزم المخالفة من قول الماتن لانه قال علماء للضبع قلنا معناه علم لشيء شامل للضبع فلا
 مخالفة قوله اذ لا يتصور العروض في الجمعية اصلا اي لا بالتوكيد لا بد منه قوله وسراويل المراد منه لفظه
 فيكون علماء السراويل الذي وقع في التركيب ^{فك} يرد انه يلزم تنكير المبتداء قوله تقديره اشارة الى انه ليس المراد
 ان سوال سراويل وارد على جواب حضاجر وارد على قاعدة الجمع قوله قد اختلفوا في صرفه خبر لقوله
 وسراويل والغرض فيه الاتيان على طريق الفصحاء فقوله قد اختلفوا في جواب بطريق الاجمال وقوله
 فهو اذ لم يصرف جواب بطريق التفصيل قوله **والفيل** ان هذا الجواب نايتم بقوله واذا لم يصرف
 فقد قيل ان ذكر قوله وهو الاكثر بلا فائدة لاحاجة اليه قلنا انه ذكره لدفع الوهم وهو انه سراويل
 وان لم يكن جمعا ولا كن ينبغي ان يكون منه صرف نادرا والقواعد لا تنتقض بالنادر فلا حاجة الى الجواب
 عن ذلك الاعتراض فقال المصنف وهو الاكثر في احتاج الى الجواب قوله في موارد الاستعمال ويجوز ان يرد
 بقوله وهو الاكثر ان عدم الضراف سراويل مذهب اكثر بل هذا الحمل اولى من حمل الشارح لان ما
 ادعاه الشارح موقوف على الاطلاع بجميع موارد استعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير منصرف
 اكثر من استعماله منصرفا وذا متعذر بل متعذر لكن هذا الحمل ايضا موقوف على ثبوت اختلاف النحاة
 في صرفه وعدمه وذا غير معلوم لكن لا نسلم انه غير معلوم بل يعلم من قول الشارح بانه قد اختلف في
 صرفه ومنه صرفه **اجيب** ان قوله قد اختلف محمول على الحكاية عن الغير لا انه من الشارح نفسه
 قوله فيرد به الا شك في جواب سوال وهو ان الجواب لا يترتب على الشرط لان قوله فقد قيل انما
 وقع للدفع ولا يكون الدفع اللاحق وورد في الاشارة الى عدم الضراف فاجاب بقوله فيرداه يعني ان
 في جانب الشرط حذف عبارة **لغوي** فيترتب الجواب عليه قوله في التقضي عنه مصدر من باب التفعّل
 اصله تقضي بالضم ثم لسر الصاد لمناسبة الياء قوله انه اسم اعجمي هذا مقولة قيل فلذا التي بالجملة
 قوله اي على ما يوازنه الضمير المستتر جمع الى سراويل والبارز الى كلمة ما ولما كان قوله موازن مشتركا
 بين فم اليم على صيغة الجمع للميزان وبين ضمها على صيغة اسم الفاعل من باب المفاعلة فلزم ان
 وتعين ما هو المراد قال على ما يوازنه اي على صيغة اسم الفاعل قوله من حيث الوزن اي بطلان الوزن
 اي السراويل لما كان موافقا لها في الوزن كانه اخذ معنى الجمعية حكما فلا يرد ان الحمل على
 الموازن لا يعين الا الموافقة في الصيغة وقد مر ان الصيغة ليست من الاسباب بل من الشروط وقوله
 فبناء اشارة الى ان الرد على بعض الشارحين من ان هذا الجواب ليتلزم ان يكون على منه الصرف
 عشرة فان الحمل على الموازن نرائد على النسبة المذكورة فان قيل هذا الجواب لتعيم الجمعية من
 الحقيقي والحكمي فيكون جوابا عن سوال حضاجر ايضا لان وزنه ايضا من اوزان

الجموع العربية فلو قاله للمصر هذا الجواب عنهما لا حاجة الى ذكره ثانياً اجيب ان تميم الجموع من الحالى والادلى
 يكون بطريق الاصل بخلاف التميم من الحقيقة والحكمى فانه خلاف الاصل فلا يعسا اليه عند وجود جواب
 اخر او نقول التميم من الحقيقة والحكمى لاجل الحمل على موازنه وذلك الحمل فى لفظ العجى دون العربى
 لان لفظ العجى بين الالفاظ العربى غريب فينبغى ان يكون الغريب تابعاً للتلطظ قوله ليس بجموع حقيقة
 بل فرضاً فلا يشكل عليه بان اطلاق لفظ الجموع على الواحد لم يحى فى الاجناس فلا يقال لرجل رجلان لانه
 يلزم حمل الجموع على الواحد بل جاء ذلك فى الاعلام كدائن فى مدنية معينة لان فى العلم وضع جديداً
 اذا امتنع اطلاق الجمع على الواحد فى الجموع الحقيقة دون الفرضى قوله وفرضاً انما ضرب به لان التقدير قد
 يحى لبعض القدر الضم ولهمنا اعتراض مشهور وهوانه لا بد ان يحمل عند المنصرف على المنصرف لان اصل
 فى الاسم لا يضرب يعنى لو كان منع صرف سراويل لاجل الحمل المذكور يلزم حمل اصل على الفرض
 وهو غير جائز وتقرير الجواب ان لفظ الجمع غريب بين العرب فينبغى ان يكون الغريب تابعاً لاجادون
 العكس قوله فكانه سعى كل قطعة الخ قيل هذا الكلام يشعر بان سراويله ايضا لفظ مفرد فى معنى
 للقطعة من الثوب كما ان جمعة على سراويل مفروض لكن يعنى من القاموس ان سراويله فى لغة العرب
 بمعنى ياره اذ جمل اجيب بان للرادى ما قاله فى القاموس قطعة الجبة واما فى قطعة السراويل فليس بحقيقة
 بل مفروض قوله واذا صرف فيه ان كلمة اذا تدل على ان صرف سراويل كثير الوجود لانه تدل على
 شرط كائن الوجود كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الآية وليس الامر كذلك فينبغى ان يقال كلمة
 ان فى موضع اذا لا تدل على القلة كقوله تعالى ان كنتم جنبا فاني اذنب اجيب ان كلمة اذا تدل على
 الكثرة اذ لم يكن فى مقابلة التصريح بالكثرة ولهمنا وجد التصريح به حيث قل وهو اكثر ومن قال فى الجواب
 ان كلمة اذا يعنى ان فليس بشئ لانه ذكر فى الجواب ما ذكره المعترض فى الاعتراض وهو قبح قوله
 بالعوض به اشارة الى ان المراد ليس نفى جنس الاشكال لانه يريد اذا كان مفرداً منصرفاً فيكون مصابيح
 التميم على موازنه فيلزم الفتور فى جمعها فم الشارح ويمكن الجواب عن الاشكال بان سراويل لينة
 وندهاته لا يصلح ان يعتد به ويقاس عليه غيره قوله اى كل جموع سؤال وهو ان التشبيه بقا
 ليس الا لئلا يجار لا يجار لان المضاف اليه خارج من الحكم فلا يقال حال جوارف فم بقوله اى كل جمع
 الخ وهذا التعريف صادق على جوار ايضا قوله يائياً كان او داوياً اما قدم اليائى على الواوى لان جمع
 الواوى الى الياء ههنا لان الواوى اذا وقع فى الموضع الرابع او فوقه يجعل ياء قوله كالجوارى مثال اليائى
 والداوى مثال الواوى قوله اى حالة الرفع جواب سؤال هو ان نصب رفاعاً ونصباً لا يجزى ما بنا
 على الياء او الظروف فعلى الاول يلزم الحالى من البتلا وايضا لا يصح الحمل وعلى الثانى ان الظروف لا يكون
 الا زماناً او مكاناً فاجاب بقوله اى حالة اه يعنى انه على الظروف لكن يجذف المضاف واما لم يذهب
 الى الحالى على مذهب ابن مالك وجعل الرفع بمعنى المرفوع لان فيه لجوء على خلاف الاصل وجهين
 عنه اى الى جعل كل واحد منها منفرداً كما ترى ثم ان العامل فى الظروف للماثلة م على الحال كما ذهب اليه مالك من غير وجه الرفع
 منه لانه اذا كانا مكاناً وقاربه فغير السبب لانهما

المفہوم من الکاف فی قوله کقاض فان الظروف لتوسعهم فی الظروف يتقدم على العامل المعنوي قوله ای حکم حکم قاض جواب سوال وهو ان جوارجهم فکيف يكون کالقاض المفرد فاجاب بقوله ای حکم ثم یرد علیه کيف يكون حکم حکم قاض مع انه حکم الاضرار وحکم جوارج مختلف فيه فاجاب بقوله بحسب الصورة ثم یرد علیه کيف يكون متعديان فی الصورة مع ان وزن جوارج فعال ووزن قاض فاع فاجاب بقوله فی حذف الیاء لا يقال ان هذا الحكم وانما فی نفسه صحیحاً لکن لا یناسب یتاء بر المنصرف بل الاولی ان ینبیین انه فی حال الرفع والجو منصرف او غیر منصرف اجیب انما لم یتعرض الیه توفیقاً بین المذهبین قوله واما فی حالة النصب اشارة الى بیان فائدة القيد لا يقال ان جوارج فی حال النصب ایضا کقاض لان الیاء فی قاض مفتوحة فی حالة النصب الا ان يقال ان الیاء فی قاض بالتثنية وفي جوارج بالتثنية فلا يكونان على لسان واحد فی حالة النصب قوله فلا اشکال ای لا خلاف فيه قوله فذهب بعضهم وهو الزجاجة وسبويه فی رواية على ما فی الباب شر قوله تنوين الصرف ای تنوين التثنية قوله لان الاعلال الخ والیضا ان الاعلال سببه محسوس وهو الثقل فيكون اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوي فيكون اضعف فان قيل ان اراد ان الاعلال المطلق مقدم عليه فهو غیر مسلم لان بعض الاعلال مبنية على منع الصرف لا نه انما يتعين الضمة والكسرة فی الآخر بعد دخول العوامل كما فی جوار وان اراد ان بعض الاعلال مقدم فهو مسلم لکن لا ینفک کل قلنا مرادنا ان الاعلال المطلق مقدم لان ما يتعلق بالجواهر كالحركات والسكنات والاعلال والادغام وغير ذلك ثبت من الواضح حال الوضع قبل الاستعمال فبالضرورة يكون مقدماً على ما يعرض للتكلم بعد الوضع فان قيل ان الصرف ایضا من احوال الكلمة بعد تمامها فينبغي ان لا یؤخر عنه الاعلال ایضا قلنا الاسم لا ینحذف من الصرف وعدمه فالاسم اذا لم یکن غیر منصرف قبل الاعلال لا محالة يكون منصرفاً لان الاضرار اصل اول نقول ان ملاحظة الصرف مقدم على الاعلال لان الاصل فی الاسم الصرف فلذا انا آخر عنه الاعلال قوله فاصل جوارج اشارة الى بیان تقدیر الاعلال على منع الصرف قوله ثم اسقطت اشارة الى بیان نفس الاعلال قوله فصا جوارج على وزن سلام وكلام یعنی يكون على وزن المفردات فتفزع علیه قوله فلم یبق قوله فهو بعد الاعلال اه هذا من تقية الدلیل فلا یرد الحاجة الیه بعد قوله الى ان الاسم منصرف قوله كذلك هذه ليس فی اکثر النسخ وما وقع فی البعض فالكاف فيمن اذلة فيكون معناه ذلك ای الصرف أو التأكيد للكاف الاول قوله وذهب بعضهم وثرة الخلاف لا تظهر فی اللفظ بل فی الوجه فقط اذ فی الیهین بان حلف لا یتكلم بكلمة غیر المنصرف فتكلم بجوارج فعند الاولین لا یحذف وعند هذا البعض یحذف قوله انه بعد الاعلال غیر منصرف واما قبل الاعلال فمنصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف عند هذا البعض ای قوله لا یحذف ای هذا الحد ینزله المقدّم حال المقام ان المقدّم یكون ساقطاً عن اللفظ وبقی فی الیهیة المحذوف ساقطاً عن اللفظ على نونین هذا ما یكون عنهما علی الهمزة حتى متبایناً نحو یرودم والثانی ما یكون ساقطاً منها اذا وجد الاعلال واذا زال الاعلال عاد الى ضم

اللفظ في جوارج حالة الرفع والجو بقاض بغير من هذا اللفظ

لما كان نحو قاضٍ وداع فلا يكون نيباً منسياً فالنوم الثاني من المحذوف كالمقدّم فاللام في قوله لا من المحذوف
 للعهد والمقدّم كالمفوف قوله وعوض عن الياء كما هو المشهور عن سيبويه والتحليل قوله او عن الحركة
 وهو الانسب بالقياس لانه اذا كان حذف الياء لمجل التنوين كان منافيًا للياء والعوض عن الشيء يجب
 ان يكون مناسباً له قوله وعلى هذا القياس حاله الجواز لا يقال البيان الذي ذكره هذا البعض لا اختصاصه
 بحالة الرفع فكيف يقاس عليه حالة الجر **اجيب** انه لما ذكر الصورة في حالة الرفع على اللزوم الاول
 علم ان من هذا البعض ايضا مصروف في المادة المذكورة فقال وعلى هذا القياس حالة الجر او قول الشايع
 بهذا قوله بالضم فلا يريد شيئاً لكن كلمة هذا من الاسماء الاشارة القرينة الاله قد يستعمل بمعنى ذلك
 مجازاً قوله فانه **ج** اي حين تقديم منع الصرف قوله واما في حالة الرفع لم اشارة الى فائدة العيد
 وعلى هذه اللغة اشارة الى الاجمال بعد التفصيل وهذا اوقع في الذهن كما ان التفصيل بعد الاجمال
 اوقع في الذهن كقوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى ثلثة في الحج وسبعة اذا رجعتم قوله
 وهو صيرورة لما كان التركيب يطلق على معان كثيرة فلزم الاهتمام وتعين ما هو المراد قال وهو
 صيرورة الم فان قيل فعمل هذا الاحتياج الى اشتراطه بالعلمية لان للركب الذي جعل كلمة واحدة
 لا يكون الاعلماء قلنا المحصر ممنوع لجواز ان ينتقل اولا الى المعنى المجنسى او ينتقل اولا الى المعنى العلم
 ثم ينتقل الى المعنى المجنسى ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحقيقه وثبوت اشتراطه فلا يقتضيه وجود
 فردا خروسي العلمية فنقول الماتن شرط العلمية لبيان ان وجوده لا يكون الا بها وقوله لا اشتراطه
 ليس العلمية تقتيد له حتى يقتضى وجوده بدونها قوله من غير حرفية جزء **جواب** سؤالي وهو انه
 ينتقض بالفتح وبصري علمين فلجواب بقوله من غير حرفية جزء لان الحرف ضعيف فلا يؤثر بالتركيب
 ثم العبادة محمولة على القلب تقديره من غير جزئية حروف والا فلا معنى للعبادة لا يقال اعتبار هذا
 القيد فيما اراد بالتركيب من غير اعتبار في الاضافة والاسناد في اللزوم **اجيب** انما لم ينفى
 التامر هذين التركيبين الكفاء بنفي اللزوم حيث قال وان لا يكون بالاسناد ولا اضافة ونقول
 الحرف لما كان شديداً الاتصال بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها في اللفظ حتى اعرب المجموع باعراب جزء الواحد فلذا
 اخبر من التركيب الذي عد من اسباب منع الصرف بخلاف الاضافة والاسناد فان لهما اثر في اللفظ
 من البناء واخراج المضاف الى الصرف فعد من جنس التركيب الذي كلامنا فيه لمناسبة اياه في
 التأثير ثم اخبر بالاشتراط لا يقال ان التركيب من الفعلين ايضا لا اثر له في اللفظ فلم يخرج به
اجيب لما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يخرج الى نفيه قوله ليا من من الزوال لا يقال ان حذف
 العلم جائز فكيف يامن العلم بالعلمية من الزوال فلجواب صاحب الغفور ان المراد من الزوال
 الانحلال والتفريق ولا شك ان بالعلمية يامن التركيب التفريق قوله قوة برهانية ان القوة تستعمل في
 الحيوانات لا في الاسماء فاجاب صاحب الغفور المراد من القوة اللزوم اي يكون التركيب زائداً وان لا
 يكون باضافة ولا اسناد واما التركيب التوسيفي فداخل في الاسناد لان الاخبار قبل العلم اخبار وبعدها

في قوله

التركيب

لانه ان شرط العلمية هو التركيب فلو كان غير متصرفين من التركيب

من

بعضه الاخبار

الباء في قوله باضافة السببية مع ان سبب ضافة والاسناد ليس الارادة المتكلم فلذا قال حسب الغفور
 الباء للملا بسته قوله لان الاضافة تخرج فان قيل ان اراد ان الاضافة تخرج حين ارادة المعنى الاضافي
 فنسلم لاكن سبب العلمية فأت عند المعنى الاضافي وان اراد ان الاضافة مطلقا يخرج فمستوعب ^{أي ان المعنى لا يخرج} حجب
 عنه بارادة الشق الثاني ودفع المنع بانه يفهم من موارد الاستعمال ان التركيب الاضافي مطلقا ياتي في
 منع الصرف لوجود اثر الاضافة في اللفظ وهو الكسرة في عبد الله مثلا قوله ما يضاذه الضمير للستر
 واجم الى ما والبارز الى الصرف قوله اعني منع الصرف تفسير كلمة ما فان قيل لا استحالة في
 ذلك فانه لا يلزم اجتماع الضدين في شئ واحد قلنا لما كان بين المضاف والمضاف اليه شدة
 الاتصال فصا كانا شئ واحد فحقق الضدين في الجنتين في حكم الاجتماع في شئ واحد قوله
 على ما كان عليه قبل العلمية يعني ان الجملة انما تكون علما لشخص اذا كان معنى ذلك الجملة موجودا
 في ذلك الشخص مثلا لو كان شخص عادة ضرب الناس فجعل اسمه ضرب نزيدي صار اخر نزيديا
 على الضم ليدل على انه ضارب لانه لو كان معربا لربها ابدل الضم بالفتح بالعامل فيدل على انه مضروب
 وهو خلاف الواقع فكذلك تابطشرا كان منصوبا قبل العلمية على الفتح فاذا جعل علما بقي على
 الفتح كذلك ليدل على القصة الغريبة فيكون مبنيًا على الفتح معناه بالفارسية درغل آورد فلان
 قوله ليكن ان تفوت فقوله ان تفوت فاعل ليكن قوله علمين قيد خمسة عشر وستة عشر يكونان
 علمين مع ان العلمية لا بد في كلها لان سيوييه ونقطويه مشهوران بالعلمية قوله قلنا كان
 اكتفى لا يقال لم اورد الشارح كلمة كان مع انها للشك لاننا نقول يجوز ان يكون المذكور فيما بعد
 بقوله فان تضمن الثاني حرفا مبنيًا حكما لما يتضمن الحرف بالفعل كما هو المتبادر فلا يتناول خمسة عشر
 وستة عشر علما لان تضمنهما للحرف بحسب اصل ابدال الفعل لان في حال العلمية لا يعتبر تضمن الحرف
 لا يقال ان المصليين كوفيما بعد الاما هو متضمن لحرف العطف ولم يذكر ان سيوييه من قبيل
 المبنيات اجيب ان بناء نحو سيوييه وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور بطريق الاشارة لان
 قول المصنف فيما بعد ولا اعرب الثاني معناه وان لم يكن قبل التركيب مبنيًا والا بقي على البناء
 نحو سيوييه قوله فلذلك احتاج الى اخراجها واما اخراج الاضافة وان علم بقوله وجميع الباب لا دام
 والاضافة لكن المراد منه الاضافة بالفعل والمراد ههنا بحسب الاصل فكانه لم يذكر قوله مثل اجيب
 يرد عليه انه لما كان علم ببلد يجوز ان يكون منه صرفة للعلمية والتأنيث كماه وجوز فلم يكن شاملا
 قطعا للتركيب المؤثر في منع الصرف قلنا ان في المثال الاحتمال كاف لان المثال للتحمل كاف لانه
 لا محالين باعتبار المتكلم قوله او غيرها يرد عليه لانه لا حاجة الى هذا فان وجود نسبة غير اضافية
 واسنادية لا يضر مثل النسبة التوصيفية فانه لا يضر في تأثير التركيب في منع الصرف ولا حاجة الى قوله
 او غيرها قلنا لا نسلم عدم ضرر التوصيف بل هو مضر ايضا لكن لم ينفيه في الشرط كما نفى الاسناد و
 الاضافة لانه داخل في الاسناد لان الاضافة قبل العلم اخبار قوله اللطف والتون الواو لمطلق الجمع فلا يفيد

اجتماعها في زمان واحد فاجاب صنا الغفور بقوله الواو بمعنى مع ايضا يجوز لك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كان الخ لان الخبر اذا وقع بعد المعطوف فقد اجر العطف ثابت لا محالة قوله المعدودتان جواب سوالين احدهما ان عد الالف والنون من اسباب منع الصرف فلا يصح لانهما من الاوصاف وهما من الذوات والثاني انه منقوض بحسب ما علم من اجل من اصحاب النون عليه السلام لان فيه وجدا الالف والنون مع انه منصروف فاجاب بقوله للمعدودتان ولا شك انه ذكر معه سابقا قبل مزيدتان والزيادة من الاوصاف وكذا اخرج نحو حسان لانه اي لونه غير ائدة لانه من الحسن فيكون على وزن فعال قوله تميان مزيدتين الاولى ان يقال ويوصفان بمزيدتين لان اطلاق المزيدتين عليهما بطريق التوصيف لا بطريق التسمية اجيب ان ذكر التسمية واراد منه التوضيح من قبيل ذكر الملزوم والارادة اللازم قوله لانهما من الحروف الزوائد اما لاجل انها زائدتان على ثلثة احرف اصلية مثل سكران او المراد انهما من الحروف الزوائد اعني هويت السماء قوله دخل ثاء التانيث عليهما في المرجع ثلثة احتمالات الاول ان يرجع الى الف التانيث والثاني ان يرجع الى الالف والنون والثالث ان يرجع الى المشبه والمشبّه به وعلى التقادير كلها المراد اشتراك المشبه والمشبّه به في هذا الوصف قوله اما كونها مزيدتين كما هو من ذهب الكوفي وقوله ولما المشابهتهما الخ كما هو من ذهب البصري قوله والراجح هو القول الثاني لا يقال هذا مخالف لما سبق من ان الالف والنون للمزيد فزعلا زيدا تا عليه فانه يقتضي رجحان القول الاول لانا نقول لعل هذا بسبب انه من ذهب البصري لانه المختار وايضا ان اشتراط اتقاء فعلانية وجود فعله انما يظهر على القول الثاني دون الاول وايضا ان الاول يتحقق في ندانة ايضا مع انه منصروف قوله يعني به ما يقابل الصفة جواب سؤال وهو انه يلزم التناقض في كلام المصنف لانه قال ان كانتا في اسم فشرطه العلمية او كان في ... فاشتقا فدلالة لان الصفة ليس الاسما ايضا اجاب بقوله يعني اعلم ان الاسم يطلق على ثلثة معان الاول ما يقابل الفعل والحرف والثاني يطلق على العلم والثالث ما يقابل الصفة والاولان غير مراد فهنا اما الاول فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير صحيح لان سكران غير منصروف مع انه اسم وليس بعلم ولا يجوز ايضا مقابلة مع قوله او كانتا في صفة واما الثاني فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير مفيد لا يقال كون مراد المصنف بالاسم ما يقابل الصفة ظاهر لوقوعه في مقابلهما فلا حاجة الى اثباته بقوله فان الاسم المقابل الخ وايضا ان قوله فالمراد بالاسم المذكر هو هنا هو هذا المعنى تكرارا لا حاجة اليه لانا نقول ان وقوعه في مقابلهما قرينة على تلك الارادة ومراد الشارح بيان علة مصححة لتلك الارادة يعني ان قوله فان الاسم المقابل علة مصححة لارادة هذا المعنى لا علة لها لان ارادته واجبة لا احتياج لها الى الدليل لان للمصنف جله مقابلا للصفة ومعنى قوله فالمراد بالاسم له اي المراد في كلام النحاة هو هذا المعنى فلا تكرار قوله لو حظ معها صفة هذا القول يدل على ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذكره في الوصف يدل

لما اشكره الى جواب الاعتراض الثاني في قوله فصار تقدير كلامه ان كانتا في اسم فشرطه العلمية او كان في ... فاشتقا

على العكس وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة من هذا ليس الاتفاق في كلام الشارح
قلنا قد يراد بكلمة مع مجر والمصاحبة صرح به السيد شريف في حواشي شرح للفتاح وهو المراد
ههنا اذ ليس مراد الشارح هنا تعريف الصفة بل ما يمتاز به الاسم عن الصفة فيكونه مجر المصاحبة
بجلاء المذكور في الوصف فانه للتعريف قوله وافراد الضمير لا يقال ما وجه ايراد ضمير التثنية
في قوله وان كانتا وافراده في قوله فشرطه ولم يجعلها موافقا ولم يختار العكس لانا نقول الاول والنون
باعتبار الوجود امران وباعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجودها اورد التثنية وقال وان كانا
وباعتبار السببية اورد ضمير المفرد فقال فشرطه العلمية وانما لم يعكس لان المذكور سابقا لفظ
كان وهو من الكون اي الوجود وهو متعدد باعتبار الوجود لانه يرد عليه فعلى هذا لا يصح قول الشارح
اي شرط الاول والنون في منعها بل لواجب ان يقال في منعه لان للمعوظ هو السببية اجيب
انه لعل الشرح قال في منعه واما قوله في منعها فيمكن ان يكون سهوا من الكاتب قوله للزوم زياد
بالنظر الى المذهب ول قوله لافى التانيث بالنظر الى المذهب الثاني قوله اوصفة الاولى
الاول وبدا اولان الاول والنون توحيان في الاسم والصفة جميعا لان وجودها في احدهما
فقط اجيب ان كلمته او للتنويع قوله او كانتا في صفة انما زاد قوله كانتا لدفع سؤال وهو ان
كلمته او للعطف وهو غير صحيح لان فيه عطف على معمولي عاملين مختلفين ولم يتقدم المجر ورأى
عطف قوله صفة على معمول كانتا وهو قوله في اسم وعطف قوله فانتفاء فعلاوة على معمول ان
الشرطية وهو قوله فشرطه والمجرور غير مقدم لان مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعهما فاجاب
الشارح بقوله او كانتا يعني انه يتقدم فعل الشرط فيكون عطف جملة شرطية على جملة شرطية وذلك
جائزا لان العامل واحد وهو كلمة ان لا يقال يجوز ان يكون العطف باعادة الجار يعني كلمة
في قوله او في صفة زائدة فيكون عطف المجرور على المجرور كما في قولهم المال بيني وبينك فان
بين الثاني زائدة لانه لا يدخل على المقدم بل على المتعذر فيثبت تقدم المجرور اجيب قياسه
على بيني وبينك مع الفارق لان بين الثاني زائدة لعدم تحقق شرطه وهو الدخول على المتعذر بخلاف
كلمتي لانهما غير زائدة لعدم القرينة على زيادتها هذا كله على تقدير كون كلمة في مذكرة مع
الصفة واما اذ لم يكن مذكورا على ما عليه بعض النسخ فعلى هذا يصح العطف لانه من قبيل عطف المجرور
على المجرور والمجرور مقدم قوله فانتفاء فعلاوة وانما لم يشترط العلمية ههنا لانها لا تتجاع الوصف
قوله اي الكا الاول اشارة الى بيان اللزوم قوله او كانتا قوله فشرطه انتفاء جواب سؤال وهو ان الجواب لا يكون
الجملة وقوله فانتفاء فعلاوة ليس بمجمل بل مضاف ومضاف اليه فلجواب الشارح بقوله فشرطه يعني
انه مجاز في الابتداء قوله يعني امتناع جوابي سؤال وهو ان في عريان بالضم تحقق انتفاء
فعلاوة بالضم لان مؤنثه عريانة بالضم مع انه منصوب فلجواب بقوله يعني الخ يعني انتفاء فعلاوة
بالضم غير مقصود بل المراد عدم قبول التاء سواء كانت بالضم او بالفتح

له اي في ذر لفظ مبهمة
على غير جائز كما بين في موضعه
له اي وان كان الخ لان المجرور مقدم

قوله وقيل شرطه وجود فعله وانما زاد قوله شرطه لان مقولة القول ليس لاجلته وقوله وجود فعله ليس لاجلته فضم الشرح مع قوله شرطه قوله لانه متى كان مؤنثة فعلى اشارة الى ان المقصود من هذا الشرط ايضا انتفاء فعلانه لا يقال انه اذا كان المقصود من هذا الشرط انتفاء فعلانه ايضا فلا حاجة اليه بالانتفاء فعلانه كات وايضا ينبغي ان يمنع لفظ الرحمن عند هذا القائل ايضا لحصول ما هو المقصود وهو انتفاء فعلانه اجيب عن المقصود عنده انتفاء فعلانه انتفاء منبيا على اللفظ وهو وجود فعله اذ كلما جاء منه فعل لم يبق منه فعلانه في الاثر لغات العرب لان المقصود انتفاء فعلانه مطلقا فان قيل ان وجود فعله بالهزة المدودة ايضا مستلزم لانتفاء فعلانه فلا وجه لتخصيص وجود فعله بالاشتراط قلنا ان هذا الوزن غير واقع في كلام العرب قوله ومن ثمه اى ومن اجله جواب سوال وهو ان ثمة من اسماء الاشارة المكانية كما قال المصنف واما ثمة وهما فللمكان خاصة ولا مكان هنا فاجاب بقوله اى لاجل يعينان ثمة ههنا ليس للمكان بل للاجل قوله في انه منصروف الى جواب سوال هو ان ثمة من صفات الله تعالى بالاتفاق لا خلاف فيه فاجاب بقوله في انه منصروف او غير منصروف لا يقال لا خلاف في هذا المفهوم للتردد بل هو ثابت بالاتفاق لا بالقول معناه اختلف في هذين فان اخذ محل النزاع الضرافة اختلف فيه وان اخذ عدم الضرافة اختلف فيه لا يقال ان قواعد النحو مستنبط من استعمال العرب فان استعمل رحمان غير منصروف كان غير منصروف بالاتفاق وان استعملوا منصروفا فكان منصروفا بالاتفاق فلم يشبه على علماء النحو حال رحمان حتى اختلفوا فيه اجيب عنه يجوز ان يكون كلمة رحمان دائما معروفا باللام او مضافا عند العرب او منادى فلم يعلم حاله قوله لانه صفة خاصة لله تعالى لا يقال اختصاصه به في الاستعمال لاني الوضع فلنا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلا من فعلا اكثر من فعلا من فعلا فلهذا ينبغي ان يكون منصروفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصروف بالاتفاق اجيب عن ان التانيث بالقياس لا يضر ولا يفيق واما الضار والكا في هو التانيث الثابت في الاستعمال اذ به يتحقق المشابهة بينه وبين الف التانيث قوله دون سكران حال من رحمان لانه من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في حان متجالي عن سكران وند مان فالاختلاف في الشرط سبب للاختلاف في البعض والاتفاق في البعض ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا لكان الاتفاق في الكل فاندفع ما قال مولانا عصام الدين ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشأ عدم الاختلاف في سكران وند مان لان على تقدير الاتفاق ايضا ثبت عدم الضراف سكران والضراف ند مان قوله ند مان لا يقال لما كان المراد من بيان اللفظ فيكون علما لما وقع في التركيب فينبغي ان يكون غير منصروف للالف والنون والعلمية فلا يعجز تنوينه مع انه مسموع منونا اجيب ان تنوينه لشاكلة المسمى قوله بمعنى النديم اى وزير سلطان قوله

مجهول والمعلوم شرف على المجهول قوله على صيغة الفعل هذا لقيد اتفاقي لبيان مقابلة ضرب
 لانه صيغة الفعل المجهول لا تحكم المجهول ايضا كذلك قوله فانه نقل من هذه الصيغة اه اى نقل
 من معنى الصيغة الاولى ان يقال لنقل من الفعلية الى الاسمية قوله وجعل علما لفرس حجاب
 بن يوسف والمعنى الفعلية واسن يمين ثم جعل علما لفرس قوله وكتلماء ونقل من القاموس
 انه علم لبيروكة والمعنى الفعلية الاسراف لانه من التبدير قوله وعثر ثناء المثلث ومعناه الفعلية
 قوله وخضم لرجل قيل هو اسم عمر من بنى تميم ومعناه الفعلية هو الاكل وقيل هو الاكل على الفم قوله
 واما نحو بقم متعلق بقوله انه لا يوجد في الاسم العربي قوله اسما للصيغة حال من بقم وعامله فعل
 محذوف لان اما يقتضيه فعلا محذوف وقوله وهو العندم وهو الخشب يخرج منه بعد الدق ويغلى
 بالماء صبغ احمر بقوله بالشام قيل هو بيت المقدس قوله فلا يقدر لان المراد الاختصاص باختصاص
 في لغة عربية لا عجمية قوله ولم يذهب منه صرف هذا اما دليل ثانى او جملة متعلقة وقعت في
 جواب سوال وهو انه هل كان في اختلاف واتفاق قوله ويكون غير مختص لانه لا يقيد هذا
 القسم بكونه غير مختص بل يحيل كلمة او على منع الخلو اذ يجوز ان يكون ما في اوله زيادة مختصة
 بالفعل ايضا ولم يوجد في الاسم الا يطرد النقل مثل يزيد ويشكر علمين احبب نعم وكن
 لا يجتمع الى اشتراط عدم قبول التباين النسبة بين الشقين عموم وخصوص من وجه
 لا فترقا في شعر واحمر واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر قوله اول ما كان الاول بناء على ظاهر
 لفظ الكتاب الثانى بالنظر الى الواقع قوله اى زيادة حروف الى يعنى ان العبارة محذوف المضاف اليه
 لانه مصدر يقتضيه الفاعل والحرف فاعل ومضاف اليه قوله وحرف زائد يعنى ان العبارة محذوف
 الموصوف بالتقدير الاول بالنسبة الى وزن الفعل والثانى بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل كذا
 قال عصمة الله السمرقندى لكن مراده صعب لا يطعم عليه كثير من الماهرين اقول بفضل الله ان قوله
 هذا ان الاول ثمة غير مؤول والاول ههنا ايضا غير مؤول والثانى ثمة مؤول والثانى ههنا ايضا مؤول ليشبه
 بهذه المناسبة فان قيل الا يصح ظرفية الاول للزيادة لانه على هذا يلزم ظرفية لشيء لنفسه قلنا
 على التقدير الاول اى زيادة حروف صرفة لفظية لان الصفة تسبب موصوفها بغير كما يقال السواد
 في الجسم وكذا على الثانى اى حروف زائد لان النسبة بين قوله اول وبين الحرف الزائد عموم
 وخصوص من وجه والاعم يصلح مظهر والاضحى اول لقول ان الكلام على حذف المضاف اى في
 موضع اوله قوله من حروف اتين ولان دلالة لها على اللغائى بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح
 به السيد شريف فى حواشى الرضى قوله كزيادة تشبيه لزيادة الاسم بزيادته فى اول الفعل من
 حروف اتين فالضمير في كزيادته لاجر الى ولا الفعل قوله اى حال كون وزن الفعل اشارة
 الى ان قوله غير قابل حال من ضمير فى اوله والحال من المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقا
 المضاف اليه مقامه وانما لم يجعل حالا من قوله وزن الفعل بشرطه مع انه من جملة مواضع

فيكون فاعلا معناه انه يوجب لتعقيد اللفظ اي الفصل الكثيرين الحال وذو الحال وانما لم يجعل حالا
من زيادة لان زيادة مؤنث قوله غير قابل مذكور قوله لا يختصا صها بالاسم لانها متحركة قوله ولو قال
غير قابل امثاله الى الاعتراض الاول ان يقال وبالا اعتبار الذي اياه العطف لان قوله قياسا لا دخالا مثل
اربع وقوله بالاعتبار لا دخالا استوفى يكون القيد لا دخالا الاولين بل من العطف يتوهم انما قيد واحد وليس
كذلك قوله يرد عليه اربع حاصل الايراد على ريع بانه غير منصرف لعزنا الفعل والعلمية مع انه قابل للتأ
حيث يقال اربعة وتقدر الجواب لا يقبل التاء قياسا بل بغير القياس لا القياس فيجوز التاء في المؤنث دون
لذكر واسمها لا عداد عكس هذا قوله ولا استوى لم يرد استواءا حاصل الايراد باستو بانه غير منصرف لوزن الفعل
والصفة الاصلية مع انه قابل للتاء حيث يقال استوة للجنة الامني وتقدر الجواب المراد بالتاء تاء القياس في
اسودة على خلاف القياس في القياس معاء او المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذي امتنع
من الصرف لاجله واسود متمم منه باعتبار الوصف الاصل وهو بهذا الاعتبار لا يقبل التاء اصلا
قياسا ولا غيره بل يقبل باعتبار غلبة الاسمية فقوله قياسا جوا عنها وقوله وبالا اعتبار الذي جواب
عن اسود فقط قوله الوصف لا يصلح انما لم يقبل باعتبار الوزن الاصل لان في استواء جمع الوزن مع الوصف
فتجوز النسبة الى كل واحد احييت اعتراض الشرح انما لم يتعرض له لتبادله لان للتبادر من التاء التاء القيا
لان المطلق ينصرف الى كل واحد والتبادر لا اعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لان البحث فيه قوله
له من اجل اشتراط عدم قبول التاء لا يخفى عليك ان عدم القبول قيد للزيادة ومعتبر فيه وليس معتبرا
على الاستقلال بالتقرير عليه فخر على المقيد فلا يتصور وجوده بل في المقيد فاندفع ما قاله الحافظ التام
لا يخفى ان امتناع احمر متفرع على مجموع الشرطين فلا بد ان يعتبر الاستاء في مجموع قوله لوجود الزيادة
يرد عليه وجود الشرط لا يستلزم وجود الشرط كالطهارة بالنسبة الى الصلاة قلنا تقدير العبارة لوجود
مع الشرط لانه غير منصرف لوجود الشرط فقط قوله اي كلاسما قال علماء الاصول ان ما ومن حيث لان
العموم والمخصوص فلقد فرغ الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح اي كلاسما ثم يرد عليه لما كان المراد كلام
او يصح تعلق الجار والمجرور في قوله فيه به لان المتعلق ليس بالفعل او شبه فعل فزاد الشرع قوله يكون ثم لما
يتوهم ان المراد بالتأثير التأثير في ذات ذلك الاسم وليس كذلك لان للاسم وجودا بذاته العلمية فقال
الشارح في منع المرفك ان يتوهم ان المراد بالتأثير بما هو الكمال وهو السببية مع لحاظ الشرطية فغلب هذا
يصر قوله بقي بلا سبب او على سبب حر فلهذا قال الشارح بالسببية للحضة او مع الشرطية قوله اي
كلاسما جعل الشارح كلمة ما موصوفة فاحتاج الى تقدير كالكون القاعدة كلية على ما هو الظاهر في القواعد
ولو جعلها موصولة لما احتاج الى هذا التقدير لا فادتها العموم والاستغراق احييت الموصول بمنزلة
الالف واللام وهو يحتمل العهد فكذا الموصول فلا يكون صريحا في العموم كذا قال مولانا حافظ قوله اي
كلاسما جواب سؤال وهو ان قوله وما فيه علمية مؤثرة قضية مهمة وهي في قوة الجزئية عند هذا المنطق
فيكون تقديره بعقل لا اسم غير منصرف اذا نكر صرف وهو فاسد فاجاب بقوله اي كلاسما يعني ان

بما
لغة
والاسم من قوله كلاسما

نعم

ما قال هل المنطق ان الممثلة في حكم الجزئية هذا في المحاولات والمجاسل ما اذا ذكر الممثلة في العلوم فهو
 في حكم الكلية لان قواعد العلوم من قبيل الكليات قوله لسبب خبر ولما لان شرط محض بدون
 السببية كما اذا اجتمعت العلمية مع التانيث والعجوة والعلمية كانت شرط محض التانيثها ولم يكن
 مؤثرة لانه يلزم من تانيثهما دونها ترجيح من غير مرجح لان الكل اسبانيا قصة في ضمن الصنف فتاثير
 بعضها دون الاخر ترجيح بلا مرجح قوله او صيغة تنهى الجموع الاولى ان يقال والجمع الباطن على صيغة الجمع
 فان السبب للجمع لا الصيغة لانهما شرطه لا يقال للمجموع مع العلمية والباقي معها الصيغة فقط فذلك
 اختار ذلك لانا نقول الجمعية الاصلية كاف وهو ما في حال العلمية فلا بد من التصريح بها التلايق
 ان المؤثر هو الصيغة بحيث ان ذكر الصيغة زيادة من الكاتب لا من الشرح والاصل او طنتي
 الجموع وان سلم انه من التانيث لكن هذا الوهم بعيد بعد معلومية ان السبب هو الجمع فلا يرد قوله
 بان ياول جواب سوال وهو ان النكرة ما وضع لغير معين فاذا وضع لمعين فكيف يكون موضوعا
 لغير معين فاجاب بقوله بان ياول لعلم يعنى ليس المراد هنا معناها الحقيقة وهو ما وضع لشيء لا لغيره
 بل المراد ان يستعمل في غير معين فان قيل يصير بهذا التاويل في حكم النكرة فلا يلزم استقاء التعريف حقيقة
 فلا يلزم الانصراف آجيت عنه ان هذا التاويل مجاز متعارف وهو عارض الحقيقة قوله وثبت
 زيد الخرفيد الثاني نكرة بقرينة توصيفه بقوله اخر قوله الوصف للشيء قيدا للاشتباه واعتبارا
 لا غلب لا يجوز ان يؤل بوصف غير مشترك بقرينة كذا قال مولانا عصمت الله انما قيد بالمشتهر لان
 لمسى كل علم وصف كثيرة فلا بد من ذكر العلم واردة الوصف من مرجح يرجح وصفه دون وصف
 كالاشتباه كذا قال جمال الدين قوله اي ظاهرا كان باب تعليجي للمبالغة وهي غير مادة ههنا فصرح
 بقوله اي ظاهري المراد لفضل لفعل ثم الظهور بالالتزام فانه ظاهر من قوله وما يقوم مقامها بالجمع وال
 التانيث ان العلمية غير مؤثرة معها ومن قوله لا يغيره الغلبة انما الاتجام مع الوصف قوله حين
 بين جواب سوال هو ان لم نجد بينا قوله انما الاتجام فيما سبق من قول الدائن فاجاب بقوله من حين بين
 قوله من هذه الاسباب لاربع الاولى ان يقال اربعة بالتام قوله الاسباب ههنا مؤيد بالعلل الباقية
 قول لمصر من علل التام المراد من الاسباب صدق عليه من التانيث والعجوة قوله مستثناء ما
 جواب سوال وهو ان ههنا يلزم استثناء شيئين من امر واحد بلا عطف وهذا لا يجوز لانه يلزم لفضل
 بين المستثنى منه والمستثنى الثاني بالمستثنى الاول بخلاف ما اذا كان بعاطف لان المعطوف يقوم
 مقام المعطوف عليه فلا يلزم الفصل حاصل الجواب ان المستثنى منه ههنا امران مطلق ومقيد الاول
 من المطلق والثاني من المقيد فان قيل لو جعل المقيد العلة ووزن الفعل معطوفا على ما هي شرطه
 فيه لكان اخصرا بان قال الاتجام مؤثرة الا ما هي شرطه والعدل ووزن الفعل فيدخل كلا الاستثناءين
 تحت حرف الاستثناء الواحد قلنا لعل النكته في الفصل اختلافا تانيث العلمية في المعطوف اعنى
 العدل ووزن الفعل بالسببية المحضة والمعطوف عليه عنى سببية مع الشرطية وايضا ان ما قاله

غرابه الاسلوب قوله وهما متضادان جواب سؤال وهو ان العلمية اذا جتمعت مع العدل و
 وزن الفعل في كلمة لم تنصرف هذه الكلمة بعد التثنية لبقاء السببين فيها وهي العدل ووزن الفعل
 لعدم اشتراط العلمية حتى يؤثر بالنزول الى نزول السببين الآخرين فلم يكن الحكم المذكور حكما قوله
 لان الاسماء المعدلة ليعني ان الضدية بين العدل ووزن الفعل ليست بحسب مفهومهما كما بين الوصفية والعلمية
 بل باعتبار ان كلام العرب لم يوجد كلمة اعتبر فيها العدل مع وجود احد قسمي وزن الفعل فيه بالاستقراء
 فان النخاة تتبعوا الالفاظ التي اعتبر فيها العدل فوجدوا وزانها منحصر في ستة وهي فعل بفتح الفاء
 وسكون العين كاسم وفعل بفتحتين كسحر وفعل بفتح الفاء وكسر اللام كقطام وفعل بضم الفاء وفتح
 العين كأخو جمع وفعل كمثلاث وفعل بضم الفاء كثلث وقد نظم بعض الفاضل بالفارسية هكذا: اوزان
 عدل شش بولس ^{بفتح السين وسكون الهمزة} ماحال ^{بفتح السين وسكون الهمزة} فعل فعل فعل ^{بفتح السين وسكون الهمزة} فعال مفعل فعال ^{بفتح السين وسكون الهمزة} قول معتبرة في منع الصرف جواب
 سؤال وهو ان البعض من اوزان العدل فعل بفتحتين مع انه من اوزان الفعل ايضا فاجاب بقوله المعتبرة
 ليعني سلمنا انه من اوزان الفعل لكن ليس معتبرا في منع الصرف لانه غير مختص به بل مشترك كما مر قوله
 اي لا يوجد اشارة الى ان قوله يكون هنا ثالثة قوله شئ من الامر الدائر جواب السؤال وهو ان الضمير
 في قوله لا يكون لا يخلو اما راجع الى مطلق السبب الى كلاهما او الى احدهما فعلى الاول يلزم الكذب لا السبب
 المطلق بجامع العلمية وعلى الثاني فالتطابقة في الافراد والتثنية وعلى الثالث يلزم الاستثناء من
 النفس واستثناء الكل من الكل فاجاب بقوله شئ من الامر الدائر ليعني ان الضمير لا يرجع اليهما والاول
 احدهما بل يرجع الى مرتكبين الاو من وبين احدهما فقط فيكون المستثنى من اعم من المستثنى ويعبر عن
 هذا الامر الدائر بما يتصف بالضدية ولا شك ان هذا المفهوم كما يصدق على احدهما يصدق على
 مجموعهما ايضا قوله الاحدهما فقط فان قيل الحاجة بعد الحصر بالنفي والاستثناء الى قوله فقط
 ولا الى سلب قوله لا مجموعها كما بين في محله لانه لو وجد له مثله في كلام العرب اوجب عن الاول
 ان ذكر قوله فقط لرفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد باحدهما اعم من ان يكون مع الآخر او لا
 اعم من ان يكون مطابقا وتضمنا وعن الثاني ان قوله لا مجموعها بيان لما بقى من المستثنى لبيان
 المقابل كذا قال مولوي ^{في الجواب عن الاول} انما قال فقط لان المستثنى منه ههنا ملحوظ مع
 لفظ فقط كما قال الشاعر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط فاستثنى الجزء الآخر مقيدا
 بنفقط كما كان مقيدا به كذا قال حافظ ^{او نقول} ان لم يوجد مثله في كلام العرب لكن كثرة
 عبادة العلماء كذا قال مير جمال لدين چناي وفيه نظر وهو ان استثناء الكل عن الكل باق من
 حيث المعنى لان المنفى بقوله لا يكون ليس لاحدهما لان النفي يتوجه الى ما يتصور اثباته والاشارة
 مع العلمية دليل لا لحددها لانها للضدية والمثبت بقوله الاحدهما ليس ايضا لاحدهما واستثناء
 الكل باطل احيى ^{هنا} ان الاستثناء تصرف لفظي يعتبر به التغير بين المستثنى والمستثنى منه من حيث اللفظ
 وان لم يغير من حيث المعنى الا ترى ان رجلا اذا كان له اربع نسوة فقال لساقي طواق الانبيك

وبکرة وفاطمة فان ههنا ثبت استثناء الكل من الكل صريحاً المعنى لكن المغايرة بين المستثنى والمستثنى
 منه من حيث اللفظ ثابت لان لفظ النساء عام يتناول الاربع وغيره ولفظ المستثنى خاص بالاربع
 وعلى هذا لا يرد الاعتراض المشهور في كلمة طيبة وهوان النقي في قوله لا اله الا الله لا يخلو اما من الآله
 لباطل والحق او من كلاهما فعلى الاول يلزم الكذب لان الآله الباطل موجود كالقنم والشمس
 مثلاً وعلى الثاني يلزم استثناء الكل عن الكل واستثناء المساوي من المساوي وان كان منهما
 ايض يلزم الكذب لان الآله الباطل باقى في النقي والحال انه موجود وانما لا يرد لان النقي يتوجه الى
 الآله الحق والاستثناء ايض للآله الحق لكن هذا من حيث المعنى وانما من حيث اللفظ فلا ان لفظ
 الآله عام لانه نكرة وقم في سياق النقي فيفيد العموم ولفظ الله خاص لانه علم لواجب الوجود و
 المتغير للفظ كاف لصفة الاستثناء وان كان ما صدق عليه واحداً وهو معبود فقط قوله بقى
 بلا سبب الى كلمة لا بمعنى غير والهم يصح دخول الباء عليها لان دخول الحرف على الحرف لا يجوز
 من حيث هو سبب جواب سؤال هوانه على ما قال الم يلزم لانكار من المحرولان السبب ثابت
 حساً فاجاب بقوله من حيث هو سبب لغيره ليس المراد نفي ذاة السبب بل المراد نفي وصفه وفيه نظر
 وهوانه قد سبق ان التكرير على وجهين الوجه الثاني منه ان يجعل العلم عبارة عن الوصف المشتهر
 صاحبه به فاذا كان الوصف الذي اشتهر صاحبه هو الوصفية يجوز ان يبقى بعد التكرير سببان
 احدهما هذه الوصفية والاخر العدل ووزن الفعل فلم تهر الشرطية بقوله فاذا نكر لبقى بلا سبب
 او على سبب واحد كما اذا كان احمر علم شخص فاذا نكر عادة الوصفية اجيبه اذا تأملت في قوله ونحو
 سبويه تعلم ونقول ان المعتبر في الوصف ان يكون اصلية وههنا عارضة بعروض تاويل العلم
 به قوله او على سبب واحد فيما هي ليست بشرطية وههنا نظر وانه لا شك ان وصف البيية
 انما يتحقق بالتأثير وبدون التأثير لم يتحقق وصف البيية واذا عرفت هذا فلا فرق بين
 اشتراط العلوية في سبب وبين اجقاعها بسبب آخر فلا يصح قوله او على سبب احد قلنا
 ان اشتراط الشرط يستلزم انتفاء تأثير السبب بالكلية واشتقاء احد جزئي العلوتين لا يستلزم
 انتفاء تأثير جزء الاخر بل فيه شبهة التأثير باق قوله من العدل ووزن الفعل قال بعض
 المحققين الظاهر انه حصر السبب الباقي في العدل ووزن الفعل وليس كذلك فان سكران
 مثلاً اذا سكر به ثم نكر لبقى على سبب واحد وهو الالف والنون اجيب عن ان الوصفية ا
 لاصلية بعد زوال العلمية غير معتبر عند المصروف في الالف والنون اذا كانا في اسم فالعلمية شرط
 في زوالها يزول بشرط ايضا فانحصر السبب الباقي في العدل ووزن الفعل قوله هذا في هذا
 قوله علما المغايرة اي مفارقة معينة قوله بدون اقتضاء منع الصرف اه فان دفع به ما قيل ان
 اخر معد ول من اخر من فاجتمع فيه العدل ووزن الفعل وانما انفع لانه لا حاجة ههنا الى اخر
 الى العدل لوجود سببين وزن الفعل والوصف الاصل في منع الصرف لا يقتضيه العدل لا يشترط

له الاولى ان يقول على الثالث ٢١٢
 له اى من الظاهر المحرولان السبب ثابت
 له اى من الظاهر المحرولان السبب ثابت

بنحو احراز ما كان على وزن فعلى هذا يخرج سكران لانه ليس بوزنه مع احكامه بعد التنكير حكم احراز
 فيه افعال لتأكيد ما يحتاج لانه بوزنه مع ان حكمه ليس بحكم احراز فم بقوله والمراد قوله فانه
 بعد التنكير منصروف لان افعال التفضيل اذا تجردت عن كلمة من الحق بافعال التأكيد وانما اعتبر كلمة
 من دون الاضافة واللام لان الفارق بين افعال الصفة وافعال التفضيل كلمة من دون الاضافة
 واللام قوله فلا ينصرف بلا خلاف فان قيل اذا كان معه من فيكون ذلك الاسم التفضيل
 بمنزلة احراز وهو مختلف فيه فكذا اذ كان اسم التفضيل مختلف فيه ايضا فلا يصح قول الشارح
 بلا خلاف قلنا معنى قوله بلا خلاف اى بلا اتفاق لانه مقابل لقوله منصروف بالاتفاق او
 نقول لا نسلم انه بمنزلة احراز منصرف ذلك الاسم ثابت بالاتفاق بان سمي رجل بافضل
 من اقرانه مثلا فانه بعد التنكير غير منصروف بسبب الوصفية ووزن الفعل لان الوصفية فيه
 ظاهرة بوجهين قبل العلمية باعتبار تفضيلية وبعد العلمية باعتبار وجود العلامة في اللفظ
 وهوكلمة من بخلاف احراز لان الوصفية فيه ثابت قبل العلمية واما بعد العلمية زالت وصفية
 وليست فيه علامة في اللفظ فان قيل فعلى هذا الجواب يكون مثل هذه الصورة مشتقة عن القا
 لذكورة بالاتفاق بان يقال لكن لا خلاف فيما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة ويكون
 مع في اللفظ ما يكون نصافي وصفية بعد العلمية قلنا الاحتراز عنه ثابت بقوله غير خفي لان
 معناه ظهور في الجملة وفي افعال التفضيل عن كمال ظهور باعتبار اللفظ وباعتبار قبل العلمية قوله
 اى انما خالف سبويه الاخص لا اجل او اشارة الى ان نصب قوله اعتبارا باعتبار انه مفعول له
 وشرط حذف اللام موجود ايضا لان ذاهل الاعتبار والخالف واحد وهو سبويه قوله
 فان قيل حاصل الاعتراض ان الوصف معدوم في الحال فالمعتبر فيه الاعتبار فلما لا يلزم من
 الاعتبار كذلك لا يباحث على اعتباره مع ان منع الصرف خلاف الاصل قوله مع زوال تو
 عنها يعنى ان اسود وارقم حال غلبة الاسمية زائل الوصفية مع انهم اعتبروها وجعلوا اسود
 وارقم غير منصرفين للوصف ووزن الفعل فاعتبارها بعد العلمية اولى قوله بالكيفية يعنى
 ان قياس امر بعد التنكير باسود وارقم حال غلبة الاسمية قياس مع الفارق قوله وفيها شمة اى قيل
 قوله فلا يلزم اى واذا كان فيها شمة قوله في امر فالقول ان الاحراز كان علما لثبوتها من له
 المحرم ايضا يثبت فيه شمة الوصف قلنا وضع الاعلام الشخصية للتعريف فقط مجردا عن المعاني للتعريف
 ولهذا اترنا مجردة عن المعنى الاصل كزيد وهو فان زيدا او عمرا ومصداق ان من زاد زيدا ولم
 يعتبر للمعنى الاصل فيهما في حال العلمية قوله والالف والنون اى في سكران وفي بقاء الالف والنون
 في سكران على مذهب الاخص بحث فان سكران حال العلمية من قبيل الالف والنون في الاسم و
 بعد زوال العلمية التي هي شرط زوال الالف والنون ايضا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشرط
 اجيب ان المراد ببقاء الدالة لبقاء وصف السببية قوله وهذا القول اخبر لان فيه بقاء على لال ببقاء

على العدم والیضا الاصل ان السأ لا يعود قوله ولما اعتبر سبويه الوصف الاصل بعد التکثیر الاول
 ترك قوله بعد التکثیر وان كان في الواقع كذلك لانه لا يناسب تاليه قوله لزوم ان يعتبر في حال العلم
 فان من البين ان الاعتبار بعد التکثیر لا يتلزم الاعتبار في حال العلية لان فيه اجتماع الصدين
 كذا قال عصمة الله اجيب لان لم ان ذلك لا يتلزم الاعتبار في حال العلية بل يتلزم لان
 الوصف معدوم في حال اعتبار المعدوم فلما اعتبر في موضع ينبغي ان يعتبر في موضع اخر ايضا
 لا ستوانها في اعتبار المعدوم قوله اي كل علم كان دفع وهم وهوان المراد بباب حاتم ما يكون على
 وزحائم فعلى هذا خرج عن احصاء شريف والفر يد عليه انه لا يعلم حال حاتم لانه مضاف اليه
 والمضاف اليه خارج من الحكم فاجاب بقوله اي كل علم الخ فهو ضارب وناصري وعالم اذا
 جعلتها اعلما واما خص الحاتم لوجوده على العلية وهو صيغة اسم فاعل من حتم يحتم اي وجب يجب
 قوله مع بقاء العلية دفع وهم وهوان يتوهم انه بعد التکثیر فهو ليس الا مذ هبة لا اعتراض عليه قوله
 بان اعتبار في الزوم قوله لما يلزم تعليل للنفي لا كمنفي لان دليل النفي مذكور في الشرح قوله
 على تقدير منه من الصرف اشارة الى ان لزوم اعتبار المتضادين ليس مطلقا اعلم ان ههنا امرين
 احدهما فرض المتمم وهو جائز والاخر متمم الفرض فيضر بتحقيقه مرفى رأس الكتاب في بحث للنبي و
 لحدوف قوله وهو منه صرف لفظ واحد جواب سوال وهو اننا لا نسلم ان اعتبار المتضادين في
 حكم واحد ممنوع الا ترى ان منه الصرف حكم ومعلول للعلل التسع والبعض منها علم ووصف فاجاب
 بقوله لفظ واحد قوله قلت تقدير احد اي فرض احد قوله كنهه شبيه من حيث انه وجود ذهني
 والوجود الذهني كالوجود الخارجي قوله اي باب غير المنصرف دفع وهم وهوان المراد بالباب قوله
 وما فيه علمية موثقة مع ان هذا الحكم غير مختص به ثم المراد من الباب الا افراد اي جميع افراد
 غير المنصرف الخ قوله باللام متعلق بقوله يخبر قوله بدخل اللام لان مجرد ملاحظة اللام بدون
 الدخول ليس له هذا الحكم والیضا الباء للسببية والاسباب من قبيل الاوصاف واللام من
 الذوات فكيف يكون سببا للكسر فلذا اذا الدخول لانه من الاوصاف والیضا ان دخول حرف
 المعاني على الحرف لا يجوز فلذا اذا الدخول قوله لام التعريف جواب سوال وهو انه منقوض
 بلام الجارة ولام الابتداء ولام الامر ولام النفي فان به لا يخبر بالكسر فاجاب بقوله اي لام التعريف
 مع انه لا يصير غير المنصرف منصرفا بل منصرف كما كان فاجاب بقوله اي اذا دخل عليه اي على
 غير المنصرف لا على غيره من الاسماء قوله اي اضافة الى غيره جواب سوال وهو اننا لا نسلم
 انه ينبغي بالاضافة لانه منقوض بقولك اكلت ما ذفر فاجاب بقوله اي اضافة يعني ان المراد كون
 الشئ مضافا لا مضافا اليه لکن في الفرق مناقشة كذا قال مير ابو البقاء وهوان اثر الاضافة في المضاف
 اكثر من الاثر في المضاف اليه لان اثره في اللفظ فقط وهو الحس واما اثره في المضاف ففي اللفظ

ما شایع است في الكلام في هذا الباب

سأله في الرشد من جهة استواء كرون وطر كرون ودرج كرون ۱۲ كادى ودرجى لازم كرون ۱۲ كادى اي لزوم باب حاتم على سبويه بان اعتبر فيه ايضا
 على فان فرقته الى سبويه كرون ۱۲ كادى ودرجى لازم كرون ۱۲ كادى اي لزوم باب حاتم على سبويه بان اعتبر فيه ايضا

والمعنى جميعاً اما في اللفظ فباستمرار سقوط التنوين واما في المعنى فباختيار التعريف والتخصيص قوله اي يصير
 مجروراً اشارة الى ان الاجزاء متضمنة لمعنى التصير وانه المقصود من هذه العبارة ان باب غير
 المنصرف بدخول اللام والاضافة يصير من منع الكسر الى دخول الكسر لان يكون غير المنصرف مكسوراً
 خلاصته منع الكسر لانه يلزم من اجتماع المتضادين فالمقصود منه انتقاله من منع الكسر الى دخوله قوله اے
 بصورة الكسر جواب سوال وهو ان الكسر ليس في محله لان الكسر بلائقاء من القاب المبنية
 والجزم من القاب المعربات فكيف ثبت الاجزاء بالكسر فاجاب بقوله اي بصورة الكسر قوله او تقديرا
 جواب سوال وهو انه لا يشمل نحو قوله مررت بالحجيلة فاجاب بقوله او تقديرا قوله وانما لم
 يكتف بجواب سوال وهو ان الاصل في العبارة الايجاز والاختصار فلينبغي ان يقال ينبغي فقط بدخول
 قوله بالكسر قوله لان الاجزاء قد يكون بالفتح كما في غير المنصرف قوله ولان يقول الخ
 جواب سوال ظاهر قوله على الحركات البنائية ايضا كما يطلق البحر على الفتح لان التشبيه انما يكون بما
 هو المذكور سابقا ولم يكن معناه كما يطلق على الحركات الاعرابية لانه يخالف للشهور وهو ان الكسر
 بلائقاء مختص بالحركات البنائية ويخالف ايضا عن قوله اي بصورة الكسر لكن لو كان معناه هذا اے
 كما يطلق على الحركات الاعرابية لمدحه ايضا وهو انه وان خالف للشهور لكنه موافق لما قاله الشاذلي
 في اول المبنيات من ان المراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنه البصريون الا بهذا الالقاب لان
 هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا لكن الاطلاق على
 الحركات الاعرابية بطريق المجاز فالواقعة مع الشهور اولى قوله وللنحاة خلاص جواب سوال وهو ان
 ان يقال جميع الباب باللام او الاضافة ينصرف فاجاب بقوله وللنحاة خلاف يعني ان في الاصل
 خلافا فلذلك لم يقل ينصرف واما دخول الكسر عليه فثبت بالاتفاق قوله مطلقا اي سواء بقي العلما
 او زالت كما تعلم بالبقاء والازالة في اللفظ الثالث قوله من خواص الاسم فان قيل ينبغي ان
 ينعم من غير المنصرف اللام والاضافة كما يمنع البحر والتنوين لان الكل من خواص الاسم قلنا
 قد مر سابقا انما خص الكسرة والتنوين بالمنع من بين سائر الخواص لانها يدخولان على اكثر الاسماء لان
 التنوين قد دخل على النكرة والنكرات اكثر من المعارف واما الكسر فلكثرة العوامل من الحروف المجردة
 والاضافة فمنها من غير المنصرف ليظهر النعم ظهورا بينا قوله اعني اللام والاضافة بيان كلمة ما قبله
 الدخول اليها تغليباً وبهنا بحث وهو ان الاسناد اليه ايضا من خواص الاسم مع انه لا يضعف
 للشبهة بوجوده في غير المنصرف اجيب بان بينهما فرقا وهو ان اللام والاضافة موثرتان في اللفظ
 والمعنى جميعاً اما اللفظ فليست سقط التنوين بهما ولما معنى فلا فائدة التعريف بخلاف الاسناد وكذا لا يفيد
 الضعف في المشابهة سائر الخواص كالفاعلية والفعولية قيل وجه ذلك انهما غيرتان لمدلول الاسم
 من التذكير الى التعريف بخلاف الباقي ثم يرد عليه ان مثل اخيل واجد ضعف مشابهة للفعل
 لانه فانه دخل عليه اللام مع انه ليس مجروراً وبصورة الكسر مع اللام والاضافة مع كسبه اول عجب واسد

ضعف اعتبار السبب مع انه ليس بالنصرف بالقطع كذا قال عصمة الله **عنه** ان الضعف في مثل اخيل
ضعيف لانه في احد السبين دون الآخر ولما تنافى السبين لان ضعف المشابهة يؤثر في السبين قوله
دون التنوين كانه قيل ينبغي ان يدخل عليه التنوين ايضا فذم بقوله دون التنوين قوله مطلقا اي سواء
بقي العلتان او لا قيل على هذا البعض ان الحكم بعدم الانصراف مع زوال السبين او لحدتها
بسبب اللام او الاضافة غير موجبة ومنافية لما ذكر من قوله وما فيه علمية موثقة اذ انك صرف كذا
قال عصمة الله **عنه** ان زواله بدليل عارض وهو الاضافة واللام والزوال بعارض كلاهما
ونقول ان السبين وان زالتا حقيقة لاكن بقينا حكما لان اللام والاضافة قمتا مقام العلمية من
حيث التعريف قوله والمنوع من غير المنصرف **ثم** جواب سوال وهو انه لما كان غير منصرف **ينبغي**
ان لا تدخل الكسرة عليه فلجواب بقوله والمنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وذلك لان
غير المنصرف لما شبه الفعل منعه من التنوين لان بين الفعل والتنوين تنافرا كاملا لان التنوين للقطع والفعل
للوصل مع الفاعل ثم التنوين ينمى حركة اخو الكلمة فاذا سقط سقط معه تابعه وهو الحركة تبعاء واذا انحر
الكسرة لانه اخو الحركات وايضا ان الكسرة لازم التنوين لان في كل موضع يدخل للتنوين يدخل الكسرة
قوله وحيث ضعفت حيث مكانية لا تعليلية لانه تفريع على السابق وهو العلة قيل في توجيه عدم سقوط
الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خطفه وهو اللام او الاضافة قوله الا في سقوط التنوين اي في سقوط
عود التنوين لانه توجه المنع الى التنوين بالذات قوله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف اي بقي
سقوط التنوين من اللفظ قوله كان الاسم غير منصرف مع انه ينبغي بالكسر لضعف المشابهة قوله و
بيان ذلك اي البقاء وعدمه قوله ان العلمية تزول لانه محتمل علامتي التعريف وفيه بحث
وهو ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصداقا او صفة كالفضل والحسن ويشار باللام
الى المعنى الاصل فلا يصح الحكم على الاطلاق كذا قال مولانا غفور **عنه** ان مرادنا باللام بعد العلمية
وما قلت اللام التي حين العلمية او نقول المراد باللام لام التعريف وذلك اللام ليس للتعريف بل للعلم
على انه صفة في الاصل قوله وهذا القول السبب جملة متنافرة وقعت في جواب سوال السائل وهو انه
لما ثبت هنا الاقوال الثلاثة فايها النسب بالمقام فاجاب بقوله وهذا القول النسب بما عرفت به المص
حيث قال غير المنصرف ما فيه علتان فان قيل الا نبيية انما ثبتت اذا بقي احد المص على الاطلاق
واما اذا قيد بما قيد به الشارع من استجماع الشرائط والغدام الموانع لئلا يتقضى بخوهذا اذا صار
فلا لان دخول اللام والاضافة من موانع التأثير فالعتان وان كانتا ثابتين صورة لاكن
في المعنى غير ثابتين كذا قال مير جلال الدين الجناي **عنه** ان استجماع الشرائط لوجوب
منع الصرف لا يجوز لانه ثبت بدون الشرائط ومع الموانع من التأثير كما في هذا فمنع الصرف
عند هذا البعض فحق ان يكون بطريق الجواز فيستقيم الالسنب قوله **المرفوع عا**

ن
اصط

لله لا زنا في قسم الكسرة بالوب يا مولانا غفور ودر شرح في قسم آخر لم يثبت جواز الالسنب في قوله

بجواب السؤال

يجوز في قوله المرفوعات وجوه أربعة سكونه على ان لا يكون له محل من الاعراب مثل ساثر اسماء
المعدودة نحو زيد عمر ووبركان كان لوجود الفصيل عن السابق مثل باب وفصل ورفعه على انه
مبتدأ محذوف الخبر اي المرفوعات هذه ورفعه على انه خبر للبنداء المحذوف اي هذه المرفوعات
ورفعه على انه مبتدأ وخبر الجملة التي تليه اعني قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية كذا قال عصمة
الله السمرقندي فان قيل ان حصر المرفوعات في الوجوه الاربعة باطل لوجود الخامس هو رفعه
على انه خبر وقوله ما اشتمل مبتدا وقوله هو ضمير الفصل قلنا ان قوله للمرفوعات محذوف وقوله ما
اشتمل حده والمحدود لا يكون خبرا من المحد فان قيل ان رفعه بالابتداء لا يجوز لان المبتدأ على
قسمين احدهما القسم الاول والاخر القسم الثاني والمرفوعات ليس بواحد منهما لان القسم الاول منه
ليس لا الذات المحض والمرفوعات من الصفات والقسم الثاني منه صفة واقعة بعد حرف النفي والالف
الاستفهام والمرفوعات وان كانت صفة لا تكن ليست بواقعة بعد حرف النفي او الالف الاستفهام قلت انه من
القسم الاول وابتدأ بآية باعتبار الموصوف اعني اسماء المرفوعات واول الالف واللام في المرفوعات
موصولة ومدخولها صلة والوصول مع الصلة من الذوات فان قيل لم قال للمرفوعات بصيغة
الجمع ولم يأت بصيغة المفرد مع انه للدوام ببقاء التعريف وبأرجاء الضمير اليه في قوله هو قلنا
لما قال الله سابقا لرفع علم الفاعلية وقال منها ما اشتمل على علم الفاعلية توهم منه انحصار نوع المرفوع
في نوع واحد هو الفاعل فزال هذا التوهم بآية صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع قوله جمع
المرفوع فيه اشارة الى الامرين احدهما اشارة الى توطئة ارجاء ضمير هو الى المرفوع والاخر جواب سؤال
وهو ان المرفوعات لا ينحصر ما جمع للمرفوع او المرفوعة فعلى الاول لا يساعد القاعدة على الثاني لا ينطبق
الموصوف وهو الاسم فاجاب الشارح بقوله جمع المرفوع الى ان قوله ثم المدعى مركب من اثنين
ايجابى وهو قوله جمع المرفوع وسلبى وهو قوله لا المرفوع اشارة الى دليل الجوز السلبى بقوله لان موصوفه
الاسم وهو لا يعقل اشارة الى دليل الجوز الايجابى بقوله او يجمع هذا الجمع الخ لان في المونث نقصان
العقل وهو يشبه العدم قوله لان موصوفه الاسم فان قيل يجوز ان يكون موصوفه الكلمة فمن اين
جزم بان موصوفه الاسم مع ان المضارع ايضا من المرفوعات فلو كان موصوفا للاسم لخرج المضارع قلنا لا كما بحث في
الاسماء علم ان موصوفا للاسم خروج المضارع غير معتبر بل الترخا خوجه لا مرادنا بالمرفوع ما كان مشتملا على علم الفاعلية ورفع
المضارع ليس علم الفاعلية بل التشبيه فان قيل لا يصح جعل موصوفا من جملته وهو خبر المبتدأ اذا كانت جملة كالمرفوعا و
ليس باسم قلنا الاسم اعم من الحقيقة والحكمي والجملة اسم كما الصحة وضمير الاسم الحقيقي في موضعها فان قيل هذا
مخالف لما قاله الشارح في بحث البنداء والخبر في بعض النسخ من ان الخبر قد يكون جملة مع بقاء كونها جملة
من تأويلها بالمفعول النفي عنه ثم هو التأويل بالفعل والمراد بالثبت ههنا هو التأويل بالقوة وصلاحيته
التأويل بان يعبر عنها بالاسم المفرد كهذا اوداك كما بين في موضعه فلا منافاة كذا قال عصمة الله
قوله وهذا اذكر فان قيل لا نسلم ان الاسم مذكور لان بعض الاسماء مشوشا قلنا المراد من الاسم

لفظ الاسم لا افراده قوله ويجمع هذا الجهم الخ فقول هذا الجهم مفعول مطلق للنوع ^{الخ} يجمع هذا النوع من الجمع وقوله مطردا محال من المفعول المطلق وقوله صفة المذكور فاعل لقوله ويجمع فان قيل فعلى هذا لا بد ان يجمع بالتاء لان الفاعل اذا كان مونثا لا بد من تانيث السند قلنا هذا اذا لم يوجد الفصل ولهمنا وجد قوله كالصافيات اجمع الصافين وهو الفرس الذي يقوم على ثلاثة قوائم واقام الرابع على طرف الخاف قوله وجمال سبحات بكسر السين وفتح الباء جمع ^{سبحات} قول اى ضخام اشارت تفسير غير المشهور بالمشهور اى عظيم فان قيل وجه للشارح انه ذكر الكاف فى كالصافيات لم يذكر فى جمال سبحات قلنا انه اكتفى بالعطف واليض ان لفظ الجمل لا يصلح للمثالية بل المثال صفة ولم يصح ايراد الكاف للزوم الفصل بين الصفة والموصوف فان قيل على هذا يلزم ان لا يذكر الكاف فى قوله كالايام الخالية اى الماضيات اجيب عن اصل الاعتراض انما لم يذكر الكاف فى جمال الكفارة بالاول لانها من جنس واحد وهو الحيوان فكأنها مثال واحد واما الايام الخاليات فليس من جنسه فالتفصيل بالشارح انه لم يذكر الموصوف مع الصافيات وذكر مع السبحات والخاليات قلنا ان موصو الصافيات متعين لانها لا تقع صفة الا للخيال بخلاف سبحات لانها كما تقع صفة للجمال كذا تقع للبقر والحمير وكذلك الخاليات كما تقع صفة الايام كذا تقع صفة لليالى والسلاطين قوله اى الرفوع الدال عليه الرفوعات الخ فان قيل ان ضمير هو لا يخلو اما ارجع الى الرفوعات او الى الرفوع او الى الرفوعة لا سبيل الى الاول لعدم المطابقة ولا الى الثانى لانه على هذا يلزم الاضمار قبل لذكر ولا الى الثالث للزوم المحذوفين قلنا الضمير راجع الى الرفوع وهو وان لم يكن مذكورا حقيقة لكنه مذكور معنى اى فى ضمن الرفوعات وهو كاف لا وجه فان قيل مالباعث على الشارح على انه ارجع الضمير الى المرجع الضمير ولم يرجع الى الرفوعات بتاويل المذكور وباعتبار الخبر معنى قوله ما شمل قلنا الرفوعات جمع والمحمول فى الجمع الافراد والتعريف انما يكون للماهية لا للافراد فان قيل كما لا يجوز التعريف للافراد كذا لا يجوز للفرع وعلى تقدير ارجاعه الى الرفوع يلزم التعريف للفرع قلنا التعريف للماهية فى ضمن ذلك الفرع اى شئ له رفع فان قيل كما يكون للواحد طبيعة كذلك للجمع طبيعة فجاز ان يكون المرجع هو الرفوعات وكان التعريف للماهية قلنا لا يلزم ان لا يكون التعريف جامعا لانه خرج منه مزايدي جازى زيدا مع انه مرفوع وليس مرفوعات لان طبيعة المرفوعات لا يصدق الا على الثلاثة فصاعدا وما قيل فى الجواب ان فى الجمع ماهية والتعريف للماهية لا للماهيات خطأ لان افراد مشترك على ماهية واحدة فان قيل فليكن لازم فى المرفوعات للجنس فابطل معنى الجمعية فلا خطا الى تكليف الشارح قلنا اللازم لا استغراق الانواع اذ المبين فيما بعد جميع انواع الرفوع او نقول ان اللازم الداخلة علم صيغة اسم الفاعل والمفعول موصولة وما ذكرت من اقسام المحرفى فان قيل ان قوله اى الرفوع الدال عليه المرفوعات لا يصح لان دلالة الجمع ليس الا على الافراد والتعريف لا يكون للافراد

له فظ هذا فى عبارة الشارح تقديم وتأخير تقديره ويجمع صفة المذكور الذى لا يعقل بهذا الجمع مطردا اى به بكسر الجيم جمع بل يقتصر بالفارسية شذوذا
 له وهو ان يرجع الضمير الى المرفوع الاول عليه المرفوعات اى المرفوعات التى هى اى ان قوله اى الرفوع الدال عليه المرفوعات

قلنا اجاب صفا الغفوران هذا من قبيل دلالة اجمع على الجنس فان قيل دلالة اجمع على الجنس ليس الا مع التعدد لان
 طبيعته اجمع لا يصح الا على التثنية فصاعدا قلنا المراد ان اجمع يدل على الغفم وفي ضمن الغفم للماهية فلا يشك
 قال مولانا عصاريم الدين ان قوله الشرح اى المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لانه بيان للمجموع اى المرفوع
 مبتداء وقوله هو ضمير الفصل وقوله ما اشتمل خبره ثم روي عليه ان في التقدير لا بد من القرينة والقرينة على
 فلما الشارح بقوله الدال عليه المرفوع ثم روي بالباحث على الشارح انه قد المبتدأ ولم يجعل قوله للمرفوع مبتدأ فلما
 بقوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد والملاحظ في اجمع الافراد هذا التحديد العظام في عبارة الشارح
 فان قيل لم كان قوله اى المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لا حاجة الى ضمير الفصل لان الخبر ليس ببعرفة قلنا
 ان يكون كلمة ما موصولة وانما يمكن التعريف للافراد لانه لا يخلو ما البعض الافراد او لكل فعلى الاول يلزم القوم
 بلا مرجح على الثاني يلزم التعريف لغير المنضبط لان كل الافراد غير منضبط فان قيل ان كل الافراد وان لم تكن
 منضبطا بنفسه لكنها منضبط باعتبار المفهوم الكلى كوضع اسماء الاشارة للجنسيات باعتبار المفهوم الكلى قلنا سلمنا
 انها منضبط لكن تعريفها لا يخرج اياها عن اجمع الافراد فعلى الاول يكون التعريف مانعا على الثاني لا يكون مانعا
 يدل على ان الكل اذا اجتمع اشتمل على علم الفاعلية وليس كذلك لان الفاعل مشتمل على علمه وقس على هذا قول ابي
 فان قيل ان كلمة ما عبارة عن شئ مطلقا لانها موصوفة لغير ذوى العقول فعلى هذا لا يكون التعريف مانعا
 لصدا على الحروف الا واخر كما لا في جاري زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية وليس بمرفوع لانه صفة الاسم
 وايضا يصدق على مجموع جملة جاري زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية
 مشتملة على زيد المشتمل على الرفع فكانت مشتملة على الرفع لان مشتمل المشتمل مشتمل وايضا على هذا لا يوجد الجنس
 التعريف لان الجنس في تعريف القسم ليس المقسم ذلك القسم ومقسم المرفوع هو الاسم لا الشئ لانه جنس بعيد
 وايضا المتبادر من كلمة ما كونها موصولة لكثرة استعمالها فعلى هذا لا بد من ضمير الفصل لتعريف الخبر والخبر
 الموصول مع الصلة شئ واحد فان فرضت جنسا لا يوجد الفصل وان فرضت فصلا لا يوجد الجنس
 وايضا ان التعريف لا يكون مانعا لصدا على المضارع لانه مشتمل على علم الفاعلية وليس بمرفوع قلنا ان
 كلمة ما هنا عبارة عن اسم منكر فخرج حروف الا واخر كذا الجملة وكذا اوجد الجنس لان المقسم ليس الاسم
 المرفوع ولما كان منكرا لم يكن موصولة بل موصوفة وكذا اخرج المضارع فان قيل ان كلمة ما مشتركة بين
 الموصولة والموصوفة واخذ احد المعنيين من المشترك لا يجوز القرينة ولا قرينة هنا قلنا القرينة موجبة
 هنا وهي ان كلمة ما هنا وقعت في موضع الخبر والاصل في الخبر التأكيد فان قيل غرض الشرح تفسير
 كلمة ما وهو يحصل بقوله اى اسم فما الحاجة الى ازيد اذ قد اشتمل قلنا ان الاسم موصوف و
 اشتمل صفته وذكر الموصوف بدون الصفة مستكره عندهم فان قيل سلمنا انه مستكره لكن لا يخص
 ان يقدم شرح كلمة ما على اشتمل الذي ذكر في المتن بايقال ما اى اسم اشتمل على علم الفاعلية فحصل

سأله كاعد لواء على الحق لانه جزء من لوله ١٢ سأل والفعل شرط اذا كان الخبر موصوفه شئ متبين بالصفة ١٣ سأل والرمول من الحدث فعلى هذا لا بد
 من ضمير الفصل ١٤ سأل اى على تقدير يكون الكلمة عبارة عن الشئ المطلق ١٥ سأل كناية اقرير عجا والسد الاخيرة ١٦

فكان اقرب الى المرجح اعنى المبتدأ قوله فانه لا يحكم عليه لا بالمشتق قال قيل ان الحكم على الفاعل يكون
 بالظرف نحو في الدار زيد وباسماء الافعال نحو هيما ت زيدى بعد زيد وبالمصدر نحو عجبني ضرب
 زيد مع انه ليس شئ منها من المشتقات فاما معنى هذا الحصر قلنا هذا لا اعتراض غير وارد لانه قال لا
 يحكم عليه لا بالمشتق وفي هذا الامور لا يحكم على الفاعل لعدم الحكم فيها لانه كما يفيد المخاطب فائدة تامة
 ولا فائدة فيها فان قيل الاعتراض وارد لان المراد من الحكم النسبة مطلقا وهي موجودة فيها بقية
 لفظ المشتق لانه يتناول مثلا اسم الفاعل وايضا انه ليس فيه الحكم بالمعنى المذكور قلنا المشتق اعم من
 الحقيقة والحكم وهذه الامور في حكم المشتق لان الظرف باعتبار المتعلق مشتق وكذا الاسماء الافعال
 اما بمعنى الامور والماسية وهما من المشتقات والمصدر العامل بمعنى ان مع الفعل فيكون من المشتقات
 ا علم ان وجه الرد على قول القيل ان مذكوره لجمهور افاذا القوة في رفع الفاعل مذكوره القيل افاذا القوة
 في ذات المبتدأ وهي غير مقصودة وايضا سلمنا ان الاصل في السند اليه هو التقديم لكن في غير هذا
 لا زال صل فيه التاخير لانه معمول الفعل والاصل فيه التاخير والبيان تاخير الفاعل ضروري لتبين
 بالمبتدأ وتاخير الضروري لا يفيد شيئا من الضعف واما عموم الحكم به فلا يفيد القوة بل يفيد
 الضعف الاترى ان بنو تميم لا يثبتون العلم والاول المشبهتين بليس لعموم دخولهما على الاسم والفعل
 عدم اختصاصها باحد القيلتين فعلم ان القوة في الاختصاص دون العموم قوله وهو ما اسند الواو
 للاستيناف ومدخولها جملة متانقة وقعت في جواب سؤال السائل وهو انه لما كان الفعل من
 المرفوعات فما هو قوله اى الفاعل اشارة الى بيان المرجح قوله اى اسم فان قيل ان كلمة
 ما عبارة عن شئ فلا يوجد الجنس كما هو والبيان ان المتبادر منها كونها موصولة ففعل هذا لا بد من
 ضمير الفصل وايضا الموصولة مع الصلة شئ واحد فلا يوجد الجنس كما هو قلنا المراد من كلمة ما
 اسم متكرر فان قيل لما كان المراد اسما فهو منقوض بقوله اى اسم فان قيل ان خبر
 فاعل عجبني مع انه ليس باسم قلت المراد من الاسم اسم من ان يكون حقيقة او حكما
 كما قال الشاعر دم فان قيل اعتراض ان خبرت كما يروى هنا كذا لا يرد على تعريف المرفوع
 فلم يرد اسم ثم بالحقيقة والحكم قلنا انما لم يرد اسم ثم اكتفاء بهذا التعميم فان قيل لم يعكس الامر
 قلنا ان تعميم القسم يستلزم تعميم المقسم لئلا يلزم تعميم المقسم من المقسم بخلاف العكس لان تعميم المقسم
 لا يستلزم تعميم المقسم لان القسم ليس الاخص فان قيل لولم يفيد الشارح كلمة ما بالاسم لم يحجج الى تعميم
 بقوله حقيقة او حكما لان ما عبارة عن شئ وهوتينا ولقوله ان خبرت قلنا ان تفسير ما بالاسم ضرورة
 لئلا يلزم الخروج من البحث ولئلا يلزم تعميم المقسم من المقسم لان كلمة ما في تعريف المرفوع مفسرة بالاسم
 فكذا هنا وايضا لا بد في التعريف من الجنس المتبادر من الجنس هو القريب فلنا اول بالاسم ولا بد
 لولم يفيد به توهم ان المراد من الفاعل ذاته مع ان الفاعل في اصطلاح هو الاسم وايضا لولم يفيد به تينا

ايضا مع انه لا يقع فاعلا اصلا قوله ليدخل فيه مثل قوله اي انما علمنا ليدخل فيه قوله سند اليه
 الخ فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لانه يخرج منه فاعلاً شبه الفعل وفاعلاً في الفعل الناقصة لا في الاسناد
 نسبة احد الكلمتين الى الاخرى بحيث تقيد المخاطبة تامة ولا فائدة فيه قلنا المراد من الاسناد هو
 النسبة مطلقاً من قبيل ذكر الاخص وإرادة الاعم فان قيل لما كان المراد هي النسبة فعلى هذا لا يكون
 مانعاً لصدق قوله ضرب زيد باضافة المصدر الى الفاعل للنسبة الضرب الى زيد مع انه ليس
 بفاعل بل يقال له مضاف اليه واليها لا يكون جامعاً لعدم صدقه على قولنا ما ضرب زيد لان فيه
 سلب النسبة وكذا لا يصدق على فاعل الشرط مثلاً ان ضربت ضربت لان فيه فرض النسبة لا تحققها
 وكذا لا يصدق على فاعل انشاء نحو ضرب لعدم وجود النسبة فيه لعدم وجود الفعل اجيب
 عن الاول المراد هي النسبة مع بقاء الرفع ولا رفع في زيد وعن الثاني ان النسبة اعم من ان يكون
 مثبتاً ومنفياً محققة او مقيدة خبرية وانشائية قوله بالاصالة ^{لما من التثنية} فان قيل لا يكون التعريف
 مانعاً لصدق قوله في قولنا ضرب زيد وعمرو لانه سند اليه الفعل مع انه ليس بفاعل بل يعلق المعطوف
 قلنا المراد من الاسناد الاسناد بالاصالة والاسناد الى عمرو بالتبعية فان قيل ان قوله بالاصالة قيد
 في التعريف وذا لا يجوز ومن القرينة قلنا القرينة ذكر التوابع بعد فان قيل ان ذكر التوابع
 فيما بعد لا يكون قرينة ههنا لبعدها من هذا التعريف والقرينة لا بد ان يكون في نفس التعريف
 او متصلاً به قلنا البعد لا يكون قرينة اذا كان غريباً والتوابع مشهورة فان قيل ان قيد بالاصالة
 كما يكون معتبراً في اسناد الفعل كذلك يكون معتبراً في شبه الفعل ايضاً فينتهي ان يذكر هذا القيد
 بعد قوله او شبهه ليتعلق بهما قلنا ان قوله او شبهه فرع الفعل والقيد اذا اعتبر في الاصل
 يعتبر في الفرع ايضاً فلا حاجة الى التاخير قوله ليخرج عن الحد توابع الفاعل فان قيل لا حاجة
 الى اخراج التوابع لان التابع اذا كان صفة مثل جاءني زيد بن العالم لا يوجد فيه اسناد الفعل الى
 التابع لان الاسناد الى زيد لا الى العالم وكذا اذا كان تأكيداً او عطف البيان قلنا ان المراد
 من التوابع بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل قوله وكذا المراد في جميع حد ودلر فوعات الخ
 كما اذا وقع التعدد في المبتدأ والخبر والمبتدأ والخبر هو الاول وفي هذه العبارة إشارة الى المبالغ
 في اخراج توابع الفاعل قوله ما يشبه في العمل فان قيل امثال الاطباق الممثل لان الممثل مشبه
 وهو نسبة بين المشبه والمشبه به وذكر في المثال قائماً ابوه وهو ليس نسبة بل مشبه وخر في النسبة
 قلنا المراد من الشبه ما يشبه اي المراد من المصدر اسم المفعول فان قيل فعلى هذا لا يكون
 التعريف جامعاً ولا مانعاً ما الاول فلان لا يصدق على اسم التفضيل لانه ليس فعل من الافعال فيه
 معنى الزيادة ليشبه اسم التفضيل به واما الثاني فلان يدخل فيه الاسماء الغير المنصرفة لانها ايضاً مما
 يشبه الفعل مع انها ليست لها فاعل قلنا معناها ما يشبه الفعل في العمل قد دخل اسم التفضيل وخروج الاسماء

زيد بن عمرو - في الالة المذكورة

الغير المنعقدة فان قيل لما كان المراد من التشبيه التشبيه في العمل يلزم الدور اذا المشهور ان عمل
 لمشابهة الفعل فلما كانت المراد ههنا المشابهة في العمل يلزم الدور قلنا انما يلزم الدور ان كان مشابهة
 التي هي سبب العمل عين المشابهة التي هي سبب العمل وليس كذلك لان المشابهة الاولى عبارة عن
 المشابهة في عدد الحروف والحركات والمشابهة الثانية عبارة عن المشاركة في اقتضاء الفاعل فان
 قيل لم يخالف الشارع عن قول لفاضل اهنيك لانه قال بالمشابهة في الاشتقاق والحدث وقال
 الشارع في العمل قلنا لو قال ذلك لم يتناول سماء الافعال والظروف لانه ليس بينهما الاشتقاق بالذات
 وان كانت مشتقة باعتبار المتعلق وبعد التأويل بالافعال الى ما في **وأعلم ان ههنا وان لم ينكشف**
مثال لصباح ليس قل من المصباح فمن لم يستقم بالمصباح لم يستقم بالصباح ايضا غالبا فان
 قيل المراد من الفعل في قوله ما اسند اليه الفعل لا يخلوا ما الفعل اللغوي وهو الحدث فعمل هذا
 حاجة الى قوله وشبهه وايضا يلزم ارجاع ضمير شبهه الى الفعل اللغوي وهو غير صحيح لان المشتقات
 يشبه الفعل الاصطلاحي دون اللغوي واما الفعل الاصطلاحي وهو يلزم عدم صدق التعريف على
 زيد مثلا في ضرب زيد لانه لا يسند اليه الفعل الاصطلاحي الدال على الحدث والزمان والنسبة بل
 المنسوب اليه هو الحدث فقط قلنا المراد هو الفعل الاصطلاحي والمنسوب اليه الفاعل جزؤه ولا محذور
 فيه لان نسبة الكل باعتبار الاجزاء كما يقال بنوا فلان قتلوا زيدا مع ان القتل صدر من واحد
 قوله ليتناول فاعل اسم الفاعل وفي بعض النسخ مثل فاعل اسم الفاعل بزيادة لفظ المثل فان قيل
 ان ايراد لفظ المثل ههنا لا يصح لانه انما يذكر للتعميم والحاجة ههنا اليه لانه حصل بذكر جميع جزئيات
 بحيث لا يبقى منه فرد من الافراد قلنا ان لفظ المثل وقع سهوا من الكاتب وما قال انه لدخول الاسم
 المنسوب نحو زيد تميمي فان الضمير في تميمي فاعل له ليس يشي لان الاسم المنسوب داخل في الاسم
 المفعول لان معنى زيد تميمي زيد منسوب الى تميم هو ليس من هذا الباب لان الضمير فيه
 مفعول بالاسم فاعله قوله والظرف **فان قيل ان متعلق الظرف** اما الفعل وشبهه **فعل الاول** دخل
 والفعل وعلى الثاني دخل في اسم الفاعل وغيره من المشتقات فلا حاجة الى ذكره قلنا ليس المراد
 من الظرف ما يحتاج الى المتعلق بل المراد منه اسم الظرف نحو منصرو ومنصرف قوله وقدم عليه
 قال صاحب العنبر الوافية للحال من الفعل وشبهه فان قيل ان الماضى اذا وقع حالا لا بد
 من دخول قد وهو غير موجود ههنا قلنا ان قد مقدرة فيه وانما لم يذكر لاحترازا عن تكرار النفي
وقال مولانا عصار الدين **الاول للعطف على فعل وهو قوله اسند فيكون صفة بعد**
لقوله ما فان قيل ان قوله على جهة قيامه به من معمولات اسند ولما كان الاول للعطف يلزم
الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبية وهو الجملة المعطوفة قلنا الفصل بالاجنبية انما يجوز
 اذا كان العامل ضعيفا والعامل ههنا قوي وهو الفعل **عنه قوله اسند قوله** في الفعل وشبهه
 فان قيل فعمله ههنا اوقات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير في قدم مفعول

لانه ليس بمتعلق بفعل في العمل بل في الفاعل وهو من اسم الفاعل والعطف المشبه بالمرجع

نفي اللطف قد قدم

والمرجع شيان اعنى الفعل وشبهه قلنا الضمير راجع الى احد الامرين المستفاد من كلمة او قول
واحتراز عن نحو زيد في زيد ضرب فان قيل الاحتراز عن زيد بقوله وقدم لا يصح لانه حصل
بقوله اسند لان الضرب مسند الى ضمير في ضربك الى زيد قلنا لا نسلم ان الاسناد غير موجود
زيد لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لان الاسناد الى الضمير مؤكد للاسناد الاول
ولذا قالوا افادته قائم حكمه مؤكدا بحيث لا يحتاج الى تأكيد اخر بخلاف قائم زيد فان قيل سمنا ان
الاسناد اليه اسناد الى المرجع لكن بطريق التبعية والمعتبر في الاسناد قيد الاصاله قلنا ان قيد الاصاله
لم يخرج هذه المادة لانه في مقابلة التبعية التي في التوابع المعهودة وهذا التبعية ليست منها فان
قيل الاحتياز الى عند الشارح انما يكون اذا جعل قوله وقدم قيد الكل الامرين الفعل وشبهه واما
اذا جعل قيد شبه الفعل فقط فلا اشكال لان المصدر اذا وقع محلا عن اسم فهو مسند اليه لا الى ضميره
لان المصدر لا يفر فيه كقولهم زيد عدل في المبالغة قلنا هذا خلاف الظاهر فان قيل لما
كان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد الى الشئ في الحقيقة فكذلك التقديم على ضمير الشئ تقديم
على ذلك الشئ في الحقيقة فلم يخرج بقوله وقدم قلنا ان الاسناد امر معنوي فيعتبر فيه اذا
الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه بخلاف التقديم لانه امر لفظي فالاعتبار فيه ممنوع لانه لو اعتبر
يكون انكارا عن الحسن كذا في دبة الحواشي قوله والمراد بتقديمه عليه وجوبا فان قيل
لا يكون التعريف مانعا لصدقه على من قولهم كريم من يكرمك لان من اسند اليه شبهه وهو كرم
معرفته ليس بفاعل مبتدأ قلنا المراد بالتقديم عليه هو التقديم وجوبا وتقديم كرم على من
جواز لا نه يجوز ان يقال من يكرمك كريم فان قيل ان المصريح ذكر التقديم مطلقا فمن اين
علم ان المراد وجوبا قلنا هذا يعلم من قاعدة مشهورة من ان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل
فان قيل فليكن كريم شبه الفعل ومن فاعله فمن اين علم انما مبتدأ وخبر قلنا انما لم يكن فاعلا
لان كرميا صفة مشبهة والشرط في عمل الصفة هو الاعتماد على احد الاشياء الستة ولم يوجد ههنا
فان قيل فمن اين علم ان من مبتدأ وكريم خبره فليكن كريم مبتدأ ومن خبره قلنا ان كريم
لا يكون مبتدأ من القسم الاول من المبتدأ الاول ومن الثاني لان الشرط في القسم الاول ان
يكون معرفة او تنكرة مخصصة والشرط في القسم الثاني ان يكون مصدرة بحرف النفي او
الف الاستغناء ولا يوجد شئ منهما فان قيل ان التعريف لا يكون مانعا من وجب اخر لصدقه
على المبتدأ المنكر اذا كان خبره ظرفا لوجوب التقديم قلنا المراد وجوب التقديم النوعي وهذا
التقديم فردى فان قيل ان المصريح ذكر التقديم مطلقا فمن اين علم ان المراد التقديم النوعي
قلنا انه علم من القا عدة المشهورة وهي ان التعريف واجزاءه لازم المعروف هذا انما يكون
اذا كان التقديم نوعيا قوله عليه فان قيل الضمير في عليه راجع الى الفاعل فغلب هذا يلزم
اخذ الحد ود في الحد وهذا يجوز قلنا لا نسلم ان الضمير راجع الى الفاعل بل الى الاسم

فان قيل لما وجب تقديم الفعل على الفاعل مع انه مسند اليه وحقه التقديم قلنا لا يلتزم بالتقديم
 فان قيل لم يعكس الامر قلنا لان الفعل عامل فيه والعالم مقدم على المعمول بخلاف التبت
 لان الخبر غير عامل فيه قوله اي اسنادا واقعا فان قيل ان المقدر عندهم ان الجار والمجرور اذا
 وقعا في عباراتهما لا بد لهما من الاعراب المحلى وقوله على جهة قيامه لغيره وجور فلا بد فيهما
 من الاعراب المحلى فانه هو وايض المقدر عندهم ان قوله على جهة قيامه مفعول مطلق لا سند ولا يقيد
 حده عليه لانه ما يكون بمعنى الفعل السابق وهذا ليس كذلك قلنا ان معناه اسنادا واقعا على
 جهة الخ فيكون مفعولا مطلقا باعتبار موصوف متعلقة وايض علم اعرابه وهو النصب فان
 قيل لا حاجة الى ازيد قوله واقعا الصحة تعلقه باسنادا قلنا لا يصح تعلقه بالاسناد لان كلمة
 على لا يقع صلة الاسناد بل صلة ما لباء او الى يقال سند به او اسناد اليه وايض ان قوله على جهة
 اه صفة قوله اسنادا والجار والمجرور لا يقع صفة الشئ الا باعتبار المتعلق ولو كان المتعلق لهما
 اسنادا لا يصح صفتيهما قال صاحب العفوران قوله اسنادا واقعا إشارة ان الجار والمجرور متعلق
 باسند فان قيل لا نسلم ان غرض لشارحه ذكره الفاضل الذي لان عبارة الشارح صحيحة
 في انه متعلق بواقع قلنا ان ما ذكره الفاضل حاصل المعنى لما يتعلق بواقع وهو صفة قوله
 اسنادا وهو معمول الاسند فكن الجار والمجرور معمول سند قوله على طريقة انما اول الجهة بالطريق
 لان الجهة في اصطلاحهم عبارة عن احد الجهات الستة وليس المراد ذلك بل المراد منها الطريقة
 والشكل والجهة مجبى بمعنى الطريقة كما يقال عدلت هذا العمل على جهة عملك في طريقة عملك و
 قوله قيام الفعل إشارة الى بيان المصحح لغير قيامه فان قيل ان الفعل عبارة عن اللفظ ومن
 قسم من الكلمة والحال ان اللفظ قائم بالتكلم لا بالفاعل قلنا انه يحذف المضاف الى قيام
 مدلول الفعل فان قيل لا نسلم ان مدلول الفعل قائم بالفاعل لان القائم به ليس الزمان والشيء
 بل الحدث فقط قلنا ان المراد بقيام مدلول الفعل بعضه لا كله اعني الحدث فان قيل لا يصح
 لا يكون جامعا لانه خرج عنه فاعل فعل المنفى فوما ضرب زيد لعدم القيام فيه وايضا لا يصح ان
 القيام بالفعل لانه عبارة عن الاستواء وهو لا يتصور الا من ذوات الارواح والفعل ليس منه
 وايضا انه لا يكون جامعا لانه خرج عنه مات زيد وطالع عمر لان المتبادر من القيام انه صادر
 والموت والطوالة ليستا بصادرين عنهما فاعلين قلنا طريقة قيام الفعل ان يكون على صيغة
 المعلوم فيتناول الحقة وكذا لا يكون المراد منه الاستواء فان قيل لا نسلم ان طريقة القيام
 عبارة عن صيغة المعلوم لان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون صيغة الفعل على صيغة
 المعلوم صفة الفعل قلنا اجاب صاحب العفوران عنه بان معناه ان ذلك علامة على صيغة القيام
 ان يكون على صيغة المعلوم فان قيل بالوجه على ان العلامة للقيام كونه بصيغة المعلوم
 دون المجهول وايضا ما الوجه لهما نعم احترزوا عن مفعول بالمرسم فاعله بقيد القيام

انه لان معنى الفعل ليس متعلقا بغيره بل على الاسناد ولام سلمه وهو ان الاسناد هو

ولم یحترزوا عنه بقیدا لاسناد فان قلت الاسناد موجود فيه دون القيام فهو تحكم محض
قلت لان القيام بثبوت موجود الامر والتعبير عنه ليس الا بصيغة العلوم لان مصدر المعلوم قد
یوجد مدلوله في الخارج فيصدق القيام عليه ومصدر الجهرل لا یوجد مدلوله في الخارج احد
بل هو امر اعتباری لانه لم یصد من الفاعل الا الحدث القائم به وكذا ینجزج مفعول ما لم یسم فاعلم
به لان الواقع عليه مصدر الجهرل وهو غير موجود فلا یصدق القيام عليه ویصدق الاسناد اليه
لان عبارة عن ثبوت الشئ الامر والشئ یتناول المعدوم ايضا فان قيل ان القيام قد یكون
حقیقيا كالصفات الجسم بالبیاض وقد یكون عقليا فخریدا علی لان العی عبارة عن عدم
البصر فلا یكون القيام موجودا الامر قلنا ان ما قالوا انه عبارة عن عدم البصر مصطلح ارباب العقول
دون العربية لانهم قالوا العی صفة من الصفات فان قيل كما ان القيام عبارة عن ثبوت الموجود
لا موجد لك الاسناد عبارة عن ثبوت الموجود لا موجد بقربیة التعبير عنها به قلنا لا نسلم ان الاسناد
عبارة عن ثبوت موجود الامر بل عبارة عن ثبوت الشئ الامر والشئ اعم من الموجود فان قيل
هذا مخالف من سائر النسخ لانهم قالوا الاسناد والقيام عبارة عن ثبوت موجود الامر بل افوق
بینهما قلنا لا نسلم انهما متحدان لكن یأمله في التعبير وهو لا یضر فان قيل ففی هذا ای
علی ان الاسناد یأثل القيام لا عین القيام لان المماثلة یقتضی المغايرة خرج الاسناد الذي هو
عین القيام لان الاسناد لما كان عین القيام علم انه قد یجمع معه في مادة الوجود كالضرب المعلوم
قلنا لا نسلم خروج لان للقيام افراد متعددة كالضرب والنصر واسناد الضرب یأثل قيام النصر
وبالعكس فان قيل لما قال المصنف علی جهة قیامه ولم یقل علی قیامه بدون الجهة قلنا یتناول
فاعل افعال الاضافیة كالقرب والبعد لانها غیر موجودین بل وجودها اعتباری فلا یكون فيه
القيام لا محالة بل فیها جهة القيام هذا خلاصة ما قاله عبد الغفور قوله واحترز بهذا القید من
مفعول ما لم یسم فاعله فان قيل لا یثبت الاحتراز عن مفعول المصدر الجهرل لان طریقة القيام
ان یكون علی صیغة المعلوم وصیغة المصدر للجهرل عین صیغة المصدر للعلوم قلنا لا نسلم انه لا یثبت
الاحتراز عنه لان هذا المصدر فی قوة ان مع الفعل الجهرل فلا یكون علی صیغة المعلوم فان قيل
الاحتراز عن المفعول ما لم یسم فاعله لا یصح لان صفا المفصل ادخله فيه قلنا الاحتیاج الى هذا القید
انما هو علی مذهبنا لم یجعله داخلا فيه كالمصرح لانه نظر الى المعنی وهو فی المعنی ليس بفاعل وصاحب
المفصل نظر الى اللفظ قوله مثل زید فی قام زید فان قيل المثال لا یضاه المثل وهو یحصل
بواحد فما الحاجة الى المثالین احدهما قوله قام زید والاخر قوله زید قائم ابوه قلنا انما اورد
المثالین لتعدد المثل لان الاول مثال لما اسند اليه الفعل والاخر مثال لما اسند اليه شبه الفعل
قوله زید قائم ابوه فان قيل تشبیهه بزید قائم ابوه لا یصح لانه له بان یكون الموصوف في الخارج بلا یکن

ليس نصافي المقصود لانه محتمل نيكون قائما خبرا مقدا على المتدا اعني ابوه ولو قال ابواه لكان نصافي المقصود
لعدم صحة قائم خبرا عن ابواه لعدم المطابقة قلنا ابوه لا محتمل ان يكون مبتدأ لانه لو كان مبتدأ لوجب له
على قائم لدفع الالتباس فان قيل بالفرق بين هذا المثال وبين قائم زيد حيث جازى في الثاني الوجهان
دون الاول قلنا الفرق ما ذكره الفاضل لهبتد من انه اذا كان للتركيب وجهان احدهما على خلاف الاصل
والاخر على الاصل وفي قصدك ما يخالف الاصل فدفع الالتباس حرج واجب لان الذهن يسبق الى ما يوافق
الاصل وهو غير مقصود وان المبدأ صالحة ومخالفة كائنا جائزين على الاحتمال وفيما نحن فيه احد الوجهين على
الاصل وهو كون ابوه فاعلا لصنعة والاخر وهو كون مبتدأ على خلاف الاصل لانه لوجب تقديم الخبر على
المبتدأ وهو خلاف الاصل فالقيل ان عمل الصنعة في الفاعل ايضا خلاف الاصل قلنا لا بد ان يثبت
توجب الامر من كلاهما خلاف الاصل احدهما ما ذكره والاخر كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل لا احتياج
الى الرابط والفاعلية لوجب خلاف الاصل الواحد وهو كون الصنعة عاملا والشمول على خلاف الاصل
اصل بالنسبة الى ما شتمل على خلاف الاصلين فان قيل ان كون الخبر جملة على خلاف الاصل ممنوع
لما قال الرضي ان الخبر على قسمين مفرد جملة وكلاهما اصل والضا يشكك بهذا قائم زيد اذ كون زيد
مبتدأ مشتمل على خلاف الاصل الواحد وكون الصنعة مبتدأ مشتمل على خلاف الاصلين احدهما كون
مبتدأ مسنداً اليه والاخر كون اي كون الاسم فاعلا لصنعة فينبغي ان لا يكون من قبيل جازا الوجهين احدهما
الاول ان كون الخبر جملة ليس الا خلاف الاصل لا احتياج الى الرابط وما هو محتاج الى الغير لا يكون
اصلاً وما قال الرضي فهو ناظر الى الفائدة لانها كما يحصل بالخبر المفرد كذلك بالجملة وعن الثاني ان كون
الاسم فاعلا لصنعة خلاف الاصل فيما لم يكن مصدرة بحرف النفي او الف الاستفهام كيف والصنعة للمفعول
في هذا الموضع بمعنى الفعل قوله والاصل في الفاعل فالقيل هذا الاصل منها مذهبهم لانه لا يعلم انه
في الفاعل او المفعول والحكم على المذهب لا يصح قلنا معنى قوله والاصل هو الاصل في الفاعل بقضية البحث
فالقيل الاصل عبادة عن القاعدة والمخالفة عنهما لا يجوز فيجب ان لا يجوز قولهم ضرب عمر و زيد لعن
الولى قلنا الاصل هنا بعبء ما ينبغي واولى فان قيل لما كان الاصل بعبء ما ينبغي واولى خرج عنه
ضربت زيد لان الولي هنا واجب قلنا الولي اعم من ان يكون متصلاً او في ضمن الجواب فالقيل لما كان
الاصل بعبء الاول فهو منقوض بنحو ضرب زيداً غلامه فان تعدل لم الفاعل هنا
ليس باولى بل غير جائز قلنا الاولوية فيما لم ينعم مانع ولها وجد المانع وهي الاضمار
قبل الذكر فان قيل لم اختار الاصل على الاول مع انه اوضح واحسن لرعاية الاشتقاق بينهما وبين
الولى لانها مشتقان من الولي قلنا لان في لفظ الاصل ايها الى ان قرب الفاعل من الفعل

منها

له وهو اي المقصود كون مثال الفاعل المسند اليه شبه الفعل ٢٢ له اي المطابقة بين المبتدأ والخبر على ما تقدمت به في الافراد اذا انفردوا والابتداء في الخبر
له في المثال اي الذي ذكر في المتن فدل على استند اليه شبه الفعل ٢٣ له احدهما كون زيد مبتدأ واقام خبراً متقدماً عليه فاما الثاني كون زيد فاعلاً استند اليه شبه الفعل وهو
له الوجهان ٢٤ له اي في الاصل وعدم الاصل ٢٥ له لانه لوجب ان يفرق الفاعل من الصنعة وهو الاصل ٢٦ له لان الاصل في العمل الفعل ٢٧

كانه بمنزلة القاعدة ولا يجوز هذا مما فلا يملك السامع الا للمضرورة بخلاف الاولوية لانه صريح في جواز جاب
 الآخر بخلاف الاصل لانه ليس في لفظه ما يدل على جواز الجانب الآخر وان كان مالها واحدا فان قيل
 لم قال ان يلى الفعل ولم يقل ان يلية بضمير معرانه اخصر واشمل لشموله لشبه الفعل ايضا
 لكون الضمير جوا الى احدهما للدلول عليه وكما مر في قوله وقدم عليه قلنا انما وضع المظهر موضع
 المضمر لزيادة التمكن في الذهن فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون للظهور اولى من المضمر
 في جميع المواضع قلنا فيه اشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل لمحق به فان قيل
 المراد بالولى لا يخلو اما لفظا او رتبة فان كان الاول لا يصح تفريع قوله فلذلك جاز ضرب غلامه نرايد عليه
 وان كان الثاني لا يصح قول الشرع ان لم يمنع مانع لانه وان وجد للمانع لا يفوت رتبته الا ترى ان
 قوله ما ضرب غلامه الازيد فان قصد المحصر مانع من ان يقع الفاعل في ولى الفعل مع ان رتبة
 الفاعل مقدم والا يلزم الاضمار قبل الذكر في قوله غلامه قلنا المراد من الولى ما يكون لفظا فقط فيصح
 قوله ان لم يمنع مانع والولى الرتبة ثابت لا محالة فاء التفريع عليه او نقول المراد الولى لفظا حين عدم
 المانع ورتبته حين وجود المانع وفي قوله ضرب غلامه زيدا وجد المانع انهم من ان يكون قبل التركيب بعد
 ولهمنا وان لم يكن المانع قبل التركيب لكن وجد بعد لان تقديم ماحقه التاخير يفيد المحصر فلو اخذ
 غلامه لفات المحصر والغرض من تقديم المفعول اهتمامه فيفوت الاهتمام بالتاخير قوله
 المسند اليه فالقيل كما ان الاصل ولى فاعل الفعل كذلك ولى فاعل شبه الفعل فلا يصح تخصيصه
 قلنا المراد من الفعل المسند الى الفاعل من قبيل ذكر الاخص واردة الاعم فلا اشكال قوله ان يكون
 بعد فان قيل الولى على قسمين احدهما مقدم متصل والاخر موخر متصل فاي المعنى مراد لهما قلنا
 المراد لهما ما يكون موخرا متصلا لان تقديم الفاعل لا يجوز فان قيل لما كان المراد بالموخر المتصل
 فينبغي ان يفوت الولى في قوله ليضرب نرايد لوجود الفصل بنون تأكيد مع انه لم يقال حد يفوت الولى
 في هذه الصورة قلنا المراد بالفاصل للنفي ما يكون من معمولات لا مطلق الفاعل ونحن التأكيد ليس من
 معمولات الفعل قوله لشدة احتياج الفعل اليه فكما ان الكل يفيد معناه بدون الفاعل قوله ويدل
 على ذلك اسكان اللام فان قيل ان لهما يلزم الدوران المشهور في الصرف ان الاسكان لا اجل
 الجزئية ولعلم من قول الشارح ان الجزئية لا اجل الاسكان حيث قال ويدل على ذلك اسكان اللام
 قلنا ان ما قاله الشارح هو اجل الحكم علامة على العلة ولا مانع منه لانهم قالوا الممكنات علامة
 على وجود الله تعالى جل شأنه مع انه تعالى علة الممكنات قوله اربع حركات فان قيل
 لا نسلم ان الاسكان لا فم توالى اربع حركات لانه لو كان كذلك ينبغي ان لا يجب
 الاسكان في الرباعي نحو وحجت لعدم توالى اربع حركات لان العين ساكنة في نحو وحجت

فان كان كذلك لكان الفعل لا يفوت من

له اي في وضع المظهر موضع المضمر ٢٢ قوله المراد بالفاصل للنوى الا في قوله من غير ان يتقدم عليه ٢٣ كما قال الشارح
 من معمولاته ٢٤ انتهى عجبك العاصي ٢٥ اناك ٢٦ مقرر بالذنوب ٢٧ وتية دعاك ٢٨

قلنا اسكان اللام في الرباعي محمول على الثلاثي والمحمل طريقة مشهورة عندهم قوله فلذلك
 فان قيل الفاء للتعليل وكذا اللام فيلزم اجتماع التي للتعليل وهذا يجوز قلنا اللام للتعليل
 فيفيد ان يكون الولى اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع المثال الثاني لان اللام يجعل مدخوله
 علة ومدخول اللام ههنا هو الاصل والفاء اما للتفريع فيفيد ترتيب العلم بالجواز والامتناع فيما على العلم
 بالاصل السابق او للتعليل ولكن من باب الاستدلال بالعلول على العلة فلا استدراك قوله
 الذي يقتضي تقدم الفاعل دفع وهم وهوان يتوهم ان المراد بولى الفاعل الى الفعل بالنسبة الى
 سائر المفعولات لاكن من غير المفعول به كما هو من ههنا جنى واخفش قد بان الولى بالنسبة
 الى الكل قوله وامتنع ضرب غلامه نزيدي فان قيل ان الامتناع المذكور وان كان يترتب على
 الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوتة على تقدير تساويهما في المرتبة اليهم فلا يصح الاستدلال بانهم
 عليه لان المضاف اليه كالجزم للمضاف فيكون في مرتبة فعله تقدير التساوي يكون الضمير والفاء
 والمفعول في مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجح على الضمير قلنا على تقدير التساوي يكون المفعول
 في مرتبة الفاعل والفاعل مقدم على الضمير فكذا المفعول وما قالوا ان المضاف اليه جزء للمضاف
 معناه لا يجوز الفصل بينهما لانه في مرتبته لتأخره عنه لفظا ورتبة لانه قيد له فان قيل مرجح
 الضمير مفعول الفعل فالمناسب ان يكون مقدا مرتبة على الضمير الذي هو مضاف اليه للفاعل و
 ليس بعمول للفعل فيكون مقدا ما على الضمير رتبة فلم يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير مضاف
 اليه للفاعل وليس رتبة الشئ ان يكون بين المضاف والمضاف اليه فلما كان المضاف فاعلا
 مقدا ما على المفعول رتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر فان قيل ينبغي ان يجوز ذلك الاضمار قبل الذكر
 كما يجوز في باب التنازع في قولهم ضربني وكرمني نزيدي فما لم انهم لا يجوز وهذا وجوزوا ذلك قلنا
 تجوز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في الجملة والضمير المضاف اليه غير متعلق او لقول ان المقصود
 في التنازع الفاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يلزم كونه ملغى فلا بد من الاضمار بخلاف الظاهر
 في المثال المذكور بان يقال غلام زيد نزيدي فلا نه لوانه عنه فلا يخل الاضمار فيه من غير ضرورة
 او لقول تجويزه للضرورة اذ لو لم يضر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز لانه عمدة وحذف
 العمدة بلا سد شئ مسد احتجاجا او تكرار لذكر وهو قيم فان قيل ان ارتكاب القبح اهلون من
 ارتكاب الممتنع مع انه مثل ما ذكرنا ههنا لان حذف للمضاف اليه بلا قرينة غير جائز والظاهر
 يوجب التكرار قلنا ان قيم التكرار مشهور فيكون بمنزلة الممتنع بل فوقه للشهرة وعن الثاني ان حذف
 المضاف جائز مع القرينة وحذف الفاعل لا يجوز اصلا ولو كان مع القرينة قوله خلافا للاخفش
 وابن جني وانما سمي بابن جني لانه كان لقيطا فقالوا انه من الجن فان قيل يعلم من قول الشاعر ان
 الاضمار قبل الذكر جائز عند هاهنا مع انه ممتنع بالا تفاق بل انما يجوز ذلك التكييف هاهنا

في المثال المذكور لفظا ورتبة

قلنا هذا انما يريد اذا تعلق قوله خلافا بقوله وذلك غير جائز وليس كذلك بل متعلق بقوله يلزم وانما لا يلزم الا ضمنا قبل الذكرو عندهما الوجهين احدهما ان الفعل المتعدي كما تيقض الفاعل كذا تيقض المفعول فيجب ايلانها فكما تقدم رتبة الفاعل قدم رتبة المفعول ايضا والثاني ما قاله الشارح ومستندهما في ذلك قول الشارح وجواب عن الاستدلال الاول انه على هذا لا يوجد الكلام على موافقة الاول عندهما لانه ان ولي الفاعل فات ولي المفعول وان كان على العكس فات ولي الفاعل وعن الثاني ما قاله الشارح بقوله واجيب قوله جزمي ربه عن اي بدلي وكلمة عن مجي للبتة كقوله تعالى لا تجزي نفس عن نفس شيئا قوله جزاء الكلاب العاوييات بنصب جزاء لان في الاصل هكذا جزاء الكلاب العاوييات فحذف الشبه واقام الشبه به مقامه وهو منصوب فكذا هذا قوله وقد فعل اخبار بلجاجة الدعاء تفاؤلا قوله واجيب فان قيل هذا جملة فعلية معطوفة على قوله ومستندهما هي اسمية فيلزم عطف الفعلية على الاسمية وهو غير حن قلنا هذا معطوف على المقدر اي قيل و مستندهما فيكون فعلية ايضا قوله جزمي رب الجزاء فان قيل ان هذا الجواب مني والاول تسليم فللناسب تقديم هذا على ذلك لان للنعم لا يكون بعد التسليم لان الاقرار بعد الاكوار جائز والاكوار بعد الاقرار لا يجوز قلنا ان قوة جواب الاول اوجب تقديمه فان حوالة الجزاء الى رب الشخص المسمى هو المعنى المتعارف لان الرب محي التخليص فحوالة الجزاء اليه ليس عليه مرجى التخليص بخلاف الحوالة الى رب الجزاء لانها غير متعارفة قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما فان قيل الضمير في فيهما راجع الى الفاعل والمفعول والوراجع الى الفاعل مستقيم والى المفعول غير مستقيم لعدم ذكره سابقا والوراجع انما يكون الى المذكور لا الى غير المذكور وايضا ان ذكر الاعراب مستغنى عنه بذكر القرينة لانه من جزئياتها اجيب عن الاول ان للفعل وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الامثلة وهو كاف للوراجع وعن الثاني لا نسلم ان الاعراب جزئياتها بل بينهما مباينة لان الاعراب موضوع للمعاني المعنوية والقرينة غير موضوعة لشي بل هي امر دال عليها لا بالوضع وفيه بحث من وجوه الاول ان الاعراب لما كان موضوعا فكان موضوعا لغيره مفرد فيكون كلمته فينبغي ان يكون مثل زريد مركبا من زريد واعرابه ولا يقول به احد والثاني لا نسلم ان القرينة امر دال عليها بل امر دال على الشيء فذكر قوله عليهما غير صحيح والثالث انه لا بد ان يكون القرينة من الموضوعات لانها مستعملة والمستعمل قسم من الموضوع كالمنقول والمترجل فانهم قالوا الموضوع على ثلاثة اقسام الرابع ان مفهوم القرينة لا يكون ما لا يصدق على الحمل لانه ايضا يدل بلا وضع كانه آخر يدل على وجه الصدق والخامس لا نسلم ان القرينة هي الامر الدال بلا وضع بل هي الامر الدال على تعيين الشيء مطلقا سواء كان بالوضع او بغيره كما قال السرخسي وقيدا بلا وضع ليس كذلك

له وعن الثاني آه اي الجواب عن الاستدلال الثاني ٢٢ له العاوييات صفة الكلاب والوارد بالضم ناكس وميزو ١٤ جزاءه او ذواته
ازم بن مثل جزاءه كان هو كمنه وتحيق خدای تو ای این کار کرده است ٢٢ له علیها ای علی فاعلیه المفعول ٢٢ منقوله الهم

على اعراب الموصوف فليست بالوضع والمراد هذا دون ذلك او نقول ان المراد من الفاعل والمفعول
 الى قوله فيما اعم من ان يكون حقيقة او حكما وصفة الفاعل فاعل كما فانتفاء اعراب الفاعل انتفاء اعراب
 الصفة ايضا قوله اذ القرينة شاملة له بناء على نعم ان القرينة هي الاموال الدال على الشئ مطلقا
 فالتقيل لا نسلم انه يلزم الاستغناء من اعراب فان الاستغناء قيد الثانى عن الاول جائز فلا حاجة
 الى جواب الشارح قلنا هذا غير نافع اذ لو قيل في الاعتراض ان المصريح لو قال اذ انتفى القرينة بد
 ذكر اعراب كان اخصر فلا يتوجه اليه ما ذكرت فاحساج الى جواب الشارح فان قيل ما وجه للمص
 انه ذكر قوله لفظا مع اعراب ولم يذكر في القرينة مع ان كلا واحد منهما ينقسم الى اللفظ والمعنى
 قلنا ان وجود اعراب للمعنى لا يدغم الالتباس بخلاف القرينة لان كلا واحد من القرينة اللفظية
 والمعنوية دافع الالتباس قوله نحو ضربت موسى جلى فان التام في ضربت قرينة دالة على ان جلى
 فاعل دون موسى فان قيل ان التام موضوعة لتانيث الفاعل فكيف يكون قرينة لانها مقيمة
 بقيد عدم الوضع قلنا نفع هذا لا يصح تمثيل القرينة اللفظية لضرب لان الاتصال لشبهة من الأمور
 المعنوية احسب اصل الاعتراض ان التام موضوعة لتانيث مطلق الفاعل لتانيث جلى فيص
 القرينة فان قيل ان جلى فرد من افراد مطلق الفاعل فالوضع له وضع لهما قلنا وضع الكل ليس ضعفا
 للجزئى الا ترى ان اللفظ المهمل من الموضوعات وليس افرادها منه مثل ديز وجسق وجن ولسن قوله
 الفاعل اشارة الى بيان المرجح قوله بالفعل فان قيل ان متصلا من الاتصال وهو يقتضى ما اتصل
 فمافاجابك لشرحه بقوله بالفعل فان قيل لا يصح التخصيص بالفعل لان هذا الحكم كما يكون
 بالاتصال الفعل كذلك يكون بالاتصال شبه الفعل قلنا ان لفظ الفعل في عبارة الشارح وقع في موقع
 المثال فكانه قال الشارح بالفعل مثلا والمثال لا يخرج ما عداه قوله بادرا او مستكنا دفع وهم
 وهو ان يتوهم ان المراد بالضمير ما يكون بارزا لان الاتصال لا يكون الا مع اللفظ فدفع بان المراد
 بالتصل ما لا يكون مشتقا فان قيل ان التميم الى المستكن لا يصح لان تقديم الفاعل انما يجب
 فيما اذا تصور تاخيره ولا يتصور تاخير المستكن فلا حاجة اليه قلنا وان لم يتصور فيه وجوب التقديم
 لكن يثبت فيه نفس التقديم مع الفزار فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله زيدا ضربت
 لان الفاعل ضمير متصل مع تقدم المفعول عليه قلنا هذا الحكم مشروط بشرط ان لا يتقدم
 المفعول على الفعل كما قال الشارح فان قيل لا حاجة الى هذا الشرط اذ المقصود من كون الاول
 ان يلي الفعل انه لا يقع موقع الفعل غيره من المتعلقا بطريق الاولوية لانه لا يقدم على
 الفعل فمثال النقض خارج عن المبحث وايضا لا يحتاج الى هذا الشرط لان تقدم المفعول
 على الفعل قرينة على كون المتقدم عليه مفعولا

له قوله ضربت موسى جلى اهـ من حيث القرينة على ان يندفع عن المفعول لان التام في ضربت قرينة على ان الفاعل جلى لا موسى وذكر
 في قوله لى جلى المذكور لان الشرط لا ينفك لى بل الامر بالعكس اذ لى لنا من احوالهم الى الله الواحد ١٢

لا متناهم تقدم الفاعل على الفعل وايضا ان هذا الشرط لابد في الصورة الاولى ايضا وهو قوله واذا
استغنى الاعراب الخ فانه على تقدير تقديم للفعول لم يلزم الالتباس مع استغناء الاعراب اجيب عن
الاول سلمنا انه خارج عن البحث نظر الى الولى لكن بالنظر الى لفظ التقديم في قوله وجب تقديمه
توهم انه داخل وعن الثاني ان هذا انما يصح اذا كان الكلام في الالتباس وليس كذلك بل الكلام في
تقديم الفاعل عند كونه ضميرا متصلا وعن الثالث ان في تقديم المفعول لا نسلم عدم الالتباس
لاننا قلنا موسى ضرب عليه محتمل ان يكون الضمير في ضرب راجع الى موسى وهيسى مفعولا و
لوسلم عدم الالتباس فلا نسلم استغناء القرينة فان التقديم قرينة على ان المتقدم ليس بفاعل قوله
او وقع مفعوله فان قيل الضمير في قوله مفعوله لا يخلو اما راجع الى الفاعل او الى الفعل فعلى الاول يلزم
الا ضمير قبل الذكر وعلى الثاني لا يصح الاضافة لان المفعول يكون للفعل لا للفاعل قلنا انه راجع
الى الفاعل لا دنى ملازمة لانه كما كان مفعولا للفعل كذا يكون للفاعل لانه جزؤه قوله بشرط
توسطها فان قيل انه ينقض بقولنا ما ضرب الاعمر وازيد لان المفعول وقع بعد الامع انه لا
يتمتع تاخير الفاعل كما سأتيتك وايضا ينقض بقولنا ما ضرب زيد الاعمر والانه لا يجب تقديم
الفاعل بل اعتمد هذا التركيب مع ان المفعول وقع بعد الا وانما اعتمد الفصل بين السثنى وحرف الا
قلنا انما وجب تقديم الفاعل بشرط توسط الا في صورتى التقديم والتأخير وفيما ذكرت لا توسط
بل وقع في الصدد قوله في صورتى التقديم والتأخير في صورة وجوب التأخير الفاعل
فان قيل ان احدهما مستلزم للاخر فما الحاجة الى ذكرهما قلنا المراد منهما الصورة المتمتعة و
الصورة الواجبة الاول نحو ما ضرب زيد الاعمر وهذه صورة واجبة التقديم والثاني نحو ما ضرب
اعمر والازيد هذه صورة متمتعة التقديم فتوسط الا بشرط لتصور الصورة الواجبة وكذا اشرط
لتصور الصورة المتمتعة قوله او بعد معاها فان قيل الا خصر ان يقول بعد انما قلنا انه
لوقال كذلك يكون القول كاذبا لانه ليس بعد انما بل يكون بعد انما الفعل مثل انما ضرب قوله
في جميع هذه الصور فان قيل لا حاجة الى هذا القول في جزم الشرط لان الشرط دال على انه
جزء لكل وايضا يلزم اخذ الشرط في جانب الجزاء وهذا لا يجوز قلنا لما وقع الفصل بين
حرف الشرط والجزاء يتوهم ان الجزاء يتعلق بالخير فدفع هذا الوهم بهذا القول او نقول مقصود
تحرير المدعى يستدل على كل منها بقوله اما في صورة استغناء الاعراب الخ قوله فلما فاة الاتصال
الاتصال فان قيل هذا الدليل لا يثبت المدعى لان من فاة الاتصال الاتصال لا وجب تقديم
الفاعل اذا كان مضمرا متصلا قلنا ان ما ذكره الشارح دليل الدليل قد يره انما وجب التقديم
لفوة المقصود وهو الاتصال وانما فاة الاتصال لمنا فاة الاتصال قال صا الغفور لانه
يلزم خلاف المفروض لانه فرض كونه متصلا به فان قيل على هذا اذا فرض اتصال زيد به في قولنا
ضرب زيد اعمر واجب لا يتقدم المفعول عليه لانه خلاف الفرض قلنا معنى قوله انه يلزم خلاف المفروض

بالتقديم والتأخير

بالتقديم والتأخير

لانه لو قدم يلزم انفصال الضمير وهو خلاف الوضع فان قيل انما يلزم انفصال الفاعل لو كان المفعول منفصلا اذا كان ضميرا متصلا فلا يلزم مثل ضربت قلنا الفاعل المتصل بالفعل كالجزم للمفعول لفظا ومعنى فلما انفصل يلزم وقوع الكلمة بين اجزاء الكلمة و ذلك يجوز ان نقول على هذا انما يلزم تقديم الاضمة على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وذات باطل قوله فلا يقلب المحصر المطلوب فان قيل لا يقلب لا يستقيم في نحو ما ضرب احد الزيد ذلك لانه لا يبقى احد حتى يعجز ان يكون زيدا مضروبا له قلنا هذا التركيب يستلزم الكذب فلا يعتد به فان سلم صدقه فلا نسلم عدم انقلاب المحصر ايضا فان قوله ما ضرب احد الزيد يفيد الاختصار من الجانبين وقوله ما ضرب زيدا لا يفيد الاختصار مضروبيه زيدا في احد مع جواز ضاربية احد شخصا اخر او نقول انما قلنا لوجوب التقديم فيما اذا كان الفاعل خاصا نحو ما ضرب زيدا الا عمر واما اذا كان عاما لا يجب التقديم فان قيل اذا كان الفاعل من امور خاصة فايضا لا يصح الحمل كقولنا ما خلق الله تعالى على احسن الصور الا يوسف فان يوسف لا يكون مخلوقا لا اخر قلنا هذا التركيب يعتد لانه يستلزم الكذب قوله ما ضرب زيدا الا عمر وهذا صورة واجب التقديم قوله ما ضرب عمر و الا زيدا هذا ابيان الصورة المستنتجة قوله ما ضرب الا عمر و زيدا هذا ابيان قوة توسط الا في الصورة المستنتجة واما قوة توسط الا في صورة وجوب التقديم فلم يبين الشارح بل مرعى قلنا بان يقال ما ضرب زيدا الا عمر و با الفصل بين الا والمستثنى قوله لانه لو قدم للمفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السككي وجماعته من النحويين الى عدم جواز انقلاب المحصر اما عند اكثرهم لا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في شئ وقع بعد المستثنى بها لان الاصل ان لا يعمل في المستثنى ايضا لتوسط الا لكن له تعلق بالمستثنى منه فيعمل فيه بواسطة واما ما بعد المستثنى فلا تعلق له بالمستثنى منه فبقى على الاصل قوله لكن لم يستحسن دفع وهم وهو انه لما كان هذا التركيب جائزا عند البعض كان حنا ايف قد دفعه بقوله لكن لم يستحسن لانه من قبيل قصر الصنعة على المفعول قبل تمامها لان تمامها لا يكون الا بالفاعل فان قيل ينبغي ان يقال قصر الفعل لان ضرب الا فعل و عندهم عبارة عن اسم الفاعل والمفعول ونحوهما قلنا المراد بها المعنى القائم بالغير لا الصنعة النحوية قوله واما قلنا الظاهر واعلم ان لفظ الظاهر اذا كان معرا فاللام يفيد احتمالا اخر واذ كان نكرة لا يكون فيه شئ من الاحتمال والحال ان الشارح لم يبال لوم فلذا بين ههنا الاحتمال واما كان الاحتمال الاول ظاهرا لانه خال من الحذف والكذب بخلاف الترجيح الثاني قوله ما ضرب احدا الا عمر و زيدا فان قيل انه يلزم استثناء الشيين باداة واحدة بلا عاطف وذا لا يجوز قلنا ان عدم الجواز فيما اذا لم يتعد المستثنى وفيما اذا تعدد يجوز كما في قوله تعالى وما من لك اتبعك الا الذين هم اعدائنا بادي الرأي وههنا كما تعدد المستثنى احدهما ازلنا والاخرى بلاى الرأي كذلك تعدد المستثنى منه احدهما والاخرى في حال من الاحوال — يعنى

ما نزلك استعك احد في حال من جملة الالذين اه اى قال الكفار لنوح ما نزلك استعك الدير لعنى نى
 بنيم كه متابعت كرده باشند تراگر آناكه الشان درواكان مانند و ظاهر فكر قوله وهو ايضا خلا المقصود
 قوله ايضا اى كما فى صورة توسط الا وانما كان خلاف المقصود لان المقصود هو المحصر من احد الجانبين
 وهما ينفيد من الجانبين قوله بعد الا المتوسطة ولم يقل بشرط توسطها كما قال سابقا للتفنن فى
 العبادة قوله او اتصل به مفعوله فان قيل انه منقوض بقولنا ضرب عمرو زيدا ون المفعول
 متصل بالفعل مع انه لا يجب تاخيره بل يجوز قلنا معناه ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل
 فان قيل انه منقوض بقولنا ضربتك لان المفعول ضمير متصل بالفعل مع انه لا يجب تاخير الفعل
 بل لا يجوز فاجاب المصنف بقوله وهو غير متصل به قوله وجب تاخيره ولم يقل وجب تقديم
 المفعول لان البحث فى احوال الفاعل قوله فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك لان اتصال الفاعل
 به لفظا ومعنى بخلاف المفعول لان اتصاله لفظا فقط وانما كان اتصال الفاعل به لفظا لا ظاهر
 ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزم من الفعل قوله وقد يحذف الفعل لانه كلمة من
 الكلمات وحذفها يجوز فكذا حذف قوله الراجع للفاعل فان قيل لا يصح تخصيص الحذف بالفعل
 لان حذف شبه الفعل جائز ايضا وايضا البحث عن حذف الفعل اشتغال بالالغنية لانه فى
 احوال الفاعل وحذف الفعل لال الفعل فاجاب الشارح عن الاول بقوله الراجع مطلقا فىناط
 شبهه وعن الثانى بقوله للفاعل اى الفعل من المتعلقات للفاعل والبحث عنها بحث عنه قوله
 لقيام قرينة قال **حيث** الغفور اللام للوقت لا للتعليل هذا دفع وهم وهوان اللام للتعليل
 فيكون القرينة علة للحذف والحال ان تخلف المعلول عن العلة لا يجوز فكيف يصح قوله جوازا لانه
 يقتضى الخلف فاجاب بقوله اللام للوقت فان قيل فليكن القرينة علة لتعجيل الحذف لا
 للوجوب فلا ينافى مع قوله جوازا فلا حاجة الى قوله اللام للوقت قلنا الاصل فى اللغة ان يكون لفظ
 الوجوب فان قيل القرينة ليست الا علة الجواز لانها انما كانت علة للوجوب اذا انضم معها سدا
 فلا حاجة الى قوله جوازا قلنا ايراده للتوضيح او التصريح بما علم ضمنا قوله اى دالة على تعين الحذف
 دفع وهم وهوان المراد من القرينة القرينة على تعين المعنى كما فى المشترك فعلى هذا فالتقصير
 قوله اى حذف فاجازا فان قيل ان قوله جوازا منصوب وللنصب طرق كثيرة فهو باى وجه نصب
 فاجاب بقوله اى حذف فاعنى انه مفعول مطلق باعتبار اللوصف المقدار ثم يرد عليه انه
 لا يصح حمل جوازا على حذف لان حذفه وان كان مصدا للكن وقع فى موضع الموضع والمصدر اذا
 وقع فى موضع الموضع يراى منه الذات فاجاب بقوله جازا وقيل انما اول الجواز بالجائز لان
 حذف الفعل حكم من احكام الفعل وتوصيفها انما يكون بالمشتقات دون المبادئ لانهم قالوا ان
 هذا الحكم جائز وهذا الحكم واجب وهذا الحكم مستحب وهذا الحكم مندوب لا يقال هذا الحكم جواز
 ووجوب واستحباب

عنه فانه لا بد من ان يكون الفعل متصلا بالفعل لا ينفك عنه ولا بد من ان يكون الفعل متصلا بالفعل لا ينفك عنه ولا بد من ان يكون الفعل متصلا بالفعل لا ينفك عنه

اوندب فان قيل هذا منتقض بقوله هذا الحكم فرض اوسنة قلنا معناه دغ الحكم مفروض
اومسنون كما قال لفظاء قوله في مثل زيد فان قيل انخرج عنه زيدا لانه قال مثل زيد ففعل
منه ان عين زيد ليس مرادا واليضا للمثال لا يضل للمثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى المثال
احدهما زيد والثاني ضارح اجيب عن الاول للمثال مثل زيد ما كان جوابا لسؤال محقق
فتناول زيدا ايضا وعن الثاني ان تعد المثال ههنا باعتبار تعد الممثل حدهما ما كان جوابا
لسؤال محقق والاخر جوابا لسؤال مقدر فالمثال الاول للاول والثاني للثاني قوله سائلا عن يقوم
به القيام دفعوهم وهوان قام علم زيد وجره معناه من قام اي من زيد كما يقال ما الغضنفر
فيتمل اسد فلا يوجد الفعل في السؤال فدفع بقوله سائلا عن يقوم به القيام يعني ليس المراد
كون قام علما بل ما كان مشتقا من القيام قوله فيجوز ان يقال زيد محذوف قام اشارة الى ان المراد
من يجوز الامكان الخاص قوله وانما قد راعى حذف الخبر فان قيل لا نسلم ان قوله من قام
قرينة لا نهنا مادل على تعيين المحذوف وهذا القول غير دال على حذف الفعل لانه محتمل بين تقدير
الفعل والخبر قلنا انه لا محتمل حذف الخبر لان حذف الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب
حذف جزئها والتقدير في المحذوف اولي فان قيل كما وجد الترجيح لحذف الفعل كذلك وجد
المرجح لحذف الخبر وهو مطابقة الجواب مع السؤال لان السؤال جملة اسمية فينبغي ان يكون الجواب
ايضا جملة اسمية وهي لا تكون الا بحذف الخبر قلنا لا نسلم ان السؤال جملة اسمية بل فعلية لان معنى
قوله من قام اي اقام زيد ام عمرو ام بكر لان الاصل في الاستفهام ان يكون في الفعل لانه للتردد والتردد
مما نسب والفعل هو العرض ثم في عدل الاسماء طوالة فاقصر فغير عن الكل بمن الاستفهام فصار قام من
ثم الاستفهام يقتضي صدور الكلام فقام من فصار من قام ففي اسمية صورة فعلية معنى فان قيل
المترسقي باب الانشاء من الطول ان استفهم عنه بالهزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد لكان
السكت في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقال ازيد قائم ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا و
معنى وايضا ان الاستفهام بالفعل اولي لا يخلو اما فيما يكون الشك في الفعل فنسلم لكن ههنا ليس
الشك في الفعل او فيما يكون الشك في الاسم فهو ممنوع لانه اذا كان الشك في الاسم فكيف دخل
الاستفهام على الفعل اجيب الاول انما يلزم الشك فيما يلي الهزة اكانت الهزة لطلب التصور وههنا
ليس كذلك لانه لطلب التصديق وعن الثاني انما قلت يستقيم في التصورات واماني التصديقات
فلا استفهام بالفعل اولي سواء كان المقصود به الفعل او الاسم قال ميجال للجنابي ان قول الشارح
سائلا عن يقوم به القيام جواب سؤال وهوانه ينبغي ان يكون زيدا محذوف الخبر بقرينة السؤال
لانها جملة اسمية فكذلك الجواب ايضا الشارح بقوله سائلا انه يعني ان التردد ههنا انما هو في الذات لا
في القيام فتقدير الخبر لا يناسب ان يعيد التقوى بتكرار الاسناد وهو انما يحتاج اليه اذا كان التردد في الحكم
ثم يدعيه انه كما يكون هذا قرينة على حذف الفعل كذلك وجد القرينة على حذف

له استفهام من قول الجيب ان الاصل في الاستفهام ان يكون في الفعل
عنه كسب جزا يقتضي صدر كلامه
دلهج كراين مشهوره ان بل كلامه

وهي مطابقة الجواب مع السؤال في الترجيح فاجاب الشارح عنه بقوله وانما قلنا الفعل دون الخبر لان تقدير
 الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئيهما والتقليل في الحذف اولى هذه العبادات
 من ميرجال في عبادة الشارع فافهم قوله وكذا يحذف الفعل جوازاً فيه اشارة الى حاصل العطف لان
 قوله وليبك يزيد ضارع عطفاً على زيد في قوله مثل زيد قوله في قول الشاعر هو ضرار بن
 نسل على ما وقع في الطول وفي الرضى البيت لمحدث بن نسل وفي المهنل قول ام ضرار بنت نسل
 قوله على بناء للفعل وفائدته ما بينه الشارح بقوله واما على روايته الخ فان قيل ان البكاء فعل
 لازم فكيف محي الجمل منه قلنا ان قوله يزيد يحذف حرف الجر اى على يزيد فيتعدي بها لكنه ماضى
 لكثرة الاستعمال قوله اى عجز اشارة الى تفسير غير المشهور بالمشهور قوله تقرينه السؤال المقاد فان
 قيل من اين علم السؤال للقد قلنا يعلم من الفعل الجمل لانه لما التبس فاعله على السامع فلا بد ان
 يسال عنه كانه لما قال وليبك يزيد سأل السائل من يبكيه قوله واما على روايته اشارة الى قاعدة
 قوله على البناء للمفعول فان قيل اما على رواية البناء للمفعول ايضا ليس مما نحن فيه لانه محتمل ان يكون
 للضارع مفعول مالم ليم فاعله لقوله وليبك وقوله يزيد منادى يحذف حرف النداء وذلك لان
 المناسب ان يدعى ان الضارع لما وقع في شدة ولقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب يبكي عليه وذلك
 لانه في رخاء ولقمة قلنا هذا الاحتمال غير صحيح لانه لا يناسب المقام لان الكلام في مراثية يزيد بن نسل
 دون ضارع فان قيل هذا مراثية يزيد باعتبار اللازم وهي ابنة في المدح من مراثية النفس كما في
 اجيب اصل الاعتراض انه مثال والاحتمال كاف فيه لانه كما يحتمل هذا كذا يحتمل الاول بخلاف البناء
 للفاعل فانه ليس مما نحن فيه اصلاً فان قيل لا يعلم قول الشارح مثلاً لجواز الحذف لانه لو ذكر الفعل فيه
 فخرج عن الوزن فيكون من قبيل الحذف لوجوب قلنا الجواز باعتبار انه قول من اقوال الفصحاء لا باعتبار
 انه شعر ولذا لم يقل المصنف كما قال الشاعر قوله متعلق بضارع دفع وهم وهو انه متعلق ببسبب للقد
 فهذا لا يناسب المراثية يزيد لان البقاء ليزيد لا لخصومة فان قيل ان متعلق الجار والمجرور لا يكون
 الا عاملاً فيهما وعمل اسم الفاعل لا يصح دون الاعتماد ولا اعتماد لهما قلنا ان ضارع لهما بمعنى من يدل
 ويعجز فيكون من الافعال فلا يشتت فيه الاعتماد كما قال الشارح اى يبكيه من يذل ويعجز او
 نقول ان الجار والمجرور من الظروف ويكنى بينهما لائحة من الفعل فان قيل لما كان ضارع
 بمعنى يعجز فاللام لا تقع صلة العجز فلا يصح تعلق قوله لخصومة مقلنا اللام مجعنة عن كما قال الشارح
 عن مقلومة الخصماء قوله لانه كان ظهيرا اى پشت بناء وهو طلة البكاء لضارع قوله
 ومختط عطفاً على ضارع قوله السائل من غير وسيلة تضيير غير المشهور بالمشهور قوله
 والاطلحة الاهلوك ايضا تضيير

له اى لما كان زيد كنه الفقدان والزيادة استغنى عن الكيف والشدته تضيير ان يبكي عليه ويرى لان من قواعدهم الجار والمجرور
 يكون تارة كذا كذا كسبية يغربى في الحور بحر المعاني والناظم رب ارحم الراحمين ثم راين

غير المشهور بالشهود قوله والطوائف جمع مطيعة فان قيل ان قوله تطيع مضارع من باب الافعال وهو متعدي والطوائف جمع طائفة وهو لازمي فيكون معناه من وجه اهلاك الممالك وهو ليس والاجتماع الضدي قلنا ان الطوائف ليس جمع طائفة بل جمع مطيعة وهو متعدي فان قيل ان طوائف على وزن فاعل ولا يجمع عليه الاسم الفاعل الموث من الجهد كنواصر جمع ناصرة فكيف يجمع مطيعة عليه قلنا ان جمعه عليه خلاف القياس كلواجم جمع ملقحة والقياس جمعه على مطيحات كمكومات جمع مكومة فان قيل ان جمعية الطوائف على الجود غير متصور وخلاف القياس يقتضي التصور قلنا ان جمعية يجذف الزوائد فان قيل فلهذا لا يستقيم قوله على غير القياس لانه لم ي حذف الزوائد منه صار جمعية قياسه قلنا معناه يجذف الزوائد مع بقاءها في النسبة قوله وما يتعلق بختب فان قيل ان التعليق بيبيك المقدح صريح منها لعدم خروجه من مرثية يريد بان يكون مفعول تطيع هو الضمير المحذوف والراجع الى الزيد اي علة البكاء واهلاك الطوائف يزيد قلنا هذا امما ياباه سليقة الشعراء ان الشاعر لما بين سبب الضرر ناسب ان يبين سبب الاختباط والضرر ان تحيل البكاء باهلاك الطوائف يزيد بما لا يلزم لان علة البكاء قوية باي سببان فان قيل ان يتعلق بهلاكه وفوت لصحة التعليق قلنا الطوائف بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه لان الهلاك انما يكون لسبب واحد قوله وما مصداقية دفع وهم وهو ان يتوهم ان ما موصولة فلا بد من العائد في الصلة وهو غير موجه فدفع بقوله وما مصداقية قوله يعني ويبيكه اشارة الى حاصل المعنى قوله ماله في اشارة الى ان مفعول تطيع محذوف قوله وما يتصل به عطف على قوله ماله وهو كصحة البدل والبقر للزراعة قوله وقد ي حذف الفعل لرفع هذا حاصل العطف لانه عطف على جوازا قوله لقريته دالة على تعينه فان قيل القرية لو كانت دالة على تعين المحذوف ففي هذه الصورة لم يلزم الابهام من حذف فلا يحتاج الى ذكر المفسر بل القرية في هذه الصورة دالة على اصل الفعل مطلقا فان حرف الشرط قرينة اصل الفعل لا لخصوصه وهو استجارك قلنا المراد من القرية ههنا هو المجموع من حرف الشرط والمفسر لان حرف الشرط يدل على تعين النوى والمفسر يدل على التعين الشخصي قوله في مثل متعلق بوجوب قوله وان احد بدل القول او مقولة القول قوله اي في كل موضع فان قيل خرج عنه قوله وان احد الاية لانه قاله في مثل قوله تعالى قلنا المراد من المثل كل موضع حذف الفعل ثم فسره لرفع الابهام الناشئ فيتناول قوله وان احد ايضا وانما وجب الحذف لانه لو ذكر المفسر لم يبق مفسر بل لغا لانه ما يرفع الابهام ولو ذكر المفسر لم يبق الابهام فان قيل على هذا الدليل لا يعنى قوله جاءني رجل اى من يدا لانه فيه ذكر المفسر والمفسر جميعا قلنا هذا الدليل فما اذا كان الابهام

له بصيغة اسم الفاعل ثم انه اى انت تقول الجمع بين المفسر والمفسر لا يجوز فالقول في القول العجيبين للجمهور جاء رجل اى من فالاصل مفسر وزيد مفسر مع انه قد اجتمعا في احاب بما ترى ١٢ كتب احقر الناس طوا ١٢ ٦

لان الابتداء غير موجب له وقيل انما لا يجوز حذفه لانه جزء للفعل فلو حذف كان حذف بعض اجزاء الكلمة وهذا لا يجوز فان قيل على هذا لا يجوز حذف الفعل وحده ايضا لانه حذف بعض اجزاء الكلمة قلنا الفعل من اجزاء الغير العمدة وحذف الاجزاء الغير العمدة يجوز كحذف حرف العلة من الكلمة فان قيل لا نسلم انه لا يجوز حذفه لانه كما يجوز ان يقال نعم محذوف الفعل والفاعل معا يجوز ان يقع نعم قام محذوف الفاعل قلنا لا نسلم ان الفاعل منهما محذوف بل الفاعل ضمير مستتر في قام راجع الى زيد للذكر سابقا في السؤال فان قيل لما وجد الفاعل بهما فلم توجد تصور حذفه لان في كل موضع اذا لم يكن ظاهرا يحل على الاضمار مع ان عدم جواز حذفه يقتضي تصور حذفه والا لا يحتاج الى قوله دون الفاعل وحده قلنا تصور الحذف في قوله ضرب عمر وابيصة المجهول مع نصب عمر وان قيل قد يحذف الفاعل وحده كما في المفعول مالم يسم فاعله قلنا انما لا يجوز حذفه اذ الم يقع شئ مقامه والمفعول مالم يسم فاعله قائم مقامه فان قيل حذف الفاعل بهما واجب وهو لا يكون الا بسد السد كما في حذف غيره فلا فرق بين الفاعل وغيره في لزوم الحذف عند سد السد اجيب عن اصل الاعتراض المراد انه لا يحذف الفاعل وحده ومع بقاء الفعل على حاله بان لا يغير ومنها يتغير مفعول مالم يسم فاعله فهو يدخل فيما حذف الفعل والفاعل معا فان قيل يشك بقولنا اضربوا القوم واضرب بنون التاكيد لان الواو المحذوفة فيها فاعل قلنا هذا الحذف لضرورة التقاء الساكنين والضرورات تبهم المحذورات او نقول المراد بعدم حذفه هو البقاء اما بكل الاجزاء او ببعضه ومنها ان لم يبق جميع اجزائه لكنه بقي بعضها وهي ضمة ما قبل الواو وهي بعض الواو فان قيل انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولم وبدلك فان فاعل بدء محذوف تقديره بدء رائي لك قلنا انه نادر فان قيل ان كلمة نعم لو كانت مذكورة بعد الجملة يكون مذكورة في مقام الجملة بعد حذفها وما اذا كانت مذكورة قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت الجملة او حذفت ومنها كذلك قلنا المراد بذكر نعم في مقامها الاكتفاء بها عن ذكر الجملة فان قيل ان نعم حرف فكيف يصح الاكتفاء بها عنها قلنا انه حرف لكن دال على الجملة بالانضمام الغير وهو السؤال قوله موداه في مقامه فان قيل قد مر انفا انه قائم مقام الجملة فيؤدي موداه قلنا ان نعم قائم مقام لفظ الجملة ولفظ الجملة يدل على معناها ولما كان ثم يدل على لفظ الجملة لانه لا نفهم حين الجواب نعم نسبة تامة يصح السكوت عليها وكلمة نعم غير صالحة للافادة لانها حرف غير مستقل بالمفهومية كساكن الحروف فلم انها جملة مقدرة فان قيل ان هذا الكلام يدل على ان في وجوب الحذف لا بد من قيام ما يؤدي موداه وكذلك فان وجوب حذف خبر المبتدأ في الراصة لا توجد ما يؤدي موداه قلنا ان قيام موداه موداه شرط ههنا في الفعل لانه جزء الفعل اشتمال على الامور الثلاثة المحدث والزمان والنسبة بخلاف الاسم فان قيل ان كون القائم

فان قيل ان نعم قائم مقام الجملة بعد حذفها وما اذا كانت مذكورة قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت الجملة او حذفت ومنها كذلك قلنا المراد بذكر نعم في مقامها الاكتفاء بها عن ذكر الجملة فان قيل ان نعم حرف فكيف يصح الاكتفاء بها عنها قلنا انه حرف لكن دال على الجملة بالانضمام الغير وهو السؤال قوله موداه في مقامه فان قيل قد مر انفا انه قائم مقام الجملة فيؤدي موداه قلنا ان نعم قائم مقام لفظ الجملة ولفظ الجملة يدل على معناها ولما كان ثم يدل على لفظ الجملة لانه لا نفهم حين الجواب نعم نسبة تامة يصح السكوت عليها وكلمة نعم غير صالحة للافادة لانها حرف غير مستقل بالمفهومية كساكن الحروف فلم انها جملة مقدرة فان قيل ان هذا الكلام يدل على ان في وجوب الحذف لا بد من قيام ما يؤدي موداه وكذلك فان وجوب حذف خبر المبتدأ في الراصة لا توجد ما يؤدي موداه قلنا ان قيام موداه موداه شرط ههنا في الفعل لانه جزء الفعل اشتمال على الامور الثلاثة المحدث والزمان والنسبة بخلاف الاسم فان قيل ان كون القائم

نعم

مقام الفعل مشروط بما ذكره ممنوع كيف ولو كان كذلك لما قال النخاعة في وجوب الحذف في نحو ما زيد
 سيرا وزيدا سيرا ان القائم مقام الفعل ما والا في الاول وفي الثاني احد المصدين مع انها لا
 يوديان مودى الفعل قلنا الفعل ههنا لمحوط بالنسبة الى الفاعل فيكون قويا بناء على قاعدة
 الملحق بالعمدة مرة فلا بد ان يكون القائم مقامه قويا وفيما ذكر الفعل لمحوط بالنسبة الى المفعول لانه
 قالوا حذف الفاعل عن المفعول المطلق فيكون ضعيفا لان الملحق بالضعيف ضعيف فيكون مجرد
 قيام كلمة نعم مقامه قوله فيلزم في كلامه جزاء الشرط للحذف اي ان قام ما يودى اذا آه
 قوله في كونه جملة فعلية وايضا ليكون تعقيدا في الحذف قوله بحسب التنازع فان قيل
 البحث عن التنازع لا يعم لانه يستلزم الخروج عن البحث لانه في احوال الفاعل والتنازع صفة
 الفعلين قلنا البحث عن التنازع من تفريعات قوله والا يصلح ان يلي الفعل لان عند البصريين
 اعمال الثاني اولى لان فيه الفاعل يلي الفعل وذلك من احوال الفاعل فكذا هذا او نقول ان
 تقدير العبارة هكذا المافوخ المصروف عن احوال الفاعل الذي لا تنازع فيه شرع في الفاعل الذي فيه
 التنازع فلا يكون الا من احوال الفاعل فان قيل فلي هذا لا يعم التنازع في المفعول قلنا التنازع
 فيه لا يطراد البتة قوله بل العالمون فان قيل التنازع كما يجري في الفعلين كذا في غيره نحو زيد
 ومكرم عمروا وبكر كرم وشريف ابوه قلنا المراد من الفعلين العالمين فان قيل كلمة بل لا وعر
 فيعلم منه انه لا يجري في الفعلين قلنا كلمة بل ههنا للتفسير يعني اي العالمون فلا يثبت الاوثر
 عنها او نقول كلمة بل لا وعر من الخصوص الى العموم فدخل الفعلان فيه ايضا فان قيل
 ينبغي ان يختص العامل بغير المصدا اذ في نحو عجبني ضرب وقتل زيد لا يعم القطع عند الفريقين
 اذ لا يضر الفاعل في المصدا قلنا انما لا يعم القطع لو كان المراد من الاضمار هو الاستتار فقط
 وليس كذلك بل الاضمار اعم منه ومن البارز وفي المصدا وان لم يكن الاستتار لكن يمكن الاستتار
 او نقول المراد من العالمون ما يصلح للاضمار بقية الملائمة العالمون من الفعلان قوله اذ
 التنازع يجري في غير الفعل ايضا فان قيل ان مجرد جريان التنازع في غير الفعل لا يوجب ان يدخل
 العنوان شاملا له كما انه يجري في المضمر المنفصل لكن لا يمكن قطعه فلا بد ان يقال اذ التنازع
 يجري في غير الفعل ايضا مع جميع احكامه قلنا اللوم في قوله اذ التنازع للعهد اي التنازع المذكور
 باحكامه يجري في غير الفعل ايضا قوله مثل نريد معط الاول مثال تنازع شبه الفعل في المفعول
 والثاني مثال تنازع شبه الفعل في الفاعل فان قيل لما كان المراد من الفعلان العالمون
 فلم اقتصر على الفعل بل ينبغي ان يقال العالمون مع انه خال من النقص قلنا انما اقتصر
 على الفعل لوصالته في العمل وانما كان الفعل اصلا في العمل لانه وضع للعمل بقرينة
 عدم خلو الفعل عن العمل ^{ان قال التنازع العلام}

صدور الضرب والاشتر من زيد او بحسب التصور السابق يعنى ههنا ثلاثة امور واحد هما تصور المعاني
والثاني تصور المعاني مع الالفاظ والثالث التعبير باللسان والوارد هو التصور السابق فان قيل
لما كان المراد التوجه بحسب المعنى ينبغي ان يجرى التنازع في الضمير المتصل ايضا قلنا مضاه انما
يجب ان يتوجهان اليه بشرط ان يصح وقوع الاسم الظاهر معولا لكل واحد منهما في لا يتصور تنازعهما
في الضمير المتصل **فان قيل** لما كان الاسم الظاهر معولا لكل واحد منهما فيلزم قارء الموثقين على
اثر واحد قلنا مجيبا بقوله ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معولا لكل واحد منهما على البديل
لا على الاجتماع قوله لا يجوز ان يكون معولا للفعل الاول لانه لما كان معولا على البدلية مع
اثباته في موضعه ارتفع الثاني واقيم الاول في موضعه ليحل في التعدية فلما ارتفع الثاني ارتفع
مع الضمير لانه متصل به فلم يبق شئ حتى يعمل فيه الاول فان قيل فليحل في هذا ايضا ان يصح التنازع
في الضمير المنفصل لانه يصح ان يكون معولا لكل واحد منهما على البديل قلنا سلطنا ان الضمير المنفصل
يصح التنازع فيه لكن لا يمكن القطع بما هو طريق القطع عندهم كما بين الشارح قوله لانه لا يمكن
انما رده مع الا **فان قيل** فليكن ان يضم للعمول وقد لا دون تقديم حرف جائز قلنا هذا
خلاف استعمال قوله ولا بد منه لفساد المعنى **فان قيل** يفهم منه ان الضمير بدون الا
فكن لا يمكن يفسد المعنى مع انه غير ممكن لانه لم يستتر ضمير التكلم في الماضي قلنا هذا انما يصح لو كان
الضمير منحصرا في المستتر وليس كذلك بل هو اعم منه كما يعلم من قول الشارح في شرح قوله خلافا
للكسائي حيث قال ضرباني واكرماني الزيدان الخ **فان قيل** دليل الشارح اخذ من المدح
لان المدح عدم امكان قطع النزاع في للضمير المنفصل مطلقا سواء كان مع الا او بدونه و
الدليل يفيد عدم امكانه اذا كان مع الا وايضا لا يقطع في الاسم الظاهر الواقع مع الا لانه
لواضم مع الا فهو حروف وبدونه ليسند المعنى **اجيب** عن الاول كما ان الدليل اخذ كلف المدح
اخذ لانه لو كان الضمير المنفصل بدون الا يصح التنازع فيه مع القطع كما صرح به صا البنا كذا
قال جمال الدين الجنبالي او نقول ان الغير محمول عليه اى غير صورة الاحمولة على صورة الا وعن كذا
ان صورة الا في الاسم الظاهر محمولة على غير صورة الا فانفك الخ مراد الحمل في الاسم الظاهر
فان قيل من اين حكموا في الضمير محمول على صورة الا وفي الظاهر العكس قلنا الا ضما
ليس الا نابتا عن التنازع فيه والشرط في النائب ان لا يكون عين النوب وهذا لا يتصور في
المنفصل لان النائب والنوب كلاهما لفظا تامثلا ولهما حكموا في الكل بالامتناع ويتصور في الاسم
الظاهر لان للنوب هو النائب ضمير فحكموا في الكل بصحة بعضها بالاصالة وبعضها بالحمل **فان**
ولا تسرع بالرد والقبول قوله ومراد المص بالتنازع **فان قيل** المنفصل يصح للتنازع وان لم
يكن فيه طريق القطع فينبغي ان يجرى فيه التنازع وايضا المنفصل وان لم يكن القطع فيه
بالاضمار لاكن يمكن بالحذف او احوالها وايضا اذا كان المنفصل اذا وقع مفعولا

نه لا يجوز فيه ان يجرى التنازع في الاسم الظاهر الاول مع انه غير ممكن لانه لم يستتر ضمير التكلم في الماضي قلنا هذا انما يصح لو كان الضمير منحصرا في المستتر وليس كذلك بل هو اعم منه كما يعلم من قول الشارح في شرح قوله خلافا للكسائي حيث قال ضرباني واكرماني الزيدان الخ فان قيل دليل الشارح اخذ من المدح لان المدح عدم امكان قطع النزاع في للضمير المنفصل مطلقا سواء كان مع الا او بدونه والدليل يفيد عدم امكانه اذا كان مع الا وايضا لا يقطع في الاسم الظاهر الواقع مع الا لانه لواضم مع الا فهو حروف وبدونه ليسند المعنى اجيب عن الاول كما ان الدليل اخذ كلف المدح اخذ لانه لو كان الضمير المنفصل بدون الا يصح التنازع فيه مع القطع كما صرح به صا البنا كذا قال جمال الدين الجنبالي او نقول ان الغير محمول عليه اى غير صورة الاحمولة على صورة الا وعن كذا ان صورة الا في الاسم الظاهر محمولة على غير صورة الا فانفك الخ مراد الحمل في الاسم الظاهر فان قيل من اين حكموا في الضمير محمول على صورة الا وفي الظاهر العكس قلنا الا ضما ليس الا نابتا عن التنازع فيه والشرط في النائب ان لا يكون عين النوب وهذا لا يتصور في المنفصل لان النائب والنوب كلاهما لفظا تامثلا ولهما حكموا في الكل بالامتناع ويتصور في الاسم الظاهر لان للنوب هو النائب ضمير فحكموا في الكل بصحة بعضها بالاصالة وبعضها بالحمل فان

يقطع التنازع فيه بالحدف لان حذفه جائز بالافتاق قلنا مرادهم بالتنازع منها ما يكون طريق
 قطعه باضمار الفاعل واما التنازع في المفعول فتبعه قوله فلذا اخصه باسم الظاهر لتفريع على قوله
 ويصح ان يكون هو مع وقوعه الى اخره قوله واما التنازع الواقع جملة مستأنفة وقعت في جواب
 سوال السائل وهوانه لو وقع التنازع في المنفصل هل كان له طريق القطع ام لا وهل كان فيه
 خلاف ام لا فان قيل الاخصر ان يقال الا على مذهب الكسائي فانه ليقطع بالحدف قلنا لوقا
 كذلك لا يعلم المستثنى منه بانه استثناء من الضمير المتصل والمنفصل قوله فيعملون الاول ترك
 الفاء لانه ليس بجزء كحائري الا ان يقال الفاء من قلم الناصخ قوله واما على مذهب غيرهما فلا
 يمكن قطعه فان قيل اذ لم يقطع ينبغي ان يمتنع تركيب ما ضرب واكرم الا انا مع انه لم يقل باننا
 احد وايضا اذ لم يتحقق التنازع فيه يكون انا معمولا للثاني فيلزم ان يكون الفعل الاول بلا فاعل
 وذا باطل قلنا انهم وجعوا في مثل هذا التركيب الى مذهب الكسائي للضرورة فان قيل اذا
 ثبت القطع فيه لم يصح قول شارح واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه قلنا معناه فلا يمكن
 قطعه على مذهبه وانما قطعوا بناء على مذهب الكسائي قوله فقد يكون هذا الفصيل وبنا للتنازع
 المحل المذكور في الجملة الشرطية وجزاء الشرط قوله فيختار البصريون هذا اذا كان قوله فيختار بالفاء
 واما اذا كان بالواو فقوله فقد يكون في الفاعلية جزء الشرط كذا قال عصمة الله او جزء الشرط
 محذوف تقديره واذا تنازع المعادون فيجوز افعال الثاني والاول وقوله فقد يكون تفصيل في الشرط
 وقوله فيختار البصريون تفصيل في الجزاء قوله في الفاعلية فان قيل خرج عنه التنازع في مفعول
 ما لم يسم فاعله لانه ليس بفاعل ولا مفعول عند المصنف قلنا انه داخل في الفاعل لانه اعم من ان
 يكون حقيقة او حكما قوله بان يقتضى كل واحد منهما دفع وهم وهوان يتوهم ان المراد بالتنازع
 في الفاعلية ان يقتضى احدهما انه فاعل له والاخر انه ليس بفاعل له قوله فيكونان متفقين في
 اقتضاء الفاعلية اشارة الى مقابلة قوله مختلفين قوله وذلك يكون على وجهين فان قيل ان
 ذكر قوله مختلفين بعد قوله في الفاعلية والمفعولية مستلزم لان الاختلاف علم من قوله في الفاعلية
 والمفعولية قلنا لا نسلم ان الاختلاف علم منه لانه شامل للوجهين كما بين الشارح احد هما متفقا والاخر
 مختلفا والحال ان وجد الاول غير مراد المصنف بل مراده الوجه الاخير فلذا قال مختلفين لاخراج الوجه
 الاول من القسم الثالث فان قيل ان الوجه الاول ايضا من التنازع فلم اخرج قلنا ليس هذا
 مراد بالقسم الثالث لانه يحصل من اجتماع القسمين الاولين ولا يقال له قسم عليقة وانما لم يقل له
 قسم عليقة لان الشرط في كل تقسيم ان يكون المقسم شئ واحد لا يمتزج الاقسام باجتماع القسمين
 فانه قال التنازع من حيث انه شئ واحد فقد يكون في الفاعلية الخ فهو خارج عن المقسم فان
 قيل لما خرج من المقسم لا يعلم قول شارح وذلك يكون على وجهين لانه يعلم منه انه ايضا على قسمين
 له فاعل بقوله واما التنازع

فان قيل
 في قوله
 في الفاعلية
 والمفعولية

له فاعل بقوله واما التنازع وذلك يكون على وجهين لانه يعلم منه انه ايضا على قسمين

وجهين بالنظر الى الظاهر قوله ولا شك في اختلاف اشارة الى القابلة مع القسمين الاولين قوله
وهذا هو القسم الثالث الواو x x x الحظف على قوله وليس هذا قسما ثالثا ومجمل ان يكون الواو
يعني الغاء تغريعا على قوله ولا شك اه قوله وهذه الصورة بالارادة فان قيل اختصاص
جانب الارادة بالصورة لا اختصاص للصورة بالارادة لان الاختصاص من جانب العارض بالعرض
لا المعروف بالعارض قلنا الباء داخل على المقصور لا على المقصور عليه اي لتخصيص الارادة
بهذه الصورة قوله قد يكون فان قيل قوله المختلفين حال وهو يقتضي ذا الحال والعامل
فما هما قلنا العامل فيه معنى الفعل المستفاد من الضمير للستر في قوله قد يكون لوجه الى ان
الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان الفاعل نفس الضمير وانما لم يكن العامل
هو التنازع المذكور بقوله واذا تنازع العامل هو التنازع المفهوم من الضمير لبعده وفصل الكثير
واما ذا الحال فهو قوله الفعلان والحال من المضاف اليه انما لا يهم اذا لم يكن المضاف عالما به من
حيث الفاعلية او المفعولية وانما لم يكن العامل قوله يكون لانه على هذا لم يجد العامل بين الحال و
ذي الحال وايضا على هذا التقدير يلزم الحال من المضاف اليه الذي امتنع الحال منه كما هو ثابت
وانما زاد قوله واقعا اشارة الى ان قوله في الفاعلية خبر يكون باعتبار المتعلق قوله في الاقتضاء
فان قيل ينبغي ان يكون قوله ضربت واكرمت نزيدا من القسم الثالث لاختلاف الفعلين
لفظا ومعنى قلنا المراد من الاختلاف في الاقتضاء لا في المادة والمعنى قوله وذلك
لا يتصور اشارة الى وجه اخراج الصورة الاولى بقوله مختلفين يعني ان الاختلاف في الاقتضاء لا يتصور
الا اذا كان التنازع فيه واحدا فاخرج الوجه الاول من التنازع فيه فيه شيان فان قيل
ان قوله ضربت وحسبت زيدا منطلقا الفعلان فيه مختلفان في الاقتضاء لان الاول يقتضي الفاعل
والمفعول والثاني يقتضي للمفعولين مع ان التنازع فيه شيان قلنا التنازع في هذه الصورة
وان كان في شيئين لاكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية نزيد ومفعولية
وليس الاختلاف في مفعولية منطلقا فان قيل قد تقيست من هذه الصورة لكن ما تقول في
قولهم غرق وشرب نزيد ماء فان الفعلين مختلفين في الاقتضاء في الشئين لان الفعل الثاني
يقتضي فاعلية نزيد ومفعولية ماء والفعل الاول يقتضي كسراى فاعلية للماء ومفعولية نزيد
قلنا هذا المثال من مصنوعات الجيم لا من مصنوعات العرب فلا يعتد بها فان قيل بالمرح
انه اورد المثالين للقسمين الاولين ولم يرد المثال للقسم الثالث قلنا انما لم يرد لانه اذا اخذ فعل من
المثال الاول وفعل من الثاني حصل مثال للثالث فان قيل سلنا ان بالاخذ حصل المثال
لكن الواجب للمصنف ان يورده للتصوير ولعلم المبتدئ قلنا ان مثال القسم الثالث يتصور على
وجه كثيرة فاجله المصنف ليدفع ذهنه الى الكل ولئلا يلزم ترجيح باعتبار بعض الصور وهذا
سنة عشر صور ثمانية على مذهب البصريين وثمانية على مذهب الكوفيين وصرح الشارح

في هذا المثالين وجه اختلافهما في الاقتضاء لا في المادة والمعنى قوله وذلك

هذا ما جرت به ايراد القسم الثالث

باربعتهما فی الامثلة الادبیه و اشار الى اربعة اخرى بقوله و غیذ لك قوله ای النخاة البصريون لما كان قوله البصريون اسما منصوبا وله حكم المشتقات و هی تقتضی الموصوف فكذا الاسم المنسوب يقتضی الموصوف فلذا زاد الشارح قوله النخاة البصريون و ایضا اشارة الى انه ليس المراد من البصريين كلهم بل مختارهم فان قيل ان الکسائي کوفي فكيف یصح عد من البصريين لانه معهم فی اختيار اعمال الثاني وان خالفهم فی القطع الا قلنا المراد من البصريين من یكون فی البصرة ومن وافقهم قوله لقربه ای لعدم الفاصلة بین الطالب و المطلوب ولعدم لزوم لفصل بالاجنبی و لكثرة الاستعمال فان قيل فغلی هذا یلزم ان یكون لفظ لا كرمك بنون التاكید فی قولنا والله ان كرمك لا كرمك بل ان اللام و نون التاكید قلنا ان اعمال الثاني اولى لقربه اذا كان القریب و البعید فی مرتبة واحدة ای متساویین و فی المثال المذكور لیس فی مرتبة واحدة بل مرتبة القسم اقوی من مرتبة ادوات الشرط لانهما اذا اجتمعا فی كلام تقدم القسم على ادوات الشرط فان قيل ان قوله لقربه منقوض بمثل یزید یضرب و لم یعمر و لان ههنا عمل الاول فمختار بالاول اتفاق قلنا ان القریبة انما تؤثر بشرط مساوات العالمین فی القوة و ههنا الاول اقوی قوله مع تجوز اعمال الاول دفع و هم و هو ان المراد بالاختیار ما كان فی ضمن الوجوب فلا یجوز اعمال الاول فدفع بقوله مع تجوزاه ای فی ان المراد بالاختیار ما كان على سبیل الترجیح قوله و نختار النخاة هذا حاصل العطف فان قيل ان مذهب الكوفیین ضعیف و هو یذكر بالخلاف فینبغ ان یقال خلافا للكوفیین قلنا لو قال كذلك لم یعلم ان اعمال الاول عندهم مختار او مساوی مع الثاني قوله ای اعمال الفعل الاول فان قيل ان فی كلامه یلزم عطف الا سمین على معمولی مختلفین من غیر تقدم للجر و رد ذلك غیر جائز لان قوله بصريون معمول یختار وقوله الثاني معمول اعمال و الكوفیون عطف على الاول و الاول على الثاني قلنا ان لفظ الاول محمول على حذف المضاف و هو اعمال فیکون عطف الاعمال على الاعمال فیکون العامل واحدا و هو یختار قوله لسبقه فان قيل بالشارح انه قدم الدلیل فی مذهب البصريين على شرح یختار و هو قوله مع تجوز الخ و قدم شرح یختار فی مذهب الكوفیین على الدلیل قلنا ان دلیل البصريين اخصر و شرح یختار اطول فلذا قدم الدلیل و فی مذهب الكوفیین الامر بالعكس كما ترى فان قيل السبقية انما یكون دلیلا اذا كان رتبة الفعل الاول مقدما على الفعل الثاني و ذا غیر مسلم لجواز ان یقدم الثاني على الاول قلنا ان رتبة الفعل الاول مقدم لان التنازع لا یكون الا بعطف احد الفعلین على الآخر و مرتبة المعطوف علیه مقدم على المعطوف و رد البصريون الدلیل الاول بان الفعل الاول وان كان فی نفس الاستحقاق مقدما لكن تعلقها بالمعول الشخصی سواء كان معروفا و اما الاضمار قبل الذکر فجائز فی العمدة قوله و بدو به

مراد بالشارح ان القسم لا یؤثر لكان جوازا بالشرط فقال كرمك

عنه و رد البصريين

عنه بان العكس الامثلة الادبیه فیقسم ان صاحب على الراجح ۲ جمل ۱۲ عنه و ان كان خبر البصرة ۲ عنه الا انی ان یقول من العامل والمعول ۲۳ عنه من العامل والمعول ۱۲ عنه كقوله فظلا والاسم شبه فعل ۲۳ عنه هو قوله لقربه ۱۲ عنه وهو قوله مع تجوز الخ ۱۲ عنه وهو قوله لسبقه ۱۲ عنه فلذا قال الشارح

فان قيل ينبغي ان يذكر هذا القول في قوله فيختار البصريون لان عند ذكره ههنا لكل واحد ان يقرب من التقدير في العنوان والاحكام فالاقتداء به لرعاية الموافقة لما ذكره سابقا قلنا انما نعوض بوجه التقديم ههنا لان مبنى الحكم على المذهبين على قوله فان اعملت الخ لا على قوله فيختار البصريون قوله لانه المذهب المختار فان قيل المراد بالاختيار لا يخلو اما اختيار البصريين او الكوفيين فعلى الاول يلزم المصادرة على المطلوب وعلى الثاني يلزم الكذب قلنا المراد بالاختيار اختيار المتأخرين فلا يلزم شيء قوله اضممت الفاعل في الاول فان قيل الحكم باضمار الفاعل في الاول مطلقا لا يصح لانه لو اقتضى الفعل الاول للفعل كيف اضممت الفاعل فيه قلنا هذا فيما اقتضى الفاعل فان قيل فعلى هذا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا يجوز الاضمار قبل الذكر في العدة بشرط التفسير لان الضمير اذا كانت عمدة يظهر في محل الخ اي كانه من كورد بعد التفسير لعمدة بخلاف الفصلة لانه لا يظهر في محل اخر لضعفه فان قيل هذا يخالف لما قال الرضى لانه قال الاضمار قبل الذكر جائز في الموضعين احدهما به رجل والاخر ضمير الشأن قلنا سلمنا انه لا يجوز الا في الموضعين لكن جوزه ههنا للضرورة فان قيل لضرورة لانه ينبغي ان ياتي على مذهب الكوفيين فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وايضا ان التكرار وان كان قبيحا لكنه جائز فينبغي ان ياتي بالتكرار اجيب الاول ان الضرورة بعد اخذ مذهب البصريين وعن الثاني ان قيم التكرار مشهور وما كان قبحه مشهورا فهو فوق للمتنه قوله ولزوم التكرار بالذكر والمراد من الذكر الاظهار فلا يريد ان الاضمار ايضا ذكر فان قيل قد لزم التكرار في حبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قلنا لا يلزم التكرار فيه لاختلافهما افراد او تشبيه قوله واستناع الحذف لان حذف الفاعل لا يجوز قوله الاسم الظاهر لما كان الظاهر صفة تقتضى للموصوف زاد الشارح قوله الاسم قوله الواقع بيان الواقع فان قيل الوفي مصدر المجرد وهذا الباب غير مستعمل فلا يجوز ذكر المصدر قلنا المراد من الوفي للواقعة وهو مستعمل فلا يجوز الاعتراض فان قيل الموافقة ايضا غير مستقيم بين الظاهر والضمير لانه من المعادف ابدا والظاهر ليس كذلك قلنا المراد من الموافقة الواقعة في الافراد والتشبيه والجمع والتذكير والتانيث دون التعريف والتذكير فان قيل الموافقة مع الظاهر منقوض بمثل جريح وقتيل وهذا فانه لا يضر على وقوع الظاهر بل يضر مفردا مذكرا لانه لو اضر مونثا لقال جريحة قلنا

انه اضر مونثا لكن لم يظهر علامة التانيث لان الفعل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث قوله دون الحذف فان قيل لما ذكر الحذف في التانيث فانه ينبغي ان يذكر في المذكر

ان بن كرا الاظهار ايضا بان يقال دون الحذف والاظهار لانه كما لا يجوز الحذف كذا لا يجوز الاظهار
قلنا ان ثنى الاظهار يفهم من مفهوم مخالف لقوله اضممت والحذف وان علم منه لا يمكن ذكره بقطر
قوله خلافا للكسائي بخلاف عدم الاظهار لانه ليس فيه خلاف واحد وانما لا يجوز الحذف
لان هذا الحذف حذف الفاعل وهذا لا يجوز فان قيل قد يحذف الفاعل كفاعل المصدر
والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا لانك قد عرفت سابقا ان البصريين ذهبوا فيه الى ان
الكسائي وهو الحذف في الضمير المنفصل وفي نحو اسمع بهم والبصر حيث حذف لفظ بهم عن
البصر وهو فاعل عند سيبويه لانه صيغة التعجب والباء في بهم زائد عند سيبويه كما قال المصنف
في بحثه اجيب الاول ان المصدر قد ينزل منزلة للجامد فان المصدر لا يعمل اذا المصدر
الواقع مفعولا مطلقا ليس له فاعل ولا فاعله ولا تقدير وعن الثاني ان مثل ما ضرب واكرم الا
انا في اعلال الستين اي ان قوله الا انا وان كان فاعلا لكنه في صورة الستين وهو من الفضلات
فيجوز حذفه وعن الثالث ان مثل اسمع بهم والبصر ليس مما ذهب اليه الجمهور لانهم على مذهب
الاحتشاش ولفظ بهم عنده مفعوله وفاعله مستتر وايضا ان قوله امام في صفات المفعول
لدخول الجار فيجوز حذفه قوله خلافا للكسائي فان قيل ان خلافا منصوب وللنصب جهات
كثيرة فهو من اي جهة منصوب قلنا هو مفعول مطلق لفعل مقدس اي يخالف حكم البصريين
خلافا للكسائي والمجار والمجر وبتعلقان بظاهرو وهو صفة خلافا فان قيل فاعلى هذا يلزم
نسبة الخلاف الى الاقوى وهو مذهب البصريين وهذا لا يجوز قلنا هذا انما يلزم اذا كان
قوله يخالف على صيغة العلوم واما اذا كان على صيغة الجهل فلا يلزم شيئا كما ترى قوله تحوزا
عن الاضمار قبل الذكر واعلم ان الاضمار قبل الذكر جائز في الجملة واما حذف الفاعل
فلا يجوز اصلا خلافا للكسائي فانه اختار الاستعارة لا حجاز عن الشنيع فانه ممن المطر الى النيل
فان قيل لا ثمرة لخلافه لانه لا يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في اللفظ لعدم التلفظ بهما
فلا يصح خلافا قلنا له ثمرة في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني
واكرمني الزيدان عند الكسائي قوله مع اقضاء الفعل الاول الفاعل لانه لو اقتضى
الفعل الاول المفعول لا يتأتى خلاف الغرض فيه فان قيل ان الشارح ذكر هذا القول مطلقا
فليصرف الى الكامل فهو مذهب الجمهور ولا يذهب الى مذهب الكسائي مع ان خلاف الغرض
يتعلق بهما فينبغي ان يضم مع قولنا واظهار الفاعل في الاول عند الجمهور وحذف الفاعل عن الفعل
الاول عند الكسائي خلافا للغرض قلنا اراد الشارح ذلك وانما يصحح به لوجود القرينة وهي ذكر
قوله خلافا للغرض بعد قوله خلافا للكسائي مع ان محل هذه العبارة بعد قوله فيختار البصريون الاول
الثاني والكوفيون الاول لان الغرض ان يجب احوال الفعل الاول فلا يكون منها قوله روى عنه
تسريك الرافعين فان قيل فاعلى هذا يجب توارد العتين المستقلتين على معلول واحد

ان بن كرا لا يجوز الحذف والاظهار لانه كما لا يجوز الحذف كذا لا يجوز الاظهار قلنا ان ثنى الاظهار يفهم من مفهوم مخالف لقوله اضممت والحذف وان علم منه لا يمكن ذكره بقطر قوله خلافا للكسائي بخلاف عدم الاظهار لانه ليس فيه خلاف واحد وانما لا يجوز الحذف لان هذا الحذف حذف الفاعل وهذا لا يجوز فان قيل قد يحذف الفاعل كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا لانك قد عرفت سابقا ان البصريين ذهبوا فيه الى ان الكسائي وهو الحذف في الضمير المنفصل وفي نحو اسمع بهم والبصر حيث حذف لفظ بهم عن البصر وهو فاعل عند سيبويه لانه صيغة التعجب والباء في بهم زائد عند سيبويه كما قال المصنف في بحثه اجيب الاول ان المصدر قد ينزل منزلة للجامد فان المصدر لا يعمل اذا المصدر الواقع مفعولا مطلقا ليس له فاعل ولا فاعله ولا تقدير وعن الثاني ان مثل ما ضرب واكرم الا انا في اعلال الستين اي ان قوله الا انا وان كان فاعلا لكنه في صورة الستين وهو من الفضلات فيجوز حذفه وعن الثالث ان مثل اسمع بهم والبصر ليس مما ذهب اليه الجمهور لانهم على مذهب الاحتشاش ولفظ بهم عنده مفعوله وفاعله مستتر وايضا ان قوله امام في صفات المفعول لدخول الجار فيجوز حذفه قوله خلافا للكسائي فان قيل ان خلافا منصوب وللنصب جهات كثيرة فهو من اي جهة منصوب قلنا هو مفعول مطلق لفعل مقدس اي يخالف حكم البصريين خلافا للكسائي والمجار والمجر وبتعلقان بظاهرو وهو صفة خلافا فان قيل فاعلى هذا يلزم نسبة الخلاف الى الاقوى وهو مذهب البصريين وهذا لا يجوز قلنا هذا انما يلزم اذا كان قوله يخالف على صيغة العلوم واما اذا كان على صيغة الجهل فلا يلزم شيئا كما ترى قوله تحوزا عن الاضمار قبل الذكر واعلم ان الاضمار قبل الذكر جائز في الجملة واما حذف الفاعل فلا يجوز اصلا خلافا للكسائي فانه اختار الاستعارة لا حجاز عن الشنيع فانه ممن المطر الى النيل فان قيل لا ثمرة لخلافه لانه لا يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في اللفظ لعدم التلفظ بهما فلا يصح خلافا قلنا له ثمرة في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي قوله مع اقضاء الفعل الاول الفاعل لانه لو اقتضى الفعل الاول المفعول لا يتأتى خلاف الغرض فيه فان قيل ان الشارح ذكر هذا القول مطلقا فليصرف الى الكامل فهو مذهب الجمهور ولا يذهب الى مذهب الكسائي مع ان خلاف الغرض يتعلق بهما فينبغي ان يضم مع قولنا واظهار الفاعل في الاول عند الجمهور وحذف الفاعل عن الفعل الاول عند الكسائي خلافا للغرض قلنا اراد الشارح ذلك وانما يصحح به لوجود القرينة وهي ذكر قوله خلافا للغرض بعد قوله خلافا للكسائي مع ان محل هذه العبارة بعد قوله فيختار البصريون الاول الثاني والكوفيون الاول لان الغرض ان يجب احوال الفعل الاول فلا يكون منها قوله روى عنه تسريك الرافعين فان قيل فاعلى هذا يجب توارد العتين المستقلتين على معلول واحد

وهو رفع ذلك الاسم قلنا يجوز لغيره الجمع ^{على سبيل المثال} واحدة وان كان كل واحد منها عند الفراءدة علة مستقلة كما ان عدم الجزء علة لعدم الكل عند الفراءدة وعدم الجزئين ايضا علة واحدة لعدم الكل عند اجتماع العلتين كما حقق العلامة التفتازاني في المطول فان قيل يغني عن هذا ما ليس باب توار العلتين على معلول واحد في موضع من المواضع قلنا ان ما قلنا في الطلل لا اعتبارية كعلل النجوا ما في العلة الحقيقية فلا يعتبر هذا الاعتبار فيسبب فيها توار العلتين على معلول واحد قوله كما في صورة تاخير الناصب ^{من جمل توار العلتين} كما روى عنه هذه الرواية في صورة تاخير الناصب قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه فان قيل ان الماتن لم يذهب الفراء اصلا بل قال وجاز خلا فاللفراء فلا يعلم ان يكون مراده بقوله خلا فاللفراء هو خلافة عن مذهب الجمهور بتبشريك الرافعين او باعمال الاول او باضماره بعد الظاهر فمن اين تقول ان رواية المتن غير مشهورة عنه قلنا معناه ان الرواية التي حمل الشارح قول الماتن عليها غير مشهورة عنه لان الشارح حمل على وجوب اعمال الاول حيث قال بل يجب عند اعمال الفصل الاول فان قيل على هذا يلزم التدافع في قول لشارح لان ما حمل المتن على وجوب اعمال الاول علم منه انه مختار ولما قال لهما ورواية المتن غير مشهورة عنه علم منه ان ذلك غير مختار عند الشارح قلنا ان قوله ورواية المتن اه ليس قول الشارح بل هو من مقولة القيل لانه قال الشارح وقيل روى عنه وان سلم انه من قول الشارح فنقول انما حمل المتن على ما هو المذكور سابقا لاجل متابعة الماتن لانه حمل عليه في المالى الكافية ولا انها مختار الشارح وقيل الجواب انما حمل الشارح المتن على غير المشهور ليخرجه عن مرتبة عدم الاشتهار الى الاشتهار لكن هذا الجواب غير صحيح لان قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه اى غير صحيحة عنه كما يفهم من تحرير عبد الغفور فانهم قوله مخبر عن التكرار لو ذكر اى لو ذكر المذا كور اى تكرار الاسم المتنازع فيه و ان كان فاعلا في احد المرتبتين ومفعولا في الاخرى قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة فان قيل الاضمار قبل الذكر جائز كما في قوله ربه رجلا وفي قوله تعالى ففضلهن سبع سموات فالاولى ان يقال وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة من غير محض التفسير وذا غير جائز وفي المثالين المذكورين ذكر رجلا وسبع سموات لمحض تفسير الضمير بخلاف ما نحن فيه لان ذكر المرحم ليس لمحض التفسير بل ذكره ليكون معولا للفعل الثاني عند اعماله وايضا انما يلزم الاضمار قبل الذكر اذا اضمر قبل اسم الظاهر واما لو اضمر بعد الاسم الظاهر كما نقل عن الفراء سابقا فلا فالاولى ان يقر ومن الفصل الكثير لواض بعد الظاهر احيى الاول فلم يد قوله من محض التفسير التفاء بالحل لان هذا الحل محل غير محض... التفسير وعن الثاني ان الشارح ذكر بعض الوجه وترك البعض وليس اقبيا عند الشارح قوله ان استغنى عنه فان قيل ان هذا القول شرط يقتضى الجزاء ولا جزم لهما قلنا هذا الشرط مستغنى عن الجزاء لتقدم

نه ده که هرگز در این ماحول الهی و بزرگوار نیست الحقیقه مذکور است که ای شیخ منام که ای من قول و روایت الحسن غیر مشهوره ام که ای و انکاران فاعلا صم و معلولا غیر هم که بعد الفعلین یعنی بعد الاول و

ما یلیه علی الجزاء وهو قوله وحذفت المفعول فان قيل ان الفعل المتعدي لا يستغنی عن المفعول فكيف یصح قوله وان استغنی عنه قلنا المراد بالاستغناء الاستغناء عن الذکر لا عن نفس المفعول قوله وان لم یستغنی عنه فالقيل ان جعل قوله اظهرت مستثنی غیر صحیح لانه لا یكون الا من سماه واظهرت من الافعال قلت ان قوله الاولی حروف الاستثناء یهنا بل هو فی الاصل ان لا حرف الشرط واظهرت جزاؤه وانما أول لا یلم لان اصله ان لم یستغنی عنه لانه معطوف علی الماضي علی قوله ان استغنی عنه لان لم یجعل المضارع منفیاً ثم حذفت الفعل بقریبة المعطوف علیه فبقی ان لم تحذف الفعل عن لم غیر جائز لانه عامل وبقاء العامل الضعیف بدون المفعول لا یجوز فحذف لم ایضا وادد لا فی مقامه فیکون ان لا وحذف الفعل عن جائز لانه غیر عامل قوله لم یجوز حذفی منطلقا وحسبت زیلا منطلقا هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع فی حسی وحبست زیلا منطلقا قوله فانه لا یجوز حذف احد مفعولی باب حبست لان مفعوله فی الحقيقة مضمون المفعولین لان المضمون متعلق الحسبان والعلم لان قوله حبست زیلا قاضیا وليس المراد منه وقوع الحسبان علی ذات زید وفضله جمیعاً بل وقوع الحسبان علی فضله فقط لان ذاته ثابت معلوم فان قيل یی نقض هذا بمثل قوله تعالی ولا یحسبن الذین یخجلون بما اتاهم الله من فضله هو خیر لکم تقدیره ولا یحسبن یخجلهم هو خیر لهم فاحد المفعولین هو یخجلهم محذوف والآخرین کور وهو خیر لهم قلنا یجوز ان یکون المفعول الاول ضمیر هو راجعاً الی البنل ویجوز وضع الضمیر للرفع موضع المنصوب والجرور نحو ما انا کانت وایضا ان هذا شاذ لا ینقض القاعدة فان قيل لما لم یجوز حذف احد المفعولین ینبغ ان یضم فی الاول فلم تعین الاظهار قلنا علی هذا یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلة فالقيل العلة المجوزة للاضمار قبل الذکر فی الفاعل هی امتناع حذفه وهو متحقق یهنا قلنا لیس العلة المجوزة مجرد امتناع الحذف بل کونه عمدة فانه یساق الذهن الی کونه مفسراً بما ذکره بعد قوله بل لفظاً فقط وهو جائز لانه معمول الاول فیکون مقدماً رتبة قوله علی للذهب المختار فان قيل لفظ المذهب یتقضى الاختلاف مع انه لا اختلاف بینهم یهنا قلنا المراد من المذهب هو المعنی اللغوی لا العرفی ای علی المختار ولا یجوز ان یقال علی الاستعمال المختار لانه قال فی مذهب البصریین لانه المذهب المختار فکلف استعمالاً فكيف یقال یهنا علی الاستعمال المختار قوله لئلا یتوهم وهذا دلیل لعدم اختیار الحذف فان قيل ان عدم اختیار الحذف امر اصلی لا یتقضى الدلیل قلنا انما لا یتقضى الدلیل اذ المبدء الداعی ویمنا وجد الداعی وهو انه لما اختار الاضمار فقال قائل فلم لم یختار الحذف وهو مثله فدفع بقوله لئلا یتوهم قوله مغائر للمذکور فیلزم الخی وجوه من البحث لانه فما یكون المتنازع فیهِ واحداً قوله الا ان یمنع مانع ای اضم فی جمیع الاوقات الا وقت منع مانع فالجمل المتنازع من قوله الا ان یمنع مانع ای من الاضمار لانه المذكور سابقاً فلا یصح علیه تفریع قوله فتظهر لان منع الکما

ان قال ان المفعول لا یستغنی عنه قلنا المراد بالاستغناء الاستغناء عن الذکر لا عن نفس المفعول قوله وان لم یستغنی عنه فالقيل ان جعل قوله اظهرت مستثنی غیر صحیح لانه لا یكون الا من سماه واظهرت من الافعال قلت ان قوله الاولی حروف الاستثناء یهنا بل هو فی الاصل ان لا حرف الشرط واظهرت جزاؤه وانما أول لا یلم لان اصله ان لم یستغنی عنه لانه معطوف علی الماضي علی قوله ان استغنی عنه لان لم یجعل المضارع منفیاً ثم حذفت الفعل بقریبة المعطوف علیه فبقی ان لم تحذف الفعل عن لم غیر جائز لانه عامل وبقاء العامل الضعیف بدون المفعول لا یجوز فحذف لم ایضا وادد لا فی مقامه فیکون ان لا وحذف الفعل عن جائز لانه غیر عامل قوله لم یجوز حذفی منطلقا وحسبت زیلا منطلقا هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع فی حسی وحبست زیلا منطلقا قوله فانه لا یجوز حذف احد مفعولی باب حبست لان مفعوله فی الحقيقة مضمون المفعولین لان المضمون متعلق الحسبان والعلم لان قوله حبست زیلا قاضیا وليس المراد منه وقوع الحسبان علی ذات زید وفضله جمیعاً بل وقوع الحسبان علی فضله فقط لان ذاته ثابت معلوم فان قيل یی نقض هذا بمثل قوله تعالی ولا یحسبن الذین یخجلون بما اتاهم الله من فضله هو خیر لکم تقدیره ولا یحسبن یخجلهم هو خیر لهم فاحد المفعولین هو یخجلهم محذوف والآخرین کور وهو خیر لهم قلنا یجوز ان یکون المفعول الاول ضمیر هو راجعاً الی البنل ویجوز وضع الضمیر للرفع موضع المنصوب والجرور نحو ما انا کانت وایضا ان هذا شاذ لا ینقض القاعدة فان قيل لما لم یجوز حذف احد المفعولین ینبغ ان یضم فی الاول فلم تعین الاظهار قلنا علی هذا یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلة فالقيل العلة المجوزة للاضمار قبل الذکر فی الفاعل هی امتناع حذفه وهو متحقق یهنا قلنا لیس العلة المجوزة مجرد امتناع الحذف بل کونه عمدة فانه یساق الذهن الی کونه مفسراً بما ذکره بعد قوله بل لفظاً فقط وهو جائز لانه معمول الاول فیکون مقدماً رتبة قوله علی للذهب المختار فان قيل لفظ المذهب یتقضى الاختلاف مع انه لا اختلاف بینهم یهنا قلنا المراد من المذهب هو المعنی اللغوی لا العرفی ای علی المختار ولا یجوز ان یقال علی الاستعمال المختار لانه قال فی مذهب البصریین لانه المذهب المختار فکلف استعمالاً فكيف یقال یهنا علی الاستعمال المختار قوله لئلا یتوهم وهذا دلیل لعدم اختیار الحذف فان قيل ان عدم اختیار الحذف امر اصلی لا یتقضى الدلیل قلنا انما لا یتقضى الدلیل اذ المبدء الداعی ویمنا وجد الداعی وهو انه لما اختار الاضمار فقال قائل فلم لم یختار الحذف وهو مثله فدفع بقوله لئلا یتوهم قوله مغائر للمذکور فیلزم الخی وجوه من البحث لانه فما یكون المتنازع فیهِ واحداً قوله الا ان یمنع مانع ای اضم فی جمیع الاوقات الا وقت منع مانع فالجمل المتنازع من قوله الا ان یمنع مانع ای من الاضمار لانه المذكور سابقاً فلا یصح علیه تفریع قوله فتظهر لان منع الکما

لا يتعين الاظهار لوجود طريق آخر وهو الحذف قلنا كما ان الاضمار مذكور سابقا كذا الحذف
مذكور لانه لما قال على المختار علم ان ههنا وجه آخر غير مختار وهو الحذف فيكون مضاهيا
ان يمنع مانع من الاضمار كما هو المختار ومن الحذف كما هو غير مختار قوله نحو حسبي وحسبتهما
الزيدان منطلقا اعلم ان هذا صورة قطع النزاع واما صورة النزاع فهي نحو حسبي وحسبتهما
الزيدان منطلقا قوله فيجعل الزيدان فاعلولة اه فان قيل لا نزاع في الزيدان فلا يصح
بيان العمل فيه قلنا هذا بيان الواقع او نقول نحمل ان يكون صورة النزاع غير ماذكر
بان يقال حسبي وحسب الزيدان منطلقا فيجوز ان يكون النزاع في الزيدان ايضا بان
يقضي الفعل الاول ان يكون الزيدان فاعلولة والفعل الثاني ان يكون المفعول له قوله ولا
اشارة الى الاعتراض وهو انه ليس ههنا المتنازع فيه واحد قوله اذا لاحظنا اشارة الى
الجواب يعني المتنازع فيه ههنا واحد وهو ان يلاحظ المفعول الثاني اسما لا على النصف
ذات مابا لا مطلق من غير لائحة التثنية والافراد لان اعراب التثنية في الاسم الظاهر
كاعراب الرفع والنصب والتذكير والتانيث فكما يجوز ان يتبدل الاعراب والتذكير والتانيث
عند الاعمالين يجوز ان يتبدل الافراد والتثنية عند الاعمالين فكما لا يضر بتبدل الاول في واحد
متنازع فيه كذلك لا يضر بتبدل الثاني فيها فان قيل الفرق بينهما لان تنازعهما في
نفس الاسم فلا يضر التبدل في الوصف لان الاعراب والتذكير والتانيث من اوصافه فنجوز
الافراد والتثنية فان التبدل فيما في نفس الاسم لا في الوصف ولان اطلاق اسم التثنية لا يجوز
بدون اعرابها بخلاف الاسم المفرد فانه يصح اطلاقه بدون الحركة قلنا ان الاعراب بالحرث محمول
على الاعراب بالحركة في سائر المواضع فكذا ههنا قوله والا فالظاهر انه لا تنازع في اشارة الى
قوله لا يخفى وانما قال الظاهر لانه محتمل ان يتصور التنازع في ذلك الاسم من غير الملاحظة المذكورة
بان تاول المفعول الاول بكوا احد فلو اضر المفعول الثاني مفردا لا يخالف الاول فالقيل
يلزم التدافع في قول الشارح لانه يعلم من قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع لانه فاء الاشارة
المذكورة ويعلم من قوله والاموال الظاهر لوجود الاحتمال المذكور قلنا المراد من عدم التصور انتفاء
التنازع على الظاهر لكن عبر عن انتفاء التنازع بعدم التصور للمبالغة ولبعد التاويل المفعول
الاول بكوا احد لان مفعولي حسبت فرض بمنزلة كلمة واحدة ففرض اجراء
احد المفعولين واحدا ثابت بطريق الاولى فكيف ياول اجزاء احد المفعول الاول بكوا احد
قوله ولما استدل فان قيل لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول عند الكوفيين
والاول يزم حمل الكلام على الوجه المرجوح عند الكوفيين وهو حذف المفعول
قلنا الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله بقول امر القيس صرح باسمه بتبنيها على قوة
الاستشهاد وضرورة الجواب عنه قوله ولو انما اسعى المصيبة اي قال بقول امر القيس

له يعني ان الحذف انما يكون مرجوحا اذا لم تكن الضرورة داعية اليه وههنا ضرورة انكسار الوزن عند الاضمار والوجه الى الحذف

المضارع المتكلم فان قيل كلمة ما في انما لا تخلوا ما موصولة او موصوفة فعلى الاول ما بعده صلة وعلى الثاني صفة والموصول مع الصلة او الموصوف مع الصفة ان والخبر غير موجود قلنا كلمة ان هذه لا تقتضي الخبر لا بطلان عليها بالما الكافة قوله لا دنى معيشته اي انما بان لا كنه والمراد هو هذا قوله قليل اسم متنازع فيه بين الفعلين قوله من المال صفة قليل فان قيل ان امر القيس ليس الا واحد من الشعراء فكيف ترجم بقوله قلنا هو افهم شعراء العرب فيترجم بقوله فان قيل لا يلزم من اختياره اعمال الاول اولويته لانه لو كان اعمالها متساوين يجوز ايضا اعمال الاول لانه مخير في ذلك قلنا يلزم من اختياره اعمال الاول اولويته اذ لو قال بتساوي الاعمالين فان قيل فليكن مذهب امرئ القيس بتساوي الاعمالين قلنا المذهب للنهويين وامر القيس ليس منهم قوله اي من باب التنازع دفع وهم وهوان ضمير منه راجع الى القسم الثالث من التنازع لقربه فلا يلزم منه الخروج من الباقي لان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم قوله لفساد المعنى فان قيل لم كان فيه فساد المعنى فلا يعجز اطلاق الفصح على امر القيس لان الفساد لا يصدر من الفصح قلنا الفساد فيه ليس مطلقا بل على تقدير توجه كل من كفاي ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي وانتفاء كفايته قليل من المال وثبوت طلبه للمنافي لكل منهما اي السعي والكفاية واما منافاة ثبوت الطلب السعي فظاهر لان مضاهما واحدا فكيف يلتقي في موضع وثبت في موضع اخر واما مع الكفاية فلا ان الطلب مستلزم الكفاية وانتفاء اللازم مستلزم لا انتفاء الملزوم فلما انتفى الكفاية انتفى الطلب فكيف يثبت ثانيا فان قيل الاستدلال على فساد قول امرئ القيس بما يتم لو كان السعي والطلب متساويين واما اذا كان السعي ^{من} الطلب فلا يتم والحال انه اخص لانه طلب بمباشرة الاسباب وايضا يلزم الفساد اذا كان الواو للعطف على كفاي ولو كان الحال لا يلزم الفساد لان لو انما يورث في الشرط والجزاء ومعطوفهما دون غيرها وايضا ان سلم ان الواو للعطف فليكن معطوفا على مجموع الشرط والجزاء فلا يكون مدخول لو فلا يورث فيه وايضا يجوز ان يكون الجملة معترضة فلا يلزم الفساد اجتنابا ^{عن} الاول ليس المراد عن السعي منهما ما يكون بالاسباب بقريظة ادنى معيشة وعن الثاني ان كونه للحال غير مستقيم لاستلزامه تقييد الجزاء بنقيض الشرط من حيث اللفظ وان كان في المعنى الشرط منفي ايضا وهو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين بناء على ان الشرط ايضا قيد للجزاء وعن الثالث والرابع انه لو عطف على مجموع الشرط والجزاء يلزم حمل الكلام على التاكيد والحمل على التأسيس ولي من التاكيد قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون اه اي على تقدير فساد المعنى فكان التخصيص من الفساد بان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب المحذوف فان قيل هذا ليس الا طريق التنازع لانه اذا عمل الاول فمفعول الثاني قد محذوف اذا كان مفصولا

له اي لا يستلزم توجه كل من كفاي ولم اطلب الى قليل من المال مستلزم عدم السعي لان السعي يورث فيكون محذوف التاكيد

قلنا هذا ليس ين التنازع لانها لا يتجهان الى طرف واحد بل يتجهان الى امرين فان قيل لما كان
مفعول لم اطلب مجد وفا فلا بد عليه من القرينة قلنا القرينة عليه البيت المتأخر اعني قوله
ولكنما اسعى لمجد موثل فان قيل ان لم يكن للاستدراك ومنها لا يعبر الاستدراك لانه يقتضيه
المغايرة ولا مغايرة لهما وايضا يلزم التكرار في كلام الشاعر قلنا المغايرة موجودة لان لم اطلب
باعتبار لفظ لم يكون ما ضيا فيكون معناه طلبت المجد في الماضي فتوهم منه انه لا يطلب في الحال
او الا زمته الاتية او نقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالموثل اي لما قال طلبت المجد
كان للتوهم ان يتوهم انه طلب مجد ما اذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب القناعة
قد فم بقوله ولكنما اسعى الخ فان قيل القرينة على اعتبار المجد في البيت الاول البيت الاتي
وهو مقيد بالموثل فكذا هذا مقيد به فالمناسب تقدير المجد بالموثل قلنا التقدير خلاف
الاصل فيقدر بالحاجة وهي تؤدي بالمجد المطلق فلا حاجة الى الزيادة فان قيل اذ لم يكن
قول امرئ القيس من باب التنازع فلا يجوز ان يكون قليل فاعلا لكفاني والا يلزم الفاصل
بالاجنبية وهو لم اطلب لانه ليس من معولات كفاني فيكون اجنبيا والفاصلة بالاجنبية انما يكون
جائز في باب التنازع دون غيره قلنا الفصل بينهما ضرورة الشعر وهوانه مبني على قول من
جوز الفصل بالاجنبية ولان الفاصل جائز فيما اذا كان العامل قويا قوله وقد يدرك الخ جواب
سؤال وهوانك غير قابل للمجد فكيف تطلب كجواب بانى قابل للمجد لانه قد وجد امثالي
فلم انه قابل له لاني منهم قوله يعني انا واسعى بيان حاصل المعنى قوله المجد الا حصل
اي العظيم قوله الثابت الذي يبقى لا وادى ايضا لا لنفسى فقط قوله اي مفعول فعل او
شبه فعل دفع وهم وهوان يتوهم المراد من كلمة ما الفعل فقط لا صالته فعله هذا خرج مفعول
ما لم يسم فاعله لشبه الفعل نحو مضروب تريد فدفع بقوله اي مفعول فعل او شبه فعل يعني ان
المراد من ما الفعل او شبهه فان قيل الاخصر ان يقال اي مفعول العامل لتناولها قلنا لو
قل العامل يتوهم فيه ما يتوهم في كلمة ما فلا يفيد قوله اي لم يذكر فاعله فان قيل ان سعى
يسعى يتعدى الى المفعولين لعدم تمامه بدونها ولم يوجد ههنا وايضا يلزم خلوا الفاعل عن
الاسم وهو غير واقع وايضا ان عدم التسمية ينفي عن عدم وجود الفاعل وقوله حذف فاعله
يدل على وجود الفاعل فيلزم التدافع في كلامه وايضا لا يعبر بالمقابلة مع قوله حذف فاعله لان
الحذف يقع في مقابلة الذكر لا التسمية قلنا معنى قوله لم يسم فاعله لم يذكر من قبيل تسمية
اللازم باسم الملزوم لان اللازم مع التسمية الذكر فان قيل لم لم يفصل عن الفاعل ولم
ولم يقل ومنه كما فصل للبند ا حيث قال ومنها المبتدأ والخبر قلنا لشدة اتصاله بالفاعل
اي لشدة المناسبة بالفاعل لقيامه مقامه واشترائه معه في الاحكام حتى سما بعض النحاة فاعلا

لأنه قد تكرر القول في هذا الكلام بين الفعل وهو كذا في قوله بين الفعل وهو كذا في قوله وهذا كذا

مكرر في البيت الثاني

المتن من قوله لم يسم فاعله لم يسم اي لم يسم فاعله لم يسم

له ولو انما اسعى لاني معيشة كفاي ولم اطلب قبل من الدال : ولكنما اسعى لمجد موثل : وقد يدرك المجد بالموثل امثالي ١٢
اللم الغرضي والوالدي يوم ليقم الحجاب

ثم في الاعتراض والجواب بحث اما في الاول فلا نسلم انه لم يفصله لان داب للمصر
 في هذا الكتاب ان يفصل العوانات بترك العاطف .. وهو حاصل بينهما واما في الجواب هو انه
 لما لم يصح الاعتراض لم يصح الجواب لانه بناء على الاعتراض قلنا سلمنا انه دابه ذلك لكن للمصر
 داب اخر وهو انه اذا كان للبحث اقسام ذكر في اول قسم منها لفظ منه او منها وترك البواقي
 كما انه ذكر لفظ منه في المفعول المطلق وترك في البواقي وفي المرفوعات خالف عن دابه لانه
 ذكر لفظ منه في الفاعل والابتداء فقال سائل ما النكتة في مفعول مالم ليم فاعله فيبين الشارح
 النكتة فان قيل لسر في انه ذكر لفظ منه في النصوص وغيرها في قسم واحد وفي المرفوعات
 في القسمين قلنا انه دابه ان يذكر في راس القسم الا صلي وهو في المرفوعات فمختلف فيه
 فعند الجمهور الفاعل وعند البعض المبتداء فلما ثبت الاصلية فيها ذكر في راسها قوله كل
 مفعول فان قيل ذكر كلمة كل في التعريفات لا يصح لان التعريف انما يكون للماهية وكلمة
 كل لا افراد قلنا ذكرها لما نغية التعريف لا للتعريف بل للتعريف مدخل الكل اي حذف فاعله
 فان قيل النغية يحصل بنفس التعريف لان في التعريف لا بد ان يكون جامعاً وما نغنا قلنا
 سلمنا انهما يحصلان به لاكن ضمنا لا صريحا وكلمة كل صريحا في الذكر اعلم انه لو ذكر اللفظ
 العام في التعريف يراد به ما نغية التعريف ولو ذكر في التعريف يراد به جامعية التعريف فاذا
 قلنا كل انسان حيوان ناطق فمعناه ان كلما هو فرد المعلوم يكون فردا للتعريف فيكون جامعاً
 واذا قلنا الانسان كل حيوان ناطق فمعناه ان كلما هو فرد للتعريف فهو فرد للمعروف فيكون مانعاً
 لانه لو كان صاد فاعلى الغير فلم يصح ان يقال كلما هو فرد للتعريف فهو فرد للمعروف فالتفصيل
 التعريف يصدق على الربيع في قوله انبت الربيع البقل فان الفاعل الحقيقي للانبات هو الله
 تعالى فحذف الفاعل الحقيقي واقام المفعول اي الربيع مقام الفاعل مع انه ليس بمفعول مالم
 ليم فاعله لا انتفاء الشرط وهو تغير صيغة الفعل الى فعل قلنا المراد بالفاعل الفاعل النوى
 لا الحقيقي وهو الذي يصدق عليه اي فاعل ذلك المفعول فان قيل الضمير في قوله
 فاعله لا يخلو ما راجع الى المفعول الكف على الاول لا يصح الاضافة لان الفاعل للفعل لا للمفعول
 وعلى الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر لان الفعل غير مذكور وان قلت الضمير راجع
 الى الفعل المستفاد من كلمة ما فاعلى هذا يلزم اخذ جزء الحد وفي الحد وهو باطل قلنا
 الضمير راجع الى المفعول وانما اضيف اليه لانه لا يستلزم كون الفاعل فاعلاً لفعل متعلق بالمفعول
 قال المصنف رحمه و اقيم هو مقامه جواب سؤال وهو ان حذف الفاعل لا يجوز
 فكيف قال حذف فاعله فاجاب بقوله و اقيم هو مقامه فان قيل في اقيم
 ضمير مستتر وهو مفعول مالم ليم فاعله فضمير هو مستدرك فما الحاجة الى تأكيد المستتر

منه

له

بحث لم يذكر في اول لفظ منه

في ان المفعول المطلق حيث قال في قوله المفعول المطلق

في ان المفعول المطلق حيث قال في قوله المفعول المطلق

في ان المفعول المطلق حيث قال في قوله المفعول المطلق

بالمفصل قلنا لتأیوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة
 الواقعة صفة عن الضمير قوله في اسناد الفعل فان قيل اقامته مقام الفاعل غير متصور
 لان مقامه هو اسناد الفعل المعلوم اليه ولم يقيم المفعول في هذا المقام بل مقامه اسناد الفعل
 المجهول اليه قلنا المراد بالاقامة في نفس الاسناد وهو غير مختلف بينهما فان قيل لا يصدق
 التعريف على ضربت بصيغة الماضي المجهول المتكلم لعدم حذف الفاعل واقامة المفعول مقام
 اذن التاء هي الفاعل في المعلوم وهي ثابتة في المجهول ايضا قلنا فرق بين التائين اذن لتأی
 في المعلوم معدول من انا والتاء في المجهول من اياي اعلم انه لا يذكر الفاعل لا عراض
 امالا وخصار نحو ضرب زيد او للتعظيم او للتحقير ولعدم العلم به او لقصد صدور الفعل من اى
 فاعل كان في نحو قتل الخاجي فان الغرض المهم قتله لا قاتله او غير ذلك كما تقدم في بحث للعامة
 من المطول قوله في حذف الفاعل دفع وهم وهو ان يتوهم ان التغير شرط بذات مفعول
 مالم ليسم فاعله والا مر ليس كذلك لانها موجبة بذا ون التغير فان قيل الشرط لا يصدق
 على مفعول مالم ليسم فاعله للاسم المفعول قلنا الشرط يختص فيما كان عامله فعلا فالقتل
 فعلة هذا اثبت القصور في عبادة للصنف قلنا انه علم بالقابلية بان يقع شرطه ان تغير صيغة
 شبه الفعل اى اسم للمفعول قوله الى الماضي المجهول فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا
 لعدم تناوله مفعول مالم ليسم فاعله للفعل المزيدي والرباعي قلنا المراد من فعل الماضي المجهول
 مطلقا فيكون من قبيل تسمية الاسم باسم الاخص او تسمية الشئ بوصف المشهور مثل لكل
 فروع موسى اى لكل ظالم عادل فان قيل الصفة المشهورة تفعل ماضى المجهول من الثلاثي
 مجرد الماضي المجهول مطلقا قلنا له صفتان مشهورتان احدهما ماضى المجهول من الثلاثي مجرد
 والاخر الماضي المجهول مطلقا فاحد الوصفين لا ينافي الاخر لصدقهما عليه قوله وغيرها من
 الافعال الجهرية للمزيد فيها فان قيل لو اكتفى بقوله وغيرها يتناول الرباعي المجرد ايضا ولما زاد
 عليه قوله من الافعال الجهرية للمزيد فيها لم يتناول له قلنا المراد من الذي يد فيها لم يتناول له
 قلنا المراد من المزيد في قوله المزيد فيها بمعنى اللغوي اى ما فيه زيادة على ثلاثة احوث فيتناول
 الرباعي المجرد ايضا وانما شرط التغير الى فعل لتأی يلبس بالفاعل وانما انحصر التصدير بهذه الصيغة
 لان هذا الوزن غريب في الاوزان للزوم الخروج من الضمة الى الكسرة وهو ثقیل فلا يكون
 مفعولا ومعنى هذه الصيغة ايضا غير معقول لا سنده الى المفعول فيختص به ليطابق الدال والمدح
 فان قيل ان الغرابة لا تختص بهذه الصيغة لان فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غير
 للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ايضا ثقیل قلنا هو اثقل جدا فلذا لم يتغيره وذلك لا
 فيه طلب الثقل بعد الخفة لان الضمة ثقیلة من الكسرة فيكون مثل الصعود من الاثقل الى الاعلى
 بخلاف العكس لان فيه طلب الخفة بعد الثقل كثير فيكون مثل الهبوط من الاعلى وانما كانت

بأن يبين ان هذه الصفة لا تختص بالثلاثي المجرد في الماضي المجهول
 بل تختص بالثلاثي المجرد في الماضي المجهول
 بل تختص بالثلاثي المجرد في الماضي المجهول

ثقیلة من الكسرة لان الضمة تودی بضم الشفتین وکما تودی بعضین فهو الثقل مما تودی بعضو
واحد وانما كانت المكسرة ثقیلة من الفتحة لان الكسرة تودی بتحريك الشفة السفلى والفتحة تودی
بتحريك الشفة الاعلى والحال ان الشفة السفلى عظیم من الشفة الاعلى وكل ما تودی بعضو عظیم فهو
الثقل مما تودی بعضو حقیر قوله ولا یقیم للمفعول الثاني فان قيل ان عدم الوقوع المفعول الثاني
من باب علمت غیر صحیح لانه واقع بل لا بد منه والیض یلزم الخروج من البحث لانه فی مفعول لم
یسیم فاعله لا فی مفعول باب علمت قلنا لیس المراد نفی وقوع المفعول الثاني مطلقا بل معناه لا
یقیم موقع الفاعل فان قيل ان معنى الوقوع هو الاستعمال فعلم منه انه یصح وقوعه موقع الفاعل
لاکن لا یتعمل وهذا لیس بمبرر قلنا اجاب مولانا عبد الخفور بقوله ای لا یصح
وقوعه لانه لا یقیم فی الاستعمال بقریة کلمة لا فی قوله لا یقیم والافلا نسب ان یقال لم یقیم لان
لم یلما ضی والیضا والنسب ان لا یختص بالحکم بالمفعول الثاني من باب علمت لان الثاني من
باب علمت الیضالم یتعمل فی مقام الفاعل وان صح وقوعه فان قيل ان کلمة من فی قوله من
باب علمت للتبعض وهی لا تدخل الا على المتعدد ولا تعد دینها والیضا ان ما قبل من یكون جزء
من مدخوله والمفعول الثاني لیس جزء من باب علمت لانه من الافعال والمفعول من الاسماء
قلنا ان عبارة المص بحذف المضاف ای مفعولی باب علمت ثم المراد من باب علمت
الفعل المتعدی الى المفعولین الاول منها مسند الیه والثاني مسند وانما لا یقیم موقع الفاعل
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل الیه لزم کونه مسندا ومسند الیه
معارضا باطل فان قيل ان کونه مسندا ومسند الیه ممنوع لکن من جهة واحدة وبینا من
جهتین والیضا انه منقوض بقولهم اعجبنی ضرب زید لان الضرب مسند الیه بالنسبة
الى اعجبنی ومسند الى زید ^{اعجب} الاول انه کونه مسندا ومسند الیه فی ترکیب واحد
وهو بمنزلة جهة واحدة عند النحویین وعن الثاني ان الدلیل المذكور فیما اذا کان کل من
الاسنادین تاما فی مادة النقص الاول تام والثاني غیر تام لانه بصورة الاضافة لان الضرب
مضاف الى زید فان قيل ان الاسناد تام فی الفعل دون شبهه نحو زید معلوم الیه قائما
مع ان المدعى عام فلا یم التقریب قلنا ان ما قال الشارح رح لیس لیلا کل المدعى بل لبعضه
واما دلیل الكل فهو انه لا مناسبة بین الفاعل والمفعول الثاني لان الفاعل مسند الیه ابدا
والمفعول الثاني مسند ابدا قوله بلازم فان قيل ان المفعول له لا یقوم مقام الفاعل لان
قوله للتادیب فی قولنا ضرب للتادیب مفعول له مع انه قائم مقامه قلنا المراد ما کان
بجذب اللام لا بد کرها لانه یقع علیه عند الاطلاق ^{ای الفعل} وفیما ذكرت بد کوالام فان قيل
ما الفرق فی اقامة الاول دون الثاني قلنا ان النصب فیہ مشعرا لعلیة فلو اقیم مقام الفاعل
له وهو ممنوع فکذا هذا فانت النصب والاشعار ^{نه} لا یرای الاسناد الثاني هم

مخلاف ما كان مع اللام لان المشعر بالعلية هي اللام وهي قائمة فان قيل فاعلى هذا ينبغي ان لا يقوم المفعول فيه ايضا وكذا المفعول به لان النصب فيما دال على الظرفية والوقوع قلنا المشعر للظرفية في المفعول فيه شيان احدهما النصب ثانيهما نفس الاسم اي ذاته كذا ويوم مثلا ونحو المفعول له فان نفس الاسم فيه لا يشعر بعلية الفعل واما المفعول به فلاون الفعل الجمل دال على انه مفعول به لشبهة وقوعه موقع الفاعل قوله فاعلى النصب والشعراى فاعلى النصب بسبب جعله مرفوعا وفاعلى الشعراى بسبب فاعلى النصب المشعر بالعلية فلا يرد الاستدراك قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه اشارة الى ان قوله كك خبر لما فان قيل فاما المطابقة بين المشار اليه والاسم الاشارة لان كك من الاسم الاشارة المفردة والمشار اليه شيئا من المفعول الثاني والمفعول الثالث قلنا الاشارة بذلك الى المفعول وهو يصدق على الثاني والثالث جميعا كما قال الشاعر كالمفعول الثاني والثالث فان قيل ان قوله كك مستدرك فان قوله والمفعول له ومعه عطفت على المفعول الثاني والثالث فدخل تحت قوله لا يقع قلنا انه عطفت على قوله لا يقع فيكون من قبيل عطفت الجملة على الجملة فلا استدراك فان قيل بالسري ذلك بان لا يعطف المفرد على المفرد مع انه احضر قلنا السري ذلك ان فيه اشارة الى ان علتة عدم وقوع هذين مغايرة للاولين ولو كان من قبيل عطفت المفرد على المفرد توهم ان علتة هذين مشاركا للاولين كما ان الاولين مشاركان فيها فان قيل لا يصح تشبيه هذين بالاوليين لان الشرط فيها ان يكون المشبه به اقوى من المشبه ومهما الامر بالعكس لان المفعولين الاولين مختلفين فيما لا نه نقل من المتأخرين جواز وقوعهما وصنع هذين اتفاقا قلنا عبادة المصراع محمولة على القلب تقديره لا يقع المفعول له ولا معه والمفعول الثاني والثالث كك او ان فيه اشارة الى المبالغة في السرو على المتأخرين حيث جعل في موضع المشبه به قوله اما المفعول له فلما عرفت قال الشارح الهندي ان المفعول له لا يقع موقع الفاعل لكونه جوابا لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم فلو حذف الفاعل لا يتم الحكم فان قيل هذا يجب اقتناء نحو ضرب للتأديب والقول بان النصب جواب لم دون الجر وتحكم ايضا انه ليس جوابا عن سوال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدار لا للمذكور بمعنى قوله ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن اللية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت للتأديب قوله في انها لا يقعان موقع الفاعل الضمير في انها محتمل الاحتمالات الثلاث الاولى ان يرجع الى المشبه والثاني يرجع الى المشبه به والثالث ان يرجع اليهما قوله التي اصلها العطفت اشارة الى تأكيد الانفصال قوله في الكلام دفع وهم وهو ان المراد بوجوده الوجود باعتبار تحققي الخارج فعلى هذا يلزم الخروج من البحث فدفع بقوله في الكلام فان قيل ان قوله واذا وجد شرط وقوله حين له جزاء وهو لا يترتب عليه لان التعيين يقتضى الاشتراك ولا اشتراك بينهما

له اي من وقوع هذين المفعولين اي المفعول له ومعه موقع الفاعل ام عه اي في توجيه عدم وقوع المفعول له موقع الفاعل هم س اي المفعول له والمفعول معه

قلنا انه يقدر في جانب الشرط قوله مع غيره من الفاعيل فوق الاشتراك قوله التي يجوز
 وقوعها دفع وهم وهو ان المراد من الفاعيل المقدرة ما يمتنع وقوعه موقع الفاعل فيل
 هذا لا يثبت الاشتراك ايضا قوله كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب فان قيل ان الذي
 غير مثبت للمدعى وهو توقف تعقل الفعل على المفعول به لجواز ان يكون عدم امكان تعقل الفعل
 بدون تعقل الفعل والمفعول به بسبب كون تعقل للمفعول به لازما له قلنا ان الشارح شبه
 عدم امكان تعقل الفعل بلا مضروب بعدم تعقل الفعل بلا ضارب وهذا موقوف فعلم
 ان الاول ايضا موقوف فان قيل المفعول المطلق ايضا بهذه الصفة لان تعقل كل فعل
 يتوقف على تعقل المفعول المطلق لان مفعول المطلق ايضا جزء من مفهوم الفعل وتعقل الكل
 يتوقف على تعقل الجزء قلنا انه لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص وهو من
 حيث انه مفيد لم يكن موقوفا عليه لتعقل الفعل فان قيل المفعول فيه ايضا بهذه الصفة
 لانه كما يتوقف الفعل على المفعول به كذلك يتوقف على المفعول فيه قلنا التوقف على المفعول فيه
 من حيث الوجود لا من حيث التعقل بخلاف المفعول به لان التوقف عليه من حيث التعقل
 فيغيبه الفاعل فان قيل ما السر في ان التوقف على المفعول به من حيث الوجود والتعقل جميعا
 وعلى المفعول فيه من حيث الوجود فقط قلنا الغرض من الجملة الاسمية او الفعلية ليس الا فهم
 المخاطب ليفيد له الغرض او المحزن وذلك الفائدة لا يكون الا في الفاعل او المفعول به قوله
 للنوع فان قيل لما كان قوله ضربا شديدا مفعولا مطلقا وهو على ثلاثة انواع للتاكيد والنوع
 والعد فهو من اى قبيل قلنا هو للنوع فان قيل لا يهم ان يكون قوله ضربا شديدا مفعول
 مطلقا للنوع لانه ما يكون الفاعل فيه مكسورة واخره تام نحو جلسته وقوله ضربا ليس كذلك قلنا
 هو للنوع باعتبار الصفة يعنى المفعول المطلق النوعي قد يكون باعتبار الصيغة وقد يكون باعتبار
 الصفة ومنها باعتبار الصفة وهو قوله شديدا فان قيل المقصود مثال للمفعول المطلق وهو
 يحصل بقوله ضربا فما الفائدة في ازدياد قوله شديدا قلنا فائدة التنبيه على ان المصدر
 لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ الفائدة في دلالة الفعل عليه والحال ان الفاعل محل
 الفائدة فلا بد ان يكون مقام الفاعل ايضا محل الفائدة فان قيل بالشارح انه بين
 العذر في انه ياد قوله شديدا ولم يبين تعيين للمفعول فيه بآية انما اورد اليه معناه اذ الفائدة في اقامة الزمان
 المطلق مقام الفاعل لاوله الفعل عليه ذما من الاول زمانا او مكانا قلنا انما يتعوض الشرح لانه كثيرا ما يكتب عن السابق
 بالذات ايضا الاشياء تعرف بالآحاد والامثا وهو المفعول المطلق لا مثال مثله فان قيل لما كان الفعل مفعولا مفعولا
 لا يكون الفائدة في المفعول المطلق التاكيد كما قلنا لان اسم الفائدة فيه لان فيه فائدة التاكيد لان ذكر المصدر بعد الفعل لتكريره
 فان قيل على انه ينبغي ان يكون في وقوعه موقع الفاعل ايها الفائدة التاكيد قلنا الفاعل عمدة فلا بد فيه من الفائدة المعتدة بها فلا يكتفى
 فيه الفائدة التي هي عمدة التاكيد فان قيل لما كان عدم وقوع المصدر

له فاعلم بقوله التي يجوز وقوعها

له بقوله وفائدة وصف المضروب

للدلالة الفعل عليه فغلب هذا ينبغي ان لا يجوز قيام المفعول به مقام الفاعل اذا كان مبهما غاية الابهام
بان يقال ضرب شخص لدلالة الفعل عليه لان الفعل المتعدي لا يكون الا ان يقع على شخص قلنا لو
كان المفعول به كذلك فوقوعه موقع الفاعل ممنوع قوله جار ومجرور فان قيل ان ذكر قوله في
حاله لا يصح لانه على هذا يلزم تكرار المثال لانه ليس الا ظرف مكان وقد روي قوله امام الامير قلنا
انه جار ومجرور يعني ان المصدر ذكر ليجاز الجار والمجرور ولا يلجأ الظرفية فان قيل فعلى هذا يلزم
الخروج من البحث لانه في المقاميل قلنا الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل في كونها فضلا وفي انه مفعول
بواسطة حرف الجر فان قيل لا يصح التشبيه بالمفاعيل لانه عين المفعول به عند المصدر فلا يصح قول
الشارح شبيه الخ قلنا معناه شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وهو مفعول بالواسطة فتحقق المفاعلة
قوله له وان لم يوجد فان قيل ان قوله يكن فعل من افعال الناقصة يقتضي الاسم والخبر والضمير
فيه راجع الى المفعول باسمه والخبر غير موجود لان قوله فالجميع جزاء الشرط والضمير الفاعل تنافي
الخبرية قلنا ان قوله يكن ههنا ليس من افعال الناقصة بل هي تامة معناها وان لم يوجد فلا يقتضي
الخبر قوله في الكلام دفع وهم وهوان المراد لعدم الوجود ^{اي ههنا في قوله ان لم يكن اه} عدم الوجود في الواقع فاذا لم يكن له مفعول
به في الواقع فهو من افعال اللازمة فلا تقهر صيغة المجهول منه قوله اي جميع ماسوى اه فان
قيما ان في قوله فالجميع يدخل المفعول به اي فيلزم التداخل في قول المصدر لانه يعلم من قوله ان
لم يكن عدمه ويعلم من قوله فالجميع وجوده والضمير قال سابقا لتعين المفعول به وقال ههنا بالتشبيه
مع الغير قلنا المراد من الجميع جميع ماسوى المفعول به وهو الزمان والعين والمكان والعين والمصدر
المقيد والمفعول بالواسطة فان قيل ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لانه مفعول به
عند المصدر قلنا ان صورة الجرم كانت منافية لحالة الفاعل عن الرفع منعت ان يكون في
درجة المفعول بلا واسطة قوله في جواز وقوعها فان قيل الخبر لا يترتب على الشرط لانه على
تقدير وجود المفعول به مع المقاميل اي يكون ماسوى المفعول به سواء في عدم وقوعها قلنا
المراد من الاستواء ههنا الاستواء في جواز وقوعها واما في صورة وجود المفعول به فالاستواء في عدم
الجواز قوله اي الفعل المتعدي دفع وهم وهوان المراد من باب اعطيت باب العرف والى
الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول الاخره وهو لا يتناول كسوت فدفع بقوله الفعل
المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول فوجدت وكسوت وغيرها قوله بان يقوم مقام
فان قيل لا سلم ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني بلا استواء في اقتضاء اعطيت
اياهما والضمير يلزم الخروج من البحث لانه في مفعول المرسوم فاعله قلنا المراد بالاولوية الاولوية
في الاقامة مقام الفاعل قوله لان الاول عا ط اي اخذ انما استر بالخذ لانه لو لم يفسر به
لم يصدق على المفعول الاول من فعل اعطيت انه عا ط بل العا ط هو المتكلم في قولنا اعطيت
له فدفع بان المراد عدم الوجود ان في الكلام لاني الواقع ^{اي في صورة عدم وجود المفعول به} يقتضي عين الرحمن

زید ادرها فان قيل تفسير العاطي بالاخذ لتفسير الشئ بالمباثن لان الاعطاء مقابل الاخذ قلنا
لا تسلطانه تفسير بالمباثن لان اعطاء الشئ لزید مثلا يستلزم اخذه له فيكون من قبيل ذكر
الملزوم وإرادة اللازم فان قيل الملازمة ممنوعة لانه جازان يتحقق الاعطاء من رجل الى زيد
ولم يتحقق الاخذ منه قلنا اقام يتحقق الاخذ منه هذه الاعطاء لم يسم بالاعطاء ونقول
عن الاصل ان عاطفا كان من مجرد فلا يكون معناه الا الاخذ لان العطي عبارة عن الاخذ
واذا كان من المرید يكون معناه جعل الغير اخذ اقل هذا يراد منه ما يقابل الاخذ وهو التسليم ^{الاصول لا يفرق بين}
قيل ان دليل الشارح اخص من المدعى لان المدعى ان اقامة المفعول الاول ولي في كل فعل متعلق
الى مفعولين ثانيهما غير الاول وكون المفعول الاول عاطفا مخصوص بفعل اعطيت فلا يتناول مثل كسوت
زيد اجبة وكذا لا يتناول مثل جعلت اللبس شيئا او جعلت التراب طينا لانه ليس في اللبس والتراب
معنى الفاعلية قلنا المراد بالفاعل في قوله فيه معنى الفاعلية ما يعم القابل فان القبول لازم
الاخذ فزيد قابل الثوب وكذا اللبس قابل لشيراز وكذا التراب قابل للطين الا ترى اذا قيل اشرف
زيد ومات زيد فزيد فاعل بمعنى انه قبل الشرافة والموت فان قيل هذا لا يستقيم في قوله
كسوت المخرجة لان المخرجة غير قابل احب من اصل لا عتراض ان ما قال الشارح دليل البعض
واما دليل الكل فهو انه بهنزة المفعول الاول من باب علمت في الاولوية وكون الاول ثمة او لم
فكنا ههنا لانه وجد المانع ثمة من اقامة الثاني فتعين الاول ولا مانع ههنا ولا تتعين فان
الاولوية منقوضة بقولنا اعطى زيد عمرو لان اقامة الاول ههنا واجبة لم لا يلبيس بالاول قلنا
الاولوية عندنا من من اللبس واما عند عدمه من فيجب اقامة المفعول الاول فان قيل
يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه بان قام مقام الفاعل بان يكون مرفوعا ولم
يقدم على المفعول الاول بل يكون مرفوعا في موضعه قلنا خوف الالتباس باق لان التأخير
وان دل على انه مفعول الثاني لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اوليا لان تقديم
لمفعول لثاني جائز على المفعول الاول وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل مكن ان يقع الحيرة
والاشتباه وكثيرا ما يجتزؤون عن خوف اللبس وان لم يبلغ الى حقيقة اللبس قوله ومنها
المبتدأ والخبر فان قيل للمصنف رحمه الله قال ههنا منها بتأنيث الضمير وقال الفاعل
منه قلنا الاصل ان يأتي بتذكير الضمير فيها ليرجع الى المعرف لكن ههنا لما بعد العهد وهو مفيد
للعفلة عن المرجع الضمري فقال منها ليكون واجعا الى المرجع الصريح ^{وهو المرفوع} قوله يعني من جملة المرفوع
اشارة الى تفسير مرجع قوله ومنها وقوله او من جملة المرفوع تفسير مرجع قوله منه ويجوز
ان يرجع الضمير الى لفاعله وفائدة التبيين على انه من ملحقات الفاعل وانما زاد لفظ الجملة
في تفسير الثاني لصحة من التبعية لانهما لا يتدخلان على متعدد دلان معنى قوله من جملة
له اى اولوية اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ١٢ اى سنة المقام الاول ١٣ اى سنة المقام الثاني ١٤ اى سنة المقام الثالث ١٥ اى سنة المقام الرابع

في التبيين والخبر

المرفوع أي من أفرادها وانما زاد لفظ الجملة في التفسير الأول مع انه لا يحتاج اليه لوجود التقيد بلفظ الجملة فجملة والمرفوعات مفصلة ليكون عبارة المص رحمه على وفق عبارة الفصحاء لان في عبارة تفصيل بعد اجمال **فان قيل** ما المص رحمه انه جمع بين المبتدأ والخبر في فصل واحد مع ان كل واحد مرفوع على حدة قلنا الملازم الواقع بينهما **فان قيل** الملازمة مستقيمة في القسم الاول من المبتدأ في القسم الثاني لان الخبر غير موجودة معه قلنا الملازمة على ما هو الاصل فيها وهو كون المبتدأ مسند اليه وكون الخبر مسند بخلاف القسم الثاني لانه مسند وهو خلاف الاصل **فان قيل** بينهما تلازم مطلقا سواء كان في القسم الاول من المبتدأ او القسم الثاني منه بان يكون الخبر اعم من ان يكون حقيقة او حكما فالفعل في القسم الثاني مسند بالخبر فيكون في حكم الخبر فلا حاجة الى قولنا شارح على ما هو الاصل فيها قلنا هذا خلاف المتبادر ونقول ان ما قال لشارح رحمه جواب بعد التسليم قوله فالمبتدأ هو **فان قيل** ضمير الفصل يفيد الحصر وكذا اللام في قوله فالمبتدأ يفيد الحصر ايضا فيلزم اجتماع التي الحصر وهو باطل وايضا ما للمص رحمه انه ذكر صيغة الفصل في حد المبتدأ او لم يذكر في حد الفاعل في بعض النسخ وفي حد مفعول المبرم فاعله **اجيب عز الاول** اللام الحصر المسند اليه في المسند فهو اشارة الى جامعته التعريف لان ايرادها في العام في الميعود اشارة الى جامعته التعريف وضمير الفصل الحصر المسند في المسند اليه فهو اشارة الى مانعية **وعن الثاني** انه كثيرا ما يكتفي في بعض الحدود بالحصر المستفاد من مقام التعريف وصرح بذلك في بعض ليكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء قوله الاسم **فان قيل** التعريف لا يكون جامعا لانه خرج منه نحو ان لقوموا خيرا لكم **قلت** الاسم اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فنهنا اسم تقديرا لان ان يجعل المضارع ^{فان المبتدأ هنا ليس بـ} متبأ ويل لمصدره تقديره صيا مكم خير لكم قوله الذي لم يوجد اشارة الى موافقة القاعدة المشهورة وهي ان اللام ادخل على اسم المفعول كان اللام بمعنى الذي والاسم بمعنى الفعل قلنا الاول للام بالذي والمجرد بلم يوجد **فان قيل** ينبغي ان يعني بفعل نفسه بان يقال جدا ويجرد قلنا انما لم يعني به اشارة الى ان حقيقة التجريد غير موجودة هنا وهو الاغلام بعد الوجود فانه غير لازم **فان قيل** ما المص رحمه انه عبر عن عدم الوجود بالتجريد قلنا انه نظر الى ان اللام مع المعربات وجود العامل اللفظي **فان قيل** المتعريف لا يكون مانعا لانه دخل فيه زيد في قولك ان زيدا قائم لانه مجرد عن العوامل لان عامل لا انه عامل قلنا ان اللام اذا دخل على الجمع البطل معنى الجمعية فيكون معناه لم يوجد فيه عامل يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب باعتبار ان اللام البطل معنى الجمعية فصلا للجنس منفي **فان قيل** العوامل جميع العامل وهو اسم الفاعل واللام الداخلة

عليه تكون موصولية واللام التي البطل الجمعية هي الجنسية وهي قسم الحرف قلنا العالم هنا نقل
 من الوصفية الى الاسمية لانه جعل علما لهية الاشياء ^{اي في مذهبهم} عند النحويين فلا يكون اللام فيه موصولية
 فان قيل لما كان المراد من العوامل العالم فلا يعجز توصيف بقوله لفظية لانه يلزم توصيف المذكر
 بالثبوت قلنا لما كانت العوامل بمعنى العالم كانت اللفظية ^{بمعنى اللفظ} قوله ^{اي حقيقة} ولا
 تقدير الادعاء وانما قيل العجوم حصل من وقوع النكرة في سياق النفي لان قوله
 عامل نكرة. فما الحاجة الى قوله اصلا قلنا انما أكد النفي بقوله اصلا وداعا على من زعم ان المراد
 بالعوامل اللفظية نواحي المبتدأ والخبر كياب ان واخواتها لئلا ينقض التعريف بقولك بحسبك درهم
 ذلك لان هذا الرد ثابت لان الذهن لا يتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواحي ^{اي كونها مؤثرا}
 التعريف لا يكون جامعا لانه يخرج عن قولك بحسبك درهم لانه مبتدأ بالاتفاق مع انه لم يخرج
 عن العوامل اللفظية وهو الباء قلنا كانه ايراد بالعامل للفظ ما كان مؤثرا في المعنى كالتعدية و
 غيره والباء في بحسبك غير مؤثرة في المعنى فان قيل ان هذا المعنى غير متبادر من العبارة
 ولا بد من جملة عبارة التعريف على متبادر قلنا انه متبادر لان الظاهر ان المؤثر في اللفظ هو
 في المعنى فان قيل بالشارح رحمه الله ذكر كلمة الشك حيث قال وكانه اراها مع انه لا بد
 من تأثير المعنوي قلنا انما ذكر كلمة الشك لان هذا الجواب محل الاعتراض وان كان محالاً
 وهو انه منقوض بنحو ما في الدار من احد فان من الاستغراقية يفيد تأكيد النفي فيجب ان
 يكون قوله من احد مبتدأ وما الجواب فهو ان المراد بالمعنى في قوله مؤثر في المعنى لا يكون للتأكيد
 لان التأكيد من التوابع فلا يلتفت اليه فان قيل ففي هذا يلزم ان لا يكون ان المكسورة منها
 للمبتدأ اذ لا تأثير له في المعنى الا التأكيد قلنا تأكيد معتبر لانه مؤثر في المسند والمسند اليه
 جميعا فيكون منظور النظر بخلاف تأكيد من فانه مؤثر في المسند اليه فقط فلا ينظر اليه فان
 قيل ان التعريف لا يكون جامعا لانه يخرج منه قولك انما زيد منطلق لانه مبتدأ اتفاقا مع انه
 لم يخرج من العوامل اللفظية للمؤثر في المعنى وهو ان قلنا المراد من العامل ان يكون
 عمل العالم محفوظا به وههنا المسمى عملان بسبب ما الكامل قوله مسند اليه فان قيل
 ان قوله اليه مفعولاً لمريم فاعله لقوله مسند والحال انه لم يعتمد على شئ فكيف عمل في مفعول
 ما لمريم فاعله بدون الاعتماد قلنا انه حال من الاسم فاعتمد على ذي الحال فان
 الاسم ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح الحال منه بل هو خبر المبتدأ قلنا انه حال
 من الاسم الذي هو ضمير في قوله الجهد وهو مفعول ما لمريم فاعله قوله او الصفة
 على الاسم اى او هو الصفة الواقعة في قوله سواء كانت مشتقة ^{بمعنى} فم وهم وهوان
 المراد من الصفة هي المشتقات كما هو المشهور فخرج عنه قوله اقر لشيى انت فذم
 لفظ الى قوله انما زيد منطلق ^{بمعنى} ام لك لفظ الاسم في قوله هو الاسم

بقوله سواء كانت مشتقة او جارية فجزأها كقرشي لان معناه رجل منسوب الى قرشي فيكون
 مشتقا فان قيل ان قرشي وزن فعيل واذا الحق ياء النسبة بوزن فعيل وهو مذكور لم يحذف
 الياء التي في نفسه وان كان مؤنثا حذف الياء منه فكيف حذف من قرشي قلنا قال
 لمصنف رحمه في الشافية وقرشي شاذ فلا يتقص القاعدة وإنما اشترط ان يكون الصفة مصدرة
 بحرف النون والالف الاستفهام لان هذا القسم من المبتدأ عامل فيما بعده فلا يصح عمل الصفة
 بدو ولا اعتماد فان قيل الاعتماد لما لا يختص بهما فليكن غيرها قلنا الواو اعتمد على المبتدأ
 فيكون خبرا فكيف تكون مبتدأ ولو اعتمد على ذم في الحال تكون حالا ولو اعتمد على الموصوف
 تكون صفة ولو اعتمد على الموصول تكون صلة فتعين حرف النون والالف فان قيل لو حذف
 الحرف والالف لكان اخصرا واشتمل فيدخل ما هو بعد اسم النون كغير وبعد هل وبعد اسم
 الاستفهام مرغوما ومن قلنا حرف النون شائع في النون فلذا خصه وكذا الالف اصل في الاستفهام
 فافترده تنبيها عليه فان قيل ابتداء الصفة في صورة حرف النون والالف الاستفهام
 مستقيم وامافي صورة من وما فغير مستقيم لانها يصلح ان يكونا مبتدأ فذا الحاجة
 الى جعل الصفة مبتدأ قلنا هذا فيما اذا وقع من وما مفعولين للصفة فان قيل ينبغي
 ان يكون الصفة الواقعة بعد اللام الموصولة مبتدأ ايضا بالاعتماد على الموصول لخالقا
 ابوه مع ان اللام مثلا الالف في عدم صلاحية الابتداء قلنا ابتداء هذه القسم ضروري
 لانه لما وجد المرفوع والافاع له حكموا انه مبتدأ والافاع المبتدأ لا يكون مسندا بل مسندا اليه
 فلما كان ابتداء ضرورة لا يصار الى عند عدم الوجه الاخر وهما الوجه الاخر موجود و
 هو ان رفعه في الاصل للام الموصولة لكن لما لم يصلح ان تنتقل رفعه الى ما بعده كنصب ما
 بعد الا الله تنتقل من الا قوله وعن سيبويه لان الاعتماد عنده ليس بشرط العمل الصفة
 بل هو اولى بنقلاته يثبت اليهم وعند الاخفش الاعتماد ليس باولى قوله وعليه قول الشاعر
 اي على كل واحد منهما قول لشاعر عرسه فخير نحن عندنا منكم فخير اسم تفضيل مبتدأ و
 نحن فاعله ولم يعتمد على الشيء فان قيل فليكن خير خبر مقدم فلم يصح الاستدلال به قلنا
 لو جعل خير خبرا عن نحن تفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم بالاجنبى وهو
 غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لان ليس بالاجنبى بل هو من معمولاته فان

له عدم العلة الموصولة للمحذوف في الذكر وهو انشغل بخلاف التوث فان فيه علامة التانيث ما زاد ياء بالنسبة وبه يلزم النقل فيه
 فلذا يثبت الياء منه دون المذكر ١٢ تحرير سيد ميمون عليه لان قرشي جنودا ذات خبره فقرشي جارية الصفة ١٣ مفتي عبد الحميد
 وفي بعض النسخ كقرشي بالياء من غير هذا لا يراد الا من المذكر ١٤ مفتي عليه يعني القياس عدم المحذوف لكن حذف منه شاذا كذا في الشافية ١٥ مفتي
 عليه بان قال بعد النون والاستفهام ١٦ كذا يري جازالا بتلوا بها من غير استفهام وبقى منها ١٧ مفتي عبد الحميد
 بارضا يا نعم ويا زول من مردار و حاجت من بار غير مة النبي وآله الامجا

قيل ان قوله عند الناس المفعول لقوله خير فلم يجعله من الفاصلة المذكورة قلنا كون قوله
 عند الناس معمولاً واسم التفضيل ليس مما يجزم به لان جازان يكون معمولاً لا قولاً آخر بخلاف
 قوله منكم فانه معمول المحالة لانه مفضل عليه لان معناه انا خير منكم عند الناس اي يقوم
 فان قيل كذا لا يجزم بكون منكم معمولاً واسم التفضيل لانه محتمل ان يكون مفسر المنكم الاول وهو
 المفعول تقديره خير منكم نحن عند الناس منكم فلا يلزم الفاصل بالاجنبية **والا** قول خير
 زيد عند الناس منكم المتعين كون زيد فاعلا فينقض به قاعدة فان طالبت مفردا جاز الامر
 لانه باحد الامرين يلزم الفصل **والا** ايضا هذا مخالف عن بحث الكل لانه قال ثم ان اسم التفضيل
 انما يعمل اذا كان منفيًا ولا نفى هنا **اجيب** عن الاول بان بناء كلام سيبويه والاخفش على الظاهر
 اذ التقدير خلاف المتبادر وعن الثاني ان جواز التوحيين فيما اذا لم يعين مانع وهذا وجد المانع من
 احد الامرين وهو لزوم الفصل بالاجنبية وعن الثالث بان ما قال في بحث الكل من اشتراط النفي
 لاسم التفضيل في الاسم الظاهر ونحن ضمير **والاجاب** الجواب هو عن الشران خير خبر المبتدأ
 المحذوف تقديره نحن خير نحن فنحن الثاني تأكيد الضمير المستتر في خير الراجع الى نحن الاول وهو
 هو معمول خير فكذا نحن معمول له فلا يلزم الفصل بالاجنبية قوله لكونه كالجزء فان قيل لا يجزئ
 الية لانه اذا كان فاعلا فيكون معمولاً فلا يكون اجنبيا سواء كان خبرا ولا قلنا اشير به الى استبعاد
 كون الفاعل فاصلا اجنبيا لانه اذا كان كالجزء من الفعل فكأنه لم يكن فاصلا اصلا فعدم كونه فاعلا
 اجنبيا اولى **قوله** رافعة للظاهر حال من الضمير في قوله الواقعة فان قيل ان التعريف لا يكون
 جامعا لانه خبر منه قوله نعم المرغوب انت فان قوله الاعب صيغة اسم الفاعل مصدر باللف
 الاستفهام ثم انه رافع للضمير وهو انت اي قال ب ابراهيم عليه السلام لمرغوب انت عن النبي
 يا ابراهيم قلنا الظاهر عم من ان يكون اسما ظاهرا وما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لانه
 مثل الظاهر في ان كلا واحد منهما يتكلم به قصد اعلان قيل فلم يحذف الظاهر على المعنى اللغوي
 اي غير المستر لتناول الضمير البارز ايضا فلا يحتاج الى هذا التعميم لادخال نحو الاعب الخ قلنا
 الاسلوب عندهم اخذ معناه الاصطلاحية مما يمكن فان قيل تعريف القسم الثاني من المبتدأ
 لا يكون جامعا ولا مانعا فالاول فانه لا يصدق على ضارب في صورة التنازع واعمال الثاني في
 قولك اضارب وكرم زيد فان اضارب مرفوع على انه مبتدأ مع انه رافعة للضمير المستر الراجع
 الى ما لثاني فانه دخل فيه قولنا زيد قائم ابوه فان زيد مبتدأ وقائم ابوه خبره ويصدق لتعريف
 القسم الثاني على قائم ابوه **اجيب** عن الاول بان هذا انما يريد لو كان الاضمار المختص في
 الاستتار لانه يجوز ان يكون بارزا وعن الثاني ان قائم ابوه وان كان بالنسبة الى
 زيد خبرا لكن بالنسبة الى نفسه مبتدأ فاقام مبتدأ ابوه فاعل له سد مسد الخبر فلا يقيم
 صدق التعريف عليه **اول** نقول للملزم من الصفة الواقعة بعد حرف النفي رافعة للظاهر

له تاخر مقدم عليه وقرئ بالفتل م على فلو كان لا يقدرون على كذا لم يجزم بكون قوله عند الناس معمولاً اسم التفضيل على ذلك وايضا في قوله عند الناس فاعلا فينقض به قاعدة فان طالبت مفردا جاز الامر لانه باحد الامرين يلزم الفصل بالاجنبية وعن الثالث بان ما قال في بحث الكل من اشتراط النفي لاسم التفضيل في الاسم الظاهر ونحن ضمير الجواب هو عن الشران خير خبر المبتدأ المحذوف تقديره نحن خير نحن فنحن الثاني تأكيد الضمير المستتر في خير الراجع الى نحن الاول وهو هو معمول خير فكذا نحن معمول له فلا يلزم الفصل بالاجنبية قوله لكونه كالجزء فان قيل لا يجزئ الية لانه اذا كان فاعلا فيكون معمولاً فلا يكون اجنبيا سواء كان خبرا ولا قلنا اشير به الى استبعاد كون الفاعل فاصلا اجنبيا لانه اذا كان كالجزء من الفعل فكأنه لم يكن فاصلا اصلا فعدم كونه فاعلا اجنبيا اولى قوله رافعة للظاهر حال من الضمير في قوله الواقعة فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لانه خبر منه قوله نعم المرغوب انت فان قوله الاعب صيغة اسم الفاعل مصدر باللف الاستفهام ثم انه رافع للضمير وهو انت اي قال ب ابراهيم عليه السلام لمرغوب انت عن النبي يا ابراهيم قلنا الظاهر عم من ان يكون اسما ظاهرا وما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لانه مثل الظاهر في ان كلا واحد منهما يتكلم به قصد اعلان قيل فلم يحذف الظاهر على المعنى اللغوي اي غير المستر لتناول الضمير البارز ايضا فلا يحتاج الى هذا التعميم لادخال نحو الاعب الخ قلنا الاسلوب عندهم اخذ معناه الاصطلاحية مما يمكن فان قيل تعريف القسم الثاني من المبتدأ لا يكون جامعا ولا مانعا فالاول فانه لا يصدق على ضارب في صورة التنازع واعمال الثاني في قولك اضارب وكرم زيد فان اضارب مرفوع على انه مبتدأ مع انه رافعة للضمير المستر الراجع الى ما لثاني فانه دخل فيه قولنا زيد قائم ابوه فان زيد مبتدأ وقائم ابوه خبره ويصدق لتعريف القسم الثاني على قائم ابوه اجيب عن الاول بان هذا انما يريد لو كان الاضمار المختص في الاستتار لانه يجوز ان يكون بارزا وعن الثاني ان قائم ابوه وان كان بالنسبة الى زيد خبرا لكن بالنسبة الى نفسه مبتدأ فاقام مبتدأ ابوه فاعل له سد مسد الخبر فلا يقيم صدق التعريف عليه اول نقول للملزم من الصفة الواقعة بعد حرف النفي رافعة للظاهر

ان يكون الصفة معتمدا في عمله على حرف النفي او الفاء الاستفهام فقط وفي المثال المذكور اعتمد على
المبتدأ ايضا قوله راقم ضمير عائد الى الزيد ان وهو الالف في اقامان ولا يلزم من الاضمار قبل
الذكر لان الزيدان مبتدأ مقدم رتبة قوله لم يجز تشية لان الفعل وشبهه اذا استند الى لظاهر
وحد ايها الثلاثي^{١٣} السند الى الشيتين الظاهر والضمير وايضا ان تشية الفعل وجعه باعتبار
الفاعل فاذا ذكر الفاعل ظاهرا لا حاجة الى تشية وجعه فان قيل قد يكون الزيدان بدلا من
من الضمير فلا يسند الى الظاهر قلنا لو كان الظاهر بدلا يلزم الاضمار قبل لذكر لان مرتبة
البدل مؤخر قوله مثال القسم الاول فان قيل المثال لا يفسر المثل وهو يحصل بالواحد فما الحاجة
الى لتعدد قلنا تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثلات قوله الصفة الواقعة فان قيل
الضمير في طابقت لا تخلوا ما راجع الى الصفة مطلقا او الى الصفة مع القيود المذكورة ففي الاول ينبغي
ان يكون قائما في قائم زيد مبتدأ مع انه خبر حتما وعلى الثاني يتناول قوله رافعة للظاهر
اذا كان لا فعلا ما بعده فيكون معمول لا فكيف يعبر قوله جاز الامران لانه تعين احدهما قلنا
الضمير راجع الى الصفة مع القيود المذكورة لكن ما شئ قوله رافعة للظاهر فلا يتوجه شئ
قوله المذكور بعد هذا بيان للواقع قوله خبر ليس لا تقديريه ليس شئ الاخبار قوله سيد
مسند الخبر في اتمام الجملة وانما لم يكن عين الخبر لان الخبر لا يكون الا مسندا به وما بعد الصفة ليس
الا مسندا اليه فان قيل فذلك الخبر مسندا اليه كما ان المبتدأ قد يكون مسندا قلنا جعل
لمبتدأ مسندا ضرورة لانه لا وجه لرفعه سواء بخلاف جعل الخبر مسندا اليه لجواز وجه آخر
وهو ان يجعل فاعلا للصفة قوله خبرا مقدا ما عليه لانه يقتضيه الصدارة وهو لنفي
والاستفهام قوله ويتعين ان يكون الزيدان مبتدأ ولا يعبر ان يكون الزيدان فاعلا ولا
لا يعبر تشية الصفة ولانه لو كان اقامان مبتدأ والزيدان خبرا له يلزم الاضمار قبل الذكر
لان مرتبة الخبر مؤخر قوله قائما مقام الخبر لا نه لو كان الزيدان مبتدأ وقام خبر يلزم المحذ
وهو ان الخبر اذا كان مشتقا لا بد فيه من المطابقة ولم يوجد قوله ويجوز فيه الوجهان فان
الوجهين مستويان مخالفة الاصل فالابتداءية توجب وقوع المسند به مبتدأ والخبرية توجب
تقديم الخبر على مبتدأ فيجوز الوجهان فان قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار
اليه الا عند عدم وجه اخر فلما وجد الوجه الاخر ينبغي ان لا يصار اليه قلنا الضرورة ههنا
على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلا للصفة اول قولنا لا يصار الى الوجه الاخر لانه ايضا خلا
الاصل فاستويا فان قيل احد الوجهين وهو كون الاسم الظم مبتدأ والصفة خبرا لا فاد وجوب
تقديم المبتدأ على الخبر دفعا للالتباس بالفاعل فتقديم الخبر لا يجوز فلا يجوز هذا الامر قلنا
الالتباس في صورة كون الخبر فعلا غاية القوة حتى لا يذهب الذهن الى الاحتمال الاخر بخلاف
الالتباس فيما نحن فيه فلذا لم ينظر الى الالتباس واليضمان دفع الالتباس انما يجب ان كان

لان لا اصل في المبتدأ التقديري^{١٤} كما انه يكون خبرا^{١٥} فان لا ضرورة فيه^{١٦} كانه فاعلا ليس غاية القوة قلنا لا^{١٧} الامران^{١٨} الامر^{١٩} الامران^{٢٠}

احد الوجهين موافق الاصل والاخر خلاف الاصل والمقصود خلاف الاصل وههنا كلاهما خلا
 الاصل فلا يجب دفع الالتباس كما مر فان قيل ان قوله يجوز فيه الوجهان منقوض بقوله
 نعم ادعيت انت فان الصفة فيه طابقت مفردا مع انه لم يخرج فيه الاوران بل لصفة متعينة بانها
 مبتدأ والايلازم الفصل بين الصفة ومعمولها الذي هو عن الهمتي بالايجبة والاضا انه منقوض
 بقوله ما قام رجل فانه يصح جعل رجل فاعلا لا مبتدأ لكونه نكرة ولم يخص بتقديم ا
 الحكم لان حكمه ليس بظرف وايضا منقوض بقوله اطالع الشمس فانه لا يجوز جعل الشمس
 مبتدأ واطالع خبره فان اطالع مسمى مستدلى ضمير الشمس فلا بد من تانيته فيجب ان يقال طالع
 الشمس ايحيى عز الاول والثاني ان عدم جواز الاورين فيها لما لم يوضع للموانع مشتقا
 عن القواعد وعن الثالث ان استقاء الاورين ممنوع لانه انما يكون اذا كان الامتناع من
 الحاق التاء ولا مانع منها فتلحق عند الحاجة اليها فان قيل ان حصر الشارح رح بثلاث
 صور باطل لوجود الرابع وهو ان يكون الصفة تشبها او جمعا والاسم الظاهر مفردا قلنا
 هذا مجرد الاحتمال لا تحقق لها في الخارج لوجوب توافق الصفة مع الموصوف قوله اي هو الاول
 المجرد فان قيل ان تعريف الخبر لا يكون مانعا لانه يصدق على يضرب في يضرب زيد لانه لا يضرب
 المجرد عن العوامل اللفظية المستند به للمفاد للصفة المذكورة قلنا ان قوله المجرد مجرد عن الموصوف
 اسم المجرد ولا يضرب ليس باسم بقرينة ان الكلام في مرفوعات الاسم فان قيل
 لما كان الكلام في مرفوعات الاسم ينبغي ان يقد ر موصوفة المرفوع بان قال اي المرفوع المجرد
 قلنا لما ذكرنا مصر رح في تعريف المبتدأ الاسم فلذا قد اشرنا رح الاسم ههنا ايضا ونقول
 المرفوع ايضا صفة يقتضيه الموصوف وهو ليس لا الاسم فيقد ر الشارح رح ابتداء فان
 قيل المراد بالاسم المقد ر ههنا لا يخلوا ما الاسم الحقيقة او اسم من الحقيقة والحكمي فعل الاول
 خبر الخبر الذي يكون جملة وعلى الثاني لا يخرج المضارع لانه اسم حكما قلنا المراد منه الاسم
 الحقيقي وخروج الخبر الجملة غير مضرب بل لتزنا خروج لانا فزده المصير بقوله والخبر قد يكون
 جملة قوله لانه ما يوقع به الاسناد فان قيل المسند من الاسناد وهو متعدد بنفسه فلا حاجة
 حرف الجر في قوله به وايضا ان قوله مسند بمعنى اسند بصيغة المجهول ففيه ضمير مستتر
 وهو مفعول مالم يسم فاعله راجع الى المجرد فيكون قوله به لغوا قلنا ان ذكره باعتبار تقييده
 للوقوع وهو لازمي فيكون تقديره اي ما يوقع به الاسناد قوله للمفاد للصفة المذكورة بان
 لا يكون صفة او كان صفة لكن غير مصدرة بحرف النفي او الف الاستفهام او كان مصد
 رها لكن لا تكون رافعة للظاهر او كانت رافعة للظاهر ايضا لكن وجد بينهما المطابقة قوله
 ان نقول اشارة الى الاحتمال لاخر قوله المسند به الى المبتدأ بان يكون قولنا الى المبتدأ مقدر
 في نظم الكلام قوله وجعل الباء هذا احتمال ثالث في عبارة التعريف والنكتة في العدول

وهو ان الظرف في اي موضع وقع فتوفي محل جملات في قوله عليه بقرينة انه اراد ان متلازمان كما اشار اليه بكلامها معاني للعنوان عبد الرحيم

عن الی الباء هی الاحتراز عن الالتباس المسند الیه بالمسند الیه المعبر عنه بالمبتدأ فان قيل
 علی هذا ینخرج قائم فی زید قائم ابوه لانه مسند الی الفاعل لا الی المبتدأ مع انه خبر قلنا
 الخبر هو مجموع اسم الفاعل و فاعله لا اسم الفاعل وحده فان قيل علی هذین التوجیهین یلزم
 استدراك قوله المغايرة للصفة المذكورة قلنا هذا المحذور التأكيد فان قيل التأكيد علی توجیهین
 لفظی ومعنوی وهولیس باحد منهما قلنا لیس المراد من التأكيد ما هو المصطلح بل هو التأكيد اللفظی
 فعنی قوله تأكيد ای تحقیقا وثبوتاً له فان قيل علی هذین التوجیهین کما ینخرج القسم الثالث
 من المبتدأ كذلك ینخرج یضرب فی یضرب زید فلو اتفنی الشارح باحد هذین التوجیهین
 ابتداءً ثم یخرج الی تقدیر الاسم لا ینخرج یضرب مثلاً قلنا المقصود من التعریفات شرح للماهیة
 والاحتراز فیه تابع فلا یاس بان یقع فیه قید ولا یكون للاحتراز بل للشرح کقوله المغايرة للصفة
 المذكورة علی تقدیر احد هذین التوجیهین قوله واعلم ان العامل هذاجملة متأنفة وقعت فی
 جواب سوال السائل وهوانه لما کان مجردین عن العوامل اللفظیة فای شیء عامل فیها فاجابک
 الشارح بقوله ان العامل فی المبتدأ والخبر هو الابتداء فان قيل لما کان العامل هو الابتداء
 فهو موجود فی المبتدأ دون الخبر والیضا الابتداء لفظ من الالفاظ فیکون العامل فیها لفظیاً قلنا
 لیس المراد من الابتداء لفظ بل المراد معناه وهو تجرید الاسم عن العوامل اللفظیة لانها اذا
 کان مجردین منها کان الشروع والابتداء علیهما فان قيل التجرید موجود فی الاسماء المعدومة
 ایضاً مثل زید بکر عمر و قلنا التجرید ههنا لا یجل سنده الی شیء أو اسناد الشئ الیه قوله
 یعنی الابتداء یشیة تغزیم علی اخذ التجرید من الابتداء لانه علم منه ان المراد معنی الابتداء دون
 لفظه قوله رافع لهما دفع وهم وهوانه عامل النصب الجواب انما کان التجرید عامل الرفع دون
 النصب والجواب لانهم لما وجدوا مرفوعین ففرضوا لهما التجرید عاملاً فان قيل التجرید امر عدمی
 فكیف یكون موثراً فی الوجودی قلنا ان عوامل النحولیست عوامل فی الحقیقة بل علامات لان الموثر
 هو التکلم والباس یجعل العدمی علامة علی الوجودی کخطو المصر عن السلطان علامة علی اصطیاده
 قوله فقال بعضهم الابتداء عامل فی المبتدأ والمبتدأ فی الخبر وانما لم یکن الابتداء عاملاً فی
 الخبر لانه عدمی وهو لا یكون عاملاً واما فی المبتدأ فللضرورة لانه لا یوجد شیء سوا المبتدأ
 ولو جعل الخبر عاملاً فیه لزم الدور قوله ان كل واحد عامل فی الآخر وانما لم یکن الابتداء عاملاً
 لانه عدمی وهو لا یكون عاملاً واما لزوم الدور فلیس فی الحقیقة لان العلة والسبب عند الخاة
 بمعنی العلامة فبحال ان یكون كل واحد منهما علامة لرفع الآخر والیضا الجهة معتبرة لان المبتدأ عامل
 ومقدم باعتباراته ذات والخبر عامل ومقدم باعتباراته محل الفائدة قوله ای ما ینبی فالقول
 الاصل عبارة عن القاعدة والمخالفة عنها لا یجوز فینبی ان لا یجوز قائم زید قلنا الاصل ههنا
 مع لان الاصل یأتی بجان م یعنی الاولی فان قيل الا ولیة منقوضة من القاعدة والارجح والا ولی ۱۲ م

بقولك في الدار رجل لان تقديم ليس باولي بل لا يجوز قلنا الاولوية فيما اذالم يمنعه مانع ومنهنا
 وجد للمانع قوله لفظا واما رتبة فواجب وان وجد المانع من اللفظ فلذا قيد بقوله لفظا وانما كان
 الاصل فيه التقديم لان للبند ذات والخبر حال من احواله والذات مقدّم على احواله فان
 قيل ان كون للبند ذات منقوض بقولنا الصلوة خير من النوم والحمد لله واللسان نوع والنطق
 زيد وكذا القسم الثاني من المبتدأ لانها ليست بذات وان كون الخبر حالا منقوض بقولهم هذا
 زيد والنطق زيد **اجيب الاول** المراد من الذات ما جعل موضوعا لثبوت له شئ وان كان هذا
 الموضوع في نفسه من الاوصاف ولا شك ان الخيرية حال الصلوة وكذا اثبوت الحمد لله حال الحمد و
 كذا النوعية حال اللسان واما قولهم للنطق زيد فاللام فيه بمعنى الذي والموصول مع الصلة
 من الذات واما القسم الثاني من المبتدأ فهو ضروري وموافق الضرورة مستثنى عن القواعد ومن
 الثاني ان معنى قولهم هذا زيد اي مسمى بزيد والسمة من الاوصاف وكذا قولهم للنطق زيد لان
 الجزئي المحتج لا يعمل على الشئ او نقول ان معنى قولهم المبتدأ ذات والخبر حال اي غالبا فلا يرشئ
 فان قيل ليس من المبتدأ ذات لان المبتدأ في قولهم زيد قائم هو لفظ زيد وهو ليس بذات قلنا
 ان مدلول المبتدأ ذات ومدلول الخبر حال فان قيل هذا الجواب ليس بشئ لانه يرد عليه القسم
 الثاني من المبتدأ لان مدلوله ليس بذات قلنا ان مدلوله ايضا ذات المراد من القائم في نحو
 قائم الزيد ان كون الذات متصرفة بالقيام فان قيل هذا الدليل منقوض بالفاعل فينبغي تقديم
 الفاعل على الفعل قلنا ان تاخير الفاعل عن الفعل لدفع الالتباس بالمبتدأ فان قيل فليكن المبتدأ
 بالظن فيسند فم الالتباس ايضا قلنا تقديم الفعل في الجملة الفعلية لكونه عاملا في الحكم عليه والعام
 مقدم على المفعول وايضا الفعل محتاج الى الاسم وهو مستغنى عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة
 منها تقيم الناقص بالكامل قوله لفظا فان قيل التقرير الاولي ليس على تقدم المبتدأ من حيث اللفظ
 بل على تقدمه رتبة فلدعم قوله لفظا قلنا ان عبارة الشارح مجتزأ المعطوف اي لفظا ورتبة
 والتقرير على المعطوف قوله في داره زيد وانما لم يقل في داره رجل اذ لا يجوز لاحد ان يناقش
 في اصالة تقديمه لوجوب تاخيره فان قيل ان قوله جاز فعل وجعل في داره زيد فاعلا له
 لا يصح لان الفاعل لا يكون الامفردا وفي قوله في داره زيد جملة قلنا ان فاعله مقلد اي جاز
 قولهم قوله وامتنع قولهم فان قيل لما كان هذا التركيب ممتغا فلم يكن من قولهم لان كونه من قولهم
 يستدعي ان يكون مستغلا بينهم فم كيف يصح قوله وامتنع قولهم قلنا ان استعمال هذا التركيب باستعمال
 اجزائه اعني صاحبها وفي الدار فان قيل استثناء هذا التركيب لا يتوقف على الاصل المذكور
 فانه لو لم يكن هذا الاصل فهو ممتنع ايضا للزم الاضمار قبل الذكر قلنا الاصل المذكور حلة
 المجموع من حيث المجموع لا حلة كل واحد وحلة المجموع جازا فيكون باعتبار احدهما فان قيل مرجع
 منه فمواه اي التركيب المذكور ممتنع في الضمير في التركيب المذكور ٢٢٦ والاصل تقديم المبتدأ ٢٢٧ فالدليل على الذات مقدم على

لا من تقديم البند او هو يكون لغير معنى البند كما يجي ٢٢٨ م كله اي الاسماء والمذكورة من لفظ الصلوة والحمد لله
 قوله بان يكون الخبر مقدما والفعل مؤخر ٢٢٩ م منه فمعتبر الخبيرة في قوله والاصل في التقديم

خبر فهو مقدم رتبة على الضمير الذي هو المضاف اليه للمبتدأ فيكون مقداً رتبة على الضمير قلنا
انه ليس بين المضاف والمضاف اليه رتبة الشئ فلما كان المضاف مقداً رتبة فكذا المضاف اليه
فان قيل سلمنا ان مرتبة الخبر موخو لكن الدار ليس محبور بل الخبر هو مجموع الجار والمجرور و مرجع
الضمير هو الدار فقط وايضا الخبر متعلقها فجاز ان يقدر قبل الضمير فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا
الدار وان لم يكن خبرا لكن في حيز الخبر فله حكم الخبر ومرتبة الخبر موخو فكذا مرتبة ما في حيزه و
عن الثاني ان متعلق الجار والمجرور عامل فيهما والاصل فيه ان يكون متصلاً بالمعول
قوله وقد يكون للمبتدأ نكرة فان قيل المناسب ان يذكر بعد مسألة اصالته تقديم المبتدأ
على الخبر مسألة وجوب التقديم على الخبر هي قوله اذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدق الكلام
لانه من فروع هذا الاصل قلنا نعم لكن المصريح راعى مناسبتة اخرى فاشار بعد اصالته تقديم
المبتدأ الى اصالته تعويجه بقوله وقد يكون للمبتدأ نكرة ثم انه اشار الى اصالته كون الخبر مقراً دا
بقوله والخبر قد يكون جملة قوله وان كان الاصل فيه هذا لحاصل افاد كلمته قد من معنى التقليل
قوله انما هو الحكم على الامور للعينة لان الحكم على المجهول غير معين بان يقال رجل قائم لان العلم
بقيام رجل ما في الدنيا حاصل لكل حد مختلف الخبر لان الاصل فيه التأكيد لانه لو كان
معلوماً فما الحاجة الى الحكم به الا ترى انهم قالوا ان قولك السماء فوق الارض قسيم لان فوقية
السماء على الارض معلوم بالبداهة وايضا المقصود من الخبر بيان الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة
الى الامر الزائد وهو التعريف وايضا لو كان الخبر معرفة يلزم الالتباس بالصفة ودفع الالتباس
بضمير الفصل لا يثبت الاصالته بل هو دليل عدم الاصالته قوله ولكنه المتيقن الخ دفع وهم
وهو قوله اذا تخصصت قيد اتفاقي فلا يثبت الاحتراز عن النكرة المحضرة فدفع انه قيد احتراز
قوله بوجه ما كلمته ما زائدة او صفة وجه اي بوجه اي وجه فان قيل الاخصر ان يقال اذا تخصصت
مثل ولعبدا مومن بدون قوله بوجه ما لان تخصيصه منحصر في مثل الامثلة للذكورة ولفظ وجهها
ينبئ من عدم الاختصاص قلنا لا نسلم الاختصاص في الامثلة للذكورة لانه قد يثبت التخصيص
بالاضافة الى النكرة وهو غير مذكور في امثلة للمصرر قوله اذا بالتخصيص يقل اشتراكها فان
قيل ان في قوله ما احد خير منك وقوله ادخل في الدار ايام امراة القلة غير مستقيمة بل فيه
قظم الاشتراك قلنا ان عبارة مجذوف المعطوف اي التخصيص يقل اشتراكها او يقطع فالأول
فيما اذا كان صنفه وهي قد يكون حقيقة كما في ولعبدا مومن او حكما كما في الامثلة الاربعة
والثاني لما اذا وقعت النكرة في حيز النفي فالحاصل ان الكل ستة امثلة خمسة بالاول وواحد
بالثاني فان قيل لا يكون المبتدأ نكرة على الاطلاق الا اذا كان مفيداً نحو كوكب النقص
الساعة ونحو بقرة تكلمت وشيخ سجدت وايضا فرقي بين المعرف باللام الدهر

قوله كوكب النقص الساعة اه اي متاؤه بذكره درين متا فو افتاد فلكوب مبتدأ نكرة وقعت في الابتداء ام

و المنكرة تجوز الابداء بلحد هادون الاخر اجيب الاول ان ما ذكرت مذهب ابن جني و
عند الجمهور لا يعبر الابداء بالمنكرة المحضة وان كانت مقيدة وعن الثاني ان صحة الابداء باللام
الذاهبي ممنوعة كما في صدر الكتاب قوله **تخصيص** فان قيل التخصيص الفردي بالصفة صحيح
واما التخصيص النوعي بالصفة كما في المثال المذكور فهو غير صحيح لانه لو كان صحيحا لزم صحة الابداء
بقوله انسان حساس لان الانسان نوع فوجد فيه التخصيص النوعي مع انه لا يعبر الابداء
فعلم ان التخصيص النوعي غير معتبر قلنا التخصيص النوعي بالصفة معتبر والا فالتخصيص في
الاية من اى باب مع انه لا بد في الاية من التخصيص فان قيل فليكن التخصيص في الاية بالعموم
اذ لا يخرج فرد ما من هذا الحكم انما العموم فيه اظهر من عمومته فخر من جملة
لا احتمال خروج الدود عنه اذ التمر الذي اكله الدود ليس بخير من الجمادة قلنا ولم يصف
العبد بالمومن لم يعبر الابداء لعدم صحة الحكم اى لو لم يقيد العبد بالمومن لا يعبر قوله من مشرك
لانه حينئذ دخل المشرك في العبد ايضا فيلزم الخيرية على النفس فان قيل فرق بين
صحة الحكم وصحة الابداء فان الحكم في قوله الاربعة نصف الاثنين غير صحيح مع ان الابداء ائمة
بها صحة وكذا قوله كل رجل كافر في النار الحكم لا يعبر والابداء ائمة صحة قلنا فرق بينهما في
الصحة والابداء في قوله الاربعة هو اللام وفي كل رجل هو كلمة كل واما العموم في الاية لا يكون
الا بالصفة لان النكرة الموصوفة نعم فان قيل الصفة في الاية جاءت لتحقيق المعنى وهو العموم
لا التخصيص اى لو نفس العموم فيكون الصفة الة العموم فلا يعبر قول الشارح فتخصص بالصفة فالان
الاضافة الى الالة نادرة **اجيب** اصل الاعتراض ان التخصيص النوعي بالصفة معتبر
لانه يقل الاشتراك وانما لم يعتبر في انسان لان التخصيص النوعي فيه من حيث المعنى لانه
حيث اللفظ وذلك غير معتبر لان التخصيص عبارة عن التقييد وهو لا يكون الا باللفظ الا
الوترى انه يعبر الابداء بقولنا حيوان ناطق حساس مع ان الحيوان بعد توصيفه بالناطق
انسان ولا يعبر بقولنا انسان حساس لان التخصيص في الانسان من حيث المعنى وفي الحيوان
من حيث اللفظ فان قيل لا يعبر اضافة المثل الى قوله ولعبد مومن لان المضاف اليه لا يكون
الاسما وقوله ولعبد مومن جملة قلنا انه ليس بمضاف اليه بل هو مقدر تقديره مثل قوله تعالى
وقوله ولعبد مومن مقول القيل قوله فان التكلم بهذا الكلام لان السؤال بالهترة وام عن التقييد
بعد العلم بحصول احدهما فان قيل المعتبر في التخصيص علم المخاطب دون المتكلم لانه عالم
في المنكرة المحضة ايضا قلنا ان منها كما يعلم المتكلم كذلك يعلم المخاطب ايضا لان معناه اى
من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائنا فيهما فيكون من قبيل التخصيص بالصفة فان قيل
لا يعبر بجل المعلوم صفة الامرين لعدم المطابقة قلنا صفة باعتبار حال متعلق الموصوف
لا باعتبار حال الموصوف فلا يشترط المطابقة فان قيل التخصيص المستفاد من الدليل

في اى ما يعبر في قولنا انسان حساس لان الانسان نوع فوجد فيه التخصيص النوعي مع انه لا يعبر الابداء

منتف في مثل رجل في الدار من غير ذكر المرأة فينبغي ان يتنعم الابتداء به مع انه صحيح كما قال مولانا
عبد الغفور فاجاب مولانا عصام الدين ان هذا القول مختصر من قولنا ادخل في الدار
ام امرأة وحكم المختصر من الكلام والمطول سواء فلما صح الابتداء بآية بمطوله كذا صح مختصرو ايضا
لقولك كوكب القرض الساعة مختصر من قولنا كوكب القرض الساعة فلما صح الابتداء بآية بالمطول
كذا صح بالمختصر فان قيل الاستشهاد بهذا المثال لا يخلو ما عند القائلين بالتخصيص فصحة
الابتداء بآية بمنوعة واما عند غيرهم فهو غير مفيد **عَبْدُ اللَّهِ** **إِصْلَاحُ** **الْمَعْتَرِضِ** ان يجوز
كذلك وقوله في سياق الاستفهام ان النكرة اذا وقعت في سياقه فهو مصير بتأويل المعرفة
والمصير محتمل ان يكون موقفا به فان قيل ان لا نسلم ان المصير قائل به لانه لو كان قائدا به لما
قال في التخصيص ان التكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار لان هذا الوجه كما قال الشارح كذلك
قال المصير في الاصل قلنا الوجه لا يعارض الوجه فيجوز ان يكون لشي واحد وجه متعدي فان
قيل انه لو قال به فلم قال في شرح المنظومة ان الاستفهام يجوز للابتداء هو الهزة المعادلة بأم
قلنا مراده ان الاستفهام يجوز بتأويل المعرفة هو الهزة المعادلة بأم وغيرها يحتاج الى التام
لانه غير محجوز اصلا قوله فجعل مبتدا فان قيل الضمير في جعل راجع الى قوله كل واحد مع ان
المبتدا هو رجل واما امرأة فهو معطوف على المبتدا والمعطوف على المبتدا ليس بمبتدا بل من التابع
كالمعطوف على الفاعل ليس بفاعل ولذا اعتبر الشارح قيد الاصاله في تعريف الفاعل قلنا
المعطوف على المبتدا وان لم يكن مبتدا حقيقة لكنه مبتدا حكما ونقول الضمير في جعل راجع
الى الرجل لا الى كل واحد كما هو الظاهر قوله **ما احد خير منك** فان قيل لا يصح جعل **احدا** مبتدا
لانه ما كان مجرعا عن العوامل النقطية وهو غير محمى دعنها وايضا الواجب ان يقال ما احد خير
منك بالنصب في خير قلنا هذا تمثيل للمبتداء على مذهب بفي تميم لان ما ولا المشبهتين بليس
لا يملان عندهم قوله فان النكرة فيها اي في هذه الجملة قوله فتعينت وتخصت وانما هن
التعين بالتخصيص لدفع ما يقال انه على هذا يلزم الخروج من البحث لانه في التخصيص لا في
التعين فان قيل ان بين العموم والتخصيص تضاد فلما افاد العموم فكيف افاد التخصيص
قلنا المراد بالتخصيص رفع الابهام لا التفرع والذى هو ضد العموم والشمول ولا شك ان العموم
يرفع الابهام لان رفع الابهام انما يكون بالامرين اما بالوحدة او بالكلية قوله بل هو امر واحد
فان قيل لا نسلم انه امر واحد بل فيه تعدد فيكماترى قلنا مرادنا بالوحدة بالنظر الى الحكم
عليه لان الكل جعل محكوما عليه وهو واحد فان قيل فطه هذا ان يكون قوله ما احد من العارفين
او من المخصوص قلنا نعم انه من العارفين لكن ليس من العارفين المصطلح عليها فلذا لم يعتد به
ولم يعد منها بل من التخصيصات قوله وكذا كل نكرة هذه مسئلة ابتداء من الشارح او دفعهم
وهو انه لما كان التخصيص في النكرة التي وقعت في حين النفي فلا ثبت التخصيص في النكرة التي

نه في شيء اؤخر من التخصيصات المذكورة في هذه اي في نوع نكرة به الاستفهام بدون اسم الذات على حصول الخبر وهو من الكلام

قلنا ان النباح الغير المعتاد مفيد للحزن والحزن ليس شر ولو كان الجيب فلذا تعين للشران
لا يصح المحصر على التقدير الثاني اذا كان الخير والشر بالنسبة الى صاحب الكلب لان النباح الغير المعتاد
يتشأؤم به بالنسبة الى صاحب الكلب لا محالة واما اذا كان بالنسبة الى الكلب نفسه ليعلم المحصر على
التقدير الثاني ايضا انه جاز ان يكون النباح الغير المعتاد خيرا وشر بالنسبة الى الكلب نفسه لانه
كما يرى الامر الشر فيوجد منه نباح غير معتاد فكذا يرى الامر الخير فيوجد منه نباح غير معتاد ايضا
لذا شق قلنا ان النباح الغير المعتاد عند روية الامر الخير نادر وهو غير معتبر قوله ادركه العجز
في حادثة كانت الحادثة شر او ذلك الرجل القوي بمنزلة ذاناب فيقال شره ذاناب قوله
بصفة استقراره في الدار فخص الرجل الذي يصح استقراره من الرجل الذي لا يصح استقراره كالرعاة
مثلا فان قيل لآخر الحكم ايضا علم ان المراد من الرجل الذي يصح استقراره في الدار فلا تباينة بين
التقديم والتأخير قلنا لا بد من التخصيص عند تلفظ المحكوم عليه وذلك ليتقيم في تقديم الحكم دون
التأخير فان قيل على دليل الشارح يلزم ان يكون رجل مبتدا في الدار وفي الدار لا تباينة بين
مطلقا قلنا ان التخصيص بالظرف للتوسع فيه ولا يجزئ ذلك في غيره فان قيل هذا الجواب لا يجزئ لفعلا
الكلام في ان تقديم الخبر بالظرف عليه كما يكون في قوة التخصيص بالصفة كذلك تقدم غير الظرف في قوة التخصيص
بالصفة فلا بد ان يكون رجل مبتدا في قائم رجل ايضا اجيب اصل الاعتراض انهم انما شرطوا كون الخبر
ظرفا لانه يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين كونه خبرا لجواز ان يكون قائم مبتدا على قول
من يجوز اعماله بلا اعتماد واما في الدار رجل فلا اتساق فيه لان الجار والمجرور لا يصح ان يكون مبتدا
فالقول ان ههنا اليم التباس المبتدا بالفاعل لان رجلا يحتمل ان يكون فاعلا للظرف على قول المنقش و
الكوفيين فانهم كما قالوا بعمال الصفة بلا اعتماد كذلك قالوا بعمال الظرف بلا اعتماد اجيب ان الخبر
اذا قدم فهو واقع في غير موقعه فيكون ضعيفا فلا يخص به المبتدا بخلاف الظرف فانه في اى موضع
وقع فهو موضعه فلا يكون ضعيفا فيخصص به المبتدا قوله بالنسبة الى التكلم اى باضافته الى اليا ولان
تقديره سلامى عليك فان قيل من اين علم انه مضاف الى التكلم قلنا ان اصله سلمت سلاما
عليك فقوله سلاما تأكيد السلام الذي في ضمن سلمت وهو مضاف الى التكلم فكذا هذا فالقول من اين
علم ان اصله سلمت سلاما فليكن جملة براسها قلنا لان السلام معدول والاصل في المصادران يكون
مبسوقة بالافعال كما قال اللصم للصدر اسم الحدث الجارى على الفعل فان قيل لما كان اصله جملة
فمن اى جهة جعلت اسمية قلنا لقصد الدوام والاستمرار لان الاسمية تدل على الدوام والاستمرار
والفعلية على الحدث فلا تكون اللفظ في الدوام فالقول ان قوله عليك ظرف وهو مقدم بالفعل على الاكثر
فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعل ولا سمية التى خبرها فعل لانه على الدوام قلنا نعم
انه لا تدل على الدوام اذ لم تكن معدولة عن الفعلية وهما معدولة ونقول ان الظرف ههنا
مقدم باسم الفاعل بغرض الدلالة على الدوام قوله نكاهه قاله سلامى تفريع على قوله بالنسبة

الجملة لا تقيدها

نه يعني اذا كان رجل صاحب قوة وادركه الهز في واقعة يعرفون المثل ويقولون شره ذاناب

الى التكلم فان قيل فغنى هذا يكون معرفة لانه مضاف الى ياء المتكلم فلا يكون من باب التخصيص قلنا ان ما قال الشارح حاصل المعنى والمراد سلام من عليك فيكون تركها توصيفا فلا يفيد التعريف واما قال كانه بكنة الشك لان فيه اعتبارا بحالة النصب في حالة الرفع فان قيل لا نسلم ان معناه سلام عليك سلمت سلاما عليك لان معنى سلمت ليس الا قلت سلام عليك فيلزم التسلسل لان سلام عليك في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتدأ لان مقولة القول جملة فاحتاج في تخصيصه الى تقد برسمت اخر مثله وذلك الى تقد بر اخر مثله الى ما لا يتناهى قلنا ان ههنا لا يحتاج الى تقد برسمت اخر بل تخصيص المبتدأ بسلمت الذي ابدلت قلت منه فان قيل فغنى هذا يلزم الدور اذ يحتاج سلمت سلاما عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك وقوله قلت سلام عليك لان قلت يقتضى للمقولة والمقولة محتاجة في تخصيصها سلمت لان احتياج الجزء يوجب احتياج الكل **اجيب** الاصل لا نسلم ان معناه قلت سلام بل معناه قلت السلام باللام لان قلت ابدلت من سلمت مع لبقاء معنى التخصيص في سلام واجيب ايضا انا لا نسلم ان معنى سلمت قلت بل سلمك الله فلا يرشئ لزم في الجوابين نظر اما في الاول فهو ان سلام لما كان مصدا سلمت الذي معناه قلت سلام عليك كان معنى السلام عليك قول سلام عليك فقوله قولى مبتدأ وقوله سلام عليك مقولته فلا بد من الخبر فيكون قد ير قولى سلام عليك عليك فيلزم التكرار في الخطاب واما الثانى فان معناه لما كان سلمك الله فهو يخالف عن قول الشارح لانه قال تخصيص بالنسبة الى التكلم وعلم من هذا ان تخصيصه بالنسبة الى الغالب وهو الله **اجيب** الاول انه فرق بين الخطابين لان الاول خطاب عام والثاني خاص على الشخص المعين وعن الثانى ان ما قال الشارح بالنظر الى الظاهر وما قال ههنا بالنظر الدقيق اول قول المقصود هو التخصيص $x \cdot x \cdot x \cdot x$ وهو لا يختلف سواء كان بالنسبة الى التكلم او الى الله تعالى فان قيل بالتخصيص بالتكلم لا يجزى في كل دعاء لعدم جريانه في ويل لك اذ ليس معناه ويلى منه الغائب هو لعدم صحة المعنى لان الويل بمعنى الهلاك فيكون المعنى هلاك لك لا هلاكى لك لعدم الفائدة فلا حاجة الى ازدياد المثل في قوله ومثل سلام عليك قلنا في تخصيصه المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم السبب وهو الهلاك على السبب وهو دعاء الشر فقد ير د على شرك فاقيل لو قدم الجار والجور بان يعطيك سلام لا يحتاج الى التكليف فما الباعث عليهم انهم اخروا الجار والجور قلنا الباعث عليهم امتياز السلام عن الرد واجاب عبد الغفور انما اخروا الجار والجور لدفع توهم السلام عن اللغة قوله هذا هو المشهور اى ما ذكر من التخصيص وفيه اشارة الى بيان الخلوات قوله قال بعض المحققين وهو ابن الدهق قوله منهم اى من النجاة قوله الى هذه التكليفات اما التكليف في قوله ولعبد مومن فلان المعتبر هو التخصيص الفردي

لان كون هذا المعنى على تقديره في الغرض المذكور في هذه الامة معنى التكلم من واما اللغة معنى الحكم على تقديره لان قدان في ذلك هو الرضا الذي هو رضى الغيب بل ان لم يتحقق من المعنى كما في الحديث لا يفر الى

له ای وان لم یکن فی هذه التخصیص فلا فائدة غیره

بالصفة وهذا الوعى كما مر ولما فی قوله ادخل فی الدار امراة فلان التخصیص معتبر بالنسبة الى
المخاطب وهذا بالنسبة الى المتكلم ولما فی قوله ما احد خیر منك فلا نه تغریف لا تخصیص واما
فی قوله شرا هر ذانا ب فلان التخصیص بالفاعل باعتبار تقدم الحكم ولا تقدم ههنا واما فی
قوله فی الدار رجل فلان التخصیص فيه باعتبار تقدم ما هو غیر الاصل واما فی سلام عليك فلان
فيه اعادة كون المعنى فی حال الرفع على ما كان فی حال النصب قوله الرکیكة الواهیة بین الرکیكة
ای الضعیفة حاصله ان المخاطب لو كان جاهلا بالنسبة صح الاخبار وان كان المخبر عنه لکرة كما
فی کوب الفض الساعة لان كثيرا ما یعلم بزوال الکوب فلما اخبره حصل له العلم وکذا الخوشعة
سجدة ولقوة تکلمت وان كان عالما بهما لم یصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرقه مخزید شی لان من
الامور البینة انه شی قوله رجل قائم لعدم انه العلم بقیام رجل ما فی الدنيا ثابت بجلوسه
فلا فائدة فی الاخبار قوله وهذا القول اقرب للصواب لان مخالفة عن التکلیف فيه اشارة الى الاعتراض
على الصواب اقول لا خلاف بین ابن وهب والنخاعة فی الحقيقة لانهم ایضا قائلون بقوله لکن لما كان
فهم للبندی لا یمتاز بین مواد الفائدة وغیر الفائدة اختصوا هذه التخصیص لفهم المبتدی بانه
ان كان فيه هذه التخصیصات فیه فائدة والا فلا قوله ولما كان الخبر عرفا جواب سؤال وهو
ان ذکر الخبر بقوله وهو البحر المستند به فما الحاجة الى قوله والخبر قد یكون جملة فلجواب بقوله
ولما كان الخبر للمعرف قوله لکونه قسما من الاسم فان قيل ان اراد بکونه قسما من الاسم جعله
مختصا بالمفرد حقيقة فهو ممنوع لان الخبر فی قوله المهل جتی لیس بمفرد حقيقة وان اراد به جعله
مختصا بالمفرد اعم من ان یكون حقيقة او حکما فهو مسلم لکن عدم كون الجملة داخلة فیه ممنوع قلنا
انه اراد بالمفرد ما یكون حقيقة واما قوله المهل جتی فتרכیبه ممنوع لانه مستلزم الحمل الاخص على الاعم
وهو باطل فان قيل لان لم ان جتی اخص لان الخصوص العموم من خواص الموضوعات وهو لیس منها الجیب
اصل الاعتراض انه اراد بالمفرد ما هو حقيقة لکن للراد بالمفرد التحقيق ما یقابل الجملة ای ما لیس جملة
فدخل جتی وخبر الجملة قوله والخبر قد یكون جملة لان المقوم من الخبر بیان الحكم وهما یقع بالمفرد
لک یقع بالجملة قوله ولم یذكر الظرفیة لانها داخلة الى الفعلیة بمعنى انها ثابتة عنها فالقیل الظرفیة
مذكورة فی قول المصنف بقوله وما وقع ظرفا والاكثر الخ قلنا معنى قوله ولم یذكر الظرفیة ای لم یذكر
مثالها ولم یذكر الشرطیة لانها داخلة فی الاسمیة او الفعلیة لان الشرط عند اهل العربية قید
للجزاء والجزاء قد یكون اسمیة وقد یكون فعلیة قوله واذا كان الخبر جملة الا اشارة الى الامرین احکما
بیان الدلیل بقوله فلا بد والاخیر بیان صحة دخول الفاء فی قوله فلا بد لانها تحقق الشرط قوله
فلا بد من عائد فان قيل ان قوله بدأ اسم لا التی لنفی الجنس وقوله من عائد متعلق بقوله
بد وخبرها محذوف ای لا بد من عائد لها فیکون الاسم مشاهرا بالمضاف فی عدم اتمام معنا
بدون التعلق فیلزم ان یكون منصبا منوالا مبینا على المقوم لان اسم لا اذا كان مضافا او مشبها

بالمضات يكون منصوبا قلنا لا نسلم ان قوله من عائد متعلق الاسم بل هو خبر فيكون الاسم نكرة
 مفعلة قوله في الجملة الواقعة الخ إشارة الى بيان العائد في الجزاء الى الشرط فان قيل لما كان
 غرض بيان العائد ينبغي ان يقال فيها قلنا نعم الاصل كذلك الا انه اذا وضع المظهر موضع المضمير
 هو ايضا عائد قوله يرتبط به الضمير المستتر راجع الى لفظ العائد والبارز الى الجملة وفيه الى مبتدأ
 فان قيل لم قال من عائد ولم يقل من ضمير مع انه المقص قلنا لا نسلم ان المقص هو الضمير فقط بل المقص
 احد الامور الاربعة كما بين الشارح فان قيل ما الفرق في ان الجملة اذا وقعت خبرا يكفى في العائد
 احدا الامور الاربعة واذا وقعت صفة لا بد في العائد من الضمير فقط قلنا الخبر من ضروريات
 المبتدأ فيكفى فيه ادنى عائد والصنفه ليست من ضروريات الموصوف فلا بد فيها من عائد قوى فان
 قيل الصلة ايضا من ضروريات الوصول فينبغي ان يكفى فيه عائد ما مع انه لا بد فيه ان يكون
 ضميرا كما قال المصنف والعائد ضميره وايضا ان كون الخبر من ضروريات للمبتدأ لا يخلو اما الذات للمبتدأ
 او محيثة كونه مبتدأ فان كان الاول فالضرورة ممنوعة وان كان الثاني فالموصوف من حيث الموصوف
 يكون الصنفه ايضا من ضروريات ^{الجملة} اجيب عن الاول ان الصلة مثل الصنفه في التقييد وعن الثاني
 المراد بالمبتدأ من حيث المبتدأ او معنى كون الخبر ضروريا لاي لا يورى معنى الخبر بشئ آخر
 بخلاف الصنفه فانها يورى معناها بشئ آخر فان معناها التقييد وهو يحصل بالحال والبدل ايضا
 فان قيل كما ان الصنفه ليست من ضروريات الموصوف كذا الحال ليست من ضروريات ذى
 الحال فمن اين شرط في الجملة التي وقعت حالا انه لا بد من الضمير والواو معا وفي الصنفه لا بد من
 الضمير فقط قلنا الحال منصوب وهو من الفضلات فتكون العدم من ذى الحال فلا بد فيها من
 اقوى العائد قوله كاللام في نعم الرجل زيد فان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبر قدم عليه
 هذا على تقدير ان يكون المخصوص بالمدح مبتدأ وجملة نعم الرجل خبرا له ولما على تقدير ان يكون
 المخصوص خبرا للمبتدأ المحذوف فليس من هذا الموضع لان الجملة لا تقع خبرا ^{لنعم} وانما اشترط
 لفعل مدح من المخصوص لان المدح موضع المباقة ولا شك ان في التفصيل بعد اجمال ما
 قوله الحاقة ما الحاقة اصله ما هي وانما وضع المظهر موضع المضمير لتعظيمه لان يوم القيامة
 معظم ثم كلمته استغنامية مبتدأ وقوله هي خبره ثم الجملة خبر عن المبتدأ الاول وهو الحاقة
 وكذلك قوله القارعة ما القارعة قوله وقد يحذف العائد دفع وهم وهو كما انه لا بد
 في الجملة من العائد كذا لا بد من ذكره فذا هم بقوله وقد يحذف العائد قوله اذا كان ضميرا
 دفع وهم وهو ان المراد بالعائد هو العائد مطلقا فذا هم بقوله اذا كان ضميرا لان
 العائد بغير الضمير وقع قليلا فلو حذف لم يسبق الذهن اليه وايضا في حذف اللام
 لغوت العهدية وفي الحاقة لغوت البتة اي انه لو كان

له بدل قوله في الجملة الواقعة ^م في قوله وقد يحذف العائد ^م منه اي اسم لا وهو قوله ^م عنه بقوله ذلك العائد ^م

على عظيمة وفي هو الله احد يقوت مرجع الضمير ونفس الخبر واما في الضمير لا يقوت شئ سوالنا
 وهو يعلم بالقرينة قوله الكر منه فان قيل الاولف واللام في الكر عائد فلا حاجة الى تقدير
 قوله منه قوله اللام في الكر اذ لا لانه ليس المقصود هو الكر المعين او نقول ان عائدة اللفظ
 واللام انما عرفت في افعال المدح والذم فالقيل ان قوله منه في التركيب لا يخلو ما صفة الكلام
 حال منه على الاول يلزم توصيف المعرفة بالذكرة لان الجار والمجرور يتناول الجلالة وعلى الثاني
 يلزم الحال من المبتدأ لان الكر مبتدأ ثان قلنا انه صفة منه لاكن اللام في الكر اذ لا يكون
 معرفة او نقول انه حال من الكر لكن ليس بحال من الكر الذي هو ضمير هو ضمير
 في سبتين وهو فاعل الظرف فان قيل ليجال لا يتقدم على العامل المعنوي والظرف منه
 قلنا نعم الحال لا يتقدم عليه الا اذا كان ظرفا او نقول لو قد قوله منه بعد سبتين لم يكن محلا
 للنقض فالقيل ان قوله السمن مبتدأ اول وقوله منوان مبتدأ ثان والحال ان منوان
 نكرة محضة فكيف يكون مبتدأ قلنا انه تخصص بالصفة المقدمة وهي قوله منه قوله الخبر الذي
 فان قيل ان كلمة ما لا يخلو ما عبادة عن الخبر او بمعنى الذي فعلى الاول لا يصح دخول الفاء في الخبر
 اعني قوله فالكثر لانه انما يصح اذا كان المبتدأ اسما موصولا وعلى الثاني يلزم النحر وجب عن البحث
 قلنا انها بمعنى الذي لكن بحذف الموصوف تقديره اى الخبر الذي فهو من قبيل اسم الموصوف
 بالموصل قوله او جارا ومجورا فان قيل ان الظرف حقيقة في الزمان والمكان والطلاقه على
 الجار والمجرور مجاز لعلاقة الاحتياج الى التعلق من ارادة المجموع يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا
 ارادتهما من لفظ الظرف بطريق عموم المجاز وهو مما يحتاج الى التعلق او نقول للمعبر مالكى وعنده
 يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز قوله من الفخاة وهم البصريون فان قيل الاضطران يقال فالكثر
 من البصريين بكلمة من البيانية وايضا المناسب ان يقال وما وقع ظرفا فهو مقدّم خلافا
 للمكوفين لان الصريح تابع البصريين فيذكر مذهب البصريين على الاطلاق ويذكر الخلفاء
 لوقوع من احد اجيب عن الاول انما لم يقل ذلك لئلا يتوهم ان كلمة من للتبعية وعن
 الثاني انما قال فالكثر اشارة الى وجه اختيار مذهب البصريين اى انما اختار مذهب البصريين
 لكنتم قوله على انه كلمة على اما من المتن كما يعلم من عبد الغفور او من الشرح كما يعلم من هجر
 عبد الرضا فلما كان من الشرح فهو جواب سوال وهو ان قوله فالكثر مبتدأ وقوله انه مقلد خبره
 والحال انه لا يصح الحمل فزاد الشارح قوله على اى فالكثر متفق على انه قوله اى مؤل اشارة
 الى الامرين احدهما جواب سوال وهو ان حمل التقدير على الظرف لا يصح لانه مذكور غير مقدّم
 والاخر دفع وهم وهو ان تقدير الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة وليس كذلك
 بل الخبر والجملة نفس الظرف فقال الشارح ان المقدّم ههنا بمعنى المؤل اى ليس المراد بالمقدّم
 ههنا ما يقابل المذكور بل المراد منه ما هو خلاف الظاهر من قبيل ذكر الاخص واردة الا عسم

لان للؤل عبارة عما هو خلاف الظاهر وهو اسم من المقدر فان قيل الظرف مفرد فكيف يقال له
 الجملة قلنا بسبب تقدير الفعل فيه يصير جملة فالقيل في هذه الا يكون الظرف جملة بل الجملة مقدر فيه
 لان الفعل مع الفاعل جملة فكيف يصح قولك بل الخبر والجملة نفس الظرف قلنا الباء في قوله بتقدير
 الفعل للسببية اي اطلاق الجملة يكون على الظرف بسبب تقدير الفعل والسبب خارج عن الشيء
 وذلك الفعل يكون من الافعال العامة غالباً كما قال الشاعر ^{اي لا قول الاوله} افعال عامه جاركة ازال عمول ست
 كون ست وقوت ست ووجود ست حصول ست وقد يكون من الافعال الخاصة اذا الساق الذهن اليها
 بحسب اللقاع وقد قالوا لا يجوز اظهار ذلك العامل لوجود القرينة وهي الشهرة وسد السد وهو الظرف
 فان قيل كلامهم هذا يدل على ان تقدير العامل واجب في الظرف فيشكل بقوله نعم فلما رآه
 مستقراً عند ان العامل في المستقر هو الفعل المتقدم وفيه معنى الظرف لانه حال قلنا ان مستقراً
 ساكناً اي ليس بمتحرك فهو مفعول ثان له فلا اشكال قوله بخلاف ما اذا قلنا فيه اسم الفاعل لانه
 ليس بجملة بل شبه جملة قوله فانه يصير مفرداً فان قيل قال الفاضل السمرقندي ان ما هو بتقدير
 اسم الفاعل قد يكون جملة ايضا كما اذا كان بعد حرف النفي والف الاستفهام مثل ما في الدار زيد
 فانه حرف جملة كما مر في القسم الثاني من المبتدأ قلنا لم لا يجوز الفرق بين اسم الفاعل المذكور والواقع
 بعدهما وبين اسم الفاعل الذي تقديره واجب قوله ان الظرف لا بد له من متعلق لان الظرف
 لا يكون الا مفعولاً فيه فلا بد له من متعلق عامل فيه فان قيل ان النسبة الظرفية يستدعي الظرف
 والظروف ولا يستدعي شيئاً اخر غيرهما لان ما قبل في مطروف وما بعدها ظرف فخر زيد في الدار
 فلا حاجة الى المتعلق قلنا لا يتصور ظرفية الدار لزيد مثلاً بدون الوجود والحصول كما هو الظاهر
 فيتوقف على الامر الاخر وهو الوجود مثلاً فلذا قالوا لا بد له من متعلق قوله والاصل في العمل
 لانه موضوع للعمل بقريته عدم خلو الفعل عن العمل بخلاف غيره فان قيل ان مراد الاكثر من تقدير
 الظرف بالجملة وجوب تقديره بها والدليل يدل على الاولوية قلنا لما كان تقدير الفعل اولى
 فاختره واستعملوه ولم يخالفوا عنه فيكون لانما في البقاء قوله والاصل في الخبر الا فراد بوجه
 اربعة الاول ان الخبر قسم المرفوع وهو قسم الاسم وهو ليس الا من المفردات والثاني
 ليوافق الركنان لان المبتدأ ليس الا مفعولاً فينبغي ان يكون الخبر ايضا مفعولاً ليوافق المبتدأ
 والثالث انه لا يحتاج الى العائد والرابع انه لا فائدة في الزمان وتقوى الحكم والفعل يدل
 عليهما فان قيل ان دليلهم لا يثبت خصوصية اسم الفاعل بل يتناول الصفة مطلقاً وقولنا
 فيما سبق من قوله بخلاف ما اذا قلنا فيه اسم الفاعل يدل على خصوصية اسم الفاعل قلنا ذكر
 اسم الفاعل فيما سبق للمثيل وان لم يكن على صورة المثال قوله ثم ان الاصل في المبتدأ والقيل
 الغرض من قول المصنف والمبتدأ الخ بيان تقديم المبتدأ وبيانه بقوله واصل المبتدأ التقديم
 فلا حاجة الى ذكره هنا قلنا المراد بالتقديم السابق ما لا ينافي جواز تأخيره والمراد بالتقديم هنا

وهو كذا ليس بمفرد اسم شبه اي لان اسم الفاعل من حيث هو اسم اي فان اسم الفاعل حينئذ بعد حرف النفي او الحذف الاستفهام مع فاعله جملة

ما بنا في جواز تأخير قوله اى على معنى وجب له فان قيل التبادر من كلمة ما لفظه بقربية مجت
 النحوى فلهذا فوات المطابقة بين المثال والمثل لان المثال كلمة من وهو غير مستعمل على لفظ
 الاستفهام اعنى المزة قلنا ليس المراد من كلمة ما لفظه بل المراد منه معنى الاستفهام اذ الفوى
 كثيرا ما يبحث عن المعاني الا ترى ان عبدا لله داخل في الكلمة نظرا الى المعنى كما مر في صدر الكتاب
 وانما افاد التمرح قوله وجب ليترب عليه قول المصرح وجب تقديمه لان وجوب تقديمه للبدا
 فوجوب تقديم معنى الصداقة فان قيل ليس للمعنى صدارة الكلام لان الصداقة ليست
 الا لافاظ قلنا معنى قوله اى معنى وجب له صلا الكلام اى معنى وجب له صلا صداره
 ثم الاشتغال اهم من ان يكون بطريق الجنيئة كما في قوله من البول او على سبيل المجاورة بامر
 مقدم عليه مثل غلام من جاءك قوله كما لا استفهام مثل من البول والشرط نحو من يكره
 فاني اكرمه والضمير للشان نحو مزيد منطلق ودخول اللام الابتداء على الابتداء نحو الزيد
 منطلق والتعجب نحو ما احسن زيدا هذا ما قال البعض والشهويان للعنى الذى يقتضى الصداق
 ستة قال الناطم به شش جزو مقتضى صدر كلامه ودر طبع فيضوان شده اين نظم نظام شرط و قسم وتعجب
 استفهام نفى ام ولا م ابتداء كشت تمام وعند البعض التمنى والتقضى ايضا منها وانما يجب الصداقة
 لمثل الاستفهام لان السامع في الجواب يشترط في الجواب قبل تمام التكلم الكلام فلو اخل بالاستفهام
 توهم المخاطب ان الكلام خبرى فشرع في الجواب الذى يوافق الكلام الخبرى فاذا تم التكلم الكلام
 علم المخاطب ان الكلام استفهامى فيجرب من الجواب الاول الى الجواب الذى يوافق الكلام
 الاستفهامى فهو كالذى مشى في الطريق ثم ظهر له خطأ فيجرب من الطريق الاول الى الثانى و
 هو شنيع فكذا هذا فاخذه فانه عظيم النفع وان كان من التحير الذى كان عند الناس نسيا
 منسيا قوله حفظا لصداقة مفعول له لقوله فانخرج يجب تقديمه فان قيل ليس فاعل الفعل
 والمفعول له واحدا فكيف يجوز تقدير اللام قلنا معنا حكم بوجوب تقديمه حفظا لصداقة ولا
 شك ان فاعل الحكم والحفظ واحد وهو المتكلم كذا قال جمال الدين الجينابي قوله فان من مبتدا
 الفاء للتعليل لمطابقة المثال مع المثل فان قيل ان من نكرة محضه فكيف يكون مبتدا قلنا
 ان من معرفة لان معناه هذا البول ام ذاك ولا شك ان هذا او ذاك من المعارف او نقول
 نقل عن سيبويه جواز كون المبتدا نكرة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام والسرفيه انها معرفة
 بالولادة في قوة قلنا ازيد ام عمر وام خالد الى اخر الاسماء لكن اورد في مرتبة الاحمال وقال من
 البول لان عد كل الاسماء محال لعدم التناهي او السرفيه هذا ان اشتراط كون المبتدا معرفة
 ليعلم المخاطب عليه وفي صورة الاستفهام زعم المتكلم ان المخاطب عالم والذكيك ليسل عنه فلا حاجة
 الى كون المبتدا معرفة اذا تضمن الاستفهام قوله وذهب بعض الفخاة فان قيل المناسب ان يقع
 جمهور النحاة لان ماسوى سيبويه كلم متفقون على ان من ليس بمبتدا قلنا انما اطلق الشارح

اذا الفوى يبحث عن المعاني

اى في جواز كون المبتدا نكرة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام

محل ان يدعى انما او ما معناه هو هذا من البنية

لفظ البعض على الجمهور ليكون اشارة الى ضعف مذهبهم منها فان قيل لم لم يثبت المصباحا
 المتفق عليه وهو قولهم من جاءك فانهم اتفقوا على كون من مبتدأ فيه لان قوله جاءك منكرة قلنا
 للاشارة الى ان المختار من ذهب سيويه قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ لاسيما اذا كان
 الخبر معرفة اقول ان تنكير المبتدأ مضر اذا لم يعه تأويله بالمعرفة ومنها يعي كما بين الشارح
 بقوله فان معناه هذا البوك ام ذاك فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يعي ابتداءية كل
 نكرة اذا من نكرة الاولى يعي تأويلها بالمعرفة المذكورة قلنا ان التأويل بالمعرفة يختص في موضع
 الاستعمال لا مطلقا او نقول انه نكرة بعد ما وقع المبتدأ نكرة قوله اي المبتدأ والخبر شاق
 الى بيان المرجع قوله متساويين في التعريف فان قيل لو اكتفى للمصباح بقوله او متساويين لكان في
 اهم من ان يكون التساوي في التعريف والتخصيص فلجواب الشارح بقوله متساويين في التعريف
 او غير متساويين يعني لو اكتفى به توهم ان يكون المراد هو التساوي في مقدار التعريف مع انه جاز
 ان يكون تعريف احدهما زائدة على الاخر فان قيل هذا الوهم باق في قوله متساويين فانه
 يتوهم منه ان يكون التساوي في مقدار التخصيص مع انه جائز ان يكون تخصيص احدهما زائدا
 على الاخر كما قيل غلام جعل اخر صلح خير منك كما ياتي لتحقيقه قلنا هذا الوهم مدفوع في
 قوله او متساويين لانه لما قال معرفتين سابقا علم ان التساوي في المقدار غير لازم بخلاف
 قوله او كانا معرفتين فانه ليس بشئ مذكور سابقا يدفع هذا الوهم ثم قال في المغنى مثال
 التساوي في المقدار قولهم الله ربنا فان قيل ان جعل هذا امثال التساوي في المقدار لا يعي
 فان عرفت المعارف المضمرة العلم وتعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه فعلى هذا لا
 مساوات بين المبتدأ والخبر في امثال المذكور بل الخبر اعرف قلنا ان ما قال في المغنى مبني
 على مذهب المبرد وتعريف المضاف عند انقصر من تعريف المضاف اليه بدرجة فيكون تعريف
 مضاف الضمير مساويا مع العلم واما امثال غير المتساويين ما قال الشارح بقوله زيد المنطق فان
 قيل ان ما قال المصباح منقوض بقولهم بنونا بنونا بنا فان هذا المثال كلاهما معرفتان مع تقدم
 الخبر كما ترى قلنا ان ما قال المصباح لعدم القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا ومنها
 وجه القرينة فان العقل دال على ان قوله بنونا بنونا بنا مبتدأ وقوله بنونا خبره كما هو الظاهر فان
 قيل فعلى هذا لا يصح قوله زيد المنطق مثلا لعدم القرينة لان فيه قرينة واضحة ان زيدا
 مبتدأ والمنطق خبر بوجهين احدهما ان زيدا جزئي حقيقي وهو لا يحمل على الغير فعلم انه محمول عليه
 لا محمول والثاني انه اذا اجتمع في الكلام الذات والصفة فالمبتدأ هو الذات والصفة هو الخبر ومنها
 المنطق صفة وزيد ذات كما لا يخفى قلنا لانهم انه مثال لعدم القرينة بل هو مثال لما فيه القرينة
 على كون احدهما مبتدأ والاخر خبر وان سلم انه مثال لما لا قرينة فيه فالجزئي الحقيقي لا يحمل
 على الغير اذا اخل من حيث هو واما اذا دلل منه معنى بزيد فيصير محله لان صيغة المسحى

له قوله ليس به بنونا بنونا بنا فان كانا معرفتين سابقا علم ان التساوي في المقدار غير لازم بخلاف قوله او كانا معرفتين فانه ليس بشئ مذكور سابقا يدفع هذا الوهم ثم قال في المغنى مثال التساوي في المقدار قولهم الله ربنا فان قيل ان جعل هذا امثال التساوي في المقدار لا يعي فان عرفت المعارف المضمرة العلم وتعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه فعلى هذا لا مساوات بين المبتدأ والخبر في امثال المذكور بل الخبر اعرف قلنا ان ما قال في المغنى مبني على مذهب المبرد وتعريف المضاف عند انقصر من تعريف المضاف اليه بدرجة فيكون تعريف مضاف الضمير مساويا مع العلم واما امثال غير المتساويين ما قال الشارح بقوله زيد المنطق فان قيل ان ما قال المصباح منقوض بقولهم بنونا بنونا بنا فان هذا المثال كلاهما معرفتان مع تقدم الخبر كما ترى قلنا ان ما قال المصباح لعدم القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا ومنها وجه القرينة فان العقل دال على ان قوله بنونا بنونا بنا مبتدأ وقوله بنونا خبره كما هو الظاهر فان قيل فعلى هذا لا يصح قوله زيد المنطق مثلا لعدم القرينة لان فيه قرينة واضحة ان زيدا مبتدأ والمنطق خبر بوجهين احدهما ان زيدا جزئي حقيقي وهو لا يحمل على الغير فعلم انه محمول عليه لا محمول والثاني انه اذا اجتمع في الكلام الذات والصفة فالمبتدأ هو الذات والصفة هو الخبر ومنها المنطق صفة وزيد ذات كما لا يخفى قلنا لانهم انه مثال لعدم القرينة بل هو مثال لما فيه القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبر وان سلم انه مثال لما لا قرينة فيه فالجزئي الحقيقي لا يحمل على الغير اذا اخل من حيث هو واما اذا دلل منه معنى بزيد فيصير محله لان صيغة المسحى

له اولاً في تقديم الفاعل وثانياً في تقديم المفعول

من الصفات ولا نسلم ان النطق صفة لان الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل يكون موصولة
 والموصول مع الصلة من الذوات فيحمل ان يكون مبتدأ والخبر هو السمي بريد فيكون حاكماً لا
 من احواله اعلم ان الضالطة في كون احدهما مبتدأ والاخر خبراً فيما اذا كانا معرفتين ان ما
 زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفاً لاخر يجعله خبراً قوله او كانا متساويين اي او كانا
 نكوتين متساويين في التخصيص قوله في اصل التخصيص دفع وهم وهوان المراد بالتساوي
 ما يكون في قدر التخصيص فعلى هذا لو قيل غلام رجل صالح خير منك لا يجب تقديم المبتدأ لان
 تخصيص المبتدأ بهما بمرتبتين بالاضافة والصفة وتخصيص الخبر بمرتبة واحدة اي بالصفة فقط
 لان قوله منك صفة خير على الظاهر فان قيل لم اورد الشارح هذا المثال ولم يكتف بالمثال الذي
 اورد المصرح مع ان فيه ايضا تخصيص احدهما وهو افضل منى على الاخر لان ضمير المتكلم اعرف
 من ضمير المخاطب قلنا زيادة التخصيص فيه اظهر من الزيادة التي اورد المصرح لانه لا زيادة
 في مثال المصرح لاحد هما على الاخر يجب الظاهر لان التخصيص فيهما بالصفة فقط وان كان احد
 الصفتين اخص من الاخر قوله او كان الخبر فعوله اي للمبتدأ فان قيل الفعل لا يكون الا
 لفاعل فكيف يعبر عنه قوله فعوله للمبتدأ وايضا لا يطابق المثال مع المثال لان المثال قوله زيد قام والخبر فيه
 فعل مع الفاعل لا الفعل وحده اجيب الاول الاسناد الى شئ اسناد اليه في الحقيقة فلذا قال
 فعوله وعن الثاني ان اطلاق الفعل عليه باعتبار الصورة وان كان في الحقيقة جملة كما جعل في ابن زيد
 مفردا باعتبار الصورة او نقول سمي الجملة الفعلية فعلة تسمية لكل باسم جزئه المتقدم فالقيل
 لا بد للمصرح من ان يقول او كان الخبر بعد الاوهناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ
 في ايضا قلنا انما لم يذكر كذا لانه داخل في قوله مثلاً على ما له صدر الكلام لا مثلاً على النفي او نقول
 ان حاله يعلم بالمقايضة على ما سبق لان حاله ما بعد الا بالمقايضة علم فيما سبق على سبيل التكرار قوله
 لجواز قام ابوه زيد فان قيل ان ههنا وان لم يلبس المبتدأ بالفاعل لكن يلبس بالبدل عن الفاعل
 قلنا لا يصح الحمل على البدل لانه يلزم جر الاضمار قبل الذكر فان رتبة البدل موخر فكيف يرجع ضمير الجرح
 في ابوه اليه فان قيل فعلى هذا يلزم الالتباس في صورة تسمية الفعل وجمعه ايضا لا لغوام اجاب
 البدل للزوم الاضمار قبل الذكر مع انه قال الشارح ان ههنا يلبس المبتدأ بالبدل كما سيأتي قلنا ان
 ههنا لا يلزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير في قاما فاعل فيكون عمدة والاضمار قبل الذكر جائز في
 العمدة بشرط التفسير فيصير جعل الزيدان بدلاً ولا يلزم الاضمار قبل الذكر بخلاف الضمير في ابوه او
 نقول ان الفاعل في قام ابوه هو الاب وزيد غير الاب فلا يصح البدل الابدال الغلط وهو قليل
 الوقوع في الكلام فلا يذهب الوهم الى البدل بخلاف التثنية لان الفاعل فيه هو الالف وهوليس
 الاعين الزيدان فيصير بدل الكل فيذهب الوهم اليه

ظاهرا وان لم يعبر في الواقع فان قيل لما صح الاضمار قبل الذكر في العمدة فلهذا كيف يعبر قولهم فيما
 سبق في القسم الثاني من المبتدأ رافعة للظاهر لانها لو كانت رافعة للضمير يلزم اجتماع الفاعلين و
 لا يحمل على البدل للزوم الاضمار قبل الذكر مع ان الضمير عمدة فيه ايضا فيصلم البدل ولا يلزم الاضمار
 قبل الذكر لانه عمدة فليتأمل فيه قوله فالتبديل مبتدأ به الخ فان قيل فعلى هذا يلزم ان لا يعبر
 اقام زيدا لا لتباس المبتدأ بالفاعل فلا يعبر به قوله فان طالبت مفردا جاز الامران قلنا التباس
 المبتدأ بالفاعل اذا كان الخبر فعلا يوجب التباس بالجملة الاسمية بالفعلية وبغير الكلام بالفعلية والاسمية
 بخلاف هذا القياس فانه لا يعبر بالكلام قوله او بالفاعل على هذا التقدير اى الى تقدير التنشئة وب
 قوله ايضا كما في المفرد قوله واذا تضمن الخبر المفرد وانما لم يقل مستند كما سبق للتفريق العبا قوله اى الذى ليس
 مجمله اشارة الى موافقة القاعدة المشهورة عندهم وهى ان الالف واللام اذا دخل على اسم المفعول يصير
 ذلك الالف واللام بمعنى الذى والمنعول بمعنى الفعل فلذا اقال الذى ليس بمجمله فان قيل ينبغى ان يفهم
 بفعل نفسه بان قال الذى يفرد فمبنى ينفس بقوله ليس بمجمله وايضا اسم المفعول المذكور انما يكون بمعنى
 الفعل المجزئ وقوله ليس غير مجزئ اجيب الاول انما ينفس بقصر المسافة لانه لو قال يفرد قالوا فادحجى لمعنا
 كثيرة فانه يقابل المركب والمضاد للجملة فيحتاج الى تفسير اخر فلذا اقال ابتداء وليس بمجمله وعن الثانى ان
 ليس لازمى والفعل المجزئ بمنزلة الازمى لجعل مفعوله مفعول مالم يسم فاعله فلم يبق المفعول فان قيل
 المثال لا يطابق المثل لانه خبر مفرد والمثال هو اين وهو ليس بمفرد لانه قد مر وان ما وقع ظل فا
 فلاكثر على انه مقدر بمجمله قلنا المراد بالمفرد المفرد صورة ولا شك ان اين مفرد صورة لانه من الاسماء و
 ان كان جملة محسب الحقيقة قوله كالاستفهام فاقبل ينبغي ان يقال هو الاستفهام بترك الكاف المشع
 لان مقتضى الصدق على قسمين قسم لا يصح كونه خبرا للمبتدأ لكونه حرفا كحرف النفي والاستفهام بل الخبر ما
 بعدهما وقسم يصح له كاسماء الشرط والاستفهام الا ان اسما الشرط يقع خبرا لكن جملة لا مفردا فلم يبق
 من مقتضى الصدق ما يقع خبرا مفردا الاسماء والاستفهام قلنا مراد الشارح بقوله كالاستفهام بيا المثال
 المطلق ماله صدر الكلام ولا شك انه غير مختص بالاستفهام لانه مثال الخبر الذى فيه ماله صدر الكلام
 قوله فزيد مبتدأ اشارة الى تطبيق للتألف مع المثل فان قيل لم لا يجوز ان يكون زيدا فاعلا لا ين لانه
 شبه الفعل لكونه ظرفا قلنا شبه الفعل انما يعمل اذا اعتد بشئ من الامور الستة وهولم يعتمد بشئ منها
 قوله واحترز به اى بلفظ المفرد لان الخبر في زيد اين ابوه جملة لا مفرد قوله لتصدده فان قيل
 الظاهر ان الضمير في تصدده يرجع الى اين ابوه وچ لا معنى لتصدده في جملة لانه يلزم تصدده
 الشئ على نفسه قلنا الضمير راجع الى ماله صدر الكلام قوله بتقديمه فان قيل ان عبارة
 المعبر يشعربان ذات الخبر يكون مصحح له فيلزم ان يكون رجل في قولنا رجل في الدار مصححا للمبتدأ
 لوجود ذات الخبر قلنا المراد انه يكون مصححا للمبتدأ بتقديمه لا بذاته وقيل احترز بقوله
 بتقديمه عما يكون الخبر بتأخيره مصححا كما في زيدا

له ذلك القول الذي دخل عليه ألف واللام ١٢ م
له أو الذي دخل عليه ألف واللام ١٢ م
له أي المنقحة الواحدة لجرحوف النقي والمف الاستفهام ١٢ م

قام قوله من حيث انه مبتدأ فان قيل المصحح للمبتدأ هو المتكلم لا الخبر وايضا لما كان الخبر
 مصححا للمبتدأ فيكون مرتبة الخبر مقدما على المبتدأ والا لم يكن كذلك قلنا المراد بكون الخبر مصححا
 له من حيث وصف الابتداء من حيث ذاته ولا شك ان المصحح لوصف الابتداءية هو الخبر
 والمتكلم مصحح له من حيث ذاته وكذا تقدم مرتبة المبتدأ على الخبر باعتبارانه ذات واما باعتبار
 وصف الابتداء فيجوز تقدم مرتبة الخبر قوله بقى المبتدأ نكرة غير مخصوصة فان قيل لو قدم
 الخبر وقيل في الدار رجل التبس المبتدأ بالفاعل الظرف ففي كل من التقديم والتأخير يلزم المحذور فما
 وجه ترجيح احدهما على الآخر قلنا لا نراه التبين بفاعل الظرف لان الظرف لا يعمل في الفاعل بل
 الاعتماد على حد الامور الستة ولم يوجد ونقول ان في صورة تقديم المبتدأ يكون المبتدأ نكرة
 صرfa غير مفيدة للمعنى بخلاف تأخيره فانه عند التأخير يخصص بفيد لكلام فائدة تامة و
 احتمال الابتداء ليس على التسوية بل عند محله على لمبتدأ يكون الكلام تاما خبريا وعند الحمل
 على الفاعلية للظرف محتمل ان يكون الظرف مقدر ايا اسم الفاعل وحيث لم يكن الكلام تاما فينتج
 جانب الابتداءية قوله او كان متعلقه فان قيل ان قوله او متعلقه لا يخلو اما عطف على اسم
 كان او على خبره لا سبيل الى الاول لان قوله او متعلقه جار ومجرور وهما لا يقعان اسما كان
 والمعطوف على اسمه اسم ايضا ولا الى الثاني لانه يلزم عطف الجملة على المفرد وهذا لا يجوز قلنا
 ان ههنا قدر لفظ كان فيكون عطف كان على كان الاول فيكون عطف الجملة على الجملة قوله
 بكسر اللام دفع وهم وهوان قوله او متعلقه مقروء بفتح اللام للثاني ومتعلق الخبر ليس الا
 المبتدأ فيكون معناه او كان للمبتدأ ضمير في المبتدأ وهو ليس لاسناد المعنى فذم بقوله بكسر
 اللام في الجزء الخبر فان قيل لما كان المراد من المتعلق هو الجزء فينتج ان لقول المصحح او
 لجزء الخبر مع انه خال عن الوهم المذكور قلنا لو قال ذلك لخروج قولنا قرين كل رجل ضيعته فانه
 في هذه الصورة ايضا يجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان الضمير في ضيعته ليس براجع الى جزء
 الخبر بل الى المضاف اليه اعني قوله كل رجل فان قيل هذه الصياغة منقوضة بقولنا على الله
 عبده متوكل فان قوله عبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر ومتعلقه ضمير في المبتدأ
 مع انه لا يجب تقديمه على المبتدأ قلنا المراد بالمتعلق ما يكون تابعا للخبر بحيث يمنع تقديمه
 عليه بان يكون جزء من الخبر ومضاف اليه وفي مادة النقص ليس كذلك لان قوله على
 الله جار ومجرور متعلق بقوله متوكل وتقدم الجار والمجرور على المتعلق جائز فان قيل في
 لا قدم الجار والمجرور على المتعلق فعلى هذا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنب وهو قوله
 عبده وهذا لا يجوز قلنا الفصل بالاجنب انما يجوز اذا لم يكن الاجنب في مركزه وههنا في مركزه
 لتقدم قوله على الله على عبده لان قوله عبده اخذ من محلا خروا درج ههنا بل هو ثابت في
 محله كما كان فان قيل في هذه الصياغة يلزم الدور لان محلة الابتداءية يتوقف على تقديم

بجواب قوله او متعلقه

مادة النقص

الخبر ههنا وتقدم الخبر يتوقف على صحة الابتداء ^{اي لا بد ان يكون} ائمة لان لم يصح المبتدأ فكيف يكون الخبر فضله
عن تقديمه ^{اي لا بد ان يكون} لانه بناء على الوجود قلنا الموقوف عليه بصحة الابتداء ائمة تقدم ذات الخبر من غير
النظر الى وصف الخبرية والخبر بوصف الخبرية يتوقف عليها الاذابة فلا دور قوله كائن بنا
لمتعلق الجار والمجرور قوله في جانب المبتدأ اشارة الى ان عبارة المتن معروف عن الظالي
غير الظاهر اذا الظان الضمير موقوف في المبتدأ وليس كذلك او جواب سوال هوان المثال لا
يطابق المثال لانه ما يكون الضمير جزء المبتدأ والضمير في المثال ليس بخبر المبتدأ بل المضاف اليه
قوله فقوله مثلاً اشارة الى تطبيق المثال مع المثل فان قيل انتم ان الضمير في مثلها راجع
الى متعلق الخبر بل راجع الى نفس الخبر لانه راجع الى التمرة وهو عين الخبر قلنا لا نسلم انه عين الخبر
لان الخبر هو قوله على التمرة الى الجار مع المجرور والمجرور وحده بل هو جزاءه قوله او كان الخبر
اشارة الى قوله او كان الخبر عطف على قوله مصححاه وليس عطف على قوله والمتعلقة بفساد
كما ترى قوله المفتوحة الواقعة فان قيل المراد بالخبر عن ان لا يخلو ما عن لفظان او
عن اسم ان لا سبيل الى الاول لانه حرف لا يصلح الابتداء ^{اي لا بد ان يكون} وعلى الثاني يلزم الخروج من
البحث لانه في خبر المبتدأ واسم ان ليس بمبتدأ قلنا انه ليس بخبر عن ان ولا عين اسمته
من مجموع ان واسمه وخبره بتاويل المفرد لان ان تجعل الجملة مفردة فيصح جعله مبتدأ قوله ذني
تاخيره خوف لبس وانما قال خوف لبس ولم يقل لبس لان قولنا انك قائم عندي في التقدير انك قائم
تبت عندي فتكون الحكم في جانب الخبر قطعاً فيكون انك مبتدأ وعندك خبره فلا التباس
ظلم لكن خوف اللبس باق لكونها في صدر الكلام فان قيل ان خوف اللبس ليلزم لا موجب
لذا قال المرحوم في شريطة التفسير ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة قلنا خوف اللبس
على قسمين احدهما ان يتعين اللبس في ذلك المحل والاخر ما يحتمل اللبس والملبوس جميعاً فالاول
موجب والثاني مرجح وهما تعين اللبس لان المفتوحة لا تقع في صدر الكلام بل هو متعين
للمكسورة في الواقع وان ذهب اليه من الى المفتوحة من حيث الظاهر وانما فان قيل ان رفع
الالتباس يحصل بالعكس ايضا بان يكون المفتوحة في الصدر والمكسورة في الوسط قلنا الكسر
ثقل من الفتحة والصدر بالثقل اولى لان التكلم قوي فذا المختار والعكس قوله لا مكان الذهول
اي الغفلة لانها يؤتى من غير الكلفة على اللسان فيكون سريعاً في الاداء فلا يعلم الخاطب
ان المؤدى فتحة او كسرة قوله او في الكتابة فان قيل لم يبعد رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يبعد
بالزيادة نحو عمر وقتل فيه قوله مثلاً عندي انك قائم فانما اذا كان مكسوراً كان قوله كاسمها و
قوله قائم خبره وقوله عندي خبر بعد خبر وظرف واذا كان مفتوحاً كان جميع قوله قائم
اسم ان وعندك خبره قوله وقد يتعدد الخبر لانه حال من احوال المبتدأ او ربما يكون لشئ واحد
احوال كثيرة وذلك التعدد قد يكون جائزاً وقد يكون واجباً فالاول ما يتم معناه باحداً

عنه اي لا يتوقف ذات الخبر على صحة الابتداء ائمة ائمة منه الاولى ان يقول اذا الظاهر ان المبتدأ وظرف للضمير مع انه ليس كذلك كذا قاله جلال الدين

عنه اي كان الخطاب للغير

بدون الآخر مثل زيد عالم عاقل والثاني اما لا يتم معناه بدون الاول نحو الا بقاء الاسود الا ^{بعض} قول من غير تعدد الخبر عنه فان قيل كلمة قد اذا دخل على المضارع يفيد التقليل والحال ان تعدد الخبر مع تعدد الخبر عنه كثير مثل زيد قائم وعمرو قاعد قلنا المراد بتعدد الخبر من غير تعدد الخبر عنه ولا شك ان التعدد حينئذ قليل فان قيل لما كان المراد منه من غير تعدد الخبر عنه فلهذا يلزم حمل التعدد على غيره قلنا انما لا يصح حمل التعدد على غيره اذا لم يكن غير التعدد قابلا لتعمل المتعدد وهنا قابل كما ترى فان قيل لم يتعرض المصنف الى تعدد المبتدأ بل تعدد الخبر بان يقر وقد يتعد المبتدأ قلنا ليس له مثالي في كلامهم فلذا لم يتعرض له فان قيل لا نسلم ذلك لانهم قالوا الحلو الحامض من الطعوم قلنا ان ههنا وان تعدد المبتدأ لكن مع تعدد الخبر لان تقديره هكذا الحلو الحامض كائنان من الطعوم فالجار والمجرور متعلق بالمشئى او نقول ان خبرنا لا يعيابه قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ دفع وهم وهوان المصنف اورد مثال الخبر المتعدد لفظا او معنى بغير العاطف توهم من ان التعدد جائز من حيث اللفظ فقط ومع العاطف غير جائز فدفع بقوله وذلك التعدد في قوله يستعمل ذلك على وجهين فان قيل يشك هذا بقولنا هما عالم وجهل لان العطف فيه واجبان يعطف ^{عليه} اولاهم يجعل المجموع خبرا عن المبتدأ على رادة التفصيل قلنا الكلام فيما اذا كان الخبر عنه واحدا وههنا كما تعدد الخبر تعدد الخبر عنه ايضا فان قيل هذا المثال مشهور فيا بينهم مع ان فيه خلافا وهو ان الخبر اذا كان مشتقيا يكون حاملا لضمير المبتدأ وههنا ليس كذلك والى لفساد المعنى قلنا المبتدأ مفكوك تقديرا فكانك قلت احدهما عالم والاخر جاهل فلا يفسد المعنى على تقدير حمل الخبر بضمير قوله فانه في الحقيقة خبر واحد لان المقص اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحُموضة لا اثبات انفسهما ولا يفيد لا يصح حمل كل واحد على المبتدأ بل المجموع هو المجموع فعلم انهما في الحقيقة خبر واحد فان قيل اذا كان الخبر هو المجموع فكيف يصح اجزاء الاعراب على كل واحد منهما قلنا اذا كان كل واحد من اجزاء الخبر صالحا لالاعراب ولم يكن المجموع من حيث المجموع صالحا فاجرى الاعراب على كل واحد منهما فان قيل لم يتعرض المصنف الى الخبر الذي يكون فيه التعدد بحسب المعنى فقطد وز اللفظ قلنا لاجل انه ليس له المباداة في الخارج فان قيل لان ذلك لانهم قالوا هذا الماء فاتر بمعنى انه لا حار ولا بارد قلنا معنى الفاتر واحد وهو الكيفية المتوسطة بين البرودة والحارة كالمز فلا تعدد فيه قوله اي فوهو الكيفية المتوسطة بين نهاية الحموضة ونهاية الحلاوة بناء على ان الطعنين اثنان في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى لعدم التعدد في الحقيقة قوله وجواز العطف فان قيل قوله هذه البعض لا يخالف القول الاول لان في القول الاول ترك العطف اولى فعلم من ان العطف جائزا ايضا قلنا المراد من قوله اولى واجب بقرينة المقابلة بقوله وجواز العطف او نقول المراد من الجواز في القول الثاني هو الاول ونقول ان قوله وجواز العطف محمول على حذف عبارة اخرى اي جواز العطف مع التسوية بين العطف والترك قوله

ملح اي ما قاله الجيب من عدم وجود مثال خبره كلامهم في معنى عطفه بان يبرز العطف مقدما على الحمل ثم يجعل المجموع خبرا عن المبتدأ على رادة التفصيل من جازي المبتدأ وتوزع الخبر على ما بان يكون صالحا لالاعراب فيكون كل واحد من اجزاء الخبر صالحا لالاعراب ولم يكن المجموع من حيث المجموع صالحا فاجرى الاعراب على كل واحد منهما فان قيل لم يتعرض المصنف الى الخبر الذي يكون فيه التعدد بحسب المعنى فقطد وز اللفظ قلنا لاجل انه ليس له المباداة في الخارج فان قيل لان ذلك لانهم قالوا هذا الماء فاتر بمعنى انه لا حار ولا بارد قلنا معنى الفاتر واحد وهو الكيفية المتوسطة بين البرودة والحارة كالمز فلا تعدد فيه قوله اي فوهو الكيفية المتوسطة بين نهاية الحموضة ونهاية الحلاوة بناء على ان الطعنين اثنان في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى لعدم التعدد في الحقيقة قوله وجواز العطف فان قيل قوله هذه البعض لا يخالف القول الاول لان في القول الاول ترك العطف اولى فعلم من ان العطف جائزا ايضا قلنا المراد من قوله اولى واجب بقرينة المقابلة بقوله وجواز العطف او نقول المراد من الجواز في القول الثاني هو الاول ونقول ان قوله وجواز العطف محمول على حذف عبارة اخرى اي جواز العطف مع التسوية بين العطف والترك قوله

ولا يبعد فان قيل ان التعدد لما كان متوجعا الى العطف وغيره فلم يخص المص رحمه بغير العطف قلنا
 انما خص هذا الاموراد المص رحمه بقوله وقد يتعد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
 فيه لوجود الواسطة واليضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه وهما بحث بوجود الاول انه
 يلزم التعدد افع في قول المص رحمه لانه علم من قوله وليست على ذلك على وجهين بالعطف وغيره لانه خبر
 وعلم من ههنا انه ليس والثاني ان التعدد بالعطف قد يكون خبرا كما في قوله هما عالم وجاهل
 والثالث لا نسلم ان المتعدد بالعطف من توابعه بل من التوابع هو المعطوف فقط اجيب عن الاول
 ان من قال سابقا نظري لظن واما ههنا نظر الى الواقع فلا تدافع وعن الثاني ان مراد المص رحمه فيما اذا تعدد
 الخبر من غير تعدد الخبر عنه وههنا تعدد الخبر عن الايض وتعد الثالث ان مراد المص رحمه ان المتعدد بالحاصل
 بالعطف من التوابع ولا شك ان المتعدد بالحاصل بالعطف ليس لا المعطوف لان المعطوف عليه حاصل
 بدو والعطف واطلاق التعدد على المعطوف باعتبار بعض الود لانه قد يكون متعددا قوله فالأقصاص
 عليه لذلك اي لعدم الخفاء فيه ولانه تابع وليس بخبر فان قيل بالشارح رحمه انه لم يعتد من قوله المص رحمه
 ما هو المتعدد من حيث اللفظ فقط قلنا الاجابة قليلة في كلامهم قوله وقد يتضمن المبتدأ لما فرغ المص رحمه
 من بيان الاحكام المختصة بكل واحد من المبتدأ والخبر بشرح في بيان ما يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتدأ
 معنى الشرط واضافة المعنى الى الشرط ببيانته او لامية قوله وهو سببية الاول والثاني فان قيل قد لا
 يكون فيه معنى الشرط وهو سببية الاول والثاني مع انه دخل الفاء في الخبر نحو قوله تعالى وما يكمل من نعم
 فمن الله فان اتصال النعمة بتا ليس سببا لصدور النعمة من الله بل الاخر بالعكس لان الصدور سبب
 الاتصال قلنا معنى الشرط لا يختص بسببية الاول والثاني بل المراد منه ههنا اعم منها انه كان سببية
 الاول لوجود الثاني او سببية الاول للحكم بوجود الثاني لانفس وجود الثاني وههنا وان لم يوجد الاول
 لكن وجد الثاني لان الصدور امر مبطن لا يعلم الا بالانفعال بنا فان قيل لو قال لشارح رحمه معنى
 الشرط هو الذي يكون بين الاول والثاني ملازمة لا يحتاج الى التعميم الذي ذكره المص رحمه مع انه اختار
 الرضى قلنا انما قال لشارح رحمه ذلك موافقا لقوله المص رحمه في بحث الفعل وهو قوله لسببية الاول
 وسببية الثاني تبركا قوله في شبه المبتدأ اه فان قيل مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط لا
 يستدعي التفريع الذي ذكره المص رحمه بقوله فيضم دخول الفاء في الخبر فانه يجوز ان يكون تضمن
 المبتدأ معنى الشرط باعتبار سببية شئ اخر غير الخبر لان الثاني في قوله سببية الاول والثاني
 لا يلزم ان يكون خبرا فاجاب المص رحمه رحمه عنده بقوله في شبه المبتدأ الشرط في سببية
 الخبر اي المراد ههنا سببية المبتدأ للخبر وان كان سببية قد يكون بالنسبة الى شئ اخر ايفيه
 التفريع قوله ويصح عدم دخول الفاء فينا إشارة الى ان الصحة ههنا بمعنى الامكان الخاص
 فان قيل ان ههنا امرين احدهما قصد الدلالة على ذلك المعنى والاخر قصد عدم الدلالة
 على دخول الفاء في الخبر في هذه الصورة جازي لا وجوبي ١٢ رب ارحمهما كما ربياني صغيرا

عليه فعل الاول يجب دخولا لفاء في الخبر وعلى الثاني متنع فكيف يصح قوله فيصح دخولا لفاء في الخبر
 ان ما قال المصريح مخالف عن سائر النحويين لانهم حكموا بوجوب دخولا لفاء في هذا جيب عنهما
 ان قول المصريح بالصحة فيما اذا نظر الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط من غير النظر الى القصد فيما
 قالوا محمول على صورة قصد معنى الشرط قال الحاصل ان ههنا ثلث صور ان اعتبر بشرط الشرط في
 يجب دخولا لفاء وان اعتبر بشرط الاستثنى فيجب عدمه وان اعتبر بشرط استثنى يصح دخولا لفاء
 ويصح عدمه ايضا قوله فيجب دخولا لفاء فان قيل قوله فيجب لا يخلو اما ان يكون جزءا لثما
 او لا اذا فعله كالتقدير لا يوجد جزء الاخر قلنا ذلك جزءا اما ما يستغنى به عن جزاء اذا لان جزءا
 مثل ذلك فان قيل ان كلمة اما لا يخلو اما من ادوات الشرط ولا فعل الاول ينبغي ان يخرج
 في الجزاء وان كان مفادها وعلى الثاني ينبغي ان لا يجب خول لفاء في الجزاء قلنا انهما من ادوات
 لكن لا يثبت الجزم لما تم وهو انه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه قبحان يعمل في الجزاء
 الذي هو ابعد منها قوله واما اذا لم يقصد فان قيل ان عدم القصد ليس لا صورة مجردا تضمن
 فكيف يترتب عليه قوله بل يجب عدمه قلنا معنى قوله اذا لم يقصد اي قصد عدم الدلالة بقرينة
 التقابل مع قوله نظرا الى مجرد تضمن قوله وذلك اما الاسم الموصول فان قيل كلامه يدل
 على انحصار المبتدأ المتضمن معنى الشرط الذي يصح دخولا لفاء في الخبر في الاسم الموصول
 بفعل وظرف وليس كذلك فان المبتدأ الذي دخل عليه انما هو ما رزق فتطلق والاسماء التي
 فيها معنى الشرط كن واي واي واذا وما نحو ما بكم من نعمتين الله ومثل من كان في هذه
 فهو في الآخرة انعمي ومن جاء بالحسنة فله عشر أمثالها وغير ذلك في غير يدخل لفاء في الخبر
 قلنا مراد المصريح صحة دخولا لفاء وفي ما ذكرت يجب دخولا لفاء قوله الذي جعلت
 فان قيل ان صلة الموصول لا يكون الا جملة والفعل بدون الفاعل والظرف بدون المتعلق
 مفردان قلنا المراد من الاسم الموصول هو الفعل مع الفاعل والظرف مع المتعلق كما قال الشاعر
 اء الذي جعلت صلة جملة فعلية وظرفية فان قيل جعل الظرف جملة مستقيمة عند البصريين
 واما عند الكوفيين فلا يستقيم كما هو قلنا الظرف ههنا ما ولا جملة بالاتفاق واما ما مر سابقا
 فهو فيما اذا وقع الظرف خبرا للفعل ههنا ما يعي شبه الفعل كاسم الفاعل والمفعول فانها تامة
 في الموضعين احدهما في القسم الثاني من المبتدأ والاخر في هذا الموضع قوله لان الشرط لا يكون
 الا فعلا والمبتدأ لا يكون فعلا فلا بد ان يكون المبتدأ هو الاسم الذي يحتمل في جيبه
 الفعل ليس بشرط فان قيل هذا منقوض بقوله نعم قل ان الموت تفرون منه فانهم ملا قيتكم
 فان المبتدأ في غير ليس بموصول مع انه دخل لفاء في الخبر قلنا في حكم الاسم الموصول المذكور
 الاسم الموصوف به وههنا الموة وان لم يكن موصولا لكنه موصوف بالموصول لاننا لما تضمن
 معنى الشرط فكان الموضوع ايضا تضمن له وههنا بحث مزوجين الاول ان الموة مبتدأ لانه ما

في خبر الموصول في الخبر

في خبر الموصول في الخبر

في خبر الموصول في الخبر

في خبر الموصول في الخبر

يكون مجردا عن العوايا اللفظية والموة ليس كذلك والثاني ان ههنا وان وجد الموصول بواسطة
الصفة لكن لم يوجد سببية الا في الثاني لان القرار من الموة ليس سببا للملاقات قلنا المراد من
المبتدأ ههنا اعم من ان يكون في الحال او في الاصل يقربية قوله المصريح ^{بأن سببها} وكنت ولعل ما كان بالانفا
وعن الثاني ان الاول ههنا وان لم يكن سببا للثاني لكن يكون سببا للحكم به او لقوله لا نسلم
ان القرار ليس سببا للملاقات بل هو سبب الا ترى ان الجماد لا قرار لها من الموة فكذا الاملاقات
للموة معها ونقول ان القرار وان لم يكن سببا لها في جميع المواد لكن قد يكون سببا لها بان
يكون اجله مقدر في المكان الذي كثر اليه قوله ^{في اللغة العربية} باحدهما لان التوصيف به ليس بشرط
لصحة دخول القاء فيكون عبارة المصريح محمولة بحذف المضاف فان قيل لو اورد المصنف رحمه
بان يقال والذكر الموصوفة به بارجا على حد ما المستفاد من كلمة او لا يحتاج الى تقدير للمضاف
قلنا قال لرضي لا يستكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد اهل
لان لم يستعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بينهما نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو فوجب
حمل الانباء على الاولوية ونفي القول المذكور على الغالب فيقول الشارح رحمه باحدهما بيان للمراد لا
تقدير للمضاف كما يراه في بادي النظر كذا قال مولوي عبد الحكيم قوله هذا مثال للاسم الموصوف
بفعل فان قيل الموصوف هو الرجل لا كل فيكون مثلا للمضاف الى المنكرة الموصوفة بفعل
للمبتدأ المنكرة الموصوفة بفعل قلنا لا نسلم ذلك لان المبتدأ في الواقع هو الرجل واما كلمة كل
فللاحاطة فقط قوله كل غلام رجلا يعني هذا مبني على ان قوله يا بني صفة لرجل واما لو كان
لغلام فيكون مثلا للقسم الاول مثل كل رجل يا بني قوله من الحروف المشبهة بالفعل فان قيل
ان جعل الميت ولعل مبتدأ محير صحيح لانه من الاسماء وهما من الحروف قلنا المراد منهما ههنا القلم
فيكونان من الاسماء كما قال الشارح من الحروف المشبهة بمعنى يحكم بهما حال كونها من الحروف المشبهة
التي لها اسم وخبر ووقع في التراكيب فيكونان علمين لما وقع في التراكيب والعلم هو الاسم قوله
اذا دخلا احتراز عما اذا مر يدخلا على المبتدأ بان يتصور كلا واحد على الانفراد قوله الذي يحتمل دخوله
القاء لانه لو كان المبتدأ من الاسماء التي لا يدخل دخول الفعل عليها بان لم يكن موصولا لملا في
لا يظهر منع ليت ولعل من دخول القاء فان قيل انها اذا دخلا على المبتدأ الذي يجب دخول القاء
في خبره يكونان ايضا الغين بالاتفاق فما وجه تخصيص الصحة قلنا ان منعها على تقدير الصحة يستلزم
منعها على تقدير الوجوب لان نفي الاعم يستلزم نفي الاخص قوله من قبيل الانباء فان قيل انه
يجوز دخول حروف الاستفهام على الشرط والجزاء نحو هل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مع ان
الاستفهام يجعل الجملة انشائية وايضا كثيرا ما يكون حذو الشرط امر اخوان زني زيد فاضربه وقوله تنكي
وان كنتم حبيبا فاقطروا وقوله تنكي اذا تمتمت الصلوة فاعسلوا مع ان الامر من الانشاءات اجيب
عن الاول لا نسلم صحة المثال المذكور لان الشرط والاستفهام يقتضي كلاهما الصواب فينظر صدم احدا

الشرح قيل بعضهم الذي الخ قوله مع ان كلا القولين لا يساعدا كما دفعوهم وهو انه لما كان يقبل
 سبويه اعتدادا فيكون هو معمول لا ايضا دفع بقوله مع ان كلا القولين الخ قوله انما غنم كلمة ما يحتمل
 ان يكون موصولة او موصوفة ففعل الاول يكون المبتدأ اسما موصولا بفعل او على الثاني يكون المبتدأ
 نكرة موصوفة بفعل لان ما الموصوفة لا يكون الانكارة قوله فوالله ما فارقتكم حاصل ان الشاعر لم
 يختلط مع بعض صحابه وفارق منهم فقالوا له لم تختلط معنا علم انك تختار العداوة معنا فقال الشاعر
 في دفعهم فوالله ما فارقتكم قالوا لكم اي ارجيت رضى بشايد ولكن ما يقضى فنوف يكون اي بل
 لفارقة لا والذى حكم عليه ريبا وتعلمون به ^{اي بالاسماء} انشاء الله قوله لفظية او عقلية دفعوهم وهو
 ان المراد من القرينة ههنا هي اللفظية فقط لتبادرها فدفع بقوله لفظية او عقلية وهما بالجر صفة القرينة
 ويحتمل النصب على الحالية لان الحال عن المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة ^{المضاف}
 اليه مقامه ويحتمل النصب على نهما خبر كان المقدار اي سواء كانت القرينة لفظية او عقلية قوله
 لا واجبا اشارة الى ان المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان الخاص وايضا توطية لقوله وقد يجب قوله
 وقد يجب حذفه اما اشارة الى الاعتراض على المصريح اشارة الى جواب سوال فلو كان اعتدلا
 فتحريره بانه لم يذكر ههنا حذف المبتدأ وجوبا ^{فجواب} بان موضع بيان موضع بيان النعت ليس هذا الموضع
 بل موضعه في بحث النعت ولكن المصريح لم يذكره في شيء من الموضعين لانه كتاب مختصر وكثير
 من المسائل لم يذكر فيه ولو كان جواب سوال فتحريره بانه لم يذكر المصريح حذف المبتدأ وجوبا فاجابا
 بقوله وقد يجب حذفه يعني ان حذفه وجوبا قليل لان قد اذا دخل على المضارع يفيد التقليل
 فان قيل ان قوله وقد يحذف المبتدأ ايضا يفيد التقليل فينغي ان لا يذكر الحذف الجوازي ايضا قلنا
 القلة اذا ذكرت بعد لقلة فيكون القلة الثانية بالنسبة الى الاولى فلهذا اقل من الاولى فلا يقاس ^{بالنسبة}
 على الثاني وقيل لا يجب حذفه اصله لان ذكرنا اصيل في الكلام وحمل صورة القطع بالرفع على حذف
 الخبر لا المبتدأ فان قيل لم يجب الشارح عن قوله هذا المعترض بان يقال انما يذكره لعدم جوه
 قلنا هو مخالف من مقتضى المصريح لانه لما لم يذكر المصريح صورة قطع النعت عن صور وجوب
 الخبر وحصر فيما التزم في موضعه غيره علم منه انه ليس من صور حذف الخبر قوله اذا قطع ^{النعت}
 بالرفع اي بسبب جعله رفوعا والحاصل انه صفة لما قبله في المعنى لكن قطع وجعل اعرابه مخالفا
 لا اعراب ما قبله بان دفع وهذا انما يكون في صورة كان النعت رفوعا فلو قطع بالنصب الجرح
 فهو ليس من هذا الباب قوله في الاصل صفة لانه لو اظهر يكون جملة مستقلة فلا يدل على انه في
 الاصل صفة فان قيل فلهذا ينبغي ان لا يقطع ليعلم صريحا انه صفة فاجاب الشارح بقوله
 فقطم لقصد المدح والذم لان اذا قطع فيكون فارا من الاصل والفرار منه ليس كالنكتة هي ههنا
 قصد المدح والذم فان قيل فقد المدح يتاخر بالنعت ايضا فلا حاجة الى القطع قلنا سلمنا ذلك لكن
 كما المدح لان ضمير الفصل يفيد

له والتقليل بمنزلة النعم فلذا لم يبدى كمال المدح عليه لما هو من ان قد اذا دخل على المضارع يفيد التقليل كذا في المثالين

لوسم التفضيل المضاف الى المصد التاويلي فان ما مصداية اي اخطب كون الامير اعلم ان
 هذه القسم من المبتدأ منقسم الى اربعة اقسام الاول ما يكون المبتدأ مصدا صورة والثاني
 ما يكون المبتدأ مصدا تاويل والثالث اسم التفضيل المضاف الى المصد صورة والرابع اسم
 التفضيل المضاف الى المصد تاويل ثم كل واحد من هذه الاربعة منقسم الى اربعة اقسام
 فيكون ستة عشر قسما الحاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة الاول مصدا صورة منسوب
 الى الفاعل وما بعده حال من الفاعل والثاني مصدا صورة منسوب الى المفعول وما بعده حال من
 المفعول والثالث مصدا صورة منسوب اليها وما بعده حال من احدهما وهذا القسم مذكور في
 المتن والرابع مصدا صورة منسوب اليها وما بعده حال منها كما اشار اليه الشارح بقوله او قائم
 وقس عليه المصد التاويلي واسم التفضيل لكن اقسام القسم الاول كلها مذكورة ومن القسم الثاني
 قسما مذكوران ومن الثالث واحد ومن الرابع واحد وايضا في اقول الاول قول البصريين
 والثاني قول الكوفيين والثالث قول الغضش والرابع قول البعض قوله
 يشتر الى بيت الخبر فان قيل من ين علم ان خبره حاصل فليكن شئ اخر وايضا سلمنا ازدياد قوله
 حاصل لينا الخبر لكن فائدة في ازدياد قوله قائما كاف لسد السد اجيب الاول ان الاخبار عن ضرب
 زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب الثاني انه لو لم يكن قوله كفاعل الحال لا
 اما قوله ضرب او قوله حاصل فعلى الاول كالحال من متعلقات المبتدأ فكيف يكون سدا مصدا الخبر لا
 مقام الخبر بعد تمام المبتدأ وايضا هذا ليس الا عين مذ هب فين ومحبي بطلانه وعلى الثاني لزم
 اختلاف عامل الحال وذو الحال وهم قد انتموا بالاتحاد واذا قلنا كان لم يلزم شئ من ذلك لان قائما
 حال من ضميره الرجوع الى زيد وانما لد قوله اذا لا مبرين احدهما ليكون قنية على الخبر لان متعلق
 الظروف يكون من الافعال العامة غالبا والثاني انه لو لم يزد قوله اذا لم يعلم ان قائما من متعلقات
 الخبر فاذا زاد قوله اذا فيكون مضافا الى كان وهو عامل في قائما فيكون للمضاف مع المضاف اليه
 متعلقا بمجاصل فان قيل من اين علم ان قائما حال فليكن خبر كان كما هو الظاهر قلنا ان كان
 منها مقدر وما كان مقدر فهو مقدر بالضرورة وهي تدفع بالادنى وهو كان التامة فلا حاجة الى الزيد
 وهو كان الناقصة لانه يستدعي الاسم والخبر بخلاف التامة لانه يتم بالاسم فقط قوله فحذف حاصل
 لما كان المحذوف الوجوب يقتضي القرينة وسد السد اشار الشارح الى الاول بقوله كما
 يحذف متعلقات الظروف مخوذا عندك اسم حاصل عندك واسار الى الثاني
 بقوله ففي اذا كان قائما قوله ثم حذف اذا مع شرط واهمنا بحث من
 وجهين الاول انه يلزم التداخ في كلام الشارح رحمه الله يعلم من القول السابق
 له المذكور بقوله كما يحذف متعلقات الظروف

ما قاله ابن قولنج
 من خبري زيد حاصل اذا كان قائما

منه فلا بد من ازدياد قوله حاصل به اي اتحاد عامل الحال وذو الحال هم انتم اغفر لي ولوالدي امين

الى الاول بقوله والعامل في الحال الخ والى الثانى بقوله وقام الحال مقامه قوله كما نقول اشادة الى بيا نظير حذف العامل قوله واما ان تكون واجدا للطريق بنفسه قوله مدياى ان تكون واجدا له بمداية الغير والغرض في هذا القول دعاء للمخاطب قوله مستريحين اى يجدون الراحة والفرح والخلاص من تلك التكاليف الثلاثة المذكورة ^{التي هي} اجيب التكاليف المذكورة مدفوعة بما ذكرنا سابقا ونقول ان في تفسيرهم وان كان تكاليف لكن في تفسيرك تكلف واحدا فوق منها لان الاصل في العامل المحذوف ان يكون من الافعال العامة والملازمة من الافعال الخاصة قوله وقال الكوفيون استدلا ^{بني} اوجهين احدهما ان فيه قلة الحذف كما ترى والاخران على هذا يكون الحال من معمولات المذكور وهو قوله ضربني والمعدوم لا يزاحم الموجود قوله و يلزمهم اشادة الى رد قولهم اى ان قولهم فاسد من وجهين الاول ان الحال لما كان من متعلقات المبتدأ فيكون العامل فيه هو الابتداء فيكون قيدا له وقيد الشئ بمنزلة جزئه وما هو بمنزلة جزء التمام لا يقام مقام الخبر لان الخبر لما يكون بعد تمام المبتدأ فينبغي ان يكون ما يقوم مقامه ايضا كذلك والثاني تعيد المبتدأ المقوم عمومته بدليل الاستعمال لان اسم الجنس لمعرف بالادوم او بالاضافة اذ العدد مخصوص باعتبار ترجيح بلا مرجح حمل على الاستغراق بمعنى ضربني زيدا قائما جميع افراد الجنس الواقع من التكلم على زيد حاصل قائما قوله وذهب الاخفش اعلم انه وافق البصريين في ان الحال من متعلقات الخبر لكن خالفهم في ان الخبر عندهم من الافعال العامة وعند من الافعال الخاصة اى الخبر عنده مصدر بمعنى المبتدأ باعتبار الوجهين احدهما ان فيه قلة الحذف كما ترى والاخر ان الاصل في المحذوف ان يكون من جنس المذكور متى امكن وانما اشترط ان يكون المصدر مضافا الى هذا الحال ليكون عامل الحال وذو الحال واحدا لكن قوله غير صحيح لان المصدر ضعيف العمل لا يعمل مع الحذف ولان المصدر العامل بمعنى ان مع الفعل فيلزم على هذا حذف الموصول مع بعض الصلة لان بعضه باق وهو قوله قائما لان ان عندهم من الموصولات اللغوية قوله وذهب بعضهم وهو ابن درستويه وابن باشا قوله الى ان هذا المبتدأ لا خبر له ويوجد المبتدأ بلا خبر في كلامهم كالقسم الثاني من المبتدأ وايضا هذا المبتدأ بمعنى الفعل والفعل لا يحتاج الى الخبر وانما كان بمعنى الفعل لان معنى ضربني زيدا قائما ومعنى اضرب زيدا قائما واحد غير متفاوذة ورده ان قياسه مع الفارق لان الضرب مضاف الى ياء التكلم والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فلا يتم به الفائدة بخلاف القسم الثاني من المبتدأ فانه وان كان شبه الجملة لكن لعيد فائدة تامة لما مر ان شبه الجملة لعيد فائدة تامة في الوضعين واما كونه بمعنى الفعل فهو تاويل لا سميت به بالفعلية وتاويل نوع نوع لا يخرج الشئ عن حقيقة

فان كان يقتضى ان يكون بالفعل فلا كالموصول الاصل هو يقتضى ان يكون بالفعل جملة ۴ من ۱۲

له عند البصرية والكوفية ۴ م به بعض ما يقع عليه ۴ م دفعا للترجيح بلا مرجح ۴ م م اى قياس هذا المبتدأ على القسم الثاني من المبتدأ ۴ م فانه بلا خبر لان فيه معنى الفعل اليه ۴ م م دفعا لما يقال ان المبتدأ لا يكون بلا خبر ۴ م م م اى يكون بعد تمام

قوله ما ضرب زيد الا قائما فان قيل نعم ان معنى ذلك المصد هذا الفعل لکن ادوات المحر
غير مستفادة من ضربى ليدل قلنا ان قيد مثلا مقد فيه اى معناه ما ضرب زيد الا قائما
مثلا كذا قال مير جلال الدين الجاني او نقول ان اداة المحر تعبر عن الاستغراق المقص في هذا
المبتدأ لان الاستغراق يستلزم المحر وانما يعبر عنه بكلمة كل لانها لا تدخل على الفعل وانما
يعبر عنه بكلمة كلما مع انها تدخل عليه لانها تقتضى الجراء ولاجزاء منها لان ضربى لما والى الفعل
يكون فعل الشرط وكلما اسم الشرط والجراء غير موجود فاحفظ فانه من خواص هذا الكتاب فان
كثر الفضلا مخرجا من الدنيا ولم تنتبه هو بذلك هذه الحاشية قوله بالواو التى بمعنى مع و
هو كل واو يحصل بين المعطوف والمعطوف عليه اجتماع زمانية نحو العمل والحكم مجزائه اى العمل
مقرون مع الحكم مجزائه فلولا يكن الواو بمعنى مع لم يجب حذف الخبر كقول امير المؤمنين
وانتم والساعة فى قرن فان المعطوف ههنا لا يدل على الا قتران وانما اشترط ان يكون الواو
بمعنى مع ليوحد القرينة لان متعلق مع لا يكون الا مقرونا فتدله عليه فان قيل سيجى
فى المفعول مع ان الواو اذا كان بمعنى مع لم يكن للمعطف فكيف يعنى قول الشارح وعطف
عليه شئى بالواو التى بمعنى مع قلنا للرد بالعطف ههنا المعنى اللغوى وهو الدالة والارتباط
فان قيل ان كان الواو بمعنى مع فيكون مدخولا مفعولا معه فما وجب رفعه يدخوله قلنا لما كان
صوريته موافقة لواو العطف اجرى عليه حكمه قوله وضيعته وهى فى اللغة الارض والراية ههنا
الصنعة والخرفة قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته اشارة الى بيان الخبر وهو مقرون
فان قيل لما كان الواو بمعنى مع وهو متعلق بمقرون فيكون المتعلق مع المتعلق خبر المبتدأ
مثل زيد فى الدار اى كائن فيها فم يجب للمعطوف قلنا ان قوله مع ضيعته فى قوله مقرون
مع ضيعته ليس ضيعته التى هى معطوفة بل هى عبارة جديدة مقدمة مع الخبر تقديره كل رجل
مقرون مع ضيعته و ضيعته مقرون به فللمعطوف خبر علوية فان قيل فله هذا ويكون
الواو فى المعطوف بمعنى مع كما ترى فيخالف بما سبق من قول الشارح انه بمعنى مع قلنا معنى قوله
بمعنى مع اى يدل على اللصاق بين المعطوف والمعطوف عليه لان ياول بكلمة مع بالفعل فانه
ليس من الشارح ثمرى لحذف الوجوب لا بد من القرينة ^{للمبتدأ} فاشارة الشارح الى الاول
بقوله لان الواو يدل على الخبر والى الثانى بقوله واقم المعطوف فى موضعه فان قيل المعطوف
على المبتدأ بحسب الترتيب مقدم على المبتدأ بحسب الرتبة مقدم على الخبر فكيف يقيم فى موضعه فان
ما يقيم فى موضعه يكون متاخرا عنه قلنا المعطوف على المبتدأ وان كان من تتمته لكن هذا المعطوف
يذكر متاخرا عرفا فيصح ان يقع موقع الخبر نظرا الى لزوم التأخير الذكوى او نقول انه
معطوف على الضمير للرغوة فى مقرون فلا بد ان يكون من تتمته المبتدأ فيصح وقوعه موقع الخبر فان قيل
فلى هذا الاصح قول الشارح وعطف الز فانه صريح فى انه عطف على المبتدأ والغير ليس ههنا تأكيدا

فكيف يعطى العطف على الضمير المرفوع اجيب الاول ان لعطف على الضمير المرفوع كالعطف على المبتدأ
لان العطف على الضمير للشي عطف عليه في الحقيقة كما مر سابقا وعن الثاني انما لا يجوز ذلك
اذا لم يكن عطف راجعا الى شئ اخر مالا وهما كذلك او نقول ان لفظ هو مقداره وهنا بحث من
وتحسين الاول كان ينبغي ان يقول الشارح في بيان الخبر اى كل رجل وضیعة
مقرونان لان مقتضى العطف على المبتدأ هو هذا الخبرين وعمر وقائمان والثاني ان الضمير في
قوله وضیعة لا يخلو اما راجع الى كل رجل او الى رجل لا سبيل الى الاول لفساد المعنى لان معناه كل رجل
مقرون مع وضیعة كل رجل والا مر ليس كذلك لان كل رجل مقرون مع وضیعة نفسه ولا الى
الثاني اذ معناه كل رجل مقرون مع وضیعة رجل والا مر ليس كذلك اجيب الاول لو قال
مقرونا فيكون الخبر متاخرا جزاء فلم يقع المعطوف في موضع الخبر وعن الثاني ان الضمير راجع
الى رجل لكن بتقدير قوله ذلك اى مع وضیعة ذلك الرجل اى رجل معين لا رجل اوان قوله و
وضیعة بحذف المضاف اى وضیعة نفسه اى نفس الرجل واذا ذكر النفس مع الرجل لا يرد منه
رجل بل رجل معين او نقول ان قوله كل رجل نائب الاسماء الكثيرة فلذا ضميره نائب عن
الضامات الكثيرة فيعود كل ضمير الى كل اسم فكانه قيل زيد وضیعة وعمر وضیعة وبكر وضیعة
الى غير ذلك وقال الكوفيون ان قوله كل رجل وضیعة تلم لم تحذف عنه الخبر زعماء منهم ان
الخبر هو قوله وضیعة لو قال كل رجل مع وضیعة لم يحتم الى تقدير الخبر فلذا قلنا نقول ان
جعل الواو ليجتمع مع لا يخرجها من العطف الا صلة وبقاء العطف الا صلة يمنع جعله خبرا لان الخبر
لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر بخلاف ما قيل مع وضیعة فان
مع ظرف حقيقة لا يرد على الكوفيين انه لما كان الواو يجمع مع والخبر هو مع لان الصيغة
عطف على المبتدأ فيكون مبتدأ فلا يكون الخبر الا لفظا مع وهو غير جائز لعدم اعراب الرفع فيه قلنا
اعراب الرفع انتقل منه الى مدخوله فان قيل ليس في مع اعراب الرفع حتى ينتقل اليه بل فيه
اعراب لنصب لانه ظرف وهو منصوب قلنا لم جئنا ان فانه مرفوع من حيث انه خبر ومنصوب من
حيث انه ظرف كما في زيد عندك مرفوع من حيث انه خبر مع انه ظرف ايضا قوله يكون مقصدا به
بعض معينا لذلك بحيث انتقل لذهن من اسماء الى كونه مقصدا به فيكون قرينة على حذف الخبر
وهو قوله قسمي فحوالة الله لا فعلن كذا لا يجب حذف الخبر قوله وبقاؤك اشار بهذا العطف
التفسيري الى ان العرب بالتميم عطف العرب بالضم وهو البقاء وايضا اشارة الى انه ليس المراد من
العرب هو الاسم المعروف الذي يذكر في مقابلة زيد وبكر فان قيل لما كان المراد منه البقاء
لا يعر عليه حمل الخبر المحذوف اعني قوله قسمي لان البقاء صفة المخاطب والقسم فعل التكم قلنا المراد
قوله قسمي اما ما قسم به فجعل الياء التي هي ضمير التكم مستترا لان المضارع د قال د كل رجل وضیعة ۲۲

له اى هذا الذى ذكره قاله البصريون وقالوا ۲ معنى جمل هو جمل

له وقد فرضنا اقامة المعطوف موضع الخبر مع كفاي قوله لم لو كان فيها الة الا الله لضيقا فان الا فيها للضيق والحق
هو الله مع انها ليست بمرفوعة بل رفعا انتقل الى مرفوعها مع كفاي ذلك التفصيل لعدم التام فاورده... لصورة الاجازة

قابل للاستار بخلاف القسم فانه مصدر وانما زاد قوله به ليكون عائداً الى ما شجر الحذف والوجوب
لا بد من القرينة وسد المسد فاشارة الشارح الى الثاني بقوله وجواب القسم قائم واما القرينة فهي ان
يستعمل غالباً في القسم فيدل على ان خبره لفظ القسم وانما يتعرض للشارح الى بيان القرينة لوضوح
قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ولو بمعنى الفاء فيكون تقريباً على قوله وبقاءك او فيه اشارة الى توضيح
قوله ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة قوله ولا يستعمل الخ فمهم نشأ من قوله والعمر والعمر بمعنى واحد و
هو انه لما كان معناها واحداً فيستعملان مع اللام ايضاً قوله لان القسم موضع التخفيف والعمر بالضم ثقيل
بنفسه فلو ادخل اللام عليه يلزم الثقل ويحتمل ان يكون قوله لان القسم الخ علة لوجوه حذف الخبر من
هذا التركيب فيكون القرينة ايضاً مذكورة في قول الشارح رحمه قوله اي من الرفوعات فيكون لفظ منها مقدر
في عبارة فقوله خبران مبتدأ وقوله منها خبره وهذا الكلام يشعربان هذا مرفوع على حدة كما هو من
البصريين وليس من قسم المبتدأ والخبر كما هو من مذهب الكوفيين فان قيل فخط هذا ينبغي ان يذكر المع
كما ذكر في المبتدأ قلنا انما يذكره ليتناول كلامه كلام المذهبين وان لم يكن مذهب الكوفيين مراد المصنف
او نقول انما يذكره ليتبين على انه لا يخرج من راحة خبر المبتدأ كما يدل عليه قوله واهوه كما هو خبر المبتدأ
ا ونقول ان دابه ان ياتي بقوله منها في القسم الاول وترك في الباقي كما مرقان قيل لا يصح اطلاق
الاخوات على الحروف الباقية لانها تستعمل في ذوى العقول قلنا المراد من الاخوات هنا الاشياء لان
لان الشايدة لازمة مع الاخوات فيكون ذكر اللزوم والادة اللازم قوله على مذهب الاصمرد
على الكوفيين لان عندهم هذه الحروف تحمل في الاسم لا في الخبر لانه مرفوع كما كان اي مرفوع بالمبتدأ
لكننا نقول انها شايست الفعل المتعدي وهو يعمل الرفع والنصب فكذا هذه الحروف وال
والشايدة ثابتة لفظاً ومعنى اما لفظاً فلكون كل واحد منها ثلاثياً ودياً عياً كالفعل فاما معنى فلعله
اتمام معناها بدون الاسمين وايضاً انها تجيء بمعنى الفعل فان معنيين حققت ومعنى كان شايست
وعلى هذا القياس فان قيل لما كان الخبر مرفوعاً على المذهبين فامثلة الخلاف بينهما قلنا ثمة
تظهر في قولنا انتك وزيد ذاهبان بالرفع في زيد فان هذا التركيب غير صحيح عند البصريين لا قيمة
العاملين اعني ان والابتداء على محمول واحد وهو قوله ذاهبان وصحيح عند الكوفيين لان ان غير
عامل في الخبر بل العامل هو الابتداء فقط وتحقيقه ما قال لشارحه في بحث الحرف قوله الى شيء اخر
على الشارح الهندي لانه قال المسند الى اسمائها كما يحى تحقيقه في هذه الصفحة فان قيل تعريف
خبرها لا يكون جامعاً لان خبره عنه قولنا ان زيدا قائم لان قائماً ليس مسنداً بعد دخول هذه الحروف
بل هو مسند بعد دخول احد هذه الحروف قلنا ان عبارة تجد في المضاف اي احد هذه الحروف
كما قال الشارح فان قيل المعروف لا يخلو ما مجموع خبران وخبر اخواتها وخبران واخواتها على
سبيل التوزيع لا سبيل الى الاول لان معناه اي مجموع خبرين واخواتها هو المسند بعد دخول
هذه الحروف والاستك في نسائه ولا الى الثاني اي باعتبار لفظ الاخوات لان الاخوات ايضا جمع

لان
الخبر
ان
واخواتها

فلا يجوز ان يقال خبر اخوات ان هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف قلنا المراد هو الشق
 الثاني لكن تقد رلفظ الاحد في جانب المعروف ايضا ان يقال خبران ^{تبع} واخواتها هو المسند بعد دخول
 احد هذه الحروف قوله عليهما فان قيل لظاهر ان يقال عليه لا عليهما لان الكلام في المسند اليه
 ايضا قلنا هذا انما يريد لو كان الضمير في عليهما مرجعا الى المسند والمسند اليه واما اذا كان راجعا الى
 خبران واخواتها فلا يريد شي وان سلم انه يرجع الى الاسم والخبر فهو صحيح ايضا لان ما قاله شارح
 بيان للواقع وان كان التعريف لا يقتضيه ذلك وان قيل التعريف لا يكون مانعا لانه يدخل فيه
 قولنا يقوم في قولنا ان زيد يقوم ابوه فان يقوم مسند الى شيء وهو ابوه مع انه لم يكن خبرا بل
 الخبر هو مجموع قوله يقوم ابوه قلنا المراد من المسند ما يكون فيه اثران ولا شك ان اثران ليس في
 يقوم بل في المجموع من حيث المجموع لان الاثر ههنا عبارة عن التاكيد والاعراب وهما في المجموع
 وههنا بحث من وجهين الاول ان الدفع انما يكون بقوله ايثارا في الحاجة الى تدويل الدخول
 بالورد حيث قال شارح رحمه الله وللمراد دخول هذه الحروف ورودها عليهما الى والثاني
 انه يدخل في الحد من في ان رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم ان لا خبره اجيب عن الاول انما
 اوله لقاعدة اخرى وهي ان الدخول يستعمل في الالفاظ دون الآثار والمراد ههنا ايثار الاثر
 وعن الثاني ان المراد بالمسند الى اسم ان بلا متبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد قوله لفظا او معنى
 فان قيل الاثر المعنوي كالتاكيد مثلا موجود في صورة الالغاء بما الكافة مع ان خبرها خبر
 خبر المبتدأ لا خبران قلنا المراد من الاثر المعنوي هو الاعراب التقديري والمحل للمعنى الذي
 افاده الحروف المشبهة بالفعل كالتاكيد والاستدراك وغير ذلك فان قيل يلا اعتراض على
 صاحب الجمل انه قد فسره قوله او معنى بالتاكيد مثلا في يرد عليه صورة الالغاء قلنا على هذا كلمة او
 بمعنى الواو فلا يريد عليه شيء فان قيل لما كان او بمعنى الواو كان تقديره لفظا ومعنى فغلب هذا
 يصدق على جملة يقوم ابوه لانه وجد فيه اثر معنوي وهو التاكيد لكن لم يوجد فيه اثر لفظي وهو
 الاعراب اللفظي لانه فيه محل قلنا المراد من اللفظ الاعراب مطلقا فيكون تقديري عبارة الشرح
 هكذا اعرابا ومعنى قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده فان قيل ان يقوم ههنا ليس مما يدخل
 عليه ان يمد المعنى صلا فلا وجه لتقيده بالحيشية قلنا انما يريد لو كان قوله ههنا اشارة الى المثال
 المذكور بل قوله ههنا اشارة الى المقام او الباب والمراد به خبران واخواتها فاحتاج الى قيد الحيشية
 فان معناه ان يقوم ههنا اي في خبران واخواتها من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه
 ان يمد المعنى الى ما من حيث اسناده الى الضمير الراجع الى زيد فهو مما يدخل عليه ان يمد المعنى
 يقال ان زيد يقوم بدون ذكر ابوه قوله فلا يحتاج اشارة الى الورد على شارح الهندك لانه لجا
 عن اعتراض يقوم بقوله المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف وقوله يقوم غير مسند اليها
 له اء المسند والمسند اليه اء في دفع الاعراض المذكورة لهم اء لفظ سناسم الله ختم عاقبتنا بالخبر ولا يمان

بل هو مسند الى قوله ^{الوجه} قوله ويلزم منه استدرالك لجملة متانفة وقعت في جواب سؤال السائل
وهو انه ما الترجيح لجوابك على جواب الشارح انتهى فاجاب بقوله ويلزم منه استدرالك قوله بعد
دخول هذه الحروف فان قيل انما يلزم الاستدرالك اذا قدر قوله ^{الاسماء} هذه الحروف قبل قوله
بعد دخول هذه الحروف واما لو قدر بعد قوله بعد دخول هذه الحروف فلا استدرالك لان اغناء
القييد الثاني عن الاول لا يعد بالاستدرالك عندهم قلنا المتبادر انه قدر قبل قوله بعد دخول هذه
الحروف لان الاصل في المتعلق ان يلى المتعلق او نقول المراد من الاستدرالك طلب الاختصار في
المتن قوله ولا الى ان يجاب عنه اشارة الى الرد على صاحب الغاية لانه قال في الجواب عز عن
يقوم المراد بالمسند هو الاسم المسند ويقوم ايس باسم بل هو من الافعال قوله فيحتاج الى تاويل
جملة متانفة وقعت في جواب السائل كما وانما فان قيل لم لا يجوز ان يكون المعرف خاصا وهو
ان اذا كان مفردا كما كان المعرف في خبر المبتدأ هو الخبر المفرد قلنا تخصيص الخبر بالمفرد لذكر
خبر الجملة بعده بقوله والخبر قد يكون جملة وليس خبرا ان كذلك فان قيل لا يجوز ان يكتفى
بالخبر الجملة في خبر ان بقوله وامره كما هو خبر المبتدأ قلنا لا يصح قياسه على خبر المبتدأ لان الخبرية
الجملة ثم فهم من التصريح وههنا لا يفهم خبرية الجملة من قوله وامره كما هو خبر المبتدأ صريحا فالقول
تاويل الجملة بالاسم ضروري لا بد منه سواء كان اريد من المسند الاسم المسند واشد ذلك ان خبر
ان من المرفوعات وهي قسم من الاسم فيحتاج الى تاويل المذكور عند الكل قلنا نعم لكن غرض الشارح
انه لو قدر الاسم يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم بالفعل واما الاحتياج الى تاويل المذكور عند الكل فهو
التاويل بالقوة ^{بمعنى القوة} وقيل لا يصح اضافة المثل الى قوله ان زيدا قائم
فانه جملة فكيف يكون مضافا اليه وايضا لا يطابق المثال مع المثل قلنا **اجاب** شرح عنه بقوله مثل
قائم في ان زيدا قائم فان قيل فغل هذا لا يصح دخول في قوله ان زيدا قائم لان حرف الجر لا
تدخل الاعلى الاسم ولو قدر القول والتركيب فعلى هذا يصح اضافة المثال اليه فلا حاجة الى
التاويل تأمل فيه قوله فانه المسند اشارة الى مطابقة المثال مع المثل قوله في حكمه كحكم الخبر
سواء وهو لا يصح اضافة الاحول الى خبر ان لان الاحول لا فعال وخبر ان ليس كذلك فاجاب بقوله
اي حكمه اي المراد من الامر ما كان في اصطلاح الحكم العامة او انه ذكر المؤثر واراد منه الاثر فان الامر
مؤثر في الحكم فان قيل ما كان المراد منه الحكم فعلى هذا يلزم تقسيم الشئ الى لنفس والغير لانه
قال لشارح في اقتسامه واحكامه وشرائطه قلنا المراد بالحكم معناه اللغوي وهو ما يترتب على الغير
ولا شك انه صادق على الكل فان قيل ما للشارح انه جعل المفرد والجملة والنكرة والمعرفة
من قبيل الاقسام وجعل الواحد والمتعدد من قبيل الاحكام ولم يعكس قلنا هذا بناء على عدم
اصطلاحهم ولا مناقشة فيه فان قيل لا نسلم ان امره كما هو خبر المبتدأ لان ابن مثلا
يصح ان يقع خبر المبتدأ ولا يصح ان يقع خبر ان لان ان التحقيق وان لا استفهام

لان اللام للتاكيد ففي التقديم يلزم اجملء التي التاكيد **عز الاول** ان المراد بالمساواة
 في نفس الجواز وان كان في احدهما غلبة وعن التثنية ان المراد للصحة ما كان في غير موضع المانع
 فان قيل ان ههنا يلزم استثناء الشئيين من شئ واحد بدون العاطف وهذا يجوز قلنا
 ليس هذا استثناء من المستثنى منه الاول بل هذا استثناء من المستثنى كما قال لشارح درجاي
 ليس امره كما مر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا **قول ان** **الينا اياهم** فان قوله اياهم
 مبتدأ مضاف الى الضمير ومعناه ان البنار جوهم **قوله** اذا كان الاسم نكرة لان المبتدأ اذا كان
 نكرة وجب تقديم الخبر عليه ليفيد التخصيص **قوله ان** من البيان لسخراى من جملة البيان
 يعني ابن بيان وكلاهما قد يكونان في جملة سحرست **قوله ان** من الشعر لحكمة من جملة الشعر حكمة
 يعني ابن شعر تو علمت ست يعني مطابق لنفس الاست **قوله** لتوسعهم في الظروف لانها بمنزلة المحارم فان
 كل محدث لا يخلو من الزمان والمكان كما ان الانسان لا يخلو من المحارم وفي محارم الانسان
 توسع ما لا يتوسع في غيرهم فكذا في الظروف وانما سعى الجار والمجرور ظرفا لمناسبة بالظروف اذ
 كل ظرف في التقديم جار ومجرور وايضا كل واحد يحتاج الى المتعلق **قوله** خبر لاى ومنه خبر لاو
 انما كان خبره مرفوعا لانها تشبه بان في التاكيد لكن التاكيد في لا لنفي وفي ان للاثبات فعلى
 هذا لا يتقدم خبرها على الاسم وان كان ظرفا للنقصان درجتها عن ان **قوله** الكاشنة اشارة الى
 بيان المتعلق لقوله لنفي بالجنس انما قال لكاشنة ولم يقل الكاشن بدو والتلخيص الى انها صفة لا لانه
 خبر عن خبر لا وانما قال لكاشنة باللام مع ان المتعارفين في تقديم المتعلق ان يكون بدو اللام
 اشارة الى جزالة المعنى لانها اذا كان باللام يكون صفة لانها معرفة بالعلمية ولو كان بدو اللام
 يكون حالا منها ومعنى الصفة جزل من معنى الحال لان ثبوته في وقت ثبوت العامل فقط فحجابه
 راكبا فان الركوب مختص بوقت التحي فقط بخلاف الصفة فانها لا تختص بوقت العامل فقط فحجابه
 رجل عالم فان العلم لا يختص بوقت التحي **فان قيل** فعلى هذا يلزم حذف الموصول هو الالف واللام
 مع بعض الصلة وهو كاشنة وبعض جزالة باق وهو قوله لنفي الجنس وهذا لا يلزم حذف بعض جزالة
 الكلمة واحدة قلنا الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل انما يكون موصولة اذا كان بمعنى الحدوث
 وههنا للدوام والاستمرار فان كاشنة لنفي لكاشنة لا ثابت على الدوام اعلم ان الكاشنة صفة لا
 لاصلة قوله التي لانها سد من قلم الناصية لان صلة الموصول لا تكون الا الجملة فكيف يقع اسم
 الفاعل صلة التي كذا قال جمال الدين **فان قيل** ان اسم الفاعل ههنا معنى الفعل الذي هو اللام عليه
 قلنا اللام في الكاشنة ليست موصولة كما صرنا لافا ولو سلمنا انها موصولة وجعلنا اسم الفاعل بمعنى
 الفعل فذلك الفعل انما يكون صلة اللام والموصول مع الصلة مفرد فكيف يكون صلة التي قوله لنفي
 صفة فان قيل المثال الذي يطابق المثل لانه لنفي الجنس والمذكور في المثال في الظرافة وهي من الصفات
 قلنا عبارة المصنف بجذوف المضاف الى لنفي صفة الجنس **فان قيل** هذا منقوض بقوام لا رجل في المثال

له وههنا اللام موصولة وهو جمل التي التاكيد

الجزالة

له بانهم يدخلون حيث لا يدخلون

لوجوه

له فلا يكون موصولة

لان لا ههنا ليس لفي صفة قلنا عبارة الشارح روح مجذوف المعطوف اي لفي صفة الجنس ولفي
حكم الجنس في مادة المنقوض وان لم يوجد فيها لفي الصفة لكن وجد فيها لفي حكم الجنس فان قيل عبا
المتن لا يخلو اما ان يكون مجذوف المضايقة وهو الصفة او لا في الثاني لا يطابق المثال مع الممثل كما هو القا
وعلى الاول لا يصح تسميته بلفي الجنس بل ينبغي ان يقال لا لفي صفة الجنس لفي ينقض بقولنا لا رجل
موجود لان فيه لفي الذات لا لفي الصفة قلنا انه مجذوف المطابقة بين الاسم والمعنى غير انهم
ما يوجد فهو اللفي صفة من الصفات وانما يتفق الذات به لانه من الافعال العامة فباستقارنا المتفق الذات
لان الافعال العامة من الصفات الذاتية قول هذا شامل لما كان الشرطي في التعريف ان يكون مشتملا
على الجنس والفصل شارح الملاحق الاول بقوله هذا الملاحق الثاني بقوله فيخرج به اه قوله نحو لا غلام قال قيل
ما الوجه للمصنف انه عدل من المثال المشهور وهو قوله لا رجل في الدار قلنا انما عدل عندنا لانه يحتمل حذف الخبر
ويجعل في الدار صفة فلا يصح مثالا للخبر وانما يحتمل الصفة لان الاعراب غير ظاهرة في قوله في الدار والقيل ان ظرفا
اللفي يحتمل ان يكون صفة الغلام قلنا لا يحتمل الصفة لان غلام رجل معرب منصوب ظرف مرفوع فكيف
يكون صفة له قال قيل فليكن محذوف على محل الغلام لانه مرفوع في الاصل لا ابتداء قلنا هذا خلاف الظاهر لان
المحمل على المحل في البيئات دون المعربات عند البصريين قال قيل ان خبر عن المثال المذكور لا جلا ما ذكره في الوجه
في تغير الاسم لانه قال في المثال المشهور لا رجل في الدار قلنا انما يحتمل الصفة لان غلام رجل معرب منصوب ظرف مرفوع فكيف
الاحتمال ان لا يكون لرجل ظرف من غير تغير في الاسم يحتمل ان يكون ظرفا صفة رجل محذوف على محل رجل لا
ههنا مبني على الفتح بخلاف ما اذا غير الاسم فانه يصير معربا لان اسم اذا كان مضافا فهو معرب فان
قيل اذا قيل لا رجل ظرف فيمتنع ان يكون ظرف مرفوعا على انه محمول على محذوف رجل لان رفعه ليس الا ابتداء
ولا يصح ان يقع رجل مبتدأ لانه مذكور محض قلنا يصح وقوعه مبتدأ ههنا لانه تخصص بالعموم مثل لا احد خير منك
قوله فيها اي في الدار اشارة الى بيان المرجع قال قيل انه يلزم الاضمار قبل الذكر لان الدار غير مذكورة سابقا
قلنا الضمير راجع الى الدار التي هي مذكورة في السؤال لان هذا القول جواب لمن قال هل في الدار غلام رجل
ظرفا فاذا ذكر اسم من ان يكون تحقيقا او تقديرا والقيل لو كان جوابا له لكان كلمة لا وحده يكفي الا يرى
انه اذا قيل هل في الدار رجل قال جواب ان يقال نعم ولا فما الحاجة الى التطويل قلنا قوله لا غلام رجل ظرف
فيها ليس الاعادة ما ذكر في السؤال وهو لا يعد بالتطويل قوله خبر بعد خبر فم وهم وهو ان قوله فيها متعلق
بقوله ظرف مع ان الظرف لا يتقيد بالظرف او الحال الا انها عبارة عن الملكية وهي لا تختلف فندفع بقوله
خبر بعد خبر لا ظرف ظرف قال قيل ان الظرف مجيء بمعنى التكلف في الكلام والبأس في الطعام فم يجوز
تقيد هاوايضا سلم انما لا يتقيد لصدق قوله صار زيد ظرفا فصار ظرفا زيد حينئذ مقيدة بالزمان
اجيب عن الاول ان الظرف بهذا المعنى وقع قليلا فلا يذهب ذهن اليه وعن الثاني ان الظرف
لا يتقيد بالظرف اي بهذا الظرف وهو الدار والمراد ان مبدأ الظرف لا يتقيد بالظرف وليس المراد
ان اذ الظرفية لا يتقيد قوله وانما اتى به جواب سؤال وهو ان المقصود بيان مثال خبر لا وهو

لانه يكون المحذوف كقولنا في هذا الباب ٢٢ شانه وهو قوله موجود ٢٢ لانه لعدم التطابق ٢٢

مستغنية عن الخبر فان اصل هذا التركيب هكذا الله فادخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله و
 المسند اليه لكن التقوية الحصر قد لا اله الا الله لكننا نقول صورة المستغنية فلا يقع خبر
 قوله لان الحذف عندهم واجب لان عمله مشابهة الفرع وهو ان فلا بد ان يكون عمله ضعيفا
 قوله لا لفظا ولا تقديرا فعلى الاولى اذا كان معناه لا يظهر وان يكون معنى قوله اصلا
 سواء كان الخبر من الافعال ولا فان قيل اذا لم يثبتوا لها الخبر فما يقولون في قوله لا اهل
 ولا مال لانه يفهم منه الحكم مع انه ليس فيه الا التركيب من الاسم والحرف قلنا ان لا بمعنى انتفى
 اى انه اسم فاعلى انتفى اهل والمال فان قيل اسم الفعل لم يكن مثله هذه الصيغة لان صيغة
 اسم الفعل منحصرة في التسعة كما قال الناطم في نظم العوام وايضا لما كان لا بمعنى انتفى فيجب ان يكون
 بمعنى اسم فعل لازم فما وجه نصب مدخول اجيب عزال وان صيغ اسم الفعل غير منحصرة وما
 قال لنا ظم في لاجل انما مشهورة كما قال في التهمة وعن الثاني يجوز ان يكون الاسم بعدها منصوبا
 على التميز بان يكون فاعلها ضميرا مبهما فيها والاسم المنصوب تميزا عن الضمير فان قيل
 لا نسلم انهم لا يثبتون الخبر الا يرى انهم يقولون لا رجل قائم قلنا على التقديرين لى سواء كان
 معنى لا يثبتون لا يظهر وان او كان بمعنى الحقيقة يحملون ما يرى خبر على الصفة دون الخبر فان
 بنو تميم من العرب وليس منهم ان يقولون لهذا اللفظ صفة او خبر فما معنى قوله يحملون ما
 اه وايضا لما كان قائم صفة رجل فمنا وجه رفعة اجيب عزال وان المراد من بنو تميم
 ههنا علماءهم لا العوام اول نقول ان النواة يحملون ما يرى خبرا في كلامهم وعن الثاني ان
 لاجل انه محمول على محل رجل لانه مبني وتابع المبنى تابع لمحلله فان قيل ما يقولون في لا غلام
 رجل ظريف لان الغلام ههنا معرب وتابع تابع للنقطة فلا يصح رفع صفة قلنا هو محمول على
 صفة الغلام باعتبار ما كان عليه في اصله وهو كونه مبتدأ قوله والدخول على المبتدأ والخبر فان
 قيل كلمة لا مختصة بالنكرة وهي لا تقع مبتدأ قلنا اطلاق المبتدأ عليها باعتبار ما يؤلا اليه
 فانه يصح ابتداء بغيرها بعد دخول لا عليها مثل ما اخبر منك فان قيل بعد دخول لا لا
 يبقى المبتدأ لانه ما كان مجزعا عن العوام اللفظية قلنا بعد دخول لا وان لم يكن مبتدأ عند
 الجازيين لكنه مبتدأ عند بنو تميم لانها ليست من العوامل عندهم فان قيل من العجب ان
 التشبيه على مذهب الجازيين والاستدلال بما كان من مذهب بنو تميم مع انهم يخالفون غير
 قائلين على قول الاخر اجيب عن اصل الاعتراض انما قالوا ان لا لا تدخل على النكرة ليس المراد
 من النكرة نكرة محضة بل المراد اعم من المحضة والمخصصة والشك في صحة ابتداء نية النكرة
 المحضة لهم في التعريف لا بد من الجنس والفصل فاشاء الشارح الى الاول بقوله هذا شامل للمبتدأ
 والى الثاني بقوله خبر به غير اسم ما ولا اعلم ان الفرق بين لا التي لتنفى الجنس ولا التي هي مشبهة
 بليس ثابت لفظا ومعنا لفظا ظم واما معنى فنون لا التي هي مشبهة بليس في عموم النفي لان النفي اذا دخل

له وهو عدم الابدات اصلا ثم ان هذا الفاعل من حوزة الموصوف وهو الضمير

يكون مالا ولا يثبت بنو تميم

على النكرة تفيد العموم لكن لا بطريق البالغة بخلاف لا التي لنفي الجنس لانه لنفي بطريق المبينة
 قوله وانما التي بالنكرة جواب سوال وهو ان مدخل لا ليس الا مسند اليه وانما الاصل فيه النفي
 فلم التي بالنكرة فان قيل لم اورد المثال المعرف لما توهم ^{منه} ان لا تدخل الا على المعرفة و
 ليس الا مركب ذلك قلنا الاصل في السند اليه هو المعرفة فلما بين الاصل علم منه الضم ايضا
 وهو النكرة قوله فلا يشتون لهما العمل لان الشرط في عمل كل عامل ان يختص بنوع ليكون له
 علاقة معه وهما غير مختصين بنوع بل يدخلون على الاسم والفعل جميعا لكن القول ان
 الاختصاص ثابت لان ما ولا اذا كانتا من دواخل الفعل غيرا ولا اذا كانتا من دواخل الاسم
 لان الاولين يتان بالجملة الفعلية والثاني بالاسمية فان قيل ما وجه المصير انه اختار
 مذهب الجاهلين دون بني تميم قلنا على لغة اهل الحجاز ورد القرآن قال الله تعالى ^{لهذا} ^{ثبنا}
 بنصيبنا قوله اي عمل ليس فان قيل المتبادر ان الضمير هو راجع الى الاسم لكنه المذكور
 سابقا مع ان اسم لا غير قليل بل مطرد قلنا الضمير راجع الى عمل ليس فان قيل فعلى هذا
 يلزم الاضمار قبل ان يكون عمل ليس ليس بمذكور قلنا العمل مفهوم من المثال او من قوله
 المشتهرين بليس لان تشبيههما بليس يشعرا لهما عمل ليس ومفهوم من اضافة الاسم الى ما
 ولا ^{لان} ^{الاضافة} ^{بعلاقة} ^{العمل} فان قيل للمفهوم من اضافة الاسم اليهما عملها لا عمل ليس
 فكيف يصح قوله عمل ليس قلنا لفظ الشارح الى الحقيقة لان في الحقيقة عملها عمل ليس قوله دون
 دفع وهم وهو ان التقييد بلا قيد الفاعلي قد دفع بقوله دون ما اي انه قيد احترازي وفي اي
 قليل بعد الشاذ اشارة الى ان للراحمته ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقياس قوله مطلقا
 اي لنفي الماضي والحال والمستقبال قوله فيقتصر على تفريع على ان عمل ليس في لا شاذ قوله
 على مورد السماء وهو الدخول على النكرة كما في الشعر ثم العدد الاعراض والبراح الزوال و
 الضمير في نيرانها راجع الى المحب اي من اعرض عن نيران الحرب فانا الشجاع الشهير لان زوال
 لي منها باعراض فان قيل من اين علم ان لا عمل هنا فان عملها في الخبر والخبر هنا جار مجاز
 لا يظهر العمل فيه قلنا الشاعر فصيح والمناسيب لفصيح ان يعمل بالاسم وهو مذهب الجاهلين
 فان قيل فظي هذا يلزم الدوران فصاحته عمل لا في النكرة موقوف على العمل في قول الشاعر
 والعمل فيه موقوف على فصاحته عمل الجاهلين فليتامل فيه فان قيل فليكن لا في الشعر لا التي
 لنفي الجنس فلا يثبت بها المدعى قلنا لو كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعد ها الرفع مالم يتكرر ولا
 تكرار في البيت فان قيل الرفع ليس متفرعا على التكرير بل الرفع والتكرير مشروطان بالمعرفة
 حيث قال المصنف وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فالاولى للشارح ان يقول لا يجوز فيما
 بعد ها الرفع مالم يكن معرفة قلنا الشارح لنفي اللازم الذي هو التكرير ولنفي اللازم لنفي المنزلة
 فان قيل ان هذه التعريفات غير مألوفة لانه دخل فيها لا بها لا ايضا مسند مسند

له فاجاب بقوله وانما التي بالنكرة تفيد العموم لكنه لا بطريق البالغة بخلاف لا التي لنفي الجنس لانه لنفي بطريق المبينة
 قوله وانما التي بالنكرة جواب سوال وهو ان مدخل لا ليس الا مسند اليه وانما الاصل فيه النفي فلم التي بالنكرة فان قيل لم اورد المثال المعرف لما توهم ^{منه} ان لا تدخل الا على المعرفة و
 ليس الا مركب ذلك قلنا الاصل في السند اليه هو المعرفة فلما بين الاصل علم منه الضم ايضا وهو النكرة قوله فلا يشتون لهما العمل لان الشرط في عمل كل عامل ان يختص بنوع ليكون له
 علاقة معه وهما غير مختصين بنوع بل يدخلون على الاسم والفعل جميعا لكن القول ان الاختصاص ثابت لان ما ولا اذا كانتا من دواخل الفعل غيرا ولا اذا كانتا من دواخل الاسم لان الاولين يتان بالجملة الفعلية والثاني بالاسمية فان قيل ما وجه المصير انه اختار
 مذهب الجاهلين دون بني تميم قلنا على لغة اهل الحجاز ورد القرآن قال الله تعالى ^{لهذا} ^{ثبنا} بنصيبنا قوله اي عمل ليس فان قيل المتبادر ان الضمير هو راجع الى الاسم لكنه المذكور سابقا مع ان اسم لا غير قليل بل مطرد قلنا الضمير راجع الى عمل ليس فان قيل فعلى هذا يلزم الاضمار قبل ان يكون عمل ليس ليس بمذكور قلنا العمل مفهوم من المثال او من قوله المشتهرين بليس لان تشبيههما بليس يشعرا لهما عمل ليس ومفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا لان الاضافة بعلاقة العمل فان قيل للمفهوم من اضافة الاسم اليهما عملها لا عمل ليس فكيف يصح قوله عمل ليس قلنا لفظ الشارح الى الحقيقة لان في الحقيقة عملها عمل ليس قوله دون دفع وهم وهو ان التقييد بلا قيد الفاعلي قد دفع بقوله دون ما اي انه قيد احترازي وفي اي قليل بعد الشاذ اشارة الى ان للراحمته ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقياس قوله مطلقا اي لنفي الماضي والحال والمستقبال قوله فيقتصر على تفريع على ان عمل ليس في لا شاذ قوله على مورد السماء وهو الدخول على النكرة كما في الشعر ثم العدد الاعراض والبراح الزوال و الضمير في نيرانها راجع الى المحب اي من اعرض عن نيران الحرب فانا الشجاع الشهير لان زوال لي منها باعراض فان قيل من اين علم ان لا عمل هنا فان عملها في الخبر والخبر هنا جار مجاز لا يظهر العمل فيه قلنا الشاعر فصيح والمناسيب لفصيح ان يعمل بالاسم وهو مذهب الجاهلين فان قيل فظي هذا يلزم الدوران فصاحته عمل لا في النكرة موقوف على العمل في قول الشاعر والعمل فيه موقوف على فصاحته عمل الجاهلين فليتامل فيه فان قيل فليكن لا في الشعر لا التي لنفي الجنس فلا يثبت بها المدعى قلنا لو كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعد ها الرفع مالم يتكرر ولا تكرار في البيت فان قيل الرفع ليس متفرعا على التكرير بل الرفع والتكرير مشروطان بالمعرفة حيث قال المصنف وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فالاولى للشارح ان يقول لا يجوز فيما بعد ها الرفع مالم يكن معرفة قلنا الشارح لنفي اللازم الذي هو التكرير ولنفي اللازم لنفي المنزلة فان قيل ان هذه التعريفات غير مألوفة لانه دخل فيها لا بها لا ايضا مسند مسند

مع انها لا تكون خبر ولا اسما قلنا المراد ما يكون بالاصالة بالتبعية بقرينة ذكر التواليف فيما بعد كما قال
 الشارح فان قيل لا حاجة الى هذا البيان لا نه ذكره سابقا في اول المرفوعات في تعريف الفاعل
 قلنا هذا الكلام اعم من الاول لا عينه لان مراده فيما سبق في المسند اليه فقط بل في الفاعل
 فقط وههنا اعم من ان يكون مسندا او مسندا اليه والمسند اليه اعم من ان يكون للفعل و
 فان قيل ان ما سبق ايضا اعم حيث قال الشارح وكان في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
 قلنا سلمنا ان ما سبق ايضا اعم لكن هذا التعميل لما اجل سابقا ونقول ان اعتراضنا
 عظيم لانه يريد على المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ان يشار اليه في الاخر
 ايضا كما اشار اليه في الاول ليتكرر ويتقرر فيكون على تذكر المنصوبات والمجرورات قوله
 شرع في المنصوبات فان قيل ليس لفراغ من المرفوعات سببا للشرع في المنصوبات فلا
 يصح الشرطية قلنا لا نسلم ان هذه الشرطية لزومية بل يمكن ان تكون اتفاقية مثل ان كان
 الانسان ناهقا فاحمارنا حق وان سلم كونها لزومية لكن لا نسلم ان يكون لزومها عقليا لم لا
 يجوز ان يكون عاديا او ادعائيا وان سلم كونها عقليا فالارادة مقدرة فيه اي لما فرغ من المرفوعات
 اراد الشرع في المنصوبات ولا شك ان كل مجتهد اذا فرغ من البحث اراد الشرع في البحث
 الاخر وان لم يشرع فيه بالفعل واعلم ان اللازم على ثلثة اقسام عقلي وعادي وادعائي
 فالاول ما لا يكون لازما للشيء في نفس الامر كزوجة الاربعة والحجارة للنار والثاني ما يكون
 لازما في العادة كعدم وقوف الخفصاء على دوس وسور والثالث ما يكون لازما بادعاء المتكلم نحو
 ان دخلت الدار فانت طالق قوله لكثيرا اي مباحثها والعزة للتكاثر وههنا بحث
 من وجوه الاول انه مخالف من قاعدتهم وهي ان القليل مقدم على الكثير لانه بمنزلة المفرد
 والكثير بمنزلة المركب والثاني انه لم يتعرض الى تقدير المرفوعات على المنصوبات والثالث
 انه لا حاجة الى وجه التقديم لان وجه تقديم المنصوبات هو التقديم في الاجمال حيث قال المصنف
 فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والمجرولم الاضافة اجيب عن الاول القليل انما يقدم على
 الكثير فيما كان القليل جزء من الكثير ويعلم الكثير من ذكر القليل كتقديم الاعراب التقديم على
 على اللفظ وتقدم غير المنصرف على المنصرف لانه يقدم في عبارة المصنف والمنصرف فيما عداه
 كما قال في اللفظ فيما عداه ونقول قد يقدم القليل في عباراتهم وقد يقدم الكثير لان العزة
 للتكاثر فللمتكلم ان يعمل بايهما شاء وعن الثاني انها لا تحتاج الى البيان لكونها عادية وهن الثاني
 ان ما ذكره الشارح من الوجه هو وجه التقديم الذي في الاجمال وانما ذكره هنا لان الشارح
 كثيرا يفعل ذلك كما في التنازع من تقديم مذهب البصريين على مذهب الكوفيين فليست

بأن
المنصوبات
لا
تحتاج
الى
بيان

له بالسند والمسند اليه في هذه التعريفات ۱۲ له بقوله ولما فرغ المصنف ۱۳ له اي ما ذكره الشارح من قوله لكثيرا ۱۴
 له عطف بحث غير المنصرف قوله والمنصرف ۱۵ رب ارحمني واغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

قوله ولحقه النصب ان النصب غالبا يكون بالفتحة وهي اخف فالقيل الحق انما يكون في افراد
النصب في مجتمعة مع ان المقصر ههنا وجه تقديم مجتمعتها على مجتمعات الجبروات قلنا نعم لكن لا يلزم تقديم
افرادها على افراد الجبروات والمناسب ان يقدم على مجتمعتها ايضا اقول انما قد هما لان النصبوات
مناسبة بالرفوعات فانها اخوان رضيعيان من ضم واحد وهو الفعل قوله قد تبين شرحه
من انها جمع المنسوب لا المنصوبة والضمير راجع الى المنسوب الذي في ضمن المنصوب والمراد بالآل
هو ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا فان قيل فلهذا ينبغي ان لا يذكر قوله
والمراد لجمع المفعولية علامة كون الاسم مفعولا لانه ايضا لا كونه في الرفوعات قلنا انما ذكره لينبغي
عليه قوله حقيقة او حكما والعموم من الحقيقة وانما يحكى غير ذلك كونه في الرفوعات قوله حقيقة او حكما
فالقيل لما كان النصب على تر المفعول ينبغي ان لا يوجد في الحال والمستثنى والتميز لان علامة الشيء
مختصة به قلنا المفعول عم من ان يكون حقيقة او حكما فان قيل جعل المفاعيل الخمسة اصلا
في النصب والحال والمستثنى والتميز فرعاً تحكم محض لان الحال ايضا مفعول بشرط القيد والمستثنى
مفعول بشرط الاخراج والتميز مفعول بشرط البيان قلنا الاصل في النصب يكون من ضروريات
الفعل ولا شك ان المفاعيل الخمسة من ضروريات بخلاف الثلاثة المذكورة فالقيل فلهذا
ينبغي ان يكون الحال اصلا في النصب ما من فعل الا ان يقيد بهيته والمفعول له ومعه لا يكونان
اصلا فيه لان كثيرا من الفعل ليس له مفعول له ومعه احبب الاعتراض ان الاصل في النصب
ما يكون من معولات الفعل بالذات والفرع فيه ما يكون بخلافه ولا شك ان المفاعيل الخمسة كذلك
واما الحال فهو مفعول بواسطة الفاعل او المفعول به وكذا المستثنى بواسطة المستثنى منه وكذا التميز بواسطة
التميز فان قيل فلهذا ينبغي ان يكون المفعول معرفتها في النصب لانه اما صاحبها مع الفاعل او المفعول
فعلى كل واحد منهما يكون معولا بواسطة ويكون التميز اصلا في النصب ان التميز عندهم ان التميز من
النسبة يكون فاعلا في المعنى فيكون معولا للفعل بالذات قلنا لما كان صاحبها مع احدهما كان العمل
فيهما معالا على الترتيب فلا يوجد بواسطة ولما التميز فلا نسلم انه فاعل لانه لو كان فاعلا كان
مرفوها وما قالوا التميز في المعنى فاعل فهو تاويل التميز بالفاعل وتاويل نوع بنوع لا يخرج الشيء عن
حقيقته فاحفظه فانه لا يخلو من الوجاهة وان كان من غير وجه قوله وهي اربع فان قيل حمل
على غير وجه لانه يلزم حمل المتعد على غير وجه قلنا حمل المتعد على غيره انما لا يعجز اذا لم يكن غير المتعد
صالحا لحمل المتعد وان كان صالحا ليعجز كما في زيد علم عاقل اقول الخبر هنا محذوف متقدما
وهي منقصة الى اربع فان قيل كل واحد من لفظة والكثرة علامة المضاف اليه ايضا فلا يكون علامة
المفعول مخفلا لمحمد قلنا قيدا الحثية معتبر فيه فلا اشكال قوله لفظة اطلاق فان قيل اذا لم يعجز
اطلاق المفعول على المفاعيل الباقية فلم يكن النصب فيها علامة المفعولية وايضا لا نسلم انه لا يعجز

اطلاق المفاعيل الباقية بل ان التقيد

له اي من معولات الفعل بالذات مع
كله اي انما علامة المفعولية من حيث انه مفعول

المتعد
على غير وجه
لانه يلزم
حمل المتعد
على غيره
انما لا يعجز
اذا لم يكن
غير المتعد
صالحا لحمل
المتعد

على الباقية الا ترى انهم قالوا الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به على قول من جعل الضمير في به
 راجعا الى كلمتهما والجار والمجرور متعلق بقوله يبين فبقي المفعول غير مقيد بقوله به قلنا معنى قوله
 لا يصح اطلاق المفعول عليها اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها وهو الاثر الحاصل بالاحداث
 ويعبر عنه بمراده شدة واما اطلاق المفعول الاصطلاحي فيصح على كل من غير تقيد وهو ما قرن
 بفعل لقائده ولم يسند اليه ذلك الفعل فان قيل فعلى هذا لا يصح اطلاق المفعول لا
 على مفعول لم يسم فاعله لان الفعل اسند اليه قلنا اطلاق المفعول عليه باعتبار ما كان لا باعتبار
 قوله الابدان لتقيدها فان قيل من ضروريات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول
 بصدق المقيد وانتفاء المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى يشمل به كله وفيه ومع
 لا المفعول يعني ليس مطلق هذه المقيدات المفعول لان الضمير المستتر الذي هو مفعول ما لم يسم
 فاعله راجع الى الاولف واللام الذي بخلاف المقيدات فانها مسندة الى الجار والمجرور كما في
 زيد حسن الغلام فان المحسن المقيد بالاضافة الى الغلام ومطلقة معنى يشمل السند الى زيد
 والسند الى متعلقه لا المحسن المقطوع عن الاضافة الى الغلام لانه مسند الى زيد فان قيل ان
 المفعول المطلق ايض مقيد بقيد وهو لفظ المطلق فانه ايض مقيد بمراد على لفظ المفعول قلنا هذا
 غير وارد على الشارح لانه قال لصحة اطلاق الخ لانه قال لوجب اطلاق المفعول عليه اي لو قيل
 له مفعول من غير تقيد بقوله مطلق فهو صحيح بخلاف المقاميل الباقية فانه لا يصح اطلاق المفعول
 عليها من غير تقيد فان قيل ان المفعول المطلق لا يخلو اما ان يكون مفعولا لعين ذلك الفعل
 او لفعل اخر بان يتضمن ضربا او وقعت في قوله ضربت ضربا اي اوقعت الضرب فعلى الاول
 يتجه ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا يكون عين احد المتبیین وعلى الثاني
 يكون المصدر محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به وايضا ان لذلك الفعل مصدر ايضا
 فيكون مفعولا لفعل اخر فيلزم التسلسل قلنا المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر كما صرح به
 السيد السند في حاشي الرضى فان قيل فعلى هذا لا يكون بافعله فاعل فعل فلا يصح صدق
 التعريف عليه قلنا الفاعل وان لم يفعل بالذات لكن فاعله بواسطة المصدر قوله فاعل فعل فان قيل
 هذا التعريف لا يصح على المفعول المطلق من الفعل الجہول نحو ضربت زيدا قلنا اجاب عنه فخذ المحش
 ان الفاعل اهم من المحقق والحكمي ومفعول ما لم يسم فاعله فاعل حكما واعتصم عليه مونا
 عَصَائِمِ الدِّيَارِ بانه لا حاجة الى تقييد الفاعل لانه لما قال الشارح بحيث يصح
 اسناده اليه علم منه دخول مفعول ما لم يسم فاعله لانه ايضا مما اسند اليه الفعل قلنا
 الحق بهما ما قال الفاضل لان مفعول ما لم يسم فاعله ليس مما قام به الفعل وان كان مسندا اليه
 قوله والمراد بفعل الفاعل فان قيل التعريف لا يكون جامعا لانه خرج منه مات موتا

وجم جامة وشرف شرافة لان الفاعل ما يصدا عنه الفعل وهذه الافعال غير صادرة منه قلنا المراد بفعل لفاعل اياه قيامه به ولا شك ان هذه الافعال قائمة به وان لم يصدا عنه فالقيل القيل غير موجود في صيغة النفي نحو ما ضربت ضربا قلنا معناه بحيث يصح اسناده اليه والفعل للنفي وان لم يوجد فيه القيام لكن وجد فيه الاستناد وهو كاف لصحة للقول المطلق كما في الفعل الجهرول كما مر في انما قوله وانما زيد لفظ الاسم فان قيل للفعل المطلق ليس الا بالحدث فالانصب ترك لفظ الاسم قلنا سلمنا انه عبارة عن الحدث لكن في الاصطلاح لا يطلق الا على الاسم لانه من اقسام اللفظ فان قيل فعلى هذا الحاجة منها الى بيان النكتة في ذكر لفظ الاسم بل المحتاج الى بيان النكتة ترك لفظ الاسم كما في تعريفات سائر اللفاعيل لان المصدر ترك فيها لفظ الاسم قلنا انما يبين النكتة لذكر لفظ الاسم لانه لما كان تعريفات سائر اللفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم **قال بعض الشارحين** انما زيد لفظ الاسم لاخراج ضرب الثاني في قوله ضرب زيد فان ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل الا انه ليس باسم فان قيل ان قولهم غير صحيح لان ضرب باعتبار مجموع معناه ليس مما فعله الفاعل فلا يصدق التعريف عليه قلنا انه وان لم يصدق عليه باعتبار معناه للطابق لكن يصدق عليه باعتبار معناه التضمني فان قيل فعلى هذا يصدق التعريف على ضارب الثاني في قوله انا ضارب ضارب يد مع قيد الاسم اليهم قلنا الاعتبار لعن التضمن الذي هو مقصود في شئ فالمقصد في ضرب هو الحدث والمقصد في ضارب هو الذاة والحدث تابع قوله ويدخل فيه المصدر كلما اشارة الى ما ذكر من التعريف جنس قوله صفة للفعل اشارة الى بيان الاعراب لقوله مذكور قوله نحو ضرب الرقاب اوله قوله تعالى اذ القيم الذين كفروا فضرب الرقاب اي اضربوا ضرب الرقاب والغريزة على حذف الفعل نصب المصدر معناه اذ القيم الذين كفروا فاقطعوا دوسهم قوله واسما عطف على قوله مقدرا فهو ايضا من الاقسام الحكمية يعني الذكر للحكمة على توحيين احدهما ما بين الشارح بقوله كما اذا كان مقدرا والاخر بقوله واسما فيه معنى الفعل او ان اسما عطف على المذكور في قوله اعم من ان يكون مذكورا يعني كما ان الفعل المذكور اعم من الحقيقة والحكمي كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اذا كان مذكورا بعينه او كما اذا كان مقدرا لكن العطف انما يصح اذا كان معنى الفعل المذكور شتمل الاسم ايض لان المراد منه اعم منه اي من الفعل او شبهه كما هو الشائع ومهمنا بحث وهو ان الضمير في قوله وهو اعم لا يخلو ما راجع الى الفعل او الى الشاكد فعلى الاول لا يهم عد قوله فضرب الرقاب من الحكم لان الفعل فيه حقيقة وعلى الثاني لا يهم عد قوله ضارب ضارب من الحكم لان المذكور حقيقة لكن الفعل فيه حكم قلنا الضمير راجع الى الفعل قيد مذكور فيكون التقييم فيما قلنا صفة ثالثة اشارة الى بيان الاعراب بقوله

بمعناه قوله بمعنى ذلك الاسم إشارة إلى أن الضمير في قوله بمعناه راجع إلى الاسم وتجويزه
 إلى كلمة ما كما في النسخ ليس ما يلبي فإن قيل تعريف المفعول المطلق لا يصدق على فرد من أفراد
 المفعول لانه ليس فعل من الأفعال بمعنى المصدر قلنا المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه
 اشتمال الكل على الجزء **وههنا بحث من بجوه الأول** انه يتقضى بما إذا كان العامل مصدرا
 كقولنا ضربني زيد ضربا لونا وهنا العامل والمصدر يكونان بمعنى واحد والثاني انه خرج عنه
 المفعول المطلق النوني والحدى لا نهما يدلون على أمرنا انما على معنى الفعل فلم يكن الفعل
 مشتملا عليه والثالث انه لا يصدق على الواو في ضربت الواو اجيب عن الأول ان المصدر
 العامل بمعنى ان مع الفعل فيكون مشتملا عليه وعن الثاني انه وان لم يكن مشتملا مع معناه
 التضمن وعن الثالث انه مفعول مطلق باعتبار الوصف المقدار أى ضربت ضربا بالواو فان
 قيل لا يصدق التعريف على نباتا في انبت الله نباتا لان انبت لا يشمل على معنى بناة بل يشمل
 على معنى الانبات وهو المصدر المتعدي قلنا لا نسلم انه لا يشمل عليه لان المزيد مشتق من الجرد و
 المبدأ ليس الا جزاء للشيء قوله فخرج به مثل تاديبا فان قيل لا نسلم ^{انه خرج بقدر بقاء} لان التاديب اعم
 من الضرب لانه قد يكون بالشم ايضا ولو سلم ايضا فهما متحدان بالذات ومتغايران بالاداء
 لان ذلك الفعل ان قصد به الالم يسمى بالضرب وان قصد به حسن الخلق يسمى تاديبا او
 نقول للراد من الضرب التاديب والتاديب ذكر للزوم واراد منه اللازم وهو غير الضرب لانه
 فعل المضاد والتاديب فعل الضروب فان قيل فلهذا لا يجوز حذف اللام منه لعدم اتحاد
 الفاعل بين الفعل والمفعول له قلنا حذف اللام جائز اذا اقيم للزوم مقام اللازم وههنا كذا
 لان ههنا ما يذكر التاديب بعينه بل ذكر لزومه وهو التاديب واديد منه اللازم وهو التاديب
 قوله وكذا لا يخرج كراهتي في نحو كرهت كراهتي هذا القول انما يقال فيما اذا كرهت شخصاً ثم تبين
 لك انه شريف فقلت كرهت كراهتي وانما اضيف الى ياء التكلم بناء على هذه الحكاية والا فلا
 تعلق بها فان قيل تعريف المفعول المطلق لا يكون ما فلا لانه دخل فيه كراهتي لانه ايضا ما فعله
 فاعل فعل مع انه مفعول به قلنا للكراهية اعتباران على اعتبار كونه مفعولا مطلقا لا يحتاج الى
 اخراجها وما على اعتبار كونه مفعولا به غير داخل فيه لانه ليس بفعله بل وقع عليه الفعل كما بين
 المشاوح بقوله فان للكراهية الخ قوله كما في كرهت كراهتي الى من غير الاضافة
 لانه لم يوجد فيه شيء زائد فيكون للتأكيد قوله كما في قولك كرهت كراهتي
 لانه لما اضيف الى ياء التكلم فيكون فيه زيادة فلا يلزم على التأكيد قوله
 جامعا وما لفا إشارة الى ان النقص على كراهتي وارد جمعا ومعناه انه ناظر الى
 جميع الحد قوله وقد يكون للتأكيد فان قيل ان قد لا يخلو اما ان يكون للتقليل والتكثير

بالمعنى المذكور

ن
الاسمن
كراهية

فالاول لا یجوز فی التاکید والثانی لا یجوز فی النوع والعدہ وان کان فی الاول للتکثیر
 فی الثانی للتقلیل یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز وعموم المشترك قلنا المصوح مالکی وعنده
 یجوز عموم المشترك فلا محذور فان قیل المفعول المطلق النوعی والعدہی ایضا یجوز للتاکید
 فلا یصح للمقابلۃ قلنا ان لم یکن فی مفهومہ زیادۃ علی ما یفہم من الفعل فیصح للمقابلۃ لان
 فیہما زیادۃ قوله ان دل علی بعض الزاعہ فان قیل الاولی ان یقال ان دل نوعہ لیشمل ما اذا
 دل علی جمیع القاعہ کما فی قولنا ضربت الزاعہ قلنا ان الدلالۃ علی بعض القاعہ متحقق فی ضمن
 الكل فلم یخرج المفعول الذی دل علی جمیع القاعہ فان قیل ان ہذا الجواب یوہم انه کونہ للتشویع
 باعتبار الدلالۃ علی بعض الانواع فی صورۃ الدلالۃ علی کل مع انہ لیس كذلك قلنا عن
 اصل الاعتراض ان المقصہ ہنا لیس للحصر لکنہ ذکر اقل منبۃ النوع لانه لا یدعی وجود المفعول
 المطلق النوعی من وجود بعض النوع کما لا یدعی وجود التنازع من الفعلین اعلم ان المفعول
 المطلق النوعی علی قسمین احدهما ما یکون بالصیغۃ بان یکسر الفاء وزید فی اخرہ تاء والثانی ما یکون
 بالصیغۃ مثل ضربت ضربا شدیداً قلنا ان دل علی عدہ سواء کان العدہ مفہوماً من لفظ المصد
 نحو ضربت ضربت او من صنفہ نحو ضربت ضربا کثیراً فان قیل المفعول المطلق النوعی یشنی و
 یجزم قیدہ علی العدہ مع انہ للنوع وما للعدہ قیمہ قلنا فی عدہ اللادۃ یدل المفعول المطلق
 علی العدہ والنوع جمیعاً لا علی عدہ فقط فافتراقا قوله لانه دال علی الماہیۃ المعراۃ ای الخ
 عن الدلالۃ فان قیل الدلالۃ لا یکون الا لللفظ والماہیۃ من المعانی والیضا لا یخصر ان
 یقال المعراۃ عن التعدد فما فائدۃ فی ازید لفظ الدلالۃ بعد المعراۃ اجیب عن الاول ان ہذا
 یحذف عبادة اخرى ای المعراۃ دالہا عن الدلالۃ علی التعدد وعن الثانی ان فیہا اشارۃ الی
 نفی التعدد بطریق اللباۃ کما لا یخفی وانما کان خالیاً عن التعدد لانه تأکید للمصدر الذی ہو
 فی ضمن الفعل وهو لا یشنی ولا یجزم فکذا ہذا قوله الا اذا قصد بہ النوع
 لیس ہذا استثناء من قوله والاول لا یشنی ولا یجزم لانه اذا قصد بہ النوع والعدہ لا یکون
 حیث ان للتاکید من استثناء من قوله فلا یقال جلست جلوسین او جلوسات قوله وقد ین
 بغير لفظہ فان قیل لا حاجۃ الی ذکرہ بعد ما قال بمعناہ فی تعریفہ لانه اذا کان بمعناہ فهو مفعول
 مطلق سواء کان موافقا للفظہ او مغاثرالہ قلنا انما اوردہ ليعلم ان المفعول المطلق الذی ہو
 موافق للفظ فعلہ ہو کثیراً ما ہو مغاثر للفظ فعلہ لان کلمۃ قد لتقلیل او نقول فیہا اشارۃ الی الذ
 علی سیبویہ لانه غیر قائل بالتغاثر المذکور کما اذکرہ الشارح بقولہ وسيبویہ ليقدرہ عاملاً من بابہ
 فان قیل یلزم فی کلام الشارح تلادہ لانه قال سابقاً مذکور وقال لہما بغير لفظہ قلنا مین
 قوله بغير لفظہ ای مغاثر اللفظ فعلہ و لیس معناہ یدون لفظہ فالقیل للراد بالمغاثرۃ لا یخلو اما یجب
 الصیغۃ او یجب المادۃ فعلى الاول یجب ان یکون هو ضربت ضرباً من ہذا القیل وعلى الثانی

یجب ان لا یكون اثبت نباتا من هذا القبیل لعدم تغير المادة قلنا المراد من المغايرة اما محجب
 المادة كما في قعدت جلوسا او محجب الباب كما في اثبتته الله نباتا فان قيل كما ان قعدت جلوسا
 يكون مثالا لتغير المادة كذلك يكون مثالا لتغير الباب لان قعدت یقعد من لضر یضر وجلس یجلس
 من باب ضرب یضرب فلم خصه الشارح مثالا لتغير المادة والیضا المغايرة بحسب اللفظ مبني
 على اتحاد معناها وهما كما تغير لفظه كذلك تغير معناه لان القعود ما كان بعد الاضطجاع و
 الجلوس ما كان بعد القيام اجيب عن الاول المراد من الباب باب المزيد والمجهول وعن الثاني
 ان هذا مبني على مذهب من لم یفرق بينهما قوله وسيبويه یقدر له عاملا من باب به لا زديا د
 المناسبة بين العامل والمفعول ای قعدت وجلست جلوسا فیکون الثاني تاکیما للاول قوله
 قال قيل ان قول سيبويه منقوض بقولنا ضربت الزاعا لانه ليس للنوع فعل فكيف یقدره فكذا
 بقولنا حنثت بینا لانه ليس للبین فعل قلنا ان عنده تقریر العامل من باب به فيما لمکن والا فهو
 متفق معهم قوله الناصب للمفعول لطلق اشارة الى ان المراد من الفعل هو العامل مطلقا والیضا لا
 یلزم الخروج من البحث كما مر فی الفاعل على التحقيق قوله خير مقدم مصداق مبني قوله ای قدمت
 قد وما اشارة الى اخطار العامل والقرينة عليه مشاهدة الحال فان قيل فاة المطابقة بين المثال
 والمثل لانه مصدق والمذكور فی المثال اسم التفضیل والیضا لا یطابق من وجه اخر لان المثل
 حذف الفعل مع بقاء للمصدق فی المثال حذف الفعل والمصدق جميعا قلنا سلمنا ان حذف اسم
 التفضیل لكن مصدريته باعتبار الوصف وهو قد وما اوباعتبار المضاف اليه وهو مقدم
 فان قيل ان قول الشاعر ومصدريته باعتبار الوصف مشعر على ان المفعول المطلق لا یكون
 مصدرا منه ليس كذلك كما اذا قيل ضربت الزاعا والیضا الوصف لا یكون الا ذاتا وقوله
 قد وما وصف اجيب عن الاول ان الزاعا مفعول مطلق باعتبار الوصف للمقدار ای ضربا
 الزاعا وعن الثاني ان الصفة مجنی الصفة الخوی جائز ان یكون موصوفا صفة لانهما یكون قیدا
 للتغیر بخلاف الصفة بمعنى القائم بشئ قوله لان اسم التفضیل له حکم ما اضيف اليه لانه اذا اضيف
 الى شئ فهو جزء من المضاف اليه ومن افراده مثل زيد افضل الناس لان افضل
 فرد من الناس وكذا همنا فان قدوم الخیر بعض من قدوم المطلق فان قيل الاظهر ان یقر
 لان اسم التفضیل له حکم للوصف وما اضيف اليه لیتق المقرب قلنا نعم لكن لما كان بین الصفة
 والموصوف اتحاد ذاتی استغنى عن التصريح بالجزء الاول وكان المدح هو الجزء الثاني فلذا
 اورده فقط قوله ای حذفوا جبا قد مربیانه فی الفاعل قوله ای سماعیا اشارة الى ان

سماعا صفة ثانية لقوله حذفوا لكن لا یجوز صحة له ای سواد كان فعلا او شبهه ۲۷۳

ای وان لم یکن تقدیر العامل من باب به ۲۷۴ ای مع الخویین ۲۷۵ له فی قوله خير مقدم ۲۷۶ المم اخذ ۲۷۷

ه نهران حمت حق برسی بل ویکه کاتب باحمر کندی او ۲۷۸

فان كان الحذف من القياس بعض السماعي مستلزما لاجاب بقوله موقوف للزعم

الحمل زاديا بالنسبة قوله موقوف اجواب سوال وهو ان القياس لا يخرج من السماعي قوله لا قاعدة له بيان لفظ الموقوف قد يروى موقوف على سماع فقط اي لا قاعدة له يعرف بها قوله استقال الله اشارة الى ظاهرا للعالم المقدر ههنا للتعليم والا فهو واجب الحذف لا يجوز اظهاره فهذا اما باعتبار ذات المخاطب او باعتبار زرعه قوله اي رعنا الله هذا ايضا دعاء باعتبار ذات المخاطب بان رزقه الله او باعتبار المواشي قوله من خاب الرجل وههنا بحث من العجمين الاول انه يلزم الاشتقاق من النفس لو اشتق خالب انه اشتقاق من الفعل لو اشتق خيبة وهوليس الا مذهب الكوفيين وهو مرجوح والثاني انه علم منه ان خاب خيبة باشارة الفعل مستعمل في كلامهم والقول بحذف الفعل وجوبنا في ذلك اجيب عن الاول معناه هي من هذه الودي في اتحاد المعنى لظهور معناه من هذا البيان كما يعلم من قوله اذا لم ينل ما طلب لان خيبة مشتق او نقول معناه ان خيبة مشتقة من مصدر خاب الرجل فان قيل فعله هذا يلزم الاشتقاق من النفس قلنا كلمة من بيانية اي الذي هو مصدر خاب الخ وعن الثاني ان الحذف واجب في الجملة الانتشائية الدعائية وما نقله جملة .. اخبارية فلا ينافي قوله اجد عابا بالدلالة المهمة دعاء عليه بالذاة فان قيل قول الشارح مخالف من الرضى لانه قال هو قطع واحد من المذكورات قلنا كلمة الواو بمعنى او كما هو الشائع قوله اي عجمت بضم العين في الماضي والمضارع مثل شرف يشرف فيكون قوله عجمها بالحركات مثل شرفا وشرافة قوله فانه لم يوجد بيان تطبيق الامثلة للمذكورة مع الممثل وهو الحذف والوجوب السماعي قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فان قيل ان في الحذف القياس يعلم بوجود الافعال لعامة في المصدر قلنا المراد انه لم يوجد في كلامهم لا فاعال لعامة في المصدر ولم يوجد قاعدة ايضا لكنه ترك انتفاء بما ذكر سابقا في تفسير قوله سماعا قوله قيل عليه اشارة الى الاعتراض قوله من كلام الفصحى اربل من كلام المولدين وهم الذين كانوا من العجم لكن سكنوا في العرب او كان ابيه من العجم وامه من العرب قوله فيما استعمل باللام كان اللام سد مسد الغل واليضا هي جارة فينقضي المتعلق والفعل اهم به فيكون قرينة فان قيل فعله هذا ينبغي ان ياتي بالمص باللام بان قال حمد له وشكره قلنا ان امثلة المصدر ايضا مستعملة باللام ولكن ترك اللام للاختصاص قال لرضي ههنا قاعدة وهي ان كل مصدر اذا ضيف الى الفاعل والفعل بواسطة حرف الجر فيحذف عامل ذلك المصدر فان قيل فعلى هذا يكون هذه الامثلة قياسية فلا يصح عدل من السماعي واليضم لما وجد سد المسد والقرينة فنوليس لخاصة القياس قلنا من شاهدنا القاعدة من الرضى والمصدر مقدم عليه فيجوز ان يكون هذه الامثلة سماعية في زمان المصنف رحمه وقياسية في زمان الرضى قوله وقد يحذف الفعل الناصب هذا بيان حاصل العطف لان قوله قياسا عطف على قوله سماعا قوله يعلم له صفة كاشفة لقوله قياسا وانما وصفها بالكلية لتلايته وهم ان المراد من الضابطة

لاكثرية قوله متعددة فان قيل ان لفظ موضع جمع كثرة وهو غير منحصر الا افراد والمجا
ان امثلة هذا الحذف غير زائدة على عشرة بالتبع والاستقرار قلنا سلمنا انه غير منحصر لكن اذا
وجد القرينة على الاختصار يكون منحصر او هنا وجد القرينة وهي توصيفه بقوله متعددة المقدرة
قوله منها ما وقع فقوله ما وقع مبتدا وقوله منها خبره وان كلمة من بمعنى البعض فهو مبتدا وما
وقع خبره قوله ما من هذه المواضع اشارة الى بيان المرجع قوله موضع ما وقع جواب سوال
وهو ان كلمة ما لا تخلو ما عبارة عن المفعول المطلق او من الموضع ففعل الاول لا يصح حمله على منها
واما على الثاني فالحمل صحيح لكن الضمير في وقع لا تخلو ما راجع الى الموضع او الى المفعول ففعل الاول
لا يصح حمله قوله مثبتا عليه لان الموضع غير مثبت لان الكلام منفى وعلى الثاني لا يوجد العائد
الى كلمة ما فاجاب بقوله اى موضع ما وقع يعنى ان كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق لكن يجب ان
وهو لفظ موضع فيصح الحمل على منها ووجد العائد الى ما فان قيل يجوز ان يكون كلمة ما كناية
عن الموضع وضمير وقع راجعا الى المفعول المطلق والعائد الى ما محذوف اعني فيه فيصح الحمل فلا
حاجة الى تكليف الشارح ثم قلنا فيه احتياج الى تقدير العائد وهو خلاف الاصل وفي عبارة
الشارح ثم واكان احتياج الى تقدير المضاف لكن احتياجه الى تقدير المفرد وهو اهلون من تقدير
المركب اعني الجار والمجرور فان قيل على تقدير حذف المضاف يلزم حذف العمدة لان للوضع
اما مبتدا او خبر من قوله منها وهما من اللرفوعات واما تقدير العائد فهو تقدير بالفضلة وهو اهلون
من تقدير بالعمدة قلنا حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه شائتم عنهم قوله اى مفعول
مطلق تفسير لكلمة ما واما المفعول في تفسير ما قبل قوله وقع لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف
بالشرح قوله اريد اثباته فان قيل هذا لا يطابق المثال مع المثل لانه وقع مثبتا وللتا كلام
منفي اعني قوله ما زيد لا سيرا فاجاب الشارح عنه بقوله اريد اثباته يعنى ان الكلام و
اكان منفي لكن المفعول فيه مثبت بالاسناد من النفي قوله لا يجب حذفه لان الباعث على
وجوب الحذف عدم صحة الحمل وذلك في الوجبة واما في السالبة فيصح الحمل فلا يوجد القرينة على
الفعل قوله بعد نفي لانه اذا كان مثبتا ولكن لم يكن بعد النفي مخوذا سيرا لا يجب حذفه لفعل
سد المسد وهو ما والا قوله داخل على اسم لما كان قول المصدر داخل على اسم متنازعا لان قوله
بعد النفي يقتضي ان يكون قوله داخل صفة له وقوله بعد معنى النفي يقتضي ان يكون قوله داخل
صفة له جعل الشارح قوله داخل صفة لقوله معنى وقدره مع قوله بعد نفي كما هو طريق في قطع
التنازع بان يعمل الثاني ولقد مر من الاول قوله لا يكون للمفعول المطلق خبرا عنه بلا تاويل
او مبالغة وكلاهما ان سيرا في قولنا ما انت الاسير امثلا جانك يكون خبرا عن انت بتاويل
الشارح و كان سيرا خبرا عنه للمبالغة كما في زيد عدل قوله لا يكون خبرا عنه اى لا يصلح
ان يكون خبرا عنه باعتبار عدم صحة الحمل لان المصدر لا يحمل على الجملة قوله لا يكون من

ای من باب حذف الفعل لان فعله مذکور قول لكان مرفوعا على الخبرية وهما بحث من
 وجوه الأول انه ما الفائدة في توصيف سيرة البشيد والثاني انه لا يصح قوله لكان مرفوعا
 على الخبرية لان خبره لا يكون الا منصوبا والثالث انه لما كان مرفوعا فلا يكون مفعولا فانه
 يكون منصوبا فهو خارج عن المقسم اعني قوله ما وقع فلا حاجة الى خواجه بالقيود اجيب عن الاول
 انما قيد به لتلايتهم الاستثناء من النفس وعن الثاني سلمنا ان خبره ما يكون منصوبا لكن اذا
 انتقض لنفي بالايكون خبره مرفوعا كما قال المصنف في بحث المجرورات وعن الثالث لا نسلم انه
 خرج المقسم لان المقسم ما كان مفعولا مطلقا في تركيب من التركيب ولا شك ان سيرا قد يكون
 مفعولا مطلقا وان لم يكن ههنا او لنقول انه قد يكون مرفوعا كما اذا وقع مفعولا للرسم فاعله
 فان قيل فعلى هذا تفوت فائدة تدوين علم النحوي انه لا يعلم المنصوب من المرفوع قلنا ان
 تعيينه وضع نصب والرفع فلا تفوت فان قيل ليعتبر المشاص الشرطي للمصدر كما اعتبرها بعضهم
 سلم عن تلك الشبهة بان يعبر كلمة ما في قوله ما وقع بالمصدر المطلق فلا يرد الشبهة والضم
 الكلام في المفعول المطلق من حيث انه مفعول مطلق لا في ذاته واذا وقع مفعولا لم ليس فاعله
 لا يبيح وصف المفعول المطلق بل ذاته اجيب عن الاول ان ما ذكره المشاص من النسب بالمقام
 لان التقسيم في المفعول المطلق لا في المصدر مطلقا وعن الثاني بما هو مذکور في الرضي فينظر
 فيه ثم في الحذف الوجوه لا بد من الامرين القرينية وسد المسد فالاول نصب المفعول المطلق
 وايضا عدم صحة المحرقة في حمله لكن الاصل في الحذف وان كان من جنس المفعول ما يمكن
 فيكون فعلا لان في حذف المصدر اعني لا يصح الحذف والثاني كلمة ما ولا لانها من الفضلات
 وسد المسد ليس لامنها قوله او وقع مكررا فان قيل الاختصاص يقال ومكررا عطفا على
 مثبتا فيكون تقديره بحكم العطف او وقع مكررا فلا حاجة الى تصحيق بقوله وقع قلنا انه يتوهم
 عطفه على خبره وهو فاسد فان قيل ان دكا و دكا وقع مكررا مع انه لم يحذف فعله بل مذکور
 هو قوله دكت الارض قلنا المراد ان المصدر وقع في موضع الخبر عن المبتدأ ولا مبتدأ في الآية
 واما الارض فهي مفعول للرسم فاعله لقوله دكت فان قيل ما للمصنف من انه جمع الضابطتين
 بترك منبأ بينهما مع ان كل واحد منهما ضابطة على عدة قلنا انما جمع بينهما لاشتراكهما في الوقوع
 بعد اسم لا يكون خبرا عنه فان قيل ان قوله بعد اسم لم يكن مذكورا في هذه الضابطة ولذا
 لا يفهم من عطف قوله او وقع مكررا على قوله وقع مثبتا لان هذا القيد مؤخر عن المعطوف
 عليه قلنا جازان يكون الضمير في وقع راجعا الى المفعول المطلق الذي فرض بعد قوله بعد اسم
 لا يكون خبرا مديا ولقول المالم يفصل علمان بينهما اشتراك في بعض القيود لكن في تعيين جهالة
 ثلما مثل عز الضابطة الثانية بقوله زيد سيرا علم تعيين هذا القيد فان قيل فعلى هذا

یتبع ان یجمع بین قاعدتی ما وقع مضمون جملة لا اشتراكا في وقوع مضمون جملة قلنا نعم لكن لما
 كان كل واحد منهما مسمی باسم علیحدة لا ولی تأکید النفس والثانی تأکید الغیر اذ التفصیل
 لیتیمز كل واحد بالاسم عن الآخر ونقول ان هذین الضابطین قد یجتمعان فی مادة واحدة
 کقولنا ما زید السیر سیلا بجلا الضابطین الاتیین ثم القریبة فی هذه الضابطة ایضا نصب
 المفعول المطلق وعدم صحیح الحمل وسد المسد هو احد المصدرین قولی سیر سیرا اشارة الی العامل
اعلم انه لا بد من تقدیر الفعل ههنا بعد اللذان یلزم الاستثناء من النفس واما قوله سیر البرید
 يجوز فيه تقدیر الفعل بعد ها وقبلها اذ المفعول المطلق فيه نوعی وفي المثال قول هذان المثالان
دفع ولهم وهوان احدهما مثالی کان بعد النفي والاخر مثالی کان بعد معنی النفي مع انه
 ليس فيه معنی النفي فدفع بقوله هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد النفي ثم ترد علیه ان المثال
 لا یضام المثل وهو یاتی بواحد فما الحاجة الی المثالین فاجاب الشرح انما اورد المثالین تنبیها علی
 ان الاسم الواقع موقع الخبر یقسم الی النكرة والمعرفة فان قيل ان من العلوم ان المصدر من
 الاسماء وهي تنقسم الی النكرة والمعرفة فما الفائدة فی هذا التقیة قلنا فی فائدة جلیة وهي ان
 یعلم ان الحكم وهو الحذف لا یختلف بین المصدر المنکر والمعرف قوله اولی ما یشبهه فعل المبتدأ
 ای ما انت الا سیر مثل سیر البرید فان قيل فغی هذا المرید ق تعریف المفعول علیه بعد
 اتحاد الفاعل بینهما لان فاعل الفعل هو المخاطب وفاعل المفعول هو البرید قلنا ان لفظ ذلك
 الاسم الواقع موقع الخبر ولا ینکان لفظ المشبه به لكن ذکر ذلك واریا المشبه كما هو طریق الاستعار
 اذ لا شک ان المراد بسیر البرید هو سیر زید فان قيل لما کان المراد منه هو المشبه لا یصح تقسیم
 الشارح رح الی ما هو فعل المبتدأ اولی ما یشبهه فعل المبتدأ بل یكونان فعل المبتدأ قلنا انما قال
 الشارح رح ذلك نظرا الی الظاهر قوله اولی مفرد ومضاف اولی ما لا یصح تقدیره قبلها اولی
 ان المفعول فی الاول تأکیدي وفي الثاني نوعی لان سیر البرید نوع من السیر وانما لم یتعرض لیهما
 لان الاول ظاهر والثانی غیر مستقیم لانه غیر منحصر فی التأکید والتوعی لانه قد ینکون للعد
 ایض قولی من الواضح اللتی بیان المرجع قولی ای موضع للمفعول اشارة الی انه یجوز قوله
 تفصیلا لاثر الخ فی تعید الاثر احتراز عما یقع تفصیلا لمضمون جملة دون الاثر بخوید سافر سافر
 القریب والبعید وفي تعید الجملة احتراز عما اذا وقع تفصیلا لاثر مفرد بخوید ضرب اما یتأد
 تادیا او یهلك هلاکا فهذا لتفصیل الاثر الضرب فقط وفي تعید المقدمه احتراز عن المتأخرة
 نحو ثامنا وفلا فشد والوثاق فان فی هذه الصور لا یجیب الحذف لانها وقعت قليلا فی
 كلامهم فلو حذف الفعل لم یسبق الذهن الیه قوله والمراد بمضمون اشارة الی لفرق بین هذا
 المضمون و بین مضمون ضابطة الخامسة قوله مصدرها فان قيل لا یصح اضافة المصدر
 الی الجملة لانه للفعل لا للجملة

تعید الفعل قبل الاثر اولی ما یصح

وَالْيَضَ ارادة المصدر انما يصح في الجملة الفعلية واما اذا كانت اسمية مثلاً زيد جسم او حيوان فلا
اذليس له مصدر بلا اجيب عن الاول معناه اي المصدر بالمفهوم من الجملة وعن الثاني
لا نسلم وقوع المفعول تفصيلاً لاشتر مضمون جملة اسمية ولو سلم فيمكن اخذ المصدر ايضا بالحقاق لياً
والمنازاع اي جسمية زيد او حيوانية وهو المسمى بالمصدر والاعتراعي قوله الى الفاعل والمفعول
فيضاف الى الفاعل ان كان المقصود هو النسبة اليه والى لمفعول ان كان المقصود هو النسبة اليه
اعلم ان المضمون على ثلاثة اقسام احدها مضمون الجملة الفعلية وهو اخذ المصدر من
الجزء الاول مضافاً الى الجزء الثاني والثاني مضمون جملة اسمية وهو اخذ المصدر من
الجزء الثاني مضافاً الى الجزء الاول والثالث مضمون مطلق الجملة وهو اخذ المصدر من الجزء
المتشقة مضافاً الى الخبر الغير المتشقة قوله وياثو غرضه دفع وهم وهو ان يتوهم المراد بالاشتر
هو المفعول من قبيل ذكر المصدر واردة اسم الفاعل منه كما هو الشائع فدفع بقوله والمراد بالاشتر
غرضه والمراد من الغرض الحكمة فلا يريد ان الغرض عبارة عما يكون الفعل الاجله والفاعل محتاج
مع ان الله تعالى لا يحتاج الى شئ والحكمة عبارة عما يكون الفعل الاجله والفاعل لا يحتاج اليه قوله
وبتفصيل الاشتر جواب سوال وهو ان التفصيل يقتضي الاجمال والجمال ههنا لان المذكور
سابقاً شذوذاً وهو معلوم فاجاب الشارح بقوله والمراد بالتفصيل بيان النوع المحتملة
وأنما قدم شرح المضمون مع انه مؤخر في المتن لانه مضاف اليه وهو اصل لان معرفة المضاف
من حيث هو مضاف موقوف على معرفة المضاف اليه وايضا ان بيان الاشتر انما يكون بعد معرفة
ذلك الشئ مع قطع النظر عن كونه مضافاً قوله نحو قوله تعالى جواب سوال وهو ان قوله
نحو مضاف وقوله فشد الوثاق مضاف اليه وهو لا يكون الا مفرداً وهذه جملة فلدفع هذا زاد
الشارح رحمه لفظ قوله فهو مضاف اليه والجملة مقولة القول وقوله تعالى جملة معترضة فلا
يريد ان قوله تعالى لا يخلوا ما صفة الضمير او حال منه فعله الاول يلزم توصيف المعرفة بالجملة
وعلى الثاني يلزم الحال من المضاف اليه وايضاً لما مضى وقم حالاً لا بد فيه من قد قوله
بعد شد الوثاق اشارة الى ان بعد مبنية على الضم مجاز من المضاف اليه وايضاً اشارة الى ان المصدر
ههنا مضاف الى المفعول قوله فشد الوثاق اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل قوله اءى انما هو
منا اشارة الى اخطا العالم فان قيل فليكن منا وفداءً مفعولاً فلا حاجة الى تقدير العالم
قلنا المفهوم منه ليس لا يجوز جعل المفعول المطلق مفعولاً له مالا فلهذا لا يتا في كون منا وفداً
مفعولاً مطلقاً في الكلام بتقدير الفعل وايضاً ان كلمة بعد يالي عن كونه مفعولاً له ثم في الخبر
الوجوب لا بد من القرينة وسد المسد ما الاول فهو نصب المفعول المطلق لانه يقتضي العالم
والفعل اصل في العمل والثاني نصب المفعول المطلق لانه من الفضلات فيصير له كذا قال جمال
الدين چينايي فان قيل فلهذا ينبغي

ان لا يشترط تكرار المصدر في الضابطة الثانية لان نفس المفعول لمطلق يقوم مقام العامل فلا حاجة
 الى التكرار قلنا ان في الضابطة الثانية احدا المصدرين واقع موقع الخبر والخبر لا يقوم مقام
 شيء فانه عمدة واما مقام الغير ليس الا من الفضلات فكذا لا يقوم مقام الغير ما وقع موقع الخبر
فان قيل ينبغي ان يجب الحذف في قوله خبر مقدم لانه قائم مقام العامل قلنا قيام للمفعول
 هنا بمعنى الجملة المتقدمة ولا جملة ثم واما المفعول للمفعول بدون المعاون لانه لو اقيم بدونه لم
 يبق الحذف الجائز **فان قيل** ما السرا في ان الجملة لا تقوم مقام العامل بل جعلت معاونة قلنا
 في اقامة المتقدم مقام المؤخر خلاف فلذا لم تجعل عين ما يقوم مقامه **وقال البعض** الشارح
 سدا لجملة المتقدمة مسدا للحذف **فان قيل** المتقدم لا يقوم مقام المؤخر الا ترى انهم قالوا في
 ضرب زيد اقامنا انه على تقدير الكوفيين يلزم حذف الخبر بلا سد شيء مسده قلنا ان ما
 قالوا ثم ليس لاجل ان المتقدم لا يقوم مقام المؤخر بل هناك مانع اخر وهو ان قائما هناك جعل من
 تامة المبتدأ وجزءه فلا يقوم مقام الخبر وقال بعض المتون في مثال هذه الضابطة قولنا زيد
 يشتري طعاما فاما بيعا او كلا ومثل قولنا زيد يكتب اما قراءة بعد او بيعا قوله لان يشبه به
 املا خرج جواب سوال وهوانه فالتطابقة بين المثال والمثل لانه هو التشبيه وهو النسبة
 والمذكور في المثال لصورة وهو طرف النسبة فاجاب بقوله اي لان تشبيهه به لانه يعزبان المصدر
 للمفعول اعلم ان المفعول المطلق هنا هو التشبيه في الحقيقة لكن شاء اطلاقا على التشبيه بلقيما
 مقامه **ولهنا بحث من وجوه الاول** انه على هذا يخرج عن الضابطة ما اذا وقع للمفعول
 المفعول المطلق نفسه بعد جملة نحو مرت به فاذا له صوت صوتا مثل صوت حمار **والثاني**
 انه لم يعين الشارح قوله ما وقع للتشبيه بقولنا لان يشبه المفعول المطلق بما واخر فيكون على الحقيقة
والثالث انه لا يصدق عليه تعريف المفعول المطلق لعدم اتحاد الفا على يديه وبين الفعل
 اجيب عن الاول ان مادة النقص غير موجودة في كلامهم ولا يضر خروجهم وعن الثاني ان
 الظم من كلام المعرج ان يجذف العاردين ون المفعول المطلق فلو حمل كلامه عليه يلزم حذف
 ايضا فالشارح حمل كلامه على الظاهر وعن الثالث انه ذكر التشبيه بوالاد منه المشبه كما هو طريق
 الاستقارة كما مر قوله لزيد صوت صوت حسن فالصوت الثاني بدل من الاول او صفة
 له باعتبار لاحقه وهو حسن لانه صفة للصوت الثاني فيكون الاخص بدل من الاعمال في
 قوله تعالى بالناسية ناسية كاذبة او يكون الاخص صفة للاعم **فلا يرد** انه يكون الشيء
 بدلا او صفة لنفسه **فان قيل** فاعلم هذا لا يكون الصوت الثاني مفعولا مفعولا مطلقا..
 فخرج عن المقدم فكيف خرج بالقيود قلنا المراد بالمفعول ما يكون مفعولا في تركيب من التركيب
 وان لم يكن هنا **اولقول** انه يجوز ان يكون مفعولا مجزئا والفعل لكن لا يجب حذفه **فان قيل**
 انه حال **جواب سوال** وهو ان قوله علاجاً منصوب برسم الخط الالف والمنصب

طرق کثيرة فهو من اے جهة منصوب فاجاب بقوله اے حال الخ یعنی انه حال من ضمير وقع
 فان قيل لا يصح حمل علاج على المفعول لانه عبادة عن الدافع كما قال الاطباء عليه الصفاء...
 سقوني اے دافع الصفاء **قاجا الشارح** عنه بقوله دال على فعل من افعال الجراح اى المعبر
 ههنا ليس ما اظم عليه الاطباء قوله لان الزهد الخ لانه عبادة عن قطع القلب عن محبة الدنيا او
 عبادة عن الرياضة اى تصور القلب قوله فاذا له ضرب صوة حمار التشبيه في الكراهية قوله ا
 الذى قام به دفع وهو وهوان المراد بالصاحب الواضع كما هو المتبادر فدفع بقوله اے الذى قام
 به معناه اعلم انه انما اشترط التشبيه لانه يدل على الفعل المحذوف لان التشبيه لا بد من التشبيه والمشب
 به وهما ههنا الصوة الاولى والثانية فيد لان على بصوت لان المحذوف يكون من جنس
 المنطوق ما لمكن وانما اشترط ان يكون علاجاً ليدل على الحدث فيدل على فعل المقدر والذى
 تعلق بالقلب يدل على الدوام غالباً فلا يدل على الحدث فلا يدل على المحذوف وانما اشترط
 ان يكون بعد جملة ليوجد معاون سد المسد وهو المفعول لمطلق ههنا وانما اشترط
 اشتغالها على اسم بمعناه ليجوز التشبيه وانما اشترط اشتغالها على صاحب ليجوز ما لا بد للفعل منه
 وهو الفاعل فيدل على الفعل لكن دلالة كل واحد على الافراد غير تام فاذا اجتمعت كانت تامة في الدال
 على الفعل المحذوف فلا يرد ان كل واحد ما كان دال على المحذوف فما الى الاجتماع قوله اے يعنى
 صوت حمار اشارة الى ان العامل فالتفصيل الحاجة الى تقدير العامل لانه ينبغى ان يكون الصوة الاولى
 عامل فيه قلنا ان المصدر والعامل بمعنى ان مع الفعل وهو يفيد الطمع والرجاء والحكم في هذا المثال
 بالقطع والجزم فان قيل المثال لا يطابق المثال لانه هو المصدر والصوة ليس بمصدر لان المذكور
 في اتركيب العتران معنى الصوة بانك واوز والمصدر ما كان في اخر معناه الفارسي دال على
 اوتاء وون نحو الضرب زون والقتل كشتن وههنا لم يوجد قلنا انه وان لم يكن مصدر لا
 لكن يستعمل استعمال المصدر بان يذكر بعد الفعل لانهم قالوا صات الشئ صوتاً فان قيل المقصود
 من هذا الكلام ليس الا المبالغة وهى لا يأتى الا بالمجرد قلنا انه يعنى صوت تصويتنا
 قوله فصوة حمار اشارة الى تطبيق المثال مع المثال قوله حمار الشكل وانما اورد المثالين لان
 المفعول لمطلق في الاول ليس بمصدر بل استعمال المصدر وفي الثاني يعنى المصدر وان
 المصدر الاول مضاف الى التكررة والثاني مضاف الى المعرفة وان الاول مضاف الى غير ذوى
 العقول قوله ومنها ما وقع مضمون جملة فقوله مضمون منصوب على انه حال او على انه
 خبر اى كان وقع بمعنى كان قوله جملة احتراز بها عما وقع مضمون مفرد مثل فتقر في قلنا
 رجع فتقرا فان القهقرو وقع مضمون مفرد وهو الرجوع قوله لا محتمل احتراز عن
 المفعول الذى في الجملة الا ترى اعلم ان مولانا عبد العفو قال ان لادى قوله

والتالى مضاف الى ذوى العقول

لا في قوله لا محتمل لها في الجنس والمحتمل مصدر مهي بفعلة الاحتمال وهو اسم لدولها خبره وقوله
 غيره بالنصب مفعول لقوله محتمل وقال مولانا عصام الدين والمشهور هو ان خبره بال
 لا بالنصب لا نه خبر لا وقوله محتمل اسم مفعول كما هو الظاهر فهو اسم لا وقوله لها صفة له اے
 ثابت لها فان قيل لم يذهب عبد الغفور الى هذا الاحتمال مع انه المتبادر لان محتمل اسم
 مفعول ومجيئه مصدر اشاذ قلنا انه نظري توافق الضابطة التي لان قوله لها فيها خبر لقوله
 محتمل لا محالة فهو مبتدأ ولها خبره مقدم عليه لعدم جواز تقدم الصفة على الموصوف ثم
 قال **عصمة الله الشيم** ذكرى الا ظروان قال لم يرد ما وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره **بصية**
 الفعل لان ما قال متروك كما ذكرنا **قول** منصب المصنف رحمه ان يأتي بعبارة صعبة واما الترد
 فلا يحتمل بالمقصود لان كل واحد من الاحتمالين يتأدى به المقصود **قوله** على الف درهم فالف
 درهم مبتدأ وعلى خبره وله خبر بعد خبره وعلى لعكس قوله اے اعترفت اعترافا اشارة الى
 اظهار العامل قوله فاعترفا اشارة الى تطبيق المثال مع المثل ا علوانه ليس المراد ههنا بالمضمون
 هو المدلول **لتضمنه** كما هو في الضابطة الثالثة بل المراد منه المدلول لا التراس لان الاعتراف
 لازم لقوله على الف درهم قوله ولا محتمل له سواء اى لا محتمل له شرعا لان الشرع حكم يلزم الا
 على المقر ولا فهو اخبار يحتمل الصدق والكذب قوله ولو بالاعتبار اى ليس فيه تغاثر الاعتبارى
 ايضا فان قيل لا سلم انه ليس فيه تغاثر الاعتبارى لانهم قالوا احدهما مؤكد والاخر موكدا قلنا
 هذا تغاثر في الدال دون الدلول بخلاف زيد قائم حقا لان التغاير فيه في المدلول كما ياتي
 قوله لها محتمل غيره فان قيل مضمون الجملة لا يخلو اما ان لا يحتمل غيره او يحتمل وعلى التقديرين
 يجب حذف فعله فالأخصر ان يجمع كلا الضابطين وقال ومنها ما وقع مضمون جملة سواء كان
 لها محتمل او لا قلنا نعم لكن لما كان المتأخرون جعلوا كلا واحد منهما مسمى باسم عليحدة وهو **تأيد**
 لنفسه وتأيد لغيره او روي الظابطتين للتصريح باسم كلا واحد منهما قوله له حق حقا صيغة توكيد
 من الجرد قوله من حق بحق اشارة الى بيان معناه اے حقا مصدر من حق بحق على
 ان يكون كلمة من بيانية ويظهر معناه من هذا البيان وهو حق بحق اے اذا ثبت ثبت فلا يرد
 انه يلزم اشتقاق المصدر من الفعل وهو ليس الا مذهب الكوفيين قوله لانها محتمل الصدق والكذب
 اعلم ان الفرق بين الصدق والكذب ان الاول مطابقة الكلام للواقع والثاني عدم مطابقة
 الكلام للواقع وتبين الحق والباطل ان الاول مطابقة الواقع للكلام والثاني عدم مطابقة الواقع
 للكلام فان قيل ان احتمال الصدق والكذب كما ثبت ههنا ثبت ايضا في قوله له على الف درهم
 لان اخبارا ما الشرع فلا يرد في الكذب منه الا ترى انه لا يحتمل الاخذ بالمقر له لولم يكن في الواقع قلنا
 المراد من الغيري الضابطة الاولى هو الانكار لا نه المقابل للاعتراف ولا شك انها لا يحتمل الانكار
 واما حقا فيقابل للكذب

اے قوله تارة مراد عدم الدين ۲۲ اے ليس بين قوله له على الف درهم وبين قوله اعترفا تغاثر اعتبارا

والباطل ولا شك انها فيهما واما احتمال الكذب في الاولى فلا يضر لانه ليس مقابلا للاعتراف
 قوله وليسمى تأكيدا لغيره فان قيل ان التاكيد في الضابطتين ليس للمفعول المطلق فكيف يصح
 تأكيدا لغيره قلنا نعم لكن الحق الذي هو في جملة محتمل واما الحق الذي هو المنصوص عليه متيقن فلهذا
 قال لغيره واما في الاول فالاعتراف المصنف والمنصوص عليه كلاهما متيقن فلذا اقالنا تأكيدا لنفسه
 او نقول ان معنى قوله تأكيدا لغيره تأكيدا لاجل غيره فان قيل انه لما كان تأكيدا لغيره يرد
 عليه ما ورد اوله وايضا فالتطابقة بين المثال والمثل لان التاكيد في المثال لنفسه لغير
 قلنا معنى قوله لاجل غيره ان التاكيد لنفسه لكن الغرض فيه دفع الغير لوجود الغير هنا وهو الكذب
 بخلاف قوله اعترافا لانه تأكيدا لنفسه فقط اي ليس لغرض فيه دفع الغير لعدم وجود الغير فان
 قيل لما كان معنى قوله تأكيدا لغيره اي ليندفع الكذب فعلى هذا يكون معنى قوله تأكيدا لنفسه
 ليندفع النفس ولا معنى له قلنا ليس معناه دفع النفس بل معناه تأكيدا لنفسه ليتكرر ويتقرب
 اي الباعث على تأكيد نفسه تكريره لان قوله تأكيدا لنفسه يعيد التورية فلا بد ان يكون للبائعة في البعيد
 لحسن المقابلة قوله ومنها ما وقع مثنى **وههنا بحيث من وجحين** الاول انه فالتطابقة بين
 المثال والمثل لانه مثنى والمذكور في المثال لبيك وهو ليس بمثنى بل معناه التكرير والتكثير والثبات
 انه على هذا ينبغي ان يحذف الفعل في قوله ضربت ضربين اجيب عنهما المراد بالمثنى ان يكون
 على صيغة التثنية ولم يكن معناه معنى التثنية كما قال الشارح على صيغة التثنية وان لم يكن
 للتثنية فان قيل ان في قوله وان لم يكن متصلة وحكم ان المتصلة ان يثبت الحكم في النقيض
 بطريق الاولى كقولهم فلان بخيل وان كثيرا له فلو كان ماله قليلا فبالطريق الاولى فعلى هذا يرد ما
 ورد اوله اي ينقض بضرب ضربين قلنا ان كلمة ان زائدة او انها بقية الحزبة اي ان المفتوحة للتحفة
 من الشكلة لانه وجد شرحا وهو وجود النفي كما قال المصنف وتخفف للفتحة وحينئذ تدخل على الفعل
 ويلزم حروف النفي معها وتحقيقه ياتي في بحث الحروف او نقول ان بل في قوله لتكرير للاعراض
 عن جميع ما يتضمنه قوله وان لم يكن فان قيل لابد في تمام هذه القاعدة من قيد الاضافة
 اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لان المصدر لا يضاف الا الى الفاعل او الى المفعول
 كما ياتي في مبحثه لئلا يرد مثل قوله تعالى **ثم ارجع البصر كرتين** فان كرتين مفعول مثنى
 ولم يحذف فعله بل ذكر وهو ارجع لاجل انه غير مضاف لانه اذا كان غير مضاف
 فيفتوت سد المسد قلنا اعراض كرتين غير وارد بدون قيد الاضافة لان
 كرتين ليس مفعولا مطلقا لانه ما كان بمعنى الفعل السابق وهو ليس كذلك
 وايضا فليكن المراد منه بمعنى التثنية فلا تنطبق القاعدة عليه فان قيل
 انه مفعول مطلق باعتبار الوصف للقدرة

اي رجعا مكررا كثيرا فلما كان معناه كثيرا لم يكن بمعنى التثنية وانما جعل الشارح قوله كرتين
مكررا ليصح الحمل على رجعا فيرد الاعتراض فلا بد من قيد الاضافة فاجاب
الشارح المصنف عن هذا الاعتراض بان قيد الاضافة مراد المصنف
لكن لم يذكره كفاء بالمثال لان لبيك مضاف الى المفعول وهو الكاف فان قيل
ان في جعل المثال من تمة التعريف اي القاعدة تكلف لان المثال خارج من القاعدة
بل يوتي به بعد اتمام القاعدة فلا يضاح وجعل امر خارج من تمة اليبس تكلف كما قال
الشارح فان قيل ان الشارح فعل هذا التكليف في اخوك وابوك وجموك حيث قال
ولم يقل لمصر مكررة محذرة كفاء بالمثال فكيف اتنع ههنا قلنا المثال على نوعين
احدهما ما كان على صورة المثال بان كان مصدا بالكاف او بالمثل او بالنحو والي الثاني ما
يكون بصورته فالذي ليس بصورته فيكون من بيان نفس لقاعدة اجيب ان المص
الكتفي بالمثال وهو انما يكون خارجا لو كان قوله مثل لبيك مرفوعا لانه لم يكن خبرا
للمبتدأ المحذوف اي مثاله مثل لبيك ولما اذا كان منصوبا بناء على انه صفة لقوله مثني
فلا يكون خارجا بل هو من بيان نفس القاعدة كما علم انه قال الشارح ولا بد في
تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة قال مولانا عصام الدين رحمه الله ومع
هذا القيد ينقض بقولهم ضربت ضربتي الامير فانه مثني مضاف الى الفاعل مع انه لا
يخذف الفعل فلا بد ان يعم مضافا الى ... فاعل ذلك الفعل ومفعوله والا مير ليس
بفاعل ذلك الفعل لان الفاعل هو الجواد ومع ذلك ينقض بقولهم ضربت ضربتي زيدا فلا بد
ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيبا النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي انتهى ويمكن ان يقال
انه صرح الشارح ان المراد بالمثني ان يكون على صيغة التثنية فلا حاجة الى ذكر ذلك القيد
قوله اصله الب لك فان قيل المصدا في لبيك لا يخلو اما مصدا الزيد او الجود فعلى الاول
لا يساعد اللفظ وعلى الثاني لا يستقيم فيه التكرير والتكثير لانه لا يكون بالمزيد قلنا انه
مصدا المزيد لكن حذف زوائده او مصدا الجود لكن بمعنى المزيد كما اشار الشارح الى الاول
بقوله اصله الب لك البابين واشاد الى الثاني بقوله ويجوز ان يكون من لب بالمكان الخ
قوله واقم المصدا اشارة الى بيان سد السد فان قيل ان اقامة المصدا لا يكون الا
باعتبار المعاونة وليس ههنا جملة متقدمة حتى تكون معاونة لاقامة المصدا قلنا ان
لهما وان لم تكن جملة متقدمة لكن وجد المعاونة الاخر وهو التكرار في مضاه او اداة
التثنية او المضاف اليه اعني الكاف قوله ودل الى الثاني مجذوف الزوائد فان
النون ايضا من الزوائد فلا يرد انه ينبغي ان يقال نرا اذتين وهما الالف والمهزة
له بقوله وفي جعل المثال الاول

له لبيك معناه مضاهي ظهرت استقامته في كل وقت

له بقوله وفي جعل المثال الاول ... اي جعل المثال من تمة التعريف والحكم في اخوك الخ ... وفق عبد الرحيم

دون الجمع لعدم وجوده وانما حذف الزوائد ليكون اسرع في الداء لنفسه والى امثال
 المأمورية لان قوله ليبيك غير مقصود لذاته اعلم ان اصله الب لك البابين على صيغة
 المضارع المتكلم من باب الافعال فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه واضيف الى الكاف
 بحذف اللام للتخفيف فحذف النون للاضافة فصار البابيك ثم نقلت حركة الباء الاولى
 الى اللام فحذفت الهمزة للتخفيف وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وادغمت الباء في الباء
 فصار ليبيك قوله وعلى هذا القياس اي قياس ليبيك في الورد والدفع جميعا قوله سعيدك
 هذا قول الرفيق للرفيق فان قيل امثال لا يضارع المثل وهو يحصل باحد فاما الحاجة الى المثالين
 قلنا الاول لازمي والثاني متعود فاشار المصنف بذكرهما ان الحكم للذكر لا يختلف بالضرورة والتعدي
 قوله فانه يتعدى باللام اي غالبا فلا يريد انه لا يصح تخصيص باللام لانه كما يتعدى باللام يتعدى
 بالياء ايضا كما في قوله لب بالمكان **تجيت المفعول به** وانما قدم المفعول المطلق على المفعول به لاطلاق
 لو لكونه جزءا للفعل ثم قدم المفعول به على المفعول فيه لانه محتاج اليه في التعقل والوجود جميعا بخلاف
 المفعول فيه لانه محتاج اليه في الوجود فقط ثم قدم المفعول فيه على المفعول له لانه في وجوده مطلقا
 فانه عند الزجاجة داخل في المفعول المطلق ثم قدم المفعول له على المفعول معه لانه قد يلتبس به
 بالمعطوف ثم قدم المفاعيل الخمسة على الملحقات لانها اصل في النصب كما مرود الملحقات تبع لها
 ثم قدم الحال على التمييز لانه لازم النصب بخلاف التمييز فانه قد يكون مجرورا بالاضافة وايضا
 الحال مبين هيئة الفاعل او المفعول به فناسبها ثم قدم التمييز على المستثنى لانه ادخل في المنع
 من المستثنى لانه لا يكون الا منصوبا ومجرورا بخلاف المستثنى فانه قد يكون مرفوعا لانه يعرب
 حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور ثم قدم هذه الثلاثة على خبر كان واسم ان غيرهما
 لانها منصوبات لفظا او محلا بخلاف خبر كان واسم ان وغيرهما فانها مرفوعة محلا لانها في الاول
 مبتدأ وخبر ثم قدم خبر كان على اسم ان لاعمالها هو الفعل وهو كان واخواتها فكان اقوى
 ثم قدم اسم ان على المنصوب بلا التي لتنفى الجنس لان عمل لا المشابهة ان كما مر مرفوعا لها ثم
 قدم المنصوب بلا التي لتنفى الجنس على خبر ما ولا المشبهتين بليس لانه ليس في عملها
 لا واحد بخلاف ما ولا المشبهتين بليس لان عملها عند الجازين دون بني تميم فاحفظه
 فانه فيه نفع عظيم وان كان من التحقير الذي كان عند الناس نسيا منسيا... قوله
المفعول به اي ومنه او منها المفعول به وانما ترك لفظ منه او منها الكفاء بما ذكر في
 المفعول المطلق فالجواب انه اذا كان للبحث اقسام فداب للمرح ان يذكر لفظا
 او منها في القسم الاول ويترك في الباقي فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يذكر
 في المرفوعات ايضا في قسم واحد مع انه ذكر في القسمين اعني الفاعل

في قوله ليبيك قوله سعيدك قوله فانه يتعدى باللام اي غالبا فلا يريد انه لا يصح تخصيص باللام لانه كما يتعدى باللام يتعدى بالياء ايضا كما في قوله لب بالمكان تجيت المفعول به وانما قدم المفعول المطلق على المفعول به لاطلاق لو لكونه جزءا للفعل ثم قدم المفعول به على المفعول فيه لانه محتاج اليه في التعقل والوجود جميعا بخلاف المفعول فيه لانه محتاج اليه في الوجود فقط ثم قدم المفعول فيه على المفعول له لانه في وجوده مطلقا فانه عند الزجاجة داخل في المفعول المطلق ثم قدم المفعول له على المفعول معه لانه قد يلتبس به بالمعطوف ثم قدم المفاعيل الخمسة على الملحقات لانها اصل في النصب كما مرود الملحقات تبع لها ثم قدم الحال على التمييز لانه لازم النصب بخلاف التمييز فانه قد يكون مجرورا بالاضافة وايضا الحال مبين هيئة الفاعل او المفعول به فناسبها ثم قدم التمييز على المستثنى لانه ادخل في المنع من المستثنى لانه لا يكون الا منصوبا ومجرورا بخلاف المستثنى فانه قد يكون مرفوعا لانه يعرب حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور ثم قدم هذه الثلاثة على خبر كان واسم ان غيرهما لانها منصوبات لفظا او محلا بخلاف خبر كان واسم ان وغيرهما فانها مرفوعة محلا لانها في الاول مبتدأ وخبر ثم قدم خبر كان على اسم ان لاعمالها هو الفعل وهو كان واخواتها فكان اقوى ثم قدم اسم ان على المنصوب بلا التي لتنفى الجنس لان عمل لا المشابهة ان كما مر مرفوعا لها ثم قدم المنصوب بلا التي لتنفى الجنس على خبر ما ولا المشبهتين بليس لانه ليس في عملها لا واحد بخلاف ما ولا المشبهتين بليس لان عملها عند الجازين دون بني تميم فاحفظه فانه فيه نفع عظيم وان كان من التحقير الذي كان عند الناس نسيا منسيا... قوله المفعول به اي ومنه او منها المفعول به وانما ترك لفظ منه او منها الكفاء بما ذكر في المفعول المطلق فالجواب انه اذا كان للبحث اقسام فداب للمرح ان يذكر لفظا او منها في القسم الاول ويترك في الباقي فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يذكر في المرفوعات ايضا في قسم واحد مع انه ذكر في القسمين اعني الفاعل

في قوله ليبيك قوله سعيدك قوله فانه يتعدى باللام اي غالبا فلا يريد انه لا يصح تخصيص باللام لانه كما يتعدى باللام يتعدى بالياء ايضا كما في قوله لب بالمكان تجيت المفعول به وانما قدم المفعول المطلق على المفعول به لاطلاق لو لكونه جزءا للفعل ثم قدم المفعول به على المفعول فيه لانه محتاج اليه في التعقل والوجود جميعا بخلاف المفعول فيه لانه محتاج اليه في الوجود فقط ثم قدم المفعول فيه على المفعول له لانه في وجوده مطلقا فانه عند الزجاجة داخل في المفعول المطلق ثم قدم المفعول له على المفعول معه لانه قد يلتبس به بالمعطوف ثم قدم المفاعيل الخمسة على الملحقات لانها اصل في النصب كما مرود الملحقات تبع لها ثم قدم الحال على التمييز لانه لازم النصب بخلاف التمييز فانه قد يكون مجرورا بالاضافة وايضا الحال مبين هيئة الفاعل او المفعول به فناسبها ثم قدم التمييز على المستثنى لانه ادخل في المنع من المستثنى لانه لا يكون الا منصوبا ومجرورا بخلاف المستثنى فانه قد يكون مرفوعا لانه يعرب حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور ثم قدم هذه الثلاثة على خبر كان واسم ان غيرهما لانها منصوبات لفظا او محلا بخلاف خبر كان واسم ان وغيرهما فانها مرفوعة محلا لانها في الاول مبتدأ وخبر ثم قدم خبر كان على اسم ان لاعمالها هو الفعل وهو كان واخواتها فكان اقوى ثم قدم اسم ان على المنصوب بلا التي لتنفى الجنس لان عمل لا المشابهة ان كما مر مرفوعا لها ثم قدم المنصوب بلا التي لتنفى الجنس على خبر ما ولا المشبهتين بليس لانه ليس في عملها لا واحد بخلاف ما ولا المشبهتين بليس لان عملها عند الجازين دون بني تميم فاحفظه فانه فيه نفع عظيم وان كان من التحقير الذي كان عند الناس نسيا منسيا... قوله المفعول به اي ومنه او منها المفعول به وانما ترك لفظ منه او منها الكفاء بما ذكر في المفعول المطلق فالجواب انه اذا كان للبحث اقسام فداب للمرح ان يذكر لفظا او منها في القسم الاول ويترك في الباقي فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يذكر في المرفوعات ايضا في قسم واحد مع انه ذكر في القسمين اعني الفاعل

والمبتدأ قلنا سلمنا ان دابه ان يذكر في اول القسم لكن في قسم اصله والقسم الاصل
 في المرفوعات فختلف فيه عند الجمهور هو الفاعل وعند البعض هو المبتدأ فلذا
 ذكر في راس القسمين واما في النصوص فالقسم الاصل هو المفعول المطلق فقط ثم
 الباء في قوله به للسببية اي الذي فعل بسبب ذلك الشئ لان الشئ محل
 وقوع الفعل فيكون موقفا عليه فكانه بمنزلة السبب او للملازمة قوله
 اي هو ما وقع جواب سؤال وهو ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الاسم او عن المسمى
 فعلى الاول لا يقع الوقوع عليه لان الوقوع انما يكون على المسمى لا على الاسم وعلى
 الثاني يلزم الخروج من البحث لان البحث في الاسماء دون للسميات فاجاب بقوله
 اي اسم ما يعني كلمة ما عبارة عن المسمى فيصح الوقوع عليه لكن بتقدير المضاف وهو الاسم
 فلا يلزم الخروج من البحث ثم يريد عليه انه على هذا يلزم التقدير في التعريف وذا لا يجوز
 لان التعريف للمعرفة والتقدير محل بالمعروفة فاجاب بقوله انما لم يذكر الاسم
 يعني ان التقدير في التعريف لا يجوز اذا كان بغير القرينة واما اذا كان عليه قرينة واضحة
 فيجوز وهما وجبات القرينة وهو ذكر الاسم في المفعول المطلق ويجوز ان يراد من كلمة
 هو الاسم وضمير عليه راجع الى مسماه بطريق الاستخدام او اجزاء الصفة للمدلول المطابقة
 على الدال وفيه محبت وهو ان اذا وقع اسم الاستفهام او الشرط مفعولا به يكون الوقوع من
 مدلوله التضمني لا المطابقي فكيف يصح ما ذكره الجيب وحاصل الاعتراض ان من
 الاستفهام او الشرط في قولنا من يكرم مفعول به مع ان ما وقع عليه فعل الفاعل هو الذات
 وهو مدلول التضمني والمدلول المطابقي هو الذات مع معنى الاستفهام او الشرط اجيب
 المدلول المطابقي هو الذات فقط ومعنى الاستفهام والشرط عارضان وهما اعتراض
 مشهور وهو ان قولهم ان الوقوع لا يكون الا على المسمى منقوض بقولنا تلفظت زيد او
 تكلمت زيدا فان ما وقع عليه التلفظ هو لفظ زيد اجيب الاحكام بناء على الاكثر والغالب
 لا على الشاذ والنادر وموضع النقض من الشواذ فان قيل تعريف المفعول به غير ما نع
 لانه يصدق على عمرو في قولنا شارك زيد عمر ولانه وقع عليه فعل الفاعل قلنا المراد من
 وقوع فعل الفاعل عليه ان يكون المفعول به غير الفاعل ولا شك ان عمرو ايضا فاعل معنى
 لانه معطوف على الفاعل فان قيل ان التعريف خيرا نعم من وجه آخر وهو ان قولنا
 ضربت زيدا و عمرا فان عمرا وقع عليه فعل الفاعل مع انه غير الفاعل وليس
 بمفعول به لان الماخوذ في كل الحدود لفظ اصالة دون تبعا قلنا وان لم يكن مفعولا
 لفظا معنويا وحكما لا نه معطوف

له اي في قوله واجزاء الصفة المسمى اللهم يَسِّرْ عَلَيْنَا قَبْلَ الْمَوْتِ وَارْحَمْنَا بَعْدَ الْمَوْتِ

على المفعول به **فَأَنَّ قِيلَ** ان التعريف لا يكون جامعا لانه لو قيل ضربت زيدا ولم يضره في الواقع بل قال كاذبا فينبغي ان لا يكون زيدا مفعولا به لعدم الوقوع عليه وايضا لو قال ماضيت زيدا فالفعل غير واقع على زيد لعدم وجوده **أَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ** ان المراد من شأنه ان يقع عليه فعل الفاعل **وَعَنِ الثَّانِي** ان السوالب تابعة للموجبات قوله وللمراد بوقوع فعل الفاعل **جَوَابُ تَسْوَالٍ** وهوان التعريف ينقض بقولنا لعبد الله فانه لا يتصور وقوعه على الله نعم **فَأَجَابَ** كما حاصل ان المراد من الوقوع التعلق ومعنى التعلق ان لا يتصور الفعل الا به مع انه غير الفاعل فان قيل ذكر الوقوع واداد التعلق اما حقيقة او مجازا لا يسهل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قلنا ارادة التعلق منه حقيقة عرفية للنجات **وَلَقَوْلِ** ان الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان لازما له فان قيل لما اريد من الوقوع التعلق يخرج من الحد زيدا في ضربت زيدا حيث لا يتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف على شخص يصل للمضروبية قلنا انه يتوقف عليه على البدل لانه لم يتوقف عليه على التعيين فان قيل يدخل في الحد المفعول فيه لان الزمان مما يتوقف عليه الفعل قلنا الزمان لازم لوجود الفعل لا لتصوره قوله بلا واسطة حرف جواب سوال وهوانه لما كان المراد التعلق ينبغي ان يكون زيد في مرتب بزيد مفعولا به لتحقيق التعلق مع انه لا يسمونه مفعولا به بل يطلقون عليه ايجار والجرور **فَأَجَابَ** بقوله بلا واسطة حرف الجر **ثَمِيرَ** ما الباعث على الشارح انه لم يجعل مرتب بزيد من قبيل المفعول به مع ان التعلق موجود فيه **فَأَجَابَ** بقوله فانهم يقولون ان الباعث هو العرف والعادة لان عرف النجات جار على انهم لا يطلقون عليه المفعول به بل يطلقون عليه الجار والجرور فان قيل المفعول به ما وقع عليه الفعل فلا يصح خروجه لانه مفعول به قلنا لا نسلم انه مفعول به مطلقا بل مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المفعول به مطلقا قوله فخرج به المفاعيل لما فرغ من فهم قول الماتن شرح في بيان فائدة القيود وكذا اخرج الحال لان تعلق الفعل بها بواسطة حرف الجر اذ معنى ضربت زيدا قائما بضرته في حال القيام وكذا اخرج التميز والاستثنى لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التميز بالميز وفي المستثنى بالمستثنى منه واعتبر فاضل المحشى لاخراج هذه الثلاثة قيدا اولا فصنع المفعول ما يتعلق به فعل الفاعل اولا وفي هذه الثلاثة لم يتعلق الفعل اولا بل يتعلق اولا بذى الحال والبنز والمستثنى منه لكن يشكل قول الفاضل بالمفعول الثاني من باب علمت لان تعلق الفعل اولا بالمفعول الاول لانه مسند اليه **أَجِيبَ** لا نسلم ان التعلق اولا بالمفعول الاول بل بهما معا لان المفعول في الافعال القلوب مضمون الجملة قوله فان للفعل المطلق عين فعله المراد من الفعل الفعل اللغوي وهو الحدث ولا يرد عدم صحة الحمل اعلم انه لما كان لاخراج المفعول المطلق بالوجهين

احدهما مشترك بين الكل والاخر يختص بالمفعول المطلق فلذا افرد اخراج المفعول المطلق بوجه خاص به
 فلا يريد ما قال البعض انه كما خرج للفاعيل الباقية بقوله عليه كذا اخرج المفعول المطلق بقوله عليه
 فلا حاجة الى اخراجه بقوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته قوله والبراد لفعل الفاعل الخ
 جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون مانعا واجامعا اما الاول فلانه دخل فيه زيد في قوله
 ضرب زيد لانه مما وقع عليه فعل الفاعل مع انه لا يسمى مفعولا به بل يطلق عليه مفعول مالم يسم
 فاعله واما الثاني فلانه يخرج منه المفعول الثاني من قوله اعطى زيد درهما فان درهما يسمى مفعولا
 مع انه لم يقع عليه فعل الفاعل بل وقع عليه فعل مفعول لم يسم فاعله وهو زيد فلجواب بقوله والبراد
 الخ يعني لا بد من التصرف في هذا التركيب الاضافي اعني قوله فعل الفاعل في كل واحد من
 المضاف والمضاف اليه اما في المضاف اعني فعل فبان يراد منه فعل باعتبار اسناده الى ما
 هو فاعل اول واما في المضاف اليه اعني الفاعل فبان يراد بالفاعل اعم من ان يكون حقيقة
 او حكما فبالصرف الاول يخرج من التعريف مفعول مالم يسم فاعله فيكون مانعا وبالتصرف الثاني
 يدخل فيه للمفعول الثاني للفعل للجرول الذي اقيم مفعولا الاول مقام الفاعل فيكون جامعا
 قول الى ما هو فاعل يعني اعتبار اسناده الى ما هو فاعل اول ثم يتعلق بالمفعول به قوله فانه
 لم يعتبر اسناده الى فاعله اول بل متعلق به ابتداء قال مولانا الحافظ في شكل بمثل ما اذالم
 يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر مضاف الى الفاعل اقول للمصدر وان كان بحسب الظاهر
 مضافا الى الفاعل لكنه بحسب الحقيقة مسند اليه ثم اعلم ان قيد الحيشية معتبر في التعرّف
 اي للمفعول به ما ذكر من حيث وقوع الفعل عليه فزيد في قوله زيد ضربته ليس مذكورا
 من حيث وقوع الفعل عليه بل من حيث انه مبتدأ فلا يصدق التعريف عليه فلا يريد ما قال
 الحافظ ان التعريف يلتقظ بقولنا زيد ضربته لان الضرب واقع على زيد لان الوقوع
 على ضمير شي وقوع عليه في الحقيقة قوله فانه وقع عليه فعل الفاعل الحكيم الخ فالقول
 ان الفاعل الحكيم غير متبادر ولا بد في التعريفات من حمل الكلام على المتبادر
 احسب ان المعنى الاصح من المتبادر نعم انه غير متبادر لو حمل الفاعل على
 الحكيم فقط او نقول انه صرف من المتبادر الى غير المتبادر بقريظة ظهور الفساد في
 التعريف بان لا يكون جامعا فان قيل الفساد لا يكون قريظة والا لسد
 باب الاعتراض اجيب عنه نعم الفساد لا يكون قريظة اذالم يكن ظاهرا
 وهنا ظاهرا لان عدم جمعية التعريف ومنعيتها من اظهر الفسادات قوله وهو كما
 ذكرنا وهو خروج مفعول مالم يسم فاعله ودخول درهما ظر فائدة ذكر الفاعل لانه
 لو لم يذكر الفاعل احتاج الى تقدير اعتبار الاسناد والفاعل جميعا ولما ذكر الفاعل
 احتاج الى تقدير اعتبار الاسناد فقط

قوله فان زيدا قد وقع عليه الخ الفاء لتعليل تطبيق المثال مع المثل قوله و قد يتقدّم
 المفعول به فان قيل هذا الحكم جارئ في المفاعيل الاخرى سوى المفعول معه لرعاية الواو فلا
 وجه لتخصيص التقديم بالمفعول به فينبغي ان يذكر تقديم كل مفعول في بحثه قلنا انما
 خص المفعول به بالتقديم لدفع الوهم وهوان المفعول به مشابه بالفاعل في ان كل واحد
 موقوف عليه لتصور الفعل والحال ان تقديم الفاعل على الفعل لا يجوز توهم ان التقديم
 على الفعل لا يجوز واما المفاعيل الاخرى فلا وهم فيها قوله العامل جواب
 سوالين الاول ان تقديم المفعول كما يكون على الفعل كذلك على اسم الفاعل والثالث ان
 تخصيص التقديم بالمفعول غير صحيح لان الفاعل ايضا قد يتقدم على الفاعل في مثل قولنا
 ضرب زيد واكرم عمرو فان زيدا قاعل قدم على الفعل وهو اكرم فاجاب بقوله العامل فيه
 فان قيل المراد بالعامل لا يخلو اما كل واحد من افراده او البعض وهو الفعل واسم الفاعل فاعل
 الاول فينبغي ان يقدم المفعول على اسم التفضيل والمصدر والصفة الشبهة مع انه ليس كذلك
 وعلى الثاني لا بد من القرينة عليه قلنا المراد بعض العامل والقرينة عليه قول الشافعية
 في العمل لانه فهم منه المراد من العامل لقوى وهو الفعل واسم الفاعل لانه يشبه المضارع فاعل
 ومعنى جميعا قوله متقدما او متاخرا اما من الفعل واما من المفعول به لكن الثاني اولى لان البحث
 في المفعول به بخلاف الفاعل لانه يلتبس بالابتداء فلا يرد ان قوة الفعل تقتضي ان يتقدم الفاعل
 ايضا قوله اما جازا اعلم ان التقديم على ثلاثة اقسام جائز وواجب وممتنع فبين الشارح الكل
 قوله الله اعبد الخ اعمد فعل وفاعل والله مفعول به قدم عليه قوله وجه الجيب فانتبه
 فعل وفاعل ووجه الجيب مفعول به ثم الوجه مضاف والجيب مضاف اليه اتمنى واصل
 اتمنى لورد يا تحرک ما قبلش مفتوح ان يارب الف بل كردند واما اورد المثالين لان الاول مفعول
 مفعول والثاني مضاف قوله هذا اذ لم يكن الخ هذا بيان القسم الممتنع قوله في حيزان الخ
 لان ان يجعل المدخول بتاويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه وايضا ان مع
 الفعل بمنزلة الصلة والوصول والحال ان الصلة لا يتقدم على الوصول فكذا متعلق الصلة
 ايضا لا يتقدم على الوصول وذكر في الوسط لغوت الصلة مع الوصول لانها بمنزلة
 كلمة واحدة وكما ان التقديم يتم فيما اذا وقع المفعول في حيزان كذا اذا كان الفعل موكدا
 بنون التاكيد والسر في ذلك ان التاكيد يؤذن على الاهتمام ببيان الفعل وتقديم المفعول
 بوجه اهتمام وفيه محبت لجواز ان يكون التقديم للحصر وما قلت انما يستقيم لو كان التقديم
 منحصرا في الاهتمام كذا قال مولانا عصام الدين اجيب ان تقديم المفعول به ليس الا
 للاهتمام لكن سبب الاهتمام قد يكون لتخصيص الحصر وقد يكون للمدح وغيرها قوله
 العامل في المفعول به غرض هذا القول مر في المرفوعات فيطلب هناك قوله لقيام

الفعل

لا يجوز من غير مصادم من باب الافعال مصدر القول ان يعني لا يطعم والاولى

اللام للوقت تحقيقه مرفوعات فلا تعيد قوله مقالية او حالبة دفع وهم وهوان
 المراد من القرينة مقالية لان بحث الضمى فى الاقوال فدفع بما حاصله ان المراد اعم قوله
 تريد مكة هذا اخبار بمعنى الاستفهام كذا قال عصام الدين قوله تخصيصها بالذكر جواب
 سوال وهوان المحصر فى الاربعة باطل لوجوب المحذوف فى المواضع الاخرى كما ذكر الشارح
 فاجاب بما ترى قوله فى باب الاغراء معناه حدث على الشئ مثل اخاك اخاك اى انتم اخاك
 وانما حذف الفعل لضيق الوقت لانه لو اشتغل بالفعل لبعد التزم فلذا اجتذ فونه اعلم ان الاغراء هو الاقوال
 على الشئ والتحذير هو الاغراء من الشئ فلا يرد ان لا يغرا ليس من التحذير فيكون مذكورا قوله والنصب على
 دون المرفوع لان فى صورة القطع عن لصفة بالرفع يكون خبرا للمبتدأ المحذوف كما مر فى المرفوعا مثال النصيب على
 المدح نحو الحمد لله الحميد اى من الحميد وانما يجب حذف الفعل لانه لو ذكر الفعل لم يعلم انه صفة فى الاصل بل يكون
 جملة مستقلة قوله والذم مخواتاى زيدا الفاسق اى عفى الفاسق اعلم ان القطع عن النعت بالنصب كمال
 للمدح والذم لانه ذكر الفعل يصير جملة مستقلة فلا يرد ان المدح والذم يحصل بالنعت ايضا فلا حاجة الى القطع
 قوله والتزم نحو من زيد المسكين اى المسكين قوله بل لكثرة متبا فان قيل ينبغي ان لا يذكر السامى
 ايضا لانه قليل البحث قلنا انما ذكره لان النكتة للغار لا للغار ايضا انه لما كان سماحيا لا بد من ذكره
 ليعلم انه سماحى وايضا ان السامى وانما قليل البحث لكثرة كثرة كذا ذكر الماتن والفصل المذكور فى المتن خمسة
 اذ النعت بل ايضا مذكور فلا يصح قوله فى اربعة مواضع قلنا فى قول الماتن اشارة الى ان النعت ليس
 غير المنادى قوله من تلك المواضع لما كان الاول من اسماء لازم الاضافة يقتضى للضاف اليه فلذا
 قال من تلك المواضع قوله اى مقصور على السامى جواب سوال وهوان القياسى ايضا لا يخلو من الجمع
 فاجاب بقوله اى مقصور ثم يرد عليه ان المقصور قد يكون بمعنى المستور كما فى قوله تعالى حور مقصورات
 فى الخيام اى مستورات فى الخيام وهذا المعنى هنا غير صحيح فلذا قال الشارح لا يتجاوز عن امثلة
 * * * ثم يرد ان المحذود ما وقع عليه العدم ولا يلزم مع السامى العدم بان يقال واحدا واثنين
 الى اخره فدفع بقوله مسموعة اى لا يتجاوز عن امثلة مسموعة ثم يرد عليه لا نسلم انه لا يتجاوز
 عن امثلة مسموعة لانه قد يكون مرفوعا بالعامل وقد يكون مجرورا فدفع بقوله بان ليقاس عليه
 غيره اى المنفى ليس مطلق التجاوز بل التجاوز الخاص قوله امرءا ونفسه المراد اما البحث على الغرار عن
 الرجل ونفسه او على قصر اليد واللسان عنه ففى الاول الواو للعطف وعلى الثانى للمصاحبة كذا
 قال عصمة الله السمعة اى العطف فدل على الغرار لان الواو قائم مقام العامل فيكون العامل مكررا
 فيكون تقديره اترك امرأ اترك امرأ والتكرار يعيد التاكيد للترك والتاكيد فى الترك انما يكون
 بالغرار واما المصاحبة فدل على قصر اليد فقط لان الترك هنا غير موكد لعدم التكرار فيكون معناه
 اترك امرأ مع النفس ولا تتعرض له فيكون موداة قصر اليد واللسان عنه فقط بدون الغرار
 قوله خيركم الخطاب للكرم الذين جعلوا ثلثة الله على عليه السلام ولهم مريم والله تبارك وتعالى

لا الاغراء وهو التحذير من الشئ فلا يرد ان لا يغرا ليس من التحذير فيكون مذكورا قوله والنصب على

مسموعة
والعدد

فمنهم من التثلیث وامرهم بقصد التوحید القریة علی تقدیر الفعل انک اذا نهیت الاول عن شیء ثم جئت لعل
 بالامتنی عنہ بل هو بما یومر به لیساقی الذهن الی نحو اقصد وأتو فان قیل ان ذکر لیس ضابطہ فی
 الحذف فلم یکن من السماع قلنا نعم انه ضابطہ لا ین فی جواز الحذف لانی الوجوب وکلاهما
 فی الوجوب فان قیل لا نسلم ان خیر مفعول به لم لا یجوز ان یکون مفعولا مطلقا تقدیر
 انتهاء اخیرکم کما سبق فی قوله خیر مقدم قلنا هذا من المواضع السماعیة ای سمع انه مفعول
 فان قیل ان خیر اسم تفضیل والفضل علیہ هو التثلیث فیلزم ان یکون فی تثلیث الله تعالی
 من مع انه باطل فاجاب مولنا عصام الدین ان الفضل علیہ لیس هو التثلیث بل کل شیء فان
 قیل ان واحدا من کل شیء هو التثلیث قلنا کون کل شیء مفعولا علیہ باعتبار ما له صلاحیة
 الفضل علیہ من الاشیاء اقول عن اصل الاعتراض ان اسم التفضیل قد یکون بمعنی نفس الفعل
 قوله اهلا وسهلا هذا عطف علی المثال فیکون مثالین قوله آتیت اهلا إشارة الی اظهار العا
 ثم یرد علیہ ان جعل اهلا مفعولا به لا یتبع لان الادل مصدر فیکون مفعولا به لا
 ولا یتبع کما هو الظاهر فاول الشارح الادل بالماحول فیکون المصدر بمعنی اسم المفعول ثم اسم
 المفعول یقتضی الموصوف فاول الشارح لفظ مکانا قوله معمورا تفسیر غیر المشهور ثم لما کان للعموم اشتکا
 بین اسم المفعول من العرای البقاء و بین اسم المفعول من العران فلتعین معنی الاخیر قال لا خرابا قوله
 او اهلا بمعنی الاقرباء فلا یکون مصدرا فیم جمعه مفعولا به من غیر تداول قوله ووطئت اے ہا کال
 کردی قوله سهلا اے زمین نرم و ہوار قوله لا حزنا ای سخت و درشت و ہوار و سنگ دل قوله والوضع الثاني
 لما کان لفظ الثاني صفة یقتضی الموصوف فاول الشارح قوله والوضع ثم لفظ الثاني مکان السماء الدائر
 الاضافة بین الشارح المضاد الیہ بقوله من تلك المواضع قوله للمنادی ای موضع المنادی
 والا فالمنادی لا یحمل علی الوضع الذی اعتبر فی قوله والثاني ويجوز ان یرجع بالثاني للمفعول به الثاني باعتبار
 قوله وجوبا فی اربعة مواضع یتلزم ان یکون المفعول به اربعة اقسام بالنظر الی مواضع الحذف فیم جمعه
 بلا تقدیر شیء قوله هو المطلوب لای ای الاسم الذی طلب قتاله هكذا فی غایة التصیق وفيه بحث وهو
 ان التعریف لا یصدق علی شیء من قول المعروف لانه لا یکون الاقبال للفظ بل یکون للذات الا انهم
 یخرجون صفات الدلول المطابقی علی الدال فان قیل یخرج من الحد نحو یأزید لا تقبل فانه منہی عن
 الاقبال لانه مطلوب قلنا انه مطلوب لاقبال السماء النہی قوله ای توجه الیہ ثم یرد علیہ ان
 التعریف لا یکون جامعاً لانه لا یتناول ما یکون مقبلا الیک لان المنادی فیہ لا یکون مطلوب الاقبال
 للزوم تحصیل الحاصل والیضا لا یتناول ما اذا نادیت من کان بلیہ و بینک حائل فان قبالا لا یمکن
 فلجا بقوله بوجه اول قبلہ قوله حقيقة او حکما جواب سوال وهو ان الاقبال لا یتصور من السماء والاد
 والجبال لا بالوجه ولا بالقلب مع انها وقعت منادی فی القرآن فی کثیر من المواضع فاجاب بقوله
 حقيقة او حکما یعنی انه وان لم یکن لما الاقبال حقيقة لکن لما الاقبال حکما لانما تزلت منزلة من له صلاحیة النداء

لأنه لا یکن الا من القول بحدیثه قال فی م

لأنه ای لیس الحسن فی التثلیث

بما یجوز

لأنها بمنزلة الانسان في قبول الامتثال فيصير نزولها منزلة الانسان **قال بعض المحققين** لا حاجة الى جعل الاقبال بالوجه والقلب ثم جعل الاقبال بالوجه او بالقلب اعم من ان يكون حقيقة او حكما بل ... يكفي ان يجعل طلب الاقبال اعم من ان يكون حقيقة او حكما لانه نظير الاقبال بالقلب داخل في الاقبال حكما لان حقيقة الاقبال صيرورة الدبر ولا يخفى ان هذا انما يصح اذا كان طلب الاقبال بالقلب في جميع المواد في حكم طلب الاقبال بالوجه وراجع اليه وليس كذلك فان طلب قلب القلب بالوجه ليس لا باعتبار قلبه **فان قيل** ان نداء الله تعالى لا يدخل ا ماداخل في الحقيقة والحكم فعلى الاول لا يصح اذ ليس لله تعالى وجه ولا قلب وعلى الثاني يلزم ترك الادب لانه نزل منزلة من له صلاحية النداء قلنا انه داخل في الحقيقة والمراد من القلب هو العلم من قبيل المحل واردة المحال وايضا جاء الوجه بمعنى الذاة كما في قوله كلشي هالك الا وجهه اى ذاته قوله بخلاف النداء **جواب سوال** وهوان الاقبال لما كان اعم من الحقيقة والحكم فلا يكون التعريف مانعا لانه دخل فيه للندوب فاجاب بقوله بخلاف للندوب يعنى انه حينما نزل منزلة من له صلاحية النداء قوله وفيه حكم اى فرق بلا فارق حاصله ان خروجه بما ذكر غير مستقيم فالاولى ان يقول بدخوله كما قال به البعض **اجيب** ان دخول حرف النداء على السماء مثلا بدون نزوله منزلة من له صلاحية النداء لا يجوز لعدم ترتب الفائدة عليه بخلاف للندوب لانه يعلم دخولها عليه بدون الانزال لترب الفائدة عليه وهى التيمم فلا حاجة الى امرنا لانه ضرورى اعلم ان الندوب قد يكون بها فيكون داخل في النداءى فلذا اقال للمصنف اربعة مواضع ولم يقل فى خمسة مواضع اشارة الى ان المندوب داخل في النداء وقد يكون بوا فلا يكون داخل في النداءى فلذا اذكر بحته ملحقة ولم يكتب عن بحث النداءى فيكون المندوب وجهتين قوله وتقول له تعالى انما امر من باب تفاعل مثل تضارب لكن ههنا سقط حرف العلة هذا اذا كان بفهم اللوم واما اذا كان بكسر اللام فهو اسم فعل وهو المراد ههنا لان المعنى الاول لم يصادف للقام لان باب التفاعل يقتضى الغل من الجانبين قوله ناشب مناب ادعو قوله مناب ظرف ناشب وانما حذف منه كلمة فى مع انه ليس من الجملات الست لكونها جارية مجرى لفظ المكان فى الاعل اى اشتراكا فى ابدال العين بالالف قوله من الحروف الخمسة **جواب** الى هوان الحروف مجهول فيلزم تعريف المجهول بالمجهول فاجاب بقوله من الحروف الخمسة اى انه مذكور فى بحث الحروف فيكون معلوما قوله تفصيل للطلب لما كان المذكور اموثلاثة احدها الطلب والثانى النية والثالث النداء مناسا لسائل انه بما خلق فاجاب بما حكاه انه يصح تعلقه بكل واحد منها قوله طلبا لفظيا اشارة الى بيان لفظا او تقديرا يعنى انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر ثم لما لم يصح المحل اول لفظا او تقديرا بلفظيا وتقديرا تقريره عليه ان الطلب من الامور المعنوية فلا يصح توصيفه بقوله لفظيا ودفع بقوله بان يكون الة الطلب الح من قبيل

ذكر المدلول وإفادة الدال قوله يوسف اعرض وانما علم ان الياء فيه مقدماً لمن اعرض امر مخاطب
وهو لا يتوجه الا الى المخاطب يوسف من اسماء الظاهرة وهي من لغويين يتوجه اليها فعلم ان حرف النداء
مقدماً في يوسف ليكون مخاطباً ويتوجه الامر الحاضر اليه وايضاً انه لم يقد الياء مع يوسف يكون
يوسف مبتدأ واعرض خبره والامر من الانشآت لا يصلح للخبرية فعلم ان يوسف مناد
بتقد يرحون النداء واعرض يكون جواباً للنداء قوله كما في المثالين المذكورين متعلق بالمفعول
والمقدّم جميعاً فان قيل ما وجه جواز حذف النائب مع ان النائب لا تحذف قلنا ان حذف
النائب انما لا يجوز اذا كان النوب مما يمتنع حذفه كالفاعل فانه لا يجوز حذفه فكذا انما نائب
يجوز حذف الفعل فانه يجوز حذف كثير فكذا يجوز حذف ايضا ونقول يجوز حذفه اذا كان نائب
اخر موجودا وههنا نائب اخر موجود وهو القرينة وهي ان اعرض امر مخاطب يتوجه الى
المخاطب الى اخر ما ذكرنا وايضاً ان يوسف علم والنداء غالب في الاعلام فان قيل
قد علم من هذا التفصيل ان حرف النداء قد يكون لفظاً وقد يكون محذوفاً فلهذا هذا الاختلاف
الى قوله فيما بعد ويجوز حذف حرف النداء قلنا نعم لكن ذكره فيما بعد لفائدة استثناء قوله
الامر اسم الجنس قوله او للمنادى فيكون لفظاً او تقدير احوال فان قيل فعلى هذا الا
حاجة فيما بعد الى قوله وقد يحذف المتأكد وايضاً لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف
المنادى دون للمفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الى غير ذلك اجيب الاول انما
لم يكف به لان قوله لفظاً او تقدير محتمل بين الوجه الثلاثة كما بين الشارح فلم يدحذف
المنادى حتماً وعن الثاني انما لم يقل ذلك فيما سبق اكتفاء بالذكريهنا ووجه التخصيص انه محتمل
بين الوجه الثلاثة دون ما سبق قوله اى الا يا قوم امجدوا والقرينة عليه ان الفعل لا يقع
منادى لانه من قسام المفعول وهو من اقسام الاسم قوله وانتصاب للمنادى جواباً للمنادى
وهو ان عد المنادى من قبيل حذف العامل لا يصح لان عامله مذكور وهو الياء فلجواب
بقوله وانتصاب بالمنادى انه حاصل الجواب ان المصريح تابع سبويه والياء ليست بعاملة
عنده قوله لكثرة استعماله والخفة مطلوبة في كثير الاستعمال لان لفظ يا حقيقة بالنسبة الى
ادعوا قوله ولدا لالة حرف النداء عليه لان حرف النداء للمطلب وادعوا ايضا للمطلب قوله
افادته الخ عطف تفسير لقوله لدا لالة قوله وعند المبرد الخ لان المقد لا يزاخم المذكور ^{الفرق}
بين قولى المبرد وسبويه ان المبرد يجعل الياء عاملاً حقيقة عند عدم الفعل كما يكون العامل في الضمير
الذى تحت الظروف في قولنا زيد في الدار هو الظروف حقيقة عند عدم الفعل واما سبويه
لا يجعله عاملاً الا مجازاً وفيه محث وهو ان قول المبرد لسا مسد الفعل يدعى ان اطلاق
الانتصاب على حرف النداء ليس الا مجازاً قلنا ان الظروف نائب مناب العامل مع انه عامل حقيقة
فالنيابة لا ينافي العمل على سبيل الحقيقة قوله اسماء الافعال ليعنى بمعنى ادعوه وهو فعل المضارع

المتكلم وتعرف الاسماء الافعال بما كان يحسن الامر والماضى لا يصح عليها اجيب انه اسم
 فعل بمعنى اقبل عندنا على وهو امر والتعريف صادق عليه يريد عليه انه جـ يكون المنادى
 فاعلا وان حرف الفاء بمعنى اقبل و فاعله ضمير المخاطب فيكون في احد جزئى الجملة هو المنادى
 فلا يصح قوله وعلى المنادى كالمثل يانيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة اجيب اصل
 الاعتراض بانه يجوز ان يكون اسم الفعل بمعنى المضارع عندنا على وكذا يجوز ان يكون اسم
 الفعل على حرفين عندنا وكذا اعند لم يكن المحصر بالتعريف المحصر عندنا المحصور قوله وليس المنادى
 احد جزئى الجملة يريد عليه انه اذا لم يكن المنادى جزء الجملة لقم الكلام بذكر المنادى مع ان يا وحقها
 لا تعين شيئا اجيب المنادى متعلق بيا ولا بد ذكره ليدل كونه على مضاهاتها لانه جزء الكلام حال الجواب
 ان المنادى وان لم يكن كذا الكلام من الشروط والادلة لان المنادى محل لنداء وهو من الشروط فلذا
 لا بد ذكره قوله المقلد ان بعض المحققين هذا ما يقيم على قول من قال الساكن محذوف واما الفرق بينه وبين المحذوف
 كما مر من الشارح في صدر الكتاب يصح القول بتقدير الفاعل هذا اجيب لا شك ان الفعل اذا كان مذكورا فاعلا
 ليس وفاء اذا كان لفعل محذوف فاصح القول ان المنادى الفاعل في الجملة الفعلية قوله ويبنى اى يجب
 ان يبنى كما هو لا سلب في الاحكام والقواعد ثم كون علم اللفظ بين مضى الى علم اخرها اختيارا فصح ولم يجب فيه
 البناء على ما يرفع به بمنزلة المشتق من هذه القاعدة قوله وقدم بينا البناء جواب سؤال وهو ان الاصل ان
 يقدم المنادى للنصب لان البحث في النصب فليجاء بقوله وقدم انما في القليل المراد بالقليل لا يخلو لما باشتبه
 الانواع والافراد فان كان الاول فالقلة ممنوعة لان كل واحد من البناء والخفض والرفع والجمع
 ثلثة الالوه وكذا النصب ثلثة الالوه مضاف ومشبه به والنكرة الصروف وان كان الثاني فهو غير معلوم
 اجيب ان المراد هو الاول لكن المراد من القلة قلة كل واحد بالنسبة الى النصب والمراد هو المجموع
 الثلثة لكن قلنا باعتبار الحمل فان محلها اثنان مفرع معرفة ومستغاث ولهدا اقاله المصنف
 وينصب سواها بضمير التثنية وان كان المستغاث على قسمين باعتبار كونه باللام والالف قوله
 ولطلب الاختصار جواب سؤال وهو انه منقوض بتقديم النصب على الجر ورات مع ان الجر ورات قليل
 فاجاب بقوله ولطلب الاختصار يعنى ان القليل لما قدم على الكثير ان علم الكثير من بين القليل كما
 فيما نحن فيه والافلا كما في الجر ورات والمنصوبان من بينا الجر ورات لا يعلم ان غيرها كما يكون المنصب
 كذلك يكون المرفوعا ايضا قوله في بينا النصب الذى هو كثير يناسب فيه الاختصار والضبط
 فلا يرد ان طلب الاختصار في بيان الرفع ايضا يكون بان حصل النصب والخفض والرفع ثم قال
 ويبنى على ما يرفع به فيما سواها يحصل الاختصار في البناء على ما يرفع به قوله على ما يرفع به اى
 يرفع المنادى قوله اى على الضمة الجواب سؤال وهو ان النون في المضارع مما يرفع به مع انه
 يكون في المنادى قوله التى يرفع بها جواب سؤال وهو انه يلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد و
 هو المنادى الضمير يرفع راجعا الى المنادى والضمير فى يبنى ايضا يرجع الى المنادى فليجاء بقوله التى يعنى

منه من باب التثنية

فانما يبنى على الفاعل

ان ههنا اجتماع المتضادان على شئ واحد لكن في زمانين وهو جائز فإطلاق للنادى على الاسم قبل
 دخول حروف النداء مجازيا باعتبار ما يؤل إليه واما بعد ان اذلت حروف النداء فجازيا باعتبار ما كان قوله
 او الفعل مسند الخ عطف على قوله يرفع بها المنادى بحسب المعنى فان قوله يرفع بها المنادى في قوة ان الفعل
 مسند الى ضمير المنادى وعطف عليه قوله او الفعل مسند الى الجار والمجرور فلا يرد انه يلزم عطف الاسم
 على الفعلية قوله ولا ضمير فيه فلا يلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد واجازيب الشارح الهندي
 عن هذا الاعتراض ان الضمير في يرفع راجع الى الاسم المطلق عن صفة المنادى فلا يلزم اجتماع
 للمتضادين على شئ واحد فود الشارح عليه لقوله وارجاع الضمير الى الاسم غير لازم بسوق الكلام
 لانه المنادى لا الاسم المطلق وايضا يلزم انتشار الضمائر من الضمير في يرفع الى الاسم المطلق
 والضمير في يرفع راجع الى المنادى فان قيل ان في قول الشارح ايضا ارجاع الضمير الى الاسم المطلق
 لانه ارجع الضمير في يرفع الى المنادى في غير صورة النداء والمنادى في غير صورة النداء ليس الاسم المطلق
 اجيب نعم لكن لا يخرج عن لحاظ النداء ولذا قال الضمير راجع الى المنادى في غير صورة النداء
 ولم يقل الضمير راجع الى الاسم وما اجاب البعض عن طعن الشارح الهندي ان الضمير راجع الى الاسم لكن
 الى الاسم الذي هو في ضمن المنادى فليس شئ لان الاسم في ضمن المنادى ليس هو المنادى فيلزم
 اجتماع المتضادين على شئ واحد قوله اي لا يكون مضافا جواب سؤالا وهو انه فوات المطابقة بين
 المثال والمثل لانه من المفردات وذكر في المثال يان يان ويان يان فاجاب بما حاصله ان المراد
 بالمفرد ما يكون مقابل لمضاه لما يقابل التثنية واجمع قوله لا يتم معناه اي مضمنا مقصودا من التثنية
 بالصفة او بالتخصيص لان المراد مطلق المعنى فلا يرد انه على هذا الا يكون الاسم استمالة صار
 حرفا قوله او بالضم امرا خاليا نحو يا طالعاجلا فان طالعا لا يتم معناه الا بالضم فاجاب
 قال بعض المحققين ان شبه المضاف في باب المنادى هو العامل فيما بعد مثل يا طالعاجلا او الموطون
 عليه الدلالة الموطون اسم شئ واحدا ما علما نحو يان يان وعلم اذا جعل علما او اسم جنس يان يان وتثنية
 والموصوف مجزئة نحو يا طالعاجلا او تعجل والموصوف بطرف نحو يا رجل في الدار قوله قبل المنادى جواب سؤالا
 وهو ان المثال لا يطابق المثل لانه ما كان مفردا معرفة وذكر في المثال يا رجل وهو نكرة فلجاب
 بما حاصله ان رجلا وان كان نكرة قبل النداء لكن يصير معرفة بدخول حروف النداء وهكاهنا فان قيل
 فعلى هذا يلزم اجتماع التعريفين بعد جملة منادى قلنا لا محذور في ذلك بل للتمتع اجتماع التعريفين
 يردانه يلزم ذلك في المنادى المضاف الى المعرفة اذ الاضافة ايضا من اداة التعريف قلت هو
 الاضافة ليست لضاف في التعريف لانهما غير متعينة للتعريف فانها قد يكون التخصيص ايضا
 ليست متعينة للتعريف بل يكون التعريف عند القصد يرد ان كونه معرفة بعد النداء او غير
 جائز لان التعريف شرط وهو مقدم على الشرط قلت ان الشرط اداة التعريف ولا شك ان الارادة متعينة
 او نقول ان التعريف شرط البناء لا شرط النداء ولا شك ان التعريف للاستفاد من البناء مقدم على

مع النداء وليس كذلك قوله موقع الكاف الاسمية فان قيل ان زيدا من الاسماء الظاهرة
وهي من الغواب فكيف يقع موقع الكاف الخطابية قلنا ان زيدا ههنا مخاطباً متباحرف النداء
فلا يمنع وقوعه موضع الكاف قوله وكونه مثلها تعليل لقوله لفظاً ومعنى قوله افراداً اشارة الى المثلية
في اللفظ وقوله تعريفا اشارة الى المثلية في المعنى ثم اعلم ان الكاف الاسمي عبارة عما يصح وضع الاسم
مقامها والحر في عبارة عما لا يصح وضع الاسم مقامه قوله بمنزلة ادعوك وانما كان بمنزلة دون المقصود
في النداء هو الخطاب والاعلام كلها من قبيل لغوئها لما كان اصله ادعوك حذف الفعل للتخفيف كما
قال الشاعر واقيم الياء مقامه لانها يودي ما اداه ثم حذف الكاف لدفع الالتباس من لو كان في المجلس
لا يعلم ايم مراد بالخطاب فقيم الاسم الظاهر مقامه قوله وانما قلنا ذلك جواب ال وهو ان كفي في الدليل
قوله لوقعه موقع الكاف الخطابية الاسمية فما الحاجة الى قوله للشابهة لفظاً والمصالح ان الاسم لا يشترط
الاسم المبني بدون لحاظ مشابهة لمبنى الاصل يريد عليه ان التشابه للشابهة لا يلزم ان يكون متشابهاً
لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلت ليس التشابه المشابهة هو الاشتراك في الوصف بل المشابهة
ههنا بمعنى التماثل والناسب سبب لذلك الشيء لان المناسبة عبارة عن ارتباط بوجه من الوجوه ولا اقل من كونه
مناسباً لمناسبه فان قيل فاعلم ان الله ينبغي ان يلحق كل اسم اذا شابه مبنى الاصل لان كل مبنى
الاسم مشابه لا محالة لمبنى الاصل فكان الاسم الاول ايضا مشابهاً لمبنى الاصل فلا يصح قوله ان
الاسم لا ينبغي لمشابهة الاسم المبني بل ينبغي ان يكون مبنياً فليتأمل في صدق بحث المبني فاعلم ان
المنادى اذا كان مفرداً معرفة كان مبنياً على الضم وانما كان مبنياً لانه وقع موقع الكاف كما بينا وهو مبني
فكان المنادى وانما اشترط الافراد والتعريف لان الكاف مفرد معرفة فكذا ما وقع موقعه وانما كان مبنياً
على الحركة دون السكون مع ان الاصل في البناء هو السكون لان بناء المنادى عارض في شبه الاعراب
وهو في الاسماء بالحركة فكذا اهكذا وانما لم يبين على الكسر لانه يلتبس هذا بمنادى المضى الى باب الكلام
حاله حذف الياء ودلالة الكسر عليها نحو يا غلام اصله يا غلامى وانما لم يبين على الفتحة لانه
يلتبس بمنادى المضى اذا جعل الكسر فتحاً والياء الفاعل حذف الالف فان قيل المنادى المضى
ايضا واقع موقع الكاف قلنا ان المضى وان كان معرفة لكن لا يكون مفرداً فلا يتأهل بالكاف والتعريف ان المناسبة
موجودة في المستغاث باللام لانه مفرد معرفة فالمناسبة تام مع الكاف قلنا المناسبة بينهما ضعيف
بسبب اللام لانها من خواص الاسم فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف مناسبة بالحرف والفعل اعلم ان
الكاف في ذلك الخطاب لانها عارض على سماء الاشارة لاجزاء لها لان اسم الاشارة هو ذا وانما
اللام للفرق بينه وبين ذلك اعترض عليه ان هذا الكاف لما كان حرفاً فكيف يكون معرفة لان
المعرفة والنكرة قسمان اسم يمكن ان يعلم كون الحرف معرفة يكون الخطأ يعني انه شاذ لا تنقض القاعدة
قوله مثلاً لان هو مبني على دفع وهم وهو ان يتوهم ان احدهما مثلاً المبني بالحركة والاخر مثلاً المبني بالحرف
وقوله يا رجل في الاصل يا رجلاً حذف عنه اداة الاستثناء فدفع الوهم بقوله مثلاً لان

له والله اعلم بالصواب في هذا القول ۱۲

له فم بين على الضم ۱۲

في المناسبات

له فبني ان يكون مبنياً على الفتحة وليس كذلك ۱۲

لما هو مبني على الضمة ثم يرد عليه ان المثال لا يصح لثبوته يحصل بواحد فأجاب بقوله اولها معرفة
 قوله ويا زيدان فان قيل الصواب التمثيل يا زيدان لانهم قالوا ان العلم اذاثنى اوجع بالواو والنون
 لزم لام التعريف لان العلم اذاثنى اوجع بالواو والنون صانكة فلا بد من لام وايراد لام التعريف
 لا يصح ههنا فلا بد من تغير المثال قلنا القاعدة مختصة في غير المنداء فان في المناد حروف النداء
 قائم مقام لام التعريف فلا حاجة الى ايراد اللام قوله مثال المبني على الالف جواب السؤال وهو ان
 المثال لا يصح للمثل فما الفائدة في كثرة الامثلة فأجاب بقوله مثال المبني على الالف يعني
 ان كثرة الامثلة باعتبار كثرة المثلات قوله اي بخبر النداء جواب اسئلة ثلاثة الاول ان الخفض متعد
 صفة الخافض فلا يكون الا من حال النداء فيلزم الخروج من البحث والثاني ان الخفض بالحركة فلا
 يتناول ما كان مجرورا بالحرف والثالث ان الخفض في اللغة فروشين وهذا الموضع ههنا غير مستقيم
 فدفع بقوله ان يخبر النداء وانما في باب الانفعال اشارة الى ان هذه المادة لا زعمى سواء كان
 مجرورا او من باب لانفعال لانهم قالوا مجرور به بالباء قوله بلزم تدخله جواب السؤال وهو ان
 اضافة اللام الى الاستغاثة لا يصح لان الحرف لا يضاف الا الى معناه والاستغاثة ليس من معاني
 اللام لان معانيها الاختصاص والابتداء والتاكيد الى غير ذلك فأجاب بما حاصله ان اضافة لا
 ملابسته او تحرير السؤال هكذا ان الاستغاثة ليست بذى اللام لعدم لام فيها فلي هذا لا يصح
 اليها لان الحرف لا يضاف الا الى ذى الحرف فلجواب بقوله اضافة لاوتى ملابسته قوله وهي
 لام التخصيص جواب السؤال الاول ان اللام يحى لمعان كثيرة للتعليل والتخصيص ومعنى عن مع
 القول كما ذكر في موضعه فاقى معنى مراد منها والثاني ما الوجه في تعيين اللام للاستغاثة من بين
 حروف الجارة حاصل الجواب ان اللام للاختصاص ومقصوده ايضا بالاستغاثة اختصاص
 المستغاث له قال الرضى اللام معدية لا دعوى لقله عند سبويه او الحرف النداء القائم مقام عند
 الى القول جاز ذلك مع ان ادعوى متعد بنفسه لضعفه بالاضمار والضعف النائب منابه الاثر
 انك تقول ضربني لزيد من وانا ضارب لزيد لان شبه الفعل ضعيف العمل فجاز زيادة حروف
 الجر في معوله لتقوية العمل ولا يجوز ضربت لزيد لان الفعل قوي العمل فلا يجوز زيادة حروف الجر
 في معوله فان قيل فلم لم يدخل اللام في نحو ضربه اي فيما اضماره مع ان الناصب لا زعم
 الحداد فيكون ضعيفا بالاضمار قلنا لما ذكر في اللفظ ما هو موضح منه كان بمنزلة ما لم يحذف في
 قيل كذلك حروف النداء موضح من فعل النداء قلنا ان حروف النداء ليس لها الحداد فلم ينزل منزلة
 من كل وجه فان قيل انه علم منه ان المستغاث له مخصوص بالدعاء مع ان الاختصاص لا يكون
 الا للعاض بالمعرض قلنا الباء في قوله بالدعاء داخل على القصور كما هو معروف اهل العربية
 فيكون محمولا على القلب قوله وانما فتحت لتلايلتين جواب السؤال وهو ان لام الاستغاثة
 لام جارة وهو مكسور لتلايلتين بلام الابتداء

وليوافق الموتر مع الاثر لان اثر الجهر فاجاب بقوله وانما فتحت الخ ثم يرد عليه كيف يلتبس
 لحدما بالآخر مع انهما مذكوران فاجاب بقوله اذا حذف المستغاث قوله لم يعلم ان المظوم الخ
 فان قيل ان المظوم متعين انه مستغاث له لا مستغاث قلنا لا نسلم المتعين لانه ربما كان شخص
 مظلوما بالنسبة الى شخص وظالما بالنسبة الى شخص آخر فالمظوم جائز ان يكون مستغاثا بالنسبة
 الى شخص آخر قوله لام الاستغاثه ولام الاستغاثه عبارة عما يدخل على المستغاث فلا يرد ان الاستغاثه
 نسبة بين المستغاث والمستغاث له فلا يعلم ان المراد منه المستغاث والمستغاث له قوله ولم يعكس
 جواب سوال وهو ان دفع الالتباس يكون بالعكس يعني قوله القى تفتح دم الجهر بها الخ فان قيل
 لو جعل هكذا نكتة تفتح اللام من الاول الامر لكى ولا يحتاج الى دفع الالتباس تجيب ان القيام
 موقع الكاف دليل مرجح للفتحة لا دليل اثباته لان تفتح اللام مع الكاف للتحقة ولا حاجة ههنا اليها
 لكن يفيد الجواز فقط وقوعه موقعه لا الوجوب ومراده وجوب التفتح قوله غلظك وانما فتحت اللام
 مع الضمير لان وضع الضمير للتحقة ولذا عدل اليه من الظاهر والفتحة النسب بالتحقة وايضا ان
 استعمال الضمير كثير والكثير يقتضى التعنيف والفتحة اخف الحركات قوله فان عطفت على المستغاث
 تفريع على المفهوم مما سبق من ان التفتح لما كان لدفع الالتباس علم منه انه اذا لم يلتبس لم يفتح اى
 عطفت على المستغاث اسما من الاسماء قوله وان عطفت مع ياء اشارة الى فائدة قوله بغير ياء
 قوله فلا بد من فتح لام الخ لانه منادى على حدة فخرج للنادى مع حروف النداء معطوف على مجموع
 السابق فتوهم ان المستغاث محذوف قوله وانما اعرب النادى جواب سوال وهو ان النداء
 للمستغاث ايضا واقع موقع الكاف فينبغي ان يكون مبنيا فلجواب بقوله وانما اعرب قوله لان علة
 بناءه يرد عليه ان دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبنى اجيب ان
 بناءه في غاية الضعف لانه مشابه للحرث مجازا في علة منع الصرف فانما لانه فلذا وجب اعراب
 المبنى دون صرف غير المنصرف او نقول ان النادى يدخل اللام صار تعبلا هو ملائمة بالبناء
 وهو الياء وايضا ان النادى لا يصير جاريا عن الاقوال لتركبه مع لام الاستغاثه فلا يكون النداء
 مفردا يرد على الاول ان البناء يبنى مع بعد يعنى ان البناء من النادى المفرد للعرفه مبنى مع بعده
 عن حرف النداء بتوسط البناء منه ويرد على الثانى ان الاقوال ههنا في مقابلة الاضافة لا في
 مقابلة التركيب فكيف يخرج النادى بالتركيب باللام عن الاقوال اقول لا يبعد ان يجازى الاحتراق
 المذكورين بتغير الدليل بانما يعرف النداء واللام دخلا على الاسم للعرفه وبنيهما تنازع لان الاول يقتضى
 البناء والثانى الاعراب فاعمل الثانى لقربه من اسم المذكور كما في تنازع الفعلين حيث اعلم الثانى لقربه
 ان اللام يدخل على المبنى ايضا فيعمل فيه محلا كما في قوله فياك من ليل حيث دخل كلمة يا واللام على
 المبنى هو الكاف فيعمل فيما نحن فيه كذلك عمل بالليلين بقدر المكان كذا قاله المصنف اجيب الاصل في
 الاعراب ان البناء لانه يعارض التشبيه بمعنى الاصل فلو لم يبنوا ذلك الاسم يلزم الخروج من الاصل

فانما جاز بقوله ولم يعلم الا مراد
 له فغير لقوله فانما عطفت

في قوله لان في قوله

مع الاصل وهو الاعراب واجاب عصفه الله السمري قندي عن اصل الاعتراض ان البناء يخالف
 الاصل مطلقا فبندخل الجارة يرجع الى الاصل بخلاف قيد المنصرفة لانه ليس خلاف الاصل مطلقا بل
 من وجه فالرافع له اصله من وجه لا بدله من زيادة قوة كاللام والاضافة قوله فاعرب
 على ما هو الاصل فيه اي في الاسم وهو الاعراب يريد على التمام ان في كلامه اضطراب لان
 معنى قوله ما هو الاصل هو الاعراب فيكون تقديره هكذا اعرب على الاعراب فلا معنى لما قلنا
 معنى قوله فاعرب اهـ فيبقى على ما هو الاصل فيه وانما الاختصاص للمجراد دخول اللام قوله ذكره
 المصنف رحمه في الايضاح والغرض في نقل قوله ورود الاعتراض بقوله ولا يخفى عليك قوله لا
 التعجب التمهيد اي بلام يدخل على النداء وقت التعجب والتمهيد قوله وبالد واهي اللام لا
 جارة والثاني لام التعريف وكذا في النداء والنداء هي جم حامية وهي العادة قوله وكيف يصدر
 هذا اعتراض ثاني قوله لام الاستغانة اهـ داخل في لام الاستغانة قوله كان المهدد جواب
 سؤال وهو ان من خاصته الاستغانة ان المستغاث له يعين بالمستغاث والمهدد لا يعين بالمهدد
 بل يقهر وكذا لا يعين بالماء فلجواب بقوله كان المهدد دلالة على الاعانة موجودة ههنا ايضا كما بين
 الشارح رحمه قوله فيتم اهـ ياخذ لقصاص قوله وليست له مجرأة قوله من المخصوصة
 كانه اعان به من المخصوصة اي اذ رزق ويغور قوله فيقتضيه من التعجب فيقتضي منه نشاء التعجب
 سبب التعجب يحصل ابدرا في الغريب ما لا يعلم سببه وههنا بحث من وجهين الاول في التميم
 ان يحضر المهدد حاسم للمفعول الاعانة المهدد اسم الفاعل لان مقصوده اما القتل او الضرب فيتم ان
 يحضر المهدد حاسم للمفعول ليصير مقتول المهدد اسم الفاعل او مضروب له والثاني ان التعجب منه حاسم
 فكيف يطلب منه الحضور فان التعجب لا ينادي الا الى احوال النداء بعد وقوع التعجب بسبب فكيف
 يصح قوله ليحضر كذا قال عصام الدين اسفري اجيب عن الاول مقصود المهدد حاسم الفاعل ليس
 قتل المهدد حاسم للمفعول وفريه بل مقصوده دفع الخدشة التي عرضت على نفسه منه فيندفع الخدشة
 بطلب الاستغانة فليس مراد القتل والضرب على التعيين لان دفع الخدشة لا يقتضي بالقتل بل
 قد يكون بالعزم وقد يكون بالالتجالية وعن الثاني للرد من الحضور . . ليس الحضور من الله بل المراد
 هو لقاء الحضور بان لم ينعدم بالتغير قوله لا يتقدم ما يقتضيه فقها وهو وقوعه موقع كان الخطاب
 اجيب عنه يجوز ان يكون وجه التغير وقوعه موقع كان الخطاب من حيث الصورة وان لم يكن
 منادى فالواقع قوله اهـ بين المنادى على الفتح دفع وهم وهوان قوله وفيه عطف على قوله
 ويخفى والحال ان المراد من الاعراب قوتهم الواهم ان المراد من يقتضيه الاعراب يعني ذكره ويراد
 منه ينصب فعله هذا يعني من قوله فيما بعد وينصب ما هو المراد هذا يخالف المقصود لانه بناء
 على الفتح لا ينصب فدفع بقوله اي بين المنادى يعني ان يفتر بمعنى الحقيقة وهو البناء لان المراد من
 الاعراب بان يكون ذكره ويراد منه ينصب قوله لا لحاق العناقال بعض الشارحين اللام

هذه هي الطريقة التي يتبعها في فهم كلامه لا يتم كما في النسخة السابقة

لوقت وقال بعض خوالام للتعليل فالبعض الاول نظرا الى ببناء فقط يعني انه ليس علة البناء لان علمته ماسبق في قوله ويبنى المنادى على ما يرفع به والبعض الثاني نظرا الى خصوص الفتح والانشاء ان الحاق الالف علة للبناء على الفتح ولم يسبق علة البناء على الفتح وان مرحلة نفس البناء لكن يرد على البعض الاول ان قولهم انما يستقيم اذا كان المستغاث بالالف مفردا معرفة لان السابق فيه واما اذا كان مضافا كما في قولك يا امير المؤمنين فلا يستقيم فليست العلة المذكورة للبناء جارية ^{في} قوله ولا لام فيه انما زاد قوله فيه لان الالف في الجنس يقتضي الاسم والخبر وقوله لام اسمها وخبرها غير محقق فزاد قوله فيكون خبرا عنها ثم قال بعض الشارحين قوله ولا لام فيه جملة حالية فيصير للمعنى وفتح المنادى وقت الحاق الالف حال كونه لا لام فيه لكن يرد عليهم انه يفهم منه انه اذا كان اللام فيه وقت الحاق الالف لم يفتح وهو ليس بمقصود اذ وقت الحاق الالف لا يكون فيه اللام اصلا وعلى تقدير كون اللام فيه ايضا لا يكون الا مفتوحا لاقتضاء الالف الفتح فالصواب انما جملة مستأنفة وقعت في جواب سؤال لسائل وهو انه لما الحاق الالف بالمنادى هل يفتح اللام معها ام لا قوله لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح قوله عطف على اللام وقوله الفتح عطف على الجر فيكون من باب عطف الاسمين على معمولي عاملين لكن العالمين غير متفقين بل متفقين في اقتضاء النصب كما ترى قوله فبين انهما تناف قلنا بين مؤثريهما فان قيل فغلب هذا الابهج قوله فلا يحسن لانه يقتضي الجواز والدليل يدل على عدم الجواز اوجب عنه يمكن ان يراى من عدم الحسن عدم الجواز ونقول ان استتلافه بين المؤثرين لازم في الامور الحقيقية دون الاعتبارية فان قيل يجوز ان يكون الجر بالفتح كما في غير المنصرت فلم يكن بين اثريهما تناف مثلا باحتماله قلنا ان التنافي بين اثريهما باعتبار ان اتحد هما وهو اللام الاعراب واثرا لآخر وهو الالف البناء فانه وان كان كلاهما بالفتح لكن اعتبار الفتح الواحد اعرابا وبناء لابهج فان قيل المنادى عند دخول اللام ليس بمبني حتى يكون فتحه ما قبل الالف اثر البناء قلنا الحركات اللغوية في غير الاواخر لينحى حركات البناء سواء كان الاسم معربا او مبنيا فان قيل التنافي انما يتصور اذا كان كلاهما لفظا واما اذا كان اثر اللام وهو الجر تقديرا فلا كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى يا للتكلم فان الياء يقتضيه كسر ما قبلها وعرب بالاعراب التقدير في فليكن ههنا ايضا كذلك قلنا لم يقل احد بتقدير الاعراب في مثل هذه الصيغة و ايضا المناقات في الجملة كانت لعدم حسن الجمع قوله بالحاق المأء به للوقف لان الوقف على الالف لكان ساقطا لان الوقف على حرف العلة يكون بسقوطه فازدياد الهاء لا يخلو بالالف وانما خصر الهاء الاصطلاحهم بذلك قوله بالمفعولية كانه قيل ان النصب يقتضي الناصب فما هو فقال بالمفعولية قوله ما سوى المفرد المعرفة جواب يتناول دهوانه فاق المطابقة بين الراجع والراجع لانه مورثة المنادى للمفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف والزم في قوله

له فاما ببقوله ولا لام فيه ام كنه في ردت من الاوقات او في موضع من المواضع عه ايه قد يتصور الثاني ان ام انزوت

فأجاب بما حاصله ان المرجح ايضا ثبوت قوله لفظا وتقديرا جواب سوال وهو ان المراد بالنصب
لا يخلو ما لفظا فقط فينبغي ان لا يعرب لفظ الفاعل في يا فتى او لفظا وتقديرا فلهذا الشكل على نحو ما يوم يتم
المعادين لانه ما سوى المفعول المعرف والمستغاث لانه مضاف من ان اليوم ليس بمعرب لا لفظا و
لا تقديرا بل مبنى لان الظروف اذا اضيفت الى الجملة يصير مبنيا فلا يصح قوله وينصب ما سواها او لفظا
او تقديرا ومجلا فلهذا دخل فيه المنادى المفعول المعرف فلا يصح قوله ما سواها فأجاب الشارح رحمه الله
لفظا وتقديرا لا محلا لكن اذا كان معربا قبل النداء واليوم مبني قبل النداء فلاضافة الى الجملة قوله ان
علة النصب وهي المفعولية فان قيل علة النصب موبقولة اي ينصب بالمفعولية فذكره ههنا تكرار
محض قلنا سلمنا لكن اعادته لا تنبأ قوله وما غيره مغير والغرض في قوله ما غيره مغير جواب سوال
وهو ان المفعولية متحققة في المنادى للفرد المعرف ايضا وكذا في المنادى المستغاث فأجاب بقوله و
ما غيره مغير مجازي ما سبق لانه وجد فيه المغير وهو وقوعه موقعه كان الخطاب قوله وما سوى
المفعول المعرف جواب سوال وهو ان المثال لا يضاهي المثل فينبغي ان يأتي بمثال واحد فأجاب بما حاصله
ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثلات قوله فالقسم الاول الى اشارة الى تطبيق المثال مع المثل
قوله طالعا جبلا وههنا بحث مشهور وهو ان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فكيف يعمل طالعا
في جبلا مع انه لم يعتمد على شيء قلنا انه اعتمد على حرف النداء وفيه بحث من وجهين الاول
ان حرف النداء ليس من الاشياء الستة والثاني انما اشترط الاعتماد على الاشياء الستة لان كل واحد
منها لو كدجته الفعلية في اسم الفاعل لان بعضها اولي بالفعل مثل حرف النفي والاستعظام وفي بعضها
جهة الفعل وهو كما ان الفعل اعتمد على لفاعل كذلك ههنا وجب الاعتماد وليس دخول حرف النداء
من خواص الفعل بل لا يجوز لانها من دواخل الاسماء اجيب عن الاول ان ذكر الاشياء الستة
ليس للحصر بالاجل انها مشهورة وعن الثاني ان حرف النداء وان لم يكن من دواخل الفعل لكن فيه
معنى الفعل لانها بمعنى الطلب كما قال لشارح ولد لالة حرف النداء عليه ونقول عن اصل الامر
ان قوله طالعا جبلا بناء على مذهب الاخفش والكوفيين لان الاعتماد في عمل اسم الفاعل عند ههنا
ليس بشروط كما قال لشارح رحمه الله ونقول عن اصل الاعتراض لموصوف ههنا مقدري فيكون من
باب يار جلا صالحا فان قيل تشبيه طالعا بصالحا لا يصح لان المقر ههنا ان طالعا معرفة ببلد
تعرف صفة يقال يا طالعا جبلا الطريف بخلاف يار جلا صالحا فانه نكرة بل عدم تعرف صفة
اذ لا يقال يا صالحا الظروف قلنا التشبيه يار جلا صالحا في الاعتماد فقط لا غير فان قيل السر في
ان طالعا معرفة وصالحا نكرة قلنا السر في ذلك ان طالعا معرفة لانه اعتمد على موصوف مغير
مقدر تقديره يا ايها الطالع فذن في الموصوف وهو اي للاختصاص لان النداء موضع الاختصاص لا يفرغ
الى المقصود لبرهنة لان المقصود غيره وهو جواب نداء وهذا حذف بالفعل ثم حذف اللام لتلاييم
التا التعريف ثم تنصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف بخلاف صالحا لان موصوفه مذكور نكرة ايضا

لا يعرب لفظ الفاعل في يا فتى

له ان سيبس بد من كونه مبنيا ... فلهذا

لما حذف موصوف طالعا فيجوز ان يعتبر وقوعه موقع للموصوف فيجوز قصد تعريفه بالاشارة حرف
النداء بخلاف صالحا لانه لا يصح وقوعه موقع للموصوف مذكور فلا يشترط حرف النداء في
على الجواب الاول ان موصوفه لما كان معرفة كان طالعا تابعا للمنادي للفرد المعرفة فكان حكمه الرفوع
النصب مع ان في طالعا تعين النصب لان المضارع ذكره في امثلة وجوب النصب قلنا ان النصب من اليها
وصفة اليها مستثناة عن قاعدة جواز الوجهين فان قيل ففي هذا لا يصح نصب طالعا لان
صفة اليها مرفوعة ابد قلنا هذا اذا كان الموصوف مذكورا وما اذا حذف وباشترط حرف النداء مع
فكانه منادى مستقلا فيكون منصوبا لانه مشبه بالمضاف ثم يرد على قوله ان موصوفه مقدرا لانه ان
اعتماده على موصوف مقدرا لم يكن مضارعا للمضاف لان موصوفه مفرد وان لم يعتبر لم يصح عمله حبيب
بانه فرق بين النعت المذكور والمقدر لان الموصوف اذا كان مقدرا فيقال له مشابه للمضاف وان كان
مذكورا فيجوز قضا من المنادى للفرد المعرفة فان قيل ان موصوفه لا يتخلو ما معرفة او نكرة فاما الاول فيكون
موصوفه مفردا معرفة فينبغي ان يكون طالعا جواز الوجهين الرفوع والنصب لانه تابع للمنادي للفرد المعرفة وحكم
الرفوع والنصب مع انه يجب نصب ولا كما في الثاني فيدخل في التناهي الذي هو نكرة غير معينة اعني رجل في قوله
يا رجلا غير معين قلنا اختار الشق الاول وجواز الوجهين فيما اذا كان الموصوف مذكورا وما اذا كان مقدرا
وقوعه موقع للموصوف فيصير جعده مناد مستقلا ونقول باختلاف الشق الثاني ودخول طالعا في نكرة غير معينة
ممنوع لانه تنكير في موصوفه لان طالعا نكرة بل هو معرفة فان قيل فلهذا يلزم توصيفا لنكرة بالمعرفة
قلنا انما لا يجوز ذلك اذا كان الموصوف مذكورا وما اذا كان مقدرا فيجوز لضعف المتابعة ونقول ان طالعا
واقم موقع للموصوف فيجوز قصد تعريفه لانه معرفة بالفعل فيكون ذو وجهين فتعريف صفة بالنظر الى
وجه وتنكير موصوفه بالنظر الى وجه اخر وهذا اعتراض يرد على قوله انه اعتد على موصوفه مقدرا فيكون
من تأييد الصالح وهو ان الاعتماد على الموصوف للمقدّر غير معتبر لانه لو كان معتبرا لاحتاجة الى اشتراط
الاعتماد على الاشياء الستة لان اسم الفاعل من الصفات لا يبدل من الموصوف ابدا فيكون مذكورا
وقد يكون مقدرا يعني ان الموصوف لازم مع اسم الفاعل لفظا وتقديرا فلما شرطوا الاعتماد على الاشياء
الستة علم ان الاعتماد على الموصوف المقدر غير معتبر عندهم ^{بحسب} سلبنا ان الاعتماد على الموصوف للمقدّر
غير معتبر لكن هذا اذا لم يكن قرينة واضحة على موصوف مقدرا وهذا وجه القرينة وهو دخول حرف
النداء لانه يدل على ان اسم الفاعل ليس بمناد بنفسه لان الغالب فيه ان يكون من الجوامد لان الظاهر
في النداء هو الاعلام وهي من الجوامد والبيان المنادى ليس لامفعول به والاصل فيه ان يكون
من الجوامد ليحقق معنى الوقوع لان الوقوع يكون على الذات لا على العرض في اسم المفعول معنى
العرض لانه مركب من الزااة والعرض فعلم ان طالعا ليس بمناد بل المنادى موصوفه قوله متوقفا
على ان قوله غير معين حال باعتبار المتعلق قوله اي لو جاز جواب سؤال وهو ان غير من الصفات اذ هو بمنزلة
المغير فلا يبدل من الموصوف قوله وهذا لوقيت جواب سؤال وهو ان قوله غير معين احتراز عن معز والوجه

فيوزان يقولون مشابهة المنادى للصفات بالضمير غير معتبر حيث لم يكن مبنيا فلم يؤثر بخلاف المنادى
 المفرد للمعرفة كذا نقول نهالض واقم موقع الضمير الا انه وجب لما نفع من البناء لان علة بناء المنادى
 مشابهة للحرف واللام التجارية من خواص الاسم المعرب فهد خطها ضعفت مشابهة للحرف فاعرب
 قوله مطلقا اي سواء كان باللام او لا ومن قال ان معنى قوله مطلقا اي سواء كانت الصفة موصولة
 او غيرها فهو غير مناسب للمقام لان الصفة هنا مقابلة للمعطوف وهو مقيد باللام فالمراد من اطلاق
 الصفة اطلاق من اللام ليحسن المقابلة مع المعطوف قوله وعطف البيان كذا اي مطلقا سواء
 كان فيه اللام او لا قوله والمعطوف بحرف احتراز عن عطف البيان لانه معطوف بغير الحرف والمراد من
 يا مطلق حرف البناء سواء كانت ياء او غيرها قوله يعنى المعروف باللام فيه اشارة الى الاعتراض
 على المصدر وهو ان بناء المتن على الاختصار فيخرج ان يقول المعروف باللام اذ هو اخصر مما قال المصاحب
 عن ان فيما قال المصدر يعلم علة منع المعطوف المذكور من كونه منادى مستقلا وهو منع دخول يا
 على ذلك المعطوف مع ان الاصل في المعطوف ان يكون منادى مستقلا لان العاطف قائم مقام
 الياء وعلة المنع من الاستقلال ان يعلم من قوله المعروف باللام وايضا انما لم يقل المعروف باللام ليخرج
 عن راي محمد والله لتعين الرفع فيه ولا يجوز المنصب مع ان الله تابع معرف باللام لكن لم ينع دخول
 يا عليه لان اللام في الله ليست للتعريف بل جعل جزء من لفظ الله باعتبار العلمية فالتعريف فيه
 بالعلمية لا باللام فان قيل لما لم يكن اللام في الله للتعريف فلا يدخل في قوله المعروف باللام ايضا
 كما لا يدخل في قوله للمتنم دخول يا عليه قلنا قد يكون المراد من قوله المعروف باللام ان يكون
 من دخول اللام ولا شك ان الله تعالى ايضا مدخول اللام ونقول ان اللام فيه وان لم يكن للتعريف
 في الحال لكن كانت للتعريف باعتبارها كان ثم يرد عليه ان لام الله لما لم تكن مانعة من دخول
 يا عليه ينبغي ان يكون منادى مستقلا فيكون مبنيا على الضم فكيف يكون مرفوعا فلا يصح قوله عبد الغفور
 انه تغير الرفع فيه آجيب عنه انه لما وجد فيه صورة اللام وهي ان لم تكن مانعة من دخول يا عليه لكن ثبت شبهة
 المنع من الاستقلال نظر الى صورة اللام فلم يكن مبنيا على الضم واللام من الرفع المذكور في قوله عبد الغفور هو الضمة
 قال عبد الحكيم سيما كثر في قوله بخلاف البدل المزدحم وهم وهو ان ذكر التواضع من التاكيد والصفة التي قيد اتفاقا قد دخل
 حكم البدل ونحوه في حكمها فيكون مخالفا من قوله والبدل حكم المنادى المستقل فدم بقوله بخلاف البدل المزدحم انما
 قيوما احتوازية من البدل ونحوه قوله حلا على لفظ جواب عن السؤالين احدهما ان الضمير في قوله على لفظ راجع الى المنادى فيكون
 معناه ان رفع التواضع جار على المنادى في الحال ان رفع احلا اسمين لا يثبت في اسم اخر والثاني ان كلمة على لا تكون
 لقوله حلا في معنى العلو والجوب بقا زيد على عا واز الما الواجب زيد فكما بقوله حلا الخ يعني ان الجار والمجرور
 في قوله على لفظ مفعول له لقوله ترفع باعتبار المتعلق فيكون صلة قوله حلا ولا شك ان في الحمل معنى العلو
 قوله الظا والمقدد جواب لسؤال وهو ان الحمل على اللفظ لا يجري في قوله يا فتى وزيد لعدم
 لعدم وجود الضم في فتى فاجاب بقوله الظا والمقدد

ثم المراد من المقدار هو المفروض في تناول المحل أيضا فلا يرد أنه خرج عنه قوله يا هذا وزيد قوله لأن بناء النداء على
جواب عن أسئلة أربعة أحدها أن المحل على لفظ النداء لا يخرج لأن تابع المبنى تابع لمحلّه لا للفظه والثاني أنه لا يخرج
إطلاق التابع على تابع المبنى لأن التابع عبارة عن كل ثان باعراب سابق بقوله لا اعراب في المبنى فكيف يكون الثاني ..
باعراب سابق والثالث أنه لما كان تابع المبنى تابع للفظه ففي نحو يا هؤلاء الكلام كان الكرام تابعا للفظ هؤلاء
فينبغي أن يكون الكلام مسورا لأجل كسرة هؤلاء ومع أنه ليس كذلك والرايع أنه لما كان تابع المبنى تابع للفظه ينبغي
أن يكون التابع مبنيا فأجاب بقوله لأن بناء النداء على عرضي في شبه العرب بخلاف ما إذا كان بناءه أصليا نحو
يا هؤلاء الكرام فإنه لا يكون تابعا للفظه وهما اعتراض مشهور وهو كما أن بناء النداء على عرضي باعتبار دخول
الياء عليه كذلك بناء هؤلاء عرضي إذ بناء الإشارة ليس بالصلة بل باعتبار المشابهة بمبنى الأصل أي بان الالف
على نوعين أحدها نسبة إلى مبنى الأصل كبناء اسم المبنى لأنه مشابهة بمبنى الأصل فيها اسم المبنى بمنزلة الأصل لأنه
ينفك عنه بعد صحة المشابهة بمبنى الأصل والثاني أن البناء قد ثبت لو وجد حرف النداء وقد ثبت لو عدم
حرف النداء فالعارض من الأمور الإضافية الأولية نسبة إلى مبنى الأصل والثاني نسبة إلى مبنى الاسم قوله وتنصب
محله على محله فإن قيل بالفرق في أن تابع للنداء المبنى لا يكون مبنيا وتابع اسم المبنى يكون مبنيا قلنا إن حرف
النداء إذا ذكر في كلام يتوجه إلى قيد ذلك الكلام نحو ما جاء تقوم مجتمعين فالنقطة فيه تتوجه إلى الاجتماع فالنقطة
الداخل على المستوفى كانه داخل على التابع بخلاف حرف النداء فإنه داخل على التتبع لا على التابع قوله تابع لمحلّه لأن
محله أقوى من اللفظ لأن محله أعراب وهو أقوى في الأسماء من البناء قوله مثلا ياتيهم اجمعون الخ وإنما
قدم التثنية مثلا التأكيد لتقدمه في المتن بقوله من التأكيد قوله لاقتضائه جواب سؤالا عما اقتضاه المقام على
مثال الصفة باعتبار وجه أربعة أحدها أنه إنما يقتصر على مثالها لأجل أن فيه خلافا لا صفة كما هو انفاص
أنه لا يجوز صفة النداء المبنى لأنه واقع موقع كاف الصغرى وهو لا يوصف فكذا النداء لا يوصف وإنما غيرها
من التوابع فلا خلاف فيها لأحد فلا حاجة إلى البحث فيها والثاني أنه إنما يقتصر على مثالها لأن الصفة أول ما يمكن
أن يمثله بالمعروف باللام المتنا في لحرف النداء وهو أولى بالمثيل للعلم أنه قد ثبت فيه أن حرف النداء مع من
له نحو يا زيدا العاقل أو التأكيد فلا يجوز أن يكون معروفا باللام لأنه بذكر اللفظ الأول والحال أن حرف النداء لا
يدخل على المعروف باللام فكيف يكون مكررا والثالث أنه إنما يقتصر على مثالها لأنها أكثر استعمالا إذ فوائد الصفت
كثيرة أعني خمسة التخصيص والتوضيح والتدعيم والتأكيد والرايع أنه إنما يقتصر على مثالها لأنها أشهر وأدق
أو في التبعية من غيرها من التوابع المتنبه في الأعراب والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتوكيد
المركب استعمله فإن قيل الشهادة لا تقتصر إلا على ما لا يقتضيه الترك قلنا إن هذا الكتاب مصنف للمبني
والشهرى يكون واقعا في ذهن فيكون معروفا سهل المبتدى قوله والحادث فإن قيل ينبغي أن يقتضيه أن يقتضيه
والحادث يواوون لأن الحادث الثاني معطوف على مجموع والحادث من الواو والحادث ثم عطف النداء الثاني
على النداء يواو آخر قلنا أن الحادث الثاني لا يكون معطوفا على مجموع الحادث والواو وهو معطوف على الحادث
فقطبين الواو فيكون الحادث الثاني معطوفا على النداء يواوين أحدهما والآخرين والأخرى

منه فخرنا بولاء الكرام ويا ذلتيه ، من الله ان تتبوا ليل تبارك لفظهم
سلكه فخره انه لم يفتقر للنفوس على مثال الحق . بان ذلك لم يذكر مثال غير آمن للتوابع
سلكه بان يذكر كما اشتهر به تحقيق سلكه احد الحافظين للمؤمنين في سلكه على مثاله
على مثل الحق . مع هذا بل قد يكون

عطف على جملة وهي قوله والخليل يختار الرفع قوله ان كان كالحسن فان قيل قال الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب المصنف اليه من جواز نزع اللام عنه فانه كما قال المصنف كذا قال المصنف في الامالي شرح الكافيتان المبرد قال زكنت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يعينان التعريف بل تلحق بهما الوصفية الاصلية قبل علميته فكان مجرعا عنهما وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمر لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد قلنا يجوز ان يولد بقوله كالحسن ما يشبه في كونه علما ذالام فما لما واحد فان قيل كلام المصنف في شرحه ياتي عن غيره بدافئ به السادس ر حيث قال في جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل فمفسر الشرح معاقلنا نقله الرضي عنه من حيث الصدق قوله المعطوف المذكور جواب سؤال وهو ان الضمير في ان كان راجع الى ابو العباس لانه هو المذكور سابقا ولا شك في مناه عناه فاجاب بقوله المعطوف قوله اے كاسم الحسن دفع وهو وان المراد بالحسن هو الحسن العالم والحال انه لا خلاف له في هذا البحث فدفع بقوله كاسم الحسن قوله في جواز نزع اللام عنه جواب سؤال وهو ان المعطوف المذكور ليس كاسم الحسن لان المعطوف هنا هو الحارث في قوله يازيد والحارث وهو صيغة اسم الفاعل والحسن صفة المشبهة فلا يكون كاسم الحسن فاجاب بقوله في جواز نزع اللام عنه اعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام وكان في الاصل صفة يجوز دخول اللام عليه ويجوز نزعها عنه كالحسن قوله اے قابو العباس جواب سؤال وهو ان الجزء لا يكون الا جملة قوله مثل الخليل جواب سؤالين احدهما ان الكاف في قوله كالحليل خبر لقوله وابو العباس وخبرية غير جائز باعتبار انه حرف والثاني انه لا يصح دخول الفاء على الكاف لان دخول الحرف على الحرف غير جائز فاجاب بقوله مثل الخليل المحاصل ان الكاف بمعنى المثل وهو اسم قوله في اختيار دفعه جواب سؤال وهو انك قلت ان الفاء لم يسبق مثل الخليل احد فكيف يكون ابو العباس مثل الخليل فاجاب بقوله في اختيار دفعه قوله لا مكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه وبهذا الكلام اندفع ما قال بعض الشارحين على قوله وابو العباس ثم انه لو كان الاخر على العكس لكان اولى لان المعرفة باللام الذي جائز نزعها عنه يكون للتعريف فلم يجز اجتماع النداء مع اللام فلا يكون منادى مستقلا قوله والاى وان لم يكن المعطوف الموحى تحقيق هذا مذکور في بحث تنازع الفعلين عند قوله والا اظورت ان شئت فطالع قوله النجم وهو علم للكوكب ويسمى بالفلك فربما قوله والصعق وهو علم للرجل الذي احرقه الصعق في اول مرة واسم للرجل الذي ليس فيه شعبة قوله اے قابو العباس جواب سؤال مرانفا قوله في اختيار النصب جواب سؤال وهو ان ابو عمر هو اب عمر وابو العباس هو اب العباس فكيف يكون احدهما مثالا للاخر فاجاب بقوله في اختيار النصب اعلم انه قال صاحب المطول صاحب الكافية اني جعلت كالمطول على سمك وجعلت هذا العبادات على اسمي عنه قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمر النصب وابو العباس

۷۱۰ جمعہ فیہ خستہ کو اکب ۱۲

ان كان كالحسن فكما لخليل ولا فكا بي عمر والحال ان صاحب كفاية لم يرض بما قال صاحب المطول فان
 ان غرض المصمر في قوله ان كالحسن فكما لخليل المعنى وتخير الناس ولو قال ان كان كاخليل فكما لخليل
 فهو زائد في التخيير لا جعل التكرار والاتحاد بين الشروط والجزاء قلنا واكنان فيه التخيير لكن التخيير فيما قال المصمر
 فالتدليل ان فيه تشبيه شئين وذلك بعد من التكرار لا بد من ثبوت كما في التأكيد نحو زيد زيد قوله عطف
 على المفردة **دفع** وهو **وهو** عطف على التوابع **فدفع** على المضافة ما هو قبل التوابع وهو المنادى
 فيكون تقديمه هكذا اي المنادى المضاف تنصب فيلزم التكرار لان حكم منادى للمضاف قد سبق له
 عبد الله اعلان قوله والمضافة عطف على المفردة وقوله تنصب عطف على قوله ترفع على لفظه فيكون
 عطف الاسمين على معمولين بعاطف واحد من غير تقدم للجرور وهذا لا يجوز ولكن هذا العطف جائز
 لعدم اختلاف العاطف في الكل واحد وهو ابتداء قوله اي وتوابع المنادى اشارة الى حاصل
 العطف قوله بالاضافة الحقيقية **جواب سؤال** وهو انه منقوض بالاحسن في ياديد الحسن الوجه
 لانه تابع مضاف مع انه لا يجب فيه التنصب فاجاب بقوله بالاضافة الحقيقية يعني ان المراد بالاضافة
 هي الحقيقة والفرق بينهما ان المضاف بالاضافة اللفظية مضاف صورة مفرد حكما فيجوز الرفع فيه عملا
 بالافراد الحكمي ويجوز التنصب فيه عملا بالاضافة الصورية بخلاف المضاف بالاضافة الحقيقية لانه
 مضاف صورة وحكما جميعا فتعين التنصب فيه قوله لانها اذا وقعت منادى تنصب فان قيل
 ضلي هذا الدليل يلزم ان يكون توابع المنادى المبني الذي يكون توابع مضافة باضافة لفظية تنصب فقط
 لانها اذا كانت منادى تنصب كما مر من قوله وينصب ما سواها فتصيرها اذا كانت توابع اولى لا يضر
 التدارك لبيانها مع انه لا يتعين التنصب في هذا التايم بل هي ترفع وتنصب كذا ذكره عصمة الله
 السمير قندي قلنا اعتراضه ليس بشيء لان الضمير في قوله لانها لا جمع الى توابع المنادى اذا كانت مضافا
 بالاضافة الحقيقية لان الكلام فيها حيث قال شارح المضافة بالاضافة الحقيقية قوله اذا وقعت توابع
 اولى للارد من الاولى الوجوب كما هو في الورق السابق قوله يا تيم كلم فان قيل المنادى لا يخلو
 اما ان يكون مخاطبا بالياء ولا فاعلى الاولى ينبغي ان يقال كلهم بالمخاطب وعلى الثاني ينبغي ان يقول كل
 كلهم ايع مع انه قال كلهم قلنا المنادى قد يعتد غائبا نظر الى الاصل كما قال الله تعالى يا ايها الذين
 آمنوا ولم يقل ائمتكم وقد يعتد مخاطبا نظر الى الحال كما في هذه الآية يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم بالمحاربة
 قوله ويا ايها عبد الله فان ابا تيم مضاف الى عبد الله ونصبه بالالف فان قيل لو قال
 رجل عبد الله بدون ذكر ابا تيم لان عبد الله قلنا ان نظر المصمر فيما كان عبد الله علما فلا
 يكون مضافا فلذا اذا قلنا ابا قوله ولا يلحق المعطوف **جواب سؤال** ظاهر قوله والمعطوف
 غير ما ذكر فقوله والمعطوف مبتدأ وقوله غير ما ذكر صفة له او بدل منه وقوله حكمه مبتدأ ثاني وقوله
 حكمه المستقل خبر مبتدأ ثان والمبتدأ مع الشرح غير من المبتدأ الاول قوله اي غير المعطوف الذي ذكر
 عنه تقديمه بالكتابة فان الشارح ذكر امثلة التأكيد وعطف اليان ولم يذكر امثلة المعطوف بحرف المتمم معناه عليه الجملية وذلك

ابن زید فان الحكم جار فيه ايضاً مع انه لا يضاف الى علم آخر قلنا ان ههنا وان اتحد لفظ العلم لكن مسمى كل واحد
مغاير فان زيدا من حيث انه مضاف الى شخص مغاير من حيث انه علم لشخص آخر ونقول ان هذا الشك
انما يرد اذا كان العلم في قوله العلم آخر يتبين لانه ^م يكون قوله آخر صفة له وانما اذا قراء بالاضافة بدون
التنوين فلا لان معناه ^م الى علم شخص آخر قوله فكل علم يكون كك دفع وهم وهوان المراد بالاختيار وان كان
في ضمن الوجوب فعلى هذا لا يجوز الضمة فاجاب بقوله فكل علم ^{لله} قوله لكثرة وقوة ^{لله} وايضا انما فتحو المنا^{سبة}
لنصب المعنا وهو الابن قوله التي هي حركة جواب سوال وهو ان الكسر ايضاً خفيف بالنسبة الى الضم فلم ^م
فاجاب بقوله التي هي حركة الاصلية فالتيان به سهل لان التوجه الى الاصل اسهل قوله اي اذا اردت ان
جواب سوالين احدهما انه يلزم الاتحاد بين الشرط والجزاء لان نداء المعروف باللام بعينه قوله يا ايها
الرجل مثلاً والجزاء ليس الا هذا والثاني ان الجزاء لا يترتب على الشرط لانه لما قال اذا نودي المعروف باللام حصل
نداء المعروف باللام بالتلفظ بقوله يا الرجل فكيف يقيا ايها الرجل فاجاب بقوله ماى اذا ريد نداءؤه والقربة
على لادادة هي القاعدة المشهورة وهي ان الافعال الاختيارية مسبوقة بالطرادة كما في قوله تع اذا قرأت
القرآن فاستعذ بالله وقال البعض ان تحري السوال هكذا ان نداء المعروف باللام لا يجوز فكيف يصح قوله
واذا نودي المعروف باللام فاجاب بقوله اذا نداءؤه لكن يرد عليه انه لما استمع نداءؤه فكذا استمع ارادته
اقوله يمكن ان يجاب عنه بان فرض المستمع جائز وان لم يجوز فرض متمم الفرض مثلاً الاول كشريك البكر
اذهو فمتنع مع ان فرضه جائز بان يقال ان الاصنام شركاء الله تع ومثال الثاني كزيد فانه جزئى حقيقة لا
يجوز فرض التعذر فيه اذ فرضه فمتنع قوله مثلاً جواب سوال وهو ان الجزاء لا يترتب على الشرط لانه كلى
والجزاء جزئى لانه كما يقال يا ايها الرجل كذلك يا ايها الانسان يا ايها المرأة فاجاب بقوله مثلاً فيكون
الجزاء كلياً ايضاً قوله بتوسطاى الخ هذا حاصل ما قال المصمم فان قيل ان نداء مثله العلم وجمعه ا
المعرفين باللام مجزوف باللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدا ان يا زيدا قلنا ان اللام ^م
لجبر نقصان التعريف الزايل بالتكثير لا بالتعريف فيخرج ان بقوله المعروف باللام حاصل الجواب ان التعريف ^م
جبر للتعريف اللفظي فالمدلول باق على حاله الاول فالتعويض بين الين العلمية واللام فاندفع ما قيل
ان جبر نقصان التعريف لا يكون الا بالتعريف فيكون اللام للتعريف قوله بلا فاصلة جواب سوال
هو ان الاجتهاد موجود ههنا ايضاً فاجاب بقوله بلا فاصلة وانما تعينت هذه الكلمات للفصل دون غيرها
من الاسماء لتبع النداء على ما قصد نداءؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على معلوم فلا يقع يا شئ الا
عند قصد التحقير فكان المناسب ان لا يكون الواسطة امر معلوماً والا لتوقف الذهن على امر معلوم انه
المقصود بالنداء وانما زاد هاء التنية لجبر نقصان الحاصل من بعد حرف النداء من المندى بسبب ^م
التنية وانما تعينت المودون غيرها لان بين النداء والتنية مناسبة اذا النداء ايضاً تنية فان قيل فلهذا
له يعنيان المراد بالاختيار الجواز ^م الخ اذا اردت قراءة القرآن الخ ^م لان الشرط نداء المعروف باللام اي معرف كان
في عامة معنى ^م اي اجتمع على التعريف ^م لانه لا يلى المذكور ^م اي كون الزايل

يلزم اجتماع المتدينين فكما لا يجوز اجتماع التي التعريف كذا لا يجوز التي التبيه للاستدلال قلنا انما يلزم الاستدلال
لو كانا متساويين وهما ليس كذلك لان تبيه النداء ناقص باعتبار البعد عن المنادى قوله بتوسط الاقربين
فان قيل الحاجة تدفع بواحد منهما فما الحاجة الى اجتماع الاقربين قلنا ان الاجتماع المبهم مع المبهم يفيد
التشويق والتشتيت كالعصا لما فيه تقيد تحير الناس لان فيها ارباب بعد الارباب ثم التفصيل بعد
الارباب قوله والتزموا جواب سؤال ذكره الشارح ^{عنه} قوله يعني العرب بيان المرجع الضمير في قوله و
التزموا فان قيل العرب غير مذكور سابقا فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا العرب معلوم من البحث لانه في
الفاظهم وهي العربية قوله مثلا جواب سؤال وهو ان هذه القاعدة منقوضة بقولنا يا هذه المرأة
لان فيه ليس رفع رجل بل فيه امرأة فاجاب بقوله مثلا قوله موافقة للحركة المناسبة يعني ان
الرجل لو كان في موضع المنادى لكان مبنا على الضم فلما وقع في موضع التابع جعل اعرابه بالرفع فقط
ليدل على ان الرجل هو المقم بالنداء قوله وهذا بمنزلة التثنية جواب سؤال وهو انه يلزم التداغم في كلام
الم كما هو اللفظ فاجاب بقوله وهذا بمنزلة المستثنى وانما قال بمنزلة المستثنى ولم يقل عين المستثنى لعدم
وجود اداة الاستثناء اعني كلمة الا فان قيل لو ارد من التابع في قوله وتوابع المنادى المبني المفردة
الذي ليس مقصودا بالنداء وازيد بالمنادى الذي كان مقصودا بالنداء في الحاجة الى جواب الشارح
بقوله وهذا بمنزلة المستثنى قلنا الجواب لا يعارض الجواب يعني فليكن هذا الاعتراض جوابا عن احد
ما ذكره الشرح والا فمما ذكره للمعترض قوله وتوابعه جواب سؤال في قوله يا جردفم وهم وهوان قوله
توابعه منصوب عطفا على الرفع لانه مفعول قوله والتزموا وليس هذا الاضمار المعنى قوله والتزموا
رضاه اشارة الى بيان حاصل العطف قوله منادى وانما زاد الش قوله منادى لان تابع المعرب بما يكون
تابع اللفظة اذا كان المعرب منادى فان تابع المعرب الذي هو ليس بمنادى يكون تابع المحل ايض كتابع
اسم ان المكسورة مثا ان زيد قائم وعمر جردفم وعمر وضمير قوله وقالوا جواب سؤال وهو ان الياء تدخل
على لفظ الله بدون توسط لفظ اي فاجاب بقوله وقالوا ^{عنه} قوله بناء على قاعدة اشارة الى دليل قوله وقالوا
يا الله فان قيل ان قواعد العلوم بناء على استعمال العرب لان استعمالهم بناء على المقول ككيف يصح بناء قوله
وقالوا على القاعدة المذكورة قلنا ان العلم بالقواعد بناء على استعمالهم والوضع اصل القواعد فيجوز ان يكون
من العرب ومقدما على استعمالهم قوله هي اجتماع الاقربين ولما اجتمع الاقرب خرج اللام من التعريف فصار كقول
الجزء من الكلمة فان قيل ان اللام في لفظ الله لما خرج من التعريف فلا يكون منشأ السؤال فلا حاجة
سنة وهي التحرز من اجتماع التي التعريف بلا فاصلة ^{سنة} بقوله واحكام صفة له تقريره ان الهم منادى مفرد معرفة والوجه
تابع له وفي قوله المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب مع ان ههنا التزام وقع الرجل فاجاب بقوله والتزموا ^{سنة}
^{سنة} لانه قال ولا وتوابع المنادى المبني المفردة لم ترفع على ترفعه على لفظه وتنصب على محله يعني جواز الوجهين في الصفة وقال ههنا
والتزموا رفع الرجل لم يرفع في الصفة وليس ^{سنة} الا التداغم ^{سنة} جواب سؤال ظاهر في انه لما كان الرجل مقصودا
بالنداء كان في حكم المنادى المفرد المعرفة وفي قوله المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين فينتهي ان يكون في توابعه اي جواز الوجهين ^{سنة}

من ان ليس كذلك ايا لفظه وتوابعه وانما جازع من ان ليس كذلك في اللفظ كذا في قوله شيرح ٣٥ مع انهم قد علموا ان دخول حرف الراء على الراء باللام بالذات مستثنى ١٢ مفعلة ١٣ مفعلة ١٤ مفعلة ١٥ مفعلة ١٦ مفعلة ١٧ مفعلة ١٨ مفعلة ١٩ مفعلة ٢٠ مفعلة ٢١ مفعلة ٢٢ مفعلة ٢٣ مفعلة ٢٤ مفعلة ٢٥ مفعلة ٢٦ مفعلة ٢٧ مفعلة ٢٨ مفعلة ٢٩ مفعلة ٣٠ مفعلة ٣١ مفعلة ٣٢ مفعلة ٣٣ مفعلة ٣٤ مفعلة ٣٥ مفعلة ٣٦ مفعلة ٣٧ مفعلة ٣٨ مفعلة ٣٩ مفعلة ٤٠ مفعلة ٤١ مفعلة ٤٢ مفعلة ٤٣ مفعلة ٤٤ مفعلة ٤٥ مفعلة ٤٦ مفعلة ٤٧ مفعلة ٤٨ مفعلة ٤٩ مفعلة ٥٠ مفعلة ٥١ مفعلة ٥٢ مفعلة ٥٣ مفعلة ٥٤ مفعلة ٥٥ مفعلة ٥٦ مفعلة ٥٧ مفعلة ٥٨ مفعلة ٥٩ مفعلة ٦٠ مفعلة ٦١ مفعلة ٦٢ مفعلة ٦٣ مفعلة ٦٤ مفعلة ٦٥ مفعلة ٦٦ مفعلة ٦٧ مفعلة ٦٨ مفعلة ٦٩ مفعلة ٧٠ مفعلة ٧١ مفعلة ٧٢ مفعلة ٧٣ مفعلة ٧٤ مفعلة ٧٥ مفعلة ٧٦ مفعلة ٧٧ مفعلة ٧٨ مفعلة ٧٩ مفعلة ٨٠ مفعلة ٨١ مفعلة ٨٢ مفعلة ٨٣ مفعلة ٨٤ مفعلة ٨٥ مفعلة ٨٦ مفعلة ٨٧ مفعلة ٨٨ مفعلة ٨٩ مفعلة ٩٠ مفعلة ٩١ مفعلة ٩٢ مفعلة ٩٣ مفعلة ٩٤ مفعلة ٩٥ مفعلة ٩٦ مفعلة ٩٧ مفعلة ٩٨ مفعلة ٩٩ مفعلة ١٠٠ مفعلة

الى جواب مصرح بقوله وقالوا قلنا ان اللام في الاصل التعريف فكون اللام في وقت التعريف ثم من اجزاء
 حروف النداء منها قوله لان اصله الاله فان قيل ان سلم ان اصله هذا بل اصله الله عوض الالف
 واللام عن الهمزة قلنا سلمنا ان اصله هذا لكن الشارح جمع العوض والمعوذ هو انما غير جائز الاله
 جائز في لفظ الله اذ خص لفظ الله باشياء كخاص مسماه باشياء منها اجتماع العوض والمعوذ
 والثاني اجتماع اللام مع حروف النداء والثالث حذف النداء والتعويض في الاخرين كما سيجي
 وغير ذلك مما هو مذكور في عبد الغفور قوله في سعة الكلام وجاز في الشعر ضرورة قوله ولملم
 يتجهم جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الدليل والمدعى لان الدليل يفيد عدم الاختصاص
 بلفظ الله وهو قوله بناء على قاعدة والمدعى يفيد الاختصاص بلفظ الله فاجاب بقوله ولملم
 يتجهم الخ فالتفصيل لم يوجد اجتماع الامرين في موضع اخر لا يمحط الا على هذه الاجتهاد لان
 القاعدة امر كلي ينطبق على الجزئيات ولا جزء ههنا قلنا انها قاعدة كلية واختصاص بلفظ الله لا ينافي
 X X X لانه من الكليات المضمرة في فرد واحد كالشخص فانها كلي لا هي كوكب نهاري مركوز في الفلك
 الرابع واختص بفرد واحد قوله بذلك الجواز اي جاز دخول حرف النداء مع اللام قوله خاصة ثم
 للخصب طرق كثيرة فقال عبد الغفور اي خص خصوصا يعني ان نصبه لاحيل له مفعول مطلق لفعول
 مقدر وانما اول خاصة بقوله خصوصا ليدل على ان خاصة ههنا بمعنى المصدا وان كان على صيغة اسم الفاعل
 لان اصله خاصة قوله وامام مثل النجم جواب سوال وهو ان اللام في قوله النجم والصق لانه
 للكلمة فينبغي ان يعم دخول حرف النداء عليها فاجاب بقوله وامام مثل النجم والصق اه لانه يرد عليه
 انه منقوض بقولنا الناس لان اللام فيه عوض عن المحذوف مع انه لا يجوز دخول حرف النداء
 عليه فاجاب بقوله واما الناس الخ قوله ولعدم جريان الخ جواب سوال وهو انه منقوض بقوله
 يالقي المذكورة في قوله الشاعر لان اللام فيه لازم غير عوضي مع انه دخل عليه حرف النداء فلجاء
 بقوله ولعدم جريان الخ قوله حكوا عليه بالشد واذ ثم قوله ولعدم جريان الخ متعلق بقوله حكوا
 قوله يتمم يجوز ان يكون بكسر التاء ويجوز ان يكون بضمها ومعناه جعلت قلبى ذليلا متقادا لك قوله
 وفي يالغلامان الخ جواب سوال الثاني البيت ه في الغلامان اللذان فواء اياكما ان تكبا شراء فتوله
 تكبا من الكسب وقوله X X اياكما من باب التحذير يعني اتق نفسيكما من كسب لشر ثم في قوله ...
 ان تكبان لنتحان احد ما حذف النون اعني ان تكبا لان كلمة ان ناصبة فيسقط النون من
 التثنية و ثانيا باثبات النون اعني ان تكبان فيجهر عدم سقوط النون مع ان الناصب اما
 اما لرعاية السجع مع قوله في الغلامان اللذان

له وهو قطع همزة في النداء وغيره وحذف الجاء مع بقاء اش فيه قاله عبد الغفور ثم لانه لم يكون بوزن جندة الخلام
 له مع انه لا يقال بالنجم ويا الصق ... له وهو الهمزة لان اصله انما هو ... له لان انتفاع جند اللامين وهو كونه اللام لوطا من محذوف
 له وقدر ان لا يما الخ دليل لعدم جريان الخ ... له قوله في الغلامان لان اللام في كسر راء ولا عوضا مع ذلك

سواء كان نوعا من النجوم بتركيبها من حروف اللام او من غير اللام
 في قوله فواء اياكما ان تكبا شراء فتوله
 في قوله في الغلامان لان اللام في كسر راء ولا عوضا مع ذلك

واما ان هذه النون ليست نون التثنية بل هي نون الوقاية اصله تكتبان في فحذف نون التثنية وحذف ياء المتكلم ايضا في تكتبان قوله اشذ شذ وذا الخ وهما بحث من وجهين احدهما ان قوله اشذ اسم تفصيل وهي لا يجي من العيوب وثانيهما ان قوله شذ وذا ليس بمفعول مطلق لانه لا يجي بعد اسم التفضيل في كلامهم فلا يقال افضل فضلا بل هو تميز من نسبة اشذ الى ضميره وهو في الاصل فاعل والفاعل الظاهر مضاف اليه للتمييز فيكون تقديره هكذا اشذ شذ وذا وفي فيا الغلامان فاذا كان كذلك لا يدل على المقصود لانه اذا كان شذ وذه شاذ فلم يكن شاذا مع ان المقصود ان شذ وذه فوق الشذ وذا الاول **اجيب** ان قوله اشذ بدل الميملة لا المعجمة فلا يرد شي قوله **ولك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اي** وجاز ذلك اشارة الى ان قوله الضم والنصب **قوله اي** في تركيب الخ **جواب سوال** وهو ان المثل مضاف وقوله ياتي الخ مضاف اليه والمحال ان المضاف اليه خارج من الكلام فيكون معناه ان في مثل ياتي الخ جاز الضم والنصب **قوله** هذا لا يعلم حال ياتي عدى فاجاب بقوله اي بتركيب الخ يعني ان المراد من قوله في مثل الخ كل تركيب تكرر فيه الخ ولا شك ان لفظ التركيب امر كل صادق على مثل ياتي عدى **قوله صورة جواب سوال** وهو ان لا نسلم ان المنادى ههنا مفرد ولا ما مضاف الى العدى المذكور او الى العدى المحذوف فاجاب بقوله صورة اي ظاهرا فالمنادى ههنا وان كان مضافا في الحقيقة لكنه مفرد صورة قوله في الاول جواب سوال وهو ان الضم في قوله الضم لا يعلم انه في التيم الاول او الثاني والحكم على المجهول لا يجوز فاجاب بقوله في الاول والقرينة على الاول ان مجئنا في المنادى والاول هو المنادى قوله كما هو الظاهر لانه ليس فيه اضافة بحسب الظاهر قوله وتيم الثاني تأكيد لفظ جواب سوال وهو انه يلزم على هذا الفصل بين المضاف والمضاف اليه وذا لا يجوز فاجاب الشارح وتيم الثاني الخ يعني ان ذلك الفصل فصل بتاكيد اللفظ وهو جائز لان تيم الثاني عين الاول فالفصل كلا فضل وانما جئ بتاكيد للمضاف بينه وبين المضاف اليه ولم يذكره بعد المضاف اليه لئلا يقع الثاني بلا مضاف اليه ولا بتثوين معوض عنه لانه عين الاول والمحال ان التثوين فيه غير موجود فكذا في الثاني ولا بناء على الضم يعني لو ذكر الثاني بعد للمضاف اليه لبقى مستقلا بدون احد الامور الثلاثة وذلك مستقيم عند قصد المعنى الاضافي بدون ذكر المضاف اليه فقدم ليتم صورة الاضافة بحالها قوله او مضاف الى عدى المحذوف لئلا يلزم التقدم والتاخر والفصل يعني ان القول باضافة التيم الاول الى عدى المذكور يستلزم القول بان التيم الثاني موخر في الاصل قدم وليستلزم القول بالفصل بين المضاف والمضاف اليه قوله مكان النصب وكانه اشار للمص الى رد قوله بحصر الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر اعني قوله ولك على المبتدأ اعني قوله الضم والنصب قوله كما

له والكال ان الشذ وذا من العيوب **س** وهما في الثاني **س** وهو الشارح الاول **س** على فاعل كل وقت يكون مضافا ولا يكون مفردا **س** المكون الذي هو **س** مفردا صورة فظا **س** ولما ان الثاني مفرد فلا دخل له ولا يميز

ما شيرح ما جاء

كل كلمة اذا كانت على حرف واحد فتكون اصلها الحركة لئلا يلزم الا ابتداء بالساكن والفتحة
 اخف الحركات قوله وسكونها وهو الاكثر في الاستعمال ولا يلزم الا ابتداء
 بالساكن لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى قوله الكسرة بالفتحة
فان قيل اشتراط كسر ما قبل الياء لئلا يخرج نحو مسلمي ثنيتة
 وجما فانه اذا اضيف مسلمين الى ياء التكلم يقال مسلمي بالتشديد مع انه لو حذف ياء
 للتكلم منه لجاز والحال ان الكسرة غير موجودة قلنا ان اشتراط كون قبله كسرة لا انتفاء
 الياء انما يكون في النادى المفرد دون الجمع والثنائية لانه ثقيل غالبا فيجوز حذف الياء
 منه مطلقا قوله وهذا ان الوجهان جملة متانفة وقت في جواب سوال السائل كان
 السائل سأل ان هذه الوجوه الاربعة كلها مساوية في الاستعمال او كان بينها تفاوت في
 الاستعمال فدفع بقوله وهذا ان الوجهان الخ **فان قيل** علم من قول الشاعر ان هذين
 الوجهين يستعملون في غير النادى ايضا لانه قال وهذا ان الوجهان يقعان غالبا في النداء
 فيعلم من ان في الاستعمال القليل يقعان في غير النادى ايضا مع ان الوجوه الاربعة كلها مختصة
 بالنادى قلنا لا شك انهما مختصان بالنداء وقوله يقعان غالبا في النداء بالنسبة الى
 الوجهين الاولين يعنى انهما لا يقعان غالبا في النداء وهما يقعان غالبا في قوله لان النداء
 موضع تخفيف اشارة الى دليل قوله يقعان غالبا في النداء قوله وقلب الياء الفاء قيل هذا
 لتقربى طى فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفاء فيقال في تقى وفقى بقاء وفنا وفي جارية
 وناصية جادة وناصاة قوله لان الالف والفتحة **جواب** ببوال ظاهر قوله وهما
 اى هذان الوجهان اما اشارة الى التحقيق او الى جواب سوال وهو انه ينقض بخبر ياعدي
 لانه النادى للضاف الى ياء التكلم مع انه لا يجوز فيه الوجهان الاخيران **اجاب** بقوله
 وهما اى هذان الوجهان الخ قوله كذا لى اى المضاف الى ياء التكلم قوله
 واشتهر بها عطف تفسير لقوله فيما غلب عليه قوله على الياء المعيرة عنه بالحذف الاولى
 ان يقال على الياء المعيرة بالحذف لان التغير لا يطلق على الحذف لان التغير يكون
 بزوال الوصف مع بقاء الاصل والحذف يكون بزوال الاصل **اجيب** انه من باب

له لعدم الالتباس بعد الحذف لان ياء التثنية والجمع وعدم النون ياء على الياء المحذوفه قاله عبد الرحيم
 له قوله جواب سوال ظاهر تقريظه ان حذف الياء والكسرة تخفيف بلا ريب واما قلب الياء الفاء ليس بتخفيف
 لان الفتحة فيه تكون بازاء كسرة تلا اى الالف بازاء الياء في غلامى فلا يكون قلبه بالالف تخفيفا
شيرح مولىنا الفتى المولى عبد الرحيم رحمة الله تعالى المرحوم الفشتاوى

ای تغلیب القلب علی الحذف وهو طریق عندهم قوله فلا ینقل یا عدّ فانه فی الاصل یا عدّ و
 فلا یجوز فی حذف الیاء والاکتفاء بالکسرة او قلب الیاء الفالعدم شهرته بالاضافة فلا ینقل
 الذهن حیث یند الی الیاء قوله وقد جاء شاذاً جواب سوال وهو ان الحذف فی الوجه الاخر
 غیر صحیح لوجود الوجه الخامس وهو الذی ذکره المشاعر بقوله وقد جاء شاذاً الخ قوله وقد یکن
 المنادی الخ هذا بیان التعلّق لقوله بالهاء ثم هذه الجملة الظرفیة ای المتعلّق مع المتعلّق عطف
 علی الجملة الفعلیة الواقعة خبراً من قوله والمضاف الی یاء التکلم قوله فی هذه الوجه دفع
 وهم وهو ان قوله بالهاء ناظر الی الیاء الاخریین قد دفع بقوله فی هذه الوجه الخ قوله
 ای فی حالة الوقف اشارة الی ان نصب قوله وقفاً لانه ظرف باعتبار تقدیر المضاف اعنی قوله
 حاله وهو الزمان فیصح ظرفیته قوله فرقابین الوقف والوصل لانه لو لم یکن الیاء یلزم الاولی
 بین الوقف والوصل حاصله ان الوقف جائز فی کل اسم عند الاستراحة فلو وقفت علی
 غلامی لحذف الیاء لانه اذا وجد حروف العلة فی آخر الاسم وقع باسقاط حروف العلة فلما
 سقط الیاء من یا غلامی للوقف التبس بیا غلام الذی حذف الیاء منه لاجل التخیف فلما ذکر
 الیاء فی اخوه کان لوقف علی الیاء وهی حروف صحیحة بحركة الیاء او سکونها کان فقه بالسکون
 فیکون حروف العلة سالماً عن السقوط وانما خص الیاء بالزیادة باعتبار عادة العرب قوله
 فرقا مفعوله بالهاء وقفاً قوله فی محاوراتهم انما زاد هذا اشارة الی ان یا الی ویا ای مثل
 باب یا غلامی فی الاشتهار بالاضافة للذکورة والاشتهار لا یکن الا بالاستعمال فی محاوراتهم
 قوله ای قالوا یا ابنت فیه اشارة الی ان یا ابنت عطف علی یا الی وهو مقولة قالوا فکذا یا ابنت
 مقولة قالوا فان قیل ان ادب مذکور فلا یجوز ذکر التاء فیه قلنا ان ذکر التاء فیه للمحل
 علی یا امت علی ان التاء قد یدیکون فی المذکر نحو علامة وحامة للمذکر والمونث وشاة کک
 قوله ای حال کون التاء اشارة الی ان نصب قوله فتحاً وکسراً لاجل نه حال قوله مفتوحة
 جواب سوال وهو ان الحال یکن محمولاً علی صاحبها والفتح مصدراً لمحل علی افراد
 والتاء لیست من افراد الفتح فکیف یعمر المحل اجاب بقوله مفتوحة یعنی ان الصدّ بمنزلة
 للمفعول فیصح المحل ثم یرد علیه ان المطابقة بین الحال وصاحبها شرط فی الافراد
 والتثنية والجمع وههنا لیس كذلك لان التاء واحدة وقوله فتحاً وکسراً مثنی وقد دفع
 بقوله او مکسورة یعنی الواو یجوز او وکلمة اولتناول احد الذکورین فطابقا قوله وقد
 جاء الضم وعلیه قراءة یا ابنت بالضمّة قوله مجرّی للمفرد لانه اسم فی اخوه تاء التثنية
 نحو ثبة قوله وقالوا یا ابنا علما ان فی قول المصنف لستین احدهما قوله ویا ابنا

له واجب ایضا بان التاء فی یا ابنت ویا امت للتخیم كما فی حلاصة ۱۲ شرح الیوم المیثمی عبث ربّ الرّیحم

قال الفقهاء والسعة بين الليلين الاخضرين والسعي الى الجمعة والاخر من الوسعة اى ضد الضيق
 فای للعنى مرادهنا فاجاب الشارح **رد** بقوله من غير ضرورة يعنى ان المراد منه
 ما كان يبعد الوسعة **ثم** يرد عليه ان الضرورة على نحوين احدهما ضرورة شرعية
 يعنى ضرورة اضطرار الشاهر والاخر ضرورة اضطرار التكلم من غير الشاهر فای مرادهنا فلما
 بقوله شرعية **ثم** يرد عليه ان الضرورة الشرعية عبادة عما وقع في الشرع سواء كان
 مع اضطرار الشاهر بانه لو لم يرغم لايستقيم شعروا وكان بدون اضطراره فتوهم للتوهم انه ما كان
 بدون اضطراره فاجاب بقوله دعت اليه اى الى الترقيم يعنى ان المراد من الضرورة
 ما كانت مع اضطرار بان شعروا لا يستقيم بدون الترقيم **ثم** يرد عليه ان التخصيص في الرواية
 يعنى نفي ما عداه فيعلم من كلام المصنف ان الترقيم في المنادى لو كان لاجل ضرورة لا يجوز
 مع انه جائز بالاتفاق فاجاب بقوله فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى يعنى ان
 التخصيص في الروايات يدل على نفي ما عداه اذ لم يكن ثابتا بالطريق الاولى قوله
 واقم جواب سوال وهو انه لا يصح حمل قوله ضرورة على قوله هو اذ الضمير فيه راجع الى الترقيم
 والضرورة ليست بترقيم فاجاب بقوله واقم يعنى ان قوله ضرورة ليست بترقيم لقوله هو بل
 خبره محذوف وهو قوله واقم **ثم** يرد عليه انه لما كان قوله مبتدأ محذوف والخبر
 فالاشتغال بقوله ضرورة اشتغال بالادعية فاجاب الشارح بقوله اى ضرورة
 شرعية يعنى انه مفعول له قوله داعية اليه جواب سوال **مترافا** قوله
 لا في سعة الكلام دفع وهم وهو ان قوله ضرورة قيد الثاني فدفع بقوله لا في سعة
 الكلام وبهمنا بحث وهو انه انما يجوز حذف اللام من المفعول اذا اتصل فاعل الفعل
 والمفعول وفيما نحن فيه ليس كذلك لان الفعل هو قوله جاد فاعله الترقيم وفاعل الضرورة
 هو المتكلم قلنا ليس الفعل هنا جاز بل لفعل هو الترقيم اى يرغم في غير ضرورة ولاشك
 ان فاعل لترقيم والضرورة واحد وهو المتكلم قوله اى ترقيم المنادى جواب سوال
 وهو ان ضمير هو لا يخلو اما راجع الى ترقيم المنادى او الى الترقيم مطلقا فعلى الاول لا يعلم لقوله
 ترقيم غير المنادى وعلى الثاني لا يصح قوله وشرطه لان الشرط المذكورة في قوله **الضمير**
 شروط لترقيم المنادى لان الترقيم للضرورة لا شرط له لانه لاجل الضرورة والضرورة لا
 يحتاج الى الشرط فاجاب الشارح عن جوابين احدهما بقوله اى ترقيم المنادى يعنى
 ان الضمير راجع الى ترقيم المنادى ويعلم منه ترقيم غير المنادى بالمقابلة على ترقيم المنادى
 اذ قلنا واحدا غير متغاير والجواب الثاني ما اشار بقوله ويمكن حمله على قوله اى المحذوف

له دهننا ليس كذلك بل ما عداه وهو ما كان لاجل ضرورة فثبتته بالطريق الاولى ۱۲ م ثم حتى يرد الامراض ۱۳ م ثم مع انه حذف عنه اللام ۱۴ م
 عنه يعنى انه قيد احترازي ۱۵ م **شرح مولانا المولوي المصطفى عبيد الرحمن البشايوري** ۱۶ م ۱۷ م

التخفيف جواب سؤال وإنه دخل فيه نحو قاض وعصاً لأن حذف آخرهما أيضاً للتخفيف
 فأجاب بقوله أي لجر التخفيف والحذف فهما ليس لجر التخفيف بل لأجل الاعلال قوله
 لأجله أخرى بيان لجر التخفيف ثم يرد عليه أن حلة أخرى ذكر مطلقاً لا يعلم أن
 المراد منه حلة الحذف أو حلة الانقلاب نحو قال أو حلة الادغام فأجاب بقوله منفية
 إلى الحذف ثم يرد عليه أن الحذف بالاعلال ليس للتخفيف فلا يكون الاعلال أمراً
 مغايراً من التخفيف فأجاب بقوله السلزم للتخفيف يعني أن الحذف بالاعلال ليس لجر
 التخفيف بل للاعلال والتخفيف لازم له لا عينه ويقال لمثل هذا الحذف حذف الاعتبار
 وهو ذم الأهل الصحيح لجر التسمي لأجله قوله فعلى هذا يكون أي على تقدير الرجاء ضمير هو إلى
 ترخيم المنادى قوله بالمقابلة فإن قيل كيف يقاس ترخيم المنادى على ترخيم المنادى
 فإن ترخيم المنادى حذف في آخر تخفيفاً وترخيم غير المنادى ليس للتخفيف بل للضرورة
 قلنا القياس في أصل الترخيم أي قطع النظر عن القيود قوله ويمكن إشارة إلى جواب آخر
 وإنما قال يمكن لأن في هذا الجواب ضعف وهو أن الرجاء الضمير إلى الاسم المطلق يخالف
 من سوق الكلام لأنه في المنادى اللم إلا أن يقال إنما يرجع إلى الاسم المطلق ليعلم أن الترخيم
 لا يكون إلا في الاسم قوله بارجع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقاً لأن ذكر المقيد مستثنى
 لذكر المطلق فإن قيل إذا كان الضمير المرفوع راجعاً إلى الترخيم مطلقاً فقوله تخفيفاً غير
 مرتبط بما قبله لأن ترخيم غير المنادى ليس للتخفيف بل للضرورة قلنا قوله تخفيفاً حينئذ
 يعني أنه إذا كان واقعاً في المنادى فيحصل الربط قوله أمور أربعة جواب سؤال وهو أنه
 لا يصح قوله أن لا يكون بالاضافة على قوله وشرطه لأنه يلزم حمل لاخص على الأعم فأجاب
 بقوله أمور أربعة حاصلة أن قوله وشرطه مبتدأ محذوف الخبر وهو قوله أمور أربعة
 وقوله أن لا يكون بالاضافة خبر مبتدأ محذوف وهو قوله الأول ثم يتوهم للتوهم أن الأول
 الأربع على نمط واحد فدفع الشاهد بقوله ثلاثة منها يعني أنها ليست على نمط واحد قوله
 أن لا يكون مضافاً فإن قيل لو قال مفرداً كان أولى لأنه أظهر في إخراج شبه المضاف
 لأنه جعل المفرد فيما سبق في مقابلة المضاف وشبه قلنا كما أن المضاف لا يعم بدون
 العم إلى الحقيقة والحكم كذلك لا يعم لفظ المفرد بدون العم إلى الحقيقة والحكمي قوله
 حقيقة أو حكماً جواب سؤال وهو أنه ينقض بقوله ياطالعاً جلاً لأنه ليس بمضاف
 بل شبه مضاف مع أنه لا يجوز فيه الترخيم فأجاب بقوله حقيقة أو حكماً فدخل فيه
 المشبه بالمضاف قوله نظراً إلى المعنى فإن قيل هذا مستقيم فيما إذا كان المركب الضافي
 علماً فإن الجزء الأول من بمنزلة الزاء في زيد فإن آخره بحسب المعنى هو آخر الضافي وأما

له فيكون من فيل حمل الأعم على الأعم شرح المقتضى المولوي يقول لنا عبد الرحيم الفياوري

الترجیة

قوله عن اقل بنیة العرب انما قيدا به لجواز النقص في البنى نحو من وما قوله بلا علة موجبة انما قيدا به لجواز النقص في الاسم المعرب بالعلة كعصا وكذا ايد وديم لان النقص فيه بعلة موجبة لان يدا في الاصل يداي ثم الياء متحركة وما قبلها مفتوح فابدلت الياء بالالف ثم ثبت التقاء الساكنين بين الالف والتنوين فاسقط الالف او ان اعلاه هكذا ان الضمة على الياء ثقلية فاسقطت ثم ثبت التقاء الساكنين الى اخره واذا عرفت هذا فلا يصح قول الفاضل عبد الغفور ولما نحو يدا فالحذف فيه شاذ لا يعاب به لان الحذف فيه لما كان بعلة موجبة فكيف يكون شاذ وهذا الاعتراض اختلج في قلبي من عنفوان شبالي ولم اجدا حله ثم وجدته فحدث الله كثيرا وهوان في نحو يدا لغتان احدهما ان اصله يداي بحركة الدال فحذفت الياء فيه على القياس لنحو يداي بلا علة موجبة لان الحذف فيه بالعلة الموجبة والعلة الاخرى ان نحو يدا في الاصل يداي بسكون الدال فالحذف فيه على خلاف القياس لانه في حكم اسم صحيح فلا تكون الضمة ثقلية على السامع لسكون ما قبل الياء فالفاضل المذكور الملاح عبد الغفور نظر الى هذه اللغة فلذا خرج بالشذوذ قوله واما اسما متلبسا بجواب سوال وهوان عطف قوله واما بتاء التانيث على قوله واما علما لا يصح لان تاء التانيث يوجد في الفعل ايضا فلم منه بان الترخيم يجري في الافعال وليس كذلك لان الافعال لا تكون منادى فكيف يصح الترخيم فيها فلجواب بقوله واما اسما انه قوله وان لم يكن علما اشارة الى ان كلمته والمائة لخلو لا للمائة اجمع لان ان التصلة يثبت الحكم في النقيض بالطريق الاولى قوله لان وضع التاء على الزوال لانها غير داخل في الاسم وكذا لا يدخل في ثبة فلا يشترط الزيادة على الثلاثة ولا العلمنة لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح كما هو القاعدة في التاء ان ما قبلها يصير مينا على الفتح فيبدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما فان قيل ان التاء علامة التانيث والعلامة لا تحذف قلنا عدم حذف العلامة في غير الترخيم قوله ولم يبالوا جواب سوال و هو انه لما لم يشترط الزيادة على الثلاثة فعلى هذا لا يتبع ثبة وشاة بعد الحذف على اقل بنیة للعرب فالجواب بقوله ولم يبالوا انه يعني ان بقائه على حوفين ليس لجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان على حوفين وانما كان كل واحد منهما على حوفين لان لهما محذوف اصله ثبو فحذف الواو على خلاف القياس قوله ولا يرخم بغير ضرورة انه جواب سوال وهوان فويا صاح في يا صا ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث مع انه يجري فيه الترخيم فلجواب بقوله ولا يرخم لعين ضرورة انه يعني انه شاذ قوله ومع شذوذ جواب سوال وهوان الشذوذ على قسمين احدهما مع الداعي والاخرى فاتي مرادهمنا فالجواب بقوله ومع شذوذ انه يرخم مع الداعي قوله فان كان

في جواب سوال

له اذا التاء كلمة اخرى براسها لكنها اخرجت مما قبلها بحيث صارت متعقبة الاعراب ۱۲ رب ارحم
مولوی مفتی مولانا عبد الرحیم پشاوری ۱۳

فی اخره اے فی جانب اخره فلا یردانه یلزم الاتحاد بین الطرف و المظروف و هو
 لا یجوز قولہ کائناتان هذا بیان للتعلم بقوله فی حکم الواحدة اعترض علیه
 انه یصح تعلقه بقوله زیادتان لان الزیادة معدلة یثبه الفعل صالما لتعلق
 الجار والمجرور قلنا ان قوله فی حکم الواحدة صفة للزیادتان والجار والمجرور
 انما یشترط صفة لشيء باعتبار التعلق فلا بد ان یشترط متعلقه شیء اخر لقوله
 الواحدة صفة تقتضی الموصوف فزاد الشارح رحمه الله تعالى قوله الزیادة ثم
 سأل السائل ان الاتحاد یدینهما فی الحكم من ای جهة فاجاب الشارح بقوله
 فی انهما یدینا معا فی الكلمة کما ان الحرف الواحد یدین دافعة واحدة فکذا للحرف
 یدینا معا وانما کانتا زائدتان فی قوله اسماء لانها زائدتان علی ثلثة احرف وهی
 الهمزة والسين والیم فان قيل ان حکم الواحدة مظروف فی الزیادتین ولیست الزیادتان
 مظروفتان فی حکم الواحدة فکیف یشتمل الظرفیة فی قول المصنف رحم زیادتان فی
 حکم الواحدة فاجاب عبد الغفور الفاضل ان قوله فی حکم الواحدة صفة
 لقوله زیادتان کما حصل الجواب ان الطرف علی قسمین احدهما حقیقی وهو الزیاد
 والمكان والاخر اعتباری کظرفیة الصفة للموصوف مخور ید فی العلم و زیاد
 فی الکرم وههنا اعتباری یعنی ظرفیته الصفة للموصوف فهو من قبیل قولهم
 فلان فی السعادة قوله فان الیاء والنون ای الیاء فی ثانیة والنون فی مرجانة
 زیدتا اولاً ثم زیدتا ثانیة لان هذه التاء ثانیة التانیث وهی تزداد
 قوله کاسماء اصلها وسما و قبلت وادها همزة علی غیر قیاس کما فی احد وانک
 فیها زیادتان للتانیث کجاء قوله اذا جعلتها جواب سوال وهو انما یلزم
 ان فی اخره زیادتان بل اخره حرف صیغ قبله مدة لانه علی وزن افعال فیکون من
 قبیل الضابطة الثانیة لا من الاول فاجاب بقوله اذا جعلتها فعلاء قوله
 من الوسامة بمعنی العلامة ثم استعمل فی الحسن والمراد ههنا اسم امرأة
 واسم بنت ابی بکر الصدیق رضی الله عنهما قوله من باب عار اسم صاحب
 من اصحاب النبی صلی الله علیه وسلم فهو من الضابطة الثانیة قوله ومروان اسم
 صحابی ایضا قوله او کان فی اخره اشارة الى حاصل العطفت تقدیره وان کان
 فی اخره الخ مخرف الشرط وهی ان متروک من صواب الناسی قوله ای صیغ اصل

له ای الحرفان وهما الالف والهمزة مولانا المولوی المفتی عبد الرحیم الفشاری ر له قوله فی الحسن الخ
 بعزم الحاد سکون السین بالفارسیة خوبی م مولانا المولوی المفتی عبد الرحیم الفشاری المرحوم ۶ ۱۲۰

جواب سوال ظاہر شہید علیہ انہ یلزم التقادیر من غیر قیۃ و
 ذالاجوز فاجاب الشارح بقوله لتبادر الخ لان الغالب فی الحرف الصمیم هو
 الاصالۃ کما ان الغالب فی حروف العلة الزیادة فحینئذ ینخرج نحو سعلات بکسر
 السین و سکون العین لان تاءه لیس باصلیة وانکانت صحیحۃ فی الاصالۃ فانقل
 ان فی قول الشارح رحمہ اللہ لانه انهم الاصل من الصمیم فی قوله ای صمیم اصل و ہنا انهم
 الصمیم من الاصل حیث قال فی حکم الصمیم فی الاصالۃ قلنا ہذا لیس بدور بل ہم احد اللان
 من الاخر فی موضع و ہم الاخر من الاخر فی موضع اخر فیحذف من مری حروفان اخرہما
 فی حکم الصمیم قبلہ مدۃ قوله ای الف او واو الخ دفع وہم و ہوان للراد من قوله مدۃ
 لفظ مدۃ فیکون معناه قبلہ لفظ مدۃ و فیہ فساد المعنی فلا فہ بقولہ ای الف الخ یعنی ان
 المراد من المدۃ لیس لفظ المدۃ بل المراد منها حروف المدۃ ای حروف العلة لشمیر علیہ انہ
 لماکان المراد منها حروف العلة فعلى هذا ینبغ ان یحذف الحرفان من کثور اذ
 اخر حروف صمیم قبلہ حروف العلة مع انہ لا یحذف منہ الاحرف وا ح لاء
 فاجاب بقولہ ساکنۃ یعنی لیس المراد منها حروف العلة مطلقا بل اذا کانت ساکنۃ
 والواو فی کثور لیس بساکن بل متحرک لانه علی وزن سفرجل معناه سحاب عظیم
 لشمیر علیہ انہ لماکان المراد الحروف العلة الساکنۃ فعلى هذا ینبغ ان یحذف الحرفان من
 سور اذ حروف العلة ساکن فیہ مع انہ لا یحذف منہ الاحرف واحد فاجاب الشارح بقولہ
 والراد بالمدۃ الزائدۃ والمدۃ فی مختارا صلی اذ ہو بمقابلۃ العین لشمیر علیہ انہ
 یلزم التقادیر بلا قیۃ و ذالاجوز فاجاب بقولہ لتبادرھا الى الذہن قوله ای الخ
 دفع وہم و ہوان الواو فی قوله و ہوللحظف کما ہوللتبادر فیکون معطوفان علی قوله او
 حروف صمیم قبلہ مدۃ فعلى هذا معنی المتن ہکذا ان کان فی اخر المنادی زیادتان او
 کان اخرہ حروف صمیم قبلہ مدۃ او کان المنادی اکثر من ربعة احرف حد فتا ای یحذف
 الحرفان فی اجمال الثلثۃ فعلى هذا یحذف الحرفان فی یاسفرجل اذا جعل علما
 اذ ہو اکثر من اربعۃ احرف مع انہ لم یقل بہ احد فلا فہ بقولہ ای والحال ان الواو لیس
 للظف بل للحال فہو حال من ضمیر مجرود فی اخرہ فانہ مضاف الیہ ویحذف المضاف و
 اقامۃ المضاف الیہ مقامہ والمضاف مفعول بواسطۃ حروف الجر و ہو کلمۃ فی فی قوله فی اخرہ

است
 یجب
 فیہ

لہ توضیحہ انہ ینقض نحو سعلات فان فی اخر حروف صمیم غیر مدۃ مع انہ لا یحذف منہ التاء فاجاب بقولہ ای صمیم اصل
 یعنی ان المراد بالصمیم الیم الاصل لا مطلق الصمیم کما ہو المتبادر و فی سعلات الحرف لا یمیز لیس باصل کذا فی
 الحواشی المعتبرۃ ۱۲ المولوی المفتی مولانا محمد عبد الرحیم الفتاوی المرصومہ

فمن قال انه مفصول كان ليعنى وجد فقد ضيق على نفسه مع الوسعة قوله فانما لم ياخذ هذا
 القيد وانما يظهر عدم اخذاه فيه بايراد الضمير المفرد حيث قال هو لهما قال مولانا عصا الز
 يعنى ارجاء ضمير الجمع اليهما بتاويل المذكور ولا يرد الاشكل على ثبوت وقلون لانها اكثر من اربعة
 احرف في الاصل لهما محذوف والمراد من قوله وهو اكثر من اربعة اعم من ان يكون في الحال او
 في الاصل اقول ان الحق في جانب الشارح لان الادراج الى المذكور خلاف الاصل وكذا العم
 في قوله وهو اكثر من اربعة احرف من انه في الحال او في الاصل ومعنى شبهة بالفارسية
 گروه ازگوسپند ومعنى القلة هي الخشبة الصغيرة التي يضرب بالخشبة الكبيرة ويلعب بها
 الصبيان فان قيل لو قال المصريح فان كان ما قبل اخره مدحذفا لشمس القسمين فكان اخضر
 وجوابه ما قال لفظا خضر عبيد الغفور حيث قال لما كانت علة الحذف في القسم

الاول مفارقة لعله المحذف في الثاني كما ترى من قوله اما في الاول فلما لم فصل المص هذا
 التفصيل ولم يقل محذوف حرفان فيما قبل اخره مدحذفا لشمس اقول لا يعنى هذا الجمل لانه لا يخلو
 اما ان يقيد بقوله وهو اكثر من اربعة احرف او لا فعل الاول يلزم اعتبار هذا القيد فيما فيه زيادة
 في حكم الواحدة فيخرج نحو ثوبون وقلون مع انه محذوف منها حرفان وعلى الثاني يدخل فيه سعيد
 ومان وثمود لكن يرد عليه انا نختار الاول والمراد من قوله اكثر من اربعة احرف اعم من ان
 يكون لفظا او قد يرد وثوبون وقلون في التقدير اكثر من اربعة احرف لان اللام فيها محذوف
 قوله في كلا القسمين قال مولانا عصا مالاين لا يعنى هذا القول اذ هو ذكر الشرط
 في جانب الجزاء وهو لا يجوز قلنا هو اعادة للشيء لا ببناء الدليل بقوله واما في الاول فم
 اقول انما ذكره لدفع الوهم وهو انه يتعلق بالخير قوله المشال لساير اي المثال الجاري
 على السنة العرب قوله ويعلم من بيان دفع لما يقال من انه لا يجوز الترخيم في المركب
 لما سبق من قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا جملة فلجواب بقوله ويعلم من قوله علمين
 انما قال هذا لان الشارح لما قال لا يكون مضافا ولا جملة علم منه انه تحقق فيه الشرط العددي
 فقال علمين ليتحقق فيه الشرط الوجودي وهو العلمية قوله المذكور بجواب سؤال

وهو انه فات للطابقة بين اسم الاشارة والشار إليه
 لان اسم الاشارة مفرد مذكر والشار إليه
 امور ثلاثة الاول قوله فان كان في اخره زيادة
 والثاني قوله او حرف جمع قبله مدحذفا والثالث

له قال عبد الرحمن ومعنى قلة هي الخشبة الصغيرة التي تضرب ويلعب بها الصبيان خشبة كمين اخرى ١٢ اقول القلة
 اسم لعب يكون خشبتين صغيرتين يقال لهما في الهندية هذا الخشب ١٢ مفتي مولوي عبد الرحيم الفشار

قوله وان كان مركبا فاجاب بقوله المذكور ثم يرد عليه ان المذكور كل كتاب الذي مرشقا
 فاجاب بقوله من الاقسام الثلاثة قوله فيحذف حرف جواب سوال وهو ان قوله
 فحرف واحد جزاء الشرط والجزاء لا يكون الا جملة وهو ليس بجملة فاجاب بقوله اي فيحذف
 حرف التثنية وانما لم يجعل الجزاء جملة اسمية بان يقول فلحذف حرف واحد ليطابق بما سبق من
 الجزاء لانه جملة فعلية حيث قال حذفنا وحذف الاسم الاخير فان قيل المطابقة
 يقتضيه اياديه بلفظ الماضي بان يقال فحذف حرف واحد قلنا الجزاء اذا كان ماضيا بدا
 قد لا يجوز دخول الفاء عليه والمذكور في قول المصنف رحمه الله لفظ الفاء حيث قال فحذفنا
 وكلمة قد غير موجودة فيه فلذا عبر الشارح بالمضارع قال **مَوْلَايَا عَصَامُ الدَّيْنُ**
 رحمه الله تعالى الانسب ان يجعل التقدير هكذا فقد حذف بازيد لفظ قد اقول فيه
 احتياج الى كثرة الحذف فلذا لم يتعرض الشارح اليه قوله لحصول الفائدة وهي التخفيف
 ثم يرد عليه انه يلغى ان يحذف من الاقسام الثلاثة للذكورة ايضا حرف واحد
 لحصول الفائدة فاجاب بقوله وعدم موجب حذف الاكثر قوله اي للمنادي الرحم
 لا يقال لو كان الضمير لجا الى المحذوف فهو موافق للواقع مع انه على هذا لا يحتاج الى قوله
 بجميع اجزائه لانا نقول انما ارجع الضمير الى المنادى لرعاية قوله وقد
 يجعل اسما براسه لان الضمير في يجعل راجع الى المنادى فان قيل جاز ان
 يرجع الضمير في يجعل الى الباقي اي الباقي من المحذوف قلنا الباقي ليس الا المنادى فان
 قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان المحذوف لعله موجبة وليس المحذوف
 ههنا لعله موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم قلنا ان المحذوف
 ههنا وان لم يكن لعله موجبة لكن حذفه باعتبار قياس مطرد فلو كان المحذوف لعله موجبة
 قوله بجميع اجزائه جواب السؤال وهو انه لا يصح تشبيه المنادى للرحم بنا دي ثابت لانه ايضا
 منادى ثابت اجاب بقوله بجميع اجزائه قوله على ما كان عليه قبله فلا يكون الا حرف
 جاديا على الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم قوله على الاستعمال الاكثر اشارة الى بيان
 الموصوف وانما لم يجعل الموصوف مذاهبا بان يقال على المذهب الاكثر لعدم الخلاف فيه بل هو متفق
 عليه وايضا لو قال المذهب ياتي عنه قوله وقد يجعل لانه يراد منه الاستعمال قوله فيقال لفظا

له يعني انما لم يقدر الماضي مع كونه موافقا لان كلمة الفاء تاتي عن الماضي

له يعني ان الاكثر صفة لا بد لها من موصوف وموصوفها الاستعمال

شرح مفتي عبد الرحيم
 هزاران حرميت حق بر کسی باز که کاتب را با محمدی کیند یاد ۱۲

فصحة اي جزء لشرط محذوف اي اذا كان كذلك فيقال وانما مثل بثلاثة امثلة لان التغير في
الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف فقط او بكليهما قوله بكسر الراء ولو كان اسما براسه يكون لضم
الراء قوله بواو متطرفة ولو كان اسما براسه لجعل الواو ياء كما سيأتي قوله بواو متحركة ولو كان
اسما براسه لا لتقلب الواو اليها كما سيأتي قوله وفي ياكروان الخ يقال له بالافغانية ذانري
قوله قد للتقليل جواب سؤال وهو انه لما قال سابقا على الأكثر فالمناسب ههنا ان يقع
على الأقل فأجاب بقوله قد للتقليل فعلى هذا لا حاجة الى قوله على الأقل قوله
كان لم يحذف منه شيء جواب سؤال وهو ان معنى قوله اسما براسه اي اسما ابتداء
يعني غير مجعول من الاسم الاخر وقوله قد يجعل يدل على انه مجعول من اسم اخر فيكون
في كلام المصنف قد افعا فأجاب بقوله كان لم يحذف منه شيء يعني انه مجعول من
اسم اخر وقوله اسما براسه معناه كان لم يحذف منه شيء قوله فلا جرم قلبت الواو ياء
لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبله ضمة الا وتقلب الواو ياء و
الضمة كسرة كاذل جمع دلو وهو ما يخرج به الماء من البئر لان المتأكد في حكم العرب لغو
بنائه فأهل بما يعل به الاسم المعرب قوله وقد استعملوا وانما اورد المندوب في المتأكد
ثم يبحث بعد من النداء اشارة الى للناسبة التي له بالنداء لان المندوب يشابه
النداء من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه كما سبق وانما قال
صفة النداء ولم يقل مع انه اخصر و مراد ههنا اشارة الى ان استعمال صيغة يا في النداء
بطريق العارية ثم اعراب المندوب مثل اعراب النداء لكن هذا اذا استعمل المندوب بيا
واما اذا استعمل بوا فلا يظهر وجه اعرابه لانه ليس بمندوب عند الضر ولا منصوبا لفعل
التفجع لانه لا دعى اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوبا باعني او اخض لكن يرد عليه
انه يلزم في ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به مع انه اربعة
اجنب ان الحصر في الواضع الكاملة والمندوب ليس بكامل لانه مشترك مع المنادى
من وجه يعني اذا استعمل بيا قوله يعني العرب اشارة الى تعيين الفاعل قوله يعني يا خا
جواب سؤال ظاهر قوله لانه لا يدخل دليل القوم يعني يا خاصة فان قيل
ان صيغة النداء ذكر مطلقا فمن اين علم ان المراد منه الياء قلنا لما كانت الياء اشتهر من صيغة
النداء صح التصريف مطلق صيغة النداء الياء فان قيل ان الشهرة في النداء تقتضي ان
لا يستعمل في غيره لئلا يلبس بالنداء قلنا لا التباس بينهما للفروق الواضحة بين المتفجع عليه
وبين المطلوب اقاله فيهم المراد

له يعني ان النداء والامثلة باعتبار قصد المثلثة ١٢ مفتي عبد الرحيم

له اي واقعة في الطوبى ١٢ كله قال قد سره في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل الضيق انتهى ١٢ كله بان قال قد استعملوا صيغة النداء

في المندوب ١٢ كله توضيح ان معنى الياء هي الواو ايضا صيغة النداء مع انه لا يخلو في الراء في المندوب فاجاب بقرره ١٢ مفتي عبد الرحيم ١٢

بقربة المقام قوله اشهر صيغها الضمير في صيغها راجع الى النداء باعتبار المضاف وهو لفظ الصيغة
 فيهم التانيث في الترجع قوله ميت يجب عليه احد سواء كان بيا او واو غيرها قوله
 وجدا او عدما جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون جامعا لخروج المتفجع عليه وجود الموصلة
 والحق والويل الى المتفجع ليس بل لتفجع منه فاجابته بقوله وجدا او عدما يعني ان المراد كليهما ثم يرد عليه
 كيف يكون المراد كليهما والحال ان كلمة عليه يخرج للتفجع عليه وجود الموصلة منه لا فاجابته بقوله فالتفجع
 عليه عدما ما تفجع على شيء ان كلمة على في قوله على بنائية وليست صلة للتفجع فيكون معناه تفجع بناء
 على عدم اي عدم حيوته دون جسده وكذا معنى قوله ما يتفجع على وجوده اي تفجع بناء على وجوده
 فلا يكون كلمة على مخرجا للتفجع عليه وجدا واجاب البعض ان كلمة على مخبر باللام اي التفجع لاجل
 فيتناولها جميعا قوله عند فقد التفجع عليه عدما بهذا النظر الى الغلب والا فيجوز ان يتحقق التفجع
 عليه وجودا بدون العدم كالمصيبة الحاصلة له عند فخاصة الخصماء وغير ذلك قوله لفقد الميت
 بان يدفن الميت ثم جاء الولي الى البيت فحصل له المصيبة لاجل فقد الميت قوله فالحمد شامل
 الخ تفريع على قوله وجدا وعدما قوله مثل يانيد الخ مثلا للتفجع عليه عدما قوله ومثل يا
 حمرته اه مثلا للتفجع عليه وجدا فالحق اعم من المصيبة لانه يكون بالدم فقط والحق
 قد يكون بالدم وقد يكون بغيره والمصيبة اعم من الويل لانها تكون بالدم الذي يكون
 بالنار قوله مما زاب جواب سوال وهو ان لا نسلم ان الندوب تختص بما اذ هو يستعمل بيا
 ايضا فاجاب بقوله متاذا به قوله فانه مشترك يعني انه مشترك من حيث الاستعمال لا من
 حيث الوضع فلا يرد التناقض مع قوله وقد استعملوا صيغة النداء في الندوب لانه يعلم منه ان لها
 حقيقة في النداء قوله اي مثل حكمه جواب سوال وهو انه يعلم من قول المصريح ان حكم الندوب منتقل
 من المنادى فعمل هذا بقى المنادى بلا حكم وايضا الحكم من الاعراض والعرض اذا قام بالمحل
 لا ينقل منه الى محل آخر فاجاب بقوله اي مثل حكمه قوله يعني ان اجاب سوال وهو انه
 لما قلنا المصريح ان حكمه في الاعراب والبناء مثل حكم المنادى علم منه ان الندوب مماثل للمنادى
 في الاعراب والبناء في جميع اقسامه والحال ان الندوب لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف
 والمنادى كما يقع معرفة يقع نكرة ايضا اجاب بقوله يعني اذا وقع اه حاصل الجواب ان التثنية ههنا
 في الاعراب والبناء في القسم الذي يقع مندوبا لانه مماثل له في جميع اقسام المنادى قوله ليرد
 عليه انه لا يقع نكرة فان قيل لا يحتاج الى هذا القول لدفع الايراد المذكور لان قوله ولا يندب الخ
 بمنزلة الاستثناء قلنا كون الكلام اللاحق بمنزلة الاستثناء يكون في مرتبة التاويل عند
 الاحتياج فارد السارد تفهم كلام المصنف على وجه لا يحتاج الى هذا التاويل قوله وجاز لك
 بيان المتعلق لقوله لك وخص

اراد التفجع بالندوب والندوب هي الندوب التي هي الندوب

له واللام يعم قولنا واصيبناه لان التفجع لا يكون على المصيبة ١٢ منه فالتفجع منه داخل في التفجع لاجله ١٣ انه وهو قوله وحكمه في

هذا الفعل ون ذ د على الاندلسي حيث قال وجلبك زيادة الالف اذا كانت بالياء لئلا يلتبس بالثاني
 يرد عليه بانه مع ذلك ايضا يلتبس بالنداء المستغاث بالالف ايضا ان اللام في قوله للفعل على الجواز
 لانه لا يقع صلة الوجوب قوله زيادة الالف جواب سوال وهو ان اسناد الجواز لا يكون الا الى مقدار
 التكلم والالف ليس من مقدار راته فلجأ بقوله زيادة الالف يعني ان عبادة المص بحذوف المضاف وهو
 الزيادة وهو مقدور والتكلم قوله لئلا يصوت وخص زيادة الالف لانهما اخف واكثر من اخيها ولذا لم يزد بها
 وان حصل لها الصوت بهما ايضا قوله اي التباس وانما فسر مصدر المجرم بمصدر المزياد اذ المزياد مشهور فيكون
 تفسير غير المشهور بالمشهور وان نقش اللبس مشترك بين اللبس بالغم والغم والثاني غير مراد ههنا لانه
 يستعمل في الثياب فلذا اطلق بالالتباس لتعين اللبس بالغم قوله ذلك اللفظ اشارة الى ان اللام
 بدل من المضاف اليه قوله قلت الى نحو جواب السؤال ان الجواز لا يتوقف على الشرط لانه لا يلزم من حذف اللبس في قوله واغلا
 لانه جائز ان يقال في ندبة امته الخاطبة امتك فاجاب بقوله عدلت يعني ان الجواز لهما محذوف وهو
 قوله عدلت والمراد ههنا العدول الى حرف اللام سواء كان في هذا القول او غيره ثم يرد عليه انه
 لما كان الجزاء محذوفاً فالاشتغال بقوله واغلا مكيه اشتغالاً بما لا يعنيه فلجأ الشارح عند بقوله كما اذا
 اردت يعني ان قول المصروح وقع في موضع المثال قوله اذ الميم اصله الغم جواب السؤال وهو ان الواو كيف
 يكون مجالساً لحركة الاخر فان الاخر في غلام ساكن فاجاب بقوله اذ الميم الخ يعني ان الميم في الاصل مفتوح
 لان اصل غلام غلام مكوف فاسكنت الميم للتخفيف فحذف الواو لاجتماع الساكنين اعني الميم والواو فصارت غلام
 قوله اثنين انما زاد هذا لئلا يتوهم ان مخاطبين بكسر الميم قوله وجاز لك الهاء اشارة الى قوله ذلك الهاء عطف
 على قوله ذلك لئلا يفتقر الى الحاقها بجواب المصراع في قوله ذلك زيادة الالف قوله حال الوقف جواب السؤال وهو انه
 لا يصح ظرفية الوقف للهاء لان الظرف امانان او مكاف وهو ليس بواحد منهما فاجاب بقوله حال الوقف وهو الزمان
 قوله لبيانها اي لاظهار الالف لان الهاء لو لم تكن فيكون الالف في الاخر ولذا اتى الوقف على حرف العلة يكون
 وقف بسقوط حرف العلة فاذا زيدت الهاء في الاخر فيكون الوقف بسقوط حركتها اذ الهاء حرف هي في الالف
 سالما من الحذف قوله من قسم لئلا يجاب السؤالين احدهما انه منقوض بقولنا واويلده وامصتباة لانها
 نكرتان مع كونهما منذ وبيان والثاني انه لا يصح الاستثناء من قوله ولا يندب لانه فعل والمشتق مكنون الاسماء
 فلجأ بقوله من قسم المندب ثم قوله التنجيم عليه عدا ما بين القسم اي هو المشتمل عليه عدداً اذ المعرفة في التنجيم
 عليه وجود يحصل باسم الجنس يعني لان الويل يدل على العلم والغم وان لم يعين قوله الاسم بيان الموصوف
 لقوله المعروف قوله الذي اشتهر المندوب به اشارة الى انه ليس المراد من المعروف المعروف بل المراد منه
 الذي اشتهر المندوب به سواء كان علمه اولاً فعلى هذا يصح ندبة على من بقوله يا من قلم باب خير
 مشهور بهذا الاسم وان لم يكن علمه قوله الحاق الالف جواب السؤالين الاول ان تخصيص المتن بقوله وا
 زيد الطويلة لا يصح لانه كما اتفق هذا المتعم واعمر بن القاضية ايضاً والثاني ان قوله اتعم فعل تفتني
 وهو ليس مفرداً وقوله وازيد الطويلة جملة فلجأ بقوله الحاق الالف قوله لان اتصاله الخ اشارة الى

رد قياس يونس وايضا دليل لقوله وامتنع قوله فانها متغايران فان للومن غير الا صير في المثال المذكور
ويمكن الجواب بان نظر الفخرى في اللفظ دون المعنى ثم اعلم ان المراد من قوله فانها متغايران التغاير في الجملة ولما
الاتحاد بين الضمة والوصف فليكون موجودا في الكل لا في البعض فلا يرد ان التغير في الاضافة منقوض
بالاضافة التثنية قوله وحكي يونس لم وجه خلو يونس اجيب انه شاذ ولغة غير فصيح قوله واجمعت اصله
جمعت من حذف النون بالاضافة الى ياء التكلم فادغم ياء التثنية في ياء المتكلم فصار واجمعت بالتشديد
قوله الشاميتيناه اعلم ان الشامية منسوب مقارن ياء النسبة وهي مشددة فصار شامى بالتشديد ثم ثنى
شامى فصار شاميتيناه قوله والجمعة القدام وانما تعرض به لان المعصوم به ايضا في شرح المفصل بان
الجمعة هي قدح الراس فكلام الشارح لرد قول المعصوم لانها وان جاءت بهذا المعنى لاكن ارادة هذا المعنى
فيما نحن فيه غير مناسب كما لا يخفى لان القدام لهما منسوب الى الشام لا الى الراس لان قدح الراس هو
علم الراس اجيب جانب المعصوم انه لا مخالفة لان المصنف انما اضاف القدام الى الراس لان صاحبه
وضع على الراس في غالب الاوقات او نقول لم يقل المصنف دم في الايضاح الجمجمة هي قدح الراس
بل قال قدح الكاس والرأس سهوم الكاتب فالكاس عطفت بيان للقدم قوله لقيام قرينة دفع وهم
وهو ان الحذف يكون مطلقا كما يعلم الاطلاق من عبارة المصنف دم فدفع بقوله لقيام قرينة قوله
الاذا كان مقارنا لم دفع وهم وهو ان قوله مع اسم الجنس متعلق بقوله حذف حروف النداء فيكون
تقديره هكذا يجوز حذف حروف النداء مع اسم الجنس فيعلم منه ان حذف حروف النداء والنداء
كلاهما جائز لاكن لا يجوز حذف كلاهما لو كان للنداء اسم الجنس بل يحذف منه حروف النداء فقط دون
اسم الجنس فدفع الشارح هذا الوهم بقوله الا اذا كان مقارنا يعني ان كلمة مع ليس متعلقا بالحذف بل
بالمقارنة وانما زاد قوله اذا كان اشارة الى ان هذا استثناء الوقت من الاوقات لان كلمة اذا في قوله اذا
كان بمعنى الوقت فيعلم منه ايضا وقت فيكون تقديره هكذا ويجوز حذف حروف النداء في كل وقت الا وقتا
كان مقارنا وانما زاد لفظ كان مع ان الوقت يعلم من لفظ اذا فقط لان اذا لازم الاضافة الى الجملة فيكون
قوله مع اسم الجنس خبر كان باعتبار التعلق وهو قوله مقارنا قوله ويعنى به ما كان نكرة جواب سوال وهو
حذف حروف النداء كما لا يجوز من اسم الجنس كذا لا يجوز من النوع نحو يا رجل ويا امرأة فلا يعنى التخصيص
باسم الجنس فالجواب بقوله ويعنى به ما كان نكرة قبل النداء قوله سواء تعرف بالنداء دفع وهم وهو
ان المراد بالنكرة ما كانت كاملة وهو ما يكون نكرة قبل النداء وبعد جميعا فدفع بقوله سواء تعرف الخ
يعنى ان المراد بالنكرة ما كانت مطلقة قوله لان ندائه لم يكثر كثيرا كالم فان قيل هذا الدليل يدل
على ان حذف حروف النداء فخص باسم العلم وليس كذلك لان حذفه جائز من كلمة اى والوصولة
كما سيذكره الشارح قلنا المراد هو العلم وما هو في حكمه واهى مثلا في حكم العلم فان قيل ان حذف
حروف النداء لا يكون الا بالقرينة فعند وجودها يسبق الذهن الى المحذوف سواء حذف من العلم او من اسم
الجنس او غيره فلا يعنى قول الشارح لم يسبق الذهن الى انه منادى قلنا القرينة

في الجملة يعنى بالميم بالقدسية كاسه جوين قاله عبد الله اى بين ما قاله الشارح بين ما قاله المعصوم في شرح المفصل ومضى جوين

لحذف حرف النداء لا لكونه منك فلما لم يكثر ندائه كثرة نداء العلم لم يسبق الذهن الى انه مناد قوله اولاد
 مع اسم الاشارة جواب سوال وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه في حذف حرف النداء دون اسم الصانع
 فاجاب بقوله اي والا مع اسم الاشارة ليعني انه معطوف على السابق وان فيه اشارة الى تباحل العطف
 قوله لانه كاسم للجنس الخ وايضا ان اسم الاشارة موضح في الاصل لما اشار اليه للمخاطب وبين كون
 الاسم مشارا اليه وبين كون الاسم منادى اي مخاطبا تناظر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك لا يصلح الخ
 تفاوت ظاهر على تغييره وحصله مخاطبا وهي حرف النداء قوله وتطويل الكلام جواب سوال وهو ان
 انما يكون في الاخر وحرف النداء في الاول فاجاب بقوله وتطويل الكلام يعني المراد من هذا قوله فتج
 على هذا اي بقي بناء على خروج المذكورات قوله العلم فاعل لقوله لقي قوله ولقطة التي عطفت على قوله العلم اي بق
 العلم ولقطة اي وانما قاله لقطة بالتاء لان المصنف عدها في بحث الفعل من علم المجازات قوله سواء
 كان معبدا جازما اعتراض الرضا حيث قال ان عبارة المصنف قاصرة لعدم خله من لفظ الله مع انه علم فلا
 ان يذكر المصنف لفظ الله فيما لا يحدث منه حرف للنداء كاسم للجنس مثلا فاجاب عنه
 بقوله سواء كان معبدا الخ يعني ان الحذف جائز منه لكن معبدا في الاخير وهو اليم للشدة وانما لم
 باليم دون حرف اخر لان الياء في الابتداء واليم في ابتداء المحرر لانها شفوية وانما كان مشددا والنداء
 يلتبس بالضمير اعني لفظهم وانما كان في الاخر مع ان الياء في الابتداء ولثلاثيوت التيامن باسم الله تعالى
 لكن يرد عليه فعلى هذا ينبغي ان يخرج حرف النداء ايضا لثلاثيوت التيامن اجيب انما لم يخرج الياء لانها
 حاملة في المنادى والاصل في العامل ان يكون مقدما على المفعول وانما لم عوضه لثلاثيوت لتخيم لفظ الله
 قوله اي يا يوسف والقرينة على الياء قوله اعرض لانه امر مخاطب ليعتق ان يكون فاعله ايضا مخاطبا
 وهو لا يكون مخاطبا الا بالياء قيل ان يوسف عبراني وقيل عربي فعلى التقدير الاول ظاهر منه صرفه
 لوجود العلتين احدهما الجهة والاخر العلمية وعلى الثاني غير ظاهر منه صرفه لعدم وجود العلتين فيه
 الا العلمية مع انهم صرحوا على منه صرفه الا ان يفرض فيه العلم بل انه في الاصل يوسف بكسر السين فيكون
 يوسف بضم معناه لانه قوله اذا وصف بذي اللام فان لفظة اي والكلمات لهم جنس معرف بالنداء واللام المقص
 بالنداء لما كان صفتها كما سبق وهي معرفة قبل النداء فلما اجاز حذف حرف النداء منها لم يبق والى القرينة على
 الياء هذا ان صورة ايها الرجل وايها الرجل فخص بالنداء قوله والمضاف عطفت على قوله ولقطة اي اي بقي
 من المعاداة المضاف الى اي معرفة كانت قوله وللوصول فان قيل للوصلات لا يخلو اما ان يكون معرفة
 او بدون الصلة فان كان الثاني ينبغي ان يكون مثل الاشارة لانها مبهمان وان كان الاول ينبغي ان
 لا يشار الى مثل الوصول في جهة الحذف لانها معلومان فلا يكون مثل اسم للجنس قلنا ان قوله اسم
 الاشارة كاسم للجنس اذا كان قبل الاشارة الجنسية ولما بعد الاشارة الجنسية فلا شك انها مثل
 العلم اذا كان بعد الصلة واما قبل الصلة فهو كاسم للجنس قوله نحو من لا يزال محسنا هذا بيان صفة
 النبي عليه السلام قوله واما المضمهرات

و قوله اي اي بقي

له واد جازان كمن سندها او فيكون يقول زيد عند القيام مثلا به بعد رسين
 المقصود منه انما هو م مفتي عهد الزعيم ١٢

اي قد يعني ان المراد بقوله اضرر معناه اللغوي وهو السوء والافشاء قوله الناصب اشارة الى انه من قبيل ذكر العام واردة الخاص اذ العموم غير مراد ههنا قوله الشريطة الخ جواب سوالين الاول ان خالف المعنى سائر النحويين لانهم قالوا على شرط التفسير والمعبر قال على شريطة التفسير والثاني ان الشريطة عبارة عن العلامة كما يقال اشراط النشأ اي علامتها اذ الاشراط جمع الشريطة كما قال صاحب المطبوع على هذا الاطلاق المقم اذ المقم ان التفسير مما لا بد منه والعلامة لا بد له على ما لا بد منه فاجاب بقوله الشريطة والشرط بمعنى واحد وما قيل ان الشريطة عبارة عن العلامة فهذا باعتبار معناه اللغوي لا الاصطلاحي و ذكر التاويل في الشريطة باعتبار انها صفة العلة اي على علة شريطة التفسير قوله و اضافتها جواب سوال وهو ان الشرط في التركيب الاضافي للغائقة ولا مغايرة ههنا فاجاب بقوله و اضافتها وحاصل الجواب ان المغايرة شرط في غير اضافة البيانية ومنها اضافة ثبوت قوله اي اضرر عاملة هذا ايضا حاصل المتن قوله بناء جوابا وهو ان كلمة على لا يقع صلة اضرر لها تقع صلة العلو والوجوب فاجاب بقوله بناء يعني ان كلمة على ليست صلة اضرر بل صلة هذا وقد اعني قوله بناء فيكون مفعولا لقوله اضرر قوله اي تفسير للعامل اشارة الى ان اللام عوض عن المضان اليه قوله بما بعد بيان الواقع موافقا لقوله وهو كل مع بعد فعل قوله احتراز عن الجمع قال مولانا عصام الاول ان يقال احتراز عن ضرورة التفسير عبثا لئلا ينقص بمثل قولنا جاءني رجل اي زيد اذ الجمع ههنا جائز فالجواب ان الابهام اذ حصل من ذكر المفسر بالغتم فالجمع بينهما جائز والابهام ههنا حصل من ذكر رجل وان حصل الابهام من حذف المفسر بالغتم فالجمع بينهما غير جائز وفيما نحن فيه كذلك لان الابهام حصل من حذفه فلو ذكر المفسر بالغتم لابهام فيه لكن فيه نظر لان الابهام انما يلزم في زيد اضرر به واماني ليد احببت عليه فلا يلزم العبث اذ المفسر والمفسر متغايران اللهم الا ان يقال ان وجوب المحذوف فيه من اعتبار قصد اطراد الباب اقول لا حاجة الى الاطراد لان العبث يلزم في حبست عليه ايضا لان قوله لا لبست لا يلزم مع الحبس فذكر احدها يعني عن ذكر الاخر ثم اعلم ان الجمع بين المفسر والمفسر انما لا يجوز اذا كان المفسر بالكسر لجمع التفسير وليس فيه عوض اخر والا فيجوز الجمع فعلى هذا لا يرد النقض بقوله تعالى التي رايت احدهن كوكبا والشخص رايتهم في ساجدين فهذا ليس من هذا الباب لان جملة رايت الثانية لم يأت بها لجمع التفسير بل الى بها لبيان الجملة الاولى قبل تمامها باعتبارها تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا قوله كل اسم كلمة كل مقحمة ثم قوله اسم حبس يتناول زيدا في زيد البوك وقوله بعد فعل احتراز عن زيد في زيد البوك قوله فعل مبتدا الوفا على خوف قوله ولا يريد به

له من ان هو الجوز في حبست عليه ليس لاجل كون التفسير محذوف وجوب لاطل اطراد الباب قاله عبد المرحوم محمد بن عبد الرحيم
 له كلمة كل الخ جواب سوال وهو ان لفظ كل ليس في موقعه لاد لا حاجة الاستناد والتوليف انما يكون بالماضي فاجاب بقوله كل متحذو
 ولا تحام ادخل الشئ في شئ بعينه وقوة معنى له و ايراده في التوليف لما فيه فاذا صدق الحمد والظاهر في الحمد ان يكون جامعا فيكون
 ايضا قاله عبد المرحوم المولى المفتي القاضي المرحوم الفشاري

جواب سوال وهوان التعريف غير جامع لانه خرج منه هذان المثالان الذان ذكرهما الشارح لان زيدا ليس بعد فعل بل بعد اسم فاجاب بقوله ولا يريد به انه قوله فخر زيدا وعمر ضربه في المثال الاول الفاصل بين الاسم والفعل هو الاسم للظاهر وفي المثال الثاني الفاصل بين الاسم وشبه الفعل هو الضمير المنفصل ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه فلذا اتى بالضمير ليعتمد عليه قوله مشتغل عنه بضميره جواب سوال وهوانه لما يعمل الفعل الذي ذكر بعد الاسم في ذلك الاسم فما الحاجة الى تقدير العامل لان الفعل يعمل في المفعول المقدم فاجاب بقوله مشتغل عنه بضميره يعني ان لفعل المذكور عامل في ضميره لك الاسم فكيف يعمل فيما قبله قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة او اوصفة لكل الامرين على سبيل التنازع قوله اي عن العمل في ذلك الاسم جواب سوال وهوان الاشتغال بمعنى الفراغ بقرينة صلة وهي كلمة عن والفراغ عبارة عن استغناء احد الامرين عن الآخر والحال ان هذا الفعل غير مستغن عن ذلك الاسم لانه مرجع للضمير الذي الفصل بهذا الفعل فكيف يكون الفعل فارغا عنه فاجاب بقوله اي عن العمل الخ يعني ان الاستغناء من وجه آخر وهوان الفعل لا يحتاج الى العمل في ذلك الاسم لا يعمل العمل في ضميره قوله اي بالعمل جواب سوال وهوان الاشتغال هنا بمعنى التسلط بقرينة الصلة وهي الباء والتسلط عبارة عن عدم استغناء احد الامرين عن الآخر والحال ان الفعل مستغن من الضمير اذ الكلام يتم بالفعل والفاعل فلا حاجة للفعل الى الضمير المنصوب في الاسناد والافادة فاجاب بقوله اي بالعمل في ضميره يعني ان عدم الاستغناء من وجه آخر وهوان الفعل يحتاج الى الضمير في العمل لان الفعل المتعدي محتاج الى العمل في المفعول به وان لم يحتاج اليه في الافادة قوله اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره يعني انت مخير بين ان الضمير في متعلقه ترجع الى الاسم او ترجع الى ضمير ذلك الاسم اذ مالها واحد لان الظوم كما هو متعلق للاسم يكون متعلقا للضمير ايضا فان قيل ان المشتغل مشترك بين الفراغ والتسلط واستعمال المشترك في التعريف لا يجوز قلنا هذا اذا لم يكن قرينة على احد المعنيين ومنها وجدت القرينة لانه اذا قم صلة الباء يكون معنى الفراغ قوله وحاصله جواب سوال وهوان كلمة عن لا يقيم صلة الاشتغال فكيف يعمل قوله مشتغل عنه فاجاب بقوله وحاصله يعني ان كلمة عن ليست صلة الاشتغال بل هي صلة لما يتضمنه قوله مشتغل وهو الفراغ كما قال الشارح فارغا عن العمل قوله بسبب ذلك الاشتغال فيه احتراز عن قوله زيدا هل ضربته فانك لو حذف الضمير لم يعمل ضربته في زيدا لان ما بعد الاستفهام لا يعمل في ما قبله اذ كلمة هل تقتضي صد الكلام قوله مجزى رفع ذلك الاشتغال فائدة هذا القيد سيجي قوله اي احد الامرين جواب سوال وهوان ضمير هو مفرد فكيف يرجع الى الامرين الفعل وشبهه فاجاب بقوله اسم احد الامرين يعني ان ضمير هو راجع الى احد الامرين المفهوم من كلمة او قوله بالترادف او اللزوم دفع وهم وهوان للراد بالمناسب ما هو بالترادف فقط لم يخرج منه ما كان باللزم قد دفع له من احتراز عما وقع بينهما له صدر الكلام مثل زيدا هل ضربته ۳

بقوله بالتراؤف او اللزوم وانما عبر عن قوله مناسبة بما يناسب لاظهار متعلق قوله بالتراؤف اذ الفعل كذا
 بالمتعلق من شبه الفعل ثم قوله بالتراؤف فيه تساهل لان التراؤف انما يكون في المفعولات والعامل وان
 كان مجرد الفعل او شبهه لكن تسليطه لا يتصور بدون الفاعل فالمسلط ليس المناسب بالتراؤف بل المناسب
 من الفعل والفاعل قوله كما هو الظاهر جواب سوال ظاهر ثم هذا القول بالنظر الى النصب بالمفعولية
 ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله لوسطا قوله ولتقيد الفراغ فان قيل اذا كان مجرد ذلك الاشتغال
 سببا للفراغ للذكر بلا شئ الخ في لا يصدق التعريف على فرد من افراد المفعول بل يخرج عنه جميع صور ما
 اضر عامله لان عمل فعل المقدس فيه ايضا سبب انما عن العمل فيه قلنا المراد من الفراغ عن العمل فيما يكون
 ظاهرا وعمل الفعل المقدس ليس سببا ظاهرا لان الفعل المقدس غير ظاهر لكن يرد عليه ان معنى الابتداء امر
 في زيد ضربته مع ان عمله ايضا غير ظاهر بحيث ان عمل الفعل المقدس موافق لعمل الفعل المشتغل فلا
 يحتاج عمل معنى الابتداء فانه مخالف عن عمل الفعل المشتغل لان عمل الاول الرفع والثاني النصب
 فان قيل فلي هذا خرج عنه زيد في قوله نريدا ضربت غلامه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير
 مانع عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد قلنا فساد المعنى غير
 مانع عن العمل فيه صورة لكن يرد عليه فعله هذا يدخل فيه كل شئ فعله في الزبر لانه لو
 لم يكن فساد المعنى مانع عن العمل فيه صورة فيلزم دخوله فيه فيختار النصب مع ان المختار فيه الرفع
 اجيب انه اعتبر صحة المعنى في التسليط في لم يدخل فيه مثل كل شئ فعله في الزبر ولم يخرج عنه ايضا
 زيدا في نريدا ضربت غلامه قوله ورفعه اياه عطفت ^{تفسير} قوله معنى الابتداء قوله زيدا كنت يا
 زيد خبر كان المقدس فقد يره كنت زيدا اياه وليس خبر كان المذكور لان خبر قوله اياه فان
 قيل فلي هذا يكون هذا القول من قبيل ما اضر عامله فما الحاجة الى خواجه لتقيد النصب
 بالمفعولية قلنا نعم الا ان كلامنا في ما اضر عامله من المفعول به لان البحث فيه فلذا اخرج
 الغير لكن يرد عليه انه خرج بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر من قوله لنصبه النصب بالمفعولية
 كذلك المتبادر من الاسم هو المفعول به اجيب انه لو كان المتبادر ذلك فلا حاجة الى اخراج
 مثل نريدا يوك قوله صور اربع جواب سوال وهو ان المثال لا يوضح المثل وهو يحصل بواحد
 فما الحاجة الى ايراد امثلة اربعة بقوله زيدا ضربته ونريدا ضربته فاجاب بقوله ومما صور
 اربع يعني انما اورد للمثلة اربعة لاجل ان مثلاتها اربعة قوله ولا يتصور في اي حين شتال
 الفعل بالمتعلق قوله ولا يتصور جواب سوال وهو انه ينبغي ان يورد الاشتغال بالفعل بالمتعلق قوله
 امثلة ثلثة ايضا فاجاب بقوله ولا يتصور فالقول يجوز في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلق

له الجواب من ذلك التساهل ان ما حده جملة الدين ان قلت فانظر في حاشيته في ذلك المقام ۳۳۵ لله توضيحه والله

اعلم ان ذكر النصب ملحقا بالامثلة الغولية ليس الاجازة ولا بد في الجاز من جهة القومية ههنا قلنا بقوله كما هو الظاهر الا ان الغيبة
 عليه هو الظهور والتبادر ۳۳۵ اي عمل الثاني وهو الفعل المنصب بالمفعولية ۳۳۵ مولوي مفتي محمد عبد الرحيم

مضرب متعلق بزيد

م اذا كان مما مضى على ما على اليقين ولا يكون فيه انه المضرب بـ م ولم يكن اللام للام في قوله منصوباً بـ م متعلق بزيد

تقدير زيداً ضربت غلامه ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير الفعل المقدر ومعمل
الظاهراً عن غلامه تفسير للمتعلق المقدر اعني قوله متعلق بزيد فلا يصح قول الشارح ولا يتصور
قلنا مراد الشارح من قوله ولا يتصور حيث ان الخ اي من غير تقدير فلا يردشئ قوله قلنا اورد
اي لا يعمل ان منها صور اربع ولا يتصور في المشتغل بالمتعلق الا صورة واحدة واورد المصنف اربعة امثلة
قوله والاحسن وانما قال والاحسن لان نفس الحسن موجود في ترتيب المصروف وهو انه اخر قوله
زيد احببت عليه ليكون الافعال المعلومة في ذيل واحد والفعل الجوهري في الآخر قوله كما لا يخفى
وجهه وهو ان الامثلة التي يكون الفعل فيها مستغلاً بالضمير في ذيل واحد وما يكون الفعل فيه مستغلاً
بالمتعلق في الآخر فان قيل ان ما ذكر من الوجه يدل على اصل الحسن لا على الاحسن وفي ترتيب المصروف
ايضاً وجب الحسن فوجه الاحسن غير موجود قلنا الحسن الذي في ترتيب المصروف ليس الكلام فيه
ان هذا البحث لانه ليس المقام هنا ببيان الفعل الجوهري ولا الفعل العلوم بخلاف الحسن الذي في كلام
الشارح فان الكلام فيه في هذا البحث لان البحث هنا في بيان الاشتغال وهو قد يكون بالضمير و
قد يكون بالمتعلق فيكون الاشتغال بالضمير في ذيل الاشتغال بالمتعلق في الآخر اجيب عن اعتراض الشارح
على المصنف انه انما اتى للمصنف والحسن دون الاحسن ليعلم ان الايمان بالحسن جائز مع وجود الاحسن قوله
مثال الفعل المشتغل بالضمير اشارة الى تعيين الامثلة مع الامثلة قوله فان مردت بعد تعديته بالها
لا يقال الفعل المتعدي ينصب المفعول به ومردت بعد تعديته بالباء لا ينصب المفعول به فكيف يكون
مراد الجواز قلنا ان مردت متعد بالباء فيكون مدخوله مجزئاً وقوله تلزم بلا شبهة اي بلا شبهة الشيء
الاول لازم للخبس قوله ينصب زيداً وانما جعل الشارح زيداً مفعولاً لم يسم فاعله لقوله ينصب ولم يجعل
ما ضمير عامله مفعولاً لم يسم فاعله كما هو الظاهر لانه ياتي عنده في تفسيره بقوله اي ضربت واحنت
الخ لانه لا يكون في جميع ما ضمير عامله خصوصية هذه الافعال بل هذه الافعال في الاسم المذكور في
الامثلة المذكورة قوله يعني ان الفعل الفسر الناصب اعلم ان ههنا امران احدهما فعل مقدر والثاني
فعل مذكور فقول المصنف اي ضربت لا يعلم منه انه تفسير لفعل مقدر اولمذكور فرفع الاهتمام وتعين ما
هو المراد قال الشارح يعني ان الفعل الفسر الناصب قوله فان الاصل فيه ضربت زيداً ضربته فيه مسامحة اذ
من الامور الثبينة ان اصله ضربت زيداً ثم حذف ضربت وحجى بضربت الثاني لتفسيره قوله اهانة
سيداً المراد الشارح من القام العبد ولم يرد عن الابن عن ان ضرب الابن اهانة الاب ايضا لانه في غاية
الظهور قلنا اراد منه العبد قوله ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار جواب سؤال وهو ان تقسيم ما ضمير
الى الاقسام الخمسة لا يجوز لانه يلزم فيه تقسيم الشيء الى نفسه وإلى غيره لان في صورة وجوب ارفع الاضمار غير ممكن
فانما بقوله في مظان الاضمار المراد منه الاضمار الكلي لا الضمير اليقيني اي في مواقع تظن في باد النظر انه من قبيل الاضمار
شرطية التفسير وان لم يكن منه في الواقع قوله ونختار الرفع اما قدم الرفع مع ان المناسب بالبحث تقدم الرفع
له فان حوت الجوز وضمة لا فضاء معنى الفعل الى الاسم مع بقاء عمله م م وانما قلنا في مظان الاضمار لان الاسم م

لاستغناءه عن الحذف بخلاف النصب اذ فيه حذف العامل والسلامة من الحذف اولى او
 للاهتمام بشانه لان جعله هو العبد من البحث منه اهم قوله في الاسم المذكور جوابك هو ان لرفع بالابتداء
 واجب لانه مختار فاجاب بقوله في الاسم المذكور يعني ان كون الرفع مختارا بالابتداء انما هو في الاسم الذي وقع في
 مظان الاختيار على شريطة التفسير قوله اي يكون مبتدأ دفع وهم وهوان الابتداء كما هو عامل في
 المبتدأ كالمعامل في الخبر فليكن الاسم المذكور خيرا فدفع بقوله اي يكون مبتدأ قوله لان تجزؤه جواب سوال
 وهوان اختيار الرفع يقتضي سابقا جواز الرفع ولا جواز هنا فكيف يثبت الاختيار فاجاب بقوله لان تجزؤه
 يعني لا يعلم ان جواز الرفع غير موجود هنا فان قيل ان التجرد عن العوامل اللفظية موجب للرفع لا يجوز له
 قلنا التجرد هنا ثابت من حيث الظاهر واما التقدير فاعامل اللفظ ثابت حاصل الجواب ان التجرد موجب
 الرفع اذ لم يوجد معارضه وهنا وجد المعارض وهو ما يصلح التفسير مجوز النصب قوله اي قرينة
 ترجح جواب سوالين الاول انه اذ لم يوجد قرينة خلاف الرفع ينبغي ان يجب الرفع والثاني ان قرينة
 خلاف الرفع عبارة عن قرينة النصب ولا شك ان قرينة النصب موجودة في قوله زيد ضربته وهو
 صلاحية التفسير فينبغي ان لا يختار الرفع فلجا الشرح بقوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع لا مجرد قرينة خلاف
 الرفع فان قيل لا حاجة الى تقييد القرينة بالمرجة لانه لو ترك مطلقا جاز ايضا اذ الضمير في خلافه راجع
 الى اختيار الرفع لا الى الرفع فان خلاف اختيار الرفع هو اختيار النصب لحن للقبلة قلنا لا يثبت الاستحباب
 الى قوله او عند وجود اقوى منها قوله يعني... النصب انما قال هذا لان خلاف الرفع يتناول النصب والجر والحال
 ان الجر غير مراد فلذا قال يعني النصب قوله لان قرينتي النصب ^{بمفعول} النصب هو جواب سوال وهوان الاختيار لغرض
 للساوات في نفس الجواز ولا مساوات لهما فاجاب بقوله لان قرينتي الخ قوله قرينة مصححة للنصب اما
 القرينة المصححة للرفع فقد مر بقوله لان تجزؤه عن العوامل اللفظية الخ يعني انما قال وجود ماله صلاحية ولم
 يقل وجود ماله مفسر لان قوله صلاحية لان وجود المفسر قرينة لوجب النصب لا لصحة قوله سلامته
 عن الحذف الذي يخالف الاصل فان قيل على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة
 قلنا نعم لكن وقوع الخبر جملة اهون من حذفها لما فيه من حذف السند والسند اليه فان قيل انه يدل
 على تقدير كونه اهون خروج مثل زيد ضربته من هذه الضابطة وادلجته في الضابطة الاتي وهو قوله
 او عند وجود اقوى منها لوجود القرينة المصححة والمرجة فيهما ولكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة
 المصححة للنصب اجيب عن اصل الاعتراض ان وقوع الخبر جملة خلاف الاصل... من حيث القياس
 اذ الاصل في الخبر الافراد ليوافق اركان الكلام اذ المبتدأ مفرد فينبغي ان يفرّد الخبر من حيث الاستعمال
 اذا استعمل كثير قوله القرينة المصححة من الجانبين جواب سوال وهوان في الضابطة الاولى ايضا قرينة

له لعدم مناسبته بهذا المقام لان مناسبة النصب لباب والكان اشد الا ان جعل آه ٢ ٢ ٢ وهو يعارض بالحذف
 الذي هو خلاف الاصل في جائز النصب فلم يثبت بخ كون الرفع محتاما ٢ ٢ ٢ يعني ان الخلاف الذي في النصب اقوى من
 الخلاف الذي في الرفع فان وقوع الخبر جملة آه ٢ ٢ ٢ اي خلاف الاصل ٢ ٢ ٢ مولوي مفتي مولانا محمد عبد الرحيم ٢

وہ کہہ گئے والوں میں سے

اقوی فلا فرق بین الضابطین **فاجاب** بقوله القرينة الزجحة من الجانبين قوله كما الداخلة لان ما
 بد من الدخول لا ينفع قوله مع غير الطلب لعل مع الخبر لان التبادر من الخبر خبر المبتداء في حرف
 قوله اي يشترط دفع وهم وهوان قوله غير الطلب قيد اتفاقي اذ القيد قد يكون اتفاقا وقد
 يكون احترازا فادفع بقوله اي يشترط انه يعني انه قيد احترازي قوله كالامرو النهي جواب سوال
 وهو ان الاستفهام ايضا من الطلب مع ان اما لا تدخل على الاستفهام لثلاثيوت صدارة الاستفهام
 باما فاجاب بقوله كالامرو النهي فان قيل فعلى هذا لا يصح ذكر الطلب مطلقا في قول المصنف
 مع ان المراد منه بعض افراد كما قال الشارح قلنا ان الاستفهام خارج عن هذا الباب اذ الشرط
 فيما اضرمه ان يصح تسليط المفسر على ما قبله والحال ان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبل الاستفهام
 لثلاثيوت صدارته فان قيل ان ما قاله المصنف مشكل بمثل لقيت القوم واما زيد فاطلبه قلنا ان
 ههنا ليس طلب الفعل بل اخبار عن الطلب قوله لا يقع بعد ما خاليا لا المبتدأ واما وقوع الفعل بعد ما
 فنادر في غاية الندرة ثم يدعي عليه ان عطفت الاسم على الفعلية ايضا فنادر فلا فرق فاجاب بقوله
 بخلاف عطفت الاسم على الفعلية فانه كثير الوقوع يعني ان لا يصل الى حد الندرة وليس المراد من
 كثير الوقوع معناه الحقيقة فانه كاذب قوله فان الرفع يقتضيه انه يعارضه السلامة من الحذف
 قلنا كثير وقوع الحذف في كلامهم وقل وقوع الطلب خبرا قوله لا يتاويل جواب سوال وهوانه لما كان
 وقوع الطلب خبرا غير جائز فليكن الرفع واجبا لا مختارا فاجاب بقوله لا يتاويل اي تاويل الطلب بالخبر
 بان يقال مقول في حق اضربه وهما مجت من وجين الاول انه على هذا لا يكون الطلب خبرا بل الخبر
 لفظ مقول فلا يصح قوله لا يتاويل والثاني انه كما يكون تاويل الطلب بالخبر خلاف الاصل في الرفع كل
 عدم السلامة من الحذف خلاف الاصل في الرفع فيعارضه فلا يكون الرفع مختارا اجيب عن الاول
 ان ازدياد لفظ مقول لا ينافي التاويل اذ التاويل قد يكون في نقض الصيغة وقد يكون بازدياد اللفظ
 الاخر وههنا تاويل الطلب بازدياد لفظ مقول فلا اشكال وعن الثاني ان في الرفع ايضا خلاف الاصل
 وهو كون الخبر جملة فيعارضه فتبقى في الرفع خلاف الاصل الذي هو تاويل الطلب بالخبر فيكون الرفع
 مختارا قوله ومثل امام غير الطلب وانما زاد لفظ المثل اشارة الى انه من قبيل عطفت الشبه على المشبه
 اذ وقوع الفعل بعد ما نادري غاية الندرة واما وقوع الفعل بعد ما المفاجأة فنادر فقط فيكون امام
 اقوى قرائن الرفع من اذ المفاجأة قوله الواقعة اشارة الى الامرين الاول بيان متعلق الجار والجرور
 في قوله للمفاجأة والثاني جواب سوال وهوانه منقوض بقوله خرجت فاذا السمع لان ههنا اذ المفاجأة
 مع انه لا يختار فيه الرفع بل الرفع فيه واجب فلجبا بقوله الواقعة على الاسم المذكور لا مطلقا

له او نقول في الجواب ان المراد من فعل الطلب فعل الاصطلاحي بخلاف اطلبه فانه ليس بفعل اصطلاحي ۲

له وايضا انما يقل ذلك اشارة الى انتفاء موجب اختيار النصب فان في الطلب يشربه قاله عبدا ۱۱ ۱۲ ۱۳

شرح مولانا مولوی المفتی القاضی محمد عبد الرحیم المرحوم الپشاوری السمرقانی

قوله في كونها من اقوى القرائن اشارة الى وجه مماثلته اذ امر اما قوله وما وقع في بحث الخجواب سوالظ
قوله غلبة وقوعها يعني ان المراد من الزوم ما هو في حكم الزوم وهو الغلبة كما ان للاكثر حكم الكل نظر الى
الغلبة قال المصم قوله ونختار النصب بالعطف يعني من غير ذكر اما واذا فان معهما المختار الرفع كما ذكر
قوله في الاسم المذكور جواب سوالظ قوله اي بسبب اشارة الى الامرين احدهما ان الباء سببية
وثانيهما ان الالف واللام عوض عن المضافات اليه قوله متقدمة بيان الواقع قوله اي لرعايته
اشارة الى ان قوله للتناسب مفعول له لقوله نختار قوله خرجت فزيدا لقيته لا يقال ان في الرفع
ايضا قرينة مرجحة وهو السلافة عن الحذف لان القول كون الخجولة في الرفع يعارض لها فان قيل
ينبغي ان يعمل خرجت في زيد في قوله خرجت فزيدا لقيته قلنا تجوز الجملة لا يعمل في جزء جملة نحو
قوله يعني ما ولاد وان جواب سوالظ يعني ان المراد من حوت النفي هذه الثلاثة وهي ما ولاد وان
دون الثلاثة الاخرى وهي لم ولما ولن اذ هي تدخل على المضارع الملفوظ دون للقد فان قيل ان
الفعل يقدر بعد لما كما قال المصم في بحث الفعل في الفرق بين لم ولما حيث قال ان لما يختص بالان
وجاز حذف الفعل بعدها بخلاف لم قلنا ان الشارح ذهب الى ما ذهب من قال لا يقدر
الفعل بعدها ونقول ان المراد من قوله ولا يقدر معمولها انه لا يقدر بطريق الوجوب وما علم
من بحث الفعل هو بطريق الجواز فاما واحد قوله ولا يعمل وانما كسر الاسم لان اسم لا نفي الجنس
اذا كان معرفة وجب فيه الرفع والتكرير كما ينبغي فان قيل لم يجب الرفع فيه فينبغي ان يجب الرفع
فيه ههنا ايضا قلنا انما يجب الرفع في غير ما اضمر عامله فالقيل من اين علم ان كلمة لا ههنا
لنفي الجنس فليكن لا للشابة بليس قلنا التهمة بليس لا تدخل على المعرفة كما مر في شرح قول المصم
وهو في الاشارة قوله وان زيد ضربته الاتاديبا انما زاد قوله الاتاديبا اشارة الى ان كلمة ان في هذا
الثال نافية لان كلمة ان النافية لا يستعمل بدون الاستثناء قوله وانما قال حرف الاستفهام جواب
سوال وهو ان الاختصان ليق والاستفهام بدون ذكر الحرف مع انه شامل لاسم الاستفهام ايضا
نحو من اكرمه فاجاب بقوله وانما قال حرف الاستفهام يعني سلمنا انه شامل له لكن الشمول غير
مراد لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام فالقيل ينبغي ان يذكر الاستفهام بدون ذكر الحرف
لان عرضه الاحتراز عن الاسم والاحتراز عنه يحصل بكلمة بعد النفي من جهة العطف على حرف
النفي لان من ليس بعد الاستفهام بل الاستفهام مقارن معه كما قال مولانا عصام الدين قلنا
ان من ايضا بعد لان من اكرمه في قوة قوله ان زيد اكرمه ام هموا لان من مختص من

سأله توفيق ان لم الكلام تناقض بالكلام الواقع في بحث الظروف لانه يمكن منها على غلبة وقوم الجملة الاسمية بعد ان المضافات في بحث الظروف يدل
على لزوم وقوعها بعد ما جازا بقوله وما وقع في الزكاذ في حاشية عبد الرحمن ٢٢٢ م لانه ما اضمر عامله يكون حذف الفعل فيه وجوبا
فلا اشكال في ذلك ٢٢٢ م عنه مثلا ما ذكر في قوله ونختار في الاسم المذكور الرفع ٢٢٢ م عنه فوضح ان المتبادر من حوت النفي مجرم
هذه الحروف مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله يعني ما ولاد وان ٢٢٢ م تولوي مفتي مولانا محمد عبد الرحيم الفتاوى

قوله ازیدیا کرمتہ اعملا وحکم المختصر والمطول واحد ولا شك ان زيدا في المطول بعد الاستفهام فكذا
 في المختصر بعد حكما وان لم يكن بعد حقيقة فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يصير ذلك الاسم
 منصوبا لانه صار واقعا بعد حروف الاستفهام حكما قلنا ان كلمة من مبنى لا يظهر اعرابه في اللفظ
 فمن اين علم انه منصوب او تحري السوال هكذا قال المصنف حروف الاستفهام فقط ولم يقل بعد حروف
 الاستفهام واسمه عطفا على لفظ بعد فاجاب بقوله وانما قال حروف الاستفهام ولم يقل اسمه لانه
 يختار الرفع الخ واذا كان تحري السوال هكذا لا يريد اعتراض مولينا عصام قوله ولم يقل جواب سوال ظ
 ثم يرد عليه ان شموله لهل غير جائز اذ قوله هل زيدا ضربته قليم فكيف يصح شموله له فاجاب
 بقوله فانه يجوز الخ قوله لانه بمعنى قد قال الله تعالى هل كفى على الانسان اي قد اتى على الانسان
 فان قيل اذا اقتضى هل لفظ الفعل ينبغي ان لا يجوز قوله هل زيدا خارج مع انه جائز بالاتفاق من غير
 والجواب ان هل تطلب الفعل فاذا لم تجد الفعل فتصبر وتسكن كما في هل زيد ساكن واذا وجد الفعل
 ولم يكن في جنبها تذكير لها بالصيغة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقها ولهذا اقيم هل زيدا خرج والاصل
 ان هل في الاصل بمعنى قد وهو مختص بالفعل فاذا رأت الفعل في حينها ولم يتصلها فذكرت حالة
 سابقة اي حالة الاتصال وتحركت الى الف مألوف ليتصل بها واذا لم تره في حينها سكنت وسكنت عنه
 وفعلت كما هو حال العاشق مع العشوق قوله الدالة على المجازاة وفي قوله الدالة اشارة الى ان اذا
 ليس بصريح في الاجزية والا لوجب نصب بعد قوله في الزمان انما قال هذا المقابلة بحيث لانه يدل
 على المجازات في المكان ومع قوله على المجازات ان اذا قلنا على الشرط والجزاء اي تدل على كون الشيء جزاء للشيء
 اخرو كذلك حيث تدل على ذلك قوله وفي ما قبل الامر والنهي في ايراد المصنف ما الموصولة مع لفظ قبل
 اشارة الى ان عبارة المصنف مصروع عن الظاهر الى غير الظاهر اذ ليس اختيار النصب في نفس الامر والنهي
 بل في الاسم الذي قبلها قال مولانا عصا على هذا يلزم عليه اعتراضنا ^{بعض} احدهما حذف الموصولة مع بعض
 الصلة وهو لفظ قبل وثانيهما حذف المضاف وهو قبل مع ابقاء المضاف اليه وهو الامر والنهي
 على اعراب نفسه لا باعراب المضاف وهو الفتح والحال ان بقاؤه يكون على اعراب المضاف ^{بعض} آجب عن الاول
 اننا لا نسلم ان كلمة موصولة بل هي موضوعة بقرينة التعبير عنها بالمتكررة حيث قال يعني موضع وعن الثاني
 بان هذا عند عدم المانع وكلمة في من الحروف الجادة مانعة من كون اعراب المضاف على المضاف اليه
 وانما لم يقل المصنف والامر والنهي بدون كلمة في عطف على السابق اي بعد الامر والنهي لان كل واحد
 من الامر والنهي عبارة عن الفتح والفتح والاسم بعد مع انه محذوف وجوبا فكيف يكون الاسم بعد
 الامر البعيدة تكون بالمملفوظ لا بالمقدح قوله يعني موضع هذا اي كلمة ما وانما اول بالموضع لان كلمة
 في تقتضي ان يكون مدخولها شئ صالح للظرفية وايضا ليطابق مع قوله اذ هي مواقع الفعل

منه اي استيفاء الحاجة لا بقتضاء اول لفظ الفعل بل في الاولين بمعنى المنة بغير المنة والاعراب والالوف صفة

له توضيح انه ينبغي ان يقول وهمة الاستفهام ليشمل هل زيدا ضربته اجاب بقوله ولم يقل همة الاستفهام الخ ۱۲

اي البعدية من الامر ليس لمع ۱۳ بان يقال في الاسم الذي قبل الامر والنهي ۱۲ مع اي التام المضاف اليه على اعراب الف ۱۳ مع مفتي ۱۴

فان ضمير راجع الى الواضع قوله وقوع الاسم هذا بيا متعلق الظروف وهو قبل قوله وانما اختيار اشارة الى ان قوله اذ هي مواقع الفعل دليل الجمع من قوله وبعد حرف النفي الخ قوله اي ما بعد حرف الاستفهام انما قدم الشارح هذا القول على حرف النفي مع انه موخر في المتن اما انه سهو من الكاتب او ان غرض الشرح بيان الواضع على اى طريق كان قوله اي هذه الواضع جواب سوال وهو انه لا يصح حمل المواقع على هي لا ضمير راجع الى الامور المذكورة وهي ليست بمواضع بل المواضع افعالها فلما بقوله اي هذه الواضع يعني الضمير راجع الى الواضع لا الامور قوله اي مواضع اشارة الى ان المواقع غير مبائن عن الواضع حتى لا يصح حمل قوله على مواضع وقوع الفعل فيها كتر جواب سوال غلط و اشارة الى ان اضافة الواضع الى الفعل باعتبار ان لها زيادة اختصاصا بالفعل لانها مخصوصة بالفعل والا لوجب النصب قال الفاضل ^{الضمير} بعيدا كون هذه الامور مواقع الفعل لا يقتضي النصب لجواز ان يرفع الاسم بعدها لان الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا كما يقال اذا زيد يقتله اي اذا قتل زيد يقتله والجواب ان الاول بين المفسر والمفسر المطابقة في كون كل واحد منها فعلا معلوما ماضيا او مضادا وفيما ذكرت فاك ذلك قوله ولكي يختار النصب في ادياد لفظ كذلك اشارة الى انه من قبيل عطفت المشبه على المشبه به لان اختيار النصب في المواضع المذكورة اقوى من خوف اللبس في هذا الخوف بعيدا ذ الصفة لا يوافق المقص قوله اي التباس الخ وتحقيق هذا مر في شرح قوله وان خفت اللبس قلت الم اعلم ان حاصل المقام هذا ان في كل موضع لو نصب الاسم للذكر لا يكون فيه التباس شئ ولورفعه بالابتداء لا يعلم ان الفعل الذي ذكره خبر لهذا الاسم او صفته وخبره شئ اخر فالنصب فيه مختار اذ ليس فيه التباس بشئ فالتفصيل ينبغي ان يكون النصب جبا اذ الاحتراز من الالتباس واجب قلنا لهما خوف اللبس لا حين اللبس لان الخبر يوافق للمقم والصفة لا توافق فلا تكون مساوية الخبر قوله في حال النصب جواب سوال وهو ان للمفسر ليس في حال النصب التباسه بالصفة ليس الا في حال الرفع فيلزم في كلامه اجتماع المتضادين فلجواب بقوله في حال النصب ان لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل اطلاق المفسر عليه باعتبار انه خبر في حال الرفع قوله مع موافقته دفع وهم وهو ان كلا الوجهين يوافق للمعنى المقصود فلا يضرب الالتباس فدفع بقوله مع موافقته الخ يعني ان احدهما موافق للمعنى المقصود والاخر غير موافق له وبيان للمقم سيعلم من قول الشارح قوله فان التركيب يجتمعا معا اي فلا يحتمل ان يكون خلقناه مفسرا و صفة معا لان الاسم المذكور لورفع لا يحتمل الاول ولو نصب لا يحتمل الثاني قوله وهو خلاف المقصود فالتفصيل لا فرق بين كونه خبرا و صفة لان المراد بالشئ هو المخلوق لا مطلق الشئ لانه متناول للممكنات العدمية مع انها لا تكون مخلوقة لله تعالى اذ هي معدومة لان الوجود مقترن في المخلوق فمعنى خلقناه جعلناه موجودا فاذا اريد بالشئ المخلوق وجعل خلقناه صفة له يكون للمعنى كذلك كل مخلوق هو مخلوق لنا بقوله وهذا المعنى صحيح سواء جعل المخلوق الثاني خبرا للاول او صفة له لا يقال لو جعل صفة له فالوهم المذكور باق لان معناه ان كل مخلوق صفة ان يكون مخلوقا لنا بقدر قيوهم ان بعضا من المخلوقات لم يكن مخلوقا لله تعالى لانا نقول ان كل لافا الا افراد معناه ان كل فرد فرد من

به فيكون الفاعل في المثال المذكور الاول مصداق وفي المثال الثاني احداهما من ^{من} هذا الذي فظهر منه وجها يراى
 المثالين قوله واذا كان لا مركباً الى اشارة الى ان الفاء فصحية فا لشرط محذوف قوله واجباً ابتداء
 فان قيل لمقصود منها عدم النصب فلا بد ان يكون مرفوعاً لكن جاز رفعه بفعل الجهرى اى ذهب ^{نبت}
 فالاولى ترك قوله بالابتداء قلنا احتمال تقدير اذهب مرجعاً لا احتياج الى حذف الفعل قبل زيد
 مثلاً بان يقال لذهب زيد فالرفع بالابتداء راجح فلذا اقيده بقوله فليس من باب الاضمار لكن في
 مظان الاضمار فلذا يكون قسماً خامساً من الاقسام الخمسة قوله اى مثل ان زيد جواب سؤال وهو ان قوله
 كذلك جاز ومجرب وفكيف يكون مبتدأ فلجواب بقوله اى مثلاً يعنى الكاف بمعنى المثل ثم يرد عليه ان هذا كان
 قوله مبتدأ وخبره قوله كل شئ فخلوه في الزبر وهو جملة فلا بد فيها من عائذ ولا عائذ هنا الى المبتدأ
 فلجواب بقوله وهو مرفوع لا يجب العائد فيه وقوله كل شئ مقولة القول قوله اى في صحائف اعمالهم
 تفسير غير المشهور بالمشهور او دفع وهم وهو ان يتوهم ان الزبر جمع زبور وهو كتاب داود عليه السلام
 قوله فقول في الزبر اى اذا كان تقديره فعلاً اكل شئ فقول في الزبر لا يتخلوا اما متعلق بفعلوا
 او صفة لشيء وعلى كل تقدير فسد المعنى قوله مع انه خلاف ظن وقوع الواسطة بين الصفة والموصوف
 وهى فعلوا قلنا خلاف الظن عام يتناول اى لغير الجائز واخبره قوله لان كل شئ كائن لانه جازان
 يكون في صحائف اعمالهم شئ لا يكون مفعولاً لهم لكتب بسم الله في راس كتبنا فينبغي ان يكون عند
 اليهم شئ يكتبونه في راس الصحيفة قوله لا يغادر صغيرة اى لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة هذا
 ما ذكره المحققون مع ان الآية يتناول الخير والشر جميعاً فهذا ان كان لاجل ان الصفة اعنى الصغيرة
 والكبيرة موصوفة فينبغي ان يكون الموصوف كذلك فهو مدفوع لانه جازان لو وضع موضع سيئة
 المحصلة التى تتناول الخير والشر جميعاً لانهم قد رواها سيئة دون الفصلة للاهتمام بشانها لانها المعنى
 في كتابة الاعمال قوله لئلا يلزم اتفاق فالقول ينبغى ان يقول لئلا يلزم احد الا مرفوعاً اما
 اتفاق القراء على غير المختار او يلزم ان لا يكون القاعدة المختارة مختارة قلنا لما كان الامر الاول يظن
 الثاني فاكتفى به قوله ونحو الزانية الواو للطف فيكون معطوفاً على كل شئ تقديره وكذا نحو
 الزانية والزانى جملة قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة وقوله جملتان بتقدير للبتداء اى هذه الآية
 جملة تعليل آخر معطوف على الاول قوله الفاء فيه جواب سؤال وهو ان قوله ونحو الزانية مبتدأ وقوله الفاء
 بمعنى الشرط خبره والحال انه لا عائذ في الخبر فلجواب بقوله فيه ثم يرد عليه ان الفاء بمعنى
 الشرط غير موجود في كلامهم فلجواب بقوله مرتبطة بمعنى الشرط يعنى ان الفاء داخل على الخبر اى لكن
 الفاء الجمالية يرتبط الخبر بمعنى الشرط اى على معنى الشرط قوله لكون الاول واللام جواب سؤال وهو ان
 الفاء لا يداخل في الخبر الا اذا كان مبتدأ اسم موصول ولا موصول منها فلجواب الشارح بما ترى
 قوله فيه معنى الشرط وهو سببية الاول لثاني قوله ان التالها جواب سؤال وهو انه من اين جعل

له مع ان ليس برادئاً له ولا بد في الخبر ان كان جملة من عائذ كما مر هذا التحقيق في المبتدأ والخبر

فان قيل ان الراسطة فيها جائزة كما في قوله فليس من باب الاضمار لكونه مبتدأ

الرفا شرطاً فلجواب بقوله لدلالة الفاء قوله فامتنع تسليط الفعل وتسليط ما يناسبه
غير معلوم فيما نحن فيه فلا يرد انه لا يلزم من امتناع تسليط الفعل ان يتعين الرفع وانما يلزم اذا امتنع تسليط ما يناسبه
ايضاً قوله ومثل هذا الفاء اختراز عن الفاء الزائدة قوله والاية جملتان جواب سؤال وهوان قوله جملتان
مفردا في ليس محمولة وعطف المفرد على الجملة لا يجوز فلجواب بقوله والاية قوله مستقلتان جواب سؤال
وهوان الشرط والجزاء المذكوران في قوله المبرد ايضا جملتان فاجاب بقوله مستقلتان بخلاف الشرط والجزاء
لانها غير مستقلين بل احدهما مرتب على الآخر قوله اذا الزانية مبتدأ جواب سؤال وهو
انه جملة واحدة فكيف يكون جملتان فاجاب بما ترى قوله اي اثبت جواب سؤال وهوان الجزاء
يقتضي الشط ولا شرط هنا فاجاب بما ترى قوله وقيل زائدة وما بعد كلام مبتدأ فالتقدير ان القول
زيادة الفاء مع احتمال السببية بعيد وايضاً لا يناسب حملها على التفسير لانه غير محتاج قلنا ان فاعلاً
ايجاباً هو متضمن للوجوب الذي هو الحكم محتاج الى التفسير قوله وجزء الجملة فان قيل انه لم اخذ
هذا الاطلاق ولم يقل بقول المبرد قلنا ان قول المبرد متردد اذا رأنا ان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبله
نحو وَإِنَّمَا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَإِنَّمَا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَإِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ فان قوله سبحانه في قوله اذا جاء
لان اذا ظرف يقتضي العامل فاننا لا ندري مواضع زيادة الفاء وعدمها قوله وان لم تكن الفاء وتحقق
هذا امر في بحث غير المنصرف في قوله ان استغنى عنه والا ظهرت فطالما عارضت قوله واختيار النصب اعني
الشرطية وهو قوله والا فاختار النصب اشارة الى القياس لا استثنائي استثنى فيه نقيض التالي ليثبت
نقيض المقدم وانما حمل اي الشرطية على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض
التقادير لكنه غير واقع اصلاً فان الشاذ لا يعاب به فالقياس الاستثنائي استدله به من دفع التالي الى دفع
المقدم اي لو لم يكن الفاء بمعنى الشرط عند الاية جملتان فكان المختار فيه النصب ولكنه ليس بمختار بل
باطل فيكون الفاء بمعنى الشرط او الاية جملتان قوله الرابع وهو الصفة يقتضي الوصف وهو لفظ
الموضع ثم قوله الرابع من اسماء لازم الاضاقه يقتضي المضاف اليه فقال الشارح من تلك الواضع قوله التحذير
اي موضع التحذير ليصح العمل على قوله الرابع قول لصيق الوقت اعلم انه لا بد في الحذف الواجب من الامر
احدهما القرينة والاخر سد السد في مقام الحذف فالقرينة ضيق الوقت عن ذكر العامل واماسه
السد في القسم الاول فهو العطف اعني قوله والاسد من نفسك وفي القسم الثاني لما كرر الحذف
فاحدهما معمول والاخر سد السد نحو الطريق الطريق ولا يخفى ان التكرار ينافي ضيق الوقت اقول
النافي شئ آخر والتكرار ليس الا الاثبات بعين المطلوب قوله وفي اصطلاح النحاة جواب سؤال و
هوان التحذير لما كان عبارة عن التوقيف لا يصح حمل الممول عليه قوله اي اسم لما كان الممول صفة
يقتضي الوصف زاد الشارح قوله اي اسم يرد عليه ان الممول هو اثر العامل وهو الحركة وهي ليس
باسم فعلى هذا لا يصير التعريف ما لنا فاجاب بقوله عمل فيه يعني المراد من الممول الممول فيه وهو
الاسم كما ان المراد من المشترك المشترك فيه

وانما قال علم فيه ولم يقل معمول فيه ليكون متعلقا لقوله بتقدير يأتى اذا فعلا هل في العمل ومتعلق الطرفين
 عامل فيه وان كان شبه الفعل ايضا يعمل قوله بتقدير يأتى فان قيل الانسب ان يقال يأتى بدون قوله
 بتقدير يأتى لانه معمول بالتقدير قلنا هو محمول على القلب تقديره يأتى المقدر لا احتراز عن
 التى المذكور لانه ليس بتحذير ثم قوله تحذير منصوب وله طرق كثيرة فقال اشهد احد ذلك للمعمول
 تحذير فان قيل لم يجعل مفعولا له لقوله بتقدير يأتى لانه علة لتقديره بالعامل العتيق الوقت قلنا
 انما قد راجع لا وذكر ليحصل المعطوف عليه لقوله او ذكر المحذره منه والضمير في منه راجع الى الالف واللام و
 قوله مكررا حال منه وانما كره ليكون احدهما معولا والاخر سد مسد كما هو التكرار هنا لا ينافي لضيق الوقت
 لانه اتيان بعين المطلوب قوله على صيغة المجهول جواب سؤال وهو ان قوله اتى او ذكر فعل وقوله المحذره
 منه مفعوله والضمير المستوفى فاعل والحاالة لا بد للضمير من المرجح ولا مرجح هنا فاجاب بقوله
 على صيغة المجهول فلا ضمير في ذكره ... يقتضى المرجح ثم كلمة او في قوله او ذكر المعطوف يقتضى
 المعطوف عليه فقال الشارح عطف على حذف او ذكر قوله قلنا لا نعم لا بد من الضمير في المعطوف
 لكن اذا لم يكن عائلا اخر فيه غير الضمير وهنا العائد موجود غيره وهو وضع المظهر موضع المضمرة
 فلا يرد ما قال عصام من ان قوله لا بد من ضمير في المعطوف ممنوع بل لا بد من عائدا اعم من ان
 يكون ضميرا او غيره فان قيل ان وضع المظهر موضع المضمرة عبارة عن وضع المرجح في موضع الضمير
 كما في الحاقة ما الحاجة وهما ليس كذلك لان مرجح الضمير هو المعمول والمظهر هو المحذره منه قلنا
 انما وان كانا في القين في العنوان اى في التلخيص لکنهما متحدان فيما صدق عليه كما قال الشارح لان
 تقدير الكلام او معمول بتقدير يأتى ذكر مكررا ثم يرد عليه ان وضع المظهر في موضع المضمرة يكون لنكتة
 فسأل لسائل ما النكتة هنا فقال الشارح لانه وضع المحذره منه في قوله هذان المثالان الذي دفع
 وهما احدهما مثال القسم الاول والاخر مثال القسم الثاني فدفع بقوله هذان مثالان اى انهما
 مثالان الاول والسر في ايراد المثالين لقسم واحد ان احدهما مثال لاسم موصوفى والاخر مثال الاسم
 تاديلي قوله ومعهما اى اصلهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف قوله من نفسك
 من المعطوف انتفاء بذكره في المعطوف عليه فبقي بعد نفسك والاسد ثم حذف قوله بعد لضيق
 الوقت فبقي نفسك والاسد ثم حذف في النفس لعدم الاحتياج اليه لانه اتى به للفصل بين ضمير في الفاعل
 وللفعول الراجعين الى شئ واحد وهو الخطاب وهو لا يجوز في غير افعال القلوب كما ان يلقى تحقيقه
 في افعال القلوب وان شئت فليست فيها فيقع قوله كوالاسد ثم ان قوله كضمير متصل يقتضى ما
 انقل به فانقل يا به فصلا بينك والاسد وهكذا بيان قوله وان تحذف قوله وهو ضروريه بالانصاف
 جواب سؤال وهو ان المحذوف والحدوث ما يكون في مقابلة المعطوف اى ما ليس بملفوظ فاعل هذا
 عند المعنى فاجاب بقوله وهو ضروريه

من الاسد من نفسك ثم حذف قوله من نفسك من المعطوف انتفاء بذكره في المعطوف عليه فبقي بعد نفسك والاسد ثم حذف قوله بعد لضيق الوقت فبقي نفسك والاسد ثم حذف في النفس لعدم الاحتياج اليه لانه اتى به للفصل بين ضمير في الفاعل وللفعول الراجعين الى شئ واحد وهو الخطاب وهو لا يجوز في غير افعال القلوب كما ان يلقى تحقيقه في افعال القلوب وان شئت فليست فيها فيقع قوله كوالاسد ثم ان قوله كضمير متصل يقتضى ما انقل به فانقل يا به فصلا بينك والاسد وهكذا بيان قوله وان تحذف قوله وهو ضروريه بالانصاف جواب سؤال وهو ان المحذوف والحدوث ما يكون في مقابلة المعطوف اى ما ليس بملفوظ فاعل هذا عند المعنى فاجاب بقوله وهو ضروريه

بالعصا وهذا القول قول ميثم بن عمار في حق الحرم قوله وعلى التقديرين جواب سؤال وهو
 ان المحذوم منه ما يكون بعد كلمته من فينبغي ان يكون النفس في قوله والاسد من نفسك محذوم
 منه وليس كذلك لانه ما يكون منه الخوف ولا يخاف الاسد من النفس وايضا التباعد لا يكون الا في
 المقدور وتباعد الاسد غير مقدور والمحطاب فاجاب بقوله وعلى التقديرين وحاصله ان معنى
 قوله والاسد من نفسك اي بعد نفسك من الاسد لتأكيد القول الاول لكن فعل فيه التقديم والتأخير اختار
 عن التكرار اللفظي قوله غير صحيح في فرد من افراد النوع الاول لانه لا يقال التقت وزيلا لانه
 لازمي لا يقتضيه المفعول قوله وتقدير بعده لما اجاب البعض عن هذا الاعتراض المراد من قوله
 بتقدير اتق اي بتقدير بعد ولا شك ان بعد مستقيم فرد الشرح على هذا البعض ان تقدير بعد في
 مثال النوع الثاني غير مناسب فان قيل الاولى ان يقع غير صحيح في موضع قوله غير مناسب لان
 تباعد الطريق غير مقدور والمحطاب قلنا انه غير مقدور بنظر البادي واما بنظر الدقيق فمقدور بان
 يمشي الى طرف الاخر في مقابل الطريق فيكون الطريق بعيدا بعد المحطاب فلذا قال غير مناسب
 قوله لا على تبعيده لان تبعيد الطريق غير مقدور والمحطاب قوله فان المعنى على هذا الشارة الى
 بيان المحذوم منه فان قيل كلامه يشعربان المحذوم منه هو ما يؤذيك والمحذوم نفسك مع ان المحذوم
 هو نفسك لانه من افراد النوع الثاني قلنا بان نفسك نفسك محذوم منه بالفعل ولكنه محذوم في المال
 اما الثاني فظاهر اذ الرجل يخاف من العذبات كالسد ونحوه واما الاول فلان من الامور ما هو لازم للنفس
 بسبب الرجز الذي في نفس الرجل فيكون المحذوم منه هو الضرر قوله ويقدر مثال تق في بعضها كالمثال
 المذكور عن الطريق الطريق فان قيل انه لازمي فكيف ينصب المفعول به اعني الطريق قلنا
 ان كل مفعول به اذا كان صالحا للمفعول فيه يجوز ان يعمل الفعل لازمي فيه لانه شابه المفعول فيه
 والحال ان الطريق يصلح للمفعول فيه اذ هو مكان من الامكنة آجيب ان عبادة المصنف محذوم
 المعطوفات على بتقدير اتق وبعد ونحوه قوله قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين
 اما خروجه من النوع الثاني فظاهر اذ هو لا يكون مكررا واما من النوع الاول فلانه ليس بعد الاسد
 في التركيب المذكور شئ حتى يعبر قوله تحذير لما بعده قوله فانه ايضا تحذير لانه عطف على التحذير المعطوف
 على التحذير تحذير قوله والتوابع خلافة يعنى ان خروج الاسد غير مضمون لانا لمزما الخروج عن المحذوم
 لانه من التوابع اقول بفضل الله تعالى ان هذا الاعتراض غير وارد لانه قال الشارح وعلى التقديرين
 المحذوم منه هو الاسد فينبغي قوله والاسد من نفسك اي بعد نفسك من الاسد فينبغي المعطوف
 والمعطوف عليه واحد فلا يرد الاحتراض قوله في قسمي النوع الاول اي في مثال النوع الاول
 احدهما اياك والاسد والثاني اياك وان حذف قولها اياك من الاسد بذكر لفظ من الاسد الذي
 حذف من المعطوف عليه قوله لان حذف حرف الجر لان حرف موصولة طويلة بصلتها
 كونها مع الجملة التي بعدها في تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد فلما

فيكون مفعولا به منصوبا بتقدير اتق

الى قوله من كور لانه لا يخرج قوله يوم الجمعة يوم طيب والحال انه خارج بقيد الحمائية لانه فان صدق
عليه انه فعل فيه فعل مذكور ولكن ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه حمل عليه قولنا
... يوم طيب قوله الا لزيادة المعرفة اشارة الى الجواب وهو اى المعرفة بصيغة اسم المفعول و
لو كان بصيغة اسم الفاعل لقله وجه قوله بيان لما الموصولة بجواب سؤال وهو ان كل قيد اذا ذكر في
التعريف لا بد فيه من الاحتراز عما عداه وهو حاصل بما سبق فلا حاجة الى قوله من زمان او مكان ..
فاجاب بقوله .. بيان لما الموصولة يعني انه ليس جزء من التعريف بل هو بيان لجزء التعريف ثم يرد عليه
ان كلمة اول التفكير والشك وهما ينافيان البيان فكيف يكون بيان الكلمة ما الموصولة فاجاب بقوله
اشارة الى ان كلمة اول التقسيم ثم يرد عليه ما الفائدة في ذكر الاقسام فاجاب بقوله وتمهيد الزمان
بمعنى اللام قوله وهو ضربان جواب سؤال وهو ان قول المصنف بشرط نصبه تقدير في غير صحيح اذ
تقدير في شرط نفس المفعول فيه لا بشرط نصبه كما هو مذهب القوم فاجاب بقوله وهو ضربان يعني ان قول
المصنف رحمه بناء على مذهب المصنف لان تقدير اللام شرط نصبه لا بشرط نفس المفعول فيه فيكون للمفعول
فيه عنده ضربان قوله ومخالفة فان قيل ان المخالفة عن القوم في قوة الخطاء فما وجه ارتكابه
قلنا ان المصنف رحمه تابع للحق وهو فيما قال المصنف رحمه لصدق التعريف على القسمين قوله ولذلك
قال لا اجل ان المفعول فيه على ضربين قال الخ قوله مهما كان الزمان بيان لكلمة كلها والمراد بالهم
ما ليس له حد كالحين والدم والزمان سواء كان معروفا او منكرا والمراد بالحدود ما له حد
كاليوم والشهر والسنة سواء كان معروفا او منكرا قوله جزء مفهوم الفعل فان قيل ان نسلم
ان الهم جزء الفعل لان الهم بهم مع انه ليس بجزء من الما في ولا من المستقبل قلنا انه جزء
من مفهوم مطلق الفعل وان لم يكن جزءا من اقسامه قوله كالمصدر اى كالمفعول المطلق مثلا في
ضربا فان الضرب جزء الفعل فيصير انتصابه بلا واسطة قوله مثل صمت الدهر وفطرت اليوم الاول
مثال لهما والثاني مثال الحدود قوله المكان جواب سؤال وهو ان صمير كان لا يخلو ما راجع الى
الظروف او الى المكان فغلا الاول لا يوجد المطابقة بين الراجع والرجوع وعلى لثاني لا يوجد العائد في الخبر
الجملة الى المبتدأ اعني الظروف فاجاب بقوله المكان يعني ان الضمير راجع الى المكان والحاجة الى رجع
الضمير الى الظروف لان اضافتها الى المكان بيانية فالارجاء الى المبتدأ ارجاء الى المبتدأ قوله فلا يقبل
جواب سؤال وهو ان قوله فلا وقع جزاء وهو لا يكون الجملة وقوله فلا حرف فلجاب بقوله
فلا يقبل يعني ان المنع بلا محذوف قوله لا يختلفان ولا يحمل على المكان الهم لانه استعارة من
المستعير لغيره والصور قوله من المكان جواب سؤال وهو ان الهم يتناول الزمان كالدموم انه
ليس من الجهات الست ثم ... التاء في ست ولم يقل ستة لان معدوده مؤنث وهو الجهات
قوله وشمال بالسر قوله وما في معناه كالعلو والسفل والجنوب والشمال فيجب الشين ثم تفتن
..... من المكان بالجهات الست مذهب المتقدمين وما تفسير غير الهم من المكان

هو النكرة فيه ان قوله جلست خلفك لانه منصوب بتقدير في بالاتفاق معرانه معروفة بالاضافة
 آجيب عنه ان الجملات لا تعرف بالاضافة كما ان لفظ مثل وغير لا تعرف بها قوله اي على المبهم للنفس
 جواب سوال وهو ان الضمير يرجع الى الجملات فلا يطابق فاجاب بقوله اے على المبهم للنفس اے ان
 الضمير يرجع الى المبهم وهو مذکور ثم يريد عليه ان في هذا الحمل استعارة من المستعير كما ترى آجيب عنه المراءى
 الحمل هو الحمل في الجملية لا في النصيب تقدير اللام اذ... تقديرها باعتبار نفس عند ولدي لهما ماما
 لا العمل على الجملات بل الحمل في الجملية ليكون تعريف المكان المبهم جامعاً للأفراد وانما كان عند ولد
 صها لثنتك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي في جوانبك قوله ولم يذكر وجه حمل
 ويجوز ان يكون ضمير قوله لهما ماما رجعا الى المشهور المشبه به فان عند ولدي مشهور وشبههما شبه
 قوله دون وسوى اے باعتبار الاصل ان معنى دون هو المكان القريب من الشيء نحو جلست دونك
 اي في مكان قريب منك وان كان يستعمل بمعنى التجاوز كما قال مولوي عبد الحكيم قوله وكذا حمل
 على المبهم من المكان لفظ مكان وانما زاد قوله وكذا لانه من قيل عطف المشبه على المشبه به كما لا يخفى قوله
 اي على المذهب الاصح يعني ان موصوف قوله الاصح هو المذهب لا الاستعمال ولو كان موصوفه
 الاستعمال لا يرد الاعتراض الذي حوذه الشارح كما ستعلم في آخر شرح الشارح قوله وهذا محال
 اے كون ما بعد دخلت مفعولاً فيه على المذهب الاصح محالاً وفيه اشارة الى الاعتراض على المذهب
 الاصح بوجهين احدهما ما بينه الشارح بقوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه والثاني ما بينه بقوله
 وما يؤيد ذلك ان آجيب عن الاول ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمامه بالمفعول به
 لكن هذا في الفعل المتعدي والدخول لا يفي اذ هو ضد الخروج وهو لازمي بالاتفاق فكذلك الدخول
 فان قيل سلمنا ان الدخول لازمي لكن ههنا متعدي بواسطة حرف الجر وهو كلمة في قلنا ان الدخول
 وان كان متعدي بحرف الجر لكن يجوز ان يكون مراد المصنف رحم من قوله وما بعد دخلت على الاصح
 عند عدم كونه متعدي بحرف الجر اے المراد دخلت الدار لا دخلت في الدار وفيه بحث من
 وجهين الاول انه لما كان مراد المصنف رحمه الله عدم كونه متعدي بحرف الجر فيكون لازماً
 فيلهذا قوله على الاصح ليس على ما ينبغي لانه علم من الاصح على صيغة اسم التفضيل ان ما قال البعض
 صحيح واما كان الدخول لازماً فيكون قول البعض اسدلاً لا صحيحاً والثاني انه لما كان ما بعد دخلت
 مفعولاً فيه على الاصح فيكون الدخول متعدياً قطعاً بحرف الجر الذي في المفعول فيه لانه لا يخلو من
 كلمة في اما لفظاً او تقديرية فلا يخفى ان يكون لازماً آجيب عن الاول ان كثيراً ما يجرى اسم التفضيل
 بمعنى نفس الفعل كما في قولهم فلان افعه من الجدار اوافقه من الحمار وعن الثاني ان التعدية التي تقابل
 اللازمة مختص باليا فقط وتعدية سائر الحروف الجارية ليس بمعنى الذي تقابل اللازمة
 كما صرح به العلامة المتفازاني في السعدية وآجيب عن الاعتراض الثاني

عہ عطف علی قوله آجیب عن الاول اناسلمنا ان ۱۲ صفتہ اللہم اغفر لی ولوالدی ولین قال لا اله الا الله محمد الرسول

عن الاعتراض الذي بينه بقوله وما يؤيد ذلك ان هذه الكلية ممنوعة اذ صرح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء الدار فان قيل ان ههنا الايمان احدها الوقوف والاخر النسبة والكلية المذكورة في النسبة لا في الوقوف ولا شك ان نسبة الجلوس الى جميع اجزاء الدار صحيحة وان لم يصح وقوف الجلوس في جميع اجزاء الدار يجب عن اصل الاعتراض اننا لا نسلم ان في فعل الدخول لا يصح النسبة الى عام الا ترى ان الدخول في الباب يصح ان يقول دخلت الدهليز ودخلت الدار مع ان الدهليز اعم من الباب والدار اعم منهما واذا كان الباب مفعولا فيه ههنا قلنا كلا هو بعد دخلت فان قلت مواد الاعتراض ان الكلية في الدخول غير صحيحة في فرد من الافراد لاننا لا نجري فيها اصلا يجب عز اصل الاعتراض ان الكلية ممنوعة اذ لو سلم ان لا يكون البلد في قولنا دخلت الدار في البلد مفعولا فيه واللازم باطل فالمزوم مثله بيان الملازمة ان البلد ههنا مفعول فيه مع انه لا يصح نسبة الدخول الى امر اعم منه وهو الاقليم لانه اذا قال لدخول في الاقليم دخلت الدار في البلد يصح ولو قال دخلت الدار في الاقليم لا يصح مع ان البلد مفعول فيه بالاتفاق فان قيل ان هذا القياس قياس مع الفارق لا زال دخول مثال الاقليم يتم بالدار قلنا ان يكون البلد مفعولا فيه ولما في مثال الشاهد من قال دخلت الدار فكيف يكون مفعولا فيه يجب عز اصل الاعتراض ان الكلية تقهر اذا لم يصح مانع وفي مثال النقض وجد المانع وهو كونه مقيما في البلد قوله وقيل معناه على الاستعمال لا يصح وعلى هذا لا يرد الاعتراض الذي حرره الشاهد من بقوله وهذا محتمل لانه ليس ههنا ما اوجب حتى اختلفوا في الوجه يعني ان استعمال ما بعد دخلت يكون بخلاف كلمة في على الاصح وقد يكون بذكر كلمة في سواء يقال له مفعولا فيه او مفعولا به قوله ونقل عن سيبويه اشارة الى تأييد قول القليل في تقدير لفظ الاستعمال لان سيبويه حكم بشد وذ استعماله في فعله ان استعماله بدون في اصح واكثر قوله بلا شرطية التفسير جوابا لسؤال وهو انه لا يصح عطف قوله وعلى شرطية على قوله بعامل مضمولانه يلزم العطف على النفس فاجاب بما ترقى قوله اي لقصد تحصيله جواب سؤال وهو ان مدخول اللام في قوله لاجله لا يدخلوا اما على ما قبله او معلول له ففعل الاول لا يصح تمثيله بقوله ضريبة تاديبا وعلى الثاني لا يصح التمثيل بقوله فقد عمن العرب جذا فاجاب بقوله اي لقصد تحصيله اي في حصول الفعل وبسبب وجوده اي وجود الفعل يعني ان المراد كلاهما فان قيل فلهذا يلزم عموم المشترك وهذا لا يجوز قلنا المراد ههنا عموم المجاز لا على الباعث على الفعل مطلقا سواء كان في الذهن كما في المثال الاول وفي الخارج كما في المثال الثاني قوله ما فعل مطلقا اي ما فعل فعلا مطلقا قوله ما اي حدث اي المراد من الفعل معناه التضمنه وان الفعل مفعول بغير الفاء فيكون مصدرا في فعله هذا الحاجة الى التأويل قوله اي بلفظ جواب سؤال وهو ان المنع مشتق من الذكر وهو عبارة عن العلم كما في قوله تعالى فاستكروا اهل الذكركم

ما فاقهم الاول يكون مجيب لقوله على الفعل بغير وجوده في الخارج محمول على القسم الثاني يكون مجيب وجوده على الفعل فيكون مجيبا على القسم الثاني

له يعني اننا لا نقوله بلا شرطية التفسير اي على القول عليه بقوله وعلى شرطية التفسير فلا يلزم من عطف الشيء على نفسه كذا قال عبد الرحمن وغيره ١٢ له يعني ان المفعول له منقسم الى قسمين احدهما على غايته للفعل كالتاديب للعرب والثاني ما ليس كذلك كالعلم

ان كنتم لاتعلمون فعلى هذا لا يطابق القصور فاجاب بقوله انه نلفوظ ثم يرد عليه فاعله الخارج
 عند ما كان فعله مقدر اقلجاب بقوله حقيقة احكاما قولها احتراز عن مثال عجبني التاديب لانه فاعل
 يقينه ناصبا لفظا ولا تقديرا وفيه نظر لان التاديب يخرج به اذا جعل من القسم الاول من المفعول له
 واما اذا جعل من القسم الثاني فلا يخرج به لان فعله وهو عجب مذکور فان وجود التاديب في زيد
 سبب لوقوع التعجب اعني المراد ان يكون المفعول له غير الفاعل وهما عين الفاعل ولا يخفى انه على
 هذا الحاجة الى قوله مذکور لانه ذكر لا يخرج قوله عجبني التاديب وهو خارج بدون ذكر الفعل اذ هو
 خارج بالفاعلية قلنا ان ذكره لزيادة تصوير السعير قوله مذکور في الجملة اي في تركيب التركيب
 قوله الذي ضرب لاجله ان فعله مذکور معه في التركيب الذي هو اي ذلك الاسم فيه وان كان مؤخرا
 فان قلت المراد ان يكون مذکور معه ومقدما عليه ايضا قلنا هو مذکور معه في التركيب الذي هو فيه
 و مقدم عليه ايضا في قولنا ضرب زيد او في قولنا عجبني التاديب ان التاديب ليس بمفعول له بل هو
 فاعل عجبني قوله اياده معه للتعلم فيه فان قيل قيد العمل يخرج المفعول له المجرور نحو جئت
 لثمن لان العامل في المجرور هو الجار ولا الفعل قلنا ان العامل في المجرور هو الفعل ايضا وانه منصوب
 المحل قوله ويترب عليه وفيه نظر اذ التاديب عين الضرب ولان شخص بالعصا مثلا ضرب و
 تاديب قلنا انهما وان اتحد اذ اتا لکنهما مغايران بالاعتبار اذ وضع العصا على شخص مرجح انه مفيد
 للكم يقال له الضرب ومن حيث انه مفيد للاخلاق الحسنة يقال له التاديب ولقول ان المراد من التاديب
 التاديب وهو غير الضرب لانه فعل الضارب والتاديب فعل المضروب وفيه نظر وهو انه على
 لا يتحد فاعل الفعل والمفعول له فينبغي ان لا يجوز تقدير اللام قلنا وان لم يتحد فاعل الضرب وفاعل التاديب
 لكن اتحد فاعل الضرب وفاعل سبب التاديب وهو التاديب قوله والقاتل المجرور جواب سوال وهو ان
 قوله خلافا منصوب وللنصب طرق كثيرة فساالنا ان من اي طريق قلجاب بقوله والقاتل يعني
 ان نصبه على انه مفعول مطلق لفعل مقدر فان قيل ان دفع السؤال يكون بقوله يخالف فما الحاجة
 الى قوله والقاتل يكون الخ قلنا انما ذكره لبيان مرجع الضمير في قوله يخالف لكن فيه نظر وهو ان المراد
 من القاتل جمهور النحاة فيلزم نسبة المخالفة الى الجمهور وهذا لا يجوز قلنا هذا انما خرج وكان قوله فيما
 على صيغة المعلوم واما اذا كان على صيغة المجهول فلا يرد شئ كما ترى قوله خلافا ظاهرا وانما قد
 متعلق الظرف من الافعال الخاصة وهو قوله ظاهرا ولم يقدر من الافعال العامة تنبها الى ظهور هذا
 الخلاف الذي وقع من الزجاج بمعنى انه ظاهر لا خفاء فيه لان من البين ان معنى ضربته تاديبا
 هو اوبته بالضرب تأديبا لان الضرب والتاديب متحدان فاما او يعنى من هذا الخلاف ظاهرا محققا

مسألة التاديب في المثال المذكور في الجواب عن السؤال

له اي احتراز من التاديب الذي في عجبني التاديب لان فعله ليس هو الضرب الذي فعل القصد بتحصيل التعذيب
 ١٣ يعني انما مقدر ان بالذات فكيف يحصل التاديب بالضرب ويترب عليه لا سيما يعني ان المراد ترشيح ما تضمنه التاديب
 وهو التاديب كذا قال النفوس ١٤ معنى كذا حاصل والثابت والكاشن مع ان الشارح في مثل هذه التي من جعل متطرفة من قال

فان اطلاق الخلاف عليه ليس على ما ينبغي لما عرفت انهما متحدان ذاتا قال وقعدت عن الحرب ^{ورد قول الزجاجة انه يشترط} جيبا
قال لفاضل الهندى رحمه لوقال في المثال قولم قدمت على الحرب شجاعة لكان احسن من احسن بمقا
المنازعة للزجاجة وانما اختار المص رحمه قوله سر قعدت عن الحرب جيبا نظرا الى حال الزجاجة لانه قد ع
المنازعة مع الجمهور وما فاضل الهندى فهو ناظرا الى حال الجمهور لانهم حثوا على التقدم بالمنازعة مع التوجا
قوله مصدرا في مفعول مطلق ثم يرد عليه ان المفعول المطلق ما كان بمعنى الفعل السابق والتأديب ليس
بمعنى الضرب فاجاب بقوله من غير لفظ فعله يعني ان مصدرا يتبع طريقين أحدهما ما اشار اليه
بقوله من غير لفظ فعله والثاني ما اشار اليه بقوله او ضربته ضرب تأديب يعني ان التأديب مفعول
مطلق باعتبار المضان قوله فاللغة عنده جواب سؤال وهو ان المفعول اذا كان بغير لفظه يهرق تأويله
بعين لفظه فهنا كيف يهرق تأويله بعين لفظه فاجاب بقوله فاللغة عنده ادبته بالضرب تأديبا
وانما زاد قوله بالضرب ليعلم انه التأديب انه بالضرب او بالشتم الخ قوله او ضربته ضرب تأديب عطف
على قوله من غير لفظ فعله فان قيل ان الجنب كما كان مغاير للفظ فعله كذلك مغاير له بحسب
المعنى فان القعود غير معنى الجنب مع انه لا بد من اتحاد المعنى بينهما قلنا ان المراد من الجنب انشؤ وهو
القعود لان من حصل فيه الجنب فهو يقعد ثم قوله ضرب تأديب اى ضربته هذا النوع من الضرب
وهو الضرب للتأديب فيكون مفعولا مطلقا نوعيا قوله ورد قول الزجاجة ورد ايضا بان معنى
تأديبا في ضربته للتأديب اتفاقا وقوله للتأديب ليس مفعولا مطلقا فكذا تأديبا الذى هو بمعناه
قوله اى شرط انتصاب دقم وهم وهوان المتبادران معنى قوله وشي طنبه اى شى طونه ناصبا
لغير باضافة المصدر الى الفاعل والاول ليس كذلك لان المفعول له لا ينصب شيئا ثم يرد عليه ان معنى
المتن على الايجاز والاختصار فينبغي ان يقول وشى طونه من غير ذكر نصبه فاجاب بقوله
لان شرط كون الاسم مفعولا له يعني انما زاد قوله نصبه لان هذا الشرط شرط نصبه لا شرط طونه
بلصنف رحمه قوله الزائر لتعطي الاكلام الزائر فقوله الزائر منصوب على المفعول الاكلام المضان
الى الفاعل وهو الضمير الجبر وفي قوله لا اكلامك قوله عنده اى عند المص رحمه قوله وخص الاسم مع
ان الباء وفي ومن الهنا من دوا خلا المفعول له قوله فلا قيد رغيها لانه لو قيد رغيها للام فيتبادر الى
تقدير اللام لما ذكرنا الغالب في تعليلات الاضال قوله ان امرأة وفيه نظره وهوان اسم ان لا يكون الا
معرفة او نكرة مخصصة وقوله امرأة ليس كذلك اتيب عنده والله اعلم ان قوله امرأة علم امرأة مخصص
فلا اشكال اصلا قوله فلما كان تقدير اللام بجواب سؤالين أحدهما انه اذا ذكر الشئ سابقا يذكر
ثانيا بالضمير والاخران مجزئان على الايجاز والاختصار فلا بد ان يرجع الضمير الى تقدير اللام
ولم يوضع الظاهر موضع المفعول فاجاب بما ترى قوله ولما قال

له وان لم يعتد في معنى اللان واللام والقعود عدم القيام بالحرب القعود الحقيقة كما قال عبد الرحمن ١٢ له وقعدت النوع من القعود ١٢ له والاما ما حذر
مفتى له فلا بد ان يقول وانما يجوز بارجاء الضمير في يجوز الى تقدير اللام بدون ذكر قوله حذرا ١٢ معنى عبد الرحيم

فان قيل ان صفة الصدا لا يلازم بقولنا استوى الماء والخشب لان الاستواء لم يصد من الماء قلنا
 الصدا لا يلازم من ان يكون حقيقة وحكما اذا استواء لا يكون الا للماء فكانه صدامنه فان قيل ان قوله
 عن في قوله في صدر الفعل منه مما لا يحتاج اليه لان قوله في صدر الفعل وجه المصدا فلا بد ان يكون مشتركا
 بين صاحب المصدا كما يكون وجه الشبه مشترك بين الشبه والشبه به وهذا يحصل بترك قوله عنه
 وكذا قوله عليه فتأمل ففهم قوله فتدبره مع جواب سوال وهو ان قوله للفعل صيغة اسم المفعول وهو تقيض
 مفعول لم يسم فاعله فاما جواب بقوله فتدبره مع قوله ثم يرد عليه ان قوله مع مضاف ومضاف اليه
 فيكون جارا ومجرا ورافعا للسائل هل قام الجار والمجرور مقام مفعول لم يسم فاعله فاجاب لشرح بقوله
 كما اسند الجار والمجرور الخ ثم يرد عليه ان لما كان الالف واللام متوصلة فلا بد في الصلة
 من العائد اليه فاما جواب بقوله والضمير للمجرور الخ وانما كان الضمير مجرورا اذ هو المضاف اليه
 وانما تعرض الى حاصل تركيب المفعول مع دون المفعول به وفيه وله لان به وفيه وله جار ومجرور
 والضمير فيها من البنيات فرفع على قطعا بخلاف مع فانه معرب فينبغي ان يكون مرفوعا بالفعل الجول
 والحوال انه غير مرفوع بل منصوب فهو يحتاج الى البيان قوله واعتذر من نصبه جوابا لظاهر
 قوله على هو عليه في الاكثر وفيه لظن وهو ان بين قوله لازم النصب بين قوله في الاكثر تدافعا
 عنه ان اللام من اللزوم هو اللزوم المحكم وهو ان يكون لاكثر حكم اللزوم كما ان لاكثر حكم الكل قوله
 وفي بعض الحواشي والمراد منه شرح شارح الهندي واعلموا عليه اسم الحواشي لان الحاشية عبارة
 عما كتب على بياض الكتاب وشرح الهندي في الاول كان مكتوبا في بياض الكافية ثم جمعه بعض الطلبة
 فصار شرحا قوله ان هذا الرأي شريف جدا اما كونه شريفا فلهو افقته كلام الله تعالى واما كونه جدا
 فلخلافه من حكم ضمير الجرم الى المصدا قوله وقيل الوجه ودليله انه لو اسند الى مع وهو ظرف منصوب
 لكان الشيء الواحد مرفوعا ومنصوبا قوله وقد جيل فمفعول لم يسم فاعله فيه هو الضمير الراجع الى
 مصدا الفعل وهو المحيولة اذ المصدا ذوالناتج يجوز تذكيره وتانيثه فان قيل انما قام المصدا
 مقام الفاعل اذ اوصف له بشئ فلا يقال ضرب ضرب بل ضرب ضربا يدا كما مر في موضعه قلنا
 القيد المخصص شرط في اقامة المصدا اذا كان المدا كور لفظ المصدا والواقع مقامه بهما هو الضمير الراجع
 الى المصدا قال الشارح قد مر في الحاشية العبر الجار الوحشى او الالهى والنزوان الوثبة والوثوب
 قوله والضمير للمجرور للموصولة جواب سوال يرد على هذا البعض وهو انه لا بد من العائد في الصلة
 الى الموصولة فاجاب بقوله والضمير الخ اى الضمير للمجرور والموصولة على قول هذا البعض ايضا فلا يرد
 انه لا حاجة اليه بل هو تكرار حيث قال الفاء والضمير للمجرور وراجع الى اللام قوله كالف

له تقريره ان مفعول لم يسم فاعله من قبيل المرفوعات فلا بد ان يكون مرفوعا ولفظ معه منصوب فاجاب بقوله واعتذر
 له ولانه يوافق بقوله للمفعول به وقيد قوله ثم يرد عليه واما قوله لو كان مقام الفاعل مع ان كثيرا من الناس لا يميزون اصل كذا انما بعد الضمير
 كنه من المحيولة وهي لضم من الوصلة بين الشئين ثم مفتي مولوى عبد الرحيم الفتاوى

قال مولنا عصام الا حسن ذكر مع موضع الفاء لان المقصود هو الاحتراز عن المذكور بعد مع اذ صفة مع
والواو واحد والاحتراز يكون من الاقران اقول لا نسلم ان الاحسن ما قاله لان بين الواو والفاء مناسبة
من حيث انها حرفا عطف فيكون الفاء من الاقران بخلاف مع لانه من الاسماء قوله لمصاحبة فالمصاحبة
مضاف الى ضمير من قبيل اضافة للصد الى المفعول وقوله معمول مرفوع فاعل لمصدر وان قوله مصاحبة
مضاف الى قوله معمول من قبيل اضافة للصد الى الفاعل لا ضمير في قوله لمصاحبة وليس قوله معمول
مفعول للصد والى يكون مخالفا من قول الله بان يكون الفاعل مصلجا له حيث علم منه ان المصاحبة
من جانب معمول لا من جانب مفعول معه ثم قوله لمصاحبة احتراز من قولهم كل رجل وضعته
لانه ليس لمصاحبة معمول فعل اذ لا فعل لهما قوله اللام متعلق بمذكور لما كان المتعلق قد يكون من الافعال
العامية وقد يكون من الافعال الخاصة فرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح اللام متعلق بمذكور
قال مولنا عصام ان في قوله بمذكور لطافة ولو قال بالمذكور كما زالت الطغف وانما كان فيه لطافة لان فيه
احتمال ان احدهما ان المراد منه لفظ المذكور الذي في عبارة المصدر والثاني ان متعلقه منطوق غير مقدر
اي انه ظرف لغو وليس مستقرا وانما كان ما قال مولنا عصام الطغف اذ في اللام اشارة الى ما قال المصدر اقول
ليس فيما قال مولنا عصام لطافة اذ هي باعتبار الاحتمالين ولو ادخل اللام على مذكور تعين احتمال واحد
قوله اي يكون ذكره بعد الواو ولما كان قوله مذكور مركبا من الذات والوصف والحال ان المتعلق لا يكون
الدوات فلذا اقال الشارح اي يكون ذكره يعني ان المراد من المذكور هو الحديث فقط وانما قال اشارة الى
ان اللام اجلي ليس بزيادة ولا للعاقبة ولا للتعليل من مع اللام قوله سواء كان ذلك المعمول فاعلا
او مفعولا اشارة الى الرد على البعض من ان المعمول لا بد ان يكون فاعلا والا لا يتقضى بقولنا ضربت
زيدا وعمروا اذ لا يعلم نصب خبر ان من العطف او من المفعول معه واجواب عنهم سيأتي قوله استوى
الماء والخشب هذا القول يذكر فيما يعلم عت الماء بالخشب قوله وسواء عطف على سواء الاول ثم انه
لما كان قوله لفظا ومعنى منصوبا ولا يعلم ناصبه فقال الشارح سواء كان لفظا مع لفظا مع قوله
لفظا ومعنى على لفظ الفعل ول قوله لفظا بلفظيا ومعنى بمعنويا قوله نحو مالك وزيد الخ فانه
اذا ذكر اللام بعد ما الاستفهامية يكون اللام بمعنى تصنع او يصنع قوله والمراد جواب سوال وهوان
التعريف فيكون ما لفظا لانه دخل فيه للعطف فلجواب بقوله والمراد يعني ان المراد هو المشاركة
في الفعل والزمان والمكان والمشاركة في العطف في اصل الفعل دون الزمان والمكان اذ يجوز ان يجيء
في وقت وهم وفي وقت اخر قوله في زمان واحد هم الما ايضا قوله نحو سوزيد مفعول معه لتعذر العطف اذ

له في نحو قوله جاء في زيد وهم لم يذكر بعد الواو لمصاحبة المعمول اي هو الفعل في المصدر والوقوف مع انه ليس مفعولا معه ١٢

لان كونها في زمان واحد يستلزم كونها في مكان واحد لانه لو سار سائر في سائر وسار سائر في مكانا لا يقال لم سارت معه في زمان واحد
مرفقا لا حسن ان يكتفى بالزمان كذا قال مولنا عصام قال عبد الرحمن انما جعلنا قهين باعتبار القصد لا باعتبار انها قهين متقابلان لانه
يكون للقصر مشاركة له في زمان دون المكان وقد يكون القصر مكره ١٣ مولوي مفتي عبد الرحيم افشاري

والحق ان لفظها مضى الى الفعل والحق لا اجل معاجلة معاجلة المعجزة معجزة فعل ١٢ قاله الاقضي ١٣

لا يجوز العطف على الضمير للرفع المتصل قوله او مكان واحدا مع الزمان ايضا اذا رضع الفصيل ^{لأنه} انما يكون اذا كانا في زمان ومكان واحد قوله فخرجوا من بيوتهم ليلا وهم يمشون ^{لأنه} تعذر العطف هنا فلا يريد انه لا فرق بين سرت وبين جاءني فالوجه في الاول تعين المفعول معه وفي الثاني يجوز ايضا وان قصد المصاحبة في هذا المثال يجوز ايضا لان الفعل لفظ والعطف جائز فيجوز فيه الوجهان قوله واعلم ان الفعل اصل في العمل فنسبة العمل الغير مع وجود الاصل من افعال السفهاء وفيه رد على من قال ان العمل للواو اذ هو قريب من الفعل وعلى النقص حيث قال ان العامل بعينه ^{أي من النصيب في القول} الواو لكن الاعراب يظهر فيما بعد الواو وانما كان الاعراب نصا لان الواو بمنع مع وهو لازم النصب لكن الواو لا يقبل الاعراب فتقل الى ما بعد الواو فكان العامل هو الواو قوله وانما وضع الواو جواب سؤال ظاهر قوله واصلا جواب سؤال وهو ان الفاء ايضا خضر فاجاب بما ترى قوله اي وجدا انما جعل لثمة كلمة كان تامة مع ان الظاهر اننا ناقصة لوجود الاسم وهو قوله الفعل والخبر وهو قوله لفظا لانه على تقدير كونها ناقصة يلزم تاويل قوله لفظا بقوله مفعولا ليعمل العمل على ام كان واما على تقدير كونها تامة لا يلزم التاويل المذكور لانه على هذا يكون قوله لفظا تميزا ^{لأنه} عن نسبة الفعل الى الفاعل ولا حاجة فيه الى التاويل قوله اي لم يجب جواب سؤال وهو انه يتقعر بقولنا ضربت زيدا وعمرا اذ العطف جائز مع انه لا يجوز الوجهان فيه بل لعطف فيه واجب فلما بقوله اي لم يجب ثم يرد عليه انه منقوض بقولنا جئت وزيدا اذ العطف فيه غير واجب مع انه لم يجوز فيه الوجهان بل تعين المفعول معه فاجاب بقوله ولم يمتنع وفي صورة النقص امتنع العطف فلو ^{لأنه} الجواز بمعنى الامكان الخاص قوله فلا يتقعر متعلق بقوله لم يجب قوله لوجب العطف فيه لان الاصل في الواو هو العطف وانما علة عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المذكور لا يدل النصيب بالنصب المصاحبة لانه محتمل ان يكون النصب للعطف بل ظهر للاصالة فالجواب ان العمل على المفعول معه فيما اذا كان احتمال العطف مغلوبا وفيما اذا كان غالباً فالعمل على العطف واجب فان قيل هذا منقوض بقولنا كفاك وديدا درهم لان زيدا ايضا لا يد على النصيب لاحتمال العطف قلنا ^{لأنه} احتمال العطف هنا مغلوب لان الضمير في كفاك وان لم يمتنع العطف عليه لكونه فضلة فلا يكون كالجزء نظرا الى المعنى لكنه بالنظر الى اللفظ متصل بالعطف عليه وان لم يمتنع لكن يرجح عدم العطف على العطف فلم يسبق الذهن الى العطف قوله اي العطف والنصب دفم وهم وهو ان المراد بانوا ان يكون ^{لأنه} فاعلا او مفعولا وذلك يوافق المقصود ثم يرد عليه ان الجزاء لا يكون الا جملة وقوله

لأنه ان كان في زمان ومكان واحد لم يجز العطف عليه يعني ان جعل مفعول الفاعل الواو كونهما بمعنى مع

له اي في قوله واعلم ان مذهب جمهور النحاة ^{لأنه} يعني انه جعل الواو نفسها عاملة حيث قال في نظم مائة عوامل ولو يا اه ناصب اعم الدال لكن ليس مراده ان الواو حقيقة بل انه عامل مجازا باعتبار الفعل اللفظي والمعنى كذا في الحواشي ^{لأنه} تقريره او لم وضع الواو موضع مع جواب بقوله وانما وضعوا ^{لأنه} يعني ان المراد من الجوان هو الاله لا الناصب ^{لأنه} اي تعين النصيب انه مفعول معه ^{لأنه} مولوي مفتي مولانا محمد عبد الرحيم الفتاوى السري

لفظاً بلفظاً لیصح المجرى علی اسم کان قوله بان تكون فاعلیته دفع وهم وهوان المراد باللفظ ما یكون الفاعل
 مذکوراً وبالمعنى ما یكون غیر مذکور فعلى هذا لا یصح مثاله المعنى بقوله هذا زید قائماً فان زیداً مذکور
 فدفع بقوله بان تكون اه قوله باعتبار لفظ الكلام اجزاء الكلام وهو الفعل یعنی ان الفاعل اللفظ هو الذى
 یكون عاملاً لفظياً وكذا المفعول اللفظی ثم یرد علیه ان مفعولیة زیداً فی قوله هذا زید باعتبار لفظ
 هذا الكلام وهو هذا الاله یدل علی اشیر فأجاب بقوله ومنطوقه یعنی ان هذا وان دل علی مفعولیة
 زیداً لیس باعتبار المنطوق بل باعتبار المفهوم ثم یرد علیه انه منقوض بفعل مقدر اذ هو لیس بمنطوق مع
 ان معموله یمى لفظياً فأجاب بقوله من غیر اعتبار معنى خارج عنه والحال انه لیس فی الفعل المقدر
 اعتبار المعنى الخارج عنه ثم یرد علیه انه علی هذا یشی ان یكون الفعل فی هذا زیداً من هذا القبیل
 لان فهم اشیر لیس بخارج عنه بل باعتبار لفظ هذا یعنی داخل فیه فأجاب بقوله یفهم من محوى
 الكلام اى لازم الكلام یعنی ان معنى قوله باعتبار معنى خارج عنه ان یفهم من محوى الكلام قوله سواء كان
 ملفوظین دفع وهم وهوان المتبادر ان الفاعل اللفظی ما یكون ملفوظاً بنفسه فدفع بقوله سواء الت
 یعنی ان الفاعل اللفظی ما یكون عاملاً
 لفظياً سواء كان الفاعل بنفسه ملفوظاً حقيقة وهو ما كان من مقولة الحرف والصوت ا وحكما كما
 قولنا ضرب زیداً ان فاعلیة زید لفظی وهو ملفوظ بنفسه ایضاً وقوله زیداً ضرب ان فاعلیة
 الضرب المستکر فی ضرب لفظی اذ عامله لفظی وهو بنفسه ملفوظ حکماً وقوله هذا زیداً ان مفعولیة زید
 معنوی اذ عامله معنوی وهو اشیر المستفاد من هذا وهو اى المفعول بنفسه ملفوظ قوله بان یكون
 فاعلیة هذا بیان المقابلة مع اللفظی قوله وللمراد بالفاعل جواب سوال ظاهر قوله لکونه فی معنى
 الفاعل اى ان کان مصاحبة فاعلاً فهو فاعل وان کان مصاحبة مفعولاً فهو مفعول قوله ضربت
 الضرب شدیداً انما ذکر الضرب مع فاعل ان ذالحال لا یكون الا معرفة والیضا لو کان نكرة لا یثبت
 شدیداً بالنسبة قوله فانه بمعنى لحدثت الضرب جواب سوال وهو ان المفعول المطلق لا یكون الا
 عین الفعل بالمعنى اللغوی فکیف یكون داخل فی المفعول به لانه یكون مغائر للفعل فأجاب بقوله فانه
 بمعنى احدثت الضرب ولا شک ان الضرب مغائر من الاحداث والعلاقة بین ضربت وحدثت
 عموم وخصوص فان قیل لا یجوز ان یكون المفعول المطلق مفعولاً حکماً باعتبار وجود النصب فله هذا
 لاجابة الى قوله فانه بمعنى احدثت قلنا فعلی هذا یتلزم دخول التیزی فی المفعول به ایضاً قوله فان
 لم یصح قیامه لان صحة الحال یمتد بعلاقة الجزیئة لا بعلاقة القیام قوله مصححین اى داخلین فی
 النص قوله النص اى الدابر النص اللفظی هو لا قوله فانما بالشئ وهو الجزیئة یعنی ان الدابر الشئ واحد والشئ
 جزء له قوله الدابر مفعولاً لم یقیم اجواب الظم قوله وقد تبین هذا جواب ما شیه
 له تقریریه انه قد یقع الحال من المفعول مع جئتک انا وزیداً والیبن وقد یقیم من المفعول المطلق ضربت الضرب شدیداً وقد یقیم من النص
 الیه مخبراً شیه قوله انما یمتد بعلاقة الجزیئة مع انه لیس بحال لانه من الفاعل ولا من المفعول به كما هو الظاهر اجاب بقوله وللمراد بالفاعل الت
 باعتبار وجود النصب ایضاً مع انه لم یقل به احد ۱۲ له تقریریه الحال المجرى لفاعل او عن المفعول به والدابر فی الاية المذكورة لیس بفاعل ولا مفعول

والمعنى ان الفاعل اللفظی ما یكون عاملاً لفظياً سواء كان الفاعل بنفسه ملفوظاً حقيقة وهو ما كان من مقولة الحرف والصوت ا وحكما كما
 قولنا ضرب زیداً ان فاعلیة زید لفظی وهو ملفوظ بنفسه ایضاً وقوله زیداً ضرب ان فاعلیة
 الضرب المستکر فی ضرب لفظی اذ عامله لفظی وهو بنفسه ملفوظ حکماً وقوله هذا زیداً ان مفعولیة زید
 معنوی اذ عامله معنوی وهو اشیر المستفاد من هذا وهو اى المفعول بنفسه ملفوظ قوله بان یكون
 فاعلیة هذا بیان المقابلة مع اللفظی قوله وللمراد بالفاعل جواب سوال ظاهر قوله لکونه فی معنى
 الفاعل اى ان کان مصاحبة فاعلاً فهو فاعل وان کان مصاحبة مفعولاً فهو مفعول قوله ضربت
 الضرب شدیداً انما ذکر الضرب مع فاعل ان ذالحال لا یكون الا معرفة والیضا لو کان نكرة لا یثبت
 شدیداً بالنسبة قوله فانه بمعنى لحدثت الضرب جواب سوال وهو ان المفعول المطلق لا یكون الا
 عین الفعل بالمعنى اللغوی فکیف یكون داخل فی المفعول به لانه یكون مغائر للفعل فأجاب بقوله فانه
 بمعنى احدثت الضرب ولا شک ان الضرب مغائر من الاحداث والعلاقة بین ضربت وحدثت
 عموم وخصوص فان قیل لا یجوز ان یكون المفعول المطلق مفعولاً حکماً باعتبار وجود النصب فله هذا
 لاجابة الى قوله فانه بمعنى احدثت قلنا فعلی هذا یتلزم دخول التیزی فی المفعول به ایضاً قوله فان
 لم یصح قیامه لان صحة الحال یمتد بعلاقة الجزیئة لا بعلاقة القیام قوله مصححین اى داخلین فی
 النص قوله النص اى الدابر النص اللفظی هو لا قوله فانما بالشئ وهو الجزیئة یعنی ان الدابر الشئ واحد والشئ
 جزء له قوله الدابر مفعولاً لم یقیم اجواب الظم قوله وقد تبین هذا جواب ما شیه
 له تقریریه انه قد یقع الحال من المفعول مع جئتک انا وزیداً والیبن وقد یقیم من المفعول المطلق ضربت الضرب شدیداً وقد یقیم من النص
 الیه مخبراً شیه قوله انما یمتد بعلاقة الجزیئة مع انه لیس بحال لانه من الفاعل ولا من المفعول به كما هو الظاهر اجاب بقوله وللمراد بالفاعل الت
 باعتبار وجود النصب ایضاً مع انه لم یقل به احد ۱۲ له تقریریه الحال المجرى لفاعل او عن المفعول به والدابر فی الاية المذكورة لیس بفاعل ولا مفعول

له اي كون ضاحكا حالاً من فاعل الصفة في زيد من ٣
له اي في بحث الصفة المشبهة ١٢
عنه حيث لم يرد ان يقال ان خبره ١٣
احال ما لم يرد الظرف ١٤
واشكال عليه التفسير ١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

نحو شمر وضرب علمين وهما ليسا الا من الجواند فكيف يعمل في الحال قد فم بقوله وهو ما يعمل
عمل الفعل ثم يرد عليه انه على هذا لا يصح ذكر قوله او معناه في مقابلة قوله او شبهه لانه
ايضاً يعمل عمل فعله فدخل فيه فيكون ذكره مستلزماً فلجواب بقوله وهو من تركيبه من حرف
اي حروف الفعل موجود فيه فخرج العامل المعنوي لان هذا امثلاً ليس من تركيب اشياء ولا
والظرف من تركيبه باعتبار المتعلق واما اسم الفعل اذا كان على وزن فعال كترال بمعنى اربط
فهو من تركيبه واما غير فعال فهو محمول عليه قوله والكان الظرف مقدراً باسم الفاعل
جواب سؤال وهو انه من الفا انه مقدم بالفعل فاجاب بقوله ان كان الظرف في قوله
نحو زيد حسن خلقاً فان قيل ان هذا يخالف لما ذكر للمصنف في بحث الصفة المشبهة من
ان معمول الصفة المشبهة ان كان منصوباً منكراً فهو ليس بالتمييز فكيف يكون قوله ضاحكاً حالاً
قلنا ان ما قاله المصنف ثم هو فيما اذا كان للمعمول فاعداً في الاصل ولا يصح له حالاً فلو قرئ ذلك
للمعول منصوباً فهو جائز على التشبيه بالمفعول في المفعول للعرفه وعلى التميز في المعول النكرة نحو
زيد حسن الوجه وزيد حسن وجهاً واما ضاحكاً فيصم الحال فيصم جعله حالاً ومن قاله في الجواب
انه من هذا لبعض فهو محجور بالدعوى وليس لهذا المذهب تحقق في كتاب من الكتب المتداولة
لهذا الفن قوله المستنبط من مخي الكلام جواب سؤال وهو ان الظرف ايضاً مع الفعل لان قوله في
الدار معنى ثبت مثلاً فلا يصح جعله من الشبه فاجاب بقوله المستنبط من مخي الكلام اي من قوله
نحو لا فرق لان الفعل مقدم مع الاتري انه لو صرح على المتعلق اي اجتمع مع الظرف حيث
يصح ان يقال ثبت في الدار واما لفظ اشيراً اذا اخذ من لفظ هذا فلا يجتمع معه بل يسقط لفظ هذا
قوله من غير التصريح به ثم نخلص متعلق الظرف فانه قد يصح به وقد يقدر ثم الضير
في قوله معناه راجع الى الفعل نحو هذا انيذا قائماً ولا شك ان هذا معنى الفعل قائم مقامه
وهو اشير قوله نحو يازيد قائماً اي ادعو زيدا قائماً قوله وليتاك عندنا مقياً اي تمنيتك عندنا مقياً
قيل المثال لا يطابق المثل لان مقياً حالاً من متعلق الظرف فاعلمها الظرف دون معنى التمني
قلنا ان في المثال كيف الاحتمال فهذا المثال فيه احتمالان فالشارح اورد به باعتبار احتمال التمني وكذا
السؤال والجواب في قوله ولعله في الدار قائماً قوله اي رجيته في الدار قائماً قوله فكانه اسد صائلاً
اشبه زيد اسداً صائلاً قوله لان النكرة اصل لان التعريف باللام عارض لان الوجود في الدار
لفظ رجل ثم زاد عليه اللام فصار الرجل وباقي المعارف محمول عليه فلا يرد ان الضمائر موصولة
للتعريف ابتداءً وكذا الاسماء الاشياء والوصولات موضوعات ابتداءً فكيف تكون المعارف فرع النكرات
ا ونقول ان اصلية النكرة باعتبار المدلول يعني ان الاصل في الاشياء الابهام والتعريف عار
قوله والغرض وهو مبتدأ قوله به متصل بها خبره وقوله وهو تفيد المحل الذي بين الغرض اي الغرض من
ذكر الحال هو تفيد المحل اي تفيد الفعل

له اي على ان المراد من شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل ١٢ مفتي عبد الحميد

المسوق صاحبها يحصل بها بالنكرة لان الحال قيد للعامل فان قيل هذا منقوض بالخبر
 اذ الغرض منه الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا يجوز تعريف الخبر قلنا هذا القياس قياس مع الفارق لان
 الحال فضلا والقلة فيها مطلوبة بخلاف الخبر لانه ركن وايضا يلزم لصفة في حال النصيب كانت
 الحال معرفة قوله وان يكون اشارة الى حاصل العطف يعني ان قوله وصاحبها عطف على الضمير
 المرفوع المستكن في قوله ان تكون او العطف جائز لوجود الفصل وهو قوله نكرة قوله في المعنى اي بعد الغاء
 العامل وبعد الغاء قوله جاء في المعنى اي يدرك مبتدأ وخبر قوله اي ليس اشتراطا جازما وهو ان الشرط
 والغلبة منافاة فكيف يجتمع في شيء واحد هو تعريف الصفة فلما اشرع بقوله اي ليس اشتراطا جاء يعني انها
 لا يتوجهان الى شيء واحد بل الشرط يتوجه الى تعريف صاحب الغلبة تتوجه الى الشرط كقول الفقهاء
 الوضع شرط الصلوة غالبا فالشرط يتوجه الى الوضوء والغلبة يتوجه الى الشرط لان التيمم شرط الصلوة
 ايضا لكن الوضع شرط غالب كذلك التعريف شرط ذي الحال غالبا لان التخصيص شرط لذاتي الحال
 ايضا لكن التعريف شرط غالب قوله اي اكثرها جواب سؤال وهو ان الغلبة ليستعمل في الافعال وفي
 كلامنا في الاقوال فاجاب بقوله اي اكثرها يعني ان المراد من الغلبة الكثرة وهو يستعمل فيها قوله
 وبيان ذلك جواب سؤال وهو انه علم من قوله اشارم ان الحال مولدة لكثرة فالسائل انما ما هي
 فاجاب بقوله وبيان ذلك قوله نكرة موصوفة قال الفاضل المحتج لو قال فخصم موضع موصوفة لكان اولي
 ليشتمل نكرة للمضافة نحو جاء في غلام رجل ركبنا قلنا التخصيص يستعمل غالبا في الصفة فيذهب الداهن
 من التخصيص الى الصفة فلا فائدة في ذكر المخصوصة موضع الموصوفة فان قيل فلهذا لا يعلم حال
 النكرة للمضافة قلنا انه داخل في الموصوفة لان الصفة قيد الموصوف وكذلك المضما اليه قيد المضما
 قوله او مغلبة غناء المعرفة فتولد عنه منصوب بنزع الخافض اي كضاء المعرفة ثم هو صفة لقوله
 مغنية باعتبار المتعلق اي او نكرة غير محتاجة الى التعريف لعدم احتياج المعرفة الى التعريف الا ان
 لا يستعمل فيها قوله كل مرطيم الحكيم هو الامر الذي فيه حكمة معناه استوار كرهه شده قوله ان جعلت
 امرا حالا من كل امر فانه اذا كان حالا من المستتر في حكيم لا يكون فيه استغراق فلا يكون مما نحن فيه
 وايضا ان الضمير فيه معرفة وكلامنا في النكرة المخصصة فلا يكون مما نحن فيه ايضا قوله او واقعة
 في حين الاستفهام لان الاستفهام التكلمي يدل على ان المخاطب عالم وايضا للتفهم عنه ليشبه النكرة الواقعة في
 حين المعنى لكونه محسوبة من غير الوجوب التخييل قوله او بعد الاعطف على قوله في حين الاستفهام وقوله نقصا
 للنقص حال من قوله الا وهو اسم لما وقع في التركيب وايضا انه اذا اريد من الحرف اللفظ يكون اسما فيصم
 ان يكون ذاهلا فيصم الحال عنه فان قيل ان النكرة في المثال المذكور ليس بعد الاول بعد الا هو الحال
 اجيب ان النسبة الصحيحة قبل الاول قوله بعد من الكاتب اجاب الفاضل المحتج بقوله ومقتضى

وتعريفات ان في

سواء كان بغيره من العلم

سواء كان بغيره من العلم

له في قوله جاء في زيد ركبنا ١٢ ثم لان الشرط يقتضي وجوب كون ذي الحال معرفة والغلبة تقتضي عدم الوجوب ١٢ معنى جديدا
 ١٢ وهو ان قوله اي اكثرها ١٢ ١٢ اي ليشتمل النكرة المخصصة بالاضافة ١٢ ١٢ انما قال هذا لان بعضا من المفسرين من جعل
 ... قوله امرا حالا من امر لفظ هذا لا يطابق المثال المذكور كذا في الحواشي ١٢ ١٢ اي لفظ الا الذي وقع في التركيب ١٢ ١٢ معنى جديدا

الحال محل التنازع بين الطرفين وهو قوله بعد لا وبين قوله او مقدا عليه فان الطرف يقتضي ان يكون قوله المحال فاعل له وقوله او مقدا عليه يقتضي ان يكون قوله الحال مفعول لم يسم فاعله ولا شك ان الحال ثابت بعد الا في المثال المذكور ثم اعترض مولانا عصام عليه حيث قال ان قوله بعد الا طرف لغوا متعلقه المذكور وهو قوله واقعة والظرف اللغوي ليعمل في الفاعل فكيف يصح قوله ان الطرف يقتضي ان يكون لفظ الحال فاعله اقول ان عبارة المحتش مجذوف المضاف فيكون معنى قوله ان الطرف يقتضي ان يكون لفظ متعلق الطرف يقتضي ونسبة العمل الى الطرف مجازا بحيث الاعتراض الاول انه انما يرد لو كان قوله بعد منصوبا مضافا الى الاول اذ كان مبنيا على القسم عوض عن المضاف اليه وهو النكرة ويكون قوله الدافع على بعد فلا يرد شي وبجيب ان النكرة في الواقع واقعة بعد الا في المثال المذكور فان معنى قوله ما جاءني رجل الا ذاك ما هو ما جاءني رجل لصفة من الصفات الدجاء في رجل راكبا فان قيل لا يصح مقابلة هذا القسم مع قوله او مغنية عنه المعرفة لان في هذا القسم ايضا يكون ذوالحال نكرة مستغرقة لوقوعه في سياق النفي قلنا للمقابلة بينهما في ان ههنا نقض للنفي وليس في الاول نقض للنفي قوله او مقدا عطف على قوله نكرة لانه اذا تقدم الحال فخص به النكرة كما اذا تقدم الخبر على المبتدأ النكرة وايضا اذا تقدم الحال يؤمن من الالتباس بالصفة لان الصفة لا يتقدم على الموصوف قوله هو هذا القسم فان قيل المراد من هذا القسم هو المعرفة فلا يصح قوله ووقوع الحال في هذا القسم مشروطا بكون صاحبها معرفة اذ يلزم الاتحاد بين الشرط والشروط فيكون معناه ان التعريف شرط للتعريف قلنا لان سلم ان المراد من هذا القسم هو المعرفة بل المراد من هذا القسم ما يكون ذوالحال فيه غير هذه الامور وهو امم من المعرفة لان غير هذه الامور كما يتبادر المعرفة كذلك يتبادر النكرة المحضة فا شترائط المعرفة لاخراج النكرة المحضة قوله فقلنا غالبا قيد تفريع على قوله ليس شترائط لانه قوله حتى يقال اشارة الى بيان السوال قوله للنبذة صفة لقوله غالبية قوله ويجوز ان عطف على قوله لقال في اشارة الى الرد على السيد السند لانه قوله في حواشي للتوسط ان قوله وصاحبها معرفة مبتدأ والخبر ثم جملة عطف على قوله وشرطا ان تكون نكرة قوله ويجعل الخبر عطف على قوله ويحتاج اولى قوله يقال قوله ان يصرف الكلام عن ظاهره اشارة الى وجه الرد وانما كان هذا خلا النظر لان الاصل في العطف ان يكون عطف للفرد على الفرد لان المقصود من العطف اشتراك الشئين في الحكم وهو عطف المفرد على المفرد لا في عطف الجملة على الجملة الا شتراك في الثبوت فقط وايضا وجه الظهور قرب المعطوف عليه قوله وارسلها اليك جواسير على قاعد اشتراط الحال النكرة بان العراك في قوله وارسلها اليك وقع حالا مع انه معرفة

سنة

له يعني ان التقابل بينهما باختياران في الاول استغراق وفي الثاني نقضا للنفي فانه ليس الاول نقض له فيكونان متقابلين بحسب الجبئية والاعتبار قاله عبد الرحمن ١٢ له اي بين قوله او بعد الا ١٢ وبين قوله او مغنية ١٢ له اي في القسم الثاني وهو بعد الا ١٢ له اي القسم الاول وهو قوله او مغنية ١٢ له فيتحصل النكرة ١٢ له اي في حالة النصب مخضبة امرأة رابكة فطوال التقييد دفعا وجرا كن في الباب ١٢ له وايضا انما كان هذا خلافا للظاهر لان الظاهر ان يكون قوله صاحبها اسما لقوله يكون وقوله معرفة خبره موافقا له وشرطا ان يكون نكرة كذا قاله عبد الرحمن ١٢ له بين الاخر ومير لما قلنا والشك في الجواب اي ارسل للمار كوش الا ان حال كون الاثن معتركة اي متناهية ١٢ له وبان وحده في قوله مرتب به وحده وقع حالا مع انه معرفة بالاضافة وبان جمدك في قلنا فعلت جمدك ١٢ حالا مع انه معرفة بالاضافة ١٢ فغنى عبد الرحيم ١٢

واللوم في العراك الذهني او النكدة لانه لم يكن العراك عراك معلوم وكذا الاضافة في وحد وجهك ذهنية قوله وهي في اللفظ نكرة لان هذه الاضافة ^{بمعنى} اضافة لفظية وهي لا تعيد تعريفا قوله محضة جواب سوال وهو انه ينقض بنحو جاءني رجل من بني قميم فارسا فان قوله فارسا حال عن رجل وهو نكرة مع انه لا يجب تقديم الحال فيه على صاحبها فاجاب بقوله محضة يعني ان المراد من النكرة هو النكرة المحضة وفي هذا المثال النكرة غير محضة بل نكرة موصوفة بقوله من بني قميم ثم يتوهم ان السراة من المحضة ما يكون بالنسبة الى بعض افراد التخصيص فدفع بقوله لم تكن فيها شائبة تخصيص قوله باسمي التقديم جواب سوال وهو ان ذ الحال اذا كان نكرة محضة ثم قدم الحال عليه فحينئذ لم يكن ذ الحال نكرة محضة بل محضته بتقديم الحال فينبغي ان لا يصير تقديم الحال واجبا هنا فاجاب بقوله باسمي التقديم قوله ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفته مثل جاءني رجل وزيد بن ابي بن جواب سوال وهو ان ذ الحال في هذا المثال نكرة محضة مع ان الحال فيه غير مقدم على ذى الحال فلجاب بقوله ولم تكن الحال مشتركة الخ اي بين النكرة والمعرفة لان صا الحال لما قارنت بالمعرفة لم تكن نكرة محضة قال مولانا عصام لا يحتاج الى هذا القيد اي قوله ولم تكن الحال مشتركة الخ لان ذ الحال فيه مركب من المعرفة والنكرة والمركب من حيث التركيب كما لا يكون معرفة لا يكون نكرة ايضا لانها قمان من الاسم وهو قسم من الكلمة وهي مفردة فبقوله نكرة يخرج ذ الحال للترك فلهاجة الى زيادة القيد ا قوله الاشتراك في الحال لضرورة الاختصار اصله جاءني رجل وزيد راكبا وراكبا ثم جعل مثني للاختصار فهذا الايدى على اشتراك ذى الحال فلا يكون مركبا او نقول ليس هذا قيد في المتن بل احتراز عنه بقوله نكرة فهو بيان للخروج بقوله نكرة قوله لتخصيص النكرة فان قيل ان الحال اما من الفاعل او من المفعول وكلاهما مختصان بالحكم للتقدم عليها وهو الحكم للنسب اليها يخرجها في رجل قائما فلا حاجة الى تخصيص اخر قلنا ان الحال حكم اخر كما يشعر به قول الشاعر لو ناهي المعنى مبتدا وخبر فلم ان الحكم الاول حكم للجملة الفعلية والثاني حكم للجملة الاسمية فلا ينفع التخصيص الحاصل بالقياس الى الحكم الاخر لان الحكمين لا يجتمعان في قصد التكلم قوله ولئلا تلبس فان قيل انه اذا التبس بالصفة ينبغي ان يجوز فيه الوجهان اي الحال والصفة كما يجوز الحال و التميز في طاب زيد فارسا وايضا الالتباس لو كان ممنوعا لوجب تقديم الحال عليه في النكرة للتخصيص ايضا لتحقيق الالتباس حينئذ قلنا عن الاول ان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يستقيم الذهن اليه فيلتبس المقصود بغيره وعن الثاني ان تخصيص النكرة غالبا بالصفة فاصفة بعد الصفة قليل فلا يلتبس بالحال ثم في قوله في المعنى مبتدا وخبر نظرا لان للبدا اذا كان نكرة انما يجب تقديم خبر الظروف فيجب هنا ايضا ان يكون الحال ظرفا فاجاب الفاضل المحشي ان في الحال معنى الظروف لانه يؤيد بالظرف لان معنى قوله جاءني راكبا اي وقت الركوب ثم اعترض عليه انه اي اذا كان ذ الحال نكرة محضة ثم حتى يجب تقديم الحال عليه مع انما ليست لظرف ثم مع حاصله ان صاحب

اذا كان نكرة محضة لوصف اضافة اولين الخ او في ذلك لا يجب تقديمها فلجاب بقوله محضته ثم يعني ان هذا الحكم في انما يمكن في المشتركة بين النكرة والصفة وهذه الحالة مشتركة بينهما

قلنا اخذها الشرح من كتب المصنف فان قيل ان قوله بخلاف الطرف حال باعتبار المتعلق من
 فاعل لا يتقدم اى لا يتقدم المحال على العامل المعنوي حال كونها متلبسا بخلاف الطرف والمحال
 انما يكون قيدا للعامل فيلزم عدم تقدم المحال على العامل المعنوي مقيدا بمخالفة الطرف مع ان
 المحال لا يتقدم على العامل المعنوي مطلقا سواء كان مقيدا بمخالفة الطرف اولا قلنا لا نسلم انه محال بل
 هو جملة معترضة بتقديم المبتدأ اى هو متلبس بمخالفة الطرف وان سلم فمحال مؤكدا اذ يكون الطرف
 مخالفا لعامل المعنوي ثابت على الدوام عند المصنف والمحال الموكدة ليست قيدا للعامل قوله اى
 بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا لوطية الى الاحتمال الاخر قوله لا يجوز اصله اى سواء تقدم المبتدأ
 اولا قوله بشرط تقدم المبتدأ لانه لما قدم المبتدأ كان الخبر ايضا مقدا ما هو الطرف لان مرتبة الخبر
 في جنب المبتدأ وان كان لفظا في موضع اخر قوله فلا يجوز قائما فليد في الدار للنزوم الاضمار قبل الذكر
 في قائما وكون المبتدأ عمدة بالنسبة الى الخبر الى قائما فليد ان المبتدأ عمدة والاضمار قبل الذكر في العمدة
 جائز قوله ويجمل والحاصل ان الطرف في التوجيه الاول عامل وفي التوجيه الثاني معمول لكن هذا
 التوجيه ضعيف فلذا اقال الشارح ويجمل لانه لا يلزم سرق الكلام لانه ذكر بمقابلة المعنوي وهو عامل
 فيلزم ان يكون الطرف ايضا عاملا قوله ان المحال وان كانت مشابهة جواب سوال وهو ان تخصيص
 الطرف اذا كان عاملا كما في التوجيه الاول لاجل الاختلاف فيه كما مر في قول الشارح واما تخصيص لفظ
 اذا كان معمول فلا وجه لذكره فلجواب بقوله ان المحال وان كان لم يلزم ان تخصيصه لدفع الوهم
 وهو ان في المحال معنى الطرف فتوهم انه لا فرق بينهما في تقدمهما على العامل المعنوي فدفع المصنف
 هذا الوهم بقوله بخلاف الطرف يعني ان بينهما فرق في التقديم قوله لتوسم في الظروف لكثرة
 دولتها في كلوهم وايضا ان الظروف تشابه المحام من حيث ان كل محدث لا بد له من الظروف
 كما ان لكل انسان لا بد من المحام والحال ان المحام الانسان توسم لانهم يدخلون على الانسان ليلا و
 نهارا من غير الاذن فكذلك الظروف تدخل على الكلمات اولها واولها قوله هذا اذا لم يكن الطرف
 جواب سوال وهو ان ما ذكر من الاحتمالين مستقيم ولم يدخل الطرف في العامل المعنوي ولو دخل فيه
 فلا يستقيم الاحتمال الاول لانه اذا دخل فيه فلا يصح قوله بخلاف الطرف لانه يلزم التناقض فلجاء
 بقوله هذا الخ اى ما ذكر من الاحتمالين على تقدير ان لا يكون الطرف داخل في العامل المعنوي وان كان
 داخل فيه فالمراد هو الاحتمال الثاني للنزوم التناقض ولوقال المصنف كلمة الايهان قاله الا الظروف
 لا يلزم التناقض لان في الاستثناء لا يحكم على المستثنى منه ما لم يذكر المستثنى فلا يلزم التناقض
 فليتنظر في كتب الاصول فان قيل لما كان الطرف داخل في العامل المعنوي فيكون تقدم

مما ذكره في كتابه

له لان الظروف ضعيف يعمل في العول التاخول في العول التقديم ١٣ م لانه اذا تقدم المبتدأ حصل للظرف قوة بسبب
 الاعتماد فعمل في العول التقديم والتاخر ١٣ م اى وان كان الخبر موخرا لفظا على المحال ١٣ م اى لانه اذا كان داخل فيه فلا
 قال لا يتقدم المحال على العامل المعنوي فلا معنى لم قوله بخلاف الطرف بل هو تناقض قاله عبد الرحمن ١٣ م اى الا في
 هذا النزوم من العامل المعنوي لان المتعارف بينهما في مثل هذا الوضع هو الاستثناء بالا وان لم قوله بخلاف الطرف لانه في نفس الامر
 لكنه ليس بمتناقض ١٣ م اى بناء على الاحتمال الثاني ١٣ م

قلنا لا يلزم تقدير الحال من صاحب الحال الجواز ان يكون من المتكلم وهو الله تعالى كما في قوله تعالى **وَاللَّهُ**
خَالِدِينَ فان تقدير المخلوق من الله تعالى لا من اهل الجنة لانهم في الهيبة قوله وبعضهم يجعلها صفة
المصدر وهو النجاشي قوله اي رسالته كافة اي عامة شاملة قوله وبعضهم يجعلها مصدر اي
مفعول مطلق اي تكف كافة ثم يرد عليه ان كافة صيغة اسم الفاعل في المصدر وهذا الوزن
فاجاب بقوله كالكاذبة والعافية بمعنى الكذب والعفة قوله والكل تكلف وتصف اشارة الى
لا اعتراض على المحبين الذين اجابوا عن جانب الجمهور الى بعض اما كون الاول تكلفا فلان دخول تاء التثنية
في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعل ومفعول في بعض صيغ المبالغة
لا سم الفاعل **فان قيل** هذا منقوض بتمام الكافية والشافية فان تلوها للمبالغة كما قال فاضل
المحشي **دفع** رأس الكتاب قلنا الاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل فيها تقدير موصوف
مؤنث كالفائدة والرسالة كما مر في رأس الكتاب من الفاضل المحشي **دفع** واما كون الثاني تكلفا فلا محتمل
بله تقدير الموصوف في الآية واما كون الثالث تكلفا فلان **مصدر** لا غير معلوم وايضا لو كان فعله محض
فلا يفهم من جزم لان الفعل مع المصدر لا يكون الا حالا ايضا واما كون الثالث تصفا فلان كافة بمعنى جميعا
اذا لم يكن ارسلنا الى جميع الناس والتاويلات التي فكروها لا يطابق هذا المعنى اذ معناها المنتم على هذه
التاويلات **فان قيل** ان على القول الثاني تكون كافة بمعنى جميعا كما ترى قلنا لا شئ من كافة على القول الثاني
بمعنى جميعا بل بمعنى عامة اي رسالة عامة اي شاملة للامم والكنى فلا يبين عمومها للناس ايجيب عن
الاصول ان قديم غير تام لان الحروف المتعدية التي هو من تمام الفعل انما هي ابناء فقط دون غيرها من
الحروف الجارة كما قال مولانا سعد الدين في السعدية في بحث المتعدية وايضا يرد على قوله هذا الجواز
بجيب الحقيقة ليس مجرورا ان المجرور بالاضافة اللفظية ايضا ليس مجرورا بجيب الحقيقة اذ هي في حكم
الانفصال وهذا لا يفهم التعريف والتخصيص كما قال الشرح في بحث المجرورات قوله وكل ما دل على
فيه اشارة الى الرد على الجمهور فانهم شرطوا الى الاشتقاق في الحال ثم يرد عليه ان البيئة عبارة عن الحركات
والسكنات فغلب هذا بينه وبين قومه وزياد وعمر وحالا لوجود البيئة فيها فاجاب بقوله اي صفة ثم يرد
عليه ان التبادر من الصفة ما يكون ختقا فلا يحصل الرد على الجمهور **فاجاب** بقوله سواء كان الدال
الى قوله من غيلان يا والجامد جواب سؤالا وهو ان المقصود من قوله صرح ان يقع حال الرد على الجمهور
وهو لا يحصل بهذا القول لانهم ايضا قائلون بايقام الجامد حالا ولكن يا ويلون الجامد المشتق فاجاب بقوله
من غيلان لا اول الزم **فان قيل** ان الحال الموصوفة داخل في الحال الجامد او في الحال المشتق لانه لا يفهم من
المتن قلنا قال الفاضل المحشي **دفع** انه داخل في الجامد فيحتاج الى التاويل لا يشتق عند الجمهور والحال الموصوفة
هي التي يكون الجامد فيها توطية للحال المشتق كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فقوله قرآنا اسم
جامد وقع حالا ظاهرا لكنه توطية للحال الذي هو قوله عربيا ومشتق وقال مولانا عصام

له اي دخول تاء المبالغة على المصدر غير معلوم عبد الرحمن له بين حروف الجر والاضافة له النسب ذكره الشيخ **دفع** مفتي عبد الرحيم

موقع اسم الإشارة اسم لا يعم اعماله فيه بان كان اسما جامدا كالقرفلا بد ان يكون العالم فيه هو
 الطوب وعلى ما عرفت من اعتبار قيد الكلية بعد قوله ولا ند لا يعم الى لا يريد ما قيل لا يجوز ان يكون للزم
 ان اسم الإشارة عالم فيه في تركيب يكون اسم الإشارة عاملا والا فلا قال مولانا عصام انا لا نسلم ان يكون
 التركيب المذكور وهو قوله تمرة نخلة بئر الله صحيحا بل هو مصنوع آقول وان كان مصنوعا لكن موافق لقول
 الخو فلا ضير فيه لكن فيه تأملا بالنظر الى قول الرضي قوله فيهم ان تقع بعم ان ليكون قوله تقع بتاويل للمصنف
 فيكون فاعلا لقوله بعم قوله ولكن يجب ان إشارة الى ان قوله خبرية قيد احترازي لا اتفاقي فان قيل
 ما للمصنف رحمه الله تعالى تعرض هنا بذكر الخبرية ولم يتعرض بذكرها في بحث الخبرية انما شرط فيه ان يقع قلنا بان
 هنا ليس شيء يشعر بخبرية الجملة فلما تعرض بذكر الخبرية هنا واما في تعريف الخبرية يكون شيء يشعر بها
 وهو العنوان حيث قال والخبر قد يكون جملة فان لفظ الخبر يدل على خبرية الجملة قوله محتملة للصدق
 والكذب إشارة الى تعريف الجملة الخبرية قوله واجرا منها عليه اشارة الى ان الحال عليه قوله ولما كانت الجملة
 اشارة الى بيان الدليل لا اشتراط العائد وهو قوله بالواو والضمير قوله فاذا وقعت الجملة هذا شرط وقوله
 لا بد جلاء ثم الشرط مع الجزاء جزاء لقوله ولما كانت قوله والجملة خبرية اما اسمية اشارة الى ان القاء
 في قول المصنف تفصيلا هو يقتضي اجمالين الشارح اجماله قوله اي الجملة الاسمية اشارة الى بيان الموصوف
 ثم يرد عليه انا لا نسلم ان الجملة الاسمية معلومة بالواو والضمير لان قولنا زيد قائم جملة اسمية ولا تلبس
 بالواو والضمير ايضا يلزم الخروج عن البحث لانه في الحال في الجملة الاسمية فاجاب بقوله الحائية قوله
 لقوة الاسمية اما نفس الاستقلال فظاهر لانها مستقلة من حيث الاجزاء بخلاف الجملة الفعلية فان خبر
 الفعل منها يقتضي الاستناد الى شيء وهو مناط عدم الاستقلال واما القوة فلان الاسمية لدلائلها على الواو
 والاستناد تأتي عن وقوعها حال الخروج عما هو الاصل في الحال وهو الاستقلال وعدم الدوام لان
 فنفس الاستقلال تقتضي نفس الربط والقوة فيه تقتضي زيادة الربط فان قيل بالسوق ان الخبر اذا وقعت
 جملة لا بد فيه من العائد وهو واحد الامور الاربعة اما الضمير والالف واللام او ضم المظهر موضع المظهر
 او كون الخبر مفسرا للمبتدأ او اما الصفة والحال او وقعت جملة فلا بد ان يكون العائد فيها هو الضمير فقط في
 الاول والضمير والواو في الثاني قلنا ان الخبر من ضروريات المبتدأ فله زيادة تعلق بالمبتدأ من غير
 العائد فالتفت فيه بادي بالبط وهو واحد الامور الاربعة واما الصفة فليس من ضروريات الموصوف
 فلا بد فيه من رابط قوي وكذا الحال في الصفة ليس من الفضلات لعدم تعيين علامة الفضلة فيها وهو ان
 يتابع لما قبلها فالتفت فيها بالضمير وحده بخلاف الحال فانه فضلة فلا بد من زيادة القوة في الرابط وهو الضمير
 والواو وهنا بحث من وجهين احدهما ان الصلة ايضا من ضروريات الموصول فلما زيادة تعلق بالموصول فينتج
 ان يكتفي فيه باحده الامور الاربعة ايضا مع انه لا بد ان يكون العائد فيها الضمير فقط والثاني ان كون الخبر من
 من ضروريات المبتدأ لا يخلو اما ان يكون المبتدأ
 له حيث قال والخبر قد يكون جملة ولم يقل والخبرة يكون جملة خبرية بان المراد هناك ايضا
 الخبرية الخبرية ١٢ على فتناسل ان يكون الرابط نهائي فليدة القوة ٢٢ على في اللغة اذا رقت جملة ٣ على اي في الحال اذا رقت جملة ٤ على وهو الخبرية ٥

من حيث النية ^{أي ذات النية} ومن حيث كونه مبتدأ فان كان الاول فلا تسليم الخبر ضروري لذات المبتدأ والكان
 الثاني سلمنا ان الخبر ضروري للمبتدأ من حيث هو مبتدأ لكن يرد على هذا ان الصفة ايضا ضرورية للموصوف
 من حيث هو موصوف آجيب عز الاول ان الصلة تشابه الصفة من حيث ان كلاهما قبل الاول وعن
 الثاني باختصار الشق الثاني اي ان الخبر من ضروريات المبتدأ من حيث هو مبتدأ لكن معنا الخبر لا يكون
 يشبه آخر فلا بد للمبتدأ من الخبر بخلاف الصفة فان معناها لا يشبه آخر لان معناها تفيد الموصوف
 بقيد وهو يحصل بالحال وعطف البيان والاضافة فلا يكون الصفة من ضروريات الموصوف والكان
 الموصوف من حيث هو موصوف قوله نحو جئت وانا راكب المثل الاول الضمير المتكلم والثاني ضمير المخاطب
 والثالث ضمير الغائب قوله لاننا تدل على الربط من اول الامر فان قيل ان اللام ايضا تدل على الربط من
 اول الامر لانها في المصدر كالواو قلنا بينهما فرق بان الواو في الاصل للجمع مع السابق فيكون الواو مستند
 بالنظر الى سابق قوله كنت نبيا اي علما ينبئ من عند الله وادم بين الماء والطين اي والحال ان به
 العنصر لم يكن بعد وانما كان نبيا لانه خلق ووصف المطهر قبل الوجودات ثم بعث الى رواح المكلفين بعد
 خلقها قبل ابدان ^{على الراجح} فبلغ اليهم الحقيقة الالهية فامن به من هو اهله ثم ظهر لهم الايمان بعد خلق ابدانهم
 وفيما شادة الى ان سائر الانبياء عليهم السلام لم يكونوا انبياء قبل ابدانهم العنصرية واعلم ان في صحة
 هذا الحديث مقال فان المروي عن احمد والبخاري ^{في نسخة} كنت نبيا وادم بين الروح والجسد ^{في نسخة} اللهم ان
 يق له نفع الشايع قدس سره بالمعنى اذ المراد بالروح هو الماء ومن الجسد هو الطين قوله وهذا
 الربط جواب سوال وهو انه منقوض هو الحق لا شك فيه فان قوله لا شك فيه جملة اسمية مع انه لا يكون
 بالواو لا متنع فيه الواو فاجاب بما تولى قوله لا شك فيه هو حال من الضمير في قوله الحق وهو الصفة
 المشبهة قوله لشدة الاتصال بينهما فانما في حكم الكلمة الواحدة فلا يجوز دخول الواو التي هي للانفصال
 بينهما قوله على ضعف اي على مذهب ضعيف بقرينة قول الشايع فلابد من الواو على الصحيح ^{في نسخة} اي على ذلك
 الصحيح قوله فلا يدل على الربط في اول الامر وقد عرفت ان البلاط في الجملة الاسمية ناسب ان يكون في
 غاية القوة فان قيل ان الجملة الاسمية قد تكون خالية عن العائد نحو قولهم خرجت زيد الى الباب فان
 قولهم زيد على باب وقع حالا مع عدم الربط فيه قلنا هو شاذ لا يعبر عنه قوله كمنته فوه في اعلم ان ثم في
 الاصل فوه ثم حذف الماء على خلاف القياس فيقو ثم ابدل الواو بالميم لان الواو لا يقبل الحركة الاعرابية
 وانما ابدلها بالميم دون حرف الاقحام الحزب وهو الشقة ثم اضيف ثم الى ضمير الغالب فاعيد الميم الى
 الاصل وهو الواو لان اعراب اسم الستة في حالا الاضافة بالحرف فيكون الواو عليها فصادفوه باضافة
 كلمة فوه الى الماء ثم ان كان قوله فوه الى في حالا عن الضمير الغائب في قوله كمنته يكون العائد هو الماء
 في فوه وان كان حالا من ضمير المتكلم في قوله كمنته يكون العائد هو الضمير المتكلم في قوله في الى

في قوله في الجملة الفعيلة جواب سوال وهو ان كلامنا

له بخلاف الالف واللام ۱۲ لله وفي الحديث لا يخرج الميم وادم بين الماء واليهول ۱۳ مفتي عبد الرحيم الفشاري رحمه الله

في الجمل والمضارع ليس بمجمل بل هو قسم من الفعل وهو قسم من الكلمة وهي مفردة فأجاب بقوله له
 الجملة الفعلية يعني ان المراد من المضارع هو المضارع مع الفاعل قوله لمشايشة لفظا او معنى اما لفظا قطعا
 واما معنى فلو قوعد موقع اسم الفاعل خوزيد قائم وزيد يقوم فان قيل ان هذا منقوض بقوله تعالى
تَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْهَوْنَ عَنْكَ فقوله وتنهون مضارع وقم حالا مع انه بالواو قلنا لا نسلم
 ان في الآية وقم المضارع حالا بل هو بتقدير المبتدأ تقديره وانتم تنهون فالحال جملة اسمية وان سلم
 ان المضارع وقم حالا فلا نسلم انه مضارع مثبت بل معنى لانه داخل تحت الاستثناء لا تكاري في قوله
تَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْهَوْنَ عَنْكَ فان قيل لا تنهون انفسكم قوله المشتملة على المضارع
 جوب سوال وهو ان الضمير في قوله ماسواها لا يعبر الى الجملة الاسمية والفعلية ولا ثالث لهما فلا يوافق
 ماسواها فأجاب بقوله المشتملة ان حاصله انه ليس المراد من الفعلية مطلق الفعلية بل مقيد بالقوله
 المشتملة على المضارع المثبت قوله من الجمل بيان لما سواها قوله من غير ضعف ان جواب سوال
 وهو انه على هذا لا يثبت الفرق بين الحال الذي وقم جملة اسمية وبين ما وقم جملة فعلية فأجاب بقوله
 من غير ضعف قوله لا المنة اشارة الى ان قيد المثبت قيد احترازي لان اذا كان منفي لا يجب فيه
 قد ظاهرة ولا مضمرة لعدم احتياجها اليها لانها في الفعل الماضي استقر ذلك المنع فيشمل زمان العامل
 بحكم الاستصحاب كما ذكره الشارح بعد خطوط وقيل منع دخول قد عليه لا قضاء المنع صد الكلام قوله
 من دخل لفظه جواب عن اسئلة ثلثة احدها ان قوله لا بد بمعنى يجب والوجوب لا يكون الا في
 مقدور المتكلم وقد ليس من مقدوره والثاني ان من حرف جر وهو لا بد خلا على التعمد وقد ليس
 منها فلا يجوز دخوله على قد والثالث انا لا نسلم انه لا بد في الماضي المثبت من قد لانه لو كان
 كذلك يلزم تدخل الاقسام لان الماضي من اقسام الفعل وقد من اقسام الحروف فيجوز ان صار قسم من
 اقسام الحروف جزوا من اقسام الفعل وهذا باطل فأجاب عنهما بزيادة لفظ الدخول ولا شك ان الدخول
 من مقدور المتكلم ولا يفتى على هذا يكون من حلقه على الدخول وهو اسم ايضا على
 هذا التماس ان يدخل قسم على حرفه يريد عليهما ان اضافة الدخول الى قد لا يجوز لان المضاف اليه لا يكون
 الاسما فأجاب بقوله لفظه قد يعني ان المراد من قد لفظه والحروف اذا اريد منها اللفظ صار علما
 لما وقع في التركيب فتكون اسما فان قيل فلهذا ينبغي ان يكون قد مجرورا بالاضافة اذ هو اسم
 من الاسماء قلنا انه حكاية عما وقع في التركيب والاصول ان حال المحكي بمنزلة حال المحكي عنه الذي
 وقع في التركيب وهو لا يقبل الاعراب فكذلك هذا قوله المقرية اشارة الى دليل وجوب دخوله قد
 على الماضي حاصله ان كلمة قد في اللغة وضعت لان تقرب زمان الماضي الى زمان الحال الذي
 انت فيه وفي الاصطلاح وضعت لان تقرب زمان الماضي الى زمان صد الفعل من ذي الحال

سواء هو ليس الا جملة ١٢ له من حيث الحروف والحركات السكتات ١٣ له كون الفاعل بالضمير وهو ١٤ له على تقدير الاكتفاء

بها ١٥ له لانه ينما فرق وهو ان في الجملة الاسمية الاكتفاء بالضمير لا الضعف وبها ينز الفصح ١٦ مفتي عبد الرحيم

زمان العامل عم من ان يكون صدور الفعل في الزمان الماضي والحال وهو المعنى المجازي فقوله التام
لغة اشارة الى ان هذا المعنى حقيقي وقوله يجوز اشارة الى ان هذا المعنى مجازي لان المعنى الاصطلاحي
مجازي بالنسبة الى الكفرى قوله يجوز جواب سؤال وهو ان قد موضوع لتقريب زمان الحال اللغوي
وهو زمان الحال وكلامنا في الحال الاصطلاحية حاصل الجواب انه حقيقة في الاول ومجاز في الثاني
من قبيل ذكر الاختصاص وإرادة الاعم لان زمان العامل اعم من ان يكون في الحال وفي زمان الماضي قوله
لان المتبادر الى جواب سؤال وهو ان الحال اذا كان ماضيا والحال ايضا كان ماضيا فلا حاجة الى
دخول قد مع انك قلت ان زمان صدور الفعل قد يكون ماضيا كما في قولنا جئت في زيد ركب غلامه
فالجواب بقوله لان المتبادر الى اذ معنى قوله جئت في زيد امس وقوله قد ركب غلامه اى قيل امس
اى ركب الغلام كان قبل الامس فكان معنى الحال مقدما على معنى العامل فلا بد من دخول قد ليكون
المراد من زمان الركوب هو الجزاء القريب الى الامس قوله فيقارنه اى يقارنه حكما لا للمقارنة الحقيقية
قوله فانهم لا يجهلون قد انما استدلالهم بقوله تعالى جاءكم من عند ربهم قوله سواء كانت
الاشارة الى ان قوله ظاهرة خبر كان المقدر قوله في اللفظ صفة كاشفة لقوله ظاهرة قوله منية
صفة كاشفة ايضا بقوله مقدرة قوله بقوا جواب سؤال ما الوجه للتاويل بقوا اجاب بانه حال مؤنث
لانه توطئة لحالية قوله حضرت قوله جملة دعائية يعنى ان قوله حضرت وان كان خبرا لكن يعنى الا
اى احضر كقولنا غفر الله اى اغفر معناه فيبقى صدوره قوله وانما لم يشترط جواب سؤال ظاهر
قوله ويحذف العامل سواء كان فعلا او شهيدا ومعناه مثال الثالث انسان مؤمنا اى هذا انسان
مؤمنا قوله في الحال جواب سؤال وهو انه على هذا يلزم الخروج عن البحث فاجاب بقوله في الحال قوله
اى الشارع جواب سؤال وهو ان المسافر هو الذى نظم المسافة فعلى هذا فائدة في قوله لا شيا مبدىا
فاجاب بقوله اى الشارع يعنى ان للمواد من المسافر من كان في ابتداء السفر لا في انتهائه قوله اول
له يعنى ان المراد هو المسافر محاذيا باعتبار ما يؤخذ اليه والمواد من السفر اذ اذ السفر قوله الاشياء هي
الطريق بنفسه ومهدى اى تجد الطريق باعتبار الغير قوله ما صفت اشارة الى بيان الاحزاب قوله او
مقالبة اى لفظية سواء كانت القرينة في لفظ المتكلم او لفظ المخاطب قوله في بعض الاحوال جواب سؤال
وهو انه ينقض بقولنا ان زيدا قائم لانه كلام مؤكد بكلمة ان مع ان العامل فيه مذكور وهو لفظان ولا
على هذا يلزم الخروج عن البحث وايضا ينقض بقوله تعالى شهدت الله الى قوله قائما بالقسط فان قوله
قائما حال مؤكدة مع ان عامله مذكور فاجاب بقوله في بعض الاحوال لما قد رقت الاحوال لا بد بالاول
والثاني ولما قد رقت البعض لا بد الثالث اعنى بقوله شهد الله الالية فقوله في بعض الاحوال اى في
بعض افراد الاحوال الموكدة لا في جميعها وذلك لان الحال الموكدة على تعيين احد هما موكدة لمضمون
له معناه بالفارسية تنك باددله ان قوم ام الله لقوله ان لم يشترط الله دخلته في الماضي فلفظ اجاب بقوله والاهم
يشترط ام الله اى حال كونك تجد الطريق بنفسه او با غير الغير ام مفتي مولوى عبد الرحيم النقشاوري

جملة اسمية والأخر مؤكدة لمضمون جملة فعلية وحذف العامل واجب في الأول دون الثاني في
 قيل الحاجة الى تقدير لفظ البعض لان الاحتراز عن قوله تعالى شهد الله قائما حاصل بقوله المصنف
 مقدره لمضمون جملة اسمية والحال في قوله شهد الله جملة فعلية قلنا ان التفصيل بعد الاجمال شائع عند
 فقول الشارح في بعض الاحوال اجمال وقول المصنف در مقدره لمضمون جملة اسمية تفصيل لم قيل
 ان التاكيد على قسمين وقوله عطوفاني قوله زيد اليك عطوف ليس بواحد منها فلا يصح اطلاق المؤكدة
 على قوله عطوف او جوابه يبيح بعد قوله مطلقا اي سواء كان عامله واجب الحذف او جائز الحذف
 فهو لا فم ما توهم ان المراد بالحال المؤكدة ما كان عاملا لطبيب الحذف فقط بقربنية البحث فذم بقوله مطلقا
 قوله والمنقلة قيدا لهذا فرق الخريين المؤكدة والمنقلة قوله فان العطوفية الغاء لتعليل تطبيق
 المثال مع المثل قوله لغة الهمزة اي على انه المضارع المتكلم من الثلاثي المجرد قوله اوضحها اي على انه
 المضارع المتكلم من الثلاثي للزيد قوله من حققت الامر يعني ان المضارع المتكلم من المجرد مأخوذ
 من حققت الامور هو ما فيه ثم في انقضاء لفظ الامر مع قوله حققت اشارة الى بيان المعنى اللغوي لقوله
 احقه قوله بمعنى تحققته جواب سؤال وهو ان معنى حققت الامر هو الثبوت على يقين وذلك
 يحصل بصيغة المبالغة والمجرد لا يفيد المبالغة فاجاب بقوله بمعنى تحققته يعني ان المجرد يعني
 باب تفعل وهو يبيح للمبالغة ثم معنى الحق مجردا هو الثبوت على اليقين لا الثبوت فقط فلذا قال الشارح
 وصوت منه على يقين اي صوت لاجله على يقين قوله او من حققت الامر هذا بالنظر الى الضم
 من مله في باب الافعال ثم الاحقاق مزيدا في اللغة بمعنىين احدهما هو الثبوت على اليقين والثاني
 هو الثبوت فقط فاشار الشارح الى الاول بقوله بهذا المعنى بعينه والى الثاني بقوله او بمعنى اثبت قوله
 لتحقيق البوتة لكن فيه اشارة الى بيان المعنى المراد بالمثال وهو قوله احقه بعد بيان المعنى اللغوي له وانما
 اول الاب بالابوة لان الضمير في احقه لاجم الى الاب وهو جوهر من الجواهر والمتكلم لا يقدر على
 تحقيقه بل يقدر على تحقق الاعراض فقط والابوة من الاعراض قوله وصوت منه على يقين اشارة
 الى تحقق المعنى اللغوي في المعنى المراد او جواب سؤال وهو ان تحقق الابوة بالولادة لا يتحقق للمكلم
 وايضا ان الابوة وان كان من الاعراض لكن تحقق هذا العرض ليس في وسم المتكلم فاجاب
 بقوله وصوت منه على يقين فان قيل ان معنى اليقين هو العلم اي اعلمه عطوفا فيكون عطوفا
 مفعولا لثاني لعلمت لا الحال فليظرفيه قوله او اثبتا كذلك فقوله كذلك عبارة عن قوله لك
 وصوت منه على يقين لكن هذا احد معنى باب الافعال وهو الذي اخدم مع المجرد واما المعنى الآخر
 وهو الاثبات فقط من غير يقين فلم يذكره الشارح في اخلاقه لخلق له هنا قوله
 وقال صاحب المفتاح وهو السكاكي في اشارة الى الاعتراض على المصنف در
 له عطف على تحققت البره كذا اي معنى قوله زيد اليك عطوفانا انتمعت البره كذا واما اثبتا كذا قال صاحب الاثر ۱۲ مفتاح

مع اي لفظ وسمي على ما في بحث التاكيد ۱۲ عنه اشارة الى قول صاحب المفتاح ۲ مفتاح عبد الرحمن

قوله اصلاً اي اصلياً فلا اشكال قوله بل هو ترك مبهم وايراد معين وانهما بحث من وجه الاول انه لا يعم حمل التارك على قوله لان الضمير فيه واجب الى البدل وهو امر لفظي والتارك امر معنوي فيلزم حمل البائن على المبائن والثاني انه منقوض بيده الاشتغال مثل سلب زيد ثوبه لان زيد ليس بمبهم بل هو معرفة فكيف يعم قوله بل هو ترك مبهم والثالث ان الاحتراز من البدل مما ليس له وجه لذكر الحكم التوابع فيما بعد والرابع ان في الضمير ايضا ترك مبهم وايراد معين لانه في المعنى فاعل والمقصود بالنسبة ليس لا هو فلا فرق بين قوله طاب زيد نفساً وفي قوله طاب زيد اخوك اجيب عن الاول ان الضمير قوله هو واجب الى البدل باعتبار المقصد والغرض في المقصود منه ترك مبهم وايراد معين وعن الثاني انه ليس المراد من لعمركم النكوة بل هو اعم من النكوة وللحمل فن يدوان لم يكن نكوة لكنه مجمل ههنا لانه لا يعلم ان السلب باعتبار ذاته او باعتبار ملابسه فيكون قوله ثوبه تفصيلاً له وانما يكون مجمل لا فاعلم ان فيه فان قيل هذا منقوض بيده الغلط مثل ضربت زيدا اعمراً لانه ليس في قوله زيدا ههنا تنكير ولا اجمال لان نسبة الضرب الى زيد تام كما قاله الشارح في بحث البدل قلنا المراد من البدل بعض قسم وهو الثالث ذكر الشيء فيما بعد لبيان الاحتراز عنه بقيد فان الاكتفاء بذلك بعد جاز لا واجب هذا الايمان في الاحتراز من الاكتفاء بذكره كما قاله الشارح في تعريف الفاعل هو ما اسند اليه الفعل بالاصالة بقرينة ذكر التوابع فيما بعد وعن الرابع انه لا نسلم ان المقصود بالنسبة هو التميز لانه لو كان كذلك لكان مرفوعاً وما قالوا انه في اللغة فاعل يعم جملة فاعله وتاويل فهو بنوع اخر لا يخرج الشيء عن حقيقة فان قيل ان تعريف التميز غير انهم في قوله الضمير لانه دخل فيه قوله زيد من الوجه لصلح على الوجه مع انه ليس بهن كما ذكره الشارح في بحث المجرورات حيث قال الوجه في منزلة التميز فلم انه ليس التميز قلنا المراد من كلمة ما هو الاسم المنسوب بقريضة ان التميز قسم منه و الوجه مجرور فاذا قيل هذا منقوض من وجهين احدهما ان التميز قد يكون مجروراً كما قال المعرزم والمنخفض كثر والثاني انه انما يستقيم لوقوع الوجه بالجر ولو قووم بالنسبة اجيب عن اصل الاعتراض انه خارج لقوله المستتر عدم الابهام في الموضوع له الحسن بل الابهام فيه من حيث انه صفة لزيد وبانه خارج لقوله عن ذات لانه يرفع الابهام عن حسن زيد وهو وصف او لقول المراد من التميز هو الاسم للنكر والوجه معروف باللام ولو كان الوجه بغير اللام لاشك ان من التميز نكرة لان المقصود وهو البين يحصل بها لانه لا يتم ان يكون لحد النكرتين اخص من الاخر في القيل لما كان المقصود من التميز هو البيان فهو يحصل بالمعرفة على الكمال قلنا ان التميز من الفضلات والعلّة فيها مطلوبة كما في الحال قوله اي الثابت اشارة الى ان قوله المستقر ليس مع الظروف بل صيغة اسم الفاعل قوله الرايخ جواب عن اسئلة ثلاثة الاول ان هذا التعريف صادق على قوله جارية في نحو لايت جارية جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن لفظ العين مع انه لا يقول احد بكونه تميزاً والثاني انه صا على وجه الابهام

قوله الضمير هو اي ضمير كذا وكذا ولا يخفى من سطر هذه اللزوم من الخلق لثبات والا فاعلم في قوله تميز التميز وهو تميز بالذات لانه لو تميز بالوصف لكان مرفوعاً وما قالوا انه في اللغة فاعل يعم جملة فاعله وتاويل فهو بنوع اخر لا يخرج الشيء عن حقيقة فان قيل ان تعريف التميز غير انهم في قوله الضمير لانه دخل فيه قوله زيد من الوجه لصلح على الوجه مع انه ليس بهن كما ذكره الشارح في بحث المجرورات حيث قال الوجه في منزلة التميز فلم انه ليس التميز قلنا المراد من كلمة ما هو الاسم المنسوب بقريضة ان التميز قسم منه و الوجه مجرور فاذا قيل هذا منقوض من وجهين احدهما ان التميز قد يكون مجروراً كما قال المعرزم والمنخفض كثر والثاني انه انما يستقيم لوقوع الوجه بالجر ولو قووم بالنسبة اجيب عن اصل الاعتراض انه خارج لقوله المستتر عدم الابهام في الموضوع له الحسن بل الابهام فيه من حيث انه صفة لزيد وبانه خارج لقوله عن ذات لانه يرفع الابهام عن حسن زيد وهو وصف او لقول المراد من التميز هو الاسم للنكر والوجه معروف باللام ولو كان الوجه بغير اللام لاشك ان من التميز نكرة لان المقصود وهو البين يحصل بها لانه لا يتم ان يكون لحد النكرتين اخص من الاخر في القيل لما كان المقصود من التميز هو البيان فهو يحصل بالمعرفة على الكمال قلنا ان التميز من الفضلات والعلّة فيها مطلوبة كما في الحال قوله اي الثابت اشارة الى ان قوله المستقر ليس مع الظروف بل صيغة اسم الفاعل قوله الرايخ جواب عن اسئلة ثلاثة الاول ان هذا التعريف صادق على قوله جارية في نحو لايت جارية جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن لفظ العين مع انه لا يقول احد بكونه تميزاً والثاني انه صا على وجه الابهام

له يعني ان المراد من الاحتراز عن البدل هو الاحتراز عن بعض اقسامه كما في جاء في اخوك زيد ۲م ۳م فيكون قوله بالاصالة احتراز عن توابع الفاعل ولكن عبارة هذا القيد في تعريفه بقرينة ذكرها فيما بعد ۲م ۳م لان التميز هنا لبعبرية لا لكونه

نظره او موضع لوزنظره قوله ما يتم به المفرد الذي هو نائب التميز قوله وكرر بعضها فان قيل
 لا دخل لما سبق في التكرار لانه يصح ان يقال قفيزان بل في موضع عنوان سمننا قلنا انما ذكر عنوان
 لشهرته فيما بينهم فان قيل المفرد قد يتم بنفسه ايضا مثل ربه رجلا وقوله تعالى كما ذا الملك الله بهذا
 مثلا فان رجلا تميز عن الضمير تام بنفسه وكذلك مثلا تميز عن هذا تام بنفسه فلم تترك للصنف
 بيانه قلنا لما تم بينهما بنفسه فلا حاجة الى بيان ما يتم به فلا حاجة الى ذكره قوله ومعنى تمام الاسم جواب
 سؤال وهو ان معنى ما يتم به الاسم لا يتخلو ما ان يل دانه لا يدل على مضاء بدون احد هذه الاشياء
 واما ان يراد منه انه لا يفيد فائدة بدونه فليس الاول ينبغي ان يكون الاسم التام من المحروف
 ومنها لا تدل على المعنى الا بانضمام الغين وعلى الثاني لا نسلم ان الفائدة توقفت على احد هذه الاشياء
 لان توقفتها على الكلام فاجاب بقوله ومعنى تمام الاسم اه قوله لان المضاف لا يضاف الى
 اى بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا
 كما في حب رانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى الكاف لانه يقال فيما لم يكن للخطاطين بل حب
 رمان فقط لكن بحسب اللفظ اضيف الى الرمان والرومان الى الكاف اقول المضاف الى الكاف هو
 حب رمان لا لفظه فان قيل هو لفظه بل قد ورد في كلامهم وبقول واحد قلنا انه يتقد يعرف اللفظ
 فان قيل فليس هذا الا توجد المادة لامتناع المضاف ثانيا لان كل مادة وجد المضاف ثانيا فقل
 انه يتقد بالعاطف فليتامل وانما لا يضاف ثانيا للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه الثاني
 بالمضاف اليه الاول وايضا ان الغلام لما كان لزيد فكيف يكون لعمرو في قولنا غلام زيد عمرو
 قوله فاذا تم الاسم جواب سؤال وهو ان الاسم التام ليس بفعل ولا شبه فعل فكيف ينصب التميز
 فاجاب بقوله فاذا تم الاسم الخ قوله كما ان للفعول حرة ان تقع وانما قال حرة ولم يقل كما ان
 المفعول بعد تمام اه لثلاثين نقص بمثل ضربك زيد قوله وهذه الاشياء جواب سؤالين
 احدهما انه لم يختاروا هذه الاشياء المشابهة الفاعل دون غيرها والثاني ان الالف واللام ايضا
 متم للاسم بالمعنى الذي مر وهو انه بحالته لا يضاف مما فاجاب بك بقوله وهذه الاشياء
 قوله الراقد وهو الدن الكبير والطويل الاسفل وقيل مكيال معروف لاهل مصر ياخذ اربعة
 وعشرين صاعا قوله فيفرد اسم جازان يفرد والضمير راجع الى تميز غير العدد كالضمير في مجمع
 بقرينة احواله تميز العدد الى ما سياتي لان هذا الحكم لا يجوز في العدد فان تميز عشرين مثلا

مفرد سواء كان جنسا اوليا ١ والله اعلم بالله من هذا السؤال والجواب وان شئت التفتي والتفتي في السؤال

والجواب فارجع الى حاشية عبد الرحمن في هذا الموضع ٢ والله ايضا يجب ان مقصود للمعروف في بيان اللفظ الذي يتم بسبب

الغير لا في مطلق المفرد قاله عبد الرحمن ٣ معناه بالفارسية دانه انار ٤ معني مولي محمد عبد الرحيم

الله وهو الواو قد يرد كل فرد وكل واحد واحد لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عاطف قاله عبد الرحمن ٥

مولي معني محمد عبد الرحيم الفشاروري البشردى ٦ انهم انهم يرمون بركي ديوكه كاتب البحر كنديا

و اما بگویند و اینهم بگویند

سواء قصد به الاتفاق اولاً قوله وان كان دفعهم ظاهر فيقال عندى رطل زيتاً ورطلون زيتاً وارطال
 زيتاً قوله ما يشابه لانه اشارة الى بيان الجنس اى ليس المراد من الجنس ما هو عند ارباب العقول وهو
 كل متولد على كثيرين مختلفين بالحقاق فان قيل ان المصاد كلها اجناس وليس فيها تشابه الا
 لعدم تحقق الاجزاء فيها قلنا ان قيد ان وجد مراد فيه يعنى ان تشابه الاجزاء فيها وجد فيه
 الاجزاء ثم ههنا امران الجنس واسم الجنس فالاول يطلق على القليل والكثير على سبيل التمولك
 والقر والثاني يطلق على الواحد على سبيل البدل وهذا الفرق عند القابلة واما عند عدم القابلة
 فيصح اطلاق كل واحد منهما على الاخر قوله كالماء والقر فالماء مثال لما لا يقبل التاء والقر مثال لما يقبلها
 والسمن مثال الكيلى والزيت مثال الوزن والضرب مثال الاعراض قوله ما فوق النوع الواحد جلوب
 سوال ظاهر وتحقيق قصد الاتفاق سياتى فى قوله فيطابق فيما قصد الا اذا كان جنساً الا اذا قصد الاتفاق
 قوله وهو ما يشابه اجزائه جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا لغتان عندى عدله ثوبا فان
 الثوب جلس مرانه لا يفرق فاجاب بقوله وهو ما يشابه اجزائه بخلاف الثوب اذا فراده متفاوتة
 قوله قيل قاله الشارح الهندى قوله للعدى اى للمخصص قوله حصص الجنس اى افراد الجنس
 قوله بالخصوصيات اى بالقيود الكلية نحو حيوان ناطق او حيوان انسان او حيوان فرس او بالقيود الشخصية
 نحو حيوان شخص او حيوان زيد او عمرو قوله نحو طاب زيد طبتين فان قيل المثال لا يطابق
 المثال لان الكلام فى التميز الذى يرفع الابهام عن مفرد مقدار والمثال مما كان التميز عن النسبة
 وايضا لا يكون جلسة اسم جنس لانه اشتراط فيه ان يكون مجرداً عن التاء وهى موجودة فيها
 قلنا عن الاول لان سلم انه مثال بل هو نظير ونقول انما اورد مثال التميز من النسبة ليعلم ان قصد
 الاتفاق يكون فى التميز عن النسبة ايضا وعن الثانى لان سلم ان التاء فى جلسة فارقة بين الجنس
 والرسالة بل التاء فيها من اصل الكلمة فلا ينافى كونها اسم جنس قوله اى يورث التميز جواب سوال
 ظاهر وانما زاد قوله يورث لانه يورث معنى للفعل فى قوله ويجمع فغير الشارح عن مصدر يحجم بقوله
 مادون الواحد وعبر عن فعلية بقوله يورث وايضا اشارة الى ان الجمعية ليست بمعنى مطلق الامكان
 بل بمعنى امكان الوقوع قوله جواز يعنى ان هذا معنى مجازى للجمع قوله حيث لم يقصد الواحد جازى
 وهو ان الجمعية ليست فيما اذا اريد من المفرد المقدار الجمعية واما ان اريد منه الواحد فكيف يجمع

له تقريره ان الاسم التام اذا كان مثنى او مجموعاً فينبغى ان يكون التميز منه او مجموعاً للرفقة بين الاسم التام وبين التميز كما اذا كان من
 الاسم التام لم يورث التميز مفرداً والامر ليس كذلك فاجاب بقوله والكان ١٢ م مفتى لانه اشارة الى الفرق بين اسم الجنس والجمع
 لانه يطلق على القلة والجمع ١٣ م لانه كرجل مثلاً فلهذا لا يكون كل جنس اسم جنس بدون العكس ١٤ م لانه تقريره انه يعنى من لفظ
 الاتفاق انه اذا قصد النوعين لا يكون التميز مثنى مطابقاً للاسم التام مع انه ليس كذلك حاصل الجواب ان المراد بالاتفاق هو ما فوق
 النوع الواحد فيمثل المثنى ايضا كذا فى الحواشى ١٥ م لانه تقريره ان هذا الحكم خير جار فيما اذا قصد المثنى فم مثنى التميز ولا يجمع
 حاصل الجواب المراد بالجمع الجمع التام وهو ما فوق الواحد فيقتل المثنى ١٦ م فى هذا الاقوال تقديم وتا خير فليتا مل فيه ١٧ م

هو عندی عدل ثویا فان التمییز فیہ لیس لیجنس مع انه لا یجمع فأجاب بقوله حیث لم یقصد الواحد قوله
ثم ان كان الجملة متانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو انه هل یجوز اضافة المفرد المقدار الى
القیز ولا فأجاب بقوله .. ثم ان كان لا حاصله ان المفرد المقدار ان كان تاما بتنوین او بتون
الثنية جازت اضافته الى التمییز وان كان تاما بالاضافة او بتون الجمع فلا یجوز اضافته **قار فی**
ان اضافة المفرد المقدار لا یخلو اما ان ینزل مع التنوین او بدونه فان كان الاول فکما لا یجوز اضافة
المفرد المقدر مع الاضافة كذلك لا یجوز مع التنوین وان كان الثاني فکما یجوز الاضافة یجوز مع التنوین
کذلك یجوز یجوز المضاف الیه فان فرق حکم قلنا ان اضافة المفرد المقدر یجوز مع التنوین لکن
فی النية ثابت وثبوت التنوین فی النية لا یمنع الاضافة وثبوت المضاف الیه فی النية یمنع الاضافة
الى شئ اخر لانه اذا کان غلام زید فکیف ینزل مع المفرد المقدر دفع وهم و
هو ان الظاهر ان الضمیر فی قوله ان کان راجع الى التمییز بقریة قوله بحیم فان الضمیر فی راجع
الى التمییز وبقریة قوله ان کان جنسا فان الضمیر فی راجع الى التمییز فلهذا لا یصح قوله بتون
او بتون الثنية لان الاتمام بهما لا ینزل الا للمفرد المقدر لا للمییز وكذا الاضافة لا ینزل الا للمفرد
المقدار لا للمییز فدفع بقوله ای للمفرد المقدر قوله او المعنی ان وجد القیز الخ لیس غرض الشارح
من هذا التقریر ان کلمة کان تامة لانها دخلت فی الجواب بل هو حاصل المعنی وحاصل الجواب
ان الضمیر فی قوله ان کان راجع الى التمییز فیکون تقدیر العبارة هكذا ان کان التمییز متلبسا بتنوین المفرد
او بالنون الی الثنية جازت الاضافة **ثم یرد علیه** ان التنوین للمفرد فکیف تلین التمییز بتون
فأجاب بقوله فانه لما لم یسم بهما الخ فالعلاقة بین المفرد المقدر والتمییز هو الاقتضاء ای المقتضی
والمقتضی قوله ای اضافة المفرد دفع وهو هو ان المراد من الاضافة اضافة التمییز الى مفرد دفع
بقوله ای اضافة المفرد **ثم یرد علیه** ان المفرد المقدر والتمییز شئ واحد والاضافة لیقتضی
المغايرة فکیف یصح الاضافة فأجاب بقوله اضافة بیانية یعنی ان المغایرة شرط فی غیر
اضافة البیانية **ثم یرد علیه** ان المفرد المدالی تم بالتنوین فکیف یصح اضافته الى
التمییز لان التنوین للفصل والاضافة للوصل فأجاب بقوله باسقاط التنوین قوله جواز اشاعه
انما قال هذا لرعاية ما یقابله وهو الجواز القلیل المستفاد من قول الشارح رج الا بقلته قوله کثیرا
اشارة الى امرین أحدهما جواب سوال وهو ان الشیوع ینتعمل فی الافعال وکلامنا فی الاقوال والثانی
دفع وهو هو ان یتوهم ان المراد بالجواز الشائع هو الکلیة ای القاعدة الکلیة لا الاکثریة
قد دفع بقوله کثیرا ای هذه قاعدة اکثریة قوله الالبقة **دفع** وهو هو انه

له فی رتبة تسلیم ان الضمیر فی ان کان راجع الى التمییز ۱۲ سله لان التمییز لا ینزل الا شلیبا بتون غیره لا بتون المفرد المقدر فلهذا یقتضی
المفرد المقدر ان تمام بالتنوین او بتون الثنية تمیزا فقال ان کان التمییز الخ ۱۳ مفتی عبد الرحیم ط سله وهذه الامارة بیانیه ۱۴

عنه ای ما ذکره المصنف بقوله والافعال ۱۵ مفتی عبد الرحیم القشیری

المميز ايضا لا يصح حمل رمضان على عشرين لان ثلاثين لا يحل على عشرين قلنا لا نسلم انه لا يصح
الحمل لان رمضان يحذف المضاف اى ايام رمضان فالتميز في الحقيقة لفظا لا ايام ولا شك انه يصح
حمل الايام على عشرين ^{بما ان رمضان على عشرين} ونقول انه على تقدير الاضافة الى المميز يكون رمضان تميزا عن عشرين
لان عشرين مبهم باعتبار الجنس بانه من جنس اليوم او غيره فربما رمضان يرفع الابهام حينئذ بانه
من جنس اليوم دون غيره بخلاف اضافته الى غيره فان رمضان لا يصح ان يكون تميزا لانه لا
ابهام في اليوم العشرين فيكون معلوم الجنس فكيف يطلب التميز قوله اقرب الى الاطراد انما قال تميز
الى الاطراد ولم يقل الاطوار الباب كما هو المشهور بينهم لجواز الاضافة مع القلة فحينئذ لا يجوز ان يقال
لاطراد الباب على الوجه الكلي فان قيل الظاهر ان يقول ليكون الباب قريبا الى الاطراد لا اقرب اليه
لان اقرب صيغة اسم التفضيل وهو يستدعي التفضل عليه وهو غير ظاهر هنا ويمكن الجواب

بان اسم التفضيل قد يستعمل في اصل معنى الفعل قوله عطف على قوله عن مقدار مقداره في مسامحة
تقديره عطف على مقدار في عن مقدار قوله اى الاشارة الى حاصل العطف قوله
اى ما ليس بعد ذلك **جواب** يتوال وهو ان الخاتم من المقدرات لانه مقدار بالاصح فاجاب
بقوله اى ما ليس الخ يعني لمواد ان كل ليس بـ اخذ في هذه المقادير الخمسة فتو ليس من المقدرات
والخاتم ليس بداخلها فان قيل الخاتم داخل في القياس فلا يكون خارجا من هذه الخمسة قلنا
القياس ما يعرف به الشيء في الوزني والكيل والذراعي بانحصر اى بطريق الظن والخاتم لا يعرف
به احد هذه الاشياء بالظن بل يعرف به قدر الاصبع وهو ليس بواحد من هذه الاشياء قوله فان الخاتم
جواب يتوال وهو ان الخاتم معلوم اذ هو يكون بقدر الاصبع والقياس لا يكون الا من المبهم فاجاب
بقوله فان الخاتم الخ يعني انه وان كان معلوما من حيث الضيقة والوسعة لكنه مبهم من حيث الجنس
بانه من جنس الذهب والفضة او غيرها قوله اى خفض التميز اشارة الى ان اللام بدلالة المضاف
اليه وانما ابدل من هذا المضاف اليه دون غيره لتكامل الخرج من البحث وهو في نفسه وايضا
انما اضاف الى التميز لسلامة الاعتراض وهو اننا لا نسلم ان الخفض اكثر في الاسماء بل قد يكون
الرقم اكثر واتارة يكون التصب اكثر **ثم ترد عليه** ان الخفض يقتضي الخافض فما هنا
فاجاب بقوله باضافته غير المقدار اليه قوله استعمالا في وهم وهو ان المراد بالاكثر
الاكثر من حيث المذهب والحال انه لا مذهب هنا فم يقوله استعمالا في هذا مركب من
جزئين احدهما كون التميز مخفوضا والاخر كون الخفض اكثر فقوله الشارح لحصول الغرض مع

له فيكون اقرب منها بفتح القريب ١٤ اى الالاف واللام ١٥ صفة ١٦ وهو التميز ١٧ له اى في التميز معنى
١٨ يعني ان الخافض هنا الاضافة الى اضافة غير المقدار الى التميز ١٩ صفة بفتح غنة ٢٠ يعني ان المراد من الاكثر
الاكثر من حيث الاستعمال لا من حيث المذهب ٢١ صفة عبد الرحيم رحمه الله عليه
٢٢ وهو دفع الابهام ٢٣ صفة عبد الرحيم رحمه الله عليه

لیس فی نسبة عندی الی لفظ الیہام قلنا ان ما ذکرہ الشارح من الملازمة فیما اذا کان الطرف مقدرا
 مثل طاب زید نفسا وفي المثال المذكور الطرف مذکور غیر مقدرا ونقول بارجاعہ الی الشوطیة ان
 کان فی النسبة الیہام قوله قال عز نسبة جزاء لقوله لما کان الی قوله تنبیہا علی ان جواب سوال وهو
 لما کان بینہما ملازمة فما ترجیح النسبة علی ذات مقدرة فاجاب بقوله تنبیہا حاصلان مقابلة
 هذا القسم بالقسم الاول باعتبار ان فی القسم الاول یرفع الیہام عن الذات وفي القسم الثاني
 یرفع الیہام عن النسبة لبا اعتبار عدم ذکر الذات فی الثاني وذكرها فی الاول لانه قد یرفع عن
 ذکرها فی الاول ایضا مثل نعم رجلا فان رجلا یرفع الیہام عن مادة مقدروہ فی الضمیر فی نعم هكذا
 قبل قوله فی نسبة کاشنة اشارة الی ان قوله فی جملة صفة للنسبة باعتبار المتعلق قوله او ماضاها
 أعلم ان کلمة ما موصولة والهاء الثاني ضمیر راجع الی الجملة فبقی قوله ها وهو ماضی معلوم من باب
 المفاعلة اصله ضاهی ثم قلبت الیاء القافا فصار ضاها قوله ای ما شابهها هذا الضمیر غیر المشهور بالمشهور
 قوله عطف الی ذنوع وهم وهوان قوله ماضاها عطف علی نسبة فی قوله عز نسبة ففعل هذا
 عند المعنی قوله وهو اسم الفاعل الی مع الفاعل لان الشائبة بالجملة لا یرفع الا اذا کان اسم الفاعل
 مع الفاعل ففی العبارة مسامحة قوله الحوض ممتلئ ماء فقوله ماء تميز عن نسبة ممتلئ الی الضمیر المستتر
 فیہ الراجع الی الحوض تقدیرہ امتلاء شیء منسوب الی الحوض وهو الماء وصحة معنی هذا القول یظهر
 فی شرح قوله والایہام ان لا یستقیم علی الفعل قوله والمصدر ونحو یجب طیبہ ابا فان قبل ان اضافة
 المصدر الی الضمیر لما کان داخل فی شبه الجملة فلا یجوز عداء من النسبة الی فی اضافة فی قوله الم
 یجب طیبہ کما سیأتی قلنا فیہ حیثیتین احدهما الحیثیة اللفظیة الظاہرہ وی الاضافة واخرها
 الحیثیة المعنویة وی الفاعلیة لان الضمیر فاعل فی المعنی لکن فی الظاهر مضاف الیہ فلما کان كذلك
 فینعدم الاضافة باعتبار الاول ویرید من شبه الجملة باعتبار الثاني قوله وكذا کل ما فیہ معنی الفعل
 قال مولانا عصام الدین رحم هذه الکلیة کاذبة لان اسماء الافعال فیہا معنی الفعل ولست بمشابهة للجملة
 بل هی غیر الجملة فان قوله هیجات زید معنی بعد زید فهو جملة اقوله یکن ان یقال المراد کل ما فیہ معنی
 الفعل بطریق الالتزام الی الفعل یرفع لازما مع نحو اشیر فانه لازم مع لفظ هذا لان الفعل موضوع له
 لذلك اللفظ والحال ان اسماء الافعال موضوعة لمعنی الفعل قوله مثال للجملة جواب سوال الظاهر
 له بقوله لما کان الیہام فی طرف النسبة یرفع الیہام فیہا ویرفع عنہا لیتلزم الرفع عنہم کما فی قوله ماضاها
 کما فی قوله ما قبلها م کما الاعتراض للفعل الذی فکروا الحشیة رحم عبدالرحمن هكذا ان الطیب مصدر مضاف الی الفاعل
 فلو کان داخل فی ما شابه الجملة فلا یجوز مقابلة لقوله ما فی اضافة لان التميز الذی یرفع الیہام عن النسبة التی فی
 لا یرفع الا فی المصدر والمضاف واورد هذا المثال مثالا لما ایضا فان هذا المثال من جملة ما شابه الجملة لیس علی ما ینبیہ
 فی تقریر ان الغرض من المثال توضیح المثل وهو محصل بمثال واحد فلم یرد الصف رح الامثلة المتعددة حاصل الجواب ان
 تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثالات ۲۲ مولود مفتی عبد الرحیم سلمہ بالکریم

بالمشعب عنه قائل لا يكون نصب التميز من زيد في طاب زيد نفسا لان الاسم التام انما ينصب اذا لم يكن في الكلام فعلا وهما وجه الفعل فكيف يصح اطلاق المشعب عنه على زيد قلنا كلمة عن بمعنى بعد اذ هي جاءت اسما كما في قولهم عن شئ اي جانب بمعنى فلما جاءت اسما يصح استعارتها للاسم وهو كلمة بعد او قولنا ان زيدا فلان لم يكن ناصبا حقيقة لكنه ناصب مجازا لان نصب نفسا بسببه لانه لو لم يكن زيد يكون نفسا موقوعا لانه فاعل طاب قوله وحيث لا فرق دفع وهو وهوان في المثال الاول يكون التميز خاصا بالمشعب وفي الثاني يصح ان يكون لما انتعشبه ولتعلقه فيتوهم ان في كل جملة يكون التميز خاصا بالمشعب وفيما يشبه الجملة يصح ان يكون له ولتعلقه فدفع بقوله وحيث لا فرق الخ وانما لم يكن بينهما فرق لان كل واحد منهما يرفع الابهام عن نسبة ثم قوله وحيث لا فرق الخ دليل بقوله فهذا ان المثالين الخ فيكون محولا على القلب قوله فكانه قال طاب زيد اشارة الى بيان قوله اربعة امثلة يعني ان نفسا وان كان مقدما على قوله زيد طيب ابا لكن في التقدير مؤخر فيكون محولا على القلب فيكون تقديره طاب زيد وزيد طيب نفسا ويا فكان الفعل وشبهه تنازعا في نفسا ويا فان قيل ما الوجه للشارح انه ذكر الامثلة الاربعة على هذه ثم عطف قوله ابوة ودارا وعلما على نفسا ويا والاصل ان يقول فهذا ان المثالين في قوة عشرة امثلة بان عطف ابوة ودارا وعلما على ابا والحالات ابا مقدرا بعد كل واحد قلنا هذه الاشياء مقدرا بعد كل واحد من الجملة واشباهها فيكون لكل واحد من الجملة وشبه الجملة خمسة امثلة فالجميع عشرة امثلة قلت انما ذكر الامثلة الاربعة على هذه لاجل ان كل واحد من الجملة وشبهها يقتضيه تمايزا واحدا اليتم به فذكر الشارح مع كل واحد منهما واحدا والاصل كل واحد من التميزين ان يكون تميزا للاخر في تمايز الجملة وشبهها وبالعكس فذكر الشارح كل واحد من المثالين بعد الجملة وشبهها لتلاوتهم الاختصاص ثم قوله المصنف في ابوة ودارا وعلما ان عطف على نفسا فيه توهم الاختصاص بالجملة وان عطف على با فيه توهم الاختصاص بشبهها قلنا في هذه الاختصاص قال الشارح عطف على نفسا ويا اشارة انه عطف عليها ثم يرد عليه ان العطف عليها لا يصح اذ لو عطف على نفسا فهو من كورد بعد الجملة وليس ابا مذكورا معه ولو عطف على يا فهو من كورد بعد شبهها وليس نفسا مذكورا معه فكيف يصح العطف عليها فاجاب الشارح بقوله بحسب المعنى يعني ان نفسا مذكورا معه فيكون العطف عليها معنى اي ليس كل واحد منهما مذكورا لفظا بل احدهما مذكورا لفظا والاخر معنى قوله فهو ناظر الى قول المصنف ناظرا والمصنف ناظر وقوله فهو بحسب الحقيقة الخ راجع الى المصنف فقط قوله فالنفس عين الخ جواب سوال وهوانه ما السر في ايراد الامثلة الخمسة لكل واحد منها مع المثال الواحد يكفي لكل واحد منها كما في الايضاح فاجاب بقوله فالنفس الخ يعني ان كثرة الامثلة باعتبار كثرة اقسام التميز لشر معنى العين هو القائم بالذات ومعنى العرض هو القائم بالغير كالابوة فانما قائم بالاب ومعنى الاضاق هو ان يكون تعلقه بالقياس الى الغير كالابوة فان تعلقها بالنسبة الى الهوة والاب غير لانها ذات لكن اضافي لا تعلقه بالنسبة الى الابن قوله عطف على قوله في جملة جوابه لانه بما لا قطع عطف على قولنا ١٢ مفتحه ١٣ يعني ان ضمير هو لا يرجع الى قول المصنف اذ الى المصنف ١٤ مولوي مفتحه

لم یکن نضا فی المنتصب عنه أعلم ان الشارح لو اراد من قوله یعم هو الامکان العام المقید بجانب الوجود
 فی لا یترتب الجزاء علی الشرط ولو اراد من الامکان هو الامکان الخاص لا یحتاج الی هذا التکلیف ای قوله
 بعد ما لم یکن الی فیکون معنی قوله یعم حیث ان لم یکن وجود التمییز عن المنتصب عنه ضروری و لا
 عدم التمییز عنه ضروری فحیث یعم الجزاء أقول انما لم یجعل الشارح قوله یعم الامکان الخاص لیکون
 صکتا الشرطین علی وتبیه واحدة اذ الامکان الخاص لا یجری فی الشرطیة الثانية اعنی والا
 فهو متعلقة فلما لم یجری فی الثانية لم یتعرض الی الامکان الخاص فی الشرطیة الاولى ایضا و اجاب الشارح
 الهندی رحمه عن هذه الشبهة بان نفسا کما یعم ان یكون للمنتصب عنه بان یكون معناه طاب
 زید من حیث انه نفس من النفوس هم ان یكون متعلقة بان یكون معناه طاب زید من حیث انه
 له نفسا تعلقت به لکز فیه نظر ان للنفس ثلثة معان احدها ذات الشئ وثانیها القوة المدركة و
 ثالثها القوة الحيوانیة والنقص لیس الا بالمعنی الاول ولا شک انه غیر صالح للمتعلق و ایضا جواب الشارح
 الهندی مستقیم فی هذا المثال ولو ابدل المثال فلا یخفى زید وحیلا الا ان یقال لانه خاص عن هذا الحكم
 لانه فی حکم تميز الصفة کما بینة بقوله وان کان صفة کانت له الی لان معناه هو الکامل فی الرجولية و
 الکامل صفة مشتقة قوله لا صفة اشارة الی ان المراد من الاسم ههنا ما یقابل الصفة لا ما یقابل الفعل والحو
 قوله والمراد یجعل له دقم وهم وهوان المراد یجعله له ان یكون مراد قاله فلا یعم جعل قوله ایا مثالا
 له لانه لیس مراد ف زید لانه عبارة عن اتحاد المفهوم بین الشئین والاتحاد فی المفهوم بین الاب و
 زید فدقم بقوله والمراد الی قوله والتعبیر عنهما کان للاطلاق معان ثلاثة احدها انه یحیی بمعنى
 الاباحة کما قال صاحب الحاشیة رحمه ان قوله تعالی فانکوا ما طاب لکم الاذیة ظاهر فی الاطلاق و
 الاباحة وثانیها انه یحیی بمعنى رفع القید کما قالوا طلقت الدابة اذا خلعت من الریاب وثالثها انه یحیی
 بمعنى التعبیر عن الشئ کما هو المشهور فادفع الابهام ولتین ما هو المراد قال المشارح والتعبیر عنه قوله
 تارة جواب سوالین احدهما ان کلمة الواو للجمع فیکون معناه جازان یكون اما معا والمجبة باطلا و
 ثانیتهما ان فی قوله طاب زید یا یلزم قیام العرض بمجلین وهو الابوة فاجاب بقوله تارة یعنی ان کلمة الواو
 بمعنی او قوله بان یكون تميزا جواب سوال وهوان الجزاء وهو قوله جازان یكون له ولمتعلقه

له ثم قال الشارح المذكوران هذا الجواب من بدیع ۱۲ عن ۱۵ ای فی جواب الشرح الهندی دم ۱۲ مفتی ۱۵ وهوان یكون
 متعلق المنتصب عنه واما قلنا ان النقص لیس الا بالمعنی الاطلاق کون نضا فی طاب زید نفسا تميزا خاصا لما انتصب عنه لا یكون
 الا بان لا یكون تميزا عن المتعلق واما یكون نفسا تميزا عن المتعلق اذ الارب من النفس القوة المدركة او القوة للهيوانیة فادارة
 احد المعنیين من النفس غلاف ما فرض لانه فرض ان نفسا تميزا خاصا لما انتصب عنه کذا فی حاشیة عبد الرحمن ۱۲ مفتی
 ۱۵ اذ لو کان المراد هو الاسم المقابل للمایة یدخل الاسم المقابل للصفة فیه مع ان العید الذی هو صفة لا یصدق علیه ۱۲
 رحمن دم ۱۵ علی تقدیر یكون الواو للجمع ۱۲ مولود مفتی عبد الرحیم عفی عنه
 هزاران رحمت حق بر کسی باد ۱۲ که کاتب را با محمد کتبه یا و ۱۲

لا یترب علی شرط لونه یفید عن ما یفید الشرط لا امرایا فاجاب بقوله ینا یكون
حاصل الجواب ان الشرط بلحاظ الاطلاق والتعین والجزاء بلحاظ التخصیص ورفع الابهام
 فان قيل ان التخصیص فی القسم الثاني منه لا یرفع الابهام عن المنتصب بل یرفع الابهام عن المنتصب
 فی الجملة قلنا فی مسامحة والموداة یرفع الابهام عن نسبة الفعل الى ما انتصب قوله وذلك الجواب
 القرائن جملة متألفة وقعت فی جواب السائل وهو ان جملة تميزا لاهلها فی الامة للتکلم فکیف یعلم
 مخاطبه فلجواب بقوله وذلك انه یعنی ان الاطلاق علی احدها بحسب القرائن والاحوال
 فالقرائن بین الاحوال فالعبارة محمولة علی القلب اذا اخصر یكون مبالا لوم او انه خطأ من الکاتب
 فالقرينة مثلا اذا قيل ان زیدا اب حن منقرینه علی ان ابا فی طلب زیدا یا تین عن زیدا و
 اذا قيل ان زیدا ابا حنا منقرینه علی ان ابا فی تميز عن متعلقه قوله والا فموتعلقه
 قال مولانا عصام الدین لا فائدة فی قول المصنف والا فموتعلقه کما ترى اقول فی فائدة
 باعتبار القید المذكور وهو قوله بعد لم یکن نصا فی المنتصب قوله بعد لم یکن نصا جواب
 سوال وهو ان المستثنی منه ههنا شیئان احدهما ما یجزم جعله لما انتصب والا فموتعلقه نصا
 فی المنتصب عنه فیکون تقدیرہ والا ای وان لم یجزم جعله لما انتصب عنه وكان نصا
 فی المنتصب عنه ولذا کان نصا فی المنتصب عنه فکیف یجزم جعله لما انتصب عنه وكيف
 یكون متعلقه فلجواب بقوله بعد لم یکن نصا فالجواب ان المستثنی منه ههنا شیء واحد
 وهو الذي کور فی المتن قوله خاصة جواب سؤالا وهو ان فی السابق ایضا التميز للمتعلق فلجاء
 بقوله خاصة قوله فان هذه الاسماء الفاء لتعلیل تطبیق المثال مع المثل قوله ای فیما جاز ان
 یكون جواب سوال وهو انه فات للطائفة بین الواجم والرجح لان للرجح امور ثلاثة أحدها
 هو الذي نص فی المنتصب عنه وثانیها الذي هو محتمل لهما وثالثها الذي هو المتعلق بخاصة و
 الضمیر للتثنية فاجاب بقوله ای فیما جاز ان قوله من وحدة التین وتثنیته كلمة من مبالغ
 فان قيل ینی ان ینکر کلتها بالمنتصب عنه ولتعلق لانهما بالذکر ان سابقا قلنا ان
 المصنف لما جعلها ظرفا لم ان مفعول التصید فیها شیء اخر والضمیر فی یطاق واجب الی
 التکلم وقوله فیها متعلق بالتصید تقدیرہ بتقدیم ما قصد علی قوله فیها فیطابق للتکلم التميز
 ما قصد فیها فالتکلم فاعل لقوله فیطابق والتیمز مفعول الاول وقوله ما قصد مفعوله
 الثاني وقوله فیها ظرف لتصید للفعولین فلا یكون المنتصب عنه ولتعلق مفعول التصید
 قوله سواء کان ای الوحدة والثنیة والجمعة قوله لموافقة ما انتصب وهو زید وزیدان

له تقدیرہ وذلك بحسب الاحوال والقرائن مفتی عبد الرحیم علی ای التیمز الذي الخ ۳۳ یعنی ان فی
 للرجح عین امور ثلاثة من مبالغ فضل الطائفة ۲ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الحسینی
 الکی رحم کن کالود کانیم ۶ بخون دل جگر یا بود کانیم ۶

ویدین قولہ اولمغنی فی نفسه الضمیر فی نفسه اما راجع الی المنتصب اولی المتکلم اولی الکلام قولہ
 اذ اردت ابا وحیداً جوب سوال وهو انه ليس لشخص واحد ابوين فاجاب بقوله اذ اردت
 الخ قولہ اذ اردت ابا وحیداً حاله وللا رد بالاجداد ما فوق الواحد قولہ فكل من التقدير
 وهما كانت للواقعة لما انتصب ولمغنی كان في نفسه قولہ يقع على القليل الخ اشارة الى انه ليس
 المراد من الجنس اسم من الجنس واسم الجنس بل المراد هو الجنس فقط قولہ بالتميز الذي جواب سواله
 وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه في التميز لا في قصد الانواع فاجاب بقوله بالتميز
 قولہ من حيث امتيازاتها النوعية جواب سوال وهو ان قصد الانواع متحقق في طالب زيد علما
 انه وجب وفيه لا بد من قصد الانواع ليخرج اطلاق الجنس عليه لانه عبارة عما تحتها النوع مع انه
 لا يثنى التميز فيه ولا يجمع فاجاب بقوله من حيث الخ يعني ان المراد بالتميز دلالة على ان في
 كل شخص نوع معلومة من العلم فيجوز تشبيهه وجمعه ليدل على ان في كل شخص علم اخر قولہ ان
 متعلق الطيب وهو العلم قولہ من كل من الیدين الخ متعلق بقوله متعلق قولہ نوع خبر ان قولہ
 فان صيغة للعلم لا لقيد ذلك للخص اي امتيازاتها النوعية وانما لقيد الامتياز الشخصي اي امتياز الجنس
 المعين وهو العلم من الاجناس الامور وهي النباتات والحيوانات قولہ مشتقة جواب سوال وهو
 ان الصفة ما كان قائماً بالغير فلا يصح التمثيل بقوله فارما فانه ذات مع الوصف فاجاب
 بقوله مشتقة يعني ان المراد من الصفة الاسم للشيء قولہ او مأولة بها جواب سوال
 وهو انه منقوض بعبارة في كنى زيد جلا لانه ليس بمشتق قولہ والصفة اشارة الى بيان
 المرجع لضمير كانت قولہ صفة لانه اشارة الى بيان للتعليق بقوله له ثم للتعليق مع المتعلق خبر
 لقوله كانت فان قيل فله هذا يلزم الاتحاد بين الاسم والخبر وهذا لا يجوز قلنا ان الاسم
 صفة مطلقة والخبر صفة مقيدة بقوله فيكونان متغايران فان قيل لما كان
 الخبر مقيداً بقوله له فله هذا يلزم حمل الاخص على الاعم وهذا غير جائز بخلاف العكس بان
 يحمل الاعم على الاخص فانه جائز كما مر في صدر الكتاب قلنا ان الصفة التي في جانب الاسم
 ما كانت مطلقة بالنظر البادي لكنه اخص في الواقع لان المراد من هذه الصفة هي الصفة
 المذكورة بان تكون مشتقة والمراد من التي في جانب الخبر هي صفة مطلقة في اللفظ يعني سواء كانت
 مشتقة او لا قولہ والمذكور اولی الخ وايضا ان في الصفة ضمير راجع الى الموصوف فنلزم

منه فيكون كذا في جوابه وخلق الله

له حاصل الجواب ان قصد الانواع وان كان مقتضى طالب زيد علما لكن لا على سبيل الاستعداد ان ينبغي فيه التميز ولا يجمع
 ولها قصد الاستعداد فقد يثنى ويجمع كما في الخواص ۳۳ و قوله متعلق الطيب ۳۳ مفتي عبد الرحيم ۱۲
 كذا فاجاب بقوله او مأولة بها ۳۳ يعني ان كونه مشتقة اهم من ان يكون صريحاً او تارة ويلا في جلا وان لم يكن مشتقا

صريحاً لكنه مشتق تارة يلا فيكون التقدير كفى زيدا كما ملا في الوجلية ۳۳ ۴

مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الفتاویٰ السریة رحمہ اللہ تعالیٰ ۶

يكن الموصوف مذكورا يلزم الاضمار قبل الذمك وذا غير جائز قوله ولا محتمل ان يكون والذم
اي لا محتمل ذلك مع ملاحظة الاولوية كما لا محتمل ان يكون زيدا في ضربت زيدا فاعلا مع ملاحظة
المفعولية ومحتمل ان يكون قوله محتمل على صيغة المجهول اي لا يعمل بهذا الاحتمال مع ملاحظة
الاولوية فلا يريد ان قوله اولي يدل على جواز كون الصفة متعلقة وقوله لا محتمل يدل على
بينهما منافات قوله نحوأبا فان قيل ان أبا ايضا محتمل لحواله اذ كل ما دل على هيئة حم
ان يقع حالا والاب يدل على الهيئة فمواجه تخصيص هذا النوع بصفة الحالية دون الاول
وهو الاسم قلنا ان احتمال الحالية في الصفة في كل الافراد بخلاف النوع الاول قوله الواو بمعنى
مع جواب سؤال وهو ان قوله وطبقه لا يخلو اما عطف على اسم كانت او على خبرها فعلى
الاول فالتطابقة لان قوله كانت مونت والطبق مذكور على الثاني لا يعمل الحمل على اسم كان
لعمري الطبق نسبة والصفة طرف النسبة فاجاب عن جوابين احدهما بقوله الواو بمعنى مع
يعني ان الواو ليس للعطف بل الواو واومفعول معه وثانيها بقوله والطبق مصدرا ليعني انه
على خبر كانت لكن الطبق مصدرا بمعنى المطابقة فيعمل العمل قوله بمعنى المطابقة جواب سؤال وهو ان
الطبق مصدرا للمجرم ويخرج هذا الباب غير متعمل لانه يدل على الواقعة من احد الطرفين دون
الآخر والحال انه اذا وافق احد الطرفين وافق الطرف الاخر ايضا والواقعة من الجانبين لا يكون
بالمجرد فاجاب بقوله بمعنى المطابقة يعني ان المجرم هنا بمعنى للزيد قوله اي كانت الصفة
جواب سؤال وهو ان الطبق مصدرا مضاف الى الضمير وهو ايضا ان الالف الفاعل او الى المفعول
فسأل السائل انه من اي قبيل فاجاب بقوله اي كانت الصفة ليعني ان هنا محتمل كل واحد
منها قوله والواو للعطف الواو بمعنى الفاء يعني اذا كان المصدا بمعنى اسم الفاعل فيكون الواو
للعطف وليس للمفعول معه فالواو للعطف في قوله اي كانت صفة له ومطابقة اياه اشارة
الى بيان كون المصدا بمعنى اسم الفاعل وايضا اشارة الى بيان اقامة للعطف مقام المعطوف
عليه فتقوله له في قوله الشارح صفة له سهو من الكاتب لان غرض الشارح اقامة المعطوف
مقام للمعطوف عليه وترك للعطف عليه قوله والمراد بالمطابقة جواب سؤال وهو ان التميز
لا يكون الانكارة والمنتصبة قد يكون معرفة فكيف يكون متفقا مع فاجاب بقوله طرا
ليرضي ان المراد من المطابقة الطابقة في الامور المذكورة دون التعريف والتذكير اي اتفاق
الصفة لما انتصبت في هذه الامور قوله اي الصفة بيان لموجه الضمير في قوله واحتملت
قوله المذكورة جواب سؤال وهو انه يلزم الخروج من البحث
لانه في التميز لا في الحال وايضا انه كيف محتمل الصفة الحال لان بينهما فرقا بينا
فلا يكون في احدهما احتمال الاخر

له لزم حمل على الوصف على الذات ثم ثم حتى يرد الاعتراض ثم ثم في قوله والواو للعطف ثم ثم في قوله وطبقه ثم

فأجاب بقوله المذكورة أنه المراد أن الصفة التي تعلم تميز احتملت للحال فلا يلزم الخروج من البحث وكذا لا يرد السؤال الثاني أيضا قوله لكن زيادة من ثم جواب سؤال وهو أنه لما استقام المعنى على الحال فلم ينسب المصريح لفظ الاحتمال إلى الحال وحكم بالتمييز على القطع واليقين فأجاب بقوله لاكن زيادة من ثم يعني الكلمة من فيها أي في الصفة يوجب التميز قوله عز من قائل أصله عز قائل لا بتشديد الزاء أي غلب قوله لأن من تزايد في التميز للكلمة من وضع لبيان الذات والتمييز أيضا وضع لبيان الذات قوله لا حال الغروسية أي لا يكون المقصود مدح شيء آخر بالغروسية في حال الغروسية قوله إذا كان اسما متصلا في جواب سؤالين أحدهما أنه لا يصح عطف قوله والآخر أن لا يتقدم على الفعل على قوله ولا يتقدم على عامله لأنه يلزم العطف على النفس لأن الفعل ليس إلا عاملا والثاني أنه يلزم التناقض في كلام المصنف لأنه علم من قوله ولا يتقدم لأنه ان عدم التقدم التفسيري ويعلم من قوله والآخر أنه خلا في فأجاب بقوله إذا كان اسما متصلا يعني المراد من العامل ليس مطلق العامل بل المراد منه هو العامل الجامد فينبغي مفاخرة قوله لا عامله حيث أن اسم جامد ثم ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التميز في السعة واليسا أن التميز لبيان لهم فلا بد أن يذكر لهم أولا ثم التميز ليتبين في النفس فلو عكس اختل المقصود قوله أي أهم للذاهب إشارة إلى أن اللام بدل عن المضاف إليه قوله على ما هو عامل فيه جواب سؤال وهو أنه لا نسلم أن التميز لا يتقدم على الفعل لأنه منقوض بقولنا دخل زينا أي عندي فأجاب بقوله على ما هو عامل فيه يعني أن المراد من الفعل هو الفعل الذي يكون عاملا في التميز لأنه لا يتقدم على مطلق الفعل وإنما قال على ما هو عامل فيه من الفعل ثم ولم يقل على الفعل العامل ليكون عبارة المصنف على وفق عبارة النحاة لأنهم يقولون بعد الإبهام قوله المصريح ثم جواب سؤال وهو أن التميز كما لا يتقدم على الفعل كذا لا يتقدم على شبه الفعل كاسم الفعل فلا وجه لتفضيل الفعل فأجاب بقوله المصريح أو الغير المصريح قوله فاعلا للفعل نفسه أو فاعلا له إذا جعلته لانا جاب سؤال وهو أن فاعلية التميز منقوض بقوله تعالى لجرنا الأرض حيويا وبقوله امتلاء الاناء ماء إذا فاعلية التميز غير مستقيم فيها فأجاب بقوله فاعلا للفعل نفسه ثم يعني العاكون التميز فاعلا أهم من أن يكون فاعلا لنفس الفعل أو يجعل الفعل لأن ما أو متعلقا قوله أي طاب الوء وإنما يكون تقديره كذلك إذا كان قوله أبا تميزا عن متعلق زيد واما إذا كان تميزا عن نفس زيد يكون تقديره طاب الوء وهو زيد لكن لما كان التميز عن المتعلق بعيدا إذا الأصل أن يكون التميز من المنتصب لذهول ذلك كورقوض إلى بيان المتعلق ليدرك ذهن اليه أي طاب الوء أي الوء زيد قوله أي لا يله الماء لأنه لا يمتلئ الماء من الاناء بل يمتلئ الاناء به حتى يره أنه منقوض ثم فاعلا هذا داخل فيه شبه الفعل ثم مفتي مولوي عبد الرحيم

قوله فكذا ما هو بمعنى الفاعل لا يخفى أنه لو صح هذا يلزم عدم جواز قوله زيد ضرب لانه مبتدأ
وفيه معنى الفاعل اذ الضمير في ضرب فاعل والاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة فاعلم فيه
قوله وهما بحث اي ههنا قاعدة لطيفة اشارة الى الجواب الثاني عن شبهة فحجونا الأرض عيوننا
وامثلاً الاناء ماء والجواب الاول منقول من النجاة وهذا الجواب من الشارح قدس الله من قوله الى
بعض متعلقات الاناء وهو الاكلو كاذ ذلك الاسناد على سبيل المجاز لان اسناد الامتلاء حقيقة الى
الاناء لا الى الماء قوله وقدره اي فضره عطف على قصد والحاصل ان اسناد الفعل الى الفاعل لا
غير لازم الا ترى ان اهل السنة والجماعة يسيبون الاينات الى الربيع في قولهم انبت الربيع المقل
مع ان المنبت الحقيقة هو الله تعالى قوله بعينه مثل قولك برز زيد تجارة اشارة الى بيان النظر
قوله وبهذا ايندفع اي بما ذكر في قوله وهما بحث لان لفظ هذا من الاشارة القريبة ولو اشارة
الى الاول لجاز ايضا لان اسماء الاشارة يستعمل بعضها في مقام الاخر ويجوز ان يرجع
الى صكليهما بتاويل ككل واحد منها قوله خلافا لما ذكر في الخ فان قيل ان المراد
بالفعل في قوله والاخر ان لا يتقدم على الفعل لا يخلو ما الفعل الصريح فقط او الاخر منه ومن غير قطع
للاول خرج عن اسم الفاعل وللفعول مع ان التميز يتقدم عليها ايضا عندها وعلى الثاني دخل
فيه الصفة للشبهة واسم التفضيل والصد و ما فيه معنى الفعل مع انه لا يتقدم التميز على كل واحد
منها عند ما كذا اقال عصام الدين اقول المراد هو الفعل الصريح واما اسم الفاعل والمفعول فدخل
فيه باعتبار العلة لا لتقديم التميز على الفعل لاجل قوة الفعل في العمل وهي موجودة في اسم الفاعل
وللفعل واما غيرها فضعيف في العمل فان قيل للصدر ايضا قوى العمل فلم عد الشارح مع
غير الصريح قلنا ان للصدر في قوة ان مع الفعل فان الضرب في قوة ان بضرب
ولا يتقدم ما في حين ان على ان قوله ومتسكها اي دليها والاستفهام في التحجب لا انكار اي
اترك وقوله سلم فاعلة تجر وهي اسم محبوبة والالف فيها التانيث وقوله ما كاد يبع ما قرب
والواقفة الحال قوله على تقدير تانيث الضمير متعلق بقوله ومتسكها قوله فانه ج يكون جواب
سواله وهولنا سلمنا ان الضمير في لطيب مونث لكن الضمير في كاد مذكر فكيف يرجع الى سلم فلجاء
بقوله فانه حينئذ يكون قوله فلا تمسك اي على تقدير تذكير الضمير في لطيب فلا تمسك به
لعدم تقدم التميز على العامل حينئذ لان العامل ج هو كاد والجيب فاعل وهو مقدم ج
والحاصل ان انفسا محتمل ان يكون تميزا من نسبة كاد اليه على تقدير تذكير الضمير في
لطيب ومحتمل ان يكون تميزا من نسبة لطيب اليها على تقدير تانيث الضمير في لطيب متمسك به
له اي في ان التميز فاعل الماجلة متعدد ياءم له اشارة الى الاعتراض ۱۱م له اجيب لا نلم كونه في صفة العامل لان
كل ارفا على محبب الحقيقة فوفا على محبب اللفظ ايضا كعكسه كذا قال هذا الوطن ۱۲م له اي ما ذكره دلائل التقييم من كانه فاعل
لفعل بنفسه او فاعله اذا جعلته لازما واذا جعلته لازما او متعد ياءم ۱۳م له اي في قوله وما كاد ۱۴م له فيرمي ان يكون فاعله

من قوله على تقدير تذكير الضمير في كاد مذكر فكيف يرجع الى سلم فلجاء
بقوله فانه حينئذ يكون قوله فلا تمسك اي على تقدير تذكير الضمير في لطيب فلا تمسك به
لعدم تقدم التميز على العامل حينئذ لان العامل ج هو كاد والجيب فاعل وهو مقدم ج
والحاصل ان انفسا محتمل ان يكون تميزا من نسبة كاد اليه على تقدير تذكير الضمير في
لطيب ومحتمل ان يكون تميزا من نسبة لطيب اليها على تقدير تانيث الضمير في لطيب متمسك به

حينئذ لانه انما يكون تسكاً اذا كان نفساً نفساً في كونها تميزاً عن لسة تطيب اليها والبعضا يكون
يقال للولد بعدم تقديم التميز على العامل كما هو المذهب الاصح في غير ضرورة
الشعر والتقدم في الشعر لضرورة قوله وما قيل ان كلمة مبتدأ وقوله مكلف خبره
الفاعل هو الشارح لئلا يفسد ذكر هذا الاحتمال لاجل دفع الماذني والمبرد ولما قل
ان يقول على تقدير تذكير الضمير في تطيب ايضاً محتمل ان يكون راجعاً الى سليله بتاويل
الشخص لانها شخص من الاشخاص لا نقول بان وجه تخصيص ذكر بتاويل الضمير بتذكيره ان
النفس مذكورة في العبارة بخلاف الشخص فانه غير مذكور فيها قوله اذ المعنى وما كادت هذا بيان
حاصل المعنى ولا يكون الضمير في كاد الى الجيب والضمير في تطيب الى الجيب باعتبار
اي وما كاد للجيب نفساً تطيب نفسه بفراقه قوله فكيف لانه خلاف الظاهر قوله ونصف
لانه مخالف لسوق الكلام والسوق في فجب سليله لا الجيب قوله اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى
جواب سؤال وهو ان الولد بالمستثنى لا يخلو ما اتصل او للنقطه او اعم منها فان كان الاول والثاني
يلزم من تقييده الى متصل وللتقطه تقييد الشئ الى النفس والغير واذ ابطال وان كان الثالث يلزم
عموم الاشتراك على قوله من قاله ما اشتراكه بين المتصل وبين النقطه او يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز
على قوله من قاله بالجاز في النقطه فاجاب الشارح عنه بقوله اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى
قوله في اصطلاح النحاة جواب سؤال وهو ان تقييد المستثنى اليها غير جائز لان المستثنى
عبارة عن التكلم بالمباقي بعد الثنايا وهذا التقييد في المتصل دون المنقطع اذ لو قال لفلان على
عشرة داهم الا واحد يكون لفلان على تسعة داهم ولو قال لفلان على عشرة بقرات الاحملا
لا يصح ان يقال لفلان على تسعة بقرات بل يقال لفلان على عشرة بقرات الاحملا فاجاب
بقوله في اصطلاح النحاة وما ذكره المعترض هو اصطلاح الاصل قوله على قسمين جواب
سؤال وهو ان قوله للمستثنى مبتدأ وقوله متصل الخبر والخبر يكون محمولاً على المبتدأ
وهنا لا يلزم حمل قوله متصل على المستثنى لانه يلزم حمل الامض على الاصح ولو قلت
العاطف مقدم على الربط فهو لا يكون الا في تقييد الكل الى الاجزاء نحو السكنجيين هو المأ
والخل والصل والدين فعلى هذا لا يصح اطلاق المستثنى على كل واحد منها بل ينبغي ان يطلق
على الجموع فاجاب بقوله على قسمين يعني ان قوله المستثنى مبتدأ وخبر محذوف
وهو قوله على قسمين وقوله متصل ومنقطع خبر لمبتدأ محذوف فان قيل فعلى
هذا يلزم حمل للتعدد على المفرد وذلك لا يجوز قلنا ان حمل التعدد على المفرد لا يجوز اذ الم
يكن ذلك المفرد قابلاً لذلك التعدد وهنا قابل لان القسمين المذكورين ثابتان في
المستثنى كما في نحو زيد عالم عاقل قوله ولما كان معلوميته الخ جواب سؤال وهو ان
قوله منفصل ومتصل تقييد المستثنى وهو لا يكون الا بعد التعريف ولما يفهم من ذكر

مجلسه المجمع في ١٢ من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ هـ

٦

بجوت الی

ہمنا فاجاب بقوله ولما كان معلومته بهذا الوجه اي بقوله ما يطلق عليه لفظ المستثنى قوله
 الغير المحتاج صفة لقوله معلومته قوله كافية خبر مكان قوله وعرفت كل واحد
 جواب سوال وهو انه لما كان ذلك للعلمية كافية عن التعريف ينبغي ان لا يتعرض
 لتعريف اقسامه ايضا اذ ذلك للعلمية كافية له ايضا فاجاب بقوله وعرفت
 يعني انما صرح بتعريف الاقسام ليكون لوظيفة الي بيانا الاحكام المتعلقة بها قوله لا يكون
 اجزاها عليه جواب سوال وهو ان معلومته بذلك الوجه كافية فالحاجة الى التصریح
 فاجاب بقوله لا يمكن الخ قوله اي الاسم لما كان الخارج صفة يقتضي الموصوف فزاد الشارح
 قوله اي الاسم قوله الذي يخرج اشارة الى بيانا القاعدة المشهورة وهو ان اللف واللام اذا دخل
 على الصفة يكون اللف واللام بمعنى الذي والصفة بمعنى الفعل فان قيل ان المستثنى لا يدخل
 اما ان يكون خارجا عن المستثنى منه او داخل فيه فيلزم الاول يلزم ان لا يكون مخرجا لان الا
 خارج فرع الدخول ولا دخول ههنا وعلى الثاني يلزم التناقض قلنا التناقض انما يثبت لو كان الحكم
 في المستثنى منه قبل ذكر المستثنى وليس كذلك بل الحكم في المستثنى منه موقوف على ذكر المستثنى لا
 كل كلام في اخر ... توقف اول الكلام على اخر قوله جزئياته او اجزائه جواب سوال وهو ان
 التعريف غير موجود في قولهم اشترى العبد الا نصفه اذ العبد واحد فاجاب بقوله جزئياته
 او اجزائه فان قيل ان قوله جزئياته او اجزائه مرفوعان على انها فاعلان لقوله متعدد ولا عمل
 اسم الفاعل بغير الاعتماد ولا اعتماد ههنا قلنا هو معتد على موصوف متعلق ودولفظ شئ اي حكم شئ
 متعدد والاعتماد على الموصوف للقد لا يجوز اذ لم يكن القرينة دالة عليه وههنا وجد القرينة وهو
 الضمير في قوله جزئياته لانه يقتضي الجمع وهو الموصوف هنا قوله سواء كان ذلك اشارة الى بيان
 ناصب له لفظا او تقدير قوله اي مفعولا اشارة الى بيان صحة الحمل على اسم كان فان
 قيل لا حاجة الى قوله عن متعدد لان الاخارج لا يكون الا عن متعدد فامل فيه قوله غير الصفة
 لهذا الصان الاول ان قوله غير الصفة صفة لقوله الا والاخران للمستثنى هو الخرج بالا لان المستثنى
 هو الخرج بالصفة نحو جاري وجعل عالم فاخرج جاحل لا يكون من قبيل المستثنى فعلى الاول لا يرد قوله
 لو كان فيما اليه الا الله نفسا لانه واقع بعد الا ولا يقال له المستثنى وانما يرد الاول لان في الآية
 المذكورة بمعنى غير ومولانا بالا هو الذي لا يكون بمعنى غير ويرد على الثاني ان ضمير هو راجع
 الى المستثنى وما بعد الا الصفة ليس بمستثنى قلت يمكن ارجاع الضمير الى ما بعد الا واخواتها
 قوله اي ما بعد الا واخواتها ولا يقع المستثنى المنقطع الا بعد الا وغيره سوى هكذا قالوا قوله
 فالمستثنى الذي رد على بعض النحاة حيث قالوا المتصل ما يكون من جنس المستثنى منه
 والنقطه بخلافه فزاد الشارح عليهم بقوله فالمتصل الذي الخ قوله المستثنى مطلقا
 له اي حمل قوله لفظا او تقديره على وهو قوله للتعدادهم مولود من مستثنى بعبد الرحيم

جواب سوالی و هو لا یخلو ضمیرہو من انه اما راجع الی المتصل والی المنفصل او الی المطلق اما
 علی الاولین فلا یعلم حکم الاخر واما علی الثالث فہو غیر مذکور فیما سبق من حیث انہ لم یذکرہ المصنف
 فلجواب بقولہ ای المستثنی مطلقا قولہ حیث علم اقلا یوجہ الخ وهو ما یطلق علیہ لفظ المستثنی
 قولہ بما یتفطن لہ علی صیغۃ الجہول بمعنی العلم والضمیر فی قولہ لہ راجع الی المستثنی المطلق
 قولہ ولہذا لم یعرفہ الشارح الہندی حیث قل انہ لم یعرف الصنف المستثنی لانہ لم یکن المستثنی
 تقریفا جامعاً للقسمین لانه من قبیل المشترك فہو الشارح علیہ بان عدم ذکر المصروف تقریفا
 لیس لاجل ذکر بل لاجل انہ علم من تعریف القسمین قولہ رومالاختصار جواب سوالی
 وهو ان تعریف المستثنی وان علم من تعریف القسمین لکن ینبغي ان یذکر تقریفا لہ وایضا فاجاب
 بقولہ رومالاختصار ای قصد الاختصار قولہ وجوبا جواب سوالی وهو انہ لا فرق بین ما
 اذا کان فی کلام موجب او غیر لثبوت النصب فیہا فاجاب بقولہ وجوبا حاصل الجواب
 ان ثبوت النصب فیہا اذا کان فی کلام موجب بطریق الوجوب و فی کلام غیر موجب بطریق الجہول
 قولہ واقعا اشارۃ الی ان قولہ بعد الاخبار کان باعتبار التعلق قولہ لا بعد غیر مستثنی
 اذا وقع بعدہا فہو لا یكون الا محجورا قولہ لتلا بدہل عنہ الخ جواب سوالی وهو انہ لا
 حاجۃ الی قولہ غیر الصنف لان الواقع بعدہا التعلق للصنف لیس فی المستثنی فہو خارج بقولہ وهو منصوب
 اجاب بقولہ لتلا بدہل عنہ ای انما قید بہ لتلا بدہل عنہ عدم دخول الواقع بعدہا التعلق
 للصنف فی المستثنی لان ذہن المبتدی یدہل عنہ قولہ ای لیس ینفی الخ دفعہ وحم وهو ان
 المراد بالوجوب مالیس ینفی ولا ینفی فقط فاجاب بقولہ ای لیس ینفی ولا ینفی ولا استہام و
 انما وجب النصب اذا کان بعدہا فی کلام موجب لان نصب المستثنی ما یحتمل احتمال البدل ولا
 احتمال البدل فی کلام موجب کما ستعلم قولہ ولا حاجۃ فی اشارۃ الی الرد علی الشارح الہندی
 حیث قال لا بد للمصروف ہنا من ذکر قید آخر وهو ان یكون الکلام الموجب تاما لیخرج منہ
 قرأت الاول کذا فان الیوم ہنا منصوب علی الظرفۃ لا علی الاستثناء لانه منصوب قبل دخول
 لا ینفی قولہ بان یكون المستثنی منہ جواب سوالی وهو ان الکلام التام هو الذی اشتمل علی
 لا سناد و ہنا وجد الاسناد اذ قولہ قرأت فعل وفاعل فلم قالوا انہ غیر تام فاجاب بقولہ
 بان یكون المستثنی منہ مذکور فیہ الکلام التام اصطلاحا فی باب الاستثناء

لہ یعنی انہ اذا کان للضمیر راجعا الی المتصل فلا یعلم حکم المنفصل واکان راجعا الی المنفصل فلا یعلم حکم المتصل ۲۲ م ۲۳ م ۲۴ م
 الضمیر راجع الی المستثنی المطلق وهو مذکور فیما سبق حیث علم اولاً ۲۲ م ۲۳ م واسمہ الضمیر لتکن راجع الی المستثنی ۲۴ م
 فاعل الجواب انہ لا حاجۃ الی ہذا القید لاجل ذکرہ لان الکلام ہنا فی کون المستثنی منصوباً مطلقاً سواء کان منصوباً علی الاستثناء
 او علی کونہ مفعولاً بدلیل قولہ اذا کان بعدہا وعدا لان المستثنی بعدہا منصوب نہ مفعولاً نہ مفعولاً ولا یشاء اولی خبریہ کما فی لکن
 کذا فی الفوائد ۲ مولوی مفتی محمد عبدالرحیم الفتاوی السریہ شہر شاپور محلہ مفتی خیل ۲

فمنه بقوله بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه وانما ذكر في الاعتراض قوله قرأت اليوم كذا
 بجذ وت المستثنى منه لانه لو ذكر المستثنى منه ليراد الاعتراض لان نصبه للاستثناء بخلاف ما قال
 تذكر فانه منصوب على حسب العوامل الفراع العالم اليه واليوم تعين لعمل الظرفية فيكون منصوبا
 على الظرفية قوله لان الكلام الخ إشارة الى وجه عدم الحاجة قوله بدليل قوله ما كان بعد خلاص
 لان ما بعد ما منصوب على انه مفعول به كما ياتيك فان قيل فليكن اليوم منصوبا على الظرفية ^{عنه} والى
 معافلا حاجة القيد المذكور قلنا في هذا يلزم اجتماع العاملين على معول واحد قوله لان يقال
 الى اي لوقا الشارح المندى انه لا بد من هذا القيد لخراج مثل قرأ اليوم كذا لكان مستقيما حال
 الاعتراض ان قوله قرأ اليوم كذا كلام موجب وليس المستثنى منه منصوبا فلا بد ان يذكر هذا القيد
 لخراج هذا المثال **أجيب عنه** انما يخرج هذا المثال ههنا لتفاد باخراجه بقوله ويعرب
 على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور قوله والعامل في نصب الجملة مستأنفة
 وقعت في جواب سوال السائل وهو ان المستثنى لما كان منصوبا والنصب لا بد من الناصب فها هو
فأجاب بقوله والعامل الخ **قوله** اذا كان منصوبا على الاستثناء احتراز عن النصب على
 الظرفية او على البدل قوله او معنى الفعل وقد عرفت معنى الفعل كما في قوله مالك وزيد اے
 ما قسم لان اللام الجارة اذا وقعت بعد الاستفهامية يكون بمعنى تقسم او ليضم وقيل **رد على**
الشيخ عبد القاهر الجرجاني حيث قال العامل في المستثنى كلمة الاذ كره في نظم
 العوامل **وجه الرد عليه** ان الاضعف لا يعلم مع وجود الاقوى وهو الفعل فلا اعتراض
 المصنف رحمه الله على كلام البصريين بانه منقوض بقولنا القوم اخوتك لا زيدا فان المستثنى منه
 منصوب مع ان نصبه ليس بالفعل ولا معناه لعدم وجود الفعل ولا معناه قلنا ان الشرر رحمه الله
 كلام البصريين ولم يلتفت الى لقض المصنف رحمه الله لان كون التركيب المذكور من الفصحى غير
 سلم عنده بل هو من مصنوعات وآلها يمكن ان يقال ان في الاخوة معنى الفعل وهو الانتساب
 بالاخوة قوله بتوسط الاية إشارة الى انه لا خلاف بينهم لان عند البعض الناصب هو الفعل ايضا
 لكن نسبوا النصب الى كلمة الا لاجل ان عمل الفعل فيه ليس الا بواسطة الا فيكون النسبة الى الفعل
 حقيقة والى كلمة الا مجازا قوله لانه شيء دليل بقوله العامل في نصب المستثنى الخ هو الفعل
 المتقدم الخ **ثم يرد عليه** ان تعلق المستثنى بقطعة بكلمة الا لانه قاطع المتعلق فأجاب بقوله تعلقا معنويا
 قوله اذله نسبة بيان لتعلق المعنوي والضمير في قوله اذله الخ راجع الى المستثنى وكلمة ما عبارة عن
 المستثنى منه والضمير في قوله ما اليه راجع اليه

له والكلام المتناقض اصطلاحا فخذ الباب ما يقابله ۷ مفتي عبد الرحيم كنه يعني قوله لان الكلام الخ
 دليل بقوله ولا حاجة الخ وقوله فانه منصوب على الظرفية الخ دليل الخروج ۱۲ مفتي عبد الرحيم كنه ۱۷ في الامتناع شرح
 الفصل ۱۲ التي علم دينا ازل من بر دار و حاجت من بر آراين ۸

لها ۷ بكونه بعد الا ۵ م ۴۰ و هو المعجب على الانتقاد ۳ مفتي مولو ۱۲۱۲ ۱۲۱۳ ۱۲۱۴ ۱۲۱۵ ۱۲۱۶ ۱۲۱۷ ۱۲۱۸ ۱۲۱۹ ۱۲۲۰ ۱۲۲۱ ۱۲۲۲ ۱۲۲۳ ۱۲۲۴ ۱۲۲۵ ۱۲۲۶ ۱۲۲۷ ۱۲۲۸ ۱۲۲۹ ۱۲۳۰ ۱۲۳۱ ۱۲۳۲ ۱۲۳۳ ۱۲۳۴ ۱۲۳۵ ۱۲۳۶ ۱۲۳۷ ۱۲۳۸ ۱۲۳۹ ۱۲۴۰ ۱۲۴۱ ۱۲۴۲ ۱۲۴۳ ۱۲۴۴ ۱۲۴۵ ۱۲۴۶ ۱۲۴۷ ۱۲۴۸ ۱۲۴۹ ۱۲۵۰ ۱۲۵۱ ۱۲۵۲ ۱۲۵۳ ۱۲۵۴ ۱۲۵۵ ۱۲۵۶ ۱۲۵۷ ۱۲۵۸ ۱۲۵۹ ۱۲۶۰ ۱۲۶۱ ۱۲۶۲ ۱۲۶۳ ۱۲۶۴ ۱۲۶۵ ۱۲۶۶ ۱۲۶۷ ۱۲۶۸ ۱۲۶۹ ۱۲۷۰ ۱۲۷۱ ۱۲۷۲ ۱۲۷۳ ۱۲۷۴ ۱۲۷۵ ۱۲۷۶ ۱۲۷۷ ۱۲۷۸ ۱۲۷۹ ۱۲۸۰ ۱۲۸۱ ۱۲۸۲ ۱۲۸۳ ۱۲۸۴ ۱۲۸۵ ۱۲۸۶ ۱۲۸۷ ۱۲۸۸ ۱۲۸۹ ۱۲۹۰ ۱۲۹۱ ۱۲۹۲ ۱۲۹۳ ۱۲۹۴ ۱۲۹۵ ۱۲۹۶ ۱۲۹۷ ۱۲۹۸ ۱۲۹۹ ۱۳۰۰ ۱۳۰۱ ۱۳۰۲ ۱۳۰۳ ۱۳۰۴ ۱۳۰۵ ۱۳۰۶ ۱۳۰۷ ۱۳۰۸ ۱۳۰۹ ۱۳۱۰ ۱۳۱۱ ۱۳۱۲ ۱۳۱۳ ۱۳۱۴ ۱۳۱۵ ۱۳۱۶ ۱۳۱۷ ۱۳۱۸ ۱۳۱۹ ۱۳۲۰ ۱۳۲۱ ۱۳۲۲ ۱۳۲۳ ۱۳۲۴ ۱۳۲۵ ۱۳۲۶ ۱۳۲۷ ۱۳۲۸ ۱۳۲۹ ۱۳۳۰ ۱۳۳۱ ۱۳۳۲ ۱۳۳۳ ۱۳۳۴ ۱۳۳۵ ۱۳۳۶ ۱۳۳۷ ۱۳۳۸ ۱۳۳۹ ۱۳۴۰ ۱۳۴۱ ۱۳۴۲ ۱۳۴۳ ۱۳۴۴ ۱۳۴۵ ۱۳۴۶ ۱۳۴۷ ۱۳۴۸ ۱۳۴۹ ۱۳۵۰ ۱۳۵۱ ۱۳۵۲ ۱۳۵۳ ۱۳۵۴ ۱۳۵۵ ۱۳۵۶ ۱۳۵۷ ۱۳۵۸ ۱۳۵۹ ۱۳۶۰ ۱۳۶۱ ۱۳۶۲ ۱۳۶۳ ۱۳۶۴ ۱۳۶۵ ۱۳۶۶ ۱۳۶۷ ۱۳۶۸ ۱۳۶۹ ۱۳۷۰ ۱۳۷۱ ۱۳۷۲ ۱۳۷۳ ۱۳۷۴ ۱۳۷۵ ۱۳۷۶ ۱۳۷۷ ۱۳۷۸ ۱۳۷۹ ۱۳۸۰ ۱۳۸۱ ۱۳۸۲ ۱۳۸۳ ۱۳۸۴ ۱۳۸۵ ۱۳۸۶ ۱۳۸۷ ۱۳۸۸ ۱۳۸۹ ۱۳۹۰ ۱۳۹۱ ۱۳۹۲ ۱۳۹۳ ۱۳۹۴ ۱۳۹۵ ۱۳۹۶ ۱۳۹۷ ۱۳۹۸ ۱۳۹۹ ۱۴۰۰ ۱۴۰۱ ۱۴۰۲ ۱۴۰۳ ۱۴۰۴ ۱۴۰۵ ۱۴۰۶ ۱۴۰۷ ۱۴۰۸ ۱۴۰۹ ۱۴۱۰ ۱۴۱۱ ۱۴۱۲ ۱۴۱۳ ۱۴۱۴ ۱۴۱۵ ۱۴۱۶ ۱۴۱۷ ۱۴۱۸ ۱۴۱۹ ۱۴۲۰ ۱۴۲۱ ۱۴۲۲ ۱۴۲۳ ۱۴۲۴ ۱۴۲۵ ۱۴۲۶ ۱۴۲۷ ۱۴۲۸ ۱۴۲۹ ۱۴۳۰ ۱۴۳۱ ۱۴۳۲ ۱۴۳۳ ۱۴۳۴ ۱۴۳۵ ۱۴۳۶ ۱۴۳۷ ۱۴۳۸ ۱۴۳۹ ۱۴۴۰ ۱۴۴۱ ۱۴۴۲ ۱۴۴۳ ۱۴۴۴ ۱۴۴۵ ۱۴۴۶ ۱۴۴۷ ۱۴۴۸ ۱۴۴۹ ۱۴۵۰ ۱۴۵۱ ۱۴۵۲ ۱۴۵۳ ۱۴۵۴ ۱۴۵۵ ۱۴۵۶ ۱۴۵۷ ۱۴۵۸ ۱۴۵۹ ۱۴۶۰ ۱۴۶۱ ۱۴۶۲ ۱۴۶۳ ۱۴۶۴ ۱۴۶۵ ۱۴۶۶ ۱۴۶۷ ۱۴۶۸ ۱۴۶۹ ۱۴۷۰ ۱۴۷۱ ۱۴۷۲ ۱۴۷۳ ۱۴۷۴ ۱۴۷۵ ۱۴۷۶ ۱۴۷۷ ۱۴۷۸ ۱۴۷۹ ۱۴۸۰ ۱۴۸۱ ۱۴۸۲ ۱۴۸۳ ۱۴۸۴ ۱۴۸۵ ۱۴۸۶ ۱۴۸۷ ۱۴۸۸ ۱۴۸۹ ۱۴۹۰ ۱۴۹۱ ۱۴۹۲ ۱۴۹۳ ۱۴۹۴ ۱۴۹۵ ۱۴۹۶ ۱۴۹۷ ۱۴۹۸ ۱۴۹۹ ۱۵۰۰ ۱۵۰۱ ۱۵۰۲ ۱۵۰۳ ۱۵۰۴ ۱۵۰۵ ۱۵۰۶ ۱۵۰۷ ۱۵۰۸ ۱۵۰۹ ۱۵۱۰ ۱۵۱۱ ۱۵۱۲ ۱۵۱۳ ۱۵۱۴ ۱۵۱۵ ۱۵۱۶ ۱۵۱۷ ۱۵۱۸ ۱۵۱۹ ۱۵۲۰ ۱۵۲۱ ۱۵۲۲ ۱۵۲۳ ۱۵۲۴ ۱۵۲۵ ۱۵۲۶ ۱۵۲۷ ۱۵۲۸ ۱۵۲۹ ۱۵۳۰ ۱۵۳۱ ۱۵۳۲ ۱۵۳۳ ۱۵۳۴ ۱۵۳۵ ۱۵۳۶ ۱۵۳۷ ۱۵۳۸ ۱۵۳۹ ۱۵۴۰ ۱۵۴۱ ۱۵۴۲ ۱۵۴۳ ۱۵۴۴ ۱۵۴۵ ۱۵۴۶ ۱۵۴۷ ۱۵۴۸ ۱۵۴۹ ۱۵۵۰ ۱۵۵۱ ۱۵۵۲ ۱۵۵۳ ۱۵۵۴ ۱۵۵۵ ۱۵۵۶ ۱۵۵۷ ۱۵۵۸ ۱۵۵۹ ۱۵۶۰ ۱۵۶۱ ۱۵۶۲ ۱۵۶۳ ۱۵۶۴ ۱۵۶۵ ۱۵۶۶ ۱۵۶۷ ۱۵۶۸ ۱۵۶۹ ۱۵۷۰ ۱۵۷۱ ۱۵۷۲ ۱۵۷۳ ۱۵۷۴ ۱۵۷۵ ۱۵۷۶ ۱۵۷۷ ۱۵۷۸ ۱۵۷۹ ۱۵۸۰ ۱۵۸۱ ۱۵۸۲ ۱۵۸۳ ۱۵۸۴ ۱۵۸۵ ۱۵۸۶ ۱۵۸۷ ۱۵۸۸ ۱۵۸۹ ۱۵۹۰ ۱۵۹۱ ۱۵۹۲ ۱۵۹۳ ۱۵۹۴ ۱۵۹۵ ۱۵۹۶ ۱۵۹۷ ۱۵۹۸ ۱۵۹۹ ۱۶۰۰ ۱۶۰۱ ۱۶۰۲ ۱۶۰۳ ۱۶۰۴ ۱۶۰۵ ۱۶۰۶ ۱۶۰۷ ۱۶۰۸ ۱۶۰۹ ۱۶۱۰ ۱۶۱۱ ۱۶۱۲ ۱۶۱۳ ۱۶۱۴ ۱۶۱۵ ۱۶۱۶ ۱۶۱۷ ۱۶۱۸ ۱۶۱۹ ۱۶۲۰ ۱۶۲۱ ۱۶۲۲ ۱۶۲۳ ۱۶۲۴ ۱۶۲۵ ۱۶۲۶ ۱۶۲۷ ۱۶۲۸ ۱۶۲۹ ۱۶۳۰ ۱۶۳۱ ۱۶۳۲ ۱۶۳۳ ۱۶۳۴ ۱۶۳۵ ۱۶۳۶ ۱۶۳۷ ۱۶۳۸ ۱۶۳۹ ۱۶۴۰ ۱۶۴۱ ۱۶۴۲ ۱۶۴۳ ۱۶۴۴ ۱۶۴۵ ۱۶۴۶ ۱۶۴۷ ۱۶۴۸ ۱۶۴۹ ۱۶۵۰ ۱۶۵۱ ۱۶۵۲ ۱۶۵۳ ۱۶۵۴ ۱۶۵۵ ۱۶۵۶ ۱۶۵۷ ۱۶۵۸ ۱۶۵۹ ۱۶۶۰ ۱۶۶۱ ۱۶۶۲

اے فکر والتأمل قوله واللفظة بالفارسية زیر کے لان عینہ اخراج مداخل بلوازم البعید ولما ظ
 لوازم البعیدۃ لیس الا بطریق الرویۃ بان یکون للقوم حجابا ففی قوله جاء فی القوم توهم الحجاب
 ایضا جاء معهم للزومه معهم غالباً فقال الاحمال قولہ نحو ما جاء فی القوم الاحمال وانما يجوز حذف
 القوم ههنا لعدم الخل في المقصود كما ستعلم بالخل في قوله تعالى لعاصم اليوم الآية فهنا يجوزون البدل
 اذ البدل مما یصح اقامته مقام البدل منه بعد حذفه فافعالهم حذفه فکیف اقيم البدل مقامه بعد
 حذفه لعدم جواز حذفه قوله لعاصم اليوم من قوله اے من طوقان نوح علیه السلام قوله
 ای من کثر الله جواب سؤال وهو ان کلمة من موصلة ولابد لها من العائد فی الصلة ولما
 ههنا قاجاب بقوله اے من رحمه الله قوله من رحمه الله اشارة الى بیان کون المشتبه منقطعاً
 وانما لا يجوز حذف العاصم لان کلمة لا یفنی الجنس فالعاصم اسمہ وخبیره محذوف عن المعنى موجود
 فلو حذف اسم لا یلزم الاجابة وهذا لا يجوز قوله لا المشتبه منصوب ایضاً وانما قال الیض لانه
 من قبیل عطف المشبه علی المشبه وليس من قبیل عطف المساوی علی المساوی لان المشبه ووز المشبه
 به ولان وجوب التصبیء الکلام الموجب التقای وههنا اختلافی ولذا قال المصنف دم ههنا فی
 الاكثر وکذا فی قوله منقطعاً واما فی صورة التقديم فهو من قبیل عطف المساوی علی المساوی لا تقايم بهم
 ههنا قوله من عدا یعد واشارة الى نه ناقص وادی وليس یبالی قوله اذا جازوه یعنی انه لو
 جازوه هو متعدی بنفسه فکذا عدا قوله من خلا یخلو واخلوا اشارة الى نه ناقص وادی وقوله خفا
 بضم الخاء وسکون اللام قوله وهو فی الاصل الخ جوابی سؤال وهو ان التصبیء عدا مستقیم لا
 متعدی لکن فی خلا غیر مستقیم لانه لا یزى قاجاب بقوله وهو فی الاصل لازم الخ قوله وقد
 یضمن الخ جواب ثان فیکون متعدی باعتبار المتضمن لان جازو متعد فکذا ما هو بمعناه قوله او
 یحذف من جوابی سؤال وهو ان اللازمی یتعدی بمن وهو غیر موجود فی خلا زید افلجاب
 بقوله او یحذف من یعنی ان قوله خلا زید فی الاصل خلا من زید ثم حذف من واما حذف لیشبه
 بکلمة الاثم فی قوله ویحذف وشتین احدهما بالواو والآخر بکلمة ولكن کلمة او بمعنی الطوار
 الا فلا یمع معناها کما تری قوله ویوصل الفعل ای یوصل الفعل الى المفعول قوله وللتزم موال الخ جواب
 سؤال وهو ان التضمین لیس من الامور اللازمة بل من الامور الجائزة فینبغي ان یکون ما بعد خلا
 منصوباً تارة ورفوعاتاً ممانه منصوب وجوباً وحتماً وایضاً اذا کان خلا متعدیاً بمن فیکون
 مجزواً لا منصوباً مع انه منصوب قاجاب الشارح عنما بقوله والتزم موال الخ وحاصل الجواب عن
 الثاني اناسکنا ان ما بعد من یکون

له فیتعدی حیث ان الفعل التعدی مجزواً وحذف منه حرف الجر یوصل الفعل الى مفعوله فیتعدی
 بنفسه ویسمى هذا الحذف ایضاً لا قاله عبد الرحمن ۳۳ صفة عبد الرحیم الفشاوری

له لان ما بعد من لا یکون الا مجزواً

ولا شئ منها هنا فأجاب الشارح بقوله بتقدير مضاف ^{للمضاف} قوله ووقت مجاوزتهم الجائزة
 حوادث العد وذكره لبيان قوله وما عدا ^{لأن} عدلته جاوزتعد بنفسه كما عرفت ثم للرد
 من مجاوزتهم جائزة لبعضهم لأن الضمير في خلا وعد ليس براجع إلى القوم كلهم بل إلى البعض المطلق
 كما هو قوله أو مجاوزة مجيئهم إشارة إلى أن الضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم فأن قيل فلم
 لم يتعرض الشارح للضمير إلى اسم الفاعل من الفعل المتقدم بأن يقال أي وقت خلوا الجاني منهم أو وقت
 مجاوزة الجاني منهم آجاب عنه فاضل العصام أن الشارح أشار إلى استيفاء الاقسام كلها بغير
 الإيجاز في قوله وقت خلوهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم لأن قوله وقت خلوهم يشمل ما إذا كان
 الضمير راجعاً إلى اسم الفاعل منه أيضاً لكن بتقدير المضاف أي وقت خلوا الجاني منهم أو مجاوزة الجاني
 منهم كما يشترط ما إذا كان الضمير راجعاً إلى بعض منهم وهو ظاهر فالأصل أن قوله خلوهم أو مجاوزتهم
 يتقدم بالمضاف فإن كان المضاف لفظ البعض فيكون مثلاً لا رجاء الضمير البعض المطلق من القوم
 وإن كان المضاف لفظ الجاني فيكون مثلاً لا رجاء الضمير إلى اسم الفاعل من الفعل المتقدم فثبت
 استيفاء الاقسام كلها قوله بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل جواب سؤال وهو أن الحال ليس
 إلا محمولا على ذلك الحال وحمل المصدر لا يجوز على بعض القوم فأجاب بقوله بجعل المصدر بمعنى
 اسم الفاعل قوله لم يجرأ ولا خالياً بعضهم هذا مثال لا رجاء الضمير البعض المطلق منهم ولو
 كان يجزون للعناف بان يقال بعض الجاني منهم ويكون إضافة البعض إلى الجاني بيانية فيكون
 مثلاً لا رجاء الضمير إلى اسم الفاعل فلا يجرأ الشارح لا يستوفى الاقسام كلها قوله على أن ما فيها
 زائدة جواب سؤال وهو أن ما مصدرية مختصة بالأفعال فكيف يجوز الجري بما عند الأول
 فأجاب بقوله على أن ما فيها الزائدة قوله ولعل هذا المتيقن في جواب سؤال وهو أنه لما كان
 الخلاف ثابتاً في ما عدا عدلته فينبغي أن يقال في الأكثر هنا أي كما قال سابقاً فأجاب بقوله
 لعل في قوله وكذا المستثنى منصوب بعد ليس ولا يمازاد قوله وكذا مع أنه من قبيل عطوف المساوي
 على المساوي ليس التشبيه مراداً فيه لأنه ليس وقتاً من المعطوف عليه لعدم الخلاف فيه
 كما يمكن في المعطوف عليه أعني قوله في الكلام الموجب للمتابعة ما سبق من الأمور الثلاثة إذ
 فيها العطوف من قبيل عطوف المشبه على المشبه به ولعل المستثنى منصوباً وجوباً بزيادة لفظ الوجوب
 كما يقتضيه السوق الكفاء بما سبق من قوله وإنما يكون النصب بعد هكذا هو جأبه في غير موضع
 واحد قوله لا يكون بشراً وهو اسم شخص معين

له أي جليلاً خالياً عن الجاني منهم أو جليلاً مجاوزة بعض الجاني منهم ١٢ سلكه لأنه قد رتب شرح الفصل فعملها على
 سبيل الجزم ونفي كونها جاريين ١٣ سلكه أي قوله وليس ولا يكون ١٤ سلكه لا يكون الجاني من الأهل والبعض منهم
 بشراً
 شرح مولانا مولوي مفتي عبد الرحيم عفا عنه ربه الكريم
 اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين ولجميع المسلمين ولجميع المسلمين

مثلاً زید وعمرو قوله ويلزم اضمار اسميهما **جواب** سوال وهو ان كونهما من الافعال لا
لا يلزم مندان يكون ما بعدهما خبراً لهما فليكن اسما لما **قاجاب** بقوله ويلزم اضمار الخبر قوله
وهو ضمير راجع الى واغما لم يذ كرهما احتمالاً لرجاء الضمير الى مصدر الفعل المتقدم وهو المجيء لعدم
صحة زيد خبراً عن المصدر لعدم صحة المحل **قأن** قيل ان عدم صحة وقوع العين خبراً عن المصدر
انما هو في الاثبات دون النفي لصدق السالبة على عدم الموضوع قلنا الا علام محمولة على
الموجبات فلما لم يصح في المعجب الا ليجر في السلب ايضاً لا ترى ان قولهم ما ضربت زيدا بعد
اي يجب من المتعدي مع ان الضعيف ليس لواقع على زيد لاجل ان الضعيف محمولة على الموجبات
قوله وهما في التركيب الجملة متانفة وقعت في جواب سوال السائل وهو ان كل واحد من ليس
زيد او لا يكون بشراً جملة فعلية وهي ليست من المبنى الاصل بل مبنية لان لا بد لهما من الاعراب
المحل واما المبنى الاصل فليس له اعراب اصلاً لا قطعاً ولا تقديراً ولا محلاً فسأل السائل ما اعراب المحل
قاجاب بقوله وهما في التركيب الجملة قوله واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الخ وانما لا تستعمل في غير
لا صلاهم ولا مناقشة في الاصطلاح وفي قوله ما علم الخ اشارة الى بيان القاعدة اللطيفة قوله
ولا يتصرف فيها **جواب** سوال وهو انه ما للضعف دم انه ذكر ليس ولم يذكر مؤنث اعني ليست
وكذا ذكر لا يكون ولم يذكر لم يكن وما كان وغيرهما مع انها شريكة مع ليس ولا يكون في الوجه المذكور
وهو ما قاله الشارح رحمه الله من الافعال الناقصة الناصبة للخبر **قاجاب** بقوله ولا يتصرف
فيها الخ قوله ويتخذ البديهي بدلاً لبعض **قأن** قيل ان بدل البعض محجب عنه ضمير راجع
المبدل منه ولا ضمير هنا كما في قولنا لا كيت زيد اذ عساه قلنا ان بدل البعض اذا كان بعد الا
لا يجب فيه ضمير لقرينة ان الاستثناء المتصل لا فائدة ان يستثنى بعض من المستثنى منه قوله
حالة من الضمير الجبر **جواب** سوال وهو ان القاعدة عندهم ان الجار والمجرور لا واقم في
عبارة تتم لا بد لهما من الاعراب المحل فما هو **قاجاب** بقوله لا امن الضمير الجبر والخ ثم
الجار والمجرور انما واقم حالاً باعتبار المتعلق فلذا اقال الشارح اي حال كون المستثنى واقعاً في قوله ولا
بيان المتعلق قوله في محل بيان كلمة ما واغما بنية بالمحل لان كلمة في تقتضي ان يكون مدخولها
شيء صالح للظرفية قوله يكون بيان لمتعلق الظروف وهو قوله بعد قوله متاخر بيان
لقوله بعد واغما بينه به لان بعد قد ليجب بمعنى الآن كما في الاشعار نحو اتيت الخليل وليكن

بعد ا في الان معناه بالفارسية نهوز ۱ ۵ في الكلام المشتهر ۲ م سله في اذ في اثبات المحول للموضوع وكذا

فلا يجوز ۲ م سله ۱ م ما خلا وما لا وليس ولا يكون ۳ م سله عبد الرحيم سله والجملة من حيث هي هي من

البنيات هم عبد الرحيم سله وهو الما هي والا م والمعن ۴ م سله مولانا مولون سله م سله عبد الرحيم الفشار سله

سله ۱ م غير المستثنى المتصل الغير المنفرد ۱۳ م سله في قوله فيما بعد الا ۱۴ م سله عبد الرحيم

الهي احدهم من عندك مدري

قوله احتراز عما اذا وقع في كلام موجب وإنما وجب النصب اذا كان بعد الالف في كلام موجب
 لانه لو لم ينصب لكان بد لالان التحلل الى نصب المستثنى يعيب من البدل ههنا محتمل لان البدل
 يكون في حكم تكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى منه فصار صفة قوله جاء في القوم
 الازيد اجاء في القوم الاجاء في زيد وهو خلاف المفروض اذا المفروض محجى القوم غير زيد وايضا
 ان ما بعد الا لا يكون الا مخالفا عما قبله وههنا لم يخالف بخلاف ما اذا وقع في كلام غير موجب حيث
 يمكن فيه تكرار العامل بترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه بل بينهما
 ثبت المغايرة بان ما بعده مخالف عما قبله وفيه نظر لان تكرير العامل ليس الا باعتبار اذا
 العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب فلهذا لا نسلم تحقق الايجاب في المستثنى و
 المستثنى منه لانه يمكن تكرير العامل بالنفي بقرينة انه بعد الاثبات والاستثناء من الايجاب توجب
 النفي في المستثنى تأمل فيه قوله والحالة انه جواب سؤال وهو ان الواو في قوله وذكر
 المستثنى منه للعطف وهو يقتضي للعطف عليه ولا يصح ههنا شيء للمعطوف عليه فاجاب
 بقوله والحالة انه لانه يعني ان الواو للحال يتقدم قد لان الحال اذا كان ماضيا لا بد فيه من قد
 وانما زاد الشارح دم قوله انه لبيان ذي الحال فان قيل ان الغمير في انه لا يخلو ما لا يجمع الى
 المستثنى الذي رجع اليه ضمير محوور في قوله فيرد واجمع الى المستثنى منه فعلى الاول لا يوجد العائد
 في الخبر الى اسم ان يعني ان حرف مشبه بالفعل يقتضي الاسم والخبر فاسمها هو الغمير للتحمل
 بان وخبره هو الجملة لانه بعد اعني قوله ذكر المستثنى منه والجملة اذا وقعت خبرا لا بد فيه
 من عائد ولا عائد ههنا وعلى الثاني وان وجد العائد وهو وضع المظهر موضع المضمرة
 لكن يلزم الخروج من البحث لان البحث في ان المستثنى قد يكون بد لا وقد لا يكون لا في كون
 المستثنى منه بد لا او لا فاجاب عبد الرحمن الاصفراني عند ان الغمير واجمع
 الى المستثنى منه فوجد العائد في الخبر وهو وضع المظهر موضع المضمرة ثم المراد من المستثنى
 منه هو المستثنى فان المستثنى منه كما يطلق على المستثنى كذا انعكس الامر ايضا لانها من
 المتضالين فيصير استعارة احدهما للآخر فلا يلزم الخروج من البحث قوله على انه صفة
 الخ فلهذه النسخة لا حاجة الى قول الشارح والحالة انه قد قوله في كلام غير موجب ذكر
 في الخبر جواب سؤال وهو ان الجملة اذا وقعت صفة فلا بد فيها من العائد ولا عائد ههنا فاجاب

سلك حاصله ان كررت العامل يلزم منها ما يعني كما قال المحقق رحمه الله ولا يلزم المخالفة من قاعدة البدل ١٢ منج
 مولانا عبد الرحيم سلكه ١٤ على تقدير البدل ١٢ مفتي سلكه فيكون قوله وذكر ايضا حالا من الغمير المحوور المذكور
 بقدر اللفظة قد ١٢ مولانا موارى مفتي عبد الرحيم الفتاوى سلكه في قوله يجوز فيه ١٢
 في قوله والحالة انه قد الخ ١٢ مفتي سلكه الذي سبق الفا ١٢ ربنا ركرم علينا عن التوت

أما كلامي يعني ان العائد محذوف منها وهو قوله فيه قوله ولم يشترط بجواب سؤال ظاهر
 قوله بالرفع على البدلية ^{أي البدل من العترة} فان قيل ان قليلا بدلا من الضمير والبدل اذا كان نكرة من معرفة
 وجب لغته قلنا عند البعض ^{أي البدل من العترة} يصح من غير توصيف قوله بالنصب قال عبد الرحمن بن
 النصب على سبيل التثاكلة فلا يرد ان قليلا مكتوب برسم خط الالف في آخره فلا يكون الامتناع
 ولا يتوهم فيه الرفع والجرح فلا حاجة الى قوله بالنصب قوله وبواسطة الاعطف على قوله بسبب
 التشبيه قوله وبغير واسطة جواب سؤال وهو ان لا نسلم ان اعراب البدل بالاصالة بل بالبقية
 لانه من التتابع فاجاب بقوله وبغير واسطة فهو عطف قصر لقوله بالاصالة فالاصالة
 واقعة في مقابلة الراسطة والتشبيه لا في مقابلة البقية اي ان المستثنى يشبه بالمفعول في وقوعه
 في الموضع الثالث قوله ويعرب على حسب عطف على قوله منصوب من حيث المعنى اذ معنى قوله
 منصوب اي ينصب فيكون عطف المضارع على المضارع وقوله منصوب خبر لقوله هو فكل
 قوله يعرب خبر لقوله هو وكذا قوله ويجوز فيه النصب ونحو البدل عطف على قوله منصوب من
 حيث المعنى ثم انه لما فرغ المصراع عن بحث ما يجب فيه النصب وعز بحث ما يجوز فيه الوجهان شرع
 فيما يجوز فيه الوجه الثلاثة ^{أي الرفع والنصب والجرح} فقال ويعرب اه قوله اي بما يقتضيه جواز
 سؤال وهو ان الحسب عبارة عن القدر فيكون معناه ويعرب على قدر العوازل وهو مستلزم لاجتماع
 العوازل على محمول واحد فاجاب بقوله اي بما يقتضيه يعني ان الحسب ههنا عبارة عن الاقتضاء
 ثم يريد علينا اجتماع العوازل على محمول واحد ههنا لفهم من وجه اخر وهو جمعية العوازل في قوله
 على حسب العوازل فاجاب بقوله العامل يعني ان المراد من العوازل العامل الواحد اذ اللام تبطل معنى
 الجمعية قوله من الرفع بيان كلمة ما كان قيل ان المراد بالعامل لا يتخلو اما عامل المستثنى من ادو عامل
 المستثنى فعلى الاول يشكل بخلاف ما روت الا يزيد فانه معرب بعامل نفسه وهو الباء لا بعامل المستثنى منه
 وعلى الثاني لا معنى لتقدير الحكم اذ كان المستثنى منه غير مذكور لان جميع المستثنى معرب بعامل نفسه
 سواء كان المستثنى منه فيه مذكورا نحو ما روت باحد الا يزيد او غير مذكور نحو ما روت الا يزيد كما
 مر اجيب ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه والباء في قوله الا يزيد هو عامل المستثنى منه تقديره ما روت
 باحد الا يزيد فلما حذف لفظ احد انتقل الباء الى زيد فيكون معناه ما روت الا يزيد والضم في
 زيد جرح لفظا ونصب محلا وعامل نصبه هو مروت بواسطة الباء وهو عامل المستثنى منه وان لم يكن الباء
 عاملا له قوله فالمراد بالمفرغ جواب سؤال وهو ان تسمية المستثنى باسم المفرغ لا يجوز اذ المفرغ هو
 العامل لا المستثنى لانه مفرغ له فاجاب بقوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يرد بالمشتركة. ^{أي المشتركة}
 اذ المشتركة يقال للفظ مثل لفظ العين وهذا التسمية لا يجوز لان معنى المشتركة الجمع والجماع
 يكون للمعاني دون اللفاظ ^{أي تقريره انه ينبغي فهم ان يشترط ان لا يكون منقطعا لا مقدما على المستثنى منه لانه لا}
 يجوز في الوجهان بل لا ينسب منها ما يجب من اجاب بقوله لم يشترط الخ ^{أي ان لا يكون منقطعا لا مقدما على المستثنى منه لانه لا}
 يجوز في الوجهان بل لا ينسب منها ما يجب من اجاب بقوله لم يشترط الخ ^{أي ان لا يكون منقطعا لا مقدما على المستثنى منه لانه لا}

لانه لفظ واحد فيلزم منه للشيء فيه وقال في دائرة الاصول شرح المناد ان للشيء مقرو
ويكسر الراء فيكون صفة للفظ فلا حاجة الى قوله فيه لكن هذا يخالف لاستعمال العرب لانهم لا
يستعملونه بالقسم قوله اي والحال ان المستثنى جواب سؤال وهو انه لا يصح عطف قوله وهو في
غير الموجب على قوله ويعرب الخ لانه من قبيل عطف الصمية على الفعلية وذلك يجوز بخلاف
العكس فانه يجوز مع ضعف ^{بمعنى} فاجاب بقوله اي والحال الخ يعني ان هذه الواو ليست للعطف
بل للحال قوله واقم بيان التعلق قوله الكلام بيان الموصوف قوله واشترط ذلك دفع وهم
وهو ان يتوهم ان قوله ليفيد دليل لقوله ويعرب والحال انه غير مثبت له فاجاب بقوله واشترط
ذلك يعني انه دليل للشرط لا للمشرط ثم الضمير في قوله ليفيد اما راجع الى الكلام او للمستثنى
او انه ليس فيه ضمير بل فاعلم لفظ المثل في قوله مثل ما ضربني قوله فائدة صحيحة جواب سؤال
وهو ان الفساد ايضا فائدة فلا يصح التخصيص بغير الموجب فاجاب بقوله فائدة صحيحة قوله
الا ان يستقيم الخ فالقول لا بحث للنحو عن استقامة المعنى وليس وظيفة للنحو الا بيان الكيفية
التركيبية وان كان استقامة المعنى كاشنة في ضمنها لكن المكتوب الاول في كيفة تركيبية فبحث
استقامة المعنى من قبيل وضع الشئ في غير محله قلنا هذا البحث يرجع مالا الى ان الاعراب على حسب
العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب انه فيه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا عراب الشئ
كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلة وظيفة هذا الفن قوله بان يكون الحكم بما يصح اشارة الى
ان للاستقامة في الاثبات طريقين قوله فله الاسفل قيد الاسفل قيد اتفاقى اذ ذلك لا يكون في
غير الاسفل ثم اعلم ان هذا المثال لمجرد ان الحكم فيه صحيح على وجه العموم وليس مثالا لحدوث المستثنى
منه كما قال مولانا في بحر الدارين ^{في شرح النخبة وشارح الوقاية في قوله والولى العصبه على} في شرح النخبة وشارح الوقاية في قوله والولى العصبه على
ترتيبهم في الدرس اي يقدم الجزء كالابن ثم الاب فهذا المثال لمجرد ترتيب العصبه وان الكلام فيمن صلح
وليامنهم والجزء لا يمكن ان يكون وليا للصغير اذ لا ابن للصغيرة فلا يلزم ما قال بعض المحققين من
ان هذا المثال ليس مما يخفى فيه لعدم كون المستثنى مغفرا من الكلام فيه قوله اي اوقعت القراءة دفع
وهم وهو ان يكون المراد من القراءة اداة القراءة كما في قوله تعالى اذا قرأت القرآن فاستمع
فاستمع بالله من الشيطان الرجيم والارادة مستقيمة في جميع العبر فلا يحتاج
الى التاويل بايام الاسبوع والشهر اجاب بقوله اي اوقعت القراءة الخ قوله
جميع ايام الدنيا الخ لانه يستلزم ان يكون زيد مثالا موجدا في جميع الازمان من
الدنيا وليس كذلك فالقرينة على عدم ارادته هي الظهور والبداهة قوله ولقائل الخ
اعتراض على قول المصنف ويعرب على حسب العوامل الى قوله الا ان يستقيم المعنى قوله

والضمان لا يصح الخ ^{له فيكون حاله من الضمير قوله يعرب فانه مفعول بالميم فاعلم ان} حتى هذا الاعتراض

للدكتور مولوي مفتي محمد عبد الرحيم المشاور ^{السر}

اعتراض على من فرق بين قولنا ضربني الازيد وبين قولنا قات الازيد كذا قوله واجيب هذا جواب
 عن الشبهة الاولى الى قوله فما يقل لان الفعل عارض والعارض الاصل القلة قوله وبان الفرق
 الخ وهو جواب عن الشبهة الثانية قوله لا يلا بظهور قرينة فحاصل الفرق بين المثالين ان في قوله
 قات وجد البعض المعين وهو ايام الاسبوع او الشهر او السنة بخلاف قوله ضربني اذ ليس فيه
 بعض معين حتى يصرف الكلام اليه متى لو وجدت القرينة على بعض معين فيكون هو ايضا
 مما يستقيم فيه المعنى كما اذا قيل من ضربك من القوم فقلت ضربني الازيد ذا القرينة هو السؤال
 قوله لئن الغالب جواب سؤال وهو ان الموجب على تقدير القرينة لما كان مستقيم المعنى فلم
 قيد استقامة المعنى بالموجب وايضا لما كان للدار على القرينة فمما سيان فالفرق تحكم فاجاب
 بقوله لكن الغالب الخ قوله مثل ما زال جواب سؤال ظاهر وانما يحجب هذا المثال لانه لو كان جائزا
 يلزم تحقق الشرط بدون الشرط لانه قد سبق ان كون المشتكى المفرغ في كلام موجب مشروطا
 باستقامة المعنى وهي منتفية ههنا لدخول جميع الصفات في معنى ضقة العلم قوله اذ معنى ما زال الثبت
 جواب سؤال وهو ان كلامنا في اللوجب هو متفق ههنا فاجاب بقوله اذ معنى ما زال ثبت قال مجد
 المحتش ان نفي النفي اثبات واما الاثبات دائما فغير معلوم اقول انه علم من قول المحتشين النفيين
 في بحث الحال ان في لما ضمة للمعنى لا حاجة الى دخول قد اذ النفي مستمر بلا قاطع فيلزم منه
 ان نفي النفي اثبات دائما قوله لان نفي النفي اثبات اي مستلزم له لانه عينه قال مولانا
 عَصَامُ الدِّينُ ان نفي النفي اثبات في العرف لا في اللغة قوله فلا يستقيم المعنى لان من
 جملة الصفات ما يناقض كالقيام والقعود والنوم واليقظة فلا يجتمعان قوله وقال الشارح ان
 اشارة الى الاعتراض قوله ولا يخفى اشارة الجواب يعني ان على قولنا الضى يلزم ان يرجع جميع
 المواد الاحيائية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة وهو باطل لان النويين متفقون ان في
 بعض صور الاحيائية لا يصح الاستثناء لعدم استقامة المعنى فان قيل ان الاستقامة كما هو
 معتبر في المفرغ كذلك معتبر في غيره فما وجه الاختصاص بالمفرغ قلنا ان غير المفرغ يعلم من ذكر
 المشتكى منه فهو اما ان يكون مستقيم المعنى او لا فله حاجة في غير المفرغ الى ذكر الاستقامة بخلاف
 المفرغ فان المشتكى منه فيه غير ذلك كورفيدا الاستغراق لانه اذا تعدر المحل على اللهود محمل على
 الاستغراق قوله واذا تعدر البلك اعلم انه لما كان الكلام في اعاب المشتكى فبين اولاد اعرابه وبوب
 ثم بين اعرابه جازا ثم بين اعرابه على حسب العوامل في لا يد ما ذكره مولانا عصام الدين حيث
 قال ولا يخفى ان هذه السئلة من تامة اختيار البلك فينتفع ان لا يفصل بينه وبينها بحث الدهر
 على حسب العوامل انتهى ثم انه اذا تعدر البلك على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشرة
 درهماً لك الا درهم فان خمسة عشر له محمل هو النصب

له تقريبه ان قوله لم يميز فعل وقوله مزال زيد الخ

فاعلم وهو لا يميز ان يكون فاعلا لانه قسم من الاسم وهو قوله مزال زيد الخ

نحو كرم نواب الشارح بقوله مثل وهو قوله

سلب زيد ثوبه في التقدير سلب زيد سلب ثوبه والثاني على مذهبنا قال ان العامل في
المبتدأ منه هو العامل في المبتدأ قوله محل قريب وهو نصب بكية لاولن النصب حاصل بعد دخول
كلمة لا فيكون قريبا قوله ومحل بعيد وهو نفعه بالابتداء لانه حاصل قبل دخول لا قوله لانه اي ليس
بتأويل الكلمة قوله باعمال ليس في قائما جواب سوال وهو انه يلزم تكرار التفرع حيث قلنا للم
اولا بخلاف ليس زيد شيئا الاشياء ثم قال ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما فاجاب بقوله باعمال ليس في
يعني فرق بين التفرع بين لادن في الاول خبر قوله ليس مذكور قبل الاستثناء واما لمنا لمخبر هو المستثنى
لان عمله فيه قوله والمستثنى مخفوض اشارة الى ان قوله المصريح ومخفوض الخ عطف على قوله ومنصوب
اذا كان بعد الا والحال ان قوله منصوب غير مبتدأ وهو قوله هو فيكون قوله ومخفوض ايضا خبر
مبتدأ لكن الشارح وضع للظهر موضع المصغر فلذا قال والمستثنى في قوله مجرور جواب سوال
وهو ان المخفوض بالجهر الذي هو بالحركة فلا يتناول الجهر الذي هو بالجر فاجاب بقوله اي مجرور
يعني ان المصنف دم ذكر المصنف وادامنه الا هم قوله مع كسر السين او ضمها فيه اشارة الى الود
على الشارح الرضي حيث قال الكسر في سوا مع القصر مشهور وكذا قوله بفتح السين وكسر هاء
للد وعلية حيث قال والفتح في سوا بالمد مشهور فرد الشارح عليه بذكر كلمة او المنسبة عن
التسوية بينهما قوله لكونه مضافا اليه علة لكون المستثنى مجرورا بعد ها قوله وبعد حاشا
فان قيل ان ذكر قوله بعد مستدركا اذ هو يعلم من قوله بعد غير مستحق وسواء قلنا
فيه اشارة الى ان قوله في الاكثر متعلق بحاشا فقط دون غير شئ وسواء لانه لما غير
الاسلوب بزيادة كلمة بعد علم انه منقطع عن الاول قوله لكونها حرف جر والدليل على حرفيتها
دخول ياء التكلم بدون لان الوقاية مثل حاشا لانه اذا لم يكن حرفا فيكون فعلا اذا لم يقل
احدا بكونها اسماء وقال في البنيات ان ياء التكلم اذا لم تحت اخو الفعل تدخل نون الوقاية
عليه ليتقوا اخو الفعل من الكسر الذي هو اخت الجرم مثل جاء في وضربى فلو كان حاشا فعلا
فلا بد من النون عند دخول ياء التكلم وليس كذلك فان قيل ان اخر حاشا مامون من الكسر
بسبب الالف فجاء دخول ياء التكلم عليها من غير حاجتها الى النون قلنا الحكم جار في جميع الالف
مطلقا لا طراد الباب قوله انها فعل متعد بدل ليل حاشيت زيدا وحاشية قوله تبرئة
للمستثنى بفتح التاء ومكون الباء بنقطة تحتانية بحذف ياء وبري شدن قوله

له واما راليه بقوله لا حقيقة اذ لم يكن الباء الخ ١٢ ثم جواب سوال وهو ان لفظ ليس مذكور فلا يعم ارجاع ضمير

النون اليه فاجاب بقوله بانه مونث بتاويل الكلمة ١٢ مفتي مولوي عبد الرحيم

والله ذهب مسويه ودخل ما عليه اذ النصب الا هم بعد حاشا وعند مثل حاشيت زيدا حاشية ١٢ ١٢

ثم لان الحاق النون ليس الا ليا من اخوة من الكسر وهذا الامن حاصل بالالف ١٢ مولوي مفتي عبد الرحيم

ليوح المخط في القرطاس ومهرا وكاتبه رميم في التراب

في الخارج بل المراد منه الاستعمال قوله على خلاف الاصل دفع وهم وهو ان يتوهم ان استعمال
غير بمعنى الا ايضا اعم فلا يصح الحمل فدفع بقوله على خلاف الاصل ثم لما كان الحمل من قبيل
المجاز وفيه لا بد من العلاقة فاشار الشارح الى بيان العلاقة بقوله وذلك الاشتراك الخ قوله
كما سملت الا عليها الخ بهذه العلة وهي اشتراك كل واحد منهما في مغايرة ما بعده لما قبله قوله
وكن لا تحمل الا عليها في الصفة دفع وهم وهو ان قوله اذا كانت الخ قيد التفاضل اذا القيد قد
يكون اتفاقا وقد يكون احترازا فادفع بقوله لاكن لا تحمل الا الخ يعني انه قيد احتراز
قوله غالبا فائدة هذا القيد يحكي في هذه الصفة قوله اي البيان المرجح ضمير كانت قوله
واقعة بعد متعددة وانما اذ التابع بعد الوهم اشكال وهو انه لا يصح حمل تابعته على الا في قوله
للمصرح الا اذا كانت تابعة فان الضمير في كانت راجع الى الاولان التوابع لا تكون الا من الاسماء
وكلمة الا من الحروف وايضا يلزم منه فساد المعنى ... فاجاب الشارح بما حاصله ان المراد من التابع
لازمه وهو البعدية ثم ان كلمة بعد من الظروف وهو يقتضي التعلق فبين الشارح متعلقة
بقوله واقعة وانما اول الجمع بمتعدد لجواب سؤاله وهو انه يخرج عنه قوله ما جاء في القوم الا زيد وما
جاء في الرهط الا زيد وما جاء في الرجلان الا زيد لانها في الامثلة المذكورة ليست تابعة لجمع
قوله فوجب تفريع على مقدم وهو ان استعمال الا في معنى الصفة خلاف الاصل فعند اعتبار الصفة
يظهر هذا المعنى في الا فوجب ان يكون موصوفا مذكورا ليظهر هذا المعنى اذ معنى الصفة
فيه خفي فلو حذف للوصف لم يذهب الذهن الى كونها صفة قوله كما قد يكون مقدرا في غير
فانما في الاصل للصفة فجاز ان يكون موصوفا مقدرا لذهاب الذهن الى كونها بمعنى الصفة
وان قد موصوفا قوله يكون متعددا وانما اعاده معرانه فهم مما سبق لا ببناء الدليل عليه
وهو قوله ليوافق الخ قوله والمتعدد جواب سؤاله وهو ان اخذ المتعدد من الجمع لا فائدة لانه
لدخول القوم والرهط والقوم كما لا يتناولهما لفظ الجمع لا يتناولهما لفظ التعدد ايضا لعدم
وجود ادوات التعدد فيها وهي ادوات الجمع وكذا لا يتناول لفظ المستثنى لان لفظ التعدد دخل
من الجمع والحال ان لفظ التعدد اذا دخل من لفظ الجمع لا يتناول لفظ المستثنى كما لا يتناول الجمع للمستثنى
اذ هو خلف عن الجمع ولا شك ان لفظ التعدد من حيث انه خلف وما حوذه من لفظ الجمع لا يصدر
على المستثنى ولولم يكن لفظ التعدد من حيث انه خلف عن الجمع بل اذا ذكر ابتداء لا شك انه
يصدر على المستثنى وهما ذكر بالحيثية الاول فلا يتناول المستثنى فاجاب بقوله
وللتعدد اعم الخ يعني ان الرهط والقوم وان لم يكن متعددا لفظا لعدم وجود ادوات التعدد
فيها لكن كل واحد منهما متعدد تقديرا ومعنى لعدم صدق على

له فان كلمة الا في الاصل لا تشاء ولا لصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة
مهران درود و مهران سلام بر روی محمد عليه السلام

علی مادون الثلاثة واما التثنية فمجموع معنی ای نظر الی المعنی اللغوی للمجموع قوله منکورا ے
 غیر معلوم دخرا المستثنی فی المستثنی منه ولا عدم دخوله فیتعذر المستثنی المتصل والمنقطع
 جمیعاً قوله ای منکر من الشارح اسم المفعول المجرى باسم المفعول من المزید اشارة الی
 تفسیر غیر المشهور بالمشهور والیضا اشارة الی ان نکر محیی بالتشدید کما قال الصنف ۴۴ فی
 الی الکافی ان قوله واذ أنکر صرف انه بالتشدید ولا محیی نکر بالضعیف قوله لا یعرف
 باللام واما خصص بعدم التعریف باللام ولم یدکر سائر المعارف لیبنی علیه قوله حیث یراد به
 العهد او الاستغراق واما مثال ما کان تعریفه بالاضافة مثل جاء فی اخوة زید الامر واما فان
 الاخوة معرفة باضافة الی زید فانه لا یعم فیہ الحمل علی الصفة فلا یتعذر فیہ الاستثناء واما
 مثال اسم الاشارة مثل ما جاء فی هؤلاء الازید فان اسم الاشارة من المعارف فلا یتعذر
 فیہ الاستثناء واما مثال الوصول نحو ان الؤکسان لحنی خسر الا الدین امنی قوله وعلی تقدير
 ان یشار به عطفت علی قوله علی تقدير الاستغراق فیکون تقدیرہ هكذا فیعلم التناول قطعاً علی
 تقدير ان یشار به الخ قوله او عدم التناول ای فیعلم عدم التناول قوله والمحصود نوعاً ولما عرف
 غیر المحصور معرفة للمحصور فلذا تعرض الی بیان المحصور فقال والمحصود نوعاً قوله فمخارجاً فی کل
 فان رجلاً جنس متغرق لان النکرة الواقعة فی حیز النفی لفیید الاستغراق والعموم قوله او عشر
 واما مثل مثالین لیوافق بما سبق من المثالین **فان قبل** ان یراد المثالین فما سبق یفائدة
 جلیلة لان احدهما جمع معنی ومفرد صورة ^{مفرد} والاخر جمع صورة ومعنی قلنا ان فی ههنا ایضا
 كذلك لان عشرة مفرد صورة وجمع معنی باعتبار التعدد وعشرون جمع معنی وصورة للواو
 والنون فی اخره قوله علی حد الوجهین احدهما کونه جنساً مستغرقاً والثانی کونه بعضاً من الجنس
 المستغرق قوله فلا یتعذر الاستثناء یعنی ان فی الصورة الاولى لا یتعذر الاستثناء المتصل لوجوب
 دخوله للمستثنی فیما قبله یقیناً و فی الثانية لا یتعذر الاستثناء المنقطع لعدم دخوله للمستثنی فیما قبله
 یقیناً واما تعذر الاستثناء فی صورة لا یعلم دخوله فیما قبله ولا عدم دخوله فیہ وذلك لان المتصل
 ما کان دخوله یقیناً واذ اتردد الدخول وعدمه لا یکون دخوله یقیناً والمنقطع ما کان عدم دخوله یقیناً
 واذ اتردد لا یکون عدم دخوله یقیناً فیتعذر جمیعاً قوله فمخارجاً فی کل الازید جاء فی واما اخر الفعل
 ههنا اشارة الی ان فیہ کما یعم حمل الا علی الاستثناء یعم حملها علی الصفة ایضا ای کل رجل
 هو غیر زید جاء فی ولوقیل کل رجل جاء فی الازید فلا یظهر کونها صفة لوجود الفاصلة بین الصفة
 والموصوف ولوقیل جاء فی کل الازید فکونه صفة لا یخلو عن خفاء والظاهر هو الاستثناء و
 بخلاف تأخیر الفعل لناسب المدح المتکلم لان المقصود من هذا المثال مدح المتکلم لنفسه وللدخ
 بالجملة الاسمية ازید من المدح بالجملة الفعلية لان ذلك تدل علی الدائم والاستمرار وقوله جاء فی کل رجل
 الازید جملة فعلية قوله واما یصار عند وجود الخ انما قال هذا اشارة الی ان قوله لتعذر الاستثناء جمیعاً لشر

واما ما جاء فی کل الازید فکونه صفة لا یخلو عن خفاء والظاهر هو الاستثناء و
 بخلاف تأخیر الفعل لناسب المدح المتکلم لان المقصود من هذا المثال مدح المتکلم لنفسه وللدخ

قوله فقیرناہ بقولنا غالباً لا یقال لا فائدة فی هذا القول بعد قوله وانما قلنا فی هذا الكلام اذ معناها
واحد فیغنی ذکر واحد ما عن الآخر لانا نقول انما ذکرنا شارح قوله فقیرناہ الخ لدفع وهم وهو ان معنی
قوله وانما قلنا فی صدر الخ هو القول باللسان فقط دون القول مع الكتابة فذكر قوله فقیرناہ
ليدل على الكتابة ايضا قوله فخرجاء فی مائة رجل الا زيدا فان زيد محتمل بين دخوله فی مائة رجل
وعدم دخوله كما هو الظاهر لانه لو نظر الى عدم اتحاد لفظ زيد مع لفظ رجل قلنا انه خارج ولو
نظر الى انه من افراد قلنا انه داخل واما الدرهم فی المثال المذكور فداخل فی عشرة دراهم لان لفظ
درهم مقدر فيه واما قوله جاء فی رجال الخ فان رجلا داخل فی رجال لانه من لفظه واما واحداً
داخل فی رجال لان لفظ الواحد وان لم يكن من لفظ رجال الا ان رجالاً جمع ولما خذ فی مفهومه
لفظ الواحد حيث قال الجمع ما دل على الواحد والواحد داخل فی لفظ الاحاد واما قوله حماراً فهو داخل فی الخ
خارج من الرجال یقیناً قوله ولكن لما كان ذلك نادراً جواب سوال وهو انه على هذا ینبغی ان
يقول المصنف غالباً كما قال الشارح فاجاب بقوله ولكن لما كان ذلك ای كون الاستغناء عن عدم
هذا الشرط نادراً لم یلتفت للمصنف الى هذا النادر ولك ارجع ذلك الى تقدير الاستثناء فی المحصور
وما لهما واحد قوله لم یلتفت للمصنف اليه فان قيل ان المصنف رحمه الله انتفت اليه حيث قال
وضعت فی غیره فلا یصح قول الشارح لم یلتفت للمصنف اليه قلنا ان المصنف رحمه الله لم یلتفت اليه فی بیان
هذه القاعدة ای فی وسطها وقوله وضع فی غیره خارج عنه واجاب عن عصا الدين
حيث قال فرق بين الضعف والقلّة فان فی صورة تقدير الاستثناء وجد القلّة دون الضعف
والحاصل ان القلّة فيما قل استعماله وان وجد الشرايط والضعف فيما اختلف في الشرائط قوله
فی السماء والارض فان قيل ان فی النظرية فیغید للكان لله تعالى قلنا ان كلمة فی بمعنى
اللام ای لو كان لهما الة وانما التي بلفظ الجمع مع انه ان المقصود نفی التعدد وهو يحصل بلفظ التثنية
لموافقة قوله تعالى واخذوا الة قوله ای لمخرجنا من الانظمة اشارة الى انه ليس المراد من
الفساد ما يقابل الصحيح الذي ليس فيه حرج العلة والضرورة والتضعيف قوله فالأولى الآية الغاء
لتعليل تطبيق المثال مع المثل قوله لعدم دخوله الة فی الة یقین وقوله یقین متعلق بدخوله
الله لا بقوله بعدم فلا یرد ان عدم الدخول لما كان یقین فلا یتعدى للنقطة فلا یصح قوله فیغید
الاستثناء فان قيل لا يجوز ان يكون الا بمعنى غیر فی الآية والایكون صفة لالمة مع انه ليس
بصفة لاستغناء المطابقة فی الامور الاربعه اذا كانت الصفة اسما صورة و معنى وفيما نحن فيه
ليس كذلك فان قيل لا يلزم من تقدير الاستثناء ان يكون صفة اذ یحتمل ان يكون بدلا
قلنا ان احتمال البدل فيما اذا كان الكلام منفيًا والآية كلام موجب فان قيل الآية
كلام منفي لان لو ادخل على المثل یصير منفيًا كما مر من الشارح فی قول امر القيس ولولما
اسعى لادنى معيشة له حيث قال الة ولم يقل الین بلفظ التثنية مع انه بل المراد من الفصل المخرج من الانظمة

من العشرة المعبرة بين الصفة والصفة والموصوف في الامور الاربعة

قلنا هذا النفي معنوي وكلامنا في النفي اللفظي واليهما ان احتمال البطل فيما اذا كان الاستثناء مقصودا فيه والآية لا تجمل الاستثناء اعلم ان وصف قوله الهة بقوله غير الله بتاويل كل واحد اى يكون كل واحد من الالهة غير الله فلا يريد انه لا يصح توصيف قوله الهة بقوله غير الله لعدم المطابقة بينهما في الجمع والافراد **فان قيل** لعل الالهة موجودة وانتفاء الضاد لا اجل الاتفاق قلنا الاتفاق لا يخلو اما لاجل لضعف اول اجل القوة الاول ينافي الالوهية والثاني ينافي الاتفاق اذ القوى لا حاجة له الى الاتفاق قوله بخلاف ما اذا كانت جواب سؤال وهو ان على هذا كما اثبتت الوحدة بالاشتناء لا يثبت بالصنعة ايضا **فاجاب** بقوله بخلاف الخ قوله واذا لم يكن جواب سوالين احدهما ان بانتفاء الالهة لا يثبت انتفاء اثنيثية الالهة والثاني ان ما ذكر من التاويل في الاستثناء يجرى في الصفة بان يقال ليست فيهما الهة التي صفتها ان تكون بغير الله فلم منه انه ثبت فيهما الهة التي تكون مع الله فاجاب بقوله واذا لم يكن الخ يعنى ان المقصود من هذا التوصيف نفى التعدد فيتناول انتفاء اثنيثية الضاد وكذا لا يفيد التاويل للذكر ما قلت قوله وضعف في غيره اشارة الى الرد على سيبويه واكثر المتأخرين قوله وعليه اى على قوله سيبويه ذهب اكثر المتأخرين وللصنف منهم قوله فالفرقان صفة لكل اخ وهو مرفوع وكذلك الفرقان مرفوع بالالف **فان قيل** لا يصح توصيف كل اخ با لفرقان لعدم المطابقة في الافراد والتثنية قلنا الفرقان باعتبار شدة الاتصال كانه فرد واحد قوله وفي البيت شد وذان اخوان **قال** **مولا** **نا** **عصام الدين** الاول ان يقال في الفرقان شد وذان اخوان لان المقصود هو الفرقان ان اقول انما نسب الشد وذ الى البيت لان الشد وذ الاول والثاني وان كانا في الفرقان لكن الشد وذ الثالث الذى ذكره بقوله وثانيهما لم ثابت في البيت من غير الفرقان قوله وللشهور وصف المضاف اليه يعنى ان كلمة كل والاضيف الى اسم ثم ذكر صفة بعد المضاف والمضاف اليه فيكون ذلك الصفة صفة للمضاف اليه ولا يكون صفة لكلمة كل لانها غير مقصودة بل هي لاحقة فقط واذا كان المضاف غير كلمة كل وذكر الصفة بعد المضاف والمضاف اليه يكون الصفة للمضاف لانه داخل في الكلام والمضاف اليه خارج منه مخو ضربت غلام زيد قوله الفصل بالخبر وهو قوله مفارقة اخوه **فان قيل** كما يكون الخبر فاصلا بينهما كذلك القسم وهو قوله لعلم ببيك اجنبى من الخبر بالنسبة الى المبتدأ والتعرض به اولى في الشد وذ من التعرض بالخبر قلنا المراد هو فصل الخبر مع متعلقاته بينهما ولا شك ان القسم من متعلقات الخبر علم ان الفرقان ان نجما في جنان المشرق قريبا الى القطب قوله اى بناء اشارة الى ان قوله على نظرون مفعول له للنصب اعتبارا لمتعلق وانما اقل النظرون بالطرفية لانه ملة للنصب والعلة لا تكون الا من الجوارض ولهذا يسمى المرض علة لاد من الاعراض الحال كج وسوا من طر وفي المكان يكون الجوارض وانما اشارة الى ان القسم في الظروف عزم من المضاف

قوله مكان زيد ثم استعمل في البدل أي بدل زيد ثم للراد من زيد الغدام زيد لان قعود
 شخص في مكان زيد يستلزم تبديل زيد وتبديل زيد يستلزم الغدام زيد فلذا أراد
 من قوله سوى زيد الغدام زيد إذا استعمل في الاستثناء قوله وعند الكوفيين وإنما
 جعلهم مقابلا لسيبويه لانه وليس البصريين فكانه جعلهم مقابلا لهم قوله والتصرف عطف
 على قوله خرجها أي يجوز التصرف فيها رفعاً بان يكون فاعلاً لقوله ولم يبق سوى العداء
 فان قوله سوى وقع فاعلاً لقوله لم يبق ونصباً وجواً مثل كلمة غير فانها بأعراب موصوفها وكذا
 هما بأعراب موصوفها أو بما يقتضيه العامل اعلم ان شخوف في الاصل وغير شخوف باعتبار المعنى
 المراد وهو الاستثناء فيما ذهب اليه سيبويه من نصبها بالظرفية نظراً الى حالها الاصل وهو
 الظرفية وفيما ذهب اليه الكوفيون نظراً الى المعنى المراد منها وهو الاستثناء لعدم معنى الظرفية
 في الاستثناء قوله ولم يبق سوى العداء وان يعني كان للشاعر قصاص على بعض الناس فلخذ
 القصاص منهم فقال لم يبق بيننا وبينهم من القصاص واهزاء الاعداء وناهم صيغة ماضية
 اخذنا الجزاء منهم كما اذا أي كما اخذ والجزاء منى وإنما أطلق الجزاء على فعلهم مع انهم قتلوا
 الشاعر في الابتداء والجزاء لا يكون الا بعد امر مقدم كمشاكلته قوله وناهم لان اطلاق الجزاء
 عليه صحيح لانه بعد القتل قوله خبكان أي وأما ذكر خبرها في النصوبات ولم يذكر اسمها في المرفوعات
 لانه فاعل حقيقة اذ لا بد لكل فعل من الفاعل بخلاف الخبر اذ هو ليس بمفعول لان للفعل لا محل على
 الفاعل والخبر يكون محمولاً على الاسم وانما كان منصوباً لوقوعه في الموضع الثالث من الفعل كالمفعول
 فانه واقع في الموضع الثالث قوله وستع فيها جواب سوال وهو ان اخوات كان مجهولة فيلزم تعريف
 المجهول بالمجهول فلجواب بقوله ستع فيها الم أي اخوات كان ويحتمل ان يكون دأجاً الى كان و
 اخواتها جميعاً فانما مذكورة في بحث الفعل قوله أي دخله كان واحدى اخواتها جواب سوال
 وهو ان على تقدير عبارة المصنف رحمه لا يصح التعريف على شيء من افراد خبر كان واخواتها
 فانه لا يصدق على خبر كان مثلاً انه مسند بعد خوله هذه الحروف وهو ظاهر فاجاب
 بقوله أي دخله كان واحدى اخواتها قوله والمراد ببعدية للسند انه جواب سوال
 وهو انه يصدق التعريف على يضرب ابوه وقائماً في نحو كان زيد ابوه قائم فانه مسند بعد
 أي بعد خوله كان وليس بخبر لكان بل الخبر هو مجموع الجملة الفعلية فلجواب بقوله والمراد
 على اسمها وخبرها متعلق بالدخول يعني المراد بالسند ما يكون مسنداً بعد خوله كان واسناد يضرب
 الى ابوه قبل دخوله كان فاقبل ان كون هذه الافعال من دخول الجملة الاسمية يحكم بان يكون
 الاسناد مقدماً على دخولها وايضاً ان قوله على اسمها وخبرها اخذ الخبر وهو ليس الا
 اخذ الحد وفي الحد وايضاً ان قوله ان يكون اسناده الى اسمها انه هو الجواب الذي مر من
 الشارح المنذرى في المرفوعات حيث قال

له من خارج خبرها من الظرفية والتصرف فيها الم
 لانه يعني ان قوله خبر كان مبتدأ
 يكون خبر خبر كان
 من خبره محذوف وهو قوله منها

المراد بالسند المسند الى اسماء هذه الحروف ورد الشارح عليه ثم بقوله المسند الى شئ اخر فلم اورد
 ههنا **أجيب عن الاول** ان الاسناد الاول زائد بخلاف هذا ^{المراد} **الاقوال** ^{من الثاني} ان المراد بالخبر
 في قوله اسمها وخبرها مضاه الغوى وهو ما يخبر به سواء تقدم المبتدأ عليه اولاً والمراد بالخبر الثاني
 في قوله خبر كان معناه الاصطلاحى وهو ما كان مذكورياً بعد المبتدأ فلا يكون اخذاً للمحدد في الحد
 وعن الثالث اننا لانسلم ان هذا الجواب هو الذى مر من الشارح الهندي لان المعتبر في جواب
 الهند هو الاسناد الى اسمها لا الى شئ اخر وحاصل هذا الجواب اسناد الخبر الى الاسم بعد خبرها
 وقبلها فيهما فرق قوله ولا شك ان ذلك راجع الى قوله اسناده الى اسمها قوله للمقدم صفة الاسناد
 قوله ويمكن ان يقال انما اتى في الجواب بلفظ يمكن معناه يدل على الضعف ههنا نفسه لان هذا
 الجواب من الشارح فقط كما مر في الرفعات **فان قيل** المناسب لتقية هذا الجواب لترغيب الطالبين
 قلنا الترغيب مر في الرفعات واما ههنا فقد اتى به ههنا لنفس قوله في اقسامه واحكامه و
 شرائطه وتحقق هذا مر في الرفعات بطريق البالغة فان شئت فطالع عند قوله وامره
 كما مر خبر المبتدأ قوله على ما سبق في بحث الجواب سوال وهو اننا لانسلم ان امره كما مر خبر المبتدأ
 في الاحكام مطلقاً لانه لا يعم كون خبر كان فعلاً ماضياً عند بعض النحاة بخلاف خبر المبتدأ وايضا
 عند جمهور النحاة وان كان يجوز كون خبرها فعلاً ماضياً ولاكن لا بد فيه من لفظة قد ظاهرة او مقدرة
 بخلاف خبر المبتدأ فان خبره يكون فعلاً ماضياً بدون لفظ قد وايضا انه منقوض بخبر ليس ما اذا
 وبالفك لان الفعل الماضى لا يقع خبرها ويقع خبر المبتدأ **فالجواب** بقوله على ما سبق اه يعنى
 ان المراد هو الشراكة في الاحكام السابقة للذكورة في بحث المبتدأ او الخبر لا في الاحكام المطلقة
 قوله ولكنه وفي ذكر قوله لكنه اشارة الى ان قوله ويتقدم الخبر لدفع ما يتوهم قوله على اسمها
 ولما كان التقديم يقتضى ما يتقدم عليه فقال الشارح على اسمها قوله حال كونه دفع وهم
 وهوان قوله معرفة فاعل لقوله يتقدم وعلى هذا ليس الاضداد المعنى قد فم بقوله حال كونه دفع
 يعنى ان قوله معرفة حاله عن الضمير المستكن في يتقدم قوله حقيقة او حكماً جواب سوال
 وهوان ما ذكره المصرح من قوله ويتقدم معرفة انما ذكره لمقابلته خبر المبتدأ اذ هو لا يتقدم
 على المبتدأ مطلقاً سواء كان معرفة او نكرة مخصصة كما قال المصرح ثم او كانا معرفتين او
 متساويتين فينبغي ان يقول ههنا ويتقدم معرفة او نكرة مخصصة **لحسن** **المقابلة** **فاجاب** بقوله
 حقيقة او حكماً كالنكرة المخصصة قوله لاختلاف اسمها وخبرها **فان قيل** هذا الدليل
 لوصح لزوم تقديمه عليه على تقدير كونه نكرة محضه ايضا قلنا ان في تخصيص قوله ويتقدم معرفة
 بالنسبة الى خبر المبتدأ اذا كان معرفة لا بد من يجب تقديم المبتدأ عليه قوله وذلك لو كان
 جواب سوال ^{له} من انه لما كان امر خبرها كما مر خبر المبتدأ في الاقسام والشرائط والاحكام والحال ان
 خبر المبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز تقديمه على المبتدأ فتوهم المترحم ان خبر هذه الافعال اذا كان معرفة ايضا لا يحمل

له مراد كان ذلك الشئ امراً واقعاً

مما لا يخفى عليه من ان قوله يتقدم معرفة او نكرة مخصصة كما قال المصرح ثم او كانا معرفتين او متساويتين فينبغي ان يقول ههنا ويتقدم معرفة او نكرة مخصصة

وهو ان ما ذكر من القاعدة منقوضة بمثل كان الفق هذا لان خبر كان فيه معرفة معانه لا يجوز
تقديم الخبر على الاسم فاجاب بقوله وذلك اذا كان الخبر قوله اي عامل خبر كان وهو كان
دفع وهم ظاهر فان قيل لا خصر ان يقول المصمم وقد يحذف كان قال مولانا **عصام الدين**
مع ان المذكور فيما سبق هو خبرها بعيدا فضلا عن ان يكون قبل هذا الضمير ضمائر اخر
كانت راجعة الى خبر كان واخواتها كالضمير في قوله يتقدم فالاولى اجماع الضمير في قوله علمه
الى خبر كان واخواتها ولكن ما يتوجه عليه من انه حينئذ يلزم حذف عامل خوات كان وذلك
باطل مندفع لان قوله في مثل الناس مجزئون باعمالهم ^{سئل قول قبل وقول معاصم الدين} المحض يحذف كان فقط لان
المحذوف فيه هو كان لا غير قوله لكثرة استعمالها فان الحذف انما يكون للتحفة وهي لا يكون الا فيما
هو كثير الاستعمال قوله ويحذف في مثلها ولم يقل فيه بادجاء الضمير الى المثل المضاف لانه لم يرد
بمثلها ما اراده اولاً بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الشارح ثم المراد من قوله هذه الصورة
هو صورة الجملة بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه فلا يرد ما ذكره مولانا **عصام الدين**
مزان الاظهر ارجاء ضمير مثلها الى هذه الجملة لان ما في الشارح اظهر حينئذ قوله انه في مثل
هذه الصورة جاب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والرجع اذ الراجع ضمير موند
والرجع وهو لفظ مثل مذكر فاجاب بما حاصله ان الضمير يرجع الى لفظ المثل بتاويل
الصورة قوله وهي ان يجيئ الخبر جواب سوال وهو ان على هذا خرج عنه قوله الناس مجزئون
لان الضمير يرجع الى المثل لا اليه فاجاب بقوله وهي ان يجيئ بعد ان الخ قوله فكان جزاء خبر
وانما هو دخول الفاء على الماضي مع انه اذا وقع جزاء امتنع دخول الفاء عليه كما استعمل في
بحث الشرط والجزاء لان امتناع دخول الفاء على الماضي الواقع جزاء فيما اذا كان للماضي
مذكورا وبهنا مقدم قوله ودفعها **قائ** قيل فلم لم يقد للرفع لفظ كان التامة قلنا ان
استعمال كان الناقصة كغير منم بخلاف استعمال كان التامة فانه قليل والمحذف لا يكون الا
للتحفة وهي لا يكون الا فيما هو كثير الاستعمال ولذا اجله ناقصا لا تامة قوله اي حذف عامله
اشاربه الى ان اللف واللام فيه عوض عن المضاف اليه وهو قوله عامله وانما عوض عن
العامل دون كان مع ان المراد من العامل هو كان ليطابق بقوله ويحذف عامله وانما يجب
حذف كان ههنا لان كلمة ما عوض عنها فلواتي بكان لزم اجتماع العوض واللوح عنه وذا
غير جائز قوله اما انت منطلقا الخ فعلى تقدير كمالا يكون قوله لما انت منطلقا شرطا وقوله انطلقت
جزاؤه وعلى تقدير ان لم يكن هو حكمة وقوله انطلقت معلوله فيكون معناه بالفاء ازجت انك الربا شي رونه ورا
من قوله اي كان كنت الخ اشارة الى ان الاصل قوله قياسا اي قياسا جائزا في الحذف لان اللام مع ان وان قياسا
كما سري التحذير قوله ثم حذف كلمة كان لما كان المحذف الوجهي يقتضي اللزوم احدهما القرينة والاحسنه ما قام

مقامه فاشاد الشارح الى الاول بقوله اختصاراً والى الثانى بقوله وزيداً لفظه بالخ قوله فاشاد الشارح
 المتصل بالعدم ما يتصل به قوله منفصلاً فصلاً ما انت منطقاً الطلقت قوله عوضاً عنها وانما
 تحينت لفظه اما العوضيه لتكون توطية الى الادغام فيحصل الخفة ولم يزد النون مع ان فيه ايضا يعبر
 الادغام لئلا يلتبس بانك وانك للشدة دتين وادعيت النون في الميم للتقارب في المخرج قوله
 والبقى الخبر على حاله أى على النصب وهذا ايضا قرينة على ان ههنا لفظ كان مقدماً كيف يكون الخبر
 منصوباً اعنى قوله منطقاً قوله ان كنت منطقاً أى بدون اللام لان الزيادة طية لا للتطيل فلا
 يحتاج الى اللام قوله واقتصر للصنف رح جواب سؤال ظاهر وانما يعلم الاقتصار على الاول
 حيث قال أى لان كنت فاللام ايزادها يلة على كون الهمزة مفتوحة لان حذف اللام لا يكون الا
 مع ان المفتوحة لا للكسورة قوله لانه اشهر الاترى الى ما قاله الشيخ الرضى وقد يحذف كان بعد
 اما المكسورة قليلاً وقاله سيبويه لم يحذف الفعل مع اما المكسورة قوله اسم ان أى اسم ان
 اعلم ان للشهور بينهم تقديم ان للكسورة على المفتوحة كما قال المصنف رح ان وان وكان ولكن وليت
 ولعل الخ مع ان للناسب تقديم ان المفتوحة لان عمل هذه الحروف لاجل التشابهة بالفعل والحال
 ان مشابهة ان للمفتوحة بالفعل اكثر من المكسورة اذ هو مشابهة باصل الفعل وهو الملمص في فتح
 الاول والاخر مخوفاً واما المكسورة فهو للمتشابهة بفتح الفعل وهو الاخر مخوفاً قوله في وجه تقديمها
 ان للكسورة لا يغير معنى الجملة وللضوح يغير معناها والتغير خلاف الاصل قوله المنسوب بلا
 وانما كان لا التى لنفى الجنس صيلاً لانه مشابه بان في للبالغة والتاكيد اما في المبالغة في ان
 فظاهر لانه للتحقيق واما في لادفائه لما كان لنفى الجنس والحال ان لنفى الجنس يستلزم لنفى الافراد
 فى لنفى شئين قوله أى لنفى صفة الجنس جواب سؤاله وهو انه منقوض بمثل لا رجل قائم لانه
 ليس لنفى الجنس بل لنفى صفة القيام فاجاب بقوله أى لنفى صفة الجنس تقريره عليه انه منقوض
 بمثل لا رجل في الدار لانه ليس ههنا لنفى الصفة لعدم الصفة فاجاب بقوله وحكمه يعنى انه مجاز
 المعطوف اعنى قوله وحكمه قوله ولا اكثره جواب سؤاله وهو ان المستثنى والتعريف ليس كله من
 المنصوبات فينبغي ان يقال المنسوب بالمستثنى والنصب بالتميز ايضا فاجاب بقوله ولا اكثره الخ
 يعنى ان الاسم لنفى الجنس ليس كله من المنصوبات ولا اكثره منها بخلاف المستثنى والتميز فانه
 وان لم يكن الكل منهما من المنصوبات لكن لاكثر منها قوله لا حقيقة نظر الى الكل كالحال وقوله
 ولا مجازاً نظر الى الاكثر كالمستثنى والتميز قوله بل المنسوب منه اقل مما عداه فان قيل لا نسلم ان
 المنسوب ههنا اقل بل اكثر لان اعم لا اما مرفوع او منصوب او مبنى على التثنية وهو ايضا محلاً
 قلنا لا اعتبار للمحل في الافراد الاترى انه قال في النادى ونصب سراجها فلو كان المحل اعتباراً لدخل النداء البنى على النصب
 فاصح قوله سراجها قوله ولا يبعد ان يقال الخ اشارة الى الاقرض

ع انظر الى لفظ كان مخفراً

في قوله ان كنت منطقاً أى بدون اللام لان الزيادة طية لا للتطيل فلا يحتاج الى اللام

منه اقل مما عداه فلا بد من التعريف عنه بالمنسوب بها ٥ فاعلى للاكثر حكم الكل فتعنى الكل من المنصوبات مجازاً ٥ معنى عبد الرحيم

على النعمين لان الوجه للذكر سابقا منقول منهم بحيث لا نسلم ان اسم لا ما يكون منصوبا معولا بل اسمها هو المسند اليه بعد دخولها ولا شك انها صادقة على المرفوع ايضا لكن يرد عليه ان المراد من الدخول هو الدخول لا يراى الاثر كما مر ولا اثر لها في المرفوع قلنا ان اسم لا على نوعين أحدهما بمعنى العام وهو المسند اليه بعد دخولها وثانيها بمعنى الخاص وهو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافة او مشبهابه فالتعريف الاول صادق على المرفوع اذا يراى الاثر غير ملحوظ عنه قوله لما عرفت اى من معنى التبعدي او الدخلى فان قيل لا حاجة الى خواجه بما ذكره سابقا لانه خارج بقوله يليها قلنا ان تعريف الاسم لا يتم بقوله هو المسند اليه بعد دخولها وقوله يليها تعريف المنصوب بلا كما قال الشارح لكنه لما اراد ان قوله وهذا القدر كاف الخ اشارة الى ان مقتضى على المصنف ان المقصود منها تعريف اسم لا وهو حاصل بهذا القدر فلا اشتغال بقوله يليها اشتغال بما لا يعنى قوله مطلقا اى سواء كان منصوبا لفظا او محلا اول قوله لكنه لما اراد اشارة الى الجواب قوله ان يلى المسند اليه اشارة الى ان فى قوله يليها ضميرين الاول ضمير الفاعل الراجع الى المسند اليه والاخر ضمير البارز الراجع الى لفظة لا وانما اشترط ان يكون نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصبه وانما قال يليها لانه لو كان بين الاسم وبين لا فصل فهو مرفوع وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبهابه لانه لو كان مفعولا فهو مبنى على ما ينصب وسيأتى وجوها فى هذه الصفة قوله هذه احوال دفع وهم وهوان قوله يليها وقوله نكرة وقوله مضافا وقوله مشبهابه صفة لقوله المسند اليه وهو غير صحيح لعدم المطابقة فى التعريف والتكيد فدفع بقوله هذه احوال ثم سأل السائل اذا اجتمعت الاحوال فقد تكون متداخلة وقد تكون متراصة فهو من اى قبيل فلجواب بقوله متراصة قوله من الضمير الجبرورى الىه فانه مفعول به بواسطة حرف الجر وما قال عبد الرحمن ان الضمير مفعول مالم ليم فاعله لا سندا للاستفاد من السند خطأ اذ مفعول مالم ليم فاعله مجموع قوله اليه لا الضمير للجبرور وحده ثم قال المفاضل ان هذه احوال ثلاثة مع انها اربعة لا تتركب من المضاف وشبه المضاف واحد لانه عطف عليه كناية او قوله مثال لما يليها جواب سوال وهوان لغنى من المثال توضيح للمثل وهو يحصل بواحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة فاجاب بقوله مثال الخ يعنى عدة امثلة باعتبار تعدد الامثلة قوله تحقيق قوله فيها من انه يلزم عند ايراد الكذب بقية ظرافة جنس غلام رجل قوله من تمتع للثا لين جواب سوال وهوان قوله ظريف في هذا الملم يكن فى التمتع الشهرة فعلى هذا لا يوجد الخب فاجاب بقوله من تمتع للثا لين قوله كليهما وانما زاد هذا للتأنيدهم انه من تمتع مجموع المثالين فدفع بقوله كليهما يعنى ان قوله لك من تمتع المثالين لاكن بطريق الاول لا بطريق الاجتماع قوله اى المسند اليه يعنى ضمير كان راجع الى المسند اليه لا الى المنصوب بلا ولا الى اسم لا لان ارجاء الضمير الى المسند اليه اثر

له خبرا الذى لخصه الجنس فى قوله لا غلام رجل ٣٣ سم فكون قوله لك خبرا للكمة لا اى لا غلام رجل لك ولا عشرين درهما لك وانما لم يورد لفظ لك بعد المثال الاول ايضا لانهم لا يقولون فى الاستعمال لا غلام رجل لك بل يقولون لا غلام رجل لك بل يقولون لا غلام لك لانه اورد بعد المثالين تبيينها على ان الخبر فى الاول محذوف وفى الثانى مذكور كذا فى عبد الرحمان ٣٤ سم اى بين القول السابق وذلك التبرير ٣٥ مولود ٣٦ مفتى عبد الرحيم الفشاوري ٣٧

ارجاعه الى النصب بلا او الى اسم لا للتقريب قوله غير واقع على الاحوال جواب سوال وهو ان المذكور
 في قول المصنف تفصيل وهو يقتضي الاجمال ولا اجمال في قول المصنف فلجواب بقوله غير واقع على الاحوال الخ
 يعني ان الاجمال في عبارة المصنف مقدر وهو قول غير واقع على الاحوال قوله بانتفاء الشرط الاخير جواب
 سوال وهو انه ينقص بخلافه في الدار ولا غير لانها مفردة ان معانها ليسا بمبنيين على ما ينصب به فلجواب بقوله
 بانتفاء الشرط الاخير قوله ليرتب عليه الخ متعلق بقوله بانتفاء الشرط الاخير قوله فانه لو كان مفردا ليل لقوله ليرتب قوله فكله غير ذلك
 وهو جواب الرافى والتكوير قوله وقوله على ما ينصب جواب سوال وهو ان على ما قاله للمصنف يلزم اجتماع
 الضدين على محل واحد وهو المفرد اذ الضمير في قوله مبنى راجع الى المفرد والضمير في قوله ينصب ايضا
 راجع الى المفرد فلجواب بقوله وقوله على ما ينصب به الخ يعني سلمنا انه يلزم اجتماع المتضادين
 في محل واحد لكن في زانين كما قال الشارح قبل دخول لا عليه قوله وهو الفتح دفع وهم وهو ان المتبادر
 من قوله ما ينصب به هو الفتح فقط فهو منقوض بخلاف مسلمات في الدار فانها مفردة غير مضافة مع
 انها ليست بمبنية على الفتح بل مبنية بالكسر فدفع بقوله وهو الفتح الخ قوله بلاتنوين لبنائها اي لكونها
 مبنية فان قيل المنع من المبنى تنوين التمكن وهذا تنوين للمقابلة قلنا هذا مشابه للتمكن
 لان كليهما تتبع حركة اخر الكلمة قوله ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف الخ جواب سوال وهو انه
 يلزم التداقم بين المتن والشرح لانه قال المصنف فان كان مفردا فكيف يعهم قول الشارح
 بخلاف مسلمين ولا مسلمين لك لانها ليسا بمفردين فاجاب بقوله ويعني بالمفرد الخ
 فان قيل ان في ذكر قوله ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له تكرار لا قوله بانتفاء
 الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبهابه يعني عنه قلنا انما اعاده توطئة للتفريع بقوله
 فيدخل فيه الخ فان قيل لا حاجة الى الاعادة اذ التفريع يبني على السابق ايضا قلنا لما
 وقع الفصل فلذا اعاده قوله وانما يبني جواب سوال ظاهر قوله لانه جواب لمن يقول الخ
 ولا بد من كلمة من في السؤال اي قوله هل من رجل في الدار لان المراد من الرجل افراده لا ماهية
 بقية قوله في الدار اذ ليس ماهية والدور مراد اللسان والجمال ان المراد من الافراد لبعض
 الافراد اذ كل افراد الجعم لا تستع في الدار فان قيل ان رجلا نكرة مبنية والنكرة في
 عيلا نعم قلنا ان رجلا وقع في حيز الاستفهام والاستفهام تفيد النفي في كثير من المواضع
 قوله حقيقة او تقديرا جواب سوال ظاهر وهذا التعميم في السؤال قوله فحذف من اي من
 الجواب هذا جواب سوال ظاهر قوله وانما يبني جواب سوال ظاهر قوله ليكون البناء اي
 ليكون بين جالتي الاعراب والبناء موافقة استحقاق النكرة اي استحقاق اسم لا قوله ولم يبين البناء
 الخ جواب سوال ظاهر قوله فيصير الاسم بهما لا يستحق في الاصل فان الاصل في الاسماء
 هو الاعراب اذ المعنى المقتضيه للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضادة موجودة فيها
 قوله بانتفاء شرط النكارة دفع وهم وهو ان المتبادر من كونه معرفة ان تكون المتبادر

مع الافراد فاعلم هذا لا يجب الرفع في قولنا لا غلام زيد لانه ليس بمفرد بل مضاف فلجاء بقوله
 بانتفاء شرط النكارة وانما لم يقل فقط كما قال سابقا لان المراد لهما انتفاء شرط النكارة سواء
 انتفى مع شرط الاخر او لا قوله بانتفاء شرط الاتصال دفع وهم وهوان المتبادر من الفصل ان
 يكون الفصل مع افراد فاعلم هذا لا يجب الرفع في قولنا لا في الدار ولا زيد لعدم الافراد فلجاء
 بقوله بانتفاء شرط الاتصال قوله على سبيل منع الخلو جواب سوال وهو انه ينقص بخلاف في
 الدار زيد ولا عمرو لان كلمة او في قوله او مفصولا الخ للنفصلة الحقيقية التي تمنع الاجتماع ومنها
 وجد الاجتماع فلجاء بقوله على سبيل منع الخلو قوله وهي ست صور لانه اما ان يكون
 بانتفاء احد الشرطين من النكارة والاتصال او كليهما فهذه ثلث صور وكلاهما منها اما ان يكون
 بانتفاء شرط الاضافة او لا فحصل ست صور قوله لا زيد في الدار ولا عمرو ومثال المعرفة
 المتصلة غير المضاف قوله لا غلام زيد في الدار ولا عمرو مثال المعرفة المتصلة المضافة
 قوله ولا في الدار رجل ولا امرأة مثال نكرة مفصلة مضافة قوله ولا في الدار زيد ولا عمرو
 مثال المعرفة للفصولية الغير المضافة قوله في جميع هذه الصور ليس ذكر هذا القول لاجل انه
 اخذ الشرط في جانب الجزاء وهو لا يجوز بل لما ذكره لاجل دفع وهم وهوان للتبادر الى الذهن
 ان قوله وجب الرفع يتعلق بالقريب فقط وانما ذكره لاجل انتفاء الدليل عليه بقوله اما في
 المعرفة الخ وزيادة تحقيقه مرفى للرفوعات عند قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيها والقريبة
 الى قوله وجب تقديمه قوله للجنس فيها لان لا تعمل في المعرفة اذ وضعا لفظي النكرة لان
 لفظي الجنس يستلزم لفظ الافراد وذلك يتحقق في النكرة لا في المعرفة فلا تعمل في المعرفة هذا
 اذ اكانت المعرفة بلفظ اللام واما اذا اكانت المعرفة باللام في عمل لا فيما ظاهرا افراد قوله فلفظ
 الخ لان عمل لا لاجل فرع الغرض فيكون ضيقا فلا تعمل مع الفصل اذ عمل لا لمساومة ان عمل
 ان لمساومة الفعل قوله اي وجب تكرير اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله لكن
 مطلقا جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا لا في الدار زيد ولا عمرو لانه لا تكرار فيه اذ التكرار
 عبارة عن اعادة اللفظ بعينه ولفظ زيد ليس بعينه لفظا عمرا و فاجاب بقوله لا يمكن مطلقا لاجنه
 يعني اراد تكرير لفظ الاسم لتكرير شخصه قوله من معنى لفظ الاتحاد لان قوله لا رجل في قوة لان زيد
 ولا عمرو ولا خالد الى اخر افراد لاجل قوله اي الدار رجل ام امرأة فان قيل من اين علم ان
 السؤال مقدر مع التكرار قلنا لو لم يكن التكرار مرادا لكان في جوابه نعم او لا فان قيل فاعلم هذا يلزم
 الدور كما لا يخفى قلنا انه دور معنى وهو جائز قوله وهذا التعليل جار ليكون وجب التكرار في
 المعرفة بدليلين قوله اي هذه قضية اشارة الى انه خبر محذوف المتصل والقضية عبارة عن الحاجة
 العظيمة قوله لان اياحي له بانه بشره النكارة فقط هم كنه لفظه لا يكون وجوب التكرار في الفصل منه وتبين
 وليس كنه هم منه لان لفظات الى النكرة لا يكون مرتبة هم منه وهو قوله او مفصولا بينه وبين لا ۱۲ مولوي مفتي عبد الرحيم

منه في الدار فهم زيد ولا عمرو مثال المعرفة للفصولية المضافة

كنية على كرم الله وجهه **الجواب** السؤال ظاهر قوله به هو منصوب فاز قيل انه ليس
بمنصوب بل المنصوب هو قوله ابا وهو ليس بكنية بل الكنية هو مجموع قوله ابا حسن قلنا انه مركب افت
وهو اذا صار علما يجري اعرابه على الجزء الاول منه لان الجزء الثاني مشغول باعراب المضاف اليه
فيجوز لاعراب على الجزء الفارغ منه قوله اما بتقدير المثل والقديرة على تقديم المثل عين لهذا
القول لان المقصود منه مدح على كرم الله وجهه والممدوح في المثل المذكور نفسه قوله فان مثله
جواب سؤال ظاهر قوله ويقوى هذا التاويل بجملة متألفة وقعت في جواب سؤال السائل
وهو انما كان تاويله بالنكرة باعتبار الوجهين فاي الوجهين قوى وايهما ضعيف فاجاب
ليقوله ويقوى هذا التاويل ايراد حمل محذوف اللام لان لما نزع اللام عن كان موصوفة صورة
النكرة فيكون نكرة في نفسه اذ حذف اللام عن الحسن يدل على التأكيد في نفس الحسن لا في امر
خارج وقوله فيصل بدل من نفسه بخلاف التاويل بالمثال لانه تاويل بالنكرة باعتبار الامر الخارج
وهو المثل المضاف الى ابا الحسن قوله لان الظاهر جواب سؤال وهو انه فليكن تنوينه بدل
من اللام فكانه لم يزل اللام عن قاجاب بقوله لان الظاهر ان تنوينه للتأكيد للاتصال قوله
اي فيما كررت **الجواب** سؤال وهو انه يخرج من قول المصنف دم وفي مثل الاحول ولا قوة له
لاحول ولا قوة لان الحكم يتعلق بالمقتات والمقتات اليه خارج من الكلام والحكم قاجاب بقوله
اي فيما كررت فيه لا قوله بحسب اللفظ اي الحركات الاعرابية والبنائية قوله لا بحسب التوجيه
لانه لا يحسب الدلائل وهذا رد على من توهم وجهها سادسا وهو عكس الخامس بناء على اختلاف
توجيهها باعتبار كونها بمعنى ليس وكونها ملغات وذلك لان لم يقصد الى عد الوجه باعتبار
توجيهاتها قوله فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان تكون لا في الموضعين
لنفي الجنس ويحتمل ان تكون في الاول النفي الجنس وفي الثاني ناكدة واذا رفعتهما يحتمل ان يكون
لا في الموضعين لنفي الجنس ملغات عن العمل ويحتمل ايضا ان تكون في الموضعين بمعنى ليس محتمل
ايضا ان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية ناكدة ويحتمل ايضا ان يكون الاول النفي الجنس الثانية ناكدة واذا
فتحت الاولى ورفعت الثانية يحتمل ان يكون الرفع محمولا على اسم لا لنفي الجنس اسم على محله البعيد
وهو الرفع بالابتداء ولا ناكدة ويحتمل ايضا ان تكون بمعنى ليس رفعه على انه اسم ويحتمل ايضا ان تكون
للجنس ملغات عن العمل قوله الاول شاذ قلنا ان قوله فتحها خبر مبتدأ محذوف قوله موجود قيل
الظاهر ان يقال موجودان نظر الى تعدد اسم لا اذا مبتدأ متعددا والجواب انما يحكم للمماثلة بمثله محتمل
واحد قوله لا في الاحول لا بالله ولا قوة الا بالله فان قيل يعلم من التاويل السابق ان الخبر هو
لفظ موجود ويعلم من ههنا ان الخبر هو لفظ لا بالله قلنا ان الخبر ليس اللفظ لا بالله في الموضعين
وانما قال سابقا وخبرها محذوف وهو لفظ موجود معناه ان متعلق الخبر محذوف فاز قيل ان
الخبر لما كان لا بالله فهو مخالف عن قاعدة ما اذا قلنا انه عندهم هذا ان يستثنى لا يكون الا بعد

كلام تام فكيف يكون المستثنى خبرا عن المستثنى منه قلنا هذا ليس بمستثنى في الواقع اذ كلمة الاول
 للمصدر فقط تقديره حول بالله وقوة بالله ثم زيدت لا والاحصى فان قيل فاعلم هذا يكون المستثنى
 نكرة محضته قلنا انه بجذات الصفة له حول من المعصية بالله وقوة على اطاعة بالله ثم في بيان
 العطف ههنا وفيما بعد توطئة الى الوجه الخامس كما ستعلم قوله لمشايمته جواب سؤال وهو ان لفظ
 الاول مبتدئ فكيف يكون الثاني منصوبا حلا على لفظ الاول فاجاب بقوله لمشايمته لانه قوله لان شرط
 دقم وهم وهو ان شرط الالغاء هو التكرير مع التوافق في الاعراب اي وهو غير موجود ههنا
 لان الاسم الاول مرفوع والثاني مفتوح **اجيب** عنه انه انما قال المص رحمه انه ضعيف اذا كان
 لا يجمع ليس واذا كان الرفع للالغاء فيجوز ان لا تضعف فيه قوله فهذا على التوجيه الاول دفع
 وهم وهو ان الوجه الخامس موافق مع الوجه السابقة في العطف فدفع بقوله فهذا على التوجيه
 الاول والخ وهو رفع الاول على ان لا يجمع ليس وفيه الثاني على ان يكون لفظي الجنس قوله والا
 يلزم انه وان يتعين لعطف جملة على جملة يلزم ان يكون الخبر وهو قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
 معا وذلك لان لا المشبهة بليس **ليقتضى** نصب خبره **ولا التي** لفظي الجنس **ليقتضى** رفع خبره فلو
 جعل التركيب من قبيل عطف مفرد على مفرد يكون قوله الا بالله خبرا لما فيكون مرفوعا و
 منصوبا قوله وعلى التوجيه الثاني وهو ان يكون لا في الاول لفظي الجنس ملغات عن العمل
 لوجود الشرط وهو التكرير وفي الثاني لفظي الجنس ايها الهم ليست ملغاة بل عالة قوله واذا دخلت
 الهمزة وانما خص لا ببيان لان الهمزة اذا دخلت على كلمة لا يكون صورة محتملة **لا** **مورد** **ثلاثة**
 كما قال المصنف واذا دخلت على الحروف المشبهة بالفعل لا يكون صورته محتملا للغير فان قيل
 فاعلم هذا ينبغي ان يتعرض له في لا المشبهة بليس ايضا اذ صورته محتملة ايضا بين الامور الثلاثة
 الان يقال اعتمد المصنف رحمه في على لمقايضة كذا قيل قوله على التي لفظي الجنس جواب سؤال
 وهو انه يلزم الخروج من البحث لانه في لا واسمها لا في الهمزة فاجاب بقوله على التي لان قوله
 اي على لا جواب سؤال وهو انه يلزم الخروج من البحث لان البحث في عمل لا التي لفظي الجنس
 لا في العمل المطلق فاجاب بقوله اي عمل لا قوله اي تاثيرها جواب سؤال وهو ان العمل يستعمل
 في المعرب فاعلم منه انها غير البناء مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله اي تاثيرها قوله اعرابا
 وبناء دقم وهم وهو ان التبادر من التاثير هو التاثير الاصل في دفع بقوله اعرابا وبناء يعني
 ان التبادر من التاثير كما هو التاثير الاصل في كذا لك الا هم الشايل لها ولو اريد منه التاثير
 البنائي فقط فهو غير متبادر قوله الداخلة على لا جواب سؤال وهو ان معنى الهمزة الاستفهام
 فقط فلا يعبر قول المصدر ومعناها الاستفهام والعرض والحق فاجاب بقوله الداخلة
 على لا الخ يعني سلطنا ان معنى الهمزة هو الاستفهام لكن اذا سمعنا قد خل على كلمة لا قوله
 له في التبادر من التاثير الا هم ١٢ **له** **اما** **اذا** **دخلت** **على** **لا** **التي** **لفظي** **الجنس** **فم** **يكون** **منها** **اما** **الاستفهام** **اما** **التي** **واما** **التي** **المذكورة** **التي**

أما الاستفهام وأما العرض جواب سؤال وهو انه يعلم من كلام المصنف ان معناها مجموع الامور
 الثلاثة لان الجمع يحرف الجمع بلفظ الجمع فيلزم عموم الاشتراك والجمع بين الحقيقة والجاز
 فأجاب الشارح بقوله أما الاستفهام الزيعني ان العبارة بزيادة كلمة أما في المعطوف والمعطوف عليه
 هي لاحد الامور الثلاثة قوله حقيقة دفع وهم وهوان الظاهر من العبارة ان كل واحد
 من المعاني الثلاثة معنى حقيقة للهمة قد فع بقوله حقيقة يعني ان الاول معنى حقيقة للهمة
 والثاني والثالث معنى مجازي له قوله مستفهما وأما ذكره لان الاحتمال ان يكون للتبليغ ثم
 اعلم ان ظاهر عبارة المصنف في الثلاثة لان كلمة أما يشعر به لكن لا يخصر فيها الجواز ان
 يكون معنى الهمة التقرير والاكثار والتوضيح فالاولى ان يقال انما حصل لثلاثة بالذكر
 لمكان الاختلاف فيها كما بين المصنف بقوله ولم يذكر سيدي بويه الخرا علم ان التثنية والعرض والتثنية
 كل واحد منها يطلب الشيء بطريق المجزأة لكن التثنية يستعمل في الممكنات والمستحيلات جميعا بخوليت
 الشباب يعود والأخوان يستعملان في الممكنات فقط لان العرض يستعمل فيما غلب وقوعه في
 نادرة والتثنية يستعمل فيما قل وقوعه في فذ قوله ولم يذكر سيدي بويه رحمه الله اشارة الى الاعتراض
 على المصنف رحمه بانه تابع لسيدي بويه رحمه في بيان قواعد الكتاب واعتمد عليه وهما خالفه
 قوله بل ذكره السيد في اشارة الى الجواب قوله وتبع الجزولي رحمه عطف على قوله في ذكره
 والضمير المنصوب يرجع الى السيد في قوله والمصنف عطف على الجزولي قوله ورد ذلك
 فقوله ورد فعلا مض و ذلك مفعوله والاندليس فاعله في اشارة الى الاعتراض قوله
 من حروف الافعال الى الحروف التي تجب دخولها على الافعال قوله فجب انتصاب الاسم
 في الاسم الذي يكون من قبيل ما اضمر عامله آجيب عند ان الاسم منصوب بعده لا محالة
 الا انه لم يذكره في المواضع التي كان ما اضمر عامله فيها منصوبا كالتقاء بين حروف التخصيص
 او نقش كل واحد منهما واحد وهو لفظ الاقوله واما قوله الارجل الى جواب سؤال وهو ان ما
 قال المصنف رحمه من انه اذا دخلت الهزة على لا التي تنفي الجنس لم يتغير العمل منقوض بقوله لا
 رجلا لان الهزة فيه غيرت عملها من البناء الى الاعراب فأجاب بقوله واما قوله الارجل الى قوله
 فكانه قال جواب سؤال وهو ان حروف التخصيص من دواخل الافعال ولا فعلها فأجاب
 بقوله فكانه قال الخ قوله يعني هلا ترونني انما منى اليه لا لان هلا نفس في التخصيص بخلاف
 الا فانها مشتركة قوله وهي عند ليس اشارة الى الجواب الثاني قوله اسم لا جواب سؤال
 وهو انه ينتقض بنحو يابز يد العاقل والعاقل اذا لعاقل نعت المبتدأ الاول وهو يليه مع انه لا يجوز فيه
 البناء فأجاب بقوله اسم لا لان نعت المبتدأ مطلقا قوله بالنفي في طوئته الى الاعتراض ان
 بين الشارح بقوله وهذا القيد يعني عن الاول قوله اسم لا الثاني لان يتعين فيه
 الاعراب كراهة تركيب الاسم مركب كلمتين اذا نعت والمنعوت

في قوله لا

بمثلة الاسم المركب لبنائهما نحو خمسة عشر وبعليك قوله حال من ضمير إشارة الى الاثنين
 احدهما بيان وجه نصب قوله مفرد او الثاني دفع وهم وهوانه لما كان قوله الاول صفة نعت
 كذا قوله مفردا صفة نعت والحال انه غير صحيح اذ يلزم توصيف المعرفة بالتكرة فدفع بقوله
 حال من ضمير الرفع قوله من ضمير مبتنى دفع وهم وهوانه حال من الضمير في المبنى الدارج
 الى اسم لا واسم لا يكون مبنيا الا اذا كان مفردا فلا حيلة الى التقدير بقوله مفردا فاجاب بقوله
 من ضمير مبتنى يعني انه حال من الضمير المستكن في مبتنى بدون اللام الذي هو خبر المبتدأ اعني قوله
 مبنى ومعرّب قوله حال بعد حال دفع وهم وهوانه لما كان قوله الاول صفة نعت فكذا
 قوله يليه صفة نعت فيلزم توصيف المعرفة بالجملة قد دفع بقوله حال بعد حال قوله وهذا القيد
 يعني عن الاول إشارة الى الاعتراض على المصنف احيى عنه انه انما يريد الاعتراض لو كان
 قوله الاول مقروفا بالرفع وجعل صفة لقوله ونعت ولو كان مقروفا بالجر وجعل صفة لقوله المبنى
 فلا يريد الاعتراض ولا يمان استغناء قيد الثاني عن الاول جائزا وما استغناء قيد الاول عن
 الثاني فغير جائز كما هو المشهور عندهم قوله على الفقه وانما يعلم اصالة الفقه من قول المصنف حيث
 قال فان كان مفردا فهو مبتنى على ما ينصب به قوله لمكان الاتحاد إشارة الى وجه الحمل وهو
 الاتصال معنى ولفظا جميعا كما اشار الى الاول بقوله لمكان الاتحاد بينهما الثبوت الاتحاد بين المنعوت
 والنعت معنى والى الثاني بقوله والاتصال الى الاتصال بينهما لفظا ولذا اللفظ الفصل بينهما بالاجتناب
 الا نادى قوله وتوجه النفي بجواب سؤال وهوانه ما الفرق بين المنادى واسم لان نعت الاول
 لا يكون مبنيا فاجاب بقوله وتوجه النفي الى النعت في الواقع بناء على قاعدة وهي ان
 النفي اذا دخل على كلام فيه تقيد بوجه ما يتوجه النفي الى قيد خاصة فتحوّل لرجل ظريف في المعنى
 لا ظريف قوله والمبنى في قوله ونعت المبنى جواب سؤال ظاهر قوله الى ما يبنى على الفقه
 بالاصالة فانه المذكور سابقا حيث قال المصنف فان كان مفردا فهو مبتنى على ما ينصب به فلما
 به ما يكون بالاصالة لان ما هو من التوابع فهو مذكور فيما بعد قوله ولو جعل نعتا جواب سؤال
 وهو فليكن النعت نعتا للمبنى الاول نعتا للمتبوع فاجاب بقوله ولو جعل الرفع قوله لان اصل
 اذا اصل في الاسماء الاعراب قوله حملا على محله البعيد وهو كونه مبتدأ قوله حملا على
 اللفظ لان بنائه عارض حاصل من اللام فيشبه الاعراب قوله او على محله القريب وهو النصب
 بكلمة لا قوله اے فعلمه الاعراب جواب سؤال وهوان قوله فالا عراب جزاء

* ونعت الثاني يكون مبنيا

له ذكره في الحال مؤخر من الجمل ١٢ له وهو قوله يليه وهو غير جائز لان الجملة من حيث هي في قوة التكرار ١٣ مفتة
 ١٤ اي من الضمير المستكن في خبر النعت وهو قوله مبتنى ومعرّب فيكون احوالا متزايدة ١٥ مولود على مفتة
 ١٦ اي فلا يفتي من الاول ١٧ ١٨ مذكور في الشرح بقوله فلا يريد انه اذا ذكر المبنى ١٩ مفتة عب راسم
 ٢٠ فحشد يخرج بقوله يليه ٢١ شرح مولود مفتي عب الراسم

اشارة الى اظهار السؤال قوله اے لاسم لاجواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والموج
لان الراجع ضمير مفرد والموجع شيان آجاب بقوله اى لاسم لانه قوله مع انه ليس بمضاف دفع
وهو وهو انه عين مضاف فلا يعجز التشبيه بالمضاف كما قال سيبويه مع انه مضاف واللام توكيد
تاكيد اللام المقدّر دفع بقوله مع انه ليس بمضاف قوله واجزاء الاحكام المضاف عليه فانها
زاد هذا الثلاثون انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا اباله كما يتون
لاوصفا وجهه ولم يحذف النون في الاغلاوى قوله وذلك التشبيه اشارة الى ان قوله لمشاركته
وجه للوجه فيكون تدقيقا كما ان قوله تشبيها بالمضاف وجه للمسئلة فيكون تحقيقا قوله
مشاركته اسم لا يضر اشارة الى بيان المطابقة بين الراجع والموجع قوله حين يضاف جواب سوال و
هوان قول المصنف لمشاركته في اصل معناه لا يعجز لان اسم لا في هذين التركيبين ثابت مع الخبر
يعني انه جملة خبرية فكيف يقال انه مشابه بالمضاف آجاب بقوله حين يضاف الى حاصل
الجواب انه ايض مضاف لكن باظهار اللام فاز قيل بين كلامي الشارح تناقض اى بين قوله
حين يضاف وبين قوله فيما سبق مع انه ليس بمضاف قلنا ان في لا اباله تركيبين الاول تركيب
خبري بان يجعل ايا اسم لا والجار والمجرور خبرها والثاني تركيب اضافي بان يجعل ايا اسمها مضافا
الى ضمير المجرور بواسطة اللام وخبرها محذوف واغنى موجود فالاول مراد بالاول والثاني بالثاني
فيحذف لالتناقض قوله اى معنى المضاف من حيث هو مضاف اشارة الى انه ليس المراد من
المضافات ذات المضاف قوله يعني الاضافة هذا بيان معنى الحيثية كما ان معنى الانسان من حيث
هو انسان هو اللسانية لا ما صدق هو عليه وانما بين معنى الحيثية لان الاختصاص معنى الضاف
لا المضافات قوله او المعنى ان مثل لا اباله يعني ان الضمير في قوله تشبيها له وكذا في قوله لمشاركته
لاجم المائل مثل فلا يعجز المطابقة قوله اى بتركيب جواب سوال وهو ان المضاف لا يكون الا مقرا
اى لا يكون جملة فيلزم تشبيه المركب بالمفرد وهو باطل آجاب بقوله اى بتركيب قوله اى لما
يشتمل جواب سوال وهو انه يلزم مشاركة المركب بالمفرد وهو باطل آجاب بقوله اى لما يشتمل الى
قوله لان بين الاختصاصين دفع وهو وهو ان كل واحد منهما مفيد للتعريف فدفع بقوله لا
ان لا يعني ان بينهما فرقا بان الاختصاص في احدهما المراد اصل التعريف والاخر غير اصل اليه
قوله تركيب جواب سوال ظاهر ثم يرد عليه انه لا يعجز اضافة التركيب الى جملة لان المضاف لا يكون
الا من الاسماء قوله ان التركيب ماول بالقول اى لم يعجز قوله لا اباله فيها ومقوله القول لا تكون الا جملة
قوله يعجز فينالا ب لان ذلك الاضافة باطلة قوله وليس بمضاف فيرد على سيبويه قوله
اى مثل هذين جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والموجع لان الضمير مفرد والموجع وهو
قوله لا اباله والاغلاوى له شيان آجاب بقوله اى مثل قوله المجدد دفع وهو وهو ان المراد من
له يعني ان الضمير راجع الى اسم لا وهو مفرد ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

فان كان المراد من قوله اى لاسم لاجواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والموجع
لان الراجع ضمير مفرد والموجع شيان آجاب بقوله اى لاسم لانه قوله مع انه ليس بمضاف دفع
وهو وهو انه عين مضاف فلا يعجز التشبيه بالمضاف كما قال سيبويه مع انه مضاف واللام توكيد
تاكيد اللام المقدّر دفع بقوله مع انه ليس بمضاف قوله واجزاء الاحكام المضاف عليه فانها
زاد هذا الثلاثون انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا اباله كما يتون
لاوصفا وجهه ولم يحذف النون في الاغلاوى قوله وذلك التشبيه اشارة الى ان قوله لمشاركته
وجه للوجه فيكون تدقيقا كما ان قوله تشبيها بالمضاف وجه للمسئلة فيكون تحقيقا قوله
مشاركته اسم لا يضر اشارة الى بيان المطابقة بين الراجع والموجع قوله حين يضاف جواب سوال و
هوان قول المصنف لمشاركته في اصل معناه لا يعجز لان اسم لا في هذين التركيبين ثابت مع الخبر
يعني انه جملة خبرية فكيف يقال انه مشابه بالمضاف آجاب بقوله حين يضاف الى حاصل
الجواب انه ايض مضاف لكن باظهار اللام فاز قيل بين كلامي الشارح تناقض اى بين قوله
حين يضاف وبين قوله فيما سبق مع انه ليس بمضاف قلنا ان في لا اباله تركيبين الاول تركيب
خبري بان يجعل ايا اسم لا والجار والمجرور خبرها والثاني تركيب اضافي بان يجعل ايا اسمها مضافا
الى ضمير المجرور بواسطة اللام وخبرها محذوف واغنى موجود فالاول مراد بالاول والثاني بالثاني
فيحذف لالتناقض قوله اى معنى المضاف من حيث هو مضاف اشارة الى انه ليس المراد من
المضافات ذات المضاف قوله يعني الاضافة هذا بيان معنى الحيثية كما ان معنى الانسان من حيث
هو انسان هو اللسانية لا ما صدق هو عليه وانما بين معنى الحيثية لان الاختصاص معنى الضاف
لا المضافات قوله او المعنى ان مثل لا اباله يعني ان الضمير في قوله تشبيها له وكذا في قوله لمشاركته
لاجم المائل مثل فلا يعجز المطابقة قوله اى بتركيب جواب سوال وهو ان المضاف لا يكون الا مقرا
اى لا يكون جملة فيلزم تشبيه المركب بالمفرد وهو باطل آجاب بقوله اى لما
يشتمل جواب سوال وهو انه يلزم مشاركة المركب بالمفرد وهو باطل آجاب بقوله اى لما يشتمل الى
قوله لان بين الاختصاصين دفع وهو وهو ان كل واحد منهما مفيد للتعريف فدفع بقوله لا
ان لا يعني ان بينهما فرقا بان الاختصاص في احدهما المراد اصل التعريف والاخر غير اصل اليه
قوله تركيب جواب سوال ظاهر ثم يرد عليه انه لا يعجز اضافة التركيب الى جملة لان المضاف لا يكون
الا من الاسماء قوله ان التركيب ماول بالقول اى لم يعجز قوله لا اباله فيها ومقوله القول لا تكون الا جملة
قوله يعجز فينالا ب لان ذلك الاضافة باطلة قوله وليس بمضاف فيرد على سيبويه قوله
اى مثل هذين جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين الراجع والموجع لان الضمير مفرد والموجع وهو
قوله لا اباله والاغلاوى له شيان آجاب بقوله اى مثل قوله المجدد دفع وهو وهو ان المراد من
له يعني ان الضمير راجع الى اسم لا وهو مفرد ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

لئے لفظ المعنى الزائد والحال ان فساد معنى ثالث غير معنى قد تم بقوله المراد من اللفظ المعنى المراد
 لا الثالث قوله للمفاد بهما قد تم وهو هو ان المراد من المعنى المراد الاختصاص وهو لا يفيد بالاضافة
 بل تأكدت بها فاجاب بقوله المفاد بهما يعنى ان المراد من اللفظ هو معنى الافادة الدس هو بين السند
 والسند اليه والاختصاص ليس لللفظ المفاد بهما خاصة بل مشترك بين الاياه وبين لا اياه قوله
 لا نفى الوجود له وبتقدير الاضافة يلزم نفي المعلوم لان الالف صاد معرفة بالاضافة الى الضمير يعنى
 ان بتقدير الاضافة يلزم فوت الاستقلال والجنسية جميعا قوله لانه العدة فيما بينهم اى فيما بين
 البصريين لانه رئيسهم كما سبق فلا يرد ما ذكره مولانا عصام الدين ان الخليل اعلى النحويين فكيف يكون
 سيوريه عده فيما بينهم قوله باعتبار المعنى فان قيل لو كان معناه حقيقة يلزم عمل الالف في المعرفة
 بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قلنا انه وان كان معرفة صورة الا انه يشبه التكرير باعتبار الفعل
 قوله تأكيد للام خبر قوله وتمام اللام قوله حذف فاشارة الى نصب قوله كثير العمل انه مفعول مطاع
 باعتبار الموصوفين للتقدير قوله اى لا بأس عليك والقزينة عليها ان كلمة لا لا تدخل على الحرف
 قوله لك لا يكون احقا فابتدئ الجيم على الجاء كما قال عبد الحميد بن محمد بن علي شرح الوقاية
 في شرح قول المصنف في بحث الجيم وميثاقه الشامي جملة قوله وقوله لا كزيد لما كان هذا القول
 محتملا للاختلافين تعرض الشارح الى قول اى خبرية خبريا ولا جواب سوال وهو ان خبرية لا يخلو
 اما اجماع الى ما ولا الى العمل والى الخبر فالكل باطل لعدم المطابقة فاجاب بقوله اى خبرية الى قوله و
 خص الخبرية جواب سوال وهو كما ان خبرية خبريا ولا لها لغة الحجاز كذلك اسميت اسمها لها لغة
 الحجاز فما وجه التخصيص فاجاب بقوله وخص قوله ولغة اهل الحجاز جواب سوال وهو ما وجه
 للمصنف انه اختار من هب الحجاز فاجاب بقوله ولغة اهل الحجاز الى قوله وما من امها تتم فاللهما
 جمع مؤنث سالم فيكون نصبه بالكسرة قوله وهي ثلاثة اى ان الثلاثة عند البصريين والى
 فالنفي اذا دخل على النفي يفيد الاثبات ثم يرد عليه لما كانت ثلاثة كان ذكرها عبثا وذا غير جاز
 فاجاب عبد الرحمن انها وان كانت زائدة لكن لا يخلو عن لزوم تأكيد قوله ونافية اى غير ثلاثة
 ثم يرد عليه انه اذا لم تكن ثلاثة بل تكون لللفظ فالتفاداد دخل على النفي يفيد الاثبات مع ان الفرض
 انه منفي فاجاب بقوله مؤكدة عند الكوفيين فان قيل هذا يناق ما قالوا من انه لا
 يجوز الجمع بين الحرفين الذين معناهما نفي الا اذا كان بينهما فصل قلنا لا يجوز ان يكون المراد منه
 هو الحرفان اللذان لم يكن بينهما حيلولة التأكيد بان كان متحضا لللفظ قوله اى حمل ما انما صر
 به لان الاول لا يستقيم في لا قوله بكسر الجيم انما قال ذلك ليطابق المثالان المذكورين
 مثال بل ولكن وهما فاعل الايجاء في مفعول

له اى على حذف اسم لا ۱۲ له كما بينهما الشارح بقوله ما حملنا ۱۳ مفتي عبد الرحيم الفتاوى
 له بقوله ولكنها التأكيد انتهى ۱۴ شرح مولانا مولو مفتي عبد الرحيم الفتاوى

قوله ای بعاطف یقید الایجاب جواب سوال وهوان العطف بلفظ الموجب غیر موجود فی
 کلامهم فاجاب بقوله ای بعاطف الی قوله ای تحکم المعطوف جواب سوال ظاهر قوله فانه
 لا یطلق علیها جواب سوال وهوانه ما الباعث علی الشارح انه اخرج الحروف الاواخر مع انها
 على الاعراب حقيقة فاجاب بقوله فانه لا یطلق الی قوله ای علامته وتحقیقه مرئی المرفوعا
 فان شئت فلینظر فیها قوله من حیث هو مضاف الیه جواب سوال وهوانه منقوض بعندهم
 زید لان زید فی المثال المذكور مضاف الیه مع انه لیس بمجروح فی قوله ضرب زید فاجاب بقوله
 من حیث هو مضاف الیه قوله یعنی الجرح جواب سوال وهوانه ینقض بقوله غلام احمد
 لان احمد غیر مشتمل علی علم المضاف الیه وهو الکسی فاجاب بقوله یعنی الجرح فان قبل الی
 الجرح فی تعریف المجروح لیس الاخذ المحذور قلنا انه بیان حاصل المعنی غیر اخذ فی التعریف
 قوله لفظا وتقديرًا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ایضا نحو یا غلام اخي القوم ثم الكسرة اللفظ
 مثل مررت بمسلمات والتقدير یرى مثل مررت بفتی والفتحة اللفظیة مثل رأیت احمد والتقدير یرى
 مثل رأیت فتی والياء اللفظی مثل مررت بابیک والتقدير یرى مثل مررت بابی القوم وانما
 قال لفظا وتقديرًا ولم یقل او محلا کذا فی مررت بهذا لان المصنف فی صدد بیان الاعراب
 بالحركة والحرف جمعا والاعراب بالجرح لا یكون محلیا فان قیل فغله هذا ینبغي ان لا ینکر
 الشارح الاعراب المحلی فی المرفوعات قلنا انما ذکره لاحیان المصنف ذکر فی بحث الفاعل
 مضمر متصلا وهو من المبنیات فان قیل ان فی المجرورات ذکر المصنف یاء المتکلم
 وهو ایض من المبنیات فی قوله واذا ضیف الاسم الصیغ الی یاء المتکلم قلنا عز اصل الاعتراض
 ان المراد من التقدير ما لا یمکن لفظیا فی شمل المحل ایضا قوله وللفضاف الیه وان کان
 جواب سوال وهوان المصنف عرف المجرورات بقوله ما اشتمل الی ثم عرف المضاف الیه
 بقوله کل اسم نسب الی فغله هذا لم یتناول تعریف المجرورات بالباء الزائدة مثل یحببت
 زید اذ هو لیس بمضاف الیه اذ هو کل اسم نسب الیه شئی الی ولایس لهذا الباء متعلق حتی
 ینسب الی مدخول الباء اذ هی زائدة وکن الایتناول بقوله بالله فی قوله تعالی کفی بالله لان قوله
 کفی وان نسب الی الله بواسطة حروف الجر لکن هذه النسبة من قبیل الاسناد ونسبة المضاف
 الیه لیس الی النسبة التعلق وکن الایتناول المضاف الیه بالاضافة اللفظیة لانه لیس فی
 تقدیر حروف الجر عند القوم فاجاب بقوله والمضاف الیه حاصل الجواب ان فی
 العلامة لا تجب ان یمکن مساو یا شئی بل قد یمکن اعم منه قوله وکن المضاف الیه

لا یطلق علیها جواب سوال وهوانه ما الباعث علی الشارح انه اخرج الحروف الاواخر مع انها على الاعراب حقيقة فاجاب بقوله فانه لا یطلق الی قوله ای علامته وتحقیقه مرئی المرفوعا

له تقدیر وان قوله فالرفع مبتداء موصوف تقدیر وفکر المعطوف الرفع مفتی عکس الرفع
 جملة اسمیة لان قوله فالرفع مبتداء موصوف تقدیر وفکر المعطوف الرفع مفتی عکس الرفع
 رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا لَبَكُونُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ

فان قيل ان هذا المضاف اليه داخل في تعريفه عند المخرج وان لم يكن داخلا عند القوم والشاكر
 ليس الا شارح لهذا المتن فلا يلزم عليه دفع الاعتراض الذي ورد على غير قلنا وان لم يلزم حمله
 الشارح هذا الدفع لكن لا يخلو عن القوة يعني ان دفعه اولى من تركه قوله وهو هنا غير ما هو جاز
 سوالين احدهما ان الشيء اذا ذكر ولا ثم يذكر بالضمير لا بالظاهر فينبغي ان يذكر لفظه في موضع
 قوله والمضاف اليه والثاني ان قوله هو اخص من قوله والمضاف اليه فاجاب بقوله وهو هنا الخ
 يعني ان المضاف اليه سابقا عم من هذا المضاف اليه لان الاول اعم من ان يشترط فيه تقدير حرف
 الجر لا يشترط واما الثاني فلا يشترط فيه تقدير حرف الجر عند المصنف رحمه الله تعالى ولا عند القوم هو الذي
 انجز تقدير حرف الجر فيشرط تقدير حرف الشرط عندهم ثم يريد عليه ما وجه العدل للمصنف
 عندهم فاجاب الشارح عنه بقوله وذهب في ذلك الى قوله لفظا ايضا نحو مردت
 بزيد قوله ليشمل متعلق بالتعميم للمقدري انا عم الشارح من الحقيقة والحكمي ليشمل الجملة ايضا
 الاسم الى الجمل قوله في حكم المضاد لان الظرف اذا اضيف الى جملة فالإضافة في الواقع الى
 معدنها وزيادة تحقيقه في الجنب في بحث الظروف عند قول المصنف والظروف المضافة الى
 الجملة يجوز بناءها على الفتح قوله اسما كان او فعلا جاب سوال وهو انه ما وجه للمصنف
 انه قال في المضاف اليه كل اسم نسب اليه بشئ ولو لم ينسب اليه اسم فاجاب بقوله اسما كان
 الخ يعني انه غير مختص بالاسم قوله اي ملحوظا اشارة الى ان قوله لفظا او تقديره معدن بمعنى اسم
 المفعول وخبر كان للمقدري واما الكل باسم المفعول فيحمل قوله حال كون الخ مجواب سوال
 وهو ان قوله مراد منصوب فما التا صلبه فاجاب بقوله حال كون الخ يعني انه حال من اسم
 كان المحذوف وهو الضمير المستتر فيه وقيل انه حال من خبر كان فيرد عليه ان خبره ليس
 بفاعل ولا مفعول فكيف يصح الحال عند اجيب عنه انه مشبه بالمفعول في وقوعه في الموضع
 الثالث قوله من حيث العمل جاب سوال وهو ان ذكر قوله مراد بعد
 قوله تقدير مستدرك لان التقدير اسقاط عن اللفظ واللفظ في النية وهو ليس الا معنى
 قوله مراد اجاب بقوله من حيث العمل قوله بابقاء اثره جواب سوال وهو ان تعريف
 للمضاف اليه منقوض بخصوص يوم الجمعة لان حرف الجر وهو ككلمته في مراد ههنا
 من حيث العمل لانه ظن مع انه ليس مضافا اليه فاجاب بقوله بابقاء اثره ثم
 يريد عليه ان الاثر باق ههنا هو النصب اذ هو لاجل الظرفية وكونه ظرفا يعلم بكلمته في

له فان المشروط ما د لا يخلو لفظا لثبات اريد به ما انجز ايضا كما سمع اليه مجازات التنوين من الاملا للاضافة قاله جلال الدين
 ١١ معنى عبد الرحيم الفتا ورسمه وكانه اختاره ليهم قوله والجرم للمضاف اليه بقدر الا مكان بلا خلاف
 قاله عصام الدين رحمه الله " معنى عبد الرحيم عفا عنه الله كما هو ظاهر من كلامه قدس سره " يعني
 اللهم تبت علينا قبل الموت وارحمنا عند الموت وسبيلنا سكرات الموت ولا تعذبنا في القبر بعد الموت

فاجاب بقوله وهو الجرح قوله مثل غلام زيد الاول مثال اضافة لامية والثاني مثال
 اضافة بيانية والثالث مثال اضافة ظرفية قوله لا تجزئ والاحكام علامة على العمل وهو
 دليل على كالمكنات الدالة على وجود الله تعالى والله تعالى حلة لوجود المكنات وهو دليل على
 قوله اي لقد بالحرف فيه اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله لا بد من ان يتلفظ
 بالحرف اذ لو قد رابعا وهو الباء في قوله مر عمرو ويزيد فيكون تقديره مر عمرو
 زيد بخلاف غلام زيد اذ فيه لا يتوهم البدل لان سقوط التنوين يدل على اضافة قوله اي
 مسئلة جواب السؤالين احدهما ان هذه العبارة لا تدل على المقصود اذ المقصود ان
 الاسم ثابت في مكنة وذلك عند الاسم والثاني ان التجريد يقتضي سبق الوجود فهو منقوض
 بالاسم الذي ليس فيه تنوين فاجاب عنه بقوله اي مسئلة قوله او ما قام مقامه جواب السؤال
 ظاهر فان قيل هذا الشكل بنحو الحسن الوجه اذ التجريد عن التنوين غير موجود فيه لانه معروف
 باللام ليس فيه تنوين قلنا معنى قوله شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا اي اذا كان التنوين
 موجودا فيه وان لم يوجد فاي شيء تسقط كما قال الشارح في قول المصنف رحمه الله وشرطه
 تجريد المضاف من التعريف اذ كان معرفة كما سيأتي الان فعلى هذا لا يراد الاعتراض
 بقولنا حواج بيت الله ولا بقولنا كمر رجل ولا بقولنا الضارب الرجل قوله اي لاجل اضافة
 احتراز عن السقوط لاجل اللام قوله لان التنوين او التنوين يعني انما يحذف من هذه التنوين
 لانه يدل على تمام اي تمام مله فيه فيكون منقطعا عما بعده والاضافة يدل على الاتصال
 بينهما منافات قوله فلما ارادوا جواب السؤال وهو ان المضاف لما كان تاما بالتنوين
 فاي فائدة في سقوط التنوين واتمامه بشئ اخر فاجاب بقوله فلما ارادوا الخ قوله
 او التخصيص او التحقيف كلمتا اولمت الخ لا الجمع لان التحقيف لازم للكل قوله وتنموها
 بالثانية لفائدة جديدة وهو الاكتساب اي اكتساب المضاف من المضاف اليه التعريف
 او التخصيص قوله ثم المتبادر جواب السؤال وهو ان تعريف المضاف اليه لا يكون
 جامعا لافراده لانه لا يصدق على المضافات اليه بالاضافة اللفظية اذ ليس فيه حرف الجر
 له يعني ان التجريد مجاز عن الامتلاء في الشرط من باب ذكر المذموم مادادة اللام قاله جلال الدين مفتي
 انما يريد السوال والجواب نهض لظاهره لعدم علمه به كما هو الظاهر من السكوت في موضع البيان والله اعلم ١٢
 فانه لا يتحقق الشرط وهو قد يراد من التجريدون تحقق شرط الاضافة وهو التجريد عن التنوين او ما يقوم مقامه
 كما التجريد ١٢ يعني ان المراد اذ لو كان فيه تنوين او لكان يحذف ١٢ بان الشرط وهو قد يراد من
 الجرح من جهة عدم تحقق الشرط لعدم تحققه عن التنوين لاجل اضافة اللام فلا نه خير منصور للصعبة
 ما الثاني فلا نه مفتي واما الثالث - فظاهر قاله عبد ١٢ لمصم المولوي مفتي عبد الرحيم
 سه يعني بتقدير من البيانية ١٢ عه يعني ان الاضافة لغرض اخر غير تميم الاسم ٢ مولوي عبد الرحيم

وهذا عند التنوين وعبارة المصنف على ان التنوين ثابت في كل كلمة

لا لفظا ولا تقديرا فأجاب بقوله ثم المتبادر ليعني أن عدم وجود حرف الجرفية بالنظر إلى اصطلاح القوم ولا عند المصنف رح فحرف الجرفية موجود وإنما قال المتبادر لأنه يمكن تأويل التعريف بان المراد بواسطه حرف الجرف لفظا أو تقديرا والتقدير عام من الحقيقة والحكمي يعني يمكن إدخال الإضافة اللفظية في نظر إلى حمل كلام القوم على خلاف المتبادر لوجود أثر حرف الجرف فيها وإن لم يكن نفس حرف الجرف فيكون تقدير حرف الجرف فيها حكما وإنما لم يقلوا بتقدير حرف الجرف في الإضافة اللفظية أما في حسن الوجه فلأن حمل الوجه على الحسن حمل هو هو فم لا معنى لتقدير حرف الجرف فيه وأما في ضارب زيد فلأن الضارب متعد بنفسه فلا يحتاج إلى حرف الجرف قوله لكنه لم يبين في نفسه وهو أن المصنف رح لما كان قائلا بتقدير حرف الجرف فلم يبين تقدير حرف الجرف فيها قد تم بقوله لكنه قوله وقد تكلف جواب سؤال وهو أن المصدر لم يبين كان الحرف مجهولا إذ هو لم يعلم أن الحرف المقدرا لم ومن أوجه آجاب بقوله وقد تكلف الحرف قوله في إضافة الصفة في إضافة اسم الفاعل إلى مفعولها قوله تقوية للعمل جواب سؤال وهو أن اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة فيه إلى تقدير اللام فأجاب بقوله تقوية الحرف أعلم أن تقوية الفعل المتعدي بحرف الجرف لا يجوز إذ هو قوي في نفسه ولا تقوية شبه الفعل المتعدي فجاءت لضعف عمله قوله بمنزلة التميز وزيادة من في التميز شائع كما قال الشارح في بحث التميز لكن زيادة من فيها في الصفة تؤيد التميز لأن من تزايد في التميز لأن من لسان الذاة والتميز أيضا لبيان الذاة قوله فإن في أسناد الحسن جواب سؤال وهو أن التميز لفظي سبق الإجمال والإجمال هنا فأجاب بقوله فإنه في أسناد الحسن قوله هذا في الحقيقة تخصيص أي إيراد من السببية في الإضافة اللفظية في الحقيقة تخصيص لأن الحسن في قولنا الحسن الوجه مبهم فإنه لا يعلم أن الحسن هو الوجه أو غيره فبدل كذا الوجه حصل التخصيص بـ... قوله أنه الإضافة إشارة إلى التمييز أحدهما الورد على القوم والآخر دفع وهو وهو أن التمييز في قوله هي زيادة إلى مطلق الإضافة إذ هو المذكور سابقا فعلم من أن الإضافة اللفظية تجري في صورتين فزيد وليس كذلك فدفع بقوله أي الإضافة اللفظية والزيادة المذكورة في ضمن المضاف إليه لأن ذكر النسبة لا يكون إلا بين الطرفين فلا يلزم الإضمار قبل الذكر قوله أي منسوبة إلى المعنى أما إشارة إلى وجه التسمية وجواب سؤال وهو أن الياء تقيضي المنسوبة فتأخر فأجاب بقوله أي منسوبة إلى المعنى الحرف قوله لأنها تقيّد معنى أي ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص وإدراكه المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ فلا مصادرة قوله علامتها جواب سؤال وهو أن كلمتان أفادته على يكون يكون بتأويل المصدر فعلى هذا لا يصح حمل الكون على الإضافة المعنوية إذ اللون مصدر محض وقع في موضع الموصولة والإضافة وإن كان مصدرا إلا أنه وقع في موضع للوضع فيكون قاة وإيضالا

في الإضافة اللفظية

له لأن الإضافة السنوية إضافة غير الصفة إلى غير موصولة لا كون المضاف مضافا إلى موصولة قاله عبد الرحمن ١٣ في عتبة عبد الرحيم

ليجوز تعريف الاضافة المعنوية بكون المضاف غير صفة اذ كون المضاف غير صفة صفة المضاف
 فكيف يكون تعريف الاضافة المعنوية فأجاب بقوله علامتها يعني ان هذا الكلام يجدد المبتدأ
 وهو علامتها ولا شك ان احد الشككين علامة على الاخر وانما لم يقل فعلمة المعنوية مع انه اخبر
 بما قال الشارح بقدر الضمير لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها ويمكن الجواب بوجه
 اخر وهو انه على هذا يلزم التقدير قبل الاحتياج فيصدق عليه مثل مشهور وهو آب نذري موزة كشيء
 قوله كاسم الفاعل الجواب سوال وهو انه ينقض بقولنا ضرب اليوم اذ هو اضافة معنوية ممان
 الضرب صفة من الصفات فأجاب بقوله كاسم الفاعل الخ يعني ان المراد من الصفة اسم الفاعل لا
 المفعول والصفة المشبهة لا المصدر اذ هو صفة في اصطلاح المنطق لا النحوي اذ الصفة في اصطلاح
 المنطق ما قام بالغير واما في اصطلاح النحوي فيصادر على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض احوالها
 قوله فاعلها ومفعولها جواب سوال وهو انه لا يصح في العمل عن المضاف اذ المضاف عامل في المضاف
 اليه ابدأ فأجاب بقوله فاعلها ومفعولها يعني ان في العمل عن المضاف باعتبار في العمل الخاص
 وهو العمل في الفاعل والمفعول ثم يرد عليه ان عمل الفاعل والمفعول غير موجود في حال الاضافة فكيف
 يكون منفيًا فأجاب بقوله قبل الاضافة قوله سويلم يكن إشارة الى ان الاضافة المعنوية على قسمين
 قوله كمتشابه مصر معناه بالفارسية كشيء كرم قوله وكريم البلد فان قيل ان الكريم صفة
 مشبهة عامل في المفعول فيه فيكون من قبيل اضافة الصفة الى المفعول قلنا المراد من المفعول ما لا يكون
 مفعولا فيه كما قال الشارح فاعلها ومفعولها قوله اي لا يكون صادقا إشارة الى ان المراد من الجنس
 هو الامر الكلي لا الجنس المنطقي قوله الصادق عليه صفة كاشتقة للجنس قوله بشرط ان يكون للمضاف
 جواب سوال وهو انه ينقض بخلاف اليوم لانك قلت ان الاضافة بمعنى من يكون فيما اذا كان المضاف
 اليه جنسا للمضاف الصادق عليه وعلى غيره واليوم ايضا كذلك لانه صادق على واحد وعلى الغير
 فينبغي ان يكون بمعنى من البيانية فأجاب بقوله بشرط الخ وفي مادة النقص الشرط غير موجود قال
 مولانا عصام الدين الحاجة الى هذا الشرط لانه اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف اليه والاد
 يلزم اضافة الخاص الى عام كزيد انسان مثلا وهي متممة كما ذكره الشارح في بيان الحاصل
 اقول لعلم بعدم جواز اضافة الخاص الى عام لا يظهر الا من مثل هذا المقام وهو قوله بشرط قوله الخ
 اي حاصل مجتث الاضافة او حاصل الاضافة في تحقيق هذا المقام لا حاصل عبارة المصنف اذ عبدا
 لا يدل على ما ذكره الشارح هو جواب سوال وهو ان الاضافة المعنوية بمعنى اللام فيما عدا الجنس
 ومعنى الجنس ان يكون المضاف اليه صادقا على المضاف وعلى غير فعله هذا انقص
 بقولنا ليس اسد لان المضاف اليه ههنا ما عدا الجنس اذ لا يصدق على المضاف وغيره معرانه
 لا يجوز تقدير اللام فيه آجاب بقوله والحاصل الخ حاصل الجواب ان ههنا القسيم اخر
 له قوله معارضا فان مصر والبلد ليسا معمولين لهما بل هما طرفان لما قاله مولانا عبد الرحمن رم ۱۲ مفتة

في جنس المضاف
 فيكون المضاف اليه

قوله كما حد اليوم فان قيل كما ان اليوم احد كذا الاصل ايضا اسم ذيل يطلق على اليوم وعلى غير
اليوم ايضا قلنا الاحد اذا استعمل في الايام اريد به اليوم المعين وهو ما بعد السبت فلا يكون اسم
قوله على التقديرين ممتنعة اما على التقدير الاول قلنا الاضافة اما للتعريف او للتخصيص وليس شئ
منها على هذا التقدير فان قيل يتحقق التحريف حينئذ مع انه لا بد منه في الاضافة التعريفية ايضا
قلنا التحريف يحصل بترك احد المراتب فحينئذ اما المضاف واما المضاف اليه فلا حاجة الى الاضافة
واما على التقدير الثاني فلا يلزم اضافة الاخص الى الاحمر وهو غير جائز قوله فان كان المضاف
اليه اصلا اشارة الى الاعتراض على النجاة بان قوله هو بان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان
بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يفصل
فيه ويقال بعد العموم والخصوص من وجه ان للمضاف اليه ان كان اصلا للمضاف فهي بمعنى من و
الا فبمعنى اللام اجيب عنه ان الاصل ان اضافة المضاف اليه شرط في الاضافة البيانية
الا ترى ان قولهم مائة رجل ان اضافة المائة الى الرجل بيانية مع ان الرجل ليس اصلا للمائة قال
مولانا عصام الدين لا يصح ان يكون هذه اضافة بيانية اذ لا يصح حمل رجل على مائة ولا العكس
اقول المولد برجل جنسه والمتون للوحدة الجنسية اي مائة هي هذا الجنس قوله واعلم انه دفر
وهم وهو ان الاضافة اللامية هي التي يصح اظهار اللام فيها ولو لم يصح لا يصح جعلها لامية وفي هذا
ينبغي ان لا يصح عد قولهم كل رجل وكل واحد من الاضافة اللامية لكن كلمة كل لازمة الاضافة
فلو صح اظهار اللام انك كلمة كل من الاضافة مع ان جميع النجاة صرحوا ان هذين المثالين
معد ودان من الاضافة اللامية واجاب البعض ان كلمة كل مؤكدة بالافراد لئلا وضعت لاحاد
الافراد فيكون معنى قولهم كل رجل في افراد رجل والشك ان كلمة الافراد ليست بلازمة الاضافة
فيصح ان يصح اظهار اللام بين لفظ الافراد ولفظ رجل واجاب الشارح رحمه عن هذا الوهم بقوله واعلم
انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو دلالة اللام
الا ترى الى قولهم يوم الاحد وعلم الفقه وشيخ الاسلام ان الاضافة فيها بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيها لفساد المعنى ومن قال في تحرير الوهم هكذا انه يتوهم للتوهم ان الاضافة اللامية هي
التي يجوز اظهار اللام فيها فينبغي ان لا يصح عد قولهم يوم الاحد وعلم الفقه وشيخ الاسلام من الاضافة
اللامية لعدم صحة اظهار اللام فيها فليس له فكر سليم اذ الشارح رحمه جعل هذه الامثلة الثلاثة
من الشهود على ان اظهار اللام ليس بشرط حيث قال فقوله يوم الاحد وعلم الفقه وشيخ
الاسلام بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه فلما كانت هذه الامثلة الثلاثة من المشهور فعلم ان الحاجة
النقص امثلة اخرى نحو كل رجل وكل واحد فافهم ولا تسرع برد ولا قبول ولو قلت هذا

سأله قال عبد الرحمن المقصود به ان الامة من وجهين في الالفاظ بمقتضى من يعنى النظم القائمة المذكورة اس بدون ملاحظة امر
خاص به ولا منه فكذا لا يحصل لتعريف ولا تفصيل في اسم الله من المضاف اليه ليس اصلا للمضاف ١٢ بخلاف عبد الرحيم

بيان السؤال قلت بيان السؤال يكون بقوله فلا يرد هذا السؤال قوله أي يكون الاضافة جواب
سؤال وهو ان كانت المطابقة بين الراجح والمزج لان الضمير راجع الى الاضافة بمعنى في وهو مؤنث
والضمير مذكور اجاب بقوله أي كون الاضافة الى قوله في استعمالهم لما كان القلة قد يكون من
حيث الاستعمال وقد يكون من حيث القياس فرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح في استعمال
قوله وردها إشارة الى بيان العلامة على قلة قوله مثال للاضافة بمعنى اللام إشارة الى ان كثرة
الامثلة باعتبار كثرة المثلثات قوله أي ضرب واقع في اليوم هذا بيان لحاصل المعنى والا
فاليوم ظروف للضرب لانه ظروف لوقوع الضرب وايضا ان اليوم ظروف للضرب لانه صفة للضرب
باعتبار المتعلق وهو واقع فلا يرد ما قاله عصام الدين فان قيل ان الاضافة اللفظية ايضا
منحصرة في هذا الاقسام الثلاثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه وسارق الليلة فما وجه تخصيص
المعنوية بها قلنا حرف الاضافة في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلاث بل يقدر بحسب اقتضائه
تعدى اسم الفاعل الى المفعول قوله أي الاضافة المعنوية وانما اضاف الضمير في قوله يقدر الى الاضافة
المعنوية بقربنية البحث اذ البحث فيها قوله أي تعريف للمضاف ظاهر كلام المصنف رحمه الله ان الاضافة
المعنوية تقيد تعريف احدهما ^{للمعنى} على التبيين وهو غير مراد فبين الشارح ^{علم} ما هو المراد وانما اخذ الشارح
هذا المراد من قوله مع المعرفة اذ القاعدة عندهم ان ما هو المذكور بعد لفظ مع هو الاصل وما هو المذكور
قبله هو تبع علم منها ان ما هو المذكور بعد قوله المعرفة عبارة عن المضاف اليه اذ هو اصل وما هو المذكور
قبله عبارة عن المضاف اذ هو تبع قوله لان الهيئة التركيبية رد على الشارح الهندي رحمه الله قال
في وجها فادتها التعريف ان نسبة المستلزم لمعلومية المنسوب قوله ومعهوديته إشارة
الى ان تعريف المضاف اليه انما يقيد تعريف المضاف عند قصد تعريفه فاذا كان غلام زيد معهودا
بين المتكلم والمخاطب فقد حضور غلام يقال جاءني غلام زيد أي الغلام المعهود قوله كما لا يخفى
الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعل معين لا يستلزم معهوديته الفعل وتعريفه قوله من غير إشارة الى قلة
معين كما اذا كان لزيد غلمان كثيرة قوله قلنا حاصل الجواب ان الاضافة في اصل الوضع للتعريف
وقد يكون التعريف بعرض ككثرة عبيد زيد كما ان اللام في اصل الوضع للتعريف وقد يكون التعريف
بعارض بان يكون اللام زائدة ^{للمعنى} قوله وليس يجزى جواب سؤال ظاهر قوله الا ان يكون الجواب
سؤال ظاهر قوله تقيد الاضافة ^{له} من ان تقيد بالواقع يدل على ان يكون اليوم صفة للضرب فانه قال اصل ظروف اليوم

تغير

ضرب في اليوم فهو متعلق بالضرب وليس بصفة للضرب بتقدير واقع في اليوم قاله عبد الرحمن ^م ^{له} وهو تعريف المضاف
بقوله أي تعريف المضاف ^م ^{له} تقويه ان ما ذكره المصنف من ان الاضافة المعنوية تقيد التعريف اذا ضيف الى المعنوية منقوصة
بلفظ مشروط وغيره اذا ضيف الى المعرفة لانها اضافة معنوية والمضاف اليه معرفة مع انها لا تقيد تعريف المضاف اجاب بقوله
ليس يجزى ^م ^{له} تقويه ان ما ذكره منقوص بقوله عليك بالحركة غير السكون فان غير مضاف الى السكون وهو معرفة
بالاعانة للرفع مفعلة للحركة فلم تقيد الاضافة المعنوية لتعريف لفظ غير واقع مفعلة للحركة فاجاب بقوله الا ان يكون ^م ^{له} منقوص

أشارة الى ان قوله وتخصيصا عطف على قوله ولتقريباً قوله أى شرط الاضافة المعنوية قد تم وهم
وهو ان التخصيص في شرطها راجع الى مطلق الاضافة مع ان تجريد المضاف من التعريف لا يشترط في
الاضافة اللفظية نحو المضاف زيد والمضاف اليه زيد لا غير مجرد من التعريف قد تم بقوله أى شرط
الاضافة المعنوية قوله اذا كان معرفة جواب سؤال ظاهر قوله بان يجعل واحداً أى يجعل العلم
فرداً واحداً من المفهوم الذى هو صادق عليه وعلى غيره ففي العبارة مسامحة يعنى يجعل زيد
علماً لا شخصاً من كثرة ويأول زيد بمسمى بزيد وهذا مفهوم عام صادق عليه وعلى غيره وانما
لمين كطريق التنكير بوجه اخر وهو التالى وبلا بوصف المشهور ان الطريق الذى ذكره المتأخر رحمه
في جميع الاعلام بخلاف هذا الطريق اذ هو لا يجزى في جميع الاعلام بل يجزى في العلم الذى
له وصف يشتهر به ثم لم يرد من النكرة ما هو نكرة حكماً لا حقيقة اذ النكرة الحقيقة هي التى وضعت
لغير معين والوضع غير موجود في هذا الطريق قوله والراد بالتجريد تجرده يعنى انه ذكر المتعلق
واراد منه اللزوم من قبيل ذكر الملزوم واداة اللزوم قوله وخلوه جواب سؤال وهو ان
هنا امران أحدهما ان اللام يكون موجوداً في المضاف ثم اسقط الاضافة وهو مسمى بالتجريد
والثاني ان لا يكون في المضاف لام من الابتداء وهو مسمى بالتجريد فلما اراد من التجريد
التجريد فلا يتناول العبارة بالتجريد فأجاب بقوله وخلوه ولا شك ان الخلوعم من التجريد
والتجريد قوله لكان طلباً للدنى وهو التخصيص فان قيل اذ كان المضاف معرفة كيف
يجوز حصول التخصيص فيها اذ معنى التخصيص هو قلة الاشتراك وهما دفع الاشتراك
قلنا اذا ضيف المعرفة الى لئلا يصير المضاف نكرة في بادى النظر كما قال ولقد تقرر تخصيصاً
مع النكرة قوله لكان تحصيل الحاصل فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه معروف من المضاف
نحو الغلام فلا يلزم تحصيل الحاصل قلنا المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف
أو لقول لما لم يجز الاضافة في صورة المساواة فمخالفه صورة الاضافة الى الاعرف طرداً
للأب فان قيل يجوز ان يضاف المعرفة الى المعرفة لا تحصيل التعريف بل لا مركباً يقال عمرو زيد
باضافة عمرو الى زيد متعلق أحدهما بالآخر ولازمة أحدهما بالآخر قلنا انما هو باعتبار اللفظ
لأن الغرض الاغلب في الاضافة هو التعريف واما الغرض الاخر كالملازمة فهو زائد قد
يكون وقد لا يكون قوله بل تبدل تعريف بتعريف آخر قال قيل فنعى هذا لينه ان يجوز اضافة
المعرفة الى معرفة بناء على انه تبدل تعريف بتعريف لا انه تعريف المعرفة قلنا المتبدل
انما يكون بوضع الواضع والعلمية ايضا وضع من الاوضاع ليصير التبدل بالعلمية بخلاف
الاضافة فانها ليست من الاوضاع فلا يصح التبدل بها وقد ساء بعض المحققين من اعتراض الشرح
له بقوله ان ما ذكره من خصوص بغير غلام زيد لان التجريد يقتضيه سبق التعريف ولم يوجد التعريف في غلام زيد حتى يتجه عنه
اجاب بقوله اذا كان معرفة ٣ له لان لا بد من كون اداة الملازمة للمعرفة فلا يضاف الى المعرفة لكان تحصيل

الذی بینہ بقوله فان قيل لانه باننا لا نسلم ان هذه الامثلة جعل المعرفة علما بالمعرفة هو
مدخل اللفظ وهو لفظ النجم والعلم هو المجسوم المركب ای اللام ولفظ النجم فلا یمین اعتراض الشرح
قوله وما اجازہ الکوفین جواب سوال وهو انکم شرطتم فی الاضافة المعنویة تجرید
المضات من التعریف فهو مقتضی بقول الکوفین الثلاثة الاثواب والخمسة الدلائل
والمانعة الدینار فاما اضافة معنویة مع ان المضاف فیها غیر مجرد من التعریف آجاب بقوله وما اجازہ
الکوفین لانه قوله من ترکیب آما زاد قوله ترکیب لدفع سوال وهو ان قوله من الثلاثة الاثواب یمیز الفعل
اجاز وهو الضمیر البارز في اجازہ او بیان لکلمة ما وهو ايضا مفعول لا جاز باعتبار ارجاء الضمیر
الیہ وهذا البیان لا یمیز لان مفعول اجاز لیکون الا من الاحداث وما یمیز مقدرا المستکمل
والثلاثة والاثواب من الزوات فلل ازيد الشارح لدفع ما قوله من ترکیب وهو من الاحداث
ومن مقدور التکلم قوله واما ما جاء فی الحديث جواب السؤال الظاهر واول الحديث قوله علیه
الصلوة والسلام اعتسوا اليوم الجمعة ولو اشتريتم كأسا بالالف الدینار قوله نحو مصادر البلد
اه ونحو فاطر السموات والارض فانه جمعة الماضی فلا یعمل قوله من قبیل اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله واما یعلم انه من قبیل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله اذ فی قوله حسن الوجه اضافة صفة
الى فاعله فلو كان هذا ايضا من قبیل اضافة الصفة الى فاعله لیدرم تکرار المثال قوله فانه كما جاز
سوال وهو ان جعل قوله ولا تقید مستثنی منه غیر صحيح اذ هو یكون من الاسماء لا من الافعال
وقوله ولا تقید من الافعال فاجاب بقوله فائدة یعنی ان المستثنی منه محذوف وهو قوله فائدة
وهو من الاسماء قوله لا تعریفا ولا تخصیصا واما فیها الشارح مع ان لفظها مقتضاه من المحصر
لا متنازع الیل علیه وهو قوله لكونها فی تقدیر الانفصال یعنی ان صورة الاتصال غیر انبثاة
على صورة الانفصال فی التخصیص وعدم مدلوله فی تقدیر الانفصال ای انفصال بین اللفظ
والمعنی لان لفظ الاضافة التفضیة مجرد وریا الاضافة ومعناه مرفوع اذ هو فاعل وهو منصوب بذو
مفعول یختلف للمعنویة لانه مجرد لفظا ومعنی قوله لا فی المعنی جواب سوال وهو ان قوله فی اللفظ
مستند ویل ان الضمیر لا یكون الا فی اللفظ حاصلا الجواب انه احتراز عن الخفة فی المعنی بان تسقط
لذا قول جاز ان یكون المعنی موصوفا بالخفة التي بهذا المعنی ای الذی قدره الشرح نعم لا یكون موصوفا
بالخفة التي یكون اللفظ موصوفا بها فلا یدر ما قال مولانا عصا مالدین من ان قوله لا فی المعنی انما
یعم اذا كان المعنی موصوفا بالخفة كاللفظ مع انه لیس كذلك ثم قال مولانا المذكور ان قوله لا فی المعنی
صریح فی ان المراد من المحصر هو المحصر الاضافی لانه تقید تخفیف فی اللفظ دون المعنی فتكون المحصر
حیثین بالنسبة [سنة تقریه من ما ذکره من قول علیه السلام بالالف الدینار لا باضافة معنویة مع ان للمضات الیه غیر مجرد
من التعریف آجاب بقوله واما ما جاء فی الحديث ثم علم عدم ذکر المحصرین مخزب بل طائفة وضعی ولو كان له مخزب لذكره ففعل
عن ركاكة الفاظ والله اعلم **شرح مولانا مولوی مفتی محمد رحیم الغشاوری**

ذكر

قالوا لا ضرورة لشارة الى ان قوله لا لام قوله

الى المعنى مع ان قوله لا تعريفا ولا تخصيصا يعني ان الحصر كان بالنسبة الى التعريف والتخصيص
 بينهما تدافع انتهى كلامه **قوله** في قوله لا تخفيفا في اللفظ حصر ان اضافته الى قوله بالنسبة
 الى قوله تخفيفا فقط والثاني بالنسبة الى مجموع قوله تخفيفا في اللفظ الاول بالنسبة الى الاول والثاني
 بالنسبة الى الثاني **قوله** والتخفيف اللفظي **جواب** لسؤال وهو انه لم قال تخفيفا في اللفظ ولم
 يقل تخفيفا في المضاف مع ان المراد من اللفظ هذا لا غير فاجاب بقوله والتخفيف اللفظي يعني
 ان التخفيف اللفظي غير مختص بالمضاف **قوله** وحكما **جواب** لسؤال وهو ان ما ذكر
 منقوض بنحو حواجز بيت الله فان فيه اضافة لفظية وليس فيه تخفيف لعدم وجود التنوين
 في حواجز اذ هو غير منصوب فاجاب بقوله وحكما يعني ان التخفيف اعم من ان يكون حقيقة
 او حكما وهما تخفيف حكما اذ في قوله حواجز تنوين حكمي قبل الاضافة اذ معنى التنوين الحكمي
 صفاته بحيث اراد ان لا تنوين لسقطته من الاضافة وهذا اسقط النقض باضافة اسم
 التفضيل نحو فضل الناس بانه اضافة لفظية مع انه لا يفيد تخفيفا لعدم حذف التنوين منه
 لعدم وجوده آجيب عنه لا نسلم انه لا تفيد تخفيفا اذ لو لم يكن مضافا لستعمل بمن او باللام
 وما يحذف فان عند الاضافة فيجوز تفيد تخفيفا في اللفظ **قوله** واستتاره في الصفة
 لا يقال لا يكون التخفيف في المضاف اليه مجزئ والضمير واستتاره في المضاف لان لا يسقط منه
 الضمير لكن اورد في موضع الالف واللام قلنا حرف الساكن اخف بالنسبة الى المتحرك **قوله**
 كالقائم الغلام وانما جاز اضافة المعرف باللام في اللفظية لعدم العلة الجارية في المعنوية
 فيما رذ لك لان اللام في اسم الفاعل والمفعول اسمية بمعنى الذي لا حرفية فلا يكون التعريف
 بدخولها لانه لا يكون لتعريف المدخل الى اللام الحرفية فلام الاسمية يكون بنفسها معروفة
 لا مدخولا **قوله** القائم غلامه وانما كان اصله ذلك لان ذكر اللام ليعلم انه ليس تخفيفا
 في المضاف وهو سقوط التنوين لانه سقط باللام وانما اورد الضمير في المضاف اليه لثبوت
 العائد في شبه الجملة الى الموصوف وهو زيد مثلا وانما اورد الضمير في المضاف اليه لتعين
 الغلام ثم خفف المضاف مجزئ والضمير ثم يرد عليه انه لما حذف الضمير لم يبق العائد فاجاب
 بقوله وستتر في القائم وانما اورد اللام في الغلام لتعينه لان لما حذف الضمير منه
 بقاءه فكان القائم الغلام **قوله** واستتر في القائم فان قيل وفي هذا يلزم ههنا بعد لفاعل
 وهو الضمير المستتر والغلام قلنا انما يلزم ذلك في بادي الرأي لكن لا يلزم ذلك في الواقع
 لان الغلام مشبه بالمفعول وتحقيقه في بحث الصفة المشبهة

سأله بانه يكون في لفظ قد يكون ... في لفظ المضاف اليه فقط وقد يكون فيها معا **سأله** لاني المضاف ولا في لفظ
 المضاف اليه **سأله** من ان المعرفة لاضيفت الى النكرة كان عليها اللاد في مع حصول الالحاق ولاضيفت الى المعرفة كان تحصيل
 المراسل **سأله** وزن العروية بلافتحة فيها مجزئ المضاف من الغلام **سأله** لام التعريف هو ما عن المضاف اليه **سأله**

قوله باضافة الصفة دفع وقع وهو ان الجواز مختص بهذه المادة اعني مررت برجل من الوجوه
 فدفع بقوله باضافة الصفة يعني المقصود اضافة الصفة الى معمول مطلقا سواء كان في هذه
 المادة او غيره قوله والمراد له جواب سوال وهو انه لا دخل لا في انتقال التخصيص لا بالمثال
 الاول ولا بالمثال الثاني فكيف يصح جعل الامور الثلاثة من المشار اليه فاجاب بقوله والمراد ان
 يعني ارجع الامور الثلاثة المشار اليه جائزة باعتبار الاكثر فيكون للاكثر حكم الكل كما يقال بنو
 قتلوا زيد مع ان القتل صدر من البعض لا من الكل قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام
 لا انتقال التخصيص فان قيل كما انه لا دخل فيه لانتقال التخصيص كذلك لا دخل لوجود التخفيف
 في جواز التركيب الاول وامتناع الثاني قلنا وان لم يكن لوجود التخفيف دخل في التركيبين
 الاوليين لكن له دخا في جواز التركيب الثالث اعني قوله الضارب ي زيد والصار ي زيد وليس لانتقال
 التخصيص دخلا أصلا **اول قول** لا نسلم انه لا دخل لوجود التخفيف في جواز التركيب الاول لانه لو
 لم يعد الاضافة اللفظية التخفيف لم يخرج هذا التركيب لان الوجه فاعل المحسن والفاعل لا يكون
 محجرا ولما كان الوجه محجرا فلا فهو ليس الا لاجل التخفيف بان يقطر التتوين لاجل الاضافة
 اللفظية قوله تركيب الضارب ي زيد وانما زاد الشارح لفظ التركيب مع ان قوله الضارب ي زيد ضارفا
 ومضاف اليه وهو يصلح ان يكون فاعلا كما في قولهم جاءني غلام زيد لكن انما زاد لفظ التركيب
 ههنا امالا لاجل متابعة السابق **والا لجل** ان اللام اذا خيا على اسم الفاعل فيكون اللام بمعنى ان
 واسم الفاعل بمعنى الفعل فيكون جملة معنى فلا يصلح ان يكون فاعلا فلما زاد لفظ التركيب
 قوله ولا شك له فيه فتوطئة للاعتراض على المصنف رحمه بقوله وعلى هذا كان الانسب ان
 حاصل الاعتراض ان هذا التفرع تفرع على امر واحد وهو جوب التخفيف فقط بخلاف التفرع
 السابق فانه متفرع على امرين وهما التخفيف وانتفاء التعريف فغلب هذا كان الانسب تقديم هذا
 الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفرع السابق على امرين وما يتفرع على امر واحد مقدم على امرين
 لان الاول بمنزلة المفرد والثاني بمنزلة المركب وقيل في الاعتراض انما كان الانسب تقديم
 هذا الفرع لان هذا التفرع بناء على اصل مذکور صريحا اعني قوله ولا تقيد الانخفاض في اللفظ
 بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذکور من حيث قال الشرح لا تعريفا ولا تخصيصا بيا تا
 لما خرج بقول المصنف قوله لكنه اخوه اشارة الى الجواب يعني انه وان كان مفردا او وانما كان اصله
 مذكورا لكن لما كان لواحقه كثيرة اخوه لهذا وهي قوله خلافا لقراء وقوله وضعف الواهب
 قوله ولما جاز الضارب الرجل الى خره قوله المتقدم حتم المراد من المحسن هو المحسن بالصحة
 لا بالبصر لا هذا الفاظ وهي غير محسوسة بالبصر وما النقوش فليس بالفاظ فاقبل ان كلمة ما في قوله
 ما زيد قائما مؤخر من مجموع زيد وقائم لانه من داخل الجملة مع انه مقدم حسا فليكن
 له سم انه ليس كذلك لان قوله مررت برجل من الوجوه السبعة حائز ۲۴۲ م كنه والله اعلم بمروا يحتمل هذا الجواب والجواب الحسن

م
 اما انما يتلوه ان من اشارة الى ما تقدم من المحسن وهو مجموع امرين فلهذا
 ثبوت التخفيف وانتفاء التعريف والتخفيف ولا يلزم من حقيقة على الجمهور تنبيه على كلامه من اجزاء

ايضا ذلك يعني يكون مقدما مع انه مؤخر في الواقع قلنا ان في تاخير كلمة ما في الواقع
 وجد القرينة وهوانه عامل في الاسم والخبر ولا شك ان للعمول مقدم على العالم في الواقع في
 الذهن بخلاف اللام فانه لا قرينة على تاخيره في الواقع وهوانه مقدم في الخارج كذلك مقدم في
 الذهن قوله في شعر الاعمى وهو عبارة عن خمسة عشر شاعرا من خمسة عشر قبيلة قوله فسر
 المعنى باعتبار العطف وانما لم يعتبر اضافة الواهب الى المائة لوجوه ثلاثة الاولى انه محتتم لانه ضعيف
 والمصنف رحمه مدعى لا ثبات الضعف وهو لا يكون الا ان يعتبر اضافة الواهب الى العبد للمائة
 والثاني ان اضافة الواهب الى المائة بجائزة لانه من باب الضارب الرجل والثالث انه لو اعتبر اضافة
 المعطوف عليه لم يكن قول المصنف اشارة الى المسئلة ابتداء اية مع انه محتمل ذلك كما قال الشرح فيما
 بعد ولك ان تجعل كل واحد منهما اشارة الى المسئلة على قوله يعني ان هذا القول ضعيف هذا
 قول الشرح المندى نقله الشارح للاعتراض عليه بقوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة اى
 الى راحة مصادرة لان اثبات المطلوب اى امتناع الضارب زيد يتوقف على بطلان دليل
 الخصم اى قوله الواهب المائة الى وبطلانه يتوقف على ثبات المطلوب وانما قال فيه شوب مصادرة
 ولم يقل فيه عين مصادرة اذ المدعى وهو امتناع الضارب زيد لم يجعل دليلا له بايهنا توقف
 بين شيئين ويقال له دور فلن اقال شوب مصادرة ولم يقل عين مصادرة اجيب عنه ١٠ لان سلم ان
 ابطال الدليل موقوف على امتناع الضارب زيد بل موقوف على قول الشارح لعدم الفائدة وعدم
 الفائدة غير موقوف على ابطال الدليل فلا يلزم الدور قوله اللهم اشاركنا في الضعف الى ضعف
 هذا التوجيه لانه خلاف الظاهر من العبارة اذ المتبادر ضعفه في التركيب لا الاستدلال لانه
 من الامور الخارجية قوله اذ لا نعرفه على الجراى جبر العبد بان يكون الواهب مضاف اليه بواسطة
 العطف قوله على محلى عمل المائة اذ هو مفعول به قوله في مد وحده جواب سؤال وهوان قوله
 الواهب المائة من المفردات يعني انه ليس بجملة فلو جعل مبتدأ لا يوجد خبره ولو جعل خبرا
 لا يوجد مبتدأه فاجاب بقوله اى مد وحده يعني انه خبر لكن مجزوف المبتدأ وهو قوله مد وحده
 ومن قال في السؤال ان قوله الواهب المائة صيغة اسم الفاعل وهو انما يعمل بشرط الاعتماد ولم يوجد
 فاقول لان سلم ان الواهب لم يعتمد على الالف واللام كما ترى قوله اى البيض اشارة الى تفسير
 غير المشهور بالمشهور قوله يستوى فيه جواب سؤال وهوان المائة مؤنث والحيان مذكور فلم يثبت
 المطابقة بين الصفة والموصوف كيف يفسر قول الشرح والحيان صفة للمائة وايضا لا يصح تفسير الحيان
 بالبيض اذ البيض بالكسر جمع بيض بالفتح فيلزم تفسير المقدم بالجمع فاجاب بقوله يستوى الى وههنا
 ملحوظ بلحاظ الجمع والجمع بتكثير الجماعة مفرد مؤنث فكسر الماء في الحيان ان اعتبر بكسر رجاى كوز حيا وان

ان يكون المدعى موقوفا على الدليل والواجب ان يكون موقوفا على خبر الدليل والكل باطل لا شتمه على الدور ٢٢٢ ١٠ قوله فسر
 المعنى باعتبار العطف وانما لم يعتبر اضافة الواهب الى المائة لوجوه ثلاثة الاولى انه محتتم لانه ضعيف
 والمصنف رحمه مدعى لا ثبات الضعف وهو لا يكون الا ان يعتبر اضافة الواهب الى العبد للمائة
 والثاني ان اضافة الواهب الى المائة بجائزة لانه من باب الضارب الرجل والثالث انه لو اعتبر اضافة
 المعطوف عليه لم يكن قول المصنف اشارة الى المسئلة ابتداء اية مع انه محتمل ذلك كما قال الشرح فيما
 بعد ولك ان تجعل كل واحد منهما اشارة الى المسئلة على قوله يعني ان هذا القول ضعيف هذا
 قول الشرح المندى نقله الشارح للاعتراض عليه بقوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة اى
 الى راحة مصادرة لان اثبات المطلوب اى امتناع الضارب زيد يتوقف على بطلان دليل
 الخصم اى قوله الواهب المائة الى وبطلانه يتوقف على ثبات المطلوب وانما قال فيه شوب مصادرة
 ولم يقل فيه عين مصادرة اذ المدعى وهو امتناع الضارب زيد لم يجعل دليلا له بايهنا توقف
 بين شيئين ويقال له دور فلن اقال شوب مصادرة ولم يقل عين مصادرة اجيب عنه ١٠ لان سلم ان
 ابطال الدليل موقوف على امتناع الضارب زيد بل موقوف على قول الشارح لعدم الفائدة وعدم
 الفائدة غير موقوف على ابطال الدليل فلا يلزم الدور قوله اللهم اشاركنا في الضعف الى ضعف
 هذا التوجيه لانه خلاف الظاهر من العبارة اذ المتبادر ضعفه في التركيب لا الاستدلال لانه
 من الامور الخارجية قوله اذ لا نعرفه على الجراى جبر العبد بان يكون الواهب مضاف اليه بواسطة
 العطف قوله على محلى عمل المائة اذ هو مفعول به قوله في مد وحده جواب سؤال وهوان قوله
 الواهب المائة من المفردات يعني انه ليس بجملة فلو جعل مبتدأ لا يوجد خبره ولو جعل خبرا
 لا يوجد مبتدأه فاجاب بقوله اى مد وحده يعني انه خبر لكن مجزوف المبتدأ وهو قوله مد وحده
 ومن قال في السؤال ان قوله الواهب المائة صيغة اسم الفاعل وهو انما يعمل بشرط الاعتماد ولم يوجد
 فاقول لان سلم ان الواهب لم يعتمد على الالف واللام كما ترى قوله اى البيض اشارة الى تفسير
 غير المشهور بالمشهور قوله يستوى فيه جواب سؤال وهوان المائة مؤنث والحيان مذكور فلم يثبت
 المطابقة بين الصفة والموصوف كيف يفسر قول الشرح والحيان صفة للمائة وايضا لا يصح تفسير الحيان
 بالبيض اذ البيض بالكسر جمع بيض بالفتح فيلزم تفسير المقدم بالجمع فاجاب بقوله يستوى الى وههنا
 ملحوظ بلحاظ الجمع والجمع بتكثير الجماعة مفرد مؤنث فكسر الماء في الحيان ان اعتبر بكسر رجاى كوز حيا وان

اعتبر بكسر حاء يكون مفردا قوله والجملة اضافة للمائة جواب سؤال وهو انه لما كان في الجمان
معنى الجمع فلا يصح جعله تميزا للمائة لان تميز عدد دالا على لا يكون الامفردا فاجاب بقوله والجملة
صفة للمائة يعني ان قوله والجملة وان كان تميزا للمائة في الواقع لكن في التركيب وقع صفة للمائة او
بدلا عنها قوله او من قبيل اللفظ عطف على قوله والانه قد يجمل في المعطوف لانه فينون هذا اشارة
الى ضعف آخر في هذا التركيب قوله اي لا يحيا جواب سؤال ظاهر قوله لادنى ملازمة فنعني
عبد هاشم مالكيا هذا من المضاف قوله وحقيقة الامر جواب سؤال وهو انه ينبغي للشارح ان
يتعين احدهما ليظهر حاله فاجاب بقوله وحقيقة الامر لانه يعني انما لم يتعين الشارح احدهما
لان اثنين احدهما موقوف على حركة حرف الروي من القصيدة والحال ان الشارح قد مشكك في
حركة حرف الروي قوله واما لانه قاسه عطف على قوله لانه توهم قوله يعني كان القياس
جواب سؤال وهو ان الحمل يقتضيه المعنى الاصل وهو غير معلوم ههنا فاجاب بقوله يعني كالمقياس
قوله وهو جواز الوجه وانما قال الحسن الوجه لانه وان لم يكن في الحقيقة من جهة المضاف لكن فيه تخفيف
من جهة المضاف اليه وهو حذف الضمير واستتاره في الصفة كما هو واضح قال ان هذا الوجه مختار
لتزويج الحمل وترغيبه والا فهو مساوي مع الوجهين الاخرين قوله على التشبيه بالمفعول وان كان
قالا اما كونه مشبهابه فلما ذكر ان الوجه بمنزلة التميز قوله وهذا الاشتراك لانه لان للمضاف اليه
في الضارب زيد ليس بجنس معروف باللام بخلاف الضارب الرجل قوله يعني انما جاز الضاربك اشارة
الى بيان حاصل اللفظ قوله مع ان القياس جواب سؤال ظاهر قوله وغيرهما من التثنية نحو الضارب
هما والجمع نحو الضاربهم قوله اي في قول من قال جواب سؤال وهو انه لا يصح ظرفية من لقوله
جازا ولقوله الضاربك لان الظرف على قسمين احدهما حقيقة وهو الزمان او المكان والاخر اعتباري
وهو ظرفية الاوصاف للموسوعات نحو زيد في العلم وزيد في الكرم وزيد في العلم وقوله فيمن
ليس بواحد منهما اجاب بقوله اي في قول من قال قوله اي الضارب في الضاربك دفع
وهم وهو انه ليقوم من عبارة المصنف رحمه ان مجموع الضاربك مضاف مع انه ليس كذلك قد فرغ
بقوله اي الضارب لانه قوله مضاف فيكون الكاف حينئذ مجرورا بالحمل قوله اي المحمولية
وانما جعل المعدر محمولا لانه ما يقال من انه لا يتجدد الفاعل حينئذ لان فاعل المفعول له هو المتكلم لان
الحال هو المتكلم وفاعل الفعل هو الضاربك فاذا كان بمعنى المحمولية فيتحد فاعله لان المحمول ليس
او تركيب الضاربك وقيل يجوز ان يكون الفعل هو قال الجاز فيكون فاعله متحدا حينئذ قال مولا ناعصا
ما وجد للشعر انه لم يجز قوله عملا الذي كور في قوله وانما جاز الضاربك جعل جملة على المصلح الجاهل اعني المحمولية
سلكه لقرينه ان اخافة العبد على تميزه لا يجره لان العبد عبارة عن المملوكية والمملوكية لا يتصور للمارة اجاب بقوله لا سيما يعني ان المراد من العبد
الراي بما لان الراي يحرم بلامه هذه الامة الجاهل كما ان العبد ليقوم بخدمته سواء كان المراد من العبد هو العبد حقيقة لكن اخافة العبد ان الضمير الراجح اليها
بأن ملازمة اي عبد ما جها فانه عبد الرحمن كقوله عه الردي برالموت الذي يعني عليه القصة ونسب اليه فقال نقول بدارية ٢٢ ملوك

صع ان اعتراض عدم اتحاد الفاعل وارادته ايضا فالشارح رح غفل عنه فصلا وحق ما قال ان
الانسان مشتق من النسيان قولان الشارح كثيرا ما اكتفى من السابق باللاحق وايضا ان الشارح توجه
الى بيان الحمل الثاني ولم يتوجه الى بيان الحمل الاول لان الشارح ارى ان يفرد من بيان المقصود الاصل
من الكلام ثم يشتمل على بيان حل التركيب الذي هو المقصود بالتبع قوله وبيانه الى جواب سؤال
وهو ان الحمل يقتضي للناسبة والامتناسية بين الضارب والضارب اذا احدهما متلبس باللام دون
الاخر اجاب بقوله وبيانه يعني ان المناسبة ههنا من وجه اخر وهو ما تبين الشارح قوله وان لم يحصل
التخفيف بالاضافة واما التزموا التخفيف من غير نظر الى الاضافة لامتناسية اجزاء التنوين مع الضمير
المتصل لان التنوين يؤذن بانفصالا بعده عما قبله والضمير المتصل يؤذن بالاتصال قوله لانها ليس
من باب واحد لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فان قيل لما جاز حمل الضارب
على ضاربك فينبغي ان يجوز حمل الضارب زيد على ضاربك زيد قلنا بين المثالين فرق لان الضاربك مشتق
بضاربك في انه حذف التنوين فيهما قبل الاضافة لا للاضافة وحمل النقيض ليس كذلك فالقياس مع
الفارق قال قيل ان حذف التنوين في ضاربك اذا لم يكن للاضافة فكيف نعيم ما قال ان الاضافة اللفظية
تفيد تخفيفا في اللفظ قلنا سلمنا انها تفيد تخفيفا لكن اذا وجد محمل التخفيف وههنا لم يوجد كما في
حواشي بيتك الله ويمكن ان يجاب بان هذا اذا لم يكن المضاف اليه ضميرا متصلا وايضا لو حمل
الضارب زيد على ضارب زيد لم يبق لا اشتراط التخفيف فائدة مع ان اشتراط التخفيف في الاضافة
اللفظية ثابت بالاجماع قوله فالدليل جواب سؤال وهو انه لم لا يجوز ان يكون سقوط التنوين في
ضاربك لاجل الاضافة لاجل اتصالهما من اين علم ان السقوط للاتصال فاجاب بقوله و
الدليل الى قوله ولو تصور ضاربك لشيء لم يجز في استعمال العرب ضاربك لشيء اتصال الضمير مع
وجوب التنوين قوله ولو تصور لا يمكن لا الحصول العقلي المقارن بالوقوع بان يقال ضاربك بالتثنية
او لا فريضة مجزئها لان التنوين لا يجتمع مع الضمير المتصل منسوبا او مجزئها لانها عرفت فلا يرد
ما يقال انه لا مانع من التصور فكيف نعيم قوله ولو تصور ويمكن ان يكون ذلك له بالغة في النفي قوله
ولما قلنا ان يقول الخ اجيب عنه انه لو كان كذلك اسمع من العرب قبل الاضافة هكذا مع انه ليس كذلك
ان التنوين لو كان مما ينفصل الضمير عن العاقل لفصله لسمع من العرب كذلك مع انه لم يسمع وانما المسموع
الاتصال المجزئ والضمير لا يصلح ان اصله ضاربك لان الضمير المتصل صلواتي على الاضمار عد وامن الاصل
المخبر الاضمارا والضمير لا يفصل عند تقدير الاتصال كما قال المصنف ونجس الضمير ولا يصوغ المنفصل
الا عند تقدير المتصل قوله وحصل التخفيف جدا انما قال جدا للحصول التخفيف في المضاف والمضاف اليه
جميعا اما في المتأخر فها هو مجزئ والتنوين منه للاضافة واما في المضاف اليه فلتد بالانفصال المتصلة الى
له ولما لم ينز الى التخفيف في ضاربك نظر الى التارك قاله عبد الرحمن ٢٢٢ له ووجه الحمل مشتق الكافي كون الضمير متلبسا من السنان الى علم ٢٢٢ له
يفي ليس ضاربك متلبسا بغيره في ذلك لانه حذف التنوين في ضاربك قبل الاضافة قاله عبد الرحمن ٢٢٢ مفت

سوالنا عصام الدين ان التخفيف في المضاف اليه لا يكون الا بمحض من شئ منه فلا يكون بالتبدل اقول
 ان التبدل الى نما لا يعتبر ههنا اذا كان تبدل بالاضف بالاثقل او بالمساوي واما اذا كان تبدل بالاثقل بال
 الاضعف فهو بمنزلة حد من شئ من قوله واعلم ان حملنا الى اشارة الى بيان فائدة جديدة قوله
 على التقدير الاول فالمصادرة انما نشأت من بطلان استدلال الفراء وههنا الاستدلال غير موجود فكل
 البطلان والمصادرة غير موجودة قوله وايضا كل الية مبتدأ وقوله ظاهرة خبره واما قال ظاهرة
 ولم يلقظا هر بغیر التاء لان الارجاع مضاف الى المؤنث وهو صورتين وكلمة كل للاحاطة تابعة ^{للتاني}
 للمضاف اليه ومن قال ان المصدر مؤنث وينكر فقد خطا خطأ عظيما لان اجراء التذكير والتأنيث
 في المصدر وانما هو في المصدر في الماء نحو مضاربة لاندان نظر الى التاء ياتي بالتأنيث وان نظر
 الى انه يقال مصدر فيأتي بالتذكير وانما كانت ظاهرة في المسئلة لانها مثل الضارب زيد بدو
 توسط العطف فكما انه مسئلة ملحدة فكذا كل واحد منهما مسئلة ملحدة بخلاف الواهب المائه
 اذا ضافة الواهب الى جدها بواسطة العطف فلا يكون مثل الضارب زيد فلا يكون ظاهرا في
 قوله ويتضمن المعنى الضارب جواب سوال وهو انه لما كانت ارجاع كل من الصورتين ^{التي} ^{في}
 الى مسئلة ظاهرة فكيف يثبت الرد بهما كما فعل الشارح رحم سابقا اجاب بقوله ويتضمن الرد
 الفراء الى ثم قوله ويتضمن الرد الى اشارة الى ان المسئلة الاولى ظاهرة في الرد ويتضمن المسئلة
 قوله مع بقوله المعنى المفاد فم وهم وهوان عدم اضافة الموصو الى الصفة في صورة عدم بقاد
 المعنى الوصف ثابت ايضا مع ان ههنا لم يوجد المانع ثم انما الايضات مع بقاء المعنى الوصفى باعتبار
 وجوه ثلثة احد هاما قال الشارح رحم بقوله لان كل الية والتاني انه على هذا يلزم اجتماع المتضادين
 لان الصفة يكون تابعة للموصو في الاعراب والمضاف اليه لا يكون الا محجورا فيلزم كون الشئ الواحد
 محجورا ومرفوعا والتالث انه يلزم في الموصوف ان يكون اخص او مساويا يلزم في المضاف
 ان يكون اعم او مبائن كما عرفت قوله معنى اخر اذ معنى التركيب الوصفى تقيد شئ بشئ والتضاف
 به مع صحة حمل الثاني على الاول كما في جاءني زيد فاضل واما معنى التركيب الاضافي فهو نسبة الشئ
 الى شئ مع عدم صحة حمل الثاني على الاول بناء على الغلب اذ يصح الحمل في الاضافة البيانية قوله
 المعنى بعينه لا تضاد صفة الى ولا يلزم ان الصفة لا يخلو اما ان يقدم على الموصوف او لا فغلب الاول يلزم
 تقدم الصفة على الموصو وعلى الثاني يلزم تاخير المضاف عن المضاف اليه وكل واحد منهما لا يجوز قوله خلاف
 للكوفية ودليلهم قول العرب مسجد الجامع وجاء بالغربي وصلاة الاولى وتقبل الحقاير قوله ويرد على القائل
 الاولى الى اي يرد على بعضيين من جانب الكوفية قوله وهو قول الضمير في هو راجع الى القاعدة وتذكيره
 الخبر قوله في كل واحد الفاء بتعليل تطبيق المثال على المسئلة قوله وقد اضيف اليها موصو فانما قال قيل فليكن
 له فلا يجر قبله لانها خارج الى حمل اضرابك على ضاربك لحصول التخفيف في المضاف اليه بالتبدل اقول عبد الرحمن انه كل اي ارجاع كل
 من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ملحدة ۲ كنه الا ان نقول ان لم ين مجرب النتيجة ۲ كنه وبين الاخص والاعم مناه ۲ هم ضنهم

م يحجز لانه لا يصفى من تركيب الاضافي ۲ ۲ في التجميع بان الظاهر في قوله ظاهر ولم يقبل ظاهر ۲

اضافة الموصوف الى الصفة في هذه الكلمات بعد زوال المعنى الوصفى والاضافة بعد زوال المعنى
 الوصفى جائز احسب ان زوال المعنى الوصفى عن هذه الاشياء يخرجها عن الاشياء المشتقات فلا
 بد لها من بقاء المعنى الوصفى فلا يخرجها من الوصف قوله مقدر في نظم الكلام اى مقدر
 من الخارج قوله مقدر وفاى ساقط لكن معنى الجامع صادق على الوقت وغيره فارد منه
 ههنا الوقت كما يؤخذ احد المعاني من الصفات الغالبة كالرحمن فانه صادق على الله تعالى وغيره
 ثم غلب على الله تعالى قوله ويقلد الحق وانما وصفوها بالحقاء لانها تنبت في مجاز البول وموا
 الاقدام ويقال لها في الافغانى وخراسانى قوله لكن هذا والتاويل لا يقتضى الايجري دفع وهم وهوان
 هذا التاويل يخرج في جانب الغربى ايضا فلم يرد ذكره الشارح آجاب بقوله لكن هذا والتاويل قوله
 لا توصيف مكان هو جائز بهاى بالغربية وضمير هو راجع الى الجانب والضمير في جانب راجع الى
 المكان والظاهر ان يكتفى بقوله لا توصيف مكان بهاى لانه لما كان الجانب المذكور فى المثال ففى توصيف
 المكان بالغربى ينبغى ان يراد معنى الجانب الا ان قوله جزء وكل فى المكان الجزء هو المتصل بالمغرب
 والمكان الكل عبارة عن جميع الارض ثم يرد عليه ان بين المضاف والمضاف اليه لا بد من الغائرة ولا
 تغاير ههنا اذ الجانب هو المكان فآجاب بقوله والاضافة بيانية قوله بانهم حذفوا قطيعة طما يجوز حذفها
 لانها كلمة من الكلمات وحذف سائر الكلمات جائز كذلك حذف ههنا ثم لما حذف الموصوف فيكون الجرح بهما
 لا يعلم انه قطيعة او غيرها فاوردوا قطيعة اخرى لبيان الجرح قال قيل ينبغى ان يظهر القطيعة اى
 حذفها البيان الجرح فلا حاجة الى قطيعة اخرى قلنا مرادنا ببيان الجرح والشئ لا يبين بذكر الموصوف
 بل الموصوفين بذكر الصفة فلما لم يعد موصوف صار كانه ليس اسم صفة وايضا انما هو اسم غير صفة
 لا نذكر في الحاشية الجرح رثان كنگ وفسووكى حتى صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل
 بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكور ومقدر ووجه صيرورتها اسماءه فسد بغير
 الجرح مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوف قوله رى مشا به جواب سؤال وهو ان المماثلة عبارة
 عن الاشتراك في النوع كاشتراك زيد وعمرو في الانسانية والعموم والخصوص من الاوصاف آجاب
 بقوله مشابه يعنى ان المراد من المماثلة هو المشابهة لانها قسمان لمقسم واحد وهو المناسب
 والاشك ان المشابهة اشتراك في ايك فية قوله المضاف اليه فيقيل الى الجرح الاضافة لا يصح اطلاق المضاف
 اليه عليه قلنا المراد من المضاف اليه في قوله لا يضاف اسم مماثل الاسم الذى اريد كونه مضافا اليه
 قوله في العموم والخصوص فقوله في العموم اى في الشمول والاطلاق فان كل ما يطلق عليه الليث
 يطلق عليه الاسد وبالعكس فان كلما يطلق عليه الليث لم يطلق عليه الاسد وقوله والخصوص اى
 في عدم الشمول والاطلاق فان كلما يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الاسد بالعكس قوله سواء كان
 له تقرير لا يراد انهم يقولون المسجد الجامع والجانب الغربى والعلوة الاولى والبقلة الحقة ولا يخرج عن المسجد المثال المذكور
 هو هو والجامع صفة فاذا قالوا مسجد الجامع فقد اضافوا الموصوف الى صفة وكن في الاشئلة الثلاثة المذكورة ناله عيب الحق ثم كنه فامنه

اضافة الصفة الى الموصوف
 حاشية في قوله لا يضاف الى الموصوف
 حاشية في قوله لا يضاف الى الموصوف

مترادفين دفع وهم نشأ من المثال وهو ان المراد من المماثلة ما يكون بين المترادفين فقط فلا يتنا
المتساويين فدفع بقوله سواء كانا مترادفين في الامران اللذان اشتركا في المفهوم كالليث و
الاسد والحيث المنع او غير مترادفين بل متساويين في الامران اللذان اشتركا في الصديق كالاشتر
والناطق فان مفهومهما مغاير لكن ماصدا قاعليه واحد قوله في الاعيان جواب سؤال وهو ان المثال
الواحد كان فيها الحاجة الى ياد المثالين فاجاب بقوله في الاعيان يعني ان المثال الاول في الاعيان والثاني
في المعاني ثم يريد عليه ان الاعيان جمع عين وهو من الالفاظ المشتركة للبعد معناه وكذا المعاني جمع معني
يعني ما يعبر عن اللفظ وهو الينا في الاعيان فلا فائدة في ذكر المثالين فاجاب السامع عن الاول بزيادة
قوله والجثث وعمر الثاني بقوله والاحداث يعني ليس المراد من المعنى ما يعبر عن اللفظ بل المراد منه ما كان
قائما بالغير قوله لغولا فائدة فيه فان قيل فيه فائدة التخفيف مجذوف التنوين قلنا التخفيف مجذوف
الاسد ازيد من مجذوف التنوين من الليث والاضاهذه صانعة معنوية والمقصود الاعم منها التعريف
او التخصيص قوله بخلاف كل الالهام وعين الشئ جواب سؤال وهو ان القاعدة منقوضة بقولهم كل
الالهام وعين الشئ لان الكل عين الالهام وكذا العين هو الشئ فاجاب بقوله بخلاف قوله فانه
يختص به لا ينسب الى لفظ الكل والعين مماثل للالهام والشئ بل المضاف فيهما عام يخص بالاضافة قوله
اي تضارضا جواب سؤال وهو ان التخصيص مستقيم في المنكرة دون المعرفة لان فيها التعريف دون
التخصيص فاجاب بقوله في تضارضا قوله واعية العين الى اشارة الى الاعتراض اجيب ان
الخفاء فيما اذا اريد بالشئ الموجود وحمل العين اليه على ذلك او اريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه
وحمل العين اليه على ذلك وما اذا حمل الشئ على الموجود في الخارج والعين على المعدوم والموجود فلا يخاف
في كونه العين اعم من الشئ قولنا سمان اسمه واحد ولا يخفى ان هذا السؤال يريد على القاعدة السابقة
ايض وهي قوله في شئ مما يشترط في المضاف من التعريف لانه ضيف سميعة الى كرم مع عدم تجرده عن العلمية
والجواب ايض ما ذكره بقوله متناول قوله بحمل احدهما على المداولة والاخر على اللفظ فيقال بعين من قوله
بحمل احدهما ان من كل واحد منهما ايجز اخذ المداولة لانه لا يصح اخذ المداولة من المضاف اليه لامتثال
من اللفظ في قوله جاءني سعيد كرم قلنا لا يتعين الاول للحمل على المداولة والثاني للحمل على اللفظ بل
ذلك بحسب القرائن فان مقتضى القرينة حمل الاول على المداولة فكذلك نحوجاء سعيد كرم فان القرينة
على حمل الاول على المداولة لعدم تصور الشيء من اللفظ وان اقتضت

شخص الانسان فنواخص من الاعيان قاله معاصم الدين ٢٢٨ المذكورة بقوله ولا يضاف اسم ما لا يضاف اليه ٢٢٨ يعني ان المراد
بالتخصيص التخصيص من المعنى وهو التعيين لا صلاحه المقابل للتعريف وهو قوله الشئ كرم في المثالين لان كذا في الغفيرة اسكه تقريره ان
اللام في الشئ لو كان تعريفا فاعية العين من الشئ ظاهرة لان المراد من الشئ حيث هو الشئ المعهود وان كان اللام للجنس
فيها خفاء لان الشئ في اللغة يتناول الجود والعرض والوجود والمعدوم وكذا العين لان عين اللفظ نفسه فلا يكون العين
اعم كذا في التواشي ٢٢٨ بان يراد عن المضاف اليه الاسم واللفظ لا يجوز لئلا يربط بالعين

هو استاذ الجي وشيخه الى لفظ قاله عند البحث ٢٢٨ على المذكورة بغيره لا يخفى ان اسم ما لا يضاف اليه في العموم والتخصيص

الخلافت هو كذا الف غير القسم الاول والثاني قوله لانها لما انقلب على كسر ما قبل الياء قوله هو
 الى فعل مضارع معنوم وقوله بقاء الضمة فاعله وقوله تغيرها مفعوله والضمير في قوله قبلها وتغيرها
 يرجع الى ليا يعني ان بقاء ضمة الميم يوجب تغير الياء لان ضمتها القصة الواو لا الياء قوله وفتحت الياء
 جواب سؤال وهو ان المصنف قال سابقا والياء مفتوحة وساكنة فعلى تقدير سكون الياء ههنا يلزم
 التقاء الساكنين فأجاب المصنف بقوله وفتحت الياء يعني ان سكون الياء فيها اذ لم يلزم المحذورة قوله
 اى ياء المتكلم دفع وهم وهوان المراد من الياء هو المدغم مع انها ساكنة ابدا فدفع بقوله اى ياء المتكلم
 يعني ان اللام بدل من المضاعف اليه قوله في الصور الثلاث دفع وهم وهوان قوله وفتحت الياء متعلق
 بقوله وان كان واو الخ بناء على انه القريب مع انه ليس كذلك فدفع بقوله في الصور الثلاث قوله اى
 للزوم التقاء الخ دفع وهم وهوان قوله للساكنين مفعوله الذى يكون الفعل سببا لحصوله مثل ضربت
 تاديبا والجملة ان الفتح ليس سببا للساكنين بل الفتح سبب لقطع الساكنين فدفع بقوله اى للزوم يعني انه
 مفعوله الذى يكون سببا لحصول الفعل مثل قعدت عن الحرب جينا وانما زاد قوله التقاء الجواب سؤال
 وهوان لزوم الساكنين غير ممنوع الا ترى الى قولهم دحرجت اذ ثبت فيه الساكنين احدهما الجماء
 والاخر الجيم فأجاب بقوله التقاء الساكنين يعني ان المنوع التقاء الساكنين للزوم الساكنين وليس في
 دحرجت التقاء الفصل بالراء قوله واما الاسماء الستة هذا بمنزلة الاستثناء من اسماء غير صحيحة قوله
 التي مر البحث عنها جواب سؤال وهوان كلمتها ههنا لا يخلو اما ان يكون تفصيلية واستثنائية فالاول
 يقتضيه الاجمال ولا اجمال ههنا والثاني يذكر في صدر الكتاب كذا قال صاحب الحاشى اما بعد حمد الله فاجاب
 بقوله التي مر البحث عنها يعني انها تفصيلية فهي تفصيل لقول المصنف الذى ذكر في بحث الاعراب بقوله
 مضافة الى غير ياء المتكلم قوله مضافة الى غير الخ جواب سؤال وهوان لما مر البحث عنها فالجاجة الى
 ذكرها ههنا فاجاب بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم يعني ان البحث الذى مر عنها كان باعتبار كونها مضافا
 الى غير ياء المتكلم والبحث عنها ههنا باعتبار كونها مضافة الى ... ياء المتكلم قوله اى فالجواب
 سؤال وهوان قوله فاخى والى جزاء وهو لا يكون الا جملة وههنا وقع مفردا وايضا لا يصح حمل الخى على
 على الاسماء الستة اذ هما ليسا بستة بل اثنان فأجاب عن الاول بقوله اى فالجواب ههنا اذ هما خبر مبتدأ
 محذوف وهو قوله اى فالجواب عن الثاني بقوله منها يعني بزيادة لفظ من تهيفية في قوله منها وانما
 زاد الشارح قوله اذ اضيف الى ياء المتكلم ثم يلزم الخروج من البحث وانما زاد قوله ان يقلل اشارة الى انه
 ليس المراد من قوله الخى والى معناها بل المراد لفظهما قوله نسيانها الاول هو الذى يكون بالقوة والثاني
 هو الذى يكون بالفعل وانما قدم الهمزة على الوب مع ان الوب مقدم على الهمزة لانها بعد من خلافت المبرور
 هذا الحكم اذ خلافة ذاتا انما هو فى الوب وان الوب هو المذكور فى الشعر والامم قياس على الوب فيكون الخلافة
 فيه بواسطة وايضا انما قدم الهمزة ليوافق قوله تعالى يوم ننفذ^{سلكه} له وههنا يلزم وهو لزوم التقارب كين ان لم تحرك^{سلكه} م
^{سلكه} بل يكون ذكرنا نسيانها اشتغالا بالامم^{سلكه} فلا يكون ذكرنا اشتغالا بما لا معنى له^{سلكه} وان رد ذلك كبر في انسان له بارود خور وبارود وبارود^{سلكه} م

للمؤمن أخيه وأمه وأبيه وأخاه في الآية لرعاية أسلوب الترتي قوله يدل على الفعل والمراد
 من الفعل الميزان أي يوزن الميزان فلا يرد أنه ليس ههنا فعل قوله وحمل الهم جواب سؤال ظاهر قوله
 لفظاً ومعنى أما اللفظ فلهما منقوصان بالواو والباء في على حرفين وأما معنى فكما أن الأب يلي عن الترتي
 لأنه من له الابن كذلك الآخر ينبغي من التعدد لأنه من له الآخر واليضان كل واحد منهما من الاسماء المتضا
 قوله بان ذلك خلاف القياس فإن قيل كونه خلاف القياس في حين المتم لأن قلب الواو بالياء
 وإدغام الياء في الياء موافقة للقاعدة المعروفة بينهم كما هو في قولنا المراد أن حذف الواو نسيا
 منسيا وجعل هذا الواو ياء وإدغام الياء في الياء خلاف القياس قوله واستعمال الفصيحة إذا الفصحى لا
 يعيدون الياء المحذوفة لعدم الباعث على عادتها قوله فاصله ا بين فان قيل هذا الجمع لا يبي
 إلا من الاعلام العقلاء واللب اسم جنس قلنا ان هذا الجمع قد يجرى في الاسماء لنا قصة
 المحذوفة الواو كقولون وبنون وبنون جبرللمات منها قوله فلما تبين هذا البيت وقع في حق
 نسوة كانت اسيرة في يد قوم فاراد جماعة ان يخلصوهن منهم فيقول هذه الجماعة فلما تبين ان قوله
 بالابدين وفي بعض النسخ بالابدين بالالف الاشياء يعني هرگاه كذا هرگاه اواز ماى مايان كرية كروند زمان وكفتند
 ما را فدا و قربان شما باد پدران مايان قوله اي لما سمعنا جواب سؤال وهو ان قوله تبين معنى الظهور
 وهو لا يكون الا في المحسوس فلا يبرهن اسناده الى الاصوات لأنها من الاعراض فأجاب بقوله اي لما
 سمعنا ان سئلنا ان الظهور يستعمل في المحسوس لكن المراد من المحسوس ههنا هو المحسوس بالسمع
 لا المحسوس بالبصر قوله وعلمنا جواب سؤال وهو انه فيمكن في اذن من وقراءهم فكيف تبين
 بالسمع فأجاب بقوله وعلمنا يعني ان المراد من سمعنا علمنا بأي طريق كان قوله وتقول
 صرح المصنف رحمه بلفظ تقول ولم يعط على شيء فتخوذا عن نسبة الحمد والمن الى نفسه قيل لو قال تقول
 لكان أولى فتخوذا عن نسبتها الى المخاطب ايضا لان في قوله تقول احتمال النسبة الى المخاطب قوله اي ماواة
 قابلة إشارة الى ان قوله تقول صيغة الغائبة لا المخاطب فاندفع ان اسناد الجمل الى المخاطب غير صحيح قوله
 لا متناه دليل عدم صحة حمل قوله تقول على صيغة الخطاب قوله وانما فصلها جواب سؤال ظاهر قوله
 في المشهور ان جواب سؤال ظاهر قوله في ثم دفع وهم وهو ان قوله ويقال في اي في محي وهى
 اذ هو المذكور ان سابقا قد تم بقوله في ثم قوله حالاً ضافنا ما قال هذا دفع ما يقال وهو انه كما يقال
 في في فمركزك يقال فوه كما هو الاصل فلا يعجز الاختصاص بفي فأجاب بقوله حالاً ضافنا قوله الى ما
 في

له من الادنى الى الاعلى فان الآية في احوال القيا مدعى يوم يوزن الميزان من اخيه بل من اقدم بل من اخيه فان مرتبة اعلى من
 مرتبة اللام ووجه الترتي في قوله اخي والى مفهوما كما لا يخفى قاله عبد الرحمن ١٢ له وفيه الشاهد حيث جمع الواو والنون ١٢
 له مع ان اضافة الهم الى المخاطب غير صحيح لأنه لا يضاف الا الى الانثى لان هذين معان ا في قوله حم مؤننى قاله عبد الرحمن ١٢
 في تقريره ان علامى وهى لما كان مثلاً لا اخى والى في عدم المحذوف من متناه لا مضافة الى ياء التكلم فلم يفسد المعنى عن اخى
 والى اجاب بقوله وانما فصلها الم ١٢ له تقريره ان بعض النحويين نقلوا من المبرور ذلك الخلاف في الا حاء الاربعة فكيف يعجز قولنا

ادخل من كلامه في المشهور ان جواب سؤال ظاهر قوله في ثم دفع وهم وهو ان قوله ويقال في اي في محي وهى اذ هو المذكور ان سابقا قد تم بقوله في ثم قوله حالاً ضافنا ما قال هذا دفع ما يقال وهو انه كما يقال في في فمركزك يقال فوه كما هو الاصل فلا يعجز الاختصاص بفي فأجاب بقوله حالاً ضافنا قوله الى ما في

الى اشارة الى الجواب قوله حكم خاص عند اضافته الى المتكلم مثل في الادعاء عند المذوق فيه عند
الكلام وكذا في الحق والى عند المبرد قوله فيقول في اي لغة للمصراع اضافة ذوالى المفعول معلقا فيها الاختصاص
اي الجمل في اختصاص ذوالجمل خاص في يعلم ان الحكم الخاص الذي كان لبعض تلك الاسماء عند
الاضافة الى ياء المتكلم منفي في ذوالاعتبار اضافة ذوالى ياء المتكلم والخاص بالناسب لمقام ان يقع ان
ذوالايعنات الى ياء المتكلم اذ المقصود في الحكم الخاص لنفي اضافة الخاصة وهي اضافة ذوالى ياء المتكلم
الا ان المصراع عدل من نفي اضافة الخاصة الى نفي نوعه اي نفي اضافة الخاصة في ضمن نفي نوعه
وهو نفي اضافة ذوالى المضمر مطلقا وهو ان جار كن يخالف استعمالهم فلو نفي اضافة الخاصة في ضمن
نفي الجنس كما قال المعترض واو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس كان اشمل كان بعيدا غاية البعد فلذا لم
يختار المصنف رحمه قوله الى اسماء الاجناس كلمة الى بمعنى الياء اي باسماء الاجناس او لقول ان الموصوف
والصفة كلاهما من اسماء الاجناس فلا يرد انه علم من قوله الوصف باسماء الاجناس ان الصفة من
اسماء الاجناس ويعلم من قوله الاسماء الاجناس ان الموصوف من اسماء الاجناس قوله التواب وهي
خمس لان التابع لا يخلو اما ان يكون مقصودا بالنسبة او لم يكن فالاول لا يخلو اما ان يكون المتبوع ايضا
مقصودا بالنسبة او لا فالاول هو المعطوف بالحرف والثاني هو البدل وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون
دالا على معنى في متبوعه او لم يكن فالاول هو النعت والثاني لا يخلو اما ان يكون مقصودا لاهل المتبوع في
النسبة او لم يكن فالاول هو التاكيد والثاني عطفت البيان قوله وهو جمع تابع جواب سؤال وهو التابع
لا يخلو اما جمع تابع او جمع تابعة فعلى الاول لا يساعد القاعدة وهي ان فاعل الصفة لا يجمع على فاعل
وعلى الثاني لا يساعد الموصوف وهو الاسم لان ذكر ولو قلت ان موصوفه هو الكلمة فهو ايضا
صحيح لان المصدر بصدد بيان اقسام الاسم لا الكلمة فاجاب بقوله وهو جمع تابع قوله الى الاسمية لا
التابع جعل اسماء الامور خمسة فنقل من الوصفية الى الاسمية فاقول الفاعل وان لم يجمع على فاعل لكن الفاعل
يجمع على فاعل فلم يقل وهو جمع تابعة وشم الاختيار الى ركب خلاف الظاهر وهو النقل من الوصفية الى
الاسمية فان التواب جمع تابع باعتبار جعل عبارة عن الاسم وجمع تابع باعتبار جعلها عبارة عن الكلمة
قلنا ان قوله كل ثان ياتي عند ادلو كان جمع تابعة ينبغي ان يقال كل ثانية قوله كالكاهل والعريق بين التابع
والكاهل هو ان الكاهل اسم بحسب الالفاظ لا اسم للعقدة التي هي بين الكتفين والتابع اسم بحسب العارض
وهو المنقاس من الوصفية الى الاسمية قوله المراد بها التواب جواب سؤال وهو ان التعريف غير جامع لانه
خرج عن ان الثاني وضرب الثاني في قوله ان ان وضرب ضرب اذ كل واحد فرد من افراد المحدث
لانها تاتي ليدل مع ان الحد غير صادق عليها لانه ما كان سابقا اذ ليس ههنا اعراب لانها مجزئة الاصل
فاجاب بقوله والمراد بها التواب الى يعني انها ليست من افراد المحدث وقوله اي كل متاخر جواب سؤال وهو ان يقول
سواء كان بعض تلك الاسماء عند اضافة نون ياء المتكلم ام ساء نفي اضافة الخاص في ضمن نفي نوعه ام ساء
فما يميزه فاعل اسماء وهو جمع على فاعل ام ساء قال الشارح رحمه في الحاشية الكاهل ياتي بين الكتفين ام ساء المراد منه التابع الى في

یقولون بمفعولیت زید فاضل فی قوله علمت زید اذا ضللا بلرب الکواحد منهما مفعول علیحدۃ
وان کانا متحدین فی الواقع وایضا المعتبر قصد المتکلم حیث قال الشارح رحم لان المجی المنسوب
الی زید فی قصد المتکلم فی قایل تعریف التوابع لیس بما نفع عن دخول الغیر لصدقه علی الجزء
الثانی فی قولنا قدمت الکتاب جزء جزء قلنا ان المراد من الثانی هو الثانی فی المرتبة
لا فی الذکر وهما الجزء الثانی لیس بثانی فی المرتبة لانها معاوقعا حالا قوله لا الیه مطلقا المجی
المنسوب الی زید فی قصد ه لا یکون منسوبا الی زید مطلقا سواء کان مع تابعه اوبد ونز قوله
فقوله کثرتان لہما کان لا بد فی التعریف من الجنس والفصل اشار الشارح الی بیانہما وانما لا بد من
ذکر الجنس لیدل علی انقضاء العاقل الی المقصود وهو الفصل قوله لان العامل جواب سوال ظاهر قوله اعني
المتجرد وانما عبر عن المتجرد بالابتداء اذ فی وضع المبتدأ والخبر ابتداء اربا المعمول الابل العالم اذ هو معنوی
قوله للاسناد لہما لاجل انه مسند الیہا ومسند قوله للاسناد جواب سؤال وهو ان الاستدلال
موجود فی الاسماء المعدودة ونحو زید وعمر ویکر فینبغ ان یکون معربا لوجود العامل المعنوی
فہما فأجاب بقوله للاسناد والاسناد غیر موجود فی الاسماء المعدودة قوله فلیس
ارتفاعہما من جهة واحدة فان قيل فغلی هذا الیکون ارتفاع الصفة والموصوف من جهة
واحدة ایضائی قوله جاء فی زید العالم لان قوله جاء فی عامل فی الموصوف من حيث انه موصوف
وعامل فی الصفة من حيث انها صفة قلنا سلینا لکن یقال لجموع الموصوف والصفة فاعل
واحد حیث قالوا بفاعلیتہ زید العالم فبالنظر الی هذا الاطلاق قالوا ان اعربا ہما من جهة
واحدة شخیصة قوله واعلم جواب سوال ذکر الشارح رحم قوله حقيقة او حکما قیل ان لقوله
لفظیا قوله جملتی هؤلاء الرجال مثال الاعراب المجلی فی المتبوع قوله یا زید ن العاقل ولا رجل
ظرفیا مثالان لما یکون الاعراب فی المتبوع ملفوظا حکما وتحقیقه مر فی توابع المنادے
عند قول المصنف رحم فترفع علی لفظه وتنصب علی محله قوله ثم ان لفظہ کل الخ اشارة
الی الاعتراض علی المصنف رحم فی قوله لان التعریف انما یکون للجنس اشارة الی ان ذکر التوابع
بلفظ الجمع ایضا لیس فی موقعه فلذا قال الشارح فالحمد ود بالحقیقة التابع بلفظ المفرد
ثم قوله فالحمد ود بالحقیقة التابع الی اشارة الی الجواب قوله والظاهر جواب سؤال وهو
انما سلینا ان الحمد مانع لکن لا یکون جامعاً فأجاب بقوله والظاهر الی قوله یکور جمع ومنعه
الی جواب سؤال وهو ان الجمعية والمنعية یفهم من نفس التعریف اذ لا بد فی فیکمل
تعریف ان یکون جامعاً ومانعاً فلا حاجة الی ذکر کلمة کل فأجاب بقوله یکون جمعاً وصنعاً کالمتبوع

لہ فی قوله جاء فی زید ن العالم ۱۲ مولود مفتی عبد الرحیم
لہ ۱۷ بقوله فلا یرد بخبر جائی هؤلاء الرجال ۱۲ مفتی عبد الرحیم
ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا لنكونن من الخسیرین طه

عليه فان قيل انه علم من ذكر كلمة كل انه عين المنصوص عليه فلا يصح قوله كالمنصوص عليه قلنا ان قوله كالمنصوص عليه بالنسبة الى الجمعية لا الى لجمعية لان الجمعية علم من الظاهر لا من كماله كل فان قيل ان الظاهر علم من قوله التوابع بصيغة الجمع وهو ايضا عين النص قلنا عن اصل الاعتراض ان الكاف في قوله كالمنصوص زائدة كما في قوله تعالى ليس كمثله شيء واعلم ان معنى المنع هو ان كل ما صدق عليه الحد ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠ صدق عليه الحد ومعنى الجموع هو ان كل ما صدق عليه الحد ودصدق عليه الحد لا يقال معنى الانعكاس هو التلا بين الشئيين في الانتقال للتلازم في الثبوت فيكون معنى الجموع كل ما لم يحد عليه ... الحد ودل على حد ق عليه الحد قلنا التلازم في الانتفاء يستلزم التلازم في الثبوت فتفسيره بقوله كل ما صدق عليه الحد ودصدق عليه الحد تفسير باللائم قوله النعت انما قد مر على سائر التوابع لكونه اكثر استعمالا في كلامهم من التوابع الاخرى وا فرمتابعة اذ هو يتبع منعوته في عشرة امور في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف والتكثير واعظم فائدة اذا فائدة النعت خمسة كما سيجي وأكثر مجتا والعزة للتكاثر قوله اي يدل بمهيئة تركيبية وانما قال هذا لان بدون الهيئة التركيبية في حال الافراد بد من الانضمام يدل على معنى مطلقا اعلى معنى في متبوعه قوله على حصول معنى جواب سؤال وهو انه ينقض التعريف بالنعت التي كانت في قالب العقيدة الكاذبة نحو جاءني زيد المضروب لكل شخص فاز للمضروب صفة زيد مع انه يدل على معنى في متبوعه لان معناه هو مفروبية زيد لكل شخص وهذا يتصور في زيد فا جاب عنه بقوله على حصول معنى الخ يعني ان المراد بالدلالة هو الدلالة على حصول المعنى اي على فهم المعنى وهو مفروبية زيد لكل شخص وان لم يتصور في الواقع قوله اي دلالة مطلقة اشارت الى ان قوله مطلقا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر بقوله غير مقيدة دفع وهو هو وان المراد من قوله مطلقا العموم في النعت من حيث انه مجال الموصوف او مجال يتعلق الموصوف فلا يصح قوله احتراز عن سائر التوابع فدفع بقوله غير مقيدة قوله ولا يريد عليه عطف لتفسير لقوله احتراز قوله لدلالة كلم جواب سؤال وهو ان عدم الورد فرع الورد فما الورد ههنا فا جاب بقوله لدلالة كلم على معنى الشمول فان قيل الدلالة على عدم الشمول علم من ذكر القوم للند اسم جمع شامل للجميع اقراده قلنا سلمنا لكن كل عام يحتمل التخصيص او يراد البعض ابتداء بطريق المجاز فاكد بقوله كلم فان قيل ان كل عام يحتمل التخصيص لكن اذا لم يكن تأكيد العام اخروا ما اذا كان تأكيد العام اخر فلا يحتمل التخصيص وقوله ان كلمة كلم ايضا عامة وكل عام يحتمل التخصيص فكيف يقيد الشمول قلنا سلمنا

توقيف المنع والجبر
بجانب الفوت

غالباً اخذ هذا من المقابل وهو قوله وقد يكون مجرد التام فان كلمة قد تعيد التقليل قول تخصيص
 التخصيص عبارة عن قلة الشك في الذات والتوضيح عبارة عن قلة الشك في الوصف مع
 اتحاد الذات قوله او لمجرد التأكيد والفرق بين الصفة المؤكدة والكاشفة ان المؤكدة تؤكد بعض
 مفهوم الموصوف مثل نفخة واحدة والكاشفة تكشف جميع مفهوم الموصوف نحو الجسم طويل عريض
 عميق قوله ولما كان غالب مواضع الإشارة الى الآخرين أحدها إشارة الى دليلهم والثالثة إشارة الى
 ان الاشتقاق في النعت وان لم يكن شرطاً عند المصنف لكن لا شك في اولوية قوله في لافرق
 دقم وهم وهوان المراد بالفصل ما يقابل المجلس والنوع والمراد منه ما يقابل الباب كما في كتب اللغة
 قد فم بقوله اي لافرق في قوله بين ان يكون قال مولانا عصام الدين رحم الاخصى في العبارة ان
 يقول لافصل بين المشتق وغيره اقول ان عبارة المصنف رحمه اوضح لوجود الربط فيها فان ربط الالف
 واللام ليس مثلاً للضمير لانه مشهور ثم كلمة او في قوله او غيره لعلمه بمعنى الواو وان بين الايضاح
 الا الى متعدد وكلمة او الاحد الاخرين قوله في صحة وقوعه يحتاج جواب سؤال وهو اقول لا نسلم
 انه لا فصل بين المشتق وغيره اذا المشتق اولى من غيره لخروجه عن الخلاف فأجاب بقوله في
 صحة وقوعه نعتاً يعني انه لا فصل بين المشتق وغيره في صحة وقوع كل واحد منهما نعتاً لاولوية
 قوله في لغرض الدلالة جواب سؤال وهو ان اضافة الغرض الى المعنى لا يصح لان غرض
 الشيء يكون مرتباً على الشيء والمعنى غير مرتب على الوضع اذ المعنى مقدم على الوضع فأجاب بقوله
 اي لغرض دلالة اللفظ على المعنى يعني ان نفس المعنى مقدم على الوضع لكن دلالة اللفظ على المعنى
 مؤخر ومرتب على الوضع قوله الواقع في المتبوع جواب سؤال وهو ان دلالة اللفظ على المعنى
 ثابت في جميع الالفاظ فلا حاجة الى التقيد بقوله اذا كان وضعه في فلجواب يقول الواقع
 في المتبوع قوله اي في جميع الاستعمالات إشارة الى ان قوله عموماً منصوب على الظرفية اي في اذ
 جميعته في قوله فان القيمة يدل حاشاً ولما يجب ان يكون له موصوفاً لفظاً وتقديراً قوله بان
 يدل دقم وهم وهوان المراد ببعض الاستعمالات استعمال بعض العرب قد فم بقوله بان يدل في
 يدل اللفظ الواحد في بعض المواضع على معنى في متبوعه وفي بعضه لا يدل على معنى في
 متبوعه كما بين المصنف رحمه امثله قوله في كماله في الرجولية هذا بيان لحاصل المعنى لان مقصود
 هو التباين لا المشتق كما لوهم فلا يردان عند المصنف رحمه لا يشترط التأويل فكيف اقول الشارح
 ههنا قوله فاي رجل الغاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله وذهب بعضهم الى ان تعريف اللام
 من تعريف اسم الإشارة عندهم فلا يكون الموصوف اخص او مساو قوله لا المعرفة إشارة الى
 ان التقيد احتوازي وليس باتفاقي وايضاً

سأله ولصنف كمال المصنف رحمه الغنى الكاشفة انما فانعت للمؤكدة قاله عبد الله سلمه وفي ان المؤكدة مقربة لمفهوم الموصوف
 والكاشفة موصوفة له قاله عبد الرحمن سلمه مولانا مولانا مفتي عبد الرحيم سلمه

أشارة الى ان المدح مركب من جزئين احدهما توصيف النكرة بالجملة وثانيهما عدم توصيفها با
لمعرفة فالمصدر اشار الى الاول قصد اشارة الى الثاني قصد اقول التي هي في حكم النكرة
سؤال وهو ان هذا الحكمين اقتضى ما تقر من ان النعت يطابق المنعوت في التعريف والتكثير لان
الجملة ليست بنكرة لكونها قسمها من الاسم فاجاب بقوله التي هي في حكم النكرة لان المقصود في الجملة
المحكوم به والاصل فيه ان يكون نكرة وايضا المراد من الجملة مضمونها وهونكرة فالقول ان مضمون
الذي قائم قيام زيد وهو معرفة بالاضافة الى زيد قلنا ان هذا الاضافة اضافة لفظية وهي لا تفيد
التعريف فالقول ان الاضافة اللفظية اضافة الصفة الى معمولها والمصدر ليس بصفة عندهم قلنا
ليس المراد عن القيام للمضاف هنا مطلق القيام بل القيام لما اخذ من القائم فهو من الصفات وايضا
المضمون ليس عيادة عن القيام فقط بل هو عيادة عن المضاف والمضاف اليه قوله لان الدلالة على
معنى وايضا ان الصفة في المعنى يكون خبرا عن الموصوف وقد تنجز بالجملة الخبرية كما تنجز بالمفرد
قوله لان الانشائية لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يتم
فانتهى وهي ان يخبر المخاطب بالموصوف المبهم بما يكون معلوما له كما هو الفرق بين الصفة والخبر
والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وايضا ان الانشائية لا تثبت لها في نفسها والابتاء
التي للشيء نوع ثبوته في نفسه قوله الالباء يلجواب سؤال وهو ان على ما ذكره الشارح ينبغي ان
لا يصح قوله جاءني رجل اذريه فان قوله اذريه جملة انشائية وقعت صفة لرجل والضمير ينبغي ان لا تقسم
الانشائية جزاء الشرط مع انها واقعة جزاء كما في قوله نعم انا قمت الى الصلوة فغسلوا اليه وكذا ينبغي ان لا
تقع خبرا مع انها واقعة خبرية نحو قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا فاجاب بقوله الالباء ويلزم يروى عليه
ان التأويل موجود في الخبرية ايضا لان قوله زيد ابوه قائم في قوة قائم الاب كما مر في بحث الكلام
فاجاب الشارح عند بقوله بعيد يعني اذ التأويل في الخبرية في نفس الجملة بلا هوذا ذلك عليها واما في الانشائية
يكون التأويل بدليس في نفسها بل هو خارج عنها وهو مقول في حق قولنا جاءني رجل اذريه فيمكن
ان يقال ان الانشائية لا تقع صفة اصلا فان الصفة هي مقولة في المثال المذكور وقولنا في حق اذريه من
متعلقاته قوله اذريه مستحق للرجوع الى سؤال وهو ان هذا القول لما يستقيم لو صدق هذا القول من احد
قبله والافلا يستقيم فاجاب بقوله اذريه مستحق لان قوله اذريه قوله الراجح الى تلك النكرة جواب
سؤال وهو انه يتقضى قولنا جاءني رجل زيد عالما فان في العالم ضمير مع انه لا يصح التوصيف به فاجاب
بقوله الراجح الى تلك النكرة انه والضمير في العالم راجع الى معرفة لا الى نكرة فالقول الربط بالتوقف على
على الضمير بل ينبغي ان يكون عائدا لغيره كالالف واللام او وضع الظاهر موضع المضمرة او كون الخبر
مفسرا للمبتدأ قلنا ان الصفة ليست من ضروريات الموصوف فلا بد منها من لا يطرق وهو الضمير
والخبر من ضروريات المبتدأ فيكتفي فيه بادي لا بطرفا فيقول ان الصلة ايضا من ضروريات الموصوف مع ان

سلكه وانما كانت الجملة في حكم النكرة لافادتها نسبة محمولة كالنكرة التي للغة فزاد يحمل قوله الذي لا يسم ولا يسم النعت يكون مرادها بالمنعوت و
الانشاء لا يعبر الى الربط لا بما راعى لاهم سلكه بحسب ان المراد من التعريف ليس للقرينة باغفل بل المراد استحقاق للقرينة لان لا يترجم لغيره ١٣ قال عبد الرحمن

الرابط فيه ايضا هو الضمير وحده قلنا سلمنا لكن الصلة بمنزلة الصفة من حيث ان كل واحد منهما قيد
 للمسبق والحال ان في الصفة لا بد من الضمير كذا في الصلة وزيادة حقيقة في بحث الحال في شيء قوله
 المصدر فالاسمية بالواو والضمير قوله تكون اجنبية فيكون كوضع الحجر في جنب الانسان قوله و
 يوصف بحال الموصوف اشار الى تقسيم الوصف الى القسمين قوله اي بحال قائمة جواب سؤال وهو ان
 الصفة باعتبار حال المتعلق ايض حال الموصوف فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله اي بحال قائمة بل يعني سلمنا
 ان الصفة باعتبار حال المتعلق حال الموصوف ايض لكن ليست قائمة بالموصوف بل قيامه بالمتعلق فقط قوله
 يعني بصفة اعتبارية جواب سؤال وهو ان هذه الحال لما كانت من احوال المتعلق فكيف يكون صفة
 للموصوف فاجاب بقوله يعني بصفة اعتبارية ثم ترد عليه ان الصفة الاعتبارية تثبت لشيء باعتبار العلاقة
 فبنا العلاقة ههنا فاجاب بقوله تحصل بسبب متعلق يعني ان العلاقة هو المتعلق بين الموصوف والمتعلق
 قوله وان كان اعتباريا اي حصل بسبب المتعلق قوله يتبع اي الموصوف في عشرة امور لا النعت
 ليس الاعين المنعوت في الحقيقة قوله يوجد منها دفع لما يتوهم من ان الكل يكون موجودا في تركيب
 واحد مع ان فيها تضاد فكيف اجتمعت في تركيب واحد دفع بقوله يوجد منها قوله دفعا ونفيا جدا
 يعني ان الاعراب ثلاثة قال قيل ان اعتبارات الاقسام الاولى في الاقسام ثمانية فلا يصح قوله عشرة
 وايض لا يصح قوله دفعا ونفيا جدا لانها اقسام ثنوية اي اقسام الاقسام وان اعتبرنا الاعراض من الكو
 والثنوية فينتج ان يكون ازيد من العشرة لان المعارف خمس وكذا البواقي قلنا المعتبر هو الاقسام الثلاثة
 واما الرفع والنصب والجر وان كانت اقسام ثنوية لكنها مقصودة بالبحث في هذا الفن فكانت كا
 دولية قوله الا اذا كان استثناء من متابعة الوصف للموصوف في التنكير والتانيث قوله من تلك
 الامور العشرة د فم وهم وهو ان المراد من البواقي البواقي من الخمسة الاول وهو باطل فدفع بقوله
 من تلك الامور العشرة قوله كالفعل فان قيل ما الوجه ان النعت بحال المتعلق يتبع الموصوف في الخمسة الاول
 وفي البواقي كالفعل قلنا لان التبعية للموصوف في الخمسة الاول ايضا لا سنادا الى ما بعده والتبعية للموصوف
 في الخمسة البواقي ايضا لا سنادا الى ما بعده والغير ان النعت باعتبار حال المتعلق ذو شهيدين فشهد الموصوف
 يقتضيان يكون تابعا للموصوف في كل الامور وشبه المتعلق يقتضيان يكون تابعا للمتعلق في كل الامور
 فعلمنا بشهيدين ففي الخمسة الاولى يكون تابعا للموصوف وفي الخمسة البواقي يكون تابعا للمتعلق ولم العكس
 لان تبعية الصفة للموصوف في الخمسة الاول لا يمنع الاسناد الى المتعلق واما تبعية الصفة للموصوف في الخمسة
 البواقي فيمنع الاسناد الى المتعلق كما لا يخفى على من له فكر سليم قوله لشبهه بباي لمشابهة النعت
 بحال متعلق الموصوف بالفعل من حيث ان كلا واحد منهما يمسند الي ما بعده وانه مشابه به في العمل قوله
 تقول مروت برجل قاعد غلامه مثلا لالفا على المقرد قوله ويرجلين قاعد خلا ما غلاما مثلا لالفا على

نله لان النعت سناد الى الظاهر الذي بعده كالفعل فلما ان الفعل اذا كان سنادا الى الظاهر الذي بعده يجب ان يرد عليه ولم يرد عليه بل عكس ذلك
 الصفة لا داعية فيه ان الفعل اذا كان سنادا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكورا ويجب تأنيده اذا كان مذكورا غير حقيقة فكذا الصفة

قوله او برجل قاعد غلما ثم مثال الفاعل المجموع قوله ومرت يا مرت قائم اليها مثال الفاعل
 المذكور قوله ورجل قائم جارتيه مثال الفاعل المؤنث الحقيقة بلا فصل قوله ورجل معمر
 او معمرة داره مثالها لا يجوز تدكيرو وتاثير لان فاعله هو الدار وهو مؤنث غير حقيقة
 قوله ورجل قائم او قائم في الدار جارتيه مثالها يكون الفاعل فيه مؤنثا حقيقيا مفعولا بين
 وبين فاعله وهو الدار قوله كالضمير المستكن الكان للمثيل الجزئي . الممثل للتشبيه قوله و
 لذلك اي لاجلان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل قلت مرت قوله وكان لا يخرج
 الضمير البارز راجع الى الوصف الاول ومفعول الفعل وقوله مثله فاعله قال عبد الرحمن
 اي ولما كان الظاهر لا يخرج الوصف الاول لانه بذكر لفظ الظاهر بعد كان اشارة الى ان
 كلمة كان تامة لعدم العائد في قوله لا يخرج الى سم كان وهو لفظ ظاهر حتى يكون خبرا قوله
 لما عرفت في ضمن الامثلة المذكورة من قوله برجل ضارب برجلين ضاربين قوله لم يكف
 فيه بالحرك بعد التبعية بل زاد عليه قوله وفي البواقي كالفعل اخلو قال وفي البواقي لا يتبع لا
 يعلم ان عدم تبعيته في ناتي شيء ومن اتى جهة فلا يدخل تحت الضابطة واما قوله وفي البواقي
 كالفعل فضابطة معلومة قوله من غير حسن ولا ضعف جواب سوال وهو ان التركيب لا يكون
 ايضا جائزا ان فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير حسن ولا ضعف فيصم المقابلة قوله عن مولانا
 الفعل والضمير الجسم المكسور حكم المفرد لا تترى ان اعراب كل واحد منهما واحد كما هو في بحث
 الاعراب في قولهم هم فالسفر المنصرف والجمع المكسور المنصرف الى قوله في الظاهر وانما
 قال في الظاهر اذ من العلوم ان لا يكون للفعل الواحد فاعلان في الواقع قوله الا ان يخرج الواو
 جواب سوال وهو انه لما اجتمع فيه فاعلان فينبغي ان يتم الى ان يكون ضعيفا فاجاب بقوله الا ان
 تختم له وجه لا يلزم اجتماع الفاعلين لان الفاعل لا يكون الاسما فان بعضهم جعل كون الالف
 والواو حرفا لا على تشبة الفاعل وجمعه كالنات في ضرب هند فان قيل لما احتل هذا التأويل
 الثلاثة فينبغي ان لا يكون ضعيفا اجيب ان في التأويل الاول حمل الكلام على غير يد هب لجمهور
 وهو ضعيف وفي الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر في الثالث انه لو كان الضمان مبتدأ لم يجز تقديم
 الخبر عليه لان الخبر اذا كان فعلا يجب تقديم المبتدأ عليه لا يلتبس بالفاعل وكذلك يجب تقديم
 المبتدأ على الخبر اذا كان الخبر متنا ومجموعا للتايلتس بالبدل عن الفاعل فان قيل ان في التأويل
 الثاني لما وجد الاضمار قبل الذكر فهو متمم لانه ضعيف اجيب ان يمكن هنا كون الضمير صيها و
 هو الذي لا يكون له مرجع وهو جائز من غير تقديم للرجع بخور به رجلا فان قيل ان التأويل
 الثالث لما احتل الالتباس بين المبتدأ والفاعل فينبغي ان يتم لان يكون ضعيفا قلنا المراد
 من الفعل هنا هو الجملة الفعلية لا الفعل وحده فلا يلزم الالتباس كذا قال العلامة التفتازاني
 في المطول حيث قال في "اخرها المبتدأ ان كثيرا ما يطلق الفعل على الفاعل مع ضميره قوله

فلا حاجة لهما الى التوضيح وقد سبق ان النعت يفيد تخصيصا في النكرة وتوضيحا في المعرفة
ولا شك ان الضمائر لا تقع نكرة فلا يفيد الا توضيحا في المعرفة قوله وحمل عليه ما جواب سؤال وهو
ان الدليل اخص عن المدعى فاجاب بقوله وحمل عليه فان قيل ان ضمير الغائب قد يقع موصوفا
في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم قلنا ان العزيز يدل من قوله هو او لقول ان هو هنا
ليس بضمير بل هو اسم من اسماء الله تعالى يعني ان هو يسكن الواو اسم الله تعالى وبحركة الواو ضمير
قوله ولا يوصف به والبيان الموصوف اخص او مستأوك ولا شيء اعرف منه ولا مساو له حتى
يوصف به... فتسوله لانه يدل على الذات فالقيل قد يدل المضمير على لوصف اذا كان واجعا
الى لوصف كاسم الفاعل فيصير كونه صفة حينئذ قلنا هذه الصورة نادرة لا يعيا به قوله وكأنه
لم يقع جواب سؤال وهو ان قوله لا يوصف به مذكورا في المتن فلما عتذ بالشام الرضى عن
تركه اجاب بقوله وكأنه لم يقع في قوله اى الموصوف المعرفة جواب سؤال وهو انه منقوض
بقولنا حيوان ناطق فان ههنا الموصوف اعم من الصفة اذ الحيوان اعم من الناطق فاجاب بقوله اى
الموصوف المعرفة فلما حيوان فهو نكرة ثم يرد عليه انه منقوض بقولنا الحيوان الناطق فان ههنا
الموصوف مع فرمعه انه ايضا اعم من الصفة اذ كان اللام للجنس او لاستغراق فاجاب الشارح عند قوله
اشد اختصاصا بالتعريف لانه ليس المراد بالاختصاص ان يكون اخص في صدق الافراد ولا شك
ان افراد الحيوان اكثر من افراد الناطق بل المراد من الاختصاص هو الاختصاص في التعريف كما ان تعريف
العلم ناكذ على تعريف كمال اللام مخو زيد الفاضل فان قيل لو قال الشارح المراد من الاختصاص ما
هو اشد تعريفا يكون جوابا عن حيوان ناطق وعن الحيوان الناطق لانه عن النكرة والمعرفة
فلا حاجة الى قوله لانه الموصوف المعرفة قلنا لا نسلم انه لا حاجة الى قوله اى الموصوف المعرفة لان
شدة الاختصاص بالتعريف لا يكون الا بعد تحقق جنس التعريف او لقول ان الشارح اختصاصا
ترخيما لعنان ومن الشارحين من جعل الاختصاص على اصطلاح المنطقيين وهو ان يكون المراد من
الاخص هو الاختصاص في الصدق فيريد عليهم الحيوان الناطق وحيوان ناطق ولا يعم بناد قوله
ومن ثم لم يوصف ذ واللام الى آجيب عن الاول ان الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوضيف والحيوان
بعد التوضيف بالناطق مساو للناطق وعن الثاني ان بناء هذا القول بطريق الاستخدام بان يرد
من صريح اللفظ اصطلاح اهل المنطق عندهم وقوله ومن ثم اشارة الى السمع الاخر وهو ان
يكون الاختصاص في التعريف والمعلومية فان قيل في الاستخدام لابد من الضمير وهو ينتف
ههنا قلنا بان اسم الاشارة في حكم الضمير وفي قوله فان قوله ومن ثم في قوة قولك من اجله
فان قيل اذا كان الموصوف اخص فكيف ثبت له التوضيف بصفة اعم قلنا كثيرا ما يكون

له واذا كان غير التكلم والحمد لله اعرف المعاني فلا قيل اليه قاله عبد الله بن محمد لان المدعى من ضرورة مطلق الغاية لا دليل على ذلك
غير التكلم والحمد لله اعرف المعاني له فلا يلزم تعريف الغير له مولوي مفتي عبد الرحيم

الاخص بمحتمل الاوصاف و قدفع الاحتمال بالاعم نحو زيد بالظرفين قوله والمعلومية عطف التفسير
 للتعريف قوله يعني اعرف منها جواب سؤال وهو ان التعريف مقابل للتخصيص فكيف
 اجتمعا في قوله اشهد اختصاصا بالتعريف فاجاب بقوله يعني اعرف منها اي المراد ان يكون اعرف
 منها قوله دون منها اسم التفضيل ههنا بمعنى نفس الفصل في ان لا يكون دونا قوله ان اعرفها
 المقصودات قالوا اما كون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف فظاهر واما كون ضمير الغائب اعرف فلا
 اما محمول عليهما واما لانه يحتاج الى لفظي يعتبر هذا الضمير عنه ولما احتياج جعل الضمير الغائب بمجر
 وضع اليد فكان هذا الضمير وضع يد على ذلك اللفظ واما كون العلم اعرف من اسم الإشارة
 فلان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الإشارة فان مدلوله
 عند الوضع غير معين وانما يكون تعيينه بالإشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليها إشارة
 حسية واما كون اسم الإشارة اعرف من المعروف باللام فلان المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة
 بالقلب والعين معا ومدلول المعروف باللام يعرف بالقلب فقط والوصول الى مدلول اللام واما المضاف
 الى هذا رتبة فتعريفه بتعريف المضاف اليه سواء عند سيبويه لانه يكسب التعريف منه قوله
 في اللام الاخر قد وقع وهو هو ان المضاف بالمثل عين في اللام الذي وقع موصوفا فلا يثبت الفرق بين
 الصفة والموصوف قد وقع بقوله في في اللام الاخر واما قال لا يثبت له ولم يقل الا به يعني ان المصنف رجع
 وضع المظهر موضع المضموم وهو لا يكون الا نكتة فها هي قلنا النكتة فيه دخول الموصول قوله اس
 لا اري في ذكر قوله اس فائدة في المثال تام بقوله والرجل الذي كان عندك فتأمل فيه قوله
 واسطة قد وقع وهم ظاهرا قوله وغيره وهو المبرد قوله بخلاف سائر المعارف متعلق بقوله لم يوصف
 في اللام لا يثبت له قوله فلو وقع الاخص في جواب سؤال وهو انه يشك في جأني زيد صدق
 عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يثبت مررت بزيد هذا
 عند ابن سراج لان اسم الإشارة اعرف من العلم عنده وكذا يثبت مررت بالرجل الذي قام
 ابو عند الكوفيين لان تعريف الموصول زيد من المعروف باللام عندهم فاجاب بقوله فلو وقع
 الاخص في قوله عند صاحب هذا المذهب في عنده من قال انه اخص قوله وانما التزم وصف
 جواب سؤال وهو انكم قلتم ان الشرط في الموصول ان يكون اخص او مساو فعلى هذا ينبغي ان يجوز
 اتصاف اسم الإشارة بذي اللام والموصول بالمضاف الى حلالهما كونهما اعرف منها ومساو لهما
 مع انهما التزموا وصف باب هذا بذي اللام فاجاب المصنف رحمه عنه بقوله وانما التزموا وصف
 في قوله في باب اسم الإشارة جواب سؤال وهو انه لا يجر اضافة الباب الى هذا الالفاظ
 عبارة عن النوم وقوله هذا فرد وتخص فاجاب بقوله اي باب اسم الإشارة واطافة الباب
 الى اسم الإشارة ببيانته فلا يرد انه ليس لاسم الإشارة نوع بل هو نوع بنفسه قوله بحسب اصل
 الوجه وان كان بعد الإشارة الحسية لان بها يعرف الذات والتشخيص لا يجر الجنس بها فيكون مقصود

لبيان الجنس لان الجنس في اسم الاشارة مبهم لانه يصلح على الاجناس والجنس في ذى اللام معلوم
 قال قيل ان الاشارة يعلم الذات والتشخيص واللام مع العلم بالجنس ايضا قلنا ان اللطائف ان
 حصل العلم بالجنس من العلم بالفرد لكن ليس في كلام المتكلم دلالة على بيان الجنس قوله
 من المحتاج الفقير قيل هذا الدليل لو صح لزم ان لا يصح توصيف ذى اللام بالمضاف الى مثله اذ فيه
 ايضا استعارة من المستعير قلنا في بينهما بان الموصوالمبهم ههنا يكتسب التعريف من المضاف الى
 المعروف باللام ولكن الموصوالمعروف باللام لا يكتسب التعريف من المضاف الى المعروف باللام لان
 جنسه غير مبهم بالتوضيح فقط بخلاف اسم الاشارة لان الجنس فيه مبهم لانه يصدق على الاجناس
 قوله وحمل الموصول جواب سوال وهو ان الموصول لبيان الذات والتشخيص لا الجنس فاجاب
 بقوله وحمل الموصول عليه الخ قوله اى الكريم اى مريت بهذا الكريم فيكون الذى كرم بمعنى الكرم
 قال قيل ان ما قلت ان اسم الاشارة بهام باعتبار اصل الوضع فهو يناقض بما سبق فبحث
 التميز لان الشارح رحمه قال ثمان الابهام في اسماء الاشارة باعتبار استعماله فيه ولا بهام فيها
 اصل الوضع لانها موضوعة لمفهوم كل واحد جزئى تأويله قوله لان الابيض عام هذا اذا كان
 اللام في الابيض للجنس او الاستغراق واما اذا كان اللام للعهد فلا يكون الابيض عاما كما لا يخفى
 قوله ان المثار الى الانسان وفيه نظر وهو ان العلم بوجوده في الملائكة والجن اجيب عنه ان المراد
 بالعلم علم الانسان بقريته قوله مريت لان المراد من الجن والملائكة لا يعلم لنا قوله بل رجل
 لان تذكر المصنف يدل عليه قوله العطف هو في اللغة الالة كما يقال عطف الخلة الى الارض
 اذا مال اليه لقب هذا العظم من التابع به لالة حروف ما بعده الى قبله وسعى ايضا بعطف النسب
 لانه مع متبوعه على شتى واحد لان كلاهما مقصود بالنسبة وفيه نظر لانه لما كان بمعنى
 الالة لا يصح صلته بعل كايقال عطف عليه آجيبا انه يتضمن معنى وقوله مال اليه ووقع
 عليه قوله يعنى المعطوف جواب سوال وهو انه لا يصح حمل قوله تابع على العطف لانه على هذا يلزم
 حمل الذات مع الوصف على الوصف فاجاب بقوله يعنى المعطوف ثم يريد عليه ان التعريف غير
 مانع لانه دخل فيه عطف البيان لانه ايضا معطوف فاجاب عنه بقوله بالحرف قوله اى قصد
 نسبة جواب سوال وهو ان الضمير في قوله مقصود راجع الى التابع والضمير في التابع راجع
 الى الموصو فيعلم من ان نفس المعطوف وذاته مفعول القصد وليس كذلك لان القصد لليقع
 الاعلى مقدور المتكلم وذات المعطوف غير مقدور فاجاب بقوله اى قصد نسبة الى يعنى
 العبارة بخلاف المضاف الى ان النسبة المقصودة اليد باعتبار حال المتعلق لا باعتبار حال نفسه
 قوله الواقعة في الكلام جواب سوال وهو ان العبارة لا يصح قول العلم رحمه بالنسبة لانه على هذا يلزم
 قصد النسبة بالنسبة ودا باطل فاجاب بقوله الواقعة يعنى فرق بين النسبتين اذ المراد بالنسبة
 الاولى ما هو المذكور في قول الشارح هي النسبة التى كانت في الواقع اى النسبة التى صلح من

كالمجى الصادر من الفاعل والمولد بالنسبة التى ذكر في قول المص رحمه هو النسبة الواقعة في الكلام
 كالمجى الذى حكم به من المجى الذى صدر من الفاعل فيكون تقدير الكلام قصد نسبة الاصل
 الواقعة الصادر من الفاعل بالنسبة التى ذكر في الكلام بطريق الحكاية عن النسبة الاصل قوله
 بقوله بالنسبة متعلق الى دعم وهو وهوان قوله بالنسبة متعلق بمن تلبس كما هو الشائع فيما بينهم
 لا بالقصد فلا يحصل الاحتراز عن سائر التوابع لان التلبس بالنسبة موجود في الكل فذم بقوله
 متعلق بالقصد فان قيل ان قوله مقصود صالح للتعليق به لانه شبه الفعل فلم لم يتعلق به مع
 انه مذکور قلنا لو تعلق به لتوهم من ان ذات المعطوف مقصود بالنسبة لان المقصود كما يكون
 مشتقاً عن المصدر كذا يكون مشتقاً عن الذات قوله المفهوم من المقصود جواب سوال
 ظاهر قوله اى كما يكون جواب سوال وهوان المتبادر من قوله مع تلبس عدانه متعلق
 بالنسبة للقرب فلا يحصل الاحتراز عن البديل فأجاب بقوله اى كما يكون يعنى انه ايضاً متعلق
 بالقصد لا بالنسبة قوله من غير استقلال به اى بالتابع واما المعطوف فهو مستقل واجب
 اليعنى ان معناه مقصود باصل النسبة لا بكيفية النسبة من الايجاب والسلب قوله ولما تم
 لحد جواب سوال وهوان المقصود من التعريف هو الاحتراز عما عداه والاحتراز حاصلها
 فالاشتغال بقوله يتوسط الى افتغال بما لا يعنى اجاب بقوله ولما تم الحد قوله ولم يقتض بقوله
 جواب سوال وهوانه ينبغى ان يذكر قوله تابع يتوسط الى ولم يذكر قوله تابع مقصود الى فأجاب
 بقوله ولم يقتض الى قوله بتبعية عليه وهو الصفة الاولى قوله ويصدق على هذه العطف
 الى الصفة التى دخلت حرف العطف عليها قوله لان توسط حرف العطف جواب سوال
 وهوان توسط حرف العطف بين الشئيين يقتض عطف الثانى على الاول والصفة ليست
 بمعطوف على الموصوف فكيف يدخل في تعريف المعطوف اجاب بقوله لان توسط حرف
 العطف اه حاصل الجواب منع الاقتضاء قوله وهى من هذه الجهة جواب سوال وهى يمكن
 من هذه الجهة معطوفة فلا يرد اجاب بقوله من هذه الجهة الى قوله وقيل قد جوز الزمخشري
 الى هذا جواب الخ لعدم الاكتفاء في التعريف بقوله تابع يتوسط الى قوله لتأكيد المصوق بمعنى
 الجسم وكونه الاول لتأكيد فلان الواو والجسم فكما يجمع المعطوف بالمعطوف عليه كذا يجمع
 الموصوف بالصفة قوله وحكم المص رحمه في شرح المفصل في اشارة التاكيد قول القيل قوله
 ولها منذ روت فيه انه ليس في هذه الآية الواو واليعنى لا يورد المص رحمه في شرح المفصل هذه
 الآية بلا وورد قوله تعالى وما اهلكنا من قومية الا واهلكت اباي معلوم والله اعلم قوله صفة تقيده
 اذ لو كان حالاً لتقدم لان ذلك حال نكرة قوله ولقل عن الصنف ايضا اشارة التاكيد قول
 القيل وفيه نظراً لانه يعين ما قاله الاول في قوله جازى زيد العالم او الشاعر والد يدب احباً زفا
 له لان المقصود من التعريف هو الجمعية والجمعية رها يحملان بقوله يتوسط الى قوله مقصود ۱۳ مستحق بحسب الرحيم سلمه

قاله اولایکون له ^{للمعت} جهتان جهة النعت وجهة العطف ^{بالحاظ} جهتين فيما قاله هنا نقلا
 عن المصريح يكون له جهة واحدة ^{ای} بلحاظ جهة واحدة وهي النعت لا محالة ولا يكون معطوفا قوله
 وانما حسن دخول العاطف جواب سوال وهو ان العاقل مثلا اذا لم يكن معطوفا في الحقيقة لم يحز
 دخول العاطف عليه فاجاب بقوله وانما حسن الخ قوله لما بينهما من التقاربات فكما ان بين المعطوف
 والمعطوف عليه مغايرة في الذات كذلك بين الصفة والموصوف مغايرة في الذات ^{ای} في الفهم
 وان التحل في الصدا على شئ واحد قوله فيه نظرا ^{ای} في قوله القيل مع التاكيد بقول المصنف
 نظر قوله ^{ای} بين الصفات والمعطوفات قوله لا لئلا ^{ای} لئلا حروف العاطفة قوله فيها ^{ای}
 في الصفات قوله من الجمع بيان لكلمة ما كما في الواو قوله والترتيب كما في الفاء وكا حدها كما في كلمة
 او ^{عيب} ان الدلالة على تلك المعاني غير كافية في كونها عاطفة بل لا بد ان يكون المعطوف والمعطوف
 عليه مقصودان في الكلام ولا بد ان يكونا غير متحدین في الصدق قوله لا المنصوب والخبر وراشادة الى ان
 قيل المرفوع احترازي واليضا الى ان المدعى مركب من جنين فصريح للمصباح والشارح بالآ ^{خبر} قوله
 بارزا كان او مستترا دفع وهم ظاهر ^{قوله} اولاجواب سوال وهو ان الجزاء لا يترتب على الشرط لان
 العطف اذا تحقق ووجد فكيف يتوقف على التاكيد فاجاب بقوله اولا حاصله سلما ان الجزاء
 لا يترتب على الشرط لكن هذا اذا لم يكن في الجزاء قسمة ^{لان العطف لا يتحقق الا بقسمة} على تحقق الشرط ولها وجدت وهو قوله اولا
 لانه مقدر في عبارة المصنف واجاب مولانا عبد الغفور بزيادة لفظ الاداة في جانب الشرط
 فاقل ان هذا التاكيد لا يخلو اما لفظي فهو بتكرار اللفظ الاول ولها ليس كذلك واما معنوي فهو
 بالفاظ محصورة ولها ليس شئ منها قلنا هذا اللفظ اذا انفصل مرادف المتصل والتاكيد
 باحد المترادفين كانه بعين اللفظ الاول قوله على بعض حروف الكلمة فيكون كعطف كل الكلمة
 على جزء الكلمة في يلزم الخطا مرتبة المتبوع من مرتبة التابع قوله لانه بذلك يظهر الخ جوابا
 وهو ان التاكيد بالانفصال لا يخرج المتصل عن عطف كل الكلمة على بعض الكلمة فلا فائدة في التاكيد
 فلما بقوله لانه بذلك الخ حاصل الجواب ان الانفصل مرادف المتصل فلما اكد بالانفصل المستقل صا
 كان للمتصل ايضا مستقل باعتبار استقلال الرادف قوله جواز افراة ^{أجواز} استقلاله قوله مما اتصل
 بتاكيد ^{ای} باعتبار استقلاله تأكيد قوله ولا يجوز جواب سوال ظاهر قوله فان كان الضير منفصلا
 اشارة الى فائق قوله المتصل قوله وكذا ان كان متصلا منصوبا اشارة الى فائق قوله للمرفوع قوله
 وزيد ضربت وخلاصة مثلا المستتر فان قيل يجوز ان يكون ضميرها فاعل ضرب فما الدليل على ان الفاعل
 لم يمتد

سواء يعنى ان الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة متبوعا وهو معطوف ومن وجه
 وجه جمل صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا من وجه قاله عصام الدين ^{سواء} نقره ان المنباد من المتصل لبادر فيستغن عن زید ضرب هو وخلاصة
 عيب تاكيد مع لیس یا زید فاجاب قوله بارزا كان الخ ^{سواء} حيث قال ^{سواء} اذا ارید العطف ^{سواء} وانه كما قال له تعالى اذا قمتم
 الى الصلوة فان افاتة الصلوة لا يكون الا بعد تحقيق الموضوع فالمراد ان اذا اراد ان تقبلوا الى الصلوة فاعلموا الخ قاله عبد الرحمن ^{سواء} اللهم اغفر لي

قلنا انفصال الضمير عند تعدد المتصل ولا تعدد ههنا فانهم ولا تكن من الغافلين قوله الا ان يقع
فصل وفيه نظر وهو ان بوجود الفصل لا يخرج الكلام من عطف كل الكلمة على جنسها فيلزم زيادة
التبع على المتبوع اجيب بانه لا يلزم زيادة التبع لطريان القصور للمعطوف باعتبار البعد عن المعطوف
عليه فتعارض بعد المعطوف لكمال المعطوف فالقيل انه يعلم من قوله فحين الاختصار بترك التاكيد
ان لطوالة تحصل بالتاكيد ويعلم من قوله بوجود الفصل ان الطوالة تحصل بالفعل وايضا ان التاكيد
تحصل بتأخير الفصل عن المعطوف مع ان ههنا لا يجوز ترك التاكيد فالاول ان يقوله انه يلزم الفصل
الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه آجيب عن الثاني ان ههنا كلامان احدهما المعطوف عليه والاخر
المعطوف لانه فاعل فعل مقلد باعتبار العطف فالمراد بالاطالة اطالة الكلام الاول واطالة الكلام
الاول ليس الا بالفصل الكثير فماله ليس الا الفصل الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه وآجيب ايضا
ان هذا لا يرد لو كان الضمير في قوله لانه قد طال ضمير الشأن وان دمج الى التاكيد فلا يرد فان
قيل ان قوله طال لا يفي فكيف يكون قوله الكلام مفعول له قلنا ان قوله طال مهووس الكاتب بالنسخة
الصحيحة طوله من باب التفعيل فيكون متعديا بقوله سواء كان الفصل دمج وهم وهوان المراد من
الفصل ما يكون قبل حرف العطف باعتبار تخصيص المعنى في المثال قد فر بقوله سواء كان الفصل
قوله فكيف يكون فيها اى التقي في الجحيم هم اى الكفار اى الهته فقوله وللغاؤون عطف على ضمير الجمع لوجوه
الفصل وهو فيها ووجود التاكيد وهو هم والككب بالفارسية بزور اقادن والغاؤون بالفارسية كرامان
قوله والامر ان متساويان اشارة الى الرد على البصريين والكوفيين اى التاكيد مع وجود الفصل وحد
التاكيد مع وجوده متساويان فالقيل لم يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل باعادة الرفع مثل
ضربت وضربت زيد كما يجوزون في الضمير المجرد باعادة الجار مثل مررت بك وزيد قلنا
على هذا اطولة الكلام فان ضرب طويل بالنسبة الى التاكيد وهوانا قوله واعلم ان مذهب البصريين
اشارة الى ان قول للصنف مخالف عن القيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال الا ان قيل
يجوز ان يراد بالوجوب الوجوب الاستحسان قلنا يابى عن ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا
لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيد قوله اعيد الخافض قيل يشك هذا بقوله تعالى ...
تساءلون به والاورحام فان الارحام محمور بالباء اجيب بانه شاذ لا يعاب به واجيب ان هذا الواو
نيسب للعطف بل للنسب قوله حرفا كان او اما اشارة الى الرد على الشيخ الرضى حيث قال لا يعاد
العامل الا سمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له فانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين
اشئين فان التبع نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يخرج اذا قام قرينة دالة على المقصود

الطوالة

له فاعلم ان الفاعل هو المرفوع المتصل المستتر ۱۴ اعنى قوله وضربت اليوم وزيد ۱۵ مفتى عبد الرحيم ۱۶

له فانه يلى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل غير جائز ۱۷ اللهم اغفر لى ۱۸

مفتى عبد الرحيم الفشارى

كذا قال مولانا عبد الغفور والجواب عنه ما قاله الشارح من ان الثاني كالعدم قوله لان الله
 الضمير المجرور قال مولانا عصام الدين هذا منقوض بقوله تعالى فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ فَإِنْ قُلْ
 رحمة مجرور بالباء مع انه الفصل بينهما بكلمة ما اقول في الجواب عنه ان كلمة ما عبارة من رحمة الله فان
 الفصل كلا فصل قوله جاز انفصاله وفيه نظر لان قوله جاز انفصاله ليس على ما ينبغي لعدم ترتيبه
 على الشرط لانه يجب انفصاله عند عدم كونه ضميرا متصلا وليس بجائز اجيب عنه ان المراد
 بالجواز هو الا مكان العام المقيد بجانب الوجود اى عدم الا انفصاله ليس بضروري فيجتمع مع وجوب
 الانفصال قوله وليس للمجرور جواب سوال ظاهره قوله وفي استعارة المرفوع جواب سوال وهو انه
 لم لا يجوز ان يستعار المرفوع للفصل للمجرور والفصل حتى يؤكد به فاجاب بقوله وفي استعارة المرفوع
 مذلة لان استعمال العمدة في الفضلة ذلة العمدة فان قيل انه على هذا يلزم سد باب الاستعارة اذا
 الاستعارة انما يكون اذا كان المستعار عنه اقوى من المستعار له اذا الاستعارة بناء على الافتقار اى افتقار
 للمستعار له الى المستعار عنه الا ترى انه لا يصح استعارة المسبب للسبب لعدم افتقار السبب الى السبب
 كذا قال علماء الاصول وايضا ان هذا يخالف لما قاله الشارح في بحث الضمائر حيث قال ان الضمائر
 حيث تقع بعضها موقع بعض نحو ما انا كانت فان قوله انت ضمير مرفوع وقع موقع المجرور اذا كان
 في قوله كانت حرف فينتهي ان يكون مدخولا ضميرا مجرورا اى ما انا كذلك اجيب عن الاول نعم ان الاستعارة
 صحيحة لکن ههنا ما تم اخر وهو انه بعد الاستعارة يجعل العمدة تأكيدا وتابعا للفضلة والمراد بالذلة هذا
 فان قيل فليكن استعارة الضمير المنصوب للفصل للمجرور فلا يثبت ذلة العمدة قلنا فيه وهم عدم
 الاستعارة لان الضميرين المتصلين بهما كما كانا متحدين توهم ان منفصلهما ايضا متحدان قوله ولا
 كفى بالفصل جواب سوال ظاهر قوله نحو مررت بك وبزيد مثال الجار المحرف قوله والمال
 بيني وبينك مثال الجار الاشمى قوله فالعطوف دقع وهم وهوان قوله بزيد معطوف على كان
 الخطاب في قوله بك في يلزم دخوله الحرف وهو الباء على الحرف وهو الباء في قوله بزيد وذا غني
 لان الحروف الجارة لا تدخل على الاسماء وكذا الباقى بعضها للاسماء وبعضها لا فعال فذا
 بقوله فالمعطوف للمز قوله والعامل مكرر جواب سوال وهو ان العامل في المعطوف لا يكون الا
 ما كان عاملا في المعطوف عليه فعلى هذا اذكر الباء الثاني مستدرك فاجاب بقوله والعامل
 مكرر قوله وجره بالاول جواب سوال وهو ان على هذا يلزم تواد العالمين على محمول واحد
 وذلك باطل فاجاب بقوله وجره بالاول قوله والثاني كالعدم معني لا لفظا لان الحظف
 على ضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز قوله اذ بين لا يضاف لغيره لو كان جونا زيدا

بالبين الثاني فيكون البين الثاني معتبرا له اى العامل الثاني وهو الجار والفظيين
 له نقره انه لم لا يجوز ان يؤكد اولا بالفصل ثم يعطف عليه كما مر في المرفوع الفصل اجاب بقوله ليس له اى الاول ثم يعطف على المجرور
 الفصل ١٢ ههنا للذلة تدل على الالتباس ١٢ مفتي عبد الرحيم ١٢ ٦

وغير زائد فيكون اضافته الى مفرد مع انه لا يضاف الا الى المتعدد فعلم ان جوه بالاول قوله
وقيل جوه بالثاني ثم يرد عليه انه لما كان جوه بالبين الثاني فيكون معتبرا وغير زائد فيلزم اضافته
بين الى المفرد وذا باطل فدفع الشارح بقوله كما في الحرف الزائد يعني ان جو زيدا بالبين الثاني
ولا يلزم منه كونه غير زائد اذ الزيادة لا ينافي العمل فليكن البين الثاني زائدا ويكون له العمل
كالحرف الزائد في قوله تعالى كفى بالله وقولهم بحسبك درهم فيكون البين الاول مضافا اليهما معا
والبين الثاني زائد ولكن جوه بالثاني قوله نخرجوا في كلم الخ فان قيل وجدا الفصل ههنا وهو
نون الوقاية وباء التكلم قلنا المراد بالفصل الفصل المستعمل وهذا الفصل ليس كذلك او نقول ان
المراد بالفصل المستقل في التلفظ وباء التكلم ونون الوقاية غير مستقل بالتلفظ قوله والغلط قليل
جواب سوال ظاهر قوله نادر والنادر ساقط عن مرتبة الاعتبار اذ لا حكم للنادر قوله وقوى
مناسبة الظاهر ان يقول وليقوى لان معناه على الاستقبال اجيب ان كل ما ثبت فيما يستقبل
يقينا يعبر التعبير عنه بالماضي قوله فيما يجوز له ويمتنع دفع وهم وهوان للراد منه ما يجوز له فقط
فدفع بقوله فيما يجوز له ويمتنع قوله من الاحوال العارضة له الخ جواب سوال وهوانه منقوض بل
بقولهم جاء في النان ولقرفان المطبق يجوز للمعطوف عليه ولا يجوز للمعطوف فاجاب بقوله من الاحوال
العارضة له الخ والنطق من ذاتيات الانسان لا من احواله وقوله العارضة صفة كاشفة للحوال
قوله نظر الى ما قبله جواب سوال وهوانه منقوض بالاعراب والبناء اذ هما من العوارض ولا
اشتركا للمعطوف مع المعطوف عليه فيها فاجاب بقوله نظر الى ما قبله يعني ان المعطوف في
حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله والاعراب والبناء من الاحوال العارضة
لنفس المعطوف قوله بشرط ان لا يكون الخ جواب سوال وهو في قوله يارجل والحارث الحال العارضة
للمعطوف عليه وهو البناء على الضمة حاصل مما قبله وهو حروف النداء مع انه لم يثبت البناء على
الضمة في المعطوف وهو الحارث بل هو متوقف على لفظة وتنصب على محله كما مر في قواعد المنادى
المبنى المفردة فاجاب الشارح عنه بقوله بشرط الخ يعني ان كون المعطوف في حكم المعطوف عليه في
الاحوال العارضة له مشروط بشرط ان لا يكون ما يقتضيها مستقيا في المعطوف والمقتضى ههنا وهو
لزوم اجتماع اللام مع حروف النداء موجود في المعطوف عليه وليس للمعطوف اذ لو شارك المعطوف في
المعطوف عليه في الحال العارض وهو البناء على الضمة وهو حاصل من حروف النداء ولزم اجتماع اللام
وحرف النداء في المعطوف قوله كالاعراب البناء المراد بالاعراب كونه غير مناسب لمبنى الاوصل
والمراد بالبناء كونه مناسبه ولا شك ان من الاحوال العارضة من حيث نفسه فلا يرد ان الاحوال
حاصل بالنظر الى ما قبله وهو السامع لا بالنظر الى نفسه قوله وانما قلنا بشرط حاصل المقام ان

له توريه ان يدل الخط ليس كل البدع ولا جزاء ولا متعة فمما ينبغي لتبوءه كذا وكذا بالترقيق والتكثير والافراد والثنائية

والجهم ١٢ مفتي مولوي محمد عبد الرحيم الفتاوى السري

المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم بشرط ثلاثة الأول ان يكون ذلك الحكم من الاحوال
العارضة للمعطوف والثاني ان يكون ذلك الاحوال حاصلة للمعطوف عليه مما قبله والثالث
ان يتحقق مقتضى ذلك الحال في المعطوف والمعطوف عليه اي لم يكن عدم مائة الحال فيهما كما في
قوله جاءني زيد وعمر وفخر وشريك مع زيد في الحال العارض لزيد وهو الفاعلية والرفع وهو
حاصل لزيد مما قبله وهو قوله جاءني مع تحقق المقتضى فيهما وهو صلاحية الفاعلية والرفع فلو
قيل جاءني زيد وحجراً فالحجراً لا يشارك زيداً في الفاعلية لعدم تحقق المقتضى وهو الصلاحية في
الحجراً ثم في قوله يارجل والحارث الحال العارض للمعطوف عليه هو البناء على الضمة حصل مما قبله و
هو حرف النداء مع تحقق المقتضى وهو عدم لزوم اجتماع اللام مع حرف النداء وهذا المقتضى متحقق
في المعطوف فلا يثبت في الحارث البناء على الضمة بل حكم الرفع لفظاً والنصب محلاً كما مر في تأويل
الذائي فان قيل ان قول الشارح من حيث تجرده عن اللام عريض في ان الحال العارض
هو التجرد عن اللام مع انه عبارة عن التنكير وهو من الاحوال من حيث نفسه كما قال الشارح
ايضاً فيما سبق اجيب ان ما قاله الشارح ان الحال العارض عبارة عن التجرد عن اللام فالمراد
منه لازم التجرد وهو البناء على الضمة وكذا معنى قوله ان ما يقتضيه تجرده عن اللام انه هو البناء على
الضمة قوله هو اجتماع اللام وحرف النداء اعلم ان التاء في قوله هو اجتماع اللام سهو من الكتاب
يعني انه ليس من باب لا فتعال بل هو من باب الافعال والهزة فيه للسلب فيكون تقديره
هو عدم لزوم جمع اللام وحرف النداء قوله واما مخرب شاة الخ جواب سؤال وهو ان قوله و
سختها عطف على شاة مع ان الشرط منتف فيه لان رب لا يدخل الا على النكرة وقوله وسختها
معرفة بالاضافة الى الضمير مع ان المعطوف شريك مع المعطوف عليه في الحال العارض وهو
التقليل والتكثير والجر اذ رب لعيد التقليل والتكثير في الدخول وكذا لعيد الجوفية ولا شك
ان هذا الحال العارض ثابت للمعطوف مع عدم تحقق المقتضى وهو التنكير لا نهالا تدخل على
المعرفة وجهه سيح في بحث حروف الجاء انشاء الله تعالى فاجاب الشارح بقوله واما مخ
رب شاة الخ قوله لقصد عدم التعيين الخ اللام في قوله لقصد تفسيره بمعنى ان يقصد اذ
المقصد مصدراً ومجوزاً تاويل للمصدر بالفعل المضارع مع ان كما يجوز تاويل ان مع الفعل
بالمصدر واللام في قوله لقصد بمعنى الباء كما قال عبد الرحمن بن فاضل قال لشارح ان التنكير
لها بطريقتين احدهما ان يكون بحذف حرف الجر اي رب شاة ومخلة لها فيكون تركيباً توصيفياً
لا اضافياً وثانيها ان يكون بنبكة الضمير ثم يرد عليه ان الضمير انما يكون نكرة لانه لا يمكن له جمع
مذكور ولها للرجع المذكور فاجاب الشارح بقوله اي رب شاة ومخلة شاة يعني ان الضمير في
قوله ومخلتها راجع الى شاة كالا الى شاة مذكورة ولذا قال ومخلة شاة ولم يقل ومخلة الشاة
اذ النكرة اذا عيدت

نكرة كانت الثانية غير الاولى او نقول ان ثكارة الضمير مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من
 ان مرجع الضمير اذا كان نكرة يسمى هذا الضمير مبهما ونكرة قوله وكذا المعطوف هذه العبارة
 من الشارح محتمل ان يكون مسئلة ابتداءية من الشارح لاستيفاء المسائل قوله بالنظر
 الى نفسه اي با نيكون احوال لنفس مصاحباً مع احوال ما قبلها قوله مثل المعطوف عليه في الا
 قوله في تركيب لما قال الشيخ الرضى ان قوله لم يحز فعل و فاعله قوله ما زيد بقاظم الخ بتاويل
 التركيب او القول وقوله الرفع بدل من الفاعل وهو ما زيد بقاظم فيرد عليه انه ليس ببدل
 الكل ولا بدل البعض وهو الظاهر ولا يدل اللفظ لانه نادر والنادر ساقط الاعتبار ولا يدل
 الاشتمال اذا رفع مشتمل على هذا التركيب لان مذهبنا في قوله هو ما شتمل على علم الفاعلية
 ان المراد من الاسم هو الذي لم يكن مبنيًا لما قال الشارح في راس المرفوعات والفاعل منها
 جملة وهي من البنيات والرفع المحلى غير معتبر عندنا فكيف يصح البدل منه فعد الشارح
 الى التركيب الذي هو صحيح عندنا لكل وهو ان قوله يحز فعل وقوله ما زيد ظرفه بتقدير كلمة
 في ولفظ التركيب لان للضاف ان يكون الاسما وقوله الرفع فاعل الفعل وقوله لم والاولى
 قوله في ذاهب لما كان محل لرفع مبهما فلرفع الابهام وتعيين ما هو المراد قال الشارح في ذاهب
 قوله العائد الى اسم ما دفع وهم وهو ان العائد كائن في نفس المعطوف عليه غير مرجع الى ما قبله
 فاجاب بقوله العائد الى اسم ما قوله على ان يكون خبراً مقدماً فان قيل ان منها احتمال اخر
 وهو ان ذاهب مبتدأ من القسم الثاني من المبتدأ وعمرو فاعله ساد مسد الخبر فلم ترك الشارح
 قلنا انما يذهب الشارح الى هذا الاحتمال لانه في قوة الجملة الفعلية لان القسم الثاني
 من المبتدأ بتاويل الفعل عندهم كما مر في موضعه فيكون في بمنزلة عطفا الجملة الفعلية على
 الاسمية وهو غير مستحسن قوله ولا مانع من اي من عطفا الجملة الاسمية قوله الذباب خبر
 من قوله الذي قوله لانها فاء السببية جواب بالنعم اي لا نسلم كون الفاء للعطف بل للسببية
 قوله في هذا التركيب جواب سؤال وهو ان لا نسلم ان الفاء للسببية لان منقوض بقولهم جاءني
 زيد فخرج فان الفاء في قوله فخرج وليست للسببية بل للعطف فاجاب بقوله في هذا التركيب
 قوله اي فاء لها نسبة الخ لما كان الياء في قوله للسببية ياء النسبة وهي تقتضي المنسوب والنسب
 اليه فاذا الشارح ان يبينها بقوله اي فاء لها نسبة الى السببية فان قيل ينبغي للشارح
 ان يقول لها نسبة الى السبب بدون الياء لانه عبر عن الياء بالنسبة فلا يبق لها اثر قلنا
 الياء في قوله الشارح ليست ياء النسبة بل هي ياء المصدرية قوله بان يكون معناها دفع وهم
 له وهو الصفة الواقعة بعد حرف النفي كما ولا وفيه ما مر مفتي عبد الرحيم عليه لاشتماله على الاسناد التام فكانه قيل لا
 ذاهب هو ومخلاف الصفة للسند الى فاعلها فانه في حكم المفعول قاله الطاهر السفاكي في مفتي عبد الرحيم
 رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمين

ان نسبة الفاء الى السببية باعتبار ان الفاء مثبت بالسببية فدفع بقوله بان يكون معناها
يعني ان النسبة ليست بعلاقة الاثبات بل بعلاقة السببية قوله لكنها تجعل الجملتين جواب
سؤال وهو انه لما كان معناها السببية مع العطف فلا بد لمعنى العطف من العائد فاجاب
بقوله لكنها الخ قوله والمعنى الذي اذا لطير جواب سؤال وهو ان معنى السببية يعبر عنه بادواة
الشرط كان واذا فسأل السائل ان ههنا يستقيم دخول ادوات الشرط ام لا فدفع بقوله والمعنى
الخ قوله ويعبر عنها سببية الاولى اي يفهم من هذه الفاء سببية الجملة الاولى للثانية يعني
ان الفاء ليست للسببية لكن يفهم من هذه الفاء ان الجملة الاولى سبب للثانية فيكون معنى
السببية رابط فلا حاجة الى رابط آخر والفرق بين قوله او يكون وبين قوله اوليهم هذا ان الرابط
في الاول الفاء والرابط في الثاني معنى السببية فان قيل ان معنى السببية لما فهم منه فكان
الجملة الاولى كجملة واحدة فيكون الرابط الواحد وهو الضمير في الاولى قوله ويمكن ان يقدر الخ وفيه
نظر وهو انه لما صح تقدير الضمير ههنا فينبغي ان يقدر في قوله ولا ذاهب عمر وكيف حكم فيه
بعدم الجواز اجيب ان قوله ويمكن ليس جواب رابع بل هو من تمة الجواب الثاني والثالث وانما
قد رتبنا اذ فيها معنى السببية مع العطف فلعمى العطف يقدر الضمير مع وجود الضمير بالسببية
قوله اي اذا وقع العطف جواب سؤال وهو ان الجزاء وهو قوله لم يحز لا يترتب على الشر كانه لان
قوله واذا عطف دل على حصول العطف ووقوعه وثبوته واذا حصل العطف كيف يترتب عليه
قوله لم يحز فاجاب بقوله اي اذا وقع العطف يعني ان قوله عطف يتضمن لما مضى باب الافعال
فليس المراد من قوله عطف وقوع العطف الذي هو الشبهة بعد الايقام بل المراد ايقام العطف
الذي هو معنى حدوث العطف لا تحقق العطف اذ التحقق يكون بالوقوع وهو غير مراد ههنا
بل المراد ههنا الايقام وهو يكون في وقت عدم تحقق العطف واجاب بعض الشارحين
ان المراد من قوله واذا عطف اذا اريد العطف ولا شك ان الجزاء يترتب على الارادة لكن
يرد عليهم ان عدم الجواز لا يثبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها ايضا قوله
بناء جواب سؤال وهو ان قوله على عاملين لا يصح ان يكون صلة لقوله اذا عطف اذا عطف لا
يكون على عاملين بل على معوليهما فاجاب الشارح عنه بثلاثة اجوبة احدها بقوله بناء والثاني
بقوله وقال بعض شارحي الخ والثالث واكثر الشارحين الخ وحاصل الجواب الاول ان قوله
على عاملين ليس صلة لقوله واذا عطف حتى يكون العاملان معطوفا عليهما بل صلة للمعروف
وهو قوله فيكون قوله على عاملين مع المتعلق مفعول له لقوله واذا عطف وانما زاد قوله

له اي فلا بد في الجملة التي وقعت مهلة للوصول من مائد يربطها الى الوصول وان كانت حكم العطف ١٢ بمعنى حيز

سلك كما بين عليه الا والماض لان لفظة اذ وجبتا للاضى فتقنيان التحقق والوجه قاله عبد ١٢ م ٦ ٦

اللهم اغفر لي امين ١٢ م

ليس من الرعايط الشبهة قلنا ان معناه ان السببية
تكون كونه عطف

الرابط

على وجوده فم وهو ان المراد من العالمين تصور العالمين فغلب هذا لا يصح جعلها معطوفا
عليها فدفم بقوله على وجود عالمين يعني ليس المراد من العالمين تصور العالمين حتى يتوهم
ما ذكر بل المراد وجودها قوله بان عطفت اسمان جواب سوال وهو ان العطفت يقتضي المعطوف
والمعطوف عليه ومنه ان لم يوجد واحد منهما فاجاب بقوله بان عطفت الخ يعني ان المعطوف و
المعطوف عليه كلاهما مقداران قوله على معموليها جواب سوال وهو انه منقوض بقولم ضرب زيد
عمر واوبكر خالدا اذ فيه عطفت الاسمين على معمولين معانها فان جواب بقوله على معموليها
يعني ان المراد عطفت الاسمين على معمولي عالمين لا على معمولي عامل واحد وفي مادة النقص
العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز اتفاقا قوله بان يجعل الخ بيان الدلالة والضمير في
قوله يجعله راجع الى الاسمين والضمير في معموليها راجع الى العالمين قوله على معمولي عالمين
يعني ان عبارة للمصرح بخلاف المضاف قوله ولا على اكثر من اثنين مخوشت زيدا في الدار
ضارب اباه وعمر والبيت غلامه فقوله وعمر وعطفت على زيد وهو فاعل ثبت فكذا عمر وقوله للبيت
عطفت على الدار وهي مجرور بكلمة في فكذا البيت وقوله غلامه عطفت على اباه وهو مفعول به لضارب
فكذا غلامه وقوله ضارباً حال من زيد قوله اي غير متحدين دفعوهم وهو ان المراد من اختلاف
العالمين الاختلاف في الوصف فلا يحصل الاحتراز من مثل ضرب زيد عمر او ويكرها
اذ اختلاف العالمين في الوصف موجود لهما بان احدهما موصوف بالمركب والاخر بالمركب
فاجاب بقوله اي غير متحدين ثم يريد عليه ان ضرب ضرب غير متحدين نظر الى المركب والمركب
فاجاب عنه بقوله بان لا يكون الثاني عين الاول والحاصل ان الاتحاد يستعمل في الذات
فلما قاله شارح غير متحدين علم ان المراد من الاختلاف الاختلاف في الذات دون كون
قوله وذلك اي قوله مختلفين قوله وذلك العطفت اي عطفت الاسمين على معمولي عالمين
مختلفين بعاطفت واحد كما في قولم الخ لكن هذا العطفت جائز عند المصرح بتقديم المجرور في الخلف
وللعطوف عليه قوله مأكلاً سوداء الخ كلمة مانافية وكل مرفوع مضاف الى سوداء فالعامل
في المضاف هو كلمة ما هو اسم ما وقوله تمره خبرها فيكون عاملها مختلفين فقوله بيضاء عطفت
على سوداء وشجعة عطفت على تمره قال في الايضاح هذا القول مثل يضرب في حال
خطا المظن فالسواد مونت اسود عني منصرفة والمترة واحد
القر اليا لب من تمر النخل كالزبيب من العنب وكذا
البيضاء مونت ابيض عني منصرفة قوله وفي قوله

ولا يشك ان ضرب الثاني عين الاول

له معان ليس من باب عطفت الاسمين على معمولي عالمين مختلفين ۱۲ مفتي عبد الرحيم

ہزاران درود و ہزاران سلام : بروے محمد علیہ السلام :

ايضا فتلقوا قولهم في الدار غلام زيد والحجرة عمر واي غلام عمر وانما لم يذكره المصنف رحمه الله
 ظاهر في الجواز قوله يعني الاتي صورة تقديم الجور وإشارة الى انه ليس المراد المثال الجزئي المذكور
 في المتن وفي الشرح بل المراد كل مادة تقدم الجور فيها قوله واقتصر الجواز جواب سؤال وهو
 ان النقل من العرب في الاحكام اللفظية كالنص في الاحكام الشرعية والحال ان في النص
 يقاس ما لا نص فيه على ما فيه نص فيمنع ان يقاس على موضع النقل الموضع الذي لا نقل فيه
 فأجاب بقوله واقتصر الجواز الخ يعني ان الشرط في القياس ان يكون الاصل معقول المعنى وهنا
 ليس كذلك فكيف يقيس عليه غيره قوله فانه لا يجوز جواب سؤال وهو ان قوله خلا فالسبب
 لا يعلم منه ان خلافه من الجواز الحقيقة او من الجواز الظاهري فأجاب بقوله فانه لا يجوز هذا
 العطف قوله بل يحملها على جواب سؤال وهو انه ما يقول سيبويه في الامثلة التي قدم الجور فيها
 فأجاب بقوله بل يحملها على حذف المضاف وفيه نظران حذف المضاف مستقيم في قوله
 ما كل سوداء ثمرة الخ وكذا في قوله اكل امرء تحسبين امرءا ما في قوله في الدار زيد والحجرة عمر
 فغير مستقيم لان كلمة في ليست بمضاف بل حرف جواز اجيب ان كلمة في وان لم تكن مضافا
 حقيقة لكنها مشابهة بالمضاف في ان كل واحد منهما ثبت الجواز لدخول قوله وابقاء المضاف
 اليه جواب سؤال يرد على السيبويه وهو ان القاعدة عندهم انه اذا حذف المضاف اقيم المضاف اليه
 مقامه على عراب المضاف وهنا بقي المضاف اليه على اعرابه فأجاب بقوله وابقاء المضاف اليه
 على اعرابه وحاصل الجواب سلما ان القاعدة هنا لكن هنا قاعدة اخرى وهي ان لفظ المضاف
 المحذوف ان كان مذكورا سابقا فابقاء المضاف اليه على اعرابه جائز وهنا كذلك لان لفظ
 الكلام مذكورا سابقا مثال هذا جاء في قوله تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجزالة
 فان في يريد الآخرة بجزالة محذوف المضاف والبقى للمضاف اليه على اعرابه قوله كما جاء
 في بعض القراءة جواب سؤال وهو انه قد عر في القرآن بالنصب فلا يصح اشاهد فأجاب بقوله
 كما جاء في قوله التاكيد وفي بعض النسخ التوكيد فالاول هو زالفهم والثاني معتل الفاء وانما اورد
 عقيب العطف لان واحدا من قسمي التاكيد هو التاكيد اللفظي وبعض من حروف العطف يدخل
 بين المؤكد والمؤكد كما يقال والله ثم بالله وكقوله تعالى كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ
 فلا يريد ان البدل لا شدة مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قوله اي حاله جواب
 وهو انه لا يصح اضافة الامر الى المتبوع لان الامر في اللغة فرودن كار وفي الاصطلاح صيغة يطلب بها
 الفعل وكل واحد منهما غير مستقيم هنا فأجاب بقوله اي حاله يعني ان المراد من الايه هنا ما كان في
 اصطلاح العامة وهو عندهم عبارة عن الحال كما يقال ما امرت اي ما حالك ثم يرد عليه ان
 اضافة الحال الى المتبوع لا يصح ايضا لانه اما عبارة عن الزمان الحال وعبارة عتابتين
 سله لا نسا من العرب في ذلك في نسخة ١٣ له فانه كما يكون مدخل المضاف بمرور بالمعنى كذا في مدخل في قوله على مضاف المضاف

ان هذا المثال ينبغي ان يرد في الجواز

لا شك في ذلك

عدھا من المعنوی آجیب عنده بان لا یشمل المراد قہ وكونها بمعنى اجمع لا یستلزم المواد قہ لجران
 یكون كونها بمعنى اجمع طار یا بعد ضمها باجمع والمراد قہ لیست الا بحسب الوضع ولکن سلم المراد قہ
 فلا یشمل انما تاکید لاجمع بل هی تاکید لما اکر به اجمع فیکون اکتع واخواته تاکید معنویا لما
 اکر به اجمع وتأكيدا لفظیا لاجمع ولا فساد فیہ ولما قول لمصنف اکتع واخواته اتباع لاجمع لیس
 معناه انما تاکید له بل معناه انما اتباع لها استعمالا یعنی انما لا تستعمل بد ونا الخفاء معنی الجمع
 فیها قوله اذ الضرورة داعية جواب سوال تقریرہ بان یقال ان اردی بالتاکید اللفظی تکریر اللفظ
 الاول بعینه لا یبید رجح فی التاکید اللفظی مخوضرت انت وان اردی به التکریر ولو باقیام المراد
 لدخل نحو یصعون واکتعون وابتعون فی التاکید اللفظی مع انما من التاکید المعنوی وتقریر الجواب
 بالفرق بینہما بان فی ضربت انت مثلا یكون الضرورة داعية الى المخالفة لعدم جواز تکریرہ متصل
 فلما لم یخرج الاتصال فیجوز الانفصال لیسما فی من انه لا یسوغ المنفصل الا لتعد والمتصل بخلاف
 التاکید المعنوی فانه لا یكون الضرورة داعية اليها لان فی قوله جاء فی القوم کلمہ جائز ان یقال جاء
 القوم القوم فلا یكون الضرورة داعية اليها ثم فهذا الجواب باختیار والشیق الثاني قوله ای التکریر
 مطلقا جواب سوال وهو ان لا یشمل ان التاکید یجری فی الالفاظ کلها لان من الالفاظ ان وضو
 ولس من یتسم التاکید اللفظی والمعنوی فأجاب بقوله ای التکریر مطلقا وقیہ نظرا ذ فیہ حمل اللفظ
 علی غیر المتبادر اذا التبادر معناه الاصطلاحی آجیب عنده وان کاز فیہ حمل الکلام علی غیر
 لکن ثم یكون قوله فی الالفاظ کلها محمولا علی التبادر وهو العموم وترك التبادر لاجل ابد لاخری
 جائز قوله قوله او غیر ذلك كالترکیب الا متراجعی قوله ولا یبعد فیہ اشارة الى هضم النفس
 لان هذا التوجیه من الشارح فقط قوله وتخصیص الالفاظ عطف علی قوله ارجاع الضمیر
 وجواب سوال وهو ان من اختیاد تاکید اصطلاحی یأبی قوله فی الالفاظ لانها عام یتناول اللفظ
 والحروف والافعال والتاکید اصطلاحی يختص بالاسماء فقط فأجاب بقوله وتخصیص الالفاظ
 بالاسماء قوله ویكون المقصود جواب سوال وهو انه لما خصص الالفاظ بالاسماء فما الفائدة
 فی قوله کلها قوله والتاکید المعنوی لما کان المعنوی صفة وهی تقتضی الموصوفا وقوله واللفظ
 ولما لم یقل بالشارح مع قوله فاللفظ لان الشارح کثیرا ما یکتفی فی السابق باللاحق والیض ان
 قوله فاللفظی قریب الی قوله وهو ای التاکید فلذل المرید کونه الشارح مع قوله فاللفظی قوله مختص
 بیان المتعلق بقوله بالفاظ قوله ای معدودة جواب سوال وهو ان المحصور ما وقع علیه المحصر
 وهو لا یكون الا بالاستثناء بعد النفی او بکلمة انما وکل واحد منهما ههنا غیر موجود فأجاب بقوله معدودة
 ثم یرد علیه ان المعدود ما وقع علیه

سوال ۱۱ کان فی التکریر الذکر ہذا اصطلاحی اور فی غیرہ ۱۲ م کہ جواب ثانی ہذا السؤال بطریق تسلیم یعنی سئل ان الضمیر فی غیرہ
 راجع الی التاکید اللفظی لکن لیس المراد بالفاظ کلها مطلق الالفاظ بل المراد بہا الاسماء م کہ فلما بالجرہ ویکون الضمیر الیہم مولوی مفتی

سوال ۱۲ کان فی التکریر الذکر ہذا اصطلاحی اور فی غیرہ ۱۲ م کہ جواب ثانی ہذا السؤال بطریق تسلیم یعنی سئل ان الضمیر فی غیرہ
 راجع الی التاکید اللفظی لکن لیس المراد بالفاظ کلها مطلق الالفاظ بل المراد بہا الاسماء م کہ فلما بالجرہ ویکون الضمیر الیہم مولوی مفتی

العدد والعدد ههنا فأجاب بقوله صمد ودة أي معلومة ولا شك ان الفاظ التأكيد المعنوي معنوي
بخلاف الفاظ التأكيد اللفظي فانها غير معلومة فان قيل لا نسلم ان التأكيد المعنوي يختص
بهذه الالفاظ لانه قد يكون بكلمة ولا يتم الابتداء ونون التأكيد قلنا ان المراد بالتأكيد المعنوي
الذي يكون من التوابع لا مطلق التأكيد المعنوي قوله اتبع بتقديم الباء بتقديم الباء بنقطة وحذف
على التاء قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات فيه توطئة الى بيان معانيه يعني لا معنى لهذه الكلمات
سأل الافراد بل هي من المهمات مثل حسن وليس ثم يرد عليه فعلى هذا لا معنى ^{xx} للذكرها من الفاظ
التأكيد اذ يلزم منه تأكيد الموضوع بالمهمل فأجاب الشرح عنه بقوله قيل لا معنى لهذه ^{xx} يعني انه
لا معنى لها في حال الافراد واقا في حال التركيب فيكون معناها معنى المؤكدة قوله أي يقعان جواب
سؤال وهو انه لا يجب اطلاق العام على النفس والعين لان العام ما يتناول الافراد دفعة واحدة وما
ليس كذلك فأجاب بقوله أي يقعان يعني ان المراد من العموم الوقوع لان الوقوع لازم للعموم
اذا العموم يقع على الافراد فيكون الوقوع لازما مع العموم قوله على الواحد اشارة الى انه اطلق المصنف
على النفس والعين اطلاق العام لانه كما يكون للعام افراد كذلك لها افراد يعني الواحد والمثنى والجمع
ولذلك هو المؤنث لان العام يقع على الافراد دفعة واحدة وهما يقعان ^{أي النفس والعين} على الافراد بدفعات
يعني تارة يقع كل واحد منهما على الواحد وتارة على المثنى ^{xx} قوله افرادا وتثنية وجمعا اشارة الى بيان
اختلاف الصيغة قوله العائد الى المستوع كانه قيل ما الفائدة في ذكر الضمير فأجاب الشرح عنه بقوله
العائد الخ قوله في المذكر الواحد جواب سؤال وهو انه ما الفائدة في تعدد الامثلة فأجاب بقوله
في المذكر الواحد قوله يا يراد صيغة الجمع لكراهة اجتماع تثنتين مع الاتصال اللفظي ومعنى ما لفظا
لكون الاول مضافا الى الثاني مع كون المضاف اليه ضميرا واقا معنى فلكون الاول جزءا من الثاني نحو
قوله تعالى فقد صغت قلوبكما أي قلبا كما قال قلب جز من الخطاب فلا يقال نفسا زيد يرا
نفسا رجلين لانه مضاف الى الظاهر لا الى الضمير فلا يكون فيه مادة الاتصال فالقيل هذا منتقن
بقولنا غلاما هما فان في اجتماع تثنتين قلنا هذا الضرورة دفع الالتباس لانه لو قال غلامان
هما لا يعلم المراد من الغلام الجمع او المثنى ولا التباس في قوله نفسيهما لانه ليس للتثنية الاثنان
وايضاً ان الغلام ليس جزءا من المضاف اليه فالقيل بالتمسك في ان اجتماع التثنتين مكرره عندهم
واجتماع الجمع ليس مكرره ولذا اقالوا انفسهم قلنا ان الانفس جمع تكسير وهو في حكم المفرد كما
مرفى تحت الاعراب حيث قال فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الخ لانه كما يغير المفرد
من المفرد من المفرد الاخر كذلك الجمع المكسر مغير من مفردة وكذلك الجمع المكسر مغير من الجمع
المكسر الاخر قوله وعن بعض العرب نفسيهما كما هو القياس فلا حاجة لهم الى الدليل قوله
وغير العاقل أي في جمع غير ذوى العقول فان حكمهم حكم جمع المؤنث لان النون موضوعة لجمع المؤنث
وغير ذوى العقول محمول على المؤنث لنقده ان عقلين وقال الشيخ الرضوي رحمه ان النون

فان كان النون معنوية وان كان معنوية لم تقو على ان ينفرد بها والضمير واللام في قوله نفسيهما واللام في قوله نفسيهما

موضوۃ لغیر ذوی العقول والموت محمول علیہ کما سیأتیک فی بحث الجعم فی شرح قول المصنف
والنساء والایام فعلت وفعلن قوله لما سئل نفس جواب سوال ظاهر قوله تغلیبا مفعول
له لقوله لما سئل قوله بعد الثلثة جواب سوال وهو ان الباقی یقتضی غیر الباقی فبما هو فاجاب
بقوله بعد الثلثة المذكورة وهی نفسه وعینہ وکلاهما قوله مفردا کان او جمعا دفع وھم وهو
ان المراد من غیر المستثنی هو المفرد فقط لانه الاصل قد دفع بما تری قوله فی المذکر الواحد جواب سوال
وهو انه ما الفائدة فی تعدد الامثلة اجاب بقوله فی المذکر الواحد قوله او الجعم ای ویقال جمعا
فی الجعم ایضا فیما کان جمعا لان الجعم یتناول الجماعۃ موت قوله مفردا کان او جمعا دفع
وهو ظاهر مثال الجعم اشتد بیت العید کلم قوله ولا حاجۃ بجواب سوال وهو ان الواجب علی
ان یقول الاذ واجزاء وافراد فانه یصح تاکید انسان ورجل بہما مع انہما ذوا افراد اجاب بقوله و
لا حاجۃ الی قوله ما لم تلاحظ افرادہ لان اجمع لفظہ مفرد مذکر فلو لم یلاحظ کل جماعۃ لایصح
حمل اجمع علیہ لانه مفرد والکل ذوا افراد واجیب عنہ بوجہ اخر وهو ان المراد من ذوا اجزاء ذو
تعدد وهو یدق علی الاجزاء والافراد جمیعا فہذا من قبیل عموم المجاز قوله ویجب ان تكون
جواب سوال وهو ان یصح بمعنی یجوز فعل منہ ان عدم الافراد فیہا ایضا جائز والحال انه غیبا
فاجاب بقوله ویجب ان تكون الی قوله یصح بمعنی یکن قوله حسنا وحکما منصوب انما خبر
لکان المقداری سواء کان افتراقهما حسا او حکما او تمیز من فاعل یصح او مفعول مطلق ای افتراق یصح
او افتراق حکم قوله بارزا کان الحال انه لا التباس فیہ بل الالتباس فی المستکن فقط والبارز محمول علیہ
فدفع بقوله بارزا کان او مستکنا قوله ای اذا رید جواب سوال وهو ان الجزء لا یرتب علی الشیء
لا وہ اذا اکت بالنفس والعین فکیف اکت بمنفصل فاجاب الشارح عند جوابین احدهما بقوله
ای اذا رید والثانی بقوله اولایعنی ان لفظا ولا مقدر فی جلب الجزء فالحاصل ان الشرط یدل
على التقدم اذا لم یکن فی جانب الجزء قرینۃ علی تقدم الجزء علی الشرط وھنا وجد القرینۃ وھو لفظ
اولا قوله ثم بالنفس والعین لما کان الاول یقتضی الثانی فلذا اقال ثم بالنفس والعین قوله فتنسک
الفاء لتعلیل تطبیق المثال مع المثل قوله اذا وقع تاکید للمستکن جواب سوال وهو انه کیف یتلصق
النفس والعین بالفاعل مع ان الفاعل مذکور فی قوله ضربت فاجاب الشارح عنہ بقوله اذا وقع تاکید
لایعنی ان الالتباس وان لم یکن فی جمیع الصور لکن یمکن فی بعض الصور کما اذا وقع تاکید للمستکن
قوله ولما وقع جواب سوال ظاهر

سہ توضیح لا نسلم ان الثانی لفظ کلا بل هو ثالث فکیف نصح اطلاق الثانی
علیہ اجاب بقوله ولما یصح ۱۲ سہ یحتمل ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الامثلة ۱۲ سہ توضیح ان الالتباس وقع
فی المرفوع المستکن والبارز فلهذا البارز ان علة الالتباس موجود فی المستکن دون البارز حاصل الجواب ان لقیۃ
الاجواب وھی ما یكون الضمیر فیہ بارزا حمل علیہ طوالب الباب ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم الفتاویٰ

الانتم ترتب علینا بطل الموت وسئل علینا کرات الموت وارحم علینا عند الموت ولا تقدرنا فی القبر

فی الکلمات لما کان قوله البواقی صفۃ یقتضی الموضع فلهذا الشارح قوله فی الکلمات قوله

قوله وانما قيد الضمير لما فرغ الشارح من عن تعميم عبارة المصدر في بيان فوائد القيد
 قوله ببيان العوامل قليلا اي ان لفظ كل واجمع لا يتصل مع الفعل بان يكون فاعلا له بل يتصل
 بالفعل شئ اخر بالفاعلية كذكر كل واجمع بعد ذلك الشئ في الامور الاستعمال واما لفظ النفس
 والعين فيذكر مع الفعل بالفاعلية كقوله حتى يقال ضرب نفس زيد وضرب عين زيد اي جسد زيد
 قوله بفتح الهمزة د فح وهو وهوانه مقروء بكسر الهمزة فيكون مصدرا من باب الافعال فلا يصح حمله
 على اكنتم واخواه اذ يلزم حمل المفرد على الجمع فدفع بقوله بفتح الهمزة قال قتل علم من قوله على ما هو
 المشهور ان كسر الهمزة ايضا جائز في غير المشهور مع ان الكسر غير جائز اذ يلزم حمل المفرد على
 الجمع قلنا ان قوله على ما هو المشهور ليس بممتنع بقوله بفتح الهمزة بل متعلق بقوله اتباعا لتبعيتها
 لا جمع في المشهور وانما في غير المشهور فقد يؤكد بها بدون ذكر اجمع قوله يعني تستعمل دفع وجم
 وهو ان تتبعية اكنتم واخواه الى اجمع باعتبار الوضع مع انه لا وضع لتوكيد احد الكلمتين مع الآخر
 اذ الوضع في المفردات دون المركبات فدفع بقوله يعني تستعمل الزيادة ان بتبعية اكنتم واخواه لا جمع
 من جهة الاستعمال الامن جهة الوضع قوله وذكرها الاول للاستيناف وقعت في جواب سؤال السائل
 وهو ان ما ذكر في الصورة التي ذكر الكل ولو ذكر اكنتم وابتع والبصم وحده هو التأكيد به ام قلنا
 المصدر عنه بقوله وذكرها دونه ضعيف فان قيل انه لما كان في ذكره وحده ضعفا بل لا بد من
 الانضمام مع الغير فما الحاجة الى ان التأكيد حصل باجمع لان فرض المسئلة فيما لم يؤكد بالكل بل
 يؤكد بواحد منها قلنا ان ذكر اجمع هذا ليس للتأكيد بل للتوطئة الى صحة التأكيد باخواته فلا يخفى
 من الفرض قوله اي تقصد النسبة وتحقيقه مضى في بحث العطف فليست فيه قوله لانه لا تكون
 النسبة تجوزا بل يسأل وهو ان الضمير في دونه لما كان واجعا الى المتبوع وهو عبارة عن ذات
 المتبوع وعدم مقصوديته ظاهرا لانه ليس من مقدور المتكلم ومفعول لقصد لا يكون الامن
 مقدورات المتكلم ومن الاعراض والاحداث فاجاب بقوله اي لا تكون النسبة الخ فان قيل
 كيف يكون المتبوع غير مقصود والتابع مقصود في بدل الكل فانها متحدان فاما قلنا انهما وان كانا
 متحدين فاما اي فيما صدق عليه لکنهما متغايران لفظا ومفهومهما فيميزان يكون الشئ الواحد مقصودا
 دون وجه قوله بل تكون النسبة اليه طوية جواب سؤال وهو انه على هذا ينبغي
 ان لا يترك المبدأ منه فاجاب بما ترى قوله سواء كان بالنسبة مستندا جواب يسأل
 وهو ان المتبادر من النسبة النسبة الانشاد به فيخرج منه اخاك في ضرب زيد اخاك
 اذ الضرب غير مستند الى زيد بل واقع عليه اجاب بقوله سواء كان الخ
 قوله ولا يصح والحد الخ جواب يسأل وهو ان هذا التعريف لا يكون مانعا
 عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوف بل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه
 له اكنتم وابتع وجمع ٢٢ له في كل واحد منها ٢٢ له على ان النسبة الى المتبوع غير مقصودة ابتداء لام فراق زوده بفضل خالق غفر له

المتبوع

آجابه بقوله ولا يصدق الحد في قوله ثم بدله يقال بدله فاندم وفاعله محذوف أي طر
 له فلا يغير الأول فضمير الفاعل في بدل الأجم إلى الأولى المعلوم بدلالة الكلام كذا ذكره العلامة
 التفتازاني رحمه في شرح المفتاح قوله بهذا المعنى أي بان يكون المتبوع مقصوداً أو لا ثم التام علم
 ان المتبوع في المعطوف بـ مقصود ابتداءً ومتبوع عينية البدل غير مقصود ابتداءً سواء كان
 مقصوداً ابتداءً ونظراً أو لا فدخل يا زيد زيداً فجعل بدل لافانه لم يكن مقصوداً ابتداءً لكنه صار
 مقصوداً انتهاءً قوله مثل ما قام أحداً لا زيد بالرفع على البدل وبالنصب على الاستثناء قوله
 وليست نسبة عائش إلى من عدم القيام مقصودة بالنسبة إلى زيد فهذا العبارة محمولة على
 القلب بتقليده هكذا وليست نسبة عائش إلى زيد من القيام مقصودة بالنسبة إلى أحد قولها
 فإن النسبة جواب سؤال وهو ان النسبة الأولى من حيث النفي والثاني من حيث الاثبات فكيف
 تكون الثانية عين الأولى فأجاب بقوله فإن النسبة المأخوذة في الحد أع من ان يكون بطريق
 الثبوت أو النفي لأن المولود من النسبة نفس النسبة لا الكسفة من النفي والاثبات قوله ويمكن ان
 يقصد جواب سؤال وهو ان النسبة الأولى لما كانت تفيها فكيف يكون طوتية إلى ثالثة وما هذا إلا
 طوتية لنفيضة فأجاب بقوله ويمكن ان يعنى ان الغرض من الطوتية انفاظ الغافل وهو يحصل
 بالنقيض أيضاً فاقبل ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في الاستثناء بطريق الاستثناء و
 ليس بمقصود فكيف يصح القول بان النسبة إلى ثالثة مقصودة قلنا ما ذكره في الاستثناء المحض
 أي الخالي عن معنى البدل مع ان زيداً في المثال المذكور جازان يكون بدله أيضاً قوله النوع جواب
 سؤال وهو انه لا يصح حمل بدل الكل على قوله هو لأنه راجع إلى البدل مطلقاً فيلزم حمل الاخص
 على الاعم فأجاب بقوله النوع أيضاً ان قوله هو مبتدأ وخبره محذوف وهو النوع وقوله بد
 الكل خير مبتدأ محذوف وهو الأولى الأول بد الكل قوله أربعة جواب سؤال وهو ان البدل
 منقسم إلى ثلاث اقسام الأربعة لا غير فينتج ان يذكر المصداقات المحصورة أيضاً ان ما ذكره المص
 تفصيل وهو يقتضي الاجمال ولا جملته هنا فأجاب الشارح رحمه بقوله أربعة قوله أي بدله هو
 كل البدل من أشارة إلى ان اضافة البدل إلى الكليانية قوله غالباً إنما قال هذا لان بدل الكل
 البعض بد لا الاشتمال وليس فيه الاشتمال بل فيه علاقة الكلية والخيرية قوله وبدل الغلط و
 المراد بالغلط هو الغلط في البدل منه لأنه ليس الغلط في البدل قوله له في ملائمة وهو ملائمة
 السبب والسبب فان قيل ان السبب لا ينفك عن السبب بل بينهما ملائمة لان المراد من السبب
 هو العلة فلا يصح اطلاق الا على عليه قلنا اطلاق العلى عليه بالنسبة إلى اضافة البيانة
 لأنها على الملائمة وهذه اضافة لامية قال فحل المشتكى مولانا عبد القادر في الاضافة في الا
 لامية وفي الأوليين بيانة بمعنى من فكيف يصح عطف قوله الاشتمال والغلط على الأوليين لان
 لفظ الاشتمال والغلط مجرور وباللام ولفظ الكل والبعض مجرور وعن فلا يصح العطف لأنك قد عرفت ان

وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان مفهوما لان كلمة المتصلة تفيد الحكم في
 النقيض بالطريق الاولى قوله فزيد واخوك الغاء للتعليل اي لتعليل تطبيق المثال مع الممثل
 قوله قال الشارح الرضى اشارة الى الاعتراض على المصنف رحمه الله ان حصر التوابع في الخمسة
 باطل لانها اربعة في عطف البيان داخل في بدل الكل وحصر اقسام البدل في الاربعة باطل لانها
 ثلاثة لان بدل الكل داخل في عطف البيان قوله وما قالوا الخ جواب سوال وهو ان عدم الفرق
 ممنوع اذ في بدل الكل لمقصود بالنسبة دون متبوعه وفي عطف البيان المقصود بالنسبة
 هو المتبوع فاجاب الشارح عنه بقوله وما قالوا قوله وهو الثاني فقط لان المبدل منه طوتية
 اي قاط الغافل فهو ايضا مقصود نظرا الى انه طوتية الاولى بدل الغلط فان كون الثاني مقصودا في
 بدل الغلط دون الاول ظاهر لان بدل الغلط للسهر والغفلة لا لطوتية اي قاط الغافل قوله
 اصلا اي لا للنفس ولا للغير كالصلوة فانها مقصودة لنفسها وكالوضوء فانه مقصود للغير
 قوله اصليا اي للنفس بل اي قاط الغافل قوله والحاصل ما بين بعض المحققين ادراكا لاد الشارح
 ان يبين الامور المجزئية لا ايضا الكلي فقال والحاصل الخ قوله مبالغة في الاسناد لانه لو لم
 يكن طوتية لم يوجد اي قاط الغافل فيكون في الاسناد الى البدل شكاً قوله وحيث ان يكون التوضيح
 جواب سوال وهو ان البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن يثبت توضيح المبدل لمتدبره ايضا
 لان اخوك في قوله جامع في زيد اخوك يوضح زيد لانه لا يعلم ان زيدا اخ الخاطب اولا فلما قال
 اخوك علم انه اخ الخاطب آجاب بقوله وحيث ان يكون التوضيح الخ قوله فالفرق ظاهر وهو ان
 البدل مقصودا صليا اي مقصود للنفس لا للغير كالصلوة بخلاف عطف البيان فانه ليس مقصودا
 اصليا بل للتوضيح المتبوع كالوضوء قوله والثاني جزؤه لا يقال هذا من قبيل عطف الاسماء على
 معمولي عاملين مختلفين مع عدم شرط جواز ذلك قوله الثاني عطف على الاول وقوله جزؤه
 عطف على قوله مدلول الاول والعامل في الاول هو الابتداء والعامل في قوله مدلول الاول هو
 قوله مدلوله فان قوله مدلول الاول مفعول بالمرسم فاعله قنقد يره والثاني مدلوله جزؤه
 اي جزء الاول وهو المبدل منه لا انقول في لفظ مدلوله مقد فيه اي والثاني مدلوله
 جزؤه فاعتبار المدلول فيه بحكم التقدير لا بحكم العطف فلا محذور فيه حينئذ قوله اي بدل
 البعض دفع وهو وهو ان المراد من الثاني بدل الغلط لانه ثاني بالنسبة الى الاشتمال فدفع البعض
 اي بدل البعض قوله اي بدل الاشتمال دفع وهو كما مر قوله بينه وبين الاول وانما نقل
 بينه والاول بملاحظة البين بحكم العطف لفائدة الاختصار في المتن لان العطف على الضمير المحذوف
 بلا عادة الجار غير جائز قوله بحيث توجب النسبة جواب سوال وهو انه يدخل في اطلاق قوله
 ملائسة بغيرها البعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلاما وضربت زيدا حمارة بوجود الملائسة
 بغير الكلية والجزئية وهي المالكية والملوكية فاجاب بقوله بحيث الخ قوله لا اعتبار ذاته اذ لا تفاوت في

انتخاص الانسان من حيث الذات واما التفاوت بالطول والقصر فهو التفاوت في الوصف فان قيل ببدل الكل والبعض ايضا كذلك قلت لا يفرض ذلك في التسمية اذ لا يشترط في وجه التسمية من الاطراد والا انعكاس قوله و تتضمن نسبة الاحجاب على قوله يكون قوله وكذا في سلب زيد توبى اذا سلب يستعمل في غير الادمي واما في الادمي فيقال والتوفى لما قال سلب زيد علم ان ذات زيد غير مواد اذا سلب لا ينسب الى زيد بل المراد لبعض متعلقاته قوله بغيرها قال مولانا عصام الدين الاصح ان يقال بغيرها بدون بل الملائكة لذكر الملائكة صريحا بقوله ملائكة اقولا ملائكة المذكورة هي الملائكة التي بين بدل الاشتمال وبغيرها منه والباء في قوله بغيرها اشارة الى الملائكة التي في بدل الكل وبذل البعض الى ملائكة بغيرها ملائكة واما نقوض لهذه الملائكة بايراد الباء ليصح حمل قوله بغيرها على قوله ملائكة والا لا يصح الحمل ولهذا فسر بقوله اى تكون تلك الملائكة بغير كون الخ والا فلا بد ان يقال في تفسيره اى غير بدل الكل والبعض قوله اى تكون تلك الملائكة دفع وهو وان المراد بغيرها غير الكلية والحديثة مطلقا فيخرج من التعريف نحو نظرت الى القمر فلكه لان المبدل جزء من المبدل قد فسر بقوله اى تكون تلك الملائكة الخ قوله فيد خالف اى هو ليس قسميا مسا قولا نظرت الى القمر فلكه وفيه نظرو هو ان النسبة الى المبدل منه وهو القمر تام فكيف يكون مثلا لبذل الاشتمال هكذا قال مولانا عبد الخفور واجاب عنه مولانا عصام الدين ان هذا التركيب انما يقال في ايام اختفاء القمر بان يكون في آخر الايام ففعل هكذا يكون النسبة الى القمر غير تام قوله والمناقشة فيه اشارة الى جواب الاعتراض الذي هو الشارح الهندى حيث قال ان المثال لا يطابق المثالان القمر ليس جزء من الفلك بل مستقل في نفسه ثابت مركز الفلك فلا يجوز للتخويل ان يورده في المثال قوله مناقشة في المثال وهذا ليس مرداهم اذ يكفي في المثال نفس الغرض وان لم يكن مطابقا للواقع وايضا يجوز ان يورد له مثلا اخوك كما قال لشارح رح ويمكن ان يورده الخ قوله دجته لا سد بوجه الدجته بالفارسية سوراخ ولا تنك ان في جانب المشرق ستة بروج وكذا في جانب المغرب ستة بروج وفي كل بروج ثلاثون درجة والاسم لبرج واحد قوله واما لم يجعل الخ جواب سؤال وهو انه لم يجعل هذا البدل الذي يكون الكل بدلا عن البعض قسما خامسا ولم يسمى ببدل لكل عن البعض لان المبدل من جزء البذل اجاب بقوله واما لم يجعل الخ قوله بل قيله الضمير في قوله قيل راجع الى قوله واما لم يجعل الخ اى بل قيل واما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا لعدم

سلك بكرة الكان ثمانية بدل من القمر يكون القمر جزءا من الفلك والغيرية راجع الى القمر والاولى باو من الملائكة التي في القمر وهو الفلك الاول المسمى بفلك الدنيا قاله عبد الله بن علي بن عبد الرحيم عني عنه رتبة الكريم سلكه تدبر برفع بفتح الجيم بدل عن قوله درجة الاسد بكسر الجيم من الاسد والبرج عبارة عن قسم واحد من اثني عشرتها من الاقسام السداسية

وقوعه لم یقله لقلته وندته جواب بطریق التنزیل وقوله باقلا عراض عنه بطریق العلاء
 ثم یروى علیه انه اخذ لم یقع في كلامهم فبان قولهم في الامثلة المنقولة عنهم كما مر فاجاب بالشارح عنه
 بقوله فان هذه الامثلة مصنوعة اي غير منقولة من العرب قوله اي بدل الغلط فم وهو
 ان المراد من الرابع بدل الكل لا نه لو شرع من الجانب الاول يكون بدل الكل باقلا فم بقوله انه
 بدل الغلط قوله بان تقصص انما زاد كلمة الباء لدفع سوال وهو انه لا یصح ما ان تقصد على البدل
 لان ان تقصد بتاويل المصدر ووصف والبدل ذات لانه قد يكون اخا وقد يكون حمارا وهكذا
 جواب بقوله بان تقصد حذف حرف الجر وحده مع ان وبن قیاس ثم الجار والمجرور ^{تقتضی}
 المتعلق فيعم حمله على البدل باعتبار المتعلق وقوله ان يكون بيان المتعلق وفيه نظر لان في قوله
 ان يكون ايضا خلا ان على المضارع فيكون بتدليل الاشكال لا شك ان لثم الا ان يقال ان كلمة ان
 سهو من الكاتب اصله ان يكون لم وانما زاد قوله انت اشارة الى ان قوله ان تقصد صيغة
 المخاطب المعلوم بقرينة قوله غلطت وقوله تقصد من باب ضرب قوله من غير اعتبار جواب
 سوال وهو ان قوله ضربت زيد احار من ان البدل لغلط مع انه لصدق عليه بدل الاشتمال
 ايضا لان بين زيد وحمار ملازمة المالكية والمملوكية فاجاب بقوله من غير اعتبار المیزان انه
 وان وجد فيه الملازمة لكن الملازمة ليست بملتزمة اليها قوله بعد ان غلطت وفيه نظر
 وهو ان القصد الى البدل قبل وقوع الغلط بالمبدل من انما ذكر خلاف ما قصد بالنسيان او
 بسبق البيان ^{كم} اجيب عن ان المراد من البدل الابدال ولا شك ان القصد الى البدل بعد وقوع
 الغلط بقوله بغيره وانما لم یقل بعد ان غلطت بالاول وهو المبدل منه للتفريق في العبارة
 وانما یقال بالبدل منه ولا المتبوع لانه حين ذكره لم يذكر بحیثية كونه مبدلا منه او متبوعا
 بل بحیثية كونه غلط حيث قال والغلط وهذا لم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه
 قوله ويكونان معرفتين اشارة الى تقسيم اخر في البدل لا الى البدل والمبدل منه في الانواع
 الاربعة المذكورة الاربعة انواع فتصير الاقسام من ضروب الاربعة في الاربعة عشرة
 فسموا وفيه نظر وهو انه من قبيل التاكيد اللفظي فكيف يكون بدلا كما قال مولانا عصام الدين
 اقول لا یبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى الثاني وفكر الاول طوتة فالثاني يكون بدلا
 قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني لتاكيد الاول كان الثاني تأكيدا لقوله انه نعت البدل
 دفع وهو وهو ان المراد من النعت نعت المبدل منه قوله من كل وجه جواب سوال وهو
 ان البدل مع النعت ايضا القصد من المبدل منه لان النكرة اسو صيغة النقص من المعرفة فاجاب

س ۱۰ ح ان عبارة المصنف تدل دلالة مرجحة على ان القصد الى البدل هو ما وقع الغلط بالمبدل منه حيث قال ان تقصد البدل بعد غلطت ليزه

س ۱۱ س ۱۲ لانك قدرت ان تقول مررت بحمار فقلت لك انك قلت مررت برجل ثم استدرت فقلت بجلهم س ۱۳ لان قبل وقوع الغلط بالمبدل

لا يكون اذا القصد بدلت البدل لا البدل حيث انه انما قال مررت به س ۱۴ كما عبر المصنف عن المبدل منه بالاول بها سبق ۱۲ انه قوله على البدل المراد

من كل وجه يعني ان البدل مع النعت وان كان القصر لكنه ليس بانقص من كل وجه اذ بالنعت
يقول الاشتراك وايضا ان النعت مع البدل لا يفيد ما لا يفيد البدل منه مع التعريف **قوله** ويكونان
ظاهرين في الإشارة الى تقسيم آخر في البدل فتصير الاقسام من ضرب الاربعة ستة عشر قسمًا
قوله لقيتهم اياهم فان قيل هذا من قبيل التاكيد فكيف يكون بدلًا قلنا الفرق بالقصد
فالقصد المتكلم اسناد الفعل الى الثاني وذكر الاول توطئة فهو البدل وان قصد العكس فهو الثاني
قوله لا من الغائب وانما لا يحل الغائب على المتكلم والمخاطب ههنا كما حرم فيما قبل من الموضع لانها
ان كانت بعد الوقوع **قوله** فان المانع فيها مفقود لعدم اتحاد ما صدق عليه في غير بدل الكل
فيفيد ما لا يفيد للبذل منه **قوله** اشتريتك نصفك فانه بدل لبعض فان النصف بعض المخاطب
وفي المثال الثاني يكون **قوله** نصيب بدلًا من ضمير المتكلم وفي المثال الثالث يكون علم بدلًا من
ضمير المتكلم وفي المثال الرابع يكون علمك بدلًا من ضمير المخاطب وفي المثال الخامس يكون الحمد
بدلًا من الكاف وفي المثال السادس يكون بدلًا من تاء الخطاف وليس بدلًا من ضمير المتكلم
الا فلا بد ان يقال حمادى **قوله** ولا يلزم من خلت إشارة الى الرد على بعض الشارحين حيث قالوا
انه لما كان بيان الابد فيه ان يكون الثاني اوضح من الاول فاجاب بقوله ولا يلزم من ذلك ان
يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضا لان لما اجتمعنا كان
منظور... النظر وملتفتا للمخاطب فالالتفات ايضا **قوله** فيعلم ان يكون الاول اوضح من الثاني
او بالعكس او كانا متساويين **قوله** قسم بالله ابو حفص عمر الحفص بالصاد المعجمة اسم الاسد
ابو الاسد في الشجاعة وبالصاد المهملة اسم بنت عمر رضي زوجة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم
فان قيل ليس في القصة ان عمر رضي اقسم بالله مع ان قولهم اقسم بالله ابو حفص عمر صريح في انه
اقسم ولكن اقول الاعرابي صريح قلت ان الشارح لم يذكر قصص الا ان بعض الفضلاء قد ذكر القسم
حيث قال ان اعرابيا الى عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فالتمس منه بغير او كان له بغير فقال عمر رضي الله عنه
ليس لها نقب ولا دبر في الشعر المذكور **فان قيل** قول الاعرابي ان كان فخر لشعر
لله التردد لانه اتى بكلمة الشرط حيث قال ان كان مع ان الذين صدروا منه يقينا اذا التفت
كان عجماء نقباء قلنا انما اورد في صورة التردد رعاية للادب او ان معنى قوله عمر رضي الله
لها نقب ولا دبر في الشعر المذكور في الواقع فلا يكون له ذنب ويحتمل ان في قوله
ان كان ليس بحرف الشرط بل ان مخففة من المثقلة واسمه ضمير الشأن المحذوف على طريقة
قوله تعالى سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا **قوله** دبراء الدبراء شئت زحمتي والعجماء لاغز والنقباء

سلكه كيف وهو مثل السكنى انت وروحك الجنة والتفكر اعطاه ذلك تأكيد اسلكه بان قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني
من غير توجيه كان الضمير الثاني تأكيد اقاله عبد الله سلكه وقيل ان المعنى بالماء والصاد المهملتين وكذا الاسد وبه

كنى عمر بن الخطاب ١٢ كنية العاصي فضل خالق عني عنه

سوده شده پائی قوله فحمل بغيره ای ركب على بغيره او ساقه قوله بطحاء البطحاء وآد فيه
اجار صغيرة ^{بمعنى} سكرية قوله وجعل ای شرع الاعرابی في ارض البطحاء وليقول شعرا قسم
بالله ابو حفص عموما منها من نقب والدبر اعفول اللهم ان كان فخر قوله فجعل ای شرع عموما
في وقت قال الاعرابی اغفر اللهم فهو من افعال المقاربة قوله صدق ای صدق الاعرابی
ان ناقتة دبر قوله فاخذ بيده ای اخذ عمر بن الخطاب بيد الاعرابی قوله صنع ای اسقط الا كان
او اسقط انت قوله وزودوه ای اعطاه عمر رض النقة قوله وكساه ای اعطاه الكسوة لغيره
قوله نقباء بحفاء دبره على وزن فعلاء مؤنث النقب والعجب وادبر كاحر حمرا واما التي بصيغته
المؤنث لانها صفة الناقة قوله ای فرقه ^{بمعنى} ليس المراد من الفصل ههنا ما يقابل الجنس والنوع
او ما يقابل الجنس والنوع او ما يقابل الباب والكتاب قوله ای مرجئت الاحكام اللفظية مثلاً
الى ان نصب قوله على التميز قوله واقم اشارة الى بيان المتعلق بقوله في مثل ثم المتعلق مع المتعلق
خبر بقوله وفصله فالقيل فليكن قوله في مثل متعلقا بقوله وفصله اذ هو مصدر وصدم المتعلق
فلا حاجة الى قوله واقم قلنا ان الجار والمجرور لا يقع خبر الا باختيار المتعلق فلو تعلق بقوله
وفصله يكون قوله وفصله مع قوله في مثل خبرا فان عدم المبتدأ من البين قوله التارك ای
القاتل قوله البكرى في الاعمال اسم لرجل قوي بالفارسی پہلو ان ثم جعل القبا لبشر هو اسم محض
للمقتول الذي قتله ابو الشاعر قوله انا ابن التارك بشر فاميدل منه وهو البكرى ساقط من
البين والفصل العامل وهو التارك بالبدل وهو بشر قوله وهو غير جائز واما التارك البكرى فهو
جائز لانه مثل الضارب الرجل قوله وعليه الطير ثانی مفعول في اشارة الى بيان تركيب قول
الشاعر يعني ان قوله عليه الطير مفعول الثاني للتارك واما مفعوله الاول فقوله بكرى قوله
ان جعلناه بمعنى اصير فان ترك جاك بمعنى ودم وعبني صير كما في القاموس وما قال سابقا
ان التارك بمعنى القاتل فهو النصير بمعنى اللازم اذا القتل لازم مع صيرورة البكرى كاشا عليه
الطير الاكل قوله والاحق ان لم يكن بمعنى النصير بل يكون بمعنى ودم فهو حال من البكرى فيكون
حالا من المفعول قوله ان كان ای الطير فاعلا لقوله عليه لان قوله عليه شبه الفعل ففيه الضمير
لا محالة قوله وان كان في الطير مبتدأ وقوله عليه خبره فيكون قوله ترقبه حيثن حالا من
الضمير المستكن في قوله عليه لانه شبه الفعل ففيه ضمير قوله اي واقعة جواب سؤال وهو
انه لا يصح كون وقوعه حالا من الضمير في ترقبه لان الحال يكون قيدا لعام ذي الحال والتارك
لازم الوقوع فلا حاجة له الى التقيد فاجاب الشارح عنه بقوله اي واقعة الزم ^{بمعنى} انه في الظاهر
كذلك لكن في الحقيقة محمول على القلب ثم اعلم ان لفظ الطير جاء للجمع كما قال الله تعالى ولم يروا
الطير فوقهم صافات وليقبضن فان النون في يقبضن للجمع لانها هي جمع المؤنث وضم غير ذك
العقول وان كان مذكرا قوله مرقبة ای منتظرة لا ترهاق روهراي لخروجهم نحو قوله

ومن وهو عبارة عن حيّا المد بوجه والمراد منه هنا المحوثة... القليلة قوله واما الفرق المعنوي
 اشارة الى فائدة قول المصنف قوله فقد تبيّن فيما سبق في جواب قول الرضى حيث قال الشارح و
 قال بعض المحققين في جوابه الى قوله والبراه ^{لأنه من غير كل} بمثل جواب سؤال وهو انه لما قال المصنف رضى في مثل
 خرج عنه قوله انا من التارك والمضاف اليه خارج من الكلام وايضا فيه اشارة الى سؤال السائل
 ان المتكلم يجمع بين اثنين احدهما الاشتراك بين الشيئين في النوع كزيد وعمر واشتركا في الرجولية وثانيهما
 الاشتراك بين الشيئين في الجنس كالرجل والمرأة اشتركا في الانسانية فسا لالسائل ان المتكلم هنا
 اى قبيل فاجاب الشارح عنه بقوله والمراد بمثل النوع ان المراد من الاشتراك النوعي قوله و
 يمكن ان يراد به الخاى ويمكن ان يراد به الاشتراك بالجنس ولما كان الامر بعيدا من الباب فلذا
 عبر عنه بممكن لان رضى كوفي موضع الضعف قوله يا غلام زيد بالضم لانه قد سبق في بحث المناسبات
 البدار والمعطوف بالحروف ^{لأنه لا يمتنع} دخول عليه حكمه حكم المنادى المستقل في بحث المبنى اعلم ان
 في الاسماء الاعراب والاصول في الافعال والحروف الهمزة لان الاسماء محل المعاني المعتورة وهي
 يقتضى العلامات لئلا يلتبس البعض ببعض وهي ليس الا الاعراب بخلاف الافعال والحروف
 لانها ليس محل المعاني المعتورة فلا يحتاج الى الاعراب وايضا الفعل ثقل لانه موضوع للبحث والزمان
 فالمناسب مع الخفة والبناء خفت لان سلوكه طريق واحد اسماء من سلوكه طرق مختلفة بخلاف
 الاسم لان ما هو موضوع له غير متعدد فيكون خفيفا لا يعجزا عليه لا يفيد الثقل بخلاف الفعل لانه يعجز
 لثقله على الثقل وهو غير جائز فان قيل لثقله ما يقتدر على اللسان والاسم والفعل سواء في تلفظ
 لسانى واما ثقل الفعل باعتبار تعدد الموضوع فلا يفيد الثقل على اللسان لا يفيد الثقل على الذهن وهو غير مراد
 قلنا ان ثقل الذهن مستلزم ثقل اللسان لان الذهن اذا وقع في التشويش وقع التعدد في اللسان ايضا ثم
 المبنى المطلق عبارة عما كان حركته وسكونه من غير عالم ثم هو على قسمين احدهما مبنى الاصل والاخر مبنى
 الاسم فالاول عبارة عن الماضي الاول والحاضر والحرف الثاني عبارة عن الامرين احدهما ما استنبط الاصل وبنا
 المناسبة سببا الى انشاء الله تعالى كالموصولات فانها مبنى الاسم لمشاكلة الحرف لانه كما ان الحرف يحتاج
 في الدلالة على المعنى الى القيمة كذلك الموصول يحتاج الى المصلة لانه لا يكون جزاء من الكلام الا بصل
 ان يقع الاسم غير مركب مع العالم كالاسماء المعدودة مثلا زيد عمر يكونا سكوت ثم حكم مبنى الاصل ان لا
 يخلق الاعراب فيه اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا عملا فالقبول المسمى قد يقع موضع الخبر مثلا زيد ضارب في
 موضع زيد ضارب فيكون له اعراب فحل مع ان الماضى من المبنى الاصل قلنا الاسم ان زيد ضارب
 وقع الماضى في موضع الخبر بل الواقع في موضعه هو الجملة اى الفعل مع الفاعل لا الفعل وحده وفردنا
 بعدم الوقوع هو الفعل فقط كما اذا قال زيد ضارب علامه بان وقع ضارب بدين الغلام في موضع الخبر
 واما اعرب المضارع مع انهما من الافعال لانه مشابه باسم الفاعل وقوعه موقوعه مثلا زيد يضرب في
 موضع زيد ضارب لان الاصل في الخبر الافعال ليوافق بين اركان الكلام يعني ان المبتدأ لا يكون الا مفعلا
^{مفعول به}

بحث المبنى

في قوله تعالى يا غلام زيد بالضم لانه قد سبق في بحث المناسبات البدار والمعطوف بالحروف لأن لا يمتنع دخول عليه حكمه حكم المنادى المستقل في بحث المبنى اعلم ان في الاسماء الاعراب والاصول في الافعال والحروف الهمزة لان الاسماء محل المعاني المعتورة وهي يقتضى العلامات لئلا يلتبس البعض ببعض وهي ليس الا الاعراب بخلاف الافعال والحروف لانها ليس محل المعاني المعتورة فلا يحتاج الى الاعراب وايضا الفعل ثقل لانه موضوع للبحث والزمان فالمناسب مع الخفة والبناء خفت لان سلوكه طريق واحد اسماء من سلوكه طرق مختلفة بخلاف الاسم لان ما هو موضوع له غير متعدد فيكون خفيفا لا يعجزا عليه لا يفيد الثقل بخلاف الفعل لانه يعجز لثقله على الثقل وهو غير جائز فان قيل لثقله ما يقتدر على اللسان والاسم والفعل سواء في تلفظ لسانى واما ثقل الفعل باعتبار تعدد الموضوع فلا يفيد الثقل على اللسان لا يفيد الثقل على الذهن وهو غير مراد قلنا ان ثقل الذهن مستلزم ثقل اللسان لان الذهن اذا وقع في التشويش وقع التعدد في اللسان ايضا ثم المبنى المطلق عبارة عما كان حركته وسكونه من غير عالم ثم هو على قسمين احدهما مبنى الاصل والاخر مبنى الاسم فالاول عبارة عن الماضي الاول والحاضر والحرف الثاني عبارة عن الامرين احدهما ما استنبط الاصل وبنا المناسبة سببا الى انشاء الله تعالى كالموصولات فانها مبنى الاسم لمشاكلة الحرف لانه كما ان الحرف يحتاج في الدلالة على المعنى الى القيمة كذلك الموصول يحتاج الى المصلة لانه لا يكون جزاء من الكلام الا بصل ان يقع الاسم غير مركب مع العالم كالاسماء المعدودة مثلا زيد عمر يكونا سكوت ثم حكم مبنى الاصل ان لا يخلق الاعراب فيه اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا عملا فالقبول المسمى قد يقع موضع الخبر مثلا زيد ضارب في موضع زيد ضارب فيكون له اعراب فحل مع ان الماضى من المبنى الاصل قلنا الاسم ان زيد ضارب وقع الماضى في موضع الخبر بل الواقع في موضعه هو الجملة اى الفعل مع الفاعل لا الفعل وحده وفردنا بعدم الوقوع هو الفعل فقط كما اذا قال زيد ضارب علامه بان وقع ضارب بدين الغلام في موضع الخبر واما اعرب المضارع مع انهما من الافعال لانه مشابه باسم الفاعل وقوعه موقوعه مثلا زيد يضرب في موضع زيد ضارب لان الاصل في الخبر الافعال ليوافق بين اركان الكلام يعني ان المبتدأ لا يكون الا مفعلا مفعول به

فقط هذا ينبغي ان يعرب الماضي ايضا لانه ايضا واقع موقع اسم الفاعل يقال زيد ضرب في موضع
 زيد ضارب فان ههنا الماضي مع الفاعل واقع موضع الخبر كما المضارع مع الفاعل واقع موقعه
 جيب عنه نعم لكن المضارع مشابحه مع اسم الفاعل وجراخروها به مثل اسم الفاعل فمثل الحروف
 والحركات والسكنات بخلاف الماضي لانه ليس بهذا المشابهة وانما كان الماضي مبنى على الفقه مع ان الاصل
 في البناء هو السكون لان المقصود من البناء الخفة والسكون الخفة الحق لان الماضي لما كان مشابها
 باسم الفاعل من وجه كان مبنيا على الحركة لانها البناء على الحركة يشبه الاعراب لان الاغلب في الاعراب
 ان يكون بالحركة والمضارع لما كان مشابها باسم الفاعل مشابحا تامته يحصل عين اعرب الماضي
 لما شابه مشابحة ناقصة ثبتت لهما كان مشابها للاعراب وهو البناء على الحركة وانما اختار الفقه لانه
 خف الحركات وايضا الفقه بحث السكون لان السكون جزء الالف وكذا الفقه جزء الالف ضمير
 امر كما ضاريف مشابها باسم الفاعل مشابحة تامة لان وان حن ف من حروف المضارعة لكن
 ثبت في موضعه هرة وصل فيكون الامر على اربعة حروف كما اسم الفاعل اجيب عنه لا اعتبار الهرة
 وصل لانها تسقط في الدرجة وايضا ان الامر لا يقع في موضع الخبر فلا يقال زيد ضرب الاجتلاويل بان
 يقال زيد مقول في حق ضرب فلما لم يكن وامر الحاضرا مشابحة مع اسم الفاعل لا تاما ولا
 ناقضا فلا يثبت له الاعراب ولا البناء على الحركة بل كان مبنيا على السكون كما هو الاصل
 واما الامر باللام فهو عرب بالجرم لانه مضارعة في الحقيقة لبقاء حروف المضارعة فيه وانما
 كان عربيا بالجرم لوجود الجازم فيه وهو اللام لانه معزول جزم الذي ينبغي في بحث الفعل المشبه
 تعالى قوله اي الاسم للشيء بجواب عن اسئلة اربعة الاول انه يلزم الدور في تعريف
 المبني لان المصدر توقف المبني المطلق على المبني الاصل لاجعله جزءا من التعريف والاصل
 ان المبني الاصل موقوف على المبني المطلق لان المبني الاصل قسم والقسم موقوف على القسم
 والثاني انه يلزم اخذ الحد ود في الحد لان المبني الاصل داخل في المبني المطلق فيكون من
 الحد ود ثم ذكر في الحد والثالث انه يلزم تشبيه الشيء بالنفس لان مبني الان مبني الاصل
 داخل في المبني المطلق ثم ذكر في التعريف والرابع انه يلزم تعميم القسم من المقسم لان المبني
 قسم الاسم كما قال المصرح في صدر الكتاب وهو اي الاسم معرب ومبني والاصل ان المبني كما كان في
 في الاسماء كذلك في الافعال كما مضى والامر وكذا في الحروف فاجيب الشارح بقوله اي الاسم المبني
 فلما كان المراد من المبني الاسم المبني لا يلزم الدور ولا الاسم المبني موقوف على المبني الاصل والمبني الاصل
 غير موقوف على اسم المبني لانه ليس مقسما بل هو قسم له ولا يلزم اخذ الحد ود في الحد لان المبني الاصل
 صريح لتل في مبني الاسم وكذا لا يلزم التشبيه بالنفس ولما كان موصوفا لمبني لفظ الاسم قوله
 وهذا الحد لا يصح جواب سوال هو ان كان المراد من المبني المطلق الاسم المبني وايضا لا يصح تعريف
 لانه كما ان الاسم المبني مجهول كذلك المبني الاصل المجهول يعرف ما هي المبني على الاطلاق اي على الكمال

فان قيل لا بد من تعريف المبني الاصل فيكون من الحد ود ثم ذكر في الحد والثالث انه يلزم تشبيه الشيء بالنفس لان مبني الان مبني الاصل داخل في المبني المطلق ثم ذكر في التعريف والرابع انه يلزم تعميم القسم من المقسم لان المبني قسم الاسم كما قال المصرح في صدر الكتاب وهو اي الاسم معرب ومبني والاصل ان المبني كما كان في في الاسماء كذلك في الافعال كما مضى والامر وكذا في الحروف فاجيب الشارح بقوله اي الاسم المبني فلما كان المراد من المبني الاسم المبني لا يلزم الدور ولا الاسم المبني موقوف على المبني الاصل والمبني الاصل غير موقوف على اسم المبني لانه ليس مقسما بل هو قسم له ولا يلزم اخذ الحد ود في الحد لان المبني الاصل صريح لتل في مبني الاسم وكذا لا يلزم التشبيه بالنفس ولما كان موصوفا لمبني لفظ الاسم قوله وهذا الحد لا يصح جواب سوال هو ان كان المراد من المبني المطلق الاسم المبني وايضا لا يصح تعريف لانه كما ان الاسم المبني مجهول كذلك المبني الاصل المجهول يعرف ما هي المبني على الاطلاق اي على الكمال

ی بنی الاصل لا تری ان المصرح لم یعرض لی ما لبني الاصل اذ لو لم یعرف ما هیه مبني الاصل كان
تعريف المبني بالجهول بالمبني المجهول وتخويل السؤال هكذا ان المصريح ذكر المبني مطلقا فمن اين علم ان المراد
منه الاسم المبني فأجاب بقوله وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ما هيه المبني على الاطلاق اي يعرف
ما هيه المبني المطلق وهو ما كان حركته وسكونه من غير عامل ولكن لا يعرف الاسم المبني قوله
والا الخ على التخويل الثاني متعلق بقوله اي الاسم المبني اي المراد من المبني الاسم المبني والا كان
تعريف المبني بالمبني اي يلزم تعريف الشيء بالنفس وهذا لا يجوز قوله لانه ذكر في حد المبني لفظ
مبني حاصل كلام الشارح ان الاسم المبني ليس مجرولا باعتبار كونه اسما بل باعتبار كونه مبتدئا خاصا فاذا
كان المبني المطلق معلوما كان تعريف المبني الخاص المجرولا باعتبار مفهوم المبني المطلق فيلزم تعريف المبني
المطلق بالمبني المطلق ثم اعترض مولانا عبد الغفور على الشارح حيث قال ولا يقال
حاصل الاعتراض انه يجوز ان يكون المبني المطلق معلوما بوجه مجرولا مطلوب معرفة بوجه آخر فلا يلزم
تعريف الشيء بنفسه لوجود التغاير بالاعتبار وحاصل الجواب ان مجرد الجواز لا يكفي ما لم يبين
الوجهان المختلفان لا طراده في جميع موارد الاعتراض يلزم تعريف الشيء بنفسه قوله اي اسم نائب
جواب سوال وهو ان التعريف يصدق على المضارع لانه ايضا مناسب بمبني الاصل وهو الماض
لاشتقاقه منه وايضا يورد ان كلمة ما علم يتناول شي مطلق فعلم ان الوجود الجسدي تعريف المبني لان
الجسدي في تعريف القسم ليس الا مقسم ذلك القسم ومقسمة اسم لاشي مطلق لان الجنس البعد وهو غير
معتبر بل لا بد من الجنس القريب وايضا يورد المتبادر من كلمة ما موصولة لغلبة استعمالها فعلى هذا لا
من ضمير الفصل لان المتبادر انما معرفتين لا بد بينهما من ضمير فصل وايضا الموصول مع
الصلة بمنزلة كلمة واحدة فلو فرض جسا لا يوجد الفصل ولو فرض فصلا لا يوجد جسا فأجاب بقوله
اي اسم فخرج المضارع لانه ليس باسم وكذا الميركن المراد من كلمة ما شي مطلق بل المراد منه الاسم والمضارع
بالنكرة علم انه ليس المراد منه موصولة بل موصوفة والقريبة عليه وقوم في موضع النكرة قوله ما
ناسب له مناسبة معتبرة في البناء وبهذا القدر احتراز عن المناسبة التي لم يعتبر لضعف و
معارض كمناسبة غير المنصرف لفعل الماضي في الفروعيتين لكن عارضه المضارع لان غير المنصرف
لما ناسب الماضي كذا في ناسب المضارع ومناسبة راي وايت موصولة بالحرف ضعيف لانها لازم لانها
وهي مانعة للبناء للوجهين الاعراب قوله اي اسم ناسب فلان قيل غرض الشارح من ههنا
تفسير كلمة ما وهو يحصل بقوله ما واهم فما الحاجة الى ازيد قوله ناسب قلنا الاسم موصوف وناسب
صفة وذكر الموصوف بدون الصفة مستكره عندهم فلان قيل سلمنا انه مستكره لكن الاحضار ان
يفهم شرح كلمة ما على ناسب الذي ذكر في المتن بان يقال ما اي اسم ناسب فحصل التفسير مع الصفة
فعلى هذا الحاجة الى قوله ناسب ثانيا قلنا فعل هذا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف الحقيقي
بالشرح ان موصوف ناسب كلمة ما في الواقع وجعل الاسم موصوفا باعتبار انه تفسير كلمة ما قوله وهو الحرف

مبني المطلق لا يكون له صفة ولا يكون له اسم ولا يكون له جنس ولا يكون له عدد ولا يكون له مكان ولا يكون له زمان ولا يكون له جهة ولا يكون له لون ولا يكون له رائحة ولا يكون له طعم ولا يكون له قبح ولا يكون له حسن ولا يكون له كبر ولا يكون له صغر ولا يكون له قبح ولا يكون له حسن ولا يكون له كبر ولا يكون له صغر ولا يكون له قبح ولا يكون له حسن ولا يكون له كبر ولا يكون له صغر

بما هو

وانفعل لما مضى والامر بغير الالام فيه اشارة الى الرد على صاحب الفصل لانه جعل الجملة ايقن من المبني الا
 صلو ذلك لان المراد بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه
 والجملة كذلك فانها بنفسها لا قطع النظر عن اجزاها لا يحتاج الى الاعراب لانها لا تقع فاعلة ولا مفعولة
 ولا مضافا اليها لكان نقول الامر كذلك لانهما تكتب الاعراب من المعرب بقيامها مقام المقرد فخرجت من كون
 مبني الاصل بهذا الاعتبار كذا قال في غاية التحقيق وهما بحث من وجهين الاول ان الامر عند النجاشي
 ليس لامكان بغير الالام لان ما كان مع الالام يسمى بمضارع المجزوم فخرج هذا الحاجة الى قوله بغير الالام
 والثاني ينبغي ان يقال امر الخطاب لا بالمقصود ليس الالهة اجيب عن الاول انما قال بغير الالام
 لرواية ذهن للبندى لانه خرج من الضرف وفي الضرف يطلق الامر عليها فقال بغير الالام للتنبيه على اصطلاح
 النجاشي وعن الثاني ان امر الخطاب اذا كان مع الالام كان معربا كقولهم فلتفروا قوله وللمراد بالمشابهة
 جواب لسوال وهو ان المبني مقابل للعرب وللذكور في حقه كلمة لم يشبه فينبغي ان يقال ههنا ما
 شابه لتحقيق التقابل فاجاب بما حاصله ان المراد من الشابهة النفي في تعريف المعرب هو المناسبة والالام
 يكن تعريف المعرب ما نفع الصفة على مثالين زيد فانه مركب مع غيره ولم يشبه مبني الاصل او الشابهة
 على الاشتراك في الكيفية وهي ملتف ههنا لان ابن يتضمن معنى مبني الاصل وهو المسمى ولا انه مشابه مبني
 الاصل قوله هذه المناسبة وهي المناسبة المراد في تعريف المبني لا المناسبة تجري في المعاني الكثيرة
 فلا يرد ما ذكره لان اعصام الدين الاول ان يقال هو المناسبة كما هو هذه المناسبة اعلم ان ههنا
 امر خمسة مجازات ومماثلة ومشاكلة ومناسبة الاول هو الاشتراك في الجنس كالاشارة
 والبقرة في الحيوانية والثاني هو الاشتراك في النوع كذئب وعر في الانسانية والثالث هو الاشتراك في الصف
 كالرجل الضجاع والاسد في جماعته والرابع هو الاشتراك في الشكل والشخص والمناسبة اهم من الكل قوله
 ولقد فصل جواب لسوال وهو ان المراد بالمناسبة لا يخلو المناسبة المطلقة من ان يكون
 مناسبة مؤثرة في البناء او لا ويراد مناسبة مؤثرة في البناء او لا ويراد مناسبة قريبة والاول ظاهر لبطان
 والا لم يبق اسم ما معربا الا كل اسم مشابه لمبني الاصل في التكلم والتلفظ واما الثالث فلا يلزم اخذ
 المحدود في الحد لان البناء ملحوظ في الحد لانه سبب اه قال مناسبة مؤثرة في البناء ولا سبيل الى ان
 فان القوة مراتب متعددة فلا يعلم ان المراد ما اذا فاجاب بقوله ولقد فصل صاحب الفصل يعرف المراد
 هو المناسبة القوية وان قلت ان القوية مجهولة قلت المراد منها ما فصل صاحب الفصل قوله
 انما بضم الهمزة تحقيقا لا توها فلا يلزم بناء التثنية لان تضم حالوا والعطف وهي لا تحقيق قوله
 كالمهمات والمراد منها الموصولات وسماء الاشارة قوله الى الصلة اي الموصول محتاج الى الصلة
 واسم الاشارة محتاج الى الصفة في التعيين بان يقال هذا الرجل قوله او غيرها وهو الاشارة الى
 لان تعيين اسم الاشارة قد يكون بلاشارة حسية قوله كنزال فان نزال مبني واقع موقع
 انزل واما فجاز فهو مشاكلة بترال في الوزن والصورة قوله ادو قومه موقع ما تشبهه

اي ما اشكل ان الكاف مشاكل الكاف قول للمخوف وهو الكاف في ذلك قول في نحو ادعوك
اي كاف الخطاب ثابت في ادعوك **قوله** اضافة اليه اي اضافة اسم مبنى الى المبنى الاصل
سواء كانت الاضافة بواسطة لولا كما في قوله تعالى من عندك يومئذ الاية فان اليوم مبنى
والا لكان مجرورا لانه مضاف اليه للعذاب وانما كان مبنيا لانه مضاف الى مدخوله وهو اذ هو
مضاف الى مبنى الاصل الذي هو الجملة اخذنا كذا فان الجملة مبنية الاصل عند صاحب
المفصل **قوله** فمن ثوب الفقه وانما قال ذلك لما قال الاصل في المظروف والمظروف المضاف الى ذلك
الى الجملة يجوز بناء على الفقه اعلم ان صاحب المفصل حصص المناسبة القوية في ستة امور كما ترى كان
حصرو باطل لانه قال الشارح في بحثكم انما كان كذا مبنيا لان وضعه وضع الحرف يعني كما ان
الحرف يحى ثنائيا كذا كذا يحى ثنائيا مع ان المناسبة الوضعية غير مذكورة في المفصل اجيب عنه
ان المناسبة الرضعية لخل في المقالة فلا يبطل المحصر **قوله** مع غيره **جواب** اسول ثلثة
الاول ان المبنى قسم من الاسم وهو قسم من الكلمة والمأخوذ في مفهومها الافراد فلا محالة يكون غير مركب
فلا حاجة الى هذا القيد والثاني انه منقوض ببطلان فانه مبنى مع انه مركب والثالث انه
منقوض بزيد في نحو جاري زيد فان زيد غير مركب باعتبار ان جزئه لا يبدل على جزءا
مع انه مركب فاجاب بقوله مع غيره **حاصل الجواب** عن الاول ليس المراد من هلم التركيب
في نفسه حتى لا يحتاج اليه بل المراد هو الثاني اعلم انه لو كان المنظور كل واحد من الطرفين
بالتركيب يسمى بتركيب من غيره ولو كان المنظور بالتركيب احدهما والآخر تابع يسمى بتركيب مع
غيره **وحاصل الجواب** عن الثالث ظاهر **قوله** على وجه يتحقق **جواب** سوال
وهو ان التعريف لا يكون جامعاف ولا مانعا اما الاول فلا يخرج منه غلام في غلام زيد لانه مركب
مع انه مبنى واما الثاني فلا ندخل فيه زيد وقائمه في زيد قائمه لانهما معر بان ولم يكونا
مركبين مع غيره فاجاب بقوله على وجه يتحقق مع عامل فخرج زيد قائم لان بتركيبها حصل
العامل المعنوي ودخل فيه غلام زيد لانه لا يتحقق عامل للمضاف بتركيب مع المضاف اليه فالمضاف اليه
معرب لان المضاف عامل في المضاف اليه والمضاف مبنى لان المضاف اليه غير عامل في المضاف واجاب
صاحب المتوسط عن غلام زيد ان المراد من التركيب المنفى هو التركيب الاسنادي ثم يرد عليه فعلى
هذا دخل المضاف اليه ايضا لما اريد التركيب الاسنادي لم يرد محل في الحد لا للسند والمسنود اليه
فقط فالقوله اذ ما في على نغايظ صاحب المتوسط في هذا الموضع **قوله** العدد اي المراد منه
مجرد العدد لا الاستلزام **قوله** ولما كان المبنى مقابلا للمعرب **جواب** سوال وهو ان كلمة
لا يخلو ما للشك فهو ينافي التعريف واما المانعة الجمع فخرج عنه ما اجتمع فيه الاخوان
بنحو هذا وهما لاء او لما نعت المخلو فعلى هذا لا بد من القرينة لانها مشتركة فلا بد
فلا راداه احد معينها من القرينة حاصل الجواب انما المانعة المخلو والقرينة مقابلة المبنى

منه ما يوجب عدم غيره وحاصل الجواب عن الثاني انما عليك مراد من غير او مع غيره والمراد صاحب المتوسط في التركيب المنفى في التركيب المنفى

فالحرب لا من اعتبر فيه اجتماع الا مريم فبهواتهما وبفوات احدهما لا محالة يكون فالبناء يتحقق بانتفا
 هما معا وبانتفاء احدهما وهو التركيب او عدم المشاهدة والاول كقولنا واين اذا كانا غير مركبين لا نشأ
 التركيب وعدم المشاهدة لانها يشاهدان المبني الاصل والثاني كزيد وعمر فان التركيب منتف
 فيهما دون عدم المشاهدة لانها غير متشابهين مبني الاصل والثالث كهما ولا وان اذا كانا مركبين
 نحو جاره الا واين هما لا وفي عدم المشاهدة منتف فيهما لانها مشاهدان له قوله فكله او هندا
 لمع الخولا للشك كذا قال عبد الغفور وانما تعرض المحشى للحشى للشاعدون نفى الجمع
 لان كلمة او بمعنى الشك كثير الاستعمال واما مجيئها لنفي الجمع ليس لشيء الاستعمال فلا حاجت الى نفي
 فان قيل في اي شئ يدخل فاني في قولهم فاقصوت الغراب اجيب عنه انه دخل في
 الشق الثاني بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكاة للشيء الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به
 الصياد لا ما يرمى من الغراب من صوت لانه ليس بكلمة فلا يكون معربا ولا مبني اي ما يرمى به الغراب
 ليس بكلمة لاحقيقة ولا حكما بخلاف ما يتكلم به الصياد فانه وان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع
 للنفي لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه في كلامهم واجرا لهم اياه مجرى الكلمات وهو اللسان قوله وانما
 اختلف جواب سوال ظاهر قوله اينما تقدم اي اختيا التقدم مما مفهومه وجودي في كلام
 التعريفين على ما يكون مفهومه عدليا وانما اختار هذا لفرضه قوله والقاب اي القاب المبني اجواب
 سوال وهو ان الضمير في قوله والقاب يعود الى المبني او الى الحركات لوجه الاول لان ضم وقع
 ليس اسم لذات المبني ولا الى الثاني للزوم الاضمار قبل النكر وكذا افات المطابقة بين المراجع والرا
 جع في التذكير والتانيث والجمع والافراد فاجاب بقوله اي القاب المبني يعني ان الضمير راجع الى
 المبني لكن المبني غير مراد من حيث الذات بل من حيث الوصف وهو الحركات لان المبني من حيث
 الذات يسمى مضموما وفتحها قوله ضم وفتح سى الضم ضم الحركات وسمى الرفع فتحا لانها
 الرفع عند التلظظ به وسمى الكسر كسر الانكسار الشقة السفلى عند التلظظ به وسمى الوقف وقفا لانها
 النسب فيه من الجري كذا قال مولانا عبد الغفور فان قيل لم قلها القاب ولم يقل الرفع
 كذا في الاخرى قلنا ان الرفع يدل على الرفع من المعاني فلما كان مدلولها انما هو اسمي الرفع
 ايضا هو اعجاز البناء لا غير متبوع فكذا اداله قوله واما الكفيرون اشارة الى ان قيل انهم
 حثوا في قوله وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والحركات على الحركات البنائية قوله
 ولما راد ان الحركات اجواب سوال وهو ان كلام المزمع يدل على اختصاص الضم والنصب
 بالحركات البنائية حيث قال والقاب الخ لان لقب الشيء ما يختص به سائر ما لا يكون مختصة به
 الصريون يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا فاجاب بقوله والمراد يعني المراد من الرفع
 اختصاص خاص من وجه الاختصاص العام قوله على الحركات الاعرابية ايضا اي كما يطلق
 على الحركات البنائية قوله حيث قال بالضم رفعا فان قيل ان الشاهد بخلاف الدعوى

لان فی المدعی ضم بلا تاء فی الشاهد ضمت مع تاء وهي مشتركة كذا قال مولانا عبد الغفور
اجیب عنه ان الضم والضمه مراد فان عند البصريه فيكون الشاهد بالمراد ف شاهد بعينه
قوله وعلى غيرها الخ فان قيل كالحاجة الى قوله وعلى غيرها لانه يعلم غير الحركات الاعوامية من
قوله ايضا اجيب عنه ان قوله ايضا محركات البناءية فقط لان السابق ليس الا بحركات البناءية
فقط قوله وحكمه وانما قد الحكم على التقسيم من تقم التعريف لان تعريفه عند البعض ان لا يختلف
اخره فاقص الحكم بالتعريف لئلا يتوهم ان هذا تعريفه قوله اي حكم لبنى اشارة الى بيان المرجع ثم
لما كان الحكم على امور كثيرة فرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال اثره اي المراد من الحكم هو الاثر كما
هو من ذهب النحويين ثم يرد عليه ان اضافة الحكم الى المبنى غير صحيح لان الاحكام لا يضاف
الا الى العلل وعلته عدم الاختلاف هو البناء لا المبنى لانه محال الحكم فاجاب بقوله المراد عن بناءه يعنى
الامثلة الى المشتق باعتبار الابدال قوله ان لا يختلف فكما ساء قبل التركيب من حيث انها مبنية لا
يختلف اخره لاختلاف العوامل فخر لا يرد ما ذكره مولانا عصام الدين حيث قال ان هذا الحكم
لا يشمل القسم الثاني من اعمى قوله او وقع غير مركب لانه يختلف باختلاف العوامل اصل الجواب
ان عدم الاختلاف حين البناء واذا جاء العامل لا يبقى مبنى قوله لكن لا مطلقا اشارة الى ان
قوله لاختلاف العوامل ليس قيد اتفاقي فان قيل ان قوله لاختلاف العوامل لا يخلو ما يتعلق
بالتقى او المنفى لا يستقيم الاول لان عدم الاختلاف ليس بعامل لاختلاف العوامل لان عدم الاختلاف
امر اصلي لا يحتاج الى العلة وايضا هذا يلزم فساد المعنى كما ترى واما الثاني فلا يلزم منه توجب المنفى
الى القيد وتقاء الفعل متبعا فيفسد المعنى الا ان يقال الفعل بعد توجب التقابل القيد يكون جائز
الثبوت كواجب الثبوت وثبوت الاختلاف لا بعامل في المبنى بخلاف الثبوت نحو من الرجل ومزيد والظاهر
ان اللام بمعنى الوقت اى لا يختلف اخره وقت اختلاف العوامل فصيح ان يتصلو بنوع النفي ايضا قوله من
الرجل بكسر النون لان الساكن اذا حرك بالاسر قوله ومن امر يضم النون لنا سببه الميم لانها
شفويتان قوله من زيد بسكون النون لانه اصل وكذا يختلف فيما اذا قال السائل اجاز زيد فقال لا خرو
من اى كسرت زيد يضم النون لمتابعة ضمة زيد قال السائل ربيت زيدا فقال لا خرو في الجواب من يفتح
النون لمتابعة فتحه زيد وقال السائل امرت بزيد فقال لا خرو في الجواب من بكسر النون فانه لمتلف
اخره لكن لا للعوامل فان قيل هذا عوامل اى حركات دال زيد كذا التقائى الساكنين وشفوية الميم
فيكون الاختلاف لاجل اختلاف العوامل قلنا العامل ما كان داخلا على العمل وحركات دال زيد غير
داخلة على من لان زيد مذكور في قول السائل ومن مذكور في قول المجيب وايضا ان التقاء الساكنين وشفوية
الميم غير داخلة على من لانها من اللغائى والدخول من خواص الالفاظ ثم يرد على قوله من الرجل ان
المختلف في هذا الامثلة هو واخر كلمة من وهي من المبنى الاصل مع ان المعروف هو اسم المبنى فقط فلا يكون
الامثلة موافقة للمثل اجيب عنه هذا انما يرد اذا كان كلمة من بكسر الميم واذا كان مفتحا فلا يرد لان من

۱۰۰
ای عبارتیں ہوں گی من بعد

وما من اسماء المبنية قوله والثاني باعتبار الخبر جواب سوال ظاهر وحاصل الجواب ان ثانياً
الضمير باعتبار الخبر وهو قول المصنف ان قوله لا ان الخبر داخل في الكلام والمرجع خارج
منه كما فهمنا لان قوله هي مبتداء وقوله المصنفات خبره وقوله المبنية مرجع وهو خارج من
هذا الكلام وقوله المصنفات خبر داخل في هذا الكلام وفهمنا بحث وهو ان المصنف قدّم في الاجمال
المركبات والكنائيات على الاسماء الافعال والاصوات وقدم في التفصيل اسماء الافعال والاصوات على
المركبات والكنائيات والله اعلم بما خطر ببال المصنف قوله والكنائيات قال مجيد المحشي رحمه الاول
ان يقال بعض الكنائيات لان بعضها معرب كفلان وفلان قلنا انه تغليب الاكثر على الأقل فان
قيل بان هذا الايدى في الاولوية لان التغليب جائز لانه اولى قلنا يجوز للمصنفين ان ياتي بغيره
ليعلم جوازه ولو اتوا في كل موضع بالاولى توهم انه واجب قوله بالرفع عطف رد على المصنف الهندي
لان قال يجوز ان يعطف على الاسماء ويجوز ان يعطف على الافعال قوله لتصديقه اشارة الى وجه التوهم
فان قيل كما صدر للمصنف بحث الاصوات بالاصوات لا بالاسماء كذلك صدر بحث الموصولات
بالموصولات لا بالاسماء فينبغي ان يقول المصنف بالرفع في الموصولات ايضاً قلنا ان المصنف ان
لم يصدر بحث الموصولات بالاسماء لكن لو صدر بالاسماء هو تصدير بها بخلاف الاصوات
لان لا يصح تصديرها بالاسماء لان اطلاق الاسماء غير جائز على الاصوات لعدم الوضع فيها لكن ذكرت
في بحث الاسماء المبنية لانها جارية مجر الاسماء المبنية وهو اللسان قوله بل بعضها وليس بالكثر حتى
يعتبر التغليب قوله فهذا ثمانية ابواب اشارة الى بيان الاجمال بعد التفصيل فكما ان التفصيل بعد الاجمال
وقع في الذهن كذلك الاجمال بعد التفصيل ايضا وقع في الذهن كما في قوله تعالى تثبت في الخ وسبعة
اذ رجعت تلك عشرة كاملة قوله في بيان الاسماء المبنية جواب سوال وهو ان حصر المبنية
فيما ذكر باطل لانه خرج منه من وما الاستفهاميان والنادي للمفرد والعرفه واسماء للعدوى واسم
لانني الخمس فاجاب بقوله في بيان الاسماء المبنية المصنف المصنف رحمه الله جعل الاسماء المبنية ظوا
والظروف يقتضي الغير ايضا فلا يثبت الحصر لكن انما لم يذكرها ههنا لانها مذكورة في مواضعها
فلن المريد ذكرها للمصنف ههنا لكن قول المصنف رحمه الله في ثمانية مختلف لما ذكر الزمخشري من انها
سبعة الا انه ذكر الاصوات في اسماء الافعال فلان اقل سبعة فلا يخالف قوله لا الاصل في الاسماء
الاعراب فيكون البناء خلاف الاصل في الاسماء فلا بد لبناؤها من علة لان الاسماء معروض للبعيد المصنف
وعلاقتها الاعراب قوله فان اصل البناء السكون لان البناء للخفض والسكون حق بالحق قوله المصنف انما قدم المصنف
على البواقي من المبنية لانه اعرف للعارف او لانه ليس النوع في بناء في فرد من افراده بخلاف الباقي لان
بعضها معرب وعلة بناء هي الاحتياج الى المشابهة بالحرف لكن الحرف يحتاج الى التعلق والى الاعراب
المصنف فان كان الضمير غائباً يحتاج الى تقدم الذكر وان كان متكلماً او مخاطباً يحتاج الى حضور اي التكلم
والخطاب لكن يرد عليه ان كل الاسماء يحتاج الى التكلم والتلفظ لكن التكلم والتلفظ ملغوز في مفهوم

المتكلم والمخاطب بخلاف اسماء الظاهرة لانه ليس في مفهومه امابال على التلطف قوله ما وضع كونهما
 حماره على كاسيم فلا يرد ان التعريف لا يكون ما فعلا لانه دخل فيه كلف ذلك لانه وضع للمخاطب مع انه لم
 يكن ضميرا وكذا دخل في سلام العهد لانه وضع لغائب مع انه لم يكن ضميرا الا انها ليسا باسماء بل من الحروف
 قيل ان ليامثلا ضمير عما قول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم بل موضوع المكنى عنه مع قطع النظر من
 حيث التكلم والمخاطب والغيبة وانما يفهم ذلك بالحيثيات من لواحقها بان يقال اياى واياك وليا وجيب
 بان ايا يلزمها تلك الواحق فهو باعتبار تلك الواحق موضوع لما ذكره وكذا قال مولانا عبد القفور
 قوله من حيث انه متكلم جواب سؤال وهو ان التعريف لا يكون ما فعلا لانه دخل فيه لفظ
 المتكلم والمخاطب فاجاب بقوله من حيث اه وهم هنا بحث من وجهين الاول ان لفظ المتكلم والمخاطب
 خرج بقوله وضع لانهما غيره وضعين لتكلم ومخاطب لان الاسماء الظاهرة كلها موضوعات للغائب فلا
 حاجة الى اخرجها بالحيثية والثاني ان الاحتراز عن لفظ للتكلم بالحيثية مستقيم واماعن لفظا للمخاطب
 فلا يثبت الاحتراز بهذه الحيثية اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب اجيب عن الاول ليس
 من التكلم مطلقا بل من التكلم الذى جعل عالما من تكلم فوجد الوضع فيه فلا يخرج بقيد
 الوضع وعن الثاني ان المراد من قوله يتوجه اليه الخطاب اى يتوجه به الخطاب لكن يرد عليه
 انه على هذا لا يثبت الفرق بين حيثية الشرح وبين قوله وقيل ولا يبعد ان يقال ان قوله
 وقيل نصير حيثية الشارح مع قوله ويخرج بهذا القيد اى المذكور من حيثية الشارح وقول
 القيل قوله كلها موضوعة سواء كانت لفظ المتكلم او للمخاطب او غيرهما قوله موضوعة للغائب مطلقا
 سواء تقدم ذكر الغائب او لا قوله ويخرج هذا القيد لاسماء الظاهرة قيل لو ارد من الوضع الوضع على
 سبيل الكناية عن الاسماء الظاهرة لخرج لاحاجة الى قوله تقدم ذكره اجيب عنه في هذا لم يخرج
 بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد من اخرج قوله اراد بالتقدم اللفظى جواب سؤال وهو انه
 يقتضى مثل ضرب غلام مزيد لان الضمير في غلامه راجع الى زيد وهو مؤخر وليس بمقدم مع انه محصور
 من التقدم اللفظى عندهم فاجاب بقوله اراد بالتقدم حاصل الجواب انه ليس المراد بهذا
 ان يكون المرجع مقدما بل المراد ان يكون المرجع محفوظا سواء ذكر مقدم ما او مؤخر قوله ما يكون المتقدم
 اى ما يكون المرجع ثم يرفع اليه لما كان المراد ان يكون المرجع محفوظا سواء تقدم او تأخر
 فعلى هذا لى قوله تقدم ذكره فاجاب بقوله اما متقدم ما فان قيل تقسيم التقدم
 اللفظى الى الحقيقي والتقدمى يدل على ان التقدمى قسم اللفظى ودخل فيه مع انه
 خلاف راب المصريح لانه جعله مقلا بلا له كما مر في بيان العرب والاعراب اجيب عنه
 اللفظى ههنا متبادل المعنوى والحكى وثمره ومقابل التقدمى فلا يرد قوله مثل ضرب غلامه
 زيد لان زيد فاعل وهو مقدم رتبة ثم كلمة او ههنا لمنع الخلط فلا ينافى التعريف قوله
 وبالتقدم للمعنوى دفع وهم وهوان المراد بالمعنوى ما يكون تقديرا مثل ضرب غلامه

زيد فعلى هذا لا يتناول ما يكون المرجح تضمنياً والتزامياً وايضا يلزم استدراك قوله مفعول
 التقديرى يعنى من قوله لفظاً لانه اعم من الحقيقة والتقديرى قد فم بقوله وبالتقدم المعنوى
 قوله لا من حيث لفظ اراد بالذاكر من حيث اللفظ ان يكون اللفظ مقصوداً باللفظ باستعماله فيه
 والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظاً قوله اما مفهوم من اللفظ دفع وهم و
 هو ان المراد من تقدم المعنوى ان يكون تضمناً فلا يتناول ما يفهم الترتيب ما دفعه بقوله اما مفهوم من
 اللفظ يعنى انه اعم من التضمن والالتزامى قوله يعينه اى معين قوله فان مرجح الضمير هو العدا
 وانما يرجع الى اعداؤا لانه فعل والمرجح لا يكون من الاسماء وايضا ان اعداؤا اجمع فتقوله مفرد و
 انما كان العدا مدلولاً تضمنياً لان اعداؤا فعل وهو مركب من امر وثلاثة المحدث والنسبة و
 الزمان فيكون العدا جزءه قوله فانه متقدم من حيث اللفظ فان قيل الظاهر ان يقال فانه
 مقدم من حيث اللفظ لا فى التقدم من حيث المعنى قلنا تقديره هكذا كان لفظ العدا مقدم
 من اجل المعنى فتقوله من حيث المعنى تعليل فلا يدرك قوله او من سباق الكلام اى مدلول لتنا
 قوله واما تقدم الحكم فانما جاء قال مولا فاعصام الدين انما الحصر وهذا الحصر باطل
 لان التقديم الحكمى ثابت فى نعم رجلاً زيد وديه رجلاً وليس هذا ضمير الشأن اقول الحصر
 بالنسبة الى الدليل اى ان التقديم الحكمى ما جاء فى ضمير الشأن لا لقصد تعظيم القصة لاكن
 يرد عليه ان فى الدليل ذكر انما اخى ليعيد الحصر فيه حيث قال الشارح لانه انما يجيب الى اجيب
 ان انما الاول لحصر الدليل واما انما الثانى فلتأكيد انما الاول وانما احتاج الى التأكيد لان انما
 الاول وقع فى غير موضعه لان موضعه موضع الدليل لانه محصور وليس لحصر المدعى فذكره
 للمدعى ليس فى موضعه فان قيل ينبغي ان يأتى الشارح بانما فى الدليل فقط فلا حاجة الى
 التأكيد فما الحاجة الى الطوالة قلنا هذا انكته بعد ان وقع وهو شائع عندهم قوله فيكون
 ذلك ابلغ اى ذكرها مبهمه اولاً ثم تفسيرها ابلغ من ذكرها اولاً على سبيل التفصيل قوله
 اليهوديين وبين مخاطبك والراد بالتقدم الحكيم ان يعود الضمير الى ما حصر فى الذهن من
 الشأن والقصة ولم يصرح به لقصد الابهام اولاً ثم التفسير ثانياً وانما كان المرجح مقدماً حكماً لان
 تخير المرجح فى ضمير الشأن ضرورى ليكون تفسيره بعد الابهام والتاخير ضرورى فى حكم التقادير كالفرد
 الرجل ضرورة ليكون الراحل هادى الطريق للفرد كالفرد فى حكم المقدار ولا ريب فى التاكيد قوله وكذا الحال فى ضمير نعم
 زيدان فى نعم ضمير وقوله رجلاً تميز عنه وزيداً مخصوصاً بالمدح وكذا قوله فى قوله رجلاً تميز عن الضمير فى به قوله
 بالنظر الى ما قبله جواب سؤل وهو انه لم يدخل الصل والتصل والرفوع والمنصب والجر فى تميم
 واحداً جعله فى تبيين فاجاب بقوله بالنظر الى قبله وانما قلنا ذلك لان الاستقلال وعدم الاستقلال
 فى التصل والتفصل انما يكون بالنظر الى ما قبله بخلاف الرفع لانه بالنظر الى الاعراب كاللهم قوله
 فسمان جوابك هو انه يلزم حمل اللفظ على الاعم وايضا ان الضمير محصور فى التصل والتفصل فلا بد

له السابق على ضمير وارتفع فيه الضمير
 له اسه المرفوع والمنصب والجر وادام
 منه الى الضمير بالحق والى باب

من اداة المحصر لبفيد المحصر وايضا ان التقسيم على نوعين احدها تقسيم الكل الى الاجزاء والآ
 تقسيم الكل الى الجزئيات فسال السائل هذا التقسيم من اي قبيل فاجاب بقوله قيمان يعني
 ان ههنا العطف مقدم على الربط وهون اداة المحصر ولما اطلق القسم عليه علم انه تقسيم الكل الى
 الجزئيات لان القسم لا يطلق على الجزء قوله فالتفصل الفاء للتقسيم قوله غير محتاج جواب سوال
 وهون اطلاق المتقل بنفسه على الضمير المنفصل لا يصح لانه محتاج الى التكم والمخاطب كما مر انفا
 فاجاب بما حاصله المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج الى كلمة اخرى لانه غير محتاج اصلا قوله قبله
 جواب سوال وهوانه تقرر عندهم ان ضمير انت هوان فقط والواحق علامات اخرى فيكون
 محتاجا الى الواحق فكيف يكون مستقلا فحصل الجواب ان المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج الى
 ما قبله لا الى ما بعده ثم يد عليه لا نسلم ان الضمير المنفصل غير محتاج الى كلمة اخرى قبله لانه محتاج
 الى عامل قبله نحو ضربت اياك لان اياك ضمير منفصل محتاج الى العامل وهو قوله ضربت فاجاب
 بقوله ليكون كالجزء يعني ان المنفصل قبله ليس كلمة مطلقة بل المنفصل هو الكلمة التي يكون الضمير جن منها
 واحتياج اياك الى ضربت لا عمل لا للجزئية قوله عند المجازية لان عند بني تميم لا عمل لكلمة
 ولا قوله نحو ما ضربت الى اياك فان ضربت عامل في اياك لانه مفعوله وليس محاور له للفصل
 بقوله الا قوله والمتصل غير مستقل وانما قدم المتصل في الجملة لانه اصل للاختصار وقدم
 للفصل في التفصيل لان مظهره وجودي وهو الاستقلال ومفهوم المتصل عدمي وهو عدم
 الاستقلال قوله المحتاج الى عامله جواب سوال وهوانه لما كان غير مستقل فينبغي ان يكون حونا
 ولم يكن من السماء فاجاب ان المراد بالاحتياج الاحتياج الى العامل مجلات العامل فانه
 محتاج الى المصولة وظهر لك مما ذكر ان المستقل وغير المستقل ههنا في اللفظ وليس الاستقلال وهذا
 في الدلالة قوله اي للرؤى والنصيب دفع وهم وهوان المراد من الاول ان المتصل والمنفصل فيلزم
 الانقسام الى النفس كما ترى قوله كل واحد منهما جواب سوال وهوانه ينبغي ان يقول متصلا و
 منفصلا ليطلق المبتدأ فاجاب بقوله كل واحد منهما ليخبر ان لفظ اولان مأول بكل واحد منهما قوله
 قيمان دفع وهم وهوان يتوهم ان احدها متصل والاخر منفصل قد دفع بقوله قيمان يعني ليس المراد
 كما زعمت بل المراد ان كل واحد منهما قوله لما تم من الاتصال كما ينبغي قوله والثالث قيل الا من
 ان بقوله والثاني لانه جعل المرفوع والمنصوب اولان تغليباً كما قال في بحث التاكيد قلنا من باب التفضل
 فيصم ان يقال له ثالث كما يقال ثان قوله لانه لما تم قيل من الموانع الفصل بالتاكيد اللفظيين للضاف
 والمضاف اليه نحو غلام زيد اجيب سلمنا الفصل بالتاكيد جائز اذا لم يكن المضاف اليه ضميراً واما اذا كان
 ضميراً فلا يجوز لان الاتصال ثابت من حين انهما اتفقا للمضاف بالضمير المتصل فيكون الاتصال شديداً قوله في ذكر اي
 بالضمير إشارة الى ان مشار اليه ذلك هو البعيد كما هو موضحه لان المرفوع والمنصوب والجزء يتلو بل المذكور قوله النوع
 الاول لما كان الاول صفة يقتضي الموصوف فن اذ الشارح قوله النوع ثم لما توهم الواهم ان المراد بالاول

المرئي

في غير قوله المرفوع والاول

الاول الاضافي يعني المنصوب لا ندول بالنسبة الى المجرور قد فرغ بقوله يعني المرفوع للتصل التي فالمراد
 من الاول اول حقيقة قوله ضمير ضربت اشارة الى ان جارة للمصدر محمولة على السامحة فان قيل الاول
 ان لقوله المصدر الاول ضربت واضرب الى ضربين ويضربان ليكونا المرفوع للتصل مستوفات اجيب
 ان المراد من ضربت صيغة التكلم المعلوم ما ضيا كان او مضارعا وايضا للتميم ههنا النظم لا استيفاء
 العدد ثم في الجواب الثاني نظر لان ذلك لا يحتاج الى صيغة المجرور اجيب انما ذكرها للملايقوهم ان
 اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير قوله للتهيين اولها اشارة الى تقدير متعلق الى وقوله اولها
 بدل من الضمير المستقر في التهييين الراجح الى لفظ ضربت وضربت بدل البعض من الكل لانه ايدل
 كواحد من اولها وثانيها على قوله ولو قال كلاهما كان هذا الكل من الكل فان قيل كلمة الى ههنا لم
 الحكم لا للاستقاط لعدم تناول هذه الكلام الغاية فيستغنى ان لا يدخل الغاية اجيب عنه ان معناه لا
 ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربت فيكون للاستقاط فيدخل ما بعدها وقال بعض الشارحين
 ان كلمة الى ههنا بمعنى مع لا كن هذا غير صحيح لانه لا يدل على حكم ما بين ضربت وضربت قوله وانما بدل
 التكلم جواب سؤاله وهو انما بدأ التكلم مع ان الضميرين بدل وبالفقار فاجاب بقوله وانما بدل
 الخ والضميران انما بدل وبالفقار ليجوز عن اللواحق ولو باعتبار بعض المصنف اعني ضرب ثم يراعون
 اسلوب الترتي نظر الى التعريف لان الاعرف وهو التكلم اخر واذا فيكون شروع من الاول الى الاخر
 وهو التعريف قوله لان ضمير التكلم اعرف للعارف وتحقيقه يأتي في بحث المعرفة ان شاء الله تعالى قوله
 اجماعا اي اجماع البصريين اي بعض النحويين لا كلم فان للكوفيين فيه خلاف لانه قال الفراء الكوفي
 ان الضمير مفعول انت وقال بعضهم ان الضمير هو التاء فان قيل اذا كان المرفوع للتصل هو
 عند البصريين فيكون غير مستقل اذ يحتاج الى التاء قلنا المراد عدم الاحتياج الى العامل وهو لا
 يحتاج اليه اعم ان ضمير انا هو ان بدون الالف وانما كتب الالف مصلداً في قوله ضربت
 ضربنا فالياء ضمير منصوب متصل بالتكلم مع الغير اعم ان لفظ انا كما يكون ضمير متصلا منصوبا كما
 يكون ضمير متصلا مرفوعا ولا من على تقدير الاول يكون ما قبله نحو كما مثل ضربنا بفتح الباء وعلى
 تقدير الثاني يكون ما قبله ساكنا لا يلزم توالي اربع حركات فيما هو كالجملة الواحدة بخلاف ضربنا
 لانه ليس كالجملة وقوله بغير الفعل بل يتصل بالحرف وانما اورد النظمين ليعلم ان الضمير ليس
 يتصل بالفعل والحرف قوله ايما للتكلم الواحد وايانا للتكلم مع الغير قوله والنوع الحاصل
 وهو المجرور المتصل بالاسم والحرف لا بالفعل قوله وكان القياس اشارة الى الاعتراض
 وقوله لكنهم وضعوا جوابه يعني القياس يقتضي ان يكون ضمير المتكلم ستة ثلثة للذكر وثلاثة
 للمؤنث وهكذا القياس يقتضي ان يكون ضمير المخاطب ستة لا خمسة وكذا الغائب
 قوله لكنهم وضعوا للتكلم لان الشاهدة شاهدة في الفرق اي التكلم حاضر فيعلم

من المحذور انه مذكرا و مؤنث او اثنان او جمع فلا حاجة الى الفرق قوله و واحد مشترك وهو التما
 و قدس عليه الغائب قوله و بقية الاقسام الخمسة اى الباقية من الاقسام فلا يردان الباقي اربعة لا
 خمسة قوله اثنى عشر كلمة خمسة للغائب وخمسة للمخاطب واثنان للمتكلم قوله لثمانية عشرة مع
 لما عرفت من ان كل واحد للمتكلم والمخاطب والغائب يدل على ثلاثة معان قوله وبيننا جواب
 لسؤال وهو انه ما السر في ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وكذا للغائب فاجاب بقوله وبيننا
 اى فى كتب التصريف كرام الادواح قوله واعطوا للغائب حكم للمخاطب واما شبه الغائب بالمخاطب
 فى التشنية ولم يجعل حكما ابتداء كما فى المخاطب لان اشتراك التشنية فى للمخاطب ظاهر واما فى الغا
 ب فيه خوف لزيادة التاء فى المؤنث فلذا شبه بما هو الظاهر قوله فان الضمير فى ضربا وضربا الخ
 دليل على هذا الاشتراك وحاصله ان التاء فى ضربا داخل فى ضمير المؤنث ليكون مغاير
 للفظ ضربا فان قيل على هذا يلزم ان يكون صيغة الفعل الواحد المذكور مشتركا بين الواحد المذكور
 وبين الواحد المؤنث لان التاء وضعت لتأنيث الفاعل ولتأنيث الفعل اذا الفعل لا يكون مؤنثا
 ولا مذكرا قلنا ولك ان تلزم اشتراك صيغة الفعل بينما ولا عليك شئ فان قيل عدم شئ
 منه لا يرد عليه ان يكون الصيغة اربعة لا خمسة قلنا ان كلامنا فى الضمائر اى الضمائر خمسة ولا
 يلزم من جعل الصيغة اربعا جعل الضمائر اربعا بل لضمائر خمسة قوله خاصة والتاء فى خاصة البالغة
 اول صدسية منصوب بفعل محذوف اى خص خاصة واما قيد بالتصل لا متعلق استتار بالتفصيل
 فى العامل لا انفصاله قوله التى وضعها للاختصار اى للنظور فى هذا الباب الاختصار اما اولها
 المعانى المتضمنة للاعراب فى مدلولاتها لا يحتاج الى الاعراب واما ثانيا فبقية الحروف و
 فى المتصلة ظاهرة واما ثالثا فيعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالباس الذى فى الاسماء
 الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج فى
 تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انا وانت فهو لم يحتج الى قرينة تزيل الالباس واذا كان لك
 فالاصل فى هذا الباب المتصل المستتر لانه انحصر ثم الباء ثم المتصل قوله كما يحذف فى
 اخر الكلمة الخ هذا بيان نظير لانه مثاله فلا يردان المنوى غير المحذوف فكيف يعبر قوله كما
 يحذف الخ قوله ويكون فيمابقى اى يكون فيمابقى من الكلمة المشهورة دليل على ما حذف منها
 وهو نقصان الكلمة المشهورة فلا يردان كلمة فى زائدة لا فائدة فيه بل بعيدا للخلل قوله ولكن هذا
 الاستتار دفع وهم وهو ان يكون قوله فى الماضى للغائب والغائبة قيد اتفاقى فيكون الاستتار
 ثبتا فى الباقي مع انه ليس كل قد دفع بقوله ولكن هذا الاستتار الخ قوله فى الفعل الماضى لما
 كان للماضى صفة تقتضى الموصوف قواد الشارح قوله فى الفعل قوله للواحد المذكور دفع
 وهم وهو ان المراد من قوله للغائب جنس الغائب فيتناول لثنى والجمع مع انه لا استتار
 فيه فدفع بقوله الواحد المذكور لان المتكلم

والمخاطب قوبان والبارز ايضا قوي فاعطى القوى للقوى والغائب ضعيف بالنسبة اليهما والمختار
 ايضا ضعيف فاعطى الضعيف للضعيف وانما لم يستتر في مثني الغائب ومجموعه لثلاثه يلتبس
 بالمفرد قوله اذالم يكن مسندا الى الظاهر اشارة الى ان الاستتار جائز غير واجب فلو لم يكن ان
 كلامنا في بيان المستتر فلا حاجة الى قوله اذالم يكن مسندا الى الظاهر مثال المسند الى الظاهر
 نحو ضرب زيد لكن يريد عليه فليكن زيد بدلا من الضمير في ضرب اجيب لو كان زيد
 بدلا من الضمير يلزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير راجع الى زيد وهو بدل ومربته موصوفة
 قوله فان التاء علامة التانيث جواب سؤال وهو ان لا نسلم ان الضمير في ضربت مستتر بل
 بارز وهو التاء فاجبا لقوله فان التاء علامة التانيث لان الضمير المرفوع والالم يحتمل مع الفاعل
 الظاهر في نحو ضربت هند فان قيل فليكن هند بدل لامعن التاء فمن اين يعلم انها ليست بضمير
 قلنا لا نهنا قد يحذف مع الفصل نحو ضرب اليوم هند لانه اذا وجد الفصل يجوز حذف التاء ولو كانت
 ضميرا لما حذف او نقول لو كان هند بدلا للزم الاضمار قبل الذكر قوله وفي الفعل المضارع انما اذا
 لفظ الفعل ليتا للوصف لان المضارع من الصفات اي المرفوع المتصل يستتر في الفعل المضارع
 وقوله للتكلم صفة للمضارع وقوله مطلقا اي زانا مطلقا واستتالا مطلقا والظاهر ما قاله الشارح من
 انه بيان التكلم بقوله سواء كان واحدا او فوق واحد قال مولانا عصام الدين في حاشيته
 قوله مثني او مجموعا مستدرك كانه مسموع من قلم الناصح لان قوله اوفوق الواحد مجرى مجواه قال
 عبد الرحمن ليس قوله اوفوق الواحد في اكثر النسخ فلا يكون قوله سواء كان واحدا او مثني او
 مجموعا مستدركا غير محتمل وحاصل هذا المقام ان قوله سواء كان واحدا او مثني او مجموعا لشارح
 الهندي فغير الشارح الى قوله سواء كان واحدا او فوق واحد لانه اخصر قوله اذالم يكونا مسندا
 الى الظاهر انما لم يقل في التكلم والمخاطب اذالم يكونا مسندا الى الظاهر لانها لا يكونان مسندا
 الى الاسم الظاهر فلا يقال اضرب انا وضرب نحن وكذا في المخاطب قوله وفي العنقة مطلقا
 من الصنعة باعتبار تاويل الصنعة بالوصف ولهذا قال سواء كان ولم يقل كانت وقال مفردا
 لا مفردة وبعبارة اخوى وهويان التانيث اذا كان في لفظه ومعناه مذكرا يعجز عن ضمير المذكر
 اليه كعلامة قوله وليست الالف جواب سؤال وهو ان لا نسلم ان الضمير مستتر في الصنعة مطلقا لان
 في المثني والجمع بارز وهو الالف والواو وليست الالف قوله الا ان يتغير عاملها جواب سؤال
 وهو ان لا نسلم عدم تغير الضمير لان العامل اذا كان معنويا يقال هو زيد واذا دخل عليه الكتاب
 يقال زيد وهو ليس بالتغير فلجواب بقوله الا ان يتغير عاملها مثل ان لا اصله هو والقياس
 ان يحذف الواو لانها متطرفة قبلها ضمة لاكن الاء اوله فتعني ان يكون الكلمة ثلاثية
 وهو غير ثلاثية فلما اتصل به العامل اعني ان صارت ثلاثية فحذف الواو ثم يرد

لا تزلزل الحقيقة والرجوع إلى الحقيقة في الحقيقة

عليه ان لهذا ايضا تغير العامل حيث يقال جاء في ضاربان ورايت ضاربان فاجاب بقوله و
العامل الماحصل ان في قوله جاء في ضاربان التمر امور ثلثة احدهما جاء والثاني ضاربان
والثالث ضمير مستتر في ضاربان فقوله جاء فعل وقوله ضاربان فاعل له ثم قوله ضاربان هم
فاعل مشابه بالفعل يقتضي الفاعل وهو الضمير المستتر في قوله ضاربان فاعل له ثم قوله ضاربان هم
جاء في رجلان ضاربان قوله فلو كانت ضاربان فان قيل ينبغي ان يقال ولو كانتا ضميرين
لان الواو والالف اثنتين وايضا ينبغي ان يقال لا تغيرت بصيغة الماشية وذلك لان جزاء كلمة
لو يكون ما ضيا لقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لضدنا احييت من الاول ان الجمعية باعتبار
الافراد والوارد عن الثاني ان صيغة الضمير من الكاتب كما قال عصام الدين قوله حرفا التثنية
والجمع وفي بعض النسخ حروف التثنية والجمع لكن يرد عليه ان حمل الحرف على الالف والواو لا
يعم لزوم حمل الحرف على الاثنتين احييت ان الالف والواو يتاويل كل واحد فيهما الحمل لكن
يرد عليه ان كل واحد من الالف والواو ليس حرف التثنية والجمع بل احدهما حرف التثنية و
الاخر حرف الجمع احييت اصل الاعتراض ان لفظ الحرف مقدر مع الجمع فقد يرد حرف التثنية
وحرف الجمع والعطف مقدر على الربط فيصح الحمل قوله اي لا يجوز لما كان السوخر جاء
بمعان كثيرة لانه يحتمل الصلاحية ويحتمل العمل في الفضة والصلابة يحتمل الجواز فلزم الابهام
لعين ما هو المراد قال الشارح اي لا يجوز وبعبارة اخرى وهو فيه إشارة الى تفسير غير المشهور
بالشهور وانما يتعوض الى البحر ولانه لا يكون الامتصلا قوله لاجل شئ جواب سؤاله و
هو انه يلزم استثناء الدليل من الحكم لان قوله ولا يسوغ للتفصل حكم من الاحكام وقوله لتفصل
التفصل دليله وهذا لا يجوز وايضا ان المشتق منه لا يكون الا من الاسماء وقوله ولا يسوغ من
الافعال فاجاب بقوله اي لاجل شئ فيكون استثناء الدليل من الدليل وايضا يكون
المشتق منه من الاسماء فيكون المشتق مفرغا وايضا فيقال الشارح إشارة الى الرد على الشارح
الهندي حيث قال ان اللام بهما محتمل ان يكون للاجل ويحتمل ان يكون للوقت فرد الشرح
عليه انه للاجل فقط لان كون اللام للاجل حقيقة وكذا للوقت مجاز ولو كان اللام للوقت
يكون تقديره هكذا ولا يسوغ للتفصل في وقت من الاوقات الا في وقت تقديره للتفصل
قوله انما يكون باخر العامل لان الضمير للتفصل كالجزء الاخير من عمله فانه لم يكن قبله
عامل بل كان موقفا وموقفا فكيف يكون كالمجزء الاخير قوله الواقع يتلحق بالظرف قاله مؤلفنا
عصام الدين لا حاجة الى هذا التقدير لان يكون العامل في قوله بالتفصل لا منه مضدا وهو يشبه
الفعل فيعمل عمل الفعل نجيب سلمنا ان المصدر فيعمل عمل الفعل لكن هذا اذا لم يكن المصدر معروفا
باللام وان حرف اللام فعمله يكون ضعيفا كما قال للمعروف في بحث المصدر واعماله باللام قليل
واجاب جمال الدين عن هذا الاعتراض انما قد متعلق الجار وان هم تعلقه بالتفصل رعا

الجزء المعتبر وإن أقدم معلوماً أقول وبالله التوفيق إن قوله لغرض صفة لقوله الفصل والجواز
 الجواز إنما يكون صفة لشيء باعتبار التعلق ^{بشيء} قوله لغرض تأكيد الفصل بقوله لغرض لأنه لا يجوز
 لا انفصال بالفصل الذي لا فائدة فيه فإنه لا يجوز ضرب زيد أيا لك إذا لغرض منه لأن قوله ضربه
 زيد بمعناه فإن قيل كما أن الفصل لا يكون إلا لغرض كذلك التقديم والحذف لا يكون إلا
 لغرض فلا وجه للتخصيص لأن التقديم يفيد الاهتمام وهو فرض من الأفاضل أيضاً وإن
 قلت تقديم المفعول لا يتعين للاهتمام لأنه قد يكون لتسارع الكلام قلت التقديم ليس إلا للاهتمام
 وقد يقدرون مع حذف آخر كما لا تسام مثلاً إحييتك إن قوله لغرض متعلق بالفصل والتقديم جميعاً
 وأما الحذف فقد اكتفى فيه بما سبق كما هو باب الشارح في كثير من المواضع قوله لا يحصل الأثر
 احتراز عن نحو ضرب زيد أنا فإن الغرض هو الاهتمام بشأن المفعول لكن هذا الغرض لا يتوقف
 لحصوله بتقديم المفعول على الفعل قوله أي علة أشادة إلى أن اللوم بدله من المضاف إليه
 قوله للمعول جواب سؤال وهو أن الجملة إذا وقعت سالا لا بد من عائد فيها فلم يوجد فاجاب
 بقوله المعول أنه وإن قلت العائد موجود وهو الواو قلت الاكتفاء بالواو بدون الضمير في الجملة
 الاسمية إذا وقعت حالاً ضعيف فاجاب أن العائد مقدم قوله بخلاف المنصوب أن لم يتعرض
 لضمير المجرور فإنه يتصل أيضاً بالحرف مخول لنا لأنه اكتفى فيه بما سبق قوله صفة حرة مفعول لم
 يسم فاعله لقوله مسنداً وأما لم يقل مسنداً مع ثناء التانيث ما أسند إليه وهو الصفة لأن ترك
 التانيث يجوز عند الفصل والمراة بالجريان أن يكون نعتاً محالاً أو صلة محضاً فإن قيل هذه
 الضابطة لا حاجة إليه لأنه داخل في صورة الفصل بغرض لأن ملها انفصال الضمير لغرض ثم
 لا التباس قلنا هذا لا انفصال يكون فيما لا يلبس فيه أيضاً كما ذكر المصنف فلا يكون الفصل لغرض قوله
 بخلاف ما إذا قيل ضاربه جواب سؤال وهو أن ذلك لا التباس موجود في هذه الفصل أيضاً قوله
 فإنه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر من الظاهر اتصال الضمير فالانفصال خلاف الظاهر فيعلم
 منه أن لزيد مرجحاً أيضاً خلاف الظاهر قوله يعلم أن موجود ما هو فإن قيل إن كلاً ما بمنى إذا
 بشرط فيكون مدخوله هو الماسخ من الشرط والجزاء كذا أقال علامة التقا زاني في الطول لكن نقل
 عن سيوريه أن لما بمعنى لو ولولا تختص جزائه بالماضي نحو ذكرت زيداً يكرمك قوله
 والاحتاجة التبرئة وإن لم يكن موجبه خلاف الظاهر لا حاجة إلى المنفصل الذي هو أيضاً
 خلاف الظاهر وأما قال أن مرجح خلاف الظاهر لأن المتبادر أن يكون المرجح هو عمر وكما
 ذكره قوله وإذا وقع الالتباس جواب سؤال ظاهر قوله ما لا التباس فيه
 نحو هذا زيد ضاربه فإنه لو قيل هذا زيد ضاربه بدون الانفصال لا التباس فيه
 قوله كما هو الظاهر ليكون أشمل فإن كلمة ما علة يشمل ذوي العقول وغيره ...

له فيما قبل أن الضمير المجرور لا يكون إلا متصلاً به فاجاب بقوله بخلاف الم ۱۲

كما هو مذاهب بعض أهل اللغة بخلاف كلمة من فإنها مخصصة بذوى العقول لأن لما كان لا يصل
 بذوى العقول فاقصر بها فان قيل ان التخصيص بالصفة غير صحيح لان الضمير لو كان مسندا
 اليه للفعل الذي جرى على غير من هو له ايضا يلزم الانفصال نحو زيد عمر ويضربه هو كما يلزم
 الانفصال في الصفة نحو زيد عمر وضاربه هو فينبغي ان يتعرض للمصروف الى الفعل ايضا قلنا فرق بينهما
 فان في الصفة حملا لا لئلا يتباس فيه على ما فيه التباس بخلاف الفعل لانه لا يحمل فيه صيغة عدم
 الالتباس على ما فيه التباس فيقال هذا زيد تضربه بدون انفصال الضمير وذلك لان الفعل
 ثقیل والمنفصل ايضا ثقیل فلا يليق زيادة الثقیل مع الثقیل من غير ضرورة الالتباس بخلاف
 الاسم لانه خفيف وزيادة الثقیل مع الخفيف جائز قوله مثل اياك ضربت لما فرغ من تعدد
 الاسباب للوجبة لتعدد الاتصال اوردا مثلتها على الترتيب قوله وهو التخصيص اي تخصيص
 الضرب في المتكلم ثم الفصل اعم من ان يكون حقيقة او حكما مثال الاول مامر ومثال الثاني
 نحو انما ضربك انا فانه في قوة ما ضربك انا لان انما بمعنى ما والا قوله ضاربه هي بتحويل التأني
 لان تاء التانيث في الاسم متحركة اعلم ان تركيب هذا المثال هذا مبتدأ وزيد
 مبتدأ ثانى وضاربه خبر المبتدأ الثاني والخبر مع المبتدأ الثاني خبر لمبتدأ الاول فان قيل
 كيف يعلم ان يكون ضاربه خبر عن زيد مع ان الخبر اذا كان مشتقا لا يرد من المطابقة مع المبتدأ
 في التذكير والتانيث وسهنا لم يوجد قلنا لا يكفي في اشتراط المطابقة كون الخبر من المشتقات
 فخطبل لا بد ان يكون في الخبر ضمير مستتر يعود الى المبتدأ وههنا ليس كذلك قوله وانما يعلم
 ذلك اشارة الى الاعتراض على المصروف قوله ذلك اي صفة جرت على غير من هي له قوله
 لغرض التاكيد لان الفصل للغرض على نوعين احدهما ان يكون بين العامل والضمير فاصلة
 كالمثال المذكور المنفصل لغرض سواء كان لغرض التاكيد او الابدال او العطف والبراد ههنا الاول
 قوله ولكنه تأكيد لازم جواب سؤاله يرد على المعترض وهو انه يكفي في المثال احتمال هذا المثال
 وان حصل التاكيد فكذا يحتمل ان يكون فاعلا فليكن هذا المثال بلحاظ الفاعلية فلا يرد
 الاعتراض قوله بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن فان نحن الثاني تأكيد لغرض المستتر
 في ضاربوهم ... وقوله هم مفعول فكذلك هي تأكيد للضمير المستتر في ضاربه والدليل على انه
 تأكيد لفاعل انه لو كان فاعلا لاحتاجة الى ايراد صيغة الجمع في الجمع في ضاربوهم لان الفعل اذا
 اسند الى اسم الظاهر وجد الفعل ابدا وههنا لم يكن الفعل واحدا قوله ودوى عن الزمخشري
 اشارة الى الجواب عن الاعتراض المذكور وحاصله ان التاكيد انما كان لانما لو كان الجمعية في
 ضاربوهم لئلا يسيروا لانه يقل ضاربوهم دون الواحد على هذا مع قوله فاعلا اقول في الجواب بفضل الله تعالى ان قياسه على من مع التأني لا
 في نحن مع المانع من فاعله وهو ان الفعل اذا اسند الى الظاهر وجد الفعل ابراء بخلاف هي لانه لا مانع فيه منه والبراد لاسم كظاهرا لا يكون
 ضمير متصل بالمنفصل في حكم الظاهر ١٢
 اللهم اغفر لي

فلا یردان نحن لیس اسما ظاهرا بل من الضمائر قوله الزمخشری الزمخشریة من بلاد خوار
ويقال هو جار الله ای جار بیت الله ای جار عبادة بیت الله بتقدير مضافین فالقیل الابد فی ان
یکون نحن فاعلام مع کون ضابوهم بصیغة الجمع لان الالف والواو علامة التثنية والجمع ولیسا
بضمیرین كما سبق قلنا ولو کان الالف والواو علامتین لهما فیضا الحاجة الى ابد نحن بعد صیغة
الجمع لوجود استتار قوله واختار التمثیل جواب سوال ظاهر قوله واذا اجتمع الضمیران ای اذا اختلف
اجتماع الضمیرین قوله ولیس لای ای والحال انه لیس احدهما عروفا ای لم یکن شیء منهما موقفا
اعلم ان ترکیبه هكذا قوله اذا اجتمع شرط اول وقوله فان کان بشرط ثان وقوله فلتک الخيار
جزء عشر طثانی ثم شرط ثان مع الجزاء جزءا الشرط اول وهو قوله ولا اجتمع قوله اصلا
لا لفظا ولا معنا فینجب اتصاله لان وضعه للاختصار وکماله فی الاتصال قوله علی تقدير اجتمع
اشارة الى ان قوله فان کان لیس بشرط ابتدائیا من متعلقات شرط الاول قوله ای لعل الضمیرین
اشارة الى بیان المرجع قوله من الاخر بیان المفضل علیه بقوله اعرف لانه صیغة اسم تفضیل
قوله نحو اعطاهایا ای اعطى زیلا هذا محمدا واعطى زیدا داهم عمر قوله من غیر مرجع فیما هو
کالکلمة الواحدة بخلاف ما اذا ورد الثانی منفصلا فالقیل عدم الترجیح ممنوع لوجود الترجیح
لان فی المفعول الاول من باب اعطیت معنی الفاعلية فانه اخذ والثانی ما خوذ قلنا ان فاعلية الله
بالنظر الى المعنى دون اللفظ فالترجیح انما یمکن باللفظ دون المعنى لان وجوب الاتصال باعتبار
اتساع فی اللفظ وینه نظر لان الترجیح بالمعنى معتبر الا ترى انه قال المصمم فی مفعول بالمرسم فاعله
ان المفعول الاول من باب اعطیت اولی من الثانی لان فی معنی الفاعلية لانه اخذ والثانی ما خوذ
فتأمل فی قوله وقد متدای احد الضمیرین فالقیل ان فی ارجاعه الى حد دون الاعراب مع فیه
مناقشة لما قال کولا ناعصا کمالین قلنا ان احد مستدایه واعرف مستد فیکون
الا والاصلا والارجاع الى الاصل اولی قوله لیعد المحکم فلو کان الضمیر الثانی متصلا لایعد
فیه لانه تاخیر الاعرف فیما هو کالکلمة الواحدة بخلاف ما اذا کان منفصلا قوله ولا یحکم
فی اول الوهلة با یأوده خلاف الاصل فیه اشارة الى دلیل ثان ثم یرید علی ان عند یأوده منفصلا
ایض یلحق علیه الطعن فی تاخیر الاعرف فاجاب بقوله فی اول الوهلة یعنی اذا کان متصلا یلحق
طعن فی اول الوهلة واما عند الاتصال ایضا یلحق علیه الطعن لكنه بعد تعمق النظر بالتأمل فیه قوله
نحو اعطیتهم اولی لان للمفعول الاول بمنزلة الفاعل قول ما ی الاختیار لما کان الخیار یطلق علی المعنى الكثير
لانه یطلق علی الجوزة والیضا یطلق علی ما یقابل البیض وایضا یطلق علی خیار الشرط فی البیع والیضا
یطلق علی الاختیار فلرفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح ای الاختیار فالقیل ینبغی ان یمکن
الاتصال اولی لما صرنا وضع الضمائر للاختصار قلنا ان ثبوت الخیار لوجود الوجهین قوله بما هو
متصل والاتصال لفظا قوله بما یفصله وهو المعنى والمستتر راجع الى البارز الى الضمیر الثانی قوله

وان كان متصلا اي من اللفظ قوله ونحو ضربك انما اورد مثالين ليعلن ان الضميرين يجوز
 ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجزوا قوله ونحو ضربك ايالك وفي بعض نسخ
 المتن واعطيتك آياه وضمي اياك كما هو الظاهر قوله اي خبر كان واخواتها اشار به الى ان المراد
 بباب كان افعال الناقصة لا الباب الصري من الماضي والمضارع وغيرهما مثل كان يكون كونا
 قوله اذا كان ضميرا انما قال ذلك لانه اذا كان ظاهرا يجب الانفصال لاصحالة قوله كان زيد
 قائما وكنت آياه وايراد قوله كان زيدا قائما المحصول المجرع لقوله آياه والا لا غرض فيه قوله لانه
 كان في الاصل الخ فالقبول ان انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى لوجود النسخة
 فكيف يجر البقاء اثره قلنا هو معدوم صيغة ثابتة معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة
 قيد للخبر فان قوله كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله تشبيه بالمفعول في
 وقوعها في الموضع الثالث وقيل في وقوعها بعد المرفوع وقيل يشبه به في النصب قوله واجب الاتصال
 كما في قوله اذا اجتمع الضميران وليس احد هما مرفوعا فلو كان احدهما مرفوعا يجب اتصال الثاني
 قوله من رعاية المشابهة وانما لم يقل ولي من رعاية العارض لان في قوله من رعاية المشابهة
 إشارة الى الوجهين لان العارض يعلم من فعل الاصل ووجه العروض يعلم من قوله المشابهة
 قوله في الاستعمال وقع وهو وهوان المراد بالكثر في المن اذهب مع انه لا تعدد في المذهب ههنا
 قد وقع بقوله في الاستعمال يعنيان المراد بالكثر في الاستعمال قوله انفصال الضمير بعد ولا فإشارة
 الى الاعتراض على المصوم وحاصله ان من جهة المتن على الاختصار فينبغي ان يقول والكثر انفصال
 الضمير بعد ولا لانه اخصر مما قال المصوم وان لم يكن طويلا حقيقة لكنه طويلا حكما وتقدير الان قوله
 الى اخرها يقتضيه البيان فيكون طويلا باعتبار البيان اجيب ان ما قال المصوم وان كان طويلا من حيث
 الظاهر لكنه اخصر مما قال الشارح من حيث الواقع لان قول الشارح من قبيل الممثل طويلا من المثال
 فقط فالمراد بقتصر المسافة في قوله مبتدأ محذوف والخبر فيكون الضمير مبتدأ فيكون العامل معنويا
 والضمير متفصلا قالوا ان ما بعد ولا مبتدأ وهو معمول عامل مقدر او عامله لولا فعل الاول لفصل
 الضمير لان العامل معنويا وكذلك على الثاني لما كان العامل اذا كان حرفا يتعد بالاتصال فيكون
 متفصلا قوله وكان الاوفق إشارة الى الاعتراض على المصوم قوله لكن غير الاستلزام الى اشار
 الى الجواب قال مولانا عصا الدارين لما غير الاستلزام الى ان يغيره الى سلوب الصرفين
 بان يقدم الغائب ثم المخاطب وانما غيره بهذا الوجه إشارة الى ان ما ذهب اليه الصرفين ايضا
 ليس بضروري وانما اختار المخاطب لانه متوسط في التعريف ونحو الامور او سطها فلا يرد
 الفلاد من اسلوب النحويين والصرفين لا يختص بتقديم المخاطب والغائب لانه يحصل بتقديم المؤنث
 الغائبة اي قوله عسيت الى اخرها انما لم يقل ولا انت وعسيت الى اخرها بغاية واحد كما في قوله ولا
 وعسيت لا محالة الضميرين في الاتصال ونقولا انما لم يقل بغاية واحدة لسلا يتوهم انهما يستعملان

له ان يكون انما قال

قلنا كسرة نون الوقاية ليست باخت الجري عدم كونها فى آخر الكلمة لكونها على حرف واخر انما يكون لما لا الاول قوله وفى المضارع وانما احاد العالم الثلاثون ان يستعمل فيها نون واحد وانما زاد الغرض قوله وكذلك اشارة الى انه من قبيل عطف المتشبه على المشبه به لان الماضى اصل فى الامتناع عن اختلاجر لان المضارع مشابه بالاسم قوله لكن لا مطلقا دفع وهم هو ان قوله عري قيد اتفاقى لا تعلق لما سبق به فدفعه انه احترازى قوله عريا بالياء والمشددة على وزن فاعيل فان نون التثنية والجمع المذكور والواحدة المخاطبة نون الاعراب بخلاف جمع المثنى فانه ضمير كالواو فى الجمع المذكور قوله عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونون التأكيد او لا وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نونا التأكيد لان نون الاعراب تكون الوقاية فى ان لا معنى لها قوله اى عن نون هى الاعراب اشارة الى دفع وهم وهو اضافة النون الى الوقاية من قبيل اضافة السبب الى المسبب فكذا اضافة النون الى الاعراب من قبيل اضافة السبب الى المسبب اضافة لامية فلما دفع بقوله اى عن نون هى الاعراب يعنى ان الاضافة بيانية لان بينهما عموم وخصوص من وجه فالقول كيف يصح دخول نون الوقاية فى اعطاني مع عدم الكسرة فيه قلنا دخلها فيه لاطراد الباب او لكون الكسرة مقدرة فيه كما فى عصاى قوله بخلاف كسرة تضرين جواب دخل ظاهر حاصل الجواب ان هذه الكسرة ليست فى الآخر لان ياء المخاطبة فى كل فصار كالجاء من الفعل فيكون فى وسط الكلمة حكما بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول قوله وبخلاف كسرة لم يكن الذين دفع دخل ظاهر وحاصل الجواب انها عارضية لدفع التقاء الساكنين قال قيل ان الكسرة فى الماضى ايضا يعارض ياء المتكلم فتكون عارضية قلنا فرق بين الكسرتين لان الكسرة فى لام قل الحق ونون لم يكن الهمزة عروضا من الكسرة التى فى آخر الماضى بسبب ياء المتكلم لانها فى آخر الماضى حصل بانضمام شئ متصل وهو ياء المتكلم بخلاف الكسرة فيها بانضمام امر مستقل غير متصل قوله وانت مع النون قوله انت خطاب مخاطب غير معين وهو المسمى بالخطاب المعاني قوله مبتدأ وخبر خبره واللام فى النون للبعد اى نون الامتناعية كما قال الشافى وقوله له صفة النون قوله الكائنة فيه بيان لمتعلق قوله فيه قوله للمخاطبة على الحركات البيانية قال قيل اشارة الى المضارع مكسورة سواء كان مع ياء الضمير او لا فالمخاطبة مفعولة قلنا هذا محمول على التغليب اى تغليب الاكثر على الاقل قوله عن اجتماع النونات المراد من الجمع ما فوق الواحد فلا يرد لدن لانه ليس فيما اجتماع النونات بل اجتماع النونين او ان الجمع محمول على التغليب اى تغليب اكثر على الاقل او ان اجتماع النونات فى لدن حكما احد هاتون نفس لدن والثانى نون الوقاية والثالث لام لدن لانه فى حكم النون كما فى لعل واما اجتماع النونات فى المضارع فعند حقوق نون الثقيلة قوله ولو كما هو جواب سؤال ظاهر قوله وحمل على اخواتها جواب سؤال ظاهر قوله واختار فى ليت فان قيل هذا هذا بنا قرض مع قول فخبر لانه يعيد التساوى قلنا المراد من التساوى جواز الوجهين او ان هذا محمول

الاستغناء عن قوله غير قوله لحق نون الوقاية بجواب سؤال وهو ان الضمير في يختار راجع الى النون
لانه هو المذكور وهذا لا يصح لان اسناد الاختيار لا يكون الا الى الاحداث ومقدور المتكلم والنون
ليس كذلك فاجاب بقوله لحق النون وهو من الاحداث قوله من بين اخوات ان دفع وهو
ان نقش ليت وليست بالسين واحد عند طوالة حركات الباء فتوهم ان العبارة بالسين قد دفع بقوله من
بين اخوات ان لا من بين الافعال الناقصة قوله بعدم المانعة في ذاتها اذ يلزم اجتماع النونات ولا
ثقل للتضعيف كما في لعل قوله والحمل الخ جواب سؤال ظاهر قوله خلاف الاصل لان الاصل وكل شيء
ان يستقل بنفسه لكن الحمل مانع من لزوم قوله وفي من وعن وقد وقط فيقال مني وعن وقد
وقطبي وهما بمعنى كفاي قوله وهما بمعنى أي فها هنا اسمين وليس المراد من قد قد الحرف في قوله على
السكون اللازم وفي توصيف السكون باللازم احتراز من لدن لان سكونه غير لازم لانه يجوز في ذلك
بكسر النون كما يأتي في بحث الظروف قوله الذي هو الاصل في البناء جواب سؤال وهو انه
ينبغي ان يختار نون الوقاية في ان واخواتها ايضاً للمحافظة على الفتح اللازم فيها فاجاب بقوله الذي
هو الاصل في البناء في المحافظة امر مقصود قوله مع قلّة الحروف جواب سؤال وهو ان المضارع
مع نون الخفيفة سكونه لازم ايضاً مثل التبلون فينبغي ان يختار لحق نون الوقاية فيه فاجاب بقوله
مع قلّة الحروف هي هنا بخلاف المضارع وانما جازت نون في هذه الالفاظ اما في من وعن فلا اجتماع
النونين واما في قد وقط فلكونهما اسمين ويجوز اتصال الباء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلام في
قوله في الاختيار دفع وهو وهو ان المراد بالعكس العكس من حيث المعنى وهو خلاف المقصود وخبر
عن البحث قد دفع بقوله في الاختيار قوله وكثرة الحروف جواب سؤال وهو ان ثقل التضعيف موجود في
ان وان ايضاً فينبغي ان يختار بينهما التلايض فاجاب بقوله وكثرة الحروف اعلم ان التلايض كما كان
مختاراً في لعل ذلك مختاراً في كان ولكن لکن المصحح لم يتركها الكفاء بلعل لانه لما اختير التلايض في
لعل مع تضعيف النونات فيه كما فاولى ان يختار بينهما اذ التضعيف فيهما حقيقة فلا يرد ان فيهما
اختيار التلايض فلم يتركها المصحح قوله ويتوسط الظاهر ان ليقول ويقع بين المبتدأ والخبر
قوله يتوسط بمعنى بين فاحدهما كافي او ليقول يتوسط بدون لفظ بين قلنا ان ايراد بين بعد
يتوسط بناء على تجريد معنى التوسط من معنى بين فيكون بمعنى يقع فقط او نقول ان ذكر بين
للتأكيد وانما حجة الحق للتأكيد لان الاصل ان لا يقع بين المبتدأ والخبر فاصل فهو وقع فاختير الى
التأكيد قوله قبل العوامل المراد من العوامل اللفظية لا المعنوية لوجوده فيهما قوله طبعاً فالقول
فعله هذا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان اطلاق المبتدأ بعد العوامل مجازي باعتبار ما كان
قلنا المراد من المبتدأ والخبر عموم المجازين يكون المراد من المبتدأ مسند اليه والمراد من الخبر
المسند او نقول ان الجمع بينهما انما متنع اذ المراد بالتحقيق والمجاز والافعال الصريح بهما
فلا يمتنع الجمع بينهما كما يقال لا تنكر ما لم يترك عقلاً ولا وطباً فانه اريد بقوله ما لكم الحقيقة بقربة قوله

وطباً والمجاز بقربنية قوله عقده ومنه قوله تعالى وإن كانوا اخوتاً رجالاً ونساءً حيث اريد بالاختلاف
الاختلاف والاختلافات جميعاً بقربنية قوله رجالاً ونساءً فكذا همنا اريد بالمبتدأ الحقيقة بقربنية قوله قبل
العوامل والمجاز بقربنية قوله ولعلها أو نقول لا شك أن ما يتوجه إذا كان الظروف ما عنى قوله قبل
العوامل ولعلها صفة المبتدأ والخبر إذا كان متعلقاً بقوله يتوسط فلا يتوجه كما أن الظروف في
قولك رأيت هذا الشاب في ثيابه وصباؤه متعلق بقوله ثلثت وليس صفة للشاب فعلى هذا يكون
المبتدأ والخبر على الحقيقة أو لقول مشهور أن المصدر ما لم يكن وعندها مالم يجمع بين الحقيقة والمجاز
غير متمم قوله كنت أنت الرقيب فالتام مبتدأ أو قوله الرقيب خبره وانت فاضل ولكن عامل قوله
صيغة المرفوع واختار صيغة المرفوع لتناسب ظرفه من المبتدأ والخبر وإنما ورد منقضاً لتعلق
الاتصال قوله لكان الاختلاف في كونه ضميراً لأنه عند خليل حرف قوله مطابق للمبتدأ لأنه عبا
عنه قوله إذا ما وتنتية جواب سؤال وهو ان الضمير معروف المعارف فالمبتدأ إذا كان علم فكيف
يكون الضمير مطابقاً له لأنه معروف منه فأجاب بقوله إذا ما وتنتية للوجه ان المطابقة في اللفظ
التي هي غير التعريف قوله وغيبة فلا يجوز كنت هو القائل قوله وذلك التوسط لشارة المان
قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط بقوله ويسمى لأن الأسماء غير معلول بالثبوت فيكون عمله
لقوله يتوسط قوله أي كون الخبر في القيل لما كان الضمير في كونه راجعاً إلى الخبر لا يقع قوله خبراً
لأنه لا يفيذا لتكرار قلنا الضمير في كونه راجعاً إلى الخبر لكن المراد من الخبر ما بعده تقديره بين كونه
أي كون ما بعده قوله ثم انتقم فادخل جواب سؤال ظاهر قوله عند اختلاف الأعراب مثلاً ان زيداً
قام فيمتنع ان يكون القائم صفة زيد لوجود المطابقة بين الصفة والموصوف في الأعراب قوله أو
غير ذلك مثل كون الخبر ضميراً لأنه قد سبق ان الضمير لا يقع موصوفاً ولا صفة قوله ان يكون الخبر
معرفة فالقيل كون المبتدأ معرفة أيضاً شرط فلم يذكره المصدر قلنا العلم يكون المبتدأ معرفة
حاصل من الشرط المذكور لأن الخبر لا يكون معرفة إلا إذا كان المبتدأ معرفة لأن المبتدأ لو لم
يكن معرفة بالتركيب لمخصصه والخبر معرفة فهو لا يجوز لأنه اذا اجتمع في الكلام للمعرفة والنكرة فيجب
الحكم بالمعرفة انه مبتدأ وبالنكرة انه خبره فالقيل المبتدأ والخبر إذا كانا نكرتين أيضاً يحتاجان إلى
الفصل لهما في القياس مثل الصيغتين من خير ومن مشرك وما أحد غير منك قلنا القياس ليقض
ذلك إلا أنه لم يثبت الأوبين المعروفين كذا قال جمال الدين جازي فالقيل ينبغي ان يقاس النكرتين
على المعرفتين كما يقاس البعض على البعض في كثير من المواضع قلنا نعم لكن القياس انما يصح إذا
كان الأصل معقولاً وإذا كان الأصل على خلاف القياس انما يصح على المورد وبذلك لا بد من الفصل بين مبتدأ والخبر في قوله أو
أفعل من كذا قوله كذا عبارة عن المنفصل عليه إما أفعل بالاضافة فلا خلاف في المعرفة قولاً للامتناع اللام والقيل
إذا احتنع دخول اللام على المعرفة فكيف يصح طاب الزيدان والزيدون قلنا العلم اذا جعل تشبهاً وجمعاً
صار نكرة فيصح دخول اللام عليها قوله لا فتعجب جواب سؤال ظاهر أحيب عند راجعاً خربان

من ایراد المثال يلزم مثالهما بطريق الاولى لهذا فاذا كان الفصل بعد دخول العوامل لازما مع كون
اعراب الخبر مغايرة لاعراب المبتدأ فإيراده قبل دخوله مع كون اعرابهما مطابقتين اولى قول
من الاعراب جواب سؤال وهو ان لا يعلم انه لا موضع له لان موضعه التوسط بين المبتدأ
والخبر فاجاب بقوله من الاعراب اى فى الاعراب قال قيل انه ليس لاسم من الاسماء موضع
من الاعراب قلنا العبارة محمولة على القلب اى والموضع للاعراب اى فيه قوله على صيغة الضمير
لان لو جعل اسما يلزم خلوا لاسم عن الاعراب لفظا ومعلا والاعمال لاسم عن الاعراب بعيد ليس
بسهل قوله لا يقتضى فيه كالفاعلية والمفعولية والاضافة والكوفيون يجعلون له من الاعراب ويقولون
هو تأكيد لما قبله فان الضمير المرفوع تؤكد به المنصوب والمجرور مخوضر بتك انت وميرت بك انت
لكن قولهم غير صحيح لان المضمرة لا تؤكد المظهر فلا يقال جلتى زيد هو على ان الضمير تأكيد لزيد وبعض النحاة
يقولون حكم فى الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كشيء واحد وهو اضعف من قول الكوفية
لان لم نرى اسما تتبع ما بعده فى الاعراب قوله اى يستعمله فقوله يجعله بمعنى يستعمله لا بمعنى
بحكم لان العرب لا يعرف المبتدأ والخبر قوليه وما بعده كلمة موصولة قوله فقوله خبره اشارة الى
بيان اعرابه قوله على انه خبر من الموصول مع الفصلة قوله والجملة اى الجملة المتلبيسة يا لواء الضمير
وهى المبتدأ والخبر حال من المفعول الاول من مفعولى يجعل قوله ومنصوب عطفا فقوله وما بعده
عطف على المفعول الاول من مفعولى يجعل وقوله خبره عطف على المفعول الثانى بعاطف واحد لكن
العامل واحد فيكون جائزا قوله برفع ما بعده فى محل يستحق النصب قبل ان ضرورة يكون ضمير الفصل
مبتدأ وما بعده خبر والجموع فى محل النصب بان لا ينصب ما بعده فى باب كان وباعلمت وبه
المجازية قوله ورحم الله متعين بالجزئية من المبتدأ لانه جواز النصب كان لاجل العطف فلما
اللة العطف فلم يقع احتمال النصب والجملة حال لكن على ضعف لوجود الضمير فقط قوله ويتقدم
قبل الجملة انما يقدم هذا الضمير للتعظيم وانما سمي بضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو
المعروف فى الدهن من الشان والقصة وقيل انما سمي به لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا فى كلام
لشأن عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امر عظيم وانما وجب تقييد هذا الضمير بالجملة
لان عائد الى الشان والقصة كذا قال صاحب الفكاية قوله وايراد لفظ قيل جواب سؤال ظاهر وهذا
الجواب عن الشارح الهندى قوله ولا يبعد هذا جواب اخر من الشارح وانما قال ولا يبعد مع انه
ليست على الضعف مضافا لنفسه قوله وذلك بحسب المفهوم ثم قال قيل الكلام فى بيان فائدة تلفظ
قبل هذا انس بتصو او لم يكن للتخصيص طريق آخر وليس كذلك فان ما يقع متقدما ثم من ان يتقدم الجملة او المفرد فينبغي
ان يقال يتقدم الجملة فلا يتعين لفظ قيل للايراد احيى ان قوله يقع متقدما له فان احدها قبل الجملة والاخر لا قبل الجملة
فلما كان قوله قبل الجملة مركبا من اللصاف وللضاف اليه يكون فردا واحدا من المفردين فلذا
قبل الجملة وان حصل المقصود بالجملة فقط او لقول مراد من قوله ويتقدم بعض مناه لان معناه ويصح متقدما فيجوز على الترتيب

قوله من غير سبق مرجع لادخل هذا القول في الجواب لكن ذكر الشارح القاعدة التي هي يأتي فيها بعد بقوله وفيه هذا الوجه لم يحل التقدم على ما ذكرنا في قوله اي قبل هذا الجنس فائدة هذا القيد ايضا يأتي فيما بعد بقوله اي بهذه الحقيقة من الجنس المذكور قوله من الكلام بيان الجنس قوله ضمير غائب هذا صفة ضمير قوله رعاية للمطابقة لان لفظ الشان المذكور فلا بد ان يكون الضمير ايضا مذكور لفظا قوله وان الضمير لا جرم اي لان قسمته باعتبار ارجاء ضمير الى الشان كما قال صاحب الغاية قوله وحسن والمرا ومن الحسن هو الحسن في ضمن الوجوب فلا بد ان يبين ان يقال يجب موضع حسن فالجواب انه ان كان العمدة في الجملة مذكور اذكر الضمير نحو هو زيد قائم وان كان العمدة فيها مؤنثا انت الضمير نحو هي الكلمة لفظ قوله اي كنهه والحقيقة جواب سؤال وهو ان الشيء اذا ذكر او لم يذكر بالضمير والجملة مذكورة سابقا فينبغي ان يقال بما موضع قوله بالجملة فاجاب بقوله اي هذه الحقيقة من الجنس يعني ان المراد من هذه الجملة غير ما يريد من الجملة المتقدمة لانها اعم من الجملة والنشائية وهذه الجملة مختصة بالخبرية قوله بهذه الحقيقة الاشارة بهذه الى الخبرية التي فهم من قوله فيفسر لان التفسير لا يكون الا بالخبرية قوله والظاهر ان قوله ليس اشارة الى الرقم على بعض الشارحين من ان قوله يسمى ضمير الشان صفة لقوله ضمير غائب لانه اذا كان صفة تدخل في القاعدة مع انه ليس كذلك فلا بد من البيان التسمية في هذا الحكم المبين بقوله تقدم قبل الجملة فيكون جملة معترضة دخلت بين الموصوف الذي هو قوله ضمير غائب وبين الصفة التي هي قوله يفسر بالجملة بعده قوله فانه لا يدخل للنسبة لانه لا يدخل للنسبة في القواعد قوله ولا يلزم عطف على قوله فانه لا يدخل بالزوم الاستدلال فانه اذا كان قوله يسمى ضمير الشان وصفا لقوله ضمير غائب ولم يكن جملة معترضة وبما لا يلزم في الواقع بل كان داخلا في القاعدة يلزم الاستدلال لانه يفيد في فائدة قوله يفسر بالجملة بعده فالتقدير ان اللازم من ما ذكر ليس الاكون الجملة بعده ولا يلزم منه كونها مفسرة لقوله يفسر بعده لبيان كونها مفسرة له فلا يلزم الاستدلال ذلك قلنا ان اللازم في الجملة في قوله قبل الجملة عوض عن المضاف اليها جملة التفسير في يلزم الاستدلال والتقدير ان لا يكون قوله يسمى ضمير الشان داخلا فيما يفسر يلزم الاستدلال وان الجملة المفسرة لازمة بعده قلنا التسمية بعد الدخول في القاعدة يوجب الجملة بعده والافلا فالتقدير قوله بعده مستدل بك بقوله قبل الجملة قلنا ذكره للتاكيد لما مر ان تقدم الضمير على المرحم غير معهود قوله يلزم استدلاله قوله يفسر بالجملة بعده او يخرج به ما يخرج بقوله يفسر بالجملة بعده قوله فلهذا الوجه في اشارة الى بيان فائدة قول الشارح سابقا ان غير سبق المرجع اي على تقدير عدم قوله يسمى ضمير الشان في القاعدة لو لم يحل التقدم على ما ذكرنا من قوله من غير سبق المرجع انتقض القاعدة بقولنا الشان لمز وعلى تقدير دخوله في القاعدة وان لم يحل التقدم على ما فكره لا يثبت انتقض بقولنا الشان هو زيد قائم لانه لا يسمى بضمير الشان قوله فانه باعتبار رجوعه في دخول وهو ان الضمير المذكور لا يختار الى التفسير لعدم الابهام في قوله

هو زيد ثم بوجود المرجع وهو الشأن وتقرير الجواب ان فيه ايهام مع كونه راجعا الى الفات فيرفع
 الابهام بالكلية بقوله للجبار قائم قال مولانا عصام الدين ان كلام الشارح الغالا يصح اذا
 كان التركيب المذكور من العرب لم يكن مصنوعا بل هو المصنوع لعدم الاختياج اليه لانه يحصل المقصود
 بقوله الشأن هو قيام زيد يعني جاز ان يكون هذا التركيب من العرب لذلك في لا يصدق
 عليه انه مفسر بالجملة بعد لعدم الجملة بعد ثم اقول ان قيام زيد اذا كان صادقا على الشأن كقوله
 نريد قائم ايضا صادقا عليه لانه لازم مساوي له فصدق احدهما مستلزم لصدق الآخر فاذا
 كان احدهما من العرب كذا الآخر ولو سلم انه مصنوع لكن التركيب للمصنوع غير معتبر اذ لم يكن مطابقا
 لمسائل علم العربية قوله واذا كان متصلا يكون دفع وهم وهوان قوله مستلزم في الفصل
 ايضا قد دفع بقوله انه متعلق بالمتصل فقط قال مولانا عصام الدين الاول ان يراد قوله
 مستلزم لوبارنا ايهين قوله متصلا ومنفصلا لئلا يتوهم انهما قيدان للمنفصل ايضا اقول هذا
 الوهم غير صحيح لانه قد مر ان الفروع المتصل خاصة ليستقر فلا يذهب الوهم الى انه متعلق بالمنفصل
 ايضا قوله فان كان عاملا معنويا او حرفا والضمير مرفوعا وانما لم يذكر الكل التفاء بما سبق
 قوله عن اللفظ باضماره اي بابقائه في النسبة وفيه اشارة الى ان المراد من الحذف هو التقدير
 قوله لاني منسبا اي لا يراد من الحذف النسيان بالكلية اي من اللفظ والنية جميعا اعلم ان
 النسيان عبارة عن ارادة النسيان والنسي عبارة عن النسيان بالفعل قوله اي جائز مع ضعف
 اشارة الى انه ليس المراد من الضعف المتعق قوله فانه لا يجوز اطلاق اي سواء كان في النية فقط
 او في النية واللفظ جميعا او معناه لا بطريق الضعف او غير كونه عمدة فان قيل هذا
 منقوض بالمبتدأ قلنا ان حذف العمدة غير جائز اذ لم يكن قرينة ولها ذلك لان الخبر كلام
 مستعمل قوله على صورة الفضلات انما قال على صورة الفضلات لانه في الاصل مبتدأ فيكون
 عمدة فالقيل ان مجرده كونه على صورة الفضلات لا يقتضي الحذف بل لا بد له من القرينة قلنا
 جاز ان يقول قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية الحذف اما على الحذف فلرفع الجزئين في
 نحو قوله صلى الله عليه وسلم اشهد الناس عذابا يوم القيمة للصرون الذين حبسوا البقرة عن الحلب
 ليجمع اللبن في ضرعها ليربى المشتري فيظن انه كثيرة لبنها فيشتريها والحال انها قليل اللبن
 فذلك غرور واما على خصوصية الحذف فلان حذف اسم حروف المشبهة بالفعل اذ لم
 يكن ضمير الشأن لا يجوز فان قيل لما وجد القرينة ينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا وايضا
 لما وجد القرينة لا يصح قول الشارح بلا دليل عليه قلنا تلك القرينة لا يتعين المراد ليجوز ان
 يكون الجملة الواقعة بعد ها واقعة موقع المنزه وهو اسم لان خبرها محذوف والتقدير ان هذه الضقة مظنة
 لواقع قوله لان الخبر كلام متعلق جواب سوال به ان الدليل موجود بالخبر فاجاب بما ذكرنا فليقل ان تقال الخبر لا يثبت القرينة كما في قوله ان
 يخل الكنية آه والقرينة فيه ان نواسخ البتة لا تدخل على كل الجازات قلنا لا نسلم ان كلمة ان ههنا من نواسخ البتة

لم لا يجوز ان يكون من حروف الالحباب مثل نعم ويلي وان وجب فان الحمل عليه بعيد لان استعماله ان في الالحباب نادر لا يذهب الذهن اليه لان استعماله في الحروف المثبت مشاهد اجيب ليس المراد استفاء مطلق القرينة بل المنفعة قرينة قوية فالحمل قرينة قوية فالحمل على الالحباب مثل يلى ونعم وان كان بعيدا لكن اثبت الضعف في القرينة فلا يكون قوية وايضا فليكن امتناع قوله التواضع على كمال المجازات في السعة دون الشعر فلا يكون قرينة على حذف الضمير في الشعر قوله ان من يدخل الكنيسة اعلم ان اللام في يدخل في الاصل ساكنة بدخوله من المجازاة لكنها حركت بالكسرة لالتقاء الساكنين وقوله يلى بفتح الياء والقاف في الاصل ولكنها حذفت بكم المجازاة لونه حوالا الشرط قوله جازى ولدا بقرة الوحش وظلمة اى الهوى يعنى دخوله الكنيسة حرام لا نزل فيه اشياء اعيهين مثل اعين ولدا بقرة الوحش في العظيمة ومثل الغلبا في السواد فلو دخل شخص في الكنيسة ليس فيها الا اللذات بالبناء المذكورة قوله الامعان تقديرا ان حذفه منصوبا ضيف مع كل العامل الامعان اه اما القول بوجود هذا الضيف فانه عامل على ما عوف قلنا بوجود هذا الضيف لتكون ان عاملة فيه ولما امتناع التلطف فلكونه ملغاة عن العمل بالتخفيف قوله بيته الاضمار الى ان المراد من هذا الحذف هو الحذف المذكور سابقا لان العرف اذا اعيدت معرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى قوله مع كونه منصوبا دفعوهم ظاهر قوله كقوله تعالى واخود عوامهم يعنى اذا دخل المؤمنون في الجنة يكون اخود عوامهم بعد الطعاع ان الحمد لله برفع الحمد ولولم يكن عمل ان في ضمير الشأن كان الحمد منصوبا يكون اسم ان فان الحمد في الاصل انه الحمد ثم حذف ضمير الشأن ثم كسر النون لالتقاء الساكنين باللام قوله وذلك اى لزوم حذف ضمير الشأن في ان الفتحة المخففة من المنقلة وفيه اشارة الى وجه اللزوم قوله اقوى شيها بالفعل لانها تشابه الفعل من حيث اشتراكها في ثلثة احرف وحيث تتر حروف الالحباب والثاني معانج حروف للكسرة فانها تشابه الفعل في الثلاثية فقط قال مولانا عصام الدين لا يكون بالقوة اقوى شيها من المكسورة لان المفتوحة مشابة بمداودة والمكسورة مشابة بصيغة الامر مثل فوج اجيب ان المفتوحة مشابة بالماضي وهو اصل الافعال فان قيل ان الالحباب الحاضر ايضا اصل لا فعال لان الماضي كما لا يمس الاعراب كذلك الامر المخاطب لا يمس فلا يشبه الامر كلاهما بخلاف المضارع قلنا الماضي لا يمس الاعراب اصلا اى في وقت من الاوقات بخلاف امر المخاطب لانه قد يكون معربا اذا استعمل باللام مخوذا لك فلتفروحا قوله اجدر اى يلى قوله وحكموا جواب سؤاله وهو انه مع ذلك يلزم زيادة المكسور على المفتوحة عملا لان المكسورة ليس في فتح الشأن للمفرد بخلاف ان المفتوحة فانها تعمل في المقد والاول اولى فاجاب بقوله وحكموا يعنى ان عمل المفتوح دائم ولازم في المقد بخلاف المكسور لان عمله ينقطع عن المفظوظ واللام مرتبة من المراتب قوله اى اسماء الاشارة العداوة دفعوهم وهوان المراد من الاسماء

الاشارة لهننا غير اسماء الاشارة المذكورة في الاجمال فحق هذا يلزم المخالفة بين
 والتفصيل فلجاب بما حاصله انما عين ما ذكر في الاجمال فلا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل قوله
 بحسب الاصطلاح جواب سواله وهوانه يلزم اخذ الحد وفي الحد لان معرفة الاشارة يتوقف
 على المشار اليه وهو يتوقف على الاشارة لاقتطاعه منه حاصل الجواب المراد من الاول اشارة
 من اصطلاح والاشارة التي هي مشتق منها بمعنى اللغوي وهو الرجوع والميل الى الشئ سواء
 كان ذهنيا او خارجيا وسواء كان بالتلفظ او بتحويل العين او بتحويل عضو اخر واما المعنى ...
 الاصطلاحى للاشارة وهو ما دل عليه كلمات معيثة وهي ذاو فان الخ فمقارنة مع الاشارة المحيثة
 او الصفة قوله اى اسماء اى انما ضرب بالاسماء دون الاسم مع ان التعريف لا يكون بالجمع ...
 ليطابق المعرف ويصح الحمل لان الاسم لا يحمل على الاسماء قوله وضع كل واحد الخ دفع وهم
 وهوان يتوهم ان الجمع موضوع بوضع واحد قوله اى المعنى مشار اليه انما قد العنى لبيان للوصف
 لقوله مشار اليه لانه صفة وانما قدما للوصف بالمعنى ولم يجعل باللفظ مع انرا ليعر يكون صوفا
 لانه على تقدير اللفظ لم يستقم المعنى لان قوله هذا الرجل فمما اشارة الى معنى الرجل لا الى لفظ
 الرجل قوله اشارة حيث جاب سواله وهوانه ان لا يدل بقوله لمشار اليه الاشارة الاصطلاحى
 لنم اخذ الحد وفي الحد وان اريدا اشارة لغوية لا يكون التعريف مانعا حيث يدخل فيه ضمير
 الغائب فلجاب بقوله اشارة حيث يعنى المراد للمعنى اللغوي لكن مقيدا بقيد اشارة حيث
 يدخل فيه ضمير الغائب لان اشارته ذهنية لا حيثه وايضا لما كان المراد للمعنى اللغوي لا يلزم
 اخذ الحد وفي الحد اى التعريف بما يساويه قوله والاعضاء جاب سواله وهوان المجموع جمع
 جازية وهو ما يجعل به المخرج فيشمل اليدين واللسان والرجلين ولا يتناول الاعضاء الاخر فاجاب
 بقوله والاعضاء فيكون عطفت التفسير فيتناول الكل قوله لان الاشارة عند اطلاقها جواب
 سواله وهوانه يلزم التقدير في التعريف وذا لا يجوز لان التعريف للمعرفة والتقدير محل للمعنى
 حاصل الجواب ان التقدير في التعريف انما لا يجوز اذ لم يكن متبادرا وهذا متبادر لان حقيقة
 في الاشارة المحيثة قوله وامثاله اى كل ما اشبه به الى الغائب كالالف واللام قوله ومثل ذلك
 جواب سواله وهوان التعريف لا يكون جامعاً حيث لا يكون صادقا على نحو قوله تعالى ذلكم
 الله لان الله تم غير محسوس فاجاب بقوله ومثل ذلكم الله محمول على التجوز اى على الغرض
 بالحمل اى فرضا محسوس فيكون ذكر المحسوس والمراد منه فرض المحسوس اى هو محسوس بغير
 وفرضه وذلك لان المحسوس لما كانت معلومة كما لا انكشاف كذلك الله تم بالادلة الظاهرة
 ناول منزلة المحسوس المشهد كما سبق من ان المشاهدة موجبة للبناء قوله حال كونها الى اخر الحاشية
 جواب لما اورده صاحب الغاية حيث قال لا يستقيم جعل قوله ذا خبرا عن قوله هي اذالم يعطف على
 ذا خبره من اسماء الاشارة لان قوله ولما تقدم على ان بل عطفت الجملة على الجملة يعنى ان ذا مبتدأ

وقوله للمذكر خبره وكذا قوله ولشاهه فان ذان مبتدأ وقوله لشاه خبره فيكون جملتين احدهما...
 عطفت على الاخر فتكون الجملة الاولى خبرا عن هي وحملها لا يجوز للزوم حمل الاخص على الاعم لان
 العطف غير مقدم على الربط لانه يكون في عطف المفرد على المفرد فاجاب بقوله حال كونها يعني انها
 هنا عطفت للمفرد على المفرد والعطف مقدم على الربط فيصح الحمل على هي وانما كان عطفت للمفرد
 على المفرد لان قوله للمذكر ليس خبرا عن قوله ذابل هو حال منه وكذا قوله لشاه ليس خبرا عن ذان
 واجاب بعض المشايخين ان خبره محذوف أي هي خسته وقوله ذابل مبتدأ محذوف أي الاول
 ذال الى اخره قوله والعامل في الحال جواب سؤال وهو انه اذا كان حالا فلا بد ان يكون من المعامل
 او مفعولا وقوله ذال ليس فاعلا ولا مفعولا بل خبر مبتدأ وهو هي وايضا لا بد من العامل وتقدير
 الجواب ان ذال مفعول الفعل الذي يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ وهو ينسب اي ينسب ذال الى اسم
 الاشارة حال كونه للمذكر قوله للضم من نسبة الخبر والمعنى ان اسمه الاشارة ينسب اليها...
 مجموع ما ذكره حال كون دامنه للمذكر على هذا القياس فلا يرد ما قال مولانا عصام الدين فيه
 نظر وهو ان ذال ليس خبرا بل الخبر هو المجموع فليس فاعل النسبة حتى يعم جملة ذو الحال بل الفاعل
 هو المجموع مع حيث المجموع قوله قدم ليكون جواب سؤال وهو انه لما كان قوله ولشاهه حالا ينسب
 ان يرفع عن ذى الحال لان الحال تابع لما اخذ الحال الاول اعني قوله للمذكر فاجاب بقوله قد
 وجاز تقديم الحال هنا لوقوعها جارا ومجرا وقوله مقبلا كل واحد الخ اشارة الى بيان الواقع قوله
 الرفع والنصب والجر وهذه الثلاث يكون بالجمعات الثلاث اما التقدير فتقدير واحد
 احدهما الرفع اما النصب فتقدير اعني واما الجوف فلا يناسب بيان الاحوال فيكون باعرا بها وهو المحرر
 قوله على احد الوجوه يعني ان التعثيل بهذه الامة انما يستقيم على احد الوجوه اعلم ان هذه ثلاثة
 وجوه قيل كلمة ان بمعنى نعم اي هو من حروف الايجاب لانهم قالوا حروف الايجاب نعم وبلى و
 اجل واى واى كما ياتي في بحث الحروف انشاء الله تعالى وقيل ضمير الشأن هنا محذوف و
 قيل انها من حروف التشبيه بالفعل وقوله هذا ان اسمها ولسانها خبرها فالاستدلال بالاية
 بالوجه الثالث اعلم انهم اختلفوا في ذاقلة ابن يعين يكن ان يكون كلمة ثنائية كوهي ومن وما
 فلا يحتاج الى ^{نحو} اصله وقيل اصله ذو وبالواوين والتثوين فحذف الواو الثانية اعتبارا بالـ ٥
 من غبطة وقلت الواو الاولى بالالف لتحركها وانقاس ما قبلها وبني لمشابهة الحروف في الارتفاع
 فذهب لتثوين البناء فضاذا وفيه نظر لانه لو كان اصله ذو فوجب ان يكون تثنيته ذووان
 كعصوان دون ذان اجيب انهم لم يكن تثنية ذووان فزقابين الاسم للتمكن وغيره وذلك لان
 المشي في غير التمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذي
 بالياءين ^{لأن} هذا القياس قوله ولشاهه بالقلب ذاتا قوله ذى القلب الالف ذايا وقوله ان يناسبها و
 ارجاء ضمير الموش لبشرها بالجر وفي نسخة ساعية قوله قيل هي الاصل جملة متألقة وقعت في جواب

السائل وهوان لغات المونث في الاسماء الاشارة كثيرة فايها اصل فاجاب بما حاصله انه
مختلف فيه قوله وفيه بالجمع بين القليبين اي قلب ذبا التاء وقلب الالف بالياء لان
الياء قد يكون علامة التانيث نحو تضرين في الواحدة المخاطبة قوله بقلب الالف والياء هما
اي الالف من تاء والياء من ذي وانما انقلب الالف والياء ههنا لان الهاء قد يكون مبدلة من
تاء التانيث كما في الوقف نحو يوم القيامة قوله لوصل الهاء بها جمعاً بين العوضين اذ الياء حاصله
من الاشباه قوله ولا يثنى من لغاته جواب سؤال وهو المصريح انه اتي بثنائية تاء ولم يأت
بثنائية ذي مع انها ايفر من الغلظ للونث فاجاب بقوله ولا يثنى الياء ولا يرد من للثنائية
المعارف وهو ما يبنى من الواحد لان المعرفة لا يثنى الا اذا انكر ولا ينكر اسم الاشارة لانهما معارف
مطلقا بل المراد انه لا يورد على صيغة التثنية الا اذا قوله لوجود علة البناء جواب سؤال وهوان
ان علم ان وقوعها على صورة العرب اتفاني وليس معرب حقيقة فاجاب بقوله لوجود علة البناء
وهي الشبهة بالحرف قوله اي ممدودا ومقصودا جواب سؤال وهوان مدل وقصرا حالان من
الأم ولا يعم الحمل فاجاب بقوله اي ممدودا ومقصودا قوله تكتب بالياء لان الله مجهول الاصل
واذا كان الله مجهولا فكتب بالياء لان الياءات كثيرة من الواو والياء لم توجد الكلمة في
كلامهم بان يكون في اوله ضمة وفي اخره واو فكتب بالياء بان يقال اهل واذا كان بالمد تكتب
بالالف بان يقال آله لان اعتناء الواو وانما كان في الاخر واذا كان في اوله ضم ولها انه يكن الواو
في الاخر بل في الوسط ولابد ان يكتب الواو بعد الهزة لئلا يلتبس بالواو الثانية قوله يعني يدخل
على اوائلها جواب سؤال وهوان الحق عبارة عن الذكر في الاخر والحال ان الهاء للتثنية تكون
في الاول وحاصل الجواب ان ذكر الحق في الاول واريد منه الدخول من قبيل ذكر الاخص والاول
الاعم ثم لما كان الدخول مشتركا بين الاول والاخر فارفع الابهام وتعين ما هو المراد قال على اوائلها
ثم يرد عليه لما كان المراد من الحق الدخول فلم يذكر الدخول مع المخالفة عن النخل فاجاب بقوله
على سبيل الحق يعني ان ذكرها للتثنية مع اسم الاشارة ليس من جهة انها جزء اسم الاشارة بل لانها
فاطلق الحق عليها لانه يقتضي الاصل اولا ثم يرد عليه ان الحق عبارة عن الذكر في الاخر كما مر
انها فيكون معنا قوله على سبيل الذكر في الاخر فيرد عليه ما يرد اولا فاجاب بقوله والعروض يعني
ليس المراد من الحق هو الذكر في الاخر بل المراد منه انه على سبيل العروض لان ذا معروض لها للتثنية
وهي عارضة قوله بعد اعتبار اصالتها هذا للقبالة قوله والعروض قوله حرف التثنية لان الاشارة
بلام التثنية للمخاطب قوله وهي كلمة لها حقازن عن غيره من حروف النداء قوله فهو ليس في
الحقيقة دفع وهم وهوان يتوهم انها جزء من اسماء الاشارة فلا حاجة الى الحق ندفع بقوله
فهو ليس في الحقيقة قوله هازيدا قائم فيكون ها فيه للتثنية على نسبة القيام الى زيدا قوله
اي باواغها سماء دفع وهم وهوان الحق لما كان يحض الدخول في الاول ...

توهم ان معنى قوله يتصل ايضا كذلك فدفع بقوله اى با واخواله قوله حرف الخطاب هو الكاف
 دفعه وهم وهو ان المراد من حرف الخطاب كلمة الخطاب من قبيل ذكر المخصص والردة الاعم
 فعلى هذا ابتدأول انت ايضا مع انه لا يتصل باسماء الاشارة فدفع بقوله وهو الكاف قوله
 وانما جعلت هذه الكاف آه جواب سؤال وهو انه من اين علم ان هذه الكاف حرف ولم يكن لها
 فاجاب بقوله وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظم موقعه لتغير التوكيد لا مزا اذا
 قلت ذلك ليس بين ذاك تركيب توصيف او اسنادي فان قيل ان ضمير الفعل ولا تفعل
 مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه من الاسماء قلنا الكلام فيما كان من مفعولة الحرف والمنوي
 ليس كذلك فان قيل ان المنوي وان لم يكن مفعولا حقيقة لكنه مفعول حكم الجريان احكام اللفظ
 اجيب عن اصل الاعتراض بان امتناع وقوع الظاهر موقعها يقتضى الخفية لو لم يكن فيه دليل
 اخر على الاسمية وهو الاسناد اليه قوله مثل ضربتك وبك اى ضربتك ومريت بك فان
 الكاف فيها اسم فيصح وقوع الظم موقعه فيقال ضربت زيدا ومريت بزيدا بخلاف الكاف في
 ذلك قوله اى حروف الخطاب جواب سؤال وهو ان ضمير راجع الى حروف الخطاب كالحال
 ان لفظ الحرف مذكور بخلاف ما صدق هو عليه فانه موند فلا يثبت المطابقة فاجاب بقوله
 اى حروف الخطاب وحاصل الجواب ان المراد من الحرف حروف الان اللام في الخطاب للاستغراق
 واجاب البعض بان تانيث الضمير باعتبار الخبر والبعض بان تانيث الضمير باعتبار الارجاء الى
 اسماء الاشارة وانما لم يختار الشارح هذين الجوابين لانهما الجوابان لثالث في هذا الموضع قوله
 خمسة وهى ك لما ك لما كن وانما قال خمسة ولم يقل خمس مع ان للميز موند وهو حروف الخطاب
 لان الحروف جمع حروف والحرف موند سماعي لان الحرف قد يوند وقد يذكر كما قال مولانا عبد الغفور
 الدوري اقول بفضل الله تعالى ان الحروف جمع حروف ولفظ حروف مذكور وانما التانيث فيما صدق هو
 عليه مثل من والى وفى وعن يعنى ان التانيث السماعي انما هو فيما صدق عليه لفظ الحرف لا في لفظ
 الحرف فلا يرد الاعتراض قوله تقتضى الستة الاول للمفرد المذكور واثناي للمفرد الموند والثاني
 لتثنية المذكور والوابع لتثنية الموند والخامس لجمع المذكور والسادس لجمع الموند قوله مضروبة
 بيان لتعلق الجار والجور وانما لم يجعل من الافعال العامة بل من الافعال الخاصة اشارة الى
 ان كلمة في للضرب دون النظم قوله لا شئتواي جمعها وهو اولادهم لا وقصرا قوله الى ستة
 وفى بعض النسخ الى ستة لان مراده بالا فزاد الى يعنى الحاق الكاف بها وهى ستة لان ذى
 لا يلحق به الكاف كما ستعلم قوله اى الحاصل جواب سؤال وهو انه ذات الطابقة بين
 الراجع والمرجع لان الضمير في يكون مذكور راجع الى خمسة وايضا الواجب مفرد والمرجع متعدد
 فاجاب بقوله اى الحاصل وهو مذكورهم قوله الى ذاك كى كلمة الى اسقاطية ومعنا

ذلك وما دونه الى ذاك فلا يخرج ما بعد الى قوله وتا ذك وتينك احد هاتين حال الرفع
والاخر في حال النصب لمجر قوله واما ذيك جواب سوال وهو انه لم قال الشارح و هو
سنة في بعض النسخ ولم يقل سبعة كما قال سبعة في النسخة الغير المشهورة فاجاب ان الحق
الكاف بذالك مختلف فيه فقد اورد البعض قياما على الامثلة وفي الصحاح ان هذا
الالحاق خطأ لعدم سمعه من العرب ومسائل الفونياء على السمع قوله وذلك للبعد
لان زيادة الحرف تدل على البعد قوله وذلك للمتوسط والكاف فيه اما حروف الخطاب اولا
بل يزيد للبعدية والاول اولى كما دل عليه قوله الثم وما هو للمتوسط بعد حذف حروف الخطاب
لما علم منه ان حروف الخطاب قوله واخر المتوسط جواب سوال ثم قوله الابد تحقق
الطرفين من حيث عروض وصف المتوسط لا من حيث الذات قوله ولما رأى المصنف جواب
سوال وهو ان للصفاء عمدة والمخالفة اذا وقعت من العمدة ليدل من النكتة والحال
ان منها وقعت المخالفة لانه حكم في المسائل السابقة بطريق القطع واتخذها مذهباً ولم يحكم
هنا بالقطع بل بحاله الى غير حيث قال ويقال فاجاب بقوله ولما رأى المصنف كثرة اه قال
محمد المصنف ومولانا بصام الدين ان استعمال كل واحد من هذه الكلمات مقام الاخر انما
يكون بطريق المجاز كما ذكر في علم البلاغة فهذا الايضاح ان ياتخذ المصنف هذا لفرق مذهباً
اقول انما قال الشارح كثرة الاستعمال للاشارة الى ان الكثرة باعثة على ذلك فان كثرة
الاستعمال صارت بمنزلة الحقيقة قوله حاله كون هاتين الخ دفع وهم وهوان قوله
مشددين متعلق بكل من الثلث وهو غير صحيح لعدم صحة الحمل فدفع بما حاصله انه
متعلق بالآخرين وفي الحاشي الهندية انه حاله من ذاك وتانك المحلوم عليها بالمائلة
فيكونان فاعلين معن لكن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اجيب عنه نعم لكن
هذا اذ لم يكن في التأخير للتباس لانه يتوهم ان حاله من المشبه والمشبّه به جميعا كما في قولهم
زيد قائما كعبد وقاعد وايضا المنع عن التقديم مذهب سيويي واما على مذهب سيويي
فيجوز تقديم الحال على العامل المعنوي بشرط تقدم المبتداء فيجوز عنده زيد قائما ثم في الدار
كما مر في بحث الحال واما قائما زيد في الدار فمتنع اتفاقا وفيما نحن فيه الحال متاخر عن المبتداء
وهو قوله وتلك وتانك وذلك قوله مشددتين التشديد يدل من اللام التي كانت في
الواحد اي في قوله ذلك متالك فلما بنى منها التثنية فيكون تقديره هكذا ذاك بتقدير
النون على اللام لان اللام يدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك وتالك هذا عند المبرد
فاجتمع المشاؤون فقبلت اللام نونا لكن يرد عليه ان القياس في الادغام قلب الاول
الثاني قلنا انما قلب الثمانية الى الاول لئلا يبقى النون الدال على التثنية فان قيل لم
لم يدخل اللام

قبل النون ليكون قلب الاول الى الثاني كما هو القياس قلنا على هذا يلزم دخول اللام قبل تمام
الكلمة وذا فيه جازم وعند غير المبرد التشديد عوض عن الالف المحذوف في الواحد يعني
في قوله ذاء اما الالف في ذاك وليس الف ذا بل هو الف التشديد والفاء المحذوف و
هذا اولي لانهم قالوا في تثنية الذي والتي الذان واللتان مشددة النون عوضا عن الياء
المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذا ان بالتشديد مع هاء كما لم يقل
ه اذ ذلك كما قال جمال الدين الجبالي قوله اي هذه الكلمة الدرع دفع وهم وهوان يتوهم ان
قوله مثل ذلك يتعلق بالآخر وهو قوله اول ذلك قريب مع ان هذا الحكم غير مختص به فاجاب
بما حصل انه متعلق بالكل قوله مثل كلمة الخ لما كان في ذلك احتمالين احدهما لفظ والآخر هو
بين الشارح كلا الاحتمالين احدهما بقوله مثل كلمة ذلك والثاني بقوله لا يبعد الخ قوله
واما تلك وذلك اشارة الى بيان فائدة القيد لان الاول مقيد باللام والآخرين مقيد
بالتشديد قوله وما هو المتوسط وهنا جواب سؤال وهوان ثمه وهنا ايضا من
اسماء الاشارة فلم لم يعد المصنف في بيان عدة اسماء الاشارة **حاصل الجواب** انما لم تذكرني
سلك اسماء الاشارة لانها غير مساوية معها لان هذه الثلاثة مختصة بالمكان واما سائر اسماء الاشارة
فهي اعم من المكان قوله **للحقيقة** دفع وهم وهوان المراد من المكان بمعنى اللغوي اي ما وقع فيه الكون
وهذا المعنى يتحقق في كل موجود خارجي فلا يثبت الفرق بين هذه الكلمات الثلاث وغيرها
من اسماء الاشارة لان تحقق الكون في كل شئ فاجاب بقوله **للحقيقة** اي المراد من المكان المكان
بمعنى عرفي لان المعنى العرفي حقيقة عند اهل العلم والمعنى اللغوي حقيقة لكن عند اهل اللغة
قوله المحسوس دفع وهم وهوان المراد من المكان العرفي ما كان ظر فالشئ سواء كان مكانا
او زمانا فادفع بقوله المحسوس فلا يتناول الزمان فان قيل الاحتراز عن الزمان حصل بقوله
خاصة قلنا ان قوله خاصة للتاكيد كما قال عبد الرحمن الاسفرائي لكن يرد ان التاكيد على
قامين **لفظي** ومعنوي وهذا التاكيد ليس بواحد منهما قوله خاصة اي خص خاصة اي هذه
الاسماء الثلاثة للاشارة الى المكان ولا يستعمل في غير المكان الا عجزا لقوله تعالى هنالك
الولاية اي خرج وذلك باستعارة المكان للزمان كما استعار الزمان للمكان لقوله الفقهاء وموقيت
الاحكام اي مواضع قوله على سبيل الشبه استعير للزمان للشابهة بينهما في الظرفية قوله في
المكان وغيره فلا يكون لازم الظرفية بخلاف الاول **قوله الموصول** انما بني للموصول لاحتمال
الى الصلة فشابه الحرف اعلم ان قوله اي اسم جنس وقوله لا يتم جزءا تاما الا بصلة فصل
يخرج الاسماء التي يصير جزءا ثانيا من المسند والمسند اليه كزيد ورجل وقوله وعائد يخرج
اذا واذا حيث فانها وان لم تكن جزءا من الكلام الا مع الصلة ولكنها بلا عائد وانما قاله لا يتم جزءا
ولم يقل لا يصير جزءا

له لفظا واحدا في كل موضع وليس في اللفظ المصنفين من هذا

لأن الموصول

لانه يصير جزءاً ولكن لا يصير جزءاً تاماً قوله اي الموصول المحدود دفع وهم وهو ان الموصول هنا
 من غير عن الموصول الذي في الاجمال فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاحمال والتفصيل حاصل الجواب انه
 هنا ذكر في الاجمال قوله في اصطلاح النحاة جواب سؤال وهو ان هنا يلزم اخذ المحدود
 في الحد لان الموصول مشتق من الصلة فثبت الصلة في جانب المحدود وكذا ذكر الصلة في جانب
 الحد فاجاب بقوله في اصطلاح النحاة يعني ان المراد من الموصول موصول اصطلاحاً فكذا الصلة
 في ضمنه اي اصطلاحاً والصلة في الحد بمعنى لغوي قوله اي اسم اسولة هذا التفسير مرفوع
 ما ناسب اي اسم ناسب فان شئت فانظر في صدر المبنى قوله من حيث جزئية جواب سؤال وهو ان هو
 جزء معين وهو في المعنى فاعمل لا يتم جزءه فيعلم منه انه يتم بنفسه لكن لا يتم جزؤه الا بصلة والا
 ليس كذلك حاصل الجواب المراد من الجزء المعنى المصدرى والجزء اذا اول بالمصدر ريد منه نفسه
 لا جزؤه قوله يعني لا يكون هذا حاصل معنى قوله من حيث جزئية قوله ان كان جزءاً متميزاً متعلق
 بقوله من حيث جزئية قوله اولاً يصيراه عطف على قوله من حيث جزئية فيه اشارة الى جواب
 الخرفان قيل ان الشارح رحمه على التقدير الاول يصح جعل قوله لا يتم من الافعال الناقصة حيث
 قال يعني لا يكون قلنا ليس الغرض من ذلك القول ان يتم ناقص بل المراد منه حاصل المعنى فقط
 فان قيل ان يتم ليس بمذكور في الافعال الناقصة فكيف يكون ناقصة قلنا انما غير منحصرة
 ذكر لكن خصها للمشورة وان سلمنا انها منحصرة فيما ذكر فلو وجد الخرف فوجبه ما ذكر وان يكون
 خارجاً منها قال مولانا عصام الدين ان كون يتم من الافعال الناقصة لا يستدعي ان يكون
 بمعنى صار له لا يجوز ان يكون بمعنى كان انتهى **قول الفضل الله العظيم** ان شيئاً من الافعال
 الناقصة لم ينجح بمعنى كان واما بمعنى صار فكثير شائع والبيان يتم انما كان بمعنى صار يحصل الـ
 في كلام الشارح ولو كان بمعنى كان لا يحصل الربط بين الشارح فتعريف تامة بكان حيث قال
 يعني لا يكون جزءاً فلو فتعريف الناقصة بكان اي يلزم الالتباس وانما لم يجعل جزءاً حالاً بل جعله
 متميزاً لبعده لان معناه ان الموصول سم لا يتم معناه حال كونه جزءاً الا بصلة وهذا المعنى لا يلا
 المقصود قوله والمراد بالجزء اشارة الى الرد على الشيخ الرضوي لانه حمل الجزء التام على ركز الكلام
 كما ينساق اليه الفهم ووجه الرد انه لا وجه للتخصيص بركن الكلام بل لو كان فضلة كالمفعول ايضا
 لم يكن الا بصلة فلذا جعل الشارح الجزء التام عن الظاهر الى غير الظاهر قوله ينحل اليه تفسيره للجزء
 الاول مثل زيد ابوه قائم فان ما ينحل اليه التركيب اوله هو زيد وابوه قائم وما ينحل اليه ثانياً
 هو ابوه وقائم قوله الى انضمام متعلق بقوله لا يحتاج قوله وانما في كونه جزءاً تاماً جواب
 سؤال وهو ان الموصول بدون الصلة كما لا يكون جزءاً تاماً كما لا يكون جزءاً ناقصاً لانه
 لا يترتب عليه الفائدة بدون الصلة وحاصل الجواب لا نسلم ان لا يكون جزءاً ناقصاً
 بل ان جزءاً ناقصاً كما بين الشارح وانما قال بصيغة الغائب ولم يقل بفتحاً مع ان التقييد بالتام

حيث قال لا يكون جزء تاما لان افاذه من قول المصريح لا يتم قوله لجزءا مطلقا اي لم ينفصل
 الجزئية قوله والمراد بالصلة جواب لسؤال وهو ان المراد بالصلة لا يخلو ما لغوية او
 اصطلاحية فان كان الاول لا بد من القرينة عليه لان المعنى اللغوي محجور في العلوم فلا بد في
 ارادته من القرينة وان اريد المعنى الاصطلاحي فاما ان يؤخذ الموصول في تعريفها بان يقال
 الصلة هي الجملة الخبرية تدكر بعد الموصول ولا يؤخذ بان يقال الصلة هي جملة خبرية فعلية
 الا ان يلزم الدور وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة فاجاب بقوله والمراد بالصلة
 معناها اللغوي الخ والمعنى اللغوي للصلة هو الجملة المذكورة بعد شئ لا يتم ذلك الشئ بدون
 هذه الجملة قوله مثلا ذو حيث لانها ايضا فان الخ الجملة ولا يحتاج ان الخ العائد وهما بحث
 وهو انه جائز ان لا يكون ما ذكره الشارح قرينة اذ الملازمة في قوله فانه لو اريد بهذا المعنى الاصطلاحي
 لكان هذا القول مستدركا متنوعا بما ينبغي من قوله وذكر العائد مع انه ما خوذ في مفهوم الصلة
 الاصطلاحية نصيحا بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثلا ذو حيث وبما ثبت ان المقصود
 في التعريفات شرح الماهيات فلا بأس ان يقع قيد في التعريف للشرح للاحتراز فتأمل كذا
 قال جمال الدين چنابي قوله ولقائل ان يقول لا إشارة الى الجواب الثاني على رأي جمال الدين
 اي لو سلم المراد بالمعنى الاصطلاحي الخ إشارة الى الاعتراض على ذلك عصام الدين رح بان يرد
 المعنى الاصطلاحي ولا دورا جيب عنه ان المعنى الاصطلاحي ما اتفق عليه القوم واذكره الشارح
 من اختراعاته فكيف يكون معنا اصطلاحيا وايضا كما ان العائد ما خوذ في تعريف الصلة...
 الاصطلاحية كذا لك قوله ما لا يتم جزء ما خوذ في تعريفها فيكون ذكر هذا القول مستدركا
 ولا يصح ان يقال فيه تصحيح بما علم ضمنا لان التصريح بالعائد لا حيل مبالغة في الاحتراز عن
 مثلا ذو حيث ولا فائدة في نصيحه ما لا يتم جزء قوله ولما كانت الصلة جواب لسؤال
 وهو ان مقصود المص رح هنا بيان الموصول لبيان الصلة والعائد فالاشتغال بهما اشتغال
 بما لا يعنى وايضا لما قال بعض الشارحين ان قوله وصلة جملة الخ تعريف للصلة فيرد عليهم فاعلم هذا
 لا يكون تعريف للصلة ما نفا فقال الشارح رح ليس ما قال المص رح تعريف للصلة بل هو تعيين لما اهتم
 في تعريف الموصول قوله بمعنى انما اورد تدكير الضمير لرعاية الخبر وهو قوله اعم قوله عنهما
 جزاء للشرط وهو قوله ولما كانت الصلة قوله اي صلة ما لا يتم ويعبر اجماعا عن الموصول ايضا
 لكنه جعل اجماعا الى ما يتم لقريب وايضا ان قوله ما لا يتم جزء فائدة اقتضاء الصلة كما قال
 عصام الدين قوله جملة خبرية وانما وجب ان يكون الصلة جملة لان وضع الذي والتي لغرض
 وصف المعارف بالجملة المقصود توصيف المعرفة بالجملة لكن توصيف المعرفة بالجملة لا يجوز فاورد
 في صد الجملة الذي والتي ليكون معرفة فيهم التوصيف وانما وجب ان يكون خبرية لان
 الانتشائية لا تثبت لما في نفسها فكيف يوصف الغير فيقول الموصول معرفة فكيف يتبين بالجملة

لما في عين كون الصلة جملة خبرية وكون العائد ضمنا لا غير

نكرة قلنا لا ضمير فيه اذ تغيد النكرة ما لا يفيد المعرفة اذ بالمعرفة يعلم الذاة وبالصلة يعلم الوصف
 قوله او ما في معناها بجواب سؤال وهو انه لا يتناول صلة الالف واللام لانها اسم فاعل او
 مفعول فاجاب بقوله او في معناها فاقبل لصلته بعد حرف النفي او الف الاستفهام او
 بعد الالف واللام الموصول جملة كما صرح به الرضی فلاحاجة الى ما ذكره قلنا ما ذكره اشارة الى وجه
 كونها جملة واجاب البعض عن السؤال الاول ان قوله وصلة الالف واللام التي بمنزلة الاستثناء قوله
 والمآخذ وانما يجب العائد ليرتبط الصلة بالموصول وانما كان ضمير دون عائد انما هو لاف الصلة بمنزلة
 النعت في التقيدى كل واحد قيدا لما قبله وزيادة لتحقيقه فمما اذا كان الخبر جملة فليست فيه قوله
 الالف واللام هما اخذا من الذي والى للتخفيف قوله تشبه اللام الحرفية اي لانها تشبه الحرفية
 في الصورة فالموصول يقتضيه ان يكون صلة جملة والشبه يقتضيه ان يكون صلة مفردا فاورد
 شبه الذي هو مشتمل عليهما وانما كان اللام في اسم الفاعل موصوليا حقيقة باعتبار الوجهين
 احدهما انهم يرجعون الضمير في اسم الفاعل الى اللام والثاني ان هذا الف واللام اخذ من الذي
 والتي للاختصار قوله اي الموصولات جواب سؤال هو انه فالتطابقة بين الراجع والمخبر
 لان الراجع مؤنث والمخبر وهو الموصول مذكروا حاصل الجواب مرفى قوله اي حروف الخطاب
 قوله والتي بقلب الذا اداء قوله ويكونان بالالف اشارة الى ان قوله بالالف متعلق باللام
 والثاني جميعا لا بالخير فقط قوله والاولى اعلم ان الاولى اذا كان بالالف واللام اسم موصول
 واذا كان بدون الالف واللام كان من اسم الاشارة قوله على وزن العلى بفهم العين وفي
 اللام فيها اشارة ان الواو زائدة لا يقرء وليست الواو اصلية حتى يكون على وزن فعل و
 انما كتب لتلايل تنسب الى الجارة ولم يعكس ان زيدة الواو في الى لجارة لان الواو مناسب مع
 ضم المزة وايضا ان الجارة مبنى الاصل فلا يناسب معد التغير قوله كاللذين هذا اللفظ للمذكرا
 لم يذكره المصنف لقلته قوله اجزاء للموصول جواب سؤال وهو انه على تقدير السكون يلزم التقاء
 الساكنين وذا غير جائز في الوصل وهذا موضع الوصل لان الوقف لين الموصول والصلة غير
 جائز فاجاب بقوله اجزاء للموصول مجرى الوقف يعني نعم انه موضع الوصل لكنه محمول على الوقف
 والالتقاء في الوقف جائز فكذا في الوصل فاقبل فاعلم ان يبين ان يعبر الالتقاء في الوصل في
 كل موضع حمل على الوقف قلنا الحمل على الوقف في موضع الاحتمال لا فيما يكون الالتقاء يقينا
 الالتقاء ههنا ليس يقينا بل احتمالا لان سكون الياء غير متعين اذ قد تحيى مكسورا وانما يجوز الالف
 في الوقف كما في قوله تعالى يوم الدين فان الياء والنون كلاهما ساكنان لان الوقف موضع
 التخفيف اذ جاز الوقف لليسر والاستراحة فجزنا الالتقاء في الوقف لزيادة التخفيف باعتبار
 جريان في كل موضع قوله لجمع المذكور والمؤنث متعلق بالامور الثلاثة اعني اللام والالف واللام
 قوله نحو عرفت انه وانما كانت كلمة ما ههنا موصولة لان الاستفهام غير مستقيم قوله فمما يقبل

إشارة إلى فائدة قوله غالباً والمراد من العقل العلم لأن العقل لا يستعمل في الله تعالى قوله والسماء
 الواو للقسمة أي قسمه بالسماء ما بينهما أي قسمه بالذي بناء السماء وهو الله تعالى قوله فيمن يعقل
 وإنما يقال غالباً لتفاوت ما سبق لأن الشيء إما يعلم بالامثال والأضداد قوله وإني بالتوبين لأنه مع
 كما ستعلم قوله نحو ضرب أيهم وهو لازم الإضافة فلذا قال لا يم قوله ضرب الذي إشارة إلى
 تطبيق المثال مع المثل قوله وذو الطائفة احتراز عن ذي الذي عدم من الأسماء الستة لأنه ليس
 من الموصولات قوله أي المنسوب إلى بني الحما كان الياء في الطائفة للنسبة وهو يقتضيه المنسوب
 والمنسوب إليه فينهما بقوله أي المنسوبة إلى الحما علم أنه قلبت في الطائفة أحد اليائين الفاء والأخرى
 همزة حمزة عن اجتماع الياءات قوله قال الشاعر ويدي أوله فان الماء إلى ويدي ويدي ذو
 حفوت وذو طويت قوله فان الماء أي الماء المتنازع فيه وإنما اضاف الماء إلى الالب والجد مع ان
 حفوت البير من الشاعر والماء من حفوت البير ما طلبا لغيره في الملك أولان الأرض ملك لهما والطوى بالفتح
 مروراً من جهه راسك قوله أي التي حفرتا جواب لسؤال وهو ان ذوما كان موصولة فلا بد
 له من عائذ في الصلة ولم يوجد فأجاب بقوله أي التي لم يجز ان عائذه محذوف والعائد المفعول
 يجوز حذفه فعلم ان ذو نحي لمعنيين بمعنى صاحب كما في أسماء الستة وبمعنى الذي والتي في لغة
 بني طي وهو المراد ههنا والفرق بينهما ان الأولى معوبة وهذه مبنية لا تغير تقول جابني ذو مال
 وذات ذو مال ومررت بذو مال وليستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنة والمجموع والحاضر والغائب كذا
 قال صاحب الغاية قوله وذابعد ما قال الكوفيين ان كل واحد من أسماء الإشارة اذا وقع بعد ما
 يكون موصولة نحو قوله تعالى وما تملك يمينك يا مؤبدي قوله الكائنة إشارة إلى ان قولها لا يستفاد
 صفة ما باعتبار المتعلق وكذا الواقعة بعد من الاستفهامية نحو من ذا اكرمت قوله والالف و
 اللام عطف على ما ذكر من الموصولات قوله أي مجموعها إشارة إلى ان هو المختار لانهم اختلفوا فيها في ان
 احاد التعريف هي المجموع واللام او النمرة قوله والمثنة أي الضاريان او المجموع أي الضاريون قوله
 أي العائد الذي لا يتم جواباً لسؤالين الاول انه يبرم الخروج من البيت لانه في الموصولات
 وحذف عائذ المفعول ليس منها والثاني انه منقوض بقولهم سمع الله من حمده لان الضمير البار
 في حمده عائذ المفعول كائن في الصلة وان لم يعد إلى الموصول لان المصنف قد لم يقيد به برجوعه
 إلى الموصول فأجاب بقوله أي العائد الذي لم يتم له حاصل الجواب عن الاول لانه من متعلقاته
 وعن الثاني المراد من العائد هو الذي يكون راجعاً إلى الموصول والضمير البار ليس براجع
 إلى الموصول وهو كلمة من براجع إلى الله فلا يجوز حذفه لان الموصول مستغنى عنه بضمير
 في حمده فلا بد عليه دليل فلو حذف كان حذف ضمير مراد فلا يكون بما يشبه الفاظ القرآن
 فينبغي ان يكون مفسداً للصلاة على احد الروايتين قاله القائل في حاجة إلى دلالة الموصول
 عليه فلم لا يجوز حذف العائد المفعول لانه فضلة وايضا ان الضمير كلمة من الكلمات

وحدت ساكن الكلمات جائز فكذا هذا قلنا الاصل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف فلا
 الاضمار بخلاف الاصل وانما وضعت للاختصار وبعد الحذف ليستوى الظاهر والضمير فلا يعلم
 ان المحذوف ظاهر او ضمير بلا ذهاب ذهن الى لفظ هو لان الاضمار بخلاف الاصل حين الحذف
 بل لا يذهب ذهن الى كلاهما لان الكلام غير محتاج اليه قوله اذا لم يمنع مانع بان يكون الموصول
 هو الالف واللام لان موصولية غير صريحة فلو حذف العائد لم يعلم انه للموصول ولا لشيء
 اللام الحرفية فالجاء لان موصوليتها اشغف والضمير احد دلالة موصوليتها ومن الموانع كون
 عائد المفعول ضمير منفصل بعد لا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه لعدم دلالة الموصول
 عليه لان دلالة الموصول على نفس الضمير وانما دلالة على كون الضمير منفصلا غير موجود
 من الموانع اجتماع الضميرين في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ لو حذف احدهما
 لا يدل الموصول عليه لانه تم بالآخر فلا يحتاج اليه قوله لا اذا كان فاعلا جواب سؤال وهو
 ان تخصيص الحذف بالعائد المفعول لا يجوز لان العائد للجور واليض يجوز حذفه نحو قوله نعم
 كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه فاجاب بقوله لا اذا كان فاعلا يعني ان الاختصاص ارضا
 بنسبة الى لفاعل قوله لكونه عمدة لقيام المسند به قوله نحو قوله نعم مثال حذف عائد المفعول قوله
 واعلم ان الخات اشارة الى الامرين احدهما ان فيه ترغيب الطالب الى حفظ هذه المسئلة
 والثاني جواب وهو ان المقصود بيان الموصول فالاشتغال بالخبر بالذي يخرج عن البحث
 قوله تمرين اي امتحان قوله وتذكيره اياها كما يتذكر معرفة ان الحال والتميز لا يخبر عنهما اذ
 تنكيرهما كما سيدكر المصريح ومعرفة ان الجور ونحوه وكان التشبيه لا يخبر عنهما لانها لا يتقاربان
 مضمين قوله في الجملة الفلانة في الاسمية والفعلية قوله اي اذا اردت جواب
 سؤال وهو ان قوله اذا اخبرت شرط وقوله صدرت اجزائه وهو يترتب على الشرط
 الحال ان التصدير غير مرتب على الاخبار بل الامور على العكس فاجاب بقوله اي اذا اردت
 قوله اي باستعانة الذي جواب سؤال وهو ان الباء واقعة صلة الاخبار يكون مفعولها
 مخبرا بها مع ان الذي في المثال المذكور مبتدأ اي مخبر عنه لا مخبر بها فاجاب بقوله باستعانة
 التي يعني ليست الباء صلة الاخبار بل صلة الاستعانة تقديره اذا اخبرت مستعينا بالذي لكن تقدير
 الباء على الاستعانة اما مسامحة او هو حاصل المعنى قولها والتي او الالف واللام جواب سؤال
 وهو ان تخصيص الذي باطل لان الاخبار كما يكون بالذي كك بالتي واللام فاجاب بقوله
 او التي اه يعني انه محذوف المعطوف قوله لان الذي مخبر عنها اي يجب الذكر لا الحقيقة فالذي
 المخبر عنه هو زيد في المثال المذكور قوله صدرها فان قيل ان قوله صدرت متبادر على وجوب
 تقديمه فينبغي ان يعد من المواضع التي فيها وجوب تقديم المبتدأ قلنا لا نسلم انه من مواضع
 الوجوب لم لا يجوز ان يكون من المواضع التي يكون الاصل فيها التقديم وعبروه بالزوم

هذا ما ينبغي ان يكون في المتن

اشعار بان رعاية الاصل بمنزلة اللآثم أو تقول ان تقديمه واجب وإنما لم يعد وأما لانهم لم يريدوا
 حصر مواضع وجوب التقديم فيما ذكره بل مرادهم ذكر الغلب والاكثَر قول أي أوقعت
 دفع وهو وهوان المراد من صدقتها ان يكون تقديمه بسبب آخر قد فم بقول أي أوقعت
 كلمة الذي وإنما زاد قول الكملة لطلب بقية الراجع والرجع قوله في صدر الجملة الثانية وهو قوله
 الذي ضربت زيد فالأولى قوله ضربت زيد قوله أي في موضع ما جواب لسؤال وهوانه
 لا يصح حمل الضمير على الموضع فأجاب بقوله أي في موضع ما يعني أنه بتقديم كلمة في أعلم
 ان اطلاق الخبر عنه على زيد في ضربت زيد ايجاز باعتبار ما يؤول في الجملة الثانية فهذا الوصف
 ليس ثابت له في الجملة الاولى بل في الثانية فلا يرد ان زيد في قوله ضربت زيد امفعول به
 فكيف يكون مخبرا عنه وإنما من يقول ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية ليصح عبارة المقام
 لأنه لا يجعل الضمير موضع الخبر عنه وهو الذي بل يجعله موضع زيد وهو ليس مخبر عنه بل مخبر
 به لأنه وقع خبر عن الذي فقال أي في موضع ما هو مخبر عنه قوله يعني في موضع دفع وهم
 وهوان يتوهم ان المراد من موضع الخبر عنه ما هو في الجملة الثانية وهو موضع الخبر قوله
 ضميرها لان المطلوب ان يتصف الموصول بالوصف الذي كان هذا الوصف لذلك الخبر
 عنه بلا تغير الشئ من الجملة الاولى أي ثبت للموصول حال الخبر عنه ووصفه وغيره و
 لا يمكن ان يكون الموصول مكان الخبر عنه لتقديره المبتدأ فلا بد ان يكون نائباً وهو الضمير
 العائد اليه مكانه قوله واخرته خبراً لانه خبر وحق الخبر التأخير قوله عن الضمير أعلم ان
 التأخير عن الضمير يستلزم التأخير عن جميع الجملة فلا يرد ما قال عصام الذين من ان التأخير واجب
 عن الجملة لا عن الضمير فقط قوله نصب على الحال من ضمير اخرته لانه مفعول قوله أجملة
 لما كان للتضمنين طريقتان أحدهما ان يكون المتضمن بالكسر اصلاً والمتضمن بالفتح تابعاً
 او نعتاً والآخر ان يكون الاخرى بالعكس بان يجعل المتضمن بالفتح اصلاً والمتضمن بالكسر حالاً و
 نعتاً فكان السؤال سأل ان ههنا من أي طريق فبين الشرح ان ههنا من قبيل الثاني حيث قال
 له جعلته الخ قوله مثلاً إشارة الى ان قيد زيد اتفاني قوله من جملة جواب سؤال وهوان كلمة
 من ههنا للتبعيض لعدم استقامة المعنى الاخرى والحال ان من التبعيضية تدخل على المتعدد
 وقوله ضربت زيد ليس متعدداً لانه ما اسما العدد او صيغة التثنية او الجمع وهو ليس بواحد
 فأجاب بقوله من جملة يعني انه أيضاً متعدد دلالة كل واحد من هذه كراجملة نبة انه كل لان الجملة لا
 الى لكل وما قال البعض انه من قبيل دخول حرف الجر على الفعل وهو لا يجوز غير صحيح لانه اذا زاد
 من الفعل لفظه كان من قبيل الاسماء فيجوز دخوله حرف الجر عليه قوله بكلمة الذي انما قال هذا
 ليترتب الجزاء وهو قوله قلت على الشرط قوله وقعتها إشارة الى تطبيق المثال مع المثل الى آخره
 فانظر الى تطبيق المثال قوله والمراد بموضعه دفع وهم وهوان المراد بالموضع صيغة اسم المذكر

في الجملة الاولى ان الذي في قوله ضربت زيد ايجاز باعتبار ما يؤول في الجملة الثانية فهذا الوصف ليس ثابت له في الجملة الاولى بل في الثانية فلا يرد ان زيد في قوله ضربت زيد امفعول به فكيف يكون مخبراً عنه وإنما من يقول ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية ليصح عبارة المقام لأنه لا يجعل الضمير موضع الخبر عنه وهو الذي بل يجعله موضع زيد وهو ليس مخبر عنه بل مخبر به لأنه وقع خبر عن الذي فقال أي في موضع ما هو مخبر عنه قوله يعني في موضع دفع وهم وهوان يتوهم ان المراد من موضع الخبر عنه ما هو في الجملة الثانية وهو موضع الخبر قوله ضميرها لان المطلوب ان يتصف الموصول بالوصف الذي كان هذا الوصف لذلك الخبر عنه بلا تغير الشئ من الجملة الاولى أي ثبت للموصول حال الخبر عنه ووصفه وغيره و لا يمكن ان يكون الموصول مكان الخبر عنه لتقديره المبتدأ فلا بد ان يكون نائباً وهو الضمير العائد اليه مكانه قوله واخرته خبراً لانه خبر وحق الخبر التأخير قوله عن الضمير أعلم ان التأخير عن الضمير يستلزم التأخير عن جميع الجملة فلا يرد ما قال عصام الذين من ان التأخير واجب عن الجملة لا عن الضمير فقط قوله نصب على الحال من ضمير اخرته لانه مفعول قوله أجملة لما كان للتضمنين طريقتان أحدهما ان يكون المتضمن بالكسر اصلاً والمتضمن بالفتح تابعاً او نعتاً والآخر ان يكون الاخرى بالعكس بان يجعل المتضمن بالفتح اصلاً والمتضمن بالكسر حالاً و نعتاً فكان السؤال سأل ان ههنا من أي طريق فبين الشرح ان ههنا من قبيل الثاني حيث قال له جعلته الخ قوله مثلاً إشارة الى ان قيد زيد اتفاني قوله من جملة جواب سؤال وهوان كلمة من ههنا للتبعيض لعدم استقامة المعنى الاخرى والحال ان من التبعيضية تدخل على المتعدد وقوله ضربت زيد ليس متعدداً لانه ما اسما العدد او صيغة التثنية او الجمع وهو ليس بواحد فأجاب بقوله من جملة يعني انه أيضاً متعدد دلالة كل واحد من هذه كراجملة نبة انه كل لان الجملة لا الى لكل وما قال البعض انه من قبيل دخول حرف الجر على الفعل وهو لا يجوز غير صحيح لانه اذا زاد من الفعل لفظه كان من قبيل الاسماء فيجوز دخوله حرف الجر عليه قوله بكلمة الذي انما قال هذا ليترتب الجزاء وهو قوله قلت على الشرط قوله وقعتها إشارة الى تطبيق المثال مع المثل الى آخره فانظر الى تطبيق المثال قوله والمراد بموضعه دفع وهم وهوان المراد بالموضع صيغة اسم المذكر

من وضع يضع والامر ليس كذلك لان موضع وضع يضع ما فعل الواضع فيه فدفع بقوله والامر
بموضع فعله اى ما هو محل فيه ثم لما كان له جلان احدهما في الجملة الاولى والثاني في الجملة الثانية
فدفع الابهام وتعين ما هو المراد قال لى كان له في الجملة الاولى قوله ضمير الذى مفعول قوله
وجعلت قوله اى مثل الذى جواب سؤال وهو ان جعل قوله كذلك مبتدأ لا يصح لانه جار
ومجرور وهو حرف مبتدأ لا يكون الا لهما آجاب بقوله مثل ويجوز ان يجعل الالف واللام مبتدأ
وقوله كذلك خبره وخر لا حاجة الى تاويل الكاف بالمثل قوله في الجملة الفعلية بان يخبر عن جزئ
جملة بالالف واللام فيقال في قام زيد اذا اخبرت عن زيد القائم زيد اى الذى قام هو زيد فان
قيل ينبغي ان يصح بناء اسم الفاعل والمفعول من الجملة الاسمية اذا شتم خبرها على فعل نحو
زيد يقوم او كان احد جزئها اسم الفاعل والمفعول قلنا ان يقوم في زيد يقوم ليس الجملة فعلية
فالبناء منه ليس الا من الجملة الفعلية لا الاسمية **قول في الجواب** بفضل الله تعالى لو اخبرت
عن زيد يقوم يكون الضمير في موضع زيد فيلزم دخول اللام الموصول على الضمير وان دخلت
على اسم الفاعل اما ان يتقدم او لا فان تقدم فلم يكن الضمير في موضع زيد وان تأخير لغت
تصديق الموصول قوله بشرط ان يكون اشارة الى الاعتراض على المصريح قوله منصرفا بان يشق
منه الامثلة قوله فلا يخبر عن في ليس زيد اى لانه لا يتيق من اسم الفاعل اجيب عنه
ان المصدرم تعرض الى اخراج هذه الاشياء بقوله ليصير بناء اسم الفاعل والمفعول وهن
الافعال لا يصح بناء اسم الفاعل والمفعول قوله وبشرط ان لا يكون اشارة الى الاعتراض
الثاني اجيب عنه انه وان فات معنى السين وهوزان الاستقبال لكن يصح الاخبار و
لاباس به الا ترى انهم اخبروا باللام في قوله قام زيد مع ان فات الزمان وهو للبعد واما
الجواب عن حرف النفي فانه يمكن ان يخبر باللام مع حرف النفي بان يقال لا قاله معنى النفي كما
قال مولانا عصام الدين لكن يرد على الاول ان معنى السين هوزان مقصود ولا الزمان في
قام ليس مقصود فافترقا لان قام من الافعال والمقصود منها الحديث بخلاف السين لانه
ليس له معنى اخر غير الزمان ويرد على الثاني ان كلامنا في دخول اللام على اسم الفاعل وقد دخل
على حرف النفي لا على اسم الفاعل قوله اى من اجل انه اذا تعذر جواب سؤال وهو ان ثم من
اسماء اشارة الكائنة وتعذر ليس بمكان فاجاب بقوله اى من اجل ان ثم ههنا ليس بمكان
بل اجل والقرينة عليه دخوله من قوله في ضمير الشان اى من ضمير الشان في قوله هو زيد
قائل اعلوان ضمير الشان مثال لامين احدهما تعذر والتقدير والآخر تعذر جعله خبرا قوله
لوجوب تقديمه على الجملة او لوقوع ضمير الشان خبرا فيكون مستلما مع انه لا يقع مستلما اليه قوله
وكذلك امتنع اشارة الى ان عطف قوله ومثال الموصوف على قوله ضمير الشان من قبيل عطف
المشبه على المشبه به وليس عطف المساوي على المساوي كما يقتضيه العطف وذلك لان المنعم في ضمير

في قوله منصرفا بان يشق

الشان باعتبار الوجهين كما مر انفا والمنع في الموصو وكذا في البواقي باعتبار وجه واحد لان مثال تعذر
عائد للوصول مقام ذلك الامثلة الاولى كلها هذا القسم قوله لاستلزام وقوع الضمير صفة و
قد سبق ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به اذ تقديره هكذا الذي ضربته العاقل زيد فيكون
العاقل صفة الضمير وتقدير الآخر هكذا الذي ضربت زيد اياه عاقل فيكون اياه صفة زيد قوله
والمصدر والعامل احتراز عن المصدر والغير العامل كما يقال في رأيت ضربك الذي رديته ضربك
قيل الاولى ان يقال في العامل بدون المفعول سواء كان العامل مصدر او اسم الفاعل والمفعول
او صفة مشبهة لا اشتراك الدليل وهو لزوم كون الضمير عاملا قلنا ان الاشياء تعرف بالامثلة
او الاضداد قوله عاملا في الثوب لان ما يقوم مقام العامل ينبغي ان يعمل في معموله لان الشيء
اذا وقع موقعه ينبغي ان يكونان مشتركين في الصفة وهو العالمية ههنا تقديره هكذا الذي عجب
منه ارباب دق القصار قوله بخلاف الذي الخ بان ينبذ عن العامل والمفعول جميعا فانه جائز قوله
وفي الحال قيل الاولى ان يقال وكذا المنع في كل شيء هو نكرة سواء كان حالا او غيرها كالتميز
لان نكرة ايضا فلا يجوز ان يقع الضمير موقعه لان المعروف المعارف آجيب ان الاشياء تعرف بالامثلة
او الاضداد ومثال الحال هكذا اجاءني زيد راكبا الذي جاءني زيد هو راكب قوله والضمير المستحق
لغيرها بان كان ذلك الغير مبتدأ وخبره جملة مشتملة على عائد المبتدأ مثل زيد ضربته قوله في
فلك الغير لا ضمير فلا يجوز في زيد ضربته الذي زيد ضربته هو فالضمير في هو لرجوع الى زيد
وفي ضربته الوصول الى ظاهر الكن في الحقيقة غير جائز لان وجود العائد الى زيد لا بد منه
في ضربته لان خبره من زيد واما قوله هو فخير عن الذي حكاه في المقام اذا كان الضمير يستحق ان
يرجع الى غيرها فيمتنع تقدير الذي ثم لاستلزام ذلك عود الضمير اليها ليوافق ما افاده المصدر
بقوله واذا اخبرت بالذي صدرت ما فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما قال مولانا عصام الدين مزان
الاولى في الدليل على ما قال في قوله وكذا لك امتنع في الاسم المشتمل عليه بانك اذا جعلت الضمير
الى الوصول بقى للمبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ الخ وفي ذلك لان ما قاله الشاكر
ههنا هو على الاصل موافقا للقاعدة المذكورة في المتن ثم اختار التزويد في دليل المسئلة الثانية
لارجاء العنان الارضاء عند التصيق وههنا عبارة عن الوسعة في اللجام تبينها على انه يصح لرجاء
هذا التزويد في المسئلة الاولى ايضا على انه لقائل ان يقول لا يصح ارجاء التزويد المذكور في المسئلة
الاولى لانك اذا جعلت موضع الخبر عند ضمير اليها فيقال زيد ضربته الذي زيد ضربته اياه
يجوز ضمير المتصل منفصلا مما هو من انه لا يسوغ المنفصل الخ فيمتنع ارجاء الضمير في ضربته الى
غير الوصول لعدم صحة المعنى قوله في المبتدأ بلا عائد واما الضمير في علامه فلا يرد خبر الوصول
وليس اخلا في الجملة الخبرية قوله واما الاسمية قوله ما مبتدأ وقوله ما مبتدأ وقوله الاسمية اي
منسوبة الى الاسم نسبة الجزى الى الكل لان ما جزئى والاسم كل اي للشيء من جنات الاسم لا من جنات الجزى

هـ انه انما نقل المصنف رحمه الله تعالى عن المصنف رحمه الله تعالى في الاشياء انما تعرف بالامثلة او الاضداد

مجموع

ذاکراحوال الاسم واما اقسام الحرف فجاء فی بحثه قوله فانها اه دليل على انها ليست بحرفية اما
 كافة او نافية واما غير ذلك وان في المتن بل المذكور موصولة واستفهامية الخ فعلم ان المراد عن
 كلمة ما ههنا اسمية قوله اما كافة اي مانعة من العمل واما الحرفية فقد تكون مصدرة وقد تكون
 زائدة ايضا فالمراد بقوله اما كافة مثال كذا قال مولانا عبد الغفور قوله موصولة وذكر غير ذلك
 بالتبع فلا يراد بالخروج من البحث قوله نحو ما عندك الخ انما اورد المثالين لان الاول مثال جملة اسمية
 لان ما مبتدأ وما بعد خبره والثاني مثال الفعلية لكن فعلت فعل وفاعل وقوله ما مفعول مقدم و
 قد يراد من ما الاستفهامية التحصير والتعظيم والانتكار والتعجب قوله بما تعجب وهو صيغة اسم الفاعل
 فيكون مفردا وانما اول معجب بيجب ان يعلم ان معجب نكرة لان تنكير الجملة ظاهرة لان معجب يحتمل
 ان يكون ههنا لشخص قوله من الامر بيان لكلمة ما وقوله فرجة بفتح الفاء والراء صفة الامور لان للامر
 فيه العهد الذهني ومعنى الفرجة ارتكبي ودشوا ري بيرون آمدن كذا في الصراح والمراد من النفس
 اما نفس البعير او نفس صاحب البعير اي يعقد صاحب البعير عقدا ثابتة لان صاحب يعزم بعقدا
 شديدا لئلا يخلص البعير قوله اي يكون التخليص له منه ممكنا واما على تقدير الاول يكون السعني
 ربما يكون الشيء لا ترضى به النفس وان امكن التخليص ولما اذ لم يكن التخليص منه فهو يكرهه لا محالة
 قوله كحل الخ اي حل العقدة التي في دكة البعير الذي شد بالجمل لئلا يخلص قوله اي رب شيء
 جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت صفة لا بد من عائد فيها فلجواب بقوله اي رب شيء
 الخ يعني ان العائد محذوف وقد مر ان العائد للمفعول يجوز حذفه قوله وتامة اي غير مجتمعة
 الى صلة او صفة قوله عند الجي على لان ما في لغاتهم وهو من التكرار قوله عند سيوي لان ما في
 لغاتهم منزلة الفاعل وفاعل فعل المدهم لان لا معرفة كما استعرف قوله فنما هي فعم مسند الى الضمير
 ومانكة مفسرة وقوله هي مخصوص بالمدهم قوله اي نعم شيء بناء على الاول او نعم الشيء بناء
 على الثاني قوله اي ضرب كان اي عظيما او حقيرا اعلم ان ما لا سمية من المبنيات باي معنى كان
 للاحتياج فان قيل ان الاحتياج منقود في التامة قلنا اما التي هي تامة فلهشابهة بالتي يكون
 غير تامة في الصورة قوله نحو قول الشاعر كفى بنا الخ المقصود بالتمثيل هو كلمة من في قوله من حيننا
 وقوله غيرنا صفة مفردة لمن وقوله بنا بمعنى لنا وقوله فضلا تمن عن لبنة كفى الى بنا وقوله على من
 جوه محلى وقوله حب مضاف الى النبي فاعل كفى وهو المضاف الى الفاعل وقوله ايانا مفعول
 للمد المصد ومغناه كفايت ميكنه ما افضل وبرزك برسيك غير ما هست دوست
 بودن شي كه محمد صلى الله عليه وآله وسلم ست ما قوله فان كلمة من لا يجي تامة
 اي لم ليضم من العرب ومسائل نحو بناء على السمع قوله في ثبوت الامور الاربعة ..
 جواب سوال وهو ان لا نسلم ان اي واية كمن لانها من المعربات ومن من المبنيات

فاجاب بقوله في ثبوت الخ قوله ايم لقيت اى لقيته فالحائذ محذوف لانه مفعول قوله نحو اياها
 تدعو وهو معنى متى وقوله تدعو فعل بشرط وقوله فله جزائه لما قال المسلمون الله الرحمن الرحيم
 وخبرها من الاسماء فقال الكفرة فلعن هذا يلزم تعداد القدام فقال الله تعالى في جوابهم
 اياها تدعو فله الاسماء المحزنة اى لذات الله تعالى اسماء كثيرة مع اتحاد المسمى قوله قيل اى لقم
 دقة نحو صرحت بوجهى رجل قوله لیسال عن حاله فالسوال يدل على كونها استفهامية اى
 يسأل عن حال الرجل لا يعرف حاله كواحد جواب سوال وهو انه فامت المطابقة بين الراجع و
 الموجع قوله بالاتفاق جواب سوال وهو ان قوله وحدها ليس على ما ينبغي لانه كما ان اى واية
 معربة كذلك الذان واللتان وذ والطائفة فاجاب بقوله بالاتفاق قال مولانا عصام الدين
 ان الشارح ضاع ما هو المقصود من عبارته وهى قوله وحدها لان المقصود انهما معربة وحدها
 عند المصنف بخلاف اللذان واللتان فانها معربة عند المصنف اقول ان حاصل الكلام الفاضل
 للذكور راجع الى كلام الشارح لان حاصل كلام الشارح ان المصنف متفق مع النحات في كونها معربة
 واختلفوا في اللذان واللتان قوله لا يشار كغيرها جواب سوال وهو ان لا نسلم انها معربة
 وحدها لان نريد اى ايضا معرب فاجاب بقوله لا يشار كغيرها في الاعراب غيرهما من الوصول
 يعنى ان الاختصاص اضافى غير حقيقى قوله لا نه التزم فيها الاضافة الى المفرد ولما قيد للمضاف
 بالمفرد لا يرد حيث واذا لا نه اضافة الى الجملة ولما قيد بقوله التزم لا يردكم الخبرية لعدم لزوم
 الاضافة فيه حيث يقال كم مر جلا بالنصب ايضا كما يقال كم رجل بالاضافة وانما جعلوا لزوم الاضافة
 الى المفرد من خواص الاسم للتمكن لانهما بمنزلة التوزيع للناتى للبناء وانما لم يحيطوا بالاضافة الى الجملة
 كذلك لان للمضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة
 الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم للمقطوع عن الاضافة قال العنى وانما التزم في
 الاضافة لان وضعها ليفيد بعضها من الكل وذلك يكون بالاضافة فان قيل لما كان مضافا
 اى منافية للبناء ينبغي ان لا يبنى مع حذف صلتهما ايضا لان كثرة الاحتياج لا يرفع للناتى
 قلنا ان لزوم الاضافة الى المفرد منافي للبناء و اى اذا كانت مضافة وحذف صلتهما يبق
 في صورة للمضاف الى الجملة واجب ايضا ان اللغات امر قياسي والبناء سماعي قوله الا اذا
 كانت موصولة جواب سوال وهو انه يلزم التدا لم في كلام المصنف لانه قال سابقا ان اى يبنى
 بوجه اربعة ويعلم من قوله الا اذا حذف صلتهما انه موصولى فقط فاجاب بقوله الا اذا
 كانت موصولة قوله حذف صلتهما انما قال صلا احتراز عن الاخر لان حذفه غير مشروع
 في كلامه قوله اى هو اشد وانما لم يكن قوله اشد مبتدأ وقوله على الرحمن خبره باعتبار المتعلق

يعنى ان قولنا تدعو فله الاسماء المحزنة اى لذات الله تعالى اسماء كثيرة مع اتحاد المسمى قوله قيل اى لقم دقة نحو صرحت بوجهى رجل قوله لیسال عن حاله فالسوال يدل على كونها استفهامية اى يسأل عن حال الرجل لا يعرف حاله كواحد جواب سوال وهو انه فامت المطابقة بين الراجع والموجه قوله بالاتفاق جواب سوال وهو ان قوله وحدها ليس على ما ينبغي لانه كما ان اى واية معربة كذلك الذان واللتان وذ والطائفة فاجاب بقوله بالاتفاق قال مولانا عصام الدين ان الشارح ضاع ما هو المقصود من عبارته وهى قوله وحدها لان المقصود انهما معربة وحدها عند المصنف بخلاف اللذان واللتان فانها معربة عند المصنف اقول ان حاصل الكلام الفاضل للذكور راجع الى كلام الشارح لان حاصل كلام الشارح ان المصنف متفق مع النحات في كونها معربة واختلفوا في اللذان واللتان قوله لا يشار كغيرها جواب سوال وهو ان لا نسلم انها معربة وحدها لان نريد اى ايضا معرب فاجاب بقوله لا يشار كغيرها في الاعراب غيرهما من الوصول يعنى ان الاختصاص اضافى غير حقيقى قوله لا نه التزم فيها الاضافة الى المفرد ولما قيد للمضاف بالمفرد لا يرد حيث واذا لا نه اضافة الى الجملة ولما قيد بقوله التزم لا يردكم الخبرية لعدم لزوم الاضافة فيه حيث يقال كم مر جلا بالنصب ايضا كما يقال كم رجل بالاضافة وانما جعلوا لزوم الاضافة الى المفرد من خواص الاسم للتمكن لانهما بمنزلة التوزيع للناتى للبناء وانما لم يحيطوا بالاضافة الى الجملة كذلك لان للمضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم للمقطوع عن الاضافة قال العنى وانما التزم في الاضافة لان وضعها ليفيد بعضها من الكل وذلك يكون بالاضافة فان قيل لما كان مضافا اى منافية للبناء ينبغي ان لا يبنى مع حذف صلتهما ايضا لان كثرة الاحتياج لا يرفع للناتى قلنا ان لزوم الاضافة الى المفرد منافي للبناء و اى اذا كانت مضافة وحذف صلتهما يبق في صورة للمضاف الى الجملة واجب ايضا ان اللغات امر قياسي والبناء سماعي قوله الا اذا كانت موصولة جواب سوال وهو انه يلزم التدا لم في كلام المصنف لانه قال سابقا ان اى يبنى بوجه اربعة ويعلم من قوله الا اذا حذف صلتهما انه موصولى فقط فاجاب بقوله الا اذا كانت موصولة قوله حذف صلتهما انما قال صلا احتراز عن الاخر لان حذفه غير مشروع في كلامه قوله اى هو اشد وانما لم يكن قوله اشد مبتدأ وقوله على الرحمن خبره باعتبار المتعلق

والجملة صلة اى

سأله في تفسير العنق لاسمع الكفر النبى عليه السلام يقول يا الله يا رحمن فقالوا له منع من نبيه الكين وهو يوحى الكين فقلت ليلما الله به

لان اشدا لا یصح ابتداء ثیة للضم الاول من المبتداً ولا ینقسم الثانی منه لان الاول لا یكون نكرة
مخفضة وقوله اشدا نكرة واما الثانی فهو لا یكون الاضمة مصدرة بحرف النفي والاستفهام وقوله
اشدا وان كان صفة لانه اسم تفضیل لكن لم یكن مصدرة بها قوله فیمین قرء بالضم اما اذا قرء
بالفتح فیمین لا یصح الاستدلال به باعتبار انه مفعول به لقوله لننزعن اعلم انه لیس فی قوة الرفع
الوافق علی انها موصولة مبنیة فان الکوفیین ذهبوا الی ان الی هذه استفهامیة
معربة مرفوعة علی الابتداء وخبره اشدا والجملة صفة شیعة علی اضممار القول ای کل شیعة
مقول فیمین ایهم اشدا وقوله من کل شیعة معمول لننزعن كما یقال اكلت من کل طعام فیکون
من التبعض کذا قال عبدالرحمن الاصفهانی قوله لننزعن ای اخرجنا من کل قبيلة الکفار
یوم القيمة اخلافاً وحتیثاً اسرکشان ازین فیکون صفع علیہ من غیرهم من الکفار
قوله ای امر غیر الصلوة وهو الاحتیاج الی اظهار المحذوف فیعارض الاضافة قوله وبنیت
علی الضم وانما تعرض الی وجه البناء بالحركة مع انه لم یعرض الیه فیما سبق اصله لان منصب
الشرع هنا ان کل ما هو مبنی علی الفتح لم یعرض الی وجهه لظهور وهو الخفة وکل ما هو مبنی علی
غیر الفتح یتعرض الیه لعدم ظهور قوله تشبیهها بالغايات وتحقیق الغایات ستعرف فی بحث
قبل وبعد من الظروف فلا یدین هنا قوله ما یوضحها وهو صلة صلتها لان الصلة توهم
الموصول قوله ما یستنبها وانما لم یقل ما یوضحها لان تجدد الالفاظ طریقا عندهم قوله ولم یستثنی
الموصوفة الخ جواب سوال وهو انه ینبغي ان یستثنی ای الموصوفة كما استثنی ای للموصولة اذا
حذف صلة صلتها مخیا ایها الرجل فان الرجل صفة ای وهو مبنی قوله وبناء الموصوفة لهذا
ای لكونها منادی مفرد معرفة لكونها موصوفة والرجل صفة قوله وفي ماذا صنعت وجهان
والغرض فی هذا البحث ان اذا بعد ما الاستفهام لا یلزم ان یكون موصولة فقط بل یكون للاستفهام
بدون معنى للموصول وانما زاد قوله فی قوله لان حرف الجر لا یدخل علی الجملة بل علی المفرد قوله
ان معناه جواب سوال وهو ان کون ما الذی احد الوجهین مجهول لا یعلم ان المراد من الوجهین
الوجهین فی معناه او فی لانه او فی دلیلہ فسأل سائل ای المعنى مراده هنا فدفع بقوله ان
معناه یعنی ان الوجهین فی معناه قوله علی ان یكون ذا معنى الذی قد سبق ان اذا كان
بعد ما الاستفهامیة یكون معنى الذی فقوله علی ان یكون الخ اشارة الی بیان المقابلة مع الوجه
الثانی والیضا اشارة الی دفع الوهم وهو ان کلمة الذی مقدم مع ماذا فیدفع بقوله علی الخ قوله
فیکون التقدير اشارة الی ان یتربک ذامع ما لا ینزل الاستفهام من کلمة ما قوله ای صنعت
الی العائد هنا محذوف قوله فما مبتداً وان كان نكرة وما بعده ای الموصول
مع الصلة خبره وان كان معرفة لان

له فاجاب بقوله ولم یستثن الموصوف ۲۲ معه بصیغة المجهول هنا فی ما میأتی ۲۳ مولوی عبید الرحیم غفر له

النكرة في الواقع معرفة لان معناه هذا الم ذاك وهذا من المعارف كما في قولهم من ابوك كما مر
 في المرفوعات مع التحقيق قوله او بالعكس ولكن تقديم الخبر يتضمنه بانه صدر الكلام و
 هو الاستفهام الاول مذهب سيبويه والثاني مذهب الجمهور قوله اي مرفوع جواب سؤال
 وهوانه لا يصح حمل الرفع على الجواب لان الرفع عبارة عن الحرف او الحركة وانما زاد قوله و
 اشارة الى ان قوله وجوابه رفع ليس جملة مستقلة قوله اي الذي صنعة الاكرام فالموصول مع
 الصلة مبتدأ وقوله الاكرام خبر مجزوف ضمير الفصل في قول الشارح لا في قول للتكلم اي هو
 الاكرام قوله وهما عبارتان اي اعتباران قوله بكما هما اي مجموعهما والضمير راجع الى لفظة ماذا
 قوله والظاهر الخ جواب سؤال وهوانه لما كان في اي شئ اعتباران في صا في ما اذا صنعت
 ثلثا وجه لا وجهان فلجواب بقوله والظاهر اوان في قوله والظاهر اشارة الى الاعتراض وحاله
 ان قوله ههنا عبارتتان الخ منقول من بعض الشارحين وانما اورد الشارح لودود الاعتراض عليه
 بقوله والظاهر الخ قوله ليس كل منهما معنى بالاستقلال بل لحدما معنى وخبر للثبوتية فالقول
 على تقدير كون كلمة ذا زائدة لا يكون له معنى اصلا فكيف يصح قوله ليس كل منهم معنى بالاستقلال
 قلنا هذه سائلة لا تقتضي تحقيق الموضوع اجيب ان مراد بعض الشارحين مثل ما قال للعتري
 ولذا قال وههنا عبارتتان ولم يقل ههنا قبحهات او نقول ان معنى قوله بكما هما ان لكل واحد
 منهما دخل في هذا المعنى باجتماعهما مثل كذا العدد مركبا من الكاف وذا قوله في كون كل منهما
 جملة فعلية فان قيل من اين علم ان ماذا صنعت اذا كان بمعنى ما الذي يكون جملة اسمية واذا كان
 بمعنى اي شئ يكون جملة فعلية قلنا ان كلمة ما في الصورة الاولى لم يكن مفعولا صنعت بل مبتدأ
 وفي الصورة الثانية مفعول صنعت لان للفعل ثمة هو العائد للقدر في الصلة الراجع الى الموصول و
 ههنا العائد غير موجود اي لا يحتاج الى تقدير العائد لعدم وجود الموصول فيكون كلمة ما هي المفعول
 لقوله صنعت قوله ويجوز في الاول اشارة الى ان المطابقين السؤال والجواب امر مرجح ولا يجب
 قوله ولم يعتبر للمصرح الخ جواب سؤال ظاهر قوله اسماء الافعال وههنا بحث وههنا للمصرح
 قدم في الاسماء للركبات والكنايات على اسماء الافعال والاصوات حيث قال وهى المضمات
 واسماء الاشارات والموصولات والركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات الخ وقد انشغل
 اسماء الافعال والاصوات على للركبات والكنايات والله اعلم بما خطر ببال المصرح قوله اي اسم
 كان انما فسر بالاسم لرعاية المعرفة لانه اسم من الاسماء لان التعريف انما يكون للجنس بالجنس
 وفسر في الاسماء الاشارات بالاسماء لصحة الحمل والكل من الوجبة قوله الذين هما من اقسام الخ
 فيه اشارة الى وجوب بناء اسماء الافعال قوله مشابهة لبنى الاصل لانها بمعنى الامر والماضي
 وكون الشئ بمعنى الامر والماضي من المشابهة

الاسماء
 في
 الاسماء

التي هي موجبة للبناء قوله فما قيل جواب دخل وهو ان أف وأوه من الاسماء الا فعلا مع انها
 بمعنى المضارع فالتخصيص بالامر والمضارع باطل فاجاب بما حاصله انه ذكر المضارع واراد منه
 الماضي اي ذكر المضارع بصيغة المضارع التكلم الواحد والمراد منه تضرعت بصيغة الماضي للتكلم
 الواحد فقوله قيل الفاء للتفريع على قوله بمعنى الامر والمضارع قوله اف بضم الهمزة وتشديد
 الفاء وكسرها قوله اوه بفتح الهمزة وتشديد الواو وفتحها وسكون الهاء قوله عبره جواب
 سوال وهو انه لما كان المراد منها هو الماضي فما الباعث عليهم انهم عبروا عنها بالمضارع العالي ..
 حاصل الجواب انما عبروا عنها بالمضارع لان معناه ليس على الماضي بل على الحال فان قيل
 لما كان التعبير عنها بالمضارع فيكون على صيغة المضارع ومضاهيها لما كان على الحال فيكون
 ايضا مضارعا فمن اين علم المراد منها تضرعت وتوجعت اي من اين علم انها على الماضي اجيب
 عنه وان لم يكن صيغتها ولا .. مضاهيها ما ضيا لکن استعمال اسماء الافعال بمعنى الامر والماضي كثير
 فعلم انه في الاصل على صيغة الماضي فان قيل لما كان اسماء الافعال بمعنى الامر والماضي كان
 حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضي يعني ينبغي ان تكون مبني الاصل قلنا
 انها في الاصل مصدر او ظرف او جار ومجرور وكما مر في صدر الكتاب في بحث الاسم فلذا
 تكون مبني الاصل وقيل اشارة الى توطئة الاعتراض ان اسم الفعل اي هيئات اسم الفعل
 مبتدأ والفاعل سد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل بني في الابتداء قلنا ان هذا القسم من
 المبتدأ لكونه مسند لا ينافيه معنى الفعل فان قيل ان معنى الفعل لو لا ينافي الابتداء لعمري
 يقال لكل فعل انه مبتدأ اي القسم الثاني منه قلنا ذلك امر اصطلاحى وان هذا القسم من المبتدأ
 ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال الجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم
 فان خلوه من الاعراب غير محمود فلا بد ان يخرج له وجه وللجهي ان يقولوا ان القسم الثاني من
 المبتدأ ياول بالاخوة الى انه مسند اليه لان قوله اقامت زيدا في قوة ان صاحب القيام هو زيدا
 ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقا اي سواء
 كان من القسم الاول او الثاني كونه مسند اليه قوله زيدا زيدا في الاصل تصغيرا واداء ..
 مصداق قوله وهيئات ذلك اشار بالمثاليين الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى
 الامر والماضي والى ما كان متعديا ولا زميا والى ما كان المنقول عنه مستعلا ولا وتحقيق
 الاخير في صدر الكتاب في بحث الاسم قوله بفتح التاء لان الاصل في البناء هو السكون
 لکن ههنا يلزم التقاء الساكنين فحذوه بالفتح لانه اخف الحركات قوله بكسر التاء لان الساكن
 اذا حرك حرك بالكسر قوله وبالفئة الخ لتقوية العمل قال الشيخ الرضي لفت التاء نظرا الى اصله من كان مفردا مطلقا
 ثم جعل معنى الفعل وانما كسرت الساكنين وضعت للتبينة لقوة الحركة على قوة سعة البعد اذ معناها البعد قال بعض النحاة ان مفتوحة
 التاء مفردة اصله هيته كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفاعل كرها والفتاح ما قبلها و التاء

فأوقف عليها بالهاء وأما المسورة التاء فجمع كسلمات فأوقف عليها بالتاء وللفتح التاء يحتمل الأمر
والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء كذا قال مولانا عبد الغفور قوله وقدم الامر جواب سوال وهو انه
لم يقدم الماضي مع انه مقدم في الواقع قوله والذي علمه جواب سوال وهو انه لما كان اسما
لافعال بمعنى الامر والماضي لما سمي باسماء الافعال ولم يسم بعين الافعال فأجاب بقوله والذي
لم يقله والذي مبتدأ وقوله امر لفظ خبره يعني الشئ الذي باعث على النفاة على ان قالوا ان
اسماء الافعال ليست عين الافعال مع انها تؤدي معنى الافعال هو امر لفظي يعني ان صيغها ليست
صيغ الافعال وايضا لا تتصرف تصرف الافعال من الموث والتثنية والجمع والغيبة والمضارع
واسم الفاعل الى غير ذلك واجاب البعض عن هذا الاعتراض بوجه آخر وهو انما ليس باسم
الافعال لانها موضوعة للفظ الامر والماضي لا لمعناها فند الشارح عليهم بقوله لانها موضوعة
لصيغ الافعال قوله قال الشيخ رضي الله عنه الى تأييد النفي للاستفاد من قوله لانها موضوعة قوله
الذي اى اسكت الذي قوله فهو علم اى منه علم للفظ اى للفظ اسكت قوله بشئ الخبر ليس قوله
اذ العربي الفصح اى الخالص اى الذي كان ابيه وامه جميعا من العرب والراضة لانه الفصح
قوله ربما يقول صله ملا منه اسكت مع انه لم يخطو ببالة لفظه اسكت بل ربما لم يسمه بان كان
صغيرا يعرف بعض الالفاظ ولا يعرف البعض قوله اصلا اى لا مع المص ولا بدونه قوله ولهذا قال
الخ اى لا جلا لها موضوعة لمعنى الفعل لا للفظ قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي يشارك
معناها معناها قوله ولم يقل ما كان معناه الامر والماضي اى ما كان مضاه لفظ الامر والمضي
لان الامر والمضي في الاصطلاح عبارة عن اللفظ قوله والمتبادر جواب سوال وهو انه
ينبغي ان يكون الضارب في ضارب اسم فعل لانه بمعنى ضرب فلجاب بقوله والمتبادر
اى للتبادر من قوله اسم الفعل بمعنى الامر والمضي انه لك يجب الوضع لانه بعد بيان الامر
فان قيل انهما كان بمعنى الامر والمضي وضعا صدق حد الفعل عليه قلنا انها وضعت اول
اسماء ووضعها بمعنى الفعل وضع عرفي واستعمالي لان الوضع على ثلاثة اقسام لغوي وعرفي
وشرعي فان قيل لو قال الضارب في الماضي لكان احسن لانه شامل لجميع ماضى و
هو المراد لا الامس قلنا سلمنا ان الحكم مطلق غير مختص بالامس لاكن لما كان هذا القول
مسموعا فلذا خصه قوله وفعال وانما خص البيان بوزن الفعال ولم يبين الغير من اسماء الافعال
للاختلاف الواقعة في وزن فعال فلذا خصه قوله اعلم ان ما يوزن على فعال على اربعة اقسام احدها
اسم الفعل كقوله سجد والثاني بمعنى المصدر نحو فجار بمعنى الفجر والثالث بمعنى اسم الفاعل
نحو يا ضاق بمعنى يا فاستقر والرابع علم للاعيان للوننة نحو قطام و غلاب وحكم قسم الاول
والثاني والثالث انها مبنية بالاتفاق وحكم قسم الرابع انه مختلف فيه عند الحجاز مبنية وعند
بنى تميم معرب كما بين المعمر قوله اى ما يوزن جواب سوال وهو ان

فأوقف عليها بالهاء وأما المسورة التاء فجمع كسلمات فأوقف عليها بالتاء وللفتح التاء يحتمل الأمر والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء كذا قال مولانا عبد الغفور قوله وقدم الامر جواب سوال وهو انه لم يقدم الماضي مع انه مقدم في الواقع قوله والذي علمه جواب سوال وهو انه لما كان اسما لافعال بمعنى الامر والماضي لما سمي باسماء الافعال ولم يسم بعين الافعال فأجاب بقوله والذي لم يقله والذي مبتدأ وقوله امر لفظ خبره يعني الشئ الذي باعث على النفاة على ان قالوا ان اسماء الافعال ليست عين الافعال مع انها تؤدي معنى الافعال هو امر لفظي يعني ان صيغها ليست صيغ الافعال وايضا لا تتصرف تصرف الافعال من الموث والتثنية والجمع والغيبة والمضارع واسم الفاعل الى غير ذلك واجاب البعض عن هذا الاعتراض بوجه آخر وهو انما ليس باسم الافعال لانها موضوعة للفظ الامر والماضي لا لمعناها فند الشارح عليهم بقوله لانها موضوعة لصيغ الافعال قوله قال الشيخ رضي الله عنه الى تأييد النفي للاستفاد من قوله لانها موضوعة قوله الذي اى اسكت الذي قوله فهو علم اى منه علم للفظ اى للفظ اسكت قوله بشئ الخبر ليس قوله اذ العربي الفصح اى الخالص اى الذي كان ابيه وامه جميعا من العرب والراضة لانه الفصح قوله ربما يقول صله ملا منه اسكت مع انه لم يخطو ببالة لفظه اسكت بل ربما لم يسمه بان كان صغيرا يعرف بعض الالفاظ ولا يعرف البعض قوله اصلا اى لا مع المص ولا بدونه قوله ولهذا قال الخ اى لا جلا لها موضوعة لمعنى الفعل لا للفظ قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي يشارك معناها معناها قوله ولم يقل ما كان معناه الامر والمضي اى ما كان مضاه لفظ الامر والمضي لان الامر والمضي في الاصطلاح عبارة عن اللفظ قوله والمتبادر جواب سوال وهو انه ينبغي ان يكون الضارب في ضارب اسم فعل لانه بمعنى ضرب فلجاب بقوله والمتبادر اى للتبادر من قوله اسم الفعل بمعنى الامر والمضي انه لك يجب الوضع لانه بعد بيان الامر فان قيل انهما كان بمعنى الامر والمضي وضعا صدق حد الفعل عليه قلنا انها وضعت اول اسماء ووضعها بمعنى الفعل وضع عرفي واستعمالي لان الوضع على ثلاثة اقسام لغوي وعرفي وشرعي فان قيل لو قال الضارب في الماضي لكان احسن لانه شامل لجميع ماضى وهو المراد لا الامس قلنا سلمنا ان الحكم مطلق غير مختص بالامس لاكن لما كان هذا القول مسموعا فلذا خصه قوله وفعال وانما خص البيان بوزن الفعال ولم يبين الغير من اسماء الافعال للاختلاف الواقعة في وزن فعال فلذا خصه قوله اعلم ان ما يوزن على فعال على اربعة اقسام احدها اسم الفعل كقوله سجد والثاني بمعنى المصدر نحو فجار بمعنى الفجر والثالث بمعنى اسم الفاعل نحو يا ضاق بمعنى يا فاستقر والرابع علم للاعيان للوننة نحو قطام و غلاب وحكم قسم الاول والثاني والثالث انها مبنية بالاتفاق وحكم قسم الرابع انه مختلف فيه عند الحجاز مبنية وعند بنى تميم معرب كما بين المعمر قوله اى ما يوزن جواب سوال وهو ان

فات المطابقة بين المثال والمثل لان المثل فعال والمذكور في المثال نزال قوله الكائن انما قد معرفة
اشارة الى انه صفة فعال وليس بجاء منه عند ابن مالك كما هو معتبر في كثير من المواضع وانما انما
الصفة على الحال المحذرة المعنى فقولہ فعال مبتدأ وقوله بمعنى الامر صفة وقوله من الثلاثي صفة لا
وقوله قياس خبر للمبتدأ قوله المشتق ولا يخفى ان تقدير المشتق اولى واليق هنا من تقدير الكائن
فما ذكره مولانا عصام الدين ان تقدير الكائن اعرف ليس على ما ينبغي قوله من الثلاثي يعني
كلما كان ثلاثي للجمع مجي منه فعلا لا محالة قوله اي قياسى جواب سؤال وهو انه لا يعرف حمل قوله
قياس على فعال للزوم حمل الوصف على الذات فلجواب انه محذوف بقاء النسبة او محذوف المضان
اي ذو قياس قوله قال سيبويه اشارة الى تأييد قول للمصرم والى انه تابع سيبويه هنا قوله
فلما اياول الخ اشارة الى الجواب ثم يرد عليه ان الاطوار عبارة عن القاعدة الكلية فكيف يكون المراد
منه الاكثر فلجواب بقوله فكلما كان قياس لكثرة يعني انه قاعدة كلية حكما لان لاكثر حكم الكل قوله
وانما في الرباعي اشارة الى ان تقدير المصرم بالثلاثي احتراز عن الرباعي يعني مجي اسم الفعل
من الرباعي بمعنى الامر لا يكون الا نادرا لا بمعنى ان فعال بمعنى الامر اصلان ما جاء من
اسماء الافعال في الرباعي كلمتان احدهما عروار والاخر قرقار على وزن فعال فان عروار
حكاية صوت الرعد وقرقار حكاية صوت الصبيان وهما في الاصل عارور وقلار قوله
سأله كونه بيان لنصب قوله مصدرا وصاحب الحال هو الضمير في قوله مبني وهو مفعول مالم
يسم فاعله والعاقل في الحال هو لفظ مبني والحال يتقدم اذا لم يكن العاقل معنويا وانما اشترط
ان يكون المصدر معرفة وموثقا لانه اذا كان معرفة وموثقا يكون له زيادة المشابهة بالفعل
في ثبوت الفرعية كما مر في غير المنصرف واما اذا كان نكرة فلا يكون مبنيا نحو فهاب قوله
بمعنى الفجر او الفجر احدهما مصدر والاخر اسم المصدر واحدهما ذواتا والاخر بلا تأ
وانما اورد معوفتين اشارة الى ان فجار معوفة قوله قال الرضي اشارة الى الاعتراض
اجيب ان استغناء الدليل القطع لا يدل على استغناء الظني بل يدل على اثباته والدليل الظني كما
في السائل الخفية ان دلائل الفركها ظني وان كان مسائله قطعية او نقول لا نسلم انه لم يوجد
الدليل لانهم قالوا فجار لا مرأة قبيحة فلما كانت صفتها معرفة وموثق علم ان موصوفها كذلك
قوله اي كل واحد اشار به الى ان الضمير في بنى راجع الى القسمين بتاويله كل واحد وهو تاويل
شام فلا يرد ان ههنا لا بد ان يقول مبنيان ثم المتوهم لما توهم ان الضمير في بنى راجع ايضا
الى فعال بمعنى الامر فظني هذا يلزم الاستدلال لان ابنيته اسماء الافعال علم من صدر
الكتاب حيث قال وهي المضمرات واسماء الاشارات واسماء الافعال فدفع بقوله من
لضمير الاخيرين قوله مبني انما ذكره ليعلم ان قوله لمشابهة متعلق به ثم الضمير في قوله لمشابهة
راجع الى فعال مصدرا

اوصفة والضمير في قوله راجع الى فعال بمعنى الامر قوله معدول عن الامر الفعلي انما قال هذا
لان اسم الفعل بمعنى الامر ايضا امر لكن يقال له امر اسحق فكما يكون نزال معدول عن انزال فكذلك
فساق معدول عن فاستقة وفجار عن الفجرة وانما بين الشارح العدل في جانب المشبه به
ولم يبين في المشبه لانه بينه سابقا بقوله فجار بمعنى العجود والفجرة وفساق بمعنى فاستقة
ونزال وان بينه المصنف رحمه حيث قال كزال بمعنى انزال لكن لم يبينه الشارح وايضا ان
بيان المشبه به توطئة الى ورود الاعتراض بقوله قال الشارح الرضى فلذا بين العدل في
المشبه به واما المشبه فلا يرد الاعتراض فلذا لم يبين فان قيل ان ذلك الاعتراض كما يرد على
المشبه به كذلك يرد على المشبه قلنا سلمنا ان الاعتراض الاول وارد على المشبه لكن
الاعتراض الثاني غير وارد على المشبه به فقط وهو قوله كيف والاصل الخ وانما اعتبر
الحكم في البناء لان المشابهة في الزنة فقط غير كافية فيه والالزام بناء سلام وكلام فان قيل
لا دليل على كون فجار معدولاً عن الفجرة وفساق عن فاستقة لجواز ان يكون مرادفين قلت فليكن
العدل فيه تقديرياً فلا يحتاج الى الدليل او نقول الدليل عليه وجود المبالغة في نزال دون انزال
فلا يكونا مترادفين لكن اشتركا في المعنى الاصل وهو ليس الا معنى العدل قوله قال الشارح
الرضى الخ اشارة الى الاعتراض قوله ارى صيغة المضارع للتكلم الواحد الجمل يعني ان الناس
يقولون اسماؤا فعال معدولة لكن لا دليل لهم عليه اجيب فليكن المراد بالعدل ههنا التقدير
فلا يحتاج الى الدليل فان قيل الحاجة للبناء الى العدل لوجود دليل آخر وهو الاشتراك
في المعنى مع المبني الاصل وهو الامر والماضى والعدل التقديرى لا يكون الا للمبالغة قلنا
الاشتراك في المعنى بين الشئين لا يكون القابض الامرين اما بالتلفظ او بالعدل والا وله
غير مستقيم لوجود الزيادة في احدهما وهو المبالغة فتعين العدل قوله كيف والاصل اشارة
الى الاعتراض الثاني قوله ان لا يخرج يعنى الاصل ان يكون المعدول من نوع المعدول عنه
فان كان المعدول عنه اسما وفعلا او حرفا ينبغي ان يكون المعدول كذلك فان قيل هذا
الاصل لا يجزى في ثلث من ثلثة ثلثة لان المعدول من نوع الاسم والمعدول عنه من نوع
المركب قلنا ان ثلثة ثلثة وان كان مركبا لكن ماخوذ من المفرد وهو ثلثة فيكون معدوبا باعتبار
المأخذ منه فلا يخرج المعدول بالعدل من انواع اصل المعدول عنه او نقول انه اسم باعتبار
الاجزاء قوله واما المبالغة هذا ايضا من مقولة الرضى حاصلة ان الشارح الرضى قال في
كتابه ان العدل لما لم يستقم فالاولى ان يقول للمص لمساواة له مبالغة ونزلة بان يذكر المبالغة
في موضوع العدل ثم كان السائل سالا ما وجه اولوية المبالغة على العدل فليكن المخلل في المبالغة
ايضا فبين وجه الاولوية لقوله واما المبالغة فتأنيته في الكل يعنى لا يظن المخلل في ذكر المبالغة
كما ان المخلل في ذكر العدل قوله وبين وجهها اى بين الرضى وجه المبالغة قوله

في كلام طويل إشارة الى وجب عدم ذكر الشارح عند ان الخروج عن النوع يضر في العدل الذي
هو سبب منع الصرف واما في البناء فغير مضر والفرق ان الانصاف وعدم الانصاف صفتان
للإسم دون الفعل فلو خرج من الاسم الى الفعل لم يكن منصرفا ولا غير منصرفا واما البناء فهو
صفة الاسم والفعل جميعا فلا يضر خروج أحدهما الى الآخر بالعدل قوله وقال حال كونه علما
قال عبد الغفور رحمه الله من مفهوم قوله مبنية في الجواز ومعرب في تميم أي اختلف فيه حال
كونه علما للأعيان وإنما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكلا واحد من قوله مبنية ومعرب لزم توارد
العاملين علما ثروا واحد وهو ممنوع وان تعلق بأحدهما لزم غلو الآخر عن التعلق بهذا الحال
وهو لا يجوز قال عصا الدين لا حاجة الى ما قاله فاضل المحشي رحمه الله حاله من ضمير
مبنية وقوله معرب مستغن عن التقيد بالعلم لان الضمير في معرب راجع الى فعال المقيّد
بالعلم لكن على هذا الا يكون مبنية ومعرب على أسلوب واحد فالفضل لمن تقدم قوله أي لعين
من الأعيان جواب سؤال وهو انه لما كان علما للأعيان فلو كان علما للعين يلغى ان
لا يبنى وايضا كانت المطابقة بين المثال والمثال لا تجمع وذكر في المثال قطم وغلاب وهما علم
للفرد فأجاب بقوله أي لعين من الأعيان قوله لينجز باب فساق أي ما هو صفة وليس يعلم
قوله صفة علما فلو فهم وهو انه صفة الأعيان فلهذا هذه اقامت المطابقة بين الصفة والموصوف
في الافراد والجمعية قد تم بقوله صفة علما كقوله عليه لما كان قوله مؤنثا صفة وهو قيد وهو
ينقسم الى احترازي والواقعي فساأنا ان من أي قبيل فأجاب انه قيد واقعي فإن قيل
فلما لا يجوز ان يكون احترازا عن فعال علما للمذكور قلنا ان الكلمة التي هي على رتبة احرف
لا يخرج عن التانيث مجعلا علما للمذكورات الحروف الرباع فالمرم مقام تأنيث التانيث فلا يصح جعله
قيدا احترازيا قوله كقطام معد وعن قاطمة وهي امرأة عاض بالأسنان وغلاب من غالبة
وهي امرأة فاشوكة قوله كذلك أي علما للمؤنث قوله في استعمال جواب سؤال وهو انه
لا يصح ظرفية الجواز للبني لان الظروف على قسمين حقيقة كزمان ومكان واعتباري كظرفية
الوصاف للموصوفات كزيد في العلم وفي الكرم والجواز ليس لواحد منها فكأجاب بقوله في
استعمال وكاشك ان الاستعمال صفة للبني لان الاستعمال ينسب بين المستعمل والمستعمل وهو للبني
والنسبة قائمة بالظرف لان البني احد الطرفين وأما زاد الامل لان الجوازية عبارة عن الوطن
قوله الا ما كان في آخره استثناء من المحذوف وهو الاتفاق يعني معرب باتفاق بني تميم الا
ما في آخره راعى ليس لاتفاق فيما في آخره راعى قوله أي الذي فقال فقوله ضال التعبير عن
كلمة ما وأما زاد لفظي لان فعال محل الاتفاق وحده فيكون ظرفا قوله فان بني تميم
اختلفوا في إشارة الى دليل استثناءات التاء عن اتفاق بني تميم فان قيل بالبني تميم
ان عندهم فعال مصدر لا وصفة مبنية وفعال علما للأعيان معرب قلنا ان مشابهة

فعال مصدر لا وصفة بفعال بمعنى الاموات من حيث ان كلاهما من الاعراض اول قول ان
مشككة فعال المصدر لا والصفة اكثر بما كان يعني الامر لان مخالفة معنى الامر للمبالغة وضاق
وفاذا رجع للمبالغة بخلاف ما كان علما للاعيان لان للمبالغة في الاعلام غير ملحوظ قوله
علما لكوكب اى كوكب معين قوله كالمكر لا ينما يقرء مشعا وانما عنوا بينا حضارا مثلا ليحصل
الكسر اللزوم بسبب البناء وانما احتيج الى الكسر اذ كسر الراء مصححة للاماله وانما احتيج الى الالة
لانها امر مستحسنة لان الالة ميلان الفتحة الى لكسرة والالف الى لياء فحذف فتحة الضاد فيه
ميل الى لكسرة والالف الى لياء وذا يكون بكسر الراء قوله اعلمت الاصوات اشارة الى
تقسيم الاصوات والغرض في التقسيم طوية الى الاعتراض حاصلة ان التعريف غير جامع
ثم اجاب عنه بقوله والمراد بالاصوات ههنا النكاسات علم فيما بعد قوله على لفظ الانسان
فهل ليس من حيث الهي وانما نقل على لفظ العرب لان الاصوات غير مختصة بالعرب
قوله الى باب المصادى الى ما يدل على الحدث فقط سواء كان مصدرا واسما للمصدر وفلا
يرد ان المصدر رايتى منه وهو غير لازم ههنا قوله ولم نقل لم يبين لزوم المصدرية
قوله وصارت بيان عدم لزوم المصدرية قوله واهاى خوش بدون بالتون على وزن
فلا يقال في وقت التعجب وحكمه حكم المصادى من الاعراب وقوعه مفعول له ومفعول
مطلق مثل عجبت واهاى قوله مه وصدا الاول بمعنى اتوك والثاني بمعنى اسكت وهما في
الاصول اصوات بعد السكون ثم نقل الى المصادى ثم نقل الى اسم الفعل لكن اذا كانا بالتون يعني
منع ما وسكوت ما وان كانا بالتون يعني منع الان وسكوت الان والمنع والسكوت
مصدرا ان لكن المصدرية غير لافته منها قوله في على الفاعل اى الاصوات التي غير
منقولة الى المصادى قوله كقول المتقدم اى زادت كثرة قوله وى وحينئذ لا يقدر
الانسان اى ان يحكم عليه به لانها لا يكونان الا ما يكون له معنى مستقل بالوضع وهذا
المعنى ليس بالوضع بل بالطبع واليضا لو كان احدهما لقات الغرض وهو الصوت عند التلاوة
او التعجب قوله بان يصدر من تشبه جوابي لسؤال وهو ان الحكاية عبارة عن عين الحكيم
عنه من غير تقدير وههنا ليس كذلك لان غاق كوكب من الحروف وليس في صوت التعجب
حروف فاجاب بقوله بان يصدر قوله وشي ايضا لا يقدر لانه لا يدل على معنى اصلا والحكم
عليه وبه لا بد فيها من ان يكونا مالاين على معنى مستقل بالوضع قوله بالزجر جازي للمنع
كنم التسكين قوله وشي ايضا لا يقدر لانه لا يدل على معنى قوله وهذه الاقسام كلها
اى اقسام اصوات الغير المنقولة كلها مبنية وفي بعض النسخ مبنية بتذكير الضمير باعتبار
لفظ الكل قوله لا تنقل التركيب فيها فيكون هذه الاقسام
ص قوله اولد عامر الى للطلب كما يقال به للطيور قوله لا تارة الخ ويقال في عرفنا اخ لا تارة

داخله في القسم الثاني من المنع وهو قولها وقع غير مركب اذ ليست هذه الاصوات اسما لمحل
الوضع فيها بل هي جارية مجرى الاسماء وهو اللسان كما ذكره فيما سياتى ثم يرد عليه فعلى هذا لو
كان مركبا مع العاقل ينبغي ان يكون معربا كما اذا قلت على سبيل الحكاية قال زيد وى او غاق فان
قوله وقع مفعول به لقوله ولا يكون مبنيا لانه غير داخل في قسم المبنى قوله وى هذا مقول قال
فمقول القول وان كان جملة الثانية قد يكون مفردا اذا كان المراد منه نفس اللفظ كما قال المصنف
في اسما على اعداء لقوله واحد واثنان فان الواحد مقول لقوله مع انه مفرد لا جلا للواحد
منه اللفظ لا المعنى قوله او عند اناخرة البعير الخ عطف على قوله عند التعجب قوله او غاق عند
حكاية صوت الغراب ايضا عطف على قوله عند التعجب او عطف على قوله عند اناخرة البعير وى
لذا قلت قال زيد غاق عند صوت الغراب قوله هو في هذه الحالة اى حالة الحكاية وهذا
القول جزء المشروط المذكور وهو قوله واذا تلفظ الخ قوله والمراد بالاصوات جواب سؤال
وهو ان تعرف الاصوات غير جامع الافراد لانه خرج منه الاصوات المنقولة الى المصادر
وايض خرج منه الصوت الذى حكم عمر من زيد بان يقوله قال زيد وى اى الصوت المنقول
على سبيل اسم لاصوت والمطلوب بيان تشبيه الاصوات بما يصوت به الانسان بخبر تشبيه
صوت بصوت لا بيان الاسماء الدالة على سبيل الحكاية فاجاب بقوله والمراد الخ حاصل
الجواب المراد بالاصوات ههنا ليس المقصود المنقولة الى المصادر بل المراد الاقسام الغير المنقولة
بل غير المنقولة ايضا غير مراد مطلقا بل للتكيس على سبيل الحكاية فان قيل الاصوات المنقولة
الى المصادر وما كان على سبيل الحكاية ايضا اصوات فلم يرد بها المصنف قلنا انما لم يرد بها المصنف
لانها من الاسماء لا من الاصوات والمطلوب بيان الاصوات لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات
اعلم ان الحكاية على قسمين احدهما الحكاية عن صوت البهايم والاخر حكاية عن صوت من هو
حاكى عن صوت البهايم كما يقول عمر قال زيد غاق وللمراد بقوله من غير تقهها على سبيل الحكاية
هو القسم الثاني فلا يرد انه لا حكمة الى اخرايم الحكاية لانه مذكور في قول المصنف حيث قال كل
لفظ حكى به صوت قوله وى بين الاعضاء اشارات الى الاعتراض وهو ان الاصوات ليست باسماء
فلا يصح ذكرها في بحث الاسماء قوله وذكرها في باب الاسماء لانه اشارت الى جواب قوله مجرما
وهو اللسان قوله واخذها لواء بمعنى التاء اى فاخذ حكمها من اسماء قوله ونيت الإشارة
الى وجه البناء قوله فالاصوات ههنا الاعتبار وهو ما كانت باقية على ما هي عليه من غير لفظها
على سبيل الحكاية قوله انما قال لفظ جواب سؤال وهو ان المصنف حدة والمخالفة اذا وقعت
في كلام العدة لا بد لها من بيان للنكته فاجاب بقوله انما قال لفظ قوله اى اصدر على لسان
الانسان جواب سؤالين الاول الحكاية عبارة من عين الحكيم عنه من غير تغير وهذا ليس
كن ذلك لان غاق من الحروف وليس في صوت الغراب حروف والثاني ان قوله حكى به صوت

فخالف من قول الشارح وهو قوله المراد بالأصوات إلى قوله من غير نقلها على سبيل الحكاية فلجأ
يقول أي اصدر إلى فالجواب عن الأول ظاهر وكذا عن الثاني اذ فرق بين الحكايتين كما مر انفا
ثم المراد من قوله حكى به صوت إلى من اصوات الحيوانات والجحادات كضرب الحجارة بالحجارة
يصدر ومنه الصوت ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ فرق بين صوتين لأن المراد من الأول ما يجري
على لسان الانسان ومن الثاني ما يجري على لسان البعائم قوله بل بعض افراد الانسان ومعنيان
أحدهما ان يصوت لبعض افراد الانسان كالهيان بان يصوت امرأة للصبي بمثلنا والآخر ان
يصوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير مثله في عند التعجب او الندامة قوله ولم يذكر المص
المرجوع جواب سؤال وهو ان التخصيص في الرواية يدل على نفى الحكم عما عداه والحال ان الاصوات الغير
المنقولة على ثلثة اقسام كما ذكر الشارح من المصوم ذكر الاخيرين ولم يذكر القسم الاول وهو ما يرض
للانسان عند عروض معنى كقول المنتدم وي فله من التخصيص ان هذا القسم غير معني مع انه معني
ايضا فاجاب بقوله ولم يذكر المراد قوله قبل قاله شارح الهدى وانما ذكر جوابه لان جواب الشارح
قد مر بقوله مثلا قوله ذلك أي عدم ذكر القسم الاول حاصل الجواب ان هذين القسمين لما كانا
محققين بالاسماء المبنية مع ما فيها من البعد عن الحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذي ليس فيه
ذلك البعد أولى بالحاق وأما كون التعلق بالغير بعدا عن الحاق ظاهر كذا قال جمال الدين أو
نقول حاصل الجواب هكذا انه انما لم يذكره لانه يلزم ببنائه من بناء القسمين الاخيرين بطريق
الاولى انك قد علمت ان بناءهما المشابهة بالقسم الثاني من المبنى فاذا كان كذلك فالقسمان
الاخيران اللذان هما قريبان بالتركيب اذا كانا منبئين بالقسم الاول الذي لا قرب له به اولى
لان مشاعرة من القسم الثاني من المبنى أشد من القسمين الاخيرين أما عدم كونه قريبا بالمركب
فظاهر لانه ليس له تعلق بالغير بل هو صوت الانسان ابتداء عما قرب القسمان الاخيران اليه
وظاهر ايضا لان لما تعلق بالغير كثر بالقياس الى البعيد يعني ان التخصيص في الروايات يدل على
نفى الحكم عما عداه اذ لم يكن للماعد ثابتا بطريق الاولى وهما ثابت بطريق الاولى كما ترى قوله
أي المركبات المعدودة دقة وهم وهوان المراد ههنا غير ما في الاجمال فلهذا افادت المطابقة
بين الاجمال والتفصيل فاجاب بقوله أي المركبات المعدودة التي يعني انه علق ما ذكره في الاجمال بناء
على ان المعرفة اذا عيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى يعني ان اللام للعهد لكن لا يجوز الحمل
اذ لا يقال المركبات اسم مركب إلى وجعل اسم إلى تعريف المحذوف بتقدير واحد نوع المركبات صحيح
ظاهرا لكن لا يناسب كون التعريف في نظائره للمذكور وجعل اللام للتخصيص بطل الجمعية ويرفع
اشكال الحمل لكن لا يناسب جعل اللام في نظائره للعهد كذا قال جمال الدين اجيب ان قوله كل اسم خبر
ببتداء محذوف أي هو كل اسم فالضمير في هو دارج الى المركب الضمير فلا يكون التعريف للمحذوف في اللام
في السابق للاستغراق بقضية تقيده الطريق ببعض فيكون المعنى جميع المركبات من البنيات والقيل

بأن
المراد
بها
الاجمال

لا يصح عد الجميع من المنيات لان منها معربا كفلان وفلانة لانه في الاصل فلان اي قال بكن في
الحال تم جعل علما قلنا المراد بقوله العدد من المنيات بشرط تضمنها الحرف بقونية قوله فان
تضمن الثاني حرفا فلا يراد فلان وفلانة مثلا ثم ان المعرب ذكر المحذوف في قوله المضمومات وفي
قوله الموصلة مفردا رعاية لما هو الاصل المقصود في التحديد وذكر فيما عداها جعلا رعاية لتطابق
التفصيل والاجمال الكل من الوجوه فلا يرد ما قال جمال الدين رحمه الله قال صاحب التكملة اعلم ان ذكر لفظ
كثير بعضها للاشارة الى لفظ وترك بعضها رعاية لما هو الاصل لان الاصل عدم ذكر لفظ كل لانه لاحاطة
الافراد والتعريف لا يكون للافراد كما هو المشهور فاقبل المبرع في الشارح عن صيغة الجمع اعني المركبات
مع ان التعريف للجنس لا بالافراد والمحوظ في الجمع الافراد وكذا المبرع يعتد من لفظة كل مع ان التعريف
لا يكون الا بالجنس لا بالافراد والمحوظ في لفظة كل احاطة الافراد قلنا لما ذكر الشارح توجيه
صيغة الجمع ولفظة كل في شرح قوله التوابع كل ثان الى تركه هناك اقال صاحب التكملة فاقبل ان ذكر الشارح
توجيه لفظة كل غير مسلم وذكر توجيه صيغة الجمع ثم غير مسلم لانه لم نجد كما ترى قلنا وان لم
يذكره قصد الكثرة في ضمن بحث لفظة كل حيث قال المحذوف وفي الحقيقة هو التابع فالتوابع
فانظر ثم فاعلم ثم اعترض الشيخ الرضوي من انه لا حاجة الى قوله اسم لان الكلام في اقسام الاسم ولذا
ترك في غيرها اجيب انه تصريح بما علم ضمنا فلا يقال لانه لا حاجة اليه نعم لا بد لا اختياره التصريح به هنا
والاكتفاء بالقرينة فيما عداها من نكتته هي ان لما كان في اسميتها شبهة لكونها مركبا الجز من كلمتين
والاسم قسم الكلمة صرح باسميتها قوله العدد من المنيات فاقبل لما كان المراد من المركبات تلك
فدخل عليك في التعريف غير مستقيم لان الجزاء الاخير منه معرب غير مبني قلنا انه مبني في احد
المذاهب او نقول انه مبني ببعض اجزائه وهو جزء الاول وهو كاف في هذا اعتراض مشهور هو ان المركب
قد مر في غير المنصرف انه غير منصرف وذكر في بحث المبني انه من المنيات فلا بد من الفرق بين
المركبين اجيب عن المركب المبني هو الذي نقصن الجزء الثاني منه حرفا خمسة عشر والمركب الغير المنصرف
هو الذي لم ينقص الجزء الثاني منه حرفا كعليك لكن الجزء الاول منه مبني لوقوعه في الوسط قوله
حاصل بيان المتعلق قوله من دفع وهم وهو ان من دفع قوله من كلمتين للتبويض لوجود القرينة
على التبويض وهو دخول من على المتعدد فيكون معناه المركب لبعض الكلمتين هو فاسد فقدم
بقوله من تركيب فدخل من على المفرد وهو التركيب فلا يوهى التبويض بل يكون كلمة من
للتعليل كما مر في بحث المفعول ان كلمة من تجي للتعليل كما في قوله نعم خاشعا متصدعا من
خشية الله قوله حقيقة او حكما جواب سؤال وهو انه يخرج من التعريف سيبويه ونظيره
قوله اسمين او فعلين فيكون مجموع الاقسام من حيث العقل ستة ولكن ما يكون له مادة من
هذه الاقسام هو ان يكون من اسمين او اسم ومفعول واسمان حقيقتان مثل عليك واما
الاسمان الذان احدهما كلمة حقيقة والاخر حكما مثل سيبويه وانما المركب من الاسم والفعل

منه فانما يطلق في المركبات في انهما ليس بالكلمات في الجزاء الاخير منه غير منصرف في الحقيقة

بین نسبة فی الواقع بل فی اللفظ وحاصل الجواب ان ظاهر ترکیب خمسة عشر ترکیب امثلجی
 کعبیک لا یفهم منه النسبة لکن اذا الوحدان معناه مجموع العددين یفهم من ان الواو مقدر
 والاصلي خمسة وعشر بخلاف بعلبک قوله نسبة مفهومة لای لکن هذه النسبة فیکون
 نسبة العطف بأقرب ترکیب من الکلمتين قوله بین الفعل فو تابط والمفعول نحو شر الفوج هذا
 عن الحد وحصل مثل خمسة عشر فیه فیکون الحد جامعاً ومانعاً قوله او غیدو حرف الجر
 نحو بیت بیت اے بیت ملاصق لبتیک فالمرکب المقدر فیه حرف جر بین جزئیة نسبة
 الجر کما یكون المرکب المقدر فیه حرف العطف بین جزئیة العطف قوله ا حذرہ
 ای اخر هذا الجزء بعد التركيب في وسط الكلمة وليس الوسط محلاً
 للاعراب فیکون الجزء الاول مبني لانه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد
 قوله الخمسة فان قيل انه علم من ان العشرة ركب مع الخمسة مع ان الامر
 بالنعكس لان وجود الخمسة بعد العشرة أجیب عنه ان الشارح نظر الى التركيب لا الى الوجود
 ولا شك ان الخمسة مقدم فی التركيب حيث قالوا خمسة عشر ونسبة التركيب یكون
 یكون الى لعقب وهو العشرة في التركيب وهما تحت تفرد به خاطري وهو
 انه لم يورد المصنف رجب في المثال خمسة عشر ولم يورد واحد عشر او اثني عشر او ثلث
 عشر لانه مع ان الابتداء عما یحکون من الاولی ایضا وقد یكون الابتداء من
 الاعلى فینبغي ان یقول تسعة عشر لکن اختل فی قلیان الابتداء کما یكون بالادنى
 والاعلى کذا یكون بالوسط لان خیر الامور اوسطها ولا شک ان خمسة عشر اوسط
 المركبات قوله یعنی اخوات حادی عشر الضمیر اجم الى الحادی عشر وهو ان كان
 مفرد مذكر لکن الذی اشق هو منه متعدد وهو واحد عشر والمتعدد بتاویل الجماعة
 مفرد ومؤنث فیجر ارجاء الضمیر اليه قوله او اخوات كل واحد لای الضمیر اجم اليهما
 بتاویل كل واحد یؤید الوجه الاول افراد الضمیر وقرب المرجع واما خص اخوات حادی
 عشر لاختفاء في تفهذه الحرف ویؤید الوجه الثاني عموم الفائدة وان كان افراد الضمیر
 یحتاج الى تاویل قوله وانما اورد مثالین جواب السؤال وهو ان تعددا
 المثالین انما یجوز اذا كانا من نوعین بان اورد احد المثالین لتضمن حرف العطف
 والاخر لتضمن حرف الیاء مثلی بیت وما ذکره من مثالین کلاهما من نوع واحد و
 تضمن حرف العطف وهو یکاد لے عدم الجواز فأجاب بقوله وانما اورد مثالین
 یعنی انهما وان لم یكونا نوعین حقیقتاً لکنهما نوعین حکماً قوله لیعلم ان البناء ثاب
 ثابت فی هذا المركب فان قيل لم یعلم فی الجواب وانما اورد مثالین

اللهم یتب علینا فیل الموت وسخّل علینا سكرات الموت این

لتضمنين معنى حروف العطف في نفس التركيب والأخر لتضمنينه في أصله مع أنه على هذا لا
يرد نظر الشارح بقوله وفيه نظر قلنا لأن التعميم في الحكم على الهماء الذي هو المقصود بالذات
أولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحروف قوله سواء كان أحد حروفية العدد
الزوائد ففي المثال الأول يكون العشرة عددًا ثالثًا على العشرة وفي المثال الثاني يكون الحادي صيغة
اسم الفاعل مشتقًا من العدد الزائد على العشرة وهو الواحد قوله لا بد لإيراد سبعاد وعشر إذا لم يكن
له حينئذ لأن معناه بالفارسية يزدوم وده وإيراد به هذا المعنى قوله وجوابه حاصله أن المراد من
تضمن الجزء الثاني من المركب الحروف هو تضمن نفس الجزء الثاني منه له أو تضمن أصل الجزء الثاني
منه قوله فلما أخذوا هذا الصيغة جواب السؤال وهو أن البحث في المركبات وانت إلى بالجواب في
المفردات فأجاب بقوله فلما أخذوا هذا الصيغة من المفردات أي صيغة الفاعل من المفردات فإن
كل واحد من الواحد والاثنين والثلاثة والأربعة من المفردات فأخذ الحادي من الواحد والثالث
من الثلاثة قوله للآلة على ما ذكرنا وهو أن المراد بصيغة الفاعل ما اشتق من أسماء العدد أو
قوله ولا تيسر ذلك إلى جواب سؤال وهو أنه يصح أخذ الفاعل لكن ينبغي أن يأخذ من مجموع الكلمتين
فأجاب بقوله ولا تيسر ذلك أي يتعد من مجموع الجزئين لأن صيغة الفاعل لا يمنع حروفها لأن
الفاعل أربعة قوله إذ في أخذ بعض جواب سؤال وهو لا يجوز أن يأخذ بعض الحروف من أحد الجزئين
والبعض من الجزء الآخر نحو تأثروا بالثناء من ثلاثة عشر أو ثالث فأجاب بقوله إذ في أخذ بعض إلى
قوله مظنة الالتباس لأننا لو رتبنا بعض حروف الجزء الأول فنظن أنه مشتق منه ولو رتبنا بعض حروف
الجزء الثاني فنظن أنه مشتق منه فيلزم الالتباس قوله واختاروا الأول إلى جواب سؤال ظاهر
فان قيل ينبغي أن يأخذ الفاعل من كل جزء على حدة أي يأخذ الفاعلين قلنا في أخذ الفاعل من
كل واحد من الجزئين على حدة يلزم خلاف المقصود إذ كل واحد من الفاعلين يدل على واحد من متعدي
فيدل أن على مفردين وهو ضد من المقصود قوله فإخذوا مثله هذا ما حصل من الآلة السابقة
بقوله ما أرادوا أن يأخذوا ذلك إلى قوله في حادي عشر متضمن هذا حاصل الجواب قوله وعلى هذا
القياس في أخذ صيغة الفاعل من الجزء الأول قوله لا بد أن الواو وحده أي بذكر حروف العطف في
أحدهما والتقدير في الآخر فإن قيل لما كان هذا الواو للعطف فيكون معناه يكتم وبت وذا خلاف
المقصود إذ المقصود من حادي والعشرون يكتم فقط فإجابا عما حجب العلة عنه بقوله فحرف العطف
المدكور في الحادي والعشرون هو حرف العطف الذي كان في الأصل في حكاية عنه وليس الواو
في الحادي والعشرون المعطف على الحادي قوله الاثني عشر استثناء من قوله لا يخواتها أي
أخواتها مبنية الاثني عشر ويحتمل أن يكون استثناء من الحكم أعني قوله نيبا قوله واثنني عشر
جواب سؤال وهو أنه يلزم المقصود في عبارة المصنف لعدم تناولها المؤنث فلما بقوله واثنني عشر
أن عبارة المصنف محمولة على حذف المعطوف قوله فإنه لا ينبغي دليل المحذوف أي أن

استثناها فانه لا يبيّن الخ قوله لسقوط النون وإنما سقط النون لانه لما حذف الواو اى واو
العطف المؤزّة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك لانها مؤزّة ايضا
بالانفصال وانما كان حذف النون موجبا للشبهة بالمضاف لان نون المثني والمجوع لم يعد
حذفها الا لاضافة فصار كأنه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء فالتقدير لو كان
علة عدم البناء هذا يلزم ان يكون الجزء الاول من الخمسة معربا ايضا لسقوط النون في خمسة
أجيب عنه بالفرق بان سقوط النون غير مختص بالاضافة لانه يسقط باللام ايضا وسقوط
النون مختصة بالاضافة فقوله مع منع صرفه فيه طوتية لقوله في الاضمة والا فلا حاجة اليه
قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا انما قال هذا لئلا يريد قولنا سيويده وتقطو به لان الجزء الثالث
فيه لم يتضمن حرف العطف مع انه صيغ لانه صوت قال مولانا عصام الدين الاول ان يقول
ان كان صالحا لا عراب موضع قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا لان عند المصمر جميع ال
قبل التركيب مبنية فلا معنى لقوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا أجيب عنه المراد من التركيب
هو العلمية فعنه قوله قبل التركيب اى قبل العلمانية قوله جمع كناية فيه طوتية الى تعريف الكثرة
لان التعريف لا يكون للجمع بل يكون للمفرد قوله وهي في اللغة والاصطلاح الخ
دفع وهم وهو ان المعنى اللغوي مغاير عن الاصطلاح في كثير من المواضع فتوهم ان ههنا
مغايرة فرفع بقوله وهي في اللغة الخ ليعلم ان ههنا لا يغير لان المناسبة بين المعنيين قد يكون
مطابقا كالقول فانه في اللغة والاصطلاح عبارة عن اذهاق الروح وقد يكون المناسبة بينهما
تضمنيا كالنعميم فانه في اللغة القصد مطلقا وفي الاصطلاح قصد الجنين لارض المتطهر فالج
اللغوي ثابت في ضمن الاصطلاح وقد يكون المناسبة بينهما التزاميا كالزكات في اللغة عبارة
عن نما وفي الاصطلاح عبارة عن ربع العشر من النصاب فان التماثل لازم مع ادائه اقا
في الدنيا وفي الآخرة قوله والمراد به ههنا جواب سوال وهو ان حمل قوله وكذا لا يعلم
على الكناية لانه عبارة عن ان يعبر وهو معنى مصدرى لان اذا دخل على الفعل المضارع
جعله تبا وبالمصدر فيلزم حمل الذات على الوصف وما قالوا ان الوصف اذا وقع في جانب الموصوف
اخذ حكم الذات فيحمل الذات عليها المراد من الذات المحض بل المراد ذات مع الوصف مثل
اسم الفاعل والمفعول وكما اذا ذات محض لا وصف فيه لان كذا وان كان بالنسبة الى
المتكلم اوصاف قائمة به لكن بالنسبة الى لفظ التعبير ذات لانه نسبة قائمة بهما لان نسبة
قائمة بالطرف فاجاب لقوله والمواد ههنا الخ ثم يريد علينا ما كان المراد به ما يمكنه ب
فعله هذا ينبغي ان يبين فلا ن وفلان فاجاب بقوله ولا كل ما يمكنه به بل بعضه ثم يريد عليه
انه لا شك ان فلان وفلان بعض ايضا فاجاب بقوله بل بعض معين قال مولانا عصام
الدين والصواب ان يقال وليس المراد بعض معين لان قوله ولا كل بعض يساوي

مع قوله ولا كل ما يكتنه به ثم اجاب مولانا المذكور انه سهو من قلة الناس اقول نعم انه مساوي له
عند عدم قوله بل بعض واقاعد ذكره فيكون اخص من الاول ونقول المراد من قوله ولا كل
ما يكتنه به الكل المجموعي والمراد من قوله ولا كل بعض الكل الافرادى وليرقى ولا بعض منهم لا يتسبق
منه الى الغرض البعض الغير المعين ولا معنى له لان غير المعين غير مارد فكيف يحتاج الى تفهيه قوله فكأنهم
اصطلموا في جواب سؤال وهو انه على هذا ينبغي ان يقال بعض الكنايات كما قال البعض
قوله كما قال بعض الظروف لا ندليس ام اصطلاح في الظروف على بعض ولا مناقشة في الاصطلاح
وايقنا لم يصطلحوا في الظروف لان بعضها غير معينة شخصاً كالظروف المضاف الى الجملة والى
ذاو الاصطلاح عبارة عن الاتفاق على امر معين قوله ويتعد تعريفه جواب سؤال
وهو انه لم يذكر المصريح تعريف الكنايات بل ذكر افرادها فاجاب بقوله ويتعد ذلك وانما
يتعد تعريفه لان الاصطلاح لما كان في البنيات فقط وليس للكنايات المبنية تعريف على
الخصوص من غير دخول غير المبنية تعدد تعريفه ثم يرد عليه وان لم يكن للكنايات المبنية تعريف
على الخصوص لكن تعريف مطلق الكنايات موجود كما قال الشارح رحمه ان يعبر عن شئ الى فينبغي
ان ياتي المصريح بمطلق التعريف فاجاب بقوله فلذلك اعرض الى ان لا يجعل عدم وجدان
الاخص لم يات بالاعم ايضا قوله ويتعرض لذلك البعض المعين الى يتعرض لافرادها قوله
لكون وضعها وضع الحرف فان وضع كثر ثنائى كما يكون الحرف كن وعن ذلك فان قيل
يلزم من الدليل المذكور بناء كيت وذيت وكذا ايضا من هذا الوجه لانها موضوعه وضع الحرف
وهو كلمة على فانها ثلاثى قلنا معنى قوله وضع الحرف الى وضعها فخص بالحرف لان الوضع
الثنائى للحروف فقط واما الثلاثى فهو مشترك فلا يوجب البناء فعلى هذا بناءكم مشابهة لمبنى
الاصل في البناء الى في الصيغة ومشا كلتمه فلا يرد ما قاله جلال الدين ان وضع الحرف ليس
من المناسبة المذكورة في صدر الكتاب من المفضل قوله متضمنة لمعنى الحرف لان
الاستفهام معنى المرة مطابقة لانه ليس للمرة معنى اخر غير الاستفهام والاستفهام معنى كمن
تضمننا لان له معنى اخر وهو العدد قوله وحمل الخبرية عليها وقيل بناءكم الخبرية لانها تقيض رب
لان كم لكثير ورب للتقليل ورب حرف والحرف مبني فكذا كم لان حمل التقيض على التقيض
ثنائى قوله بمعنى كى كى كناية عن العدد ومن غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم يفتقد
يشئ منهما قوله و كل واحد منهما اشارة الى ان قوله للعدد راجع الى كل واحد من كم وكذا
قوله والكناية عن جواب سؤال وهو ان كلما كان اسما للعدد والحال ان اسما لا
كلها معلومة فكيف يكون هو من الكنايات قوله او غيره عطف على يوم السبت او على خرجت
الى غير يوم السبت او على خرجت الى غير يوم السبت كما جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيا
ان كركن او كركن او ما قيل مجرور عطف على السبت او رفوع عطف على نحو فانه محيى بمعنى كيت

كيت لى كناية عن الحديث وهم اذ في الاول على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم دخول تحت
 نحو والشيء انما يكون مثلا اذا كان مصدرا ^{بمعنى} انما يكون على بعض الاسم انما يكون لو
 كان مجموع يوم السبت علما وانما اذا كان السبت علما اضيف اليه اليوم اضافة العام الى الخاص
 فلا يلزم العطف على البعض قوله لى لكناية عن الحديث جواب سؤال مذكور ثم يرد عليه
 ان الحديث عبادة عن قول النبي عليه السلام وهما ليسا بكناية عنه فاجاب بقوله الجملة يعني
 ان الحديث كما يقال القول الذي عليه السلام كذا يقال للجملة والمراد ههنا هو الثلثة لعدم انتقاصه
 الاول قوله واقعة موقع الجملة يعني اذا تكلم اثنان فاذا جاء ثالث قال لهما ماذا تقولان قال لا
 مستترين عنه كيت زيت فوق كل واحد في موضع الجملة التي تكتباها قوله من حيث هي
 الى قطع النظر عن ان يقع موقع المفرد لانها اذا وقعت موقع المفرد يكون لها محل من الاعراب
 قوله لا يستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي يتحقق معه عامل والجملة
 من حيث هي لا تركيب لها مع غيرها واستحقاق البناء فرع للناسبة لمبنى الاصل ولا مناسبة للجملة
 مناسبة معتبرة في البناء والبناء المستحق هو الكلمة والجملة ليست بكلمة قيل فغنى وجب الشارح
 لا يكونان داخلين في الالف من المبنى وفي الثاني منه قوله ولم يخرجخلوه عنهما اي عزاهما
 فلا يرد شئ قوله ربح البناء لانها لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب
 عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد اعم موقع الجملة وانما اطلق المفرد على الجملة لانها مفرقة
 عن العامل لانها من حيث هي لا تركيب لها مع العامل فلما تعارضتا نسا قاطنا فصار كانه غير مركب
 مع العامل فرجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب كذا قال صاحب التكملة فان قيل
 انه واقعه موقع الجملة التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قلنا ان استحقاق
 للاعراب المحل عارض بعارض وقوم المفرد فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب
 والبناء قوله ومن الكنايات كاي واما بنى لانه كانه كاف التشبيه قوله انحنى من
 باب الفعل يفعل بمعنى ازال قوله معناه الافرادى وهو التشبيه والموصولية قوله بمعنى
 كمال خبرية ومعناه الكثرة قوله اخوه نوز ساكنه جواب سؤال وهو لا نسلم ان كاي من
 لوجود علامة الاعراب فيه وهو التنوين فاجاب بقوله اخوه نون الخ يعني انه ليس بتنوين
 بل نون ساكنه قوله كافي من واما بنى كائن لانه مشا به من الجارة في نون قوله لا تنوين
 التمكن اى هذه النون ليست بتنوين التمكن حاصلة ان هذه النون هي التنوين الذي
 في اى ثم صار جزء منه فخرج عن كونه تنوينا فلا يرد انه لما اجتمع الكاف واى من اين جاز
 النون واما في تنوين التمكن خاصة مع انه ليس بشئ من التنوينات صورة في الخط لان تنوين
 التمكن اذا دخلت على كلمة يقوى جانب الاسمية فيضعف جانب البناء قوله من رتبة
 في البناء جواب سؤال وهو ان كاي لما كان من المبنيات الكنائية

في قوله لا يستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي يتحقق معه عامل والجملة من حيث هي لا تركيب لها مع غيرها واستحقاق البناء فرع للناسبة لمبنى الاصل ولا مناسبة للجملة مناسبة معتبرة في البناء والبناء المستحق هو الكلمة والجملة ليست بكلمة قيل فغنى وجب الشارح لا يكونان داخلين في الالف من المبنى وفي الثاني منه قوله ولم يخرجخلوه عنهما اي عزاهما فلا يرد شئ قوله ربح البناء لانها لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد اعم موقع الجملة وانما اطلق المفرد على الجملة لانها مفرقة عن العامل لانها من حيث هي لا تركيب لها مع العامل فلما تعارضتا نسا قاطنا فصار كانه غير مركب مع العامل فرجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب كذا قال صاحب التكملة فان قيل انه واقعه موقع الجملة التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قلنا ان استحقاق للاعراب المحل عارض بعارض وقوم المفرد فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب والبناء قوله ومن الكنايات كاي واما بنى لانه كانه كاف التشبيه قوله انحنى من باب الفعل يفعل بمعنى ازال قوله معناه الافرادى وهو التشبيه والموصولية قوله بمعنى كمال خبرية ومعناه الكثرة قوله اخوه نوز ساكنه جواب سؤال وهو لا نسلم ان كاي من لوجود علامة الاعراب فيه وهو التنوين فاجاب بقوله اخوه نون الخ يعني انه ليس بتنوين بل نون ساكنه قوله كافي من واما بنى كائن لانه مشا به من الجارة في نون قوله لا تنوين التمكن اى هذه النون ليست بتنوين التمكن حاصلة ان هذه النون هي التنوين الذي في اى ثم صار جزء منه فخرج عن كونه تنوينا فلا يرد انه لما اجتمع الكاف واى من اين جاز النون واما في تنوين التمكن خاصة مع انه ليس بشئ من التنوينات صورة في الخط لان تنوين التمكن اذا دخلت على كلمة يقوى جانب الاسمية فيضعف جانب البناء قوله من رتبة في البناء جواب سؤال وهو ان كاي لما كان من المبنيات الكنائية

ينبغي ان لا يتكلم المصريح فأجاب بقوله مرتبة في البناء منخطة لانه في الاصل اسم معرب ممنون
 قوله من اخواتها وهي كم وكذا وكيت وذيت فان قيل كون مرتبة منخطة عن مرتبة كذا محتمل
 لكونه مثل كذا في كونه مركبا من الكاف التشبيه وغيرها قلنا الخطات للملاحظة مضمون قوله
 فصا وكان اسم جنس لان كائن معرب في حال الافراد واما كذا فهو مبنية في حال الافراد ايضا قوله التفتة
 معنى الاستفهام استدارة الى وجه التسمية اعلم ان كمال الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد
 فالاستفهامية وضع لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظن المتكلم للمخاطب والخبرية لعد مبهم
 عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم كذا قال صاحب التكملة لكن قوله وربما من قلم الناس قد
 هكنا او يعرفه المتكلم قوله الذي يرفع الالهام جواب سوال وهو انه لا يصح التميز عن كمال
 لانه معلوم من حيث الصيغة وهو الكاف والميم ومن حيث المعنى وهو العدد فأجاب
 بقوله الذي لا قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين احدهما من الثلاثة الى عشرة والآخر
 مائة والف وتميز طرف الاول يكون جمعا والثاني يكون مفردا واما لم يعتبر من واحد واثنان
 لانه لا يتميز اما كما قال المصريح ولا يميز الواحد والاثنان قوله لان تحكما لانه تعارض الطرفين
 في تساوئيهما في الطرفين فتساوفا في الوسط والآخر خيرا لا مورا وسطها والآخر تعارض الطرفين
 لاني ان لكل واحد منهما انكسار الترجيح اما الاول فظاهر باعتبار انهما اصل الاعداد وليست عمل كثيرا واما الاكثر
 في اعتبار ان الغرة للشكاز فان قيل لا يجوز ان يجعل تميز الاستفهامية مثل تميز طرفي العدد
 بان يجعل بعض الافراد مثل احد الطرفين ويجعل البعض مثل طرف الاخر فلا يلزم التحكم حينئذ
 قلنا لا يلزم الالتباس بين كمال الاستفهامية والخبرية قوله تارة جواب سوال ظاهر قوله لقوله
 كمال عندى لانه كثير لان كمال الخبرية عن الكثير قوله مائة توب كمال الاول مثلا طرف الاول
 والثاني مثلا طرف الاخر قوله لان العدد الكثير وكما الخبرية بمعنى العدد قوله واما
 مجموعا الى جواب سوال ظاهر قوله لان العدد الكثير فيه ما فيه الاول ترك قوله فيه وكلهما
 ايضا لان نفس عن الكثير ينبئ عن كثرة صريحا لان فيه شئ اخر هو ينبئ عن كثرة صريحا
 كذا قال لولوى رحاجيب عنه ان العدد الكثير الذي وقع طرقا عبارة عن المعنى والشيء المقصود
 عبارة عن اللفظ فتعاقبا ونقول ان كلمة ما مصدرية وهي اذا دخل على الفعل يكون الفعل مع ما
 يتاويل المصدر تقديره لان العدد الكثير فيه ابتداء للمعنى ولا شك في صحة ثم يرد على الشارح من
 كمال الخبرية ايضا للعدد الكثير فكيف يصح قوله والعدد الكثير لاجيب عنه المواد من العدد
 الكثير هو العدد المعلوم نحو مائة والف قوله عن معنى التصريح بما اى بالكثرة قوله وقد دخل
 من فيهما الماعلى الخبرية فلموافقه جواز التميز المضاف اليه كمالا على الاستفهامية لموافقة ما اذا
 كان كمالا في الخبر او مضافا نحو بكر رجل مريت او غلام كمالا ملك ولا ايضا ان من تشبه التميز
 في ان كل واحد للبيان كما هو في مجت التميز قوله ولم من قرينة اى كثرة قوله قال الشارح رضى

اشارة الى اعتراض قوله وذلك اى دخول كلمة من عليها الموافقة من جهة المضاف اليه كم
 اى كم مضاف والتميز مضاف اليه قوله فلما شعر عليه اى لم اطلع عليه قوله لكن جوهر الزمخشري
 اشارة الى الجواب عن قول الرضى لانه انكر من وجوده في كتاب من الكتب فالشاهد عينه الكتاب
 قوله استفهامية او خبرية من قول الزمخشري قوله ولما اى لكم استفهامية الجواب سؤال
 وهو ينبغي ان يقال ولما لان المرحم شيثان احدهما كم الاستفهامية والاخر كم الخبرية فاجاب بقوله اى
 لكم استفهامية كانت او خبرية قوله ليعلم من اول الامر فان قيل اى الحاجة الى العلم من
 اول الامر فليعلم في الاخر قلنا لانه لو لم يعلم من الاوّل لظن المخاطب في الاول على خلاف
 مضمونه وربما شرع في جواب ذلك الكلام قبل اتمامه لان المشرعين في الجواب يشرعون
 قبل اتمام المتكلم كلامه فاذا علم في الاخر يتنقصر الجواب فيشرع في جواب اخر فهو بمنزلة من
 يمشى على طريق ثم يعلم بخطائه فيقصد ويشرع في طريق اخر والمحال ان هذا شنيع فكلام
 ذلك قوله والخبرية ايضا اى كما ان الامية يدل على انشاء التكثير فان قلنا فان كانت
 خبرية فكيف يكون الانشاء قلنا لا تناقض بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة
 فنحوكم رجال ضرب اخبار ضرب رجال كثير وانشاء الاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت ما ضربت
 رجالا كثيرا ولا يقال كذبت ما استكثرت الضرب قوله لوقال كتابها اشارة الى الاعتراض
 قوله لكان او قولنا نيت الاستفهامية لانه لما كان صفتها مؤنثا وهو الاستفهامية والخبرية
 علمان كطريق مؤنث باعتبار تاولها بالكلمة فلا يردان تذكيروا مستقيم لانه راجع الى كم القسمة
 وكم الخبرية والمحال ان كم مذكرة تانيته باعتبار التاويل بالكلمة خلاف الاصل فلا يصح قول المفسر لو
 قال كتابكم حاصل الجواب ان كم وان كان مذكرا لكن ههنا احتياج تانيته بالتاويل والا لا يصح توحيده
 بالاستفهامية والخبرية لتانيتهما قوله اوفق يشير الى ان الطرفة ثابتة على تقدير التذكير لان اسم
 التفضيل يقر راصل الفعل وذلك لان تانيتهما هو تباين الكلمة وهو ليس بل لازم بل يجوز ان يؤلف
 بالاسم واللفظ والنوع قوله فهو على تاول كلا هذين النوعين اشارة الى الجواب ثم يرد ان كم
 واحد فكيف يكون نوعين اجاب صاحب التكملة بقوله كما هو الظاهر من توصيف كم بالاستفهامية
 والخبرية قاز التقيد بالوصف يوجب النوعية والكان كم امر واحد فاما التاويل بهذين اللفظين
 او لا يصح كما قال مؤلفنا عصام الدين فانما يصح لو ارد بالاستفهامية والخبرية لفظها وليس
 كذلك لان الكلام في لفظ كم وهو لفظ واحد قوله اى كل واحد جواب سؤال وهو انه لا
 يصح ان يكون قوله يقع خبرا عن قوله وكلاهما لعدم المطابقة فاجاب بقوله اى كل واحد لكن يرد
 ان هذا السؤال غير صحيح لان كلا لفظ مفرد فوجد المطابقة اقول لما اتصل قوله بما يقوله كلا
 علم ان المراد منه معناه فاجتبر التاويل فلما كان صحة هذا السؤال بالتكليف فالصحيح ما قاله
 صاحب التكملة ان قوله اى كل واحد له فم وهم وهوان يتوهم ان هذين النوعين بطريق الاجتهاد

يقعان مرفوعاه ولا يستعملان بطريق الانفراد قد تم بقوله اي كل واحد قوله مرفوعاً ومنصوباً
وهو ورا هذا باعتبار المحل والا فهو صيغ قوله ثم يبين موقع اشارة الى ان الفاء في قوله فكل للتفسير
قوله فكل اي كل واحد اشارة الى ان كلمة ما موصوفة لا الموصولة لان الموصولة معرفة وكلمة كل
اذا دخلت على المعرفة يفيد كثرة الاجزاء واذا دخلت على النكرة يفيد كثرة الافراد والمراد هنا
هذا دون ذلك قوله واشبه فعلية بذلك على ان المراد بالفعل اعم ليشمل نحوكم لو كانت ساكنة
كم رجلا انت ضارب واحترز بقوله بعده فعل عما كان بعده اسم نحوكم رجلا ابوك اذ ليس فيه نائب
قوله لفظاً او تقديرًا فائدة هذا التعميم هي في هذه الصفحة خاصة انه جواب سؤال وهو انه
ينقض على نحوكم رجلا ضربته فان بعده فعل مشتغل عنه بضميره مع انه داخل في قاعدة النصب
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير قوله غير مشتغل عنه بضميره اما لو كان مشتغلاً
عنه بضميره مثل كم رجلا ضربته يكون من قبيل ما اضمرا عامله اعلم انه لو كان المصريح او
متعلق ضميره الكتفاء بما ذكره فيما اضمرا عامله قوله كان منصوباً اذا كان الفعل ناصباً فانه فع
ما قال الرضي انه منقوض بقولنا كم جاءك قوله فهو من حيث الخ ولما وقع الفصل بين المبتدأ
والخبر عاد المبتدأ ليقترب الخبر وهو قوله كان منصوباً قوله على حسب عمل هذا الفعل اي على قدر
الاعلم انه قال بعض الشارحين ان الضمير في حبه راجع الى مقتضى الفعل فيرد عليه انه
ينتنقض بكم لو يا ضربته لا نه ليس منصوباً على حسب اقتضاه الفعل بعده لان الفعل يقتضيه منصوباً
كثيرة وليس نصب كم في المثال الا بالظرفية فعلى الشارح عنه وارجع الضمير الى العمل من قوله معمول
قوله وعمله لا يكون جواباً للسؤال وهو ان الاولى ان يقول معمولاً على حسب وحسب
المميز ما فاجاب بقوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز فلا حاجة الى ما قال المعارض قوله
وذلك اشارة الى وجه الرد على بعض الشارحين ثم يرد على الشارح رحمه الله كما ان الاقتضاه اعم
لكل العمل اعم فلا يثبت التوجيه للعمل على الاقتضاء فاجاب بقوله فتبينه اي تعين العمل
انما هو بحسب المميز بخلاف الاقتضاء لانه لا يتعين بل المميز كما هو الظاهر قوله وكم لو يا سرت
واما لو كان كم مثلاً المفعول لانه في تحققه اختلاف لانه عند المصريح في مجته وقال المولى
واما الكيفية بثلاثة امثلة من المفاعيل في الاستفهامية والخبيرية لان المعرفة اي المسموع انتصاب
كم على انها مفعول بها او ظرف او مصدر واما خبر كان فهو داخل في المفعول بدو وقوعه في الموضع الثالث
قوله وقد رده بعده فعلاً واما قدر الفعل بعد كم لئلا يفوت صلاتها قوله داخل في قاعدة النصب
وهي قوله وكل ما بعده فعل قوله فهو من هذه الهيئة مرفوع لانه وقع مبتدأ قوله داخل في قاعدة
الرفع وهي قوله والا فرفع فقوله الشارح رحمه الله واما جعلنا الفعل وشبهه اعم فلهذا هذا اي على تقدير
تعميم الفعل قوله كان منصوباً والا

مرفوع معناه تعین النصب والرفع لكونه لا جاحيًا ولا انصب واجب فلا يمنع جواب الرفع فلا
 يراد انه على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كونه في قوله كونه رجلاً
 ضريت ضريته لانه ضعيف كذا قال المولوى عبد الحكيم رحمه الله تعالى المولوى لانه ضعيف جواباً
 لسؤال يريد على المولوى وهو لم يزل يجوز الرفع ولم يقل ترجح الرفع مع ان تقدير العائد يكون من
 باب ما ضم عامله والحال ان الرفع مختار عند عدم قرينة خلافه فيما ضم عامله فأجاب المولوى
 بقوله لانه ضعيف أى تقدير العائد ضعيف لان فيه احتياجاً الى التقدير واختيار الرفع عند
 ذكر العائد قوله وكل ما قبله أى كل واحد إشارة الى ان كل ما موصوفة كما ملأنا قوله نحو بكم
 درهمها الشاريت الى مثال الكم الاستفهامية بقرينة نصب المميز والمثال الثانى لكم الخبرية بقرينة جر
 مميزة قوله بل كان أى كم مجر دأ عن العوامل اللفظية نحو ان وغيرهما قوله فهو مرفوع جواب
 سؤال وهو ان الجزاء لا يكون الا بجملة قوله ان لم يكن ظرفاً لان الظروف لا يكون مبتدأ لانه
 من المفردات والظرف باعتبار المتعلق جملة او شبه جملة وأما كان من المفردات لانه محمول عليه
 والحمل لا يكون الا على الذات لان الماخوذ فى المركب نسبة والحمل لا يكون عليه لانه بنفسها من
 المحولات فكيف يحمل على النسبة قوله نحو من اليك هذا من قبيل التنظير وليس بمثال وانما كان
 من نظيركم لان كل واحد منهما مبتدأ نكرة متضمنة للاستفهام ومثال قولنا كم رجلاً اخوك
 فى الاستفهامية وكم رجلاً اخوك فى الخبرية او لقول هذا مثال وليس بنظير لكن قوله
 من اليك محمول على القلب موضع بعد قوله متضمنة استفهاماً فيكون مثلاً للاخبار عن النكرة
 بمعرفة فى الاستفهام قوله وهذا مبنى الى جواب نسوالم وهو انه كيف يكون كم مبتدأ
 مع انها نكرة وبابعد معرفة فى قولنا كم رجلاً اخوك فأجاب بقوله وهذا مبنى على مذهب
 سيبويه وأما مجوز الاخبار عنه بمعرفة عن النكرة المتضمنة استفهاماً باعتبار الوجهين احدهما
 ان كم هذه مؤولة بالمعرفة لان معناه هذا ام ذاك اخوك واسماء الاشارة من المعارف والثانى
 المقصود من الاستفهام الاستفادة لا الافادة فيكون المخاطب عارفاً قبله بنعم المتكلم فلا حاجة
 الى التعريف وباقى تحقيقه مذكور فى بحث المبتدأ والمتضمن للاستفهام فليتنظر ثم قوله فكم
 ههنا منصوب محلاً لمفعولاً فيه كاشن اولاً واما ثانياً يكون داخل فى قاعدة الرفع لقيامه
 مقام عامله الذى هو خبر لسفر المضاف الى كاف ولا يكون خبرية الظروف الا باعتبار متعلقه
 ولذا قال مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ قوله باعتبار اعمال الكاشن فيه يعنى اصله كم يوماً
 كاشن سفرك فخذن كاشن الذى هو متعلق الظروف وخبر سفرك ثم اقيم كم يوماً مقام كاشن
 فهو مرفوع بالخبرية لانه قائم مقام الخبر وأما اخر الخبر اعنى كاشن عن كم يوماً الفيت صدارة
 كم قوله أى مثله كى بيان المشار اليه لقوله كذا لك وأما اول الكاف بالمثل ليصح جعله مبتدأ
 قوله فى تاتى جواب نسوالم وهو ان الاستفهام ان اسما للاستفهام والشرط مشل

لانه محمول على القلب موضع بعد قوله متضمنة استفهاماً فيكون مثلاً للاخبار عن النكرة بمعرفة فى الاستفهام قوله وهذا مبنى الى جواب نسوالم وهو انه كيف يكون كم مبتدأ مع انها نكرة وبابعد معرفة فى قولنا كم رجلاً اخوك فأجاب بقوله وهذا مبنى على مذهب سيبويه وأما مجوز الاخبار عنه بمعرفة عن النكرة المتضمنة استفهاماً باعتبار الوجهين احدهما ان كم هذه مؤولة بالمعرفة لان معناه هذا ام ذاك اخوك واسماء الاشارة من المعارف والثانى المقصود من الاستفهام الاستفادة لا الافادة فيكون المخاطب عارفاً قبله بنعم المتكلم فلا حاجة الى التعريف وباقى تحقيقه مذكور فى بحث المبتدأ والمتضمن للاستفهام فليتنظر ثم قوله فكم ههنا منصوب محلاً لمفعولاً فيه كاشن اولاً واما ثانياً يكون داخل فى قاعدة الرفع لقيامه مقام عامله الذى هو خبر لسفر المضاف الى كاف ولا يكون خبرية الظروف الا باعتبار متعلقه ولذا قال مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ قوله باعتبار اعمال الكاشن فيه يعنى اصله كم يوماً كاشن سفرك فخذن كاشن الذى هو متعلق الظروف وخبر سفرك ثم اقيم كم يوماً مقام كاشن فهو مرفوع بالخبرية لانه قائم مقام الخبر وأما اخر الخبر اعنى كاشن عن كم يوماً الفيت صدارة كم قوله أى مثله كى بيان المشار اليه لقوله كذا لك وأما اول الكاف بالمثل ليصح جعله مبتدأ قوله فى تاتى جواب نسوالم وهو ان الاستفهام ان اسما للاستفهام والشرط مشل

كم لان في اسماء الشرط معنى الشرط وليس في كرم معنى الشرط فاجاب بقوله في تأني اي حصول
 الوجود الاربعة واعلم ان الشارح رحمه جعل وجه التشبيه وجوبا لاربعة اعرابية مذكورة في المتن
 وقال عتداه الدين الاوفق ان يجعل وجه التشبيه من قوله ولما صد الكلام ايضا فيكون وجه
 التشبيه خمسة لاربعة اقوال لو كان الوجه خمسة فحينئذ ينبغي ان يعتبر المصداق اربعة اوجه في مثل
 كرم عمة ثلاثة من الاعراب وواحد كون صد الكلام لما وايضا ان كون كرم واسماء الاستفهام والشرط
 في صد الكلام مشهور فلا يحتاج الى البيان قوله وكذا لك اسماء الاستفهام والشرط فان
 قيل ان كرم ايضا من اسماء الاستفهام فيلزم التشبيه بالنفس فينتهي ان يقال اسماء الشرط وبما في
 اسماء الاستفهام من كلمة كرم قلنا لكن خص عنه كرم بقربية العقلية اذ لا معنى لتشبيه شئ بنفسه
 كما في قوله تعالى ليلة القدر خير من العشر شهر الى فيها تنظر الى لظاهرة ليلة القدر داخل في الف
 شهر لكن خارج بالنظر الى الواقع لتلا يلزم تشبيه شئ بنفسه قوله يعني انه يتا في جواب
 السؤال وهو ان في من وما لا يكون هذه الوجوه الاربعة جميعا فكيف يعبر قوله وكذا لك
 اسماء الاستفهام والشرط صلى الجواب ان مجموع هذه الوجوه يتا في جميع هذه
 الاسماء لان الكل يوجد في كل واحد قوله وهي من والمتم حاصله ان الكل تسعة ستة منها
 مشتركة وهي من وما واتي واين والى وحي وواحد منها مختص بالشرط وهو اذا واثان
 منها مختصان بالاستفهام وهما كيف وايا ان قوله الوجوه الثلاثة اي النصب والجو والرفع
 على الابتداء دون الرفع على الخبرية قوله نحو من ضربت له فانها منصوبان لكونها مفعولا
 بهما واتي من ضربته وما صنعته مرفوعان على الابتداء قوله وخادم من ضربت له وبما وردت
 وفوق ما جئت قوله ولا يتا في فيها الرفع على الخبرية فان قيل هذا منقوض بما قال لرضي ان
 من في قوله من الولد ومن انت وما ديتك مرفوع على الخبرية عند الجمهور خلافا لسيبويه قلنا
 معناه على الخبرية اي بسبب الظرفية لانه لا يقع خبرا مطلقا قوله واذا كانتا شرطتين وانما لم يتضم
 حال شرطتهما مع الاستفهامية مع انهما متساويان في عدم اجراء الوجه الرابع فيهما لاختلاف جهتهما
 لان وجه عدم اجراء الوجه الرابع في الاستفهامية من اثنان طرفيهما وجه عدم اجراء الوجه الرابع في
 الشرطين وقوع الفعل بعدهما وهو لا يصلح المبدأ قوله ومن يا قلبي فان من مبتدأ وكذلك ما في
 وانقد مو قوله بل في جميع اسماء الشرط اي حالة شرطيتها لانهما استفهاميتا قوله من هذه
 اي من اسماء الاستفهام والشرط قوله منصوية عليه ظرفية ويكون مرفوعا محلا كما قال الشارح
 فيما بعد فتوليه وقال لشارح رضي الله عنه اشارة الى الاعتراض على البعض قوله انا الما عشر
 لانه اي انا لم اطلع ولم اجد لوقوع اذا اسماء مرفوعة في كلام العرب شاهدا وما قالوا من المثال هو
 من المصنوعات لا من المسموعات آجيب عنه ان عدم وجوب ذلك لا يتلزم عدم الوجود
 في الواقع قوله وما هو لازم الظرفية

هذا مقولة شاذة الرضى قوله متى عهدك بفلاون فان متى منصوبك الظرفية ومرفوع محلا بالخبرية والعهد للمضاف مبتداء ومعنى العهد الوعد قوله فيما احتل الاستغنام والخبرية جواب سوال وهو انه خرج عن هذا الحكم كعمته لان هو مضاف اليه لقوله مثل والحكم يتربى على المضاف فاجاب بقوله يعنى فيما احتل الخ وهذا بيان معنى المثل ولا شك ان هذا المضاف صادق على كم عمة ايضا اعلم ان كم فى هذا البيت ان كان للاستغنام فالتمييز وهو عمة منصوب وان كان للخبرية يكون مجرورا وكان تمييزا محذوفا ويكون عمة مرفوعا بالابتداء فتقديره حينئذ كم مرة بالنصب على الاستغنام او بالجرح على الخبرية او كم حلبة لك وتحقيقه ما قاله ثم فيما بعد فلا تشبه قوله اى ما هو التميز باعتبار الوجه جواب سوال وهو ان على تقدير كم عمة ثلاثة اوجه غير مستقيم بل فيه وجهان وهو بالنصب والجرح لان الرفع لا يكون للتمييز فلجاء بقوله اى ما هو تمييز الخ يعنى ان اطلاق التميز بطريق التغليب لانه فى حالة النصب والجرح يكون تميزا حقيقة وفى حالة الرفع اطلاق التميز على عمة تغليباً قال مولانا عصام الدين يصح اطلاق التميز على عمة فى الوجه الثلاثة حقيقة بان يكون الوجه الثلاثة بهذا الطريق احداها المنصب والثاني المجر والثالث المحذوف اى حذف التميز فلا حاجة الى ان اطلاق التميز عليه باعتبار بعض الوجوه ثم اجاب المولى للذكر ان الوجه الثالث ينقسم الى القسمين ايضا وهما النصب والجرح لان المميز ان كان محذوفا فهو منصوب على تقدير الاستغنام ومجرور على تقدير الاخبار فيكون راجعا الى الوجهين الاولين اقول لا يعجز الحمل على ما ذكر لان المراد من قوله ثلاثة اوجه من الوجه الاربع المذكورة فى المتن والمحذوف ليس منها قوله احدا هاد فعه بالابتداء اى رفع كم على انه مبتدأ وعمته تميز وقوله قد حليت على عشارى خبر عنه قوله نصبه على الظرفية الخ وقد سبق ان ظوفية كم انما يكون باعتبار التميز وكذا مصدرية فيكون المميز محذوفا اى كم مرة او كم حلبة والعامل فيه قوله قد حليت وعمته مرفوع بالابتداء وقوله قد حليت خبره قوله فانه اشار فيما سبق تعليل لكون النصب باعتبار الظرفية والمصدرية قوله ولا يخفى ان هذا اليق لما اختار بعض الشارحين الاحتمال فللرد عليهم قال ولا يخفى قوله ومحتمل ان تعتبر في مميزها بان يقدر للمضاف فى الشقة الاولى ايضا قوله ولا يخفى اشارة الى الاعتراض على بعض الشارحين لان هذا الاحتمال مختار عندهم قوله حذف تمييزها لانه على تقدير رفع عمة يكون المميز محذوفا فالناسب ان يكون حذف التميز مذكورا اوله ليعلم جواز حذف التميز فان قيل كما ان هذا الوجه بناء على اعتبار جوارى حذف المميز كذلك الاحتمال الاول ايضا بناء على جوارى حذف المميز لان نصب كم لا يكون الا عند حذف المميز كما عرفت قلنا ان بناء هذا الوجه على جواز حذف المميز صريحا وامامى الاحتمال الاول فالبناء عليه ضمنا لان البحث فى اعقاب كم ولم يلتفت الى المميز وهذا

البحث في اعراب المميز فكان ملتفتا كذا قال وجيه الدين راجيب عن اعتراض الشارح
 ان في كلام المصريح ايتان بطريق الفصحاء وهوان يذكر الشيء اولا بطريق الاحمال شرط ذكره
 بطريق التفصيل وهما لك لان حذف التين ههنا بمنزلة الاحمال وذكر الحذف فيما بعده
 بمنزلة التفصيل قوله تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك ليكون الرفع بعد
 الاصل قوله اما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير وهوان الوجه الثلثة بالنظر الى
 الميز لا بالنظر الى كم وانما يحتمل الوجه الاخير لان فيها نصريح بالمميز وفيما يكون التصريح بكم يحتمل
 المميز فهنا اولى قوله للعززدق بالدلالة والضمير في يجوز ارجع اليه وقوله جريد مفعوله قوله فلا
 صفة عمه قوله على مشاري الياء في على ومشاري للمتكلم قوله فدا عا اشارة الى نفسه غير
 المشهور بالمشهور قوله المعوجة الرسم الرسم بضم الراء هو بند دست يا ياسة الاحراج كج شذن
 قوله فيكون منقلبة الكف والقلم اى الى الداخل من كثرة قبض الاشياء قوله بمخفى جواب
 سؤال وهو فلتكن منقلبة الكف والقلم من كثرة العبادة فلا يدل على القبح فاجاب بقوله بمعنى
 انها من كثرة الخدمة قوله نسبها الى سوء الخلقة جواب سؤال وهوان الانقلاب لما كان خلقة
 في لا يدل على القبح فاجاب بقوله نسبها الى يعنى لما انقلب الكف والقلم كان ضعيفة ومع
 ضعف الاعضاء لما خدعت انها افقر واحوج من سائر الناس فان قيل ان ههنا احتمال
 اخر وهو انه يمكن ان يكون انقلاب الكف والقلم من اجل ضرب الناقة قلنا ان ضرب
 الناقة لا يدل على زيادة الاحتياج والقبح لان الناقة كثيرا ما تضرب سيداها اى مالكتها
 قوله وانما عدى حلت جواب سوالين احدهما ان الحلب متعد بنفسه فالحاجة الى حرف
 الجر والثاني ان كلمة على لا تقع صلة حلت لفساد المعنى اذ معنى قوله حلت على انها با مشة على
 ان تحلب لنا وهو خلاف المقصود فاجاب بقوله لنصفه معنى ثقلت ولا شك ان الثقل لا زى
 ثم يرد عليه ان ثقلت ليس الا بمعنى عظمت على والعظمة ليست من القبح بل للدهم والحسن فاجاب
 بقوله اى كنت كارهها يعنى الثقل ههنا بمعنى الكراهية لان الشيء اذا كان ثقيلا يكون زائدا
 واذا كان زائدا يكون مكروها لعدم الاحتياج اليه ثم يرد عليه ان الكراهية لا يدل على القبح
 لانه يمكن ان تكون كراهية الخدمة من اجل شرافتها لانه ربما لو رايت الشريف على الخدمة مكرهته
 لاجل ان الخدمة خير منها سب معه فاجاب بقوله مستنكفا منها يعنى ليست الكراهية لاجل ...
 شرافتها بل لاجل كمال رهاقتها اى من اجل زيادة رزاقها استنكفت من خدمتها يعنى
 شرميهم يرد على قوله على كرهه قوله الاسى اى الناس قوله والعشار لفتح عه عشار بعضها والنزاع في هذا البيت توطئة الى تعريف
 عشار لان التعريف لا يكون للجسم بل للمعنى ففى طبعها زيادة شدة وهي بطبيعتها لا يجل فيها اشارة الى زيادة فلة طرفيه والاحتياج للاختصار مثل غيره
 الخدعة التى قوله وذكره وحالة جواب سوالين وهوان التعريف لما يكون بالباب لا يوجب الام وغيره فذكر التعلل والخالة غير صحيح فاجاب بقوله
 ليعنى ان ذكر الحائنين ليس للتعريف بل لفائدة اخرى وهوان اطلاقه لانه طرفيه قوله فالا استفهام على تقدير ...

له فان ذكره اشارة الى ذلك طرفه الاب وكذا ذكره اشارة الى ذلك الجانب ليرى

فيكون نكرة لا يرفع

نافية

لا يحذف

جواب سؤال وهو انك قلت انكم في الشعر تحذف الاستفهام والخبر حيث قال الشاعر يعني
 فيما يحذف الاستفهام والخبر في اول البحث فالشاعر لا يخلو اما ان يكون عالما بعد العتات اولاً فلي
 الاول لا يحذف الاستفهام وعلى الثاني لا يصح الخبرية فكيف يجزى فيه كليهما فاجاب بقوله
 فالاستفهام يعني ان الشاعر علم بعدها بالخبر يكون واقياً واما الاستفهام فهو على سبيل التهمك اي
 المسخرة قوله كانه ذهل اي غفل قوله واذا حدثت الميز جواب سؤال وهو انك قلت ان
 واحداً من الوجه الثلاثة رفع عمة بالابتداء عند حذف الميز والحال ان رفع عمة على الابتداء
 لا يصح لان عمة نكرة فكيف يكون مبتدأ فاجاب بما ترى قوله وخبره جواب سؤال وهو ان عمة
 لما كانت مبتدأ فلا بد له من الخبر فاجاب بقوله وخبره قوله اي كم مرة وهو ظرف لانه عمة
 عن زمان وقع فيه فعل واحد قوله ولم استفهامية كانت جواب سؤال وهو ان الوجه
 الثلاثة اذا كانت في الميز لا يعلم حاله الذي ذكر في الشعر مع ان اللقم بالبحث ليس هو فاجاب
 بما ترى قوله في موضع النصب لانكم تابع للميز في النصب قوله الواقع بعدها اعني قوله و
 فدعاء رفعت فدعاء ايضاً قوله وذلك واضح اي كون رفع عمة مستلزماً لرفع حالة فدعاء و
 نصبها مستلزماً لنصبها وجها مستلزم لوجهها واضح لا خفاء فيه لان اعراب حالة مثل عمة محكم الخط
 واما اعراب فدعاء مثل اعراب عمة لانها صفة لها قوله ميزكم استفهامية جواب سؤال و
 هوانه فالتطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير في محذوف مفعول والمرجع وهو كم الاستفهامية
 وكم الخبرية اثنان حاصل الجواب ان الضمير راجع الى كم وهو مفعول ذاتا وان كان متعدياً باعتبار الصفة
 وهي الاستفهامية والخبرية قوله كم مالك فان قيل من اين علم ان التميز هنا محذوف فليكن
 قوله مالك تميزكم قلنا ان مالك مرفوع فلا يكون تميزاً ولو قلت فليكن منصوباً ليعم كونه تميزاً
 فقلت فعلى هذا الوجود الخبر ولو قلت فليكن الخبر محذوف فقلت المحذوف خلاف الاصل ولو
 قلت حذف التميز ايضاً خلاف الاصل فما الترجيح لاحدهما على الاخر قلت ان قوله مالك
 لا يصح تميزاً لانه لا يكون النكرة كالحال ليكون الفصلة قليلاً قوله اي في كل مثله جواب سؤال
 وهو ان للثل مضاف الى كم مالك والمضاف اليه خارج فلا يتناول كم مالك مع انه حذف التميز
 ثابت فيه ايضاً فاجاب بقوله اي في كل الخ يعني ان معنى المثل هنا كل مثال قامت القرينة
 وهذا المعنى يتناول كم مالك ايضاً قوله فانه اذا سئل على صيغة الجمل وكذا قوله اخبر الضمير محمول
 فيه اشارة الى بيان القرينة على حذف التميز وقوله كم مالك قوله فظاهر الحال قرينة لان
 المال اذا ذكر مطلقاً يراد منه في العرف الدرهم والدنانير كما قاله صاحب الوقاية للرواية باب
 ذكوة الاموال والحال ان المراد منه ذكوة الدراهم والدنانير وايضاً ان الدراهم والدنانير
 من الاموال من الاموال الباطنة والسؤال ان يكون من الشيء الباطن قوله فمعناه كم درهما
 الخ اشارة الى اظهار التميز قوله فكم معنا مرفوع تعزيم على قول المصنف والا.....

فمرفوع یعنی ان ههنا لم يوجد الفعل الغير المشتغل بالضمير فيكون مرفوعا قوله واذا سئل عن
 كتيه اشارة الى بيا القرنية على حذف التمين في قوله ما ضربت قوله فظاهره لان لما ثبت العلم
 للسائل بنفس الضرب علم ان السؤال ليس من نفس الضرب بل من شئ اخر وهو مرات
 الضرب او ضرباتك او المضروب كما قال الشارح ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقديم حرف
 قوله والفرق جواب سوال وهو انه لا فرق بين المرة والضرب لان المرة عبارة عن وجود
 الحدث في الزمان والصدر ايضا عبارة عن وجود الحدث في الزمان قوله فظاهر لان
 السؤال في المصدر نوع وفي الظرفية حدد قوله فاعوفا الخ لان معنى المصدر الحدث في الزمان
 ومعنى المرة الزمان الذي فيه الحدث بتقديم الحدث في الاول وبتقديم الزمان في الثاني
 قوله ويحتمل ان يكون وانما قال يحتمل لان تقديم الاول ظاهر لان الاصل ان يكون ...
 المحذوف من جنس المذكور ما يمكن ان يكون المذكور الا على المحذوف ولا شك ان الضرب من
 جنس ضربت فيكون ظاهرا قوله اي الظروف المعدودة من المبنيات دفع وهم وهوان
 المراد من الظروف ههنا غير ما في الاجمال فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل فاجاب
 انه عين ما ذكر في الاجمال ثم يرد عليه فعلى هذا ينبغي ان يقول بعض الظروف كما قال في الاجمال
 بعض الظروف فاجاب بقوله للعبر عنها الخ قوله من تلك الظروف وانما زاد الشارح قوله
 تلك لان ارجاء الضمير في منها الى الظروف المذكورة في الاجمال وهو البعض فيكون بعيدا
 وتلك ايضا من اسماء الاشارة البعيدة قوله اي ظرف وانما ضربا التكرار لثلاثتهم انه
 موصولة فعلى هذا يلزم ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر جعل ما يحذف الظروف بقربنة قوله
 الظروف ولك ان تبقى على عمومه فيدخل في الظروف ما جرى مجراه فان قيل في
 عموم كلمة ما وان دخل ما جرى مجراه لكنه يشكل بقوله منها لان كلمة من للتبعض فيكون تقدما
 من بعض الظروف ما قطع فيلزم ان يكون ما جرى مجراه البعض منها وليس كذلك قلنا
 هو من قبيل المحذوف اي منها وما الحق بها ما وقع الخ قوله يحذف للمضاف اليه جواب سوال
 وهوان الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه وقطع النسبة ليس في وسع المتكلم لانه
 انما يكون في مقدوره والنسبة ليس في مقدوره بل يثبت في ضمن الطرفين من غير اختيار
 فاجاب بقوله محذوف للمضاف اليه يعني ان قطع الاضافة وان لم يكن في وسعه بالذات لكن
 يكون بواسطة حذف المضاف اليه ثم يرد عليه ان المحذوف عبارة عما سقط عن اللفظ والنية
 جميعا والحال انه مع سقوطه عنها يكون حرا فانه ان المراد من الحذف ههنا هو التقدير وهو السقوط عن اللفظ فقط قوله فان عند سميانه
 عن النية لم يرب مع التوهم كما اورد في ذكر المضاف اليه بلا توهم وانما اورد عن النسيان لان لم يكن محتاجا الى المضاف اليه ولعل النسيان
 من النية من دخول التوهم فليقل ان قبل وبعد لازم الاضافة فكيف يعلم نسيان المضاف اليه عن النية قلنا نعم لكن فوج قبل وبعد
 عن الظرفية عند سميانه المضاف اليه فيكون يحذف متقدما ومتأخرا فلا يكونان لازم الاضافة قوله

في الظروف

له علی ترکیب المضاف والمضاف الیه

و**دب** بعد کان خیرا من قبل ای رب متاخرا کان خیرا من متقدم ومضاه بالفارسیة لیس
 آینه است که بهتر از گذشته است قوله لان غایة الكلام فان قيل لبحث ههنا فی المضاف الیه
 وترکیبها لیس بکلام فلا یصح قوله لان غایة الكلام قلنا اطلاق الكلام علیه بالنظر الی قصد
 التکمیل لان الافادة لا یتق بالضاف والمضاف الیه فعلم انه قصد للبیت والخبر والفعل اولی
 من الكلام معناه اللغوی وهو ما یتکلم به کما هو معناه اللغوی للكلمة لان المعنی اللغوی لهما واحد
 قوله صرن غایات اذ لم یعرض عن المضاف الیه التنوین فانه لو عوض التنوین عن المضاف الیه
 لانه لبثت عوضه کانه مذکور فان قيل فلم یعرض التنوین فی هذه الظروف حق ینکون
 معربة قلنا لانها ظروف قليلة التصرف الا ترى انه لا یمحی فی قبل وبعد التننیه والجمع
 وقلة التصرف یناسب البناء اذ معنی البناء عدم تصرف الاعرابی قوله وانما بنیت لتضمن
 معنی یعنی ان قبل متضمن للمضاف الیه الی هو متضمن معنی حرف الاضافة وهی اللام
 ومن و فی فالتقیل ان معنی التضمن هو التقدير والحال ان تقدیر الحرف لیس سببا للبناء
 لانه موجود مع ذکر المضاف الیه قلنا لیس معنی التضمن ههنا تقدیر حرف الجر کما فی غلام ذی
 بل معناه انه مفهوم من فم المضاف الیه واما المقدار فهو جزء مستقل لیس فی شیء ثم توهم المتوهم
 ان المراد من المضاف الیه ذاته والحال ان من ذاته لا یفهم الحرف فدفع صاحب التکملة عنه
 بقوله من حيث انه مضاف الیه قوله وبشبهها بالحرف الخ هذا دلیل اخلاصنا فالتقیل
 الاحتیاج ثابت مع ذکر المضاف ایضا کما فی الموصولات عند ذکر الصلة قلنا نعم لکن ایضا
 من خواص الاسم العربی فظهر جانب الاسمیت فینعاض البناء فان قيل فغلی هذا ینبغی ان
 لا ینبغی حیث واذا واذ مع الاضافة قلنا الاضافة فیها غیر ظاهرة لانها مضافة الی الجملة
 والاضافة الیهما فی الحقيقة اضافة الی مصدرها فان كان المضاف الیه محذوفا فان قيل ان
 لفظ بعض ولفظ کل ایضا لازم الاضافة فینبغی ان ینبیا لو حذف المضاف الیه کانه ثابت
 بثبوت بدله فان قيل ان لفظ بعض وکل من الاسماء العربیة فتنبه لیس بالتنوین لانه
 لان الاسم المتکون لیتضمن التنوین والتنوین العوضی انما یمحی فی المبنيات مثل عدم
 تنوین نفسه قلنا نعم لکن لما کان البعض والکل من الاسماء اللازمة الاضافة فتنبه لیس
 غیر موجود لعدم امکان قرائته لاجل الاضافة فکانه لم یکن فی الاصل فمعه العوض قوله و
 اختیار الضمة لجبر النقصان لانها حاکمة قویة فیقوم مقام النقصان قوله ولا یقاس علیها ناهیاها
 مثل اسفل ودوزخ وشمس واولک اخر لانه ای السمع اذ کان غیر معقول فاقتر علی مورد قوله ان یعرض
 التنوین یعنی قد یدخل تنوین العوض علی الظروف المذکورة فیکون معربة لان التنوین صار
 عوضا عن المضاف الیه فکانه موجود بوجوب بدله فینعرب قوله فلا فرق ای لا فرق علی
 تقدیر دخول تنوین العوض علیها فی لحاظ المضاف الیه فی النیت والظرفیة فمعنی قولک قبل الیوم کما ان قوله

تعالیٰ اللہ الامر من قبل ومن بعد ای من قبل الاخوة ومن بعد الاخوة قوله قال الشاعر
 قصته ان الشاعر له قصاص على الغیر ثم اخذ القصاص فقال فسلواى سهل لى الشراب
 الان مع انه كان ثقیلاً علیّ وانما سهل لان لاجل فرجی باخذ القصاص اکادای اقرب ای
 اقرب اعص ای ثقل علیّ جویان الماء الخالص الخلو مع انه شراب سهل وانما ثقل لاجل حزنی
 بعدم اخذ القصاص قوله لعدم تضمنها حرف الاضافة لئیسانه عن النية قوله فمغنی كنت
 جواب سوال یرد علی البعض وهوان قبل وبعد لازم الاضافة فكيف الغلام المضاف
 الیه عنهما فاجاب بقوله فمغنی كنت لم یجئ ان قبل مجعته قد یا لیس لازم الاضافة فیصم الغلام
 المضاف الیه فان قیل قوله فمغنی كنت قبل مستلّا فاین خبره قلنا خبره مقدّم تقدیر به
 فمغنی كنت قبل مفسر بای قد یا قوله وقال الرضی جواب سوال وهوانه بالوجه المشرح
 انه اختار القول الاول ونسب القول الثانی الى البعض حیث قال و قال بعضهم فاجاب
 بقوله وقال الرضی قوله لا غیر و لیس غیر اعلم ان کلمة لا تقتضی الاسم والخبر
 فغیر خبرها واسمها محذوف او علی العکس تقدیر به جاء زید لا غیر ای لم یجئ غیره اولاً
 غیره جاء وقوله لیس غیر فغیر خبر لیس ولا یكون هم واسمه لان اسمه من المعارف غالباً
 وغیر نكرة بخلاف اسم لا اذ هو نكرة كما مر فی المرفوعات ای لیس الجائی غیره قوله وان لم
 تکن کلمة غیر من الظروف لانه لم یکن من الزمان ولا من المكان قوله لشبهه بالغایات اشاق
 الی حلة البناء علی الضم قوله الذی فیما کل واحد من لا غیر و لیس غیر لان غیر شی لا
 یخص بذات دون ذات فلما کان غیر امثلاً فی الابهام من مثل فلما لم یبن مثل علی الضم
 بل علی التثنية لقلة مشابهته بالغایات فی الابهام قوله كما فیما لکوناهما غیر محصورة لان
 قبل یتناوله الی مالا نهاية له وكذا غیره فان قیل لا یحتاج فی غیر فرعا والغایات اصل
 لان غیر الیضا مشابه بالظروف فی الاحتیاج الی المضاف الیه قلنا الغایات مشهورة فی البناء
 لكثرتها واما غیر فواحد فالجی بالكثیر قوله ولا یجذوف منه جواب سوال وهوان غیر
 لما شابه الغایات فی الابهام فینبغی ان یبغی مطلقاً سواء ذکر معه لا و لیس او لا لان الابهام
 ثابت فیما فاجاب بقوله ولا یجذوف لانه قوله لكثرة استعمال وكثرة الاستعمال یقتضی تخفیف
 ومجذوف للمضاف الیه بثبت الخفة قوله وكذلك اجوی اشارة الی انه لیس من قبیل
 عطفت المساوی علی المساوی من قبیل عطفت الشبهه علی المشبه به لان حسب مشابه
 بعین كما قال شارح لشبهها بغير لانه مشابه بالظروف كما ان غیر مشابه بها لیکون مساویاً مع غیر قوله لشبهها بغير قال ملا
 عصام لیس لا یحتاج فی بناءه بجعلها مشابهاً لان معنی سب غیر واحد لا فرق بین ان یقلل یا یزید حسب الاغیر العجب انه غفل عن
 هذا الوجه انتهى اقول الاكتفاء علی الموافقة بحسب المعنی لیس عما یجتمد علیه بدلیل قوله
 ولا یقاس علیها ما یخالفها والیضا لا نسلم ان حسب مجعته لا غیر

لان حسب بمعنى الكفاية قال الله تعالى حسبك الله وتعالى حسبك درهم قوله وعدم تعريها
بالاضافة قال مولانا عصام الدين وليت شعري انه لم يجعل حسب مشاهير بالغايات في
الابهام لانه لا بهام به لا يتعرف بالاضافة كغير اقوله لان لم ان عدم تعرف بالاضافة من
اجل الابهام بل لوجه اخر وهو ان اضافة حسب لغتي وهو لا يزيد التعريف لان حسب بمعنى
الحسب او الكافي فيكون اضافة الصفة الى معمولها قوله اي من الظروف البنية وهو بعض
الظروف قوله للمكان لما كان حيث من الظروف والظروف على توعين زمان او مكان فلو
الابهام وتعين ما هو المراد قال للمكان قوله وقال المخفض وليستعمل للزمان كما في قول الشاعر
وللغنى عيش يعيش به حيث تحرك ساقه قدسه اي زمانا يكون حيا وانما يكون حيث ههنا
للزمان لان انتهاء الحيوة بانتهاء الزمان لا بانتهاء المكان قوله ولا يضاف الا الى جملة اشياء
الى وجه البناء بطريق الاجمال قوله اسمية كانت الخ دفع وهم وهو ان المراد احد ههنا
الاخر قد فر ان المراد كلاهما قوله اي اكثر الاستعمالات دفع وهم وهو ان اللوم في الاكثر
بدلا من المضاف اليه وهو لذل اهب مع ان المذاهب غير موجودة ههنا قد فر المضاف ههنا
استعمالات ويكون كثرة الاستعمال دليل الاضافة الى الجملة قوله وقد جاء اشكوة الى فائدة
قوله في الاكثر انه يدل على ان اضافة الى المفرد ايضا موجود فلا بد من مثاله فبين الشعر
ذلك في قوله الشاعر ما ترى حيث سهيل طالعا نجم يضي كالشهاب ساطعا قوله
حيث سهيل اي مكانه قوله طالعا حال من سهيل قوله نجم بيان سهيل قوله يضي صفة نجم
قوله كالشهاب اي لونه اشقر قوله ساطعا في روشن وشعه وارخيت مضاف الى المفرد وقال بنهم
هو ايضا مضاف الى الجملة لان مضاه سهيل موجود برفع سهيل وهو علم فيصير كونه مبتدأ قوله
مفعول ترى فان قيل كيف يكون مفعولا والحال ان حيث من الظروف قلنا ظرفيته
غالبة وليس بلا زمته صرح به الرضي كذا قال الرضي وجمال الدين وترك اضافة حيث مطلقا
يعني لا الى جملة ولا الى مفرد قوله تضمن الجملة لان ظرفية المكان لقيام زيد فقط لا
لجملة لانها معبقة لانها موجودة في ذلك المكان قوله كلا اضافة بجذوف
المضاف اليه وهو المصداق المتضمن له الجملة فتشابهت الغايات قوله لشذوذ
الاضافة الى المفرد فانه لم يكن قوله زمانية كانت او مكانية واذ المكانية
للمفاجات عند البرد وزمانية عند النجاس كما قال الشارح في قوله خرجت
فاذا السبع قوله لما ذكرنا في حيث من انه مضاف الى الجملة والمضاف الى الجملة كلا
اضافة قوله و هو للمستقبل قوله هي من اللين كما يعلم من المولود في
قوله اذا كانت زمانية جواب سواله وهو انه يلزم

المدافع بين المصريح والشارح

رحمہ اللہ تعالیٰ لان المعبر قال واذ للمستقبل فانه يدل على ان ذالايكون مكانية
 ويعلم من قول الشرع رحمہ اللہ انها يكون مكانية فلجواب بقوله اذا كانت الخ قوله
 اي للزمان المستقبل جواب سوال وهو ان اذا الماكان للمستقبل فيكون من اسماء الافعال
 ولم يقل به احد فاجاب بقوله اي للزمان الخ دون الحدث والنسبة قوله من زمته
 المستقبل انما لم يقل للزمان للمستقبل مع ان للمستقبل زمان واحد اشارة الى ان اذا ليس للاستغراق
 اي استغراق مجيم اجزاء المستقبل والمراد من المستقبل المعنى اللغوي وهو الزمان الذي لا
 الاصطلاح اي الفعل المستقبل فاذا قيل في الليل اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاذا
 فيه مختص من بين الازمنة بوقوع الحدث للقطوع في هذا الزمان في اعتقاد المتكلم حيث يجزم
 بطول الشمس غدا باعتقاد المتكلم واذا قيل اذا اجازك نريد فكذا فهو جازم لمجي نريد سواء
 كان اعتقاده مطابقا للواقع اولا قوله مختص بوقت زمان قوله بوقوع متعلق بمختص قوله
 صفة حدث والمراد من القطع ظن غالب قوله والدليل عليه والدليل على ان الاصل
 في استعمال ذال ذلك للذكور قوله استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى اي في الغلب
 والاكثر فانه قد لا يذكر الواو في العربي ويجوز ان يكون عطف البيان مثل ابو حفص
 والفرق بينهما ان الاغلب يستعمل في الافعال غالباً والاكثر في الاقوال غالباً فان قيل
 انه يلزم الاتحاد بين الدليل والدرعي لانه قوله لان الاصل في استعمالها الى اخره والدليل
 قوله والدليل عليها استعمالها الى اخره قلنا المراد من الاستعمال الاول استعمال الواضعين
 والمراد من الاستعمال الثاني استعمال العرب غير الواضعين قوله ولهذا اكثر اي لاجل ان
 استعمالها في الغلب في هذا المعنى اكثر في كلام العزيز استعماله في الامور المقطوع لقطع علم
 الغيوب قوله وقد يستعمل في الماضي واما يريد منه معنى الماضي ايضا
 قوله اذا بلغ الضمير في بلغ راجع الى سلطان سكندرا ولا شك ان
 بلوغه ذلك الموضع معنى في الزمان الماضي قوله بين السدين الى
 المجبيين من قاف وذلك الموضع يعني بباب اسكندرا قوله اذا
 سلوى اي الموضع الملقب فيه الحديد والصخر وغيرهما لسد ذلك الموضع
 من ياجوج وماجوج قوله بين الصدفين الى الطرفين قوله
 اذا جعله نادا الى جعل من نغم الحدادين بمنزلة الناد قوله
 وهو قريب الخ دفع وهم وهو ان يكون المراد من الشرط
 المعنى اللغوي وهو العلامة لان الشرط في اللغة
 العلامة كما قالوا جاءوا اشراط القيامة
 اي علامتها فلي هذا لا يترتب عليه قوله فلذلك اخير يعني الفعل قوله فهذا اعلة

اخرى وحمل عليه مالا يتضمن معنى الشرط مثلاً اذا للمفاجأة واذا مجرد الظرف قوله اى لكون
 معنى الشرط فيها وانما زاد لفظ الكون معناه ليصح لو قال اى المعنى الشرط بدون الكون بيان متعلق
 قوله فيها فان قيل الاولى ان يراد بقوله وذلك اى وكون معنى الشرط فيها غير قوية لان
 المرتب على معنى الشرط وجوب الفعل لا اختياره بل الاختيار انما يتربى على ضعف معنى الشرط
 كذا قال عصام الدين قلنا قول المصنف رحمه الله وايضا معنى الشرط يدل على ضعف الشرط
 ضعيف فيها فلا حاجة الى قوله غير قوية قوله اى جعل مختاراً بجواب سؤال وهو ان قوله
 اختيار لا يدل على المقصود لانه هنا ان الاصل وجوب الفعل لكن جعل من الاصل الى الاختيار لا يدل
 على الاختيار لا مراد اى وليس كذلك حاصل الجواب ان قوله اختيار يتضمن لمعنى الجعل
 اى ان الاصل وجوب الفعل لكن جعل الى غيره فيدل على المقصود والبيان ان قوله المشارة
 اشارة الى دفع وهم وهوان يتوهم ان اختيار بمعنى اريد فعله هذا يلزم وجوب الفعل بعد
 دفعه ليقوله اى جعل مختاراً ولو كان بمعنى اريد لنفسه الشارح بقوله اى جعل مراده قوله
 لمناسبة الفعل لشرط لان الشرط للتردد والتردد ما يمكن له حدوث لا ماله دوام قوله
 لعدم تاصلها في الشرط لان الشرط للتردد وكلمة اذا يدل على المقطوع به فلا يكون اصل فيه
 فان قيل فعله هذا ينبغي ان لا يكون فيه معنى الشرط لعدم التردد قلت كثيراً يكون الشرط
 مقطوعاً به في زعم المتكلم ولا يكون كذلك في الواقع فلا يخفى عن معنى التردد قوله مثلاً ان ولو
 فانما اصلان في الشرط قوله مجردة عن معنى الشرط انما ذكره لبيان المقابلة مع قوله وفيها
 معنى الشرط قوله يقال فاجاء الاموال اشارة الى ان مفاجأة مصدر مهور اللام من باب المفاعلة
 قوله من قولهم فاجئت اشارة الى بيان مجرد قوله فاجاء تا بالضم والمد انما قيد به بالضم والمد
 لانه لو كان بالفتح نحو فجتنا من غير الضم والمد كان مصدر الكون معناه اخذ بقتادون لفته
 ولو كان بالكسر والمد نحو فجاؤه فهو مصدر من باب المفاعلة دون الجهد فاجاء نحو ضان
 ضراباً قوله والمراد بلزوم الجواب لظهور هذا الجواب وان مر سابقاً في باب الضمان
 لكن لما بعد المسافة اعاده اذكره هنا طرد الباب او نقول معنى قوله فيلزم المتبادر اى
 على حد الاقوال لا في هذه اقوال ثلاثة الاول اختصاصها بالجملة الاسمية والثانية
 دخولها على الاسمية والفعلية والثالثة انما اذا اقترنت بقدر يجوز دخولها على
 والا فلا فعله هذا الحاجة الى تكلف حمل اللزوم على الارب كما ذكره الشارح قوله اى فاذا لم
 واقف دفع وهم وهوان يتوهم ان يكون السبع مبتدأ وقوله اى خيره كما هو مذهب المبرد
 فعله هذا يلزم حمل المتن على مذهب غير صحيح

س ١٤ من الاصل الى الاختيار ١٢ معنى من يولو من عبد الرحيم الفشارى الشرحى

س ١٥ دروند مكناه نو بار خمدى : خطا فوى قد لاند واد خمدى : كم ويخيه به فضل اميد وارم بكم خمداسه و كاش واد خمدى :

وهو ان اذا مكانيه فيصير خبرا عن المجتهد اي عن الذات وهو السبع فلا حاجة الى تقدير الخبرية
قد فرغ بقوله فاذا السبع واقف يعني ان اذا زانانية وهي لا يصح الخبر لعدم صحة حمل الزمان على الجسدية
فيكون الخبر محد وفا فيحمل المتن على المذهب الصحيح وهو مذهب الزجاج والقزويني على المختبر ان
اذا المفاجات ولا يكون بعد ها الا الجملة الاسمية فان قيل ينبغي ان يكون هذا الحدث وجوب
الوجود القزويني وسد المسد وهو اذا لان بوجودها يكون الحدث واجبا قلنا ان اذا لا يكون
سد المسد لانه مقدم والحال ان اقامت المتقدم مقام المؤخر لا يجوز قوله والعامل في اذا هذه
معنى **الجواب** **سؤال** وهو ان اذا من الظروف وهي من المنصوبات فلا بد للنصب
من العامل فاجاب بقوله والعامل في اذا هذه معنى المفاجات اي خرجت ففاجات اذا السبع
اي زمان السبع ثم يرد عليه اننا لا نعلم ان معنى المفاجات عامل فيلانه لو كان عاملا لظهر احيانا -
فاجاب **بقوله** وهو عامل لا يظهر وقوله قد استغنوا وقع تقريبا لعدم الظهور قوله فيه اي في
اذا قوله من الدلالة بيان لكلمة ما قوله عليه اي على معنى المفاجات قوله واما الفاعل **جواب**
سؤال وهو انه لم يجرى لواعمل قوله خرجت مع انه فعل مفعول فاجاب **بقوله** واما
الفاء فهي للسببية يعني ان خرجت جملة سببية وقوله ان السبع واقف جملة سببية وبخلاف جملة
لا تعمل في جز جملة اخرى او نقول ان قوله واما الفاء د فع و هم وهو ان الفاء للعطف
فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وذال يجوز قد فرغ بقوله واما الفاء في قوله وقيل في وقاله
شارح الرضي انها للعطف لانه يقع كلمة ثم موقع ذلك الفاء و ثم لا يخفى للسببية فعلم ان اناء ههنا
للسببية كما في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تتشرون قوله من جهة المعنى **جواب** **سؤال** وهو
كيف يكون اقرب الى التحقيق والحال ان عطف الاسمية على الفعلية غير جائز فاجاب **بقوله**
من جهة المعنى ولا شك انه في المعنى عطف الفعلية على الفعلية قوله ان خرجت الى خروasha
الى نه في المعنى جملة فعلية قوله وحاصل المعنى والغرض في بيان الحاصل **جواب** **سؤال**
وهو ان اذا لما كانت زمانية عند الزجاج والحال ان اذا الزمانية عبارة عما يعبر وضع الزمان
في موضع اذا وذلك ههنا لا يصح لان ما بعد اذا ههنا جملة و منافاة الزمان لا يصح الى الجملة لانه
من الاسماء الصريحة المعروفة **وحاصل الجواب** انه لما اول اذا الزمان يؤك الجملة بمفعولها
اعني وقوف السبع فيهم اضافة الزمان اليه قوله او مكان وقوف السبع فان قيل
ان عند المبرد والخبر ههنا كلمة اذا دون قوله واقف فكيف يعبر قوله المشار به او مكان وقوف
السبع قلنا نعم لكن ذكر الوقوف ههنا ليس لاجلان خبره واقف بل لاجلان اضافة المكان
لا يكون الا الى الاعراض والاحداث

له فيكون قوله ففاجات عطف على قوله خرجت لا مولود من مفتي عبد الرزيم سعة عنه في
الشمس ارحم علينا عند الموت ولا تغربنا في التبر بعد الموت آمين ثم ان

والسبع من الذوات فلذا اذا الوقوف اول قول ان ذكر الوقوف لاجل مطابقة السابق
 عن قوله زمان وقوف السبع قوله وقولنا زمان وقوف جواب لسؤال وهو انما كان
 قد يره هكذا ففاجأت زمان وقوف السبع فقوله فاجأت فعل وفاعل وقوله زمان مفعول
 به فعله هذا يلزم خروج اذا عن الظرفية وقال الرضى لم اعترض بخبر وجه عن الظرفية فاجاب
 بقوله وقوله زمان الخ قوله واللام يتي اذا ظرفية وهذا لا يجوز لانه لازم الظرفية على ما حكم
 به الشارح رح في بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام فان قيل ان جعل اذا مفعولا فيه
 لا يصح اذ يصير تقديره خرجت ففاجأت السبع في زمان وقوفه لعدم الفائدة في التقيد ..
 بالظرف لانه لما قال فاجأت السبع علان الفجاءة في زمان وقوفه لانه لم يقف كيف اتصل
 به فقوله في زمان وقوفه لغوا اجيب عنه لانه لا سلم عدم الفائدة لان التصريح بما علم ضمنا
 شام قوله بالمفعول به محذوف جواب لسؤال وهو ان الفعل المتعدي انما يطلب للمفعول
 فيه اذا تم بالمفعول به وهو غير موجود فاجاب بقوله بالمفعول محذوف وهو قوله اياه
 اي السبع قوله وقد يكون لمجرد الزمان جواب لسؤال وهو ان اذا كما يكون للشرط
 والمفاجأت كذلك يكون لمجرد الزمان عن الشرط والمفاجأت كما في المثال المذكور فلم يرد ذكره
 رحمة الله فاجاب بقوله وقد تكون لمجرد الزمان يعني انه قليل فلذا لم يتعرض اليه قوله
 وقد استعمل في اشارة الى الاعتراض حاصله انه قال الشارح رح ان اذا لازم الظرفية فلا يصح جعله
 مفعولا به مع انه قد يكون مجردا عن الظرفية كما في قوله اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر وانما كان مجردا
 عن الظرفية ههنا لان اذا هذه وقع مبتدأ ولا ظرفية في المبتدأ قوله وقد سبقت اليه اشارة
 في اشارة الى الجواب يعني ان خروج اذا عن الظرفية قول القيل ثم قال الشارح رح قول القيل بقول
 الرضى في بحث اسماء الاستفهام والشرط ولقول ان قوله وقد تستعمل جواب لسؤال وهو
 ان اذا كذا في الظرفية كذلك في مجرور عن الظرفية ايضا نحو اذا يقدم الخ فلم يتعرض المصنف
فاجاب بقوله وقد تستعمل يعني انه قليل فلذا لم يتعرض اليه قوله وقد سبقت الاشارة
 اليه جواب لسؤال وهو انه لما يصح خروج اذا عن الظرفية وان كان قليلا يصح جعل اذا في قوله
 خرجت فاذا الخ مفعولا به فما الحاجة الى انه مفعول فيه فاجاب بقوله وقد سبقت
 الاشارة اليه بانه قول القيل وهو ضعيف اضعف الرضى ولقول ان قوله وقد تكون لمجرد الزمان
 وكذا قوله وقد يستعمل اشارة الى مسئلة ابتدائية من الشارح رح وقوله وقد سبقت الاشارة
 اليه جواب لسؤال كما مر قوله ومنها اذ ولم يرد ذكره رح اذ تعليلية لانه يبحث عن الظروف
 وهو ليس منها قوله الكائنة للماضي قد والمتعلق معروفا باللام على انه صفة اذ لانه معرفة
 ايضا لانه علم لاذ الذي وقع في التراكيب ولم

یجعل المتعلق نكرة بان يكون حالا لجزالة المعنى لان الحال مقيد بزمان العامل فقط فخرجاء في زيد
 ملكها بخلاف الصفة لانها غير مقيدة بزمان العامل فخرجاء في زيد العالم والمطلق جزيل
 من المقيد وايضا ان الصفة المعرفة كاشفة غالباً والصفة الكاشفة لا يفيد التقيد اصلاً في
 الاقلية ولا كثير قولہ وقد نجي للمستقبل بتجريدہ عن المضى فيكون مطلقاً واستعمال المطلق في
 المقيد شائع قولہ الاسمية والفعلية التي فعلها ماضى لفظاً ومعنى او معنى فقط وقد اجتمعت
 الثلاثة في جملة اسمية او فعلية فعلها ماضى لفظاً ومعنى او فعلية فعلها ماضى فقط في قوله
 تعالى افاخرجهم الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحب الاية الاولى مثال لما في
 لفظاً ومعنى والثاني مثال جملة اسمية والثالث مثال لما في معنى قوله ومنها اين واتى بناهما
 ليعمل تضمن حرف الاستفهام والشرط قوله فهما للمكان قد لا يبتدأ بالغار بقربية اشتمال الحكم
 على التفصيل اعني قوله استفهما ما وشرطاً وجعله صفة اين واتى وان كان صحيحاً لكن جعله مستقلاً
 الصق بالقلب قوله حال كونهما اشارة الى وجه نصب قوله استفهما ما وشرطاً ثم ورد عليه
 ان كونهما حالاً من اين واتى موقوف على الامرين احدهما صحة حمل الحال على ذوالحال وهما لا يعبر
 الحمل لانه لا يقال اين استفهما بل يقال فيها معنى الاستفهام والثاني ان الحال لا يكون الا من الفاعل
 او المفعول وهما من اللبتدأ فأجاب السامع عن الاول بقوله لا للاستفهام يعني انه
 مجذوف حرف الجر فيقتضى المتعلق فيصير الحمل باعتباراً وقد اجاب البعض انما جعلها عين الاستفهام
 والشرط اشارة الى رسوخهما فيهما وعن الثاني انه حال من المبتدأ على مذهب مالكى رحمة الله
 عليه اول قولهما حالان من الضمير المستقر في الجار والمجرور واتى قوله للمكان يعني الضمير في
 متعلق الجار والمجرور واتى قوله للمكان يعني الضمير في متعلق الجار والمجرور لكن لما حذف المتعلق
 انتقل الضمير الى الجار والمجرور وقوله وقد جاء في زيد اشارة الى مسئلة ابتدائية من الشايع
 رحمه الله تعالى عليه وهما بحث وهو انه قال لرضى لا يستعمل في معنى اين الامع من
 ايضا لا نجي بمعنى كيف ومتى الا اذا كان بعده فعل نحو قوله تعالى انى تؤفكون يعني كيف
 تؤفكون اجيب ان من اعم من ان يكون لفظاً او تقدير فليكن ههنا تقدير ولكن الفصل
 اعم من اللفظ والتقدير فيكون معنى قوله انى زيد اى انى يكون زيد قوله معى للزمان
 فيما قال مولانا عسك الدين قوله فيما يشير الى ان قوله استفهما ما
 وشرطاً قوله فهما للمكان استفهما ما وشرطاً منصوب على الظرفية في الاستفهام والشرط
 اجيب عنه ان الظرفية ههنا لا يدل على الظرفية سابقاً لان تجد يد الاسلوب ايضاً

۱۵ بان قال كائنه ۱۳ ام ۱۵ استغفاراً وشرطاً شرح مفتي عبد الرحيم

۱۵ على كائن او ثابت ۱۴ ام ۱۵ في الاستفهام والشرط مفتي عبد الرحيم الفتاوى ۱۵ على كائن
 اللهم اغفر لي ولوالدي ولوالدي ولجميع من قال لا اله الا الله محمد الرسول لله

طريق عندهم قوله استفهما ما وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط فلذا لم يتعرض المصنف رحمه
اليه واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموح قوله والفرق بينهما ^{اي سمي الايان} اعلان الفرق غير
لازم لكن من الامور المحسنة فلذا لغرض الشارح رحمه اليه قوله ايان يوم قيام زيد لانه ليس
من الامور العظام قوله وايان قدم الحاجر فانه وان كان من الامور العظام لكن دخل على الملف
قوله والمشهور الى اشارة الى الاختلاف في ايان قوله كسرهما وليس المراد محي كسرة المزة والنون
مع عدم مجيئه كذا لك بل المراد هو كسرة المزة مع فتحة النون او كسر النون مع فتح المزة كذا قال عبد
الرحمن قوله اي حال شئ اشارة الى الرد على البعض لانهما قالوا المراد من الحال زمان الحال
تقرير عليه ان المتبادر من الحال ايان البيئة فدفع بقوله وصفته قوله وقال صاحب
الاجواب سؤال وهو انما كان معناه استفهما عن الصفة لان زمان الحال فعله هذا لا يصح
عده من الظروف فاجاب بقوله وقال صاحب المفضل وكيف جار مجرى الظروف
لان معنى كيف اى على اى حال فقوله على اى حال جار ومجرور والمجرور والظروف
متقاربان في ان كلا واحد يقتضيه المتعلق قوله ومعناه السؤال الى اشارة الى بيان وجه جريانه
مجري الظروف يعنى ان المذكور في معناه لفظا على حال وهو جار ومجرور الى قوله وتستعمل
للشرط هذا مسألة ابتدائية من الشارح رحمه قوله ومطلقا عند الكوفيين اى سواء كان
مع ما او غيرها مع ضعف عند الكوفيين فتوله فهو في محل الرفع بالخبرية فاذا قيل كيف
زيد فكيف خبر وزيد مبتدأ وقدم لتضمنه الاستفهام وكذا ابني لى فتوله كيف
جئت بهى التاء لا بالضم لانه لا يكون السؤال من النفس قوله راكبا وما شيا علم منه ومن
الخر لجرىانه مجرى الظروف لان كيف لما وقع حالا فالحال والظروف متقاربان لانه يصح تأويل
الحال بالظروف لان معنى قوله جار في زيد راكبا على جاري في زيد وقت الركوب قوله هل شئ
مذ ومنذ حرفين اى لمشا بهما مذ ومنذ الحرفين لفظا ومعنى وايضا ان مذ موضوع موضع
الحرف ومنذ محمول عليه وايضا ذكره في شرح الكافية وفي شرح المفضل انهما مقطوعة
عن اضافة مرادة في معناه واذ لك بنيت على لضم كقبل وبعد وذلك لان معنى قوله
مذ يوم الجمعة او المدة فهو يتضمن المضان اليه كما قال الشارح رحمه فيما بعد كونهما في تأويل
الاضافة قوله تار تا جواب سؤال وهو انه يلزم في قول المصنف رحمة الله تعالى
عليهما اجتماع المتضادان لان بين اول المدة وجميع المدة تضاد قوله اى اول مدة زيار الفعل
قال مولانا عصام الدين ان معناه اول المدة مطلقا وتعين مدة كونها مدة
الفعل المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى تأويل الشارح رحمه اقول هذا انما

سنة دهر غير مراد بهما ٢٢ سنة ١٤ سنة قوله لعل استفهما ٢٢ مفتي مولود عبد الرحيم
اللهم تب علينا قبل الموت وسهل علينا سكرات الموت ولا تعذبنا في القبر بعد الموت

یصیر ثبوت استعمالها في اول المدة مطلقا وليس كذلك فانها ليست عملان في اول مدة الفعل المتصل والوضع انما يؤخذ من الاستعمال لا من مجرّد الاحتمال قوله اے يقع بعد هما لما كان اليه مشتركا بين المقدم المتصل والمؤخر المتصل فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال بعد هما ثم لما كان قوله بعد هما من الظروف وهو يقتضيه المتعلق فلذا زاد قوله يقع قوله اے الاسم المفرد لما كان المفرد صفة وهو يقتضيه الموصوف فلذا زاد قوله الاسم فان قيل ان المفرد يصدق على الثلاثة ايضا لان اسماء الاعداد كلها من قبيل الخاص منها مفرد واحد لكل واحد اجزاء فاذا اجتمعت صارت فردا واحدا كالسرير مفرد لان خشبته اجزاء وايضا المفرد ههنا ما يقابل المثني والمجموع واسماء الاعداد ليس بواحد منهما فينتج ان يفسر الشارح رحمه بالواحد لان الواحد يكون مقابلا للثلاثة والاربعة قلت الشارح رحمه وافق مع المص رحمه والمصنف رحمه انما اختار لفظ المفرد لان المقابل للمثني والجمع هو المفرد لا الواحد لانه يقال هذا الجمع واحد فلو كان الواحد مقابلا لما اطلق عليه وما صدق المفرد على الثلاثة ههنا فمتنوع لان المراد من الجمع اعم من ان يكون حقيقة او حكما والثنائية في العرون يعدم من الجمع فيكون في حكم الجمع قوله لا المثنى الخ اشارة الى ان المراد من المفرد ههنا ما يقابل المثني والمجموع قوله حقيقة او حكما جواب لسؤال ظاهر قوله او حكما بان يكون للذكر صيغة التثنية او الجمع لكن لا يكون مقصودا بل المحظ على وجه يصير مفردا معرفة فينتج ما رتبته من اليومان^{ان} الذان صكبتا فيهما اول مدة زمان عدم رؤية زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفرد معرفة فالثنية وان كان ظاهرا ليس بمفرد معرفة الا انه في حكمه لانه مأول بزمان ان العدد ليس مقصودا والعجب من الشارح رحمه انه اورد مثال المثني الذي في حكم المفرد ولم يبين وجه وجه كونه مفرد معرفة فان قيل زاد الشارح رحمه في التفسير لفظ هذان ان قبل اليومان فلعل ذلك اشارة الى وجه لا فزاد وهو انه السبب اشارة صار اليومان مأولا بالمشا لا اليه بلذان وهو مفرد معرفة قلنا الوقصد هذا المعنى لم قال فما دام لا يلا حفظ هذان اليومان امرا واحدا^{ان} لا يحكم عليهما باولية المدة كذا قال جمال الدين احيب عنه ان قوله هذان في قوله فما دام لا يلا حفظ هذان اشارة الى اليومان المذكوران في المثالان هذان ههنا تعبیر عن هذان المذكوران في التاويل قوله فما دام لا يلا حفظ يعني ان جعلهما امرا واحدا باعتبار المحاذرة قوله في حكم المفرد لانه فرض اول المدة كما ان اليوم اجزاء كثيرة لكن لما جعل اول المدة يكون شئ واحد قيل حقيقة او حكما جواب لسؤال ظاهر

له ليعذر ان الشارح بهذين مثلية لكن في ضمن التثنية مفرد والامان ذلك الفرد جنس يطين على الواحدة والثنائية والجمع

لم يتم فسر في اول مدة الزمان ۱۲ سنة فالمعنى اول مدة زمان عدم الرؤية بالمشا لا اليه بهذان ۱۲

يا آل العلمين الربور براسي وگريلطف بجواني توبادشاه وماينده تو ايم تو دلني

و معنی حکمای نكرة موصوفة من يوم لقيتني فتخصص اليوم بسبب الصفة وهو قوله لقيتني
 قوله لحصول التعيين الذي دليل القول او حكما قوله من كونها كون الاسم قوله تارة عدل تارة اولو
 قوله يكونان بيان المتعلق لقوله بمعنى قوله اي جميع مدة التي اشارة الى ان اللام بدل من المضان
 اليها علم ان مذان وقع في جواب محتملة رأيت زيدا يكون بمعنى اول المدة وان وقع في جواب
 كمرأته كمرأيت زيدا يكون بمعنى جميع المدة قوله في الزمان لما كان قوله المقصود صفة وهو
 يفتض الموصوف فلذا زاد قوله الذي قصد اشارة الى القاعدة المشهورة هي ان اللام اذا دخل على
 اسم الفاعل والمفعول يكون اللام بمعنى الذي والاسم بمعنى الفعل قوله حال كونه متلبسا بجواب
 عن اعتراض الرضوي وهو انه ينبغي ان يقال به العدد موضع قوله بالعدد دأى فيها المقصود
 به العدد لان العدد مدلول الثلاثة وكذا العدد يقصد من الاثنين الذين يليهما ولا يقصد الاثنين
 منه حاصل الجواب ان هذا انما يريد لوجعل الباء صلة المقصود وليس كذلك قال
 مولانا عصا مالد ين لا يحتاج الى ما ذكره الشارح لدفع الاعتراض المذكور بل يصح ان
 يجعل الباء صلة المقصود كما هو الظاهر بان يكون المراد من قوله بالعدد وهو اسم العدد ولا
 شك ان الثلاثة مثلا اسم العدد انتهى قوله لكن يأتي عن اللفظ لانه يكون في اللفاظ
 دون المعنى وعلى تقدير الاعتراض يكون هكذا يليهما المعنى المقصود باسم العدد فيكون
 نسبة الالف الى المعنى وهذا يجوز قوله لى بعده المستغرق بجواب سؤال وهو
 انه منقوض بقولنا ما رأيت مذ يومنا اذ لا نقدر في اليوم مع انه اريد منه جميع المدة حاصل
 الجواب المراد من التعدد اعم من ان يكون تعدد الافراد وتعدد الاجزاء ففي اليوم وان
 لم يجد تعدد الافراد لكن وجد تعدد الاجزاء وتقدر بالسؤال هكذا ان التباس بالعدد
 ثابت على التقدير الاول ايضا كما في قوله ما رثيته مذ اليوم ان الذان صاحبنا فيهما مع انه
 الاد منها والمدة حاصل الجواب المراد بالعدد ما يستغرق جميع المدة واما المثال المذكور
 فليس المراد منه جميع المدة بل المراد منه اول المدة فقط قوله وقد يقع بعدهما المصدر
 سواء كان بمعنى اول المدة او جميع المدة قوله مذ ذهابك اى ابتداء عدم خروجي ذهابك
 قوله والفعل اى الفعل مع الفاعل فلا يريد ما قال عصام الدين الاول ان يقال والجملة الفعلية
 قوله اى ما كتب على هذه الصورة جواب لسؤال وهو ان قوله وان لا يخلوا ان يراد منه
 المخفف او المشدد فايهما يريد خرج الاخر مع ان الواقع بعد مذ ومنذ كلاهما فاجاب السامع
 رح بقوله اى ما كتب الى يعنى ان العبارة مجتزأة من المضان اي صورة ان فيشمل
 المشقة والمخففة لان كلمة ان مستعملة فيما كتب على هذه الصورة حتى يراد عليه

انه يفهم من عبارة الشارح ان يقرب الى

اللهم اغفر لي ولوالدي وجميع المؤمنين بجزية النبي وآله الامجاد

ما كتب على هذه الصورة لا التشارح رح فسر عن ان بهذا الكلمات فعله هذا لا يحصل الاختصاص
وقيل اعتمد على تصوير ان بالتشديد والتخفيف أو لقول المراد منه المشدد واما المخفف فهو مدرج
في ذكر الفعل بإداة الفعل مجر داو مع ان المصدرية قوله فيقدر بعدها جواب سؤال
وهو انه على هذا لا يظهر حمل المصدر والفعل على مذ ومنذ والحال ان الحمل لابد منه لانهما مبتدأ
و خبر فاجاب المصنف رح بقوله فيقدر له قوله اي كل واحد جواب سؤال ظاهر
قوله اسمين اما حال من مذ ومنذ او صفة لهما وفيه احتراز عن مذ ومنذ حرفي الجارة لانه
لا عمل لهما من الاعراب قوله وهما معرفتان جواب لسؤال ظاهر قوله بمعنى اول المدة
او جميع المدة وهما تركيبان اضافيان فاذا كان معنى الشئ معرفة فهو ايضا معرفة فان قيل
هذا شئ اخر من المعارف فلم يرد عليه منها وايضا بطل الحصر بما حصرها قلنا هو داخل في
المضاف لانه اعم من ان يكون صورتا او حكما فان قيل لو كفي التاويل بالاضافة في صحة
الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لامكان التاويل بالاسم المضاف كرجل مثلا بانه
مذكر بني آدم فان قوله مذكر مضاف الى بني آدم فينبغي ان يكون رجلا معرفة لصحة التاويل
بالاضافة في معناه قال المصواب ان يقال في الدليل انهما مضافان الى الجملة حيث فت
لدلالة جملة سابقة عليها ولد البنية مذ ومنذ على النعم تشبيها لهما بالغايات في كونهما مقطوع
عن الاضافة الى الجملة وهي بتاويل المفرد المعرفة والتقدير ماريته مذ ماريته يوم الجمعة
اي من عدم رويتي اى اول زمان عدم رويتي فيكون من المضاف الى احدها اي احد
المعارف اجيب عن الاول ان التاويل بالاضافة انما يكون في موضع السمع لانها نكرة
بعد الوقوع لان التاويل يجري في كل نكرة وعن الثاني ان ما قلت انه صواب
فصح ايضا بالتاويل الضعيف فلا يكون دليلا مستقلا من غير انضمام التاويل الاول مع هذا
التاويل فيقوى احدهما بالآخر فيكون باجتماعهما دليلا واحدا قوله اي خبر كل واحد
جواب سؤال ظاهر قوله ليعم بيان المتعلق الظروف وهو بعده قوله فانها عند ه
خبر المبتدأ او لعمركما قوله ويرد عليه فان قيل ان قوله يوان نكرة مخصصة
بتقديم الخبر الظروف لانها من الظروف وانما يرد غاية لو كان هو قائلا بتعريفها وليس كذلك
لانه يقولانها نكرتين اجيب عن الاول هذا مرفوع بما فكره بقوله واعلم انهما اسمان
صريحان لا ظرفان فلا يكون الخبر ظرفا وعن الثاني ان معناه ان يوان نكرة بالاتفاق
والخبر معرفة على الاختلاف فيكون معرفة من وجه اجيب عن اعتراض
الشاعر رح على الزحاج ان قوله الزحاج فيما يكون بعدهما معرفة واما اذا كان
نكرتا فهو موافق مع الجمهور قوله واعلم الى اشارة الى الاعتراض

على المصنف رحمه قوله لاظرفان لان الظرف ما يقع فيه شئ وللبتداء والخبر لا يقع فيهما شئ
فان قيل ان كونها مبتدأ يستدعى ان يكونا اسمين صريحين لا متنازع كون المبتدأ ظرفا
واما كونها خبرين لا يستدعى كونها اسمين صريحين لان الخبر جازان يكون ظرفا قلنا
المراد من قوله لاظرفان هو ان ظرفيته غير مقصودة في المبتدأ والخبر فان معنى قولنا ما لا
ثلاثة ايام ليس ابتداء عدم رويته لزيد في ثلاثة ايام بل معناه ان ابتداء عدم رويته له
ثلاثة ايام قوله الا ان يراد بظرفيتهما الخ اشارة الى الجواب قوله ومنها لذي ولدن اعلم ان
ظاهر كلام المصنف ان لذي لغة براسه لانه قاله وقد جاء ولدن كذا وكذا ولم يذكر لذي
فيها بل ذكره سابقا لكن هذا يخالف مما ذكر في الصحاح من ان لذي لغة في لدن اجيب
لا مخالفة لان عبارة الصحاح محمولة على حذف عبارة اخرى تقديرا ان لذي محمول لغة
على لدن ولا شك ان لذي محمول في البناء على لغة من لغات لدن وهو كذا وكذا و
لذا لا نهاموضوعة وضع الحروف والباقي محمولة عليها اعلم ان الاصل في هذه الالفاظ
لفظان احدهما لذي والآخر لدن والباقي لغات في لدن ومعنى لذي مغير من معنى
لدن اذ معنى لذي عند ومعنى لدن ولغاته من عند ليعني ان ابتدائية الغاية لان معما
فيذكر في مقابلها كلمة الى فالحاصل ان في لدن تسع لغات كعضد وحجل وكثف و
جبر وقمن وعل وقم ونحو ولت بفتح اللام وكسر التاء ولدن بضم اللام وسكون الدال
وبفتح النون فهذه عشر لغات لكن خرج موزون عضد لانه اصل اعني لدن فبقى تسع
ثم المصنف ترك من لغات لدن ثلاثة اعني كثف ولت ولدن لقلتها فبقى من لغات لدن
ستة والمصنف ذكر ثمان لانه ذكر ستة منها والسابع لدن اعني اصلها والثامن لذي
ثم ستة لغات لدن على قسمين احدهما مع النون والاخر يسقط النون وانما قدم المصنف ما
فيه النون لكون التغير فيه ليسير فكان قريبا الى الاصل وهو لدن فان قيل ان المذكور
في قوله المصنف من اللغات لدن لدن لدن يعني هذه النقوش الثلاثة من غير الحركة
والسكنة فمن اين جزم الشارح ان الاول بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون والثاني
بفتح اللام والدال وسكون النون والثالث بضم اللام وسكون الدال وكسر النون وكذا المذكور
في قوله المصنف لد لد يعني هذه النقوش الثلاثة من غير الحركات فمن اين علم الشارح رحمه ان
الاول بفتح اللام وسكون الدال والثاني بضم اللام وسكون الدال والثالث بفتح اللام وضم الدال
قلنا انما جزم الشارح رحمه بهذا الطريق لانه بهذه الحركات والسكنات من جهة قاعدة مشهورة
وهي ان تغير اللغة انما يكون الخفة فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف ولا شك ان الاخف
في الثلاثة الاول ثم الثاني والثالث وكذلك الثلاثة الاخيرة اعني ما كان بدل من النون الاول اخف ثم الثاني
ثم الثالث بالنسبة الى الاصل قوله وبناءها الوضعم بعضها وضع الحروف الخ وفي شرح المفصل

بني لذن بشها بالحروف لوضعها على الصيغة التي ليست عليها الاسماء المتكئة وانما عليها الحروف
 فاشبهت الحروف وبني لذن لانه هو هو وقوله هو الاول ضمير الفصل فالضمير في قوله لانه راجع
 الى لذن والضمير في هو الاول ايضا راجع الى لذن والضمير الثاني راجع الى لذن فلما حصل
 انما يبني لذن لشبه الحرف ويبني لذن لشبه ما اشبه الحرف وان اختلف جهات الشبه فانه
 لا يضر الا ترى ان نزال بني لشبهه بانزل وبني فجار لشبهه بنزال وان اختلف جهات الشبه
 وبهذا التقدير نخرج دفع ما قال عصام الدين لا وجه للحكم ببناء لذن لمجرد موافقتها في بعض الحروف
 بل من اى بلغات لذن وهي لذل لذل مع عدم الموافقة في المعنى اذ لذن بمعنى عندا
 ولدن ولغاته بمعنى من عندا يعني يلزمها الابتداء واورد الشيخ الرضى الاعتراض وهو
 ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء من الواضع على ما يعلم الواضع من كونها
 حال الاستعمال في الكلام مبنية كشابهة للبنى فلا يجوز ان يكون بناءها مبنيا على وضعها
 وضع الحروف للزوم الدوران البناء يتوقف على الوضع والوضع على البناء اجيب عنه
 لا نسلم ان جواز وضع الاسماء وضع الحروف مبنى على ما لا يعلم حالها من كونها مبنية حال
 الاستعمال لا يجوز ان يكون بناؤها على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض
 الاسماء معربة مع كونه ثنائيا كحى كقريب المودة من جانب الزوج وهن قوله وكلها بمعنى
 عندا ثم المتوهم يتوهم ان المراد من هذا الكل كل الاجتماعى فدفع صاحب التكملة بقوله اى كلها
 مشتركة في هذا المعنى الا ان لدن ولغاتها يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرها
 وهو الا غلب مقدرة فهو بمعنى من عندا ولما لذن فهو بمعنى عندا ولا يلزمه معنى الابتداء
 كذا فى الوضى قوله وحملت البقية عليه اى على البعض ووجه الحمل اتفاقها لفظا ومعنى قوله
 والفرق اى بين لذن واخواته وبين عندا قوله وحملها اى حكم كل واحد من لذن واخواته قوله
 اى ان تجر بها اى تجعل مدخولها مجرورا قوله وقد ينصب على صيغة المجهول اعلم ان غدت
 بعد لدن لا يكون الامنونة وان كانت معرفة كذا قال المولوى قوله وان كانت معرفة...
 دفع وهم وهوان غدوت انما يكون منونة اذا كانت نكرة ولجعل معرفة يصير غير
 المنصرف بان يكون علما لغدوت معينة فدفع بقوله وان كان معرفة قوله تشبيها لنونها
 لما كان للدغى مركبا من الجزئين احدهما اعمال لدن خاصة والثاني معمولية غدوت خاصة
 اشار الى الوجه الاول بقوله تشبيها لنونها الى الشان بقوله ولكون غدوت الخ قوله
 ولذلك اى لا جل ان نونها مشبهة بالتنوين من حيث انه مجزوف وثبت بالتنوين قوله
 كون غدوت عطفت على قوله تشبيها من حيث المعنى كذا قال المولوى قوله من حيث المعنى
 جواب سوال وهوان عطفت قوله ولكون غدوة على قوله لا يجوز ان يلزم عطفت الجملة
 على المفرد لان قوله ولكون جار ومجرور وهما في حكم الجملة باعتبار التعلق حاصل الجواب

له بنى الحرف الذى يستغنى ذكره كالمرة الغيبة

له ليس هذا القول في اخذ العبرة

انه قوله تشبيهاً منقولاً فاللام مقدر فيه يعني للتشبيه فهو جملة ايضا من حيث المنى | علم ان تشبيهه لدان برطل لاجل المماثلة لان عمل لدان من رطل فلا يرد انه يلزم الاستعارة من السعير وذالاجوز قوله اكثر استعمالاً من سحرة وغيرها كبكرة وانما كان الغداة اكثر استعمالاً لان معناها يشتكاه فكثر من افعال الناس يقع فيها والحال ان كثرة الاستعمال يطلب الخفة والخفة في المنى قوله ومنها قط لا يستعمل بدون المنى هو كنت اراه قط اى دائماً قوله اتباعاً بضمه الطاء فان قيل فعله هذا ينبغي ان يقع الطاء ايضا اتباعاً لفتح القاف عنه قلنا هذا انكته بعد الوقوع قوله هو اسم فعل بمعنى الامر اى اسكت فانت قوله اى لاجل الفعل جواب سؤال وهو ان قوله للماضى لا يخلوا اما ان يكون معناه ان قط موضوع للفعل الماضى او يكون موضوعاً للزمان الماضى فعلى الاول ينبغي ان يكون قط من اسماء الافعال ولا يقول به احد وعلى الثانى لا يصح قوله المنى لان قط موضوع للزمان الماضى فلا محالة يكون الزمان منفيًا اى معدوماً فعلم نفيه وعدمه بقوله الماضى لان الماضى ماضى وانقضى فلا حاجة الى قوله المنى حاصل الجواب ان كل واحد مستقيم اما الاول فلان قط انما كان اسم الفعل لو كان موضوعاً للفعل الماضى فقط من غير تقدير بقوله المنى فلما قيد به فلا يكون اسم الفعل وانما قال الشارح اى لاجل الفعل ولم يقل المنى مع ان الجواب يتوقف عليه انقضاء بما ذكره المصنف واما الثانى فالمراد هو الزمان الماضى وقوله المنى ليس فيه الضمير المرجع الى الزمان بل فاعله محذوف وهو وقوع الشئ فيه فيكون توصيف الماضى بالمنى باعتبار حاله للتعلق لا باعتبار الموصوف وانما مراد قوله لاجل دفع وهم وهو ان يقوم ان اللام في قوله للماضى بمعنى فى كما هو الشائع فعلى هذا لا يعلم معنى قط و ايضا ان اللام قد مجئ بمعنى من كما فى قوله تعالى سمعوا لها شقيقاً اى منها ثم لما كان موصوف الماضى فعلاً كما فى التوجيه الاول ففيه صرف اللام من المتبادر هو كونه صلة الوضع لان قط حقيقة فى الزمان لا فى الفعل فلا يصح تعلقه بالوضع وقوله والماضى المنى على معنى المتبادر لان المنى صلة الفعل بالفعل باعتبار حال الموصوف وفى التوجيه الثانى بقاء اللام على المتبادر لانه يصح جعله صلة للوضع اذ لا شك ان قط موضوع للزمان الماضى لانه من الظروف لا من اسناد المنى اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيًا فيكون فى كل التوجيهين امران احدهما خلاف المتبادر والاخر على وفق المتبادر قوله وقيل حملت على اختها اى قيل بناءً على المشددة لحملها على اختها وهى عوض فى ان كلا منها لنى الفعل وانما بنى عوض لما ذكره الشارح فيما بعد قوله لكونه مقطوعاً عن الاضافة قال اللؤلؤى عصام الدين ر ان عوض لما كان من الاسماء التى هى مقطوعة فهو داخل فى قوله لنما قطع عن الاضافة فايراده هنا لغو انتهى اجيب سلمنا انه داخل فيما قطع عن الاضافة لكن ذكره هنا ليعلم ان

موض

له بين اسم الإشارة والمشار إليه

عنه متعلق بالاختصاص

متعلق خاص وهو المستقبل النفع قوله نحو عوض العائفين وانما نصب عوض لانه مفعول لان له قال مولانا عصام الدين لم لا يجوز ان يكون مبنيا على الفتح لان الفتح ايضا جاء في بعض كما قال الشارح وقد جاء مع فتح الضاد وكسر هاء فمن علم انها معرب قلنا انه لو كان مبنيا لجاء ضممه وكسر في هذا التركيب ايضا لان البناء على الضم اقصم والكسر مساويه ولا يقول به احدا ونقول ان الاضافة الى المفعول ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتها و هي التخصيص والتعريف والتخفيف بالمعرب اى لاختصاصها بالمعرب ولذا يعرب الغليات عند الاضافة الى المفعول قوله اى دهر الداهرين اشارة الى تفسير غير المشهور بالشهور ثم لما كان شهرة الدهر ليس من كل وجه بل كان بالنسبة الى بعض الناس فلذا افسر الشارح بقوله ومعنى الداهر والعائض لانه انما سمى الزمان المستقبل بعوض لانه كلما مضى جزء يأتى عوضه جزء اخر كذا فى القاموس يعنى فى الزمان للمستقبل معنى العوضيته لانه كلما مضى جزء اتى عوضه جزء اخر قوله الظروف المضافة لانه اى الظروف المعربة غير الظروف المذكورة يجوز اعرابها وبنائها بخلاف الظروف المبينة المذكورة لانها اذا اضيفت الى الجملة يجب بناؤها كما فى اذا حيث لانه لما وجب الاضافة وجب البناء ولما جاز الاضافة جاز البناء قوله الى الجملة سواء كانت اسمية او فعلية قوله اولى كلمة اذا انما مراد كلمة الى اشارة الى ان قوله او اذا عطف على الجملة وانما مراد قوله كلمة لئلا يتوهم ان المراد من اذ معناه وذا غير جائز لان الاضافة لا يكون الى المعنى وانما خص اذ مع ان هذا الحكم كما كان لا بد كذا لك لا وذا وحيث لان الجملة اعم من الاسمية والفعلية وكلاهما يقعان بعد اذ قوله لاكتسابها البناء من المضاف اليه فان قيل ان الكسب من المضاف اليه انما يكون اذا كان مبنى الاصل واذ ليس بمبنى الاصل قلنا ان اذ وان لم يكن مبنى الاصل لكن مضاف الى مبنى الاصل وهو الجملة لانها عند صاحب المفصل مبنى الاصل كما مر فى هذا الكتاب فكانها مضافة الى الجملة بواسطة اذ قوله ولو بواسطة جواب سوال ظاهر قوله من خفى يومئذ اى از شرنگى روز قيامت فيمن قوت بالفتح متعلق بكلا الامتين فانه قد يضم فى الاول ويكسر فى الثانى قوله ويجوز اعرابها الى اشارة الى ان الجواز ههنا بمعنى امكان الخاص فيكون سلب الضرورة من الجانبين فيكون الاعراب والبناء قوله ولا يجب الكتاب جواب سوال ظاهر لان الكتاب البناء انما يجب اذا كان الاضافة واجبة والاضافة ههنا غير واجبة بل جائز فكذا البناء يكون جائزا قوله اى كالمذكور جواب سوال وهو انه فات للطائفة لان ذلك من اسماء الاشارة المفردة والمشار اليه جمع وهو الظروف فاجاب بقوله كالمذكور ثم يريد عليه ان المذكور سائر الكتاب من اوله الى هنا فاجاب بقوله من الظروف قوله المذكورين حاله من مثل وغير باعتبار نسبة الماثلة المستفادة من الكاف فى كذلك قوله

لشابهتهما الظروف الخ ليجز ان مثل وغير مشابه بحيث واذا ذ في ان الكل لازم الاضافة
 لاكن اضاقتها الى الجملة واطاقتها الى المفرد لكن هذه المشابهة بعيدة لانها ليست بطريق
 واحد اذ المشبه به مضاف الى الجملة والمشيء الى المفرد فينبغي ان يكون المشبه ايضا مضاف
 الى الجملة والحال ان اضافة المشبه لا يجوز الى الجملة فوضعوا طريقا لصحة اضافة مثل وغير اليها
 ليزيد مشابهتهما مع الظروف بان دخلوا مثل وغير على الجملة مع المصدرية او ان المصدرية
 يكون مثل وغير مضافا الى الجملة صورة لزيادة المشابهة وان جعل الجملة مفردا بدخول
 ما وان المصدرين ليعبر اضافته مثل وغير لهما لا يضافان الا الى المفرد قوله وبهذه
 المشابهة جواب سؤال وهو ان مثل وغير ليسا من الظروف فمن اين ذكرنا في مجتمعا فليبا
 بقوله وبهذه المشابهة اي انها لازم الاضافة قوله ويجوز اعلاهما اشارة الى ان الجواز بالانكسار
 الخاص قوله المعروفة مصدر معناه شناضن لكن هذا معنى لغوي واما في الاصطلاح
 فيطلق على ما فيه التعريف اي المصدر المبني للمفعول فلا يريد انه اذا كان مصدرا فكيف يعبر
 حله على مزيد وكيف اجمع قولهم في غير النصرف المراد تعريف المعرفة قوله اي هذا باب بيان
 اشارة الى بيان اعراب قوله المعرفة والنكرة يعنى انها خبر مبتدأ محذوف وهو قوله هذا
 وخبريتها باعتبار حذف المضاف والمضاف اليه اعنى قوله باب بيان قوله من اقسام الاقسام
 انما قال هذا مع ان البحث في الاسم لئلا يذهب الدهن الى الغير واشارة الى ان هذا
 تقسيم اخر في الاسم كما ان التقسيم الاول في العرب والمبنى وانما منه بالاسم ليعبر هذا الاسم
 وهو مورث النيان قوله اي اسم جواب سؤال وهو ان التعريف يصدق على الفعل
 نحو ضرب لانه وضع لشيء بعينه وهو نون وعلى الحرف نحو من لانه وضع للابتداء وايضا
 يريد ان المتبادر من كلمة ما انها موصولة لكثرة الاستعمال فعلى هذا الابد من ضمير الفصل وايضا
 الموصولة مع الصلة شيء واحد فان فرض جنسا لا يوجد الفصل في التعريف وان فرض
 فصلا لا يوجد الجنس فيه وايضا المتبادر من كلمة ما شيء مطلق لانها يطلق على ذوى العقول
 وغيرها على السواء فعلى هذا لا يوجد الجنس في التعريف لان الجنس في تعريف القسم مقسم
 ذلك القسم وهو الاسم لا الشيء فلنبا بقوله اي اسم ما اما الجواب الاول فظاهر وكذا عن الثاني
 لانه لما قسم باسم منك علم انه ليس موصولة وذلك لان كلمة ما وقع في موضع الخبر والاصل فيه ان
 يكون نكرة فلذا جعلها موصولة قوله بوضع جزئى او كلى دفع وهم وهو ان المتبادر من الموضع
 وضع شخصي فلا يتناول علم الجنس كما سائر دفع بقوله بوضع جزئى الخ اوانه دفع وهم اخى وهو ان تميمهم ان للراى الموضع
 ما كان الموضع والموضع له كلاهما لفظان بخصوصه كز يخصصه فعلى هذا لا يتناول التعريف الاقسام الاخرى فدفع بقوله بوضع
 جزئى او كلى وحاصل المقام ان الاقسام الاربعة ههنا لانه لاحظ للموضع والموضع له بخصوصها فهو
 جزئى فان قيل ان الخصوصية ثابت للطرفين لا للموضع فكيف يكون هذا اقسام الموضع

قلنا ان خصوصية النسبة يثبت بخصوصية الطرفين او يلاحظ الموضوع والموضوع له
بجاءهم كما في المشتقات فان ما كان بوزن فاعل مثلا فهو موضوع لمن قام به الفعل
او يلاحظ الموضوع بوجاهم كما في اسماء الاشارات والمضمرات او يلاحظ الموضوع له بوجاهم
ولا وجود له في الخارج وتحقيقه مر في بحث الوضع في تعريف الكلمة فليست فيه قوله متلبس
جواب سؤال وهو ان الباء في قوله بعينه لا تخلص الى السببية او الاستعانة لا سبيل الى
الاول لان العين عبارة عن ذات الشيء فيلزم السببية للنفس ولا الى الثاني لانه يلزم
الاستعانة بالنفس وهذا يجوز فلجواب بقوله متلبس يعني ليس الباء لشيء منها بل لا مخرج
وهو الملازمة قوله بذاته جواب سؤال وهو انه لم يخالف المصنف عن سائر النحويين لانهم
قالوا بذاته بل قوله بعينه فاجاب بقوله اي بذاته يعني انها مراد فان فبذكرة احدهما
لا يكون مخالفا من الآخر قوله المعينة جواب سؤال وهو انه يصدق التعريف
على النكرة لانها ايضا وضعت لذات الشيء فاجاب بقوله المعينة ثم يرد عليه ان العين
عبارة عن الشخص فعلى هذا يخرج اسامة فلجواب بقوله المعلومة قوله الموهودة
جواب سؤال هو انه لما كان الباء للملازمة فلا يضر غير صحيح لانه يلزم الملازمة مع النفس
وهذا لا يجوز فاجاب بقوله الموهودة يعني ان اضافة العين الى الضمير عهدية وهو يكون
معهودا بينهما فيكون خاصا والشيء عاما فيكونان خيرين فلا يكون الملازمة مع النفس فان
قيل لوجعل هذا في الابداء لا يحتاج الى قوله متلبسا قلنا ان الشارح اختار ههنا ترقيم
الحنان وهو عبارة عما يذكر المحتملات ثم ياتي بالمقصر قوله للتكلم والمخاطب قال مولانا
عصام الدين لا دخل لعلم التكلم في كونه معرفة لانه عالم في النكرة ايضا فالمعتبر في المعرفة
علم المخاطب فلا فائدة في ذكر التكلم اقول ذكر التكلم لاجل قوله الموهودة لانه لا يكون الا بين
شخصين او نقول ذكره اشارة الى التشبيه اي المعلومة للمخاطب كما تكون معلومة للتكلم قوله
فالتق مقيدا لجواب سؤال وهو انه اذا قيل جاءني رجل وكان معلوما بينهما ينبغي ان يكون
معرفة فاجاب بما حاصله ان المعلوماتية انما يعتبر مع الوضع لا المعلوماتية المجردة عن
الوضع قوله ستة اقسام جواب سؤال وهو انه لا يصح حمل المضمرات على قوله هي لانه يلزم حمل
الاخص على الاعم لان الضمير في هي راجع الى المعرفة وهي اعم من المضمرة والضمير يدان هذا التقسيم
على قسمين احدهما تقسيم الكل الى الجزئيات والثاني تقسيم الكل الى الاجزاء فسال السائل انه
من اي قسم فاجاب بقوله ستة اقسام يعني ان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر لما اطلق لفظ الاتفاق
علم انه تقسيم الكل الى الجزئيات ثم يرد عليه انه لا يعلم تعلق قوله المضمرة مع السابق فاجاب بقوله فالاول
انه خبر مبتدأ محذوف ثم الجملة بيان لستة اقسام قوله واشارة بترتيبها جواب سؤال وهو انه
لم قدم المضمرة على الباقي ثم وثم فاجاب بقوله واشارة الى ان المضمرة يلزم فلا بد لا اختياره

هذا الترتيب الذي ذكره من نكتة والاشارة الى ترتيبها في المرتبة تصلح نكتة لذلك فيحمل عليه
 قوله بحسب المرتبة فهذا الترتيب الذي ذكره المصدر مذاهب سيويه كما قال الشارح في اخ
 المعارف فلا يريد ما قاله اجمال الدين ان التركيب المذكور في المتن لا يوافق شئ من المذاهب قوله
 بازاء معان معينة مشخصة قال مولانا عصام الدين ان ذكر الشخص يدل على انها
 موضوعة لمعان شخصية وهي جنبيات حقيقة وهو غير جائز في مطلق المضمرات فان ضمير
 الغائب موضوع لمعان كلية ايضا نحو الا لسان هويان ناطق قلنا الانسان مرجع ذكر
 لاحتية فان المرجع الحقيقي هو كل واحد من الافراد بخصوصه ونقول المراد من الشخص هو
 المعلوماتية سواء كان بالثخص وبالنوع قوله باعتبار امر كل جواب سؤال وهو ان الافراد
 غير منضبط فكيف يكون الوضع لها مع انه لا بد للواضع ان يعلم بما وضع له من حيث انه
 يحكي الخ اي هذا الامر الكلي قوله وجعله آلة لانه مقصود بذاته بحيث لا يفاد ولا يفهم اي لا يفهم
 من لفظ انا الا واحد من افراد هذا المفهوم بخصوصه ولا يفهم منه هذا المفهوم الذي هو
 القدر المشترك فلو كان لفظ انا موضوعا للقدر المشترك ليفهم منه قوله فتعقل ذلك ...
 المشترك المقصود بالتفريع قوله لانه الموضوع وقوله فتعقل ذلك توطئة للتفريع فلا يريد انه
 تفريع على النفس كما ترى قوله فالوضع كل جواب سؤال وهو انه الوضع على اربعة اقسام
 فسأل السائل ان وضع المضمرات من اي قسم قوله الشخصية او الجنسية دفع وهم وهو
 المتبادر من الاعلام هي الشخصية كما لها فدفع بقوله الشخصية اه يعني انها اعم قوله من حيث
 معلوماتية ومعهودية اعلم ان الفرق بين الجنس وعلم الجنس ان في الاول الواضع لا يعلم
 المخاطب قبل الوضع وفي الثاني يعلم الواضع المخاطب ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى فيكون كما
 وضع له المعنى معهود اي بين الواضع والمخاطب قوله ومعرفة عطف على قوله علم اي ليس
 بكرة قوله مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته اي لا يعلم الواضع المخاطب ان يضع
 هذا اللفظ لهذا المعنى فلا يريد انه اذا لم يكن معلوما فيكون الوضع للجهول وهذا لا يجوز قوله يعني
 اسما الاشارات والموصولات يعني ان البهائم اذا ذكرت في كتب الفخريات منها اسما الاشارات
 والموصولات لكن توهم لمرادة الغير ثابت فيها لعمومها فلذا افسر بها قوله وانما سميت جوابا لسؤال وهو
 يلزم في عبارة المصدر القول بالمتنافين وهما الابهام والتعريف وحاصل الجواب ان اجتماع
 المتنافين لا يجوز اذا كان في زمان واحد وههنا في الزمانين لا الابهام قبل الاشارة والتعريف
 بعد الاشارة قوله وهذا القسم ايضا الخ جوابا لسؤاله ان الوضع على اربعة اقسام فسأل السائل
 ان وضع البهائم من اي قسم فاجاب بآ ترى قوله يخفى للشارح اضافة المعنى الى اشارته بيانية قوله وعين عطف على
 تعقل قوله لان التصور والمراد من التصور للصور في اي في الوضع قوله وهما اي للصور المشتركة قوله لانه اي للموضوع له خصوصية
 كل واحد من تلك الافراد بخصوصه فلا يريد لا يفهم حمل خصوصيته على الموضوع له لانها من الافراد

قوله والرابع والخامس انما جمعها لرعاية قول اللاتن او حرف بالنداء بايراد كلمة او قوله
 او الجنية لانه يعلم بها المفهوم مثل اسامة قوله وانما لم يقل ما دخله اللام جواب سؤال
 وهوان اللام لا يكون الا لتعريف فما الحاجة الى التقييد بقوله ستعرف بل ينبغي ان يقول ما
 دخله اللام فاجاب بقوله وانما لم يقل يعني لا نسلم ان اللام لا يكون الا لتعريف لانه قد يكون
 لغير التعريف كاللام الزائدة فان قيل ان اللام الزائدة قليل فالظاهر ان يقال لئلا
 يدخل اللام الاسمية كاللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول فانها ليست لتعريف ما دخله
 بل هي معروفة بنفسها لانها موصولة والمفعول معروفة بنفسه لانه معروفة للغير كاللام والنداء
 اجيب لو قال ما دخله اللام لا يدخل لام الاسمية ايضا لانه داخل في الموصولات التي مر ذكرها
 قوله والميم جواب سؤال وهوان حصر المعارف في الستة باطل فاجاب بقوله والميم الخ
 وقصته ان رجلا من قوم تخيم يودي اللام بل ادى الميم في موضع اللام فقال من النبي صلى
 الله عليه وسلم امن امبرامصيام في امسفر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لمطابقة قوله
 ليس من امبرامصيام في امسفر فان قيل الصوم في السفر اولى فكيف قال النبي صلى الله عليه
 وسلم ليس من البر للحديث قلنا ان اللام في الصوم التي ابد منها الميم للعهد اى الصوم المهود
 في السفر للمهود وهو سفر الغزاة ولا شك ان الاقطار في سفر الغزاة افضل في يوم المحاربة
 قوله بدل من اللام ليس معناه انه منقلب من اللام بل معناه انه يستعمل في موقعه وفي شرح تيسيل
 ان منشأ الابدال هذا لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف باللام كانه من
 المضاعف العين الذي فائه همزة جعل اهل اليمن ومن كان قريبا منهم بدلها ميم لان الميم
 لا تدغم الا في الميم فلا يشبهه للمعرف بالمضاعف والحروف الاربعة عشر التاء والتاء والدال
 والذال والراء والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون قوله
 اذا قصد به معين وهو واحد واقعي لا احترازي والا فحل مضموم غير ممنون لا يكون الا معينا
 وكذا في قوله لغير معين اشارة الى ان تعريف النداء انما يكون اذا قرن مع المقصد والا فلا
 قوله ولم يذكره المتقدمون جواب سؤال وهوان لا نسلم ان النداء من المعارف والالذكرة
 المتقدمون وايضا لو كان النداء من المعارف لبطل حصر المعارف في الخمس حاصل
 الجواب ان عدم ذكر المتقدمين ليس لاجل انه لا يكون من المعارف بل لاجل انه راجع
 الى ذى اللام وكذا الحصر بالخمسة لاجل انه راجع الى ذى اللام اذا اصل يارجل يا ايها الرجل
 يعني انه كان في الاصل معروفا باللام توصل لنداءها بآتي ثم حذف اللام واى لكثرة
 الاستعمال فصار يارجل قوله واصل يارجل يا ايها الرجل وهذا في اصطلاحهم
 والا فاننا لا ندرى من اين علم ان اصل يارجل يا ايها الرجل فتوله
 له لوجود القسم السابع وهو الميم

ای احد الامور الخمس **وههنا اعتراض** يرد على المرحوم وهو ان الضمير في قوله احد هارجع الى المعارف السابقة والنادي ايض من المعارف مع انه لا يضاف اليه شيء لان يا حروف النداء يقتضيه الصدارة فلو جعل النداء مضافا اليه لفات صدرة النداء وايض يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف النداء واجاب شارح المصنف رحمه عن هذا الاعتراض ان الضمير في احد هارجع الى الامور الاربعه اي من غير النداء **واجاب الشارح رحمه** عن هذا الاعتراض ان الضمير راجع الى الامور الخمس لانه المتبادر ولا يستلزم صحة الاضافة الى احد هاصحتها بالنسبة الى كل واحد لان لفظ احد في الاثبات ومنع لو احد مبهم كباقي النكرات لا للعموم فن قال انه تكلف فقد تكلف **قوله** الى المعرفة ايض الا ظهرا ان يقال ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى احد هالان فيه توهم الاضافة الى النداء لانه ايض معرفة بخلاف لفظ الاحد لان المراد منه احد الامور الاربعه كما قال شارح المصنف رحمه وان الاضافة الى الاحد لا يستلزم الاضافة الى كل واحد كما قال الشارح **اجيب عنه** بانه لما علم ان خروج النداء فاستوى المعرفة والاحد **قوله** او بالواسطة فان الغلام مضاف الى ضمير الكاف بواسطة الاء والياء في ابيك للاعراب وليس يضمير المتكلم حتى يلزم اضافة الاء الى النفس والى المخاطب وهذا لا يجوز لذي يلزم اضافة المعرفة وايض يلزم الاضافة الى الشين **قوله** ولا يخفى عليك **جواب** سوال وهو انه لو اضاف غير ومثل وشبه الى احد هذه الامور لا يفيد التعريف فلا يضم اطلاق المصنف **فاجاب بقوله** ولا يخفى **قوله** نظرا الى ما سبق في اول بحث المجردات في بيان **قوله** وتقيد تعريف المعرفة **قوله** الى اضافة معنى بفتح التاء بدون التنوين للاضافة وانما اختارت تقيد المضاف دون الموصوف اي اضافة معنوية لان تقيد الموصوف يستلزم خلاف الظاهر وهو تقيد الموصوف وجعل معنى معنوية **قوله** يعنى اضافة معنوية بيان حاصل المعنى فلا يرد انه ليس الاضافة توصيفي مع انه قال الشارح رحمه انه تركيب اضافي حيث قال انه يحذف مضاف **قوله** ولما استوجب **سوال** وهو ما الوجه للمصنف رحمه ان يخص العلم بالتعريف **قوله** معنى ظاهر لانه علم من بيان المضاف اليه الى من الامور الخمس **قوله** مستغنى عن التعريف لانه يعلم من نفس اللفظ حيث يقال معرف باللام ومعرف بالنداء فلا حاجة الى بيان ولان المعرف باللام الذي كان مدخول اللام والمعرف بالنداء الذي كان مدخول حرف النداء **قوله** خص العلم جزاء الشرط وهو قوله ولما سبق **قوله** اسما كان **دفع وهم** وهو ان المراد من العلم الاسم المحض لانه ان صدر بالاب نحو ابو يوسف رحمه او اللام نحو ام سلمة او الابن نحو ابن عمر او البنات نحو بنت قيس **فان قيل** هذا يخالف لما قاله في القاموس حيث قال ان ابو العتاهية لقب ابراهيم عليه السلام مع تصدق بالاب معناه ابو البركة في شي قلنا ان معنى ما قاله في القاموس ان العتاهية في ابو العتاهية لقب بقرينته ان صاحب القاموس اورد في مثاله قوله كراهية اذ على وزن الكراهية العتاهية فقط لا المركب **ونقول** ان صاحب القاموس نظرا الى اصطلاح بعض اهل الحديث حيث قالوا

ان الكنية هو العلم المصدّر باب او اسم مضاف الى اسم حيوان نحو ابو شعلب ابوليث وابن عروس او
عطف على اسم صفة كافي الحسن وان اضيف الى غير حيوان فنقول لقب كافي تراب والعناية به ليس بحسن
اذ سماها البركة ولا صفة لانها مادل على ذات مبهمه مع بعض الاوصاف والبركة وصف صرف
ليس معه ذات كذا في حاشية الفاضل الجلي على التلويح والغرض في ذكر الكنية تعظيم المكنى
بعد التصريح بالاسم فان بعض نفوس الكبر تانف الى طلب التفضيل من ان يخاطب باسمه والفرق
بين الكنية واللقب مع ان اللقب يمدح الملقب به معنى ذلك اللفظ والكنية تعظيم المكنى به
التصريح بالاسم يعني ان التعظيم غير المدح فالفرق ظاهر قوله شخصا او جنسا دفع وهم وهوان
يتوهم المراد بالعين لم شخص فدفع بقوله شخصا نحو زيد او جنسا نحو سامية قوله والاعلام
الغالبية **جواب سوال** وهوان الاولى ان يقال العلم ما يطلق على الشئ ولم يقل يوضع
ليدخل فيه الاعلام الغالبية لان تعيينها في فرد بالاستعمال لا بالوضع نحو رحمان فانه
غلب استعماله في واجب الوجود اعلم ان العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو
الام نحو النجم في الاصل داخل في المضاف بالافة العهدية او المعرف بالام العهائية وبعد
غلبة الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال فلا ضرورة في دخوله العلم الغالب في
العلم الحقيقي بتكلف ان استعمال المستعملين بمنزلة الوضع عنهم غرض التاخر رح دخوله
في العلم الحقيقي بعد التسليم الى ان سلم عدم دخوله في ذمة الام والمضاف قوله غير
متناول غيره الخ ولم يقل غير متناول ما شبه كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله لانه
لا يشبه بشئ حقه يحكم انه لا يتناول ما اشبه وللزمخشري ان يقول في جوابه ان السوال
لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود فلا يشترط لتناوله
ما اشبه وجود ما اشبه والمصرح ان يرد ذلك بان نفى التناوله وان كان سلما
لكن الصلة اعني قوله ما اشبه موجبة فيوجب ثبوت شبهه وذلك باطل وللزمخشري ان
يدفع ذلك بان الوصول مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت شئ لا يوجب الثبوت
في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة وثبت تناوله ما اشبه اما بنفي التناول
مع وجود ما اشبه او بنفي التناول مع عدم ما اشبه اما بعدم الذات والصفة او بعدم
الصفة فاعرف قوله غير متناول غيره الى غير الشئ الواحد لان الضمير راجع الى الموضوع
له قوله الى حال كون ذلك اشار به الى ان قوله غير متناول حال من الضمير في وضع
ولا يجوز جره على ان يكون صفة لشئ لانه على هذا يخرج الاعلام الجسمية هكذا بعض
الشروح **فان قيل** لا فرق بين العلم والضير مثلا لان انت مثلا يتناول فردا معينا وتتناول
له لفرد اخر انما يكون بوضع اخر لان الضمائر موضوع لكل جزئي بوضع على هذه كما هو مقتضى
المتاخرين وكذا لك العلم يتناول فردا معينا وتتناول له فردا اخر انما يكون بوضع اخر

فكيف يصح قوله الشارح روح واحترز به عن المعارف كلها **اجاب** الشارح روح عنه بقوله باستعماله فيه يعني ان الاعتبار في الضمائر من هب المتقدمين وعند هم الوضع للمفهوم الكل بشر استعماله في الجزيات فاستعمال انت في المفرد المعين ثم في الفرد الاخر لا يكون بوضع على حدة بل بوضع واحد بخلاف العلم لانه استعمال في فرد لا يستعمل في فرد اخر لا بوضع على حدة **اقول** في الجواب بفضل الله المعين الموفق ان الاعتبار من هب المتأخرين واستعمال انت في فرد اخر وان كان بوضع على حدة لتعدد الوضع لكل جزئى لكن هذه الاوضاع بمنزلة وضع واحد بالنظر الى ان مرآة امر واحد وهو امر كل فاستعمال انت مثلاً في فرد اخر بوضع واحد **قوله** اء تناولا بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله تناولا وهو مفعول مطلق لقوله غير متناول فالمنفص هو التناول بوضع واحد لا غيره وانما نفى التناول الخاص لا التناول المطلق لئلا يخرج الاعلام المشتركة لانها يتناول غيره لكنه باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فصدق عليه انه غير متناول غيره بوضع واحد **قوله** ولما اشار الى ترتيب **جواب سوال** وهو انه يلزم التناقض في كلام المرحوم لان ما قال سابقا ان المضمر عرف مطلقا وقال هنا واعرف المضمر المتكلم **حاصل** الجواب ان ما قال سابقا بالنظر الى انواع المعارف وهنا بالنظر الى الاضاف والفرق بينهما ان النوع قسم من الجنس والصنف قسم من النوع **قوله** بترتيبها في الذكر متعلق بقوله اشار بقوله على ترتيب اصحابها وهي ضمير المتكلم والمخاطب **قوله** فيما يكون فيه هذا الترتيب **جواب سوال** وهو اننا لانعلم انه نبت على اضاف انواع بل نبت على اصناف نوع واحد وهو المضمر فاجاب بقوله فيما يكون فيه هذا الترتيب **فان قيل** هذا الكلام يشربان و ترتيب في الا حرفية في اصناف المعارف الاولى اصناف المضمرات وقوله فيما بعد واقتصر على بيان النسبة صريح في انه يوجد بين اصناف المضاف الى احد هاتين الا انه لم يتعرض له لكونه غير محتاج اليه لانه بين الترتيب بين انواع المعارف وتفاوت تعريف المضاف بحسبها وقوله فان لساثر المعارف وتفاوت بين اضافها الى المضاف الى احد هاتين الا اصناف المضاف الى احد هاتين الا اصناف المضاف الى احد هاتين **قوله** انما ينقض هذا الخبر بتفاوت اصناف المبهات فان اسم الاشارة اعرف من الموصول قلنا المراد ترتيب الاصناف في نفسها بخلاف المضاف لان الترتيب فيه باعتبار الغير وهو المضاف اليه وكذا تفاوت اصناف المبهات ليس في نفسها بل باعتبار تفاوت الاشارة والصلة في المصوح **قوله** اراه التنبيه **فان قيل** ان الترتيب بين الاصناف من كونه صريحا فلا يصح اطلاق التنبيه عليه ولو اطلق الاشارة عليه لزم لان الاشارة ما كان ثابتا بالنظم والتصريح لكن ان انضم اليه القصد يسمى بالنص والعبارة و اطلاق الاشارة في قوله ولما اشار الى ان لا يصح اطلاق التنبيه عليه والنظم والتدريب بين انواع غير ثابت بنظم قلنا ان عبارة الشارح روح محمول على القلب تقديره هكذا فلما نبت على ترتيب الخ اراد الاشارة الى الخ والقلب طريق شائع بينهم والغرض فيه

اظهار تفنن الخطاب وكلمة الى في قوله ولما اشار الى ترتيب بمعنى على الوجه صله التنبيه فصار
التنبيه الى موضع الاشارة والاشارة الى موضع التنبيه **قوله** يعني اقلها لبا **جواب سوال**
وهو ان اعرف صيغة اسم تفضيل فيكون معناه ليس فيه شئ من اللبس وليس كذلك لان المتكلم اذا
كان مع الغيور والمجدد وقال انا اثبتته على الخطاب ايهم متكلم فاجاب بقوله يعني اقلها لبا لا نه ليس فيه
اللباس اصلا **قوله** من حيث اصنافها علم ان الحاجة اليه بعد قوله على ترتيب اصنافها بل محض اشتغال
بالا يعني واظن انه ليس من الشارح بل زيد من قلم الكاتب **قوله** جاز ان يلعبس بلخر لانه اذا التصق
رجلان فجويتوهم كواحد ان الخطاب الى **قوله** وليس المراد **جواب سوال** وهو انما اللعبس انت باخر
لا يكون انت من المعارف فاجاب بقوله وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة بعد من اللبس لانه انعدم
فيه اللبس اصلا ولا شك ان اللبس بعيد ههنا اي قليل لانه وهم كما قال الشارح رح فيتوهم او تفقد ير السوال
هكذا ان المضمرة المتكلم وان لم يكن فيه ليس وفي الخطاب ليس فليكن اعرفية الخطاب من المتكلم من
وجاخر فاجاب بقوله وليس المراد **قوله** واقتصر على بيان تفسير لقوله فيما يكون فيه هذا الترتيب
قوله لنبته لنبته لنبته **قوله** ولهذا ما اثبت اي لاجل ان التفاوت في المضاف بحسب تفاوت
المضاف اليه ما اثبت التفاوت **قوله** بين اصنافه الى اصناف المضاف بعد بيان التفاوت **قوله** وفيه
اختلافات اما كون المصدر اعرف لان المتكلم والمخاطب ظاهر والغائب محمول عليه وايضا الارجاع الى المقدم
بمنزلة وضع اليد عليه واما كون العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معنيته عند الوضع
والاستعمال جميعا بخلاف اسم الاشارة لان تعينه باستعمال الاشارة الحسية وايضا الوصول بالصلة
ولا شك ان الاول اوضح من الثاني ثم الوصول اوضح من اللام لان اللام قد يكون ذهنيا فلا يثبت التعريف
به جريما **وقيل** اعرفها العلم لانه وضع لشخص واحد وقيل اعرفها اسم الاشارة لانه لما استعمل بالاشارة
الحسية كان بمنزلة وضع اليد عليه وقال المصنف رحمه التسهيل اعرفها ضمير المتكلم ثم الخطاب ثم العلم
ثم الغالب السالم عن الابهام احقر ذبه عن ضمير به بجل لانه مبهم وضمير اليهم عبارة عما لم يكن له
مرجع سابقا **فان قيل** ان ترتيب المصدر مخالف لما ذكر الشارح رح في التوابع من قوله ثم
المعرف باللام والوصول فالهما مساويان وقال ههنا الوصول اعرف من اللام قلنا ما فالاشارة رح
ثم فليكن قول البعض وهذا قول بعض اخر وثمره الخلاف تظهر في النعت حيث قال المصنف رح
والموصوف اخص او مساوي **فان قيل** ان ترتيب المصدر في المعارف لا يوافق بولحد من المذهب
قلنا لاننا لم انه لا يوافق بواحد منها بل موافق بمذهب سيبويه حيث قال الشارح رح وهذا
الترتيب الذي ذكره مذهب سيبويه **فان قيل** ان معنى قوله وهذا الترتيب اي ترتيب اصناف
المضمرة لا ترتيب انواع المعارف لان مرجع لفظ هذا في **قوله** وهذا الترتيب القريب والقريب
اصناف المضمرة لا انواع المعارف اجاب لقوله ذكره فان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور **قوله**
بمذهب سيبويه هذا احراز عن قول مصنف رح التسهيل لانه قد علم على الضمير الغائب

كما رانفا والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قول** قال لا بعينه ولا يرد قوله وجه لك ومراس
لك لانه نكرة مع انه يقع على شئ معين لان ذلك موضوع لشئ لا بعينه وان وقع على معين باعتبار
ذات **جواب سؤال** وهوان النكرة لما وضع لشئ لا بعينه يكون الوضع للجهول وذا لا يجوز فاجاب
بما حاصله ان الوضع للمعلوم لكن لا يكون فيه لحاظ المعلومات كما في علم الجنس قوله المعلوم **مدفع**
وهم وهوان المراد من المعين هو الشخص فبقى علم الجنس داخل في النكرة فدفع بما تری شملنا توهم ان
المراد من المعلوم المتكلم ليكون معناه لا باعتبار ذات المعلوم للمكلم فيكون الوضع للجهول فدفع بقوله
المعهودة اى لم يعتد في النكرة علم المخاطب كما اعتد في علم الجنس وانما فسر الفخ بالذات ليقف
سائر النجوين لانهم ذكروا الذات **قول** من حيث هو كذا لك متعلق بقوله خرجت المعرفة والضمير
في قوله هو راجع الى الذات والاشارة في قوله كذا لك الى المعلوم للمعهود **قوله** انما افرد ها بالذکر
جواب سؤال وهوانه لا حجة الى ذكر اسماء الاعداد دون بعضها مركبات فهو داخل في المبني
وبعضها مفردات فهو داخل في المغرب فما وجه افرد ها بالذکر فاجاب بقوله وانما افرد ها بقوله احكام
خاصة فان دخول الثاني المذكور من الثلاثة الى العشرة دون المؤنث من الاحكام الخاصة وكذا
اخذ اسم الفاعل منها مختص بها وكذا اضافة المركب الى المركب مختص بها **فان قيل** ان قوله ليست
لغيرها مما لا يحتاج اليه لانه راجع تحت قوله خاصة قلنا هذا بيان للجزء السلبى للخاصة قوله
الى الفاظ انما قال الفاظ ولم يقل اسماء لان الاسماء من المفردات واسماء الاعداد كما يكون مفردات
لك يكون مركبات والمركبات ليست باسماء **فان قيل** لا نسلم ان المركبات ليست باسماء لان خمسة
عشر مثلاً اسم لعدد معين وكذا اقال الصرح المركبات كل اسم مركب من كلمتين فانه اطلق الاسم
على خمسة عشر وحادى عشر مع انهما من المركبات قلنا المراد بالمركبات التى هى ليست
من الاسماء ما فوق العشرين كاحد وعشرون واثنان وعشرون لان العاطف دال على الا
نفصال **الخ قوله** لكثرة احاد في الاصل احاد نحو افعال ابدال الفاء بالالف صلا احاد قوله لكثير
فقوله لكثير احتراز عما وضع لغير اللمية سواء دل على العدد الغير المعين كصينغ الجمع ولفظ العدد
بان يقول عدد فقط او دل على عدد معين نحوه زيد او عمر فانه يدل على واحد معين ويقول
احاد احتراز عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف والثالث والربع وباضافة احاد الى الاشياء
احتراز عما وضع لكمية الاحاد في نفسها من غير نسبة الاحاد الى جنس نحو لفظ بضع وبنف
وهما بمعنى واحد وهو ما بين الثلث الى التسع فانها يدلان على عدد معين من غير نسبة الى
جنس ويدكران تبعية اسم عدد له تميز نحو عشرة رجال وبضع **قوله** فالاشياء الخ الفا لتفهم
الحد **ولا يخفى** انما اذا كان الاشياء هى العدد ذات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في الحد
ان يقال لكمية الاحاد او لكمية الاشياء فيلغوا ذكر الاحاد والاشياء لان الاشياء جمع يتناول الرجل وقرن
والحماد وكل واحد منها اجزاء الاشياء **اجيب** عنه معنى قوله كل واحد واحد منها افراد كل واحد منها

اذ كل واحد عبارة عن الرجل والفرس مثلا فيكون قوله كل واحد بمجنز المضاف وهو الافراد اذ
 لرجل افراد وكل الفرس افراد فلا يرد شئ **قوله** منفرد تا كانت تلك الاحاد **جواب سول**
 وهو ان الاحاد جمع وهو يتقيم في ما فوق الاثنين ولا يستقيم في الواحد والاثنين لعدم الاحاد فيهما
فاجاب بقوله منفرد تا انما حاصله ان اسم العدد ما يدل على كمية الاحاد اعم من ان يكون مجمعة
 اى بدفع واحدة كثلثة او اربعة او منفرد تا اى بدفعات كالواحد او الاثنين وتصور الدلالة
 على الدفعات ما اذا سئل عن هذا المعدود وذلك وذلك فالتواحد المذكور في الاجوبة يدل على
 الاحاد فاذا قلت كم دهرها لك وكم دينار لك وكم رجل عندك فاجاب الاخر وقال واحد فيكون
 الواحد معتبرا في كل واحد من الدراهم والدينار والرجال فاذا اخذ الواحد من كل واحد منها
 فيكون احادا **قوله** وكمية الاحاد ما يحاب به اى مدلول ما يحاب به عند السوال كاللفظ فيكون
 في عبارته مسامحة فان الكمية فان الكمية مدلول ثلثة كلفظها **قوله** اذا سئل من واحد واحد
 اى من واحد واحد في الواقع دون الظاهر لا يعلم السائل انه واحد او اكثر والا لما سأل **قوله**
 بكم بان يقال بكم اشتريت هذا الشئ فيجاب بثلثة او اثنان **قوله** والالفاظ الخمسة خبره
قوله اسماء العدد **قوله** بان يكون كل واحد منها **قوله** فم وهم وهو ان يتوهم ان المجموع موضع
 للمجموع فدفع بقوله بان يكون **قوله** فالتواحد موضع تفريع على قوله منفرد تا كانت تلك الا
 حاد بمجموعة فيكون بيان المحاصل الجواب **قوله** اذا اخذت الاحاد منفرد تا اى على حدة ويدفع
 كما مر سابقا **قوله** فاذا سئل عن معدود معدود يعنى في الواقع والواقع الظاهر المعدود غير
 المذكور في قول السائل اذ المذكور في قوله لفظ كم قوله منها اى من الاشياء **قوله** بكم هو متعلق بسئل
قوله يجاب بالواحد جزاء للشرط اعنى قوله فاذا سئل **قوله** واثنان عطف على قوله فالتواحد **قوله** اذا
 اخذت بمجموعة الخ ليس المراد منها ما يقابل منفرد تا اذ الاثنان ايضا ما هو منفرد تا كالواحد بل
 المراد منها المتكرر فقوله ومتكررة عطف تفسيرية لمجموعة قوله مرة واحدة لانه اذا تكرر اثنين مرتا
 وجد اربعة احاد فيصدق لفظ الاحاد فلا حاجة الى تكرار الاثنين مرتين لانه يصير الاحاد
 ثمانية ولا حاجة اليها في صدق لفظ الاحاد **قوله** فاذا سئل عن معدودين معدودين يعنى
 بالمعدودين في الواقع لا في الظاهر كما مر انفا **قوله** وهكذا الى ما لا نهاية لراى ثلثة واربعة
 وخمسة **فان قيل** لا حاجة الى هذا القول لان كلامنا في جامعية التعريف للواحد والاثنين لعدم
 صدق لفظ الاحاد عليهما واسا الثلثة والاربعة الى الاخر فالاحاد صادقة عليهما فانه لا حاجة الى
 ذكره قلنا انما ذكر قوله وهكذا الى ما لا نهاية لبيان قاعدة السوال يعنى اذا سئل عن معدودات
 بكم يجاب بالثلثة او الاربعة او الخمسة الى ما لا نهاية لانه ان هذا القول دخل في جامعية
 التعريف **قوله** فظهر من هذا التقرير **فان قيل** لا يرضى المصريح بهذا دخول الواحد
 والاثنين في التعريف لانه قال في الايضاح العدد بمقادير احاد الاجناس فالتواحد والاثنان

على ذلك ليس بعدد لأنها إذا أخذت منفردة وجد الواحد فيهما لكن المقادير لم يوجد فيهما لأن
التقدير واحد أو اثنان في الواحد والاثنان وإنما ذكر فيما بعد في بيان أفراد العدد لأنه محتاج
إليهما فيما بعد العشرة فهما في ما بعد العشرة من الأعداد لوجود المقادير فيه ولو قال المص رحمه
أن العدد عبارة عن مقدار ما كان الشيء عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان
ثان في العدد **اجيب عنه** أن الشارح رحمه إنما أدخلهما في التعريف نظرا إلى ما بعد
العشرة **قوله** في عرف النحاة لأن اسم العدد عند هم ما يقع به العدد فالواحد كذلك وأيضا
العدد في عرفهم هو الموضوع للكمية **قوله** عند بعض الحساب كاهل الحساب الهندوستي قالوا
عصام الدين أن الواحد وإن لم يكن من العدد عند هم لأن العدد نصف مجموع الطرفين عند
هم وليس للواحد طرفين لكن الاثنان عددان لأن طرفي الثلاثة وطرفي الأسفل واحد والواحد
مع الثلاثة أربعة ونصف اثنان **قوله** هذا إنما يرد لو كان قوله وإن لم يكونا سلب كلياً وإما إذا
كان رفع الإيجاب الكلي فلا يرد أصلاً **اعلم** أن الواحد ليس بعدد عند كل أهل الحساب لأن
العدد قسم الكم والواحد ليس بكم لأن كم عبارة عما يقع فيه القسمة ولا يقع القسمة في الواحد و
إما الاثنان فعند بعض أهل الحساب ليس بعدد وذكر والده وجوها ضعيفة تفصيلها في شرح
حكمة العين وسن وجوهم هذا أن الواحد لما لم يكن عدداً فالزوج أيضاً لم يكن عدداً
حلاً على الواحد فعمل هذا على أن الاثنان ليس بعدد عند البعض لا يرد اعتراض سولونا
عصام الدين **قوله** لا ينتقض الجواب سؤال وهو أن التعريف صادق على رجل أو رجلين
وكذلك ذراع أو ذراعين ومن وسنين وكذلك مجموعهما وقوله لا يفهم بيان عدم الانتقاض
إلى لا يفهم من مثل رجل ورجلين الوحدة والاثنان فيهما فقط بل يفهم منها الجنسية أيضاً فإنه
يفهم من رجل ورجلين أنهما من جنس الحيوان ومن الزراع أنهما من جنس ما يزرع ومن الماشي
أنهما من جنس ما يوزن **اجيب عنه** أيضاً أن المراد ما وضع لكمية لهما جميعاً لا
شيء وليس يثنى منها موضوعاً لكمية جميع الأشياء **فإن قيل** يخرج بقيد الواحد نحو ثلث
جماعات وثلث جموع فإنه يدل على الجماعات دون الأعداد قلنا لا نسلم ذلك بل يدل على الجماعات
والجماعات والجوع فلا يرد نقضاً **قوله** أصولها مبتدأ **قوله** ما ثلث عشرة كلمة خبره والجملة مستأنفة
وقعت في جواب سؤال السائل وهو أنه لما ذكر تعريف أسماء العدد حوّل السامع أن يسأل
بما هي فقال أصولها **قوله** التي يتفرع منها جواب سؤال وهو أنه لما كان الضمير
رجعاً إلى أسماء العدد يكون الإضافة إلى النفس لأن الأصول أي من أسماء الأعداد
وأيضاً لأن أصل سمان كثيرة إذ قد يحى بمعنى الدليل وقد يحى بمعنى
الواجب وقد يحى بمعنى القاعدة الكلية وقد يحى بمعنى السابق و
ههنا المعنى مراد فاجاب بقوله التي يتفرع الخ يعني الأصول التي يتفرع منها

باقيتها فيكون المراد من اسماء العدد غير الاصول فيكون معناه اصول الباقية وقوله التي صفة
الاصول لصفة اسماء الاعداد والا لم يتحقق الجواب وايضا لما قال يتفرع علم ان المراد من
الاصول القاعدة الكلية **قوله** ما بالحق اى الفرعية ما بالحق تاء التانيث كواحدة من الاعداد
واثنان من الاثنان **قوله** او باسقاطها اى باسقاط التاكثاف من ثلاثة ويدل على ان
اصلها التاء ان التعريف اذا قصد مجرد العدد من دون المعدود تقول ثلاثة نصف ستة بالتاء
وفى الرضى انما وضع على التانيث فى الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا فى كلامهم بسبب
كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكور فى رحال مؤنث بسبب عروض هذا الغرض
وهو العدد فتانيث العدد فى نفسه اولى لان العدد لما يجعل الغير مؤنثا فلا بد ان يكون
هو بنفسه ايز مؤنثا **قوله** كثنيتين من المائة والفين من الالف قوله وعشرين مثال جمع
حكى قوله وامتزاجيا وهو الذى يقدر فيه حرف العطف **قال مولانا عصام الدين**
لصواب ان يقول او تضمنين لان الامتزاج عام يتناول بعلبك ايز والكلام فى الامتزاج
الخاص وهو امتزاج اسماء العدد **اقول** ان ما قاله ليس بصواب اذ ليس فى الالف
صلاحي مركب تضمني فلذا قال امتزاجي **قوله** واحد الى عشرة اعلم ان ارتفاع واحد
على انه خبر مبتدأ محذوف اى واحد لها واحد او على انه بدل البعض فيكون بدلا من
قوله اثناعشرة كلمة ولزوم الضمير فى بدل البعض ليس بكمية بل اكثرية او ان الضمير محذوف
للعلم به والتقدير واحد منها قوله الى عشرة معناه واحد وغيره الى عشرة فيكون الالف ساقط
دون المت فلا يرد ان الغاية لا تدخل لعدم تناول صدر الكلام فينبغي ان يكون العشرة خارجة
من هذا الحكم **قال الرضى** الواحد اسم الفاعل من واحد يحد واحد او حد
فان قيل ان الواحد ما يكون معروض الواحد فيكون معدودا لا العدد لان المعدود
ذات له العدد والواحد كك بخلاف اسم العدد لانه غير مركب من ذات وعدد بل هو عدد بل هو عدد
فقط واسم العدد موضوع للعدد وهو الواحدات المفردة المجتمعة وايضا الواحد اسم فاعل دال
على ذات مبهمة واسم العدد موضوع لمرتبه معينه فكيف يكون الواحد من العدد قلنا الواحد
بمعنى المفرد اى عدد مفرد فالمراد من الواحد لوحد لكونه عددا منفردا ولا حاجة الى تدقيق
فليس بان يقال سمي الواحد واحدا ما لانه واحد بذاته اى غير محتاجة فى الوحدة الى شئ
اخر بخلاف الرجل لانه محتاجة فى الوحدة الى عروض الوحدة كالضوء مضاف بذاته وما لا من
الانواع المتكورة اى سمي الواحد به لانه معروض الوحدة اى ليس بذاته فيكون مكررا من العارض
والعارض فياخذ من قبيل تسمية العارض باسم المعروض مع انه غير تام لانه اذا جعل الوحدة
واحدا كان من العدد وذات لاسم الاعداد مع ان اسماء الاعداد اوصاف محض ولذا قال
في تحرير الاقليدس ان اسماء العدد ليست بصفة لان الصفة

ما دل على ذات مبهمه مع بعض الاوصاف واسماء العدد ولا يدل على ذلك بل يدل على
 وصف محض كالمصدر قوله ومفردة اى كل واحد من المذكور والمؤنث قوله ومركبة كاحد عشر
 قوله ومعطوفة كاحد وعشرون قوله واحد اثنان هذه الاعداد وما بعد ها موقوفه اى موقوفه
 بالوقف محكية على ما هو الاصل وهو حاله عدم التركيب يدل على ذلك ترك الواو بين هذه الاعداد
 منصوبة على انه مفعول لقوله وما قالوا ان مقولة القول جملة فنقول هذا فيما اذا المراد بالمقولة
 لفظا واذا المراد بها لفظ فلا يشترط فيها ان يكون جملة وانما ذكرها على سبيل التعدد لان الاعراب لا دخل
 له في بيان استعمالها بل يكفي في البيان ذكر الاعداد وهو ذكر العدد بدون ذكر الاعراب قوله وتشتبهما
 وتاينث الضمير باعتبار معنى المفرد والمؤنث لا باعتبار لفظه او بتاويله بالواحدة قوله على ما هو
 القياس وهو ان يكون المذكور بالتاء والمؤنث بالتاء فيكون اسماء العدد دلتا لثلاثة موافقا للقياس
 من الثلاثة الى العشرة مخالفه قوله لجماعة المذكور دون واحد مذكور والاثنين منه لكون الجمع يتاويل
 الجماعة دون الواحد والاثنين قوله باعتبار تاينث الجماعة فالقيل فغله هذا قاله في الثلاثة و
 الاربعة قياسية وصرح في اول الكتاب في بحث الوصف الذي هو سبب منع الصرف ان التاء في اربعة
 غير قياسية حيث قال ولو قال غير قابل للتاء قياسا لم ير دليلا على ما حصل انه قال ههنا التاء في اربعة
 للتاينث وقاله في اول الكتاب انها للتذكير حيث عنه ما قاله في اول الكتاب بالتظاير لاسماء غير
 العدد ولا شك انه على هذا يكون التاينث فيها قياسية قوله فرقا بين المذكور والمؤنث مفعول له لقوله
 وتقول ثلث الى عشرين وهذا الجمع للمؤنث اى لاجل تحصيل الفرق بين المذكور والمؤنث والا فالتاويل
 يقتضى اتيان التاء فيه ايضا فالقيل نسوة في ثلث مؤنث حقيقة اذ هو جمع اثة فالتاويل لغو قلنا
 تالينث لاجل التاويل لا باعتبار الاصل واللام يحجز قوله تعالى قال نسوة في المدينة كما لا يحجز قال امة مع انه
 جائز ان علم ان المعتبر في التذكير والتاينث حال المفرد لان التذكير والتاينث من اوصاف المفرد فان
 كان المفرد مذكورا انت العدد وان كان مؤنثا ذكر وان كان متهما لهما كانسان وشخص جائزا لمران
 قوله لا اجاوزت دقم وهم وهوانه يلزم القول باحد عشر في بيان العدد الاول وهو عشرة
 وبادون العشر اى انه لا يسمع احد عشر في عدد داقى ندقم بقوله فاجا وزيته واجاب
 صاحب الغاية عن هذا الوهم بقوله ولما فرغ من بيان العدد والمفرد شرع في بيان العدد
 المركب قوله في الذكر جواب سؤال وهوانه لما قال احد عشر واثنان عشر لاجل اجابة
 عشرة واثنان عشرة لان مدلولها واحد فاجاب بقوله في الذكر بعضان محلهما مغير وان كان
 مدلولها واحد قوله بتذكير المذكور في بيان الاصل والمراد انه بتذكير المذكور تاينث للمؤنث فغله
 العبارة مسامحة قوله وغير الواحد جواب سؤال ظاهر اى ولما جاوز من العشرة فغير الواحد
 الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف لقلة حروفها من الواحد والواحدة والخفة مطلوبة
 ههنا لتقل التركيب

ما دل على ذات مبهمه مع بعض الاوصاف واسماء العدد ولا يدل على ذلك بل يدل على وصف محض كالمصدر قوله ومفردة اى كل واحد من المذكور والمؤنث قوله ومركبة كاحد عشر قوله ومعطوفة كاحد وعشرون قوله واحد اثنان هذه الاعداد وما بعد ها موقوفه اى موقوفه بالوقف محكية على ما هو الاصل وهو حاله عدم التركيب يدل على ذلك ترك الواو بين هذه الاعداد منصوبة على انه مفعول لقوله وما قالوا ان مقولة القول جملة فنقول هذا فيما اذا المراد بالمقولة لفظا واذا المراد بها لفظ فلا يشترط فيها ان يكون جملة وانما ذكرها على سبيل التعدد لان الاعراب لا دخل له في بيان استعمالها بل يكفي في البيان ذكر الاعداد وهو ذكر العدد بدون ذكر الاعراب قوله وتشتبهما وتاينث الضمير باعتبار معنى المفرد والمؤنث لا باعتبار لفظه او بتاويله بالواحدة قوله على ما هو القياس وهو ان يكون المذكور بالتاء والمؤنث بالتاء فيكون اسماء العدد دلتا لثلاثة موافقا للقياس من الثلاثة الى العشرة مخالفه قوله لجماعة المذكور دون واحد مذكور والاثنين منه لكون الجمع يتاويل الجماعة دون الواحد والاثنين قوله باعتبار تاينث الجماعة فالقيل فغله هذا قاله في الثلاثة و الاربعة قياسية وصرح في اول الكتاب في بحث الوصف الذي هو سبب منع الصرف ان التاء في اربعة غير قياسية حيث قال ولو قال غير قابل للتاء قياسا لم ير دليلا على ما حصل انه قال ههنا التاء في اربعة للتاينث وقاله في اول الكتاب انها للتذكير حيث عنه ما قاله في اول الكتاب بالتظاير لاسماء غير العدد ولا شك انه على هذا يكون التاينث فيها قياسية قوله فرقا بين المذكور والمؤنث مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشرين وهذا الجمع للمؤنث اى لاجل تحصيل الفرق بين المذكور والمؤنث والا فالتاويل يقتضى اتيان التاء فيه ايضا فالقيل نسوة في ثلث مؤنث حقيقة اذ هو جمع اثة فالتاويل لغو قلنا تالينث لاجل التاويل لا باعتبار الاصل واللام يحجز قوله تعالى قال نسوة في المدينة كما لا يحجز قال امة مع انه جائز ان علم ان المعتبر في التذكير والتاينث حال المفرد لان التذكير والتاينث من اوصاف المفرد فان كان المفرد مذكورا انت العدد وان كان مؤنثا ذكر وان كان متهما لهما كانسان وشخص جائزا لمران قوله لا اجاوزت دقم وهم وهوانه يلزم القول باحد عشر في بيان العدد الاول وهو عشرة وبادون العشر اى انه لا يسمع احد عشر في عدد داقى ندقم بقوله فاجا وزيته واجاب صاحب الغاية عن هذا الوهم بقوله ولما فرغ من بيان العدد والمفرد شرع في بيان العدد المركب قوله في الذكر جواب سؤال وهوانه لما قال احد عشر واثنان عشر لاجل اجابة عشرة واثنان عشرة لان مدلولها واحد فاجاب بقوله في الذكر بعضان محلهما مغير وان كان مدلولها واحد قوله بتذكير المذكور في بيان الاصل والمراد انه بتذكير المذكور تاينث للمؤنث فغله العبارة مسامحة قوله وغير الواحد جواب سؤال ظاهر اى ولما جاوز من العشرة فغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف لقلة حروفها من الواحد والواحدة والخفة مطلوبة ههنا لتقل التركيب

قوله ابقاء للجزء الاول مفعول له لقوله تقول كن اقال جمال الدين قوله ابقاء حال من فاعل تقول ابقاء
مبقيا ليصر الحمل على ذي الحال لا مفعول لعدم صحة التعليل لان القول للبيان اسماء العدد لا للابقاء
كما قال صاحب التكملة قوله فيما اى في المذكور والمؤنث قوله جمال اى متلبسا بجماله اى متلبسا
بجماله الكائنة قبل التركيب قوله وتذكير الثاني مبتدأ خبره قوله في المذكور وقوله كراهة اجتماعها
مفعول له كذا قال عصام الدين لا يقال فعله هذا يكون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فينبغي
ان يكون قوله في المذكور صفة الثانية وقوله كراهة خبر لقوله وتذكير الثاني الا ان يقال ان تذكير
الثاني ليس كراهة اجتماع التائيتين فكيف يحمل عليه قول المعنى وتذكير الثاني منع عن كراهة
اجتماع التائيتين كذا قال جمال الدين قوله كراهة مفعول له للتذكير وما قيل يندم كوز المفعول له
معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فتقول قد وقع في التنزيل يجعلون اصابعهم في اذانهم من
العتواء حتى حذر الموت فتعوله من مفعول له مع انه معرفة فالحاصل ان كون المفعول له تذكيرا ليس
يشترط عند الجمهور وقال الرياشي اسم عالم ان تنكيره لمشاكلة الحال والتميز ولذا قالوا ويعرى الى الرياشي
اى ينسب الى الرياشي وجوب التنكير للمفعول لكن يفهم من قول الحاتمي ان قوله ريشي ريم باطل
وقوله الحاتمي قاض عليه اى حاكم يبطلان قول الرياشي ريم وقوله هذا اعف عنونا والكريم ادخاره
اى ستر عيوب الكرم لا محذور اى ستره اذ قوله ادخاره مفعول له مع انه معرفة قوله
فيها من جنسين فان قيل اما في الاول فظاهر واما في الثاني فمنوع كيف واثنان ثانيته بالتاء
لان اللام وان كان محذوفاً وهو الياء لكن التاء ليست عوضاً منها بل العوارض منها همزة وصل
في الابتداء فعلى هذا اقول ان يقول مجلات احد عشرة وثنتا عشرة فان التائيت فيهما
من جنسين اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاء في ثنتين بدل من لام الكلمة فلم
يتحضر للتائيت وعلى هذا يصح قوله ولما احكنا عليه بان جنس اخر من التائيت واما اثنتان
فمجموع على ثنتين وهذا التقدير صحيح واما تقدير الشارح ريم فغير صحيح كما ترى اجيبه لا يشك
ان عبارة الشارح ريم في الواقع هكذا كما قلت لكن العبارة التي ذكرها الشارح ريم سهو من
الكاتب قوله واما تنكير الثاني في جواب سؤال ظاهر قوله والتاء في ثنتان جواب
سؤال وهو ان التائيت في احد عشر فيستقيم لكونه من جنسين واما في ثنتا عشرة فغير
مستقيم لان التائيت فيه من جنس واحد وهو التاء فقط فاجاب بقوله والتاء في
ثنتان بدل من لام الكلمة تاء ما يقابل اللام وهو الياء لانه من التاء بفتح التاء وسكون الشين
واما ابدل بالتاء لانها لو لم تبدل ربما يحدث بالاعلال فالتبس بالمدكور واما في اثنتان فاما
التائيت لان التاء ليست بعوض من الياء لان عوضها شيء اخر ههنا وهو همزة وصل قوله
واما تائيت الجزء الثاني عدل بقوله واما تنكير الثاني في المذكور قوله لانها وجب قيل الصواب
فلان لانه جزء اما وليد في الجزء من لقاء اجيب عنه انه جزء اما بتقدير قوله فيقال له فيقال له

لما وجب الزحذ في جواب ابا لقول المحذوف جائز نصر عليه في الرضة قوله وبني
 تميم هذه جملة معترضة قوله عند التركيب جواب سؤال وهو ان لا نسلم انهم يكسر واثنين
 الا ترى الى قوله تعالى فله عشر اصا لها فلجاب بقوله عند التركيب قوله من عشرة دفعهم
 وهوان المراد من اثنين السنين لان التفاوت غير مذكور في الاثر الكتب مع ان السنين لا يكسر
 من سبع عشرة وايضا يرد انه ينقض على نحو عشرة في ثلاثة عشر فانه اسم عدد مؤنث مكسب
 مع انهم ليسوا قائلين بكسر اثنين فذم بقوله من عشرة قوله ^{في} اثنى عشر ثلث عشرة احداها
 فتح التاء الاخيرة ولا يعتبر فتح اللام التي قبل التاء لتوسط الساكن وهو الالف بعد اللام واربعة
 فحات عشرة لكن ما ذهب اليه بني تميم ضعيف لانه عدول من الفتح الذي هو الاخف الى الكسر
 الذي هو اقل منها قوله والحي زبون بسكونها فخر زاعن توالي اربع حركات قوله وتقول عشرون
 بكسر العين في عشرون لان صورتها صورة صورة جمع السائل فلو لم يكسر العين لوهم انه جمع
 سالم تحقيق قوله جواب سؤال وهوان الاخوات اسم من الاسماء العربية فلا بد له من الاعراب
 وهو مجهول هنا فاجاب بقوله بكسر التاء لانه منصوب واعراب جمع المؤنث السالم بالكسر في حالة
 النصب قوله لانه منصوب الجواب سؤال ظاهر قوله بالخطف الجواب سؤال ظاهر قوله
 المنصوب محلا جواب سؤال ظاهر قوله بمفعولية القول جواب سؤال ظاهر فان قيل ان مقولة
 القول ليس الاجلة وقوله عشرون ليس بجملة قلنا نعم لكن هذا فيما لم يرد منها اللفظ وان
 اريد من المقولة اللفظ فلا يشترط ان تكون جملة والمراد من العشرون هنا هو اللفظ فان
 قيل ان قوله منصوب محلا لا يخلو عن خلا اذ الاسم انما يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا
 محلا اما كان مبنيا وعشرون ليس مبنيا وهو الظاهر والحقا قالوا ان عشرون بالواو واجلة الحكاية
 لكن الحكاية لكن الحكاية غير مستقيمة لانه يقتضيه ان كرسابقا قريبا والذكر في موضع من الكتاب
 غير كاف للحكاية كذا كرسرون في بيان الاعراب لانه يلزم منه فساد قواعد النحو لانه لو
 قرع بعد الرفع منصوب وبعد الناصب مرفوعا وبعد الجار المسرفوعا او منصوبا فان احطته
 احد لان يقول ذلك حكاية وذلك صريح الغلط والمكابرة كذا قال جمال الدين چنابي حبيب
 عن الا وان اشتراط البناء للاعراب المحل غلط لان الاعراب المحل يكون للمعرب
 ايضا اذ قالوا يجوز الرفع والمعطون على سم ان بعد مضى الخبر محلا على محله ورفع فلا بد
 في الدار محلا على محلا لعلام رجل وان سلم ان البناء شرط فعشرون محله لانه حكاية
 عن البنية اعني عشرون على التعداد بان يعد اسماء العدد من غير عامل فيكون جوابا
 عن الاعتراض الثاني لان عد اسماء العدد يكون في نبحث اسماء العدد بان يعد الستة
 للتاميد من الحفظ من غير الكتابة فيكون قريبا وتقول سلمنا ان الحكاية تقتضيه الذكر
 سابقا قريبا لكن ان كان المحل عنه مشهورا فلا بأس ببعده وهما كذلك لان عشرون قد

ذكر في اول الكتاب في بيان الاعراب لقوله وألوعشرون وهو مشهور فالذكر ههنا كناية
 عنه قوله من غير فرق وإنما لم يفرق بين المذكور والمؤنث في العقود لأن صورتها صورة جمع
 المذكور المسالم فالواو والنون نص في التذكير فالتأنيدي فيه فلا يجتمعان فلذا لا يزداد التأنيدي
 المؤنث قوله وهى عقود ثمانية لى العشرون واخواتها عقود ثمانية قوله فيما زاد كلمة ما
 عبارة عن العدد يسمى هذه الاعداد الزائدة كسور العقود فان قيل ان قوله احد وعشرون
 لا ترتبطان بقوله وتقول فيما زاد على كل عقد لأنه لا يقال واحد وعشرون في كل عقد بل يقال
 في عقد واحد وثلاثون واحداً وثلاثون الى تسعين قلنا ان عبارة المصنف مخدنة عبارة
 اخرى تقديره احد وعشرون الى اخره قوله ولما غير الواجب جواب سوال وهو العطف للمع
 انه ذكر احد وعشرون واحداً وعشرون على حدة ولم يرد تهما في قاعدة العطف بلفظ
 ما تقدم مع انهما ليس بلفظ ما تقدم فأجاب بقوله ولما غير الواحد والواحدة يعني انما افردهما
 لانها ليسا بلفظ ما تقدم فأجاب بقوله قوله بدون التركيب اى بدون التركيب الامتزاج
 قوله لان المعطوف الزائدة لقوله غير قوله في قوة التركيب اى في قوة التركيب الامتزاج لا
 المعطوف والمعطوف عليه علم لمرتبة معينة كالتركيب احد عشرة علم لمرتبة معينة قوله
 فلذلك اى ولاجل انه لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم لم يرد فيها قوله اى
 عطف تلك العقود لما كان العطف في قول المصنف ذكر مجهولاً لا يعلم منه المراد عطف العقود
 او عطف الزائد فرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح اى عطف تلك العقود وانما خص
 عطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز لان الاول اكثر استعمالاً لبقية
 قول المصنف الى تسعة وتسعين او اشارة الى انه الاصل لان القليل يقدم على الكثير في التلفظ
 كما في احد عشر بخلاف قوله فيما بعد ثم بالعطف بلفظ ما تقدم حيث جعلنا ملا لها تنبيها على
 الجواز من الطرفين قوله كأننا ذلك الزائد اشارة الى ان قوله بلفظ ما تقدم حاله من الزائد
 المستفاد من قوله ثم بالعطف باعتبار المتعلق وانما جعل الجار والمجرور حاله من الزائد ولم يجعل
 حاله من الزائد والعقد معالان الاحتياج الى التقيد فيما وقع فيه التغير وهو الزائد لانه
 العقود وانما جعل المتعلق كأننا ولم يجعل متلبساً كما فعله بعض الشارحين اذ يروى عليهم ان المصنف
 بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه وهو الزائد دون العطف فكيف يكون قيد العطف عدل الشرح
 عنه وقال كأننا قوله بل الى تسعة وتسعين كلمة بل ههنا الصريح الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
 الاخر قوله فيما زاد على تسعة وتسعين جواب سوال وهو ان البحث في العدد والوسط فكيف يقال
 مائة والف في العدد والوسط فأجاب بقوله فيما زاد يعني اذا تجاوزت من العدد ونقول مائة
 والف قوله في الواحد جواب سوال ظاهر قوله مائتان والفان الخ ولم يورد جمعها لعدم كون
 من الاعداد في نفسه لان المعدود ما كان موضوعاً لمرتبة معينة كالثلثة فانه عبارة عن

ما فوق الاثنين وما تحت الأربعة والمائة والألف ليسا موضعين لعدد معين كالسليمون
 والمشركون وإنما يصير من الأعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلاثة مائة وثلاثة ألوف كالواحد
 والاثنين كما قال صاحب التكملة لم يسم كما لم يكن الواحد والاثنان من الأعداد تأتي ميزت بتمييز
 ولم يكونا من الأعداد عند بعض أهل الحساب لكن يرد عليه لما كانا عددين باعتبار التركيب
 بلفظ العدد ينبغي أن يذكرهما باعتبار التركيب أجيب إنما لم يذكرهما بهذا الاعتبار لأنهما وإن
 صار عددان باعتبار التركيب لكن تركيبه ممنوع لما يأتي في قول المصنف في ثلث مائة وقياسها
 مائة أو مئتين وإنما لم يذكر الألف مع أنه غير ممنوع مما دل على المائة قوله مائة وألف أعلم أن
 مئتي بالياء حذف الياء فعوض التاء منها كما في عدة وإنما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا
 يشبه بصورة منه خطأ فإذا جمع أوثنى حذف الف لزوالمائة وهو الالتباس عن قوله
 من غير فارق بينهما وإنما لم يفرق بينهما لأنه لو زيدت التاء في المائة يلزم اجتماع التائين وهو
 مستكره عندهم فحمل على المائة قوله من أسماء الأعداد جواب سؤال وهو أن ما تقدم جميع الكتاب
 وهو خلاف المقصود فأجاب بقوله من أسماء العدد قوله وتبدل بجواب سؤال وهو أن التغير عبارة
 عن زوال الوصف مع بقاء الذات مع أن زوال الوصف موجود ههنا فم بقوله وتبدل يعني أن التغير
 من التغير التبدل قوله مائة وواحد وفيه عطف الزائد على المائة وفي الباقية من الأمثلة عطف
 المائة على الزائد وقد ذكر عكس ذلك بقوله ويجوز أن يعكس العطف في الكل كذا قال عبد الرحمن
 أعلم أن قولاً واحداً عطف على واحد فيكون مثلاً المؤنث عطف فيه الزائد على المائة ففي
 الكل عطف الزائد على المائة وما قيل أن في الأولى عطف الزائد على المائة وفي الباقية عطف المائة
 على الزائد يالبي عند الطوقية السابقة من إيراد المثال للمذكور والمؤنث جميعاً وههنا ليس كذلك ولزم
 إيراد مثال واحد لعطف الزائد على مائة وترك باقي الأمثلة ثم المحالة بقوله ويجوز أن يعكس العطف
 في الكل يتلزم الاستدراك من بيان العكس وعطف المائة على الزائد حيث قال الشاعر فيقول واحد
 ومائة وكذا يعلم عطف مائة على الزائد ههنا على زعم عبد الرحمن وكذا قول الشاعر فيما بعد المائة وتسعة
 وتسعين سبلاً نادى بأعلى صوتانه من قبيل عطف الزائد على مائة كذا قال من باب التكرار معترضاً
 على عبد الرحمن لكن أجيب عن جانب عبد الرحمن هذا عكس الأول والثاني أن في الأولى عطف
 الزائد على المائة فيكون عكس عطف المائة على الواحد فلا يكون شاهداً على أن في الباقي ...
 الصورة الأولى ايضاً عطف الزائد على المائة قوله والألف وهو معطوف على تثنية أو مرفوع معطوف
 على الحال ولما ذكر المصنف المائة وثنيتها والألف وتثنيته فتبعه الشاعر وذكرهما في
 ضمن الأمثلة فلا يرد إلا صواب أن يقول وجمع موضع قوله وثنيتها لأن تثنية الألف
 يعلم من قوله وكذا الحال في تثنية المائة والألف بعطف الألف على المائة فلا بد أن يعلم جميع
 المائة والألف من قوله وجمع معني جميع المذكور من المائة والألف أو جمع كل واحد أو أن الفصل

جمعه راجع الى الالف فقط على ان لا جمع للمائة كما يأتي قوله وفي ثمانى عشرة أما تعرض المصنف
 لبيان هذا العدد للاختلاف في وجه الاختلاف كونه ناقصا يائيا قاصحا صليا في قوله
 اربعة احدى اتم الياء والثاني اسكانها والثالث حذف الياء مع كسر النون والرابع حذف
 الياء مع فتح النون والاول اصله ولذا قال المش والاصل في ثمانى عشرة الخ والثاني والثالث لا
 لا اصل ولا شاذ بل يقال لمجاثر والرابع فهو شاذ ثم ان الثالث وان لم يذكره المصنف صريحا
 لكن يفهم من الرابع قوله لبناء صد والاعداد ليس المراد من الصد والحرف الاول بالحرف
 الاخير من الجزء الاول او لقوله ان معنى الصد اى صد من القوم ان الاعداد المركبة مبنية
 على الفتح بان يحمل العبارة على القلب لصد وبناء الاعداد فلا يريد ان ذكر لفظ الصد ورغير
 ملائم لانه منقوص ستة عشر وتسعة عشر لان صد رهما كسور قوله لتناقل المركب والمراد
 بالمركب هو المركب المذكور ههنا وهو ثمانى عشرة فان فيه نقل من جهة ان يحمل الحركة على الياء نقل
 والفتح وان كان خفيفا لكن فيما لم يكن مركبا وههنا وجد التركيب قوله معدى كريب اصله بفتح
 الباء ليوافق الاخوات لكن اسكن الياء لنقل التركيب قوله اى حذف الياء انما يجوز حذفها
 بكمال التخفيف قوله لانها اذا حذف دليل على الشذوذ قوله فالوجه ابقاء الكسرة ليدل
 على الياء المحذوفة قوله الا ان الذى جواب سؤال وهو فعل هذا ينبغي ان يمتنع هذا
 له لوجه لعدم الدليل على الياء المحذوفة فاجاب بقوله الا ان الذى لى لى لكن الا هو الذى يجوز
 فتح النون كونه مركبا قوله قال الشيخ الرضى اشارة الى ان بين قول المصنف وقوله الرضى تدافع
 ظاهرا وهو ان قول المصنف يدل على شذوذ وفتح النون فليس باولى بل الاولى هو الكسر وقوله
 يدل على اولية فتح النون ويشذوذ كسرهما اجيب عنه لا يخالف بينهما لانه الشاذ
 على ثلاثة اقسام احدها ما يكون مخالفا عن القاعدة والاستعمال جميعا كسجد يقم الجيم لانه اسم
 ظرف من يسجد بضم العين فيكون الظرف منه مفتوح العين والثاني ما يكون موافقا للقاعدة
 ومخالف الاستعمال كسجد بفتح العين والثالث موافق الاستعمال ومخالف القاعدة كسجد بكسر
 العين فما قال المصنف من ان فتح النون شاذ بالنظر الى انه مخالف القاعدة لان القاعدة
 تقتضيه ان يقع كسر النون ليدل على الياء المحذوفة وما قال الرضى ان الكسر شاذ بالنظر
 الى انه مخالف الاستعمال فلا يخالف في الواقع قوله ليوافق اخواته وهى ثلاثة عشر واربعة عشر
 الخ قوله والثالث الى اشارة الى ان عبارة المصنف بمحذوف المعطوف فلا يلزم القصور
 في العبارة قوله ولما فرغ الخ وانما قال هذا لان ما بهم اذا فرغوا من بحثهم على الفرائض من
 البحث الاول على لشرع في الثاني قوله وايتد من الثلاثة جواب سؤال ظاهر قوله
 اى مجرور جواب لسؤال وهو ان المصنف يخالف عن سائر النحويين لانهم قالوا ..
 مجرورا ههنا فاجاب بقوله اى مجرور يعنى انها ههنا بمعنى واحد وان كان في المواضع الاخرى

له بدلالة ثم ان يقال البناء الاعداد الملكية ١٢

الجرام من الخفض لا يـ يكون بالكسرة فقط والجـ قد يكون بالكسرة وقد يكون بالحرف والـ لا يـ
لا يـ تأتي في العدد الذي قلنا يكون هـنا بمعنى واحد أعلم ان التميز انما يكون مجزوا اذا كان
جامدا نحو ثلثة رجال وان كان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاحسن فيه الاتباع والـ ان
ان يجعل التميز صفة للعدد كذا في شرح التسهيل وما قاله الشارح ان اضافة العدد لا يجوز للجميع
المذكور السالم فـيـما يكون بصورة الاضافة وما اذا كان بصورة التركيب التوضيـفـي فهو غير ممنوع
قوله وجموع الاولى ان ياتي بجمع الكسرة وان لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات و
قل مجيئه مع وجود الكسر نحو قوله تعالى سبع سبلات مع وجود سابل فالتقيل لما كان مجيئه
مع وجود المكسر قليل ينبغي ان لا يصح ايراده في اصح الكلام قلنا ان محتمل اي مصححه في
قوله تعالى انه واحد قوله تعالى سبع بقرات حاصله انه وان كان قليلا لكن له حسن بوجه اخر
وهو انه انما اورد جمع السالم ليـطابق مع قوله بقرات لانه جمع سالم قوله ثلث رهط واقامه
يكن الـهـط جمعا لانه لا واحد له والجمع المعنوي آما بـيـس كالتمر والعسل واسم جمع كالـهـط و
القوم والنفر كلها بمعنى واحد وهو من الثلث الى العشرة قوله انـهـ بعد المرة في اختياره قوله لا
تسقط الخ مضارع من باب الافعال وايضا انما كان مخفوضا على الاضافة ولم يكن منصوبا
على التميز لان مميز الاعداد موصوف مقصود معنى لـثـلـثـة رجال في الاصل رجال ثلثة فتو
نصب يصير على صورة الفضلات قوله الـثـلـثـة ثلث مائة لما كان المائة مؤنث فلن اقال
ثلث مائة ولم يقل ثلثة مائة وانما قال التسع مائة ولم يقل الى عشرة مائة اذا لم يتعملوا عشرة مائة
استغناء بلفظ الف فالتقيل فليكن المائة اسم جمع كالـهـط فمن ابن علي انه مفرد حتى
يحتاج الى الاستثناء قلنا اسم الجمع يد على عدد غير معين والمائة يد على عدد معين
فكيف يكون جمعا واسم جمع وانما جـوزوا اضافة الثلاثة مثلا الى المائة لوجود الكثرة في
المائة فاشبه الجمع قوله وكان قياسها فالتقيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والتوزن لا يـجـز
اصلا فكيف يقال والقياس ثلثة مئين قلنا هذا بالنظر الى سائر المميز لانه لا يكون الا جمعا قوله
لان للمائة جمعين دليل لقوله لم يجمع قوله في صورة جمع المذكور انما قال في صورة لان الجمع
السالم لا يـجـي الا من المذكر العلم الذي يعقل كزيد ون اذ من الصفة كضاربون ومضروبون و
المائة ليس بواحد منها وازيادة تحقيقه في التكملة يعني ان جمعية المائة على مئين شاذ ..
كارضين جمع ارض قوله والثاني جمع المؤنث السالم الخ وهو جمع حقيقة فلن لم يقل صور
هـنا قوله الى جمع المذكور الخ فكذا لا يجوز اضافة العدد الى ما هو في صورة الجمع كمئين قوله
فلا يقال ثلثة مسلمين الخ لانه لا يقبل لتاويل الجماعة لان الواو والنون او الياء والنون
علامتا التذكير فلا يقبل التانيث بخلاف قوله رجالا لانه جمع وهوتاويل الجماعة مؤنث
قوله ان يـلـ التميز المجموع الخ قوله التميز فاعليه والمجموع مفعوله قوله ما تعود الخ كـلـمـة

مصدرة أي عادت كرت ان تميز قوله بعد ما أي بعد الجمع الذي هو الم وبتحقيقه انه لو
اضيف ثلاثة مثلا الى مائة يكون ذلك الجمع مائة تمييزية نحو ثلاثة مائة رجل والحال انه جرح
العادة على ان يكون لعل مثلا تمييزيا يكون على صورة الجمع المذكور اعني عشرون وثلاثون
فكرهوا ان يكون ذلك التمييز للجمع المؤنث السالم اعني مائة واما كون رجل تمييزا للمائة بدون الجمع
فلا خير فيه لانه لا مقابلة بين مائة وعشرون حتى لا يكون تمييزا لهما تمييزا للاخير بالمقابلة
بين مائتين وعشرون فلا يكون تمييزا لهما تمييزا للاخر قوله مع كونه اخضر النجواب
سؤال وهو ان المحذوفا كان ثابتا في الجمع كذلك ثابت في المفرد لان تمييز ثلاثة او اربعة
لا يحجب مفردا عما الترجيح قلجواب بقوله مع كونه اخضر قوله اما نصيب في العقود فلتعذر الاضا
يعني ان اضيف فلا يخلو اما ان يكون مع بقاء النون او بدونها والاول غير جائز لان النون
فيها على صورة نون الجمع فلا بد من حذفها من المضاف والثاني ايضا غير جائز لان هذا التمييز
في الحقيقة ليست نون الجمع بل بصورته والمحذوف من المضاف نون الجمع لا غير وهذا بحث
وهو ان كلام الشارح في هذه ينافي كلامه في بحث التمييز من انه يعجز اضافة عشرين الى المميز
وغيره لكن على سبيل الندرة وحكمه هنا بامتناع اضافة بقوله فلتعذر الاضافة اجيب
انه امتناعه بين كلاميه لان المورد من التعذر بهذا الندرة قوله واما فيما عداها في ما عدا
قوله لما كان غير العدد الظاهر ان يقال غير المميز لانه اذا زاد من العدد للعدد وهو المميز
كما يدل عليه قوله واما جوزوا قوله ذلك المميز لان المميز له امتزاج بالمضاف بحسب الصورة واللفظ
جميعا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المميز في الحقيقة هو العدد وبالعكس بخلاف خمسة
عشرة فلان للمضاف اليه فيه امتزاج بحسب اللفظ قوله واما جوزوا تقريره انهم انما
جوزوا ذلك ليطرد بقولهم مائة امرئة بلا ذكر ذكر ثلاثة فان المائة فيه مضاف فالاولا يكون
المائة مطلقا سواء كانت مع الثلاثة او لا قال قيل لم يجوزوا اطراد الباب في قولهم احد عشر
رجلا لصحة قولنا عشرة رجال بالضافة فلم لم يريدوا ان يكون عشرة مضافا مطلقا
كانت مع احد مثلا او لا قلنا ان في احد عشر رجلا اضافة تقدير واحدة وهو اضافة
المركب الى رجل بخلاف ثلاث رجال لان فيه اضافتين فلا يكون كاسم واحد قوله يكون
الفضلة قبيل او ههنا بحث من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال قليلة بالتاء ليعبر جملة
على قوله فضلة والثاني انه لا فرق بين كون التمييز جمعا او مفردا لان العدد ليس
الا احد عشر في المثال المذكور سواء كان التمييز مفردا او جمعا لانها يقعان على عدد
معين وهو احد عشر ههنا اجيب عنه ان قوله فضلة ما اوله بقا ضلكتا و لا الوجهة
بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وعز الشارح في الجمع
ههنا وان وقع على العدد المعين كالمفرد لكن بحسب المفهوم اعم من العدد المعين

لانه يدل على الجمعية مطلقا لا على خصوص حد عشر او غيره اوتقال المراد من قوله قليلا هو القليل
 من حيث اللفظ لا من حيث المعنى او نقول انه قليل من الجمع من حيث المعنى ايضا لان معنى
 الجمع واحد واحد واحد ومعنى المفرد واحد فقط قوله في العدد وانما قيد بذلك لان
 استعمالها مع تميزها بدون الاعداد اى بدون اضافة اسم العدد الى المائة نحو ثلثائة وقم
 في الرضى حيث قال وان لم يكن للمائة مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واهيئت الى اللفظ
 ايضا نحو مات رجل قوله لكنه لما كانت جواب سؤال ظاهر قوله في جانب الاولى ان
 يذكر هذه المسئلة في جنب قوله نقول ثلثة الى عشرة للمذكور وثلث الى عشر للمؤنث لكن ذكر
 ههنا لاجل ان للتمييز فيه دخل لان تذكر لفظ العدود وتانيثه انما يعلم من التميز ولذا اقدم
 ذكر التميز قوله المعبر به عن اى عبر باللفظ عن المؤنث وفي هذا الاشارة الى ان اللام للعدود
 ليس المراد من اللفظ لفظ مطلق بل لفظ المؤنث قوله بان يكون العدود سواء وقع تميزا كما في
 مثال الشرح او موصوفا نحو الشخص ثلثة ولا ينقض هذه الضابطة بثلثائة ولا العكس بثلثة
 الا في حيث وجب التذكير في الاول والثاني في الثاني سواء كان للعدود مذكرا او مؤنثا
 لان التذكير والثاني فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن العدود
 بلفظ تميزهما اعني رجلا وامراة قوله اى ففى العدد وجهان جواب سؤاله وهوان الجزاء
 لا يكون الاجلته وقوله فوجهان ليس بمجمل فاجاب بقوله اى ففى العدد وجهان وانت تريد
 النساء والاول للرجال قوله اعتبارا باللفظ وهو المذكور قوله وهو الاكثر اى اعتبارا باللفظ اكثر لان
 بحث النوى عن اللفظ قوله واحدا اشارة الى ان عبارة المصمم بخذوف المعطوف فاه
 يثبت المقصود في عبادته قوله بيمينه اذ قوله للتخصيص على استغراق النفي فان الفعل المنفى
 ظاهر في العموم ولا يكون نصا في العموم لان الفعل في حكم النكرة وليس عين نكرة بخلاف عين
 النكرة وهو اسم منكر في سياق النفي فانه نص في العموم اى لا بيمينه مفر داومتى او مجموع قوله
 فلا يورد الواحد جواب سؤال وهو انه فاق المطابقة بين الدليل والمدعى في كلام المصمم
 لان المدعى وهو قوله لا يمين يد له على ذكر الواحد والاثنين ترك التميز والدليل وهو قوله
 استغناء بلفظ التميز يد له على ذكر التميز وترك الواحد والاثنين فاجاب بقوله فلا يورد الخ
 يعنى ان اجزاء المدعى مخذوف قوله بل يذكران ما يصلح جواب سؤاله وهو انه اذا لم
 يورد الواحد والاثنان فلا يصح اطلاق التميز على رجل ورجلين لان التميز ما يرفع التميز واذا
 لم يذكر العدد لم يثبت الا بهام فاجاب بقوله بل يذكران ما يصلح له وهو للمفرد في الواحد والمثنى
 في الاثنين ولحقنرا به عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع في الاثنين قوله ولحقنرا
 جوابه وهو لا يصلح جعل قوله استغناء مفعولا له لقوله ولا يميز واحد لان اشرط في حذف اللام من المفعول ان
 يكون فاعل الفعل والمفعول الواحد وههنا ليس كذلك لان فاعل الفعل لفظ واحد وفي عمل المفعول له

ہنہا لیس الا المتکلم فاجاب بقوله ويطرحون یعنی انه مفعول له لفعل مقدر وهو يطرحون
 ولا شك ان فاعل كلاهما هو المتکلم قوله ای تمیزهما اشارة الى ان اللام في التميز عوض عن
 للمضاف اليه قوله ای الصلح جواب عن اعتراض الرضى وهوانا لانسلم ان بلفظ التميز استغناء
 عن العدد لانه لو قال واحد رجال او واحد رجلين او اثنا عشر رجلا لا يستغنى التميز عن العدد
 فاجاب بقوله الصلح لان يكون تمیز حاصل الجواب ان الاستغناء فيما يكون التميز صالحا
 لان يكون تمیز العدد وفي مادة المقص التميز لا يصلح ان يكون تمیز العدد قوله الدال صفة التميز
 والغرض في التوصيف بيان الاستغناء قوله بجوهر ای ببادته فان مادة الرجل يصلح ان يكون
 تمیزا للواحد وهي تدل على الجنس وصيغته تدل على الوحدة فلا يحتاج الى ذكر الواحد ثم
 وكذا رجلين بخلاف الجمع كما في ثلثة رجال فان جوهر يدل على الجنس وصورته على الجمعية
 لا على خصوص الثلثة وادبجه وغيرهما وانما كان الجوهر دالا على الجنس والصيغة على الوحدة
 لان بتغير الهيئة بغير الوحدة والاشتمالية فعلم انهما دالان للصيغة وبغير الصيغة لا يغير
 الجنس فعلم انه مدلول للمادة قوله عنهما ای عن الواحد دفع وهم وهوان ذكر
 رجل مثلا مستغن عن كل واحد كما دل عليه قوله عنهما قوله فان من صيغة رجل الغاء
 لتقليل على تطبيق المثال مع المثل اعلم ان المراد من الصيغة ههنا هو اللفظ ای الحروف
 والحركات جميعا فلا يرد انه قال سابقا ان الصيغة يدخل على الوحدة و قال ههنا ان الصيغة
 تدل على الجنس والوحدة جميعا قوله عن التميز صيغة اسم للفعول وهو عبارة عن العدد قوله
 هب صيغة اسم فعل بمعنى الماضى المتکلم ای فرضت قوله مغن عنه ای عن الواحد قوله لك
 ای مغن عن الاثنين فان قيل ان قوله ان ههنا الواحد مغن عنه لا يخلو اما ان يراد اغناء
 ههنا الواحد عن ذكر الواحد مطلقا سواء كان تمیزا واحدا او مشى فهو غير مسلم لانه لو كان
 تمیز الواحد مشى لا يستغنى عن ذكر الواحد او يكون مقيدا بمفرد فهو مسلم لكن الواحد والمثنى
 سياتيان في الاستغناء في صورة ذكر المفرد مع الواحد والمثنى مع الاثنين وفي عدم الاستغناء
 في صورة ذكر المثنى مع الواحد والمفرد مع الاثنين انه مقيد بمفرد ^{فقط} والشوقية في عدم الاستغناء
 في صورة ذكر المثنى مع الواحد والمفرد مع الاثنين ممنوعة لان التميز المفرد للاعداد التي هي
 ماقى الواحد موجود كما في احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا فليكن تمیز الاثنين كذلك واما
 التميز للمثنى للواحد فغير موجود ولذا اخرج الشارح بقوله الصلح لا يكون تمیزا قوله في مین سائر
 الاحاد ومن الثلثة الى العشرة قوله في عالم يتسرا ای في مین العباد التي لم تيسر ولم يكن الجمعية
 فيه وهو مادون الثلاثة قوله ما هو اقرب اليها ای الى الجمعية متعلق بقوله يعتبر قوله و
 لا يبعد انما قال هذا مع انه يستعمل في الضعف ههنا بنفسه لان هذا التوجيه من الشرع
 فقط واما الاول فهو لكل التوجيهين ثم قوله ولا يبعد

متعلق بقوله الدال مجوهر على الجنس يعني ان في توضيح دليل للمرة توجيهين احدهما اشار اليه
 بقوله الدال مجوهر والاخر بقوله ولا يبعد فالتوجيه الاول باعتبار المعنى والثاني باعتبار
 اللفظ قوله اي مجوهر الحروف الخ اي بذات الحروف قوله المصورة صفة الحروف قوله القابلة
 صفة ثانية الحروف قوله علامة الافراد به اي بالحروف بتاويلها بالتميز فلا يفوت قوله
 اعني التنوين مخوخرجل قوله حثي التثنية وهو الياء والنون مخوخرجلين فان جوهر الحروف
 في رجل وهو اللام اذا حثي بها تنوين يكون مصورة بصورة خاصة واذا حثي بها الف والنون
 يكون مصورة بصورة اخرى مقابلة للصورة الاولى قوله استغنى به عن ذكر الاثنين على حد
 سواء كان التميز مفردا او متثنى والفرق بين التوجيهين في دليل المصريح ان المراد بلفظ التميز
 على الاول مجموع جوهر الحروف وعلامة الافراد والتثنية وعلى الثاني المراد الحروف الاصلية
 فان ذكر معه العلامة فيقال رجل ورجلين وان ذكر معه العدد فيقال واحد رجل واثنان رجل
 ولا شك ان الاول اخف من الثاني خلاصة ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تميزهما
 استغناء بلفظ التميز عنهما اعني الصيغة من غير اعتبار الافراد والتثنية لانه بالحاق علامة الافراد
 بعيد الواحد وبالحاق علامة التثنية بعيد الاثنينية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين
 قوله فاختاروا جواب سؤال وهو على هذا حصل طريقان لبيان الجنس مع الواحد والثني
 وكل واحد منهما مخير عن الاخر فمن اين يزجج احدهما على الاخر فاجاب بقوله فاختاروا
 قوله وذلك الاستغناء اشار الى ان قوله لا فادته ليس بدليل ثان لقوله ولا يميز الواحد
 بل هو دليل الدليل ويسمى بالتدقيق واذا كان الدليل للمدعى يسمى بالتحقيق قوله المقصود
 صفة النص ثم يرع ان النص عبارة عن الاية والحديث فاجاب بقوله اي التنصيص
 قوله على العدد جواب سؤال وهو انه يعلم من قول المصريح ان العدد منصوص به والنصوص على
 شئ اخر وليس كذلك اذ العدد هو للنصوص عليه فاجاب بقوله على العدد يعني سلمنا ان
 قوله بالعدد منصوص به لكن النصوص عليه محذوف وهو قوله على العدد ثم يرع عليه فعلى
 هذا يلزم الاتحاد بين النصوص والنصوص عليه فاجاب بقوله اي يذاكر اسم العدد يعني ان
 المراد من النصوص عليه هو العدد والمراد بالنصوص به هو اسم العدد وانما اراد قوله بذكر لان
 الذكر لازم مع الاسم قوله والتصريح به عطف تفسير لقوله التنصيص به والباء في قوله به
 بمعنى على قوله الذي اشار الى بين القاعد المشهورة وهي ان اللام اذا دخل على اسم الفاعل
 والمفعول يكون اللام بمعنى الذي والاسم بمعنى الفعل قوله ذلك التنصيص اي التنصيص على العدد
 فان قيل الاستغناء عن الشئ لا يمنع ذكره على وجه التاكيد والتشويق كما في اية واحد و
 لا يتخذ واليمين اثنين ولم يرد واحد ورايه رجلا قلنا لما كان تميزها بلفظ يدل على نصيته
 العدد دافع اليها تميزا واما مخوخرجل ورايه رجلا فتشاذر اما قوله تعالى اله واحد فلاون ذكر العدد بعد

ذكر العدد يكون للتأكيد والتوضيح اى صفة موكدة مثل نفخة واحدة واما تقديم العدد على العدد
فلا يجوز اذا التأكيد لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود فان قيل انه وان لم يكن تأكيد لكن
ينبغي ان يكون بلا قلنا انه بدله الغلط وهو نادى فى كلامهم قوله وتقول فى المفرد قال بعض الشارحين
ان قوله تقول صيغة للونث اذ الضمير فيه راجع الى العرب وهو مونث بتاويل القبيلة فلذلك طبع
قال حسب الكلمة تقول عطف على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب بقية قوله وان
شئت قلت وبقية قوله فتعرب الاول قوله اى فى الواحد لما كان المفرد من صفات لفظ
والحال ان المقصود ههنا هو المدلول كما يشعر به قوله وتقول فيه الثانى لان الثانى من صفات
اللفظ فعلم ان المراد من المفرد هو المعنى فلذا قال اى الواحد وهو من صفاتكم اعلم ان اخذ
اسم الفاعل من العدد جائز والغرض فى اخذ احد الامرين اما للتقنين ومعناه جعل لنا
ازيد بواحد واما الحالة ومعناها بيان المرتبة انه فى الا ابتداء وفى المرتبة الثانى والثالث
الى غير ذلك وخاصة الاول ان يضاف الى ما تحته نحو الثانى الواحد وخاصة الثانى ان يضاف
الى مساويه او الى ما فوقه نحو ثانى اثنين او ثانى الثلاثة وتحقيقه يحى فى المتن والشرح جميعا
قوله اى بسبب كان الباء محبة لمعان كثرية فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال انما السبب
قوله اى تصير ذلك للفرد الخ اشارة الى ان الضمير مصد مضاف الى الفاعل والمفعولان
مخذوفان احدهما قوله عدا وقوله انقص صفة عدا والاخر قوله ازيد عليه اى على عدد انقص
قوله بواحد متعلق بقوله ازيد قوله فتعرب الثانى مقول الثانى لما وقع الفصل بين قوله تقول
وبين مقوله نبه على ذلك قوله وذلك القول الخ اشارة الى تطبيق المثال مع المثل اى المفرد
قوله تقيره اى تصير الثانى الذى هو تعبير عن المفرد من المتعدد فالضمير فاعل التقين
وقوله الواحد مفعول اول وقوله اثنين مفعول ثان قوله بانضمامه اليه دفع وهم وهو ان
يجعل المفرد الواحد اثنين بانضمام شئ اخر اليه فدفع بقوله بانضمامه اليه اى بانضمام المفرد
الى الواحد قوله فيكون معنى ثانى الواحد اعلم ان قوله معنى مضاف الى الثانى والثانى
مضاف الى الواحد قوله مصيرة خبر قوله فيكون قوله وانما ابتداء والثانى الخ جواب حال
ظاهر قوله اذ ليس قبل الواحد عدا بل هو ابتداء العدد قوله حتى يكون الخ فان قيل
يفهم من قوله حتى يكون الواحد مصيره واحد انه اذا كان قبل الواحد عدا كان الواحد مصيره واحدا
وهو باطل لانه اذا اجتمع شيان فيحصل اثنان قلنا ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى تصير
لا يضاف الى عدد انقص بدخا فلو فرض العدد تحت الواحد لا يكون الا ادى من الواحد
فاذا ضم الى الواحد لا يكون اثنين بل يقوى به الواحد قوله على هذا القياس فان قيل
لا حاجة الى هذه العبارة بل مجرد اشتغال بما لا معنى قلنا انما قاله هذا الرعاية للبتدى قوله
اى لا تقول اشارة الى ان لا عطف عطف على قوله الثانى والثانية قوله غيبة لك اشارة الى ان

له اى فى المفرد من العدد ما جاز غير الثانى

مبنى على الضم لحذف المضاف اليه وهو قوله ذلك اي حين ذلك المذكور من الثاني والثانية
قوله فيما تحت الاثنين لاحتاجه عقلا قوله اذ لا يقبل اشتقاق لانه اما ان يشتق من المجز
الاول من المركب او من الثاني منه وعلى التقديرين لا يشتق من المركب بل من المفرد ولولم
لبعض الاجزاء من الثاني يلزم الالتباس كما من ولواشتق من جميع حروف المركب لا يسم في اسم
الفاعل واما اسم الفاعل من المزيد فلا يسم في اسماء الاعداد
فان قيل قد اشتق اسم الفاعل من المركب حيث قالوا حادي عشر و ثاني عشر باعتبار الحالة
قلنا اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف
العشرة وما تحتها فان لها الفعل نحو ثنيت من الثني الى عشرات من باب ضربت وجاء من
حذف ما كان اخره عين اعني ر ك ب وسبع وتسع واما ما ببيان الحال وان كان في صورة اسم الفاعل
كالجائط والكاهل وهو عقدة ما بين التكمين فليس له معنى في صورة اسم الفاعل اذ لا يدل
على معنى حكا وهو التصير واما معناه الواحد في مرتبة فلا باس ان يبني من اول جز في
المركب اذ لا يحتاج الى مصدر قوله اي مرتبة من العدد لما كان الحال يحبي لمعان كثيرة فلج
الابهام وتعين ما هو المراد قال اي مرتبة فان قيل ان الاولى اسم الفاعل الذي معنى
التصير ايضا في مرتبة من العدد قلنا المراد من المرتبة في نفسه لا بالنظر الى عد تحت فيصم مقابلة
مع قوله باعتبار التصير فانه حالة بالنظر الى ما تحت قوله من غير اعتبار معنى التصير اي لا يلاحظ
فيه زيادة الاقتصار بل يلاحظ فيه مجرد المرتبة من انه في الموضع الاول او الثاني قوله الاول
اختلفوا في وزن اول فقل وزنه اقل وقيل وزنه فعمل ويهيد الاول مجي الاول في مؤنث
ولو كان وزنه فعمل كان مؤنثه فوعلة ويويد الثاني صرف في نحو اتيت اوله ولو كان وزنه
افعل كان غير منصرف للصفة ووزن الفعل قوله اذا وقع في مرتبة الاولى واما قال هذا
لان عبارة المصدر لو ل على الاطلاق لا يسم قوله كذلك اي اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية
قوله واما لم يقل الواحد والواحدة لانها لا يدل لان واليضا ان لم يقل هما لان لفظ الواحد
اسم العدد وليس المراد من اعتبار التصير والحال اسم العدد بل المراد اسم مشتق منه قوله على
المرتبة المقصودة وهما الاولى والثانية والا فالواحد والواحد يدلان على الوحدة مطلقا و
هو ايضا مرتبة من الراتب لكن ليست مرتبة مقصودة هنا قوله والحادي عشر عطفت على
قوله الاول والثاني وليس عطفت على قوله العاشر والا يلزم تعدد الغاية احدها هذه والثاني
قوله الى التاسع عشر وذلك ليعني الى فساد المعنى قوله والحادية عشرة بتانيث الجزئين
ليكون المونث مخالفا للمذكر من كل وجه قوله الحادي لقلب الواحد الى الحادي يجعل الفا مكان اللام
والعين مكان الفاء فصاحدا وشم قلبت الواو ياء لتطرفنا وانكسار ما قبلها قوله واعلم
جواب سوال وهو ما الوجه لم انهم خالفوا اسم الفاعل من العدد من اسماء الاعداد

الاعداد في التذكير والتانيث فاجاب بقوله واعلم الى قوله لانه اسم لواحد المذكور قوله حكم
اسماء الفاعلين اي حكم سائر اسماء الفاعلين مثل ناصر وضارب وعلم قوله من المركب
سواء كان مركبا متراجيا او اضافيا قوله وتقول في المعطوف واما العشرة والثلاثون
الى تسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيها واحد ولذا اتى بها
وكان القياس العاشرون والثلاثون كذا في الرضى قوله من اجل اختلاف الجواب
وهو ان كلمة ثم من اسماء الاشارات الكمانية والمحال ان اختلاف اعتبار التصير والمحال
ليس من المكان فلجواب بما حاصله انه ههنا ليس من المكان بل للتعليل والقينة عليه
دخول كلمة من عليه قوله اعتبار التصير الخ بيان الاعتبارين قوله اختلف اضافتهما جواب
وهو ان اختلاف الاعتبارين لا يكون علة لقوله قيل في الاول الخ لانه لو قيل بالعكس ايضا
يثبت اختلاف الاعتبارين فلجواب بقوله اختلف اضافتهما يعني انه معلول محذوف وهو
اختلاف اضافتهما الى الامور المذكورة على الخصوص ثم يرد عليه لما كان قوله ومن ثم علة لتعليل
محذوف فالاشتغال بقوله قيل في الاول الخ اشتغال بما لا ينبغي فاجاب بقوله فلاختلاف الخ
يعني انه معلول لعله محذوف لانه قوله اختلف اضافتهما معلول بالنسبة الى قوله ومن ثم
علة بالنسبة الى قوله وقيل واما رتب المصروف قوله وقيل على قوله ومن ثم اى على خلاف
الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين قوله اى في المفرد من المتعدد دفع وهم
وهو ان المراد من الاول لفظ الاول المذكور بقوله الاول والثاني قوله بالاضافة واذا نصب
به فانما تنصب اذا كان بمعنى المحال والاستقبال لا بمعنى الماضي والاضافة في هذا اكثر
من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانها متساويان فيها والنصب اكثر قوله اى
مصيبيهما تفسير لقوله ثالث اثنين اى الثالث مصير الاثنين ثلثة وهذا القول انا يقول فيما
وجد الاثنان اولاهم مراد عليهما واحد ولا يقال فيما وجد الاحاد الثلاثة دفعة واحدة بل
يقال فيه ثلثة فلا يرد انه لا حاجة الى اشتقاق هذه الصيغة لانهما قد يلقى بقوله ثلثه
قوله من قولهم ثلثتها جواب سؤال وهو ان اسم الفاعل لا يشتق من الفعل
ولا فعل منها فاجاب بقوله من ثلثتها يعني ان الفعل هو موجود
وهو ثلثتها بفتح اللام وسكون التاء وضم التاء صيغة التكلم بالعرب قالوا
ثلث ثلث ثلث وربع ربع ربع وانما يرد اذا لما شرح رحمه الله تعالى
قوله قولهم ليسم دخول كلمة من عليه لانها لا تدخل على الافعال والجل وانما قيد
بقوله بالتخفيف لانه لو كان بالتشديد يكون ماضيا من باب التفعيل فكيف يكون اسم الفاعل
منه ثالثا لانه من الجهر ولا من الزيد بل يكون اسم المفعول منه مثلثا ثم يرد عليه

له لان التصير يقتضى الاضافة الى الاقل بترتبه والمحال يقتضى الاضافة الى المساوي او الى قوة اذ لترتبه لاصري العدد الذي تحتهم

له لان التصير يقتضى الاضافة الى الاقل بترتبه والمحال يقتضى الاضافة الى المساوي او الى قوة اذ لترتبه لاصري العدد الذي تحتهم

ان ثلثت لما كان بالتخفيف فكيف ينصب المفعولين لانه متعلق الى مفعول واحد لا الى المفعولين
والحاجة ههنا مست الى المفعولين فاجاب بقوله اى صيرت الاثنين ثلثة يعنى ان ثلثت متضمن
لغنى صيرت فيكون معناه اجتمع المتكلم مع الشخصين الاخرين فحصل ثلثة افراد قوله الى
عده يساوى عدده النظم الاخصر بالاضافة الى اصله والى ما فى قوله اذ العدد والمضاف اليه نفس
اصله لا يساوى اصله الا ان يعتب التفاضل باعتبار كونه اصلاً وكونه مضافاً اليه قوله
احدها بيان لقوله ثالث ثلثة قوله بل باعتبار قوله اعلم ان عبارة الشارح لا يخرج عن جمل
لان معناه ان معنى ثالث ثلثة واحد من الثلثة لاكن لا مطلقاً بل باعتبار وقوعه في المرتبة
الثالثة وهو ظاهر ومعنى ثالث اربعة احد من الاربعة لاكن لا مطلقاً بل باعتبار وقوعه
في المرتبة الثالثة وكذا معنى ثالث خمسة فالصواب ان يقال باعتبار ان يقال باعتبار وقوعه
في المرتبة الثالثة من الثلاثة والاربعة والخمسة ولا مسأخ لان يقال للمراد في المرتبة الثالثة
من الثلاثة او الاربعة من الخمسة او الخامسة من الستة لان قوله اواربعة او خمسة معطوفان
على الثلثة كذا قال جمال الدين رحمه الله تعالى قوله والرابعة او الخامسة
زاد هذه العبارة للإشارة الى ان قوله ثالث ثلثة مذكور بطريق التمثيل والمراد قيل ثالث
ثلثة وامثاله من نحو اربعة وخامسة وغير ذلك اى احدها باعتبار وقوعه في
احد هذه المراتب وليس للمراد انه قيل ثالث ثلثة باعتبار وقوعه في احد هذه المراتب فانه
فاسد اذ لا يقال ذلك الا باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة فقط قوله والا يلزم اى ان كان
مطلقاً قوله وذلك مستبعد جداً لان عاشر العشرة الواحد الاخير من العشرة الذى وقع في
المرتبة العاشرة فان قيل ان ارادة الواحد الاول من ثالث ثلثة ايضا مستبعد فلم يخص
العاشر قلنا سلمنا انه مستبعد لكن عني جداً ومن العاشر مستبعد جداً قال مولانا
عصام الدين رحمه الله تعالى الاولى ان يقول والا يلزم جازاً ارادة الواحد الذى
في المرتبة الثانية او الثالثة من عاشر العشرة لا الواحد الاول منه لانه يمكن ارادة الواحد
الاول من عاشر العشرة اذا كان الا مبتداً ومن العدد الذى يكون العشرة به عشرة قلنا
هذه الارادة غير مستعملة فلا يذهب الذهن اليه قوله باضافة المركب الاول لما كان الاضافة
في المتن مجزولاً بينه لقوله باضافة المركب الاول نزع لانه لا يعلم انه بين اجزاء التركيب الاول
او الثاني اويين التركيبين قوله اى واحد من احد عشر دفع وهم وهوان يتوهم
ان المراد من قوله حادى عشر اعتبار التصدير مع انه لا يتجاوز العشرة كما مر قدفع لقوله
اى واحد من احد عشر اه قوله بناء على الا اعتبار انما قدر المتعلق ولم يتعلق
بقوله لقوله لان على لا يقع صلة لقوله وانما اراد الاعتبار لان في لفظ
الثاني صفة ليقضى الموصوف

قوله على الثاني حال من مفعول تقول قوله خاصة حال من اعتبار الثاني والتاء
 للمبالغة او مصدر لفعل محذوف اي خص خاصة والجملة حال او معترضة قوله
 وان شئت فان قيل ان قوله ان شئت فعل متعد ليعني المفعول وهو
 ليس بموجود وقوله قلت لا يصلح للمفعولية اذ هو فعل قلنا ان مفعوله محذوف
 تقديره ان شئت في حادي عشر احد عشر قلت حادي عشر قوله لا يجوز مباحثه
 معناه ان لفظ التذكير والتانيث ... مذكور في باب العدد لان البحث عنها
 مذكور فيه ولذا قال الا بخوارا كشين قوله لا صالته اذ ما من مذكر ولا مونث
 الا ويطلق عليه شئ وشئ مذكر اي لفظ شئ مذكر فكان للمذكر عا ما فكان اصله لكثرة
 افراده ولانه لا يقتصر الى زيادة بخلاف التانيث لانه لا يحصل الا بزيادة اعلم
 انه لا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذ اقصدا لاولاها فان قصد لفظ
 الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة **قوله**
 المونث ما فيه علاوة الخ فان قيل يخرج عن الاعداد من الثلاثة الى العشرة
 فان تانيثها بتجريد ما من العلة قلت انها وان لم يكن فيها سماء العلة
 لفظا لكن فيها العلة لتقدير **فان قيل** لا يصدق التعريف على المذكور هنا
 بسبب وجود العلة فيه نحو ثلاثة واربعة للمذكر قلت ان اسماء الاعداد في
 المذكور من الثلاثة الى العشرة مونثة في الحقيقة اذ تانيثها من جهة تاويل الجمع بالجمع
 وان اطلق عليه المذكر في الظاهر **قال مولانا عصام الدين** هذا التعريف لا يصلح
 على المونث بالصيغة مخمسة وهذه والقى وانت لعدم وجود علة التانيث فيها بل نفسها
 تدل على التانيث ولو قلت التعريف مخصوص بما عد المونث بالصيغة قلت فعلى هذا ينبغي
 ان يكون الاحكام التي ايضا مختصا بما عد المونث بالصيغة مع انها مشتركة بين الكل مخمسة
 اذ اسند الفعل الى المونث الحقيقي الخ **اقول** التعريف مختص بما عد المونث بالصيغة فخرج
 لا يضر وانما انقص به اذ المونث بالصيغة علم في مجت للبنيات من المصنرات واسماء الامانة
 والاصولات لكن احكامها غير مذكرة في البنيات فلذا اشترك المونثين في الاحكام
 ولا يبعد ان يجعل خصوص الصيغة قائم مقام العلة فيثبت فيه التاء حكما فيصير التعريف
 جامعا او نقول المراد من المونث هو الذي هو من الاسم المتكمن لان ما هو مبني منه قد
 سبق ذكره في البنيات واما احكام الاسناد الالية انما هو للمونث المتكمن فان
 للمونث المبني في تلك الاحكام تابعة للمونث الحقيقي قوله اي اسم جواب
 سوالين الاول ان التعريف لم يكن مانعا لانريد خل فيه الفعل
 له اي قد خضع له فهو خضعت مع ان التقييم

لأن
 التانيث
 لا يثبت
 في
 الاعداد

للاسم والثاني ان حصر العلامة للمؤنث والالف باطل لوجود علامة الاخرى وهي الفرج
والثدى والحمل والحيض فاجاب بقوله اى اسم يعنى مراد المصدر بالعلامة علامة اسم
المؤنث لا علامة ذات المؤنث وما ذكرت ففى علامة لذات المؤنث قوله ملفوظة انما
عبر به ليظهر المحمل ^{للمحمل قوله حقيقة او حكما جواب عن اعتراض صاحب الغاية وهو ان القيمة}
الى اللفظ والتقدير يخرج نحو عقوب وطالق ويحاشى من الصفات المختصة بالنسب
اذ ليس فيها علامة لا لفظا ولا تقديرا اما الاول فظاهر واما الثانى فلانها لو كانت مقدرة تأييدها
لرجعت فى التصغير فاجاب بما حاصله ان فى هذه الاسماء وان لم يكن العلامة حقيقة لكن
وجد فيها العلامة حكما لان الحرف الرابع قائم مقام التاء وانما كان الحرف الرابع قائم مقام
التاء لان تاء التانيث موضع رابع وما فوقه لامادونه قوله ولما لا تظهر التاء وانما يظهر
التاء فى تصغير التثنية نحو قد وثار ودار لثلاثا يجتمع الفرعتان احداهما التصغير لانه فرج
المكبر والاخر تقدير التاء ولذا قالوا ان فى التصغير يرد الاشياء الى اصولها لئلا يلزم اجتماع
الفرعتين ثم اختلفوا فى ان التاء فى عقوب صمد او ابل الحرف الرابع كانه تاء فتكون ملفوظة
وتحقيقه فى التكملة قوله غير ظاهرة فى اللفظ دفع وهم وهو ان المراد من المقد المحذوف
وهو الذى سقط عن اللفظ والنية جميعا دفع بقوله غير ظاهرة فى اللفظ قوله اى اسم
دفع وهم وهو ان المذكور لما كان بخلاف المؤنث والماخوذ فى مفهوم المؤنث لفظ اسم
فينبغى ان يكون الماخوذ فى مفهوم المذكور لفظ الفعل ليتحقق قوله والمذكور بخلافه فدفع بقوله
اى اسم اه يعنى ان المخالفة بينهما من غير قوله متلبس ببيان المتعلق قوله بمخالفة لما كان
مجرد هذا الباب غير مستعمل فى الخلاف نسبة لا يتحقق بدون الطرفين وهذا يؤدى
باب المفاعلة فلان افسر بقوله بمخالفة المؤنث قوله اى لم يوجد له هذا ايضا حاصل ^{اللعنة}
وانما يقتل ليس فيه علامة الخ مع انه اخير لان كلمة ليس لينة الحال لا لينة المطلق
كما ياتى فى بحثها فاقى بصيغة الماضى ليعلم قوله وعلامة التاء الى تصيرها فى الوقف
قوله والالف اى لفظ ذلالت قوله حال كونها مقصوريا يعنى ان مقصورتا وممدودتا حال
من الالف وهو عطف على الخبر فيكون خبر الالف والعام نسبة الخبر الى المبتدأ كما فى اسما
الاستشارة قوله مثله وانت بكسر التاء يعنى هذه الكلمة بكما لما موضوعه للتانيث
قوله اسم انما ضرره لتوزيع القسم من المقسم قوله اى فى مقابلة جواب سؤال
وهو ان قوله اذ بعارة عن المساوى فيكون تقديره هكذا اما بما وير ذكر وهو لا يلى
على المقصود فاجاب بقوله فى مقابلة يعنى ان كلمة اخاء مشتركة بين المساو والمقابل
والمراد منها هو التانى لعدم استقامة الاول وانما ابدل كلمة الباء لئلا لان المتبادر منها
السببية وهى غير مستقيمة قوله من جنس انما لاد هذا لدفع وهم وهو ان المراد من

الذکر هو العضو المخصوص كما هو المتبادر **قد** **فقر بقوله** من جنس الحيوان لأنه لما زاد الجنس علم ان المراد من الذكر هو المذكور العضو المخصوص قال الرضي لو قال ان المؤنث الحقيقي ماله الفرج لكان أولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها لكن لما كان مادة النقص غير متحقق في الخارج فلما قال **أقول** انما عدل عن الفرج لكرهه التلغظ به وان شئت قد يكون مذكرا بان غلب علامة مع انه صاحب فرج **قوله** انثى ليس باقائه ذكر انثى فيدخل فيه ما لا يكون بلذا شئت كعين او يكون لكن ليس بذکر كظلمة فان في مقابلة التور وهو ليس بمذكر بل هو مؤنث اذ النور والنار واحد لكن ابد لا الواو بالالف او يكون ياذا انه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كخلة في مقابلة ثمار من غير التاء وهو الذي لا يخرج منه ثمر وليس شجر غير مثمر **قوله** واذا اسند الفعل في المتصرف فانه يجوز التاء والتاء وتركه في نحو لغز المرأة ويتعين تركه في نحو اكرم بهند اعني صيغة التعجب لان له صيغتان احد هاءا فاعله والاخر افعليه وانما يتعين ترك التاء لئلا يخرج عن وزن الامرات عن وزن افعل به وكن الحال في شبه الفعل قال الاثني ان يقول الشارح رم الفعل المتصرف او شبه الفعل بلا فصل فلا وجه لانتباهه باحد القيود وهو قوله بلا فصل فقط **قوله** بلا فصل لعدم صحة الحكم على الاطلاق ثم يريد عليه ان التقدير في العبارة خلاف الاصل فلا بد من القبيية فاجاب بقوله كما هو الاصل **قوله** الى المؤنث مطلقا اشارة الى الرد على بعض الشارحين كما يأتي **قوله** فذلك الفعل جواب سؤال وهو ان الجزاء لا يكون الاجمالة وقوله في التاء ليس بجملة **قوله** وجوبا جواب سؤال وهو انه لا يصح مقابلة هذا مع قوله وانت في الظاهر غير الحقيقي بالخيار لتحقق التاء فيهما **فاجاب** بقوله وجوبا يعني سألنا ان التاء موجود فيها لكن ههنا وجوبا وفيما بعده تخيرا **قوله** اين انال في علامتا تانيت الفاعل من اول الامر لا اذا قيل ضربت بدون ذكر امرأة مثلا يعلم ان فاعله مؤنث بخلاف عدم ايراد التاء فانه لا يعلم تانيت الفاعل حينئذ الا بذكر الفاعل **قوله** الا اذا كان مستدالنا **جواب** سؤال وهو انه يلزم التناقض في كلام المصنف لانه اذا كان ضمير اليه راجعا الى المؤنث مطلقا كيف يصح قوله وانت في الظاهر **الحاصل** الجواب ان قوله وانت في الظاهر ان بمنزلة الاستثناء كما يأتي بيانه فان قيل لما قال الشارح الا اذا كان في ينبغي ان يقول الا اذا كان لان الخيار كما كان في الاسم الظاهر الغير الحقيقي كذلك في الجمع خيار كما قال المصنف رم حكم ظاهر الجمع فانه يحى بيانه فيما بعد وحكم ظاهر الجمع بمنزلة الاستثناء ايضا فاعلم الشارح رم ان يتعرض للاستثناء ايضا **قلت** انما لم يتعرض له لانه محمول على ظاهر غير الحقيقي كما قال المصنف فاستثناء الاصل كاستثناء الفروع **قوله** لانه بمنزلة الاستثناء له حكم ظاهر الجمع كظاهر غير الحقيقي **رم** عما ناسب بقره ذلك الفصل **رم** بقلم فضل خالق عني عنه اللهم اغفر لكاتبه

واما قال بمنزلة ولم يقل عين الاستثناء لان عينه لا يكون الابدات وايضا لا يكون عينه لان
 هذا القول يسمى عند علماء الاصول بالتخصيص لا استقلاله لا بالاستثناء واما كان بمنزلة الاستثناء
 لان اذا حكم على كل ثم ذكر بعض افراده فيما بعده بلفظ بخلافه فهو بمنزلة الاستثناء عن هذا الكل
 لا اشتراكهما في اشتراك الاستثناء والتخصيص في اخرج بعض الافراد قال مولانا عصام الدين رحمه
 على المصريح ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقة بالخيار العلم المذكور مع التاء نحو طلحة فانه
 لا يقال جاءت طلحة أقول المراد غير علم للملك كرو ذلك لان الوضع العلم اخرج عن موضعه وجعل
 التانيث نسباً متبياً فاعتبر المعنى وهو في اليعنى من كونه مجزئ اسم الجنس الذي هو مؤنث لفظي
 نحو نفس اذ ليس فيه وضع جديد كما في العلم واما اعتبر تانيث في منع الصرف لكونه حالة في نفسه
 مجزئ تانيث الفعل فانه حال في غيره فلا يتعدى انوه اليه لعدم قوته قوله لكن التانيث فيه
 تعليل لقوله فلك ان تقول طلعت الشمس في طلعت الشمس يعنى تعليل للخيار قوله لفظياً اي منسوبا
 الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرها وحكما بل تانيث حقيقة في معناه فلا
 يكون للتانيث قوتا فيجوز ترك التاء مجزئ مضمرة اذ ليس في لفظه ما يشعر بتانيث قوله واستغناء
 له مع استغناء قوله لما في لفظه من الاستغناء اي بالتانيث لكون التاء مقدراً فيه بدل
 شمسة قوله وجعل بعض الشارحين اشارة الى فائدة ارجاع ضمير الى مؤنث مطلقا والمراد
 من بعض الشارحين شارح الهندي رحمه قوله ضمير اليه اي ضمير قوله اليه راجعا الى المؤنث الحقيقة
 سواء كان ضميرا او ظاهرا الى المؤنث مطلقا قوله او ضمير المؤنث الى عطف على المؤنث الحقيقة
 يعني ان ضمير اليه راجع الى ضمير المؤنث اللفظي ووجه رد الشرع على البعض ان في الارجاع
 الى المؤنث مطلقا موافقة بسوق الكلام لان سوقه للمؤنث مطلقا بقريضة التعريف وايضا ان
 في ما قاله الشرع موافقة مع طريق الفصحى وهو ان في كلامهم تفصيل بعد اجمال وفي كلام الشرع
 ايضاً كذلك اعلم ان هذا البعض قوله انت في ظاهر غير الحقيقة بالخيار راجع لقوله اذا اسند اليه
 الفعل فبالتاء يعني مشابهة بما في ان صيغة النسب رفع للمعارضة بين التانيث والمنسوخ على التام
 مدة حكمه وهما ايضا كذلك ان البعض ارفع المعارضة بين عبارتي الماتن بالمحمل لانه حمل العباد
 الاولى على المؤنث الحقيقة وحمل العبارة الثانية على المؤنث الغير الحقيقة وعند الشارح قوله وانت
 في ظاهر الخ من قبيل التخصيص له وتحقيقه في علم الاصول قوله ولو كان اشارة الى الاعتراض قوله
 لكان احسن الى اجماع عن ان ما فعله المصريح احسن لان منصب المصريح الاختصاص وفيه
 اختصاص مع احكام المقصود لان المتبادر ان اسناد الفعل الى لفاعل يكون بلا فصل كما قال المصنف في
 المرفوعات والاصل في القاعدة ان يرفع الفعل ولذا قال لشارح رحمه كما هو الاصل قوله وفي
 صورة الفصل ايضا لك الخيار لانه لا يثبت سرية التانيث الى الفعل لكان الفصل قوله
 لرفع الالتباس واعلم انه انما يجب ذلك اذا لم يكن قرينة على تانيث الاسم المذكور كما
 في الالتباس

اذا كان له صفة مؤنثة ككرمة نحو جاء اليوم زيد كرمية او عاملة في واجب تانيته فان قيل
القاعدة المذكورة ليست مخصوصة بوجوه الفاصلة بينهما لانه لو لم يكن بينهما فاصلة ايضا يجيب
اثبات التاء فيه لرفع الالتياس فقوله انه مع الفصل ليس على ما ينبغي قلنا قد عرفت ان في التاء
الحقيقة يجب اثبات التاء عند عدم الفصل والكلام في المؤنث الحقيقي الذي مع الفصل فان
لك فيه الخيار في بعض الصور وعدم الخيار في صورة اخرى قوله لا ضميره اشارة ان قوله ظاهر
في احترازي قوله فيه اي في اسناد الفعل الى الضمير قوله لم يجز تانيته لانه لم يجز تاويله بالجماعة
لكراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة الذكر فان قيل هذا متقوض بقوله تعالى امنت
بماي بالله بنو اسرائيل فانه اسند الفعل لمؤنث الى الجمع وهو بنو و حذف تونه بالاضافة
فان واحد ابن قلنا المراد من جمع المذكور السالم ما كان جمعه على لقياس وهذا الجمع على
خلاف القياس لان هذا الجمع لا يكون الا للصفة او لعلم من كره يعقل والا بن ليس بواحد
منهما او تقول ان يتون في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه قوله واحد مؤنثا حقيقة
التانيث كنسوة او مجازية كدور قوله او مذكرا حقيقة التذكير كرجال او مجازية كالايام
لانه ليس في مقابلها انثى من الحيوان وسواء كان الجمع جمع التكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع
المؤنث السالم كالزنيات والطلحات فانه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها قوله حكم ظاهر
غير المؤنث الحقيقي اي حكم مؤنث ظاهر في قد لا يشمل المذكور على ما وهم اعلم انه لا فرق بينهما
في بين المشبه والمشبهاي بين ظاهر الجمع وبين ظاهر غير المؤنث الحقيقي الا في شئ واحد
وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تانيته بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة
قوله فانت بالخيار في التانيث لكون الجمع في تاويل الجماعة والتذكير لعدم كونه بيتا ويلها
فان قيل ان عدم كون الجمع بتاويل الجماعة مستقيم في جمع المذكورين المؤنث كما هو
الظاهر قلنا ان جمع المؤنث من غير التاويل مذكرا ايضا لان التذكير والتانيث من صفات
المفرد او لقولان التاء في جمع المؤنث نحو مسلمات ليس لبعض التانيث بل للجمعية واما تاء التانيث
فمخزوفة فاذا اولت بالجماعة يقوى تانيته وان لم يول فلا يقوى تانيته فيجوز تذكير فعله
او تقول انما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان الجواز الطاري ازال حكم
الحقيقة كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي
لبقاء اللفظ المفرد فيه فاحتموه بخلاف جمع المؤنث السالم لتغير المفرد فيه اما جند والتاء
نحو مسلمات او قلب الالف فيه نحو حيليات وحوارات فيجوز فيه التاء وتركها كما في جمع
التكسير قوله من جموع التكسير فان قيل كلمة من بيان لقوله وضمير جمع المذكور
العاقلين والحال ان هذا البيان لغولان قوله غير جمع المذكور السالم يدل على ان المراد
من جمع العاقلين هو جمع التكسير قلنا ان بيان لقوله

غير جمع المذكر السالم وتقدّم الشرح على المشروح شائع فان قيل انه لما كان بيان لقوله غير جمع المذكر فلا بد ان يزداد مع البيان قوله وجمع المؤنث السالم كالطلمات ليكون البيان مستوفيا قلنا ان جمع المؤنث السالم من المذكر قليل كالمرفوعات والمنصوبات فلذا لم يتعرض له قوله ولا يقال جادت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي فيه وايضا ان الواو والنون نص في التذكير فلا يصح تأويله بالجماعة قوله فعلت وفعلوا ما فعلت فبا لنظر الى كونه مسندا الى ضمير للمؤنث واما فعلوا فبا لنظر الى كونه مسندا الى جمع المذكر العاقل قوله اى ضمير فعلت جواب سوال وهو لا يصح حمل فعلت على الضمير لتغاثرهما فاجاب بقوله اى ضمير فعلت يعنى ان العبارة مجذوف المضاف ثم يرد عليه ان المتقرر عندهم ان التأني ليس بضمير بل هو علامة التانيث وهذا اجتمع مع القائل الظاهر نحو ضربت هند فكيف يعبر قوله اى ضمير فعلت فاجاب بقوله وهو المستكن فيه ثم يرد عليه ان التأني لما لم يكن ضميرا فكيف يعبر الاشارة اليها بقوله اى ضمير فعلت اذ من الظاهر ان فعلين ون التأني ليس بضمير فعلم ان الضمير هو التأني وايضا لا يصح الاختصاص بفعلت لان حكم فعلت اى ما ضاع باب الافعال ايضا كذلك فاجاب بقوله المقرون الخ حاصل الجواب عن الاول انما اشار الى التأني لكونها علامة على المستكن ومقصود المشرح من قول المقرون ان التأني وان لم يكن ضميرا ففى دالة عليه فلذا اقامها مقامه وحاصل الجواب عن الثانى المراد من فعلت مقارنته المستكن مع التأني سواء كانت الصيغة من المجرد او من المزيد قوله يعنى الواو دغم وهو وهما كان الضمير فى فعلت مستكنا توهم ان الضمير فى فعلوا ايضا مستكن فذفع بقوله اى الواو قوله لهذا النوع من الجمع وهو جمع المذكر العاقلين قوله اى ضمير النساء اشار الى انه عطف على العاقلين قوله وما يماثلها جواب سوال وهو ان المحصر بالنساء باطل لان المذكر كما كان للنساء كذلك للعيون فلجواب بقوله وما يماثلها يعنى ان عبارة المصريح بجذوف المعطوف ثم يرد عليه ان العيون ليس مثل النساء لانها من ذوالعقول والعيون ليس منها فلجواب بقوله ففى كونه جمع المؤنث الخ يعنى ان الشرط في التثنية اشتراك في وجه من الوجوه لا من كل الوجه قوله وان لم يكن من العقلاء وانما ترك المصريح بمثاله لانه علم من قول النساء بطريق الاولى فانه اذا جازى جمع المؤنث عجز وانتفاء الذكورة ايراد النون كان جوازه اذ التثنية الذكورة والعقل والى لان النون موضوع لجمع غير العقلاء كذا فى حواشى الهندى قوله غير السالم الصواب غير العاقل لانه يصدق على الرجال انه جمع المذكر غير السالم مع انه يجوز فيه فعلن اجيب عنه معنى قوله غير السالم ان لا يكون من شأنه جمع المذكر السالم وهذا لا يكون الا فى غير العقلاء مجذوف الرجال لان من شأنه ان يجري فيه جمع المذكر السالم لانه من العقلاء قوله اى بالنون دغم وهو وهما ان الضمير فى فعلت مستكن فتوهم ان فعلن ايضا مستكن فدفع بقوله اى بالنون قوله لا اصل له لان الاصل فى التذكير ان يكون مذكرا

لما لا ينظر الى قوله اى ضمير فعلت

حقیقاً بحيث يكون باذاته مؤنث من الحيوان قوله فيراعي تفریع علی المنق وهو الرجال
 لا على النفاة اكان لاصل في التذكير فيراعي حقه قوله فيجری مجری المؤنث لثلاثا يادى
 المذكور الذى لا اصل له في التذكير مع المذكور الذى لاصل فيه قوله وفي حواشي الهن
 اشار الى وجب آخر قوله المتن التثنية في اللغة دوكون وفي الاصطلاح ما ذكر في المتن كذا
 صاحب التكملة لكن في قوله خلل لان ما ذكر في المتن تعريف المتن لانه تعريف التثنية فكيف
 يصح قوله وفي الاصطلاح الى اقول ان غرض الصاحب المذكور انهما مترادفان في الاصطلاح
 وقدم المتن على الجمع لتقدم عدده ولقربه من المفرد وسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم
 اختصاصه بالشروط المذكورة في الجمع بان يكون مذكورا عما يعقل الى قوله آخره بالنصب مفعول
 لحق والالف فاعله وانما لد قوله آخره مع انه علم قوله لحق لان الحق ما يكون في الاخر لان
 هذا بالنظر الى الوضع واما بالنظر الى الاستعمال فهو اسم الاتري ما قال المصنف رحمه في الاسماء الاشياء
 وليحقها حرف التنبيه مع انه مذكور في الاول قوله اي اثر مفردة جواب سوال وهو ان هذا التعريف
 لا يكون صحيحا من وجهين اما الاول فلان نحو مسلمات مثله مع انه لا يلحق باخوه الف او ياء
 والا يلزم ان يكون في مسلمان الفان او ياءان واما الثاني فلان نحو مسلم قد يلحق باخوه الف
 او ياء مع انه لا يبقا الى المتن فلا يكون هذا التعريف صادقا على المحدود فلا يكون تعريفا اصلا
 لانه لا يكون جامعا وانما لانها تقتضي التحقق في الجملة ولا تحقق لهذا التعريف اصلا فاما
 البعض ان التعريف لا يكون جامعا ليس بصحيح فاجاب بقوله اى اخر مفردة الى قال مولانا
 عصام الدين ان تقدير المضاف وان دفع به سوال مذكور لكن يرد عليه سوال اخر فقد تبدل
 الاشكال بالاشكال وهو ان هذا التعريف لا يكون مانعا لانه يصدق على الجمع نحو مسلمين فانه
 ايض اسم لحق في اخر مفرد المتن ياء وتون لان مفرد المتن والجمع متحد ولا يجاب بان المراد من
 المتن هو اللاحق مع المسموع لانه يجوز ان يكون عين جواب الثاني فلا يصح جعل جواب الاول
 اجري عن ان قيد الحيثية مراد في تعريف الامور الاعتبارية فالتعريف ما لحق اخر مفردة من
 حيث انه اخر مفرد المتن والقياس لما كان المراد مفرد المتن لانه قال من حيث انه اخر مفرد المتن
 يلزم اخذ المحدود في الحد وايضا قد المضاف اعني قوله اخر مفرد ويلزم الدور لان المتن
 توقف على المفرد والحال ان المفرد توقف على المتن لانهم قالوا المفرد ما ليس بمثنى ولا مجموعا
 عن الاول ان المراد من المتن الذى وقع . . معرفا للمعنى الاصطلاحى والمراد من المتن الذى
 وقع في التعريف المعنى اللغوى وهو دوكون سواء كان له مفرد من لفظ او لا وكذا لا يرد الاعتراض
 الثاني لان توقف المفرد على المتن الذى يكون بمعنى اللغوى فالقياس ان المتن الذى وقع في التعريف
 ليس بمذكور صريحا بل ذكر باعتبار الرجاء ضمير مفردة اليه والمرجع هو المتن الذى وقع معرفا فلا
 يثبت الفرق بين المتن والمثنى اى بين المتن الذى في المحدود والمثنى الذى ذكر في الحد

قلنا الضمير محمول على الاستخدام لان المشتبه بمعنيين احدهما اصطلاحى والاخر لغوى فاريد
بصريح اللفظ معنى اصطلاحى واريد بضميره معنى لغوى قوله او قد يعيد قوله الخ اشارة
الى جواب اخر عن الاعتراض قوله والاى وان لم يكن تقدير المضاف او تقدير قوله مع لوجه
لا يصدق له قوله ولو اکتفى الخ اعلم ان الجوابين المذكورين منقولان من بعض الشارحين
والحال ان صحتها لا يكون الا بتقدير كما مر في الشرح رحم عليهم بقوله واكتفى بظهور المراد وهو شرة
امر المشتبه من انه عبارة عن المجموع من اللام والميم والميم هو قوله الحق بمعنى يكون اى المشتبه
ما يكون اخره الف او ياء لا يحتاج الى تكليفهم قوله لا استغنى له عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور
المراد دليل على ان ما يقتضيه ظاهر العبارة غير مراد فلا حاجة الى ما يصلح وانما سيما التوجيهان
تكلفنا لان التقدير بلا دليل عليه تكلف محض ثم الامر بطلا معنى الجمعية والمراد جنس المتكلف
فلا يرد ان المذكور سابقا تكلفان لا تكلفا فلا يصح قولنا لشارح رحم عن تلك التكلفات كذا قال
جمال الدين چناي رحمه قول حالة الرفع دفع هم وهو الالف والياء كلاهما مجتمعان في مشتبه
واحد فدفع بقوله في حالة الرفع قوله اى مفتوح حروف اه انما عبر عن كلمة ما بالحرف لان
كلمة ما وقعت مفعولا لم يسم فاعله لقوله مفتوح والحال انه مفتوح والرفع لا يظهر في كلمة ما
لانها مبنيّة فعبر عنها بالحرف ليظهر الرفع فيه وانما لاد كلمة كان لبيان متعلق الطرف وهو
قبل قوله ولم يعكس جواب سؤال وهو ان التميز يحصل بالعكس ايضا قوله وكثرة التنشئة لانها
لا يختص بذو العقول بخلاف الجهم والياء انها اعم من الجهم اذ هي توجد في نفسها وفي ضمن الجهم ولا شك
ان الاعم الاخص قوله عن الحركة والتنوين الذين في الواحد لان الاسم العارى عن البناء
لا يجوز ان يعبر عن الحركة والتنوين ولما لم يقبل الالف الحركة والتنوين عوضا عنهما دون اما علم
قبول الحركة فظاهر واما عدم قبول التنوين فلان قبول التنوين لا يكون الا بالحركة وهي متنوعة
هذا مذهب البصريين واما مذهب الكوفيين فهو انها عوض التنوين فقط دون الحركة كقولهم
جاءني غلاما زيد فحذف النون يدل على انها كاللثوين والبصريون يستدلون بقولهم
الغلامان فاثبات النون مع اللام يدل على انها كاللثوين لاثبات لهما مع اللام ووجه
كل واحد انهما كاللثوين في موضع كذا في الغلامان وكاللتوين في موضع كذا في غلاما زيد ومثلها كما
في غلاما زيد ومثلها في موضع كذا في غلامان ثم يرد عليه ان ما ذكر انما يستقيم في الالف لانه لا
يقبل الحركة واما في الياء فلا يستقيم لانها تقبل الحركة بحسب عنه نعم لانها تقبل الحركة لكن ههنا
او قبل لان ياء التنشئة ساكنة ابد اذ هي وقعت في اعرابا والحرف اذا وقعت اعرابا فهو ليس الا
ساكنة فكذا هذا قوله مكسوة وحكى الكسائي ان فتحها مع الياء دون الالف لغة وقال ابن
جنى فتحها بعضهم في الثلاثة اى في الاحوال الثلاثة قوله لتلك يتوالى الفتح والنحو ايضا يعادل
ربنا اغفر لي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

ثقل الكثرة خفة الفتحة والالف وايضا الاصل في تحريك الساكن الكسر لانه ساكن في الاصل لانه عوض عن التنوين او لانه مبني والاصل في البناء هو السكون وايضا انما كسر النون لئلا يلتبس بالجمع لان الفرق وان حصل الفتحة ما قبل الياء لكن قد يكون فتح ما قبل الياء في الجمع ايضا نحو مصطفين فلذا اتى بفرق آخر قوله ذلك اللوح جواب سؤال وهو ان وفات المطابقة بين الراجع والجمع لان المراجع امور ثلاثة الالف والياء والنون فاجاب بقوله ذلك اللوح وانما زاد اسم الاشياء لئلا يخلط ذلك لان ارجاء الضمير مع الاشياء او وقع في ذهن قوله ولا يباس باشتماله جواب سؤال وهو انه لما كان الضمير المستتر في ليدل راجعا الى اللوح قد خالفه النون ايضا مع ان النون لا يدل على ان معه مثله من جنسه لانه عوض عن الحركة او التنوين او تقرير السؤال هكذا ان الدال على ان معه مثله ليس الا ما هو علامة التنوين وهي الالف والياء دون التنوين لانه قد تحذف كما في الاضافة فلا يكون دال على ان معه مثله فلا يجر ارجاء الضمير في ليدل الى النون وتقرير الجواب من كلامه ظاهر وانما لم ينسب الدلالة الى الالف والياء فقط لانه خلاص للنتيجة لانه اذا ذكر الاشياء فالارجاء الى بعض دون البعض خلاف الظاهر فلذا نسب الدلالة الى الكل قوله على تقدير تسليمه يعني قوله ولا لانه سلم ان النون لا يدل على ان معه مثله قال مولانا عصام الدين ان المنع الذي كسر ليس على ما ينبغي لانه من لهما يجمع عليه من كون علامة التنوين الالف والياء والنون عوض عن الحركة في المفرد والتنوين فيه فالعلماء متفقون على ان النون ليست بدالة على ذلك لانه اعلم ان معنى قوله على تقدير تسليمه اى تسليم كل واحد من الاشياء وعدم الدلالة اما من الاشياء اى على تقدير عدم التسليم فلان عموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى ويعلمون الحق بوجهين فان المرجع اعمى المطلقات عام للمطلق الرجعية والباشئة والضمير مختص بالرجعية واما تقدير عدم التسليم لعدم الدلالة فلان ما اجمعوا عليه من ان علامة التنوين الالف والياء وان النون عوض عن الحركة والتنوين انما يدل على ان النون ليس جزء من الدال باطلا لانه عوضا لا يقتضي الاختصاص بالعوضيته لان الشيء الواحد قد يكون صالحا لمؤثرين فلا يرد ما قاله عصام الدين رحمه قوله صريح يقال وكذا صرحوا يقال ان الدلالة المذكورة غرض من الامور الثلاثة باعتبار كونها عوضا عن اللوح الاخرين بناء على لزوم الثالث لهما هذا ما قاله صاحب التكملة اعلم ان قوله وكذا صرح ان يقال ان عطف تفسير لقوله الشارح كما يعلم من حاشية نودلحق قوله دالة عليه بلغة قوله غاية ما في الباب اى حاصل ما في الباب وان الدلالة بالواسطة شاع في كلامهم فانه اذا صدر الفعل من البعض ينسب الى الكل مثل قوله بنو فلان حيث لم يقع الفعل الا عن البعض قوله اى مع مفردة وانما ارجع الضمير الى المفرد لانه لو رجع الى المتن يكون الراجح مفرد فاذا قلنا رجلا ن مثالا فهو يتناول مثل الواحد فان الواحد لا يتضمن الا الواحد والالف والياء يتناول الواحد الآخر سلمه المفهوم بين الحق ٢٠٨ منى

قوله في العدة توطئة الى الاعتراض الذي بين الثم بقوله ولو اريد بقوله مثله قوله
 باعتبار دخوله جواب سوال وهو انه لما كان قيد الجنس مأخوذا في التعريف ينبغي ان لا
 يصح اطلاق الابيض على الانسان والحجر لعدم اتحاد الجنس معانه يصح فاجاب بقوله باعتبار
 يعني ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين في الحقيقة بل في الجنس الذي وضع ذلك
 المفردة سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين او اختلفا فمخايبين لادسان وحجر لان الابيض موضوع له
 من له البياض والمراد من الجنس للفهم اى مفهوم الموضوع له قال مولانا عصام الدين الاولى ترك
 قوله للموضوع له لانه ينقض كبحر بالاسد اذا قيل لريت اسدين ويولد منها الشجاعان من الرجال
 لعدم الوضع في الجواز اقولك الوضع ههنا اعم من ان يكون شخصيا او نوعيا فيشمل المثني للجواز
 ايضا كالاسدين للشجاعين قوله بوضع واحد احترز من مثني المشترك باعتبار معينه
 كالقريين للطير والحيض فانه دل على ان موضوعه باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذي
 وضع لذلك الجنس لاكن لا بوضع واحد كذا قال صاحب التكملة قوله تحت جنس النخ وهو للسوى
 بالقرع لكن تشنيته ليس بهذا الاعتبار بل باعتبار معنيين مختلفين قوله المشترك صفة جنس
 قوله بينهما اى بين افرادين كرجلين فانه يدل على ان مع الرجل رجل اخر قوله المشترك بينهما
 اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثني اى من تعريف المثني قوله لا يستغنى
 من قوله من جنسه احييت بان الظم من المثل هو المثل في الكمية وحمل الكلام على الظاهر
 واجب خصوصا في التعريفات فلذا اذكر الجنس او نقول ان المثل له مقابل للاكثر الذي
 هو المذكور في الجمع ولا شك ان المراد من الكثرة ثمة هو التعدد فقط فالمراد من المثل ههنا ايضا
 هو التعدد قوله وقوله ليدل اء جواب سوال وهو ان كل قيد اذا اخذ التعريف لا بد ان يكون
 للاحتراز وهو حاصل باسبغ فالاشتغال بقوله ليدل اشتغاله بالادعوى فاجاب بقوله انه
 ليس جزء من التعريف بل اشارة الى بيان الغرض وهو يعلم من قوله مع مثله قوله والى انه
 لا يجوز تشنية الاسم النخ وهو يعلم من قوله من جنسه قوله باعتبار معنيين مختلفين اى
 غير داخلين تحت جنس الموضوع له سواء كانا حقيقيين كالقران او مجازين كاليدان في النعمة
 والقدرة بان يقال يدا يزيد باعتبار النعمة والقدرة بان يراى من احد اليدين النعمة ومن الاخر
 القدرة او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا كالاسدين اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع
 قوله فلا يقال قران تشنية القرو بضم القاف وسكون الراء قوله على الصحيح متعلق بقوله لا يجوز
 قوله خلافا متعلق بالاطلاق اى هذا التشنية لا يجوز مطلقا خلافا للبعض في البعض وهو
 الاعلام فانهم جوزوا وتشنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين في الاعلام كما ذكره بقوله ورد
 بعضهم قوله وهذا الشكل اى انه لا يجوز تشنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين قوله جاز
 ان يجعل الاسم اء فنقول من شرح المفتاح الشريفي وفي بحث الاول فانه يجوز ان يكون تشنية التعليل

قياسا لكونها داخل تحت ضابطة وهوان ليمى احد الصاحبين كالابوين او احد المتشابهين
 كالقرين باسم الاخر ثم ياول الاسم لبعض المسمى به مع انه قال في شرح التسهيل ان تشنية
 مختلف اللفظ تحفظ اى توجد ولا يقاس عليه واما ثانيا فلان تشنية الاسم انما يكون باعتبار
 معنى جامع بين الفردين في نظر التكلم بقصد افادة ولا شك ان قصد التكلم في ابوين وقرين
 افادة نفس الوب والام والقر والشمس لانهما مشتركان في كونها مسمى بالوب والقر
 فتاويل الابوين مثلا بالمسمى بالوب وانكاد صحيحا لافهم لكن ليس ذلك في نظر التكلم كما رأينا
 في لفظي في كل مرة اى لا قصد لي عند تلفظ هذا اللفظ فان المقصود من قوله تعالى في قصته
 يوسف عليه السلام ورفع اليه على العرش اى على السرير رفع الوب والخالة على العرش
 ورفع للسمن بالوب والى ما ذكرنا ليشير عبارة الرضى حيث قال وقد ثنى غير المتقين في
 اللفظ بعد جعلها متفقة اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبها وتشابهها حتى كأنها شئ واحد انتهى
 ولم يتعرض للتاويل لاجنب في شرح التسهيل ان مثنى التثنية نحو فارجم البصر كرتين ومثنى
 التغليب ملحق بالمثنى في احواله وليس بمثنى حقيقة اى عانما اطلق للمثنى على مثنى التغليب مجازا لا
 حقيقة لعين ان ما قالوا انها غير قياسية اى ليس حقيقة وكذا قصد التكلم شرط في حقيقة وجر لا
 شك في قوله ادعاء اى مجاز القوة التناسب بينهما كما قال الله تعالى هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ
 لَهُنَّ قوله ثم يؤاد الاسم جواب سوال وهوانه لما كان الوب اسما للدم فلم يتنا ولا الوب
 فاجاب بقوله ثم ياول اسم الوب بمسمى بالوب مطلقا سواء كان ذلك المسمى حقيقيا او مجازيا
 قوله محنة المسمى به اى بالوب قوله فيكون معنى الابوين اشارة الى بيان مفهوم يتنا ولها قوله
 بلا احتياج اى مع انه لا يحتاج هنا الى الادعاء فانه موضوع لكل واحد من قوله قلنا لا شبهة
 في صحته لانه هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازى ولا نزاع في تشنية اللفظ باعتبار المعنى
 المجازى قوله لكن الكلام اى الاختلاف مع البعض في جارات تشنية القرء بعبارة الاشتراك
 اللفظى اى من غير اعتبار هذا الاعتبار قوله وهو الذى اختلف فيه اى ليس الخلاف فى
 قوله والمصرح اختار الخ اشارة الى بيان الخلاف اى للمصرح اختار عدم جازمه في شرح الكافية
 المسمى بالوب الى وفي الايضاح جوزه شاذ فلذلك قال الرضى والمصرح متردد في ذلك
 قوله وبهذا الاعتبار اى باعتبار انه يراد بالاسم المسمى بالاسم مسمى تشنية الاعلام قوله في
 مثلهما العلم المشترك حقيقة وقوله وكذا امر الخ مثاله العلم المشترك ادعاء اى مجازا قوله ياول
 بالمسمى لجر وهذا التاويل ثابت في نظر التكلم ويحظر بيانه اذ الطبيعة تنا في الاستعمال في اكثر من
 بخلاف اسماء الاجناس لان لابل على الكثير فلم يخطئ ببله لابل على كبرى منها صفة الاعتبار فاذا كانت
 كما سار الاجناس لان اسماء الاجناس مشتركة في المعنى متحدة في المعنى كونهما مسمى بالوب ولا يلزم والى الطبيعة التزموا ادخال الله في قوله
 فيقول اذا كان تشنيها باعتبار تكثير وهو شاذ كما ذكر في المطولات فيكون تشنيها ايضا شاذ ا وليس كذلك قلنا

تكير العلم غير ضروري في مواضع اخر غير التثنية لانه يمكن استعماله في كل موضع من غير حاجة
الى التكير فجعله نكرة من غير ضرورة الخواجر له عن اصله فيكون شاذاً بخلاف مثناه فانه لا
يمكن استعماله علاناً ثنيتاً تنافي العلوية فلا يلزم من شذوذاً واحداً شذوذاً والاخر كما
ذكرنا لا يريد بانه ما الفرق بين مثني التغليب في اسماء الاجناس وبين مثني الاعلام المشتركة
يكون التاويل في نظر المتكلم واعتباره ولا يكفي التاويل للطلق في الثاني دون الاول قوله
ورده بعضهم اى من التاويل والاعتبار بعضهم قوله مجرد الاشتراك اى لا يحتاج فيها الى التاويل
المذكور قوله فعلى هذا البعض اشادة الى التحقيق او اشارة الى الاعتراض اجيب عنه
ان هذا البعض وان لم يعتبر الجسمية في الاعلام لكنه يعتبرها في الاسماء الاجناس فذكر
الجسمية لرعاية اسماء الاجناس قوله ولما كان الخواصم فيه اشارة الى عدم بيان جميع احكام
المفرد الذى يلحقه علامة التثنية بل ذكر بعض المواد الذى يتطرق اليه التغير فان حكم
غير ما يتطرق اليه التغير يعلم من تعريف التثنية لانه لا يكون فيه شئ اخر سوى التعريف
قوله حكم ما يتطرق ينبغى ان يقال حكمه فما الحاجة الى وضع المظهر موضع المظهر اجيب عنه انما
فعل ذلك لدفع وهم وهو ان الضمير يرجع الى التغير لقربه والحال ان حكم نفس التغير غير محقق
فيما بعد بل هو محقق ما يتطرق اليه التغير قوله اى الاسم المقصود اشارة بتقدير الاسم الى ان المقصود
لا يكون الا فى الاسم فلا يقال اى مقصودا قوله الف مفردة نقل عن الشارح في الحاشية
قوله مفردة احتراز عن الف مقرونة بالهمزة كهماء وقوله لازمة احتراز عن الف مثل زيلا
بإبدال التنوين بالالف في حال الوقف وكما في قوله تعالى لو آتينا فان هذه الالف غير لازمة
قوله ضد المد وادى ضد اسم المدود قوله محبوس عن محركات لكون اعرابه تقديرية فالفيل
ان ههنا وجه ثالث لسمية القصور قلم لم يذكروا الشارح وهو ان القصور مأخوذ من القصر بكسر القاف
وفتح الصاد وهو خلاف الطول اى ضد قلنا انما لم يذكروا لان القصر مصدر لازم من قصر
كشرف وكوم لا يمكن بناء المقصود اى بناء اسم المفعول منه بخلاف الوجهين فان القصر ثمة متعلق
لانه مصدر من قصره يقصر بمعنى ضد المدود او الحبس قوله كحصان فالفيل ينبغى ان يقول
كعصا فان حصان مثال التثنية لا مثال القصور والمقصود مثال الاسم المقصور الفة منقلبة
عن واو والياء ينبغى ان يورد الشارح قوله كحصان والوان بعد قوله للمصر قلبت الفة واوان
كل واحد منهما مثال التثنية التى قلبت الفة واوان اجيب ان الراء كعصا فى حصان فيكون مثال الاسم مقصوراً كما كان فيكون
موضع هذا ذوقاً بعد وانما الفة عصى فى الاصل واو حقيقة لقول عصى اى ضربته بالعصا قوله مجهول الاصل ثم يث
عليه ينبغى ان يقول مجهول الاصل فعليه لئلا يكون فى عبارته قصور فلجاء صاحب النكتة عنه ان يث قوله مجهول
الاصل اى غير معلومة الاصل سواء كان الاصل فى الواقع اولاً ثم يرد عليه ان ذكر المصطلح لاداة
الاعم ليس المجازاً وفى المجاز لا بد من القرينة فاجاب صاحب المذکور عنه

بقوله ولاشارة الى اعادة العام اورد المثال من عديم الاصل حيث قالوا كايون تثنية الى والى
الى عديم الاصل فان اذ الف الاسماء العريقة البناء اى خالصة البناء كق واذا والى لا اصل لها
والمراد منها حال العلمية وفي الاسماء المقلنة لها اصل هو محال لا مراب قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما
كقبحى قوله فى المسمى بالى بان جعل الى علما الشخص قوله ولم يمل والحال انه لم يسمع فيه الا
من الفتحة الى الكسرة ومن الالف الى الياء ليعلم به الاصل قوله اى والحال دفع وهم وهوان الواو
فى قوله وهو ثلاثى للطف فاما بعد ما عطوف على ما قبلها وهو قوله الفه منقلبة عن واو فيكون قد
هكذا ان كان هو ثلاثيا فيلزم فساد المعنى لان اسم كان فى المعطوف عليه قوله الفه واسم كان فى
المعطوف قوله هو ارجح الى المقصور وقوله هو ضمير منفصل لا يسهو للفصل لا لتعذر المتصل ولا تعذر
هنا فله بقوله والحال انه فيكون الجملة حالا من الضمير فى قوله الفه الرابع الى المقصور فيكون حالا
من المضاف اليه ويصح اقامته مقام المضاف اى ان كان المقصور منقلبة عن واو ولا شك
ان النسبة ان الكل صحيح باعتبار الجزء مخويزيد حسن اى باعتبار الوجه قوله اى غيرا فيه اربعة
احرف ليعنى المراد من الثلاثى هو المعنى اللغوى وهو ذو وثلاثة احرف لا الاصطلاحى وهو ما يكون
حروفه الاصلية ثلاثة حتى يتناول ثلاثى للزيد فيه قوله فصاعدا حال من مفهوم قوله غيبا فيه اربعة
احرف اى ذو وثلاثة احرف حال كونه ذاهبا فصاعدا قوله من الرابعى يتا كلمة ما قوله قلبت الف
واوا انما قلبت ولم يبق الالف على حاله لئلا يلزم التقاء الساكنين بين هذه الالف والفتحة التثنية و
انما لم يحذف مع ان دفع التقاء الساكنين يكون محذوف احد الاولين ايضا لئلا يلتبس بالمعروف وعند
حذف النون بالاضافة وههنا اعتراض وهوان قلب الالف واوا فى الصورة الاولى واجب
وفى الثانى اولى فاطلاق الاولى ليس على ما ينبغي اذ ما ليس لقلب فيه واجبا كيف يكون دخلا
فيما قبل القلب واجبا وايضا يلزم فى قوله قلبت واو الجمع بين الحقيقة والجاز فليتا مل قوله ونضيقه
نفتح التاء عطف على قوله اعتبارا قوله لا يرد اى لا يرد الواو فيه اى فيما فوقه قوله لمكان وهو مصدر
ميمى من الكون قوله لمكان الثقل وهو ثقل الواو مع ثقل الحروف قوله او عديمه اى او كان معدوما
الاصل مع وقوع الامالة فيه كيتان مع الامالة فى متى قالوا متى بكسر التاء اى شبه كسر التاء
لا عين الكسرة قوله كجمله لان الفرة للتانيث قوله فالله منقلبة بالياء جواب سوال
وهوان قوله فبالياء جزاء وهو لا يكون الا جملة وانما اراد قوله منقلبة لبيان المتعلق وانما اتى
بجملة اسمية ولم يأتى بجملة فعلية بان قال قلبت الف بالياء مع انه الموافق لما سبق من قوله قلبت
الف واوا اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرير بحيث لا خلاف فيه لاحد لان الجملة الاسمية
تدل على الثبوت والادوام بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسالى حيث ذهب الى
ان الف ثلاثى لو كانت منقلبة من الواو فى كلمة مفهومة الاولى كالضحي وكسورة كالربوى اذ
قبلها بالواو فى العجم اى فى الاخوة مع الصفة والكسرة فى الصلة وهذه النكتة لم تقل المصريح والاياء

بدون حرف الجر مع أنه أخضر وأق في السابق لأنه محتمل أن يكون قد روي قبلت ياء فيكون جملة
وهي غير مرادة هنا قوله وتخفيفاً على اعتبار قوله أي غير مرادة جواب سؤال وهو ان
الحروف الاصلية في العرف عبارة عما يكون بمقابله الفاء والعين واللام فعلى هذا لا يخرج
ما يكون منقلبة عن اصلية مع ان المقصود بالخروج فاجاب بقوله أي غير مرادة الى اخره
فالحاصل ان المراد بالاصلي بمعنى الثابتة في محله ليخرج عنها الاقسام الثلاثة لا بمعنى التعاريف
قوله للمتسك اسم فاعل من باب تفعّل للعابدا قوله بضم القاف للهم هذا يخالف لما في القاموس
من ان قوله كنان لحسن القربة وكرمان للمتسك ولفظ الشارح اعظم على ذلك الا انه نقل
ذلك من كتب اللغة غير القاموس قوله قلبها واوحدا على النغات قوله أي منقلبة عن قلب
التانيث جواب سؤال وهو ان الهزة للتانيث غير موجودة في كلام العرب فاجاب بما
تحت قوله كان حمرا أي هذا النقش قوله من جنس الالف لان نقل الحرفين الذين هما
من جنس واحد اقوى من الحرفين الذين هما من جنسان قوله فينبغي ان لا يقع اه هذه مبالغة
في الهمز اجتماع الامثال قوله والواو اقرب الى جواب سؤال ظاهر وايضا انما ابدل الهزة
بالواو لاجل كراهة ثبوت علامة التانيث في الوسط واثبت التاء لضرورة رفع اللبس و
تعيين الواو فخر داعن اجتماع اليائين في حال النصب والجر قوله لثقلها أي ثقل الواو لتعيل
الاو قرب قوله في مثل اقتت اصله وقتت من الوقت قوله ولجوه اصله وجوه وكذا في الواو
اصله وواعد واويعد واويعد في اسم مصغر قوله وربما صححت أي بقي على الاصل قوله
ياء لخفضه الياء قوله والاعرف اه جواب سؤال وهو انه لم يفتقر للمعروف هذا قوله بان يكون
للحاق لم يقل او مرادة مع انه للموافق لما تقدم من قوله ولا منقلبة عن اصلية او مرادة اشاق
الى ان الزيادة في المحدودة لا تكون الا للالحاق قوله علباء وهو عصب العنق وهما
علباوان أي الاثنان من العصب علباوان كذا في الصحاح وكذا نقل حماد عن الشافعي
قوله المذكوران اشادة الى ان اللام في الوجان للعهد قوله جائزان خبر لقوله فالوجان
فيكون الجزاء جملة قوله في الصورة الاولى وهو علباء اصله علباء او علباوا وقوله ملحقه
بالاصل أي كل واحد من الواو والياء ملحقه بالحرف الاصل وهو السين في قرطاس ويعلم من
عبارة الشارح ان الحرف الزائد للالحاق اولا في مثل علباء وهو الواو والياء ثم عوض عنه
الهزة قوله وفي الاخرى وهو كساد ورواء قوله عن اصلية أي من واو واويا قوله لا عين الهزة أي ولما اعلم ان الواو
الا ان البقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سببها فيها الا اثبات وابدال الملحق اولى من اثبات الاصلية ولا منقلبة
عند بل من زائدة فثبتها الى الاصلية لعمدة والمبدلة من اصلية بالكسر كذا قال صاحب التكملة لكن قوله والمبدلة الهزة بقوله الا
البار الاية اولى قوله وفي الترجمة لشرقية اسم كتاب في الشرقية أي الذي له نسبة الى شريف ولهم سيد فانه اعتض
على المعر في شرحه فاورد الشارح هنا قوله من هذه العبارة وهو قوله

فالوجه قولہ لکن للشہور ردایان لان اصل رداء ہر ای بالیاء قولہ لیكون ای قولہ فوجان
قولہ کما هو ای المذكوران قولہ لکن تصفینا اشارۃ الی الجواب وھنا فہما بتقدیم
الصاد ای تصفینا والثانی بتقدیم الفاء ای تصفینا ومعنی الاول قلبت ورقا بوراق ومعنی
الثانی ای تخص کریم قولہ اثنا محکم ای شیئا محکم آہ فان قیل عدم وجدان ما ذکرہ السید
فی کتب الثقات لا یتدعی عدم ثبوته فی نفس الامر بل ہولم یجوز قلنا مولدہ ہما ذکران ما ذکر
المصرح موافق بکتب الثقات فکانہ اشادۃ الی ان ما ذکرہ السید غیر معتبر لکونہ غیر مذکور فی
کتب الثقات آعلم ان عباد الفصل ہکذا دما اخرہ ہمزۃ لا یخلو ہمزۃ اما ان لیسبقھا الف علی
اربعة اضرب اصلیۃ کقراء او منقلبۃ عن حروف اصلے کراء وکساء او زائدۃ فی حکم الای
کعباء او منقلبۃ عن الف التانیث کجرأ فہذہ الضیق قلب واو لا غیر کجرأ وان والباب
فی البراقی ای النوع من الحکم فی البواقی ان لا یقلبن وقد اجین القلب والیضا وعبارۃ
للفتاح ہکذا واما المدوۃ فاذا كانت للتانیث قلبت ہمزتا واوا والالم قلبت سواء كانت
اصلیۃ کقراء او منقلبۃ عن حروف اصلے ککساء او عن المجاہی مجری الاصل وهو ان یکون
للا لحاق کعباء وقد رخص فی القلب وعبارۃ الباب موافق لما فی المتن قولہ باشتہارہ
ای باشتہار ردایان قولہ غیرا وقع الخ اشارۃ الی الاعتراض وقولہ ہذا اعم الخ جواب عن
ہذا الاعتراض قولہ المبدلۃ والمبدلۃ عبادۃ عن الہمزۃ فیکون ہذا الکلام مناسب ماثل
الی محکم علیہ السید لکن ما ادعاه من الاستہاد لا یتثبت بقولہ الرضی وذلك لانہ اورده بلفظ قد
حیث قال قد قلبت المبدلۃ آہ والیضا ادعی الرضی فی کتابہ شذوذہ والیض قولہ الرضی اعم من ان
یکون الاصل واوا او یاء ولا یکون مخصوصا بالیاء فلا یتثبت الاستہار الذی ادعاه والیہ
اشار بقولہ وھذا اعم لانما کان الاصل اعم فیکون مترددا فیکف یتثبت الاستہاد مع التردد والفقیل لتردد غیر
موجود ہنا لان الہمزۃ اذا كانت مبدلۃ من الواو فیجوز ہما اذا كانتا مترددا من لیا فیجوز یاء بالاد
قلنا سلمنا ان ترددہ فی الواقع لکن التردد من حیث الظن کان فی دفع الاستہار قولہ وتخذت لئلا
ان حذفت نون التثنیۃ وان لم فی بحث الجہولات حیث قالوا وحذفت التثنیۃ ما قام مقامہ من نون التثنیۃ
والجمع لانہ ذکرہ کما لا یطرد اولدفعہم وهو ان نون التثنیۃ لما کان موضعا عن الجہرۃ عند البعض قہم انہا
لا تحذف عند الاضاقۃ لانہا لیست موضعا عن التثنیۃ عند ہذا البعض فدفعہ انہا تحذف مطلقا
ای عند الفریقین قولہ ای لاجل الاضاقۃ لما قال الشارح الہندی دہ ان اللام فی قولہ للاضاقۃ
للوقت ای وقت الاضاقۃ فیرد علیہ ان اللام لما کان للوقت صار ضاقۃ ظرفا للوقت فلا یعلم سبب حذف النون ایضا کون اللام للوقت مجاز
لا یصار الیہ الا عند تعذر المعنی الحقیقیۃ وہر سببیۃ فقول الشارح رحمہ وقال ای لاجل الاضاقۃ ای اللام للسببیۃ فعلى نہ اعم سبب الحذف
وہر الاضاقۃ کما قال الشارح قولہ مقام التثنیۃ فان قیل ہا انما یتستقیم علی قول من جعل النون موضعا عن تثنین المفرد انما یقول من جعلہا موضعا عن

الحركة كما مر سابقا فلا يتقيم قلنا ان عندهم وان كان عوضا عن الحركة لكن صورة التنوين
فلما حذف قوله فيتنا فيان وانما لم يسقط باللام لانه اعتبر عوضا عن الحركة ايضا قوله
وحذفت تاء التانيث الجواب سوال وهو ان القاعدة هذا ان تاء التانيث لا تسقط عند
بناء التثنية كشيئتان وثمرتان فكيف تحذف تاء خصيه والية عند بناء التثنية اعني خصيان
واليان فلجواب بقوله وحذفت تاء التانيث في خصينا واليان على خلاف القياس فتوجه على القياس
مقدر في المتن كما قاله الشارح والا فعبارة المتن لا يدل على الجواب بل على الاعتراض قوله التي قياسا
و تحذف اشارة الى بيان السوء قوله عن اخو المثني كشيئتان فان قيل ان التاء في شيئتان تمرتان
ليست في اخو المثني اذ الاولف النون من تمام المثني كما قال الشارح للمثني هو اللحق مع اللحق لان الاولف
والنون خارج عنه قلنا لما كان التاء اخو اكثر حروف المثني كان كانه اخو المثني اذ لاكثر حكم الكل او
نقول ان عبارته مجذبة للضاف اي اخو مفردة وهذه المسامحة مرصا بقا من المصدر فسلط الشارح
مسلكه قوله مع جواز جواب سوال وهو ان استعمال شي على خلاف القياس على قبيل حكم
ان يستعمل خلاف القياس مع استعمال ما هو على القياس والثاني ان يترك ما هو القياس و
يستعمل في مخالف القياس فقط فسأل السائل اي قسم مراد ههنا فاجاب بقوله ووجه
حذف هذا الجواب سوال وهو ان الاستعمال على خلاف القياس على نوعين احدهما مع
الداعي والاخر من غير الداعي فسأل السائل اي نوع مراد ههنا فاجاب بقوله ووجه الح
قوله لا يمكن الانتفاء اعلم ان المراد من عدم امكان الانتفاء بدون النون من حيث العادة
لان حيث الامكان فلا يريد ان انتفاء الولين العود وهو ممكن باحدهما قوله صادقا
بمنزلة ففي العبارة استخدام لان المراد من لفظ الخصيتين معناها والمراد من ضمير صارتا
لفظ الخصيتين قوله وقيل اشارة الى جواب الخ يعني ان خصه بدون التاء مستعمل الاول
التاء محذوفة من التثنية قوله وان كانتا اقل استعمالا جواب سوال وهو ان خصي
لما كان لغز في خصيه فلم احال الشارح على القليل حيث قال وقيل خصي فاجاب بقوله
وان كانتا اقل يعني انه اقل استعمالا قوله ولما كان حذف التنوين جواب سوالين احدهما
ان المصدر عمدة والمخالفة اذا وقعت في كلامه لا بد من نكتة والحال انه وقعت المخالفة لانه قال
سابقا ويجوز ان لا يصيغته المضارع وقال ههنا وحذفت بصيغة الماضي والثاني منصب وهو لا
فلو قال وتاء التانيث بالعطف على النون كان اخصر فلم قال وحذفت تاء التانيث قوله بل وقعت
على خلاف القياس اي في الزمان الماضي والادخل في الماضي لا نقطط دون الاستعمال بخلاف الضم
لان الادخل فيه الاستمرار اليقينية قوله اي اسم دل انما اول كلمة ما باسم اشارة الى ان الجمع
والتثنية لا يقع الا في الاسم وما وقع في الفعل من نحو فعلا وفعلوا فهو باعتبار الاسم وهو الفاعل
لان معناه فعل الاثنين لا فعلان لهما وله ايضا انما اول بالاسم احتراز عن الف والهم الاستغناء

فانما المضاد الى على ايجاد مقصودة لكن ليت باسم فان قيل ان مسلمان ومسلمون مراد
جزئته على جزء معناه كلمتان فكيف يكون امّا قلنا قد مر في صدر الكتاب ان كل واحد منهما كلمتان
لكن لشدة الامتزاج عندنا كلمة واحدة واليضا ان الواو والنون والالف من تمام الاسم فجميع
موضوع لمجموع الاحاد فلا يدل جزئه على جزء معناه هذا عند من يقول ان الواو والنون
في الجمع من الحروف الباقى واما جواب الاول على قول من يقول انها من الحروف المعاني او
لقول ان اطلاق الاسم على الجمع انما يكون حكما لا حقيقة يعنى ان الجمع في حكم المفرد لانها مأخوذ
وماخوذ منه فاطلاق الاسم على المفرد صحيح فكذا الجمع فان قيل ان تعريف الجمع لا يكون
ما نعالده مغل فيه مثنى اسم الجمع فخطا لثنتين او مثنى الجمع للكسر نحو جالين فانه يدل على
احاد مع انه ليس بجمع قلنا المراد بالدلالة دلالة مطابقة كما هو للتبادر وهذه الدلالة على الاحاد
عليست مطابقة اذ للدلالة المطابقة لها اثنان من الجماعة ثم كل جماعة من الاثنين يشغل على الصفا
فالدلالة عنهما تضمنية قوله على الجملة انما زاد هذا ليخرج كل الافرادى نحو كل نار حارق وكل نفس
ذاتة الموت قوله اى يتعلق الخ دفع وهم وهوان يتوهم ان المقصود منها شئ آخر والحال انه خلا
للدعى فدفع بقوله اى يتعلق بها المقصود لا الشئ الاخر قوله في ضمن ذلك الاسم انما زاد
هذا ليخرج منه كل المجموعى نحو كل نملة تاكل الاسد وكل جبل يطبق هذا الحجر فانه دل على جملة
الاحاد لكن ليس فذلك الاسم الذى دل على الاحاد بل في ضمن المضاف اليه وهو نملة في قوله كل نملة
لان كل لازم الاضافة قال عبد الرحمن انما زاد قوله جملة لئلا يصدق التعريف على المفرد لان قوله ما دل
على احاد علم يدل على جميع الاحاد دفعة وما يدل على الاحاد فردا ولاكن لا يدل على جملة فان قيل
للمفرد خارج بقوله مجزوف مفردة كما يخرج به اسم الجمع اذ لا مفرد له قلنا غناء قيد الثانى من الاول جائز
فالقول سلمنا انه جائز لاكن اذا كان القيد الاول مذكورا في التعريف واما اذ لم يكن مذكورا فلا يحتاج الى
تقديره قلنا تقدير الجملة بهما ضرورى ليكون عبارة التعريف على التبادر لان التبادر من قوله على
وهو جملة الاحاد وكذا قال عبد الرحمن ان قوله في ضمن ذلك الاسم لا يخرج التثنية لانه يصح عليها
انها اسم يدل على جملة الاحاد يتعلق بها المقصود لاكن لا في ضمن ذلك الاسم وهو الجمع لكن عليه ان
يختلج وهو الجمع في الحد لان الإشارة في ذلك الاسم الى الجمع قوله مجزوف مفردة انما قال مجزوف مفردة ولم
يقل مفردة بدلا من الحروف لان التبادر من قوله بمفرده هو صيغة المفرد وهيئة مع ان الصيغة للمفرد لا يتبع حال
الجمع واليضا لو قال بمفرده لخرج الجمع الذى لا مفرد له كالنساء والنسوة لان مفرد النساء فرضى وهو
نساء لا يتحقق فحروف مفرد النساء متحققة في النساء وان لم يتحقق المفرد بل فرضى كمر للعدول
من عام مخروف عام متحقق في عموم عدم تحقق كون عام معدولا عنه نعم اعلم ان المراد
بالمفرد اعم من الحقيقة والتقديرى كاللجموع الذى لا مفرد له كالنساء فانه والم يمكن له مفرد
حقيق لكن ثبت له مفرد تقديرى وفرضى فانه مفردة لشور من حيث القيل

لا
ن

يتم

وما قالوا ان مفردة اقترعة من غير لفظه ليس بشيء لانه على هذا يكون الشارح اسم جمع وجمع بالجمع
ما كان له مفرد من اللفظ سواء كان المفرد حقيقة او فرضا كقوله في الشارح قوله في بحروف
مادة مفردة دفع وهم وهوان يتوهم ان المراد بالذالة بحروف مفردة مع الهيئة مع ان هيئة
المفرد في الجمع قد دفع بقوله اي بحروف ام يعني ان الهيئة غير مادة ههنا والينا في اشارة
الى بيان وجه الاختصاص بالحروف بالمفرد المستفاد من الاختصاص المستفاد من اللام المقدرة
التي اظهر الشارح دفع بقوله هي مادة مفردة يعني وان وجد تلك الحروف في الجمع لكن ليس هذه
الحروف مادة الجمع بل مادة المفرد قوله الذي هو اسم دال في جواب سؤال وهو اللفظ
ما ليس بمتن ولا مجموع فاخذ المفرد في تعريف الجمع يستلزم الد وروا ضل في جواب ان المفرد
ههنا وان كان في مقابل المثني والجمع لكنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المفهوم وهو كونه دالا على الواحد
فلادور قوله على واحد واحد بطريق البدلية قوله حال كون جواب سؤال وهو ان قوله
بتغير ما جار ومجرور والجار والمجرور اذا وقع في كلام العلماء لا بد لها من الاعراب الجدة فاهم
ههنا فاجاب بقوله حال يعني ان اعرابه نصب باعتبار انه حال من الحروف وهي مفتولة به
حرف المجرثم الجار يقتضيه المتعلق فواد الشارح دفع قوله متلبسة قوله بحسب الصورة دفع وهم وهو
ان يتوهم ان المراد من التغير من حيث المادة فعلى هذا خرج كثير من المجموع قوله ما بزيادة
بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بقصان ككتيب وجراد باختلاف الحركات فقط كأسد جمع أسد
او مع السكنات كئذ جمع تذر وكلمة اولئك الخلق فانه قد يحتمل الاثنان كرجال جمع رجل وكقضب
جمع قضيب اذ ذكر وقد يجتمع المثلث كقضان جمع قضيب اي طاعة الكرم قوله حقيقة او
حكما جواب سؤال وهو ان التعريف لا يكون جامعا لان مجموع عنه فلك لان التغير غير متوحد
فيه فاجاب بقوله حقيقة او حكما يعني وان لم يكن فيه التغير من حيث الحقيقة لكن التغير الاعتباري
موجود فيه وهوان ضمة فلك ان اعتبر بقبل وقرب فيكون مفردا وان اعتبر بأسد فيكون
جمعا وكن لك ههنا بمعنى بيض من النوق ليستوى فيه المذكور والمؤنث لكن الفرق ثابت بالاعتبار
وهوان كسرة ههنا ان اعتبر بنصا جمع ناصر يكون جمعا وان اعتبر بكتاب وجماد فيكون مفردا
قوله فالجار في قوله بحروف جواب سؤال وهو ان الجار في قوله بتغير ما متعلق بقوله متلبسة
فالجار في قوله بحروف لا يعلم حاله فاجاب بقوله فالجار قوله ويقول دلالا كل واحد منهما
للمتعلق قوله على سبيل التناسخ فقطعه هذا ان قوله بحروف مفردة ان كان متعلقا بهوله دال في
المتعلق بكسر اللام لقوله مقصودة اذ مقصودة بما اي بحروف مفردة قوله وقوله بتغير ما لانه
فالقول لا حاجة الى هذا البيان لانه علم ما سبق من قوله حال كون تلك الحروف متلبسة بحروف
لأن ذكره ههنا ليس للاشتغال بما لا يعني قلنا هذا تصريح بما علم قمنا وبيان الحاصل المعنى
والجاءنا ذكر ههنا دفع الوهم وهوان قوله بتغير ما كما يتعلق بمتلبس كذلك يتعلق بقوله مقصودة

على سبيل التلزم والحال ان التعلق بمقصود غير صحيح لانهم يكون الباع السببية والحال ان
 التغيير ليس بسبب لقصد الاحاد لان السبب مقدم على السبب والتغير يخرج عن قصد الاحاد
 ثم هنا بحث وهو انه لا حاجة الى جعله ظرفا مستقرا لان في تعلقه بـ لا ضير فيه اي دل بحرف
 مفردة بسبب تغير ما يجيب عنه لو تعلق بـ لا يفهم منه ان تغيره يكون بحرف ذاك المفعول
 بل يفهم منه تغير مطلق سواء كان بحرف وفي المفعول او غيره والمقصود هو التغير بحرف ذاك المفعول
قوله ودخل في قوله **الجواب** **سؤال** وهو ان التعدي لما كان مأخوذا في التعريف فعمل
 هذا الا يكون جارا مع الخروج جمعا السلامة فاجاب بقوله ودخل في قوله بتغير ما جمعا الى قوله جمعا
 السلامة صيغة التثنية والمراد جمع المذكور والمؤنث قوله وقوله مادل على احاد وهذه جملة متانفة
 وقعت في جواب سؤال السائل وهو ان ما ذكره في المتن تعريف للجمع وكل تعريف يكون مشتملا
 على الجنس والفصل فراهما في هذا التعريف فاجاب بقوله وقوله فانه وان لم تدل
جواب سؤال وهو ان اسماء الاجناس لا تدل على الاحاد بل تدل على الجنس فقط فكيف يمكن كون
 قوله مادل على الاحاد جنسا مثالا لاسماء الاجناس قوله فقد تدل عليها استعمالها اذا ذكر صفة
 للاجناس كقولك وجدت دينا ابيضاً فلما جعل البياض صفة للدنا تير علم ان المراد منها هو الاحاد
 لا الجنس فالمراد بالاحاد الجنس على الاحاد هي الدلالة في الجملة سواء كان وضعاً فقط كما في الجمع
 المستعمل في الواحد نحو شاب مقارفا علم ان الشاب بتخفيف الباء عبارة عن الشيعة و
 بالتشديد عبارة عن رجل بنت حجة اي جواني ومضاه يرشدهما فان مقارفا جمع وان لم تدل على
 الاحاد في الاستعمال لان المراد منه لاس واحد بدليل ضافة الى ضمير المفرد اذا المفرد الواحد لاس
 واحد لكن دل على الاحاد من حيث الوضع وقد يستعمل في الاثنين نحو قوله تعالى فقد صفت قولكما
 او استعماله فقط كما في اسماء الاجناس او وضعاً واستعمالاً في الجموع المستعملة في معانيها
 الحقيقة قوله وبعض اسماء العدد اي يشتمل بعض اسماء العدد **قوله** لفظ البعض
 لانه يستعمل فيها يكون مدخوله اقل من الغير والحال ان مدخوله هنا اكثر من الغير وهو الواحد فقط
 فينتج ان لا بد من لفظ البعض اذا الواحد نادى لا اعتبار له قلنا ان استعماله فان كان فيما ذكرت لكن
 الشارح رحمه نظر الى الوضع ولفظ البعض في الوضع اعم من الاقل والاكثر قوله كثلاثة وعشرة وبما بينهما
 وانما خص عدد الاثنى لكثرة استعماله قوله فاذا قصد بها **جواب سؤال** وهو ان قوله مقصودة
 بحروف مفردة مركب فسا لاسا ثلث ان يخرج اسماء الاجناس بالجمع المركب ام ببعضه فاجاب بقوله
 فاذا قصد بها في اسماء الاجناس نفس الجنس نظرا الى الوضع فخرج بقوله مقصودة لان المقصود
 في الجمع هو الاحاد لا نفس الجنس قوله يخرج مفردة لانه لا مفرد للجنس كرجل بل هو مفرد بنفسه
 قوله وكن يخرج الى عدم المفرد لهما قوله فتخرج مركب ليس بجمع الفاء للتفريع على تعريف الجمع لانه
 لما اخذ فيه قوله بحروف مفردة علم ان ما لا مفرد له فهو ليس بجمع **قوله** انهم قالوا النساء

جمع مع انه لا مفرد له فكيف يكون جمعا قلنا المفرد اعم من ان يكون حقيقة او فرضا والحال
 ان المفرد الفرضي ثابت النساء وهو نسوة **فان قيل** لم يفرض المفرد لقروكيب وهو تمرة و
 كبة قلنا ان ههنا وجد المانع من جمعيتهما لانه لو كان جمعا اما ان يكون جمع القلة او الكثرة لاسيما
 الى الاول لانها على اولان مخصوصة كما سيأتي ولا الى الثاني لان جمع الكثرة لا يفرض على لفظ بل يرد
 الى واحد ثم يصغر تصغيرا لا يلزم اجتماع الفرعتين في لفظ واحد واحدا لفظ واحد احدهما
 الجمعية والاخر التصغير وهذا غير جائز في قوله **يقال** تميز لا تميزه يعني لو كان جمعا لم يصغر تصغيرا
 على تميز بل يرد الى تمرة والحال انه لا يرد علم انه مفرد **قوله** مما كان الفارق بينه واحده التام
 قد يكون يارايه ياء النسبة **فان قيل** ان اسم الجنس ليس يجمع مطلقا سواء كان الفرق بين
 واحده بالتمام او لا فينبغي ان يفرض نحو قولهم فتخوت **قوله** فتخوت بمطلق اسم الجنس وايضا لما وجد له الواحد
 بالتمام كان جمعا لان خاصية لجمع ان يكون له واحد من لفظ فكيف يكون اسم جنس قلنا
 انما يفرضون لك لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه اى مشابهة بالجمع لدلالة على الاتحاد
 استعمالا واما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو التميز احاده في الخارج كالماء والتراب فلا يشبهها
 فيه لعدم دلالة على الاتحاد وايضا لما خصه التنصيص على محل الخلاف فان الذي لا يفرق بينه و
 بين واحده بالتمام ليس يجمع اتفاقا وعن الثاني انما لم يكن جمعا وان وجد له المفرد من لفظ لانه لو
 كان جمعا اما ان يكون جمع القلة او الكثرة لاسيما الى كل واحد منهما كما مر **فان قيل** ليس يجمع على الاصح
 لانه لو كان جمعا فاما ان يكون جمع قلة او كثة لاسيما اليهما **ذكرنا** **قوله** كالبجاعة فانه اسم جمع
قوله عن احد الجمع لعدم المفرد له من تركيب **قوله** يقع على الواحد والاثنتين سده من الكاتب **قوله**
 بخلاف اسم الجنس لانه لا يستعمل فيرادون الثلث **فان قيل** ان **قوله** اسم الجنس يقع على الواحد
 يتا في ما سبق من قولنا اسماء الاجناس تدل بحسب الوضع على مفهوم الجنس فقط لا على الاحاد
 حيث قاله الشارح فانما لان لم تدل على الاحاد وضعا **قلنا** لا منافات لان الوضع للمفرد سابقا
 من حيث الاحاد وهو جمع فلا يتناول الواحد فلا يفي الوضع من ذلك **ونقول** ان صحة قولنا وضعا
 بمعنى ليس بمجال يعني وقوعه على الواحد ليس بمجال لكثرة الاستعمال بخلاف اسم الجمع فانه لا يقع
 عليها الا مجازا **قوله** الكل لا يقع على الكاملة بل يقع على الثلثة وما فوقها **قوله** في ذلك اشارة
 الى الجواب وانما اتى بلفظ قيل اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع لا يدل له
 من شاهد **قوله** لا ضرورة التزام الزمان مقصود ناعدا كونها من الجمع **قوله** من تركيبها الى
 من لفظها كما انه مفرد وهو جمل وكذا الباقي بقروكيب وكيب **فان قيل** اذا كان المركب
 مفردا وكذا غيره يكون داخل في الجمع فكيف يكون اسم الجمع قلنا الجمعية لا تثبت بمجرد
 وجود كون الواحد من لفظ بل للجمع لا بد من الشروط الاخرى وهي ان لا يجمع اليه ضمير المفرد
 وكذا لا يصغر بلا الى الواحد وكذا لا بد ان يكون من اوزان الجمع ففي المركب وان وجد احد

احد الشرط وهو وجود كون الواحد من لفظه لكن لم يوجد الشرط الاخرى فيه فكيف يكون جمعا
 قوله نحو واحد و واحد فان واحد الاول هو البعيد و واحد الثاني هو الشاة وهما الايكونان من لفظهما
 كل واحد اسم جنس كذا قال عبد الرحمن وكل واحد اسم جمع كذا قال جما للدين والاولى ايراد المثالين
 بحيث كان احدهما الاسم للجلس والاخر للاسم للجمع قوله ونحو ذلك وكذا هيجان فانه حال كونه مفردا
 كمار وحال كونه جمعا كرجال قوله فان لغيلما خود فيد في الجمع قوله في يجب التقدير في
 يجب الفرض قوله في المجموع نوعان اشارة الى ان العطف مقدم على الربط اشارة الى ان قوله هو
 مبتدأ معذوف الخبر ليعبر عن الجملة لان جهل الاخص على الاعم يجوز قوله صحيح وكسر ووجه الحصر
 ان الجمع لا يخلو اما ان يكون بناء الواحد فيه سا لما اولا فالاول صحيح والثاني كسر ونحو ذلك من
 الثاني لا كسر بناءه تقدير قوله في الجمع الصحيح لما كان الصحيح وصفة وهي تقتضي الموصوف فلذا
 زاد قوله في الجمع قوله تارتا جواب سؤال وهو ان الجمع بالمحرف كالجمع بلفظ الجمع فيكون
 معناه بالجمع بالواو والنون للمذكور والمؤنث وبالألف والتاء للمذكور والمؤنث وخابا ط فاجاب
 بقوله تارتا قوله فالجمع الصحيح المذكور يرد عليه ان لتذكير والتانيث من صفات المفرد
 دون الجمع فاجاب صاحب التكملة عند بقوله في المذكور مفردة في انه صفة باعتبار حاله
 الموصوف ثم يرد عليه لما كان السابق قرينة عليه فالمدكور سابقا نكرة حيث قال المذكور فينفي ان يقع
 ههنا ايضا نكرة فلما قال المذكور فاجاب بقوله فيه اشارة الى تنبيه على دكما يقال بالاضافة يقال
 بالوصف ايضا وانما لم يفسر قوله فالمدكور بجمع المذكور الصحيح كما فسره الرضا لاحتياجه الى كثرة الحذف
 لانه المضاف والصفة وليا للمذكور بالجمع صحيحا كما قال الهندي رحمه لان سوق الكلام في بيان الجمع
 لا في بيان المذكور بالجمع كذا قال صاحب التكملة لكن لا ندري بكثرة الحذف في كلام الرضا دون
 كلام الشارح رحمه وجوابه ليقم بتأمل صادق قوله المذكور في بعض النسخ فالمدكور بالفاء التفسيرية
 قوله مفهوم ما قبلها سواء كانت الصفة لفظا او تقديرا فدخل فيه مصطفون فان اصله مص
 مصطفىون فان قيل ينبغي ان لا يذكر قوله مفهوم اذ لو لم يذكر قوله مفهوم ثم الكلام قلنا
 الا انه اوردته رعاية لحدوده حيث يحتاج الى ذكر قوله كسورا قبلها قوله نقل الواو والصفة
 وهذا انما يكون في حال الرفع فاخترنا واقتضاه حال النصب والجر ايضا ليكون النون على حالة
 واحد وقد ظهر منه انه جعل الرفع اصلا والنصب والجر مرفوعا ويمكن ان يجعل الامر بالعكس بانه
 لو كسر النون في حال النصب والجر يلزم الثقل وهو اجتماع الكسرات واختيار الرفع في الرفع يكون
 النون على حالة واحد قوله ذلك الحق لا يرد انه لا يطابق الواجع والجمع والمرجع لان
 المذكور اشياء ثلاثة وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي ان يكون له حظ في الدلالة
 وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة
 فمنا فقط اذا المقدر كالمفوف فالدلالة حين الاضافة يكون النون منوينا في التقدير قوله ارفع

المحقق الا ان اللاحق والحق جميعا يكون مع المحقق لان الحق صفة اللاحق فاذا كان اللاحق مع
المحقق فيكون الحق ايضا معه قطعاً قوله اي مع مفردة انما يرجع الضمير الى الجمع لتلازم تكرار
الجمع ثم يرد عليه انه على هذا يلزم الدور لان المفرد ما ليس بجمع ولا مثنى ولا ضمناً يرد المفرد صفة
اللفظ فيكون معناه ان في المسلمين مع لفظ مسلم الفاظ اخر وهو خلاف المقصود فاجاب
بقوله الواحد يعني المراد من المفرد هو الواحد وهو اعم اذ قد يكون صفة اللفظ وقد يكون صفة المعنى
ثم لما كان الواحد مستلزماً بكونه صفة اللفظ وبين كونه صفة المعنى توهم ان المراد منه صفة اللفظ
فلا تثبت الفائدة في تفسير المفرد بالواحد قد فهم بقوله من حيث معناه يعني المراد منه ههنا ما كان صفة
المعنى قوله اسم التفضيل يعني قوله اكثر منه قوله اصل الفعل وهو الكثرة قوله في المفضل عليه
وهو الواحد قوله ولا كثره في الواحد في الحال ان لا كثره وهو اصل الفعل قوله فان كان الالف
لتصغير الاقسام المتقدمة من عموم قوله ما الحق اخره لا تنتماله على منقوص والمقصود والصحيح قوله
اي اخر مفردة على حذف المضاف لان الالف ليس اخر الجمع بل وسط قوله ملاحظة او
مقدراً جواب سؤال وهو ان الالف غير موجودة في قاص فكيف يعبر بقوله حذف قوله قال اصله
قاضيون يشير الى ان الالف المحذوفة في المفرد ترد في الجمع ثم تحذف ولم يبق على المحذوف السابق
لان سبب الحذف غير متقدم ههنا اذ سببه قبل الجمع التعلق الساكنين بالالف والمثنيين وفي الجمع التقاء
الساكنين بين اليائين ياء المفرد وياء علامة الجمع وفيه دفع لما عسى ان يتوهم ان المقدركيف
يحذف فلا يعبر بقوله حذف قوله بعد سلب جواب سؤال وهو انه لما نقل ضمير الالف الى
ما قبلها يلزم اجتماع الحركتين على حرف واحد وهذا لا يجوز فاجاب بقوله بعد سلب قوله
والكان اخره فان قيل ينبغي ان يرجع الضمير الى الاسم لان الكلام في الاسماء وقوله
حذف الالف دون حذف بالضمير لطبع الى اخره شاهد عليه قلنا انما جعل الضمير المستتر
في كان راجعاً الى لفظ اخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم وقوله وحذف
الالف اشارة الى ان ثابث الضمير يرجع الى اخره بقا وبلى لالف كن اقال صاحب التكملة وعلم
مندان الالف من الشرح كما من المتن قوله لاي اخره الاسم لم يظهر لي فائدة هذا التفسير
فانه قد سبق تفسير اخره في المعطوف عليه باخر مفردة وهو يرجع للضمير ههنا كن اقال صاحب
التكملة آجيب عنه المفرد على نوعين احدهما حقيقة وهو الواحد من الجمع والاخر بالقوى و
هو ما يصلح ان يكون واحداً من الجمع على تقدير اتخاذ الجمع فتفسير الشارح مع اشارة الى ان الواحد
من المفرد السابق هو المفرد بالقوى قوله اي الف مقصورة اشارة الى بيان الوصف قوله
اي حرف كان انما هي كلمة ما بالحرف لان قوله ما فاعل لقوله بقى والفاعل مرفوع والحال ان
الرفع لا يظهر في كلمة ما لكونه مبنيًا ففسر بقوله حرف ليظهر الرفع فيه قوله لاي شرط الا
انما يرجع الضمير في شرطه الى الاسم مع ان الشرط والجمع لانه ان ارجع الى الجمع يلزم الانشأ

في قوله ما فاعل لقوله بقى والفاعل مرفوع والحال ان الرفع لا يظهر في كلمة ما لكونه مبنيًا ففسر بقوله حرف ليظهر الرفع فيه قوله لاي شرط الا انما يرجع الضمير في شرطه الى الاسم مع ان الشرط والجمع لانه ان ارجع الى الجمع يلزم الانشأ

لان الإشارة في ذلك الى الاسم وكذا الضمير في كونه راجع الى الاسم وكذا الضمير في قوله اكان
اسما راجع الى الاسم وايضا ان الشارح رحمه نظرائي جانب المعنى لان الشروط المذكورة تنوع في
الاسم حين اريد جمعه ثم يورد عليه لما كان هذه شروط الاسم ينبغي ان لا يوجد الاسم بدونه
مع انه لا يوجد بدا ومنها فاجاب بقوله يعني شرط صحة جمعه قوله فنذكر علم وهما بحث من وجوه الاول
ان قوله وشرط مبتدأ وقوله فنذكر خبره وهو محمول على مبتدأ وهما لا يصح الحمل لان الشرط لا
يكون الا من الاوصاف المحضنة وقوله فنذكر ذات مع الوصف وكذا العلم من الذات وايضا ان
الشرط ليس مذكور علم بالمذكر نفس الاسم لاشروطه والثاني ان الخبر اذا كان جملة لابد فيه من العائد
ولما لان الخبر ههنا شبه جملة وهو قوله فنذكر ولا عائد فيه الى المبتدأ بل الضمير فيه راجع الى الاسم
الثالث ان دخول الفاء في الخبر انما يصح اذا كان المبتدأ متضمنا معنى الشرط ولا نقمن ههنا والراجح
ان الفصلين المبتدأ والخبر بفعل الشرط لا يجوز وههنا وقع الفصل كما ترى فاجاب الشرح عن الاولين
بقوله اي فكونه مذكورا لان الكون من الاوصاف فيصير جعله شرطا وكذا يكون الخبر من الغزاة فلا
يقتضيه العائد وعن الثالث ان المبتدأ وان لم يتقمن مع الشرط لكنه مقيد بالشرط وهو قوله اكان
اسما فكانه متقمن مع الشرط فاذن اصح دخول الفاء في الخبر وعن الرابع ان الشرح ذهب في ذلك الى
مذهب شارح الهندى لانه جازع هذه الشرطين للمبتدأ والخبر قوله فكونه مذكورا يعني ان في المتن تسام
بذكر المشتق والادة مبدأ الاشتقاق لظهور ان الشرط هو التذكير والعلمية لان نفس المذكر والعلم قال
مولانا عصام الدين رحمه كاحاجة الى تاويل المذكر بالكون لبيان المبدأ لان قيد الحيثية شائكة في العا
فيكون معناه مذكر من حيث المذكر ولا شك ان المذكر بهذه الحيثية هو التذكير وهو من الاوصاف
فيصح الحمل فيكون ما بالحيثية الى ما قاله الشارح رحمه بقوله فكونه الخ فلا حاجة الى التويل اجيب
ان قيد الحيثية لا دليل عليه لان الحيثية تولى في تعريفات الامور الاعتبارية دون الحكم
لانها قطعية بخلاف ما قاله الشارح رحمه لان اخذ المبدأ من المشتق شائع ولا يسلم ان ما لها المخلك
لان الحيثية تدل على المبدأ لكن لا مطلقا بل في ضمن المشتق في المواد الذات مع الوصف لان
المواد الوصف فقط ثم قال الرضى ينبغي ان يقتضى عبارة المصدر المضاف الى محمول مذكور فيكون
من الاوصاف فلم يأتى الشرع بقوله الرضى بان يكون العبارة محذوف المضاف بحيث ان
تقدير المضاف بخلاف المقصود لان المقصود ان ذلك الاسم مذكر بعينه وليس المراد ان ذلك
الاسم يجعل الغير مذكرا وتقدير المحمول محتمل هذا لكن بالتأمل قوله ان كان ذلك اي الاسم الذي
اريد جمعه قوله محققا جواب سوال وهو ان الضمير في كان لما كان راجعا الى الاسم يلزم الاتحادي
الاسم والخبر في الذهن والخارج جميعا فاجاب بقوله محض ليعني المراد من الاسم الذي وقع عليه
اسم محض فيكون مقيدا والمراد من الاسم الذي وقع اسم كان اسم مطلق له وحيد فيه معنى
الوصفية ولا قاله قيل فعلى هذا يلزم حمل الاخص على الاعم وهذا لا يجوز لان حمل الاعم على الاخص

جاء دون العكس قلنا ان المخصوص كما كان في جانب التبريد في جانب الاسم وهذا المخصوص
من وجه وهو ان المراد من الاسم هو الذي اريد به مفعول مطلقا والمراد من الاسم الذي وقع في
جانب الخبر اسم مطلق من هذا القيد فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واذا كان كذلك
يعبر الحمل نحو قلنا ان قلنا في قلنا بالاختصار يقال من غير معنى وصفية فيه بدون قوله ايضا
قلنا ان في كلام الشرح اشارة الى تفصيل بعد الاجمال وهو طريق عندهم ايضا قوله من حيث
سماء جواب سؤال وهو انه لا يصح توصيف العلم بقوله يعقل لان العلم عبارة عن الاسم وليس
الاسم يعقل قوله لصحة بناء الواحد فيه لان اليقار على الاصل صل لكن ليس للعلم دخل في الاشتقاق
لان ما فيه تعين اشرف من الغير فلا يقال رجلون بل رجال قوله فاعطى الاشرف للاشرف اعلم ان
في اعطى ضمير راجع الى الجمع وهو مفعول مالم ليسم فاعله وقوله الاشرف بالنصب مفعوله الثاني و
قوله للاشرف علة الاعطال وقد مر مثله فلا يرد ان باب الاعطال متعدى الى المفعولين من غير وسطة
حرف الجر فينبغي ان يقال الاشرف في موضع قوله للاشرف قوله فان فقد في الكا لثمة ثمة وهي المذكورة
والعلم والعقل كالعين اعلم ان المراد من العلم هو العلم الخاص كزيد فيقال زيد من فلا يرد ان العين
من الاعلام المشتركة فقد في الاثنان لا الكل لان العلمية موجودة فيهما قوله كالمرة فانه قد
فيها الاثنان وهما العلم والذكورة قوله نحو اعوج لغوات العقل فيه قوله اعوج بدلا من فرس لئلا ينسب
الى الفرس الاعوجيات الى اولاد بني هلال منسوب الى اعوج كان ذلك الفرس في الابتداء ككثرة
اسم شخص فاخذ هـ سليم اسم شخص ثم صار الى بني هلال وصار الى بني هلال من بني الكلال المراد
اخذ من سليم بنى الكلال ثم صار منهم الى بني هلال وفرس يعني ابن عسكرا قال صاحب الكلمة
قوله وفرس يعني عطف على فرس الاول في كما ان اعوج علم الفرس بنى هلال فكل علم
لفرس غنى ابن اعوج قوله والد المذكور جواب سؤال وهو ان طمحة داخلية هذه لوجود الشرط
وورقاه وسلي خارجة عن هذه القاعدة لعدم التذكير وبالعكس فلباب بقوله والد الخ يعني ان
المراد بالمتكسر المعنى الاصطلاحي وهو ما لا يكون فيه علامتا التانيث الا انه خص التام لكونها الاصل
في التانيث لانها لا يغير بالجدف والابدال بخلاف الالف كما قال الشاعر دون المعنى اللغوي يعني
ما تصف بصفة الذكورة فاندفع اعتراض شيخ الرضى وهو كان علم المصم ان يقول بشرط التبريد
عن التام ليدخل نحو سلمه وورقاه اسمي رجلين فانما اجمعا بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طمحة
وتعظيم التام من الحقيقة والتقدير يراى كما فعله الشرح ليخرج نحو سعاد وهند وزينب فانما لا
تجمع بالواو والنون ونحو زيد اذا سمى به مؤنث فانه يحج بالالف والتام لكون التام فيها مقدرتا
وبدخول فيها نحو سعاد وهند وزينب اذا سمى به من كونهما تقديرا للتام قوله وان كيسان فانه
يخرج موافق مع الكوفين ههنا قوله سيكون اللام بناء على الاصل قوله وان كيسان بفتحها لانه ليس بم
السالم المذكور بل فيه شبه المؤنث ففتح اللام ليدل على تكسيده من وجه قوله لان اللام وجه جواب

سؤال وهو ان الالف سواء كانت محدودة او مقصورة تا للتانيث فاصح في قوله لا الالف حاصل الجواب
ان العلامة القوي للتانيث هو التاء بخلاف الالف فان تانيثها ضعيف فيقلب المعدودة واوا
واما المقصورة فيحذف فيقول صورة علامة التانيث قوله فتفتح من باب الانفعال اي تزول قوله
لانه شرط الاسم انما يرجع الضمير الى الاسم لموافقة السابقة قوله الذي اريد به جواب سؤال وهو
انه يلزم الخرج من البحث اذ هو في الجملة وفي الاسم وايضا لما كان الاسم مشروطا بالتذكير ينبغي
ان يوجد الاسم بدونه مع انه لا يوجد بدونه بخوضار برة فاجاب بقوله الذي اريد به جمع ثم يرد عليه
انه يتقضى بخضار برة اذا اريد بها بخضاريات مع انه لا يشترط التذكير فاجاب بقوله جمع المذكور ثم يرد عليه
انه يتقضى بخضاريات لان جمع المذكور ليس فيه علامة التانيث فاجاب بقوله الصحيح قوله من الصفات
اشارة الى ان الصفة غير مختصة بصفة من الصفات قوله غير علم يرد عليه انه حاجة الى هذه
العبارة اذ من الظاهر ان الصفة لا تكون من الاعلام فاجاب عن صاحب التكملة ان كان معناه غير منقول
عن الوصفية ففائدته اخراج نحو امر الى اسم مذكر فانه يجمع بالواو والنون لصيرورة اسما وعدم
اعتبار صفة الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبه على ان العديد لا يجمع مع
الوصفية لكونها متضادين فلذا لم يشترط العلمية في الصفة عند جمعها اشرف المجموع قوله اي له شرط
جواب سؤال وهو ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فذكر خبره وخبرية غير صحيحة لانه يلزم حمل الاخص على الاعم
فاجاب بقوله له شرط يعني ان خبره محذوف وهو قوله شروط قوله فالشرط الاول جواب سؤال
وهو انما كان قوله وشرطه مبتدأ محذوف الخبر فالاشتغال بقوله فذكر يعقل اشتغال بالالغى فانما
بقوله فالشرط الاول يعني انه خبر محذوف المبتدأ ثم يرد عليه ان الشرط لا يكون الا من الاعرف
وقوله مذكر من الذوات والعرض فاجاب بقوله كونه مذكرا بان يدلفظا لكون قوله ما هو هو
يعطى الاشرف للاشرف وايضا اشارة الى قوله من حيث مسماه لا من حيث اللفظ قال مولانا
عصام الدين ان قوله مذكر يعقل ليس شرطا واحدا بل شرطان احدهما المذكر والاخر العقل فلا يلزم
قوله فالشرط الاول والقول نعم كذلك لكن لما جعل للمصنوع واحدا فكذلك المصنوع ايضا جعل واحدا لان المصنوع
قال فذكر يعقل ولم يقل ويعقل بالواو والعاطف كما ذكر الواو في الشرط الاقي وانما جعل المصنوع شرطا
واحد لانها من نوع وهو لا يجاب لكن يرد عليه فخل هذا ينبغي ان يجعل الشرط والسلب كلها
شرطا واحدا لانها من نوع واحد وهو السلب فاجيب عن النكتة للفارسي للفقار والمحال ان المصنوع
ان بالفضل في الشرط الباقية وهو ان يجعل كل واحد شرطا علمية فيكون قال للباقي فان قيل يلزم استدراك قوله ولا تبادلت التانيث
لان التجرع عن التاء علم من قوله فذكر لكن جوابه في بحث قوله ولا تبادلت التانيث فانظر له وانما لم يذكر فيها اعاليه على ما سمع من
قوله واراد بالمذكر ان يكون مجردا عن التاء قوله ذلك الاسم اي الذي اريد به انما لم يرجع الضمير الى الصفة متاولا لكونه محذوف
ولا استويا فيه مع المؤنث للزوم للنظرية للنفس قوله اي مذكرا غير مستوي الى جواب سؤال وهو ان المقرر عندهم ان الاو ان اذ كان
عما موزونا انها يكون اعلاما لها والعلم ايضا وبهذا اعتد في فعل الى فعلا مع انه علم فلذا افترس الشرح بالواو المشبهة حيث قال مذكرا غير مستويا

يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكورة مستويا في صيغة الصفة مع المونث بان يكون المذكور
 بدون التاء والمونث بالتاء قوله الكائن الخ صفة لقوله صفة لكن ليس في الكائن ضمير بل فيه
 وضع للظهر موضع المضمرة وهو قوله ذلك والعائد الموصوف قوله اياها اي الصفة قوله بل
 يكون جواب سوال وهو انه لما كان معناه هذا يلزم الاتحاد بين هذا الشرط والشرط الثالث
 فلما بالاعراض عن عدم الاستواء للطلق الى عدم استواء الخاص وفي بعض النسخ ذكر قوله بان يكون
 في موضع قوله بل يكون ويكون بيانا لقوله غير مستوي قوله للفرق بينه اي للفرق بين افعال
 الذي كان صفة مشبهة وبين افعال التفضيل لان معنى الوصفية في افعال التفضيل اكثر من
 افعال الصفة لانه يدل على الزيادة فللناسب ان يحجر افعال التفضيل بالواو والنون لبقاء
 معنى الوصفية فيه لقوة في الوصفية بخلاف افعال الصفة لضعف معنى الوصفية فيه فلا يناسب ان
 يتلوه من الكامل هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع قوله ذلك الاسم اي الذي اراد جمعه و
 ايضا اشارة الى قوله الكائن صفة قوله اي مذكور غير مستوي جواب سؤالي مذكور قوله بل يكون
 جواب سوال وهو انه لما كان معناه هذا يلزم الاتحاد بين هذا الشرط وما سبق فلجواب بقوله بل
 يكون قوله لان فيه بالتاء اي الفرق فيه بالتاء والفرق بها غالب الصفات يعني اسم الفاعل المفعول
 وصفة المشبهة والغالب في الجواب الثاني بالالف والبحث هنا في الصفات فلذا يكون التاء اصلا في
 الفرق بين المذكور والمونث قوله ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا اشارة الى ان قوله ولا مستويا
 عطفت على قوله افعال فغلو ولا زائدة لتأكيد النفي ومستويا صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا
 يكون الاسم المذكور اي الكائن صفة مذكرا اي مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكور في تلك الصفة
 في صيغتها وهيتهما مع المونث بان يستعمل في المذكور والمونث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع
 اعتراض الرضى بان هذه العبارة اسخفت من قوله فمذكور علم يعقل لان مستويا عطفت على افعال فغلو
 فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام
 اذ وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره وانما اندفع لان معنى هذا الاعتراض ارجاء الضمير في
 قوله وان لا يكون في الموضعين الى الوصف والشام ارجع الى الاسم المذكور فتدبر فانه من الاول
 قوله مثل جرير وصبر الاول بمعنى المفعول والثاني بمعنى الفاعل قوله ولا بالالف والتاء ولا شك ان
 الكلام في الجمع بالواو والنون لا في الجمع بالالف والتاء فذكره هنا تقريرا قوله مخصوصا بالحد
 وايضا انه لو جمع هذا الجمع فقل جرير في المذكور وجرير في المونث ليلزم الاختلاف بين صيغة
 الجمع مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد فيلزم مزية الفروع على الاصل قوله ولا بتاء الثالث
 قال مولانا عصام الدين لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغناؤه بسبب اشتراط التذكير
 في ذلك الاسم حيث قال فمذكور علم وايضا استغنى عنه بعدم المساوات اذ العادة ليستوي فيه
 المذكور والمونث اجيب عن الاول نعم لكن انما ذكره لدفع قوم ان المراد بالتذكير التثنية هو التذكير

جهة المعنى فقط فيكون قوله ولو بناءً التانيث دليلاً على أن المراد بالذكر السابق هو المجرى عن التانيث
 عن الثاني لأن السليم الاستغناء لأن السابق اسم مذكّر يستوي فيه للذكر والمؤنث وهما اسم مؤنث
 يستوي فيه المذكور والمؤنث وهذا الجواب يفهم من عبارة الشارح لأنه مراد سابقاً لفظ مذكّر ولم يزد
 هنا حيث قال أن لا يكون الاسم المذكور متلبساً به وقال سابقاً أن لا يكون الاسم المذكور مذكراً قوله
 كراهة اجتماع يعنى لو جمع هذا الجمع لا يخلو ما أن يجمع مع التاء أو بدون التاء والأول غير جائز لكراهة
 اجتماع علامة جمع المذكور وتاء التانيث والثاني أيضاً غير جائز لأنه يلزم الالتباس حيث لا يعلم أن
 الواحد مع التاء أو بدونها والاضافي الحذف يلزم فوت الغرض وهو المبالغة قوله وقد شذّ مخ
 سنين قالوا لمنا عصام الدين أن حق بيان الشذوذ أن يذكر قبل قوله ويجذف نونه بالاضافة
 لأن الشذوذ إذا يتفرع على الشروط المذكورة لأن شذوذها باستثناء شروط ولا تعلق له بحذف
 النون **أجيب** أن الشذوذ يتفرع على حذف النون أيضاً لأنه قد لا يجذف النون في
 سنين بالاضافة كما في قول القائل دعاني يجذاني سنينه فإن السنين مضاف إلى الضمير مع
 بقاء النون شذوذاً قوله بكسر السين تنبيهاً على أنها ليست بجمع السلاطة في الحقيقة مثل عشرين
 بكسر العين وجاء سنون بضم السين وهو قليل قوله بفتح التاء تنبيهاً على أنها ليست بجمع السلاطة في الحقيقة
 قوله وقد جاء أسكانها كما هو الأصل قوله أو صفة أشار به إلى أنها ليست من القسم الثاني أيضاً فلا يثارة
 من البين أنها من الأول فشدّ وذو لعدم شروطها فيها فلا يحتاج إلى قوله أو صفة قوله فمن أراد التفصيل
 لذلك فليرجع إليه والقاعدة هذه أنه إذا كان في آخر الاسم تاء منقلبة عن حرف العلة يجمع بالواو
 والنون سواء كان فيه الشروط المذكورة أو لا مثل سنة فم لا يدخل سنين تحت الشذوذ ويدخل
 أرضين فيه لعدم التاء في آخره قال قبل لم لا يجوز أن يكون التاء من التاء أهم من الملفوظة والمقدرة
 ويكون في الأرض تاء مقدرة لأنه مؤنث معاً قلنا أن كون التاء المقدرة المنقلبة عن حرف العلة
 مما لا يرضى به طبع سليم لخفاؤه أو يقال لا يعتبر هذا التانيث لخفاؤه لأنه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلاقة
 قوله بالحق أخوه الفاء وتاء إنما خصهما لأن الغرض فيه التجميع والتانيث وكل واحد من الحرفين تدل على
 كل واحد من المعنيين لأن التاء كما يدل على التانيث يدل على التجميع أيضاً كما في لفظة جمع ناصر وكذا
 الألف كما دل على التجميع نحو جبال يدل على التانيث نحو جبل وسلي وتارة التاء مع أنها موجودة في المفرد لأنها دالة على
 تانيث المفرد لا على تانيث الجمع فلصاحب إلى التاء التي يدل على تانيث الجمع في التاء الواحدة والدلالة على تانيثها
 لكن التميز من فاعل المحسن تاء التانيثية قوله أي شرط الجمع الصحيح في إجماع ضمير شرطه هنا على الظن
 لعدم الصلوة لأن قوله مفردة من المتن مجتوز ما تقدم قوله فإن يكون أي فوان يكون الضمير
 حائداً إلى المبتدأ الذي هو شرط ثم الشرط مع الجزاء خبر المبتدأ قوله أي مذكّر ذلك المفرد إذا مذكّر
 للجمع قوله مزية الفهم على الأصل لأن الأصل في كل جمع أن يجمع بالواو والنون والألف والتاء
 فإذا جمع المؤنث بالألف والتاء ولم يجمع المذكور بالواو والنون فيلزم مزية الفهم على الأصل قوله جمع

بالواو والنون قد انصفت مجموعته للمقام لان الاقسام هنا ثلاثة باله مذكور جمع بالواو والنون وما لا يذكره
اصلاً وماله مذكور لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط
في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فما لا يذكره ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كالحائض والحائض
بالتاء كالحائض يجمع بهما وكذا ماله مذكور لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كالحاء وسكرى لم يجمع بالالف
والتاء وان كان بالتاء يجمع بهما كصبة وصبات فمن قال انه لاجتماعه الى التقدير بقوله جمع بالواو والنون
بل المراد انه ان لم يكن له من كواصله لانه ماله مذكور لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه عن قوله فان يكون
مذكور جمع بالواو والنون لم يأت بشئ قوله يلزم الالتباس بين جمع الحائض والحائض ولم يعكس
لان ما فيه التاء صريحاً التي بالجمع بالالف والتاء لظهور تانيته بخلاف ما كان التاء مقلاً فان قيل
الاباس بهذا الالتباس لان معنيهما واحد فلو التبس لحد هما بالاختلاف بينهما قلنا لا نسلم انهما يحد
واحد لان الحائض بالتاء التي جرى دهما بالفعل والحائض بالتاء التي تكون قابلة للحيض بان
تكون بالغة كذا ذكره في شرح الهداية قوله عطف على قوله ان كان اعلم انهما صم التاخير قوله و
شرط من قوله ان كان ضمه له مذكور فلذا قال الشارح عطف على قوله ان كان لانه في الحقيقة عطف على
الشرط فلا يرد على هذا ان كان تقديره هكذا وشرطه وان لم يكن ولا معنى له قوله مطلقاً لان الجواب
موضوعة بل سها فلا يظهر الغرضية والاصلية فيها حتى يلزم زيادة المهر على الاصل قوله وفي شرح
المراد الى الاشارة الى الاعتراض على المصروف قوله هذا الاطلاق وهو قوله لا مطلقاً قوله ليس بسبب لانه لا يغير
يحتاج الى الشرط وهو السماع من العرب اليه اشارة بقوله بل هو فيها مسموع اي يتوقف على السماع
قوله لا يغير فيها الجمع حاصل لا اعتراض ان الاطلاق غير صحيح لان بعض افراد المونث الذي لم
يسم جمعته لا يصح جمعه بالالف والتاء فانحص بالافراد التي ليسم جمعته فالاطلاق في كل الافراد غير صحيح
الجبب ليس المراد من الاطلاق اطلاق الافراد بل المراد من الاطلاق هو الاطلاق عن الشرط المذكور
في المتن كما قال الشرح اي من غير اعتبار الشرط قوله والكائنات جمع الكون قوله وذلك اي كون السماء
من العرب شرط فيها لخصاء هذا التانيث قوله كما هو المتبادر جواب سوال وهو ان قوله من
حيث نفسه تقديره في التعريف وذا غير جائز فاجاب بقوله كما هو المتبادر فان قيل ان التعريف
في التعريف غير محمول على التبادر والاولم يتناول نحو ذلك وحاصل الاعتراض كما ان المتبادر ومن
التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقياً فحمل التعريف على المتبادر باعتبار وعلى غير المتبادر
باعتبار كما في ذلك تكلف قلنا ليس المراد من التغير تغيراً مطلقاً من غير تقدير نسبة الى البناء بل
منه ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء ان يكون تغيراً في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير العارض له باعتبار خارج عنه سواء كان التغير حقيقياً او اعتبارياً
مراده ان المتبادر من التغير المطلق من غير تقدير نسبة الى البناء لان التغير المطلق يتبادر في الذات فقط سواء كان حقيقياً او اعتبارياً
فان قيل ان التغير كما كان في جمع السواد بامر خارج وهو الواو والنون كذلك في بعض افراد جمع التكسير
ايضا باعتبار امر خارج وهو الالف في رجال وامراس قلنا ان التغير فيها حصل في ذاتها

مفرد ما حيث لم يبق على هيئة وان كان حاصله بزيادة الالف فمخلاف مسلمون حيث لا تغير فيه
 الا باعتبار امر خارج فقط قوله مصطفون فان اصله مصطفون فتغير بالواحد بعد
 حصوله الجمعية قوله واما التغير المذكور في تعريف الجمع جواب سؤال وهو ان التغير المذكور في
 تعريف الجمع المكسر فقط ليتلزم الاتحاد بين القسم والقسم لان التغير مأخوذ في تعريف الجمع المطلق ايضا
 قوله وجمع القلة هذا التقسيم في الجمع قوله اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جواب سؤال و
 هو ان حصر جمع القلة في الصيغ الخمسة باطل لان جمع القلة كما كان افعل كذلك افلس وكما كان افعلا
 كذلك افلس الى اخره فاجاب بقوله اى جمع يكون الخ فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يكون افعل
 لانه ليس على وزن افعل لان الثنى لا يوزن بالنفس مع انه جمع افعل قلنا ان جمعيته ثبت بالدلالة
 لانه لما كان الجمعية ثابتة فيما يوزن به فجمعيته بنفسه ثابتة بطريق الاولى قوله كاذقة جمع وخفيف
 اى ثم ان آلم ان الازان اربعة ثلثتها غير منصرفة افعل للعلمية لان الوزن علم للموزون ووزن
 الفعل وافعله وفعله للعلمية والتأنيث واما افعال فهو منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية قوله
 وفي شرح الرضى اشارة للاعتراض على المصدر وهو ان جمع السلاطة ليس القلة بل لمطلق الجمع من غير
 نظر الى القلة والكثرة فاجاب عنه بما حاصله ان جمع السلاطة اذا كان معروفا باللام يكون مطلقا
 واذا كان نكرة يكون للقلة فاما قال للثان فهو في صورة النكرة فلذا اقال الشارح كسليمن من غير اللام
 واما قال الرضى فهو في صورة التعريف فلا مخالفة بينهما وايضا لا مخالفة لان قوله والجمع الصحيح محتمل
 الوجهين احدهما ان يكون من متعلقات جمع القلة والواو في قوله وما عد اذ لك للاستينات والثاني
 ان يكون الواو في قوله والجمع الصحيح للاستينات ولا يكون متعلقا بجمع القلة وقوله ما عد اذ لك عطفا على
 الجمع الصحيح فيكون داخل في جمع كثرة فلما كان للثنى محتملا للوجهين فكان قول الرضى والمصدر واحد
 لا مخالفة بينهما قوله المذكور من الازان جواب سؤال وهو انه فاعل للطائفة بين اسم الاشارة
 والشارالية فاجاب بما حاصله ان الاشارة للمذكور تشير على ان المذكور سائر
 الكتاب والحال ان سائر الكتاب ليس جمع كثرة فاجاب بقوله من الازان قوله وقد
 يستعار جواب سؤال وهو انه ينقض بقوله تعالى ثلثة قروم فاجاب بقوله وقد
 يستعار قوله كقوله ثلثة قروم مع وجود اقراء اى مع وجود القلة والنكسة في ذلك
 في ذلك التنبيه على ان ثلثة الاقراء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن عن
 الرجال قال الرضى هذه الازان للقلة اذ اجاء للمفرد جمع كثرة واما اذا انحصر جمع للتكثير
 بينها في القلة والكثرة وكذا ما عد ستة لكثرة اذ لم ينصرف فيه الجمع والاذنى مشترك كاجال
 جمع لاجل للصقر ومصانع قوله للمصدر اسم لث شرو في تقييد آخر للاسم الذي يكون فيه معنى الحدث اعني المصدر
 واسم الفاعل والفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واخر من جميع التقسيم الاسم ليكون الاسماء المتصلة بالفعل متصلة بالفعل ونحو
 ايضا من لطائف هذا الكتاب في المصدر مفعلة الامة لان اختلاف فان المصدر من اهل في الاستثناء بخلاف غير من سائر المصادر بالفعل لا لفظا

على فرمتها للفعل اعلم ان الاسماء والتعريف للفعل ثمانية المصدر والفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والركب والمكان واسم الآلة ومعنى الاتصال انهما لا ينفك عن الفعل لان المصدر جزء الفعل واسم الفاعل من يقوم الفعل كذا البواقي قوله اسم الحدث انما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث قوله يعنى الحدث جواب ال هو ان المتبادر من الحدث الذي صدر من الفاعل فعله هذا لا يكون التعريف جامعاً لانه لا يتناول مخطوطاً وموضاً فاجاب بقوله ويعنى بالحدث معنى قائماً بغيره ثم يرد عليه ان المعنى لا يكون قائماً بغيره فذكر قائماً بغيره فذكر قائماً بغيره بعد مستدرك فاجاب صاحب التكملة عن هذا الاعتراض بقوله ادا بالمعنى ما يقابل اللفظ وحاصله انه لا نسلم ان المعنى لا يكون الا قائماً بغيره لانه قد يكون مقابلاً للفظ يعنى المعنى ما يفهم من اللفظ سواء كان عرضاً او ذاتاً لمعنى يفهم من لفظ يزيد وهو جسد زيد ولا شك انه ذات وليس قائم بغيره فلما قال قائماً بغيره علم ان المراد منه ههنا هو العرض دون الذات ثم يرد عليه ان المعنى قد يكون المراد منه هو اللفظ بالغير وقد يكون المراد منه ما يقابل اللفظ فالحمل على احد الاحتمالين لا يكون الا بالقربة ولا قربة ههنا فاجاب الصنالمذكور بقوله القربة والقربة على ذلك اضافة الاسم عليه حيث قال الحدث اضاف الاسم اليه علم انه ليس مقابلاً للفظ ثم قال الصنالمذكور والمراد بالقيام بغيره اضافة المعنى بذلك المعنى وفيه اشارة الى الرد على بعض الشايعين حيث قال معنى القيام بغيره اختصاص اللفظ بالمنعوت اى اختصاص الشيء الذى يصح اخذ الناعت منه كالضرب يصح ان ياخذ منه الضال وقال البعض معنى القيام بالغير بالتبعية في التحيز ووجه الرد ان مال ما قال الصنالمذكور وما قال بعض الشايعين وان كان واحداً لكن تعبيرهم ضعيف لان ما قالوا بنحو على اصطلاح العقول وما قال الصنالمذكور بنحو على اصطلاح اهل العربية واوضحاهم والاصل في كل علم ان يعبر اصطلاح اهل ذلك العلم قوله قائماً بغيره فان قيل لا نسلم ان معنى القائم بغيره حدث مطلقاً اذ الاول ان قائماً بغيره مع انها ليست حدثاً اذ السواد بمعنى سياهى ليس حدثاً قلنا معنى قوله قائماً بغيره اى من حيث انه قائم بغيره اى بالحفاظ النسبة الى الغير واما السواد سياهى فليس فيه لحاظ النسبة وان كان النسبة موجودة فيه فالحاصل ان في المصدر والحدث لا بد من لحاظ النسبة فكمين مصدر كذا قال مولانا عصام الدين وهذا موافق لما في شرح الطالع للسيد المحقق وفيه من جهين اولاً فلان قول الشاهد سواه صدى هذا الخراب عن اعتبار النسبة الى المحل في معنونه لان الصادق نفساً لضرب لا ضرب مع النسبة ولاناً ثانياً عن لغة لما في الرسالة الوضعية اى رسالة في بحث الوضع من ان اللفظ الذى دلالة كل ما ذات به المسمى من هو المصدر او نسبة بينهما وتلك ان بغير النسبة من جانب الذات هو المسمى كاسم الفاعل ومن طرف الحدث هو المفعول لما في الرضى من ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به فاما ان كان وليس للمصدر ما يقع عليه وهو التعريف وبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقاً من غير نظر الى ما يحتاج في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن

ما شيسه داهاى

فی نظره لا فاعلا ولا مفعولا ولا یحیی من ان النسبة الى فاعل المصدر غیر مأخوذة فی مفهوم المصدر
 فالوجه فی الاعتراض عن السواد بحسب سیاهی ان یقال المراد منی قائم بغير بشرط الحدوث والتعبد
 ای الواجب علی عصام الدین ان یقول بشرط الحدوث بل قوله من حیث انه قائم بغير ثلاثیة
 لحالة النسبة یقال هل حدث ای بین الحدیث یعنی اذا وجد ضیق فی مصر یقولون هذا القلب ای لم یجد
 لكن یدعیه لما كان معناه بشرط الحدوث ینبغی ان لا یعم الاطلاق المصدر علی مصدر صفة الشبهة
 یعنی شرفا وشرافة مثلا لعدم الحدوث فیه لانه بحسب الثبوت الا ان استعمال المصدر فی المصدر الذی
 للصفة المشبهة بمجرى الاصل لا یجوز علی الغیر فان قبل لما كان المراد بشرط الحدوث ینبغی ان یتعرض
 الشارح لهذا التعبد قلنا انما یتعرض الیه لانه مقصوده تعریف الحدوث بل دفع توهم لزوم المصدر
 فی المصدر كما یومر لفظ الحدوث فیخرج جمیع الاعراض سوى الفعل والافعال ای سوى ما صدر و غیرها
 ما صدر مثل لول وقصر **اجیب** جانب العصام لیس غرضه من قوله من حیث انه قائم بغير لحاظ النسبة
 بل غرضه بیان الحدوث فقال قوله من حیث انه قائم بغيره وقوله بشرط الحدوث ولحد فلا مخالفة
 من هو حیاتی هذا الفن قوله والمراد بمبیانه **جواب سوال** وهوان الجریان لیتعمل فی الفرعیات
 والمتألم کجریان الخیر علی البتلا والصفة علی الصفوف والحال علی ذی الحال فلی هذا ینبغی ان یکون نسبة
 الجریان الى الفعل لانه فرع المصدر فی الاشتقاق والمص **عکس الامر فاجاب بما حاصله**
 ان المراد بالجریان هو التأكيد ولا شک ان التأكيد فرع للؤكد والمصدر وان كان اصل بالنظر الى الاشتقاق
 لكنه فرع بالنظر الى التأكيد ثم یرید علیه ان التأكيد انما یتقیم فی المصدر التأكيدی ولما فی المصدر
 فغير مستقیم **فاجاب بقوله** وبیانا لنوعه یعنی ان التأكيد موجود فی الكل لكن فی البعض وجد بیان
 النوع والعدد ایضا ولا ینع دلالته علی شئ دلالة علی شئ اخر لكن یرید علی الشارح انه یعلم من قوله
 ان یتقیم تأكيد ان وقوع المصدر تأكيدا لا یزیم مع ان کثیرا من المصادر موجود ولا یتقیم تأكيدا للفعل فهو
 ضری فی ذل حاصل **فاجاب** صاحب التکملة عنه بقوله والمراد صحة الوقوع لا الوقوع بالفعل ثم یرید
 ان الوقوع ذکر مطلق وتقدیر بصحة الوقوع مجاز ولا یمکن فی المجاز فی القرینة ولا قرینة هنا **فاجاب**
 صاحب الذکر بقوله ولذا اورد بان مع الفعل المضارع وهو قوله الشارح ان یتقیم فان کلمته ان اذا دخل
 علی لفعل المضارع تعین الطعم والرجاء قوله بعد اشتقاق الفعل منه **جواب سوال** وهوان
 تعریف المصدر لا یتقیم ما نفا لانه دخل فیه اسم المصدر لانه ایضا وقع تأكيد الفعل نحو وضوعه و
 فعل یضم الفاء واما یضم الفاء فهو مصدر **فاجاب بقوله** بعد اشتقاق الفعل منه مجازا
 اسم المصدر لانه لا یتقیم منه وان كان متحدا مع المصدر فی ان کلاهما الحدیث اعلم ان الاسماء التي تدل
 علی الحنی المصدر لم یتقیم منه اسم الفعل بلکه احدهما ما هو یاء المصدر و لیس بمصدر انتزعی نحو العیا
 والانتزاع والثانی ما هو مصدر ولم یضع له فعل من لفظه نحو یولد له و یحاله فانما ما کان لهما فعل هو مذنب
 لكن لیس من لفظها والثالث هو اسم المصدر وهو شیء ان حلا ما دل علی معنی المصدر عزید فی اوله المیم كالقتل بمن یقتل
 والمدخل والمخرج بمعنى الدخول والخروج

والثاني اسم العين مستعمل في المصدر كالعطاء اسمها يعطى والكلام اسم لما يعكلم به يقال اعطيت اعطى
وكلمت كلاما كذا في صدر الكتاب كالثواب والطاعة فالشارح اخبر المثلثة عن تعريف المصدر
بقيد الاشتقاق منه **فان قيل** ان قيد الاشتقاق يخرج عن تعريف المصدر التي لا فعل لها
مخوذة ونحو وافة مع انها مصادر يعبرون عنها بالمصادر كما قال الشرح فليكن للمصادر التي لا فعل
لها غير مصادر قلنا المراد من اشتقاق الفعل اسم من ان يكون حقيقة او فرضا **فان قيل** فعلى
هذا يدخل في التعريف اسماء المصادر اذ يمكن الفعل الفرضي لها ايضا فتأمل قلنا ان اسماء المصادر
انما يطلق عليها اسم المصدر لانها يفرض لها الفعل ولو فرض لها الفعل فلا شك انها عين للمصادر
قوله ويلد له ونحوه وانما زاد قوله له لانه حكايته من دعاء على احد قوله لا يكون مصدرا اذ
المصدر لا بد ان يكون جاريا على الفعل اى تأكيد الـ واشتقاق الفعل منه ونحو العالمية والقارية ليس
كذلك **فان قيل** ان نحو العالمية لم يدخل في قوله اسم اذ الظاهر ان ليس بكلمة لوجب كونها مفردة
خيرة الـ جزءها على جزء المفعول والعالمية ليس كذلك لان الياء فيها مصدرية خبر عنها بالكون قلنا
ان الياء لشدة الامتنان عتاكلمة واحدة **قوله** وان كان الاخيران مفعولان مطلقا فللمحصل ان بين
المصدر والمفعول للطلق عموم وخصوص من وجه مادة الاضمار **قوله** ضربت ضربا ومادة الافتراق المصدر
قوله الضرب واقم على يزيد ومادة افتراق المفعول للطلق **قوله** عذبت ويلك او ونحوه فان هذا
مفعول مطلق من غير لفظ الفعل كذا في بعض الجواشي لكن **قوله** الضرب واقم على يزيد لا يصح مثلا لما
افتراقية المصدر لان المفعول المطلق ما وقع تأكيد للفعل والراد من وقوع التأكيد امكان الوقوع
لا الوقوع بالفعل او امكان وقوع التأكيد ثابت في **قوله** الضرب واقم على يزيد فمادة افتراق المصدر
غير متحققة فالصحيح ان المصدر والمفعول للطلق عموم وخصوص مطلقا **قوله** اى ساعى الخا الفـ به
يصح **قوله** بالقطم اى نقينا هذا للقابلية **قوله** وان كان بدلالة منه فوجاه **قوله** عمل فعله
في اللزوم والتعددية بنفسه او مجوف البحر **قوله** حال كونه ماضيا اشارة الى وجه نصب **قوله** ماضيا
وغيره يعنى انه وقع حالا من ضمير يعمل لكن جعل **قوله** ماضيا لا يصح على المصدر اذ الماضى والاستقبال
من خواص الفعل الجعيب ان **قوله** ماضيا معناه ان يكون المصدر بمعنى الماضى او غيره لانه في
تقدير ان مع الفعل والفعل للقد ماضيا او حالا او استقبالا فيجعل **قوله** امس فيه
تنبيه على ان الضرب في المثال المذكور مجزئ للماضى **قوله** وذلك العمل جواب سؤال وهو ان
بين المصدر وامم الفاعل حيث كان عمل المصدر مطلقا غير مقيد بالزمان وعمل اسم الفاعل مقيد
بنان الحال والاستقبال **فاجاب** الشارح بقوله وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما اى
بين المصدر والفعل باعتبار التشبيه اى لا يكون له مشابهة بالفعل لا لفظا ولا معنى اما
لفظا فلعدم موافقة في عدد الحروف والحركات لان مصادر البحر غير قياسية بل قد يكون كثير
الحروف وقد يكون قليل الحروف واما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل لانه لا يقال في موضع **قوله** يزيد

ضرب نرید ضرب کن اقاله الشارح الهندی اعلم ان اضافه للناسبة الى الاشتقاق بيانية اى
 كون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه فظهر ان التاويل بان مع الفعل وان كان سببا لعمله ومدار له
 لكنه ليس منصرفا فيه بل مدار عمله شيان المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاويل بان مع الفعل و
 بهذا سقط ما قاله الشيخ الرضى وقد يرههم المصدر بان مع الفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا
 مضت على المضارع ظننت الاستقبال بخلاف ما اذا مضت على الماضى فانه يبقى معها على معنى الماضى
 كما قال الجلال الدين اعلم ان الاشتقاق هو التناسب اللفظى والمعنى وهو موجود ههنا اما اللفظا فظاهر
 لا مشتركهما فى العروف الاصلية واما معنى فلان مضاهما التجدد والحدوث الذى يقتضى
 الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبار فيه النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبار فيه للعاش
 فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طوع على المصدر ما ينيل اقتضاء العقل وهو الوضع فلذلك صار
 الفعل اصلا فى العمل والمصدر فحاله فيه وحلته كونه معنى الفعل صحة تقديرين بالفعل مع ان معنى
 تقدير المصدر بان مع الفعل ليس وجه امتقلا لعمل المصدر بل هو حلته لوجه الاول فاما الجلال
 الدين ان سبب عمل المصدر امران المناسبة بالاشتقاق وكونه بتقدير بان مع الفعل مشاؤه
 عدم التدبر قوله فلذا لم يشترط فيه الزمان ولما كان هذه المناسبة قوية لم يحجج الى تقويتها بشرط
 لان نفس الاشتقاق خير مختص بزمان دون زمان فلذا يكون قوية فلذا يعمل من غير اشتقاق
 وانما قال للمناسبة الاشتقاق بينهما ولم يقل اشتقاق الفعل من المصدر ليشمل من ههنا المصدر بين
 والكوفيين قوله لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لالفاظا لعدم موازنة
 اياه ولا معنى لعدم صحة صحة اقامة مقامه بان يقر خبرا عن شئ بخلاف اسم الفاعل و
 للمفعول فانها يعلمون لشابهة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقها منه عند
 الجمهور بل مشتقان من المصدر واشترطا كونها بمعنى الحال والاستقبال ليقوى تلك المشابهة
 فان قيل قد مر انما بين الفعل والمصدر مناسبة لفظا ومعنى وقال ههنا لا مناسبة بينهما
 لا مناسبة بينهما لفظا ومعنى قلنا ان المناسبة النفية ههنا ليس مناسبة مطلقة بل المناسبة
 التى ثبتت بين اسم الفاعل والمضارع ولا شك ان مناسبة اسم الفاعل والمضارع منفية
 بين المصدر والفعل كما ترى اعلم ان عمل المصدر مشروط بشرط وهو ان يكون مظهرا
 مكبرا غير محذود ولا منقوت قبل تمامه بالفاعل والمفعول كذا فى التسهيل فلا يعمل المصدر الصغير
 والمحدود اى الدال على اللزوم والنعوت قبل ما يتعلق به مفعول مجرور واخيره كالفاعل يعنى ان ذكر المصدر
 ثم صفته ثم ذكر مفعوله او مثله لا يعمل وان ذكر المصدر ثم مفعوله ثم صفته فيعمل لانه اذا كان للمصدر
 مفعولا او مفعولا او محذورا او منقوتا قبل تمامه لا يكون شبه بالفعل لالفعل لا يصغر ولا يحد ولا ينعى اما اذا كان منقوتا
 بعد تمامه يكون شبه بالفعل لالفعل لانه اذا تم بالفعل لم يكن له مصدر قوله كاسم الفاعل والمفعول اى كما اشترط الزمان فيها قوله يعنى عمل
 المصدر يعمل فعله بالقطر دفعه وهم وههنا قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا قيدا لقوله

ماضیا وغیره فاعلهن الايطابق المقصود فدفع بقوله یعنی لم قوله اصلاً سواء كان الفعلين كوراً
اولاً لا نداه اذا كان مذكوراً معه والعمل للفعل واذا لم يكن مذكوراً معه فانه كان الحذف جائزاً فاعله العمل للفعل
ايضاً وان كان لازماً فاعله الوجهان قوله لكونه يتقدم الفعلين بتأويله وذلك لان الموصول على نوعين
موصول حرفي وموصول اسمي واما كنهان في موصول حرفي فالصلة لا يتقدم على الموصول الاسمي فكذلك
لا يتقدم على الموصول الجرفي وانما اطلق علمان اسم الموصول لان ان مع الفعلين بتأويل المفرد كما ان الموصول
مع الصلة بتأويل اسم مفرد ولما لم يتقدم الصلة على الموصول لانها جزأ آخر من الموصول لا يتقدم معمول
الصلة ايضاً لان خبر من الصلة لان الصلة عبارة عن العامل والمعمول علمان المشهوران ان مع الفعل
بتأويل المصدر دون العكس بان يكون المصدر بتأويل ان مع الفعل الا انهما كانا مع الفعلين بتأويل المصدر
علم منه ان عكسها ايضاً يكون قوله وشي مما في خبر ان فاعله ان تأويله بالفعل مع ان لا ضرورة فيه
اذا لا يجوز ان يكون عمله لأجل مناسبة الاستتقاق وانما يكون ضرورياً لو كان تأويله بالفعل مع ان متعينا
وليس كذلك كما قال الدين قوله ولا يتقدم معموله وجوز الرضي تقديم الظروف والمجاور والمجور ومثاله
تقديم معمول الظروف قوله نعم فلما بلم معه السعي فان قوله مع ظرف للسعي تقدم عليه ومثاله الجار والمجرور
قوله تعالى ولا تأخذكم بهما لافتان قوله بهما ظرفون معمولان لافت تقدم عليه وآجاب الجمهور ان السعي في الآية
الاولى والرافة في الآية الثانية مع ان للسعي والرافة المقدريين قبل قوله مع وقوله بهما قوله كونه يتقدم
ان مع الفعل هذا ما عليه الجمهور وذكر الاختلاف في البسيط ههنا حيث قال بعضهم استلزم مع تقديم الفعل تقديم
بالمحروف السابقة له حروف المصدر وهي ماوان وان ومنهم من يقدر من نفس الفعل بدون ان ومنهم
من يقدر الفعل مع ان حيث يكون المصدر مطلوباً بشيء مقدم بان يكون فاعل الفعل مقدم مثلاً ان
ان للعلم ويتقدم من معن الطلب ايضاً واما اذا ابتداء فلا يحتاج اليه وانما خص أن من بين حروف السابقة
لكونهما كثر استعمالا ولكن اذا كان المصدر للمحال لا يجوز تقديره بان لا تقديره بكلمة المصدر رتبة ان
للعلم والعلم يكون فيما يثبت في الاستقبال واما الحال فللقطع دون التردد فذكر ان لكثرة الاستعمال
للاختصاص به ولذا قال في البسيط بالجر والشاؤم يتعرض الى ان فقط وكذا قال في التسهيل ما
يدل على العموم من غير اختصاص بان تقديره بالفعل بعد ان المحقق والمصدر رتبة واختلافهما كما قال صاحب التكميل
قوله ادوات كنهان ما قوله اختتام صفة ما في اخت ان قوله له معموله اشارة الى بيان مفعول بالم اسم على
قوله ولا يضر قوله او يكون الظروف المعلقة على مفهوم السابق يعني ان مفعول بالم اسم فاعله هو المفعول
في قوله ولا يضر او يكون الظروف اعني قوله فيه مفعول بالم اسم فاعله كما في قوله مفعول به والمعتان
المصدر لا يقع للمعروف فيه قوله لانه لو اضر اشارة الى بيان علم الاضمار له قوله فيلزم اجتماع تثنيتين
في اجتماع علامتين فيقال ضربان وهو مذكور عندهم اسد لها بالنظر الى المصدر نفسه لانه لا يثنى وتجمع
اذا كان العدد والنوع وثانينها بالنظر الى الفاعل لغرض استتار الفاعل على ان السطر مثنى او مجموعا
من الفاعل هذا ان اتى بالعلامتين بان يقال لاذ ان ضربان عمل وان حذف احد هما لزم اللبس

فلا يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر او لتثنية الفاعل فالفعل يحيدان يتحمل ضمير الشئ والمجموع و
 لا يتبع ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يقال للزبدان هيهما ^{ثنتين} او الزبدان في النار ويعلم حال الفمير من كونه ^{ثنتين} للزبدان
 والجماعة من المرجح فلا ليس ولا استتقال اجاب عنه شارح الهندى بان القول بالاستتار في اسم
 الفعل والظرف في الاستتار في الذي هو نائب عنما عن الاصل والمفعول منوب اسم الفعل ^{المتعلق} والمنوب
 منوب الظرف فالفعل ان هذا الجواب انما ينه على لفظة بان الظرف واسم الفعل ليسا يعاملان في الاستتار
 بنفسهما ولا على القول بانهما عاملان فيهن بنفسهما فلا وقال جملة الدين الاظهر الاخصر في وجه عدم الاضمار
 في المصدر ان يقال لما كان يحد من فاعله فلا خسر فيه لا تتبع يعني ان حذف الفاعل جاز عن
 المصدر فلا يستتر فيه فلا يعلم ان ههنا ^{في} الفاعل واستار الفمير للفاعل لكن يرد عليهم ان القول
 بالحذف صيغ على عدم الاستتار لا حذف كما في الفعل قوله وكذا الحال في اسم الفاعل فان
 تثنيتهما وجميعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار انفسهما قوله ولا شبهة جواب سؤال وهو انه ينقض بقولنا
 ضربى زيد احاصل لان معمول المصدر فيه ضمير وهو يا المتكلم في ضربى واجاب شارح الهندى عن
 هذا الاعتراض ان المراد من قوله لا ضمير في الاستتار والياء في قوله ضربى ضمير بارز ليس بمستر
 ولما ثبت رجع عنه بقوله ولا شبهة لا قوله لم يكن مقصودا في معنى ان قوله فيه يستعمل في المستتر قوله فلا
 الى اعتبار قيد الاستتار كما اعتبر فاعلا المتكلم ثم يرد على الشرح كما اعتبر فاعلا المتكلم قيد الاستتار ك
 الشرح اعتبر قيد الاستتار لان الذي اعتبره الشرح ليس بمقصودا باعتبار معنى لازم كما قال الشرح
 يستلزم الاستتار قوله في فاعل المصدر جواب سؤال وهو لا سلم ان ذلك الفاعل غير لازم لان لازم مع
 الفعل فاجاب بقوله في فاعل المصدر بسببية البحث قوله لا مظهر ولا مضمرا دفع وهم وهو ان عدم
 اللزوم فيما اذا كان الفعل منزها عنه ضرب زيد بالتثنية قوله الى فاعلا ثم للمتهم ان يتوهم ان
 كلمة ما بخاصية ليس للمصدر فاعل مبهم فلا يلزم من استتار فاعل معين والمقصود انتفاء ما دفع
 صاحب التكملة هذا لوهم بقوله في مطلقا معينا كان او مبهما ثم للمتهم ان يتوهم ان ما قالوا ان نسبة
 الفعل الى الفاعل لازم المراد من الفاعل فاعل مطلقا ايضا فلهذا ينبغي ان يكون المعنى المطابق للفعل
 مستقلا لان النسبة الى متعلق مطلق غير مضر لا استقلال بل مضر لا استقلال النسبة الى العين كما قال
 الشرح في بحث محموله ان الابتداء لا اسم وان تقضى المطلق لان الابتداء من جنس النسبة
 لكن اقتضائه المتعلق اجمالا وتبعا وهو غير مضر لا استقلال فدفع صاحب المد كور عنه بقوله مجازا
 الفعل فان النسبة الى فاعل معين مأخوذة من مفهومه ولذا كان معناه المطابق غير مستقلا بالمفهومية
 ثم للمتهم ان يتوهم ان المراد من التثنية الحقيقة نحو جاز زيد لا الجاز نحو جاز الاسد ولذا
 من الرجل الشجاع فدفع صاحب المذكور بقوله في معين في سواء كان التثنية بطريق الحقيقة
 او المجاز ثم للمتهم ان يتوهم ان النسبة في اسم الفاعل ايضا الى معين فينبغي ان يكون معناه المطلق
 غير مستقلا بالمفهومية كلفه الفعل صاحب المذكور بقوله مجازا في اسم الفاعل فان النسبة

فيه الى ذات ما خذت في مفهومه ثم يرد عليه ان الفرق بين الفعل واسم الفاعل بالتعين والاطلاق
وعلى من ذهب الجمهور وانما على مذهب البعض فالنسبة بينهما الى فاعل غير معين فالفرق غير مستقيم
فاجاب صاحب المذكور عنه بقوله مع تلك الذات يعني ان الفرق على مذهبهما يثبت لكن من وجه آخر
وهو ان الذات في الفعل خارج من مفهوم الفعل فيكون احتياجه الى تغير قد يكون غير مستقل والذات
في اسم الفاعل داخل في مفهومه فلا يكون الاحتياج الى امر خارج فلا يكون الاحتياج الى تغير بل الى النفس
فلا يضر في استقلاله قوله مع ان اعماله منونا جواب سؤال وهو ان اضافة المصدر الى الفاعل اكثر
من اضافة الى لمفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف الى المفعول فاللأن ان يقطعه واصله الى الفاعل
الكثر فقله يجوز ان لا يضاف الى الفاعل والقله وجه الدغم ان الجواز هنا بالنسبة الى اعماله منونا حاله
كون المصدر بالتثنية ولينهم من الرضى انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل حيث قال
اضافة الى فاعل جازمة في المصدر دون اسم الفاعل لانهم لا يدرم الاضافة الى النفس قوله اولي اليد
البعض في الرضى وليس اقوى اقسام المصادر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل
لكونه اذن كالجزم من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشدها بالفاعل ويمكن ان يقال
المصدر والمضاف اقوى في العمل فياعدل لفاعل المضاف اليه اي العمل فيما عدا لفاعل من المفعولات كما يدل
عليه تعليل الرضى بقوله لكونه كالجزم والمصدر والمنون اولي بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل
عليه تعليل الشافعي بقوله لكونه نكرة ولذا العمل المنون في لفظه دون محله قوله مشابهة للفعل
في حال التثنية والداخل على المصدر لان كان مضافا الى لفاعل نال التثنية بالاضافة فضعفت
مشابهة له فليس هو اقوى في العمل قوله لكونه نكرة فالقتل هذا انما يصح اذا كان الفعل نكرة تام
ان الفعل ليس بنكرة ولا معرفة اذ هما من اقسام الاسم قلنا الفعل يدل على شيء مبهم وهو الحدث
فاطلاق النكرة عليه بهذا الاعتبار كما قاله عبد الرحمن بن اوتق لا ينفي الحكم النكرة اذ يقع صفة للنكرة
وليف ان الفعل لا يقع في الكلام الا محكوم به والاصل في الحكم بان يكون نكرة قوله دفع الله النار
مثلا اضافة المصدر الى الفاعل قوله سواء كان دغوم وهو ان المتبادر من المفعول هو للفعل
يدل على تصور الفعل عليه كماله المرفوعات فعله هذا الايضاح الى غيره قوله او قلنا في مفعول فيه
قوله على قلة اشارة الى فائدة دخول قد على المضام في قوله وقد يضاف الى قوله وقد يضاف
الى المفعول اذا قامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة اكثر عند حذف الفاعل لان المفعول
مبني على الفاعل وتجي على قلة مع ذكره حتى ذهب البعض الى عدم جوازها لكن ليس سببويه على
على جوازها ولم تجز في القرآن الامارة عن ابن عامر انه قرأ ذكر رحمة ربك عبده ذكرياء يعني الله
والهمزة فقوله ذكرياء مضاف الى المفعول وهو الرحمة وقوله عبده فاعله والضمير في عبده راجع
الى الله تعالى وذكرياء يد لمن عبده وفي القرية المشهورة بقوله عبده لكونه مفعولا ولم
يوجد الهمزة في ذكرياء قوله متلبسا باللام اشارت بصب قوله متلبسا الى ان قوله باللام حاله من

في قوله

في قوله

باعتبار المتعلق والمصدر مضاف اليه للاعمال التي هو فاعل لقوله قليل وضمير مستتر فيه قوله ان لا بد
 التعريف لان لام الامر والتأكيد او لا بد املا ميم دخول على الفعل قوله مقدر بان مع الفعل في قول
 ما عترض عليه ان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل المتعلق
 مضافة الفعل وايضا التاويل بان مع الفعل لا يتعين مدار العمل به بل يد ارسله شيان المناسبة مع الفعل
 بالاشتقاق والتاويل بالفعل فعند دخوله لام وان كان يمتنع التاويل فتناسبة الاشتقاق باق فيجب
 ان يمتنع عمله وايضا لو كان مدار العمل هو التاويل بان مع الفعل ينبغي ان يكون عمله ضعيفا اذا كان
 مقرونا بعلامة المضى لا تنافي تاويله بان مع الفعل لان ان علامة الاستقبال فلا يجمع مع علامة المضى
 اجيب عن الاول ان الفعل وان لم يصف مطلقا لكن يضاف بواسطة حروف الجر نحو ضربت بزيد كما
 مر في البحر ورايت قوله على ان مع الفعل تكون لام التعريف من خواص الاسم قوله قيل لما ياتي في القرآن
 وايراده التقوية قوله الميم مع ان اعماله باللام قليل قوله البحر بالسود فالبحر مصدر ومعرف باللام قوله
 بالسود معمول بواسطة حرف الجر قوله صر فاجواب سوال وهو انه لا يصح مقابلة قوله وان كان معمول
 مطلقا مع قوله وان كان بل لان المصدر معمول مطلق في كلا الصورتين فاجاب بقوله صر فاعني ان اللفظ
 ثابت لان المصدر بهذا مطلق صرف بخلاف الصورة الاخيرة لان المصدر رثمة معمول مطلق مع الياء
 قوله من غير اعتبار ابداله دفع وهم وهوان يتوهم ان المراد من قوله صر فاما كان معمول مطلقا بنفسه
 وليس المراد ما كان معمول مطلقا باعتبار الموصو للتقدير كقولهم ونجدت كثيرا اسعدنا فاكثروا
 من غير اعتبار ابداله لعني ان صر فاهنا مقابل الابدال لانه مقابل ما كان معمول مطلقا باعتبار
 الموصو قوله من غير تجويز جواب سوال وهو ان العمل للفعل كما كان ههنا كذلك في الصورة الاخرى
 العمل للفعل فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير تجويز يعني ان الفرق ثابت وهو ان العمل ههنا للفعل
 فقط دون المصدر وفي الصورة الاخرى العمل كما كان للفعل كذلك للمصدر قوله الا يجوز اعمال الضعيف
 الاول انه لا يصح تقديره بان مع الفعل ان ليس مع ضربت ضربا ضربت بان ضربت لان الفعل لا يؤكد بالمصدر
 التاويل بل انما يؤكد بالمصدر الصريح فالحقيل كيف يكون عمل المصدر مع وجه الفعل في قولك ضربت
 ضرب الامير اللص قلنا المصدر العامل ليس معمول مطلقا في الحقيقة بل الفعل المطلق عند وقت تقدير
 ضربا مثل ضرب الامير اللص قوله نحو ضربا زيدا هذا القول يقال عند السؤال فوجد القرينة على الفعل
 المحذوف قوله الضمير فالحقيل لم يختار الشارح التطويل بان جعل ضمير كان ليعا الى المصدر وهو اسم
 كان وخبره محذوف وهو قوله معمول مطلقا وجعل قوله بدلا لصفة لا او حال عنه باعتبار المتعلق وهو
 قوله واقفا والحال ان الاخصر ان يقول ان الضمير في كان لاجم الى معمول مطلق وهو اسم كان وقوله
 بدلا خبره قلنا انما اختار التطويل ليجوز التامع وان حصل المعنى الاصل بالاختصار وايضا الكلام في المصدر
 وايضا فيه موافقة المعطو عليه فان الضمير فيه لاجم الى المصدر لا علم ان قوله اما صفة لقوله معمول
 مطلقا او حال منه وكل واحد منهما باعتبار المتعلق وهو قوله واقفا واما قد المتعلق ولم يحصل صفة

نفسه من غیر المتعلق لیسم جعل کل واحد منهما عند الجمهور لان الشارح في الحال والصفة عندهم ان يكون مشفقا وقوله بد اللیس یشتبه فلان اناد قبله واقعا قوله بد اللعنه والمراد هنا هو العوضی عوضا عنه وليس المراد ان المفعول المطلق بد اللعنه حقيقة والا لم یعد بالفعل قبله فلم یضرب بلیجاز الان لما سنده مستند في یجوز ان یراه فکان بد اللعنه وعوض عنه والا فالجمع بین العوض والمعوین لا یجوز قوله فوسقیا للملأ لانه لم یوجب کلام العرب استعمال هذه المصادر مع الافعال وذهب بعضهم الى ان وجوب هذا الفعل عن المفعول المطلق فيما اذا کان مستعمرا باللام فاختاره الشرح كما ورنی بحث مفعول مطلق وتحقیقه ثم قوله ای فیجوز فی الوجهان فیکون الجواز جملة العلم ان الشرح جعل قوله فی وجهان فاعلا بالفعل لحد و ان لکن الاولى کونه مبتدأ لان اذا اذ لا یجوز کون المحذوف فعلا والباء فاعلا وکونه مبتدأ والباء فی خبر الثالثی اولى لان المبتدأ عین الخبر فکان الحد وثبت ثابت فیکون المحذوف کلاما تجیب ان الشارح افاد کفر غیر الکوی فی علم ان الاتیان بغير الاولى جائز ولو ذکر الشرح فی کل موضع الوجه الاولی لتوهم ان الوجه غیر الاولی غیر جائز قوله عمل الفعل للاتصال ووجوب اضماره لغرض لا اثر له فی تقدير العمل لانه بطلان العمل قوله للنیابة لانه لا باعتبار کونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل وینا بته فان عمله لیس کعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل المقدر قوله للمصدرية کما اثر المصدر یجوز کونه تبا و بیان مع الفعل قوله وقیل معناه له وقیل الوجهان هذا قوله وانما فصلیه بجواب سوال وهو ان هذه الکلام مشترکة بین قسم المصدر اعني المصدر الاول هو مفعول مطلق فینفی ان یتاخر عنهما فاجاب بقوله وانما فصلیه قول بالجملة المعترضة وهو قوله لا یقدم معموله علیه والثانی قوله ولا یضمیر فیهِ والثالث قوله ولا یرمز ذکر الفاعل له قوله فانه کان مفعولا مطلقا قوله فی القسم الاول ای المصدر الذی هو کائن فی القسم الاول وليس المراد ان عمله فی القسم الاول بان یکون القسم الاول معمولا للمصدر قوله اکثر واظهر له اکثر وقوعه فی کلام العرب واظهر لعدم المانع من عمله فجاء ما اذا کان مفعولا مطلقا فان کونه مفعولا مطلقا مانع من هذا محبة تاویل له با مع الفعل اللیس مع قوله ضربت ضربا ضربت ان ضربت لفساد المعنی فان قيل ان قوله اکثر واظهر له علی ان لا یقدم معموله للمصدر علی القسمین لکن المنع عن التقديم فی القسم الاول اکثر فهو مخالف لما قاله الرضی حیث قال ان امتناع تقديم معموله یختص بالقسم الاول ولما فی القسم الثانی فیجوز لعدم کونه بأولیان مع الفعل لانه حیث کون ید لا قلنا ان ما قاله الرضی لا یفهمنا قال الشرح لان عرض الشرح التکثرة للفصل بین القسمین وذلك الغرض یحصل بما ذکره الرضی ايضا بان یقال انما یؤخر امتناع تقديم معموله عن القسمین لان الامتناع یختص بالقسم الاول قوله علی السوال مع ان هذه الاحکام مزیة الاختصاص بالقسم الاول قوله ای حد جواب سوال وهو انه علم من قول المصنف ان اشتقاق اسم الفاعل من الفعل وهو لیس الا مذهب الکوفیین فاجاب بقوله ای حد یعنی المراد من الفعل معنی تعین وهو الحد والمراد من الفعل المعنی الدعوی وهو الحد دون المعنی الاصطلاحی فلا یکون المتن علی مذهب الضعيف وهو مذهب الکوفیین فان قبل الحد ما کان قابلا

بسم الله الرحمن الرحیم

بغيره فيكون من المعاني دون الالفاظ مع ان الاشتقاق لا يكون الا من اللفظ لا يكون
 الا بين لفظين لا بين اللفظ والمعنى قلنا المراد من الحدث هو المصدر لانهم اختلفوا صفات الدال على الحدث
 كما مر خيرة **قالت قيل** لم يجوز ان يكون المراد من الحدث هو المصدر الذي هو جزء الفعل الاصطلاحي
 فيستلزم بذهب البصريين والكوفيين جميعا قلنا صفات الدال على الحدث على المدلول اذا كان المدلول مطابقا دون
 تقصينا فنذكر الحدث واردة المصدر من هذا القبيل اذ الحدث مدلول مطابق للمصدر بخلاف ما ذكرت لان
 ذكر المدلول وهو الحدث واريب منه **التعني** وهو لا يجوز كما لا يجوز العكس بان يكون المدلول **التعني** قوله **وهو**
 اشارة الى اعتبار التضمنين في قوله اشتق و فائدة هذا القيد يظهر في الخواشيه هذه المتن قوله
 ان الفعل بيان المرجم الضمير ليدفع توهم رجوعه الى من بناء على ان الضمير يتردد الى قرب المذكورات فلا يرد
 ما قاله مولانا عصام الدين من انه وقع في عبارة التمرج تكرار الفعل لانه ذكره هنا ثم ذكره فيما بعد بقوله ما قام بها
 الفعل لكن يرجع لبيان المرجم يعلم من قوله ما قام بها الفعل ايضا **آجيب** ان ذكر الفعل هنا لبيان المرجم و
 ذكر الفعل فيما بعد ففي ضمن حاصل المعنى اذ قوله ان ما قام بها الفعل بيان حاصل المعنى وهو لا يعد
 من التكرار قوله ان ما قام فيه اشارة الى ان في الاسماء المشتقة انما يكون الايتد بالذات ثم
 بالحدث وفي الافعال يكون الابتداء بالحدث ثم بالذات **قوله** لان ما جهل امره هذا من ذهب جمهور اهل اللغة
 واما عند البعض فهي موضوعات لغيره والعقول فقط اعلم ان المراد من قوله ما جهل امره ما يعلم امره اي حكمه
 فالمراد من الامر هو الحكم ولا شك ان بناء اسم الفاعل كما يكون في ذوى العقول كذا يكون في غيره قوله
 ولعله قصد لتعريب لكن مقام التعريف ياتي عند اراحة التعريب ان التعريف للمعرفة والتعريب بخلاف
 بالمعرفة قلنا الخلل ما يكون بالتعريب الذي هو غير مشهور وتعريب ذوالعقول على غير مشهور كما
 في قوله تعالى رب العالمين قوله **بمعنى** الحدث وانه للدلالة على صفة حادثة لا ثابتة **قالت قيل** يخرج من
 الحد نحو خالد ودام وثابت وراسخ ومستمر مع انها اسماء الفاعلين وايضا يخرج اسم الفاعل الذي هو من
 صفات الله تعالى نحو الخالق والرازق **آجيب** الاطلائها تدل على حد والتخلو والدوام لا يخرج الثاني ان
 الدوام والاستمرار في نحو الخالق والرازق ليس بصيغتي بل واقع باعتبار الوصف القديم قوله يعني بالحدث اشارة
 الى انه ليس المراد من الحدوث ما يقابل العدم كما هو المشهور في كتب العقائد قوله مقيد باحد الازمنة الثلاثة
جواب سوال وهو ان الحدث موجود في الصفة المشبهة اي الاشتقاقه من الفعل ايضا فلا يعبر الاحتراز بقوله **بمعنى** الحدث
 عنها فلجواب بقوله مقيد باحد الازمنة بخلاف صفة المشبهة لانها غير مقيدة بالازمنة **قالت قيل** هذا متعين
 بشرف يشرف لان الشرافة بمعنى الثبوت فكيف يقيد بالماضي والفتنار قلنا ان شرف يشرف من الافعال **آجيب**
 بالازمنة ثابتة في الافعال البتة والصفة المشبهة من الاسماء فلا يقيد باحد الازمنة فلا يقال الان او غدا او
 امس قوله قال المصنف رح والغرض في ايراد قوله المصنف رح واكثر الشارحين اظهار التداخل بينهما ثم توجيه
 قوله المصنف رح عليهم بقوله والظاهر والحق الخ ثم ورد الاعتراض على المصنف رح بقوله ونجد شه ثم دفعه
 بقوله ولا يبعد ثم اكيد ان تعقب قوله وفي الترجمة الخ قوله من اسم الفاعل اشارة الى بيان الحد ود قوله

كاسم المفعول اشارة الى بيان قوله او غيره قوله والظاهر ان اسم التفضيل الخ اي الظاهر من قوله المصريح في
 شرحه ان اسم التفضيل لا يخل في جميع الذي حكم الله عليه بانه ليس من قام بقوله لان الجيم ليس اه قوله
 والحق بذلك ان اسم التفضيل فيه الخ قوله لان التبادر الخ اشارة الى وجه الظهور والحق جميعا قوله تمام
 للمعنى الموضوع له لا يجوز معناه اي المعنى المطابق لا تغنى فان قيل ان هذا التعريف لا يتم لخو زيد مقابل عمي
 وانا متقرب من قلان ومستعد من وجهته معد فان هذا الاحداث لسبب بين الفاعل والمفعول لا يقوم بلحد
 هما معين دون الاخر قلنا والحق من قيام الواحد اتيام العرض الواحد الذي يكون بالشخص في المعين له با
 المحلين بالطرفين بل القائمة بكل طرف مفردة مغايرة للقائمة بالآخر لان المقابلة بالنسبة الى زيد من حيث الصدور
 والى عمر من حيث الوقوع غاية الامور لمعادها بالنوع قوله ونخرج اسم التفضيل فان قيل فعله هذا يخرج اسم الفاعل
 من باب الغالبة نحو كرمي فكر متدفنا كالم اي زيد غلبني في الكرم فغلبت ذال القيام ليس تمام الموضوع له
 ايض بل الموضوع له هو القيام مع الغلبة قلنا لانه موضوع في معنى المصدر فقط لا المعنى المصدر مع الغلبة و
 اما الغلبة فتثبت معد من جهة الاستعمال وفي رضى الشافعية يعني باب الغالبة ان يغلب احد الامرين الاخر في معنى
 المصدر نحو كرمي فكر متدفنا اي غلبته في الكرم وذكر في الحواشي الثانية المغالبة عبارة عما ينز كواب المفاعلة فلم يعلم
 ايه غالب في هذا الفعل فيذكر الجرح بعد ما يعلم الغالب فذلك الجرح لا يكون الا من باب نصري نصر فاما المفاعلة
 بالملاص فالجرح ايضا بالماضي نحو كرمي فكر متدفنا وان كان المفاعلة بالمضارع فالجرح ايضا بالمضارع نحو
 يكاسمي فكرمه قوله الى قوله بمعنى الحدوث فان قيل ان خروج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدوث انما يتم
 اذا كان اسم التفضيل بمعنى الثبوت نحو احسن واشرف كما هو مذهب البعض واما اذا كان اسم التفضيل بمعنى
 الحدوث ونحو انصر واخرب وغير مستقيم فاجب صاحب التكملة عند لقوله هذا ابتداء على انه لا يدل على الحدوث
 مقيد ابا حد الا زمته فلا يقال اضرب الان او عدا وان كان قد يدل على نفس الحدث بمعنى التجدد قوله
 مثا لاسم التفضيل لان من قام به اسم من ان يكون مطلقة او تفعيلة قوله ويجوز شأنا اشارة الى
 الاعتراض على المصراع ومعنى نجد شأنا اي يجرحه والضمير اليه راجع الى جملة عبارة للمصراع المتبادر
 ويخرج اسم التفضيل بقوله من قام به وفاعله قوله ان صيغة المبالغة تتاويل المفرد قوله هذا التقدير
 على تقدير اخرج اسم التفضيل بقوله من قام به لان فيه ايضا زيادة قوله ولا يبعد ان يلتزم ذلك انه
 خروج صيغة المبالغة اعلم ان الاولى ترك لفظ البعد لانه يستعمل في الضعف والظن والالتزام يقتضيه
 واجاب البعض ان الشارح ذكر هذه الكلمة لفهم النفس لان هذا الجواب لا يقتضيه الشرح فقط قد صارت الكلمة جوازا
 البعض بقوله فانه قال ابن مالك رحمه الله لا نسلم ان اختراع الشرح فقط بل هذا التوجيه منقول من ابن
 مالك اي فلا يليق قوله ولا يبعد لفهمه جيبه لعل الشرح لم يطلع على قوله ابن مالك رحمه الله قوله ويدل عليه
 يدل على خروجها من امران الاول قصر المصراع صيغ اسم الفاعل فيما حصر حيث قال ان محي من التلا في الجمع
 على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع والثاني جعل المصراع احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل
 والمماثلة يستند على المغايرة قوله بامتناء اشياء في كتاب الترجمة شئ معني ذلك الشئ ان صيغة

في قوله وحيث كان المصراع على قوله وفي التبعة اشارة الى ان المصراعين

اسم الفاعل الخ وأما قال معناه لأن ما ذكر ليس عين عبارة إذ عبارة بالقرسية قوله مع ميم
لما كان المتبادر من الباء بلسانية لكثرة استعماله لتوهم أنها للسانية فلهذا العنيد المعنى قوله مفتوح
أصحق وهم وهون الزيادة تكون غالباً في الآخر لأنه محل التغير فوضع الميم اليه في الآخر فدفع للتأخر بقوله
موضوعة الخ وإنما لم يتعرض للعموم الكفاية إذ كره في كتب التصريف قوله سواء التي دفعهم وهون
ختم لهم فيما إذا كان حرف المضاهية مضمومة قد تم بقوله سواء كان الخ قوله وإن لم يكن فيما قبل الخ
سوال ظاهر قوله فيما وضع الميم جواب سوال وهو ان المثال لا يضاف للمثل وهو يحصل بواحد فما العلة
الى المثالين وان قلت ان المثال بمنزلة الشاهد قلت ذلك غلط محض لأن الشاهد للاثبات والمثال
للايضاح بمنزلة التفسير في ذلك والدليل على المسئلة بمنزلة الشاهد لانها للاثبات فليجاب بقوله فيما وضع
الميم يعني ان تعدد الأمثلة باعتبار تعدد المثال قوله ايضا مثال اجيب عنه انما لم يذكر متفاعلاً من
لا المضارع الذي كان ما قبل الآخر مفتوحاً لم يوجد الا في ثلثة ابواب فكان قليلاً فلان لم يذكر وهو في
المزيد على ثلثة اقسام احدها بالعرف الواحد والثاني بالعرفين والثالث بثلث احرف فالمصنف
لي بالاول والثاني والثالث لأنه متوسط فيكون تابعاً للطرفين قوله ويعمل عمل فعل قد في التسهيل
بغير الضم والموصف وانما لم يعمل للمصروفات المشابهة للفظية والغير ان الفعل لا يصغر وانما لم يعمل للموصوف
لكنه اسما محضاً لان التوضيف من خواص الاسم وايضاً ان الفعل لا يقع موصوفاً فلهذا لم يعمل للوصف فلا يقال زيد
ضارب شديداً عمل قوله فان كان فعل الخ دفعهم وهون لتبشير عمل اسم الفاعل بالالفعل باعتبار الوضع
يعني كمان الفعل موصوف للمعل كذا الذي اسم الفاعل موصوف للعمل مع ان اسم الفاعل غير موصوف للعمل قد ذكر قوله
فان كان جعله لازماً للتعريف في التشبيه في اللزوم والتقدير يتلوا في العمل الوضعي قوله الى الطرفين كطرف
الزمان والمكان قوله بشرطه في هذا الشرط العلوي المنصوب دون المرفوع لان احدى مشابهة الفعل بكيفية المرفوع
لشدة انحصار فان قيل هذا بخلاف ما قالوا ان الفاعل للطرفين العمل لا في القولين كالفعل فان هذا لا يعمل فيه
اسم التفضيل لانه لو كان احدى شبه الفعل كافي بالرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل المظهر ايضاً شبه الفعل
بمعنى ذلك على الحد كذا قال غاية التحقيق آجيب ان اسم الفاعل وان لم يكن يحسن للمعالاة والاستقبال
لكن مشابهة بالفعل في عدد الحروف والحركات باق بخلاف اسم التفضيل الذي ليس فيه كالمشابهة بالحدوث
فقط فلا يقوى قوة اسم الفاعل قوله ان يعمل اسم الفاعل مشاركة في المتعلق بقوله بشرط قوله حال كونه
جواب سوال وهون الجار والجر والواقعة في عبارة القوم لا يدل من الاعراب على ما هو منها فاجاب بما
حاصله انما باعتبار المتعلق فيكون اعرابه للنصب قوله آجيبه بما سواله وهون الشطط مقابلة للغة بمعنى من
والحال ان في النهاية يكونان للضما والمضما اليه حال ههنا غير صحيح لان الشرط مصدر فيكون وصفاً محضاً واللعنة
وان كان مصدر كمن فعل في معنى وهو موصوف فاجاب بقوله آجيبه يعني ان الشرط بمعنى شيء فيصح عمل عدما الى الآخر وتقرر السؤال بهذا الشرط
عبارة عن محل شيء موقوف عليه ومما ليس الاصفه المتكلم فكيف مضات الى اللغة لان صفة المتكلم لا يضاف الا الى المتكلم فاجاب بقوله آجيبه
ان الشرط مصدر مجهول فلا يكون صفة للمتكلم ثم يرد عليه ان اللفظة يعقبة المخارة وههنا لم يوجد فاجاب بقوله من معنى معنى -

ان المغايرة شرط في اللامى والظرفى لادنى البيانى وههنا بيانية وايضا ان قوله شئى دفع وهم وهوان
المراد من الشرط هو الشرط اذ اذكر المصدر وادارة اسم المفعول شئى فعلى هذا الايطاق المراد قد يصلح ان
الشرط بمعنى اسم للفعول وايضا فيه اشارة الى طائفة النصب وهى انهم يأتون بالتفصيل بعد اجمال فتقوله شئى
اجمال وقوله ليشترط على صيغة المجهول تفصيله قوله من كل كلمة من بيانية اما بيانى شئى او بيانى انصافى به قوله فلا يصح
اى اضافة الشرط الى المعنى وضافة الحال قوله ان لا يخالفه في الزمان ليكون المشابهة على الكمال قوله
والمراد بالحال جواب ال وهو ان قال المصنف منقوض بقوله تعالى وكلمهم باسطة وذكر اعني بالوصيد
اى طلب اصحاب الكهف اى اصحاب الغار قوله بالوصيد اى لعبقة الباب ان باسطة عمل في ذل عليه النصب
ونصبه بالياء مع انه بمعنى الماضي فاجاب بقوله والمراد بالخ قوله وان كان ماضيا لما عرفت ان
هذه الواقعة كانت قبل رسولنا عليه الصلاة والسلام بالف سنة قوله ومضاها ان يقدر التكلم اى
يفرض قوله ان يقدر ان كان على صيغة المجهول فيكون قوله التكلم مفعول لم يسم فاعله والضمير في قوله
كانه راجع الى التكلم والمشار اليه بهذا هو الزمان الماضي وان كان على صيغة العلوم فيكون الضمير في قوله
كانه راجع الى اسم الفاعل والمشار اليه بهذا هو زمان التكلم قوله العامل صفة اسم الفاعل قوله معنى
الماضى صيغة ثانية فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يحتمل كل اسم الفاعل اذا كان بمعنى المكان الحكاية
يحتمل في الكل قلنا ان اعتبار الحكاية انما يكون في موضع الضرورة والضرورة ماسة بعد تحقق العمل
قوله وبشرط الاعتماد اشارة الى ان قوله والاعتماد عطف على معنى الحال ثم العطف بالواو دون
فيجب ان يكون هذا الشرط منفيًا مع قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال قوله اى على المتصف به دفع وهم وهوان
المراد من الصفا هو الواضح كما هو للبداى فعلى هذا يخرج للملوك فقط قد بقوله اى على المتصف اى الذي
هو متصف باسم الفاعل ثم للبداى منه تركيب توصيف فلا يشترط الاعتماد على المبتدأ وغيره من الامور
الاربعة قد فر الشارح بقوله وهو المبتدأ او الموصوف او الحال فان قيل فعلى هذا يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز لان المتصف به حقيقة في الموصوف ومجانبة في الغير قلنا ان قوله المتصف بمفعول هو
عموم المجاز وهو ما قام به قوله ليقوى فيه جهة الفعل انما اشترط ذلك في عمل اسم الفاعل لان عمله بمشاهدة
الفعل فيصير مشاهدة قوية لان اسم الفاعل يحتمل ان يصير مناديا الى هذا كما يكون الفعل مناديا الى الفاعل فان قيل
ان الاسناد الى الفاعل كما وجد الفعل كذلك وجد في اسم الفاعل فالاعتماد على الفاعل ينبغي ان
يكفى فان حاجة الى الاعتماد على احد الامور الستة كما في ضاربها زيدا عمرا فالضارب لما اسند الى زيدا
ينبغي ان يعمل في المفعول قلنا نعم انه لما اعتمد على الفاعل فيعمل في المفعول لكن عمله في الفاعل من جهة
جهة لانه لم يعتمد على شئى فالاعتماد على احد الامور الستة لعل اسم الفاعل مخو زيدا ضارب اليه فانه قيل
ان اسم الفاعل مناديا الى هذا لان اسم الفاعل من الصفات فلا بد له من الموصوف اما لفظا واما لفظا يلقى نفس
الا كما يكون الفعل مناديا الى فاعله في نفس الامر فلا حاجة الى الاعتماد في التركيب قلنا نعم لكنهم اداوا
حصول تلك المتابعة في التركيب ايضا فان الشبهة تصير قوية حينئذ قوله الاستفهامية احتراز عن منزهة

باب الاضمار من همزة الوصل قوله ونحو اشارة الى ان عبارة المصدر تجذف للمعطوف فلا
يثبت القصد في عبارة للصنف قوله النافية احتراز عن بالكافة والمصدر والموصولة
قوله ونحوها ايضا اشارة الى ان عبارة للصنف تجذف للمعطوف قوله بالفعل اولى لان الاستفهام
للتردد والتردد في الاعراض والفعل من الاعراض وكذا النفي انما يكون في الامر ^{من} ولو دخل على الاسم انهم
مع السند نحو ما تريد الدار وما تريد قائم فيكون نفي السند وهو ايضا من الاعراض اعلم ان اسم الفاعل
لا يعمل بدون الاعتماد اصلاً لا في الفاعل ولا في المفعول واما اشتراط الزمان من الحال والاستقبال
فما النسبة الى المفعول فقط واما العمل في الفاعل يكون بدون القادرة باحد الزمان بل يكفي في عمل
اسم الفاعل في الفاعل الاعتماد على احد الامور الستة قوله فان كان الخفاء للتعقيب المضار اي
اكان اسم الفاعل قوله للتعقب قيدا به لان اسم الفاعل اللازم يرفع به وان كان ماضياً لا
اشتراط الحال والاستقبال بالنسبة الى المفعول كما مر انما لان الفاعل جزء من اسم الفاعل فلا
يحتاج الى قوة العامل بخلاف المفعول فانه فضلة فلا بد من قوة العامل قوله اي الزمان
لماضي جواب سؤال ان الماضي عبارة عن لفظ الفعل نحو ضرب في الاصطلاح فكيف يكون
اسم الفاعل له اي للفظ الفعل لان اسم الفاعل لا يجرى على لفظ فعل لماضي فاجاب
بقوله اي الزمان يعني ان المراد من الماضى ههنا المعنى اللغوي واشتراك ان اسم الفاعل يجرى
مقرنا بزمان الماضي وايضا فيه اشارة الى ان قوله الماضي يقتضي الموصوف فزاد للوصف
بقوله اي الزمان لماضي قوله بالاستقلال جواب سؤال وعنه لا بد ان يقول المصدر وان كان
للماضي اول استمرار وجبت الاضافة لان محبوب الاضافة كما يكون في اسم الفاعل الذي
هو معنى الماضي كذلك يكون في اسم الفاعل الذي هو معنى الاستمرار اي شامل لجميع الازمنة
فاجاب بقوله بالاستقلال يعني ان المراد من الماضي هو الماضي في الجملة سواء كان الخ قوله ذكر
مفعوله لانه لو لم يذكر المفعول جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارباً من ففعله ضارباً
فيه الاضافة بان يسقط التنوين ويجوز ان لا يعتد بان يثبت التنوين والشرط لوجوبه
ادلة ذكره لا عين ذكره فلا بد ان الاضافة لا يكون الا بعد ذكره ولا يكتفى بالارادة قوله وجبت
لانه لو لم يصف لم يرتبط به فيكون كوضع الحجر في جنب الانسان قوله اي اضافة معنوية هذا
بين لم يحصل المعنى واما التركيب المعنى فهو ما يميز اي من حيث المعنى او ظرف اي في المعنى او مفعول
مطلق باعتبار المضاف اي اضافة معنوية قوله لغوات شرط الاضافة اللفظية لان شرطه ان يثبت
الصفة الى مفعولها واذ كان المعنى لا يمكن معوله فيكون التضاف معنوية قوله مثل من قبل من هذا كونه بمنزلة ذكره
قوله وقد جلب بقوله تعقباً او تعديراً قوله فان كان سراً او غير واجب استعماله كقوله معول الخواص مولى من المنة ادلة
في اللفظ او لقول ان معنى قوله سراً اي لم يحد على تعديراً كقولنا الذي قوله فيراضيت الجلب الى هو ان قوله اوصية اسم التفضيل يكون معناه شدة
وهذا اللفظ غير مقصود هنا فلما قبله بما اضيف اليه يعني سلمنا انه في الاصل صيغة اسم التفضيل لكن نقل الى معنى

غير فلا يكون معناه اشد تاخيراً قوله فبمفعول مقدر فان قيل ان تقد بالفعول لا يتأتى فى اسم الفاعل من
افعال القلوب نحو اننا ظان نريد اسم ذاهباً للنزوم الاقتصار على احد الفعولين قلنا انه يجعل
حاملة مع المضى ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب كما ان لها خصائص اخرى قوله كأنه فيكون
قوله معطى عمر وبكر لطاء وسكون الياء قوله اى جميع الازمنة إشارة على ان اللام بدل من الضم اليه اى
يمل فى الفعول مطلقاً فان قيل هذا القول يناقى قوله بشرط معنى الحال والاستقبال قلنا هذا القول
بمنزلة الاستثناء من قوله حينئذ اى حين دخول اللام عليه لان معناه الذى ضرب قوله على
جواب سوال وهو انه لما كان فى الاصل فعل فالعدول من الاصل الى الغير لا يكون الا لثبوتها فى جاب
بقوله عدل الى قوله لكرا هتتم دخول اللام عليه فان قيل ان الممتنع عن الفعل ادخال اللام المحرقة واللام ليست
فينبغي ان يصح دخول اللام الموصولة على الفعل كما يصح دخول الاسم الموصولة على الفعل نحو الذى ضرب قلنا ان
هذه اللام وان كان موصولة لكن شابه المحرقة فى الصورة فلذا منع دخولها على الفعل لان اللام المحرقة تخص
بالاسم فكذلك صورته تخص بالاسم لكن المراد من الاسم هو الاسم الذى هو صفة صفة مفعول كاسم الفاعل
قوله اى من اسم الفاعل اعلم انه محتمل توجيهين فى كلام المتن احدهما ان يكون كلمة من لا ابتداء بقرينة
كلمة الى فى مقابلها حيث قال الشارح الى اخرى ومعنى من لا ابتداء ان يكون مدخولها امر كل ينتزع
منه الجزئيات والمدخول هنا اسم الفاعل ينتزع منه صيغة المبالغة والثانى ان يكون من بيان اى
بيان لكلمة ما فى قوله وما وضر فقوله الشارح اى من اسم الفاعل محتمل التوجيهين للذكريين لكن يرد
على التوجيه الثانى اى كون من بيان اى اعتراضان احدهما انه قد مر سابقاً ان صيغة المبالغة خارجة
عن حد اسم الفاعل فكيف يكون اسم الفاعل بياناً لصيغة المبالغة وهذا الاعتراض يرد على التوجيه الاول
لان مدخولها ليس امر كل لهذه الجزئيات والثانى ان الشرط صحة من البيان اى ان يصح اطلاق الجزئيات
على قبله وهنا لا يصح اطلاق اسم الفاعل على صيغة المبالغة وبالعكس فاجاب الشارح عنها بقوله تبخیر
الصيغة ولا شك ان اسم الفاعل اذا لوحظ مع تحيد الصيغة يصح اطلاقه على صيغة المبالغة قال مولانا
عصام الدين ان ما ذكره الشارح من العبارات الكثيرة لا يفهم من المتن وحوليس الا تصفا فاجاب
التكملة عنه بقوله ليس للراهان هذا اى ما ذكره الشارح فقد يكلف حتى يكون تصفاً بالاشارة الى ان
تلاً او لبيان قوله بحيث يخرج الخ احتراز عن التغير الذى لا يخرج عنه كالتشبيه والجم قوله ومضراً
بكسر لم قوله وحده اى بمعنى كشيخوخ قوله فى العمل دون عدم المبالغة ودون الصيغة قوله وهذا
على تقدير جواب سوال هو ان قوله مثله للتشبيه وهو يقتضى المغايرة والمغايرة مستقيمة على قول من ان
صيغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل ولما على قول من قال انها داخلية فى اسم الفاعل فغير مستقيمة
فاجاب بقوله وهذا اى التشبيه على تقدير يخرج قوله اذا كانت للمبالغة اشارته الى كلمة من
فى قوله ما وضر منه للتبميز يعنى ان هذا النوع من اسم الفاعل الذى للمبالغة مثل النوع من اسم الفاعل
الذى ليس للمبالغة قوله اذا كانت للمبالغة لا بد من هذا التقيد على هذا التوجيه تلاً التوجيه الاول

وهو ما كان خارجاً عن حد ما ان في التوجيه الاول صرف كلمة من من معناها التبادر اعني التبين لانه
 لما خرج عن الحد لا يستقيم التبين وان صح بتكليف كما قال الشاعر بتغير الصيغة كما مر انفا فالتوجيهان ...
 متساويان في ارتكاب خلاف الظاهر فلا يريد ان كان صحة توجيه الثاني بتكليف هو التقيد به يعني ان
 لا يذكر الشاعر بل يكفي بالتوجيه الاول قوله نحو زيد اضرب له فانه مقارن بزمان الحال في الاول وبلاستقبال
 في الثاني حمل في الفاعل والفعل معا واعتد على المبتدأ قوله وميرت بن يدا اضرب كبراً لياً لانه صفة زيدا
 فيكون الالف واللام فيه للموصول فيعمل سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال لما مر من قوله وادخلت
 اللام استوى الجميع ولذا قال ههنا وامس قوله وما فيه من معنى **لجواب سؤال** وهو ان حمل اسم الفاعل
 من جهة التشابه بالمضارع في عدة الحروف والحركات والسكنات هذه للشبهة منقوطة في بعض صيغ المبالغة
فاجاب بقوله وما فيه **لجواب** فالتفصيل يصح اقامة للمبالغة مقام ما فات من الشبهة اللفظية لانه ليس في الفعل
 معنى المبالغة حتى يعم ذلك قلنا المراد من قول الشاعر هذا ان في صيغة المبالغة تكرار الفعل نظر الى
 زيادة المعنى فكان الوجود فيه انسان من الفعل **فان قيل** سطر هذا ينبغي ان يكون عمل اسم التفضيل
 اسم الفاعل من الوجه الذي ذكر في صيغة المبالغة قلنا ان الزيادة في صيغة المبالغة في نفس الفعل والزيادة
 في اسم التفضيل على الخبر مخصصان افضل من عمرو فالزيادة على عمرو ويعنى الزيادة في صيغة المبالغة في نفس الحدث
 وفي اسم التفضيل الزيادة على الغير سواء كان الحدث في نفسه قليلا او كثيرا قوله وللتثنية والجمع قوله من
 اسم **لجواب سؤال** هو ان بعض من للتثنية والجمع قد سابقا فلا تخاف ههنا قوله مثله خبر بقوله وللتثنية والجمع ولو كان خبر
 واحدا كان انحصار ظم لاختار التكرار لكنه ذكر كل المثنى والجمع لدفع وهم وهو انه لو ذكر خبر واحد توهم ان
 المراد من للتثنية مثنى اسم الفاعل فقط كما ان المراد من صيغة المبالغة صيغ من اسم الفاعل مع ان المراد من للتثنية
 والجمع لعمري ان يكون لاسم الفاعل اول صيغة المبالغة قوله اذا كان مفردا **لجواب سؤال** وهو ان المثنى
 ليس الاسم الفاعل فيلزم التشبه مع النفس **فاجاب** بقوله اذا كان مفردا قوله في العمل متعلق بالثنية
 قوله من حيث ذاتها اي من حيث الحروف **فان قيل** عدم الخلط مسلم في جميع ما في التفسير فلا يعجز
 قلنا انه محمول على الصحيح قوله الزيدان الضاربان والزيدان الضاربون فيجوز للموصول على المثنى والجمع قوله
 اي وزن للتثنية اشارة الى ان اللام بعد من الضم اليه قوله في معوله بضم اشارة الى ان ليس المراد مطلق العمل بل
 لغاص هو النصيب للفعلية اذ لا نجد في معمله لوزن في الفاعل لان حذفه لا سيطرة الصلة بذكر المفعول
 وكما ان العمل ليس الاطلاق كذلك التعريف ليس المراد به المطلق بل التعريف باللام لكن لعدم رده لم تعرض الى
 التقيدين المذكورين الكفاء بالمشرة قوله ومع التعريف اي اتم التعريف اي ما يكون التعريف في الجملة
 وان لم يكن ههنا لانهما موصولة او المراد صورة التعريف او المراد منه تعريف الموصول قوله مفعوله
 للحدث دفع وهم وهو انه مفعوله له لقوله يجوز فعلى هذا لا يتعد فاعل الفعل والمفعول له لان فاعل يجوز قوله
 حذف النون وفاعل التحفيف هو السكلم فدفع بقوله مفعوله له للحدث ولا شك ان فاعل الحدث والتحفيف
 واحد وهو السكلم قوله اي يجوز هذا اشارة الى ما حصل من قوله فالتحفيف فاعل المفعول اشارة الى ان قيل

قولہ ضربت تادیباً فقد استعن من الحرب **قولہ المقيى الصلوة** وفي بعض النسخ والمقيى الصلوة بالواو هو موافق بالقرآن ولكن ههنا يصح كلاهما **قولہ** واملحظ تقدير التنكير اي على تقدير عدم ذكر اللام **قولہ** لان اسم الفاعل اي ههنا في الآية لم يقع صلة اللام **قولہ** والقراءة مما لا يعتد بجواب سوال وهو انه ينبغي ان لا يكون ضعيف الوجود دليل القوة وهو القراءة **فاجابك** بقوله والقراءة مما لا يعتد عليه لوجود معارضة وهو الجرح في العذاب **قولہ** حدثا موضوعا قد مر فائدة هذين القيدين في اسم الفاعل **قولہ** لمن يقع عليه **فان قيل** يخرج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له لانها ليسا موضوعين لمن وقع عليه الفعل قلنا معنى قوله يوم الجمعة مضروب اي وقع الضرب على هذا اسم المفعول موضوع لمن وقع عليه هو احدا وانه مجاز في الوصف اي جعل مضروب فيه لان ان حدثت الموصوف واقيم الجاد والجرح ومقاه **قولہ** مطلقا وهم وهوانه انما خرج اسم التفضيل الذي اذا كان بمعنى الفاعل واما اذا كان بمعنى المفعول فهو داخل فيه فذم بقوله مطلقا ثم يد عليه ان خروج الاول مستقيم والمخرج الثاني فغير مستقيم لانه ليس الا بمعنى اسم المفعول فلما بقوله فانه مشتق من **قولہ** اي لذات ما اشارت الى كلمة من بمعنى ما قوله من حيث وقوع الفعل عليه انما اعتبر قيد الحيثية لئلا يرد اسم المفعول الذي جعل طاماً لرجل لانه يصدق عليه انه اسم اشتق من فعل الذي ما وقع عليه الفعل لكن لا من حيث انه وقع عليه الفعل وكذا يعتبر قيد الحيثية في تعريف اسم الفاعل نحو علم اذا جعل علماً فانه اسم لذات ما قام به العلم لكن في حين العلمية ليس الحيثية والاولى ايراد هذا القيد في تعريف اسم الفاعل لينزل الخل من الاول وتركه ههنا بالمقابلة لانه قد يذكر القيد في اللام ويكتفى به عن السابغ ليعلم جوازه **قولہ** وصيغته من الثلاثي فان قيل ان البحث من الصيق من مسائل علم الصرف فلا وجه لا يراة ههنا والقول انه بالتبعية لا بالتبعية لهما الاصل لا ليس على ما ينبغي لانه لاحد ان يقول لم يورد المسائل الفعولي من الصرف بالتبعية قلنا ان ذكر مسائل الصرف بالتبعية في كثير من المواضع غير مختص بهذا الموضع **قولہ** لخصه الفتحة فاقبل ان الكثرة في الفعل لا في اسم المفعول وكلامنا فيه قلنا ان كثرة المفاعيل يتلزم كثرة اسم المفعول لان بناء اسم المفعول كما يكون للمفعول كذلك يكون لسائر المفاعيل وان كان للمفعول به حقيقة وللغير مجازا **قولہ** وكثرة المفعول لانه يكون لفعل واحد مفاعيل كثيرة بخلاف الفاعل وايضا انما فتح لموافقة المضارع المجهول **قولہ** اي شانه وحاله **جواب سوال** وهو انه لا يصح اضافة الامر الى اسم المفعول لان الامر لا يضاف الى المفعول **فاجابك** بقوله اي ان الامر لا يضاف الى المفعول وهو في اصطلاحهم يجمع الى ما يضاف اليه من المفاعيل **جوابك** اي حاشا ان يرد عليه التبادر من الجا ما بين الفاعل والمفعول ههنا فاجاب بقوله شانه اي المفاعيل التي هي في اللفظ فاعلم ان محموله على القلب اي على ان يضاف الى الامر عين الضم اليه وهو الضم لا يجزى عن الرفع الى اشتراط ان يضاف اليه اسم الفاعل **قولہ** فاشتراط قلنا مولنا عصام الدين لا يجزى الى ايراجعه وورد قوله في العمل لان الراجحة العمل وهو متعلق وهو اشتراط العمل قلنا التبادر من العمل هو نفس العمل وان كان قد يراة منه العلم يتعلق به **قولہ** او الصلح غلامه فدخلت لام الموصولة ليعمل

بما
في
العمل

بمعنى الماضي ايضا قوله **حيث** انما مشى الخ لکن يريد عليه ينبغي ان يشبه باسم الفعل بهذا الوجه بعينه فلما
 صاحب الكلمة عنه بقوله بعد اشتراكهما في كونهما اسمين لمن قام به الفعل فجاءت اسم للفعل فانه اسم
 لمن وقع عليه **تصريح** عليه ينبغي ان يشبه باسم التفضيل لانه شريك معه في القيام ايضا فاجاب
 بقوله المذكور بقوله ونحوه واسم التفضيل فانه وان كان لم يلق به الفعل الا انه لا يشي ولا يحجم في الاستعمال
 الاصل وهو الاستعمال من **تصريح** عليه ان الصفة المشبهة التي على وزن افعل ونحوه لا يحجم جمع
 السلامة ولا يثبت بالتاء كما مر فكيف يشبه باسم الفاعل لانه يحجم جمع السلامة فاجاب الصواب المذكور
 عنه بقوله والمراد بالمشابهة في اصل التنشئة والجمع والتانيث اي وان لم يكن في كل الافراد فالفعل في
 التنشئة والجمع ثابت في اسم التفضيل ايضا وهو الاستعمال باللام والاضافه قلنا ان الاصل في اسم التفضيل
 استعماله من كالحجي فلما لم يحج بالاصل صار كانه لم يحج بالكلمة قوله على معنى الثبوت فعنى زيدا كمن
 ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد ما لم يكن ولذا لم يدرك قبل كاد الامن او خلا ومعنى البشوة
 الاضافه به مع قطع النظر عن التقيد باحد الاثر منه ولذا يقصد به الاستعمال قوله واللازم اعم
جواب سؤال وهو ان التعريف لا يكون جامعا لانه خرج عنه **جواب** لان في هذا الفعل لازم والجمع لازم وهو
 متعد اذا لم لا يكون الا على الغير فاجاب بقوله واللازم اعم الخ ولذا قالوا نفعيلا من فعل بالنفع صيغة
 المبالغة كقديرون ونصيرون من فعل بضم صفة مشبهة قوله اي صار لازم **جواب** وهو ان الصفة
 المشبهة موضوع لمن قام به بمعنى الثبوت هنا بمعنى الحدوث اذ بالنقل من الحركة الى الحركة لا يتبدل
 الحدوث **فاجاب** بقوله اي صار لازم طبيعة له قوله وصيغتها هي الصيغة المختصة فلا يريد ما في
 التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرى على وزن اسم الفاعل نحو منصرف اذا كان بمعنى ذا
 صالم الانصراف بمعنى ذات الانصراف بالفعل وانما لا يريد لانهما مشتركة بينهما قوله ولما يكون بمعنى الثبوت
جواب سؤال وهو ان التعريف لا يكون مطلقا على ضامرو طالق لانها بمعنى الثبوت لان معنى ضامرو
 شخص اي الذي خلق على الضم وقدا وطالق زني كير كير **جواب** ولا يخفى ان هذا السؤال وارد على تعريف اسم الفاعل
 ايضا بان يقال ان تعريفه غير جامع **فاجاب** بقوله ولما يكون كيعنى ان ضامرو الاصل شخص حصل
 الضم بعد السمن ولما يكونه مخلوقا على الضم فبالاستعمال وكذا طالق في الاصل موضوع لامرأة مياثته من
 الزوج ولما يكون امرأة بلا زوج فبالاستعمال قوله مع اختلاف الزايعا **جواب سؤال**
 وهو انه ينبغي ان يقول صيغها بلفظ الجمع لان لها الزايع مختلفة كقديرا الجواب ان قوله صيغة جنس
 لانه لما اطلق على جنسها لفظ الزايع علم انها جنس فيتناولها القليل والكثير وايضا اشارة الى
 دفع وهم وهو ان الاختلاف بين صيغة صفة المشبهة وبين صيغة اسم الفاعل فقط من غير
 الاختلاف في الصيغة بين الواحها فدفع بقوله مع اختلاف قوله اسم الفاعل مجازا
 المضاف وهو اسم **جواب سؤال** وهو ان صيغتها مخالفة عن الفاعل الا ترى
 الى قوله **لضر** شريك فان قوله شريف صفة مشبهة مع انه وقع فاعل لقوله **لضر** لو كان

نعم

بينهما مخالفة لم اجتماعا على اسم واحد فاجاب بقوله اي اسم الفاعل مجوز للضما وليس المراد من الفعل ما استدل اليه الفعل فان قيل ان هذا المركب اي اسم الفاعل علم لان الوزن اذا اريد بها الغنى لم يرد بها معينها كانت اعلاما للموزونات وحذف شرط العلم لا يجوز من غير الترخيم قلنا سلمنا ان علم لكن علم الجنس وامتناع الحذف من علم الجنس قوله اول صيغة الفاعل يعني ليس المراد من الفاعل ما استدل اليه الفعل بل المراد منه لفظه فان قيل ان الوزن اذا اريد بها الغنى كانت اعلاما ودخل اللام على العلم لا يجوز مطلقا سواء كان علم شتمول وحس قلنا اللام في قوله الفاعل الثالثة فلا يكون للتعريف والمتمتع دخول اللام التعريف على العلم قوله اية كانت على قدره انما لا يقوله كائنة لهما المتعلق وانما اول المحسب بقدره لان المحسب يكون معنى الشرافة كما في قوله القائل لنا النسب والحسب وهو غير مراد منها فلذا اول بالقدر ثم يرد عليه ان في اسم الفاعل ايضا محسب السماء فدفع بقوله لا يتجاوز يعني سلمنا ان في اسم الفاعل ايضا سماع لكن وجد التجاوز فيه عن موضع السماء بخلاف الصفة المشبهة قوله فالظرف منصوب فيه اشارة الى المزمع على هذا الغاية حيث قال ان قوله مخالفة خبر لقوله وصيغتها وقوله على حسب بعد خبر فم الشارح عليه ان تخصيص هذا القيل بالخبر غير مستقيم لانه كما يصلح الخبرية كذلك يصلح الحال او الصفة لمصدر محذوف قوله اي مخالفة كائنة يعني ان قوله على حسب مصدر هو مخالفة باعتبار التعلق وهو كائنة قوله وخص مخالفتها جواب سؤال ظاهر قوله ولكون عملها المشابهة اي الصفة اياه اي اسم الفاعل فيما ذكر من انها ثلثي وجمع وتذكر وتوث كذا قال جمال الدين والمراد بها ذكر الاعتماد على هذا كذا قال عبد الرحمن فان قيل ان عمل الصفة باعتبار مشابهة الفعل كما قال للمصمم ولعل عمل فعلها مطلقا لا لمشابهة اسم الفاعل قلنا لا نسلم ان عملها المشابهة الفعل اذ لا مشابقتها بالفعل لانهما بمعنى الثبوت والفعل بمعنى الحركة فلا محالة يكون عملها لمشابهة اسم الفاعل لا مشتركة في التشبيه والجمع والتذكير والتانيث او بكل واحد منهما قيام الفاعل وما قال للمصمم انها تعمل عمل الفعل ليس المراد ان عملها المشابهة الفعل بل فيه اشارة الى ان عملها مقتصر على الفاعل ولا يتجاوز الى الفعل كعملها مقتصر على الفاعل لا يوزي قوله وشديد فان قيل صيغة شديد لا يكون مخالفة لصيغة اسم الفاعل كما سبق في نحو عليم صفة مشبهة وصيغة مبالغة معا قلنا مبني هذا الكلام على عدم كون صيغة المبالغة داخلية في اسم الفاعل قوله من غير اشتراط بيان جواب سؤال وهو ان قوله مطلقا لا وجه الى الامرين اعني الوزن والاعتماد مع ان الاطلاق عن الاعتماد غير صحيح فاجاب بقوله من غير اشتراط بيان فان قيل ان قوله مطلقا يدعي العموم فاخذ احد الثمرين من العلم بغير الخل قلنا لا نسلم ان الاطلاق للعموم بل هو الاجمال فاخذ احد الامرين بيان الاجمال وهو لا يبين الخل بل يبين رافع الاجمال والابهام قوله فلا معنى لاشتراطها فيها فان قيل فليزوم مزية الفروع على الاصل وهو اسم الفاعل وذا يجوز قلنا ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل لا يفي في الفعول ولا عمل فيها لانهما من فعل لازم

والیضا ان الماطلاق عن الزمان فی الصفة المشبهة للضرورة لانهما موضوعة للثبوت والزمان ليقضي
الحديث قوله الان الاعتماد دفع وهم ظاهر قوله ليست بموصول اذ اللوم للوصول لا تدخل الا
اسم الفاعل والمفعول لا دخلا لا تدخل على ما فيه الحديث واما الصفة المشبهة فلما دل على البتة فشابه الجا
واللوم في الجواب حرفي قوله اي جعلها قسما قسما جواب سؤال وهو ان تقسيم مصداق وهو لا يقتضي الا الفاعل
والمفعول فذو الاضافة لا يدخلوا ما الى المفعول او الى الفاعل والثاني غير صحيح كما هو الظاهر والاول ايضا غير صحيح
لان المذكور فيما بعد تقسيم نفس صفة المشبهة لا تقسيم مسائلها سواء كانت المسائل بمعنى الاقسام والاحكام
حاصل الجواب ان التقسيم لا بد من ملوثة يعني انه مضاف الى الصفة في الاصل لكن اضيف الى المسائل
لا بد من مناسبة يعني انه مضاف الى الصفة في الاصل لكن اضيف الى المسائل لا بد من مناسبة وهو ان
التقسيم سبب لحصول المسائل الى الاقسام والتقدير اي تقسيم الصفة للحصول للاقسام تخصيص
عليه ما الفائدة في بيان الاقسام فلجاء بقوله ويناهي كل قسم يعني التقصير من بيان الاقسام آياتا احكامها من
والقيم والمستمدة ثم يرد عليه ان المسئلة معينا احدهما موضع السؤال والاخر بحيث عندنا السامنة بالسوية والبحث
هنا فلجاء بقوله وليسم كل قسم الخ قوله متلبسة باللوم اشارة الى ان الجاهل لا يكون باختياره يتعلق قوله
او متلبسة باللوم كلمة اول من الخلو هنا فلا يرد انه جاز ان يكون مفردا معرفا باللوم جميعا وفي الاقسام الا
ليست لمع الخلو لعدم اجماع امكان الخلو هنا قوله حاصلة من اشارة الى وجه قوله ستة قوله اثنين هما
ينكون الصفة متلبسة باللوم او مجردة عنها قوله في الثلاثة هي التي ذكرها بقوله معلوما اما مضاف
اه قوله اي معمول الصفة المشبهة اشارة الى ان اللوم بدلا من المضاف اليه قوله ثم صارت ثمانية الخ جملة مستأنفة
وقعت في جواب سؤال السائل كان السائل قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية عشر قوله
حاصلة من ضرب الخ اشارة الى وجه قوله ثمانية عشر قوله اقسام ثلاثة اي مرفوع ومنصوب مجرور
قوله التي للمفعول من حيث الإعراب دفع وهم وهو ان يكون المراد من الاقسام الثلاثة التي هي المضاف او باللوم
او مجردة عنها قوله اي فاعلية اشارة الى ان اللوم بدلا من المضاف اليه قوله اي تشبيه معمول للصفة ايضا اشارة
الى ان اللوم بدلا من المضاف اليه قوله في المفعول المعرف لما كانت المعرفة صفة ليقضي الموصوف زاد قوله في
المفعول قوله اي جعل دفع وهم وهي كما ان للمفعول مشابهة بالمفعول كذلك مشابهة بالتميز والحال انه خلاف
المراد بل المراد ان المفعول نفس التميز لانه مشابه به فدفع بقوله اي جعل الخ اي ليس فيه دخل للتشبيه
وانما كان التشبيه لانه ليس من المفعول به لان الصفة غير متعد ووجه التشبيه بالمفعول هذا
انهم لما شبهوه هذه الصفة باسم الفاعل شبهوه بمفعول اسم الفاعل كما ان الجر في نحو الضارب الجمل
مشبه بالجر في نحو الحسن الوجه كما مر في الجر ورات كذا قال صاحب لغاية وايضا وجه التشبيه به
انهم لما قصدوا التحقير في الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل اذ يلزم اضافة
الشيء الى النفس لان الصفة عين نحو لث اسد واما الاضافة البسيانية فهي فيما يكون بين الفاعل
والمضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه شبهوه مرفوعا بالمفعول فنصبوه

اولا ليكون مفعولا ليصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضم وهذا
 الضمير اذا كانت في اللفظ جارية على غير المفعول سواء كان الاجزاء من حيث الخبر او النعت او الحال وفي المعنى
 دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه بحسن مجسم وجهه اولاه
 لازم المذكور نحو زيد غليظ الشفتين فان غليظا شفتين ليس غليظا زيدا لكن اللازم مع غليظ الشفتين الوجه
 فلا شك ان قبح الشفة يكون قبحا زيدا فان لم يجز في اللفظ على غير المفعول نحو زيد وجهه حسن بتقدير او
 جرت عليه كذا المتدلى على صفة للمفعول في نفس غير المفعول لم يجز استتار ضمير الموصوف وهو زيد مثلا في
 الصفة فزيد ايضاً الثور قبيح كذا اقال صاحب النكدة نقوله وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه يحتمل للعنيين
 احدهما ان يكون اللفظ دالة على صفة له اي للمفعول في نفسه اي الصفة كائنت في نفس غير المفعول نحو زيد حسن الوجه
 فانه يدل على صفة له الحسن للمعنى وهو الوجه وهو اي الحسن كان في غير المفعول وهو زيد وكذا الثاني
 غليظ الشفتين والثاني ان يكون المعنى دالة على صفة له اي للمفعول الذي كذا للمعنى في نفس
 غير المفعول نحو زيد حسن الوجه فان الحسن يدل على صفة وهو الحسن للمعنى وهو الوجه وهو كائن في نفس
 المفعول ودخل فيه وهو زيد وكذا في زيد غليظ الوجه فزيد ايضاً الثور فان الابيض لم يدل على
 صفة للمعنى الذي كان في غير المفعول وهو زيد بل انما يدل على صفة وهي البياض للمعنى وهو الثور وصفة
 الثور ليس بكائنة في نفس غير المفعول وهو زيد فكذا عين الثور ليس بكائن في زيد فاحفظ فانه دقيق
 قوله في المفعول النكرة اعلم ان قوله حسن اذا كان منصوبا على التمييز يكون مضاهيا لزيد حسن من
 حيث الوجه واذا كان منصوبا على المفعولية معناه ايضا كذلك فلا فرق بينهما في المعنى قوله
 في الجميع اي في المعرفة والنكرة قوله والاولى التفصيل وهو اقال المصنف بان للمعنى اذا كان معرفة
 فنصبه على التشبيه بالمفعول وان كان نكرة فنصبه على التمييز وانما لم ينصب على التمييز لانه التمييز لا يميز
 الا نكرة وانما ينصب على التشبيه بالمفعول فيمالا التشبيه بالمفعول ضروري وخلا الاصل بقوله ضرورة فلذا قال
 انتهى والاولى التفصيل قوله اي فصل جواب سوال وهو ان قوله وتفصيلها مبتدأ وقوله حرجه
 خبره ولا يصح حمل هذا الخبر على التفصيل لانه نسبة بين المفضل والمفضل وقوله حسن وجهه طرف النسبة
 وحمل الطرفين على النسبة لا يجوز لان الطرفين من الذات والنسبة من الاوضاع فلجوابك حاصل
 ان المصدر بمعنى اسم المفعول ثم يرج عليه ان تفصيل الاقسام قد مر سابقا بقوله بقوله صاد ثمانية عشر
 فما فاجاب بقوله في ضمن امثلة يعني ان المذكور سابقا لافعال الاحكام وهما في ضمن امثلة ثم
 يرد عليه ان خبرية قوله حسن وجهه ثلاثة لقوله وتفصيلها لا يصح من جهة اخرى وهو ان الخبر لافعال جملة لا مبتدأ من
 عائد ولا عائد ههنا الى مبتدأ فاجاب بقوله قلنا يعني ان الخبر ليس جملة بل هو منزه وهو قوله قلنا وقوله
 حسن وجهه مفعول القول وللغلة ليست الا جملة احد اقسام القولة بدون الجملة فاقبل ان الخبر لافعال قلنا قلنا
 ليس المصدر في جملة على التفصيل ولا حاجة الى التفصيل قلنا للراي من القول هو القول ههنا ليصح
 تفصيل بقوله حسن وجهه لانه مفعول القول لا القول المصدرى قوله تهوون الصفة الى اشارة

الى بيان اقسام ثلاثة في هذا التركيب قوله هذا التركيب جواب سوال وهو لا يصح حل ثلاثة على
حسن وجه لانه اما مرفوع او منصوب او مجرور ولا يتصور اجتماع فكيف يكون ثلاثة فلجواب للوارد
هذا التركيب وهذا النقش مع قطع النظر عن الحركة وليس ملائما ان ثلاثة خبر مبتدا محذوف كما قال
الفاضل الهندى لانه على هذا يصح ان يكون حسن وجه مقول القول لكونه مفردا والقول لا يكون الا جملة
قوله اى ثلاثة امثلة جواب سوال وهما قول ثلاثة من الاعداد وهو يقتضى التميز لا تميزه فلجاء بقوله اى ثلاثة
ثم يرد عليه ان المثال لا يضاهى للمثل وهو با واحد فالحاجة الى ثلاثة فلجاء بقوله ذكرها لتوضيح الاقسام اكثر الامثلة
لوجه كثرة الامثلة قوله باعتبار الباء للسببية دليل لكثرة الاقسام قوله وكذلك اى مثل جلب سلا وهو
قوله كذلك مبتدا والمحال ان الجار والمجرور لا يصلح لا مبتدا فلجاء بقوله امثلة ليعنى ان المثال اى معنى المثل فيصيح
مبتدا ثم يجعله ان ذلك من اسماء الاشادات للضرورة والمحال ان حسن ثلاثة امثلة فلا يثبت للثلاثة
اسماء الاشادة ولشاد اليه فلجاء بقوله هذا التركيب ان الشارة الى التركيب هو مفرغ ثم يرد عليه ان التشبيه
حسن الوجه بحسن وجه لا يصح لان المعول في الاول محط باللام في الثاني مضاف فلجاء بقوله في كنه امثلة
ثلاثة اعلم ان الكاف في ذلك اسمى لذا فرغ بقوله اى مثل هذا التركيب خبر عن الوجه والجملة معطوفة على
الجملة السابقة ومن وجه معطوف على حسن الوجه خبر عن خبر وكذلك كحسن وجهه والحسن الوجه والوجه
خبر بقوله كذلك الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الثلاثة وخير الاسلوب لنكتة التي ذكره الشرح
والمعنى قول الاقسام قولنا حسن وجه ثلاثة وقولنا وكذلك يعنى ان هذين القولين مشتمل على تفصيل
الاقسام في ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تفصيلها في نفسها قد علم مما سبق لهذا طر كركب الترتيب مراعى
قوله حسن وجه قال الشارح في ثلاثة وفيه ان ثلاثة الخطية في معول الصفة في حسن وجه لا يحتمل الا الوجهين وهما الرض والخبر
ولا يصح النصب فيه لان النصب يكون باثبات الالف قلنا لو كتب رسم الخط بالالف لذهب الذهن الى
الوجهين الاخرين كما في قوله مفرد في تعريف الكلمة اوانه لظن الى مذهب للتقدم لانه خير لفظ
عندهم قوله بادخال اللام على الصفة اشارة الى انه قد اخل لان في السابق الصفة مجردة عن اللام
قوله فانما خير الاسلوب جابح الظاهر فان قيل اى حرف ليعبر في اضافة حسن الوجه مثلا
قلنا لقد ير الحرف في اضافة العنوية واما المجرى اللفظي فحولا على ما فيه الحرف او نقول ان اللام
فيه حرف من نحو خاتم فضة لان المحن هو الوجه او حرف المجرى غير محصور في اضافة اللفظية كما في
المجرورات كذا قال صاحب الغاية قوله في اول التقييم وهو قوله وتقيم مسائلها ان تكون الصفة
قوله وجردى لان معناه ان اللام موجودة فيها والثاني عديم لان معناه ان اللام ليست
موجودة فيها قوله بخلاف الاقسام فيكون الاول اشرف من الثاني قوله اثنان منها مستعان
قال مولانا عصام الدين رحمه ان المقادير من هذين القسمين ان يكون متققا عليهما بقريضة للغة
بقوله واختلف في حسن وجه مع ان الفراء او خالف فيه لانه قد سبق في بحث الاضافة
وانتم الضارب نريد خلافا للفراء او يزعم ان الفراء او يزعم ان الاضافة مقوم على اللام قوله الزعمين ويرى لان

الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة قوله احدها ان يكون الصفة باللام قلمطنا
عصم الدين هذا يصلح على قولنا الزيدان الحسنان وجههما مع انه لا يتحقق فيه وهو عند التحقيق
فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه اقول المراد من الصفة للصفة المعرفة بدليل التجميع الامثلة من المفعول وما الثاني
نحو الزيدان الحسنان وجههما وللجوع نحو الزيدان المحنوج وجههم من قبيل اختلافهما كما في حسن وجهه كما نجي
وانما اختلف في الثاني والمجوز لوجود التخفيف فيه في الجملة وهو مجذوف النون ومن لم يختر قاسق على الرفع
قوله احدها ان يكون الصفة باللام دفع وهم وهو ان يكون المراد من مثل الحسن وجهه ما هو مثله
في الوزن فلا يتناوله مثل صعب وجهه او شديد وجهه والاضاخر الحسن وجهه او شديد وجهه
والاضاخر عن الحسن وجهه لانه مضاف اليه لفظ المثل والمضاف اليه خارج من الكلام فلما
بقوله احدها ان يكون الصفة باللام ولا يشك ان هذا الميم صادق على الحسن وجهه وكذا
لا يرد الاول قوله الى ضمير الموصوف اي ضمير اجمع الى الموصوف للصفة المشبهة قوله بواسطة
جواب سوال وهو انه خرج عنه نحو الحسن وجهه غلامه مع انه متمم ايضا فاجاب بقوله بواسطة
اي بين للعلو وضمير الموصوف قوله مثل الحسن الوجه اصله الحسن وجهه فان قلت قد في هذا
الوكيب لانه وان حذف الضمير منها لکن اورد فيه لام التعريف قلنا حوت الساكن اخف
من المتحرك كما مر في الجمل وراى قوله او مجذوفها معا كما في الحسن الوجه قوله لفظه فيه بواحد
اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام والضمير في وجهه باق لم يمحذوف يعنى بواحد من هذه
الامور المذكورة وهي حذف التنوين او حذف الضمير من فاعل الصفة او حذفه فما اضيف اليه
الفاعل كما في صورة الواسطة او مجذوفها معا لعدم حذف الضمير في هذا القسم وسقط التنوين
بسبب اللام قوله عكس اليهود لان اليهود هو اضافة النكرة الى المعرفة دون العكس وانما
قال في صورة التشبيه ولم يقل لكنها عكس اليهود لانها بحسب الحقيقة والحق تعيد التخفيف
قوله من الاضافة اي اضافة معنوية فان اليهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة واطافة
النكرة الى النكرة يعيد التعريف او التخصيص لا اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا يعيد شيئا منها
وكذا الاضافة اللفظية لانها فرعا فلا يخالفها من كل وجه كذا قال صاحب التكملة يعنى في اضافة المعرفة الى المعرفة
في اضافة لفظية كانت مخالفة من الاصل واما اضافة معنوية فلخلاف في هذا الحكم ايضا كانت
مخالفتها من كل وجه قوله في صورة كانت الصفة دفع وهم وهو ان المراد بالمثل هو الوزن فعلى
هذا اخرج نحو صعب وجهه او شديد وجهه وايضا ان قوله حسن وجهه مضاف اليه المثل والمثل
اليه خارج من الكلام فالعبارة لا يتناولها فاجاب بقوله في صورة آه قوله ان يبلغ اي اذا كان
ارتكاب القول للاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ الاضافة نهاية آه قوله ولا يتعبر من
لا عظمها وهو الضمير وانما كان الضمير اعظم لانه اسم والتنوين في ايضا الضمير لانه متحرك والتنوين كان قوله في الجمل لا يرد
في القول كما ترى اقول لعل في سبيل الكتاب قوله من تمام الثانية عشر جواب السال الى ان قوله بالبرق من تمام الثانية الاضافة فيقتضى المضاف اليه

فلجواب بقوله من الاقسام الخ قوله منها اي من تلك البقايى جوابا له وهو ان كان قوله احسن والجملة
 ضمن قوله والباقى والجملة اذا وقعت ضمير البدل من عائد ولعمري هنا فلجواب بقوله منها قوله
 الحسن الوجه فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجرح قوله الفاعل لانه من قبيل اضافة الفاعل وفيه
 ضمير ايضا بدليل قوله متى دفت بها فلا ضمير فيها والاضمة ضمير للموصوف قلنا الفاعل بعد الاضافة
 خرج من كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى اي باعتبار جعله مفعولا ليس فيه ضمير
فان قيل انه يتبعه تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يجب اعتبار فاعلية الوجه معنى
 لذكر لهذا الضمير اليه تابع كالمعطوف يجوز رفع التابع حملا على محل المضامير ولخرج من الفاعلية
 لم جازالرفع في التابع بان يقال الحسن الوجه واليد برفع اليد قلنا الحمل على المحل باعتبار المعنى و
 هذا الاعتبار فاعل قوله والحسن جها والجرح فيه مستقيم للزوم اضافة المعرفة الى النكرة قوله
 برفعه لانه متى دفت للضمير في الصفة ففي ضمير الواحد في المفعول قوله بقدر الحاجة لان قدرا
 الحاجة ان يحصل ربط الصفة بالموصوف والربط يكفيه ضمير واحد فليتان ضمير لغير الربط زيادة
 على قدر الحاجة قوله لا شتماله على ضمير اليد لان الضمير فيه ليس بالربط وهو يحصل بواحد بدليل
 جواز الحسن الوجه بالجرح والحسن وجهه بالرفع لوجود ضمير واحد فيه واذا حصل الربط باحدهما
 فالثاني زائد فان قيل هذا منقوض بقوله من زيد من ضمير ابيه في دار فانه
 مشتمل على الضميرين مع انهم قالوا انه احسن قلنا للمراعاة ان يكون الضمير الثاني للربط ايضا ومنها
 ليس كذلك لان الغرض من احدهما الربط ومن الاخر تعيين للمضاف اعنى الاب والدار قوله
 لعدم الربط فان قيل فليكن اللام رابطا كما في نعم الرجل زيد قلنا لا يكون اللام في الحسن
 الوجه رابطة لان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير فيجوز عند البصريين كما في الرضى
 بخلاف نعم الرجل لان اللام فيه رابطة ابتداء وليس بلام من الضمير وايضا ان اللام يسمى
 بالرابطة المعنوية والمقصود هنا ربط لفظي ولذا قاله الشارح لعدم الربط بالموصوف لفظا اذ تقدير
 عدم الربط باللفظي يشعر بوجود رابط معنوي قوله غير ظاهر في الصفة لا ستارة قوله مثل ظهور في العمل باللام
 قوله ولما كان وجود الضمير جوابا له وهو ان المقصود ببيان صفة مشبهة واقسامها وهو ما لا يستغنى عنه ومتى دفت
 الى اشتغال بالادنى فلجواب قوله ولما كان الذى ان من متعلقات ما سبق فلا يكون الاشتغال به اشتغالا بالادنى قوله
 ومن جملة ما هو فاعل قاله على الدين كونه يجوز ان يكون للجملة فلا يلزم تعدد الفاعل لاجتماعه في وجهه غير
 الفاعلية فلو كان منها ضمير يكون فاعلا جوازا استأخرا الفاعل فيلزم تعدد الفاعل الذي هو قوله فاعل لفضل الفاعل
 لتعريفه الى ان الصفة للشبهة كالمفعول هو اذا وقع بعد ظاهر لان فيه ضمير فكذا هذا محتمل فيكون نتيجة اي قد تكون الصفة
 المشبهة كالمفعول في ان لا يمتنع قوله ليكون فاعلا لانه لا يمتنع بالاضافة او ضمير من حيث كونه فاعلا لوجوده ضمير لكونه فاعلا لها
 وتثنى الاسناد والمصغرة الى الضمير فليجوز اذا دفت لانه مسند الى اللفظ قوله واسما الفاعل والمفعول اصله اسما سقط
 الثبوت للاضافة قوله اي سم الفاعل اشار الى ان ثمانية تعلق بكل واحد من الفاعل والمفعول الذى هو

من التثنية **قوله** اشتقاقه من الفعل **جواب السؤال** وهو ان اسم الفعل لا يكون من الفعل المتعدي
 فكيف يعبر عنه غير المتعدي فالجواب قوله اشتقاقه من **قوله** اي فيما ذكر ان جملته هذه الصيغة
 المشبهة انما هي لمشاكلة ما باسم الفاعل فجاءها فيه افعلى فان قيل فليكن هذا يبين ان يثبت الاشتقاق
 في اسم الفاعل المتعدي ايضا فالجواب بقوله ولذا كانا متعديين لان فعله في هذا كجواب سؤال
 وهو ان قوله ذلك من الاسماء الاشتراكية للفردة والاقسام متعدد فلا يثبت المطابقة ونجا له لاجل ذلك
 وهو مفرد ثم يريد عليه ان المذكور سائر الكتاب فالجواب بقوله من الاقسام لان قوله في هذا الفصل
 سواء كان يفي الماضي او المضارع او الاستمراري والاطلاق لان رخص الفاعل لا يختار الى الزمان قوله
 للنسب اي اسم منسوب لانه ايضا مشابه باسم الفاعل قوله اي اسم مشتق وفائدة اخذ الاسم
 من كلمة ما ذكره سابقا غير مرة لكن لم يقل ما اي اسم اشتق لم يلام تكرار قوله اشتق **عجب** ان لم يقل
 كذلك لئلا يلزم الفصل بين العنق والموصوف بالشرح كما في الرفعات قوله اي حدث اي ذلك
 على حدث باقامة الدلالة مقام الدلالة وهو المصدر ولم يضر بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من
 المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق قوله قام به الفعل او وقع عليه يعني اخذ الموصوف
 على من قام او لم يقع قصد التميم والمعمد شموله للتميز له قوله في ذلك الفعل لان الفعل متبنا
 من التعريف وهو المشتق منه لانه المذكور هنا على قوله الشارح لا يريد نحو فاضل وزائد وغالب
 لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة اي على اصل الفعل بل هذه الاسماء
 تدل على نفس الفعل وهو الفضل والزيادة والغلبة واذ لهما الاصل احترازاً عما يخلط بالزيادة
 في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل وعندنا انه لا يخفى الى اعتبار هذا القيد اي اصل
 ذلك الفعل لان اللام في الموصوف صلة الوضع كما في الصور المذكورة موضوعة للزيادة بطلانها في
 على غيره وان افادتها في بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمر وزائد وغالب وايضا اختار الموصوف
 على متصف معانه فاختار سائر اللغات لا شعاعاً بالانقصان بالان زيادة في نفس الامر ولا يلزم ذلك في
 اسم التفضيل كما صرح قوله زيد اعلم من الجدار واقع من الحمار فالزيادة هنا بحسب الغرض لا في
 نفس الامر كما قال الشارح في بحث التهم قوله والبهاء في قوله ان جملة متناففة وقعت في جواب سؤال
 السائل وهو ان قوله بزيادة ظرف وهو على قعين لغو ومستقر في السائل انه من ايها قوله اي الدالة
 متصفة اشارة الى حاصل المعنى يعني ان قوله بزيادة مفعول به بواسطة حرف الجر لقوله لموصوف على تقدير
 انه ظرف لغو قوله او ظرف مستقر فعلى هذا قوله موصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق
 الغرض بالمفعول كما يدل عليه قوله اي متلبس تلك الزيادة او ليس مقطوع بل مقدار مفعوله اي لموصوف به
 بالفعل وانما يسمى بالغرض للغو واستقائه عن التقدير وسعى بالمستقر لقراد الظروف في موضع التعلق
 قوله فقوله ما استق للوجوب سؤال وهو ان في كل تعريف لا بد من الجنس والفضل فاما هنا فاجاب
 بقوله فقوله ما استق قوله ذات مبهمة وذلك لان مضمون شيء وذات له قياس

ومفهوم مقام موضع فيه القيام لا تنفي فيه القيام كذا ذكر السيد في حاشية للطلح والحق ان الابهام اسم
 الفاعل والمفعول في النوع لان مضروب مثلا لا يعلم من انه القارس او الدبل وغيرهما بخلاف اسم
 الظرف لانه لا ابهام في نوعه بل في اثره اذ قال العصام لتجاجة في الخارج الى محل الموصوف على ذلك لان
 تلك الاسماء لم توضع لمكان اذمان اوالة موصوف به بل لمكان اذمان اوالة مضى اليها ليقال مكان
 الضوب او زمانه اوالة الضرب ان الذات في اسم المفعول موصوف اذ معنى قائم ذات قائم به الفعل
 فقولها ذات موصوف وقوله قام صفة ومعنى قوله مقام مكان القيام باضافة المكان الى القيام اجيب
 انه قوله منقوض باسم تفضيل الذي جاء للمفعول موضع لموصوف بمعنى ما وقع عليه كذلك تلك الاسماء
 موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع به الفعل فقولها ما موصوف وقوله وقع فيه صفة وهكذا **قوله**
 يخرج اسم الفاعل اما لعدم دلالتها على الزيادة نحو ضارب ومضروب او لعدم دلالتها على الزيادة
 على الغير كصية المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها
 على الزيادة في اصل الفعل بل في صفتها كصفة البهية الدالة على الدوام والاستمرار **قوله** من حيث صيغة ج
 سوالين احدهما ان حمل قوله افضل لا يصح على قوله هو اذ يلزم حمل الاخص على الاعم لان اسم التفضيل لا
 يختص بافضل لانه كما جاء افضل كذلك جاء اعم والنصر واضرب والثاني ان تعريف اسم التفضيل
 قد مر بقوله هو اشتق من الفعل لم فلا حاجة الى قوله وهو افضل فاجاب بقوله من حيث صيغة اي من
 حيث الهيئة لانها عبارة عن الهيئة من غير لها فالامادة ولا شك ان هيئة افضل غير مختص بافضل
 كما توجد في افضل كذلك توجد في اعم والنصر فلا يلزم حمل الاخص على الاعم واما الجواب عن الثاني ان
 التعريف السابق للماهية ومنها من حيث الصيغة واللفظ فلا يرد عدم الاحتياج بقوله وفيه للموت
 واما تعرض للصيغة للموت فلم يتعرض في اسم الفاعل والمفعول دفعا لتوهم استواء المذكر والمؤنث في فعل
 مطلقا اي سواء استعمل باللام او الاضافة او بكتلة من كما ثبت الاستواء في اسم الفاعل والمفعول
 لكن المخالفة بالناء قوله وان كان محسب الاصل **جواب سوال** وهو لا نسلم ان اسم التفضيل
 على وزن افضل لانه منقوض بخير وشراذهما التفضيل وليسا افضل زلجا بقوله لكنهما وان كان محسب الاصل
 فيدخل فيه خير وشرا لكونهما في الاصل اجنزا شر فخرت لعمرة ونقل فتح اليار والرار الى النار والين وادغم الاز في الاز واما
 جها لانها كثير الاستعمال اذ ليس في الدنيا الا الخير والشرف والتخفيف واجب فيها فانقول لو كان اسم تفضيل
 يلغى ان يوتي صيغة للموت منها ولم يوجد قلنا ان صيغة للموت مستغنى عنها باستعمالها بكتلة من المستوى
 فيها المذكور والموت اي انها لا يستعملان باللام والاضافة بل من فقط **قوله** من حدث
 قد مر بقرينة التعريف فلا يلغى من اسم جامد لعدم الحداث فيه ومخاضك الشائتين وابل الناس
 شاذ كذا قال صاحب الجملة **قوله** اخذك الشائتين يعني اكلمك من الخناك اي اصل فك الا على مثل
 كثر الاكل قوله وابل الناس يعني اشد الناس تالفا في رعي الابل واعلمهم بالرمي مثل يضرب به
 في المعركة مبجالم الابل كذا في شرح ابيات المفصل وكذا الا ينبغي من فعل لازم النفي نحو ما نبس بكتلة

اللفظ

اي ما تكلم بكلمة اصله نيس نيس نيس اي تكلم فاسرع ثم لزم النفي مع الاستعمال فيقال ما ليس واما لا يني
منه لعدم الصدور له من حيث لزوم النفي لان النافي والنفي جميعا لا يثبتان من شئ واحد قال
عصام الدين ينبغي ان يقال ان يكون الحدث ما يقبل الزيادة والنقصان والاولا يني اسم التفضيل
منه فلا يقال المثل قريب واطلع اليوم اجيب انه مستغنى عنه بقوله بزيادة على غيره فالزيادة انما
فيما يقبلها قوله لا يراعى دفعهم وهوان يتوهم ان قوله ثلاثي قيد الاتفاق فدفعه انه احتلاني قوله
على ثلاثة حروف من غير الضرورة لانه متعين لا يحتمل غير التمر قوله ان يكون تمام حروف ثلاثي مثلا اذا
قيل اخرج بالحاء والراء والجيم لا يعلم انه مشتق من اخرج وحروف بعض حروف اخرج او من اخرج و
حروفه تمام حروف اخرج والكل اصل قوله او يكون بالنصب على يكون في ان يكون يعني يحتمل ان
يكون الحروف الثلاثة لبعض حروف المراد فيه ثلاثيا كان او رباعيا اما بعض اصوله وبعض زوائد
او بعضا من الاصول وبعض من الزوائد مثلا اذا قيل اخرج بالحاء والراء والجيم لا يعلم انه مشتق
من اخرج حروفه تمام حروف اخرج او من استخرج وحروفه بعض حروف استخرج والكل اصوله والاول
قيل اخرج بالحاء والراء لا يعلم انه مشتق من اخرج حروفه تمام حروف اخرج والكل اصوله او مشتق
من استخرج وجوده منزه عن بعضه اصل وبعضه زائد قوله ليس بكون صفة ثلاثي فلذا قال
ان من ثلاثي محرم ليس بكون قوله ظاهر فائدة هذا القيد نظرك فلا تعجل قوله وهذا التعليل انما
المراد اشارة الى الاعتراض قوله وهو كذا لك اشارة الى جوابه قوله فان الافضل لنا للتعليل طرق للمثال
من المثل قوله بان يراد ان يكون جواب سؤاله دهوان الضمير في قوله ان يقصد راجع الى اسم التفضيل
والحال انه يني من الغير فاجبا بقوله بان يراد ان الضمير في ان يقصد راجع الى الزيادة لا الى اسم
التفضيل قوله باسناد ونحوه كالكثير واقيم مما كان مناسبا له قوله ولكنكم حكما بالبشاد هذه
جواب سؤال وهو فليكن مثلها بل وقرى فلجواب بقوله ولكنهم اه يعني لو كان احق مثلها
فينبغي ان يني اسم التفضيل منه قياسا كما يني منها قياسا مع انهم حكما بالبشاد وهذه فاعلم انه ليس
مثلما قوله ابن هبنتة فان قيل الصواب اسقاط لادن اي هبنتة كما في الفصل وشرح
التسهيل والحاشي الهندية والقاموس والصوام ونفس العليم اجيب انه سهو من الكاتب
المجموع علم شخص والرهيق كس وذا ومعناها الاحق القصير اي قليل العقل وقصير من حيث
القامة وهبنتة لقب يزيد بن مروان القيسى لضرب المثل به في كثرة الحق قوله من
تعلق خيرات بالفارسية خرم ورواي كنجكه وشكن ولذا يقال لهبنتة ذوالوكمات فالودع بالحق
خزرة بيضاء ويخرج من البحر فعلق في حق الصبي الذي العين اي لدفع النظر قوله والجواب مبتدأ
وخبره قوله فففيه شائبة الخ اعلم ان هذا الجواب من الشام الهندى رح ونقله الشارح
لدرء عليه بقوله فففيه شائبة الخ ثم مر وعليه ان نسبة الحق الى الجواب لا يصح لا المحافة
لدرء العقول والجواب منهم فلجواب التمثلة عنه بقوله اي في الجواب المذكور شائبة حق صاحب
المراد ان يكون العقل

ولاشك ان هذا منهم ثم يرد ايضا ان دخول الفاء على الخبر لما يصح اذا كان المبتدأ اسم موصولى و
 منها لم يوجد فلما صاحب المذكور بقوله والفاء اما من جهة كما هو مذهب الامتض و على تقدير
 اما يعنى ولما الجواب فعليه شائبة الخ فيكون الفاء جارية ثم يرد ايضا ان الفاضل الهندى عدة
 والشرم ايضا عدة فلا يلىق نسبة هذا التشنيع من هذا العدد الى ذلك العدد فاجاب هذا المذكور
 بقوله وما ذكره الشرم بيان لعينه المذكور فى الهندى بعد هذا الجواب لا تشنيع كما وهم صاحب
 حاصله ان الجواب وان ذكر الشارح الهندى لكن ليس منه بل حكى من الغير ولذا قال فى آخر
 الجواب وفيما فيه فعلة الشرم فعليه شائبة ابيان لقوله وفيه ما فيه قوله بهذا الظهور قياسا
 فان قيل فليكن عدم قياسه لاجل الحمل على ما فيه الظهور والحمل طريق مشهور عندهم قلنا
 نعم ان الحمل طريق عندهم لكن فيما اذا كان المحمول عليه مضموع المعنى ومنها ليس كذلك لان المحمول
 من العيب الباطنة حقيقة والعبرة للحقيقة وظهور اثر المحاجة فى بعض المواضع من العوارض و
 غير محمول للمعنى قوله ولا يقول به عاقل الظاهر ولم يقل به احد كما فى غاية التحقيق الا ان الشرم
 قال ذلك مبالغة فى سخافة هذا القول قوله والشارح الرضى اشارة الى رد التشنيع فى الجواب
 قوله الواقع فى اسم التفضيل اشارة الى ان اضافة القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار
 بل باعتبار الوقوع يعنى ان لفظة مضاف الى المفعول لا الى الفاعل وايضا اشارة الى ان اضافة
 القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار الامكان فقط بل باعتبار الوقوع ايضا والى ان الواقع
 بمعنى الكثير وانما ذكره لمقابلة قوله وقد جاء للمفعول لان كلمة قد اذا وقعت فى مقابلة القياس
 يعنى التقليل مطلقا سواء دخل على الماضى او على المضارع قوله و اشتقاقه قال صاحب
 النهاية قوله وقا سه مبتدأ وخبر محذوف وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من
 ضرفى زيد قائما أى من النوم الذى لن حذف الخبر فيه أى قياس اسم التفضيل حاصل اذا
 كان ثابتا للفاعل و يمكن ان يقول قوله وقياسه مبتدأ وخبر محذوف وقوله للفاعل
 متعلق بالخبر المحذوف أى وقا سه مجبىء للفاعل بقرينة قوله وقد جاء للمفعول ثم الشارح
 اراد ان على هذا الغاية فقدرا الخبر بقوله و اشتقاقه وانما قدرا بقرينة ما سبق فى التعليل
 فعوله وقياسه مبتدأ محذوف والخبر لم يقدر مجبىء لان كون مجبىء للفاعل قياسا لا يقتضى
 وقوعه كما فى مسجد بفتح الجيم ولو قدرا لفظ الواقع فقط بان قال وقياسه واقم للفاعل فقط
 من غير تقدير بل اشتقاق كان المعنى ركيكا لانه لا يعلم ان القياس امكانى او وقوعى وايضا لا
 يعلم ان اضافة القياس الى اسم التفضيل باعتبار الصدور او الوقوع ولذا أى لاجل ركاكة
 المعنى لم يجعله من قبيل ضرفى زيد قائما بقدره وقياسه حاصل اذا كان للفاعل قوله
 لا للمفعول جواب سؤال وهو ان قياس اسم التفضيل كما كان للفاعل كذلك للصفة المشبهة
 نحو احسن واكرم كما قال هذا الغاية وكذلك قال المصنف رحمه الله وما كان فيه ضمير وما كان فيه

ضمیر واحد فهو احسن فلا یصح تخصیصه بالفاعل فأجاب بقوله لا للمفعول یعنی ان تخصیص الفاعل بالنسبة
 الى المفعول لا بالنسبة الى الصفة المشبهة قوله فانه لو اشتق بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة
 على السماع فالقياس فيها قليل قوله على الاشتراك وهو الفاعل لانه عمدة وهو الاكثر لان الفاعل كما
 كان للتعبد كك اللزوم بخلاف المفعول قوله على خلاف القياس في موضع قليلة اذ كلمة قد اذا
 وقع في مقابلة القياس تعيد التقليل مطلقا قوله ويستعمل على احد الوجوه الثلاثة فالقيل فاعله هذا
 لا یصح قولهم اخرجهم اخرى فانه اسم التفضيل مع انه لا یستعمل بواحد منها والیض لا یصح قولهم دتيا فانه اسم
 تفضيل المؤنث اذ دتيا على وزن فعلة مع انه لا یستعمل بواحد منها والیض قولهم اخرفنا اسم تفضيل مذکر مع انه
 لا یستعمل بواحد منها فأجاب صاحب التكملة عنها بقوله انما یستعمل بواحد الوجه اذ لم یكن معدولا نحو اخر
 ولا اسم اجاد نحو دتيا فانه في الاصل اسم تفضيل معناه بالفارسية ان جهان سباردون هست اذ اخرت ثم جعل علما
 لهذا الجهان ولا یكون نخرجا عن المعنى التفضيلي نحو اخری عن غیره فان غیره كان لازم الاضافة فكذا اخر
 لكن قد یكون مبنيا على القم اذا كان بعد الاولیس فكذا اخر قد یكون مبنيا اذا كان بعد الاولی قوله تعالى
 قولوا للنا بین حسنا فان حسنا لیس اسم تفضيل مؤنث بل هو مصدر فلا یرد ان حسنا اسم تفضيل ولا یستعمل
 بواحد منها وانما زاد الشرع لفظ الحد في قوله احد ثلاثة او جملان اجتماع الكل لا یجوز فالقيل ان استعمال
 احد الوجه شرط لاسم التفضيل وقوله لا یلزم على الشرطية فأجاب صاحب التكملة عنه بقوله ان
 قوله على حد الوجه حال من الضمیر في قوله ولیمعمل والعال من الشرط قوله وهي استعماله دفع وهم وهو
 ان استلزام احد الوجه باعتبار التصور لا باعتبار الوجود كرفد مع السامع بقوله وهي استعماله یعنی ان الوجه
 عبارة عن الاستعمال التثنية قوله على سبيل لا انفصال الحقیقی وهو عبارة عما لا یجوز فی اجتماع الكل
 ولا ارتفاع الكل قوله وفكره مع من والاضافة ظاهر فالقيل ان قوله ذكره مصدر وهو یلزم على الحد
 لا على الدوام والاستمرار والمقصود دوام وجود المفضل علیه مع من لا یثبث عند المصدر لا یلزم
 على ذلك فأجاب صاحب التكملة عنه بقوله انه كونه مذکورا لعل ان لا یصبر عن المصدر ان یكون یزاد منه الحال
 بالمصدر فیلزم على الدوام قوله بتعین المفضل علیه المعین متلبس بتعین المفضل علیه قوله فعلا
 هذا ان یكون اللام إشارة الى الرد على البعض نعم قالوا ان اللام العهد الذهني قوله مضافا وین اه
 بل من احد الوجوه وانما زاد الشرع قوله ان یستعمل فان البدل فی حکم تکریر العال ولا یما اورده القام بالبدال
 على كونه مرتبا على ما تقدم لكونه تفضيلا له وإشارة الى فائدة البدل وهو افادة العلم بالتفضيل بعد العلم
 الاجمالي وثلاذ الوجوب لیه ترتب علیه قوله فلا یجوز وثلاذ كلمة لا الا العطف اذا كان باو فذكر كلمة اما
 جائز في المعطوف اليه قوله فلا یجوز هذا التفريع على كلمة او فانها لما نعت الخلو والجمع جميعا قوله الجمع
 بین اثنين منها جواب بسؤال وهو ان قوله زيدا لا فضل من عمر جزئی وهو یقتضی الكل ولا یلزم
 ههنا والیض ان قوله زيدا لا فضل من عمر جملة فكيف یكون فاعلا لقوله فلا یجوز لان الفاعل لیس الا مفعول
 قوله لغوا الحفل والغرض وهو تعین المفضل علیه یا حد ههنا لیس المقام مقام التاكید بان یكون احدهما تائيدا

للآخر واليه لا يصح التأكيد لانه على نوعين لفظي ومعنوي وهما لا يستقيم كل واحد منهما قوله واما
قوله شعر ولست الجواب سوال وهو انه اجتمع في هذا القول امران قوله من فيديست تفضيلت قال الرض
يعوزان يحكم بزيادة اللطف واللام او من ويجوز ان يقدر الفعل اخر عاريا من اللام اي بالاكثير اكثرهم كذا
قال جمال الدين رح قوله ولا يجوز خلوه جواب سواله في قوله فلا يجوز الجملة فالتعديده قوله الا ان يعلم
جواب سواله وهو انه منقوض بقولنا الله اكبر فان اكبر لم يستعمل بواحد منها مع انه اسم التفضيل فلجواب بقوله
الا ان يعلم والاستثناء منقطعه اي لا يجوز الخلف في جميع الاوقات التي وقت العلم لانه قد يكون مفضل عليه
محمدا وفا فلا يكون اسم تفضيل خالفا في الواقع قوله المحذوف هو المضاف اليه فان قيل المضاف اليه لا
يحذف الا اذا عوض عنه التنوين او يكون مبنيا على الضم او اتى باضافته مثلها وليس في هذا الموضع شيء
منها قلنا انما يعوض التنوين لكون الفعل غير منصرف فلا يقبل التنوين فان قيل المتضمن منه تنوين التمكن
لالتنوين العوضي قلنا ان التنوين العوضي تابع لتنوين تمكن لا طرد الباب فان قيل هذا منقوض بجواز
لانه غير منصرف مع انه دخل عليه تنوين عوضي فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله واما نحو جوار
فقد ذكرنا فصلهم بتعويض التنوين في بحث غير المنصرف وهو عدم اعادة الياء ونحو المباتي بالبناء
على الضم لانه مختص بالغايات وما يشبهها مثل لا غير وليس غير والمحال ان اكبر غير مشابه بها لانها لا تضاف
الاضافته وهو غير لازم الاضافة واما اضافة الاخرى فهو مختص بموضع السمع نحو يا تيم تيم عدي قوله
اي احد هما زيادة جواب سوال وهو لا يصح حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود لان المعنى زيادة
من المقصود كما في بحث الكلمة فاجاب بقوله اي احدهما التخييع ان المصدر بمعنى اسم لفظي وحمل
اضافة الى الزيادة بيانية واذكره الترخييع بيان حاصل المعنى للاضافة البيانية اي احدهما زيادة مؤن
اسم التفضيل وقوله المقصودة صفة الزيادة والتفسير في بدو راجع الى اسم التفضيل فالحاصل
ان يقصد تباين المصدر بالجهو بمعنى المفعول المضاف الى الزيادة اضافة الصفة الى الموصوف وكذلك يصح
حمل ان يقصد على احدهما واجاب صاحب الغايات المعنى مصدر بمعنى العنايت وهو القصد فيصير حمل القصد
على القصد او يكون المعنى احدهما بان يقصد محذوف الجار من ان وان شائع او يكون بتقدير ذوات
احدهما ذوقه قوله اي على ما ضيف التعريف اشارة الى ان الاولى اي ايراد كلمة ما بدل من الا انه غلب
العقل على غيرهم قوله اليه اشكلى ما ضيف قوله باعتبار تحقيقه تحقق ما ضيف اليه قوله في ضمن بعضهم
وهو ما عدل بفضل وهو موصوف اسم التفضيل واخام يقل ذلك اي قوله ما عدل ابدال قوله بعضهم مع انه
اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضهم قوله والي لزم التفضيل لانه ان الشرط في هذا المعنى ان
يكون موصوف اسم التفضيل ايضا منهم دخل في قوله لم يكن القيد المذكور يلزم تفضيل الشيء على نفسه
قوله فالاولى ذكر المفضول عليه بخلاف المعنى الآخر لان المفضول عليه غير المذكور في اي الكل غير
مذكور لان المذكور بعض قوله في استعماله بهذا المعنى دفع وهم وهو ان هذا الشرط شرط للطلق
اسم التفضيل المضاف سواء كان بالمعنى الاول والثاني فدفع بقوله في استعماله بهذا المعنى قوله منهم

من اضعف اليهم وذلك بحكم الوضع والاستعمال كما قال صاحب الغاية قوله اخلا فيهم **سؤال**
 وهو انه يلزم التدافع بين قول الشارح والمصرح لان التنازع رح لما قال باعتبار تحققه في ضمن بعض
 علم منه ان المفضل غير داخل فيما اضعف اليه وعلم من قول المصرح في شرطه ان المفضل في **سؤال**
 اليه **فاجاب الشارح** عنه بقوله ما خلا فيهم **سؤال** واجاب صاحب الغاية ان المفضل داخل
 في المصاف اليهم افرادا خارجا عنهم تركيبا قوله هذا المعنى دفع وهم وهوان عدم الجواز مطلق
 فدفع بقوله بهذا المعنى قوله **قوله** **سؤال** **جواب** **سؤال** وهوان قوله يوسف احسن جملة فكيف
 تكون فاعلا لقوله فلا يجوز ان الفاعل ليس الاسم **فاجاب الشارح** بقوله قوله وهو مفرد وقوله
 يوسف احسن مقول القول وهو ليس الاجلة قوله باضا فتم اليهم لانه اذا اضعف الاخوة
 الى الضمير العائد الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا من اخوته
 والاي لم يزم كونه اخصا لنفسه ولو قيل احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب كان من ذلك لان **سؤال**
 بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب وان لم يكن بعض اخوة قوله له ثانيا معنيته اشارة
 الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله غير متقية فمعنى الاطلاق العموم لا رفع القيد حتى
 يكون معناه الزيادة في الجملة له مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير باخوذة
 في مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بخصوصه او بعمومه قوله **ويضاف جواب سؤال** ظاهر
 اعلم ان قوله يضاف بالنصب عطفا على يقصد وبالرفع على الابتداء والاستئناف قوله للتوضيح
 اذا كان معرفة قوله وتخصيصه اذا كان نكرة كما قال جمال الدين وقال صاحب التكملة **سؤال** **جواب**
 عطفا على التوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح عنه ما يختص بالمعرفة كما في قوله **سؤال**
 قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة بالمراد منه معناه اللغوي اعني رفع الابهام مطلقا **سؤال**
 الرفع قليلا او كثيرا فلا يرد ما قاله عصام الدين رحمه الله حاجة الى ازيد ياد قوله وتخصيصه لانه اذا
 للتوضيح ينقل التعريف والتخصيص فلا تقابل بين الاضافة للتخصيص وبين الاضافة للتوضيح
 وانما التقابل بين الاضافة للتخصيص وبين الاضافة للتعريف قوله كما يضاف سائر الصفات ..
 التوضيح فان المراد من اضافة المضارع الى مصدر توضيح الابهام الواقع فيه بانه من مصر او غيره وكذا
 حسن القوم قوله لا التفصيل فيه بيان السائر الصفات قوله **سؤال** **جواب** **سؤال** **جواب** **سؤال** **جواب**
 المثال مع المثل بان يضاف للتخصيص ولا يقصد الزيادة على قرش بل المقصود زيادة على الناس
 مطلقا وانما خص القرش لان نشوه وسكونه فيما بين القرش قوله وان تعنيقه الى عطفا على
 يعني الاول قوله اعلم بعدد اعلم اهل بغداد قوله اعلم ما سواه الى اشارة الى التطبيق **سؤال**
 مع المثل قوله ببغداد وهو غير منصوب للعلمية والجملة قوله لانه نشاه بدون التمرة
 قوله في النوع الاول لما كان الاول يقتضيه للمؤثر زاد الشارح قوله النوع لما كان الاول مناسما
 لازم الاضافة يقتضيه المضاف اليه زاد الشارح رحمه الله من نوعي اسم التفضيل قوله

له افراد اسم التفضيل اشارة الى ان اللام يترك من المضاف اليه قوله وان كان دقة وهم ظاهر
 قوله وكذا التذكير وانما يذكره المصريح المتعارف قوله فيما يقابله بعد والذي بمن مفعول مذكور
 غير قوله يشا بفعل من اسم تفضيل مستعمل من قوله في كونه اشارة الى وجه التشبيه يعني ان هذا
 النوع مشابه بفعل من من حيث المعنى لانه كما ذكر المفضل عليه في افعول من ذلك ذكر المفضل عليه في النوع
 الاول قوله في كونه معرفة يعني ان نوع الاول مشابه لافعل المستعمل باللام مشابهة لفظية لانه كما يكون اسم
 التفضيل المعروف باللام معرفة كذلك النوع الاول معرفة قوله منه جواب لسؤال وهو انه يلزم الخروج
 من البحث لان البحث في اسم التفضيل لانه المعروف باللام فاجاب بقوله من اسم التفضيل
 قوله واما النوع الثاني وانما زاد قوله واما اليهم دخول الفاء في قوله فلا بد انهما قد دخل على الجزاء فيقتضيه
 الشرط قوله فيهما انما زاد هذا ليوحد العائد في الجزاء الى الشرط قوله في مطابقة اسم التفضيل اشارة
 الى ان اللام يدل من المضاف اليه قوله مع علم قيام المانع جواب لسؤال ظاهر قوله وهو انما زاد
 من التفضيلية لفظا كما في اسم التفضيل المستعمل من لان كلمة من مذكورة في لفظا قوله او معنى كما في
 النوع الاول فان كلمة من مذكورة من حيث ذكر المفضل عليه يعني كما ان المفضل عليه مذكورة في افعول من
 كذلك مذكورة في النوع الاول قوله بعدهما في بعد اسم التفضيل المضاف الذي يقصد به زيادة مطلقة
 واسم التفضيل المعروف باللام فاذا لم يكن للمفضل عليه مذكور لم يتصور انما خرج اسم التفضيل من التفضيلية
 التي كانت مانعة لمطابقة الصفة لو صوفنا فان قيل ان عدم ذكر المفضل عليه في الاول مسلم
 واما في الثاني فمنوع كيف واللام فيه للمعنى كما قال المصريح فيكون المفضل عليه مذكور قلنا المراد بعدم
 ذكر المفضل عليه عدم ان ذكر لفظا بعد او ما فكر من اللام فالمراد على المفضل عليه لكن من حيث المعنى
 لا من حيث اللفظ قوله في اخير المصريح اشارة الى بيان المضاف اليه الذي عوض عنه الهم
 غير قوله لكراهم لحوق اداة التثنية وحاصل الدليل انه لو كان اوجع مثلا فاداة التثنية لا يخلوا
 اما ذكر قبل كلمة من او بعدها فعلى الثاني يلزم اجراء اداة كلمة على كلمة اخرى وعلى الاول يكون
 اداة التثنية في الوسط لان كلمة من متويزة باسم التفضيل فكأنها من اجزائه ثم يرد عليه ان اسم
 التفضيل المضاف اليه متويزة مع المضاف اليه فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ايضا فاجاب الشارح
 عنه بقوله لكونها الفارقة بين وبين باب احمر في الصفة المشبهة فكأنها تمام الكلمة اي مقمها ولذا لا
 يفصل بينهما الا بمعمولا فعل وذلك ايضا قليل اعلم انه قد يفضل بينهما بل وفعلها نحو قولنا اشعره
 احسن لو انصفت من الشمس المعشوفة احسن من الشمس لو انصفت ولا عما تفصل
 لانها جملة معترضة وهي مستثناة من القواعد قوله اسم التفضيل دقة وهم وهو ان الفاعل
 لا يعمل راجع الى اسم التفضيل المستعمل من اذ هو القريب فدفع انه راجع الى مطلق اسم التفضيل
 ثم لما كان اللفظ صفة يقتضيه الوصفون زاد الشارح رجع قوله الرفع بالغلبة
 جواب لسؤال وهو ان المراد في العمل لا يخلوا ما في مطلق العمل سواء كان عمل

النصب الرفع او نفى على الرفع فقط فعلى الاول لا يصح الحكم انه يعمل بالنصب في الظروف والحال والتميز كما يتوهم على الثاني الحكم صحيح لكن تفيد المطلق بلا قرينة لا يجوز فاجاب بقوله الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وهو قوله الا اذا كان صفة لان العمل في المشتبه عمل الرفع فعلم ان العمل المنفي في المشتبه متباين عن الرفع ليثبت المجازفة قال مولانا عصام الدين رحمه الله الاستثناء مع بقاء العمل عمومى يعني لا يعاين في مظهر الا في مظهر والجنسية ثابتة ايضا لان المراد باتحاد الجنس ان يكون المشتبه داخل في المشتبه منه وكذلك ان اجاب صاحب الكلمة عند بقوله ان الحكم ينفي العمل مطلقا لا يصح انه يعمل في الظروف والحال والتميز والمفعول بواسطة خبر الجرح نحو زيد ضربت عمر فلا بد من التقييد به الحكم فاندفع ما قاله عصام الدين انه يعمل جملة على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل متحقق في ضمن الرفع بالفاعلية ان يكون المشتبه صادق على هذا الفرد المعين قوله وانما خص المظهر في المنع في باب الظروف ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن في حكم المظهر لان المراد بالمظهر ما لا يكون ضميرا مستترافان قد راعوا لزوم اعمال الوصف غير معتمد واليقريلزم على الفعل في غير مستند الحكم وهو ضمير وان قد رتبنا المزم الفصل به وهو اجنب بين افعال ومعمول هو متكرر اجنب وصح به اعتماد المثال اليه على ان الوصف اعم غير خبر نحن محد وواجب نحن للذكر تأكيد الضمير في افعال كما مر في المرفوعة قال عصام الدين قول الشرح لا يظهر اثره في اللفظ لانه على انه يعمل على اسم التفضيل في جميع المنهيات لعدم ظهور الا فينا مع ان لا وليس كذلك فاجاب عنه صاحب الكلمة ان اللام من المفعول هو المستتر فعل هذا معنى قوله لا يظهر اثره في اللفظ يعني لا لفظ له ولا اثر له بخلاف سائر المنهيات وان لم يكن لما اثر لكن لفظها معروف فكان اثرها ظاهر نظرا الى تحقق العمل قوله وانما خص بالفاعل جواب سوال وهو ان القاعدة للشهورة ان التحصير في اقوال العباد ينفى عما صدره فعلم منه انه يعمل بالنصب في المفعول به مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله وانما خص اعم من ان التحصير ينفى عما صدره اذ لم يكن ما صدره ثابتا بطريق الاول ونفى المفعول به ثابت بطريق الاول لانه لا يعمل افعلا في مطلق سواء كان في المظهر والمضمر بخلاف الفاعل لانه لا يعمل في المظهر فقط قوله بل ان وجد جواب سوال وهو ان قلتم ان افعلا لا يعمل في المفعول به مشغول بقوله تعالى هو اظلم من فضل السبيل فان قوله من مفعول به لا فعل فاجاب السادس رحمه الله بقوله بل ان وجد قوله واما الظروف الخ جواب سوال وهو ما الوجه انه لا يعمل بالنصب في المفعول به ويعمل بالنصب في الظروف والحال والتميز مع ان الكل فضله فاجاب بقوله واما الظروف الخ وانما يكتفي في الظرف بالتميز من الفعل لانه بمنزلة المحارم فلا يكون من الاجانب فلا يحتاج الى قوة العامل واما الفاعل وانما من الاقارب ايضا لانه جزء بالفعل لكنه عمدة فلا لا بد من قوة العامل واما الحال فهو بمنزلة الظروف لان معنى قوله جاءني زيد ذاكما في وقت الركوب واما التميز فانه يعمل فيه ما يتلو عن معنى الفعل نحو زيد يتألفان الرطل عامل في ذيتا مع انه اسم محض ليس فيه معنى الفعل قوله وانما لا يعمل الرفع بالفا على لا بمشاهدة الفعل ولا بمشاهدة اسم الفاعل كالصفة المبته فانها عامل باعتبار مشاهدة اسم الفاعل فالتك مركب من الجنين فبقوله لان هذا العمل الخ دليل على الجاء الاول من المدعى وقوله ولا بد ما كان قد

على الجزء الثاني فلما اُعاد الالام وعطف احد الدليلين على الآخر فلا يريد ما قال عصام الدين رحمه الاول ترك الالام ونزاع السابق دليل واحد لنفي عمل الروا ليس وجمعها مستقلا كما يفيد عادة الالام فان قيل ان ههنا يكفى في الاستدلال الاول بقوله لانه ليس له فعل بمعناه الخ فالاشتغال بقوله لان هذا العمل مشتعل بالابيض قلنا لا نسلم انه اشتغال بما لا يعجز بل ذكره الشارح رحمه لدفع نقض بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا سواء كان محل الرفع او النصب مع انه يعمل بالنصب في الظروف واخره وصال الدفع ان عمل الرفع لا صالته بخلاف النصب فانه يعم الفعل والعرف فتعمل بالنصب ما هو مشابه بالفعل وان لم يكن بمعناه لانه ليس فعل يدل على الزيادة كاسم التفضيل وهو اسم التفضيل لانه مشابه بالفعل في ان كل واحد منهما يتم بما بعده وهو انفاعل ولفظ من وكذا مشابه بالفعل في الحدث قوله وهو لم يعمل في اسم التفضيل لم يعمل على الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلن الم يعمل الرفع فلا مصادرة قوله في وصفا اشارة الى الامرين احدهما دفع وهم والاخر جواب سوال اما الاول فهو ان يتوهم المراد من الصفة الصفة السببية لانها المذكورة سابقا في هذا ايضا المعنى واما الثاني فهو ان قوله صفة خبر كان وهو محمول على اسم والحال ان عمل صفة لا يعم على اسم التفضيل لعدم المطابقة في التنكير والتانيث فالمطابقة وان لم يكن لازما لعدم كون الخبر مشتقيا لكن الاولى ان يكون الخبر مطابقا وان لم يكن مشتقيا وايضا فان المطابقة يترتب الجرح والمرجع لان ضمير قوله وهو في المعنى الخ من ذكر والمرجع قوله صفة مؤنث فاجاب بقوله انه وصفا يعقون الخ من الصفة الوصف في حد حسن المطابقة ثم الوصف على نوعين احدهما باعتبار حال الموصوف نحو زيد العالم والاخر باعتبار حال متعلق الموصوف فانهم الاربهم وتعين ما هو المراد قال الشارح رحمه سببنا في اعتبار حال المتعلق انه منسوب الى سبب الكل وهو الرجل اعلم ان قوله وصفا سببيا بيان لما حصل قوله صفة لشئ وهو في المعنى لسبب ان بيان قوله صفة وحدها لا يوسع فيها هذا البيان واشارة الى ان الجرح شرط في شروط العمل ثلثة لا زيد منها كما صرحوا به ولم يقل صفة سببية اذ في الاصطلاح يقال الوصف السببي وغير السببي كما في الفتاوى ولا يقال الصفة السببية وغير السببية قوله معتمد عليه اشارة الى انه ليس المراد من الصفة هو انت حق يكون المراد من شئ الموصوف المراد من الصفة هو المعتمد مطلقا ومن شئ هو المعتمد عليه مطلقا قوله وهو في المعنى لسبب الاول حال والتنوين في سبب بدل من المضاف اليه والحال ان اسم التفضيل في المعنى صفة لسبب ذلك الشئ كالكل في المثال المذكور فانه سبب لوجلا لانه حصل في حينه بسببه قوله مشترك به معتمد بالذات فان قيل لا حاجة اليه لان الاتحاد في الذات علم من قول المعتمد على نفسه قلنا هذا حاصل ما قاله في بيان الحاصل لا يعتد من الاستدلال ولما كان الكل مشتركاً فلن الم يقبل السبب بالاضافة الموهمة للاختصاص كما قال شارح الهند في سببه بالاضافة يظهر عن الشارح رحمه الشهود في اصطلاحهم ان يطلق على التعلق اسم السبب دون المسبب لان الغلام في قوله جاري رجل يحسن غلاما سبب اتصاف الرجل بالحسن ولا مناقشة في الاصطلاح انه يحتاج فيه الى الدليل وانما يعمى الكبر سبب لان الكل في هذا المثال سبب عين الرجل وعين زيد لان عينها سبب لحصول الكل وهو سبب لهما

قوله باعتبار اے بالنظر يقال اعتبريت الشئ نظرت اليه وادحيث حاله كذلك قال صاحب التكملة
 ان الاعتبار العيني والمراد ههنا الاول قلنا اقال اے بالنظر ثم قوله باعتبار الاول حاله عن الفهم المرفوع
 في مفضل اے مثليسا به وكذا الثاني حاله عن نفسه **قَالَ قِيلَ** قد اتفق النحاة ان لا يعقد الفعل جزم
 جزم متقين لفظا ومعنى فلا يقال مرت بزيد جزم بل وحرف عطف قلنا قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره
 حاله الاول من الفهم المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه والامتناع فيما يكون من جهة واحدة
 وههنا من جملتين قوله اے باعتبار تقيده اه لما كان الاعتبار عبارة عن النظر والنظر الاول مطلقا من غير
 تقيده لمسبب بالشيء الاول لا يفي في الفضلية فلذا قال باعتبار تقيده اے باعتبار ثبوت الكل في عين رجل ثم لما كان
 نزول على قسمين احدهما النفس الامري كتقدم الخالق على المخلوق والثاني ما كان ذكرى واعتباري فرفع الابهام
 وتعين ما هو المراد قال المشرح الذي اعتبر اول قوله فيكون باعتبار الاول مفضلا **قَالَ قِيلَ** لان اسم الكل
 باعتبار الاول مفضل والثاني مفضل عليه بل الامر على العكس لان الكل في عين زيد مفضل ولا شئ على الكل الذي
 في عين رجل كما ترى قلنا ان ما قال المشرح بناء على اصطلاح النحويين وهو ان كلما كان مذكورا بعد كلمة
 من فهو مفضل عليه سواء كان فيه زيادة او لا ولا شك ان الكل في عين زيد مذكور بعد كلمة من فقلنا
 اطلق عليه المفضل عليه وان كان فالواقع هو مفضل او كقول اطلاق المشرح بناء على ما قبل دخول حرف النسب ولا
 لا شك ان لم يدخل حرف النسب على ريت لكان الكل في عين رجل مفضلا بان قاله ريت رجلا احسن في
 عينه الكل منه في عين زيد كما ترى قوله خبر بعد خبر اشتراكه ببيان نصب قوله منضيا قوله فرجلا هو
 الشئ الفاء لتعجيل تطبيق المثال مع المثال قوله مفضل باعتبار عين صفة لقوله مشترك قوله وانما اشتراك
 الی یعنی ان الشروط ثلثة فاشار الى وجه كل واحد منها قوله ليحصل له دليل قوله ثابتا لشيء قوله ويحصل له
 مظهر له دليل لقوله وفي المعنى السبب قوله تعلق الی صفة مظهر لان اذا تعلق اجزا يكون من متعلقا موصوف
 اسم التفصيل فتكون من اقربا به فتسير عمله فيدأ في المظهر قوله كالصفة المشبهة فانه ايضا لا يعمل
 من موصوف في اللفظ ومتعلق سبب لذلک للوصف ليعمل فيه مخوزي من وجه فالوجه من متعلقا زيد ولا
 يقال زيد من عمر وبكر قوله لا خطأ ظمنا فم من سابق وهو ان المظهر سبيل الموصوف قوله من كل عين
 زيد لانه لم يحج عمل اسم التفصيل في هذه الصورة اعلم ان هذا التركيب غير جائز فلا يروى انه لما عمل فيه
 اسم التفصيل في الذي عمل في الكل قوله فانما مختلفان بالذات لان الكل في الموضوعين معناه الى التحليل
 واختلاف المضاف اليه يوجب اختلاف المضافا قوله ولتلاية **قَالَ قِيلَ** ان فكر الواو في قوله ولتلا
 غير صحيح لانه يدعي انه علة ثانية معطوفة على الاولى مع انه لم يوجد ههنا العلة الاولى لان قوله يخرج
 بيان فائدة القيد لانه علة قلنا يجوز ان يكون الواو سهوا من الكاتب واجاب عنه حكما التكملة بان
 قوله يخرج علة غاية لاتحادهما بالذات ولتلاية علة حقيقة لا اتحادا بالذات فيكون الواو الحظف العلة على العلة
 قوله ليسهل علة للنسب وهو قوله لا يتقي وانما ليسل اوجاه عن المعنى التفصيلي على ذلك التقدير لكون التفصيل في ضعيف لانه تفصيل شئ على النفس
 وان كان باعتبارين وبخلاف الاول بخلاف ما اذا كان المفضل والمفضل عليه من متغايرين فانه على الاصل فلا يسهل اوجاه عن معنى تفصيلي بل هو

قوله عن التفضيل وهو الزيادة قوله كما ستظهر فائدة انه اي فائدة النفي الكافي بمعنى اللام يعني كما سيجي
او بمعنى على بناء على ستظهر قوله وفي هذا المثال يعني انما يكون حسن محض حتى هذا المثال قوله وكذا كل افضل شأنا الى عدم
حسن ذوقه لا بد ان يكون افضل على دأبه عامة منها على راسه يدلي بحسب عليه هذا الحكم ايضا قوله وفيه العبارة
محتل آ جواب ال وهو ان حسن لما كان محض حسن لا يطابق هذا المثال مع المقصود لانه زيادة حسن كحل زيد على الغير
ولا يكون ذلك الا اذا لقي المعنى التفضيل فاجاب بقوله وفيه العبارة الى قوله اذا استولى اي قول قوله مقبضا
الى زيدا له حال مرجح اي حاله يكون حسن كحل عين رجل مقبضا بالنسبة الى حسن كحل عين زيد قوله
يا بابه مقام المدح يقتضي ان يكون حسن كحل عين زيد زائدا على حسن كحل عين رجل قوله توجه النفي الى ما ذكره
الشيخ عبد القاهر من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات يكون ذلك القيد محط النفي قوله ففيه
اصل الحسن الى قوله فيكون حسن الخ قال عصما الدين ان مل اسم التفضيل لا يختص بمقام المدح فقوله الشارح فيجوز
حسن الخ زائد لا حاجة اليه اقول انما ذكره لان هذا المثال يختص بمقام المدح فلذا خص به وان لم يكن مل اسم
التفضيل فخصا بمقام المدح قوله مجرد عن الزيادة عرفا فان قيل ان تجويدا عن الزيادة اذا كان
مقرونا بكلمة من لا يجوزها الغنات لكون من مستدحيا ومقتضا اياها فلا يجوزها الغناء المقتضى بلا ضرورة كذا
قال مولانا عصام الدين **قلنا** عدم الضرورة ممنوع لان الضرورة داعية الى زوال الزيادة قوله او
بكونه دونه اي ماديت رجلا دون حسن عينه الكحل منه في عين زيد قوله والزيادة بالطريق الاولى لان
اذا استلقت المساواة لاجل المدح فاستغناء الزيادة اولى **فان قيل** ان زوال الزيادة ثبت بالعرف كما هو في الحاجة
الى قوله والزيادة بالطريق الاول **قلت** هذه الزيادة بطريق اقتضاء كلمة من التفضيلية واما سابقا فزوال
زيادة محققة ثبت بالعرف كما هو قوله حسن في عين زيد منصوب بنزع الخافض اى بحسنه قوله
ولا يبعد انما قال لا يبعد هذا لنفسه لان هذا التوجيه من الشارح فقط علم ان هذا اما تاويل اخر في
المعنى الثاني ويحتمل ان يكون معنى ثالثا مستقلا من الشارح والفرق بينهما هذا ان في المعنى الاول نفي
الزيادة فقط بعد دخول حرف النفي وفي الثاني نفي الزيادة قبل دخول حرف وفي الثالث نفي الزيادة
والمساوات جميعا بدخول حرف النفي قوله من جميع ذلك اى من المعاني الثلاثة قوله عين كل رجل لان كحل زكرة
والنكرة اذا وقعت في حين النفي تعيد الجعم فلذا قال كل رجل فلذا قال وذلك كمال المدح كدونه حتى
كل رجل منه كمال المدح قوله فان قيل لو كان زوالا فان قيل دفع هذا السؤال قد مر سابقا بقوله ليجزى عنه قوله
ماديت رجلا حسن كحل عينه الخ اذا الاشتغال به ههنا ليس الاشتغال بالادعية وايضا ان هذا السؤال
لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية مطلقا سواء زال بالنفي
كما في المعنى الاول او بوجه اخر كالعرف كما في المعنى الثاني فلا يصح قول الشارح لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي اجيب عن الاول نعم ان دفع هذا السؤال قد مر سابقا لكن دأب الشارح
ان ياتي بدفع الاعتراض مرة ثم ياتي بالاعتراض والدفع جميعا فيكون من قبيل تفصيل بعد
الاجمال ولما عطا الدنيا من الثاني ان لثاني قوله بالنفي بمعنى مع لا للسيبانية او ان الباء بمعنى في اي صورة

ذكر النفي فلا يرد السؤال كما قاله جمال الدين وأجاب صاحب التكملة ان الباء للسببية وإنما اختص بالنفي لان
هذا الاعتراض يختص بالمعنى الاول وهو الزيادة بعد النفي لا بالعرف لان العرف على التحديد عن الزيادة إنما أجروا
فيما يكون التفاضل بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار فيما يكونان متغايرين بالذات وما قاله عصام الدين ان
الباء بمنع لا يجوز ان قولنا الشاسم في الجواب فاذا انزل اليك ينادى على فناداه في فناداه بالباء بمنع مع او في
قوله مع انهم لو رفعوا إشارة الى الامرين احدهما لجواب سواله هو فيمكن الحكم مرفوعا بالابتداء فابن الضم
الى جعله معمولاً لاسم التفضيل فاجاب بقوله مع انهم الى اي مع النيات لو رفعوا احسن على انه خبر للحكم
بتد الفصولا في يلزم الفصل بالاجنب والملا بيان لا يكون من معمولات اسم التفضيل وفي الايجوز لضعف
عمله بخلاف ما اذا كان العاقل قويا كالفعل واسم الفاعل فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله بالاجنب
والامر الثاني ان سيبويه لما جعل هذا القول دليلاً على عمل اسم التفضيل في المقام جعل المصنف رحمه الله
للدليل لا نفس الدليل وهو قوله لانه بمنع حسن ثم اعلم ان طمة مع من الضروف لا بد لها من التعلق
وهو قوله لانه بمنع حسن لان كلمة مع للمقارنة ولا شك ان عمل اسم التفضيل في المقام موقوف على
مقارنة الامرين احدهما جعل احسن بمنع حسن والاخر ان لا يكون الحكم بتدأ واحسن خبراً منه وانما
جعل احسن خبراً والحكم بتدأ ولم يعكس لان احسن لا يصلح ان يكون مبتدأ لكانت قوله اى ما عمل فيه
احسن من حيث جواب السؤال وهو ان الحكم لجعل بتدأ واحسن خبره فالضمير المستتر في احسن
معموله فكيف يفصل بين احسن ومعموله فأجاب بقوله اى ما عمل فيه احسن من حيث ان اسم التفضيل
فيه معنى الفعلية لا من حيث ان فيه معنى الزيادة فانه من هذه الحيثية يعمل في المقصود وهو الحكم حاصل
الجواب ان هذا معمولين احدهما مفضل والاخر مفضل عليه فالمراد بالمراد هو ان هذا هو الثاني لان الاول معمول
باعتبار زيادة اسم التفضيل من حيث المعنى لان اسم التفضيل يعين الفضل في المفضل فكذا العمل في لفظه
اي من حيث الزيادة والفضل واما الثاني وهو المفضل عليه الذي لا يعمل اسم التفضيل فيه باعتبار الزيادة
والفضل في معناه فكذا لا يعمل في لفظه اي من حيث الزيادة لا يعمل فيه من حيث معنى الفعلية وإنما عبر عن
المراد بقوله اى ما عمل فيه احسن ليتعلق به قوله من حيث المرح على اليقين لان الاصل في متعلق الخبر والمجرر
هو الفعل وان من تعلقه يشبه الفعل اي قوله وذلك المعمول قوله من في عين زيد لا الضمير الذي في احسن
قوله اذ كما ليس معمولاً له جواب سوالين احدهما ان الحكم ليس بالاجنب من احسن لان احسن خبر
فيكون عاملاً في الحكم الذي هو مبتدأ عند البعض كما مر في المرفوعات فلما كان الخبر عاملاً في المبتدأ عند
لبعض فلا يكون الحكم اجنبياً والثاني ان الحكم معمول احسن من غير آخر وهو ان احسن عام في الضمير
المستتر في احسن الراجع الى الحكم فلا يكون اجنبياً لان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد الى ذلك الشئ فلجاء
ان الحكم وان كان معمولاً لكن ليس معمولاً من هذه الحيثية اى بان اسم التفضيل فيه معنى الفعلية
بل هو معمول من حيث اخرى وهي زيادة اسم التفضيل او كونه خبراً عاملاً في المبتدأ قوله ولا يخفى
الم جواب سواله وهو ان المبتدأ والخبر اذا كانا معمولين بعام واحد وهو الا مبتدأ فيكونا قريبين

فاجاب بقوله ولا يخرج له قوله اذا العامل في الحقيقة اي في المذهب ^{هذا} لان البعض المختار
 عامل في المبتدأ يعني ان كونهما معمولين لعامل واحد لا يثبت القربة لان المراد بالقربة ان يكون
 اسم التفضيل عاملاً فيه وهو غير عامل وهنا قوله بخلاف ما اذا عمل في الكل الجواب سؤال
 وهو ان الكل لم يكن مبتدأ بل يكون فاعلاً ايضاً يلزم الفصل بين احسن ومعموله وهو قوله بالكل فلما
 بقوله بخلاف الخ يعني ان الكل اذا كان فاعلاً لم يكون اجنبياً لكن يرحم عليه ان الكل وان كان معمولاً
 على تقدير الفاعلية لكن ليس معمولاً من هذه الحيثية اي اسم التفضيل فيه معنى الفعل بل عمل فيه
 من حيث الزيادة والفضل فيكون اجنبياً من هذه الحيثية اجيب ان عمل اسم التفضيل في الاسم
 الظاهر ليس اللمعنى الفعلية كما قال المصمم لانه بمعنى حسن فيكون معمولاً من هذه الحيثية لا من حيثية
 الزيادة بخلاف عمله في الضمير الفاعل لانه ليس اللمعنى الزيادة والفضل كما مر فيمرق قوله ولو قدم قوله
الجواب سؤال وهو حاصل قوله مع انهم لورفعوا يعني انهم مضطرون في اعماله لانه لورفعه بالفتح
 يلزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبى وهو غير جائز مع انه لا اضطراب لاجاز ان يتقدم
 قوله منه فاجاب بقوله ولو قدم بان يقال ما رأيت رجلاً احسن منى حين زيدا في عينه الكل وان لم يلزم
 الفصل تكن يكون فيه تعقيد بسبب التقديم والتأخير فيصير معنى اللفظ لبيبيته والمراد بالاضطرار ان
 لا يجزى وجه غير محل المقصود قوله تعقيداً ركيك التعقيد عبارة عن كون اللفظ غير ظاهراً لآلة على
 معناه والركيكة اليلع لظافة بالانسيست وبمزه ونسبة التعقيد الى المعنى في قوله لكن في معناه تعقيد مجاز و
 انما كان فيه تعقيد باعتبار الوجه الثلاثة احدها انه على هذا يلزم ايراد الضمير قبل المرجح لان الضمير في
 منه لارجح الى الكل وهذا مخرجونه فالقول الاضمار قبل الذكور كما يتم لو كان لفظاً ودنية جميعاً وهنا
 الاضمار قبل الذكر من حيث اللفظ فقط وان لم يكن متغافلاً لكن لا يخرج من التعقيد والكلام فيه لا في الامتناع
 او نقول ان عود الضمير الى التأخر في هذا المثال مستع لاجل اشتراط تقدم المرجح بل باعتبار كونه ضمير
 الفصل عليه فلو قدم يلزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلاً عليه وهو عين زيد وياتى تفصيله
 متصلاً به والثاني انما كان فيه تعقيد لانا اذا قلنا ما رأيت رجلاً احسن منى عينه ينظر الذهن الى الشئ
 الذي هو حسن في عينه ماذا ينبغي ان يذكر بعد الكل بلا واسطة بخلاف ما اذا ذكره بعد منه في
 عين زيد ثم ذكر الكل والثالث انه على هذا يلزم تقدم المفضل عليه على المفضل وهو غير ظاهر
 الحكمة على المعنى قوله وكذا القول الجواب سؤال وهو انه لو قدم قوله منه في عين زيد واللفظ
 لزم فيه الاضمار قبل الذكر لكن يلزم في قوله ما رأيت رجلاً احسن من الكل عينه هو اى الكل في عين زيد وكذا
 لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى فاجاب بقوله وكذا قيل ما رأيت رجلاً الخ لا يخرج من
 التعقيد لان فيه وان لم يلزم الاضمار قبل الذكر لكن يلزم تقدم المفضل عليه على المفضل كما ترى
 واعلم ان هذا التركيب ما رأيت رجلاً احسن منى عينه الكل منه في عين زيد تقدم منه على في
 عينه الكل لما قيم مقام الضمير في منه الكل وجعل المبتدأ ضميراً راجعاً الى الكل لاجل انه لو كان مظهراً لم يكن من

تفضیل الشیء علی نفسه و باعتبار لا یعد الكل فیما فی الفضل و الفضل علیه بالذات قوله مع انها
 لیسا من قبیل یعنی انها غیر مسوعین بل مصنوعین فلما لم یکن مسوعاً من العرب لا یجب علینا تصحیحاً اعلم
 ان قوله مع انها من الظروف لیتقضى التعلق وهو قوله لا یخلو من التعقید و اجاب بعض الشارحین
 عن هذین التרכیبین بوجه اخر و هو ان ههنا لا یکن تقدیمه علیه لانه اذا تعلق بعامل من الحدین
 ای دال علی الحدین ظرفین احوال ان یلزم ان یلی کل منهما بتعلقه ای بمحدثه و لا شک ان اسم
 التفضیل عامل فی الحدین ای دال علی الحدین حدث الفضل و حدث الفضل علیه ای التفضیل
 علی الشیء تعلق به ظرفان وهو قوله فی عینه و فی عین زید لكنه تعلق قوله فی عینه باعتبار حدوث
 الفضل و تعلق قوله فی عین زید باعتبار حدوث الفضل علیه فیلزم ان یلی کل واحد منهما بمتعلقه و
 جهة کون الكل مفضلاً باعتبار عین رجل فیانم ایلاؤه بقوله فی عین رجل و جهة کونه مفضلاً علیه
 باعتبار عین زید فیلزم ایلاؤه قوله منه استقصر لذكر الفضل علیه بقوله فی عین زید فلو قدم منه
 لم یبق ایلاؤه منه بقوله فی عین زید و ایلاؤه الكل بقوله فی عین زید فان قیل كما اتهم المفضلین
 العامل والمعمول بالاجنبی امتنع عمل اسم التفضیل ایضاً فی المظهر فلیجوز الفصل بالضرورة كما هو من
 العمل بالضرورة قلنا من ابتلی بیلادین یختار اهوئهما و عمله اهو من الفصل لان امتناعه باعتبار
 کونه اسم التفضیل و امتناع الفصل باعتبار کونه عاملاً والوجه الاول اخس والثانی اهم و امتناع الاسم
 اقوی کذا قال صاحب الغایة قوله ولما قرر مسألة الكل جواب سوال و هو ان المقصود ههنا بیان
 عمل اسم التفضیل فی المظهر وحاصل ما سبق فالاشتغال بقوله و ان تعلق ما رايت رجلاً احسن لهم
 اشتغالاً بالادعی فأجاب بقوله ولما قرر مسألة الكل ان ای مسألة عمل اسم التفضیل الرفع فی المظهر
 وهو الكل ههنا فالإضافة لادنی مناسبة و هی ان للمعروض عمل فی المظهر بالكل فلا یرد لا یصح إضافة
 المسئلة الی الكل لانها العمل اسم التفضیل فی المظهر بالكل قوله و ما عبر به عنها ای الشئ الذی عبر به بالثالث
 المسئلة قوله بلا زیادة و نقصان اشادة الی ان الثالث السابق لیس بضعیف باعتبار الطوالة بل اعدل
 لكن فی المثالین الاخيرین عدوله من العدل الی النقصا قوله و ینقل بهذا عطف علی نسبة قوله بهذا النظر
 و فی بعض النسخ بهذا التقریب ای بهذا العرف المذكور قوله و استشهد به اشادة الهدیة فائدة النقل
 الی انشد قوله و تطبیق عطف علی الشد فیہ اشارة الی دفع وهم و هو ان یتوهم ان الا شهادیه لجم
 الصور قد تم بقوله و تطبیق بعض والا اشارة الی تطبیق حاصل مجمل ما رايت کعین زید اعن فیها
 الكل مثل ولا ای قوله باقامة من اشادة الی بیان الاضریة قوله بمقد لوضوح منه اشارة زیادة لفظ مقادیر
 الی ان التخصار ههنا لیس بطریق الحذف بل بطریق التسامح لظهور لقم فلا یرد ان حد الجور و البقاء الجارحاً کما
 مع البقاء مدخوله علی الجر لا نظیره فی کلام العرب قوله و لو رفم لفظ العین هذا توجيه اخر من الشارح فی بیان
 الاختصار فالقیل حصل الرفع بالعين الثاني مع انه لو رفم العین لوله قیل ما رايت رجلاً احسن فیه الكل منه فی عین
 زید کان اخصر ایف مع ظهور المراد من الكل لا یكون فی العین قلنا لا نسلم ظهور المراد علی تقدیر رفم العین الاول

لعدم ذكر العين في التركيب سابقا فلا يوجد القرينة على حذف العين الاول واما على تقدير رفع العين
 الثاني وجد القرينة عليه سابقا وهو ذكر العين الاول قوله مع ظهور المعنى لان الفضل لا بد ان يكون
 من جنس الفضل عليه فالمقصود ههنا زيادة الكل على الكل لا زيادة الكل على زيد على غيره قوله وعلى
 كل تقدير الخ اشارة الى الرم على الرضى حيث قال وهو على حذف للمضاف اى من كل عين زيد لا
 تفضيل الكل لا تفضيل الكل على العين وهذا المقصود لا يحصل الا بتقدير مضاف قوله فانه لو كان
 كذلك الخ اشارة الى وجه الرم قوله على نفسه باعتبارين بل تغير في الذات قوله فان قدمت
 ذكر العين قلت ما رأيت يعنى امثالا مسئلة الكل نادى بعبادات ثلثة الاول ما قال المصمم بقوله
 ما رأيت رجلا احسن من عينه الكل منه في عين زيد والثاني ما قال بقوله ما رأيت رجلا احسن من عينه
 الكل من عين زيد والثالث ما قال بقوله رأيت كعين زيد احسن فيها الكل ثم انتقل المصمم من المثال
 الثالث الى ما انشد سيبويه بقوله ولا ادى الخ قوله كان اصله الخ اشارة الى بيان القرينة واما ذكر
 العين ههنا بقوله ما رأيت عينا ولم يقل ما رأيت رجلا كما في المثالين الاولين اشارة الى بيان القرينة
 على المحذوف وقوله مقدما عليه اى على اسم التفضيل والظاهر مقدمتان ^{اشارة الى الامور من طرقت} الاولى العين مونت وكذا
 لا بد من تانيث الضمير في قوله عن ذكره ^{اشارة الى الامور من طرقت} يقال من ذكرها اجيب ان العين مونت سماعى ويجوز
 فيه الوجهان التذكير والتانيث كذا قال المولى يعقوب في شرحه على المحقق في صدر باب القياس لان
 الفعل في قوله قس النعل بالنعل مونت سماعى يجوز فيه الوجهان قال الرضى انما استغنت في هذه العبارة
 عما بعد الر فوعلا لانه قلنا كعين زيد عليه لان مضاه ان كل عين دونها في حسن الكل فيها وهذا
 هو استفاد بعينه من قولك احسن فيها الكل في عين زيد قوله وتقديره ما رأيت عينا اشارة الى
 الجواب من اعتراض الرضى حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكل صفة لقولك كعين زيد لانه
 يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكل فيها زائدة عليها في حسن الكل فيها وكيف يكون مثل
 الشئ في الوصف زائدا عليه ذلك الوصف في حالة واحدة فاجاب الله عنه بجوابين الاول بقوله في اصل
 المتكلم والثاني اول قوله مضاه قوله في كونها احسن اشارة الى بيان وجه التشبيه قوله ويلزم من هذا جواب الى
 وهو ان قوله المصمم ما رأيت كعين زيد لا يدل على المقصود وهو احسنية كل عين زيد الغير بل يدل على انتفاء احسنية
 الكل في عين الغير والحال انه ليس بمقصور فاجاب بقوله ويلزم من هذا الخ وجود عينين بل عين في الوجود لكل عين زيد
 ووجود اللازم يدل على وجود اللزوم فيكون كاشفا للزم والبينة وايضا دلالة اللازم على اللزوم من قبل لكننا هي ابلت من
 المصمم اذ هي طريق الفصحاء ولا شك ان لايمان بها ابلغ من الايمان بطريق غيرهم قوله وانما جاز هذا الجواب الى وهو انه
 لا ضرورة في احوال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن فوفا على انه خبر والكل ابتداء حيث لا يلزم الفصل بين
 العامل والمفعول بين ^{ال}جيب اذ ليس ^{ال}حسن مجزا على قوله منه فمن زيد بما قبله وانما هذا الصواب لانه فرع الاول وان لم يقم
 فيها قوله ولا من تفضيلية الخ اشارة الى الجواب الثاني يعنى وان لم يكن فرعا لا لكونه من معجورها مقدما فيها ايضا كما ذكر
 بقوله لا اصله ما رأيت الخ قوله منصوب انه منصوب جاز الى وهو ان قوله مثل لا ادى اسم من الاسماء المعربة

فلا بد لها من الـ **عرب** فاجاب بقوله منصوب للنصب بد من النصبين الشاذ بقوله طاي نه صفة الخ
 قوله فلا يماثل ناول المثل بالمائل ليصح الحمل على القولون المثل وصف محض اذ هو المصدر والقلد والكم
 مصدره ايضا لكن ذكر في موضع الموضوع فيما حكى الذات فلا يصح حمل الوصف عليه قوله وانما ترك
 صدر البيت **جواب سؤال** وهو ان ابتداء البيت من قوله سه مرت طي وادي السباع فعدول المصدر
 من صدر البيت الى وسطه لا يكون الا لئلا تكون فاه فاجاب بقوله وانما ترك صدر البيت ليكون مبديا
 بما هو مبدئ للمائلة وهو ادى في مقابلة ما رايت قوله وترك موصوف **سؤال** وهو انه
 لما كان ترك صدر البيت لاجل المائلة ينبغي ان يذكر الموصوف في المثال وهو عينا او جلابان لقوله
 ما رايت عينا كعين نريد ان يكون للمائلة كاملة فاجاب بقوله وترك موصوف لانه كان في مقام بيان ^{اختصاص} الا
 بقوله اذ هو الخ دليل للمائلة الكاملة قوله واديا ينبغي ان يكون عينا مذكورا في المثال ايضا قوله لانه كان
 في مقام بيان الاختصار تعجيل لقوله وترك الموصوف قوله اولا حال من المثال او تميز وصفه اي المثال الاول
 وهو قوله ما رايت رجلا احسن عينة الكل **قوله** مع ما يليه من قوله اقل به ركب لانه بيتين اوله سه
 مرت على وادي السباع ولا ادى : كوادي السباع حين نظم واديا : اقل به ركب الوق تأية : واخوف
 الاما وفي الله سائيا : قوله كوادي السباع الخ انما اورد في النظر الى وادي السباع مع تقدم ذكره لان الكاف في هذا
 على النظر او لما كان التمدد يد بذكر النظر **قوله** كان اصله اشارة الى ان الاختصار ثابت في الشعر ايضا
 قوله الركب اسم جماع الخ اشارة الى بيان تفسير غير المشهور بالمشهور **قوله** والتاسية فعلة مخوكة
 نقلت كسر الياء الى الهمزة ثم ادمنت الياء في الياء **قوله** من اني اي مجردة الى بفك الادغام والادغام
 والتأني عطف تفسير للمكت قوله من السرى لا من السراية لانه لا يناسب القام قوله اما من روية البصر الخ اشارة الى
 بيان التركيب كما هو باب الشعر في بيان الاستعداد التي ذكرها المصدر قوله حال منه اي من الواو **قوله** قد لم لا ستقام
 الوزن لا لتكثيره كما قوم البعض لانه مستغرق لوقوعه في حين النفي **قوله** مفعوله الثاني اذ المفعول الاول من بيت
 علمت يكون مسندا اليه والمجاد والحجر ولا يقع مسندا اليه **قوله** ما اعتراضه لعل هذا بناء على ان البيت
 شئ من مغلطات مرت فان الاعتراض لا يكون الا بين الكلام والكلامين متصلين عند الجمهور لنكتة هنا
 وهي تفتيح ثنا وادي السباع وايضا عند البعض الاعتراض قد يقع في اخر الكلام كما قالوا ان الواو في قوله
 هو حسي ونعم الوكيل اعتراضية مع ان الوكيل في اخر الخطبة **قوله** او حالية امتنع عليه بان تقديم
 الاعتراضية مشعر بانه راجح والاقتصار على بيان الحال في المثال بقوله والحال اني لا ارى الخ مشعر
 على ترجيح الحال في فلا يعلم الترجيح اجيب عنه انه مستويان عند الشاذ فلذا
 تعرض الى ترجيحها **قوله** بمعنى للفعول فان الواو مخوف فيه لا مخا لفا الا على الاسناد
 المجازي وايضا ان اسم التفضيل بمعنى للفعول لعدم ذكر الفاعل بعد وهو الركب كما ذكر
 بعد اقل **قوله** والمعنى واديا اقل به اشارة الى بيان المفضل عليه لا سم التفضيل
قوله اي ركب اسار يا ...

اشارة الى بيان الرتبة لقوله ساريا ولما كان للوصف التقدير اسم مجر وحكمه في اجمال الضمير حكم
المفردة جاز في وصفه الافراد والتذكير قوله يقول صبرات على واد منسوب الى قوله
ولو عبرت اشارة الى حاصل معنى الشعر قوله منسوب الى السباع جواب سؤال
وهوانه لا يصح اضافة الوادي الى السباع لان الاصل في الاضافة اختصاص المملوكية
كما في غلام زيد كما صرح به في شرح مائة العوامل وهو محال هنا فاجاب بما حاصل
ان الاضافة لمطلق الاختصاص لا اختصاص المملوكية قوله يكون توقف الركب اشارة الى
بيان معنى التميز لانه في المعنى فاعل والشارح جعل التميز وهو الملك والتوقف فاعل اقل
با اعتبار ارجاع الضمير في اقل التوقف قوله فيه لانه اشارة الى ان الباء في قوله به بمعنى في قوله
عن الافات متعلق بقوله وقاية الله تعالى قوله ولو عبرت اشارة الى النقل الى ما الشد
سيبويه غير مختص بالمثل الثالث كما اقتصر المصنف رحمه الله تعالى بل لواجب على المثاليين
الدولين جاز ايضا قوله ولما قسم الى قوله سلك تلك الطريقة جواب سؤال
وهوان اتيان المصنف رحمه الله تعالى بتعريف الاسم بعد العلم به من وجه المحصر ليس
لاجل اختلاف طبائغ الناس فقط بل لاجل ان يبحث النحوي عن احوال الاسم فكريا
تعريفه ليعلم انه المقصود بالبحث واما اتيان المصنف رحمه الله تعالى بتعريف الفعل فليس لاشتغال
بما لا يعنى اذ لا يعلم من وجه المحصر فلا حاجة الى تعريفه ثانيا مع انه غير مقصود
بالبحث حتى عرفه لاجل البحث كما في الاسم فلجانب بما حاصله ان المصنف رحمه الله تعالى
في تعريف الفعل سلك مسلك الاسم كما هو باب المصنف رحمه الله في كثير من المواضع ولذا اذكر المحصر
بعد تعريف الفعل بعض خواص الفعل كما ذكر ذلك في قسم الاسم مع انه انما ذكر خواص الاسم
لزيادة ايضاح تعريف الاسم لان الاسم مقصود بالبحث فلا بد من ايضاحه واما الفعل
فليس بمقصود بالبحث فلا حاجة الى ايضاحه بذكر الخواص لكن ذكر الخواص لاجل العمل على الاسم ثم
قال المولى المحقق الصادق الكاظمي وهنا يبحث من جهة الاول ان الدلالة على ما ذكرنا يتم لو
ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا فلما لم يذكر يتم الدلالة والثاني انه لا مدخل للتقسيم في
معلومية حدود الاقسام من دليل المحصر فالاشتغال بقوله ولما قسم الكلمة الى اقسامها اشتغال
بما لا يعنى لان العلم بالحد وحصل من وجه المحصر لا من التقسيم فينبغي ان يقال فلما علم من دليل
حد كل واحد منها الجزء الثالث ان قوله علم صفة لقوله على وجه الجملة اذا وقعت صفة لا بد فيها من
العائد الى الموصوف ولا عائد منها اجيب من الاول ليس للحرف خواص وجودية بل خواص متناهية
بان يعرّف عما يختص بالاسم والفعل فلذا لم يذكر خواصه وعن الثاني ان قوله علم من دليل الخ
من غير قوله قسم الى اقسامها كافية في معلومية حدود ذات تلك الاقسام لكن معلومية من
حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم وعن الثالث العائد مقدّم تقديره على وجه

علم به اى بسبب ذلك الوجه كذا قال جمال الدين الجبائي او نقول ان اللام في قوله الا وضاع
عوض الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصغرية من الضمير كذا قال صاحب التكملة لكن فيه نظر
لان كون اللام انما يصح اذا كانت الجملة الواقعة خبرا واما الجملة الواقعة صفة فلا يكتفى فيها كون اللام عائدا
بل لابد ان يكون العائد فيها ضميرا فقط كما هو متحققه في جملة عائد الخبر فلان شئت فانظر فيه فلا تظلم
الكلام ههنا والبضاقه وان كون اللام عائدا انما يختص بافعال الله فقط فاقول بفضل الله
تعالى عز وجل ليس فخره ان اللام عائدا بنفسها بل فخره ان اللام عوض عن المضاف اليه
كما هو القاعدة المشهورة كانه قال من ليل انحصاره والحال ان المضاف اليه ههنا وقع ضميرا
فالعائد في الواقع ههنا ضمير عن اللام رضى بالله الهاء وربا و بهما
صلى الله تعالى عليه وسلم نبيا ورسولا وبالإسلام دينا وبالحقيقة
رحمة الله تعالى مذهبا وامانا وبالقرآن اماما والكعبة قبله وللاومنين اخوانا وان يوم القيمة
اتية لا ريب فيه والبعث حق والعرض حق والحساب حق والميزان حق والصراط
حق والجنة حق والنار حق والجنة للمومنين والنار للكافرين حق والسلام حق والكفر
باطل وعذاب القبر للكافرين وبعض عصاة المومنين حق وسوء منكر ونكير في القبر حق
وشفاعته النبى صلى الله عليه واله واصحابه وسلم لعصاة المومنين حق وشفاعته سائر الصالحين
كذلك حق ودعوة الله تعالى من الجنة حق الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا ولم يكن
له شريك فى الملك ولم يكن له ولي من الدل وكبره تكبرا اى قدس من
هذه الثلاثة اعنى اتخاذا الولد والشريك والولى اعلم ان الله تبارك وتعالى جل
وهم ناله واصفاته واجب الوجود مستحق لجميع صفات الكمالية منزوعة من الزوال والنقصان معبود
بالحق لا ترق الالهية مستحق لجميع اوصاف الجبروت والجلال لا شريك له بل هو الله العبد خالق كل
مخلوق ورازق كل منزاق لا مكان له فى الارض ولا فى السماء ولا فى الاسفل ولا فى الاعلى ولا فى
قلب احد ولا جهة له ولا يدركه العقل ولا انتهاء لعظمته ومحمد رسول الله صلى الله عليه واله وقرنه بعدى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِالسُّؤَالِ لِبَاسَتَوَلَّى فَأَمَّا الْجَمَلُ

بتصحيح : مولانا غلام نبى تونسوى الراجى الى مغفرة ربه القوى

بِحَقِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ

الهِمَّ بِحَقِّ مَنْ كَانَ كَرِيمَ

بِإِيمَانٍ وَكَوْنِهِ نَبِيًّا

وَهَبْ لِي فِي مَدِينَتِهِ قَرَارًا

وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاتَّبَاعِهِ أَجْمَعِينَ